

المكتبة
التاريخية

تاريخ العلاقات الدولية



١٨١٥ - ١٩١٤

تأليف

بيير رنوشان

عضو الجمع
والاستاذ بالسربون

تحرير

دكتور جلال محيني

دكتورة الدولة من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعتي أسيوط وعين شمس



دار المغاري بمصر

اهداءات ٢٠٠٠
ا.د.رشيد سالم الناضوري
أستاذ التاريخ القديم
جامعة الإسكندرية

تاريخ العلاقات الدولية



١٨١٥ - ١٩١٤

تأليف

بيير رنوشان

عضو المجمع
والاستاذ بالربون

تعريب

دكتور محلال محيى

دكتورة الدولة من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة أسيوط وعين شمس



دارالمعارف بمصر

مقدمة

تفتقر المكتبة العربية عامة ، والمكتبة التاريخية خاصة ، إلى كثير من المراجع التي يصعب على قراء اللغات الأجنبية الإستغناء عنها . وفي ميدان التاريخ الحديث والمعاصر ، والتاريخ الأوربي منه ، علينا أن نعترف بضرورة إعتدائنا على ما كتبه الأساتذة المتخصصون في هذا الفرع ، ومعظمهم من الأوربيين .

ولقد شعرت بهذا النقص في المكتبة العربية ، وفي ميدان عملي ، رغم نقل بعض الكتب إلى العربية . وزاد شعوري بمشولتي ، وبأن أقدم للقارئ العربي مادة يقرأها زملاؤه في كل مكان من العالم ؛ فكان أن إخترت هذا الكتاب ، أو هذا الجزء من الكتاب ، عن « تاريخ العلاقات الدولية » . وهي موسوعة في ثمانية مجلدات ، كتبها عدد من الأساتذة المتخصصين : جان شرف *François-L. Ganshof* الأستاذ بجامعة جانند في بلجيكا ، عن فترة العصور الوسطى ، وزيلر *Gaston Zeller* الأستاذ بجامعة باريس عن العصور الحديثة في جزئين ، وفوجيه *André Fugler* الأستاذ بجامعة ليون ، عن فترة الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابوليونية ، ورنوفان *Pierre Renouvin* الأستاذ بجامعة باريس وعضو المجمع ، والمشرف على الموسوعة ، وذلك عن فترة القرن التاسع عشر ، وهي موضوع هذا الكتاب . وفي مجلدين ، وعن أزمنة القرن

العشرين في مجلدين آخرين ، أرجو أن أتمكن كذلك من نقلها إلى العربية في المستقبل .

والاستاذ بيير ونوفان أستاذ علامة ، وأستاذ جيل من الأساتذة الذين ينتشرون الآن في كثير من جامعات العالم ، وهو الأمين الدائم للجمعية الدولية للدراسات التاريخية ، وله كثير من المؤلفات والأبحاث الاصلية عن الحرب العالمية الاولى ، ومشكلة الشرق الاقصى ، ومشكلة فاشودا ، وغيرها كثير . وهو يميل في كتاباته إلى التحليل ، ولا يكف عن تفتيح المشكلات ، وطرحها أمام البحث التاريخي . وتمرر المجلدات الاربعة التي كتبها عن تاريخ العلاقات الدولية زبدة ما درسه وما كتبه ، خلال سنوات طويلة ، وإن كانت مدعمة بأوراق وأحدث الإحصاءات والبيانات وكانت دراستي عليه ، في معهد العلاقات الدولية وفي مدرسة العلوم السياسية وفي معهد الدراسات التاريخية بجامعة باريس ، لمدة سنوات ، سبباً ثانياً وجمي في إختيار هذا الكتاب ، ونقله إلى العربية . ولست إلا واحداً من بين طلبته العديدين ، والذين يعملون الآن أساتذة في جامعات سوريا ولبنان والمغرب وتونس والجزائر ، في نطاق العالم العربي .

والكتاب ينقسم إلى قسمين : الاول عن القوميات ويقظة العالم الجديد ، ويغطي الفترة الممتدة من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٧١ ؛ والثاني عن أوج أوروبا ، وتمتد الفترة التي يعالجها من غداة الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا إلى وقت إعلان الحرب العالمية الاولى ، في أوائل أغسطس سنة ١٩١٤ . وكل قسم منهما ينقسم بعد ذلك في داخله إلى شرائح زمنية أصغر ، وإن كان هذا التقسيم مرتبط أوثق الإرباط بتطور الموقف السياسي في العالم ، ونتيجة لتفاعل قوى إقتصادية وإستراتيجية وسوسائية ومعنوية ، ودون تقديم عامل منها على غيره بطريقة مسبقة .

وأرجو الله أن أكون موفقاً في إختيار هذا الكتاب ، وموفقاً في نقله إلى
القارئ العربي ، في روحه وإتجاهاته ، وحتى في طريقة إسترساله ، التي هي نفس
طريقة المؤلف في إعطاء محاضراته على طلبته .
وعلى الله قصد السبيل ؟

دكتور
جمال يحيى

الاسكندرية في ٧ أغسطس سنة ١٩٦٨ .

القسم الأول

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٧١

وربا القوميات وبقظة العالم الجديد

مقدمة القسم الأول

في سنة ١٨١٥ ، وفي الوقت الذي تم فيه إنهيار السيطرة النابليونية ، قل دور أوروبا في تاريخ العالم : فكانت أمريكا آخذة في الإستقلال عنها ، ما دامت المستعمرات الإسبانية والبرتغالية قد أخذت نفس الطريق الذي أكدت الولايات المتحدة نجاحه ، بعد أن حصلت عليه في سنة ١٧٨١ ؛ ولم تكن إفريقيا أو آسيا - وبإستثناء الهند - تمنح التوسع الأوربي فرصاً للتعويس ، وعلى القارة التي ظهرت في عشرين سنة من الحرب ، ومن التغييرات في الحياة الإقتصادية ، والاضطراب العميق في الافكار ، أصبحت دولة روسيا مهيمنة ، ما دامت فرنسا المهزومة قد إنكشفت ، لفترة من الزمن ، حتى العجز . ولا شك أن إمبراطورية النمسا قد إستعادت ، بعد الهزات العنيفة التي أصابتها ، نفوذاً مهيماً في شبه الجزيرة الإيطالية ، ودوراً موهباً في الشؤون الألمانية ، رغم إزدياد آمال البروسيين ؛ ولكنها كانت من الإنهاك الشديد بدرجة تمنعها من مد أنظارها إلى آفاق جديدة ، واقتصرت على تمنى الإحتفاظ بالوضع الإقليمي الذي أقامه مؤتمر فيينا . وزادت حدة الانهيار الإسباني ، ورأت الامبراطورية العثمانية ، منذ ثورة العرب ، نمو الأخطار في أقاليمها البلقانية . واستمر التقسيم السياسي في البلاد الإيطالية ، والبلاد الألمانية ؛ رغم أن الشكل كان مختلفاً تماماً عن ذلك الذي وجد في سنة ١٧٨٩ . وفي كل هذه الملامح ؛ ظهرت هذه الحالة على أنها تمنح فرصاً مواتية للتوسع الروسي . وكانت بريطانيا العظمى ، التي كانت قد إلتصقت مع امبراطورية القيصرية المكاسب الكبرى لانتصار الحلفاء ، وإن كانت قد استلقت نصيبها خارج أوروبا ، قلقه من هذه الامكانية لسيطرة على القارة أكثر من خوفها من انتقام فرنسي : فروسيا بالنسبة لها هي « العدو الرئيسي » .

ومع ذلك فإن التغيرات الكبرى في العلاقات الدولية في أثناء العقود التالية قد تمت في اتجاه مخالف تماما . فروسيا لم تحاول أن تكسب من التفوق الذي كان يضمه لها قوتها الديمغرافية . وبقيت فرنسا عاقلة ، في خلال الخمسة وثلاثين سنة التالية ؛ وحينما رغبت في آخر الأمر في أن تلعب دوراً متفوقاً فإنها لم تنجح إلا في المساعدة على لإنجاح القوى الجديدة التي غيرت خريطة كل القسم الأوسط من القارة ، بعد تكون الوحدة الإيطالية ، والوحدة الألمانية . وفي سنة ١٨٧١ ، تم تحقيق إنتصار هذه القوى الجديدة . وبريطانيا العظمى ، رغم أنها كانت قد إحتفظت بقوتها سليمة ، نتيجة للأمن الذي ضمنه لها تفوقها البحري لم تفكر في أن تلعب دور الحكم في الإصطدامات القارية ، إذ أنه لم تكن لها الوسائل العسكرية ؛ وتركت بذلك نشأة السيطرة القارية في صالح الإمبراطورية الألمانية ، وهي السيطرة التي كانت تخشى في سنة ١٨١٥ من قيامها في صالح روسيا . ولكن هذه التغيرات ، مهما كانت أهميتها بالنسبة لمستقبل أوروبا والعالم ، يجب ألا تنسينا الصفات الجديدة التي تميز العلاقات بين القارات : فمنه الولايات المتحدة ، التي تمد أقاليمها حتى المحيط الهادى ، يمثل الرغبة في إبقاء أوروبا بعيداً ، وبعد التغلب على أزمة الحرب الأهلية ، أصبح لها حقاً كل مظاهر دولة عظمى ؛ والاستقلال السياسى لأمريكا اللاتينية التي ، بعد أن طرحت سيطرة الدول الأيرية ، ظلت مع ذلك مرتبطة بأوروبا الغربية من وجهة النظر الاقتصادية ومن وجهة النظر الثقافية ؛ وه فتح الصين ، واليابان ، والهند الصينية للنفوذ الإقتصادى والسياسى لأوروبا والولايات المتحدة ؛ وتقسم جزر المحيط الهادى ؛ والصلات التي نشأت بين الأوربيين وإفريقية

ومن الواجب أن يكون الهدف الذى يقترحه تاريخ العلاقات الدولية هو ذكر مدى هذه التغيرات والبحث عن أسبابها . ولا يمكن فصل دراسة هذه العلاقات عن دراسة القوى العميقة ، المادية والمعنوية ، التي تسهم في تقرير

السياسة الخارجية للدول . ولذلك فقد بدا من اللازم أن نلج ، في كل باب من أبواب هذا الكتاب ، الخطوط العامة لهذه القوى ، ونذكر باختصار بصفات الحياة الاقتصادية أو الحركات الفكرية ، ونحاول إظهار تأثير هذه العوامل على العلاقات السياسية بين الدول . ولكن الأبحاث الأساسية لا تزال غير كافية في هذا الميدان . فالمسائل الاقتصادية قد بحثت ههنا من وجهة نظر السياسة الاقتصادية للدول : وفي معظم الحالات بقت دراسة العلاقات التجارية محتاجة إلى مجهود . أما الأبحاث المتعلقة بالبنیان الإجتماعي فإنها لا تزال قليلة جداً أو مختصرة ، وبشكل لا يسمح باستخلاص التفسيرات التي يمكنها أن تضيئ ضوءاً على بعض مظاهر العلاقات الدولية . أما العلاقات الثقافية فإنها قد أعطت مادة لدراسات هامة وقيمة ، ولكنها كانت في الغالب محصورة في دراسة الصلات الشخصية بين الرجال الذين سيطروا على الحياة الأدبية والفنية في البلاد المختلفة ، أو الذين وجهوا الحركات الفكرية الكبرى ؛ أما التأثير المتبادل بين هذه الحركات فإنه لا يزال في مرحلة الخطوط العامة ، ولذلك فإن محاولة التفسير مضطرة إلى أن تلزم نفسها بهذه المرحلة التي وصل إليها البحث التاريخي ، ما دام المؤلف لا يمكنه بطبيعة الحال أن يدهي نفسه ، إلا في بعض المسائل ، عرض نتائج الأبحاث الشخصية ، وعليه أن يقتصر ، بعد تجميع هذه النتائج الموجودة سلفاً ، على محاولة لاستخلاص تفسيرات عامة ، أو تقديم بعض الإقتراحات الناقدة . وعلاوة على الأخطار التي يشتمل عليها البقاء دائماً في محاولة من الآراء العامة — من التبسيط التمسني ، والاختصار الذي يمكن الطعن فيه ، والاختيار الذي يمكن مناقشته — نضيف هنا خطراً آخر ، وهو المرتبط بتقص المعلومات . ولكن لإثبات هذا التقص قد يعنى توجيه أبحاث جديدة : فدور المؤلفات العامة ، التي هي دائماً مؤقتة وناقصة ، هو المعاونة على فتح الطريق .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الأول

من ١٨١٥ إلى ١٨٤٠

مقدمة الباب الأول

كرس واضعو معاهدات الصلح في سنة ١٨١٥ مجهودهم لتسوية المسائل المطروحة ،
في أوروبا القارية ، نتيجة لإنهيار الامبراطورية النابوليونية . وكانت للحكومات
المتصارعة مشغوليتان : فكانوا يرغبون من ناحية في أن يحققوا توازناً نسبياً
بين القوى ؛ فرسم الحدود مهدت له أعمال « لجنة الإحصاءات » ، التي كانت قد
جمعت الأرقام ، دون أن تلتفت للإختلافات اللغوية أو الدينية ، وللتقاليد ،
ولتعاطف بمجموعات الأهالي أو تنافهم . ولذلك فإن الخريطة السياسية قد
وضعت لتخدم فكرة الدولة كما كانت موجودة في القرن الثامن عشر ؛ وأهملت
الروح القومية ، التي كانت لمظاهرها مع ذلك دور هام في الصراع الذي نشب
عند السيطرة النابليونية . ومن ناحية أخرى عمد هؤلاء الرجال إلى وقف
التغيرات السياسية والاجتماعية التي كان الحكم الفرنسي قد تسبب فيها ،
أو ساعد عليها ، لا في الأراضي الألمانية والإيطالية لحسب ، ولكن حتى في
بولندا وفي ألبانيا . وكانت إعادة الأسر « الشرعية » ، تلعب في صالح السلطات
التقليدية ، مثل كبار ملاك الأراضي ، وكذلك سلطات الكنائس . وكانت
الحكومات في البلاد الكاثوليكية ، ترى في الكنيسة الرومانية خط دفاع ضد
الآراء الثورية ، واستعنت سياسة البابوية لتنفيذ ذلك . ولم تقتصر عبارة
« تحالف العرش والمذبح » ، التي استخدمها أصحاب السلطة الشرعية الفرنسيين ،
على فرنسا وحدها . ولذلك فإن تسويات سنة ١٨١٥ لم تكن تهدف مجرد
تصميم الامبريالية الفرنسية ؛ بل إنها قد وضعت كذلك كعقبة أمام إنتشار
« الآراء الفرنسية » ، آراء سنة ١٧٨٩ ، وكخط دفاع يمكن للقوى المحافظة أن
تمحود في ظله .

ولكن ، هل سيكتب لهذه التناجح الأوروبية أن تعيش لفترة طويلة ؟
إن كاسلريه الذى كان دوره رئيسياً فى أعمال مؤتمر فينا ، كان يأمل على الأكثر
فى أنه قد ضمن السلم فى « السبع سنوات القادمة » .

ولكن مؤتمر فينا لم يحاول إعطاء حل للآزمات الداخلية للإمبراطورية
الاستعمارية الإسبانية ، وللإمبراطورية النمساوية ، والى كان مداها يزيد كثيراً
عن إطار هامين الإمبراطوريتين . ولم يكن من السهل معالجة مسألة المستعمرات
الإسبانية فى اللحظة التى كانت فيها الدول العظمى المنتصرة تميد الملك فرديناند
للى مدريد : فكيف كان فى وسعها التدخل فى صالح « الثوار » ؟ وكان كاسلريه
نفسه قد وافق ضمناً ، فى يوليو سنة ١٨١٤ على أن من حق الأسرة المالكة
الإسبانية أن تسحق ثورة المستعمرات ؛ وكان قد حصل على مجرد وعد بأن
إسبانيا ستعطى لبريطانيا العظمى ، فى ممتلكاتها الأمريكية ، ومن وجهة النظر
التجارية ، معاملة الدولة الأكثر وداً ، وفى المسألة النمساوية ، اقترح كاسلريه ومترليخ
على الدول العظمى الأخرى ، أن يضمنوا حدود الإمبراطورية ، أى أنهم قد
حاولوا حماية الدولة النمساوية من التوسع الروسى ؛ ولكن التقيصر عمل على تأجيل
بحث هذا الاقتراح ، وطالب بالبده بقسوية الخلافات الإقليمية الروسية -
التركية فى منطقة البحر الأسود وبحر قزوين ، ولم يكن السلطان مستعداً لهذه
القسوية . ألم يكن من المتوقع ألا تأخر هذه المشكلات عن فرض نفسها
على الإقباة ؟ .

الفصل الأول

القوى العميقة

أخذت مظاهر تضارب المصالح بين الدول في خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٠ معانيها داخل نطاق الخطوط العامة للوسط الاجتماعي والاقتصادي ، واتجاهات الفكر السياسي .

(١) أوروبا القارية :

في أوروبا القارية إصطدمت التسوية التي وضعت في سنة ١٨١٥ بمعارضة مجموعات إجتماعية كانت آمالها ومصالحها مهددة بإعادة النظم التقليدية — ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أيضاً الشعوب التي لم تعترف بحملة رسم الحدود بآمالها . ومع ذلك فإن هذه الظواهر كانت متفرقة في غداة مؤتمر فينا . وكانت المجموعات الإجتماعية المهددة بالاتجاهات « الرجعية » هي الفلاحين — وذلك حيث كانوا قد أفادوا من الإصلاحات التي ترتبت على نشر آراء الثورة الفرنسية ، — والتجار ورجال الصناعة الذين كانوا قد أفادوا من تدهور نفوذ كبار ملاك الأراضي ، والمتقنين الذين أغرتهم مبادئ سنة ١٧٨٩ . ولكن رد فعل هذه المجموعات كان غير متساو . فاحتفظ الفلاحون بالفعل ، وفي معظم الدول ، بالمسكاسب المادية التي كانوا قد حصلوا عليها تحت النظام الفرنسي — مثل إلغاء الحقوق الإقطاعية وتحويل الملكية — ولذلك فإن إعادة النظم القديمة لم يتعرض للبرايا التي حصلوا عليها . فهل كان الحرفيون والتجار والصناع أكثر قلقاً ؟ كانت لهم رغبة — بطبيعة الحال — للتمكن من تنمية دوافعهم دون خوف من تدخلات البيروقراطية والتحرر من العقبات التي كانت تحد من حرية التعامل ، في بروميا والنسا ،

والحصول على نظام يساعد على نمو النشاط التجارى فى نطاق حرية الإشتراك ،
 وكان فى رسمهم أن يخشوا كذلك من رؤية الحكومات القائمة تمارس سياسة
 جبركية تخضع لمصالح كبار الملاك العقاريين ، ولكنهم كانوا قد إشتكوا فى
 حالات كثيرة ، — وفى شمال إيطاليا على سبيل المثال — من النظام النابليوى
 الذى كان يميز المنتجين الفرنسيين والتجارة الفرنسية على حساب النشاط الإقتصادى
 للدول المتحدة ، أو الخاصة : ولذلك فإن إعادة بناء أوروبا لم يكن يحتفظ
 لهم بمجرد خيصة الآمال . . وهؤلاء غير الراشدين الحقيقيين ، — الذين كانوا
 يقاسون سواء فى مصالحهم المباشرة أو فى مفاسدهم — هل كان عددهم كبيراً ؟
 ليست لدينا الوسائل الكافية لكى نحكم بدقة . وليس من العجيب أن نعد بينهم
 الضباط الذين خدموا فى الجيش الكبير والذين أصبحوا بدون عمل ، والموظفين
 الذين شاركوا فى الإدارة سواء تحت الاحتلال الفرنسى أو تحت حكومات الدول
 التى خضعت للإمبراطورية الفرنسية ، وليس أقل تأكيداً من ذلك أن إعادة
 السيطرة لمصالح الأرستقراطية ورجال الدين قد قابلها المثقفون وأصحاب المهن
 الحرة بكل حذر . ولذلك فإن هذه المعارضة كانت لها قياداتها . ولكن ، هل
 كان لها جنود ؟ لا يظهر ذلك أبداً . فى الدول الإيطالية لم يكن الإعداد النشط
 للنظم القائمة إلا عدداً قليلاً . ولم يكن الجمعيات السرية التى حاولوا أن يجمعوها
 فيها تأخير على الجماهير . أما فى الأقاليم الألمانية ، وحيث ظهر أن الحرفيين
 والفلاحين قد اعتبروا هذه الأوضاع القائمة كضرب لا بد منه ، فإن هذه المقاومة
 كانت لها قواعد أوسع ، وذلك بسبب إشباع الجامعات ، والتى كان الأساتذة
 فيها يحتفظون بحرية تعبير نسبية ، وأيضاً بسبب نمو بوجوازية من رجال الأعمال
 فى منطقة الراين بشكل خاص — كانت تريد عبارة « التنظيم القطاعى » للمجتمع
 وتخشى هودة هؤلاء التبلد . ولكن كل ذلك لم يكن إلا مجرد مجموعات صغيرة .
 ومع ذلك ، ورغم قلة العدد ، فإن هذه المجموعات كانت تتميز بقوة معنوية ،

لأنها احتفظت ، في الدول الخاضعة لتنظيم إستبدادية ، بمراكز عاشت فيها مبادئ سنة ١٧٨٩ .

وكانت المعارضة تطالب بالتححر السياسى ، سواء أكان ذلك عن عقيدة ، أو لمصلحة . وكان البرنامج العام يتمثل في أن يؤمنوا للفرد ضمانات أساسية : هى الحرية الفردية ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع والاشتراك ، وأن يحصلوا للوطنين على حق المشاركة في الإدارة وفي سن القوانين ، عن طريق مجالس تمثيلية ويحصلوا على ضمان هذه الحريات والحقوق في أحد الدساتير ، الذى يحدد سلطة الحاكم تجاه الفرد وتجاه التثيل الوطنى . ورغم أن وحدة وجهات النظر داخل هذه الحركة الحرة لم تكن موجودة ، سواء بشأن امتداد حقوق الانتخاب أو فيما يتعلق بتنظيم الهيئات التمثيلية أو العلاقات التى ستنشأ بين السلطة الملكية والتثيل الوطنى ، فقد كانت هناك في بعض الاوساط فكرة ، وه عقيدة ، عن الحرية ، التى ظهرت وكأنها الشرط الأساسي لتقدم البشرية .

وكان هذا البرنامج ، في أساسه ، يهدف مجرد الحصول على إصلاح النظام السياسى ، داخل إطار الدول القائمة : ولذلك فإنه كان لا يتعرض بطريق مباشر للوضع الإقليمى الذى رسمته المعاهدات . ومع ذلك فإن وجود هذه المراكز الحرة كان يمثل أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الدولية ، إذ أن إنتصار حركة حرة في إحدى دول القارة الأوروبية كان يعنى قلقة النظام المقام ، ويمكنه أن يصبح فاتحة لازمة لثورة جديدة قد تزيد تناقصها عن الإطار الوطنى بكثير .

وكان من طبيعة عمل مجموعات الأهالى الذين يحتجون ضد رسم الحدود أن يكون تهديداً أكثر مباشرة وأسرع بالنسبة للوضع القائم . وكانت هذه الإحتجاجات تعتمد — في مناطق مختلفة من أوروبا — على الفروق الموجودة بين الضعوب من وجهة نظر اللغة والدين ، والعادات والتقاليد ، والذكريات التاريخية ، وعلى الميول الثقافية والوجدانية . وكانت مجموعات الأهالى التى تتميز

حرمياً بهذه الصفات أو هذه المظاهر تكون « أمة » يمكنها أن تطالب بحقوقها لكن تكون لها حياة عاصية بها . وكان هذا الشعور « بالقومية » قد تأكد قبل ذلك في المقاومة التي وقعت ضد السيطرة البابليونية ، ولكنها كانت في ذلك الوقت متطابقة مع الشعور الوطني ، ومع رد الفعل ضد الاحتلال الأجنبي . والجديد في الموضوع هو أنها قد أخذت شكل « نظرية » بعد سنة ١٨١٥ : فليس من حق الحكومات فرض سلطتها على الأهل الذين يعتبرونها أجنبية ، وتقسيم الخريطة السياسية أمر مرفوض حينما يجبر الأهل الذين ينسبون إلى نفس الأمة على المعيشة في دول مختلفة . وكان هذا يعني بإختصار محاولة إيجاد تطابق ، وبدرجة وهي نسبية ، بين « الدولة » و « الأمة » .

والحقيقة أن هذه النظرية لم تكن قد وضحت بعد في سنة ١٨١٥ . وبقيت فكرة القومية غير واضحة ، والنظرية مهزوزة . وقال فيشته *Fichte* بلاشك في *Cinquième Discours à la Nation Allemande* : « إن من يتحدث نفس اللغة هو « كل » قامت الطبيعة بتوحيده مقدماً بروابط عديدة وغير مرئية » . والواقع أن الوحدة القومية يمكنها أن تعطى لمجموعة من الأهل طريقة واحدة للتفكير ، وثروة من المدركات العامة ، نتيجة لبنيان هذه اللغة وألفاظها وآدابها . ولكن الفلسفة الألمانية جهلت المظهر الثاني للمشكلة ، وهو رفض « أقلية قومية » لسيطرة إحدى الدول عليها . وكان هذا التجاوز في فكرة « القومية » هو الذي يعتبر العقبة الأساسية . وحين حاول بوشيه *Buchez* في سنة ١٨٣٤ أن يعطي تعديداً لهذه الفكرة ، فشل في التغلب عليها .

وفي سنة ١٨١٥ ، كان الشوط لا يزال طويلاً أمام الشعور بالمصير القومي ، لكن يستيقظ في كل مكان . ولم يكن ظاهراً بوضوح ، في هذه اللحظة ، في إمبراطورية النمسا ، التي كان يعيش فيها أهالي يتحدثون في اللغة وفي الدين ،

وفي التقاليد جنباً إلى جنب ؛ ولم يكن الأمر أحسن من ذلك في ملكة الأراضي المنخفضة الجديدة . وحتى في المناطق التي كان لحركة القوميات فيها قوة جذب ، فهل كانت تمثل قوة حية ، قادرة على هز أسس القسوة الإقليمية ؟

وفي الأقاليم البولندية التي كانت - باستثناء جمهورية كراكوفيا الصغيرة - مقسمة بين ثلاث إمبراطوريات ، فإن مجموع الفلاحين كان ساكناً ، في الوقت الذي بقيت فيه الرغبة في الإستقلال الوطني في أوساط النبلاء وبين صفوف رجال الدين الكاثوليك . والواقع أن نظام الاستقلال الذاتي الذي أعطاه القيصر لبولندا المؤتمرة ، كان يرضى المصغليات السريعة ، مادام يؤمن للأهالي الضمانات اللازمة ، من وجهة النظر الدينية ، ومن وجهة النظر القومية ، ومن وجهة النظر الإدارية . أما بولندا النسائية ، والتي حاولت الحكومة الإمبراطوية أن توفق فيها بين النبلاء ورجال الدين بإعطائهم سيطرة كبيرة في المجالس الإقليمية التي أنشأتها في سنة ١٨١٧ فإنها بقيت هادئة حتى في سنة ١٨٣٠ . ولذلك فإن المسألة البولندية لم تطرح بشكل حاد في هذه الفترة ، بل إن وجود التقسيم قد أنشأ تضامناً بين الدول الثلاث التي حصلت على الأقاليم البولندية .

وفي شبه الجزيرة الإيطالية ، التي تحولت بعمق في أثناء الفترة النابليونية ، فإن المعاهدات قد أهدأت وضع تقسيم سياسي ، ورسمت سبع دول لا يوجد بينها أي رابط إتحادي ؛ وضمنت للنمسا إمتلاك لومباردى والبندقية ، ونفوذاً مسيطراً على إمارات بارما ومودينا وعلى دوقية توسكانيا الكبرى . وقد خيبت هذه القسوة آمال هؤلاء الإيطاليين الذين كانوا - في أثناء العهد الفرنسي -

قد تطلموا إلى إمكانية الوحدة القومية . ولذلك فقد كان من المنطقي أن يحتج هؤلاء ضد مبادئ ونتائج تسويات السلم . ولكن عدد هؤلاء المحتجين كان صغيراً جداً ؛ وكانوا يقتصرون تقريباً على المثقفين وأحرار النبلاء والبورجوازيين ،

أو على الضباط الذين خدموا في الجيش الكبير ؛ ولم يكن في وسعهم أن يجدوا سنداً سواء في مجموعة الفلاحين الذين كانوا غالباً رؤساء ودائماً لا يأبهون للحياة السياسية ، أو في أوساط الحرفيين في المدن ، إلا في حالات نادرة ، وهم الذين كانوا لثقلين وأذكياء ، ولكنهم بقوا من أنصار « الفكرة البلدية » . وحتى في داخل هذه المقاومة فإن وحدة وجهات النظر كانت غير كاملة ، فكان البعض يفكر في مجرد ضمان إستقلال حقيقى للدول الإيطالية بإبعاد النفوذ النمساوى ؛ أما الآخرون ، والذين كانوا أقل عدداً ، فإنهم كانوا يفكرون في تحقيق الوحدة القومية ، ولكن دون أن يعطوا لفكرتهم شكلاً محدداً .

وفى ألمانيا نفسها ، وحيث قام الأهالى في مجموعهم « بحرب تحرير » ، وحيث ظهرت حركة فكرية واسعة وقت مؤتمر فيينا من أجل الوحدة القومية ، فإن تطبيق بنود الإتفاقية العامة لل مؤتمر ، وتطبيق نظام الإتحاد الألمانى ، لم تواجه مقاومة . ومع ذلك ، فهذا الإتحاد بين الدول ، والذي إحتفظ فيه كل عضو بحقوق سيادته ، لم يكن بعيداً عن آراء شتاين *Stein* وآرن *Arndt* وغورس *Görres* ؛ ولم يكن الدايت فى فرانكفورت إلا مؤتمراً للوزراء المفوضين ، ولم تكن له أية وسيلة لتنفيذ قراراته . ولم يتعرض قانونه الأساسى لإنشاء جيش إتحادى منظم ، ولا لتثليل دبلوماسى موحد لدى الدول الأجنبية ، ولا لسياسة إقتصادية مشتركة . فكيف يمكن التحدث عن ألمانيا ؟ وما هو قيمة هذا الإتحاد الجرماني في العلاقات الدولية ؟ إن رؤساء الحركات الوطنية لم يخفوا خيبة أملهم ؛ ولكنهم لم يخذلوا الاعضاء العاملين النشطاء إلا بين الشباب الجامعى : وفى سنة ١٨١٧ — ١٨١٨ كانت إتحادات الطلاب *Burschenschaft* التي تكونت فى كل جامعة هي التي بقت مركزاً للأراء والأفكار القومية . والحركة الوحيدة لم تزد عن نطاق معارضة المبادئ ، رغم أنه كانت لها قاعدة أكثر صلابة عنها في الدول الإيطالية .

ولذلك فإن حركة القوميات ، مثلها في ذلك مثل الإجماع التحررى ، لم تكن من القوة بدرجة تقلل أسس السلم . وكانت هاتان الممارستان — والثتان كانتا تجندان معظم أعضائهما من نفس الوسط — تمثلان خطراً محدوداً . ومع ذلك فإن الحكومات لم تهمل أمر مراقبة مراكر هذه الآراء « الهدامة » ، خاصة وأن تجربة سنوات الازمة كانت قد علمتهم الحذر . ولكن الخطر بقى كامناً .

* * *

ما هو السبب فى أن تصبح هذه الاخطار السكامة بعد ذلك أكثر وضوحاً وتحديداً ؟ أيكفى ذكر الإشعاع الثقافى لبعض الرجال ، والتنظيم السرى للدعاية ؛ وهدم الرضاء والإثارة الناتجة عن وسائل المراقبة البوليسية ؟ علينا أن نحسب أيضاً حساباً لنفوذ المصالح الاقتصادية .

وفى هذه الحياة الاقتصادية لأوروبا ، احتفظت إنجلترا — من بعيد — بتفوقها الذى حصلت عليه فى القرن الثامن عشر . وكانت على رأس التقدم فى وسائل الصناعة التى كان إستخدام الآلة البخارية قد أخذ فى تعويلها ؛ وكانت تمتلك فى ميدان النسيج معدات آلية تنمو بسرعة ؛ وفى التعدين كانت تستعمل على نطاق واسع مسخن الأفران العالية بفحم الكوك ، وهو الذى كان يسمح بخفض قيمة التكلفة . وكانت هى كذلك التى بدأت الاعمال التى ستنج عنها بعد سنة ١٨٤٠ الثورة فى وسائل النقل البرية : فكانت السكك الحديدية والقاطرة من عمل مهندسيها . وكانت وفرة الايدى العاملة تخدم هذا النشاط الصناعى ، إذ أن النمو الديموغرافى كان سريعاً : ١٢٥٩٧٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨١١ و ١٦٥٣٩٠٠٠ فى سنة ١٨٣١ ؛ وكانت مزودة بتنظيم تجارى ومصرفى . وضح تفوقه : ولم يكن فى وسع الصناعة أن تجد فى أى مكان آخر — وبمثل هذه السهولة — رؤوس الاموال وتنمى الوسائل التجارية ، ولم يكن المصدرون

في أى مكان آخر أكثر تنظيماً ، وفي وسعهم تقدير موارد الأسواق الخارجية .
وأخيراً فإن أصحاب رؤوس الأموال الإنجليز كدسوا الأرباح التي سمحت لهم
بالقيام باستثمارات في الخارج ؛ وبلغ مجموع هذه الإستثمارات في سنة ١٨٢٧ -
والتي كانت في غالبيتها في شكل سندات وديون لدولة فرنسا وروسيا والدول
الألمانية - ما يقرب من ٩٣ مليون جنيه .

وكان هذا المركز المتفوق من القوة بحيث أن الحكومة الإنجليزية لم تعد
تخشى بعد ذلك من « تعليم » دول القارة . وبعد أن كانت - حتى سنة ١٨١٥ -
تمنع تصدير الآلات ، حتى تحتفظ بالتفوق التقني لصناعاتها ، تركت بعد ذلك
هذه القيود ، إذ أن صانعي آلاتها الصناعية كانوا يرغبون في أن يوجدوا
لأنفسهم مجالات توزيع . وكان عمالها الماهرة يأملون في أن يطلبوا إلى الخارج ،
لكي يعطوا « دروساً » لوملائهم على القارة .

وظهرت سيطرة المناهج والوسائل الإنجليزية بشكل واضح في الأقاليم
البلجيكية من مملكة الأواشي المنخفضة ، في خلال العشرين سنة التالية لعام ١٨١٥
وكانت الموارد من الفحم وخام الحديد ، وكية الأيدي العاملة التي حصلت ، منذ
قرون ، على الخبرة في الغزل والنسيج ، ظروفًا مساعدة . وأضافت سياسة الملك
وليم الأول مساعدة كبيرة ، بطلبات الحكومة للصنوعات ، وبإعطائها المعونات
ونما إستخراج الفحم نتيجة لإستخدام الآلة البخارية ، وتحولت صناعة النسيج
في جادون وفي بروكسل نتيجة للتجهيز الآلي ؛ ونمت صناعة التعدين بشكل واضح
في نامور وشارلروا ولييج . وأخذ الفتيون الإنجليز يعملون في كل مكان .
وظهرت أشكال الرأسمالية الحديثة في بعض المؤسسات الكبرى ، ودون أن
تنفى الشكل المصرفي ؛ ففي سنة ١٨٢٢ تأسست في بروكسل الشركة العامة

Société Générale

وفي بقية المناطق كان النمو الصناعي أكثر بطئاً . ففي فرنسا ، لاشك أن

بعض أصحاب المشروعات ، وخاصة في صناعة القطن ، قد إستجدوا بعد سنة ١٨١٥ مباشرة بالوسائل التقنية الإنجليزية وبخبرة عمال ما وراء المانش ؛ ويظهر أن ١٥ ألف عامل إنجليزي كانوا يعملون في سنة ١٨٢٤ في فرنسا ، وكان علينا أن ننتظر ما بعد سنة ١٨٣٠ لكي نرى الصناعات الإستخراجية بمثل مجهودا لزيادة إنتاجها ، وإعتياد صناعة النسيج في الشمال والألاس عموماً على الوسائل الآلية ، وظهور المجهودات الأولى الهامة في الصناعات الكيماوية (صناعة الصابون) ، وفي صناعة السكر ، وأخذ المصرف المذكور أعلاه يؤكد قوته مع لافيت *Laffitte* وكازيمير — بيريه *Casimir - Périer* . ولم يبدأ الإنطلاق ، الحقيقي للإنتاج الصناعي إلا لبته من سنة ١٨٤٠ . وفي الدول الألمانية لم يختلف الحال . عن ذلك كثيرا . فنشأت المشروعات الصناعية الحديثة غالباً بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية ، ودائماً بمساعدة الفنيين الإنجليز ، ولم تكن قائمة بعد — قبل سنة ١٨٣٠ — إلا في بعض المناطق : صناعة النسيج في كريفلد وبارمن ، وصناعة التعدين في إيفل التي إستخدمت سخان الكوك ، في الوقت الذي بقي فيه سخان الخشب مستخدماً في هيس — كاسل وفي الإمارات السكسونية . ورغم هذه المحاولات فلن الإنتاج الصناعي بقي — في مجموعه — حرفياً . ولم يبدأ النمو إلا بعد سنة ١٨٣٥ ، حينما وسعت الوحدة المخركية من السوق ، وبدأ في إقليم الراين ، وهي المنطقة الوحيدة في روسيا التي استمر فيها نظام حرية العمل ، وكذلك في إقليم الرور . أما في إيطاليا ، وحيث كانت لكل الدول نظم حماية جركية فيما بين سنتي ١٨١٥ و ١٨٣٠ ، وحيث كانت رؤوس الأموال نادرة ، وحيث بقيت وسائل المواصلات حتى سنة ١٨٤٠ غير كافية ، فإن التصنيع قد إستطاع بعقبات أكبر . ولم تظهر بعض المجهودات إلا في منطقة لومباردى ، أي في الإقليم الملحق بالإمبراطورية النمسا : ففي سنة ١٨١٥ كان هناك في منطقة ميلانو مصنع غزل واحد مزود بوسائل آلية ، وفي سنة ١٨٤٠ وصل عدد المصانع

المصاحبة إلى عشرين ، ولكن هذه المشروعات « الحديثة » لم تكن تستخدم الآلات البخارية بعد ، وكان إنتاجها بسيطاً بالنسبة « لقطاع الحرفيين » . أما بالنسبة للنسيج فإن الأشكال التقليدية للإنتاج ، والقائمة على أساس العمل في المنزل ، لم تتغير . وعارج إقليم ميلانو ظهرت قرب سنة ١٨٢٠ بعض المراكز الصناعية في بولونيا وبيزا وفي يدمونت ، ولكن ليجوريا والبندقية لم تنعم بأى جهود لإستخدام البرامج والطرق الحديثة . أما في النمسا فإن صناعة القطنيات في بوهيميا والنمسا السفلى ، وصناعة المعادن في إستيريا وكارنثيا كانت مختلفة — من وجهة النظر التقنية — عن منطقة الراين . وأخيراً نصل إلى روسيا التي زاد تعداد أهلها عن ٥٠ مليون نسمة ، ولا نجد فيها في سنة ١٨٢٥ إلا ٢١٠.٠٠٠ عامل مقسمين بين ما يزيد على ٥.٠٠٠ ووشة ، وظل الإنتاج الصناعي — صناعة التعدين في الأورال ، ومعامل التكرير وصناعة المنسوجات — يسير على طرق قديمة .

ورغم تقدم الحياة الصناعية فإن الاقتصاد الزراعى هو الذى ظل سائداً في كل مكان ؛ وحتى في إنجلترا : فكل الأزمات الاقتصادية — مثل أزمة سنة ١٨١٧ ، وأزمة سنة ١٨٢٨ — ١٨٣٢ ، وأزمة سنة ١٨٣٩ — ١٨٤٠ — كانت كلها تبدأ بأزمة زراعية . ولم تتغير المظاهر العامة لهذه الزراعة .

وكانت الروابط كثيرة بين ظهور الأشكال الجديدة للحياة الصناعية والمظهر العام للعلاقات الدولية ، لا مجرد كون نمو البورجوازية الصناعية والتجارة يساعد على تقدم الآراء المحررة في فرنسا وفى بروسيا أو في لمبارديا والبندقية ، ولكن كذلك لأن المصالح الاقتصادية كان لها تأثير مباشر ، وعلى الأقل في بعض الحالات ، على السياسة الخارجية للدول .

وكان نمو النشاط الصناعى يطرح مسألة الأسواق . وبطبيعة الحال كانت هذه المشغولية واضحة في بريطانيا العظمى بشكل خاص . فكان الإنتاج في ميدان

النسيج وميدان صناعة الآلات يزيد عن إحتياجات السوق الداخلى ؛ ولذلك فإن رجال الصناعة الإنجليز قد أجبروا على البحث عن عملاء أجنبية ، ونجح صانعو الآلات في ذلك بسهولة ، ما دام أصحاب الصناعة الحديثة على القارة كانوا لا يجدون معداتهم إلا في بريطانيا العظمى . ولكن صانعو المنسوجات بدأوا في مواجهة منافسين في بعض مناطق أوروبا ، وأصبح عليهم أن يبحثوا عن أسواق جديدة . ولفت هذا التوسع التجارى إنتباه مجلس العموم ، وخاصة بعد تعديل قانون الانتخابات في سنة ١٨٣٢ ؛ فكان أعضاء البرلمان يطلبون من الحكومة دائماً أن تحصل ، بمعاهدات تجارية ، على خفض الرسوم الجمركية ، أو على إزالة العوائق الموضوعة أمام الإستيراد في الدول الأجنبية . وفي فرنسا كانت هذه المشغولية موجودة كذلك ، ولكنها كانت أقل ضغطاً : فقبل سنة ١٨٢٠ كان التدخل عمومأ كتوع من الحذر ، للإحتفاظ بامكانيات للمستقبل ؛ وبعد ثورة يوليو زاد الشعور به في الأوساط البرلمانية . وفي بروسيا ظل الاتفاق في هذه الفترة محدوداً بالسوق الإقتصادية الألمانية . ولذلك فيكون من المبالغ فيه أن ننسب لهذا النفوذ الخاص بالمصالح المادية دوراً رئيسياً في السياسة الخارجية لدول القارة . وحتى في بريطانيا العظمى نفسها ، وحيث كانت مطالب هذه المصالح أكثر حضوراً في فكر الحكومة ، فإن المشغوليات الإقتصادية لم تكن هي العامل الأكبر في المشروعات الدبلوماسية الكبيرة .

ولكن هذا النفوذ كان ملبوساً في حركة القوميات . فالمعارضة البلجيكية للسيطرة الهولندية ، ومقاومة لومبارديا والبندقية لبقاء النمساوى ، كانت عاصمة لحد بعيد للظروف الإقتصادية : لمصالح رجال الصناعة والتجار البلجيكيين كانت تصعد بمصالح الهولنديين ؛ ورجال الصناعة في ميلانو كانوا يشكون من رؤية منتجاتهم تخضع لرسوم جمركية عند دخولها النمسا ، في الوقت الذى فتح فيه سوق لومبارديا على مصراعيه السلع النمساوية . وليس أقل من ذلك تأكيداً

أن النمو الإقتصادي كان يدفع التجار ورجال الصناعة في إقليم الراين إلى الرغبة في إقامة اتحاد جمركي بين الدول الألمانية ، يمكنه أن يضمن لهم الأسواق . وكان الأولفريين *Zollverein* الذي وضعت أسسه إبتداء من سنة ١٨١٨ ، والذي أُنشئ في سنة ١٨٣٤ ، يعتبر إستجابة لهذه الرغبة . وكان في وسع الوحدة الجمركية أن تمهد للوحدة السياسية . وفكرت حكومة بروسيا في ذلك حين أخذت الخطوات الأولى في هذه السياسة الإقتصادية . وكتب موتز *Motz* وزير المالية في تقرير للبلك في يونيو سنة ١٨٢٩ : « متولد من هذا الإتحاد ، الذي يستند إلى تطابق المصالح ، وعلى أسس طبيعية ، وسيمتد بالضرورة إلى ألمانيا الوسطى ، ألمانيا مترابطة بشكل حقيقي ، وحررة تماماً من الداخل وفي الخارج ، ونحت إدارة بروسيا . » وأضاف إلى ذلك : « إن وحدة هذه الدول في جامعة جمركية وتجارية سيتسبب في نفس الوقت في الوحدة ، في نظام سياسي واحد . »

ومع ذلك فسيكون من المغالاة أن نحاول إقامة علاقة دائمة بين تغييرات الحياة الإقتصادية وتقدم الحركات القومية . ويصعب علينا رؤية هذه العلاقة وتقديرها في بولندا الروسية ، حيث كانت أسوأ الأحوال الحياة الإقتصادية فيها في تلك الفترة تغييراً واضحاً ، والأمور كذلك بالنسبة لشبه الجزيرة الإيطالية ، حيث بقي النشاط الإقتصادي بسيطاً . ويبدو أن مظاهر الفكرة القومية هنا وهناك كانت متأثرة بمجرد الآمال العاطفية وحدها .

* * *

ولكن تم فهم المناخ الذي تنمو فيه العلاقات بين الدول ، يجب علينا أن ننظر إلى ما وراء المصالح المادية ، وأن نحسب حساباً للمناخ الثقافي . ففي أثناء السنوات التي تلت سنة ١٨١٥ امتدت الحركة الرومانتيكية من ألمانيا وإنجلترا في فرنسا وإيطاليا ، ثم في الأقاليم البولندية والتشيكية والبلقانية والجرية ، وأخيراً في شبه الجزيرة الأيبيرية ، بمساعدة الاتصالات الشخصية بين كبار

الكتاب وإحتفظت هذه الحركة حتى سنة ١٨٢٧ بوحدها : مجهودات لقطع الصلة بالتقاليد الكلاسيكية ولكي تعطى للدولقات الأدبية هدفاً جديداً ، الذي هو التعبير عن حالة الروح . ولكن « إنشقاقاً » ، أظهرت دراسات فرناند بالدنسبرجر *Fernand Baldensperger* أهميته ، وقع بعد سنة ١٨٣٠ . وبقي البعض مخلصين لثباتهم الأساسية ، وبحيث الآخرون عن إقامة صلة بين الإنجازات الأدبية الجديدة وبين الروح « الراديكالية » . ومنذ ذلك الوقت ساد الإنجام « التحررى » عند الرومانسيين الإيطاليين والبولنديين وعند بعض الرومانسيين الألمان ، الذين رغبوا في إستخدام الأدب لتوجيه الشعور القومى . وأصبحت هذه « الرومانتيكية التقدمية » عاملاً هاماً فى حركات التحرر الوطنى .

وهذه التيارات الحياة الثقافية تجذب لانتباه مؤرخ العلاقات الدولية لوجهة نظر أخرى ، مادامت تسمح برؤية الصورة التى كان كل من الشعوب الأوروبية الكبيرة يكوئنها لنفسه عن جيرانه . وهى منطقة أبحاث لم تتقدم فيها الإستكشافات بدرجة تسمح برسم صورة متكاملة . ومع ذلك تبدو فيها ظاهرتان واضحتان . فن ناحية نلاحظ الجبل شبه التام للأوساط الغربية بالنسبة لروسيا وشعبها : وفى سنة ١٨٢٧ بدأ كتاب الماركيز دى كوستين *Mavquts de Custine* فى رفع هذا الحاجز . ومن ناحية أخرى نلاحظ نشاط التبادل الثقافى بين أقاليم أوروبا الغربية . وفى هذه الناحية كان إتجاه أوساط المثقفين فى فرنسا المعزومة له قيمة ؛ فبدلاً من الإنعطواء على أنفسهم ، أظهرت هذه الأوساط الفرنسية فضولاً لطيفاً تجاه أعداء الأمس .

وبالنسبة للألمان ذهب هذا الفضول إلى أقصاه فى الفترة الواقعة بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ . وأعطت مدام ديستاييل *Madame de Staél* فى كتابها عن ألمانيا ، الذى ظهرت طبعته الأولى فى فرنسا فى سنة ١٨١٤ ، صورة صارخة عن الحياة الثقافية وعن أخلاق الشعب الألمانى . وأظهرت أهمية التيارات الأدبية والفلسفية .

وحركة الآراء الجديدة ، وإتساع الآفاق الثقافية . ومحدث طبيعة الألمان : الولاء والكمال والقوة والإحمرار والشعور العميق بالعدالة . وذهبت إلى حد أن أكدت أن حرية الفكر كانت هناك أكثر منها في فرنسا ؛ وكانت وقوة فعل ، هذا الكتاب . استثنائية ، وأصبح حتى سنة ١٨٣٠ « لإنجيل الرومانسيين » . ولكن مدام ديستابل جعلت قوة الروح القومية الجرمانية ؛ وقالت أن الشعور الوطني الألماني كان لا يزال ضعيفاً ، وبدون هدف محدد ؛ وأن الألمان كانوا لا يعرفون التسليطية ، وغير قادرين على ممارسة سياسة قوة . ولذلك فإن النجاح الكبير لكتابتها قد ساعد على إحتفاظ الرأي العام ببعض الأوهام . وأصبح معظم الكتاب الفرنسيين — فلاسفة وأدباء وحتى مؤرخين — ينسبون إلى الشعب الألماني « الشعور القوى بالحق » ، و« التسك بالعدالة » ؛ وكانوا يتمنون « العظمة الألمانية » ، وينظرون بعطف لتقدم الحركة الوطنية . وبعد سنة ١٨٣٠ بدأ هذا النفوذ لمدام ديستابل يلقى معارضة قوية . ففي سنة ١٨٣٢ أظهر إدجار كينييه *Edgar Quinet* — بعد أن كان منذ عدة سنوات معجباً كبيراً بألمانيا — خوفه من المستقبل ؛ وذكر في مقالة في *Revue des Deux Mondes* أن ألمانيا « تسلسم لبروسيا » ، وهي التي ينمو فيها تيار قومي ، و« إستبداد مستعير » ، وحالة فكرية قد يمكنها أن تذهب حتى إلى « قتل مملكة فرنسا » . وفي يناير سنة ١٨٣٤ رأى جيراردان *Saint-Marc Girardin* كذلك أن بروسيا « لا ترغب أن تسلم حكمها للذهب المتحرر » . وفي السنة التالية أكدت تحذيرات هنري هين *Henri Heine* لفرنسا هذه المخاوف : « إن عليكم أن تخشوا من ألمانيا للمستقلة أكثر من خوفكم من كل التحالف المقدس » . ومع ذلك فإن الكثيرين لم يستمعوا إلى كينييه وهين . وظلت دراسة إيرمينيه *Lerminier* الأستاذ بكلية فرنسا والذي نشر كذلك في سنة ١٨٣٥ كتابه *Au-de là du Rhin* واقعة تحت تأثير مدام ديستابل : فالأولف لا يتردد في إستنباط النتائج السياسية ، ويدعو ل« تحالف فرنسي بروسي » ضد النمسا

ولا يمكننا أن نهمل ، في دراسة العلاقات الدولية ، هذا الاتجاه الموالي للألمانيا ، والذي كان يسيطر على أوساط المثقفين الفرنسيين .

ومع الإنجليز أخذ المجتمع الراقى ، الفرنسى فى إقامة صلات دائمة بمجرد عودة السلام العام . وكان هناك جنون حقيقى فى صالونات فوبورسان جرمان فى عصر شارل العاشر بطرق وآراء الأرستقراطية الإنجليزية . وكان إشعاع بايرون *Byron* واضحاً فى الأوساط الأدبية لإبتداء من سنة ١٨١٩ ؛ وأصبحت مؤلفات والتر سكوت *walter Scott* وشلى *Shelley* مشهورة بعد سنة ١٨٢٥ . وكان هناك فى باريس فى سنة ١٨٢٧ مسرحاً إنجليزياً يقدم بنجاح كبير ، لا مجرد روايات شكسبير الرئيسية ، بل أيضاً عدداً من المسرحيات الإنجليزية الأخرى . وكتبت بإحدى الصحف ؛ إن عبقرية شكسبير قد تغلبت على الموانع الطويلة الأمد للأمة الفرنسية ، وربما تكون قد بدأت فى مصالحة بين البلدين ، حاولت السياسة لفترة طويلة أن تجعلها غير ممكنة . وأصبح المتمردون الفرنسيون الذين كانوا فى أول الأمر معادين لهذا التقارب البريطانى ، حتى وإن كان مجرد أدبى ، أكثر ودأ بعد ذلك ، وحتى أكثر لطفاً ، حينما تأكدوا من أن التفوق السيانى للاستقراطية الإنجليزية قد هزته مجهودات « الاتجاه الراديكالى » . وبعد ثورة يوليو فى باريس وتعديل نظام الانتخابات فى إنجلترا سنة ١٨٣٢ بلغ هذا التقارب مع بريطانيا قوته قرب سنة ١٨٣٥ ، ولكنه ظل دائماً محصوراً فى نفس الأوساط التى كانت صغيرة : وكان من ناحية يتمثل فى العلاقات الرسمية ، والتى ، كانت ظاهرة ؛ ومن ناحية أخرى فى فضول بعض كبار الكتاب وخصوصاً ميشليه *Michelet* وستاندال *Stendhal* ويلييه *Vigny* الذين أحجوا بالحضارة الانجليزية . ولا يظهر أنه فى وسعنا أن نجد فى المجلات الفرنسية — وبإستثناء *Revue des Deux Mondes* — دراسة مستمرة ومحايدة عن إنجلترا .

وليس هذه إلا بعض لمحات سريعة . ومن اللازم أن نصل إلى تقدير مدى

تأثير هذه الصلات على الرأي العام . ولكن هذه الدراسة غير ممكنة في الحالة الراهنة للمعلومات التاريخية .

ولكن ، ألا يمكن للتأثير هذه الصلات الثقافية أن يمد الطريق لتنظيم سلم الحياة الدولية ؟

لقد أحيا بعض المنجدين فكرة كانت فيما مضى — ومن عهد سان بيير *L'abbé de Saint - Plerie* إلى كانت *Kant* — هي فكرة كبار المفكرين في القرن الثامن عشر : تأسيس العلاقات بين الشعوب على فكرة جديدة للحياة الدولية ، بإجبار الدول على إخضاع إرضاء مصالحها الخاصة للأمة ذات المصلحة العامة العليا ، وعلى التنازل عن ممارسة سيادتها التامة ، والموافقة على الخضوع لمنظمة يمكن فيها شرح وجهات نظر ' المجموعة الأوروبية ' *Communauté européenne* وإشترك في هذا الاتجاه بعض المنجدين مثل كارل كراوس *Karl Krause* الألماني ، والامير كزارتوريسكي *Czartoryski* البولندي ، وهنري دي سان سيمون *Henri de Saint-Simon* الفرنسي . وحاول كزارتوريسكي في مقالاته عن الدبلوماسية *Essai sur la Diplomatie* أن يؤسس فكرة التضامن الأوروبي هذه على احترام حقوق القوميات . وفكر كراوس في ميثاق ' للإتحاد القديرالي ' : فتتنازل الدول الأوروبية عن حقها في الحرب ، وتضع ضمناً مشتركاً ضد الإعتداء . وكان هنري دي سان سيمون هو الوحيد الذي حاول وضع مشروع أكثر شمولاً . ونشر في أكتوبر سنة ١٨١٤ ، وبمعاونة أوجستان تيدي *Augustin Thierry* كتاباً باسمه ' في إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي ' ، *De la réorganisation Société européenne* . وكان من الضروري إضمان السلم وربط كل الشعوب الأوروبية بمنظمة سياسية ، لأنه ' من اللازم لكل إتحاد للشعوب ، ولكل إجتماع للرجال ، إنشاء منظمات عامة : وفيما عدا ذلك فالقوة هي التي تقرر كل شيء ' . وكان سان سيمون يفكر في حكومة إتحادية

تسوى ، د و بصفتها القاضي الوحيد ، . الخلافات بين الحكومات ، وحتى الإصطدامات الداخلية الناتجة عن حركة القوميات ، وهي التي سببها لكل المسائل المتعلقة بالصالح العام للمجتمع الأوربي ، . وتستثنى عملية التوسع الإستعماري . وسيكون الجهاز الرئيسى لهذه الحكومة : الفيدرالية ، . وللمستقلة تماماً عن الحكومات الوطنية ، هو : برلمان أوربي ، يتكون من طريق إنتخابات مباشرة ؛ ولكن حق الإنتخاب سيقصر على العلماء ورجال القانون والمدبرين والتجار لأن في مقدور وجهات نظرهم أن تكون أبعد من وجهات نظر المجموعات الإجتماعية الأخرى . وكان سان سيمون نفسه يعرف جيداً أن فكرته غير كاملة وخيالية . وكان يأمل في مجرد نشر الأفكار ، والبدء في تعليم الرأي العام ، والذي سيمكنه — مع مرور الزمن — أن يوقى بمآزده .

وعمل النفوذ الكبير لهيجل *Hegel* في اتجاه مضاد تماماً . وفي سنة ١٨٢٠ وفى « أسس فلسفة الحق » *Bases de la Philosophie du Droit* شرح أستاذ الفلسفة الألمانية فكرته عن الدولة التي يجب أن تتمثل فيها — كما يقول — وحدة الثقافة والوحدة الوطنية ، وتمارس سلطات غير محدودة ، حتى تتمكن من منع « إعتداءات الأناية » ، وتعد من تحمك الرغبات الفردية . ووظيفة الفرد الرئيسية هي أن يعمل من أجل خدمة الدولة ، التي سيكون واجبها هو إستخدام « سياسة القوة » . ويتركز تاريخ العالم حول تاريخ الدول ، أى حول تاريخ هذه السياسة . فالدولة التي تمتلك درجة أعلى من التنظيم والثقافة ، من حقها أن تبتلع الدولة « الأدنى » ، إذ أن الدولة المنتصرة قد أثبتت — بهذا الإلتصار نفسه — تفوقها . ومن الطبيعي ، بالنسبة لوجهة النظر هذه ، صرف النظر عن فكرة كانت هن « مجتمع الدول » ، ما دام هيجل يقول عنها أنها لا تتمتع « بحقيقة تاريخية » . ولا شك أن هذا كان إختصاراً للفكر لهيجل ، أكثر من كونه مجرد الإحتفاظ بعظير واحد منه . ولكن ، هل يمكننا أن نفلس أن نظرية القوة هذه ، وبربر

لإستخدام القوة ، تعطى القسطنطينية أساساً منطقياً ، وأن تعاليم هيجل قد أعطت إشعاعاً لممتد إلى أبعد من الجامعات الألمانية ؟

(٢) الاتفاق الجديدة :

هل من الممكن رؤية نفس القوى للمادية أو الروحية ، التي أثرت في أوروبا القديمة ، من بين أسباب التهديد التي واجهت الامبراطورية الإسبانية والامبراطورية العثمانية ؟

أما بالنسبة للامبراطورية الإسبانية الإستعمارية في أمريكا ، وحيث بدأت حركات الثورة ضد الوطن الأم في سنة ١٨١٠ ، فإن القوى العميقة كانت تتمثل بطبيعة الحال في شكل مختلف تماماً عنه في أوروبا القارية . ذلك أن الثورة لم تكن من عمل الجماهير : فالهنود والمخطلين كانوا ، وبقوا دائماً ، لا يزالون بالصراع ضد إسبانيا . إنما كانت من عمل المتوطنين *creoles* أى الإسبانيين الذين ولدوا في مستعمرات أمريكا ؛ وكان عددهم ثلاثة ملايين من ١٦ مليون عند نهاية القرن الثامن عشر ، وكانوا يمثلون قيادات المجتمع وقيادات النشاط الإقتصادي : من الملاك العقاريين ، ومقاوولي إستغلال المناجم ، والمحامين والأطباء . وكان هدفهم هو التحرر من نظام إداري يعطى السلطة للموظفين الذين يأتون من الوطن الأم ، ومن نظام إقتصادي يضمن لإسبانيا الاحتكار التجاري . ولذلك فإن الإصطدام الذي وقع بين الإدارة الإسبانية والمتوطنين كان في أساسه — ورغم أنه جرى داخل نطاق المطالب « المتحررة » ، ولسب نفسه لمؤثرات الحركة الفكرية الكبرى التي هزت فرنسا — مختلفاً تماماً عن ذلك الذي أمار أوروبا القارية . ولا شك في أن رؤساء حركة الإستقلال قد كانوا ضد الإستبداد ، ولكنهم كانوا لا يفكرون إلا لمصلحتهم حيناً كانوا يطالبون بمبادئ الحرية السياسية . وكانوا يرغبون في أن يضمنوا لهذا المجتمع من المتوطنين ، والذي كان غنياً ومتمثلًا بالحيوية ، بحق تنمية دوافعه بطريقة حرة . ورغم ذلك ، وحتى بين المتوطنين أنفسهم ، فإن

الإفصال عن الوطن الأم لم يجد أنصاراً حديدین : وظل عدد « الموالین » كبيراً ولذلك فلم يكن في وسع حركة الإستقلال أن تسجل إنتصاراً إذا ما أهملت الإفادة من الظروف المواتية : وأفادت « أرستقراطية المتوطنین » من أزمات إسبانيا الكبرى من سنة ١٨٠٨ إلى سنة ١٨١٠ — مثل كین بايرون ، ورميين جوزيف على العرش، ومقاومة العصابات *juntas* للإدارة الفرنسية — وأعلنت في سنة ١٨١١ إستقلال غرناطة الجديدة ، وفي سنة ١٨١٣ إستقلال مناطق لابلاتا . ومنذ أن عاد الملك فرديناند إلى عرش إسبانيا في مايو سنة ١٨١٤ تغيرت الإمكانيات : فأرسلت الملكية الإسبانية القوات إلى أمريكا وبدأت بمجهود لإعادة الغزو ، وخاصة في المناطق التي كثرت فيها العناصر « الموالية » . فهل كان في وسع إسبانيا أن تستمر في هذا المجهود ؟ وهل ستكون لديها العزيمة والإمكانيات المادية ؟ لقد كانت الأحوال السياسية الداخلية غير مواتية ، والموارد المالية ضعيفة ، في هذه المملكة التي عرفت الإحتلال الأجنبي والحرب لمدة ست سنوات . وأخيراً ، ألا يثير مصير الإمبراطورية الاستعمارية الإسبانية أظهاً كثيرة ؟

وفتححت حركة إستقلال المستعمرات الإسبانية آفاقاً جديدة في الحياة الإقتصادية للعالم : فهي سوق واسع يعرض نفسه على لشاطأ أوروبا . ولكن ، ما هي النتائج الممكنة من الناحية السياسية ؟ وهل كان من الممكن قبول نجاح إحدى الثورات ضد الملكية الإسبانية في الوقت الذي كانت تجري فيه عملية إعادة السلطات « التشريعية » في أوروبا القارية ؟ وفي هذا المجال تتكامل مسألة المستعمرات الأمريكية مع بقية مشكلات أوروبا .

أما في الإمبراطورية العثمانية فإن القوى التي كانت تشمل كانت مختلفة ، إذ أن تأخير العامل الإقتصادي والإجتماعي ، وكذلك حركة الآواء الحرة ، كان معقداً ، وخاضعاً حتى للسألة الدينية . وكان إخضاع السلطان منذ القرن السادس

عشر للأهالي المسيحيين في شبه جزيرة البلقان قد بنى على فكرة للدولة تختلف تماماً — لاني مجرد طرقاً ولكن حتى في جوهرها — من كل الآراء « الغربية » فالسلطان ، سيد هذه الإمبراطورية . كان في نفس الوقت هو الخليفة وأمير المؤمنين ، وكانت مبادئ الإسلام هي أساس نظم حكومته . وكان الأتراك قد حكموا هذه الأقاليم بصفتهم فاتحين لها ، واستغلوا بعد إخضاعهم لها ، ودون أن يعملوا على تحويل المسيحيين أو هضم الشعوب الخاضعة . ولذلك فإن اليونانيين والبلغار والرومانيين والصرب والكروات قد احتفظوا بحريتهم في ممارسة شعائر دينهم : واحتفظت الكنائس الأرثوذكسية بتنظيمها ؛ ولم يعتنق الإسلام إلا القبائل الألبانية . ولكن الحرية الدينية هنا لم تنتج عن احترام معتقدات الغير ، ولا عن الحذر : بل نتجت عن الإحتقار . ومن ناحية أخرى لم تفرض الإدارة العثمانية الخدمة العسكرية على رعاياها غير المسلمين ، إذ كان من اللازم أن يبقى الجيش تركياً ، حتى يظل أداة موالية للحكومة . وأخيراً فإن هذه الإدارة لم تتدخل كثيراً في الحياة الاقتصادية : فهي لم تفكر في تسهيل الإنتاج الزراعى ، ولا في تشجيع الانتاج الصناعى ، ولا في إنشاء الطرق وبالاختصار فإنها لم تفكر إلا في المحافظة على الأمن والنظام ، وفي ضمان وصول الضرائب . ولكن تصل إلى ذلك إستخدام الموظفين العثمانيون القوة ، وأصبحت الحملات التأديبية جزءاً من الوسائل العادية لهذه الإدارة .

وبدأت عمليات مقاومة هذا النظام في تنظيم نفسها عند نهاية القرن الثامن عشر وعرفت النجاح في بلاد الصرب ، حيث تمكنت الثورة التي قادها ميلوش أوبرينوفيتش Miloch Obrenovitch في سنة ١٨١٢ من تكوين إمارة صغيرة مستقلة في وادى الساف وكان ذلك يمثل تهديداً خطيراً للإدارة العثمانية ، إذ أن نجاح هذه الثورة الأولى كان من طبيعته أن يشجع غيرها . وظهرت إمكانية تفكك الإمبراطورية العثمانية في أقاليمها الأوروبية في الأفق .

وفي هذه الصعوبات العثمانية ، ماهو دور الحركة الفكرية ؟ كانت المطالبة بالحرية ، ومبدأ مقاومة الطغيان الموجودة في إعلان حقوق الإنسان قد وجدت صدى لها في شبه الجزيرة ، وخاصة منذ أن أخذت الإدارة الفرنسية تتصل في المقاطعات الإليزية بالشعوب السلافية في البلقان . ومن المحتمل كذلك أن تكون فكرة إستقلال القوميات قد ساعدت على يقظة الشعور الجماعي عند الشعوب التي خضعت للإمبراطورية العثمانية . ومع ذلك فإن هذه الشعارات لم تتوغل في جماهير الفلاحين ، رغم وجودها بدون شك في فكر رؤساء حركات المقاومة . وكانت هذه الجماهير لاتتحرك إلا لدوافع أكثر بدائية : كالحقد على الموظفين والمسكرين الانزاع ؛ والرغبة في الدفاع عن الحياة والممتلكات ضد الظلم والانتقام . ولذلك فلا يمكن أن يكون للإنهاء التحرري والإنهاء القوي في البلقان نفس المعاني التي كانت لها في أوروبا الوسطى ، إذ أن الكنائس كانت هي وحدها التي في وسمها أن تعطي لهذه الشعوب قيادات حركة معارضة الحكم العثماني . وماهو اللون الذي يمكن أن تأخذه الآراء الحرة في رأس أحد البوابات الصربيين أو اليونانيين ؟ وماهو المعنى الذي يمكن لفكرة القومية أن تأخذه في منطقة تفل فيها أهمية الرابطة اللغوية ، عن أهمية الولاء لإحدى الكنائس الارثوذكسية ، المتنافسة مع بعضها ؟ .

ولاشك في أن المصالح المادية كان لها دوراً أكبر في الرغبة في الإستقلال ، وعلى الأقل في تلك الاجزاء من تركية أوروبا ، التي كانت لها علاقات تجارية مع البلاد الاجنبية . وكان تجار جزر بحر إيجه الذين جمعوا الثروات ، والذين كانوا يتخشون دائماً تعسف الضرائب العثمانية ، هم أول صانعي حركة المقاومة اليونانية .

ورغم أنه لا يوجد تشابه كبير بين المشكلات العثمانية والمسائل الأوروبية ، فقد كان للتهديدات السلطنة على مستقبل الإمبراطورية العثمانية مدى دولياً . ومع

ذلك فإن مسائل المبادئ لم تكن هي صاحبة التأثير . ولم يقتصر العطف الناتج في الرأي العام للدول الأوروبية على حركات مقاومة سيطرة السلطان ، على مجرد المراكز الحرة أو أنصار حركات القوميات . بل كان يسير مع شعور بالرحمة ، وإحساس إنساني. أما الإجماع المخالف ، وهو الذي كان يرغب في ضمان الإحتفاظ بسلطة « شرعية » ضد الحركة الثورية ، فلم يكن له في هذا الموضوع نفس الأهمية: فالصالح العام بالنسبة للبلوك في الإحتفاظ بالنظام القائم سيعرض له عند اللزوم؛ ولكن أحداً لم يكن يمتدح حقيقة في أن سيادة السلطان كانت من نفس جوهر السیادات الأخرى ، وأنها كانت تستحق نفس الإحترام ، ولذلك فإن الأزمة العثمانية قد تطورت بطريقة مختلفة تماماً عن تلك التي تطورت بها بقية المشكلات في هذه الفترة .

الفصل الثاني

رجال الدولة والسياسات القومية

أمام تلك الستارة التي ترسم الاتجاهات العاطفية والمصالح الاقتصادية والحركات الفكرية كانت الدوافع أو المناورات الشخصية لرجال الدولة هي التي تشغل المسرح ولذلك فعلى أن نحترس من أن ننسب لها المقام الثاني . وكيف يمكننا أن نعمل إستعدادهم وحالة تفكيرهم ، وآرائهم عن المصير الوطني ، ذكائهم أو عدم إعترافيهم بالقوى المهيمنة .

١ - السلوكيات لطلالة :

امتلكت روسيا في سنة ١٨١٥ ، مركزاً من الدرجة الأولى ، نتيجة للدور التي لعبته في الحروب النابوليونية . وكانت كذلك أكبر دول القارة من حيث السكان (٥٥ مليون نسمة في سنة ١٨١٥) ، وضمنت لها هذه القوة الديموغرافية نفوذاً عسكرياً فلقبصر مليون من الرجال تحت السلاح . ولكن ما هو سبب فرضه هذا التسليح على دولته ؟ لقد قدرت الحكومات الأوروبية الأخرى بطبيعة الحال أن روسيا كانت تستعد لسياسة توسعية . ولكن ، في أي اتجاه ؟

أوروبا الوسطى ؟ لقد غشي « زملاء » روسيا هذه الإمكانية في أثناء مؤتمر فيينا ولكن يواجبوا ذلك قائمين قد أنشئوا الإتحاد الجرمانى ، الذى كان يهدف تمهيد النمسا وروسيا ضد محاولة التوسع الروسى . ولم يكن في وسع هذا الحاجز أن يكون فعالاً إلا إذا بقيت هاتين الدولتين متضامتين . ولكن ألم تكن هذه هي مصلحتها ، مادامتا تحقيقان من التهديد الذى يأتى من الشرق ؟ ولذلك فإن لإمبراطورية القيصرية كانت تلقى بهذه الطريقة عقبات كبيرة

من هذه الناحية . وكان من اللازم لها ، إذا ما أرادت التغلب عليها ، أن تلعب بطاقة « القوميات » ، وتحاول أن تهوئ النسب بتداعيات التضامن بين العناصر السلافية ولكن هذا الشعور بالتضامن لم يكن موجوداً بشكل واضح في سنة ١٨١٥ ، ولم تكن حكومة القيصر تفكر في تشجيعه مادامت تلك الأقلية التي كانت تبشر بحركة الجامعة السلافية كانت في ذلك الوقت من البولنديين والحقيقة أن الحكومة الروسية لم تفكر في هذا البرنامج للعمل من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٨٤٠ .

الإمبراطورية العثمانية ؟ لقد كان الحصول على مخرج « البحر الحر » ، أى حق المرور عبر البوسفور والدردنيل هو هدف كاترين الثانية . وكان يمثل مصلحة إقتصادية وإستراتيجية : فيضمن عدم إقفال الطريق البحرى الذى يصدر منه القمح الروس ، ويسمح لقوة بحرية روسية بالعمل فى البحر المتوسط . ولذلك فإن أزمة الإمبراطورية العثمانية كانت تفتح — فى هذا الشأن — إمكانيات موعبة .

ولكن السياسة الروسية ظهرت على أن لها نظرات أبعد من ذلك ، موجبة حوّل شمال المحيط الهادى . فكانت للشركة « الروسية الأمريكية » التى تأسست فى سنة ١٧٩٩ قواعد على ساحل الألاسكا ، فى سيتكا *Sitka* ، ومدت نشاطها بعيداً ناحية الجنوب ، وأنشأت فى سنة ١٨١٦ ، مركزاً تجارياً على ساحل كاليفورنيا ، فى خليج بوديجا *Bodega* . نشاط تجارى ، بطبيعة الحال . ومع ذلك فإن التفكير السياسى لم يكن بعيداً : ذلك أن حكومة القيصر كانت قد أفهمت الآخرين أن « ممتلكاتها » تمتد حتى جزيرة فانكوفر *Vancouver* ، وفى سبتمبر سنة ١٨٢١ أكدت إدعائها ، وحرمت على الأجانب التجارة والعيد فى هذه المنطقة ، بمرسوم قيصرى .

وكانت حكومة القيصر تتمتع بحرية كاملة فى تسيير سياستها الخارجية ، إذ أنهم لم تكن تخشع حساباً كبيراً للرأى العام الروسى : لجموع الفلاحين كانت ساكنة

وكان النبلاء يخضعون للتاج ، إلا في بعض الحالات الإستثنائية ، ولم يكن للبورجوازية ، الضعيفة العدد للقاية ، أية وسيلة للتعبير عن رأيها . ولاشك أن القيصر كان يخضع لتنفوذ حاشيته ، وأنه كان مجبراً على أن يترك لرجاله وبسبب بطء المواصلات ، جزءاً من الدوافع إستخدموها في بعض الحالات بدرجة أوسع مما كان القيصر يرغب فيه . ولكنه كان وحده الذى يصدر كل القرارات الكبرى . ولم يكن للبلك في أى مكان آخر مثل هذا الدور للموجه الفاصل .

وفي سنة ١٨١٥ كان عمر الإسكندر الأول ٣٨ سنة ، وسيحكم لمدة عشر سنوات أخرى . وكان تفكيره متألقاً ، ولكن سطحياً ، وطباعه فريدة في نوعها . وكان المظهر الرئيسى لطباعه هو الزهو ، والفرو شبه المرضى : فالقيصر د جنون السمعة ، ويرغب في وضع إسمه على مشروح كبير ، ويظهر كرئيس لأوروبا و الناهضة . ولكنه لم يكن راكزاً أو مضموناً : فكان يجتاز فترات من الحماس الصوفى ، تقبّل مع فترات من الإنهيار ، وشهد كل من إقتراب منه بأنه كان مزوداً بقدرة عاطفية ، وخاصة حينما يكون في وسع هذه القوة أن تخدم مجده الشخصى ، ومع ذلك فلم يكن ينسى مصالح سياسته ، حتى حينما كان يظهر إنصرافه عنها . وذكر سفير فرنسا أنه كان هناك دائماً كثيراً من المكرو الحساب خلف هذا المظهر المتساهل للإمبراطور ، فهل كانت هذه الثانية عن قصد ؟ لقد كان من طبيعتها — على أى حال — أن تثير قلق الحكومات الأخرى . ولكن هل كان هناك أساس لهذا القلق ؟ الواقع أنه لا يظهر من الوثائق الروسية أن اسكندر كانت له هذه المشروعات الواسعة التى نسبها إليه معاصروه ، ولم يكن حتى معلشاً تماماً — ورغم قوة جيشه — إلى صلاية موقف إمبراطوريته ، وكان يخشى من تقوية (كتلة) الدول الثلاث للوقفة على معاهدة ٣ يناير سنة ١٨١٥ السرية . ولذلك فإنه كان يعلق أهمية كبيرة على موقف فرنسا ، والذى ظهر له على أنه يوازن النمسا أو بريطانيا العظمى . وهل يمكننا الاعتقاد في أنه كان

ينظر إلى أبعد من ذلك ، وأنه كان يفكر في أن ينشئ ، ضد بريطانيا العظمى ، مجموعة من دول الاطلنطي ، بما فيها إسبانيا ، وتشتمل على الولايات المتحدة نفسها ؟ هذه هي النظرية التي دافع عنها مؤلفها في كتاب حديث (١) ، ولكنها تحتاج إلى إثبات وتدعيم بالوثائق المحددة لاشك أنه كان لاسكندر الأول ، صلحة في أن يوسع نطاق « مجموعة الدول » ويمده إلى « نصف العالم الآخر » ، مادام يخشى من أن يصطدم ، في شئون القارة الأوروبية ، بالمقاومة المزدوجة لإنجلترا والنمسا . وكانت السياسة الإنجليزية ، التي ترغب في بحث كل من المسائل الأوروبية ومضائل « ماوراء أوروبا » ، على حدة ، حتى تحتفظ لنفسها بحرية عمل في الشئون البحرية والإستعمارية ، لا تمنى مثل هذه الإمكانيات . ولكن لاسكندر الأول لم يقيم بأية محاولة في هذا الإتجاه ، إلا في نوفمبر سنة ١٨١٨ . والظاهر أنها كانت مجرد مناورة دبلوماسية عارضة : فكيف يمكن للتقصر أن يوفق بين تقارب مع الولايات المتحدة وبين السياسة التي نفذها في نفس الوقت على سواحل القارة الأمريكية في المحيط الهادئ ، ومع التأييد الذي إقترح إعطاؤه لإسبانيا في مسألة مستعمراتها الأمريكية ؟ ولذلك فقد كان من السهل التنبؤ بفشل هذه المحاولة . وهل يحق لنا أن نبني تفسيراً جديداً لسياسة روسيا الخارجية على مجرد محاولة مرتبطة بظروف مؤقتة ؟

وكان يقولوا الأول ، الذي وصل للمرش وعمره ٢٩ سنة في عام ١٨٢٥ ، رجلاً مختلفاً تماماً فكانت له مظاهر السادة : بنية قوية ، وتقاطع معبرة ، ونظرات حادة . وكانت له آراء محددة عن إدارة شئون الدولة في نفس الوقت الذي كان يفهم فيه تماماً . واجبات الملك . ولكنه كان سطحي الذكاء . وكان يعتقد أنه يحكم بقوة الرب ، وأكدت تربيته ، التي كانت في غالبيتها عسكرية

J. — H. PIRENNE ; *La Sainte - Alliance Neuchâtel* , (١)
1946 — 1949 . (2.Vols.)

إتجاهاته الاثوقراطية : وتركزت الثورة التي ظهرت في أول حكمه على أنها تهدد عرشه ، أثراً وذكرى لن تمحى من نفسه . « إن الثورة على أبواب روسيا ، ولكن أقم أنها لن تدخل فيها مادام في « هرق يبيض » . ولم تقتصر رؤيته لهذه الثورة التي كان يمثتها على مجرد الحركة للعادية للأسرة الحاكمة ، بل امتدت أيضا إلى المطالب المتحررة العادية . وكان ينظر إلى الملكية الدستورية على أنها نظام « مزيف » ، ومثبه في خطرها خطر الجمهورية . ومادامت رغبة الملك مستوحى من الرب ، فكيف يمكن للرايا أن يسمحوا لأنفسهم بتقدها أو الاعتراض عليها ؟

وكانت سياسته الخارجية ، مثل سياسته الداخلية ، تتميز « بجمود ثابت » . ولكي يمنع خطر دخول الآراء الغربية في روسيا ، لم يكتف بمراقبة دخول الكتب الأجنبية وتحديد إعطاء جوازات السفر لأقصى درجة ممكنة لراياه الروس ، بل كان من اللازم أيضا أن يعمل بطريقة تمنع « الثورة » من الإبتصار في أوروبا الوسطى . ولكن هذا التكثير الدفاعي لم يسكده رغبة في القيام بعمل هجوى لصالح الدولة الروسية ، وعلى حساب الإمبراطورية العثمانية . فهل كان يفكر في هدمها ؟ لم يكن هذا هو هدفه ، في هذه الفترة . وفي حالة الإنذار التام للحكم التركي ، وتقسيم الإمبراطورية ، فربما يمكن لروسيا أن تحصل على القسطنطينية . ولكن ، هل سيكون في وسع روسيا أن تضمن الوصول إلى البحر المتوسط ، أى أن تسيطر على الدردنيل ؟ في مثل هذه الحالة ، ستصبح روسيا مهددة بحرب عامة ، ومن اللازم تجنبها . وكان من الأصلح إستغلال ضعف الباب العالي العثماني لحساب المصالح الروسية ، والحصول على نتائج جرمية بطريق الضغط الدبلوماسي ، أو حتى الضغط المسلح .

وكانت هذه هي إتجاهات روسيا التي لم تكف عن إثارة مخاوف الدول الأخرى الأوروبية في فترة حودة الحكومات السابقة .

وكان موقف إمبراطورية النمسا على عكس ذلك محافظا . وكانت المعاهدات قد صُنعت لها تفوقا في الاتحاد الجرمانى ، ونفوذاً واضحا في الدول الإيطالية ؛ وكانت هذه نتائج كافية . وكان في وسع النمسا بدون شك أن تفكر في توسع صوب البلقان ؛ ولكنها كانت مستعظم هناك بالمصالح الروسية ، وتهدم بذلك الوفاق الموجود بين الدول العظمى . ولكن ، ألم يكن هذا الوفاق ضروريا ؟ لقد حقق مؤتمر فيينا حالة من التوازن ، تتطابق مع مصالح الإمبراطورية . ولذلك فإن ما كانت ترغب فيه ملكة الدانوب كان هو الاحتفاظ بالوضع القائم . وكانت هذه هى سياسة المستشار ميترونيخ Metternich . وكان في سن الثماني (إذ كان عمره ٤٢ عاما في سنة ١٨١٥) وكان يتمتع بنفوذ كبير . ومع ذلك فإنه لم يكن من كبار رجال الفكر ، ولم تكن له طبيعة قوية . ولم تكن نظراته للعالم الذى يعيش فيه عميقة ورفض الاعتراف بقوة الشعور الوطنى ، والشعور الدينى ، عامة وأنه كان لا يتصل إلا بأوساط الأرستقراطية العليا ؛ وكان يتردد أمام القرارات الحظيرة ، ويعتقد كثيراً في ميزات التساهل . ولكنه كان يسيطر على نفسه . وله أعصاب قوية ، وله بعض الميزات الفكرية : مثل إلماع الثقافة ، وملكة الذاكرة ، والرفقة ، وملكة العرض التى كانت تظهر وجهات النظر الدقيقة الواضحة ، وحصل على خبرة برجال الدولة والمواقف السياسية التى استخدمها في مفاوضاته بكل مهارة . ولكن التناقض بين مرونة الفكرة والاتجاه صوب بناء نظريات ثابتة كانت أمراً مؤسفاً فيه . وكان هذا الاستناد إلى الحلول الوسط ، يدهى نفسه باستمرار بمبادئ لفلسفة السياسة ويجب أن يعلن أنه « غير متأثر » في أفكاره الأساسية ، لأنه كان بلاشك يرى من الضروري مواجهة آراء الثورة الفرنسية بإحدى النظريات .

ورأى ميترونيخ أن مؤتمر فيينا قد حقق ، في العلاقات الدولية ، حالة من التوازن من مصلحة كل حكومات الدول العظمى أن تحافظ عليها . فما هو سبب

رغبته . في هذه « الراحة » في العلاقات الدولية ؟ لأنه كان متأثراً بذكريات
الآزمة الكبرى التي كادت دولة النمسا أن تغرق فيها بين عامي ١٨٠٥ ، ١٨١٠
وكانت مشغولته الأساسية هي الاحتفاظ « بالنظام الإجتاهي » ضد تهديد يقظة
« الروح الهدامة » . ألم تكن الثورة هي « أقيح بؤس يمكن أن يلقاه أى بلد » ؟
وظهر له أن كل محاولة ، وحتى بالطرق للمشروعة ، لإقامة نظام متحرر ، وبسبب
أقوى لإقامة نظام ديمقراطي كانت تشمل على جرائم أخطار هائلة ، إذ أن
الديمقراطيين والاحرار كانوا « يهدون لميلاد الثورة » . ولم تكن المطالبة
بحقوق القوميات أقل خطراً ، مادامت تهدد إستقرار الدول . وكان في وسع
الدول العظمى ، في حالة بقائها متضامنة ، أن تقضى على هذه الاخطار بتدخل
مشترك ولكن ، كيف يمكننا تجنب يقظة الروح الثورية في حالة تفكك هذا
التضامن ؟

ولم يكن هذا الإعتقاد متأثراً بمجرد تفكير المستشار وطبيعته ، بل نتج
كذلك عن الظروف . فلم تكن وسائل العمل العسكرية للنمسا تقارن بوسائل
عمل روسيا . وكانت ظروف السياسة الداخلية النمساوية لا تسمح بفرض جهود
كبير على البلاد : ففي هذه الدولة ، وحيث عجز الشعور بالتآمل الوطني أن يوحد
بين أهالي يختلفون عن بعضهم في اللغة والعادات والتقاليد والدين ، كانت الأسرة
الحاكمة التي أنشأت الإمبراطورية تضمن وحدها الصلة ، وكانت تعتمد على
البيروقراطية ، والكنيسة الكاثوليكية ، وكبار النبلاء ، ولكنها كانت تخشى من
ظهور أى « روح عامة » ، حتى بين هذه الأوساط : فالنظام البوليسى الذي إزدهر
منذ سنة ١٨١٧ يحرص بشكل خاص على تفادى أية إمكانية للتعبير عن رأى
جماعى ، وحتى لتكوين مثل هذا الرأى ، بالنسبة لإدارة شئون الدولة التي كانت
الحكومة ترغب في أن تحتفظ بمفردها بمسئوليتها فيها . ولكن هذه الدولة لم
يكن لها تنظيم متناجح ، أو فاعلية ولم تكن روافد هذه الآلة الثقيلة والمعقدة

تخضع لتوجيه رئيس واحد فلم يكن ميترنيخ رئيساً للوزراء ، ورغم تدخله الدائم في مسائل السياسة الداخلية ، فإنه لم تكن له اليد العليا في هذا الطاق ، حيث كان يلاقى ، منذ سنة ١٨٣٦ ، نفوذاً منافساً ، هو نفوذ كولورات *Kolowrat* وكانت الحالة المالية في عجز دائم ، وكانت الحكومة لا تجرؤ على زيادة أعباء الضرائب خوفاً من إثارة عدم الرضاء ، وكانت تحصل عن طريق القروض من المعارف على بقية الموارد التي تحتاجها ولذلك فإنها زادت بهذه الطريقة من ثقل الدين العام ، ومن قيمة المعجز وكان الإمبراطور فرانسوا الثاني ، الذي حكم حتى سنة ١٨٣٥ ، يتبع الأمور من قرب ، ولكنه كان يخصصها لتفكير ضيق ، يمدى كل تجديد . وكان إحتفاظ هذه الدولة « الهرمة القديمة » بدور أساسي في أوروبا هو إحدى المتناقضات .

ولم يكن في وسع روسيا في هذه الفترة أن تلعب دوراً يمكن مقارنته بأدوار الدول العظمى : فلم يكن في وسعها أن تعتمد ، مع الاحدى عشر مليوناً من سكانها إلا على قوة من الدرجة الثانية . وكانت محتاجة الهدوء لكي تعضم الأقاليم التي ضمتها ، ولكي تجد بنوع خاص حلاً للشكالات الدقيقة التي فرضها أمر ضم إقليم الراين . ومع ذلك فقد كانت الملكية الهولندلرن *Hohenzollern* مطامح أخرى ، ثابتة على الخريطة ، ويؤيدها الروح البروسى . وكان عليها بالضرورة أن تفكر في تحقيق وحدة جغرافية لأقاليمها ، أى الوصل بين براندنبيرج *Brandenbourg* وستفاليا *Westphalle* والتي بقيت منفصلة « بمر » ، الفيسر *Weser* حيث توجد أراضى دوقية هيس — كاسل *Caessel - Hesse* وهانوفر *Hanovre* الجنوبية ، ودوقية براونويك *Brünswick* وإمارات غالدريك *Waldeck* وليب *Lippe* الصغيرة وكان من المتطغى أن ترغب في ضمان معزلة إقليمى إلى بحر الشمال ؛ على حساب هانوفر وأولدنبيرج *Oldenbourg* وكان من حقها أن تفكر في اللخطة التي يمكنها فيها أن تعارض داخل الاتحاد

الجرماني ، التفوق الذي إعترف به نظام ١٨١٥ للنمسا ولكن هذه الأهداف كانت ، في ذلك الوقت ، بعيدة عن متناولها . وكانت معاهدة الاتحاد تسمى إستقلال إمارات الفيسر . وكانت هانوفر مرتبطة بالتاج الإنجليزي ، وظلت كذلك حتى سنة ١٨٣٧ . ولم تكن بروسيان قد بلغت الوضع الذي يسمح لها بفرض نفسها كمنافس للنمسا في الشئون الألمانية .

وكان تفكير الملك يؤيد هذا الحذر . فكان فردريك وليام الثالث متأثراً بذكرى السنوات الصعبة ، وبقى قلقاً ، إذ أنه كان يعتقد في إمكانية الإنتقام الفرنسي . وكان لا يجهل ضعف دولته ذات « الأقاليم المتلاصقة » ، والتي كان التاج والجيش والبروقراطية هي وحدها التي تضمن تماسكها فكيف يمكن إيقاظ روح عامة ، وشعور جماعي ؟ أكان من الضروري الوصول إلى إقامة نوع من التمثيل الوطني ، لتحقيق هذا الإندماج بين الأقاليم المتفرقة ؟ كان هذا هو الحل الذي عرضه في سنة ١٨١٥ رئيس الوزراء هاردنبرج *Hardenberg* ، ولكن وزير الداخلية ووزير الشرطة هاجاه : هذه الدولة التي كانت في أول نشأتها لم يكن في وسعها أن تتحمل نظاما يسمح للمعارضة السياسية بالتعبير عن نفسها . وتردد الملك ، لاجرم حذره وكرهه ، لكل ما يخرج على المعتاد ، ولكن أيضا لحذره من أن يعطى لكاثوليك الراين الفرصة للتعاون مع كاثوليك روسيا البولندية ، وكان يرغب في أن يحتفظ « بالصفة البروتستانتية » ، الواضحة لدولته . وكان كل ما سمح به في سنة ١٨٢٣ هو إنشاء المجالس الإقليمية ؛ ولكنه أجل إصدار الدستور لأجل غير مسمى . وكان هذا الإتجاه المحافظ يجعل سياسته تسأير سياسة ميترنيخ .

٢ - بريطانيا العظمى :

كانت أحوال السياسة الخارجية الإنجليزية مختلفة عن ذلك تمام الاختلاف . فبريطانيا العظمى كانت محتاجة للمحافظة على حرية الحركة على الطرق البحرية ،

لكي تضمن إستيراد المواد الأولية اللازمة لصناعتها ؛ وكان عليها أن تجد أسواقا للتصدير في أوروبا وغارج أوروبا . ولذلك فقد كان سياستها أفقا لها وراء أوروبا وأفقا قاريا في نفس الوقت .

وكانت بريطانيا العظمى بدون أى منافس في علاقاتها مع القارات الأخرى ، إذ أنها كانت الدولة العظمى الوحيدة التي تمتلك إمزا طورية إستعمارية كبيرة ، وبالتالي لتقطع الإرمكار في كل العالم ، وكانت تتمتع بتفوق بحرى غير منازع . ولكنها كانت تفسر بأنها أقل صلابة ، في علاقاتها بالقارة الأوروبية ، إذ أنها كانت تفتقر إلى الوسائل العسكرية . وكان الحل الأكثر بساطة والأكثر توافقا منع تقاليدما الجوربة هو البقاء بعيدا عن مسائل القارة ؛ ومع ذلك فقد كان من المحال أن يصبح هذا الاقتناع كاملا : فلا يمكن قبوله إلا في حالة قيام توازن بين الدول العظمى على القارة ؛ وإذا ما حاولت إحدى هذه الدول أن تفرض سيطرتها على القارة فإن الموقف سيصبح خطرا على مصالح - وحتى على أمن - بريطانيا العظمى التي قد يضيق أمامها ، أو يقفل في وجهها السوق الإقتصادى الأوروبى والتي يمكنها حتى أن تخشى من رؤية هذه الدولة المسيطرة تصبح دولة بحرية . ولقد أثبتت التجربة النابوليونية أن هذه الاخطار لم تكن خيالية .

ولكي تمنع من هودة مثل هذه الحالة كان من اللازم على السياسة الإنجليزية أن تشارك ، راغبة أو مرغمة ، في شئون القارة ، وأن تقبل تحمل مسئوليات وأن تتعاقد ، إن لوم الامر ، بإرتباطات ، لكي تحتفظ على القارة بتوازن للقوى يتفق مع مصالحها . وكان رجال الدولة الإنجليز يعرفون ذلك جيدا . وكانوا يراقبون إمكانية الإنتقام الفرنسى ، ولكنهم كانوا قلقين كذلك من إزدیاد قوة روسيا وكانت هذه السياسة القارية - في مجموعها - موجهة صوب الإحتفاظ بالوضع الإقليمى القائم : ولذلك فإن الحكومة الانجليزية لن

تستمع إلى مطالب القوميات . وهى كذلك محالة ، خاصة وأنه كان من طبيعة هذا الجرم الملائم السلم الدولى أن يساعد على تنمية النشاط الإقتصادى ، الذى سيفيد منه المصدرون الإنجليز ، والذين كانوا مستعدين لتزويد دول القارة بالمعدات الصناعية .

ومع ذلك فقد كان فى وسع نفس هذه المشغوليات الاقتصادية خارج القارة الأوروبية أن تمنح نتائج مختلفة تماما وكان من مصلحة بريطانيا العظمى أن تساعد لإنهيار الإمبراطورية الإسبانية فى أمريكا ، مادامت ستجد فى هذه الأقاليم بعد حصولها على الإستقلال أسواقا هامة للتصدير . حقيقة أنها لم تكن تتمنى لإنهيار الإمبراطورية الثمانية ، إذ أن روسيا كانت فى مركز يضمن لها أن تحصل فى هذه الحالة على نصيب الأسد ؛ ولكنها لم تربط نفسها بالدفاع عن الوضع القائم ، وكان فى وسعها أن تقف حتى إلى جانب التغيرات الإقليمية ، إذا ما خضعت بها مصالحها فى البحر المتوسط .

فكانت فى جوهرها سياسة واقعية ، ولكنها متحركة ، وتحتاج إلى إعلان المبادئ إلى أبعد درجة ممكنة .

وكانت الدوافع المؤثرة فى هذه السياسة الخارجية معقدة ، مادامت سلطة الملك والحكومة يحددها البرلمان ، وبعد فترة الوصاية على العرش ، أثناء مرض جورج الثالث ، حكم الملك جورج الرابع من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٣٧ . ولم يكن عديم القيمة ؛ فكان شعبيا ، رغم إنحرافاته وتطرفاته ، وكانت له رقة فى التفكير ؛ ولكنه لم يمارس عملا مستمرا ومشكوكا فى معرفته بمجرى مسائل السياسة الخارجية . فهل كان رأى مجموع الناخبين ، أى ذلك العدد المحدود من أصحاب المصالح ، تأثير أكبر ؟ كان يعبر عنه فى المناقشات البرلمانية وفى الصحافة . وكان مجلس العموم لا يزال خاضعا ، فى سنة ١٨١٥ ، لنفوذ الملاك العقاريين ، الذين كان لهم اتجاهها جزويا بشكل عام ، وكانوا بالتالى يأملون

في تقليل ارتباطات بريطانيا العظمى بالنسبة للدول الأجنبية الى أكبر درجة
 بمكنة . ومع ذلك فإن أوساط التجارة والصناعة سيحصلون على نفوذ تزداد
 أهميته على مر الأيام ، وخاصة بعد إصلاح النظام الانتخابي في سنة ١٨٣٢ وهو
 الذي سيوسع حق التصويت في صالح سكان المدن ؛ وكانت هذه الأوساط التي كانت
 لها مصالح مباشرة في تنمية التبادل مع الخارج ، تأمل في إتخاذ سياسة خارجية
 نفيطة ؛ ولكن المسائل الإستعمارية والبحرية كانت هي التي تجذب إنتباههم
 أكثر من غيرها . ولذلك فإن هذا الرأس البرلماني كان ، في مجموعته يعمل على
 « فرملة » عمل الحكومة ، حينما يتعلق الأمر بعلاقات مع الدول الأوروبية .
 ومن الضروري كذلك أن تحسب حساباً لنظرة أعضاء البرلمان للنظم السياسية
 القائمة على القارة : فلم يكن لديهم بالتأكيد أى عطف على الحركات الثورية ،
 ولكنهم كانوا يسمعون بحذر وياحتقار تجاه النظم الأوتوقراطية . وكان
 هذا سبباً إضافياً لكي يحتفظوا بموقف متحفظ تجاه المشكلات الأوروبية .
 أما بالنسبة للصحف ، فقد كان لها دوراً إيجابياً ، إذ أن بريطانيا العظمى
 كانت هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي كانت تمارس حرية الصحافة : فكانت
 لندن تمتلك ستة عشرة صحيفة يومية ، كانت تقرأها حتى الطبقات الشعبية .
 وكان محرري هذه الجرائد يهتمون بالسياسة الخارجية ويعطونها مكاناً
 كبير الأهمية ، مادامت الصحافة الإنجليزية مشتركة في الخارج . ولذلك
 فقد كان في وسعهم أن يمارسوا — بإتجاهات الرأي العام التي يخلقونها —
 نفوذاً على توجيه السياسة الخارجية .

ولا جدال في أن الوزارة هي التي كانت تحتفظ بالدور الموجه . إذ أنها كانت
 الوحيدة التي تمتلك الأخبار الكاملة ، والتي كانت تهتم بمعرض مآذنها على البرلمان
 ولأنه كانت لها وسائل التأثير على رؤساء تحرير الجرائد . ولذلك ، فإن منصب
 وزير الخارجية ، في كل الوزارات المتتالية ، سواء أكانت من التتوي (كما هي

الحالة حتى في سنة ١٨٣٢) أو من اليمين ، كان دائماً في أيدي شخصيات قوية ، لها من السيطرة على زملائها ما يسمح لها بفرض وجهات نظرها . وكان لـ *Castlereagh* الذي أدار وزارة الخارجية منذ سنة ١٨١٢ ، وله من العمر ثلاثة وأربعين سنة ، واحتفظ بهذه الإدارة حتى موته في أغسطس سنة ١٨٢٢ ، سلطة إستثنائية في الأوساط البرلمانية ؛ وكان ذلك راجعاً إلى صلابته أخلاقه ، وإلى شجاعته الأدبية ، وقوة وجهات نظره . وكان واقعياً يكره العموميات ، والأشياء المجردة ؛ وكان وكذلك دبلوماسياً من المدرسة القديمة ، ويحتمل الرأي العام . وكان يرى من الضروري إشترك بريطانيا العظمى في شئون القارة ، ويرغب بالتالي في إجتماع مؤتمرات دولية دورية تتلاقى فيها رجال الدول ؛ وظهرت له حتمية هذا التدخل حتى يمرقل محاولات روسيا التي قال عنها أنها قد أصبحت في ذلك الوقت هي « العدو » ؛ ولكنه كان يرغب في الإحتفاظ بموقف معتدل ، وحذر ، إذ أنه كان لا يثق في الحركات الديمقراطية ، ولا يعطف على النظم المطلقة . وكان كاتنج *Canning* — الذي تلاه من سنة ١٨٢٢ حتى سنة ١٨٢٧ بعد أن كان قد أدار وزارة الهند — أقل منه خوفاً من الاتجاهات الديمقراطية ؛ وكان ، من ناحية أخرى ، معادياً لفكرة الإجتماعات ولطريقة المؤتمرات ، إذ أنه اعتقد أن في وسع هذه الإجتماعات الدولية أن تعطى الفرصة للدول الكبرى على القارة لتأكيد تضامنهما . وراقب كاتنج هذا الوفاق بين دول القارة بكل حذر ، وحاول أن يفككه .

ووجدت وزارة الخارجية البريطانية منذ نوفمبر سنة ١٨٣٠ — وبعد ثلاث سنوات من عدم الاستقرار — رئيساً قوياً ، واحتفظت به ، فيما عدا فترة ، بضعة أشهر منها حتى سنة ١٨٤١ . وكان *Palmerstone* خمس وأربعين عاماً ، في الوقت الذي شغل فيه مهام منصبه ؛ وكان عضواً في مجلس

العموم منذ ما يقرب من عشرين سنة ، وشغل منصباً وزارياً هاماً ، في أثناء
الازمة النابوليونية ، هو وزارة الحرب . ومع أنه كان يجب أن يظهر ، في دائرته
الانتخابية ، بمظهر الخطيب ، إلا أنه كان خاضعاً تماماً لتأثير الوسط الاجتماعي
الذى ينسب إليه ، وهو الأرستقراطية العليا ، وكان يعتقد أن من حقها ومن
واجبها أن تحكم إنجلترا . وكانت ملكاته ظاهرة : فرجحات نظره دقيقة وثابتة
وقراراته سريعة ، وعزيمته قوية ، وشجاعته كبيرة ، وممحت له قدرته
على العمل بسمة في المعارف أثارت دهشة من يتحدث معه ولكنه كان
يوسى بالخشونة ، وغالباً بالثغور ، إذ أن مظهره كان متعاليًا ، وكان
يستخدم في ألفاظه وكتاباتة نغمة من الثقة المطلقة ، ويظهر وكأنه يؤمن بأنه
« معصوم » . وكان الأجانب يأخذون عليه كبرياه وغروره ، وميله الواضح
للمجادلات التى يجد فيها فرصة لتأكيد خصوبة فكره ؛ ولكن الجميع كانوا
يمحضونه . وكانت هذه الصفات وتلك الطبيعة تسمح له بأخذ دوافع في
كل ميادين عمل السياسة الخارجية ، وحتى فيما وراء تلك التى تتعلق بالمصالح
الفعلية لبريطانيا العظمى .

٣ - فرنسا :

بقيت فرنسا ، رغم هزيمتها ، في مركز إهتمام السياسة الدولية ، نتيجة
لموقعها الجغرافى ، وعدد سكانها (٢٩٧٠٠.٠٠٠ نسمة في سنة ١٨١) ، وقوة
الإشعاع التى أمتتها لمدة أكثر من عشرين سنة . فهل ستحاول إعادة النظر في
الوضعية الإقليمية التى وضعت ضدها ؟ كانت إمكانية « إنفجار » جديد تعلق
الحكومات الأوروبية الأخرى دائماً . وكان الضمان الذى يعطيه الاحتلال الأجنبى
محدداً بفترة خمس سنوات ، طبقاً لمعاهدة باريس الثانية ؛ والواقع أنه لم يستمر
أكثر من ثلاث سنوات ، إذ أن الحلفاء كانوا يخشون من أن يؤدى إمتداده إلى
زيادة عدم رضاء الشعب ، وإلى إفساد إستقرار الملكية العائدة . وعند سنة

١٨١٨ استعادت فرنسا إستقلال سيادتها الخارجية ، وأعادت إنشاء جيشها .
فماذا ستكون أهدافها ؟

كانت حكومة النظام المائد تحتاج بشكل خاص إلى نفوذ . وكانت تقامى
بمرارة من عودتها « فى موكب الأجانب » ، ولكن تذهب سلطتها المعنوية ، ألم يكن
عليها أن تفكر فى الحصول على نجاح أمام رأى العام ؟ كان هذا هو أمل أوساط
الملكيين المتطرفين ، الذين كانوا يشتمون « سياسة كبرى » خارجية ، ولكنهم
يرونها مرتبطة بسياستهم الداخلية ، أى باتتصار الثورة المضادة . ولم يظهر الوزراء
ميلا ، حتى فى سنة ١٨٢٧ ، إلى إرضاء هذا الأمل ؛ وكان بعضهم ، وهم المعتدلون
مثل دوق دى ريشيليه *Le duc de Richelieu* بوجه خاص حريصين على هدم
إثارة إنجلترا ، خاصة وأنهم كانوا لا يزالون مترددين ؛ أما الآخرون — مثل
دى فييل *de villèle* فكانوا يخشون من الأهواء المالية التى ستصحب بالضرورة
أبى عمل عسكري . وظهر شاتوبريان *Chateaubriand* على أنه حالة
إستثنائية من بين الشخصيات الحكومية التى كانت تخشى من إغراء الخيال ومن
أخطار المغامرات ، ولم تكن محاولاته لإحالة وسط . ولم يتغير إتجاه السياسة
الخارجية إلا فى السنوات الأخيرة من حكم شارل العاشر ، وحينما شعرت الحكومة
أنهى كانت مهددة بمعارضة حرة تزداد قوتها ، بضرورة كسب رأى العام إليها .
ومع ذلك فإنها ستبحث عن هذا النجاح فى الإيجاهات التى لا تخشى من مواجهة
مقاومة عنيفة فيها . ولكنها ستبتعد عن هذا الحذر الضرورى فى إحدى الحالات
المعينة ، وتفكر فى إعادة النظر فى الوضع الإقليمى الذى أنشأ سنة ١٨١٥ ، إذا
ما تمكنت من الحصول على مساعدة روسيا وبروسيا ؛ ولكنها لم تكن إلا
مجردنية ، أو مجرد عملية « جس نبض » (١)

وبعد سقوط شارل العاشر فتحت الهوة التى سببتها ثورة يوليو فى جزء كبير

(١) أنظر الفصل السادس عن التغيرات فى البحر المتوسط وإستقلال اليونان .

من القارة الأوروبية إمكانيات جديدة أمام السياسة الخارجية الفرنسية وإهتزت أسس التسوية الإقليمية التي وضعت في سنة ١٨١٥ . ألم تسنح الفرصة حيثئذ للإفادة من هذه الظروف لمسح ذكريات الهزائم ؛ وإلءطاء فرنسا الدافع ، وربما الدور الموجه في السياسة الأوروبية ؟ وكان هذا هو أمل قطاع كبير من الرأى العام ؛ وخاصة في أحزاب اليسار . ولكن علينا أن نلاحظ بعض الفروق . فكان في وسع المعارضة الجمهورية أن تفكر بسهولة في حرب د دعاية ثورية ، لكى د تجرر ، الشعوب ؛ ولكنها كانت لاتفطن لإستلامها مسئوليات السلطة ، وتحقيق برنامجها . وأن ما همنا أكثر هو موقف أولئك الذين كانوا ، بين مؤيدى الملكية البرجوازية يطالبون بالعمل الخارجى ، وهم رجال د حزب الحركة ، وأعضاء اليسار المتحرك ، وأكد أوديلون بارو Odilon Barrot من منصة مجلس النواب في ربيع سنة ١٨٣١ أنه لا يرغب في د الحرب من أجل الحرب ، إذا أنه يعرف الأخطار التى تهدد الحرية والحضارة في حالة وقوع إصطدام ؛ وأنه يقبل حتى د واقعياء معاهدات سنة ١٨١٥ ؛ ولكنه أضاف أنه يجب على فرنسا ألا ترتبط بسياسة د عدم تدخل ، أو تقبل أن تعتدى دول أخرى على حقوق الشعوب . ولذلك فإنه لم يتحدث عن الروابط د الإيديولوجية ؛ ؛ ولكن عن مجرد المصالح التى يجب على فرنسا أن تدافع عنها ، في البلاد المجاورة لها ، بقوة السلاح ، ن لوم الأمر . وأعلن المعتدلون أنفسهم رغم تفضيلهم الإقتصاد على العمل الدبلوماسى ، أنهم لن يتراجعوا أمام إستخدام القوة إذا ما تطلب كرامة فرنسا ذلك .

وكان الملك يكبح جماح هذا التجديد في الحركة القومية الفرنسية . وكان لوى فيلب Louis - Philippe مسالماً بطبيعته وعقيدته . وكان يعلم كل الأخطار التى يمكن لسياسة مغامرة أن تنسب فيها لفرنسا ؛ ويعرف أن إختلاف وجهات النظر بين الدول العظمى الأخرى ، رغم أنه قد أصبح

أكثر وضوحاً منذ أن تولت وزارة الأحرار السلطة في بريطانيا العظمى ،
 لن يمنحها من إعادة تضامنها ضد فرنسا ، إذا ما اعتقدت أن ملكية يوليو
 تهدد السلام . ولذلك فإن العمل الشخصي للبلك لم يكف عن تهدئة
 محاولات وزرائه .

وهكذا بقيت فرنسا « عاقلة » في خلال هذه الفترة : وكانت نتيجة لم
 يجرؤ المتصرون في سنة ١٨١٥ على أن يأملوا فيها .

الفصل الثالث

التحديات الأولى للنظام الأوربي ،

(١٨١٨ - ١٨٢٣)

في الفترة التي تم فيها « إعادة البناء » السياسي لأوروبا القارية ، انشغلت الدول المنتصرة بضمان استمرار هذا العمل ، الذي كانت تشعر بضغفه . ففي أي اتجاه صلت هذه الدول ؟ وماذا كانت إمكانيات النجاح أمامها ؟

١ - النظام الأوروبي في سنة ١٨١٥ :

أشار إسكندر الأول وكاسلريه ، في الأسابيع التالية لمعركة واترلو ولهزيمة نابليون النهائية ، « مصالح أوروبا الجماعية » ، وادعوا أنهم يضمنون حمايتها . وكان أحدهم هو منشىء حلف التحالف المقدس ، الذي وقعت عليه النمسا وبروسيا وروسيا في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨١٥ ، والثاني هو صاحب فكرة حلف الضمانات الذي عقد في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ . ولكن دوافعهما كانت مختلفة تماما في طبيعتها وفي مداها .

وكان حلف التحالف المقدس وثيقة شخصية للبلوك الذين عبروا ، بإشادتهم بمبادئ المسيحية ، عن تصميمهم على الإحتفاظ « بتعاليم العدل والإحسان والسلام » في علاقاتهم السياسية وأن يقولوا « متحدون بروابط الأخوة الحقيقية والتي لا يمكن فصلها » ، وأن يعطوا لبعضهم التعاون والمعونة والإغاثة « في كل فرصة وكل مكان » . وأعلن الموقعون الثلاث على هذا العقد إستعدادهم لقبول كل الدول التي ستكون مستعدة للاعتراف بهذه « المبادئ المقدسة » داخل « تحالفهم » .

ولم يسبق لمثل هذا النص مثيل في تاريخ العقود الدبلوماسية ، إذ أنه إدعى

إقامة العلاقات الدولية على تعاليم «الديانة الآرية الغرب المخلص»، وعلى وجود «أمة مسيحية». فهل كان هذا المظهر غلظا؟ ألم يكن يهدف تغطية عملية إرضاء المصالح السياسية؟ ولاشك أن الإسكندر كان يسعى بمخاطبته «كل الأمراء المسيحيين»، والمسيحيين وحدهم، ضم فرنسا وإسبانيا إلى هذا الحلف، وهما الدولتان اللتان كان في وسعهما أن يلعبا دور القوى الموازنة في أوروبا، وفي توافق مع المصالح الروسية؛ وكان يهدف كذلك إبعاد الامبراطورية العثمانية عن هذا التحالف، إذ أنه كان يرغب في الاحتفاظ لنفسه، من هذه الناحية، بحرية العمل. ولذلك فإن فكرة «المجموعة المسيحية» كانت تتماشى مع غخططات سياسته العثمانية. ومع ذلك فقد قابل المعاصرون مشروعات القيصر دون أن يظهروا قلقهم؛ وأظهروا مجرد تهكمهم. وقال عنها مترنيخ أنها «آمال إنسانية تتسكع برداء الدين»، وإعتبر جنتز Gertz هذه المعاهدة «كفراخ سياسي». فهل كان معنى ذلك أنهم كانوا لا يشكون في أن القيصر كان يقوم برسالة لها لون ديني، وبمناورة سياسية في نفس الوقت؟ وهل كانوا قصيرو النظر؟ لا: فلقد ظهرت المعاهدة في فيينا وبرلين على أنها عديمة الفائدة، لأنها لم تهتمل على أى نص يتسبب في التزام عدد للاعضاء الموقعين عليها، ولأنها تقتصر في مجموعها على كونها إعلانياً للرغبات. ولذلك فإن حكومات النمسا وبروسيا لم يجدوا مانعاً في الموافقة على القيصر، ومن باب الأدب، الذى يرضى غروره. ولكن الوزارة الإنجليزية كانت أكثر معارضة: فكان كاسلريه يرغب في وقف هذه المظاهرة «الصوفية»، لا لمجرد كون هذه المعاهدة «غير معقولة»، ولكن أيضا لأنه يمكنها أن تنسب في نتائج خطيرة، مادامت تسمح بدخول فرنسا فيها؛ وبعد أن فشل الوزير الانجليزي في «نصف» المشروع أعلن رغبة بريطانيا العظمى في البقاء بعيدة عنه و... . القواعد الدستورية الإنجليزية، التي تمنح الملك من أن يوقع بمفرده على معاهدة دولية؛ وإكتفى الوصي على العرش بأن يعلن، في خطاب شخصي.

القيصر ، أنه متفق مع « المشاعر » التي تدبر عنها المعاهدة .
والواقع أن السنوات القادمة ستثبت صحة وجهة نظر جنتر : « فرغم أن
لفظ « التحالف المقدس » سيدل على سياسة معينة ، فلن يلعب ميثاق ٢٦ من
سبتمبر سنة ١٨١٥ أى دور تقريباً فى العلاقات الدولية . ويظل الدور الأساسى
للإنجليز . ومن أجل مصلحة بريطانيا العظمى كان كاسلريه يرغب فى الإحتفاظ
بالتضامن بين المنتصرين ، حتى يوقف أى محاولة فرنسية للانتقام ؛ ولكنه كان
يأمل كذلك فى « تقييد » روسيا ، التى كان يخشى من طموحها . وكانت الوسيلة
لذلك هى تجديد معاهدة شومون *Chaumont* وإكمالها بالتعديلات التى تحتها
لمعاداة الملكية إلى فرنسا . فكانت المقترحات الإنجليزية فى أكتوبر سنة ١٨١٥
هى : تحالف « الأربعة » ضد فرنسا .

وفى أثناء المفاوضات التى بدأت بين الحلفاء ، اتسع المشروع نتيجة لمحاولات
القيصر . وبدلاً من تحالف موجه ضد فرنسا وحدها ، إقترح إسكندر أن يأخذ
الإلتفاق أبعاداً جديدة : فتضمن الدول العظمى الأربع لبعضها بالتبادل مجموع
ممتلكاتها ؛ وتؤكد كذلك حقها فى ممارسة رقابة على الشؤون الداخلية للدول ،
وال تدخل جماعياً للقضاء على المحاولات الثورية . وتقوم حكومات الدول الأربع
بعقد مؤتمرات دورية لتنسيق أعمالها :

وكانت وجهات النظر هذه واسعة وغير محددة ، بالنسبة لكاسلريه . وكانت
الوزارة الإنجليزية تؤيد الضمان الجماعى للحدود التى وضعتها معاهدة باريس
الثانية ؛ أى حماية تقام ضد فرنسا ؛ وترفض مد لإلتزاماتها على مجموع الأوضاع
الإقليمية . كما أنها كانت تسبق مشروع التدخل الجماعى ، الذى كان يهدف
ضمان الإستقرار الداخلى للدول : فيجب ألا تتدخل الدول العظمى إلا فى حالة
تهديد الإضطرابات الثورية لسلام العالم فقط . ومع ذلك فقد إحتفظت من
المشروع الروسى بفكرة إجتماع على الدول المنتصرة فى مؤتمرات ؛ ولكن حتى

هذه الفكرة ، أفرغتها من محتوياتها بالاشتراطات التي فرضتها على العمل الجماعي
فما هي الدوافع لمثل هذا الموقف ؟

لاشك أن المعارضة التي أظهرتها الرقابة التي تمارس على الشؤون الداخلية
للدول كانت تتمشى مع طبيعة تفكير الأوساط السياسية الإنجليزية ، إذ ما هو
الدافع لسى تشترك بريطانيا العظمى — ذات النظام الملكي الدستوري
والبرلماني — في مشروع يهدف حماية نظم الملكية المطلقة على القارة ؟ ولم تكن
مسألة المبدأ هذه هي وحدها التي تشغلهما ؛ فكانت تفكر بوجه خاص في حالة
فرنسا ، حيث أقام ميثاق سنة ١٨١٤ نظاما سياسيا مستوحى من النظام الإنجليزي
رغم أنه يمتاز باستقلال أوسع للسلطة التنفيذية تجاه التمثيل الوطني . أن يؤدي
المشروع الروسي إلى تدخل الدول في المصاهب الداخلية التي سنتشأ بلاشك عن
عمل هذه النظم الفرنسية ؟ ولم يكن كاسلريه يرغب في السير في هذا الطريق إذ
أنه كان لايعرف الوسائل التي سيجارس بها هذا العمل ، وصاحب المصلحة
في ذلك .

ويزيد على ذلك صعوبة فهم سبب إعتراض السياسة البريطانية على مشروع
الضمان العام للوضعية الإقليمية . وما دام كاسلريه كان يخشى من طموح روسيا ،
ألم يكن من مصلحته أن يربط القيصر بوعده ، ويقبل التفكير في الوسائل اللازمة
لضمان إحترامه ، إن لوم الأمر ؟ وإذا كان قد أبعد هذا الحل فذلك يرجع
بلاشك لعدم رغبته في فرض مسؤوليات وإلتزامات ثقيلة على بريطانيا العظمى
في شؤون القارة وإعتقاده أن النمسا وبروسيا تكفي لمرقعة محاولة التوغل الروسي
في أوروبا الوسطى . ومن الممكن أن ترجع ذلك أيضا لإحتفاظ دول القارة
تجاه بعضها ، ونتيجة لعدم وجود حلف ضامن جماعي بموقف مراقبة قلقه ، وأن
هذه المناقصات ستترك حرية عمل أوسع لبريطانيا العظمى ومع ذلك فإن هذا
التفسير يترك نطاقا كبيرا للتخمين .

وكانت معارضة بريطانيا العظمى تكفى لفشل المشروع الروسى، لأن ميترنيخ كان لا يؤيد مقترحات القيصر . ومع ذلك ، فقد كان المستشار النمساوى يخشى الحركات الثورية ، وبغى درجة خوف أسكندر منها ، ويرى فى الإستقرار الداخلى للدول الشرط الاساسى للإحتفاظ بالسلم العام ؛ ولكنه كان يخشى من السياسة الروسية ، ولا يرغب فى إعطائها ، فى أية فرصة ، أو سائل للتدخل فى المسائل المتعلقة بإيطاليا أو بأوروبا الوسطى .

ولذلك فإن معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ كانت مطابقة للمشروع الإنجليزى : فكانت موجهة ضد فرنسا وحدها . وشكلت الدول الأربع المنتصرة « رابطة دائمة » لضمان إحترام معاهدة باريس الثانية وفى هذا السبيل أعادت العمل بقرارات معاهدات أول مارس سنة ١٨١٤ و ٢٥ مارس سنة ١٨١٥ . وقررت أن يبقى « نابليون وأسرته » « مبعدين دائماً » عن عرش فرنسا . ولتفقت — فى حالة مجيئ « المبادئ الثورية » من جديد « لتزيق فرنسا » ، ولتهديد « إستقرار الدول الأخرى » — على أن « تلتقى فيها بينها وبين صاحب الجلالة المسيحى الوهابلى التى يرونها ضرورية لآمن دولهم المحترمة والهدوء العام لأوروبا » ولم تشمل هذه القرارات على شئ جديد . ومع ذلك فإن المادة السادسة قد أضافت أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التى توحد بينهم ، سيقوم الملوك الأربعة أو وزراءهم بجمع مؤتمرات ، فى فترات محددة ، يبحثون فيها الوسائل اللازمة لاجمرد ضمان إستمرار السلم ولكن لذلك تأكيد إحترام « المصالح العامة الكبرى » وبشكل خاص « هدوء الشعوب ورفاهيتها » . ولذلك فإن مسألة العلاقات مع فرنسا ان تصبح هى الموضوع الوحيد الذى يعالج فى هذه الاجتماعات : فيمكن لحكومات الدول المنتصرة أن تثير كل المشكلات حتى تأخذ حيالها موقفاً مشتركاً .

فى أى شئ تظهر هذه النصوص — والتي كانت الوائىق الدبلوماسية

في كونها حلولا وسط — رغبة في الاحتفاظ بتضامن بين الدول الأربع المتصرة ؟ وماهي أبعاد هذه الارتباطات المشتركة ؟

أما من وجهة نظر الوضعية الإقليمية فإن الارتباط الوحيد الذي ارتبطت به الدول الأربع حيال بعضها كان هو معارضة كل محاولة يمكن لفرنسا أن تقوم بها من أجل تعديل حدودها . ولكن هذا الارتباط كان يهدف مجرد مجموعة ، ولا يعني تحالفا حقيقيا : فسبب الارتباط لم يعرف بوضوح ، ولم تعدد القوات الحربية أو البحرية التي كان على كل من الدول أن تقدمها . أما بالنسبة لحدود الدول العظمى الأخرى فلم تكن موضوعاً لأي ضمان جماعي . ولا شك أن حلف التحالف المقدس كان يعني من جانب النمسا وروسيا وبروسيا ، الإحترام المتبادل لهذه الحدود ؛ ولكنه لم يكن إلا مجرد إعلان نيات ، وغير مصحوب بأي وعد محدد . وكذلك المادة السادسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ ، فرغم الرغبة في المحافظة على السلم ، وبالتالي في إحترام الوضع الإقليمي القائم ، فإنها لم تشمل هي الأخرى على أي نص لضمائه . وأخيرا فقد كان من حق الدول العظمى أن تتدخل في حالة الإحتداء على الحدود الأخرى — حدود الدول « الثانوية » — وفي النطاق الذي هدفت إليه المعاهدة العامة لسنة ١٨١٥ بالنسبة لهذه الحدود (وهي حالة ملكة الأراضي المنخفضة بشكل خاص) ؛ ولكنها لم تكن ملزمة بالعمل ، ولم تكن قد ارتبطت حيال بعضها بأي ارتباط إلا بالتشاور على الوسائل اللازم إتخاذها . ولذلك فإن الرغبة في الإحتفاظ بالوضعية الإقليمية لم يكن منصوح عليها بشكل واضح .

أما بالنسبة لإعادة البليان ، السياسي والاجتماعي ، فإن المشروع الروسي ، الذي اشتمل على حق تدخل عام للدول العظمى الأربع في الشؤون الداخلية للدول ، قد أبعد ، نتيجة لموقف بريطانيا العظمى . وكان التهديد بالاضطرابات الثورية في فرنسا هو الذي يستتبع وحده وطبقا لمعاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ ، إلزام (م ٤ — تاريخ العلاقات الدولية)

« الأربعة » بالتشاور في الوسائل اللازمة لإنجازها ومع ذلك فقد بقي هذا التدخل « ممكنا » في الدول الأخرى ، سواء أكان ذلك طبقا لمادة التحالف المقدس ، (والتي لم تنضم إليها بريطانيا العظمى) ، أو طبقا للمادة السادسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ ، والتي كانت تهدف « راحة » الشعوب و « المحافظة على سلم الدولة » . ولكننا لا نجد ، هنا كذلك ، أى أثر للإرتباط المحدد .

وكان التحديد الأكثر وضوحاً يتمثل في فكرة المؤتمرات الدورية ، حيث يمكن الحكومات الأربع أن يتبادل فيها وجهات النظر حول كل المسائل . ولاشك أن هذا كان منهجا دبلوماسيا جديداً ، يمكنه أن يسهل الوفاق بين الحكومات . فبدلاً من الاكتفاء بمجرد تبادل « المذكرات » سيكون لرجال الدولة المسئولين عن تسيير السياسة الخارجية مقابلات مباشرة ، حيث يمكنهم تبادل وجهات نظرهم بطريقة سهلة ، والبحث عن أسس لحلول وسط بين مصالحهم . وإذا كانت الحكومات في هذه المؤتمرات ستتخذ لها هدفاً يتشمل في المحافظة على « المصالح المشتركة » ، فإن هذا كان دليلاً على معرفتهم بمعنى الواجب الجماعي ، أو على الأقل بما يعتقدون أنه من الواجب أن يقوموا به . وكانت هذه المجموعة « من الدول العظمى » تمنى فكرة الإشراف التي يمكنهم ممارستها سوياً من أجل المحافظة على السلم وكانت هذه هي الملامح الوحيدة التي تمنح شكلاً أحياناً لهذه التسويات .

ولكن ، هل يمكننا أن نرى في ذلك فكرة جديدة للعلاقات الدولية ؟ وهل كان رجال الدولة يفكرون في سنة ١٨١٥ في إقامة « إتحاد أوروبي » ؟ قطعاً لا فليس هناك في هذه النصوص ما يهدف لتحديد سيادة الدول في صالح منظمة دولية ، وما ينظم حماية متبادلة للسلامة الإقليمية ، أو ما يعني التمسك بالابتعاد عن الحرب . ولم يكن للحلول المقترحة أى هدف سوى تأكيد تفوق الدول العظمى المنتصرة فكانت في أنفسها ، تمثل نوعاً من « الإدارة » *Directoire* ولا تمثل تمهيداً لمجهود تنظيم مستوحى من الفكرة الاتحادية .

٢ - الاضطرابات الأوروبية وسياسة التدخل

في شهر نوفمبر سنة ١٨١٥ كانت الحكومات المتحالفة قد رأت أن موقف اللعبة الفرنسي يهدد عملها تهديداً كبيراً : فكانت قد اتخذت حذره الاحتياطات . وفكرت في ضرورة العمل الموحد ، ولكن هذه التنبؤات لم تتحقق . ولم تكن فرنسا هي التي احتفظت لسياسة الحلفاء ، بعد سنة ١٨١٥ ، بأصعب المضايقات بل كانت هي الحركات الثورية في إيطاليا وفي أسبانيا ، وحتى التهديدات البسيطة بالاضطرابات في ألمانيا .

وكان « تمقل » فرنسا أمراً مثيراً لدهشة الحلفاء . حقيقة أنهم لم يكونوا يخشون من إندفاع مفاجيء ، مادام احتلال قوات الحلفاء كان مستمرا للأراضي الفرنسية ، أي إلى أن تدفع كل غرامة الحرب . ولكن بعد ذلك ؟ لاشك في أن لوى الثامن عشر كان من العرص بدرجة تمنحه من الاندفاع إلى سياسة مغامرة . فهل كان في وسعه مع ذلك أن يبقى مسيطراً على الموقف ؟ لقد اعتقد المراقبون الأجانب ، في الوقت الذي استعاد فيه الملك عرشه بصد فترة المائة يوم ، أن إعادة الوضع السابق كان ضعيفاً : وخشوا من سقوط الملكية « المعتدلة » سواء أمام مقاومة العناصر الشعبية ، أو أمام الضغط الذي كانت تمارسه أرستقراطية كبار ملاك الأراضي . ولاشك في أن هذين الخطرين كانا غير متساويين . فتجاح معارضة « اليسار » — من فلاحين وعمال ، وصغار البورجوازية ، والضيابط السابقين لجيش نابليون ، والذين كانوا جميعاً قلقين من النتائج الاجتماعية لإعادة النظام القديم — كان يهدد بزيادة روح المقاومة للحلفاء ؛ ولكن هذه المقاومة كانت تعجز عن تحقيق العصر الابطرق غير شرعية ، مادامت العناصر الشعبية كانت محرومة من حق التصويت . أما بالنسبة لمعارضة اليمين ، فلم يكن الحلفاء يخشون من محاولة انتقام وطني ، مادامت هذه الأرستقراطية من كبار ملاك الأراضي كانت هي التي تفيد من هودة النظام السابق . ولكنهم كانوا يشعرون

بأنه ، فى حالة تمكن الملكيين المتطرفين من السيطرة سيكون من طبيعته سياستهم الداخلية أن تثير ردود فعل قوية فى الأوساط الشعبية ، وبشكل يهدد إستقرار « النظام » .

ولذلك فإن رغبة الحلفاء كانت — وبالإجماع بالنسبة لهذه النقطة — تتمثل فى رؤية العناصر الملكية المعتدلة تمارس السلطة فى فرنسا ؛ وكان من مصلحتهم أن يعاودهم على القيام بعمل ظهرت صعوبته من طبيعة وجود الدوق دى ريشيليه ، رئيس مجلس الوزراء ، فى السلطة منذ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨١٥ أن يعمل على إرضاءهم . وكان ريشيليه — الذى عاش فى روسيا فى أثناء الهجرة ، حيث عمل حاكماً على أوديسا — يحظى بثقة القيصر الشخصية . ومع ذلك فقد قبله الحلفاء بسهولة ، إذ أنه كان قد عرف بالإعتدال والولاء ؛ واستحق هذه الثقة بمجادة حين إمتنع عن كل محاولة للوقوفة بين المتصربين وبعضهم . ولذلك طين لإصطدم رئيس الوزراء بمعارضة الملكيين المتطرفين ، الذين حصلوا على الأغلبية فى « المجلس المعقود » ، إتفقت إنجلترا وروسيا على نصيحة لوى الثامن عشر فى سبتمبر سنة ١٨١٦ بحل هذا المجلس . وأعطت الانتخابات الجديدة الأهلية للمعتدلين . ولذلك فقد ظهر الموقف لداخلى فى فرنسا ، فى سنة ١٨١٧ ، أكثر ثباتاً ، وفى الإتجاه الذى أمل فيه الحلفاء .

وأفاد الدوق دى ريشيليه من هذا الهدوء لكى يحاول إعادة بناء إستقلال السياسة الخارجية الفرنسية . وكان هدفه الأساسيان يتمثلان فى الحصول على الجلاء عن الأراضي الفرنسية ، دون إنتظار لمدة الخمس سنوات المحددة فى معاهدة باريس الثانية ، وفى العمل من أجل قبول الحلفاء دخول فرنسا فى المجموعة الأوروبية ، فكيف يمكن أن ينجح فى الوصول إليهما ؟

لقد استخدم ريشيليه السياسة الداخلية حجة أساسية ، لكى يدفع الحلفاء إلى الموافقة على الجلاء عن الأراضي الفرنسية قبل الميعاد . وذكر أن الحلفاء ،

باطا لهم للإحتلال ، يفرضون على الشعب التزامات مالية ، ومضايقات مادية ومعنوية من طبيعتها أن تزيد عدد غير الراضين، وتحفظ بشعور معادى للتصريح، وتساعد بالتالى على إيقاف الروح الثورية . ومع ذلك فقد تردد الحلفاء ، إذ أنهم كانوا يقسمون عما إذا لم تكن الحكومة الفرنسية مهددة بالسقوط ، بحركة بونابرتية أو جمهورية ، فى اليوم الذى تحرم فيه هذه الحكومة من حاية القوات الأجنبية . ولم يعمل الملكيون المتطرفون أى شئ لابعاد هذا التردد ، بل عملوا على تأكيدده : وذهب فيتروى *Vitrolles* ، فى مذكرة وجهها إلى ولنجتون *Wellington* قائم قوات الاحتلال ، إلى حد تقديم النصيحة بالإحتفاظ بالإحتلال ، والإيفان الثورة ستكون مؤكدة ؛ وحقيقة أن آخرين مثل برييه *Bertier* وسوفييه *Sauvigny* قد أعلنوا ألمهم فى سحب القوات الأجنبية ، ولكن ، بأى حذر ؛ وكان من طبيعة إصرارهم على إظهار عدم إستقرار الوضع الداخلى فى فرنسا أن يزيد من قلق الحلفاء ، ويعرقل مشروعات ريشيليه . وكان الإندفاع السياسى عند الملكيين المتطرفين يطنى على الشعور بالمصلحة القومية . واضطر ولنجتون ، أمام التأكيدات المتضاربة من رئيس الوزراء ومعارضوه من الفرنسيين ، إلى أن يقرر إرسال محققين لدراسة حالة الرأى العام وتقدير الأخطاء . وجعله هذا التحقيق يفكر فى صدق حجج ريشيليه . وفى ربيع سنة ١٨١٨ ، أعلنت حكومات الدول الأربع المنتصرة إستعدادها السير وراء رأى ولنجتون . ولذلك فإن المسألة قد سويت ، من حيث المبدأ ، وبشرط الدفع الكامل لغرامة الحرب ، التى حددتها معاهدة الصلح . وقبل الحلفاء ، عند تقريرهم أمر اجتماع مؤتمر أكس لاشايل — وهو أول « الإجتماعات » التى نصت عليها المادة السادسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ — أن يضعوا فى جدول الأعمال مسألة سحب قوات الإحتلال ؛ ووافق المؤتمر على هذا الحل بدون صعوبة كبيرة . ولكن . أليس من الضرورى أن يؤدى الجلاء إلى إعادة نظر الحلفاء

في سياستهم تجاه فرنسا ؟ أبقى التحالف الرابعي ، الذي أنشئ بمعاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ ، ضروريا ، مادام المنتصرون قد تأكدوا من تعقل الحكومة الفرنسية ؟ وهل من الملام أن يظل الاتجاه العام موجه ضد فرنسا بعد ذلك ؟ وبمجرد تسوية مسألة تحرير الأراضي ، طلب الدوق دي ريشيلieu إلى الحلفاء أن يقبلوا فرنسا في مجموعة الدول الرئيسية . وذكر أنه سيكون من طبيعة هذا الإرضاء للمزة القومية تدعيم النظام الملكي . وكان يحاول أن يضمن بذلك من ناحية أخرى ، بين جمهور الناخبين الفرنسيين ، نجاح المعتدلين على حساب الملكيين المتطرفين . ولكن ظهر أن الحذر بين الحلفاء كان يهدد مشاريعه ، فكانت السياسة الروسية ترغب في إدخال فرنسا في المجتمع الأوروبي ، لكي تستخدمها كقوة موازنة إما لإنجلترا أو لفرنسا . وكانت بريطانيا العظمى تفضل الاحتفاظ بالاتجاه المتفق عليه في سنة ١٨١٥ ، لا مجرد استمرار اعتقادها في « الخطر الفرنسي » ، ولكن لخوفها من قيام تعاون بين روسيا وفرنسا . وكانت كل من النمسا وبروسيا تقارن في الشعور بهذا الخوف ؛ ولكنهم اعتقدوا مع ذلك في أنهم سيزيدون من الأخطار برفضهم طلب فرنسا : وحين تفقد الأمل ، يمكن للحكومة الفرنسية أن تتوجه صوب سياسة « التحالف الخاص » مع روسيا . ولانتهت مفاوضات إكس لاشايل في ١٢ أكتوبر سنة ١٨١٨ بحل وسط . فوافق القيصر ، من ناحية على الاحتفاظ بالتحالف الرابعي : وبمعددة الاربعة ، بذلك ، بالبقاء متضامنين في حالة ظهور خطر الانتقام الفرنسي من جديد . ووافقت الحكومة الإنجليزية ، من ناحية أخرى ، على قبول فرنسا في المؤتمرات التي نصت عليها المادة السادسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحكومة لوى الثامن عشر وسيلة القيام بدورها في المشاورات الخاصة بالمسائل الأوروبية ، وأن تقدر درجة التأييد التي يمكنها أن تعطيه لإحداها ، وفي ضوء الاختلافات الموجودة بين « الاربعة » .

وفى الوقت الذى قل فيه الخوف من « إنفجار » فى فرنسا لزيادة المخاطر فى نقط أخرى من القارة . ولم يكن الأمر يتعلق فى أى مكان بحركة جماهيرية : فلم يكن العمل الا من منيع بمجموعات محدودة ، وجمعيات سرية ، حتى حينما كانت الهزات الثورية هى الأشد عنفا . ومع ذلك فقد أظهر توافق هذه الإضطرابات أن إعادة النظم السياسية السابقة كان ضعيفا .

فى ألمانيا حصلت الحركة المتحررة على نجاح فى مملكة بافاريا وفى دوقية باد ، حيث منح الملوك والأمراء نظما دستورية ؛ وظهرت الحركة الوطنية فى الأوساط الجامعية ، وتحت ضغط الطلبة *Burschenschaft* الذى عمل ، بعد تنظيمه هيد فارتبورج فى سنة ١٨١٧ ، على أن جمع ممثلين عن كل الجامعات الألمانية فى إينا *Iéna* فى أكتوبر سنة ١٨١٨ وكانت الحادثة الهامة الوحيدة هى إغتيال كوتزيب *Kotzebue* فى مارس سنة ١٨١٧ ، وهو صحفي كان يرسل القيصر بتقارير عن اتجاهات الرأى العام .

وفى إيطاليا ظهرت الاخطار فى نابولى فى يوليو سنة ١٨٢٠ وفى تورينو فى مارس سنة ١٨٢١ . وفى الحالتين ، جمعت الحركة الثورية بعض الضباط السابقين فى جيش نابليون وبعض أصحاب المهن الحرة . وكانت تهدف فى أولا إجبار الملوك والأمراء على قبول نظام دستورى ؛ ومع ذلك فقد كانت تشتت على برنامج وطنى : فنندوبى جمعيات « الكاربونارى » فى نابولى حاولوا أن يعمثوا ، فى بقية الدول الإيطالية الأخرى حركة فى صالح اتحاد إيطالى؛ وفكر سانتاروزا *Santarosa* رئيس الثوار فى ييدمونت ، فى تحرير لومبارديا والبندقية من الحكم النمساوى ؛ ولكنها لم تكن الا مجرد أمنيات .

وفى إسبانيا ، سقط نظام فرديناند السابع المطلق فى يناير سنة ١٨٢٠ : وفرضت حركة ثورية تقودها مجموعة من الضباط ، على الملك ، نظاما دستوريا . وساحل أنصار الملكية المطلقة أن يقوموا بحركة مضادة ، فى يوليو سنة ١٨٢٢ ،

وفشلوا أمام مدريد ، ولكنهم ألغوا حكومة في شمال البلاد ، في الوقت الذي كان
 فرديناند أسيرا فيه ، من الناحية العملية ، في أيدي الأحرار في عاصمته .
 ولم تكن أى من هذه الحركات الثورية تهدد الوضعية الإقليمية التي أنشأتها
 معاهدات سنة ١٨١٥ بطريق مباشر : فلم يتعرض أحد للحدود ، ولكننا حددت
 النظام الإجتماعى والسياسى . وكان هذا يؤكد المخاوف التي عبر عنها إسكندر
 الأول منذ أكتوبر سنة ١٨١٥ . فهل كان من الضروري العودة الى الحلول التي
 كان القيصر قد اقترحها ، أى التدخل المشترك فى الشؤون الداخلية للدول ؟
 لقد عرض الروس من جديد هذه المسألة ، في أثناء مؤتمر أكس لاشايل .
 وإفترحت المذكرة التي قدمها القيصر في ٨ أكتوبر سنة ١٨١٨ ، بعد أن ذكرت
 مبادئ التحالف المقدس ، إقامة « تحالف عام ، يفتح للجميع ، ويكون « أساسا
 لنظام ضمان مشترك لحالة الممتلكات الراهنة للدول المتعاقدة » . ضمان إقليمي ؟
 طبعا ، ولكن ضمان كذلك للنظم السياسية : ففي مقابلة مع كاسلريه ، حدد إسكندر
 بوضوح أنه يعنى حماية العروش و « قمع الثورات » .
 ولكن الحكومة الإنجليزية كانت لها إعتراضات وأعلن كاسلريه بطريقة
 تمكينية في مذكرة في ١٩ أكتوبر أن مبادئ معاهدة التحالف المقدس ، حتى إذا
 ما اعتبرت كأساس لنظام أوروبى في نطاق الضمير السياسى ، لا يمكن الرجوع
 إليها في نطاق « الإلتزامات الدبلوماسية العادية التي تربط دولة بدولة أخرى » .
 وكان معنى إعطاء تحالف بين الدول هدفا يتمثل في « الإحتفاظ بنظام . الوراثة ،
 والحكم ، والملكية ، في كل الدول الأخرى ، وضد كل عنف أو هجوم ، هو
 التبشير بوجود حكومة « أمية » أو « دولية » يمكنها أن تفرض قانون عدالة على
 الجميع : فكيف يمكن التفكير في إقامة مثل هذه الحكومة ؟ وقال كاسلريه عن
 الإمتداد « العالمى » لهذا التحالف ، أنه إمكانية ولم يكن لها أبداً مظهر عملى ،
 ولا يمكن أن يكون لها ذلك » .

وكان ميترنيخ قد قدر ، بطبيعة الحال ، المزايا التي يمثلها المشروع الروسى بالنسبة للمحافظة على النظام الاجتماعى أو السياسى، وبالتالي لأمن المصالح النمساوية فى ألمانيا أو فى إيطاليا ؛ وكان قد فكر مثل إسكندر ، بأنه سيكون ، فى حالة قبول إقتراحه ، فى حالة « عجز معنى ... عن التفكير فى توسيع حدوده » . ومع ذلك فإن المستشار النمساوى لم يؤيد المشروع الروسى . فما هو السبب ؟ لم يكن ذلك مجرد أنه خضع لضغط السياسة الإنجليزية ؛ بل كان قيل كل شئ - بسبب خوفه من مشروع تحالف « هام » ، ألم يكن فى وسع القيصر أن يدخل فى هذا التحالف الدول الأوروبية « المتوسطة » ، والتي سيكون حضورها مضايقاً للنمسا ؟ ألم يفكر فى جملة يضم إسبانيا ، وبشكل يمكنه من أن يجد « الضمانات » ، بالنسبة لمسألة المستعمرات الإسبانية ، فيما وراء التطاق الإوروبى ؟ (١) ألم يدع إسكندر أنه يظهر للعالم أن السلم يتوقف عليه شخصياً ويحاول إثبات سيطرة روسيا على السياسة الدولية ؟ .

ولذلك فقد أبعد إقتراح القيصر ، بوضعه فى صيغة الماضى فى « البلاغ النهائى » لمؤتمر إكس لاشايل . وكان هذا حلاً سهلاً ، مادامت الإضطرابات الثورية لم تكن قد ظهرت بعد . ولكن الإقتراح الروسى وجد من يصنف إليه ، وتقررت سياسة التدخل بالفعل ، حينما ظهرت هذه الأخطار كحقائق ملحة . وفى ثلاث مناسبات ، هى مؤتمر تروباو *Troppau* فى ديسمبر سنة ١٨٢٠ ، وفى مؤتمر ليباخ *Laybach* فى يناير سنة ١٨٢١ ، وفى مؤتمر فيرونا *Verone* فى صيف سنة ١٨٢٢ ، سارت الدول رغم تردداتها مقاومة بريطانيا العظمى ، على الطريق الذى أشار إليه القيصر : العمل ضد ثورة نابولى حيث حصلت النمسا على إذن بالتدخل بقواتها باسم مصالح « النظام الأوروبى » ؛ وقرار إعادة سلطة فرديناند

(١) انظر الفصل الخامس من نفس هذا الجزء .

السابع في اسبانيا ، بعمل مسلح من جانب فرنسا . فما هو الدافع لكي توافق انفسا الآن على انجاح مبدأ التدخل بعد أن كانت قد رفضت تأييده في اكرس لاشايل ؟ ولماذا تعترك فرنسا في هذه السياسة ؟ انها أسئلة أبعد من تفاصيل المناورات الدبلوماسية ، وتفرض نفسها على الإلتباء .

يمكننا أن نشرح تغيير موقف ميترنيخ بسهولة . ففي وقت انعقاد مؤتمر اكرس لاشايل ، ظهرت سياسة التدخل في نطاق مشروع تحالف عام ، انضمت الشكوك فيه . ولكن المبدأ كان سليماً في حالة ابعاد هذا النطاق . وكانت ثورة نابولي تهدد المصالح النمساوية بطريق مباشر . وهل كان في وسعها أن تتخلى عن ملك الصقليتين ، الذي كان قد وعدھا ، بمعاهدة سرية في ١٢ يونية سنة ١٨١٥ بألا يقوم بأي اصلاح سياسي لا يتماشى مع النظم الملكية التقليدية ؟ وكان هذا التدخل يهدد كل النفوذ النمساوي في ايطاليا . ولذلك فلم يكن شديداً للدهشة أن يرى ميترنيخ في هذه الحالة ضرورة الإلتجاء الى تدخل مسلح ، ومع ذلك ؛ فسيكون ، من الوهلة الأولى ، مستعداً للقيام بهذا العمل بنفسه ، ودون أن يشير « المصالح الجماعية » لأوروبا . وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه ثورة نابولي ، كان يخدم الحركات المتفرقة التي ظهرت في ألمانيا . ولذلك فإنه قد احترس من أن يدخل بمجموع الدول في هذه المسألة . ووضع أسس القمع بتفاهم مباشر مع بروسييا والأمراء الألمان في مؤتمر كارلسباد *Carlsbad* . وفسرت معاهدة فينا ، في سنة ١٨٢٠ ، المعاهدة القيصرية اليه بشكل يعطى الداييت بعد ذلك حق التدخل ، في بعض الحالات ، في المسائل الداخلية للدول الألمانية ، وفي المسألة الإيطالية كذلك ، كان المستشار النمساوي مستعداً تماماً لكي « يعيد النظام » بوسائله الخاصة بعد أن أخذ احتياطه لكي يضمن عدم اعتراف أي دولة أخرى بحكومة نابولي الناتجة عن الثورة . وما هو الداعي لطرح المسألة على أحد المؤتمرات ، واعطاء الفرصة بذلك للدول الأخرى ليقولوا كلمتهم في حل مسألة تم انفسا قبل غيرها؟

وإذا كانت الحكومة النمساوية قد اضطرت الى الوصول الى هذا المدى ، فذلك لأن القيصر كان سيتهز هذه الفرصة ، ويعود ويفرض مشروعه الخاص بالتدخل الجاهى : فكانت السياسة الروسية تحاول أن تعطى لهذه المسألة شكلها « الأوروبي » .

فهل معنى هذا أن إسكندر كان يخضع لرغبته الخاصة بنشر المبادئ المطلقة ، وأنه كان يرغب في الظهور كبطل « للنظام » ؟ لا ، إذ أن إهتمامه الأول في مؤتمر ليباخ كان هو إقتراح يتعلق بمنح ملكة الصقليتين دستوراً متحرراً : ولذلك فإنه كان يعطى « مكافأة » لصانى ثورة نابولي ، وكان ما يرغب فيه في الواقع ، وقبل كل شيء ، هو منع النمسا من أن تزيد من حرية عملها في إيطاليا . وكان منبج المؤتمر ، بالنسبة إليه ، وسيلة للضغط وللأسامة ، فكر في إستخدامها للحصول على شيء معادل للمصالح الروسية . والواقع أنه لم يتأخر عن التخلي عن مقترحاته الأولى ، وعن ترك أيدي النمسا حرة وكان يكفيه أن يحسب أن ميترنيخ سيظهر من جانبه ، في نظير ذلك تساهلا في المسائل البلقانية (١) .

وهكذا كان في وسع النمسا أن تحقق ، وتحت غطاء « التكليف الأوروبي » الذي لا يضيقها ، التدخل المسلح الذي كانت ترغب في تنفيذه بنفسها : وأعاد الجيش النمساوى في نابولي ، عند نهاية فبراير سنة ١٨٢١ ، سلطة فرديناند الأول المطلقة ، وقضى في أبريل وحسب طلب ملك سردينيا ، على الثورة الحرة في بيدمونت . وهكذا كان ميترنيخ هو الذي يدير فعلياً ، وأكثر من القيصر ، سياسة التدخل .

وأما بالنسبة لموقف فرنسا ، فإنه كان مرتبطاً بظروف السياسة الداخلية . وبقت الحكومة الفرنسية في المسألة الإيطالية « على الهامش » : واحتفظت بمثلها بموقف في غاية التحفظ في ترابو وفي ليباخ . كما أنها لم تثر المسألة الإسبانية . واتبع

لوي الثامن عشر في هاتين المناسبتين رأى ديكاكز *Decazes* الذي لم يجد مصلحة في الإصطدام بأصحاب الآراء المتحررة . ولكن حين جاء المتطرفون إلى السلطة ، مع وزارة فييل *Villele* في أكتوبر سنة ١٨٢١ ، ظهرت الرغبة وفي الأوساط الحكومية « لإعادة قوة فرنسا السياسية » . وكانت هذه هي الوسيلة ، إن لم يكن لإرضاء المصالح العامة للبلاد (ولن تفيد منها كثيراً) فعلى الأقل لإرضاء إتمامات الرأي العام الذي كان شغوفاً بالجهد ، بعد مصائب سنة ١٨١٥ . وذلك . ومنذ يناير سنة ١٨٢٢ أعطت الوزارة الجديدة معونات لفردناند السابع . فهل كان من اللازم الوصول إلى إعطائه تأييداً مسلحاً ؟ كانت صحافة المليكين المتطرفين والأغلبية البرلمانية تدفع ، صوب التدخل ، حكومة كان رئيسها يتردد في أن يدخل فرنسا في سياسة « شيطانية » ويخشى من أن يعوق سياسته الخاصة بالإصلاح المالي . ولكن هذه الحركة كانت تتعلق بالمصالح الفرنسية وحدها ، ولا ترتبط بمبادئ التدخل الجاعى . وحينما عرضت مسألة إسبانيا على مؤتمر فيرونا ، وجهت تعليقات الحكومة الفرنسية إلى مثاليها بعدم القيام بأى مجهود ، وعدم طلب أو حتى قبول أى « تكليف » ، وأن يحتفظوا بحرية العمل لفرنسا ، التى لا توافق على القيام بالحرب بدعوة من دول التحالف المقدس ، والتى ترغب في البقاء حرة في قرارها الخاص بضرورة مثل هذا التدخل . حقيقة أن المسألة قد أخذت دوراً آخر ، نتيجة لمجهودات ماتيوى مومورانسى *Mathieu de Montmorency* الشخصية ، والتى تعدت التعليقات الصادرة إليه . ولكن الحكومة الفرنسية لم تقبل هذا التكليف من الدول إلا بعد معارضة شديدة . ولم توافق إلا بعد أن شعرت بالحاجة ، أمام مقاومة الحكومة الإنجليزية لهذا التدخل في إسبانيا ، لضمان أنها لن تبقى في عزلة في مثل هذه الحالة . وهلاوة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية قد أوضحت تماماً أنها هي التى ستقرر بنفسها ميعاد الحملة . وحين أعلن لوى الثامن عشر في يناير سنة ١٨٢٣ قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسبانيا ، لم يشر

حتى إلى الموقف الذى إتخذه دول التحالف المقدس الثلاث . وكان همه الأكبر هو أن يعطى لكل المسألة شكل مشروع « فرنسى » .

وفى هاتين الحالتين والوحيدتين التى طبقت فيهما سياسة التدخل ، تطور للموقف الدولى بشكل متشابه : ففرنسا والنمسا كانتا مستعدين للعمل لنفسيهما ، وخارج أى قرار جماعى ؛ وكان لإجتياح المؤتمر هو نتيجة لمحاولة القيصر ، ومع ذلك فإن النتيجة الفعلية الوحيدة كانت تتمثل فى إعطاء « تكليف أوروبى » للدولتين اللتين كانتا تستعدان لتنفيذ هذا التدخل ، حتى فى حالة عدم وجود هذا التكليف . وكان موقف الواحدة والاخرى متأثراً بالمصالح ، أكثر من تأثره بالمبادئ . فكانت الحكومة النمساوية ترضخ فى الإحتفاظ بتفوقها فى إيطاليا . وكانت الحكومة الفرنسية ترغب فى إظهار قدرتها على أخذ « مكاتبا العسكرية » فى أوروبا من جديد ، وترغب فى الاستفادة من ذلك فى سياستها الداخلية . ولم يحصل القيصر على أى ميزة مباشرة ؛ ولكنه وضع « سوابق » كان يأمل فى أن يتمكن من الاستفادة منها فى سياسته البلقانية فيما بعد . وبالإختصار ، وبالنسبة لما لأمضى على تسميته بإسم « سياسة التحالف المقدس » ، فإن مبدأ التدخل الجماعى ، رغم تأكيده بطرق علنية ، لم يثر من أجل المبدأ نفسه : فاستخدم كتنغطية لتقديرات ومناورات . وفى خلال كل من هذه المؤتمرات لم تكن هناك مصلحة أوروبية ، إلا فى مجرد الكلمات ؛ أما فى الواقع ، فإن المصالح الخاصة للدول كانت هى السائدة .

ولكن فكرة العمل الجماعى خضعت للتساؤل ، نتيجة لموقف الحكومة الإنجليزية . وكان كاسلري قد أظهر فى أكتوبر سنة ١٨١٥ ، وفى أكتوبر سنة ١٨١٨ ، إعراضه على المقترحات التى قدمها القيصر وعلى فكرة التدخل فى الشئون الداخلية للدول ؛ وانتصرت وجهة نظره . وحين بدىء فى تنفيذ سياسة التدخل هذه ، نتيجة لتغير موقف النمسا وفرنسا ، لم يوافق على قبولها ؛ وقررت الوزارة

الإنجليزية أن تتخذ موقفاً صريحاً ضد مبادئ التحالف المقدس ، وتقدم هذه المبادئ التي تطالب بها . وتمثل مذكرتها في ٥ مايو سنة ١٨٢٠ تاريخاً محدداً في تطور « النظام الأوروبي » .

وقالت هذه المذكرة أن التحالف بين الدول الأربع المنتصرة قد انشئ لحماية القارة من المطامح الفرنسية ؛ وأن هدفه لم يكن أبداً هو الوصول الى « اتحاد من أجل انشاء حكومة عالمية ، أو للإشراف على الشؤون الداخلية للدول » . وأنه كان يهدف « حماية أوروبا من سلطة ثورية لها شكل عسكري » ، ولم يهدف وضع العقبات أمام نجاح الآراء المتحررة . ولذلك فإن الحكومة الإنجليزية لا يمكنها أن تنضم الى المحاولات التي تبنتها من الأهداف المحددة من أول الأمر . كان هذا هو المبدأ الذي طرحته الحكومة البريطانية . فهل كان هذا مجرد إعلان للرغبات ؟

في المسألة الإيطالية رفض كاسلريه المشاركة في مؤتمرات تروبلو . ليبانخ ، واكتفى بمجرد ارسال « مراقب » اليها ، ولكنه أعلن في مجلس العموم ، في ٢١ فبراير سنة ١٨٢١ ، أنه يقبل ارسال حملة عسكرية نمسوية ، إذ أن ثورة نابولي قد تحققت عن طريق تمرد *Pronunciamento* ، وهي وسيلة بذيلة . ولذلك فإنه قد حاول أن يعتقد في أنه لم يترمز في هذه الحالة « للذهب المتحرر » . ومع ذلك فإنه كان لا يرغب في أن الإشتراك في تصريح عام قد يعطى تأييداً « معنوياً » لعمل النساء . وبالاختصار فقد قبل سياسة التدخل ، وعلى أساس ألا تكون محلاً عاماً . وأما بطبيعة الحال صحيحاً عامة : فكان عرض القرار على مؤتمر يعني إقامة نوع من « الحكومة » لأوروبا ، بين أيدي إدارة من الدول العظمى ، ويعني بالتالي تحطيم فكرة سيادة الدول . ولكن ، ألم يكن في حقيقة الأمر يبحث عن وسيلة تسمح له بوقف السياسة الروسية ، ودون أن يغضب النساء ؟

أما في المسألة الإسبانية فإن موقف بريطانيا العظمى كان أشد قوة . فأعلنت

الوزارة البريطانية أنها ضد كل تدخل ، حتى وإن كانت فرنسا هي التي اتخذت هذا القرار وحدها . فهل كان ذلك بسبب مجرد استلام كاتيج لوزارة الخارجية بعد موت كاسلريه ، وأن الوزير الجديد كان أكثر ميلا من سابقه ، الى مساعدة الحركات « الديمقراطية » ؟ لقد كان ذلك أيضاً ، وبدون أدنى شك ، بسبب أهمية المسألة الإسبانية بالنسبة للحفاظ على الوضع الراهن في البحر المتوسط ، وامكان مساسها كذلك بمصالح التجارة الانجليزية في أمريكا الجنوبية : فالغضب الذي أظهره الرأي العام لم يكن له سبب آخر . وهنا أيضاً كانت « المبادئ » تنطى « المصالح » .

وفي سنة ١٨٢٣ ، كان التضامن ، الذي أعلن منذ ثمانية أعوام ، بين الدول العظمى ، والذي كان قد عاش على الأقل من الناحية المظهرية ، قد تفكك بشكل واضح . ورغم أن بريطانيا العظمى لم تكن في حالة تسمح لها ، ونتيجة لحالة قواتها العسكرية ، أن تقوم هلياً سياسة التدخل ، فانها قد اعترضت عليها . ولذلك فلم يكن هناك أمل في الاحتفاظ « بالجموع الأوروبية » بالنسبة لمسائل القارة . وبسبب أقوى ، ظهرت الخلافات أشد مراوة في مسائل البحر المتوسط ، وفي مسألة المستعمرات الإسبانية في أمريكا (١) .

(١) بالنسبة لهذه المسائل أنظر الفصلين الخامس والسادس من هذا الجزء .

الفصل الرابع الحركات الثورية في أوروبا (١٨٣٠ - ١٨٣٢)

كانت الثورة الباريسية في يوليو سنة ١٨٣٠ ، وسقوط الأسرة التي كانت قد أعيدت في سنة ١٨١٤ برغبة الحلفاء هي الانشقاق الأول في النظام الأوروبي الذي أقيم سنة ١٨١٥ . ومن جميع أنحاء أوروبا ، نظر أعداء هذا النظام صوب فرنسا ؛ وانتظروا منها أن تأخذ بتقاليد الثورة من جديد . وأيقظت حركات لوى فيليب الأولى - العلم المثلث الألوان ، والحديث عن جيباب *Jemabes* (١) - هذا الأمل ، وإن كانت سياسة د ملك الفرنسيين ، قد خيبت هذه الآمال بعد ذلك . وشجعت ، في جزء كبير من القارة ، حركات ثورية ، اشتركت فيها آمال التحرر السياسي ، مع آمال الحركات القومية . ومع ذلك فإن المدى الدولي لهذه الحركات كان متفاوتاً . ولكي نفهم هذا الاختلاف ، علينا أن نحسب حساب القوى العميقة ، التي أعطت لكل منها شكلها العام .

١ - الأزمة البلجيكية :

كانت معاهدات سنة ١٨١٥ قد أنشأت ملكة الأراضي المنخفضة د كهاجر ، ضد فرنسا ، وهي المملكة التي جمعت تحت حكم أسرة أورانيج ناسو

(١) معركة بين قوات الثورة الفرنسية وقوات النمسا قرب إحدى المدن البلجيكية سنة ١٧٩٢ . واجهت فيها القوات الفرنسية قوات النمساويين . وكان دوق شارتر ، والذي أصبح فيما بعد لوى فيليب ، هو القائد الشاب لقلب الجيش الفرنسى . وبعد إهتباك بين الجناحين ، وضرب بالمدفعية ، هجم هذا القائد برجاله ، واستولى على المدينة ، بعد عملية إلتحام بالسلاح الأبيض (المرب) .

Orange - Nassau الأقاليم البلجيكية التي يسكنها ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأهلالي ، والأقاليم الهولندية من الأقاليم المتحدة السابقة ، والتي كان عدد سكانها لا يزيد عن مليونين ونصف مليون من الأهلالي . وكان على الملك وليم الأول أن يحاول جعل الأهلالي يعيشون سوياً ، وهم الذين كانت عاداتهم وتقاليدهم وديانتهم مختلفة ، وكان مصيرهم منفصلاً ، منذ قرنين من الزمان . فهل كان الدبلوماسيون في مؤتمر فيينا قد تنبؤوا بالصعوبات المتوقعة ؟ لا ، بدون أى شك لقد قال تاليران *Talleyrand* في سنة ١٨١٥ أنه ليس هناك بلجيكيون ، بل هنالاً فالون وفلامان ؛ وكان هذا هو الرأى السائد في ذلك الوقت ، والذي يؤكد الاختلافات بين اللغات وبين البليان الإجتماعي للجموعتين . ولقد إنهارت مملكة الأراضي المنخفضة في سنة ١٨٣٠ ، تحت ضغط البلجيكيين ، الذين حصلوا على الإستقلال .

ماهى أسباب هذه الحركة الثورية ؟ وكيف تمكن الفلامان والفالون من الإتحاد ضد الهولنديين ؟ إن نشأة شعور قومي «بلجيكي» هو سبب هذه الأزمة ، التي أصبح لها مدى دولي .

أسباب دينية ؟ لم يتقرب الكاثوليك وأنصار كالفن من بعضهم أبداً منذ القرن السادس عشر . ولا شك أن الحكومة الهولندية قد تعهدت باحترام حرية العبادة والعقيدة ، وأنها قد حافظت على وعدها . ولكن الخضوع للحكومة بروتستانتية قد أمار عدم الثقة ، وخاصة في الفلاندر التي يشتد فيها الشعور الكاثوليكي ، ويتميز فيها نفوذ رجال الدين . ومع ذلك فقد كان هذا العامل أقل قوة في فالونيا ، حيث كانت أغلبية البورجوازية تميل إلى موقف علماني ، أو معادى لرجال الدين .

أسباب سياسية ؟ لقد حاولت حكومة وليم الأول أن تضمن تفوق الهولنديين في الدولة ، بالرغم من أقليتهم العددية ؛ ووضع قانون الإختيار بشكل يحتفظ

بنصف المقاعد للدوائر الهولندية؛ كما أن الوظائف العامة كانت مشغولة بالهولنديين في أربعة أحماسها . واتفق الفلامان والقالون في شكواهم من هذا التمييز بالنسبة للوظائف العامة ، وطالبوا بتمثيل برلماني يتمشى مع نسبة عدد السكان . فكيف يمكن للملك أن يوافق على ذلك دون أن يقسب في دسحق الهولنديين ؟ ولم تطالب هذه المعارضة بمجرد المبادئ العامة للتححر السيامى ، بل طالبت كذلك بحق الفلامان والقالون، بالأأ تعهد لهم الدولة بدور ثانوى فقط . ونمت هذه الحركة في إقليم الفالون بشكل خاص ، إذ أن البورجوازية المتحررة هناك كانت كبيرة العدد ونشيطة ، وكانت أكثر تأثراً من غيرها ، بلغتها وثقافتها الفرنسية .
 بأراء سنة ١٧٨٩ .

وبين المعارضة العنيدة لرجال الدين الفلامان والإحتجاجات العامة للأحرار الفالون ، لم يظهر أن التحالف أمر سهل ، خاصة وأن الآخرين كانوا هلمانيين ومعادين لرجال الدين . وأقامت مسألة المدارس بنوع خاص حاجزاً بينها : فكان الأحرار منذ وقت طويل من أنصار إعطاء الدولة حق إحتكار التعلیم الأمر الذى كان يرفضه رجال الدين الكاثوليك . ولكن هذه الخلافات قلت منذ سنة ١٨٢٨ : ففي فالونيا نشأ جيل من الشباب الأحرار ، قبل أن يخضع مفضلاته الدينية لمطالبه السياسية : وفي الفلاندر لإتجه عدد من رجال الدين ، وتحت تأثير آراء لامينييه *Lamennats* ، صوب الكاثوليكية المتحررة . ولذلك فقد أصبح الإ اتفاق ممكناً بين الأحرار والكاثوليك . وكان هذا هو الإتجاه « الإحادى » ، وأصبح للمجموعتين بعد ذلك برنامجاً مشتركاً ، — يشمل فى حرية التعلیم ، وحرية الصحافة ، وإصلاح النظام الإنتخابى الذى يهدف لإقامة نظام تمثيل حقيقى — وذلك فى الوقت الذى أكد فيه الملك ولهم حقوق سيادته فى رسالة ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٩ .

ولكن . ماهو دور المسائل الإقتصادية والإجتماعية، فى نمو هذه المعارضة؟

لقد كانت التنمية الصناعية إحدى كبار مشغوليات السياسة الملكية ، وكان هذا « التجديد » في الإنتاج من عمل البلجيكيين بالدرجة الأولى ، ولم يشارك الهولنديون فيه إلا مشاركة بسيطة . ومع أن البورجوازية كانت هي المستفيد الرئيسى من هذا الجهد ، إلا أنها كانت بعيدة عن أن تعترف بذلك الفضل للحكومة الملكية . وعلى العكس من ذلك ، دفعها الدور الذى لعبته في الحياة الاقتصادية ، إلى المطالبة بدور أكثر نشاطا في الحياة السياسية ، وذلك لضمان حماية مصالحها المادية بشكل أقرب إلى الكمال . واشتكى رجال الصناعة في فالونيا ، والذين تعرضوا للنافسة الإنجليزية ، من النظام الجمرى الذى مارسته ملكة الأراضي الواطنة ، وكانوا يرغبون في الحصول على وسيلة لممارسة نفوذ على هذا التشريع الضار . ولذلك فقد كان من طبيعة الأوضاع الاقتصادية أن تشجع في هذه الأوساط مطالب التحرر السياسى ومعارضة النظام الهولندى . وأصبحت هذه الدوافع أكثر وضوحا في ربيع سنة ١٨٣٠ حينما قامت صناعة النسيج في فرفيه وليمبيج وتورنيه من أزمة زيادة الإنتاج . ولكن جزءا آخر من نفس هذه البورجوازية ، كان من أنصار الوضع القائم : ففي أنفوس كان التجار يرغبون في استمرار اتحاد الأقاليم البلجيكية مع هولندا ، إذ أن هذا الاتحاد كان يضمن حرية الحركة عند مصبات الإسكوت ؛ وفي جانغ تردد كبار رجال الأعمال في المخاطرة بفقدان السوق الهولندى ، وخاصة أسواق المستعمرات الهولندية . ولا يمكننا أن ننسى أن رجل الأعمال البلجيكي الأكثر نشاطا والأكثر قوة ، جون كوكريل *John Cockerill* كان منذ سنة ١٨٢٣ « شريك » الحكومة الملكية ، التى سمحت له بالتعامل في رؤوس أموال ضخمة « نتيجة لتمتعيد ميزانية الدولة له ، وتدهيمها لعملياته . ولذلك فسيكون من المبالغ فيه أن ننسب إلى أوساط رجال الأعمال موقفا واحدا : فهذه الأوساط كانت ، في حالات كثيرة ، لا تسعى لاستقلال البلاد البلجيكية ؛ وكانت ترغب في مجرد الحصول على نظام للإنفصال السياسى والإدارى والمالى ، يمكنه أن يترك ، في نطاق اتحاد شخصى ،

سيادة ملك الأراضي المنخفضة قائمة ، ويحصى بذلك الوحدة الاقتصادية للأقاليم البلجيكية والهولندية .

وكان من حق عمال الصناعة الحديثة والحرفيين أن يضجروا بالشكوى ، إذ أن أسعار المعيشة قد ارتفعت بشكل واضح من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٨٣٠ ، في الوقت التي لم ترتفع فيها المراتب والأجور . وقاسى الفلاحون ، بعد المحصولات الرديئة وفي المجموع ، كان من طبيعة الوضع الاجتماعي أن مجموعه يهدد بقلقل إتهمت الحكومة بالمسئولية فيها . ومع ذلك فإن حركات المعارضة هذه قد ظلت غير ثورية حتى يوليو سنة ١٨٣٠ ؛ رغم أنه كان لها طابع « قومي » ، مادامت قد حاولت أن تثير البلجيكيين ضد الهولنديين .

وكانت حوادث يوليو في فرنسا هي التي فتحت المجال لامكانيات جديدة . ومع ذلك فلم تملن الثورة مرة واحدة فحوادث العصيان في بروكسل في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٠ ، والتي انتهت بانسحاب الحامية الهولندية ، لم تكن في أصلها إلا مظاهرة للاحتجاج الاجتماعي . ولكن المطالب السياسية ظهرت حينها سيطرت البورجوازية بعد أن كانت مترددة ، على هذه الحركة : ومع ذلك فلم يكن الأمر يمتدى بمجرد الحصول على انفصال إداري وبرلماني بين المقاطعات البلجيكية والمقاطعات الهولندية . ولم يبدأ الصراع حقيقة إلا حينما رفض الملك نظر مشروع هذا الانفصال ، وأصدر أمره لقواته بإعادة إحتلال بروكسل . وكانت أيام ٢٢ حتى ٢٦ سبتمبر ، التي اصطدمت فيها القوات الهولندية بمقاومة مسلحة ولانتهت بتقهقرها ، تمثل إنتصار الثوار . وأصبح « التحرير الوطني » ، هدفا في حد ذاته . وبشر تشكيل حكومة مؤقتة « بلجيكية » بإعلان الإستقلال ، الذي تم بالفعل في ٤ أكتوبر . وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٣٠ قرر المجلس التأسيسي أن الدولة الجديدة ستكون ملكية دستورية .

فهل تعترف الدولة بهذا الإستقلال ، بعد أن كانت قد رأت ضرورة أنشا-

مملكة الأراضي المنخفضة ؟ ولقد أخذت الأزمة أبعادها الدولية منذ نهاية
سبتمبر سنة ١٨٣٠، وحين اتجه وليم الأول الى روسيا وبروسيا والنمسا وبريطانيا
العظمى ، وطلب منهم تأييدهم المسلح ، لكي يقضى على « تمرد » البلجيكيين .
وكانت ردود حكومات روسيا وبروسيا على نداء ملك الأراضي المنخفضة
مواتية ، من حيث المبدأ . وأعلن القيصر نيكولا الأول في أول أكتوبر استعداده
لإرسال جيش من ٦٠.٠٠٠ جندي ضد البلجيكيين ، وظهر أن ملك بروسيا ،
الذي كان قد بدأ منذ أواخر أغسطس في تعبئة قواته مستعد للعمل . ومع ذلك
فقد أخضع الأول والثاني تدخلهما بشرط حمل جماعي من الدول التي كانت قد
تعهدت في سنة ١٨١٥ « بالمحافظة على مملكة الأراضي المنخفضة » . أما ميترنيخ
فرغم أنه كان من أنصار سياسة التدخل ، إلا أنه كان لا يرغب في أن تعقبك القوات
النسارية في ميادين بعيدة ، إذ أنه كان قلقا من الموقف في إيطاليا . وانتهى في
٢٠ أكتوبر بأن يعد بمجرد « التأييد المعنوي » ، وترك الدول المجاورة للأراضي
المنخفضة مسؤولية العمل الفعلية . ولذلك فإن تهاجم دول القارة لم يعد
أمراً فعالاً .

ولم تكن بروسيا وروسيا ترغب في الاشتباك وحدهما . إذ أنها كانتا
تعرقان أن تدخلها المسلح سيتسبب — بدون أى شك — في تدخل فرنسا في
صالح البلجيكيين وفي باريس كان لوى فيليب ، المسالم باستعداده الشخصي أكثر
من شعوره بالخطر ، مضطرا لعمل حساب للرأى العام . وكان هذا الرأى العام
مؤيدا لثورة البلجيكية : « فتفكك مملكة الأراضي المنخفضة ، التي كانت قد
أنفصلت ضد فرنسا ، كان يمثل ارضاء لكرامة المنهزمين في سنة ١٨١٥ .
وظهرت الثورة البلجيكية في بعض الاوساط السياسية من « اليسار » على أنها
تمنح الفرصة للانتقام ، اذا ما فكرت الدولة الجديدة في أن تتحد مع فرنسا ،
كما حدث في عهد الثورة و نابليون . ولكن جمهورا وطنيين البلجيكيين لم يفكروا

في مثل هذا الحل : فرجال الدين الكاثوليك كانوا معادين له ؛ وفي أوساط رجال الأعمال ، كان رجال الصناعة في لياج وفوفيه ومولس هم المؤيدين وحدهم ، إذ أنهم كانوا يأملون في الدخول إلى السوق الفرنسي . ومع ذلك فإن بعض ممثلي حكومة بروكسل المؤقتة قد أشاروا إلى أن بلجيكا يمكنها أن ترمى في أحضان فرنسا ، في الحالة التي سيصبح فيها الإستقلال مهدداً بتدخل روسي — بروسي . ولم يكن لوى فيليب يفكر في مثل هذا « الضم » ، الذي يعرف أنه مرفوض لامن الدول القارية وحدها ، بل وأيضا من بريطانيا العظمى ؛ ومع ذلك فلم يكن في وسعه أن يترك البلجيكيين يستحقون ، ما دامت أغلبية الرأي العام كانت ترى في هذه المسألة مسألة « كرامة وطنية » : ولذلك فإن الحكومة الفرنسية أعلنت منذ نهاية أغسطس أنها تفضل سياسة « عدم التدخل » ولن تعطي فرنسا تأييدها للثورة البلجيكية ، ولكن بشرط عدم إهطاء أى دولة أخرى مساعدة للملك . الأراضي المنخفضة . ولكن لوى فيليب أعلن أنه في حالة دخول البروسيين إلى بلجيكا ، « ستكون الحرب : إذ أننا لن نقبل ذلك » .

هل يكنى هذا الموقف لشل رغبات الروسيين والبروسيين ؟ كانت الحكومات تراقب ، من الجانبين ، موقف بريطانيا العظمى وفي سنة ١٨١٥ كانت الحكومة الإنجليزية قد رغبته في تدهيم الدولة التي تسيطر على مصبات الراين والإسكوت . فهل ستتركها بعد ذلك ؟ ألم يكن الإحتفاظ بهذا « الحاجز » ضرورياً لامن إنجلترا ؟ ومع ذلك فإن الرأي العام الإنجليزي كان مسالماً . ولذلك فإن الحكومة لم تفكر في تدخل مسلح في صالح ملك الأراضي المنخفضة . ولم تكن حكومة لندن تقبل بطبيعة الحال ضم فرنسا للأقاليم البلجيكية ؛ إذ أن مسألة أنفوس كانت هامة . ولكن كان في وسعها أن تتأقلم مع فكرة وجود بلجيكا مستقلة ، إذا كان هذا الإستقلال حقيقياً . وكان عليها أن تتحاشى تدخلا مسلحا من جانب روسيا وبروسيا ، قد يلمبب في رد فعل فرنسي : فما هي النتائج الممكنة

لمثل هذه الحرب ؟ نصرأ فرنسا أو نصرأ روسيا . ولم تكن لإنجلترا تمنى الواحد أو الآخر .

ولذلك فقد كان في وسع سياسة الوزارة الإنجليزية أن تتقابل مع سياسة لوى فيليب ؛ من أجل الوصول إلى تسوية للسألة البلجيكية عن طريق مفاوضات بين الدول العظمى . وكان تاليران ، الذى عين سفيرأ فى لندن ، هو صانع هذا التقارب ، فى مقابلته فى نهاية سبتمبر مع ولنتون ؛ ولكن لوى فيليب كان هو الذى رسم خط السير . وفى ٣ أكتوبر سنة ١٨٣٠ اقترحت الحكومة الإنجليزية الطريقة : وهى لإجتماع مؤتمر دولى .

وكان موقف بريطانيا العظمى أساسيا فى هذا القرار ، الذى سار صوب التسوية السلمية . فكانت هناك إمكانية للتدخل فى صالح ملك الأراضى المنخفضة فى حالة عدم فرمة الوزارة الإنجليزية لسياسة بروسيا وروسيا . وإذا ماشاركت نفسها فى مثل هذا التدخل ، فلذا يكون موقف فرنسا ، فى مواجهة إعادة بناء تحالف سنة ١٨١٥ ؟ ولكن الحكومة الإنجليزية لم تكن تمنى لشوب حرب كبرى يمكنها أن تقضى على لوى فيليب . ولذلك يظهر أن حركة الرأى العام فى فرنسا هى التى دفعت ولنتون إلى إقتراح مفاوضات عامة .

وقبلت الدول ، بروتوكول ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٠ ، الإعراف بإحتلال الدولة البلجيكية ، إذ أن معارضة روسيا قد شلتها الثورة البولندية فى هذه الفترة ومع ذلك فقد استمرت هذه السألة فى إثارة العقبات ، وبخاصة بين فرنسا وإنجلترا ، سواء أكان ذلك بسبب حدود الدولة الجديدة ، أو بسبب وضعيتها الدولية . وكانت هذه العقبات مرتبطة بطورف السياسة الداخلية الفرنسية ، التى كان «حزب الحركة» يسيطر فيها على السلطة حتى شهر فبراير سنة ١٨٣١ أكثر من ارتباطها بوصول بليستون إلى وزارة الخارجية فى لندن .

وتأثرت محادثات المؤتمر الدولي بالسياسة الإنجليزية بدرجة كبيرة . وفي ٢١ يناير سنة ١٨٣١ قرر المؤتمر أن الدولة البلجيكية الجديدة ستكون دائماً محايدة ، وأن الدول الموقعة على المعاهدة تضمن هذا الحياد : وكان هذا إحتياطاً أخذته بريطانيا العظمى عند فرنسا ، ولكنه كان في نفس الوقت وسيلة لتهدئة ملك الأراضي المنخفضة . وفي ٢٧ يناير قرر المؤتمر الحدود الإقليمية للدولة ، ورفض ضم لوكسمبورج وليبورج إليها . وقرر المؤتمر أخيراً الشروط التي سيختار فيها الملك ، والذي يجب أن يؤخذ من خارج الأسر الحاكمة في الدول العظمى ؛ وكان هذا إحتياطاً جديداً يهدف تحاشي ترشيح أمير فرنسي . ولم تتقدم الحكومة الفرنسية بأى اعتراض على هذه الحلول ، ولم تقاومها إلا من الناحية الشكلية : فكانت هذه هي سياسة لوى فيليب وتاليران ، رغم أن الجنرال سيباستياني — وزير الخارجية في وزارة لافيت *Laffitte* — قد حاول التهرب من التطاق الذي حددته الملك .

وإذا كان تطبيق هذا القرار قد تهدد في فترة من الوقت ، فإن ذلك يرجع إلى أن الجمعية التأسيسية البلجيكية قد رفضت الحدود الإقليمية التي حددتها الدول ، وهددت بطلب معونة فرنسا ، حتى تحصل على إعادة النظر فيها : فاعتقدت أنها ستحصل على هذا التأييد — رغم القرارات التي أخذها المؤتمر — في حالة إختيارها دوق نيمور ، أحد أبناء لوى فيليب ، ملكاً عليها . وتمت الانتخابات في ٣ فبراير سنة ١٨٣١ . ولا شك في أن رؤساء « الحرب الفرنسي » كانوا يعلون جيداً أن لوى فيليب لم يكن من أنصار الحل الذي سيعيد مخاوف إنجلترا ، بفتح الطريق لضم فرنسا لبلجيكا في المستقبل ؛ ولكنهم كانوا يأملون في أن يجبره « حزب الحركة » على ذلك ويضعه أمام الأمر الواقع . وكان هذا تجاهلاً لتصلب إنجلترا ، ولتصميم لوى فيليب على تجنب اصطداما فرنسياً لإنجليزياً . وكان موقف الحكومة الإنجليزية صارماً ، وكتب بلرستون إلى سفير بريطانيا

العظمى في باريس : « إننا نفكر رغما عنا في الحرب ... ولكن ، إذا كان علينا أن نبذل جهدا جديدا ، فإن الفرصة الحالية مشروعة : إننا نرى أنه لا يمكننا قبول إرتقاء دوق نيمور لعرش بلجيكا بدون تهديد لأمن بلادنا ، وبدون تضحية لشرفنا » . واستمر في تكرار هذا التحذير ، : « إننا لا نستطيع ، نحن ، أن نعتبر المسألة البلجيكية على أنها تافهة » ولا يمكننا أن نسمح بالإتحاد مع فرنسا ، لأن هذا الإتحاد سيعطى لفرنسا إزدیادا في قوتها وبطريق مهدد لأمنا . إننا نعلم أننا سنجبر على محاربة فرنسا بعد مثل هذا الإتحاد ، وسيكون من الأولى أن نحاربها قبله ومنذ ١٧ فبراير سنة ١٨٣١ رفض لوى فيليب التاج ، بإسم ابنه ، وأبعد الوزير لافيت عن السلطة ، وأتى إليها بكازيمير برييه *Castmir Perler* ورغم أن الألامه قد إستمرت بعد ذلك لفترة من الزمن ، وأن الأوساط البرلمانية الفرنسية بقيت متأثرة ، وبحركات عنيفة ، إلا أن الحل المتمثل هو الذى إنتصر في النهاية : ففي بلجيكا إنهاره الحرب الفرنسى ، واصطدمت محاولة بعض أوساط البورجوازية والارستقراطية التى فكرت في ذلك الوقت في منح تاج بلجيكا لأمير أورانج ، إن ملك الاراضى المنخفضة ، بمقاومة رجال الدين وجماهير الشعب . وفى ٤ يونيو سنة ١٨٣١ قرر المؤتمر الوطنى إستدهاء ليوبولد *Léopold* من آل ساكس كوبورج *Saxe - Cobourg* لتولى العرش . واتصرت السياسة الإنجليزية ، وظهر أن المسألة قد سويت .

ومع ذلك فعلىنا أن نحسب حساب ملك الاراضى المنخفضة ، الذى رفض قرارات المؤتمر الدولى ، وقام بمجهود لإعادة الغزو في أول أغسطس سنة ١٨٣١ ولكن هذه المحاولة فشلت في تخضيم الإنفاق الذى كانت الدول العظمى قد وصلت إليه . وحينما إستجاب لوى فيليب لنداء ملك البلجيكيين ، وأرسل حملة ضد الهولنديين ، وتمكن فى بضعة أيام من إنقاذ إستقلال بلجيكا ، ظهر كأنه منفذ للقرارات الدولية ، ولم تعارض الحكومة الإنجليزية في ذلك . وكانت النتيجة

الواضحة لهذه المغامرة هي حصول مملكة بلجيكا على جزء من لوكسمبرج وجزء من ليمبورج برونوكول يشتمل على ٢٤ مادة (١٤ أكتوبر سنة ١٨٣١) . وكان من اللازم أن ننتظر وقتاً طويلاً قبل أن يوافق ملك الأراضي المنخفضة : ذلك أنه لم يخل أنفوس في أكتوبر سنة ١٨٣٢ إلا أمام عمل مسلح فرنسي إنجليزي ، ورفض أن يوقع على المعاهدة المشتملة على ٢٤ مادة ؛ ولم يعط موافقته على تسوية المسألة البلجيكية ، وبأخذ الوضع الدول لبلجيكا شكله القانوني ، إلا في سنة ١٨٣٩ ولكن لم تكن إلا مجرد أحداث ثانوية .

والهم هو أن هذا التغيير الأول للوضع الأقليمي الذي انشأ سنة ١٨١٥ قد حصل على حل سلمي . . وكانت الوزارة الانجليزية واقعية : فتركت فكرة « الحاجر » المقام ضد فرنسا ، وقبلت فكرة الاستقلال البلجيكي ، مع ضمان الحياد . كما أن الدول القارية لم تبذل مجهوداً فعلياً لإعادة إقامة « مجموعة الدول » ولكن لوى فيليب رفض الخوض لطليات الرأي العام واتهاز هذه الفرصة لتعديل معاهدات سنة ١٨١٥ . وهكذا وضع حل من أنصاف حلول واعتقدت الحكومات في هذه الفترة أنه لن يعيش وإن كان قد استمر . وأصبح هذا الحل الوسط بعد ذلك ، وفي نهاية الأمر ، فرصة لتقارب ، انجليزي فرنسي .

٢ - الثورة البولندية :

في بولندا الروسية ، التي كانت قد حصلت في سنة ١٨١٥ على وضعية متحررة كان القيصر يمارس سيطرته في ظروف خاصة : فكان الدستور الذي « منحه » إسكندر الأول قد وعد بالاحتفاظ بالمناصب الإدارية البولنديين ، وبأن يتم التشريع عن طريق مجلس أو دايت منتخب ، وبضمان الحرية الفردية . وحرية الصحافة ، وحرية الضمائر الكاثوليكية ؛ ولم يفرض على الفتياب الخدمة العسكرية في الجيش الرومي ، وفكر في تنظيم جيش بولندي ، بقيادة ضباط بولنديين .

ولاشك أن القيصر كان قد اتخذ احتياطاته ، بأن احتفظ لمثله ، نائب الملك ، بحق اقتراح القوانين ، وبأن قيد إلى درجة كبيرة سلطات الداييت بالنسبة للديزانية . وبأن وضع قائداً روسياً على رأس الجيش البولندى . ولاشك أنه قد انتهك بعد سنة ١٨٢٠ بعضاً من تعديلاته ، وأخضع الصحافة للرقابة . ورغم ذلك فإن أهالى بولندا الروسية قد وجدوا أنفسهم تحت نظام سياسى أكثر امتيازاً من بقية شعوب الإمبراطورية . فما هو الداعى لإحتجاجهم ، وما هو سبب وصول هذا الإحتجاج فى سنة ١٨٣٠ إلى الثورة .

يظهر أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأسباب الدينية لم تلعب دوراً هاماً فى أصول هذه الحركة . ذلك أن الفلاحين الذين كانت لهم أسباب للمطالبة بتغيير النظام الزراعى ، كانوا ساكتين ؛ وكان أعداؤهم من الناحية الاجتماعية ، هم كبار الملاك البولنديون : فالحكم الروسى لم يزد موقفهم سوءاً . وربما كان من مصلحة التجار أن يتخلصوا من نظام جمركى يقوم على أساس الحماية الجمركية ، الذى كان نظام الإمبراطورية الروسية ؛ ومع ذلك ، فإن الدليل على أنه كانت لهم مثل هذه الرغبة ؟ ولم يكن فى وسع رجال الدين الكاثوليك أن يشكوا من الوضع الذى أعطاه لهم دستور سنة ١٨١٥ ، ما دامت حرية العقيدة والعبادة محترمة . ولذلك فإن الرغبة فى الحصول على الاستقلال كانت هى السبب الوحيد للحركة : فالشعور القومى ، والوطنية البولندية ، كانت ترفض حكم الأجانب .

ومع ذلك فإنها لم تكن حركة جماهيرية . فالمجموعات التى كانت ترغب فى الالتجاء للثورة لم تكن تمثل إلا أقلية جمعت بين أعضاء طبقة النبلاء المتوسطة أو طبقة البورجوازية المثقفة ، وكانت تتألف فى غالبيتها من الشباب ، الذين كانوا قد تأثروا بالحركة الرومانيقية ، وفتنحو للآراء المتحررة من غرب أوروبا ؛ وكان هؤلاء المعارضين وسائل عمل ، إذ أنهم يكونون القيادات الصغيرة.

في الجيش البولندي ؛ ولكنهم لم يتمتعوا — إلا في حالات خاصة — بتأييد كبار ملاك الأراضي ، وتأييد كبار رجال الدين ، وتأييد البورجوازية الكبيرة ، والذين كانوا أكثر علماً بمصائب هذا المشروع ، وكانوا يطالبون الحكومة الروسية بمجرد احترام دستور سنة ١٨١٥ . ولم يكن للثوار أى برنامج عام بالنسبة للمستقبل : فكان المثقفون الديمقراطيون ، والذي كان رئيسهم يواكيم ليوبول *Joachim Lelewel* يفكرون في تقرير الانتخابات العامة ، وفي القيام بإصلاح زراعي ، يمكنه أن يضمن للحركة تأييد جماهير الفلاحين ؛ ولكن ذلك القطاوع من النبلاء ، والذي وافق على فكرة الاستقلال الوطني ، لم يكن يفكر في التدخل من سيطرته الاجتماعية .

واعتقد رؤساء الحركة ، رغم قلتهم العددية ، في إمكانية نجاحهم في عملية جريئة ، وفكروا في التخلص بالقوة من نائب الملك ، ومن السلطات الروسية في وارسو ، وفي إقامة حكومة بولندية محليهم ، يمكنها أن تعمل بسرعة ، مادامت ستعتمد على إدارة وهي جيش ؛ وكانوا يأملون في أن إنهاء هذه الحكومة سيضع كل الخائفين والمترددن للحركة الوطنية . وسنحت الفرصة حين قام القيصر بإعداد الجيش البولندي ، من أجل التدخل في المسألة البلجيكية . ونفذت الخطوة في أول الأمر دون صعوبات كبيرة : فطردت ثورة ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣٠ نائب الملك الذي لم يحاول المقاومة . ومع ذلك تشكلت الحكومة المؤقتة التي جمعت بين رؤساء الثورة وبين بعض العناصر الأكثر اعتدالا ، في ٢ ديسمبر ، تردت في الدخول في مغامرة خطيرة وبدلا من أن تطالب بالاستقلال ، حاولت أن تفاوض : فكانت ترغب في الحصول على التطبيق الكامل لدستور سنة ١٨١٥ ، وإعادة الأقاليم التي كانت تابعة للدولة البولندية ، قبل سنة ١٧٧٢ ، إلى بولندا ذات الاستقلال الذاتي . ولم يعلن الدايت الاستقلال في ٢٥ يناير سنة ١٨٣١ إلا بعد رفض القيصر .

ما هي إمكانيات النجاح ؟ فأمام الجيش الروسى الذى كان بقيادة ديبيتش *Diebitsch* وكان عدده فى أول فبراير سنة ١٨٣١ ، ١٠٠.٠٠٠ رجل ، والذى سيصل عدده بعد ذلك إلى ١٧٠.٠٠٠ كان فى وسع البولنديين أن يخذلوا ما لا يصل إلى ٨٠.٠٠٠ رجل ، وكان قائدهم العام لا يعتقد فى إمكانية النصر ، وكان يرغب فى مجرد « إتمام الشرف » . وكان الأمل الوحيد هو المعونات التى يمكن للحركات الثورية فى أوروبا أن تعطىها للثورة البولندية . واعتقد الدايت أن القيصر ، الذى كان مشغولا بالدور الذى يمكن لروسيا أن تلعبه فى المسألة البلجيكية والمسألة الإيطالية ، سيتردد فى الإصطدام بالبولنديين ؛ وكان الدايت يأمل أكثر من ذلك فى أن يحصل على تأييد الشعوب الأجنبية « لكفاح الحرية ضد الطغيان » .

الواقع أن الموقف الأوروبي قد أضر الحملة الروسية الخاصة بإعادة النزول لبعض الوقت فقط . وكان القيصر يعتقد فى خلال الأسابيع الأولى أن « النار ستشتعل فى كل أوروبا من لحظة لأخرى » ؛ ولما كان يعتقد فى أن المسألة الإيطالية ستسبب فى حرب بين النمسا وفرنسا ، فقد كان يرغب فى الاحتفاظ بالوسائل اللازمة للتدخل فى الصدام الأوروبى ، وأوصى بالقيام بالعمليات فى بولندا « دون إزاحة دماء كثيرة » . ولكنه قرر فى نهاية شهر أبريل ، وبعد ثلاثة أشهر من بدء العمليات ، إنزال قواته الممتازة إلى المعركة ، وهى قوات الحرس الإمبراطورى ومنذ ذلك الوقت تقرر مصير الثورة البولندية ، إلا إذا ما حدث تدخل أجنبى . ولكن من أين يأتى مثل هذا التدخل ؟ لم تكن بروسيا أو النمسا ، التى كانت لها أراضى بولندية ، تسمى نجاح هذه الحركة ؛ وكانت هاتين الدولتين قد أقفلتا حدودهما منذ بداية سنة ١٨٣١ ، لكن تمنا البوسنانيين والغالييسيين من تزويد بولندا روسيا بالأسلحة والمتطوعين . تركيا ؟ لقد حاولت الحكومة الوطنية البولندية بدون جدوى أن تحصل منها على معونة . إنجلترا ؟ كان رأى

العام فى جانب الحركة البولندية ، إذ أنها تضائق روسيا ؛ ولكن الحكومة كانت رغم ذلك حذرة ، إذ أنها فكرت فى أن نجاح الثورة سينقلب فى صالح النفوذ الفرنسى . ولم يكن بلرستون يرغب فى المخاطرة برؤية نشأة « مقاطعة فرنسية على نهر الفيسيتيولا » ؛ وكان من ناحية أخرى لا يتمنى إضعاف روسيا ، التى قد تحتاج إليها بريطانيا العظمى « للمحافظة على النظام » على القارة ، وخاصة فى حالة إلتصار نفوذ الأوساط السياسية اليسارية فى فرنسا .

وفرنسا ؟ كان الوطنيون البولنديون يضعون آمالهم فيها . ولكن الحكومة الفرنسية ، التى كان « حزب الحركة » هو الذى يتولى السلطة فيها ، أعلنت بوضوح — ومنذ خريف سنة ١٨٣٠ — حدود نياتها : فكانت تأمل فى عدم تدخل الدول فيما وراء حدودهم ، عند الإضطرابات الثورية الأوربية ؛ وفى حالة عدم إحترام مبدأ عدم التدخل ، فإنها لن تمترض على عمل الدول الأخرى إلا فى المناطق المجاورة لفرنسا . وكان هذا هو التصريح الذى أدلى به سياسيتان لأعضاء السلك الدبلوماسى فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٣٠ . ولذلك فلم يكن هناك أى إتجاه للتدخل بالأسلحة فى صالح البولنديين . وحصلت الحكومة البولندية المؤقتة على تأكيد بذلك ، فى يناير سنة ١٨٣١ . وكانت الحكومة الفرنسية تفكر ، ولكى ترضى الإجماع « اليسارى » من رأى العام ، فى مجرد القيام بعمل دبلوماسى يهدف إعطاء القيصر بعض التصاميم بالإعتدال ، وهى التى ظلت بدون جدوى . وقال القيصر : « إننا لا نريد تدخلنا أو وساطة فى المسائل البولندية ، التى لاتهم سوانا » . وفى يوليو ثم فى أغسطس سنة ١٨٣١ ، وفى الوقت الذى إقترب فيه الجيش الرومى من وارسو ، اقتصر عمل مجلس النواب ، رغم طلب أوديلون بارو *Odilon Barrot* تدخل عسكرياً ، على مجرد « لفته » : هى صوت بتوجيه المطالب لبولندا .

وبقى البولنديون بمفردهم . وقبل أن تختفى الحكومة الوطنية ، ألقت على

الدول الغربية مسئولية هذه الهزيمة : « إننا لا نعتمد بعد ذلك على تأييد الدول التي كانت تقدر ولم ترغب ، والتي لا يزال في وسعها ، ولا ترغب كذلك في إنقاذنا ... إن هذه المواطن التي تظهرها لنا فرنسا وإنجلترا ، هي التي تسببت في تهديمنا ، . ورفض رؤساء الثورة البولندية أن يعترفوا بأنهم قد أعلنوا استقلالهم ، قبل أن يحصلوا من لندن أو باريس على أقل وعد ، أو حتى على أقل تشجيع .

ورغم إمتناع الدول والهزيمة النهائية ، ودخول القوات الروسية وإستيلائها على وارسو في ٧ سبتمبر سنة ١٨٣١ ، فقد بقيت هذه الازمة للبولندية حادثة في غاية الأهمية بالنسبة للعلاقات الدولية . وكان من نتائجها المباشرة شل السياسة الخارجية للقيصر في سنة ١٨٣١ : فكان في وسع للسألة البلجيكية بدونها أن تأخذ طوراً آخر . ولم تكن نتائجها البعيدة أقل أهمية بالنسبة لروسيا وبالنسبة لأوروبا . وكان الخوف من ثورة جديدة يسيطر على القيصر باستمرار . ورغم أن نيقولا الأول ألغى دستور سنة ١٨١٥ ، وأخضع المقاطعات البولندية لقسوة « نظام بامكييفيتش » *Paskévitch* ، وانتقم من النبلاء ، وساول أن يوقف تكوين طلاب المثقفين بإقفاله جامعات وارسو وويلنا ، فإنه كان مضطراً لأن يحسب حساباً ، وفي خلال كل الساعات العصيبة التي مرت بسياسته الخارجية لإمكانية عودة يقظة الحركة القومية البولندية . وأصبح وجود آلاف من المهاجرين السياسيين البولنديين في دول أوروبا الوسطى والغربية كذلك عاملاً جديداً في العلاقات الدولية . ولا شك أن هذه الهجرة لم تكن تمثل عناصر متجانسة أكثر مما كانت عليه المجموعات الثورية في سنة ١٨٣١ : فاشتدت المناقشات بين « البيض » الذين استقروا في باريس مع الأمير آدم كزار توريسكي *Adam Czartoryski* وبين « الحمر » ، الذي كان رئيسهم ليليويل *Lelewel* الذي اتخذ من فرساي ثم من برواتيه مقراً لعمله . . ومع ذلك فقد كان لرجال

هاتين المجموعتين اللتين انتشر أعضائهما في فرنسا وفي إنجلترا وفي دول ألمانيا الجنوبية ، وبمناهج مختلفة ، تأهيراً لا يمكن تجاهله . وقام « البيض » بمجهود دعائي كبير لكي يحاولوا كسب الرأي العام إلى جانب بولندا ، وحصلوا على بعض النجاح ، وخاصة في فرنسا . وكان من بين صفوف « الحمر » كثير من الشبان الذين خدموا كضباط أثناء حرب سنة ١٨٣١ ، والذين كانوا دائماً مستعدين للمشاركة في الثورة . وكان وجود هؤلاء « العاملين » للثورة في دول أوروبا الغربية ، واستعدادهم للمشاركة في أي عمل ، ظرفاً موائماً لأعداء الوضع القائم .

٣ - الحركات التحررية والقومية في إيطاليا وفي ألمانيا (١٨٣١-١٨٣٢) :

لم يكن مدى تأثير الثورة الباريسية في يوليو سنة ١٨٣٠ في إيطاليا أو في الإتحاد الجرمانى له نفس مدى تأثيرها في بلجيكا وفي بولندا .

وقبل سنة ١٨٣٠ في الدول الإيطالية ، كانت معارضة النظام المقام موجه بنوع خاص ضد الشكل المطلق للحكومات ؛ وكانت من عمل الجمعيات السرية ، والتي تعتبر الكاربوناري أكثرها نشاطاً . ولكن ، هل كانت هذه الحركة المتحررة في نفس الوقت حركة « قومية » ؟ لقد كان هذا بلاشك هو خطه بعض عناصرها الثورية ، علماً بأنهم كانوا لا يعبرون عن أنفسهم إلا نادراً . وحينما شجعت ثورة سنة ١٨٣٠ الفرنسية هذه المعارضة ، كانت الثورة التي لاشتت في شهر فبراير سنة ١٨٣١ في إقليم رومانيا حركة تحررية ، موجهة ضد طرق الإدارة البابوية . واحتفظت بنفس صفاتها ، حين امتدت إلى دوقيات مودينا وبارما : فكانت تمثل مجهوداً للقضاء على سلطة الأمراء المطلقة . وكان لبعض رؤساء الحركة وحدهم هدفاً أكثر اتساعاً يشمل في إقامة روابط فيديريالية بين الدول الإيطالية .

وأخذت المسألة مدى دولياً بسبب تدخل النمسا . وكان ميتيرنيخ يرغب

في القضاء على الحركة الثورية في دولة البابوية في سنة ١٨٣١ ، بنفس الشكل الذي قضى به على حركة مائتة في سنة ١٨٢١ في مملكة الصقليتين ، ولنفس الأسباب : فكان يرى أن بقاء نظام مطلق في الدول الإيطالية يتطابق مع مصالح النمسا ، وضروري للإحتفاظ بسيطرتها ؛ وربما كان يرى كذلك أن إعطاء حمايته المسلحة لسلطة البابا الومنية ستضمن له نفوذاً في توجيه السياسة الروحية للكرسى البابوي .

ولكن هذا العمل ألقى الحكومة الفرنسية التي كانت ترغب في ممارسة النفوذ النمساوي في شبه الجزيرة الإيطالية بنفوذ معادل ونتيجة لتهديد بالتدخل ، حصلت على وعد بسحب الجنود النمساوية بمجرد إستقرار النظام ؛ وحافظت النمسا على هذا الوعد . ولكن الثورة اشتعلت من جديد بعد ستة أشهر ، واحتلت القوات النمساوية بولونيا . وفي هذه المرة قامت الحكومة الفرنسية ، وكانت برئاسة كازمير بيريه الذي أخذ مكان رؤساء « حزب الحركة » ، بإزالة حملة عسكرية في أنكونا في ٢٢ فبراير سنة ١٨٣٢ ، وأعلنت نيتها في الإحتفاظ بهذا الإحتلال طوال مدة بقاء الإحتلال النمساوي . واعتقد لوى فيليب أنه قرار متسرع ، وانتقد « خفة » وزرائه . ورغم ذلك فلم تترتب أية نتيجة على هذا التسرع ، إذ أن ميترنيخ لم يقيم بأى رد فعل لهذه الحركة .

ولكن تدخل فرنسا أعطى للعناصر الثورية الإيطالية الأمل في تمعبد خارجي ، وحفز الكاربوناري إلى توسيع أهداف الحركة : فبدلاً من أن يقتصروا بمجهودهم على محاولة إسقاط النظم السياسية المطلقة ، فكروا في ذلك الوقت في أن يشيروا ثورة كبرى في كل شبه الجزيرة ، يمكنها أن تنتهى « بطرد » النمساويين ، و« بوحدة الدول الإيطالية » في جسد واحد للأمة . فها هي إمكانيات النجاح التي يمكنهم الحصول عليها ؟

مساعدة أحد الملوك الإيطاليين؟ ففي الدولتين اللتين كانتا ، وحدهما ، تمتلكان

جيشاً ولا تخضع بطريق مباشر للنمسا ، وهي مملكة الصقليتين ومملكة بيدمونت وسردينيا ، كان الملوك يأملون بكل تأكيد في التمكن من إبعاد النفوذ النمساوى من شبه الجزيرة . وفي نابولي كان فرديناند الثاني ، الذى وصل إلى العرش في سنة ١٨٣٠ ، يرغب في تأكيد استقلال سياسته الخارجية ؛ أما في تورين فإن الملك الجديد شارل البير كان يرغب ، وطبقاً لما قاله المحيطين به ، في « تحرير إيطاليا » وربما كان يفكر حتى في تكوين الوحدة . ولكن هذين الملكين كانا يهتمان بشئ خاص يهدم الاضرار بسلطتهما الملكية ، ويخشيان من الحركات التحررية وبين نارين ، لم يترددوا في تمضية آمالهم في الاستقلال ، من أجل مصالحهم الاسرية .

مساعدة إيجابية من فرنسا ؟ كانت الحكومة الفرنسية تتخذ لنفسها هدفاً واحداً وقت إزال قواتها في أنكونا ، هو مجرد وقف النفوذ النمساوى في الدولة البابوية ؛ بنفس الهدف ، أعلنت استعدادها لتعضيد دولة سردينيا ، إذ ما قررت النمسا تدخلا مسلحاً في بيدمونت ، ولكنها لم تكن تتوى تمضيد حركة إستقلال إيطاليا ، تدخلها في مغامرة كبيرة . وعلاوة على ذلك فكان التدخل الفرنسى سيصطدم بجيش سردينيا ، الذى كان يسيطر على بمرات جبال الالب . ورغم أن شارل البير ذكر في مذكراته الخاصة « حقه » على النمسا ، فإنه كان يخشى أكثر من ذلك من وجود القوات الفرنسية إلى أنكونا ، إذ أن هذا التدخل كان يشجع « الثوريين » . وحينما علم بطريقة سرية بنيات الكاربرونارى أكد فى الحال تصميمه على المقاومة : فكتب فى مذكراته « إن ما هو مؤكد هو أنه لن يكون هناك أى نوع من التنازل مادامت باقياً على قيد الحياة ، وسأعمل بشكل يودى إلى موت الحزب الحر هذنا » . وكان واقعاً من أن « المجموعة » الثورية كانت تعتمد على تمضيد فرنسا ؛ ولكى يحمى نفسه من « الخطر الفرنسى » ، قبل طلب التحالف النمساوى ، ووقع على معاهدة سرية

غمرت القيام بعمل مشترك للقوات العسكرية في ساحة « الاحتداء الفرنسي » : واعتقد شارل بير أن هذه المعاهدة « مشرفة جداً ومفيدة » ، إذ أن القوات النمساوية — البيدمونتية ستوضع تحت قيادته . ولاشك أن هذا التحالف كان وليد الظروف : فلك سردينيا ظل في قراره عدوا للنمسا ؛ ولكنه كان محتاطاً لأقرب الاخطار . ولم يقع ما كان يخشاه وما كان محتاطاً له وحتى الآن . أما في ألمانيا ، فكانت نتائج الثورة الفرنسية في يوليو سنة ١٨٣٠ في أول الأمر أضعف منها في إيطاليا . وكانت الحركات التحررية في ساكس وفي برزويك وفي هيس الانتعائية في أثناء شهر سبتمبر سنة ١٨٣٠ ، والمظاهرات في أقاليم بروسيا الرينانية ، وحتى الاضطرابات التي كانت أكثر جدية والتي وقعت في هانوفر في بداية شهر يناير سنة ١٨٣١ — كانت كل هذه الحركات غير متسلسلة ، وبقيت متفرقة . ولكن المجهود القوي في بولندا الروسية أيقظ سريعا بين المثقفين الرغبة لتوحيد الطريق للوحدة الألمانية . وأصر رانك *Ranko* في مجموعة من المقالات التي نشرها ابتداء من سنة ١٨٣٢ على فكرة كان قد اقترحها منذ بضعة سنوات كتاب برتولد نيبور *Berthold Niebuhr* ، « إن النمو التاريخي لأحد الشعوب هو وظيفة نبوغه القوي » ، وبطبيق هذه الفكرة على تاريخ الشعوب الجرمانية ، أكد « تمازج القومية الألمانية » ، وضرورة تحقيق الوحدة السياسية . « علينا واجباً ألمانياً عظيماً : خلق الدولة الألمانية الحقيقية التي تستمل نبوغ الأمة » .

ولأول مرة منذ سنة ١٨١٥ عبر عن هذه الآمال الوطنية في إحدى المظاهرات العامة . ففي هامباخ في ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢ ، وبمناسبة إحتفال أقيم للهاجرين البولنديين ، رفع ثلاثون ألفاً من الأحرار علم « اتحاد الطلاب » *Burschenschaft* وكان مسير هذه المظاهرة يفكرون في تنظيم « وفاق وطني » ، أي نوع من الحكومة الألمانية المؤقتة ، التي ستكون منافسة للدايت الجرمانى ؛ ولكنهم

عادوا وتخلوا عن هذه الفكرة ، وذكروا أنهم لم يحصلوا على « تفويض شعبي » بذلك . أهى أمانة قانونية ؟ أو شعور بعدم تغفل الفكرة القومية بعد في مجموع الرأى العام ؟ وقامت حفنة من الراديكاليين ومن الطلاب والصحفيين وحدها ، بإتخاذ قرار لمحاولة الإعتداء على البابت ؛ وفي ٣ أبريل سنة ١٨٣٣ نشروا نداء فى فرانكفورت « لتخليص ألمانيا » ، وحاولوا الإستيلاء على مركز الشرطة المركزى ؛ ولكن المسألة سويت فى ساعة واحدة ، ودون أن تجد هذه المحاولة أى صدى لدى الشعب .

فهل كان سكان الجماهير وحده هو الذى عرقل الحركة الوطنية ؟ لقد كان الإفتقار إلى برنامج مسئول كذلك . .

فى سنة ١٨٣١ ، إلتقى فيزر *Pfizer* لنظام الحلف القيصرالى سنة ١٨١٥ ، وأظهر أن وجود الدولتين الكبيرتين — النمسا وبروسيا — داخل الإتحاد الجرماني يشل عمله ؛ وكان يرى ضرورة إعادة النظر فى النظام الإتحادى ، فى صالح التفوق البروسى ، ولكنه أظهر صعوبة توافق المصالح البروسية والمصالح الألمانية ، دون أن يقترح أى حل . وفى سنة ١٨٢٣ ، حاول فريدريك فون جاجيرن *Friedrich Von Gagern* أن يضع خطوط مشروع لإمبراطورية ألمانيا إتحادية ، ولكن الشرطين الذى أصر عليهما كانا يكفيان لإظهار جسامه العقبات وقال أنه من الواجب أن تكون للدول فى هذا الإتحاد نفس القوة تقريبا ؛ وإلا فإن أكبرها هى التى ستسود ومن اللازم كذلك أن يختار الإمبراطور من خارج الأسر الحاكمة ، إذ يجب ألا تكون له أية مصلحة خاصة . وكان يتمنى بهذه الطريقة أن يتخلص فى نفس الوقت من آل هونزلرن *Hohenzollern* وآل هابسبورج *Habsbourg* ، ومن تقسيم بروسيا والنمسا . وكانت هذه مشروعات « أكاديمية » ؛ ووجهات نظر « نظرية » .

ورغم أن هذه الحركة الوطنية كانت من الضعف ومن عدم التماسك بشكل.

واضح ، إلا أنها أمارت قلق ميترنيخ ؛ الذى كان يرغب فى القضاء عليها . ونجح المستشار النسوى فى ذلك بكل سهولة ، خاصة وأنه إستند إلى معونة ملك بروسيا . وكان فريدريك وليم الثالث ، رغم وجهات نظر وزير خارجيته الذى كان يرغب فى تأكيد « إستقلال » السياسة البروسية ، يخشى من تهديد الحركة المتحررة وبشكل يمنعه من الانفصال عن النمسا : وفى مايو سنة ١٨٣٢ ، أبعد الملك وزيره . كذلك قام ميترنيخ بدفع الدايت إلى التصويت ، فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٣٢ ، على « بروتوكول المواد الستة » ، الذى كان موجهاً ضد الحركات التحررية والحركات القومية فى نفس الوقت . وأصبح على الحكومات الألمانية ألا توافق على قيام الجمعيات التشريعية ، فى حالة التصويت على الضرائب مثلاً ، بأخذ السلطة التنفيذية من أصحاب السلطة الفعلية وألا تقبل كذلك أى إنتقاد يوجه من منصة هذه الجمعيات إلى النظام الإتحادى الذى أنشئ فى سنة ١٨١٥ . وأصبح على الدايت أن يشكل لجنة خاصة « لمراقبة » الجمعيات التشريعية فى الدول . وفى أغسطس سنة ١٨٣٣ ، وبعد محاولة الاعتداء فى فرانكفورت ، زودت لجنة جديدة بسلطة التحقيق ، لكشف نشاط « الثوار » ، وبمساعدة شرطة سرية . وفى ١٢ يونيو سنة ١٨٣٤ ، ونتيجة لإحدى المحاضرات فى فيينا ، قررت الحكومات الألمانية منع الجمعيات التشريعية الخاصة بدولهم من كل مناقشة عن صحة القرارات التى أخذها الدايت ، أو السياسة الخارجية للإتحاد ؛ واتفقت على منع إصدار جرائد جديدة ، وعلى توحيد تعليمات الرقابة ؛ وأخذت إجراءات ضد أعضاء إتحاد الطلاب ، الذين كانوا قد حرموا سابقاً منذ سنة ١٨١٩ من الدخول فى الوظائف العامة ، وأصبحوا الآن محرومين حتى من ممارسة المهن الحرة . وكان هذا تأكيداً ومضاعفة لقرارات كارلسباد (١) . وهكذا ضرب ميترنيخ المقاومة الذى كان فى وسع المتحررين أن يستخدموها داخل الجمعيات التشريعية ،

(١) راجع الفصل الثالث — القسم الخامس بالاضطرابات الأدوية وسياسة التدخل .

ويحاولوا بها معارضة تفوق النمسا في الإتحاد ؛ ونجح في تدعيم نظام لإحتفظ بالمجموعة الألمانية في حالة من الضعف ، بالنسبة للعلاقات الدولية .

هل كان هذا نجاحا حقيقياً ؟ في الوقت الذي حصل فيه ميترنيخ على ذلك . ترك روسيا تحقق الوحدة الجبركية بين الدول الألمانية ، طبقا للشروع الذي وضعه موتز وقبل سنة ١٨٣٠ كانت الحكومة البروسية قد حصلت على دخول الدول الصغيرة في شمال ألمانيا ودوقية هيس ، في النظام الجبركي البروسي ؛ ولكن إتحاديين جبركيين آخرين تكونوا بعد ذلك ، وضم الأول دول الوسط ، وضم الثاني بافاريا وفرتنبرج . وكانت سياسة بروسيا ترهب في القضاء على مقاومة هاتين المجموعتين . ونجحت ، في سنة ١٨٣١ ، في الحصول على إنضمام هيس الانتخابية ؛ وفي سنة ١٨٣٣ ، على إنضمام بافاريا وفرتنبرج وساكس . وأصبح أول يناير سنة ١٨٣٤ هو التاريخ الرسمي لميلاد الزولفرين *Zollverein* الذي لم تشارك النمسا فيه . « أصبح ألمانيا كلها ، وإيدماج مصالحها الاقتصادية شعباً واحداً ، ووحدة قوية » . ولقد فهم ميترنيخ ذلك ؛ وكتب ، في يونيو سنة ١٧٣٣ ، الى الامبراطور : ان الدول الألمانية ستكون بعد ذلك « جسماً متماسكاً تحت ادارة بروسيا » . وستعتبر النمسا على أنها « جسم غريب ، وسيكون لهذا الإبعاد المادى نتائج سياسية » . فها هو السبب في هدم تحركها ؟ لقد كانت محتاجة في هذا الوقت بالذات للتعاون مع الحكومة البروسية ، حتى تقضى على الاضطرابات السياسية في ألمانيا ، ولكن يحصل المستشار النمساوى على هذه النتيجة القريبة ، أقفل على النمسا الباب بالنسبة للمستقبل البعيد .

هذه الحركات الثورية ، رغم التهديد الذي تعنيه للسلم العام ، لم تعد فرصة للهدام بين الدول العظمى . التفسير ؟ من الواجب البحث هنـه بشكل عام في السياسة الفرنسية ، وفي رغبة لوى فيليب : فالملك — رغم كونه قد إرتفع إلى السلطة بأحزاب أو مجموعات سياسية كانت تطالب بسياسة خارجية فعالة ،

وكان يأمل في تحصيل معاهدات سنة ١٨١٥ — لم يخضع لضغط الرأي العام إلا في بعض تقطع من التفاصيل ؛ وفهم أنه لا يمكن لفرنسا أن تواجه أخطار حرب عامة خاصة وأن جزءاً من قواتها المسلحة كان مشغولاً في الجزائر ؛ وحسب حساباً كذلك لمصالحه الأسرية ، التي كانت تجبره بطبيعة الحال على إبعاد المخاوف ، وعلى طمأننة أوروبا .

ومع ذلك فقد نتج عن الهزات التي حدثت بين سنة ١٨٣١ و سنة ١٨٣٤ دفع الملكيات المطلقة الثلاث الكبرى إلى أن تنشئ بينها تعاوناً يحمي ذكرى التحالف المقدس . وفي ٦ سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، وفي مقابلة مولفنجراتز *Münchengrätz* طلب ميترنيخ ، وبالاتفاق مع روسيا ، مساعدة روسيا له في القضاء على الحركات التحررية في ألمانيا ؛ وحصل على ذلك نظير تضحيته المؤقتة بالمصالح النمساوية في الإمبراطورية العثمانية ، وبوعده التقيصر بمساعدته على الاحتفاظ بالسيطرة الروسية على الأقاليم البولندية . وبذلك أعادت هذه الدول الثلاث تأكيد مبدأ التدخل نفسه .

وفي مواجهة هذه المجموعة من الدول « المحافظة » ، اتخذت الدولتان الدستوريتان في غرب أوروبا ، وفي مناسبات كثيرة ، خط سير مشترك أو مترازي ، في حدود إمكان سير سياسة لوى فيليب الخارجية في توافق مع السياسة الإنجليزية . فهل كان هذا مجرد تعاون عرضي ؟ لا ؛ بل كانت له أسس أكثر صلابة . فكانت الأوساط الحكومية ، في باريس وفي لندن تشعر بنفس الخوف من محاولات ميترنيخ . وكان هذا الخوف يقوم على الاختلاف « الإيديولوجي » ، وكذلك على تضارب المصالح : فالحكومة الفرنسية كانت لا ترغب في ترك شبه الجزيرة الإيطالية للنفوذ النمساوي ؛ وكان بلرستون يرى أن نمو التحرر السياسي في الدول الألمانية سيكون موافقاً للتجارة الإنجليزية . وكانت الاتصالات وثيقة بين الأوساط السياسية ، ورجال الأعمال . والمتفقين في البلدين . والواقع أن « الوفاق الودي » الإنجليزي — الفرنسي لم يكن إلا موقفاً فعلياً . فهل كان من الممكن إعطائه شكلاً

آخر ، وإفراره ، وتوسيعه ؟ لقد فكر تاليران في تحالف ، منذ سنة ١٨٣١ ،
 وحين كان سفيرا في لندن . وفي ديسمبر سنة ١٨٣٣ قدم الدوق دي بروجلي
 Broglio للحكومة الإنجليزية مشروعا لاتفاق دفاعي ولكن الحكومة الإنجليزية
 لم تكن مستعدة لبحثه . فهل كان ذلك بسبب رفض التقاليد الإنجليزية لكل
 لارتباط عام ؟ وهل كان ذلك بسبب أن البرلمان الإنجليزي ، الذي كان يهتم
 بالمصالح الاقتصادية أكثر من بلرستون ، كان يرغب في الحصول على خفض
 تعريفة الرسوم الجمركية الفرنسية ولم ينجح في ذلك ؟ الواقع أن وزير خارجية
 إنجلترا قد تحدث عن الحجب السياسية وحدهما : « إننا لا نعرض على معاهدات
 يكون هدفها محدد ، وواضحا وسريعا ؛ ولكننا لا نميل إلى المعاهدات التي تعقد
 من أجل ظروف غير محددة ولا يمكن التنبؤ بها . إننا نرغب في البقاء أحرار في
 تقديرنا لكل فرصة تسمح ، ونحسب لكل الظروف المتشابهة ؛ ونحن لا نرغب
 في أن نربط بتمهيدات ملزمة في الوقت الذي نجعل فيه الطبيعة الخاصة للاحداث
 التي يمكن تطبيقها فيها » . هذا هو الشكل الذي ستأخذه السياسة الإنجليزية حتى
 سنة ١٩١٤ . ولكن بلرستون كان يفكر في « هدفه الرئيسي » هو تكوين
 « اتحاد من الدول الحرة ، يمكنه أن يوازن الجامعة الشرقية للحكومات المطلقة »
 فكيف يمكنه الوصول إلى ذلك ، مادام يرفض تحمل المسؤوليات التي تتطلبها هذه
 السياسة ؟ إن الوفاق الودي سيستمر رغم ذلك لفترة من الزمن ، ولكنه سيتعرض
 لمناقشات تنجم عن تصادم المصالح في البحر المتوسط ، وعن التنافس الاقتصادي ؛
 فذكرت التاييز أن التاجر الإنجليزي كان يلقي منافسة من التجارة الفرنسية في
 افريقية ، وفي اليونان ، وفي إيطاليا الجنوبية ، وفي كل أمريكا اللاتينية ، من
 لا بلاتا حتى خليج كاليفورنيا . وفي سنة ١٨٣٧ أخذت الوزارة الإنجليزية
 قراواتها ، بالنسبة لهذا الموقف : فامتنعت عن التلبيح في خطاب الدرش إلى
 التعاون الفرنسي الإنجليزي . لقد عاش « الوفاق الودي » الأول ما فيه الكفاية .

الفصل الخامس

استقلال أمريكا اللاتينية

في الوقت الذي أحترم فيه الوضع الإقليمي الذي أقامته معاهدات سنة ١٨١٥ في قارة أوروبا — وباستثناء ملكة الأراضي الواطئة — شهدت أمريكا تغيرات كان لها تأثيرا بعيد المدى على مستقبل العالم : فالمستعمرات الأسبانية ، التي كانت الثورة قد بدأت فيها منذ سنة ١٨١٠ ، وكذلك البرازيل مستعمرة البرتغال الكبرى ، تمكنت من الحصول على إستقلالها ؛ وتشكلت في أمريكا الجنوبية ، وأمريكا الوسطى ، عشرون دولة جديدة ، وساعدت وأثرت على تكوين ميارات تجارية جديدة ، وفتحت مجالات واسعة للسياسة الدولية .

وتطورت حرب إستقلال المستعمرات الإسبانية بنفس سرعة تطور التاريخ الداخلي لإسبانيا فيما بين عامي ١٨١٤ و ١٨٣٤ . وسمحت عودة الملك فريدريك في مايو سنة ١٨١٤ للملكية الأسبانية بإرسال قوات إلى أمريكا ، وببذل مجهود لإعادة الغزو يعتمد على العناصر الموالية . وفي سنة ١٨١٦ ظهر أن هذا المجهود يسير صوب النجاح : وبقيت الأرجنتين وحدها حرة . وسهل وصول الأسلحة والمتطوعين من أقاليم أوروبا عودة هجوم الثوار من جديد . وفي سنة ١٨١٧ ، تمكن سان مارتان *San Martin* من الوصول — من قاعدة عملياته في الأرجنتين — إلى الأنديز ، ومن طرد القوات الأسبانية من شيلي ؛ وفي سنة ١٨١٩ حرر بوليفار *Bolivar* فنزويلا وكولومبيا من جديد . ومع ذلك فإن الثورة لم تصل إلى بيرو ، مركز المقاومة الأسبانية ، والذي كان المخطون فيها قد أخذوا موقفا ضد أرستقراطية المتوطنين . وجاءت الثورة الأسبانية في سنة ١٨٢٠ لكي تفتح أمام ثورة المستعمرات إمكانيات النصر ، وبدأت في قادس *Cadix*

بحركة تمرد بين القوات المكلفة بالذهاب لإمداد الحاميات الإسبانية في أمريكا ؛ ولادة عامين لإشغلت الحكومة « الحرية » التي نتجت عن هذه الثورة مع « الحرب المقدسة » التي شنها الكاثوليك عليها ؛ وفي سنة ١٨٢٣ إستعاد الملك فريدناند سلطته نتيجة للتدخل الفرنسى . وسمحت فترة هذه السنوات الثلاث لثوار أمريكا بإعداد مجردهم النهائى . وفي سنة ١٨٢٤ ، أكدت هزيمة الجيش الاسبانى فى أقاليم بيرو العليا نجاح حركة الإستقلال .

ولقد شارك تطرف السياسة الأسبانية — المتمثلة فى موقف الكوتيز سنة ١٨٢٠ وموقف الملك فريدناند — إلى درجة بعيدة ، فى الوصول إلى هذه النتيجة : فى لم تحاول الإفادة من إختلاف وجهات النظر الكبيرة الموجودة بين رؤساء الثوار بالنسبة لمستقبل الدول الجديدة . وإذا كان بوليفار قد فضل منذ سنة ١٨١٥ تكوين جمهوريات ، فإن سان مارتان كان ملكياً . مثله فى ذلك مثل معظم رؤساء الحركة الثورية فى منطقة ريو دى لا پالاما ، ومثل إيتورييد *Iturbide* فى المكسيك وكان الملكيون مستعدين لمنح حروش لامراء من الأسرة الملكية الإسبانية : وهو الحل الذى فكر فيه سان مارتان فى شهر يوليوسنة ١٨٢١ وفى الهدنة التى عقدها مع قائد القوات الإسبانية فى بيرو ؛ وكان كذلك الحل الذى قبله إيتورييد فى المعاهدة التى وقعا ، فى كوردوبا ، مع نائب الملك الإسبانى ، ولكن كل من الملك فريدناند وحكومة كورتيز الحرية رفض قبول هذا الحل الوسط ، رغم الفرص التى كان فى وسعه أن يتركها ؛ بالنسبة للمستقبل ، لإعادة إقامة الحكم الإسبانى ؛ وظلت « عدم قابلية إنقسام » الإمبراطورية ، حقيقة لهم .

وحدث كذلك الانفصال بين البرازيل والبرتغال فى ظل الأحداث التى وقعت فى الوطن الأم ؛ ولكنه حدث دون لإراقة الدماء . كانت الأسرة المالكة البرتغالية قد إلتجأت إلى ريودى جانيرو ، فى سنة ١٨٠٨ ، وقت الغزو الفرنسى ؛

واحتفظت هناك بمقر الحكومة ، حتى بعد سنة ١٨١٤ . وحينما نشبت حركة ثورية في البرتغال ، في سنة ١٨٢٠ ، ونتيجة لحوادث إسبانيا ، عاد الأمير جوان الوصى على العرش ، إلى لشبونة ، وترك لابنه بيدرو أمر إدارة البرازيل . وسار المستوطنون البرتغاليون على طريق المستوطنين الاسبانيين . ولم تمكن الحكومة البرتغالية في وضع يسمح لها بمقاومة مطالب الإستقلال . ولم يجد بيدرو حلا آخر غير أن يرأس بنفسه الحركة ، وبعث نفسه إمبراطورا في أكتوبر سنة ١٨٢٢ . وبعد ثلاث سنوات اعترفت حكومة لشبونة بالأمر الواقع .

ومكانة هاتين الحادثتين متباعدة في العلاقات الدولية . فإستقلال البرازيل لا يجذب الأنظار بشكل واضح إلا في بريطانيا العظمى : فالحكومة الانجليزية التي كانت قد دافعت سنة ١٨١٠ عن البرتغال ضد فرنسا كانت قد استفادت منها ومنحت نفسها ، في البرازيل ، تعريفه جمركية في صالح إستيراد السلع المصنوعة ؛ وأمام الأمر الواقع ، في سنة ١٨٢٢ ، أخذت تفكر في الإحتفاظ بهذه الميزة ؛ وما أن وافق بيدرو على ذلك ، حتى قامت السياسة الانجليزية بالضغط على الحكومة البرتغالية لكي تجبرها على الاعتراف بإستقلال البرازيل . ولكن إستقلال المستعمرات الإسبانية كان مسألة ذات أبعاد كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وبالنسبة للدول الأوروبية .

ولاشك في أن حكومه النمسا وحكومة بروسيا كانتا لا تعطفان على الحركة التي قلقت سلطة إحدى الحكومات الأوروبية التي عادت في سنة ١٨١٤ ؛ ومع ذلك فلم يكن لها في هذه المسألة مصالح تكفي للتفكير في إستخدام القوة . روسيا ؟ كان القيصر إسكندر ، وأكثر منه سفراؤه في باريس ومدريد ، يظهرون نية إعطاء تأييد لإسبانيا . وفي سنة ١٨١٧ - ١٨١٨ فكرت الدبلوماسية الروسية في « وساطة جماعية » تمارسها الدول العظمى ، ولا تعتمد على الأسلحة ، ولكن على وسائل العقوبات الاقتصادية التي يأخذونها ضد-

« القمردين » ، ولا شك أنه كان لهذا الإقتراح هدفاً أوروبياً أكثر من الأهداف الأمريكية فالقصر الذى كان مشغولاً دائماً بالحصول على وسائل ضغط ضد السياسة الإنجليزية ، حاول أن يجذب إسبانيا داخل نظامه الدبلوماسى؛ ولم تكن له مخططات محددة فى أمريكا اللاتينية ، رغم إتهام كاسلريه له بذلك . وعلى أى حال فإنه لم يصر على مقترحاته بمجرد إصطدامها بالعقبات .

ولكن بريطانيا العظمى وفرنسا ، وهى دول تطل على المحيط الاطلسى ، كانت لها مصالح مؤكدة . وكان إهتمام الولايات المتحدة أكثر قوة .

١ - المصالح الاقتصادية والسياسية :

كانت الدوافع المؤثرة بالدرجة الأولى فى سياسة هذه الدول الثلاث ، إقتصادية . ، فكان لإنهيار السيطرة الإسبانية يمهّد لفتح أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى للتجارة الدولية . فكيف يمكن الاستفادة من هذه الامكانيات ؟

كانت بريطانيا العظمى فيما بين عامى سنة ١٨٠٨ و ١٨١٤ هى التى تحمى إسبانيا ضد نابليون الأول ؛ وحصلت فى نظير ذلك من حكومة قادس على تصريح بالتجارة مع المستعمرات الإسبانية فى أمريكا طوال مدة الحرب فى أوروبا وبعد أن انتهت هذه الحرب كان هدف السياسة الإنجليزية هو الاحتفاظ بهذا السوق : فكان رجال الصناعة ، ورجال السفن ، وكبار رجال المصارف ، يوجهون قرارات الحكومة فى هذا الاتجاه . وضمت الأوساط الإقتصادية الإنجليزية مكاناً متفوقاً فى كل المناطق التى هجرت مجهودات إعادة الغزو الإشباني عن الوصول إليها من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٢٤ وبلغت صادرات المملكة المتحدة إلى مناطق ريودى لابلاتا ، التى كانت الأولى فى التحرر من السيطرة الإسبانية ، ومنذ سنة ١٨١٨ ، ٧٣٠.٩٠٨ جنيه إسترليني وبلغت سنة ١٨٢٤ ١٠٤.٥٠٠ جنيه إسترليني . أما صوب المكسيك ، التى كانت التجارة الإنجليزية قد بدأت فى الوصول إليها فى سنة ١٨١٨ ، فإن حجم هذه الصادرات

قد تضاعف عشرة مرات في ٦ سنوات . وأما صوب بيرو ، التي كانت هذه الصادرات إليها لا تذكر (١٤٩ جنيه إسترليني) في سنة ١٨١٨ ، فإنها قد ارتفعت في سنة ١٨٢٤ إلى ٤٣٠٩٥٠ جنيه إسترليني وفي كولومبيا كان الإنجليز هم المسيطرون على السوق في سنة ١٨٢٢ - سنة ١٨٢٣ ، وكانت سفنهم هي الوحيدة تقريباً التي تتعامل مع موانئها . وكسبت صناعة النسيج بوجه خاص من هذه الحالة ، رغم أن أصحاب رؤوس الأموال الإنجليز كانوا قد بدأوا كذلك في الإستثمار في مشروعات المناجم والمشروعات الزراعية : ففي سنة ١٨٢٤ - ١٨٢٥ ، أثمرت هذه الإستثمارات لرؤوس الأموال دحاس ، أو ساط رجال الأعمال . فكيف يمكن لبريطانيا العظمى أن تقبل إعادة فرض السيطرة الإسبانية ، إذا ما كانت هذه السيطرة تعني إعادة نظام الإحتكار ؟ وكانت إنجلترا تمتلك وسيلة عمل فمالة لحماية مصالحها الاقتصادية : هي السيادة على البحار ؛ وكان في وسعها أن تمنع كل الدول الأخرى من التدخل في حرب إستقلال المستعمرات الإسبانية .

ولم تكن للثغوريات الاقتصادية تمثل نفس الأهمية بالنسبة لفرنسا ، حيث لم تكن الصناعة قد وصلت إلى نمو يمكن مقارنته - حتى من بعيد - بنمو بريطانيا العظمى . ومع ذلك فإن سوق أمريكا الجنوبية كان يعطى عموماً إمكانيات مواتية لتصدير الحراير والألبنة . ودرست الحكومة الفرنسية ، وخاصة منذ سنة ١٨٢٥ ، الإمكانيات المقبلة ، ولم تكن ترغب في ترك بريطانيا تضمّن نفسها لإحتكاراً فعلياً . وفي مناسبات ثلاث ، أرسلت فرنسا بعثات إلى موانئ أمريكا الجنوبية لدراسة وسائل تنمية التبادل التجاري . وذكر مجلس التجارة في نوفمبر سنة ١٨٢١ : ستفتح هذه العلاقات لصناعاتنا قارة واسعة وستضمن لنا عملاء عديدين في منطقة لا تقوم فيها صناعة .

أما المصالح التجارية للولايات المتحدة ، التي لم يكن لها بعد نشاط صناعي.

هام ، وكانت مجرد مصدر للواد الأولية ، فكان لها شكل آخر . ذلك أنه كان في وسع الاقاليم الاسبانية في أمريكا أن تمنح سوقا للقطن الخام ، ولأخشاب التجارة والمحبوب ، فيما عدا الأرجنتين : فكانت إمكانيات مهمة بالنسبة لمنتجي منطقة الميسيسيبي ، الذين كانوا لا يشكرون في ارسال منتجاتهم صوب أوروبا عن طريق نيويورك وبوسطن ، نتيجة لصعوبة المواصلات . وكان في وسع الأسطول التجاري للإتعداد أن يقوم بدور هام في الملاحة بين موانئ المكسيك ، وأمريكا الوسطى ، وفنزويلا ؛ ومع ذلك فكانت أوساط رجال الأعمال في الشرق ، في سنة ١٨١٥ ، غير مستقرة بعد على رأى ، خاصة وأن تجارتهم مع إسبانيا كانت أهم من تجارتهم مع المستعمرات النائرة . مع زيادة تأكيد نمو التجارة الإنجليزية ، زاد قلقهم : وخشيت الولايات المتحدة من أن تضمن بريطانيا العظمى وسيلة لنفوذ سياسى ، عن طريق التفوق الاقتصادى ، وكانت الولايات المتحدة ، حتى ذلك الوقت ، لاطالب بامتيازات ، ولكنها شعرت بأنه من حقها أن تحصل على معاملة الدولة الأكثر ودا في الدول الجديدة التي كانت تنشأ في ذلك الوقت .

ويمكننا أن نضيف الى هذه المنافسة الاقتصادية اختلاف وجهات النظر السياسية ؛ وكانت مرتبطة بموقف كل من الحكومات الثلاث تجاه الملكية الاسبانية ، بخاصة فيما يتعلق بمسألة النظام الذى ستقيم المستعمرات ، اذا ما نجحت في الوصول الى الاستقلال .

ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها بالنسبة لذلك في موقف خاص ، اذ أن اعادة البوربون إلى فرنسا وفريدناند الى مدريد كان قد أقام ، في الواقع ، حلفا أسرياً . ولذلك فإن حكومة فرنسا ستطرح ، منذ سنة ١٨١٤ ، مبدأ يتلخص في أنها لن تقوم بأى شيء لمساعدة المستعمرات النائرة ، وتعلن حتى أنها تنمى نجاح اعادة الغزو الاسبانى . فهل تبقى هذه الامنية أفلاطونية ؟ تتميز السياسة الفرنسية بمفصليات تتمشى مع تغيير الشخصيات الحكومية .

فكان الدوق دى ريشيليه يرغب فى أثناء وزارته الأولى ، وبالتأكيد فى رؤية استقرار النظام ، فى أمريكا الإسبانية ، إذ أنه كان يرى أنه من الخطر على أوروبا « ترك الفوضى تثبت فى هذه المناطق » . ألم يكن هناك دائماً « وحدة الشعور » بين الثوار ؟ وكتب فى أحد خطاباته الخاصة ، أنه من الواجب « لإنقاذ هذا البركان » الذى يهدد بأن يلقى على القارة الأوروبية « بحمم من الفوضى ومن الثورة » . ومع ذلك فكان لا يعتقد فى إمكانية انضمام المستعمرات إلى الوطن الأم إذا لم تقبل الحكومة الإسبانية تقديم تنازلات . ولماذا لا يفكر فريدناند فى إقامة « ملكة أرملتين » فى أمريكا الإسبانية ، ويسلم هروشا « لأمراء من أسرة البربون » ؟ وكانت هذه الإشارة تعنى بربون إسبانيا وحدهم : لحين فهم من تقارير أحد الوكلاء شبه الرسميين ، فى سنة ١٨١٨ ، أن حكومة لابلاتا المؤقتة توافق على ترشيح أمير فرنسى ، أبعد ريشيليه هذه الامكانية التى ستعطى لسياسته ، كما قال « لوتا من الخداع والمؤامرات » .

وكانت هذه هى نفس السياسة التى مارستها وزارة ديسول — ديكاز : فكان يأمل فى إقامة ملكية فى لابلاتا ، دون أن يرغب فى إجبار الحكومة الإسبانية على ذلك ، واقترح ترشيح إما الأمير لوى من آل بوربون بارما ، وإما دوق دى لوك *duc de Lucques* ؛ ولكنه وجد كذلك أن أحسن موقف متعلق بالنسبة لفرنسا هو أن تحتفظ بمحاذاها .

وعدلت الثورة الإسبانية فى سنة ١٨٢٠ من الامكانيات ، إذ أنها فى نفس الوقت الذى زادت فيه من فرص نجاح الثورة ، حررت الحكومة الفرنسية من « لئزماها المعنوية » التى كانت تربطها بإسبانيا . ولذلك فإن ريشيليه رأى ، فى أثناء وزارته الثانية ، أن لإنشاء دول مستقلة قد أصبح أمراً لا يمكن التراجع فيه . وكانت هذه هى الفترة التى أرسلت فيها الحكومة الفرنسية بعثات إلى أمريكا الجنوبية ، درست فيها إمكانية عقد إتفاقيات تجارية مع الدول الجديدة .

ولكن وزارة فيل قروت ، بعد مؤتمر فيرونا ، تدخل عسكريا في إسبانيا وأعادت إقامة ملكية فريدناند المطلقة . ألم يكن في وسع فرنسا أن تفكر في التدخل كذلك ضد المستعمرات الثائرة ؟ لقد حاد شاموبريان ، وزير الخارجية في تعليقاته إلى السفير الفرنسي في مدريد ، وبإصرار ، إلى الحل الذي اقترح في سنة ١٨١٨ : إقامة ملكيات كبيرة في أمريكا الإسبانية تحت حكم أمراء من أسرة البوربون ، يمكن تقديم المعونة لهم . وكانت مشغوليات السياسة الداخلية هي السبب في ذلك . « ستهلك ملكيات القارة القديمة ، إذا ما أصبح العالم الجديد كله جمهورية » . ولم يكن هناك تفكير في ذلك الوقت ، كما كان عليه الحال من قبل في أمير فرنسي . والجديد في الموضوع هو أن الحكومة الفرنسية فكرت في أن تعطي لإسبانيا « معونة حربية » حتى تتمكن من تنفيذ مثل هذا الحل : وفي خطاب من فيل ، في ٣ يوليو سنة ١٨٢٣ ، إلى دوق أنجوليم *duc d'Angoulême* ، قائد الجيش الفرنسي في إسبانيا ، اقترح تقديم قوات بحرية وأموال و « بعض الجنود » نظير بعض الامتيازات التجارية ، التي ستعطى للملكيات الأمريكية لفرنسا . ومع ذلك فإنها لم تكن إلا مجرد رغبات : فلم يقترح مشروع التدخل على الحكومة الإسبانية ، وستدخل منه حكومة فرنسا ، بمجرد ظهور مقاومة بريطانيا العظمى له .

وكانت الخطوط الرئيسية في السياسة الإنجليزية بسيطة : فرغم أنها كانت قبل سنة ١٨١٤ ، حليفة الإسبانين ضد نابليون ، فلم يكن لها أي دافع للاحتراس على فردناند بعد إعادة إقامة الملكية في إسبانيا . ولاشك أنها كانت تقبل ، من حيث المبدأ ، الاحتفاظ بالسيادة الإسبانية ، إذا ما ضمنت حرية التجارة ؛ ولكن الواقع أن مصالحها الاقتصادية كانت تدفعها إلى أن تتبنى نهج حركة الاستقلال . ولذلك فإنها اعترضت بصراحة ، منذ سنة ١٨١٧ ، على كل تدخل من جانب إحدى الدول الأوروبية في صالح إسبانيا . ومع ذلك ، فلم يكن كاسلريه

معاديا لحل الملكي : ففكر ، في سنة ١٨٢٢ ، وقبل موته ، في أن يقترح على مؤتمر فيرنا ، أن يقوم بمجهود يهدف جعل المستوطنين يقبلون أسراء بوربون كرؤساء للدول المستقلة ، ، وعمل في هذا الاتجاه لدى الحكومة الإسبانية . وفي هذا الموقف ، اختلف عن موقف الحكومة الفرنسية ، لم تكن أفضليات المبادىء هي الأساسية : فكان كاسلريه ، وكاتيج من بعده ، يرون أنهم إذا ما اتخذت الدول الجديدة نظاما جمهوريا ، فإنها ستكون أكثر تأثرا بنفوذ الولايات المتحدة . ولذلك فإنه كان من الأفضل المساعدة على إقامة ملكيات ، وبشكل يؤدي إلى تجنب مبدأ الجامعة الامريكية ، الذى سيكون خطرا على المصالح الإنجليزية وفى هذا الميدان ، ألم يكن من الممكن التفكير فى تعاون فرنسا مع بريطانيا العظمى ، رغم إختلاف الدوافع عند الواحدة عنها عن الأخرى ؟ لم تكن هناك إمكانية لذلك ، فى سنة ١٨٢٢ . ولكن ما أن ظهر أن السياسة الفرنسية قد إنجذبت صوب تدخل مسلح ، حتى ظهر قلق الحكومة البريطانية فظهر لها أن هذا حل الملكي مشروما ، إذا ما تحقق بمساعدة فرنسا ، التى لن تتراجع عن أن تسكب منه ، على حساب المصالح الاقتصادية لبريطانيا العظمى ؛ ولذلك فإن الحكومة الإنجليزية أخذت موقفا صلبا ضد سياسة فييل ، وهزمتها بسهولة . وبعد الحصول على هذه النقطة ، ألم يكن فى وسع بريطانيا أن تستعد لمواصلة المفاوضات ، التى كانت قد بدأت فى سنة ١٨٢٢ ؟ لقد جاءت العقبة من ملك إسبانيا ، الذى كان معاديا لحل لايمكنه ، فى رايه ، أن يمنع تفكك إمبراطوريته ؛ وكان مثل البرازيل واضحا لإثبات ذلك . ولذلك فإن السياسة البريطانية قد تراجعت أمام الأحداث وقبلت أن تقيم الدول الجديدة نظاما جمهوريا ، وأظهرت إستعدادها للإعتراف بحكوماتها ؛ ولكنها إستغلت ، فى نفس الوقت ، المخاوف الناتجة من نيات التدخل الفرنسى ، وساولت - ونجحت بعض الشيء - أن تظهر بمظهر المخلص ،

حتى تحصل على التوقيع على معاهدات تجارة موانئ ، يمكنكم أن تمارض بها نفوذ الولايات المتحدة .

واتمى موقف حكومة الولايات المتحدة بتسبيل نجاح السياسة الإنجليزية . كيف ولماذا ؟ كان تفكك الإمبراطورية الإستعمارية الأسبانية يخدم مصالح الجمهورية الناشئة بشكل واضح ، وبمنحها إمكانيات التوسع . وفى أول الأمر منحت هذه الأمانة لحكومة واشنطن الفرصة لكي تسوى لصالحها مسألة هامة ، كانت مطروحة وتحتاج لحل منذ إستيلائها على لويزيانا : وهى الوصول إلى ساحل خليج المكسيك . ولم تكن معاهدة سنة ١٨٠٣ قد أعطت للولايات المتحدة إلا واجهة ضيقة على الخليج ، حول دلتا الميسيسيبي ؛ ولذلك فإن ولاية الغرب ، وخاصة تينيسى ، طالبت بضرورة توسيع هذه الواجهة . وكانت إسبانيا هى التى تمتلك المنطقة الساحلية ؛ ورفضت أن تتنازل عنها . وكانت ثورة المستعمرات الإسبانية قد سمحت من قبل ، فى سنة ١٨١٠ ، للرئيس ماديسون *Madison* بإعلان ضم جزء من فلوريدا الغربية ، مع مسافة ٥٠ كيلومتراً تقريباً من الساحل ، وميناء مويل . ومع إستمرار الثورة ، لزداد ضعف الحكم الإسبانى فى هذه الأقاليم ، التى لم تحتل منها الجنود الإسبانية إلا نقطتين أو ثلاث ولم تعد تمارس إشرافاً على الأهالى ، الذين كانوا من الهنود الحمر والعبيد الفارين وسمح هذا الضعف بفتح الطريق أمام تدخل الولايات المتحدة ، الذى كان ذراع تينيسى يطالبون به . وكانت الحججة هى « الأمن » ؛ الرغبة فى حماية أقاليمهم ضد الغارات التى كان يشنها المخامرون ، وكذلك حجج تتعلق بالمصالح المادية : منع اللاجئين من العبيد من الإلتجاء إلى هذا الإقليم . وسويت هذه المسألة ، فى سنة ١٨١٨ ، بواسطة جاكسون ، قائد القوات الفيدرالية فى الجنوب ؛ وئبراً الكونغرس من عمليات جاكسون ، ولكن يبدو أن محاولته كانت قد حظيت بموافقة الرئيس مونرو *Monroe* ، وسمحت لحكومة واشنطن بأن تحصل من

الحكومة الإسبانية . في فبراير سنة ١٨١٩ ، على تنازل عن كل فلوريدا ، وعن طريق الشراء .

أما فيما وراء هذه المسألة ، ألم يكن من صالح الولايات المتحدة أن ترى لإنهيار الإمبراطورية الإسبانية ؟ كان إنشاء دول مستقلة ، ستكون ضعيفة ، يفتح مجالات جديدة أمام العمل السياسي والاقتصادي للاتحاد .

ولذلك فإن سياسة الاتحاد الأمريكي أخذت خطأ رئيسيا وظلت عتقطة به . فرفضت السماح بتدخل الدول الأوروبية من أجل إعادة إقامة سيطرة إسبانيا على مستعمراتها ، ورفضت المشاركة في أى مشروع يقوم أساسا على قاعدة تختلف عن الإستقلال التام .

وكان هذا الموقف يمثل المبادئ . فهل فكرت الولايات المتحدة في أن تعارض بالسلاح هذه الإمكانية للتدخل الأوروبي ؟ وهل سمحت على عرقلة جهود إسبانيا لإعادة الغزو ، إذا ما كانت إسبانيا في وضع يسمح لها بالقيام به ، وبوسائلها الذاتية ؟ كانت سياسة حكومة واشنطن حذرة بالنسبة لذلك ، إذ أنه لم تكن لديها الوسائل العسكرية أو البحرية التي تسمح لها بالدخول ، وحدها في حرب .

وحينما اشتمكت الحكومة الإسبانية ، في سنة ١٨١٧ ، من أن بعض مواطني الاتحاد كانوا يقومون بمجهدات فردية لتزويد المستعمرين الثائرين بالأسلحة ، صوت الكونغرس على « قانون الحياد » الذي قلل من هذه الحركة . والحقيقة هي أن الولايات المتحدة كانت ترغب ، في هذه الفترة ، في عدم إثارة إسبانيا ، إذ أنها كانت تتفاوض معها أمر التنازل الودي عن فلوريدا . وبعد أن تمت تسوية هذه المسألة ، أصبحت الولايات المتحدة أكثر حرية في عملها . فهل ستعترف بالحكومات المؤقتة التي تشكلت في أمريكا الجنوبية ؟ لم يكن الوقت قدحان بعد . وفي مايو سنة ١٨١٩ ذكر آدمز ، سكرتير الدولة ، لرجال فنزويلا

والأرجنتين أن تية الولايات المتحدة، في هذا الوقت ؛ هي الاحتفاظ بالحياد التام وفي ديسمبر سنة ١٨١٩ شرح للجنة العلاقات الخارجية في البرلمان ، أن منح « الاعتراف » يهدد بالتسبب في حرب مع إسبانيا فن الأفضل التقليل . ولم يختف هذا الخطر الا بعد الثورة الاسبانية سنة ١٨٢٠ . وكان الاعتقاد قد ساد في الأوساط السياسية ، في ذلك الوقت ، بأن الوقت قد حان لاتخاذ موقف ، اذا ما كانوا يرغبون في تجنب رؤية بريطانيا العظمى تضن تفوقا في الحياة الاقتصادية لأمريكا الاسبانية . ولكن الحكومة لم تتقدم الا خطوة بعد خطوة وأشار خطاب الرئيس مونرو الى الكونغرس ، في ٥ ديسمبر سنة ١٨٢١ ، الى أن إسبانيا غير قادرة بشكل واضح على أن « تدير مستعمراتها على الطاعة ، بالقوة » ، وأعلن أنه في أنها ستوافق على قبول استقلالهم . وفي ٦ أبريل سنة ١٨٢٢ ، أبلغ سكرتير الدولة آدمز ، الحكومة الاسبانية ، أن الولايات المتحدة تعترف بوجود دول جديدة وأنها ستدخل معهم في علاقات دبلوماسية ؛ ولكنه أشار الى أن هذا القرار هو مجرد اعتراف بالواقع ، وأنه لا يؤثر في « حق إسبانيا في « إعادة اقامة الاتحاد بين هذه الأقاليم وبين ممتلكاتها الأخرى اذا ما كانت لديها الوسائل » . وتأكدت سياسة الحكومة بوضوح ابتداء من سنة ١٨٢٣ ؛ ؛ فنصح آدمز حكومات الدول الجديدة رسمياً بأن يبقوا مخلصين للنظام الجمهوري ، وهو الشكل الوحيد المناسب « للبيادى الأمريكية » ؛ أما في حالة قبولهم لحل ملكي ، وفي صالح أمراء يحضرون من أوروبا ، فإنهم سيكونون « خاضعين للصالح الأوروبية ، من وجهة النظر السياسية ، ومن وجهة النظر الاقتصادية » . وكانت الحكومة الامحادية قلقه كذلك في هذه الفترة ، من امكانية تدخل فرنسا ولكنه كان في وسعها أن تعتمد على تعاون بريطانيا العظمى ، لكي تمنع هذا الخطر .

٢ - التنازعات :

لم تؤد هذه الخلافات بين مصالح الدول الاطلعية الثلاث إلا إلى مناقشات دبلوماسية وفي ثلاث مرات فقط ، في سنة ١٨١٧ ، وفي سنة ١٨١٨ ، وفي سنة ١٨٢٣ ، زادت أهمية هذا الموضوع بالنسبة للعلاقات الدولية ، حينما ظهرت نيات التدخل في صالح إسبانيا ؛ ورغم ذلك فإنها لم تؤد إلى خطر الصدام المسلح بين الدول العظمى .

كانت المشروعات الأولى ، التي تساند مسألة الاحتفاظ بالسيطرة الإسبانية ، قد جاءت من روسيا . ووضعت هذه السياسة ابتداء من نهاية سنة ١٨١٧ ، حينما اقترح المستشار لسلرود *Nesselrode* ، في مذكرة وجهها للحكومة الإنجليزية ، وساطة جماعية للدول لإنهاء ثورة المستعمرات : وكان على الحكومة الإسبانية أن تتعهد ، نظير ذلك ، بأن تقيم في ممتلكاتها الأمريكية نظاما دستوريا . وبأن تفتح السوق للتجارة الخارجية . ولم يكن هناك تفكير في فرض هذا المشروع بالقوة : فعلى الدول أن تمارس « الضغط الإقتصادي » على « المتمردين » .

والمحاولة الثانية ، التي بدأت في صيف سنة ١٨١٨ ، والتي توفقت في نوفمبر في أثناء مؤتمر إكس لاشابيل ، اشركت السياسة الفرنسية مع السياسة الروسية ولكن في أي اتجاه ؟ لقد ظهر أن الدوق دي ريشيليه قد إنضم لإقتراح القيصر الذي كان يرغب في رؤية الدول تقوم بوساطة بين إسبانيا ومستعمراتها . ولم يكن يهكر في إعادة إقامة السيادة الإسبانية ، ولكن في إنشاء دول ملكية يحكمها أمراء إسبانيون . فما الذي يمكن القيام به في حالة قبول الحكومة الإسبانية لهذه الوساطة ، ورفض المستعمرات لها ؟ كتب ريشيليه أن المسألة لم تكن تعنى أبدا « إستخدام القوة » ضد الثائرين ؛ فهو أمر « من المستحيل إعلانه » ، وقد يمكننا أن نفكر في أنهم قد يصلوا إلى ذلك بعد بدء العملية . ولكنه نصح الحكومة

الإسبانية رسمياً بالألمانية ، إذ أنه كان يعتقد (وتشهد على ذلك خطاباته الشخصية إلى السفير في لندن) أن الحكومة الإنجليزية لن توافق أبداً على استخدام وسائل العقوبات ضد الثوار . ولذلك فإن هذه المحاولة كانت ضعيفة ؛ وبقيت بالتالي بدون نتيجة إذ أنها اصطدمت بمعارضة بريطانيا العظمى كما أن ملك إسبانيا كان يعتقد حتى ذلك الوقت في أنه قادر على إعادة غزو مستعمراته وكان يرفض فكرة الوساطة .

وأخذت المسألة بعداً أكثر خطراً ، في سنة ١٨٢٣ ، حين ظهر أن فيليب كان يفكر في تدخل مسلح فرنسي . وتعرض هذا المشروع لحملة دبلوماسية مشتركة ، أعطت فيها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة « ضربة قاضية » للسياسة الفرنسية هناك ، بمجهودات متوازية ، ولكن منفصلة .

ومن هذه المجهودات بقيت واحدة سرية ، وهي المتعلقة بالحكومة الإنجليزية أما الثانية فكانت علنية : وتتمثل في إعلان « مبدأ — مونرو » . فما هي العلاقات التي يمكن إقامتها بين هذين العاملين ؟

كان التفكير الأول لكاتنج هو أن يمنع وثاقا للولايات المتحدة : فاقترح أن ينشر تصريحاً مشتركاً تعلن فيه الحكومتان رغبتهما في وقف مشروعات التدخل الفرنسية . ووافق *Rush* ؛ سفير الولايات المتحدة في لندن ، على هذا المبدأ ؛ ولكنه طلب أن تقوم الحكومة الإنجليزية — وقبل أن ينتظر رد حكومته — بقبول الإعراف بالدول الجديدة ، مع النظام الذي كانوا قد أقاموه بالفعل ؛ أي النظام الجمهوري . ولم يكن كاتنج يرغب في قبول هذا الشرط : فكان يخشى من ألا يوافق الملك وزملائه في الوزارة على ذلك ، وكانوا يرون أن الوقت لم يحن بعد لمنع هذا الإعراف ؛ وكان يفضل كذلك الاحتفاظ ببعض الفرص ، التي يمكن للحل الملوك أن يحصل عليها .

وأمام الصعوبة التي ظهرت في طريق الوفاق مع الولايات المتحدة ، قام

كانتج ، وحده ، بإرسال تحذيره للحكومة الفرنسية . وأعلن السفير بوليفياك *Pollignac* ، في ٩ أكتوبر سنة ١٨٢٣ ، أن تدخل دولة أجنبية ، بالقوة أو بالتهديد « في مشروعات إسبانيا ضد مستعمراتها ، سيدفع بريطانيا العظمى إلى أن تعترف في التو بإستقلال هذه المستعمرات . وأسرع بوليفياك وأكد أن الحكومة الفرنسية لا تفكر في إستخدام القوة . وعمل كانتج محضراً ، بهذه المهادنة ، وافق عليه فيل دون كبير صعوبة ، في ١١ أكتوبر . ومامت ورغبة فرنسا في التدخل ولكن كانتج أسرع بتوصيل هذه المذكرة إلى الولايات المتحدة وإلى الحكومات المؤقتة في أمريكا الإسبانية ، حتى يظهر بمظهر بطل الإستقلال . وكان هذا نجاحا دبلوماسيا حصل عليه رجل الدولة الانجليزي بشن قليل .

وفي خلال ذلك الوقت تشاروت حكومة واشنطن ؛ ولكن معلوها كانت ناقصة : فكانت قد إستلكت عرضا بتصريح مشترك ، ولكنها كانت لاتعلم حتى ذلك الوقت أن كانتج قد صمم على العمل بمفرده . وهم إختلاف وجهات النظر الانجليزية والامريكية على مسألة النظام السياسي للدول الجديدة ، فإن الرئيس مونرو كان يميل إلى قبول الاقتراح الانجليزي . ولكن آدمز ، سكرتير الدولة لم يكن يقبل أن تظهر الولايات المتحدة بمظهر « التابع » لبريطانيا العظمى . وكان يفضل تصريحاً « أمريكياً » ، على تصريح مشترك . فالمسألة مسألة كرامة بلاشك . ولكنها كانت أيضاً مسألة حذر : فكانتج باقتراحه هذه المفاوضة ، ألم تمكن لديه نية « فرملة » السياسة الأمريكية والحصول ، مثلاً ، على وعد من الولايات المتحدة بعدم إستيلائها على كوبا أو على تكساس ؟ ووجد آدمز بعض الصعوبات حتى يجعل نظريته مقبولة . وتساءل زملاؤه في الوزارة عما إذا كان من الحكمة إتخاذ موقف رسمي بالعزلة . وستصبح الاخطار جسيمة ، إذا ما أصبحت فرنسا « معتدية » وإذا ما أيدتها دول التحالف المقدس في ذلك . ورد آدمز بأن المسألة لم تكن معنى الاشتباك في حرب : فيمكن للولايات المتحدة

في حالة الازمة — أن تعتمد على بريطانيا العظمى التي كانت مصالحها متطابقة مع مصالح هذه الولايات ، والتي كان في وسع قواتها البحرية أن تكفي لإبطال مفعول محاولة التدخل ففي نفس الوقت الذي تنازل فيه عن قبول الدعوة الانجليزية ، اعتمد عليها لكي يكتب الرسالة التي وجهها الرئيس مونرو إلى الكونجرس ، في ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ . وقال مونرو أنه مدامت المستعمرات الاسبانية ، قد أعلنت إستقلالها وحافظت عليه ، ومادامت الولايات المتحدة قد اعترفت بهذا الاستقلال ، فانه لا يمكننا إلا أن نعتبر كل تدخل من أية دولة أوروبية — يهدف إما لإخضاع ، أو ممارسة أى عمل على مستقبلها بأى طريقة أخرى — عبارة عن إظهار إستعداد غير ودي تجاه الولايات المتحدة ،

وهكذا أعلن «بدأ مونرو» ، وحسب قول أحد المؤرخين الإنجليز تحت غطاء الاسطول الإنجليزي ، ولكن خطر التدخل الفرنسي لم يكن قائما بعد ، في اللحظة التي نشرت فيها هذه الرسالة ، مادام فيل قد وقع على مذكرة بوليناك . ولذلك فإن التصريح الأمريكي لم يمتدبذ في هذه اللحظة أنظار أوروبا كثيراً .

هل كان معنى ذلك أنه يمكننا أن ننسب دوراً أساسياً للسياسة الإنجليزية في النتائج الأخيرة ؟ وهل من اللازم أن نعتقد أنه كان في وسع حرب الإستقلال للمستعمرات الإسبانية أن تأخذ ، بدورها شكلاً مختلفاً ؟ لكي نعتقد ذلك ، علينا أن نجد الدليل الذي يثبت أن خطة فرنسا التدخل ، لم تكن مجرد تمنيات . ولا يظهر أن فيل قد فكر في أن يعطى لإسبانيا مساعدة عسكرية لها قيمتها ، ولم يحاول أن يقوم بأقل مقاومة للضغط الذي مارسه كاتيج . ولذلك فإنه لم يكن للناووات الدبلوماسية إلا أهمية ثانوية . ويثبت السير تشارلز ويبستر *Cir Charles K. Webster* المؤرخ الانجليزي لهذه الفترة أن شعوب أمريكا الاسبانية قد حصلت على إستقلالها بمجهوداتها الشخصية ، أكثر من المعونات الخارجية .

ماهى أبعاد هذا الاستقلال بالنسبة للمستقبل ؟

لم تحتفظ إسبانيا فى أمريكا ، فى سنة ١٨٢٤ ، وفى الوقت الذى أنهت فيه هذه المسألة ، إلا بمتلكاتها الواقعة فى جزر بحر الاقيل ، والتى كانت كوبا أهمها . وكان المعمرون فى هذه الأراضى ، والتى كانت لمزارع قصب السكر فيها دوراً هاماً فى الحياة لاقتصادية للعالم ، قد بقوا مخلصين للوطن الأم ، إذ أنهم كانوا يخشون من ثورة صيديم . وعلاوة على قيمتها الاقتصادية ، كان لهذه الجزر موقعا إستراتيجيا هاما : فكانت تتحكم فى الطرق البحرية المؤدية الى برزخ أمريكا الوسطى ، حيث بحثت ، منذ سنة ١٨٢٥ ، امكانية انشاء قناة توصل المحيطين . فهل يمكن لإسبانيا أن تحتفظ بعد ذلك بكوبا لفترة طويلة ؟ لقد ظهر أن فى وسع المكسيك أو كولومبيا أن تستولى عليها . ولكن الولايات المتحدة أعانت ، فى مارس سنة ١٨٢٦ ، أنها لن تقبل هذا الحل . ولم تكن الولايات المتحدة ترغب ، فى هذا الوقت ، فى فتح مسألة كوبا ، إذ أنه كان فى وسع بريطانيا العظمى — سيدة البحار — أن تتدخل فيها ، ولذلك فإن الولايات المتحدة قد فضلت أن تبقى هذه الجزيرة الكبيرة إسبانية ، حتى اللحظة التى يمكنها فيها أن تنزل إليها ، بدون عفاطر .

وعلى أشلاء الامبراطوريات الاسبانية والبرتغالية تكونت عشرين جمهورية (١) وكان بوليفار *Boltvar* لا يشارك ميراندا *Miranda* فى أمه ، فى سنة ١٨١٦ فيما يتعلق بامكانية تكوين الأقاليم الاسبانية فى أمريكا لدولة واحدة كبيرة . وكانت اختلاف الظروف المناخية والاقتصادية ، والاختلاف فى نوع السكان والتقاليد التى أنشأها نظام الاستعمار الاسباني ، الذى كان قد قسم هذه الأراضى الى « نيبات تملك » ، تعتبر عقبات يصعب التغلب عليها . « من الجنون أن

(١) كونه أقاليم أمريكا الوسطى فى أول الأمر دولة واحدة ، ولم تنقسم وتتجزأ

إلا بعد ذلك .

نفكر في توحيد كل الإسبانين في أمريكا في دولة واحدة . أليس من اللازم
علارة على ذلك ، أن نحسب حسابا للأطباع الشخصية للرؤساء المحليين الثورة ،
كاختلافات بشأن النظام السياسي المقبل ؟ ولذلك فإن التقسيم السياسي كان حقيقة
واقعة واثارت مسائلتان . في سنة ١٨٢٥ . فهل سيكون هناك رابط إتحادى بين
هذه الدول الجديدة يمكنه أن يضمن استمرار السلم في أمريكا اللاتينية ، ويسمح
بالقيام بعمل مشترك في السياسة الخارجية ؟ وماذا ستكون عليه العلاقات بين
هذه الدول وبين الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية ، والتي فرضت نفسها
كحامية للإستقلال ، برسالة مونرو ؟ .

كان بوليفار يأمل في إنشاء رابط إتحادى أو فيديرالى بين الجمهوريات
الجديدة : وأعلن ذلك في مراسلاته منذ يناير سنة ١٨٢٥ . واستعد هذا والمهرور ،
لأن يلعب دور المنظم ، في كل أمريكا الجنوبية على الأقل . فتحتفظ هذه
الدول بنظامها السياسية الخاصة ؛ ولكنها تعد بعضها بتأييد متبادل في حالة
إعتداء من دولة أخرى ، وتقبل أن تعهد لجهاز مشترك بأمر توجيه العلاقات
الخارجية للإتحاد ، وكذلك بأمر الإحتفاظ بالنظام الداخلى ، داخل كل جمهورية
وفكر بوليفار ، في نهاية سنة ١٨٢٥ ، في أن يحتفظ لنفسه داخل هذا النظام بدور
« عالمى » ، وهو دور رئيس هذا الإتحاد وكان مؤتمر بنما ، الذى كان عليه
أن يجمع ممثلى كل الدول الجديدة ، يهدف في روحه تمديد الطريق لمثل هذا الإتحاد
وكان يفكر حتى في دعوة ممثلى حكومة الولايات المتحدة لهذا المؤتمر ، وأن ينشئ
تضامنا « لجامعة أمريكية » . وفى واشنطن ، وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، أعلن
الرئيس الجديد ، آدمز ، والذى كان هو واضع رسالة مونرو ، رغبته في
قبول هذه الدعوة : وكان يأمل في أن يتمكن الأمريكيون من أن يقيموا بينهم
روابط سياسية ، إذ أنه كانت لهم جميعا ، مصالح تختلف عن مصالح إسبانيا .
فهل كانوا يسعون صوب إنشاء جامعة للدول الإمبريكية ، تحت إشراف

الولايات المتحدة ؟ لقد ألقى هذا الأمر كاتنج : فكان لا يستطيع أن يوافق على قيام حكومة الاتحاد برأس « الاتحاد الفيدرالى الأمريكتين » ، وكان يوافق على مجرد إنشاء جامعة بين الدول الجديدة ، إن لوم الأمر . ولكن الواقع أن مشروع بوليفار قد فشل ، على مستوى أمريكا اللاتينية ، كما فشل على مستوى الجامعة الأمريكية . ومنذ إفتتاح مؤتمر بنما عرف « المحرور » أن دول دى لابلانزا وشيل والمكسيك غير مستعدة لإقامة اتحاد فيدرالى بين الجمهوريات الجديدة . أما الأرجنتين والبرازيل فإنها لم تقم حتى بإرسال مندوبين عنها إلى المجلس المنعقد فى بنما . وحينما قبل بوليفار مشروعا أكثر تواضعا ، وهو مشروع اتحاد فى أمريكا الجنوبية تدخل فيه كل من كولومبيا وفنزويلا وبيرو ، فشل من جديد . وفى هذه الأحوال ، هل كان مشروع الجامعة الأمريكية هو كذلك ، قد ولد ميتا ؟ لم يحاول مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة لإحيائه : فكان يتردد فى أن تسير على الطريق الذى نصحه به الرئيس آدمز ! وكانت جمهوريات أمريكا الجنوبية قد قررت تحرير العبيد السود ، الأمر الذى كان يهدد بأن يأخذ شكل العدوى . كما أن مثل هذا الوفاق قد يجبر الولايات المتحدة على أن تراجع عن سياسة التوسع فى بحر الأنثيل . وحينما وافق مجلس الشيوخ أخيرا على قبول طلبات الرئيس ، كانت الفرصة قد أفلتت : هن فلم يصل مندوبو الولايات المتحدة إلى بنما ، إلا بعد إنتهاء للمؤتمر .

وترك هذا الفشل المزدوج — والذى أسلم الدول الجديدة للإنتقسام والفتنات ، والذى حدد حدود سياسة الولايات المتحدة — الباب مفتوحا أمام نفوذ أوروبا فى أمريكا اللاتينية . وكانت بريطانيا العظمى هى الوحيدة المستعمرة لجنى المكاسب ، مادامت الحكومة الفرنسية لم تمكن قد قررت بعد الإعراف بالجمهوريات الجديدة ، ولم تقدم على ذلك إلا بعد عدة سنوات

وكانت بريطانيا العظمى هي التي تمنح الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية منتجاتها المصنوعة ، والتي كان في وسعها كذلك أن تمنحهم رؤوس الأموال .
ومنذ سنة ١٨٢٥ ، بلغت قيمة التجارة الإنجليزية ٨٠ مليون دولار ، أي ثلاثة أضعاف تجارة الولايات المتحدة .

وهكذا حصلت بريطانيا العظمى ، في هذه الدول الجديدة ، على تفوق إقتصادي ، احتفظت به لما يقرب من قرن من الزمان .

الفصل السادس

التغيرات في البحر المتوسط

كانت مسائل البحر المتوسط تحتل المكان الأول في العلاقات الدولية بين الدول العظمى أكثر من مشكلات أمريكا اللاتينية. وفي هذه المنطقة، التي كانت تحتل بريطانيا العظمى فيها مركزاً مسيطراً، نتيجة لتفوقها البحري، ولإمتلاكها جبل طارق ومالطة والجزر الإيونية منذ سنة ١٨١٥، كانت محاولات التوسع من جانب فرنسا وروسيا تفتح الباب لإمكانيات جديدة، نتيجة لازمة الإمبراطورية العثمانية (١)

١ - استقلال اليونان :

تمثل الثورة اليونانية ضد الحكم التركي كل مظاهر الحركة القومية؛ فهي الإحتجاج التلقائي لشعب بقى أجنبياً عن الإمبراطورية العثمانية، بلغته وبدياته. وبذكرياته التاريخية، وبشعوره وبمصالحه الإقتصادية. وكان المثقفون اليونانيون واعين بتفوق ثقافتهم. وكان الفلاحون يقاسون من نظام ضرائبي يفرض ضرائب معينة على المسيحيين، ومن نظام زراعي يضع على الأراضي بين أيدي الملاك الأتراك. وكان تجار اللوانى وجزر الأرخييل، والذين كونوا ثروات من تجارة شرق البحر المتوسط في أثناء الحروب النابوليونية، يشكون من أهواء إدارة ظالمة. وشجع هذا الإحتجاج لشاطئ مراكز يونانية، في القسطنطينية وفي بوغارسك، لعبت دوراً هاماً في الحياة الإقتصادية؛ كما شجعه الأهلالي اليونانيون في الجزر الأيونية، الذين إتصلوا، تحت الحكم الإنجليزي منذ سنة ١٨١٥،

(١) راجع الجزء الأخير من الفصل الأول من هذا الجزء

جالآراء المتحررة؛ وأيد ذلك جماعات المهاجرين اليونانيين، الذين أقاموا في باريس وڤيينا وترىستا وأوديسا.

وظهرت أولى بشارات الحركة القومية في الوقت الذى تمكفل فيه مؤتمر فيينا بعملية إعادة بناء أوروبا وكانت جمعية الهيتاريا *Hétairie* السرية قد تكونت في أوديسا في سنة ١٨١٤ ، ولتخذت لنفسها هدفاً يتمثل في إعادة الإستقلال اليونانى ، أو على الأقل الحصول على الإستقلال الداخلى للأراضى اليونانية تحت حكم أمير مسيحي . وفي اليوم الذى قام فيه إبسيلانتى *Ypsilanti* بعبور الحدود العثمانية ، في فبراير سنة ١٨٢١ ، بعد أن كان قد كون في الأراضى الروسية فرقة من بعض مئات من الرجال، ورغم الفشل السريع لهذا الهجوم ، قال ميترينغ أنها « بداية لثورة كبيرة » .

وطرحت حركة الإستقلال اليونانى هذه ، والتي اكتسحت السيطرة التركية من المرة فيا بين عامى ١٨٢٢ و ١٨٢٥ ، مسألة مبدأ : ففي هذه اللحظة والتي كانت الدول العظمى القارية فيها ، وخاصة تلك التى رضت في الإحتفاظ بمبادئ التحالف المقدس ، ترغب في معارضة كل مجهود ثورى لاية مجموعة من الأهالى ضد صاحب السيادة « الشرعية » ، بدت هذه الحركة كظهور جديد للغليان الذى يمتد إلى جزء من أوروبا ، وكانت على هذا الأساس ، وفي أعين أنظار أنصار الإحتفاظ بالوضع القائم ، غير مشروعة . ومع ذلك ، فإدام الشعب اليونانى مسيحي ، ويعلم الثورة على حكم إسلامى ، فإنها كانت تلقى عموماً كثيراً من العطف الذى لم تحصل عليه الحركات الثورية الأخرى ، وحتى لدى ذلك الجزء من الرأى العام الذى كان أكثر من غيره إصراراً على « المحافظة على النظام » ، وإصراراً على إحترام الشرعية . ولكن مسألة المبدأ هذه لم تلعب دوراً أساسياً في قرارات الحكومات . وكان رد فعل الدول العظمى خاضعاً لتأثير مصالح كل منها : فنجاح حركة إستقلال اليونان تستتبع إضعافاً جديداً للإمبراطورية العثمانية ، وربما تفككها . فهل كانوا يتمنون هذه الإمكانية ؟ .

كانت روسيا ترغب في نجاح الثورة اليونانية . ولم يكن للدوافع الاقتصادية إلا دوراً ثانوياً للغاية في توجيه هذه السياسة . حقيقة أن التجار والبحارة اليونانيين كانوا ، قبل سنة ١٨٢١ ، الوكلاء الرئيسيين للتجارة الروسية في البحر الأسود ؛ وكانوا قد أوقفوا نشاطهم منذ بداية الثورة ؛ ففسد ذلك في شل العلاقات التجارية الروسية في هذه المنطقة . وكان هذا سبباً يدفع حكومة القيصر إلى الرغبة في الوصول إلى حل سريع لهذا الإصطدام . ولكنه كان من الضروري ، من ناحية أخرى ، أن يكون هذا الحل مطابقاً للمصالح السياسية للإمبراطورية الروسية ؛ وكان انتصار اليونانيين يخدم هذه المصالح ، مادامت روسيا ستصبح المستفيد الرئيسي من تفكك الإمبراطورية العثمانية .

وكانت الإمكانيات خطيرة بالنسبة للنمسا ، التي لم تكن تقدر على التدخل عن البلقان لتنفيذ الروسى . وكانت مثقلة كذلك بالنسبة لبريطانيا العظمى ، التي خضعت من أن يتزعزع سريعا تفوقها في البحر المتوسط ، والتي كانت تخشى من تغلغل روسى في مناطق الشرق الأوسط ، وبالتالي من تهديد أمن الهند . ومع ذلك فقد كان في وسع بريطانيا العظمى أن تعتمد على إضعاف الإمبراطورية العثمانية ، إذا ما تمكنت من أن تضمن نفوذاً مسيطراً على اليونان المستقلة .

ولذلك فإن المصالح الانجليزية لم تكن تتفق في كل النقط مع مصالح النمسا .

وكانت هذه الإمكانيات أقل خطراً بالنسبة لفرنسا ، مادامت الوضعية الإقليمية لأوروبا قد تقررت سواء بدونها أو ضدها ، ومادام تفكك الإمبراطورية العثمانية قد يفتح الطريق لإجراء تعديلات إقليمية ، ولنظام من التوازنات بين الدول العظمى ، يمكن المنهزمين في سنة ١٨١٥ من الحصول على فرص مواتية ، تسمح بإعادة النظر جزمياً في المعاهدات .

ولذلك فإن المسألة اليونانية لم تكن هي بذاتها ، ومن طبيعتها ، أن تؤدي إلى صعوبات دولية خطيرة ؛ بل كان ذلك مرتبطاً بتأجيلها الممكنة والمتوقعة ،

بالنسبة لمستقبل الامبراطورية العثمانية وكان السلطان يعلم ذلك؛ وكان يحسب — في مقارنته للحركة اليونانية — أن الدول العظمى لن تجرؤ على إتخاذ إجراءات قد تصل إلى تهديد وجود إمبراطوريته ، وأنه إذا ما قامت إحدى هذه الدول بالتفكير في ذلك ، فإنها ستصطدم بمقاومة الآخرين . واستند إلى الخلافات بين روسيا والنمسا وانجلترا ، وإلى الرغبة التي قد تكون موجودة لديهم ، لعدم ترك المسألة اليونانية تؤدي إلى حرب عامة .

وبقيت المسألة اليونانية فرصة للتاورات لمدة تزيد على ثماني سنوات ، ورغم اتساع الحركة المؤيدة للهيلينيين ، والتي ظهرت في روسيا وفي فرنسا وفي انجلترا فإن مصالح الثوار ظلت بدون ثقل كبير . وكانت الدوافع الروسية هي التي أثرت في تطور الأزمة ، وهي التي قررت ردود الفعل من الدول الأخرى .
 فما هو الإجماع العام لهذا العمل الدبلوماسي المعقد ؟

لم تكن السياسة الروسية ، حتى سنة ١٨٢٥ ، أو حتى موت اسكندر الأول ، ترغب في ارتباطات محددة . ورغم أنها هددت الحكومة العثمانية بالتدخل ، استناداً إلى معاهدة فايناريديجي ، فلم يظهر أنها كانت تفكر فعلاً في البدء في العمل . وكان هذا الحذر ضرورياً ، خاصة وأن انجلترا والنمسا أعلنتا ، في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٢١ ، تصميمهما على معارضة التدخل الروسي . فهل كان في وسع القيصر أن يحصل على تعهد فرنسا ، لكي يتغلب ويتصر على هذه المقاومة ؟ لقد فكر في ذلك ، منذ شهر يوليو سنة ١٨٢١ ، وأشار إلى الإمكانيات التي يمكن أن يفتحها انهيار الامبراطورية العثمانية أمام السياسة الفرنسية . ولكن فصيل لم يترك نفسه يسير وراء اغراء هذه المشروعات المخاطرة . ولذلك فإن الحكومة الروسية اكتفت بمحاولة لتنظيم عمل دبلوماسي جماعي واقترح مشروعها ، الذي تقدمت به في شهر يناير سنة ١٨٢٤ بدلا من تكوين دولة يونانية مستقلة ، تكوين ثلاث إمارات يونانية ، يعين عليها حكام يونانيون رغم بقائهما تحت السيادة

التركية : أى بالاختصار ، وضعية إستقلال داخل . ورأى اليونانيون أن هذا المشروع غير كاف ، ورفضه الأتراك من جانبهم . وحينما أبعدت كل من النمسا وبريطانيا هذا المشروع ، لم يصبر عليه القيصر ، وأعلن فى فبراير سنة ١٨٢٥ أنه لا يرغب فى « الانفصال عن أوروبا » وأنه لن يحارب تركيا ، إلا إذا ما أرغموه على ذلك تماما .

وعندئذ بدأت الحكومة العثمانية إعادة غزو المورة ، بمساعدة أسطول وجيش تابعها ، وإلى مصر . وفى أقل من أربعة أشهر تقطعت أنفاس اليونانيين وقام رؤسائهم بطلب اللد من إنجلترا ، بعد أن خابت آمالهم فى سياسة القيصر إسكندر الحذرة . وعرضوا ، فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٢٥ ، أن يضموا الوجود السياسى « للأمة اليونانية » تحت الحماية التامة لبريطانيا العظمى . ولكن كاتنج رفض إعطاء هذا التأييد ولاشك أنه كان فى وسع بريطانيا أن تحصل على مزايا إقتصادية وإستراتيجية ، إذا ما اتحدت مع اليونانيين ؛ ولكن لإقامة بحمية إنجليزية فى المورة قد تسبب بكل سهولة فى تدخل عسكري روسى فى البلقان . ومادامت السياسة الإنجليزية كانت ترغب فى أن تتحاشى إتهيار الإمبراطورية العثمانية ، فكان عليها أن تضحى بالمصالح القريبة التى تعرض نفسها عليها . ولذلك فقد ظهر أن مصير الحركة القومية اليونانية سيتهى سريعا بالإخفاق .

وكان موت إسكندر الأول ، فى ديسمبر سنة ١٨٢٥ ، هو الذى أعاد إثارة الأزيمة على نطاق الدول . وظهر القيصر الجديد ، نيقولا الأول ، على أنه مصمم على مواجهة الأخطار التى كان سافه قد تراجع أمامها . ولكنه لم يضع المسألة اليونانية فى المكان الأول . وفى إنذاره الذى وجهه إلى الباب العالى ، فى ١٧ مارس سنة ١٨٢٦ ، لم يتحدث إلا عن إمارات البانوب ، أى عن مسألة لا تهم مصالح بريطانيا العظمى فى البحر المتوسط بطريق مباشر . ورغم ذلك ، فقد

ظهر أن الحرب الروسية التركية أصبحت تمثل تهديداً قريباً ، وأن هذا التهديد يفتح الباب لإمكانات خطيرة .

وكيفت السياسة الإنجليزية نفسها . سريعاً مع هذا الموقف الجديد . وكان كاتنج قد أكد « تصميمه على المحافظة على الإمبراطورية العثمانية » ، مادام يعتقد أن في وسعه القيام بذلك دون الإلتجاء إلى حرب عامة . وكان في وسعه ، بدون شك ، أن يفكر في تحالف مع النمسا أمام هذا الخطر الذي تأكد الآن ؛ ولكن هذا التحالف كان سيوجب بريطانيا العظمى على تمعّيد سياسة النمسا في ألمانيا وفي إيطاليا وكانت بريطانيا لا تقبل هذه الإمكانيات . ولذلك فإنه وجد من الأفضل أن يبحث عن إتفاق مع القيصر ، لكي « يفرض » السياسة الروسية . وبالإختصار فإنه قد اشترك في اللعبة .

وانتهت المفاوضات الإنجليزية الروسية ، والتي قامت بها هيئة ويلنجتون ، بالتوقيع على بروتوكول « أبريل سنة ١٨٢٦ » ؛ فتقوم بريطانيا العظمى بدور الوسيط بين الحكومة العثمانية والثوار اليونان ، وتوافق روسيا على هذه العملية وتؤيدها . وكان الهدف هو أن يحصلوا اليونان على وضعية إستقلال ذاتي وتصبح هذه الدولة ، التابعة للإمبراطورية العثمانية ، تحت حكم وإدارة اليونانيين الذين سيوافق الباب العالي على ترشيحهم .

وهكذا كانت السياسة الإنجليزية تأمل في أن تكون قد حدثت من المطامع الروسية ؛ وكانت لا تعارض العمل التي كانت روسيا ترغب في القيام به في مسألة إمارات الدانوب ، ولكنها كانت تحاول ألا يمد القيصر يده صوب اليونان . وكتب كاتنج يقول أنه من اللازم « عزل المسألة اليونانية ، والحصول من روسيا على تعهد بعدم أخذ أى شيء من عملية التقسيم » .

وحاولت الحكومة العثمانية أن تفرق بين خصومها . وأرضت روسيا في مسألة إمارات الدانوب ، في ٧ أكتوبر سنة ١٨٢٦ ، بإتفاقية آكرمان ، ولكنها

عارضت ورفضت في إقتراح الوساطة في المسألة اليونانية . وكانت مناورة فاشلة .
 فقررت الحكومات الإنجليزية والروسية ، بمعاهدة لندن ، في ٦ يوليو سنة ١٨٢٧
 والتي انضمت إليها فرنسا ، فرض التوقيع على هدنة على الأتراك وعلى اليونانيين
 وعن طريق عملية الحصار . وكان هذا يعنى منع القوات المصرية التركية من
 إتمام إلتصارها . ولكن هذا العمل كان يفتح الطريق لإمكانات موائية أمام
 السياسة الإنجليزية ، مادام من عمل الأسطول البحرى . وأصبحت عملية محاصرة
 المورة « مظاهرة بحرية » ، نتيجة لأعمال أمراء البحر ، وقعت في نفس المكان
 الذى تجمع فيه أسطول إبراهيم باشا في خليج نافارين ؛ وتطورت « المظاهرة » ،
 يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، الى معركة أغرق فيها هذا الأسطول . وأصبح
 الجيش المصرى هلولاً بعد أن قطعت خطوط مواصلاته عن قواعده .

وهكذا تطورت « الوساطة السلبية » الى تدخل مسلح ، موجه ضد الحكومة
 العثمانية وكان هذا هو الخلل بالنسبة لليونانيين . ولكن النتائج كانت خطيرة في
 العلاقات بين الدول العظمى — حقيقة أن الحكومة الروسية قد رحبت برؤية
 السلطان يفكر نداء « الجهاد » اذ أن هذا سيمطيها الفرصة لتدخل جيوشها في
 الأراضي العثمانية ، ولكن الحكومة الإنجليزية رأت على العكس من ذلك ، وفي
 اللحظة التي فقدت فيها كانتنج (توفي يوم ٨ أغسطس) ، تفتح الإمكانيات التي
 حاولت كل سياستها إبعادها ، والتهديد بخطر حرب يمكنها أن تنتهي بإبتيار
 الإمبراطورية العثمانية ، وكان من الطبعي أن تصف الرسالة الملكية للبرلمان
 انتصار نافارين بأنه « حادثة مؤسفة » .

وحينما أعلنت روسيا الحرب على تركيا ، في ربيع سنة ١٨٢٨ ، عادت
 إمكانيات الصدام الإنجليزي الروسى إلى الظهور من جديد ؛ وفي اللحظة التي توغلت
 فيها قوات القيصر في الأراضي العثمانية ، تدعت الأساطيل الإنجليزية في البحر
 المتوسط ، حتى تتمكن من حماية القسطنطينية ضد هذا التهديد . ولكن ، هل

كان هذا التبرير خطيراً ؟ كانت الوزارة الإنجليزية مشغولة بالمصاهب الداخلية ، التي تفرض عليها ألا تصل إلى أبعد مدى . وعابت آمال القيصر من بطء عمليات جيشه ، وكان لا يسيطر على مجموع قواته ، إذ أن روسيا كانت منذ سنة ١٨٢٦ في حرب مع الفرس ، ولم تكن السياسة الإنجليزية في طهران بعيدة عن هذا الإحطدام ؛ وكان ضعف وسائله العسكرية يجبره على الحذر . ولم تكن الحكومة الفرنسية تجد صعوبة في قبول حل وسط ، وخاصة بعد إبعاد الملكيين المتطرفين عن السلطة ، ولو مؤقتاً . كان مشروع لافيرونييه *La Ferronnays* وزير الخارجية في الوزارة التي أشرف عليها مارتينييك *Martignac* يقترح على بريطانيا العظمى أن تترك لروسيا حرية العمل في منطقة الدانوب ، ولكن بشرط إجبارها على التخلي عن المسألة اليونانية ؛ وكان يكفي إرسال حملة فرنسية إنجليزية لإجبار القوات المصرية على إخلاء المورة . وهكذا سيصبح لفرنسا وبريطانيا العظمى دوراً رئيسياً في تسوية المسألة اليونانية ، وسيقومان بعمل توازن مع العمل الذي قامت به روسيا في البلقان . وإذا كان القيصر قد وافق ، في يوليو سنة ١٨٢٨ ، على هذه الإقتراحات ، فإن هذا كان هو الدليل على أنه لم يكن يشعر بقدرته على فرض رغباته .

وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٨٢٨ ، وبعد أن قام إبراهيم بإخلاء المورة دون أن ينتظر وصول الحملة ، قرر مؤتمر سفراء الدول الثلاث المجتمع في بورس *Poros* تكوين دولة يونانية ، يكون أميرها وراثياً ، وتدفع جزية للسلطان ؛ كما حدد الحدود النهائية لهذه الدولة ، من خليج آرنا إلى خليج قولو . وأكدت الحكومات الثلاث إتفاقها على هذه الأسس بروتوكول ٢٢ مارس سنة ١٨٢٩ . ولكن الوزارة الإنجليزية رفضت أن تستمر ، حينما تطلب الأمر فرض قبول هذا البروتوكول على الباب العالي بإنداز ، وربما جاد ذلك إلى أنها كانت لا ترضى عن رؤية الدولة اليونانية المستقبلية تمتلك الساحل الذي يواجه الجزر الأيونية ؛ أي

القاعدة البحرية الإنجليزية ، فما هي نتائج هذا الاعتراض ؟ كان هذا يعني ، في نهاية الأمر ، إعطاء الفرصة للقوات الروسية لكي تعمل بمفردها ؛ وتركزت السياسة الإنجليزية القيصر يقوم بدور « حامي » القضية اليونانية .

ولقد قبلت الحكومة الفرنسية القيام بدور إيجابي في تسوية هذه المسألة ، عادات عملية الليرة ، التي كانت قد رسمت كحملة إنجليزية فرنسية ، قد تمت بالفعل بقوات فرنسا وحدها وكانت الإمكانيات للطروحة أمام السياسة العامة تنمها أكثر من معيار اليونان بكثير . ألم يكن من مصلحتها أن تنسحب من مصاحبة بريطانيا العظمى ، وتبحث عن التحالف الروسي ؟ وكان لا يفر منه قد قام بمبادأة في هذا الإجهاد ، أثناء مؤتمر بوروس . وتأكد هذا الإجهاد بعد هزيمة الملكيين المتطرفين إلى السلطة . وحينما هدد الجيش الروسي القسطنطينية ، في أوائل سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، فكر الوزير بولينياك *Pollignac* في مشروع كان بولكويت *Bots-le-Comte* ، مدير الشؤون السياسية قد وضعه ، وهو مشروع لتقسيم الإمبراطورية العثمانية ، بمنحها بتعديلات إقليمية في أوروبا الوسطى وفي منطقة الرابن . وكانت اليونان تتمتع حتى القسطنطينية ، وستحصل على ملك الأراضي المنخفضة كذلك لها ؛ وتأخذ روسيا الأفلاق والبغدان وجزء من آسيا الصغرى ؛ وتحصل النمسا على الصرب والبوسنة . وستقسم مملكة الأراضي المنخفضة بين بروسيا ، التي ستأخذ القسم الهولندي ، وفرنسا التي ستأخذ الجزء البلجيكي . وستعظم بروسيا مملكة ساكس ، ولكنها ستترك أراضيها على الضفة اليسرى للراين لكي تكون دولة تخوم تحت سيادة ملك ساكس السابق . أما بريطانيا العظمى فإنها ستحصل على المستعمرات الهولندية . وكان بولينياك يرغب في أن يكون هو الرجل الذي أعاد النظر في معاهدات سنة ١٨١٥ ؛ وكان يأمل في أن يجمع الجنود « البروسية » من معاهدات باريس ، وبحسب حساب المكاسب التي ستعود بها هذه العملية على نفوذ الأسرة الحاكمة . ولكن ، ما هي إمكانيات النجاح أمام

هذه المحالة التي لاتوافق عليها بروسيا ولا إنجلترا ؟ كان تعضيد روسيا هو الوحيد الذي يعطى ثقلًا لهذا المشروع المغامر ، ولكن ، ماهى المصالح التي سيحصل عليها القيصر من إعطائه البوسفور والدرديل لدولة ناشئة ، بدلا من تركها في أيدي تركيا المنهارة ؟ وسينهار هذا « المشروع العظيم » من أول عمليات جس النبض الدبلوماسي .

والواقع أن مستشارى القيصر رأوا أخطار هذه المغامرة . ووصلوا إلى التفكير في أن « الإحتفاظ » بالإمبراطورية العثمانية ، له من المزايا أكثر مما له من المساوىء . وكدولة ضعيفة ، وستبقى دائما ضعيفة ، إذ أنها ستكون دائما مهددة بثورات رعاياها المسيحيين ، ستميل هذه الامبراطورية إلى التراجع أمام ضغط السياسة الروسية . وعلى العكس من ذلك فإن « نظاماً جديداً » ، أى التقسيم ، سيضع روسيا في مواجهة « أعداء خطرين » . ولذلك فإن القيصر سيوقف السفير الفرنسي ، حينما يبدأ في شرح مشروع بوالكونت له ، ومن السكيات الأولى .

وسويت المسألة اليونانية بمعاهدة أدنة ، في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، وطبقاً لشروط بروتوكول ٢٢ مارس ؛ أى طبقاً للتسوية الحل الوسط ، الذى كانت السياسة الإنجليزية قد تقدمت به . ولكنه كان حلاً ناقصاً ، وسيكتمل بمنح الإستقلال منذ فبراير سنة ١٨٣٠ . ولكن روسيا حصلت على مزايا هامة في ميادين أخرى تتمثل في نزح سلاح الضفة اليمنى للدانوب ، وفي إنشاء « حكومة قومية » في إمارات الأفلاق والبغدان ، ستبقى نظرياً عاضدة للإمبراطورية العثمانية ، ولكنها ستوضع تحت « حماية » ، أى إشراف روسى ، وفي التنازل عن ميناء بوتق على البحر الاسود ، وفي حرية التجارة في الامبراطورية العثمانية ، وفي الحق في حرية مرور السفن التجارية الروسية في المضائق .

وبالإختصار ، فإن أى من روسيا أو بريطانيا العظمى أو فرنسا لم تستمر على سياسة موحدة ، في خلال هذه الأزمة الطويلة ، بل كانت سياسة كل منهم

متهمة . كما أن القوتين المتعاديتين الكبيرتين ، روسيا وانجلترا ، قد تراجعتا أمام التهديد بخطر حرب عامة ، حقيقة أنه كان في وسع بريطانيا العظمى أن تنهى نفسها بأنها قد تحاشت الأشد خطراً من ذلك ، أى تفكك وإنبهار الإمبراطورية العثمانية . ولكنها كانت تعلم بالإمكانات التي تعطيها هذه المعاهدة للسياسة الروسية في المستقبل .

٢ - غرب البحر المتوسط :

كان التغيير الوحيد الذي وقع في الجزء الغربي من البحر المتوسط ، هو فرض السيطرة الفرنسية على الجزائر ، فيما بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٣٧ . وكان في وسع ذلك أن يغير ، الإشراف ، على الطرق البحرية . ولذلك فإن العملية الجزائرية قد ارتبطت بمسألة القواعد البحرية في المناطق المجاورة ، وخاصة على السواحل الشرقية لإسبانيا .

وفي هذه المسألة الجزائرية ، تكتنف ظاهرتان الإنتباه : هما ببطء القرارات الفرنسية ، وتسليم بريطانيا العظمى .

ولم تتحدد المشروعات الفرنسية إلا بعد حمل مجسات طويلة الأمد . وفي أول الأمر ، حينما قررت حكومة شارل العاشر — مستندة إلى ضرورة إنهاء حركة القرصنة المغربية — أن تقوم بحملة تأديبية ، ضد الجزائر ، كانت أسباب السياسة الداخلية عموماً هي التي تدفعها إلى الحركة ؛ فكانت وزارة بولينياك ، مع الصدام الذي واجهها في مجلس النواب ، في سنة ١٨٣٠ ، تعتقد أن النجاح الخارجي سيعطى نفوذاً مواتياً على جمهور المنتخبين ، وسيسمح بتجميع كل هؤلاء الذين أخذوا على الملكية العائدة ، منذ سنة ١٨١٥ سياستها الجامدة في الخارج ، وانضموا بهم حول العرش . ولكن الواقع أن إعلان هذا القرار لم يده من العواطف السياسية ، بل إنها تحكم في المواقف التي اتخذتها الأحزاب حيال حملة الجزائر ؛ ولذلك فإن آمال الحكومة قد غابت . كما أن التطلعات الاقتصادية لم تلعب في هذه

الحالة إلا دوراً ثانوياً . وكانت أوساط رجال الأعمال في مرسيليا وحدها هي التي أبدت هذا المشروع بوضوح ، ولكنها لم تستند إلى حجة غير ضرورة ضمان أمن الملاحة في البحر المتوسط ضد قراصنة الداي ؛ ولذلك فإنه لا يظهر أنهم قد فكروا في أن الإستيلاء على الجزائر سيكون فاتحة لمشروع إستعماري ورغم ذلك فإن رجال الإقتصاد كانوا قد فكروا في هذه الإمكانيات الإستعمارية ، ولكنهم كانوا وباستثناء سيسوندي ، متفقين على أن الإحتلال الدائم سيكون بغير فائدة ، إذ أن الجزائر لا توجد فيها أراضي « خالية » أو أيدي عاملة يمكن إستخدامها ، ولا تصالح لمواصل « المستعمرات » . وبالإختصار فإن أحداً لم يشك في أهمية المشروع الذي بدأته فرنسا . ولكن من اللازم ألا تقتصر على هذه المظاهر . وفكر البعض ، في الأوساط القريبة من الحكومة ، وخاصة في أركان حرب البحرية ، في أن حملة الجزائر ستفتح بلاشك الطريق لتوسع فرنسي في البحر المتوسط ؛ ولكنهم تحاشوا إعلان ذلك ، خاصة وأن هذه الإمكانيات كانت غير محددة .

وشهدت مشاورات مجلس الوزراء ، في ٢٩ مايو و ٢٣ يونيو سنة ١٨٣٠ ، هذا التردد . وكان بولينياك يفكر — حين عرض على المجلس الحلول الممكنة — في أنها كانت تشمل على الإحتلال الدائم وعلى الإستعمار ، ولكنه أضاف أن الغزو سيكون صعبا ، ويمكنه أن يقسب في صعوبات ضخمة مع إنجلترا . وكان الوزراء ، في غالبيتهم ، معادين لإمكانية تظهير لهم في شكل غلاظة ، أما الملك فإنه كان يؤجل كل قرار خاص بالمستقبل ، حتى بعد الإستيلاء على مدينة الجزائر .

وقررت حكومة يوليو الإحتفاظ بإحتلال الجزائر ، رغم أن أولئك الذين كانوا قد أوصلوها إلى الحكم كانوا ، كلهم تقريبا ، من أعداء ومعارضى هذه الحملة ولم يكن ذلك أمراً مثيراً للدهشة ؛ فالأحرار الذين حاربوا بولينياك ، كانوا

معادين للشروع الذى كان فى وسعه تدعيم النظام السياسى الذى يكرهونه ؛ وبمجرد إختفاء هذا النظام ، إعتقد نفس هؤلاء الرجال أن التخل عن التناجح التى وصلوا إليها سيكون خطيراً على كرامة ملكية أورليان . فقبل كان إحتلال الجزائر يعنى هدفاً أكثر إنساحاً فى تفكير الحكومة ؛ نعم ، وبلا شك . ذلك أن التعليمات التى أعطيت ، فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٣٠ ، إلى الجنرال كلوزيل ذكرت النية لإنشاء « مستعمرة هامة » على الأقل فى المناطق القريبة من المدينة ؛ واعتقد لوى فيليب أن فرنسا « مصلحة سريعة فى تقليل نفوذ إنجلترا » فى البحر المتوسط ولكن المسألة لم تكن تعنى ، فى ذلك الوقت ، غزو الأقاليم الداخلية ، خاصة وأن خطر الإضطدام الأوروبى حول المسألة البلجيكية كان يجبره على أن يعيد إلى فرنسا جزءاً من حملته ؛ كما أن أغلبية مجلس النواب كانت معادية لسياسة إستعمار الجزائر إذ أنها كانت ستجبرها على دفع تكاليف ومواجهة أخطار ، ومن أمل فى أرباح سريعة . ولم يصل التفكير فى مد الإحتلال ، وحتى فى إقامة السيطرة الفرنسية ، على كل « نيابة الجزائر » إلا فى يونيو سنة ١٨٣١ ، ومع الوزير كازيمير بيريه ؛ هذا علاوة على أنه لم يعلن نيأته . وامتد هذا التردد ؛ ففي سنة ١٨٣٤ ، أعلنت لجنة التحقيق التى شكلتها الحكومة أنها تؤيد الإحتفاظ بالإحتلال ، ولكن على أساس تمحيده ببعض النقاط على الساحل . وفى سنة ١٨٣٦ أعلنت الحكومة أن الإحتلال الجزئى للمنطقة الساحلية غير ممكن ، وأنها تقبل مبدأ السيطرة الفعلية على الأراضى الداخلية . وكان الإستيلاء على قسنطينة ، فى سنة ١٨٣٧ ، هو الخطوة الهامة الأولى فى برنامج الغزو .

سبع سنوات من جس النبض . فهل يكفى تردد رأى البرلمان ، وعدم الاستقرار الوزارى لشرح هذا البطء ؟ من اللازم أيضاً حمل حساب للوقوف الدول كانت حكومة لوى فيليب محتاجة إلى المحافظة على وفاق مع إنجلترا ، ما دامت الإضطرابات الأوروبية التالية للحركات الثورية ، فى سنة ١٨٣٠ ، لم

نحمد بعد ؛ ولم تكن اللحظة مواتية للقيام بسياسة قد تهدد المصالح الإنجليزية في المسألة الجزائرية .

ولكن ، لماذا ترضى بريطانيا العظمى بترك فرنسا تحصل على هذه المواقع في غرب البحر المتوسط ؟ هذه هي المسألة الرئيسية .

كانت الوزارة الإنجليزية قد خشيت ، منذ أول المشروع ، في فبراير سنة ١٨٣٠ من أن ترى « الحملة التأديبية » تنتهى بعملية إسقيلاء . « ستجدون أنفسكم مجرورين إلى أبعد بكثير مما قتم بإعلانه ، وهذا لا يوافقنا » وأضافت إلى ذلك أن إنشاء دولة « متحدة مع فرنسا » على الساحل الإفريقي يمكنه أن « يهدم » نفوذ وتجارة إنجلترا في البحر المتوسط . وكان هذا يعنى أنها قد حاولت أن تحصل من بوليناك على وعد بعدم إقامة النفوذ الفرنسى في الجزائر ، وذهبت إلى حد التلبيح بمخطر صدام مسلح ، ولكن تحاول منع هذه الإمكانية . ولكن بوليناك لم يتراجع ، واكتفى بأن يقول بأن فرنسا لن تقم نظاماً جديداً ، في حالة « إقالة » حكومة الداي ، إلا بعد أن تتفاهم مع الدول الأخرى . ولكن التهديد الإنجليزي بقي شفهياً ، وربما كان ذلك بسبب عدم تمكن الوزارة البريطانية من التفكير في إمكانية حرب ، نتيجة للصعوبات الداخلية ، السياسية والإقتصادية ، وربما كان ذلك أيضاً بسبب تفضيلها رؤية « روح الطموح » الفرنسى تجدد مجالاً لها في إفريقيا .

وكان من طبيعة تردد ملكية يوليو أن يهدى بريطانيا العظمى . وكان في وسع الحكومة الإنجليزية أن تعمل على أن فرنسا ستقابل في الجزائر من الصعوبات بشكل يجبر البرلمان — الذى ظهرت معارضته — على أن يتخذ معارضة رسمية لسكل مشروع غزو . وعلاوة على ذلك ، ألم يكن من مصلحتها أن ترهق فرنسا ، خاصة وأن تعاونها كان لازماً لها في الشؤون الأوروبية ؟ كانت هذه هي العوامل التى تؤيد سياسة الإبتظار . وحينما قامت المعارضة في مجلس العموم ،

في سنة ١٨٣٣ و سنة ١٨٣٣ ، بنقد جهود الحكومة في المسألة الجزائرية ، إكتفى وزير الخارجية ببعض التصريحات الأفلاطونية .

ولم يكن من الممكن ، في سنة ١٨٣٦ ، الإحتفاظ بهذه الأوهام ، مادامت الحكومة الفرنسية قد أعلنت نيتها لاحتلال الأراضي الداخلية. ولكن الإحتجاج الإنجليزي كان مرناً . وما أن إصطدم بلمستون بالمقاومة المحددة ، حتى تراجع : «لئن لا أرغب في صدام خطير بيننا . ومن الواجب علينا ألا نعطي لجولاتنا من الأهمية أكثر مما لها . والواقع أنه قد علم أن الرأي العام الفرنسي لا يمكنه أن يتحمل ترك المشروع . ولذلك فإنه إنتهى ، في نوفمبر سنة ١٨٣٧ ، بإعلان نفسه مستعداً لقبول « كل الإجراءات » التي ترغب فرنسا في إتخاذها في الجزائر « بشرط واحد ، هو أن تبقى الأراضي التونسية والمغربية سليمة » . وحينما عرض الأمير عبد القادر ، في ربيع سنة ١٨٤٠ ، على بريطانيا العظمى ، ولكي يحصل على تأييدها ، مزايا تجارية ، وربما قاعدة بحرية على الساحل الجزائري ، كان الرد الإنجليزي سلبياً .

وبالإختصار فإن بريطانيا العظمى قد إشتراك في العملية . واكتفت بأن أعلنت رغبتها في أن تحتفظ « بالإشراف » على مضائق صقلية ، وعلى مضائق جبل طارق ؛ أي أن تحتفظ بالتفوق على طريق البحر المتوسط .

ولكن الموقع الذي حصلت عليه فرنسا في الجزائر أعطى أهمية جديدة للسألة الإسبانية ، التي أصبحت ميدان تنافس بين بريطانيا العظمى وفرنسا .

وحينما فتح موت فرديناند السابع ، في أكتوبر سنة ١٨٣٣ ، أزمة العرش بين دون كارلوس ، شقيق فرديناند ، وماري كريستين ، الوصية على إبنتها إيزابيلا ، لإعتمد المذهب من ناحية على رجال الدين ، ومن ناحية أخرى على وضعية أقاليم الشمال — بسكاي ونافار — وذلك في الوقت الذي أبد فيه « الدستوريون » ماري كريستين . ولذلك فقد كان للحرب الأهلية الإسبانية

حظراً أوروبياً ، مادامت تتصل بالعناء بين الدول المطلقة ، والدول المتحررة .
وأرسل ميتريخ أسلحة ومعدات لأعوان دون كارلوس ، وقام بلرستون بنفس
الشيء بالنسبة لحكومة الوصية . وفي هذه العملية ، ما هو الدور الذى سيجتذب
فرنسا ؟ رغم أن لوى فيليب قد بدأ بتجمعات للقوات قرب الحدود الإسبانية ،
فإنه لم يظهر أنه يفكر فى التدخل فى الحرب الأهلية . ورغم ذلك ، فقد احتفظت
الحكومة الإنجليزية بشكوكها . وفى نفس الوقت تطور فى البرتغال موقفاً مشابهاً
لما حدث فى إسبانيا ، بالصراع الذى بدأ بين ميغيل ، مدعى الحق فى العرش ،
وبين حكومة بيدرو . وهددت هاتان الازمتان المتوازيتان بالانضمام إلى بعضها
مادامت الوصية الإسبانية قد استعدت لتدخل مسلح فى الدولة المجاورة . وكان
هدف السياسة الانجليزية الأول هو طرد « الحكم المطلق » من شبه الجزيرة
الإيبيرية فى شخصى كارلوس وميغيل . والحصول على تعاون فرنسا للوصول
إلى هذه النتيجة ، واستعدت حكومة لوى فيليب لذلك فى أول الأمر ، بمعاهدة
٢٢ أبريل سنة ١٨٣٤ ، التى كان هدفها تسوية المسألة البرتغالية ، ثم باتفاقية
١٨ أغسطس سنة ١٨٣٤ ، التى أقامت وفاقاً بشأن المسألة الإسبانية ؛ فامتدعت
فرنسا عن اعطاء المدد لأعوان دون كارلوس ، وقبلت أن تزود بريطانيا
العظمى المستوردين بالأسلحة

ولم يكن هذا « التحالف » ، فى أبريل سنة ١٨٣٤ ، وهذه الاتفاقية ، فى
١٨ أغسطس ، إلا مرحلة قائمة بذاتها فى تطور المسألة الإيبيرية . وكانت
المسألة ، قبل كل شيء ، بالنسبة لبلرستون ، هى رد على مقابلات مونشجنجرتر ،
وأظهاراً لتضامن الدول الغربية فى وجه الدول « الإستبدادية » ، ولكن المنافسة
بين النفوذ الفرنسى والإنجليزى فى إسبانيا ظهرت فى خلال السنوات التالية ،
ورغم الإنفاق الواضح : منافسة إقتصادية وسياسية . أما من وجهة النظر

الإقتصادية ، فقد كان موقف بريطانيا العظمى حسناً ، نتيجة لضمها بيع الأسلحة للحكومة مدريد . وحاولت أن تحصل على مزايا أكثر من ذلك ؛ مثل معاهدة تجارية تعطى السلع البريطانية حق الدخول إلى ذلك السوق ، الذى ظل حق ذلك الوقت خاصاً لنظام حماية قاسية . ولكن هذه المحاولة فشلت ، بسبب مقاومة فرنسا ، وقلق رجال الصناعة الكتلانيين . أما عن المنافسة السياسية ، فإنها قد ظهرت بوضوح ، وخاصة في سنة ١٨٣٨ ؛ ذلك أن فرنسا وجهت الوصية صوب الإعتدال لدى الدستوريين الأكثر اعتدالاً ، في الوقت الذى عملت فيه بريطانيا العظمى على أن توصل التقدميين إلى السلطة . وحينما تمت هزيمة أعوان كارلوس في سنة ١٨٣٩ انتصر النفوذ الإنجليزي في مدريد ، حيث أصبح إسبارتيرو *Espartero* رئيس الوزراء ، في سنة ١٨٤٠ ، يالئ بريطانيا العظمى علانية ، ويسمح الشركات الإنجليزية بشراء ممتلكات الجمعيات الدينية التى قرر مصادرتها ، وقبل أن يكون الدفع بسندات دين إسباني ، فقدت كثيراً من قيمتها .

وفي هذا الصراع على النفوذ ، هل كانت الدوافع الرئيسية هي المصالح الاقتصادية أو المصالح السياسية ؟ وهل كانت جهودات الحكومة الإنجليزية الخاصة بتوصيل « التقدميين » إلى السلطة تخضع للرغبة في الحصول على ما يعادل المزايا المادية ؟ أو علينا أن نعتقد أن النفوذ الإقتصادي سيؤدى إلى فتح الطريق أمام النفوذ السياسى ؟ كان أول اتجاه هو اتجاه السفير جورج فيليبس (لورد كلارندون فيما بعد) . ولكن الأبحاث الأخيرة (١) أثبتت أن الهدف السياسى كان هو الذى يشغل بليستون قبل غيره : ففي الوقت الذى يفتح فيه الوجود الفرنسى في الجزائر امكانيات جديدة في البحر المتوسط ، يجب ألا تصبح إسبانيا « تابعة » لفرنسا ، ويظهر أن هذه السياسة قد نجحت في سنة ١٨٤٠ .

٣ - الأزمات المصرية :

اجتازت الإمبراطورية العثمانية أزمة جديدة بمجرد تسوية المسألة اليونانية :

وستؤثر هذه الأزمة على المراكز التي حصلت عليها الدول الكبرى في شرق البحر المتوسط ، ولفترة ست سنوات . ووجد السلطان نفسه مشتتاً مع تابعه الخاقوي ، باشا مصر . وأصبحت الإمبراطورية العثمانية مرة جديدة مهددة بالانكسار فكيف يمكن الإبتعاد عن هذا الخطر ؟ .

كان الدور الذي تلعبه مصر في العلاقات الدولية في هذه الفترة — وهي جلاء يصل تعداد سكانها الى ٢.٥٠٠.٠٠٠ نسمة — هو نتيجة للعمل الشخصي ، ولطموح رجل ، هو محمد علي وكان هذا التركي من الروميلي ، وتاجر الطابق في قولة ، قد أصبح قائداً لفرقه عثمانية أرسلت الى مصر في فترة حملة بوناپرت . وأصبح منذ سنة ١٨٠٦ باشا لمصر ، وكان يتصرف كرئيس لدولة ، ورغم كونه تابعا للسلطان . وعمل بطريقة منهجية لمدة عشرين سنة ، لكي يجعل من مصر دولة « حديثة » ، في نفس الوقت الذي عمل فيه على مد الحدود والإقليمية لسلطته داخل نطاق الدولة العثمانية . ولا يمكننا فصل هذين المظهرين لما قام به من أعمال إذ أن التغيرات التي فرضها على مصر لم يكن لها هدف سوى إعطائه وسائل « لسياسة القوة » . وحاول أن يقوم بشورة في الزراعة ، وذلك بشق ترع الري ، وإدخال مزروعات جديدة تخضع لحاصلها عملية التصدير ؛ وبدأ في إنشاء صناعة ، مثل نسج القطن وصناعة التيل ؛ وجهد الموانئ ، واستدعى الأجانب لتنفيذ هذا البرنامج . آلاف من اليونانيين ، وحفنة من الفرنسيين . وبطبيعة الحال لم يكن من السهل الوصول الى هذه النتائج الا عن طريق حمل حكومة الباشا ، ولكنه وضع عملية تنمية الحياة الاقتصادية في صالحه ، إذ أن الدولة ، والتي كانت المتصرف الوحيد في التجارة الخارجية ، وأمالك الوحيد للأراضي ، فرضت على الفلاحين تنظيم الزراعة ، واشترت منهم المحاصيل ، وبالأسعار التي تحددها . وليس هناك من شك في أن هذا النظام المبني على الأرواح وعلى الاحتكار قد زاد من يؤس الفلاحين ، ولكنه ضمن لخزانة المصرية الموارد اللازمة لتنظيم

جيش على نظام أوربي ، وأسطول حرب ، بمساعدة بعض المدربين الفرنسيين . وأعطى هذا الجيش وهذا الأسطول لمحمد على الوسائل لكي يقوم ، في سنة ١٨٠٥ ، بإرسال حملة للحجاز ، ويقوم فيما بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٢٢ بغزو السودان وادى النيل ، ويحتل كريت . وسمحا له بأن يقوم بدور أسامى بالنسبة لمصير الإمبراطورية العثمانية في مسألة الأزمة اليونانية . ورغم الفشل النهائي لحملة المرة ، فقد كانت هناك ، في سنة ١٨٣٠ ، « قوة مصرية » تلفت لانتباه الأوربيين . وأقر المراقبون الأجانب بالنتائج التي وصل إليها محمد على : فقد أنشأ دولة قوية ، حيث لم يوجد فيما مضى سوى العليان والثورة والحرب الأهلية والفوضى المستمرة ؛ وبذل مجهوداً للإصلاح فشلت في القيام به بقية أقاليم السالم الإسلامي ، وقضى على الحواجر والعقبات التي كانت تفصل حتى ذلك الوقت بين المسلمين والمسيحيين . والحقيقة - التي عرفها عدد من الأوربيين النافذ البصر - هو أن قطعة العملة كان لها وجهاً آخر . فكان جمهور الشعب المصري ، أى الفلاحين ، يقاسون من « التفنن في الإستغلال » ؛ وكانت سيطرة محمد على تستند إلى الاتراك وحدهم ، والذين كانوا يكونون القيادات بالنسبة للإدارة والجيش ؛ ولكن الأهداف الأساسية بقيت بعيدة المنال ، خاصة وأن هؤلاء الضباط وكبار الموظفين كانوا غالباً بدون كفاءة ؛ وكان كل ما هو « بعيداً عن أعين محمد على » غير مضمون النجاح . وأخيراً فإن موارد الخزانة كانت مهددة بسوء المحصول . وكان خطر الأزمة المالية يهدد دائماً قراوات الحكومة . ورغم ذلك فإن مصر قد ظهرت كقوة جديدة في تلك الإمبراطورية العثمانية المتداعية .

ففيما كان الباشا يرغب في استخدام هذه القوة ؟ لم يخف عن أصدقائه الأوربيين أنه كانت في رأسه مشروعات كبيرة . وكان هدفه الأول هو الحصول على حق وراثته ، إذ أنه كان قد بلغ إحدى وستين عاماً في سنة ١٨٣٠ ؛ وكان يرغب بطبيعة الحال في ترك « الدولة » التي أنشأها لابنه . وكان يرغب كذلك في أن

يحصل على اعتراف قانوني *de jure* بالاستقلال الذي حصل عليه بالفعل *de facto* وكل ذلك مع عله بضرورة التحرك بحذر في هذا الميدان ، إذ أنه قد يغضب كبار موظفيه و ضباطه الأتراك . ولكنه كان ينظر إلى أبعد من ذلك : ألم يكن في وسعه بأخذ سوريا من السلطان أن يحول شرق البحر المتوسط إلى « بحيرة مصرية » ؟ وذكر القنصل الفرنسي أنه كان يعتبر نفسه « أمل الحركة الإسلامية » وإذا ما ساعدته الظروف ، فما الذي يمنعه من إحلال مكان السلطان ، ويصبح مجدد الإمبراطورية العثمانية كلها .

وكانت مطامح باشا مصر تطرح مسائل هامة في ميدان العلاقات الدولية . فهل كان في وسع دول البحر المتوسط أن ترحب بأن يصبح طريق السويس - والذي زاد استخدامه بحركة التجارة الأوروبية صوب الهند وجنوب شرق آسيا رغم مصاعب التفريغ وإعادة الشحن عبر البرزخ - يصبح في أيدي دولة حديثة وقوية ؟ ألم يكن من الأفضل أن يبقى هذا « الباب » من أبواب البحر المتوسط عاصماً للدولة العثمانية ، التي كانت ضعيفة ؟ ومن ناحية أخرى ، ألم يكن مصير السلطان بهم كل الدول العظمى ؟ كان تفكك الإمبراطورية العثمانية تحت ضربات محمد علي يهدد بالوصول إلى تقسيم سيثير بلا شك عداوة بين الدول العظمى ؛ ولكن إصلاح محمد علي لهذه الإمبراطورية كان سيغير كذلك من عوامل السياسة الدولية .

وأمام هذه الإمكانيات ، ما هو موقف الدول الثلاث العظمى ذات المصالح المباشرة ؟

كان لفرنسا نفوذاً قوياً في مصر الحديثة : فقام ضباطها بتنظيم الجيش ، وأصبح لخبرائها الفنيين دوراً رئيسياً في الثورة الاقتصادية ، وقامت بعثاتها التعليمية بإنشاء المدارس التي بلغ عدد التلاميذ فيها ٩٠٠٠ تلميذ . وفكرت الحكومة الفرنسية في الاستفادة من هذا الموقف لتدعيم سياستها في البحر المتوسط ،

إذا ما تمكنت من طريق إتفاق مع الباشا أن تجدد في مصر نقطة ارتكاز ضد بريطانيا العظمى . ولكنا لم تكن تأمل في تفكك الإمبراطورية العثمانية ، الذي سيترتب في تعقيدات خطيرة .

وكانت بريطانيا العظمى ترغب في الاحتفاظ بطريق السويس مفتوحاً ، ولكن الحقيقة أنه لم يظهر أى خطر يهدد هذا الأمن . فما الذي يدفع محمد علي إلى معارضة نقل البضائع عبر البرزخ ؟ وإستناداً إلى تفوقها البحري ، ألم تكن بريطانيا العظمى تضمن حماية مواصلاتها في شرق البحر المتوسط وفي البحر الأحمر ؟ كانت بريطانيا تخشى أكثر من ذلك من إقامة الحكم المصري في سوريا ، إذ أنه قد يكون بداية لإمتداد النولة المصرية صوب الخليج الفارسي ، الأمر الذي سيهدد أمن الهند . وكانت بريطانيا ترغب قبل كل شيء في « الإحتفاظ ، بالإمبراطورية العثمانية التي كانت تمثل حاجزاً ضد التوغل الروسي في البحر المتوسط وفي الشرق الأدنى ، ولذلك فإنها لم تكن توافق على أن يخسر السلطان جزءاً من أراضيه ، وفي صالح محمد علي . ولكن أن تصبح الدولة العثمانية - إذا فرضنا أن باشا مصر سيحتل مكان السلطان - قوة جديدة ، وتصبح حاجزاً أكثر فاعلية أمام تطلعات الروس ؟ ربما . والمهم هو أن الحكومة الإنجليزية لم تكن مستعدة للتفكير في هذا الحل إذ أنه سيكون متعارضاً مع المصالح الاقتصادية لبريطانيا العظمى . وكان السلطان قد منح لإنجلترا معاهدة تجارة في صالحها ، وأصبحت الإمبراطورية العثمانية سوقاً هامة للصادرات الإنجليزية . ولاحظ القنصل الإنجليزي في دمشق أن هذه المزايا ستفقد في حالة قيام محمد علي - بعد أن يسيطر على الإمبراطورية - بتطبيق نظامه لإحتكار التجارة الخارجية وبرنامجه الخاص بالتصنيع ، ولذلك فإن كل مشروعات « الإستقلال الإقتصادي » كانت في تضارب مباشر مع المصالح الإنجليزية .

أما بالنسبة لروسيا فإن مصير الإمبراطورية العثمانية هو الذي كان يهمها
(م ٩ - تاريخ العلاقات الدولية)

قبل أى شئ آخر . وكانت الأوساط المسيطرة على روسيا قد قررت ، فى سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، أن إستمرار حياة هذه الإمبراطورية ، كان له فى ذلك الوقت من المزايا أكثر مما له من المساوىء . ولكنهم كانوا قد قرروا هذه السياسة وهم يأملون فى بقاء سلطة السلطان ضعيفة ، ومهددة بثورات الشعوب المسيحية ، لأن الباب العالي لن يتمكن بهذه الطريقة من مقاومة الضغط الدبلوماسى الروسى . وكانت إمكانية رؤية محمد على يحدد هذه الإمبراطورية المتفارة يحدد مصالح روسيا التى ستبقى دجارا قويا ومتصرا يأخذ مكان جاز ضعيف مهزوم ، كما ذكر لسلود *Nesselrode* .

ولذلك فإن السياسة المصرية قد إصدمت بعقبات صعبة . ولم يكن محمد على يجهل ذلك . وكان يرى فرصته الوحيدة فى إختلاف المصالح بين الدول العظمى ومنذ سنة ١٨٢٩ - ١٨٣٠ اعتبر أن روسيا هى أخطر أعدائه . ولذلك فإنه بحث - ولكن بدون جدوى - لى يجد سندا له فى بريطانيا العظمى . وأصبح الطريق الوحيد المفتوح أمامه هو طريق الإنفاق مع فرنسا . فبأى طريقة يمكنه أن يحصل على ذلك ، مادامت الحكومة الفرنسية لا ترغب فى تفكك الإمبراطورية العثمانية ؟ وسيكون من الصعب علينا أن نشرح أن الباشا سيقوم بالمغامرة فى مثل هذه الظروف ، إذا لم نعرف حقيقة طبيعة تكوين الرجل : فهو مغامر .

وهناك تاريخان هامان فى هذه المسألة المصرية : سنة ١٨٣٢ حيث هزم الجيش المصرى ، وبعد غزوه لسوريا ، الجيش التركى فى ٢١ ديسمبر فى قونية ، واستعد للرحف على القسطنطينية ؛ سنة ١٨٣٩ حين حاولت الحكومة العثمانية أخذ سوريا من جديد ، وانهمزت ثانية فى ٢٤ يونيو فى معركة نصيبين ، التى ظهرت وكأنها تضع العاصمة العثمانية تحت رحمة باشا مصر من جديد . وفى الحالتين فشلت مشروعات محمد على ، نتيجة لتصميم إحدى الدول الكبرى .

فى أثناء الأزمات الأولى ، وفى الوقت الذى لم تقر فيه الحكومة الإنجليزية

الوقوف في طريق الباشا ، وكانت تعلم أن العمل البحرى سيكون غير كاف ، تدخلت حكومة القيصر في يناير سنة ١٨٣٣ ، وأرسلت أسطولاً ثم حملة نزلت على البوسفور ، وأجبرت محمد على ، على وقف زحفه المتتصر . واستغلت الدبلوماسية الروسية بسرعة هذا الموقف ، وأغرقت المسئولين العثمانيين ، في خلال المفاوضات التي خضعت لتأثير الحجج « المدوية » ، بأن من مصلحتهم أن يعضنوا تأييد روسيا عند أى محاولة جديدة ممكنة من جانب الباشا . وأقامت معاهدة أنكيار أسكله *Unklar-Skelessi* (في ٨ يوليو سنة ١٨٣٣) تحالفاً دفاعياً روسياً تركياً لمدة ثمانية أعوام . وتحدد نوع هذه المعونة المشتركة في مادة سرية ، ذاعت أخبارها بعد بضعة أسابيع : ففي الوقت الذى تمتد فيه روسيا بتزويد الإمبراطورية العثمانية بمساعدة مسلحة (وكان في وسع القوات الروسية حينئذ أن تحتل مضائق البوسفور والبردييل في حالة قيام دولة مائكة بمهاجمة تركيا) ، لن يطلب القيصر إلى الباب العالي مدداً فعلياً إذا ما وجدت الإمبراطورية الروسية نفسها في حالة حرب مع دولة أخرى ؛ بل يكفي ، في مثل هذه الحالة ، أن تقوم الحكومة العثمانية « بإقتال » البوسفور والبردييل ، ويتمتع بالتالى حدود روسيا من إدخال أسطول في البحر الأسود . ولذلك فإن هذه المعاهدة لم تكن تضمن للسياسة الروسية إلا حلاً جزئياً لمسألة المضائق ، إذ أنها لا تسمح للأسطول الروسى بالخروج منها ، وبالتالي لا تهدد مراكز بريطانيا العظمى في البحر المتوسط . ولكنه كان في وسعها أن تعطى لروسيا نفوذاً متفاوتاً في توجيه السياسة العثمانية ؛ وفي هذه النقطة أصبحت المصالح الإنجليزية مهددة بطريق مباشر .

ورغم ذلك ، فإن الحكومة الإنجليزية قد اكتفت باحتجاج دبلوماسى . وكانت تعلم عدم قدرتها على الذهاب إلى أبعد من ذلك ؛ إذ أنه لم يكن في وسعها أن تستند إلى فرنسا ، وإلى كانت سياستها في إسبانيا تعلق ببريطانيا ؛ ولم يكن

في وسعها كذلك أن تسند إلى النمسا ، والتي كانت قد وعدت باتفاقية مؤشجرات (٦ سبتمبر سنة ١٨٢٣) ، وفي نظير وعد بالتعاون في شئون أوروبا الوسطى ، بعدم معارضة السياسة النمساوية لروسيا . وحددت المواد السرية لهذه الاتفاقية أن النمسا ستكون متفقة مع روسيا لمعارضة أية محاولة جديدة من جانب محمد علي ، في حالة ما إذا حاول هذا الباشا الإستيلاء على إحدى الولايات الأوروبية للدولة النمساوية . ورغم ذلك ، فإن السياسة الإنجليزية لم تتحاش عن البحث عن وسائل أخرى تواجه بها عمل روسيا . وفي ٦ ديسمبر سنة ١٨٢٣ ، رسم بيرستون برنامجه ، الذي يتلخص في : إظهار مخاطر التحالف المميت ، الروسي التركي للسلطان ، وهو التحالف الذي يضع الإمبراطورية النمساوية تحت إشراف دولة تبقى أهدافها الرئيسية ، في حقيقتها ، معادية لبقاء هذه الإمبراطورية نفسها ؛ ومنح مساعدة بريطانيا العظمى الباب العالي لكي يعيد تنظيم قواته المسلحة ، ولكن دون أن يعرض عليه تحالف يمكنه أن يعطي الحكومة النمساوية الأمل في شن حرب انتقامية ضد مصر ؛ والحصول في نظير ذلك على مزايا اقتصادية في الأقاليم التركية ، والتي كانت ثرواتها لا تلتشى ، على حد قول الخبير ، اركهارت *Urghardt* . وبقيت النتائج متراضة : ففي أغسطس سنة ١٩٣٨ عقدت معاهدة تجارية (إتفاقية بلطة — ليمان) التي حددت الرسوم الجمركية التركية بـ ٣٪ ، والتي سمحت كذلك لبريطانيا العظمى بزيادة مشترياتها من المواد الخام ، ومن الزيوت والحبوب ؛ وإتفاق مارس سنة ١٨٣٩ ، الذي أعطى لبثة من ضباط البحرية الإنجليزية مهمة إعادة تنظيم الأسطول التركي ، أما بالنسبة للجيش ، فإن السلطان قد التجأ إلى لبثة من الضباط البروسيين وهكذا أظهرت الحكومة النمساوية رغبتها في التحرر من الإشراف الروسي .

وهكذا كان الخطر الكامن وراء معاهدة أنكيار أسكاه سي قد أعطى نتائج بعيد المدى . وإن ما يبقى مثيراً للدهشة هو ذلك الحذر الذي أظهرته السياسة

الروسية بعد سنة ١٨٣٣ ، والتي لم تحاول أن تزيد من مصالحها بطريق واضح ولاشك أن موقف النمسا يعطينا التفسير اللازم : فترنيخ لم يتردد ، بعد أن كان قد أعطى السياسة الروسية تمهيدات في سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، عن أن يتملص منها ، وبمجرد أن انتهت المصاعب الألمانية . وفى مقابلة تيلتز *Teplitz* ، فى سبتمبر سنة ١٨٣٥ ، رفض بشكل قاطع الإشتراك فى أية محاولة جديدة يرغب نيوقولا الأول فى القيام بها فى الشرق .

وزادت خيبة الأمل هذه من الحذر التقليدى للحكومة روسيا تجاه بريطانيا العظمى : فأمر القيصر بتحصين كرونستاد *Kronstadt* وجور آلاند *Åland* فى البحر البلطى ، وسباستبول *Sebastopol* ونوفوروزيك *Novorossk* على البحر الأسود ؛ كما أنه وضع برنامجاً للنشآت البحرية ؛ ومارس ضغطاً على منطقة حدود الهند ، مهدداً للمصالح الأساسية للإمبراطورية البريطانية . وظهر أن العداوة الإنجليزية الروسية القديمة قد تآكدت من جديد ، وبقوة .

ولذلك فإن المسألة قد أخذت فى المجال الدولى — وحين بدأت الأزمة المصرية الثانية فى سنة ١٨٣٩ نتيجة لتدخل السلطان — شكلاً مختلفاً تماماً عن ذلك الذى ظهر مع المرحلة السابقة وكانت بريطانيا العظمى هى التى فرضت نفسها ، هذه المرة ، كحامية للإمبراطورية العثمانية ، حتى تتخلل من عردة أحداث سنة ١٨٣٣ وحمل روسيا ؛ وكانت ترغب فى إجبار باشا مصر على التنازل عن سوريا رغم إلتصاره . وتخلت الحكومة الروسية عن معاهدة انكيار اسكلهسى فى الوقت الذى واتها الفرصة لإستخدامها ، وأعلنت إستعدادها لتسوية المسائل الشرقية ، والإنفاق مع الدول الأخرى ، . وظهرت مقاومة السياسة الإنجليزية فى فرنسا وحدها ؛ وبينما كانت الحكومة الفرنسية قد تركت سفورها فى القسطنطينية يعمل سياسة د موالية للترك ، فى سنة ١٨٣٢ ، أعطت هذه الحكومة الآن

تأييدها لمصر ، مخاطرة بأن تجرد نفسها في معارضة مع الدول العظمى .
الأخرى ، ولذلك فإن مركز الإهتمام كان يمتثل في تغيير السياسة الروسية
والسياسة الفرنسية .

وكانت الحكومة الروسية حذرة . فكان يقولون الأول يعرف جيداً أنه
ليست له أية فرصة لكي يحصل ودياً من السلطان في سنة ١٨٤١ على تجديد
معاهدة انكيار اسكدة مي ، لأن الباب العالي لم يصدق هذه المعاهدة إلا بسبب
ظروف إستثنائية . وبعد حصول سوء ، تسبب في قلة موارد الضرائب ، أصبحت
الخزينة الروسية في حالة ضعف لا تسمح للحكومة القيصر بالمخاطرة بالحرب .
ولكن هذا الحذر كان متأثراً كذلك بأهداف السياسة العامة . وما دام
يقولون الأول كان لا يشعر بقدرته على فرض رغبته ، فإنه قد فكر في أن من
مصلحته أن يترك بريطانيا العظمى تعمل ، وحتى في أن يشجعها ، إذ أنها ستكون
الوسيلة لتحل المواقف الفرنسية الانجليزية في أوروبا .

وكانت الحكومة الفرنسية غير حذرة . وفكرت حكومة لوى فيليب .
أن في وسع الإمبراطورية المصرية أن تصبح نقطة إرساكا لسياساتها في البحر
المتوسط ، ما دامت قد سمحت على غزو الجزائر . وكان هدف التأييد الذي أعطته
الباشا في المسألة السورية هو تدعيم النفوذ الفرنسي في مصر . وكانت سياسة
متكاملة ومنطقية ، ولكن طوال الفترة التي يمكن فيها الاستناد على معارضة بين
روسيا وبريطانيا العظمى . لما الذي يجعل الحكومة الفرنسية تتشبث بمشروع
كبير المخاطرة ، بعد أن تتأكد من انتهاء هذه المعارضة ؟ الظاهر أنها قد خضعت
لحركات الرأي العام ، وخاصة للرأي البرلماني ، الذي أظهر حساسية كبيرة في
هذه المسألة ؛ وكان معنى التراجع عن تأييد محمد علي هو المخاطرة بفقدان النفوذ
الذي حصلت عليه في مصر ، والتخلي عن الامكانيات التي يمنحها إنتاج القطن
المصري لصناعة النسيج ، والانحناء أمام رغبة إنجلترا . وتمكنت المعارضة

في البرلمان من تسجيل نجاح لها ، في فبراير سنة ١٨٤٠ ، حين إلتهمت الحكومة بالتحجّل والضعف . وشعر لوى فيليب الذى مست سلطات الشخصية ، بضرورة وضع سياسة قومية ، ولأسباب تتعلق بالأسرة الحاكمة . وأرضى الملك هذه الحركة للرأى العام بإعطاء السلطة لأدولف تيير *Adolphe Thiers* الذى كان مؤمناً بأهمية مصالح فرنسا في البحر المتوسط ، ومن أنصار سياسة خارجية قوية . وكان تيير يرغب في « رفع الروح المعنوية للأمة » ، وتدهيم أسهم النظام ، بنجاح في ميدان الكرامة .

ووضعت المواقف منذ هذه اللحظة . فأعلنت الحكومة الانجليزية تصميمها على هدم السباح لفرنسا ، والتي كانت قد سيطرت على الجزائر ، بإعطاء تأييدها للامبراطورية المصرية ، التي ستصبح بالضرورة حليفة لها ، ويمكنها بعد ذلك أن تسيطر على لإقليمى تونس وطرابلس . وبذلك سيصبح كل ساحل إفريقية المطل على البحر المتوسط ، وجزء من ساحل آسيا ، ومن المغرب حتى خليج الاسكندرونه ، في قبضتكم وتحت نفوذكم وهذا لا يوافقنا ، وجمع بليستون روسيا والنمسا وبروسيا حول بريطانيا العظمى ؛ ومثلت معاهدة ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ إتفاقهم . ولكن هذا الاتفاق كان أبعد مدى من المسألة المصرية ، من وجهة نظر بليستون . وقال أنه من اللازم « إعطاء درس لفرنسا وجعلها تفهم عملياً أن كلماتها ورغباتها ليست قانون أوروبا » . ولاشك في أن مصالح بريطانيا في البحر المتوسط ، وطبيعة وزير الخارجية البريطانية ، كانت كافية لشرح هذا التثبث في السياسة الانجليزية . أليس من الواجب أن نحسب حساباً كذلك للخاوف التي أثارها السياسة الفرنسية في بلجيكا لدى بليستون ؟ ذلك أن الصناعة البلجيكية كانت تبحث عن أسواق لقحمها ومصنوعاتها من الأنسجة ، منذ أن فقدت السوق الهولندية ؛ ووجدتها في فرنسا بنوع خاص . وفكرت

الحكومة الفرنسية ، منذ سنة ١٨٣٩ ، فى الافادة من هذا الموقف لكي تقترح
إتحاداً بحرياً : يسمل حركة السلع المنقاة من الضرائب بين الدولتين ، ويضع
رسوماً بحرية موحدة فى العلاقات مع الدول الأجنبية . ولكن الحكومة
البلجيكية كانت قد رفضت هذه العروض ، خاصة وأن مستشارى الملك كانوا
قد إعتقدوا أن هذا الإتحاد البحرى سيضع بلجيكا تحت « رحمة » فرنسا ، وسيظهر
« كخطوة صوب إعادة الوحدة » ، وفتح تيير المسألة من جديد ، ووافق ليوبولد
الأول على المفاوضات ، وعلى أساس توحيد التعريفات البحرية على الأقل .
ولم يزعج بلرستون ؛ وأعلن السفير البلجيكى فى لندن ، فى ١٤ يوليو ، أن هذه
المفاوضات « لا تتمشى مع الاستقلال السياسى لبلجيكا » . وبنى هذا أن أعمال
تيير كانت لإثقلته فى منطقة البحر المتوسط وحدها . وكان هذا سبباً يدهم
حوقف المقالة والتصلب للدبلوماسية الانجليزية .

ومع ذلك فإنه تيير كان يرغب فى الاصرار ؛ وأعلن فى ٧ أبريل أن
فرنسا لن توافق على رؤية الدول « تستخدم القوة » ضد باشا مصر .
« وإذا كانت أوروبا ترغب فى أن تواجهنا ، فعلينا أن نحاول » . وأيقظت
هذه التصريحات فى رأى العام الفرنسى كل الحقد المكبوت ضد معاهدات
سنة ١٨١٥ وكتب *Revue des Deux Mondes* « من الواجب على فرنسا
أن تتذكر ، أنها قد واجهت أوروبا ، وحين كانت بمفردها » . ألم
يكن فى وسعها ، كما ذكرت الطان *Le Temps* أن تيير لعبة الثورات
الفظيعة ؟ .

وكان هذا التشدد من جانب السياسة الانجليزية ، وإشتعال المشاعر ضد
الرأى العام الفرنسى ، لا يوديان رغم ذلك إلى صدام عام . لماذا ؟ لأن الرؤساء
المستولين عن السياسة ، فى باريس وفى لندن ، لم يكونوا فى واقع الامر
يتمنون الحرب .

ورغم أن لوى فيليب لم يكن يقدر على التخلي عن وديره لجأة، إلا أنه كان مصمماً على «كبحه» في الوقت المناسب، وحتى لا يقطع علاقاته بأوروبا. ولم يكن تيير هو الآخر يرضى في صدام تام؛ ولكنه فكر في أن «الأربعة» لن يجرؤوا على الذهاب حتى حرب أوربية، من أجل المسألة السورية؛ واعتقد كذلك في أن عهد على سيتمكن من مواجهتهم بمقاومة عنيفة تتمهم. أى أنه قد قام بمناورة تخفيف بالنسبة للدول العظمى، وفي صالح شعبيته. ولكن، أن يجبر على هذه الحرب، في حالة فشل مناوورته؟ الظاهر أنه وافق على هذه الإمكانية، واستعد لها. وربما اعتقد أن الملك سيوقفه عند حده. وهذا هو التفسير الذي توحي به إحدى جملة: «وسأعود بعد أن أبعد»؛ بينما الحرب شيئاً بضعاً لكل الناس، ولذلك فإنه كان يقوم بسياسة «تهوئش»، ومن أجل أهداف شخصية.

وهدد بلمرستون فرنسا بحرب عامة، ولكنه بقي واقعاً من أنه لن يصل إلى ذلك؛ وكان يعرف أن تيير كان «يهوش». وكتب إلى اللورد ملبورن، رئيس الوزراء، أن «الوسيلة الوحيدة لوقف هذه التهديدات هي أن نقول لهم أننا لا نخاف، وأنها الأقوى، وأنه لهم فقط ضعف أكثر مما لنا». ولكنه وجد صعوبة في إقناع أغليبيته البرلمانية، التي كانت تفضي من دفع فرنسا صوب التقاليد الثورية، وإصطلم بمقاومة البلاط الذي قدر أنه سيكون أكثر حكمة أن يحاولوا إعادة فرنسا إلى المجتمع الأوروبي، عن طريق بعض التضييعات، وأجبرته هذه الصعوبات على الاعتدال؛ ولم يرسل الأسطول الإنجليزي وحلة عسكرية صغيرة إلى سوريا إلا في نهاية سبتمبر، أي بعد شهرين ونصف شهر من إفتاق «الأربعة».

وفي خلال هذه الفترة، حصل الرأي العام الفرنسي على الوقت اللازم للتمعن

ولا شك في أن حركة القومية التي ظهرت في أثناء الصيف في دول الاتحاد الألماني قد ساعدت كثيراً على تهدئة قوة العواطف . وكانت إشارة الصحافة الفرنسية إلى ضرورة إعادة النظر في معاهدات سنة كافيه لإظهار روح «حرب الخلاص» أي حرب سنة ١٨١٣ ، بنف أخذ شكل «إنفجار الحقد» كما قال المثلون الدبلوماسيون الفرنسيون ، في كل الدول الألمانية ، وخصوصاً في إقليم الراين البروسي ، وفي بادن ، وأعلن ملك بافاريا أمه في إمكان عودة استراسبورج مدينة ألمانية . وكان هذا كافياً لحثية أمل أولئك الذين اعتقدوا ، في فرنسا ، في نجاح «التداعيات الثورية» . وفهم لوى فيليب بالتأكيد مدى هذه المظاهر . ومن المرجح أنه قد فكر كذلك في إمكانية استغلال أعداء الأسيرة الحاكمة ، وأعداء النظام ، لحركة التطرف الوطني ؛ وفي أثناء صيف ١٨٤٠ وقعت محاولة لإغتيال لوى فيليب ، وبدأت حملة الراديكاليين من أجل إصلاح نظام الانتخابات وأشار الأستاذ شارل بوناس إلى فرض «هام» ، وهو إمكانية تقدير الملك تهديد أزمة اقتصادية وإجتماعية ؛ خاصة وأن خطر الصدام قد أدى إلى ركود الأعمال ، التي ترجمت نتائجها في شكل اضطرابات بين العمال . وكانت هذه دوافع تتطلب الحكمة .

وأكد حل الأزمة السريع ثلوثات بلرستون . وحين طلب محمد علي المساعدة من فرنسا بعد إخراجه من سوريا ، نتيجة لتزول القوات الإنجليزية والتركية ، وكذلك نتيجة لثورة الأهالي ، قبل تبير في الواقع أن ينضم ، في ٨ أكتوبر ، إلى قرارات «الأزمة» ، وكان ذلك راجعاً ، بلا شك ، إلى شعوره بالخطأ في تقدير مقدرة الباشا على المقاومة . حقيقة أنه قد ندم على تنازله ، بعد أن وقع على هذه المذكرة ، ولكنه حين رغب ، في ٢٠ أكتوبر ، في أن يتضمن خطاب العرش جملة تشتمل على إشارة

إلى إمكانية الحرب ، تسبب الملك هذه المرة في إقالاته ، ودون أن يتحرك الرأي العام هذه المرة .

وهكذا انتصرت المصالح الإنجليزية . ونجح بلرستون في منع نمو الإمبراطورية المصرية ، وإمتداد النفوذ الفرنسي صوب شرق البحر المتوسط ، وإنهيار الإمبراطورية العثمانية ، في نفس الوقت الذي حصل فيه من القيصير على ترك معاهدة انكيار أسكلمسى . وحصل على هذا النجاح بعملية جريئة ، ولكنها جراءة مع تدبير . وفهم أن روسيا ، مادامت مصلحتها أن تمارض ، تجديد ، محمد على للإمبراطورية العثمانية ، لا يمكنها أن تتفادى بقائها في هذه الحالة ، في مجال السياسة الإنجليزية ؛ وشعر أن لوى فيليب ، وحتى تيير في حقيقة الأمر ، لم يكن يرغب في دفع المسألة حتى الحرب ؛ واستغل الميزة التي أعطتها الحركة القومية الألمانية للسياسة الإنجليزية . فكيف يمكننا في مثل هذه الحالة أن نتجاهل الدور الرئيسي لرجل الدولة ؟

إن ما همنا ، أبعد من تسوية المسألة المصرية ، هو مستقبل الإمبراطورية العثمانية : وكانت قد خرجت مرة جديدة من أزمة عصبية ، ولكنها ظلت دائماً مهددة بشورات الإهمال للمسيحيين . وجاءت مسألة كريت دليلاً جديداً على ذلك في سنة ١٨٤٨ . واستمرت السياسة البريطانية تحاول تدعيم هذه الإمبراطورية وكتب بلرستون : « إذا كانت لدى السلطان بعض الإمكانيات ، فيمكنه في بضعة سنوات أن يصبح مستقلاً ، بتنظيم جيشه وماليته وإدارة القضاء جيداً ، . ومارست الحكومة الإنجليزية نفوذها حيال الباب العالي في هذا الاتجاه ، ولكن دون أن تصل إلى إعطاء الحكومة العثمانية المعونة المالية اللازمة لهذا العمل التنظيمي .

وكان في وسع هذه الإمبراطورية العثمانية المدعمة أن تخدم مشروعات إنجلترا

وكان أقرب هذه المصالح هو . الإحتفاظ بالتفوق الانجليزي في البحر المتوسط . ولكي يضمن هذه النتيجة ، قرر بلسترن « إقفال » المضائق . ونصت إتفاقية لندن ، المعقودة في ١٣ يوليو سنة ١٨٤١ ، على أن : « عبور مضائق البوسفور والدردنيل يجب أن يقفل دائماً أمام سفن الحرب الأجنبية » ، مادام الباب العالي في حالة سلم . وأصبح من واجب الحكومة العثمانية أن ترفض هذا العبور ، وتمهدت الدول العظمى باحترام هذا الوضع . ولكن السلطان لم يقيد بمبدأ « الإغلاق » ، إذا ما وجد نفسه مشتركاً في حرب ؛ وأصبح من حقه ، في مثل هذه الحالة ، أن يستدعي أسطول إحدى الدول الصديقة إلى المضائق .

هل تنقص مثل هذه الوضعية من سيادة الباب العالي ؟ نعم ، من حيث المبدأ ، مادام السلطان الذي كان حراً في الماضي في فتح وإقفال العبور حسب رغبته ، قد أصبح الآن وفي زمن السلم ، « حارساً للأبواب » تحت إمرة أوروبا . ولكن الحكومة العثمانية وجدت في حقيقة الأمر بعض الميزات في هذه الوضعية إذ أنها لم تكن تفسر حين كانت حرة بقوة كافية لمنع توغل أى أسطول أجنبي داخل المضائق ، حيث كان وجود هذه السفن الحربية يهدد إستقلال سياستها . وأصبح في وسعها ، منذ ذلك الوقت ، أن تتهرب بسهولة من مثل هذه الضغوط وتحمي نفسها وراء سلطة أوروبا .

وإن ماثير النهضة من الوهلة الأولى هو رؤية قبول الحكومة الروسية لهذا النظام ، مادام « الإقفال » يحرم أسطولها في البحر الأسود من الخروج إلى البحر المتوسط : الأمر الذي جعل السياسة الروسية تتنازل عن الضغط الذي كان في وسعها ممارسته على بريطانيا العظمى . ومع ذلك فإن مدى هذا التنازل كان بسيطاً ، لأن هذا الأسطول لم يكن في حالة تسمح له بمنازلة الأساطيل الانجليزية . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن الإقفال كان يعطى ميزة

لروسيا ، مادام منع القوة البحرية الانجليزية من الظهور في البحر الاسود :
ولذلك فإن الاتفاقية ، وفي هذه النقطة ، تؤكد المادة السرية في معاهدة
انكيباراسكلهسى .

وبالاختصار فإن نظام المضائق هو ضمان أخذه كل من روسيا وبريطانيا
العظمى ، الواحدة ضد الأخرى ، وبرهان على الوفاق الذى عقده في سنة
١٨٢٩ — ١٨٤٠ في مسألة المحافظة ، على الامبراطورية العثمانية .

خاتمة الباب الاول

ماهى المظاهر العامة للعلاقات الدولية في سنة ١٨٤٠ ؟

لقد استمر السلم العام في أوروبا ، رغم الاختلافات المبررة وتهديدات الحرب بين الدول العظمى . وفعلت المحاولات التي هدفت تعديل الوضعية الإقليمية في قلب القارة ، وباستثناء الحركة الوطنية البلجيكية . وإجتازت الامبراطورية النمساوية ازميتين خطيرتين : ورغم أنها فقدت بعض أقاليمها — مثل اليونان — التي أصبحت مستقلة ، وإمارات الأفلاق والبندان التي احتفظت بسيادة نظرية فإنها قد عاشت . ولذلك فإن هذه السنوات الخمسة والعشرين تمنح لنا شعوراً بالاستقرار النسبي الذي يظهر وكأنه مثير للدهشة . فما هو السبب الذي أدى إلى قمع كل قوى الانفصال في كل مكان تقريباً ؟

لاشك أن هذا قد يرجع إلى أن حركات الاحتجاج في إيطاليا وفي ألمانيا لم تتمكن من تحريك الجماهير . ولكنه يرجع كذلك إلى أن الدول العظمى قد تراجعت أمام إمكانية حرب عامة . وكان من الطبيعي أن تقابل مثل هذا الخبر من جانب امبراطورية النمسا ، وهي دولة « متخمة » و « محافظة » ، ومن جانب بريطانيا العظمى التي لم يكن لديها ما تدافع عنه على القارة ، أكثر من مصالحها الاقتصادية . ولكن ، هل كان الامر كذلك بالنسبة لروسيا ، التي كان في وسع توسعها أن يستند الى جيش كبير ، أو بالنسبة لفرنسا ، التي كانت الرغبة في إعادة النظر في معاهدات سنة ١٨١٥ تلقى قبولاً هند جزء هام من الرأي العام فيها ؟ ورغم ذلك فإن روسيا لم تقم بعمليات كبيرة : فلم تحاول أن تقتحم أبواب أوروبا الوسطى ، بل أنها لم تجرؤ على تأييد امتيازاتها في المسألة النمساوية حتى النقطة التي قد تهدد بنشوب حرب عامة أما فرنسا فاتها قد تراجعت في أزمة سنة ١٨٤٠

أمام تهديد إعادة تكوين تحالف سنة ١٨١٥ ؛ فلم تكن الحركة الوطنية التي تطالب بالانتقام ، والتي استخدمت سياسة تمويه - هي سياسة تمييز - الا تاراً في قفص . وبالاختصار فإن الحكومات في باريس وفي سان بطرسبرج كانت تعلم أن صداماً أوروبياً سيتسبب في إثارة قوى لا يمكن لأي رجل دولة أن يتناول بأن يدهى سيطرته عليها .

وبرغم ذلك فإن هذه الحالة من التوازن كانت ضعيفة . الا تظهر قفزات الشعور القوي التي ظهرت في سنة ١٨٤٠ داخل الاتحاد الجرمانى أن القوى الحقيقية والتي اعتقد واضعو معاهدات سنة ١٨١٥ في امكانية تجاهلها أو تجاهل قوتها ، أنها مستعدة دائماً لليقظة من جديد ؟ وهذه المشكلة الألمانية ، ألم تكن في مركز المصالح الأوروبية ؟ ولذلك فإن الحاجز كان يرداد رقة مع مرور الوقت . حقيقة أن الواقع بين الدول العظمى المنتشرة في سنة ١٨١٥ كان قد انتهى منذ سنة ١٨٢٣ . ولكن التمازج بين سياسة بريطانيا العظمى وسياسة الملكيات المطلقة الثلاثة ، والتي كان اتفاقها قد تأكد في سنة ١٨٣٣ في مولشتراتز ، قد أصبح مظهرأ واضحاً في العلاقات الدولية ، منذ وصول وزارة الأحرار الانجليزية الى الحكم في سنة ١٨٤٢ .

أما في أمريكا فإن الولايات المتحدة لم تكن قد بدأت في سياسة ضخمة للتوسع الانليمي ؛ فاقصرت على البدء في استثمار وادى المسيسيبي ، وفي ألب تضمن ملكية سواحل خليج المكسيك ، إلى شرق نيو أورليانز . ولكن حكومتها أصرت - بمبدأ مونرو - على اظهار الاستقلال التام لسياستها ، وتأكيد المبادئ التي ستطالب بتطبيقها ، بعد ذلك ، في علاقاتها مع أوروبا . ورغم احترامها للمستعمرات الأوروبية الموجودة ، والتي بقيت كذلك على القارة الأمريكية بعد انهيار الامبراطوريات الاسبانية والبرتغالية ، فإن الولايات المتحدة قد أُنذرت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا بأنها لن تسمح باقامة مستعمرات

جديدة . وحسب مبدأ التبادل ، أعطت نياتها بعدم التدخل في « الشؤون الداخلية للدول الأوروبية » ، ولا في الحروب بين الدول الأوروبية . ولم تعارض الدول العظمى في القارة القديمة في المبادئ التي اشتملت عليها رسالة منرو ؛ ووافقت الحكومة الروسية ، في أبريل سنة ١٨٢٤ ، على قصر إداوماتها الإقليمية في القارة الأمريكية على الألسكا . حقيقة أن هذه النظرية تركت الطريق مفتوحاً أمام الأوروبيين للتوسع الاقتصادي ؛ فأصبحت أمريكا اللاتينية ميدان عمل هام للتجارة الإنجليزية ، وحتى للتجارة الفرنسية ؛ وأصبح لها في الواقع علاقات أكثر صلة بأوروبا الغربية منها بالولايات المتحدة .

وعنى العكس من ذلك ، فلم يحدث شيئاً جديداً في آسيا أو جنوب شرقها . وظلت الصين واليابان دائماً مقفلة بطريقة شبه تامة أمام الاتصال بأوروبا ؛ ورغم أن هذا الإقفال أصبح كل يوم مهدداً أكثر بمحاولات البحرية الروسية ، والأمريكية والإنجليزية على سواحل اليابان ، وبضغط بريطانيا العظمى على الصين ، فإن عالم الشرق الأقصى قد بقي خارج الحياة السياسية والاقتصادية العامة . ومع ذلك فقد ظهرت بعض دلائل مشروعات جديدة ، من جانب الدول العظمى .

وكانت أولى هذه الدلائل الواضحة هو إهتمام بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة بجزر المحيط الهادى . وكانت الحملات البحرية الإنجليزية والفرنسية ، والتي قام بها في غالب الأحوال ضباط البحرية ، متعددة في المحيط الكبير فيما بين ١٨١٥ و ١٨٤٠ . وتبعث هذه الحملات ، في أول الأمر ، طريق مضيق ملقا . وبعد سنة ١٨٢٥ ، وسحين تم إستقلال المستعمرات الإسبانية ، وزاد تردد الأساطيل الأوروبية بانتظام على موانئ تشيلي ، أخذ طريق كاب هورن أهمية متزايدة ؛ ولذلك فإن البعثات البحرية مدت عملها ، بعد أن تعرفت على الجزر الأكثر قرباً من أستراليا ، صوب جزر *Société* ، وحتى (م - ١٠ - تاريخ العلاقات الدولية)

صوب جزر هازاي ، حيث قابلت السفن الأمريكية . وظهرت البعثات الدينية في هذه الجزر ؛ مثل البعثات البروتستانتية الإنجليزية ، التي نزلت منذ سنة ١٧٩٦ في تاهاييتي ؛ ومنذ سنة ١٨١٤ في نيوزيلندة : والبعثات الأمريكية التي أقامت في جزر هاواي منذ سنة ١٨١٩ ، والبعثات الكاثوليكية الفرنسية التي بدأت في العمل في سنة ١٨٢٦ فقط . وتوجه صائدي الحوت الذين بدأت مناطق صيدهم في المحيط الأطلسي في ذلك الوقت في الإتهام صوب المحيط الهادى . وفكر أصحاب السفن والمصدرون في الفرص التي يمكن أن يحصلوا عليها في هذه المناطق ؛ فأقامت الحكومة الفرنسية في سنة ١٨٣٦ قنصلية في ماينلا نتيجة لطلب الغرف التجارية .

ودفعت هذه المجهودات الحكومات إلى البحث عن تقطع إرتمكاز بحرية في بحار الشرق الأقصى وفي المحيط الهادى . وبطبيعة الحال ، فكرت إنجلترا في ذلك أما في فرنسا فإن هذه المشروطات ، التي بقيت غير محددة قبل عام ١٨٣٠ ، قد تفككت بوضوح منذ سنة ١٨٣٥ . ففي تاهاييتي التي فكرت ملكتها *Pomare* ، منذ سنة ١٨٢٥ ، في وضع الجزيرة تحت الحماية الإنجليزية ، قرر برنشارد *Pritchard* الذي جمع بين واجبات المبشرين وسلطات المندوب السامى البريطانى ، طرد الجزويت في سنة ١٨٣٦ ؛ ولكن وصول أسطول فرنسى في سنة ١٨٣٨ أجبره على إلغاء قراره . أما في أرخبيل هاواي ، والتي كانت الولايات المتحدة تمتنع فيه ، منذ سنة ١٨٢٦ ، بالتفوق الذى تدعاه معاهدة صداقة وتجارة ، فإن بريطانيا العظمى قد حصلت في سنة ١٨٣٦ ، وفرنسا في سنة ١٨٣٩ ، بدورهما ، على توقيع على معاهدات .

أما للمنطقة الثانية التي بدأت الأطماع تظهر حولها فيما بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٠ فكانت هي تلك المنطقة من الشرق الأوسط التي تمتد من حدود الهند حتى بحر قزوين : الزبكستان وفارس وأفغانستان . وكان هناك الوجود الرومى من جانب القوقاز ،

والوجود الإنجليزي في وادي السند . ولم تكن هذه الأقاليم التي تمتد بين الهند والإمبراطورية الروسية تثير كثيراً من الإنتباه في هذه الفترة من الناحية الاقتصادية ، ولكنها ذات أهمية استراتيجية كبيرة . وكان في وسع حكومة القيصر لكي تمارس الضغط على السياسة العامة لبريطانيا العظمى أن تفكر في التوسع في التركستان ، بشكل يمثل تهديداً للحكم الإنجليزي في الهند . وعملت في الفرس ، التي ظهر أن الشاه محمد مرزا قد انضم للنفوذ الروسي سنة ١٨٣٤ . وكان شاغل بريطانيا العظمى الأول هو ضمان حماية الحدود الشمالية الغربية للهند ، أي إقامة حاجز يوقف الروسيين بعيداً : وقال الرجال العسكريون الإنجليزي أن الحدود الاستراتيجية للهند هي في هيرات . ولذلك فإن الأفغانستان قد أصبحت ميداناً للتنافس ، في سنة ١٨٣٧ ، حينما حاول شاه الفرس ، وبمساعدة الروس ، أن يحتل هيرات . ونجحت بريطانيا العظمى في الوصول إلى سحب القوات الفارسية ؛ ولكن حينما قررت ، في نهاية سنة ١٨٣٨ ، فرض نفوذها بالسلاح على الأفغانستان إنتهت هذه الحملة العسكرية بكارثة .

وكان هذا الاهتمام الجديد الذي يوجه الانتظار صوب المحيط الهادى وصوب الخليج الفارسى يعطى أهمية متزايدة لنقط الإستكاز البحرى ، لا في المحيط الهندى فقط ، بل وأيضاً في البحر الأحمر ، الذي كانت الملاحة التجارية الأوروبية تسير فيه بانتظام ، رغم الصعوبات الناتجة عن نقل البضائع عبر برزخ السويس . واحتفظت بريطانيا العظمى بنقط إستكاز على الطريق البحرى الذى يمر برأس الرجاء الصالح ، لإترفت لها معاهدات سنة ١٨١٥ بملكيتها . واستقرت في عدن عند مخرج البحر الأحمر في سنة ١٨٣٩ .

وفي هذه اللوحة ، ألم يكن المظهر الواضح هو الدور الرئيسى لبريطانيا العظمى ؟ وكانت قد نجحت ، في أوروبا ، في إبطال عمل فرنسا في المسألة البلجيكية ، وقاومت الوفاق بين الملكيات والمحافظة ، الثلاثة . وكانت قد أخذت

الإمبراطورية العثمانية من التهديد الروس . وحصلت من إستقلال المستعمرات الإسبانية على مكاسب كبيرة . حقيقة أنها قد واجهت في كل مكان خارج أوروبا منافسة فرنسية ، وأنها قد قبلت لإحتلال الجزائر في غرب البحر المتوسط ؛ ولكنها بقيت المسيطرة على كل الطرق البحرية الهامة في العالم ، وعملت على تنمية صادرات منتجاتها الصناعية . وأكدت الدبلوماسية الإنجليزية تفوقها بوضوح مشروعاتها ومرونتها في إستخدام الوسائل ؛ وكانت تعرف كيف تنفيذ من الأسباب العميقة لتفوق بريطانيا العظمى ، وكانت تسهم بفاعلية في ضمان إستمرارها .

الباب العشرون

١٨٤٠ - ١٨٥١

مقدمة الباب الثانى

فيما بين عامى ١٨١٥ و ١٨٤٠ وقعت التغيرات الكبيرة ، فى العلاقات الدولية ، خارج أوروبا . وفى أثناء العقد التالى ستصبح أوروبا ، من جديد ، فى مركز الإهتمام .

وظهرت مقدمات الأزمة الكبرى ، التى هزت القارة ، إبتداء من سنة ١٨٤٠ ، ودون أن يشعر بذلك رجال الدولة فى غالب الأحيان ؛ وفى سنة ١٨٤٨ هدد المد الثورى بقلب الوضعية الإقليمية ، فى كل الجزء الاوسط من أوروبا ؛ ولم يقض فشل هذه المحاولات على أسباب الصدام المقبلة ؛ ولذلك فإن مايمتاز بهوع خاص هو دراسة الأسباب العميقة لهذه الحركات الثورية ، وشرح نجاحها الموقت ثم إنهيارها . لما هو الدور الذى يمكننا أن ننسبه سواء للحالة الإقتصادية والاجتماعية ، أو لتيارات العاطفية ؟ وكيف تمكنت الدول العظمى من أن تفيد من هذه المؤثرات أو تحاربها ، طبقاً لمصالحها السياسية .

وضع ذلك فن الواجب ألا يصرف مشهد هذه الأزمة الأوروبية أنظارنا عن التغيرات الجديدة التى حدثت أو ظهرت دلالتها فى القارات الأخرى . إنها الفترة التى حققت فيها الولايات المتحدة توسعاً إقليمياً كبيراً ، وبدأت فى إبعاد منافسيها الأوروبيين عن المناطق القريبة من خليج المكسيك ومن سواحل المحيط الهادى . وكانت هى الفترة كذلك التى أخذ فيها التوسع الأوروبى نشاطاً جديداً ، وخاصة فى آسيا : فبحثت الدول العظمى فى غرب أوروبا ، وبريطانيا أكثر من غيرها — وفى الوقت الذى رأت فيه تهديد قوة شابة فى أمريكا لمصالحها — من مبادىء عمل جديدة ، فى أجزاء أخرى من العالم .

الفصل السابع

الأحوال الجديدة

إن أزمة سنة ١٨٤٨ ، التي تميز بوضوح توجيه العلاقات الدولية ، ونمو الولايات المتحدة ، وبجهود توسع الدول الأوروبية ، في الصين ، تتصل أشد الاتصال إما بالحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وإما بحركة الآراء .

١ - القوى الاقتصادية والروحية :

تغيرت الأحوال المادية للحياة بعمق ، لا بمجرد استخدام المحرك البخاري وحده ، ولكن بالثورة التي حدثت في وسائل النقل ، حيث تفوق الدافع الإنجابي هذه المرة كذلك .

وكانت هذه هي الفترة التي بدأ فيها إنشاء السكك الحديدية الكبيرة ، في أوروبا الغربية والوسطى ، وكذلك في الولايات المتحدة . فقبل سنة ١٨٤٠ كانت بريطانيا العظمى وحدها هي التي أنشأت الخطوط الأولى في شبكتها . وعلى القارة ، لم تكن السكة الحديدية إلا تجربة ، بقي مداها الفعلي محدوداً جداً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية : فإذا كان لها أنصار متحمسين بين رجال الاقتصاد — كوبردين *Cobden* في إنجلترا ، وليست *List* في ألمانيا ، إنفتان *Enfantin* وميشيل شيفالييه *Michel Chevalier* في فرنسا — ، فإنها لم تكن قد كسبت بعد المهندسين ، الذين كانوا يشكون في مزايا النقل بالبحار ، ولا رجال الأموال الذين كانوا يقسمون أين وكيف يمدون رؤوس الأموال اللازمة . ولكن الفكرة إلتصرت منذ عام ١٨٤٢ — ١٨٤٣ : ففي خلال السنوات التالية أُنشئت المواصلات الحديدية في بريطانيا العظمى ، وفي فرنسا ، وفي الدول الألمانية ،

بين المراكز العمرانية الكبيرة . وفي سنة ١٨٤٨ أصبح لإنجلترا ٦٤٠٠ كيلومتراً من السكك الحديدية ، والولايات المتحدة ١٤٥٠٠ ؛ وفرنسا ١٩٩٣٠ ؛ وبروسيا ٣١٠٠ ؛ والنمسا ١٠١٥٥ ؛ وبلجيكا ٦٧٠ . وفي إيطاليا ، إذا كانت الدولة البابوية قد ظلت غير مكرثة ، وإذا كانت توسكانيا أو الصقليتين مترددة ، فإن يدمومت قد بدأت ، منذ سنة ١٨٤٥ . في إقامة شبكة لها . وكانت روسيا وحدها هي المتخلفة : فلم يكن لها في ذلك الوقت سوى ٣٨ كيلو متراً من السكك الحديدية .

وفي كل أوروبا الغربية والوسطى ، فتحت هذه التسهيلات المنوطة لنقل البضائع والمسافرين ، إمكانيات جديدة للتجارة ، لأنها سهلت وصول المواد الأولية ، ووسعت الأسواق ، وسمحت بتركيز أفضل لمراكز الإنتاج . وكان لها تأثيراً مباشراً على نمو الصناعة ، التي أثبتت تقدماً سريعاً في كل مكان ، بعد فترة أزمة سنة ١٨٢٧ - ١٨٣٩ : فوجدت صناعة القمح أسواقاً أوسع ، ملء ما ثمن يقل القمح قد انخفض ، في المجموع ، بمقدار الثلثين ؛ وكانت صناعة التعدين وصناعة المنهآت الميكانيكية بلا شك هي المستفيدة الرئيسية ، مادامت تورد القضبان والمعدات المتحركة ؛ ولكن كان في وسع صناعة النسيج كذلك ، والتي حصلت على المواد الأولية والوقود بسعر أقل ، أن تنمو ، وأن تزود نفسها بالآلات البخارية .

ففي بريطانيا العظمى ، زاد نشاط المؤسسات التعدينية الكبرى في كلايد ، وزاد إزدهار صناعة القطنيات في لانكشاير . وفي فرنسا « إنطلقت » الصناعة الحديثة ابتداء من سنة ١٨٤٠ : صناعة القطنيات في الشمال وفي الألزاس ؛ وصناعة التعدين ، التي بقيت مع ذلك قاصرة على إنتاج الزهر والحديد ؛ وصناعة السكر ؛ والصناعات الكيميائية التي اتجهت بنوع خاص صوب صناعة الصابون والشموع . وفي ألمانيا ، كانت هذه هي بداية تعدين الفحم في الرور وفي السار ؛

وإزدهار صناعة القطنيات في سيليزيا وفي ساكس ؛ وإلغاء أولى المنشآت الحديدية الكبرى ، كروب *Krupp* في إسن . وبورسينج *Borsig* في برلين ؛ وكذلك صناعة الكيماويات في منطقة الراين وفي ساكس . وفي النمسا ، وحيث كانت الحكومة قد سمحت ، منذ سنة ١٨٠٩ ، وبتغيير في النظام التعاوني ، بميلاد صناعة « حرة » ، لم يظهر نشاط المنشآت الحديثة بوضوح إلا بعد سنة ١٨٣٢ . فبين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٨ تمت صناعة القطنيات في برهيميا وفي النمسا السفلى ، التي كانت أيضاً هي المراكز الرئيسية لصناعه الورق ؛ وتقدمت صناعة التعدين كثيراً وخاصة في إستيريا وفي كارينثيا ؛ وإزدهرت صناعة السكر في مورافيا . وفي المجر ، على العكس من ذلك ، بقيت الحياة الصناعية ضعيفة جداً ، باستثناء بعض المشروعات التي كانت تعالج المنتجات الزراعية . وفي إيطاليا ، أصبح لبيدمونت ، التي وجدت فيها حرية التعامل منذ سنة ١٨٤٤ ، صناعة معدنية إلى جوار صناعة النسيج ؛ ولطغت صناعة الحرير في توسكانيا ، حيث أصبح لكثير من المصانع الكبرى مئات من العمال ؛ وحتى في الصقليتين نفسها بما التعدين في نابولي ، واستخدمت صناعة القطنيات في كيانيا ٦٠.٠٠٠ عامل في سنة ١٨٤٦ ، وكانت لا تستخدم سوى ٢٥٠٠ قبل ذلك بعشر سنوات .

وفي الولايات المتحدة تمت الصناعات ، التي حماها نظام جمركي من المنافسة الانجليزية ، بمعدل سريع . ولاشك في أن الصناعات « الزراعية » — التقطير والتكرير والتمليح — هي التي احتفظت بالمكان الأول ولكن صناعة القطنيات — التي اشتملت على ألف مصنع في سنة ١٨٤٠ — احتلت المركز الثالث في العالم ، بعد إنجلترا وفرنسا ، وامتدت صناعة التعدين ، التي كانت محصورة حتى ذلك الوقت في المنطقة الساحلية إلى بنسلفانيا .

وأخيراً فإن إنشاء السكك الحديدية قد غير السوق المالي ، نتيجة لضخامة الاستثمارات اللازمة . فبينما كانت رؤوس الاموال الموجودة تستغل فيها مضي ،

وفى أغلب الأحيان ، فى ممتلكات عقارية ، تمرد أصحاب رؤوس الأموال على شراء الأسهم التى تطرحها شركات السكك الحديدية ؛ وصحب هذه التنمية للقيم المنقولة إزدهاراً فى عمليات البورصة وفى النظام المصرفى . وأخذت الرأسمالية المالية دوراً يزداد نشاطه باستمرار فى الحياة الاقتصادية ، وغالباً ماطنى على النطاق الوطنى ونماوزه .

وفى نفس الوقت ساعد تقدم النقل البحرى على تنمية العلاقات التجارية بين القارات . واستخدمت الملاحة البخارية بعد ذلك بطريقة عادية للواصلات مع الولايات المتحدة ، والهند ، والشرق الأقصى ؛ وبنت الترسانات سفناً حديدية ذات حمول أكبر من حمولة السفن الخشبية . ومع ذلك فقد ظلت الملاحة بالشراع متفوقة بدرجة واسعة ؛ ولكنها اضطرت إلى أن تلائم نفسها للرحلات الطويلة فى المحيط الأطلنطى : فأخرج صانعو السفن الأمريكية فى سنة ١٨٤٥ طرازاً جديداً من السفن الشراعية السريعة *Clipper* الذى خفض مدة الرحلة من المافز إلى نيويورك إلى النصف . وأصبح من الممكن الآن اجتياز المحيط بالبخار فى مدة ١٢ إلى ١٥ يوماً ، وفى الـ *Clipper* فى مدة ١٨ إلى عشرين يوماً . وزاد حجم الشحنات المالية بمقدار خمسين فى المائة فى مدة عشر سنوات . وفتحت هذه العلاقات الاقتصادية الطريق أمام حركة رؤوس الأموال بين أوروبا الغربية والقارة الأمريكية .

ولكن التغيرات الاقتصادية والمالية لا تغير كثيراً أحوال الحياة فى الريف ؛ وحتى فى أوروبا الغربية نفسها ، كانت كثافة الشبكة الحديدية حتى ذلك الوقت غير كافية لى تؤثر بفاعلية على أحوال الإنتاج فى معظم المناطق الزراعية ، حيث بقيت طرق العمل ووسائل الراحة بدون تغيير كبير . ومع ذلك فإن للواصلات الحديدية قد وسعت من مناطق تميز المدن الكبرى ، وفتحت بذلك إمكانيات جديدة أمام بعض المزارعين .

وفي ميدان الفكر — السياسي، والإجتماعي، والديني — كانت هذه السنوات التالية لعام ١٨٤٠ هي سنوات ازدهار واضح كذلك. ووضح تياران عظيمان: إرتبط الأول بوجه خاص بنقد أحوال الحياة السياسية والإجتماعية؛ ونمى الثاني آراء جديدة عن الدولة في علاقتها مع الأمة. وإحتفظ النقد السياسي والنقد الإجتماعي بنقط إتصال، رغم أنهما وجدا أمام إمكانات مختلفة.

فمن وجهة النظر السياسية كان المظهر الواضح هو تقدم الآراء الديمقراطية، المركزة حول مبدأ سيادة الشعب. وكان المطلب الأساسي هو الانتخابات العامة. « يتمثل حل المسألة السياسية في إصلاح نظام الانتخابات، إصلاحاً واسعاً وتاماً. وكان هذا هو برنامج أنصار الدستور في إنجلترا، وبرنامج الراديكاليين من أتباع ليدرو رولان *Ledru-Rollin* في فرنسا، وبرنامج جاكوبي *Jacoby* أو أرنولد روج *Arnold Ruge* في ألمانيا؛ وكان كذلك أحد شعارات ماتزيني *Mazzini* في إيطاليا.

ومن وجهة النظر الإجتماعية، كان المشهد الذي عرضته نتائج الثورة الصناعية يفرى على البحث عن علاج للساوئء الأكثر وضوحاً: أزمة الحرفيين الناتجة عن تقدم استخدام الآلات؛ وبؤس بروليتارية العمال، بسبب عدم كفاية الأجور، وأزمات البطالة وأحوال الإسكان في مناطق الإزدحام العمرانية؛ وزيادة خطورة عدم المساواة الإجتماعية. وفي أوساط المحافظين نفسها، اقترح البعض تدخل الدولة لتخفيف أو إصلاح هذا العذاب والظلم. واعتمد الديمقراطيون، عموماً، على الانتخابات العامة التي تسمح، كما يقولون، بتسوية المشكلة الإجتماعية بإجراءات تشريعية، ودون التعرض لوجود الملكية الخاصة. وعلى العكس من ذلك، طالب الاشتراكيون بإصلاح كامل لبنيان المجتمع؛ ولكن الإقتراحات اختلفت بالنسبة لأهدافها ولوسائلها، في هذا التلاحم بين الأفكار

الذى يميز هذه الفترة في فرنسا ، وفي إنجلترا ، وفي ألمانيا . فهل سيكون مجتمع المستقبل قائماً على فكرة المساواة ، طبقاً لرغبات روبرت أوين وكايت ، أو طبقاً كما كان يأمل سان سيمونيين وأنصار فورييه ؟ وإصلاح البنيان ، أيتحقق عن طريق دولة قوية ، أو عن طريق عمل المجموعات التعاونية ؟ أيكفى الإعتماد على مشاعر الكرم ، والإخاء . التى يثق فيها الإشتراكيون الفرنسيون ، فى غالييتهم ، أو من الواجب التفكير فى الإضراب العام ، وحتى فى الإستيلاء على السلطة بالقوة والثورة الإجتماعية ، هل ستكون حتمية ، كما أكد كارل ماركس *Karl Marx* ونتيجة للقوى الاقتصادية ؟ ولكن هذه المجادلات إستفظت حتى ذلك الوقت بطبيعة نظرية .

وتأثرت بعض الاوساط الكاثوليكية بهاتين الحركتين الفكرتين . ومع ذلك فلم يكن من طبيعة موقف الكرسي الرسولى أن يشجعهما . فأظهر جريجوار السادس عشر ، خلال الستة عشر عاماً لباپويته (١٨٣٠ — ١٨٤٦) التى شهدت نشاطاً كبيراً — مؤلفات دينية خصبة ، ودعماً قوياً للبعثات التبشيرية فى آسيا وفى إفريقيا — جهوداً عقائدياً وتطرفاً جعلاً منه العدو السافر لجميع أشكال التحرر . ومع ذلك فلم تتمكن هذه الصرامة من القضاء على الحركات الثقافية داخل الكنيسة .

وكان الاتجاه الكاثوليكي « المتحرر » يرغب على مثال لامينيه *Lamennais* فى تحقيق نوع من المصالحة بين الاتجاه التقليدى للكنيسة الكاثوليكية وبين المجتمع الحديث . فعارب « تحالف العرش والمذبح » ، ورأى أنه من الواجب أن تكف الكنيسة عن طلب تأييد الدولة ؛ وكان يأمل أن تنشأ المنظمات السياسية على أساس سيادة الشعب . ورغم أن البابا حرم آراء لامنيه فى سنة ١٨٣١ ، فقد بقيت حركة الآراء التى أثارها ، وعلى الأقل فيما يتعلق بالدفاع عن « حريات الكنيسة » ضد الحكومات ، فى فرنسا ، وفى بلجيكا ، وفى

بولندا ، وفى أيرلندا ، وفى بروسيا الرينانية ، وفى الدول الألمانية الجنوبية . أما الإجماع الكاثوليكي « الاجتماعى » فكان إنتشاره أقل . ومع ذلك ، فقد بدأ البعض من بين المثقفين الكاثوليك فى التعرف على المشكلات التى كانت تثيرها الثورة الصناعية . وروا فى تحسين الأحوال المعنوية والمادية للطبقة العاملة « هدف المجتمع نفسه » ، ولكنهم ، كأعداء للصراع الطبقي والعنف ، لم يفكروا فى « تغيير البنيان » ، ولكى يصلوا إلى « تعديل » العلاقات الاجتماعية ، كان يكفهم اتباع الإنجيل ، الذى يتضمن كل شيء . وكانت نظريتهم - وهى نظرية بوشيه Buchez فى فرنسا ، وكتلر Ketteler وكلينج Kolping فى ألمانيا - تميل إلى التوفيق بين الطبقات ، إما عن طريق التشريع ، وإما عن طريق عمل الاتحادات العمال : وكانت ترغب كذلك فى تقريب الكنيسة من الشعب ، حتى توفىظ الشعور الدينى فى أوساط العمال .

وفكرة « القومية » ، التى كانت أسسها العقائدية قد بقيت مهروزة تماماً فى فترة العشرين سنة التى تلت معاهدات سنة ١٨١٥ ، أصبحت الآن فى مركز المشغوليات : ففرنسا هى الدولة العظمى الأوربية الوحيدة التى لم يكن لها تجربة مباشرة مع هذه الصعوبات وكان المبدأ يتلخص فى العمل من أجل تجميع الشعوب التى تلتصق إلى نفس « القومية » فى دولة واحدة ، وأن تصبح هذه المجموعات القومية حرة فى تقرير مصيرها فى الدول التى تتكون شعوبها من « قوميات » مختلفة . ولكن ، ماهى الصفات اللازمة للتعرف على وجود القومية ؟

اعتبرت الفكرة الجرمانية ، والمتصلة بالأراء الأساسية للرومانتيكية الألمانية ، أن الأمة عبارة عن « كائن حى » ينمو تحت تأثير « قوة عليا » . وهذه القوة هى « النبوغ الوطنى » *Volksgeist* . وتتأكد بعض الصفات الخارجية التى هى وراثية : واطلة اللغة ، والمادات ، والتقاليد . ولذلك فيمكن تأكيد أن الشعوب تلتصق لنفس القومية ، حينما تكون لها نفس الصفات المشتركة ، حتى

لذا لم يعرفوا بوجود هذا الترابط ، ولم يظهروا رغبة في الميعة المشتركة . وبالتالي يمكن لهذه النظرية أن تتفق مع المعتقدات التي كانت ، من وجهة نظر النظم السياسية للدولة ، هي معتقدات المحافظين ، مادامت لا تتطلب معرفة رغبات الشعب .

أما الفكرة اللاتينية فكانت هي التي تقدم بها مانزيني منذ سنة ١٨٢٤ « الأمة هي مجموع كل الرجال ، المتجمعين سواء باللغة ، أو ببعض الظروف الجغرافية أو بالدور المعهود لهم به في التاريخ ، والذين يعترفون بنفس المبدأ . ويسيرون ، تحت سلطة الحق الموحد ، للحصول على هدف محدد بعينه . . . والوطن هو ، قبل أي شيء ، هو معرفة الوطن ، ولذلك فإن الرغبة في الميعة المشتركة كانت هي الرباط الأساسي في هذا التعريف بالقومية . ولا شك أن رباط اللغة ، والعادات ، والتقاليد ، يمكنها أن تتعاون لتشكيل هذه الرغبة ؛ ولكنها ليست أساسية ، ولا كافية : فعل الدولة ، بالإختصار ، أن تشمل على كل أولئك الذين يرغبون في الاشتراك فيها ، بها كان الدافع لرغبتهم . ويتضمن التعبير عن هذه الرغبة أن يحصل كل الأهالي على حق التصويت ، ولذلك فإن هذه النظرية تنسجم مع الإنجازات الديمقراطية ، ومع فكرة سيادة الشعب .

ولذلك فإن مبدأ القوميات يكشف عن « سوء تفاهم أساسي » ، مادامت النظريتان تؤديان إلى نتائج مختلفة ، في كل الحالات التي لا تتفق فيها الصفات الخارجية مع « حقيقة الشعور » . ومع ذلك فإن المشرعين بحركة القوميات قد تهاشوا عموما ، حتى ذلك الوقت ، لإظهار هذه الخلافات بوضوح .

وحركة القوميات تأخذ السكان الأول في علاقات القوى المادية والمعنوية ؛ وهي التي كانت تهز القارة الأوروبية . ولكن يستحيل فهم نمو الشعور القومي ، في هذه الأشكال المختلفة ، دون عمل حساب للدفعات التي تعطى لمطالبها القوى الاقتصادية أو القوى الدينية .

فتقدم الإنتاج الصناعى يدفع رؤساء المشروعات إلى التفكير فى توسيع أسواقهم . فى ألمانيا ، زاد هذا التفكير عند رجال الصناعة والتجار فى روسيا الرينانية ، الذين كانوا قد حصلوا على إرضاءات منذ سنة ١٨٢٤ بإنشاء الزولفران Zollverein ؛ وكان وجود هذا الإتحاد الجركى يساعد على تنمية شعور بالتضامن بين الشعوب الألمانية . وظهر تفكير مماثل ، وغير راض بعد ، فى أوساط الصناعة فى بيدمونت وفى لومبارديا والبندقية .

وساعدت الثورة التى حدثت فى وسائل المواصلات البرية ، فى ألمانيا وفى إيطاليا ، على نمو الشعور القومى ، لا مجرد تقريبها بين المصالح المادية لرجال الصناعة والتجار عبر الحدود السياسية ، ولكن لأنها سهلت الصلات الشخصية وتبادل الآراء ، ونشر الصحف . وفردريك ليست Friedrich List ، حينما بدأ منذ سنة ١٨٣٣ ، حملة فى ألمانيا من أجل إنشاء السكك الحديدية ، ألم يتنبأ بأن حركة الرجال والسلع ستضعف من المشاعر الفردية ، وتفتح الطريق أمام الحركة القومية ؟ وهى نفس الفكرة التى نفاها كافور Cavour ، فى مايو سنة ١٨٤٦ فى مقاله فى *Revue Nouvelle* : فقال أن السكك الحديدية فى إيطاليا ، وحيث لم ينتج إلا هال بعد للحياة السياسية ، هى سلاح قوى للإنتصار على القوى المعوقة ؛ لأنها ، بوصفها بين شعوب الدول المختلفة ، تبعدا الإحتقاد وتساعد «روح القومية الإيطالية» .

وتلعب المصالح الاقتصادية كذلك ، وبشكل مختلف ، دوراً مؤكداً فى طبيعة إستعداد القوميات فى النمسا . فالحركة القومية المجرية تدعمت بالرغبة فى ضمان إستقلال المنتجات المحلية بالنسبة للبلاد ، النمساوية . ومطالب الأقليات القومية السلافية ، والتى تتكون بشكل خاص من الفلاحين ، مرتبطة بالنظام الزراعى : فى الوقت الذى خضع فيه هؤلاء الفلاحين للسيطرة الاجتماعية لكبار الملاك الألمان أو المجرين ، كانت حركة التحرر القومى تعرض عليهم إمكانية (١١٢ - تاريخ العلاقات الدولية)

الحصول على تحسين أحوالهم . ومع ذلك ، فسيكون من التجاوز الكبير أن ننسب لهذه الأحوال الاقتصادية تأثيراً أساسياً ودائماً . فالصالح المادية لا يتوافق دائماً مع مطالب الشعور القوي : ففي النمسا نفسها ، هل كان رجال الصناعة التشيكيين مثلاً يأملون في حل سياسي يؤدي إلى إنشاء دولة مستقلة ، ويهدد بأن يجعلهم يفقدون سوق « البلاد » الألمانية ؟

وتتميل القوى الدينية ، في بعض الحالات ، إلى فرملة مطالب الشعور القوي : وهذه هي حالة ألمانيا ، إذ أن الكاثوليك ، وخاصة في بافاريا ، كانوا يشعرون حين أن ينضموا في دولة ألمانية كبيرة يكون للبروتستانتين فيها السيطرة والتفوق ، ولذلك فإن الشعور الديني يدعم هنا النزعة الطائفية . ولكن هذه القوى تلعب في صالح الحركات القومية ، في كل المناطق التي تظهر فيها لإحتجاجات مجموعات « الأقليات » . وفي إيرلندا كان الإحتجاج دينياً ، وعلى الأقل بنفس درجة كونه سياسياً أو إجتماعياً . وفي بولندا الروسية أو في بولندا البروسية ، كان نفوذ رجال الدين الكاثوليك هو روح المقاومة للسيطرة الأجنبية ، كما كان عليه الحال في كرواتيا ضد النفوذ المجرى . وفي جزء من الإمبراطورية النمساوية ، وفي الأقاليم البلقانية للإمبراطورية العثمانية ، وحيث كان الأهالي يدينون بالمذهب الأرثوذكسي كان عمل رجال الدين في الحركات القومية ، هاملاً أكثر نشاطاً بالتأكيد ، مما كانت عليه الرغبة في التحرر الإقتصادي والإجتماعي . فهل كان هذا بسبب التضيق على الأقليات القومية في ممارسة شعائرها ؟ لا : الواقع أن الحرية الدينية كانت مصونة . ومع ذلك فالإنتساب إلى عقيدة دينية تختلف عن تلك التي تنسب إليها الدولة التي يجبر الأهالي على المعيشة تحت سلطتها ، كانت تمنح دعاماً قوية للاحتجاجات الناتجة عن الخضوع الإداري أو اللغوي . وكان في وسع رجال الدين بنوع خاص أن يعطوا قيادات لحركة القومية ، إذ أنهم كانوا يمارسون نفوذاً في الحياة اليومية على جماهير الفلاحين ، ولأنهم كانوا على درجة معينة من التعليم .

ألم يكن من غير المجدى أن نحاول د عزل ، إحدى هذه القوى ، أو أن
ننسب لها دوراً رئيسياً ؟

٢ - النتائج السياسية :

في أى مدى تؤثر هذه التغيرات المادية والروحية على العلاقات السياسية
الدولية ؟

تعرض حركة القوميات للوضعية الإقليمية بطريق مباشر . ففى بعض
الاحيان قوة انفصالية ، وفى البعض الآخر قوة « بناء » . قوة انفصالية في الدول
التي يعيش فيها جنبا إلى جنب أهال مختلفون عن بعضهم في اللغات والعادات
والثقافات . وقوة بناء حين يكون لهذه الحركة هدف يمثل في توحيد الأقاليم
من نفس القومية ، والذين ظلوا منفصلين عن بعضهم بالحدود السياسية ، داخل
نطاق دولة معينة . ولكن الإمكانيات تختلف ، داخل هذا النطاق العام فالقوميات
الموضوعة تحت حكم أجنبي ، تأمل في الإستقلال ، أو سترضى باستقلال إداري
يضمن لها احترام لغتها ، وعقائدها الدينية ، وثقافتها ؟ وإذا كان الأمر يتعلق
بإنقاذ هدف يمثل في توحيد « الأجزاء للقسم » من نفس القومية ، فهل يعنى
ذلك إنشاء دولة وحدوية — يمكنها أن تكون ملكة أو جمهورية — أو مجرد
إقامة إتحاد فيديرالى تكون روابطه على درجة معينة من التراخي ؟

وكان البرنامج الأساسى هو برنامج أنصار مازينى : فكانوا يرغبون في
إعادة بناء أوروبا ، بحيث تتطابق الدولة مع الأمة في كل مكان . ومن الواجب
أن تكون هذه « الدولة القومية » وحدوية ، إذ أن الشكل الفيدرالى سيفرض
على الحكومة الضعف ، وسيساعد على إستمرار بقاء منافسات محلية قديمة ؛
وأن تكون جمهورية ، إذ أن السيادة تتمثل في الشعب ؛ ولكن ألا تكون
إشتراكية ، إذ أن الصراع الإقتصادى هو « بدون معنى » . وكون مازينى ،
منذ سنة ١٨٣٤ ، وفي نطاق مشروعه عن « أوروبا الفتاة » ، وإلى جانب لجنته

الإيطالية ، لجانا بولندية وألمانية . وكان يميز من بين شعوب القارة ثلاثة عشر أو أربعة عشر « مجموعة قومية » يجب على كل منها أن تكون دولة . وتحتق الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية العثمانية ؛ ويتجمع السلافيون غير الروسين في اتحاد يكون حاجزاً بين « العالم الغربي » وروسيا . ولا يبدو أن ماتزني كان يعلم أن تحقيق التغيير الكامل للخريطة السياسية كان غير ممكناً ، إذ أن المجموعات القومية كانت في معظم القارة متداخلة في بعضها ، وكان من الصعب تحديد الحدود الغريبة بينها . كان علاوة على ذلك يزيد من الصعوبات ، مادام يعطى للحركة هدفاً مزدوجاً ، قوى وسياسي ؛ ويبدو أنه لم يكن يفكر في ذلك .

وكانت للآراء التي إنتشرت بين أوساط البورجوازية المتحررة أنفاً أقل إتساعاً . واعتقد هؤلاء المتحررون أنه يمكن لحركة القوميات أن تؤدي إلى إنشاء دول أو منظمات سياسية ، ستكون هي دول ومنظمات للملكيات الدستورية ولم يفكروا في البحث عن حل شامل لمشكلة القوميات ، يؤدي إلى التغيير الكامل لخريطة أوروبا ، واكتفوا يبحث الحالات التي كان مداها العمل قريباً . وأخيراً ، فلقد وجدت الأمانى القومية أنصاراً لها كذلك بين الأوساط السياسية المحافظة . لامنطقية ؟ بلاشك ، إذ أليس من المتوقع أن يفكروا في أن تغيير الخريطة السياسية سيؤدي كذلك إلى تغيير النظام السياسي ؟ ولكن هذه اللامنطقية ليست واضحة دائماً .

ولذلك فقد بقي هياج القوميات مضطرباً في مظهره . ومع ذلك فقد كان يمثل قوة مضخمة وفعالة ، وتهدد التوازن رأساً .

ولاشك في أن التغييرات الاقتصادية وتيارات الفكر المتصلة بها مباشرة لم يكن لها دوراً أقل في العلاقات الدولية .

فتقدم الإنتاج الصناعي فرض على دول أوروبا الغربية مشغولية تنمية أسواق

تصديرهم . وكانت صناعة النسيج بوجه خاص هي التي ، في بريطانيا العظمى وحتى في فرنسا (فالصناعة الألمانية لم تكن تعمل في ذلك الوقت إلا للسوق المحلي) تبحث عن أسواق ، سواء صوب البلاد الأوروبية التي لم يكن التصنيع قد بدأ فيها بعد ، أو صوب خارج أوروبا .

وفي العلاقات بين الدول الأوروبية ، تواجه هذه الصادرات للدول العظمى المنتجة عقبات تشكّلها الحواجز الجمركية . ففرنسا قد منعت ، حتى سنة ١٨٣٤ ، إستيراد منتجات صناعة النسيج ؛ وسمحت الآن بدخول خيوط القزل ، ولكنها فرضت عليها رسوماً مرتفعة . وكانت التعريف الجمركية الروسية تمنع دخول ٣٠٠ سلعة ، وتخضع كل الباقين لضرائب ثقيلة . والحكومة النمساوية التي التجأت للنوع مع اعتدال أكثر طبقت هي أيضاً تعريف جمركية متطرفة في حمايتها . ومضاعف الوولفرافير البروسي ، في سنة ١٨٤٤ ، ونتيجة لمطالب رجال الصناعة ، الرسوم على المصنوعات المعدنية ، وزاد ، في سنة ١٨٤٦ الرسوم الجمركية على المنسوجات بنسبة ٥٠٪ . ولذلك فإن مسائل السياسة التجارية قد احتلت ، في العلاقات الدولية ، مكاناً تزايدت أهميته ؛ سواء أكان الأمر يتعلق بالعلاقات بين فرنسا وبريطانيا العظمى ، أو بين فرنسا وبلجيكا ، أو بين بريطانيا العظمى وروسيا ، أو بين النمسا والولفرافير .

وكانت بريطانيا العظمى ، بطبيعة الحال ، هي التي تشعر بنوع خاص بتناجح هذه السياسات الجمركية ، مادامت هي المركز الرئيسي لصناعة العالم . ولذلك فقد كانت هي التي اقترحت فكرة جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية . وكانت التجارة الخارجية بالنسبة إليها هي « مسألة قطعية » قبل أي شيء آخر . وفي أوروبا ، إتجهت صادرات منتجات النسيج الإنجليزية ، في نصف مجموعها ، صوب ألمانيا ؛ ووصلت عبر الأقاليم الألمانية ؛ مهربة ، إلى بولندا الروسية وإلى النمسا . ولكن كان من اللازم لتنمية هذه الصادرات ، أن تتمكن الصناعة من أن تتيج

بأثمان أرخص : فتطلب الأمر إذن سياسة خفض للمرتبات والاجور ؛ وكانت هذه السياسة ممكنة إذا ما انخفضت أسعار المعيشة في بريطانيا العظمى ؛ وكان من الممكن تحقيق هذا الانخفاض في أسعار المعيشة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج ، ومن ناحية أخرى ، ولكي تتمكن القارة الأوروبية من شراء المنتجات الإنجليزية المصنوعة ، ألم يكن من الضروري أن تتمكن من أن تباع منتجاتها الزراعية لبريطانيا العظمى ؟ وهاتان الحجتان مرتبطتان في أصلهما . وكوتسا موضوع الدعاية التي شنها ريتشارد كوبدن *Richard Cobden* ، إبتداء من سنة ١٨٣٥ ، وفي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار القمح الإنجليزي ارتفاعاً كبيراً . وقال أن الضرائب المفروضة على الحبوب تزيد سعر الحبوب بنسبة ١/٤ ؛ فهي « الحجر الأساس في عقد الاحتكار ، في صالح ملاك الأراضي ؛ وستؤدي إلى إقفال السوق الإنجليزي في وجه قمع القارة ، وقمع روسيا ، وقمع الألمان ؛ ولكن هذه الدول لا تقدر على شراء المنتجات الإنجليزية المصنوعة » إلا بمنتجات زراعاتهم . ولذلك فإن إلغاء « قانون القمح » سيسمح لبريطانيا العظمى « بتبادل منتجاتها المصنوعة نظير حبوب البلاد الأخرى » . حقيقة أن هذه السياسة كانت تهدد بتحطيم الزراعة الإنجليزية ، ولكن النشاط الزراعي لم يشغل إلا ٣٥٪ من الأقاليم : فلم يكن لهم لذلك إلا أهمية ثانوية . وكان مايم هو إزدهار الصناعة وخاصة صناعة المنسوجات : « إن إزدهار مانشستر يمثل رفاهية إنجلترا » . وفي فكر كوبدن ، الذي إلتقى في هذا الشأن بأبجاء آدم سميث *Adam Smith* وريتشاردو *Ricardo* لم تكن هذه النظرية الخاصة بحرية التبادل إلا أحد مظاهر سياسة إقتصادية تيسر تدخل من جانب الدولة في تنظيم الإنتاج وفي ظروف العمل : فتؤدي حرية المنافسة إلى « كمال وتركيز الإنتاج » كما تؤدي إلى « التوفيق بين المصالح » .

وكان على بريطانيا العظمى أن تطبق هذه المبادئ، دون أن تعمل حساباً لإتجاهات الدول القارية، ودون أن تحاول عقد إتفاقيات لمعاملة المثل، وهي التي كانت ستعطل الإصلاح، وحينئذ تأخذ بريطانيا الدافع، كانت ستفتح الطريق الذي سلكه فيه الدول الأخرى بدورها : وحينئذ يشاهدوا النتائج، كما قال كوبرن، « سيتبعون حتماً طريقنا ». وبعد معركة برلمانية طويلة، وإقناع السير روبرت بيل *Sir Robert Peel*، رئيس الوزراء، انتصرت هذه الآراء سنة ١٨٤٦.

ولم تكن المشغوليات الاقتصادية أقل تأثيراً على العلاقات بين أوروبا والأجزاء الأخرى من العالم. فكان البحث عن أسواق جديدة للصناعة المنسوجات هو الذي فتح مسألة الشرق الأقصى. فوجود كتلة بشرية ضخمة في الصين، يمكنها أن تصبح عميلة لهذه الصناعة، جذب انتباه الدول الأوروبية، وبخاصة بريطانيا العظمى، بطبيعة الحال. ومادام قد أصبح من الصعب العثور على أسواق على القارة الأوروبية، ومادامت الولايات المتحدة كانت تحاول أن تحمي صناعاتها الناشئة من المنافسة الأوروبية، فقد كان من اللازم، كما كتب بلرستون *Palmerston*، في يناير سنة ١٨٤١، البحث عن أسواق في أماكن أخرى : فيجب على السياسة الخارجية الإنجليزية أن « تفتح وتضمن الطريق للتجار ». واختلاف المصالح بين الدول الأوروبية في المسائل الجمركية؛ والرهبة في إجبار حكومة الصين على قبول التوغل الأوروبي : هذه، في العلاقات الدولية، كانت أسباباً ممكنة أو متروكة للاصطدام.

ولكن هذه المصالح الاقتصادية بدأت كذلك في عقد روابط مالية بين الرأسماليين من دول مختلفة، روابط كانت عاملاً جديداً في العلاقات بين الدول.

وكان إنشاء السكك الحديدية من أسباب هذه الحركات الدولية لرؤوس الأموال . ففي فرنسا ، وفي بلجيكا ، انشئت أولى الخطوط الحديدية الكبرى ، من سنة ١٨٤٠ الى ١٨٤٧ ، بالمساعدة المالية للإنجليز : ففي شركات سكك حديدية هندية كانت نصف رؤوس الأموال انجليزية ؛ وأخذ ليدرو وولان على جيزو *Quizot* ، في سنة ١٨٤٧ ، هذه المسألة وفي الولايات المتحدة ، باحت شركات السكك الحديدية الأولى جزءاً كبيراً من أسهمها الى إنجلترا وإلى فرنسا . وفي ألمانيا ، التجأت الصناعات الإستخراجية ، والصناعات التحويلية ، التي لم تجد تمضيئاً من نظام مصرفي يلائم احتياجاتها ، الى رؤوس الأموال الأجنبية كذلك : رؤوس أموال انجليزية في النسيج في ساكس وفي سيليزيا ؛ ومن ليل في منطقة الرور ، ومن مولهاوز في ألمانيا الجنوبية ؛ ورؤوس أموال بلجيكية وهولندية في منطقة الراين . وكان رؤوس الأموال التي قدمتها بريطانيا العظمى هي التي تحتل المركز الأول في هذه الحركة : ففي سنة ١٨٤٧ أصبحت الإستثمارات الإنجليزية في الدول الأجنبية أكثر أهمية بضعفين أو بثلاثة أضعاف مما كانت عليه منذ عشرين عاماً ؛ وبدأت ، منذ سنة ١٨٤٥ ، في أن تلعب دوراً حتى في أمريكا الجنوبية .

وكانت هذه الإستثمارات ، التي تدعم كذلك نفوذ بريطانيا العظمى في الحياة الإقتصادية العامة ، هي نتيجة لمجهودات قامت بها المصارف ورجال الأعمال — وساعة توماس براسي *Thomas Brassey* تعتبر مثلاً لذلك — الذين فكروا بطبيعة الحال في ربح مباشر ، ولكن الذين فكروا كذلك في تسهيل توغل السلع والظاهر أن الحكومة ، في هذه الفترة ، لم تتدخل كثيراً في هذه العمليات ولكن أصحاب رؤوس الأموال ، الذين قاموا بهذه الإستثمارات لم يجهلوا أن صداماً دولياً سيؤثر في أنها . فيمكن لهذا أن يكون عاملاً من عوامل السلم . ومن الممكن ، مثلاً ، أن تكون حكومة لوى فيليب قد فكرت في أن المشتركين الإنجليز في شراء

أسهم السلك الحديديّة الفرنسيّة سيكون من مصلحتهم ممارسة منخط مهدي على وزارة الخارجية البريطانيّة ، في حالة نفوذ خلافاً سياسيّة بين البلدين . ولكن حالة الأبحاث التاريخيّة لا تسمح حتى الآن بقياس النفوذ السياسي لهذه الصلات الماليّة .

أما دور العامل الجديد ، الذي يتمثل في ظهور وانتشار الفكر الاشتراكي فكان أكثر تواضعاً بكثير ، في العلاقات بين الدول ، مادامت أعداد المجموعات الاشتراكيّة كانت بسيطة ؛ وهو كذلك أكثر صعوبة في تعريفه ، إذ أنه ميدان ندرت فيه الأبحاث . ولاشك في أنه كانت لهذه النظريات الاشتراكيّة ألقاً دولياً واسعاً ، مادامت الطبقات الاجتماعيّة التي تكبتها النظم القائمة ، مصالح مشتركة في كل البلاد ومع ذلك ، فإن الإنجاهاات كانت مختلفة .

ولم يهمل الفكر الماركسي الذي عبر عنه في «البيان الشيوعي» في سنة ١٨٤٧ ، أهمية حركة القوميات ، ولكنه اعتبر أن حق الشعوب في تقرير مصيرها ليس هدفاً في حد ذاته . فبقيت المسألة القوميّة خاضعة للمسألة الاجتماعيّة ، وليست لها أهمية إلا فيما يتعلق بتدعيم آراء الثورة العالميّة ، أو بالمساعدة على تحطيم العقبات المؤدية إليها ، وحيث أعلن ماركس Marx أنه في صف الحركة القوميّة البولنديّة ، رجع ذلك إلى كون هذه الحركة معادية لروسيا ، وإلى أن من طبيعتها أن تسهل على إنجاح « حملة » ضد القيصرية .

وكان للإشتراكيين الفرنسيين بعض المعضوليات المشتركة : فانتصار الاشتراكيّة سيؤدى إلى القضاء على الحروب بين الدول ؛ وسيسمح بتكثيف كل طاقات ووسائل عمل كل شعوب أوروبا ، من وجهة النظر الإقتصاديّة . واتفق الجميع كذلك على فضح التهديد الذي يشغل به الإنجاها الاوتوقراطي الروسي على كاهل القارة . ولكن الخلافات كانت متعدّدة ، فكان أتباع السان سيمونيّين ينادون بإقامة السلم في أوروبا ؛ وبقوا يؤمنون بأن التعاون بين فرنسا وإنجلترا هو

أحبنا وسيلة لضمان الأمن الذي يسمع ، عن طريق سياسة الاشتغال العامة الكبرى ، بإقامة تضامن في الحياة الاقتصادية ؛ ومع ذلك فقد كان هذا الإجماع السلبي أوروبى فقط : فسيكون في وسع الشعوب المتصالحة أن تقوم بسياسة توسع في القارات الأخرى ، وهذا التوسع لن يتراجع ، إذا ما تطلب الأمر ، عن استخدام القوة . وفي فكر برودون — في ذلك الوقت — كان الإجماع السلبي ، على العكس من ذلك ، أساسياً . ولم يخف برودون Proudhon سخريته من الوطنية السلطوية ، التي قال أنها وطنية الجمهوريين الفرنسيين ؛ وكان قاسياً بالنسبة لبرنامج مازينى ؛ وكان حذراً من مبدأ القوميات ذاته . وأخيراً فلن « الاشتراكيين المسيحيين » ، مثل بوشيه ، كانوا مصبوغين بالقومية إلى درجة كبيرة . وقالوا أن على فرنسا « رسالة » تقوم بها في العالم ؛ وعليها ألا تتراجع ، في سبيل لشراراتها ، عن استخدام الوسائل الثورية ، ولا تتدخل عن الحرب . فكيف يمكننا إذن أن نرى رباطاً مباشراً بين إنتشار الاشتراكية وإجماع العلاقات الدولية ؟

حقيقة أن تأثير هذه الحركات الفكرية وتأثير هذه القوى الاقتصادية كان يوحى بفكرة جديدة للعلاقات بين الشعوب وبين الدول ، وفي هذا الشأن عمل المحدثون عموماً على إظهار محاولاتهم على أنها كفيلة بضمان السلم ، وربطوا حتى بينها وبين فكرة وفاق دولي ، وفي خلال السنوات التي تلت عام ١٨٤٠ مباشرة ، ظهرت هذه المشغليات في أوساط مختلفة تماماً . واتجهت صوب مشروحين : ولايات متحدة أوروبية ، أو منظمة عالمية السلام . وفي هذا التيار الفكرى ، تفرعت الاتجاهات التي كانت تتلاقى في بعض الحالات ، ولكنها لا تختلط أبداً : وهي اتجاهات المظلمات الدينية ، واتجاهات أنصار مازينى ، واتجاهات الإقتصاديين من أنصار مبدأ حرية التعامل ، واتجاهات بعض الاشتراكيين الفرنسيين .

وتأثر الإجماع الأول بدرجة كبيرة بتأثير الكويكرز الذين أدانوا الحرب ، أخلاقيا ، في الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٠٨ ، وفي إنجلترا منذ سنة ١٨١٦ ، ولما اقترحوا نزع السلاح والتحكيم . وفي سنة ١٨٤٠ رسم الأمريكي ويليام لاد William Ladd مشروع مؤتمر الدول ، يمكنه أن يضمن المحافظة على السلام ، عن طريق إنشاء روابط فيدرالية ، وقام مندوبو جمعية السلام *Peace Society* الإنجليزية بمرضى مشروعات أخرى ، في باريس وفي جنيف ، هي مشروعات جمعية الأخلاق المسيحية وجمعية السلام ، التي وضعت مسابقة لدراسة « وسائل إصلاح الخلافات بين الأمم » . ووضع كل من رجل القانون السويسري جوهان سارتوريوس Johann Sartorius والفرنسي قسطنطين بيكر Constantin Pecqueur اللذين فازا في هذه المسابقة ، الخطوط المريضة لمشروع إتحاد أوروبي.

Fédération Européenne

وتأثر الإجماع الاشتراكي ، بنوع خاص ، بأراء السان سيمونيين . وكان أحد قدماء السان سيمونيين ، والذي أصبح بعد ذلك من أنصار فورييه ، وهو فيكتور كولسيدران Victor Considérant ، هو الذي أعطى ، في سنة ١٨٤٠ ، وفي كتابه « عن السياسة العامة ودور فرنسا في أوروبا *De la politique générale et du rôle de la France en Europe* » الشكل الواضح لهذه الأفكار : فأصر على ضرورة تحديد سيادة الدول في صالح « سيادة عليا » ، لا يمكن دلاى من الشعوب ، وفيما يتعلق بعلاقاته الخارجية ، أن يقدر أو يرغب في التخلص منها ، وكان يعتمد كذلك على ترابط المصالح الاقتصادية في سبيل نصرته الآراء السلبية : فرأى هذا الاشتراكي في « عالمية رجال الأعمال » ، أو رجال المصارف ، إحدى القوى التي يمكنها أن تدعم حدوث السلام .

وكان برنامج ماثويزي ، بالشكل الذي عبر عنه ، منذ سنة ١٨٣٤ ، في « النداء للوطنيين السويسريين » ، يرغب ، بعد إذابته السابقة للخريطة السياسية ،

في تنظيم أوروبا في اتحاد جمهوريات . وفي نطاق كل « دولة قومية » ، ستكون المجالس المختصة بتسوية « المصالح الخاصة » ، والشئون المحلية ، ؛ ولكن لإدارة المصالح العامة سيمهد بها إلى مؤتمر أوربي ، تمثل فيه كل الشعوب ، بمساواة تامة . أما فيما عدا ذلك فإن ماترني لم يحاول أبداً أن يحدد شكل هذا الاتحاد الأوربي ، أو توزيع الاختصاصات بين المؤتمر والدول .

وكانت نظرية الإقتصاديين مرتبطة بطريق مباشر بتأثير ويتفارد كوبدن . وقال البشر مبدأ حرية التعامل ، أنه يوجد « توافق طبيعي » بين الإقتصادية وبين تنمية العلاقات الدولية . وإذا ماخفضنا الحواجز التجارية ، وإذا ماسمحنا لرأس المال بأن يلعب بحرية دوره في التقدم الإلسانی ، فإتنا سنشاهد نشأة تكامل بين الدول ، يكفي للتغلب على الخلافات السياسية ، ولتنح الحكومات من إلقاء شعوبها في الحرب . فالدول التجارية العظمى التي تفكر ، من أجل تنمية إنتاجها وسوقها الداخلي ، في توسيع أقاليمها عن طريق الغزو ، لن تحتاج بعد ذلك للبحث عن هذا التوسع ، في اليوم الذي ستوجد فيه حرية التعامل في كل مكان . ومادامت الشعوب « ستأخى في الصناعة » فيمكن للحكومات أن تقلل أعبائها العسكرية ، وترصد جزءاً أكثر أهمية في ميزانياتها لمصروفات « نافمة » . ونحت تأثير كوبدن ، وضع فردريك باستيا *Frédéric Bastiat* وبعض أعضاء آخرين من جمعية حرية التعامل ، في باريس ، في سنة ١٨٤٧ ، أسس جمعية أصدقاء السلام ، التي ستعنه صوب فكرة اتحاد أوربي ؛ وفي نفس هذا الوقت قام المحامى فيزييه *Vésinet* في روان — وتقريباً في نفس الوقت الإيطالى كارلو كاتانيو *Carlo Cattaneo* — بنشر شعار « الولايات المتحدة الأوربية » .

ومع ذلك ، فرغم أن هذه الحركات الفكرية كانت غنية ومتعددة ، فقد ظلت النظرية غير متماسكة . وكانت نقطة الالتقاء الوحيدة هي فكرة التضامن بين

الدول . ولكن هؤلاء الكتاب السياسيين ، الذين أتوا من آفاق مختلفة وخضعوا لدوافع ، في بعض الحالات ، متعارضة ، لم يحاولوا ، حتى ذلك الوقت مجابهة وجهات نظرهم وحلولهم ببعضها .

فما هي قيمة هذه الآمال بالنسبة للشاعر التي توقظها حركة القوميات ، وللتحديات التي تسبب فيها بالنسبة لسلم أوروبا ؟ لاشك في أن أشد أعوان حركات القوميات حمية — وهم رجال « أوروبا الفتاة » — قد أكدوا ، هم أيضاً ، أن تحقيق مثلهم الأعلى سيضمن في نهاية الامر السلم بين الشعوب . ولكنهم إقترحوا ، لكي يصلوا إلى ذلك ، البدء بالتغيير العام للحدود والتنظيم السياسية . وكيف يمكن لثل هذا التغيير ألا يسبب في نشوب الحرب ؟ .

الفصل الثالث

الحركات القومية

كانت القوى المتبادلة وإمكانات النجاح ، غير متعادلة في هذه الحركات الخاصة بالقوميات ، والتي أخذت أهمية كبرى في العلاقات الدولية . ففي المملكة المتحدة كانت مقاومة القومية الإيرلندية للسيطرة الانجليزية قد تنظمت تماماً ، قبل سنة ١٨٤٠ ، وبترجييه أوكونيل *O'Connell* ، ولكنها بقيت إحدى مسائل السياسة الداخلية . وفي روسيا ، لم يكن للحركة الفنلندية تماسك كبير ، وكانت الحركة البولندية قد سحقت في سنة ١٨٣١ . ولكن النقط الحساسة كانت موجودة في ألمانيا وفي إيطاليا ، حيث ظهرت هذه الآمال من قبل فيما بين عامي ١٨١٥ و ١٨٤٠ ، وكذلك في إمبراطورية النمسا وفي الإمارات الرومانية . ولكن التقابله كان سطحياً بين هذه الحركات : فكان لكل منها صفاتها الخاصة بها .

١ - الحركة القومية الإيطالية :

من وجهة النظر السياسية ، لم تكن الدول الإيطالية مرتبطة ببعضها برباط غير قابل ؛ ومن وجهة النظر الاقتصادية ، لم تكن تعرف تماماً الأشكال الجديدة للإنتاج الصناعي ، إلا في بعض المناطق . وظهرت صلابة قوى المقاومة ، إذ أن النمسا ، في الوقت الذي لم يكن لها في ألمانيا إلا مجرد أولوية ، مارست إما نفوذاً مباشراً وإما « إشرافاً » ، في غالبية أنحاء شبه الجزيرة : فكانت تحتفظ بولمبارديا والبندقية ، وكانت تسيطر بالفعل على دوقيات توسكانيا وبارما ، حيث كان الأمراء من أقارب الأسرة المالكة النمساوية وكانوا يعرفون أنه لا يمكنهم الاحتفاظ بعروشهم بدون تأييدها ، وكانت قد عقدت معاهدة تحالف سرية مع ملك

الصقليتين ؛ وكانت لها الحق في الإحتفاظ بحامية في الجزء الشمالى من دولة البابوية في فرازا — رأس الجسر ، الهام على الضفة الجنوبية لنهر پو — وكانت مملكة بيدمونت وسردينيا هى وحدها التى تخرج عن نطاق هذا الضغط المباشر . وكانت اليقظة القومية من عمل مجموعة محدودة للغاية ، ولا تمثل طبقة إجتماعية ، ولا حزب سياسى : فهؤلاء الرجال ، المختلفين فى أصلهم وفى ظروفهم الإجتماعية كان هدفهم الأول هو إستقلال شبه الجزيرة ، أى إبعاد النفوذ النمساوى عن الدول الإيطالية ، و « تحرير » لومبارديا والبندقية ؛ وكانوا يتمنون ، علاوة على هذا الهدف ، تحقيق الوحدة .

وفى هذا البعث ، *Risorgimento* كان دور الحركة الثقافية أكثر أهمية بكثير من دور المصالح الإقتصادية .

ومنذ سنة ١٨٣٢ ، أظهر رجال الفكر رغبة فى البدء بالعمل : لحاولوا أن يخدموا أنفسهم « فى خدمة التربية القومية » ، ويمهدوا بتلك الآراء للمجهود القومى وتمرضت قصائد توسكان جوزيف جوسى *Toscan Giuseppe Giusti* التيكية ومسرحيات نيكولى *G. B. Niccoli* الغنائية لآمال الاستقلال والوحدة وذكرت القصص التاريخية ، مع فرانفيسكو جيرازى *Francesco Guerrazzi* بأحداث الماضى الكبرى ، لكى تعطى منها أمثلة ودروساً بالنسبة للحاضر والمستقبل . وحاول المؤرخون — مثل سيزار كانتو *Cesare Cantu* الذى كتب تاريخ العالم فى خمسة وثلاثين مجلداً ، ولويجي فارينى *Luigi Farini* فى كتابه عن الدولة الرومانية منذ سنة ١٨١٤ ، وكارلو تروجا *Carlo troja* فى كتابه عن تاريخ إيطاليا فى العصور الوسطى — أن يشرحوا أسباب التقسيم السياسى ، وأعادوا ذكرى العصور التى كانت إيطاليا فيها فى مركز الحياة السياسية والإقتصادية للعالم .

وعلاوة على عمل هؤلاء الأدباء والعلماء والمؤرخون ، أليس من الواجب

إضافة مجهود الإيطاليين المهاجرين ، الذين كانوا ، في مرسيليا ، وفي ليون ، وفي باريس ، على اتصال بالفكر الفرنسي ؟ وفي هذه الأوساط الخاصة بالمهاجرين ، كانت الفوارق تضحى ، والشعور القوي يتأكد بدرجة أسرع عنها في إيطاليا نفسها .

وكان مركز الإهتمام في هذه الحركة الفكرية هو عمل الكتاب السياسيين ، الذين إقترحوا حولا للسألة الإيطالية . وكانت وحدة وجهات النظر غير موجودة بعد ، بين موجبي الحركة القومية في السنوات التي تلت عام ١٨٤٠ مباشرة .

فكان بعضهم ، وهم الثوار ، مجتمعين حول ماتزيني . وكان ماتزيني ، بعد أن كان قد انضم فعليا إلى حركة الكاربوناري منذ أن كان له ثلاثة وعشرون عاما ، يعيش في المنفى ، منذ سنة ١٨٢١ ، في مرسيليا ثم في لندن . وكان فيلسوفاً وعلى الأثر من وجهة نظر نياته ، وله فكرة شخصية عن تقدم الانسانية ، ويحاول بناء نظام للعقائد . وكان يؤمن « بوحدة الجنس البشري » وبضرورة التعاون بين الشعوب ، ويعتقد أن البشر سيتكثرون من الوصول إلى تحسين مصيرهم ، إذا ما ساروا على هدى مثل أعلى ، وعلى هدى عقيدة تعلمهم « الرغبة في التضحية » فالمسيحية ، التي كان عليها أن تقيم المساواة والاعاء تناسك رسالتها ، على حد قوله . ولذلك فقد كان من اللازم تزويد الانسانية بعقيدة جديدة . وكانت هذه العقيدة التي يبشر بها ماتزيني وأنصاره مبنية على أساس فكرة الواجب الاجتماعي وفكرة المشاركة . فلقد رد رسالة يقوم بها حيال إخوانه ، وعليه أن يكون مستعداً للعمل ، دون إنتظار لمكافأة . وفي نطاق نفس الدولة ، سينظم المواطنون أنفسهم للتعاون في أعمال المصلحة العامة ؛ وستتوج مشاركة المواطنين بالمشاركة بين الأمم . ومن هذا النظام الفكري يتفرع البرنامج السياسي : فعلى الشعوب أن تحصل على « حرية ممارستها لسيادتها » ، ويمكنها أن تحصل إليها إذا

ما تطابقت الدولة مع « القومية » ، وإذا ما كانت منظمة طبقاً للبادئ الجمهورية والديمقراطية ، وإذا كانت يسيرها « مركز دفع » واحد وكان على الايطاليين أن يقوموا بدور كبير في تحقيق هذا البرنامج : فسيفتحوا الطريق ، إذ أنهم ، باتباع مبادئ مازينى : سيوجهون ضربة واحدة لمركزى المقاومة الرئيسيين — الكرسي الرسولى ، الذى أنفق فى رسالته والذى كان يعرقل التقدم الانسانى ؛ وامبراطورية النمسا التى كان وجودها « رمزاً للجمود » و« لسلية المبدأ القومى » . ولكن يؤثر فى الايطاليين لا مجرد المثقفين حسب بل وكذلك الجماهير ، [عتمد مازينى فى أول الامر على الدعاية ، إذ أن « الشعور وحده هو الذى يحرك الشعوب » ؛ أما فى المناطق التى لم يكن النظام البوليسى يسمح فيها بعمل الدعاية ، فكان يعتمد على الثورة ، لا لأنه كان يتوقع نجاحها المباشر ، ولكن لاعتقاده فى ضرورة التعلم من محاولة ، حتى وإن لم تنجح : فعلى الحركة الوحيدة أن تقدم « شهداءها » ، إذ أن روح تضحية هؤلاء الثوار سيكون لها قيمة مثالية عند الجماهير .

وكان مازينى يمارس نفوذه ، أكثر من نظريته ، بمواجهه كرئيس ، وبالجموعات التى كان يحركها ، مثل « إيطاليا الفتاة » و « أوروبا الفتاة » . وأثار برنامجه قلق البورجوازية ، ولكنه وجد أعضاء متحمسين فى « جماهير المدن » فى بعض المراكز الكبيرة ، مثل جنوا .

وفى مواجهة هذا التهور الثورى — تهور أحد المهاجرين الذى كان لا يعرف تماماً الأحوال الحقيقية للحياة السياسية فى إيطاليا ، ومبشر مصمم على عدم التنازل عن « خط واحد ومع أى كان » — كانت هناك الفكرة السياسية « للمعتدين » . وكان هؤلاء الآخرين لا يفكرون فى تحقيق الوحدة إلا فى شكل فيدرالى ، وتحت رئاسة أحد الملوك الايطاليين . ولكن أيهم ؟ لقد فكر البعض فى البابا ، وفكر آخرون فى ملك بيدمونت ومردينيا .

وكان الحصول على تأييد البابوية ورجال الدين الكاثوليك لحركة البعث القومى ، والتوفيق بين « المبدأ الدينى » والفكرة القومية ، منذ سنة ١٨٣٦ ، هو مشروع نيكولو توماسيو *Nicolo Tommaseo* فى كتابه عن « أهل إيطاليا الجديد » . وفى بولندا ، وفى أيرلندا ، ألم يؤثر عمل رجال الدين فى صالح المطالب الوطنية ؟ والبابا ، ألم يكن فى وسعه أن يصيح ، بإعادته تقاليد المصور الوسطى ، « حاشى الاستقلال الوطنى » ؟ ولم يأخذ هذا الاتجاه ، لإنهاء « الحلف الجديد » ، أهميته إلا ابتداء من سنة ١٨٤٣ ، حينما ظهرت فى بروكسل جريدة مرشد إيطاليا *Primalo d'Italia* لجيورجى *Gioberti* . وكان جيورجى من رجال الدين فى بيدمونت ، واشترك فى سنة ١٨٣٣ فى حركة ماتزىنى ، مما أجبره على الذهاب إلى المنفى ؛ ومع ذلك فقد تخطى عن الآراء الماتزىنية ، لأنه اعتقد أنه لا يمكن لنهج الثورات أن يؤدى إلا لتضحيات بدون نتيجة ، وأنه سيكون من طبيعة لإنشاء نظام جمهورى أن يفرق بين الوطنيين الإيطاليين . ولكن يصل إلى ضم أكبر عدد ممكن من مواطنيه ، حاول أن يتبع « طريقاً أخلاقياً ، ودنياً لإيطالى ... مختلف تماماً عن مشاهير الفوغاء ، مثل إختلافه عن مشاهير الحكام الطغاة » . وشرح فى « المرشد » ، وبلمحة خطابية ومنمقة ، كيف يمكن لإيطاليا أن تجد فى نفسها كل الإمكانيات الخاصة باليقظة القومية ، ولم يجادل فى أنه سيكون على بيدمونت أن تحتل مكاناً هاماً فى تطور الأمة ، إذ أن لها شعباً أكثر ذكاءً وأكثر نشاطاً من الدول الأخرى ، ولأنها الوحيدة التى كان لها جيش جدير بهذا الاسم ؛ ومع ذلك فقد احتفظ للبابوية بالدور الرئيسى ، إذ أن الكرسي البابوى كان هو وحده الذى يتمتع بقوة أخلاقية تكفى للقيام بدور الحكم ، وكان هو وحده القادر على ضمان استقرار الوضع الاجتماعى . « يتوقف مصير إيطاليا على اتفاق روما وتورينو » . فما هو هذا المصير ؟ لم يكن جيورجى يفكر فى توحيد كل الإيطاليين تحت سلطة واحدة : فستبقى الدول ؛ ولكنها

مستدخل فقط فى إتحاد ، يوضع على رأسه البابا ، ويعاونه « مجلس دولة » يدير
المصالح العامة لشبه الجزيرة .

وبالإختصار ، فإن « المرشد » كان يرغب فى التوفيق بين الدين والحرية ؛
واقترح حلا يحسب حساباً لمشاعر الجماهير ، ولكن يمكنه كذلك أن يطمئن كل
الرجال المهادنين وأنصار أقل غناطرة محكمة : وكان هذا هو السبب الرئيسى
لإنجاحه . فأصدقاء جيورجى الإيطاليين كتبوا له أنهم « يحبون به ويحترمونه » .
ولكن اليسوعيين *Jesuites* ، الأعداء المتشبهين للإتحاد الكاثوليكي التحرر ،
كانوا معادين له . ولم يكن للكردينال لامبروشينى *Lambruschini* ، وزير
دولة جريجوار السادس عشر أى ميل للإتحاد « الحلف الجديد » يريد على يديه
لحركة مائزنى .

وبرنامج « الحلف الجديد » ، إصطدم باتجاهات « المعتدلين » الأخرى ، والتي
كانت ترغب فى وضع ملك بيدمونت وسرديفيا على رأس الحركة القومية .
وكان هذا الإتجاه قد شرحه ماميانى *Mamiani* منذ سنة ١٨٤١ ؛ وزادت صلابته
لمبتداء من سنة ١٨٤٥ فى كتابات سيزار بالبو *Cesre Balbo* وماسيموداز بجليو
Massimo d' Azeglio ، وكانا من بيدمونت ، وكل منهما يرغب فى السكفاح
ضد نجاح « المرشد » . وفى أمل إيطاليا *Speranze d' Italia* أصر بالبو على
الوحدة أقل من إصراره على الاستقلال : فادام أحد أقاليم شبه الجزيرة
— وهو لومبارديا والبندقية — لا يزال خاضعاً للحكم الأجنبى ، فلا يبدو من
الممكن إقامة الإتحاد ؛ ولذلك فإن تحرير ميلانو والبندقية كان هو « النقطة
الرئيسية فى المشروع » . وكان فى وسع « أسرة سافوا » المجاورة للأقاليم
الخاضعة للإجانب ، وحدها إرجاعهم إلى إيطاليا . ولم يذهب بالبو إلى أبعد
من ذلك ؛ ولكن أليس من الواضح ، فى تفكيره ، أن صانع هذا التحرير
سيكون من خصائصه أن يصبح الرئيس المقبل للإتحاد ؟ أما بالنسبة لمارجوليو

فإنه هاجم السلطة الزمنية البابا ، وفضح التناقض الموجود بين الوسائل الإدارية في الدولة البابوية وبين تعاليم الإنجيل ؛ وأوضح أن بقاء هذه السلطة الزمنية هو مجرد وجود الحماية النسوية في فرازا ، وجيش صغير من المرتزقة السويسريين في روما . فكيف يمكن الوثوق في البابا حين يرأس الحركة القومية ؟ ولكن دازيجليو لم يشرح بوضوح الشكل الذي يمكن لإيطاليا أن تأخذه في المستقبل . واكتفى ، حتى في عام ١٨٤٧ ، بإقتراح تطبيق دول شبه الجزيرة نفس النظم العسكرية ، ونفس القوانين ، ونفس نظم العملة والنظم البرقية ، ونفس برامج التعليم .

ولا يمكننا أن نلحظ في أن هذه الردود على حركة « الحلف الجديد » كانت تهدف تمهيد الطريق أمام سياسة سرديليا : فكان الملك شارل ألبرت *Charles-Albert* قد استلم نسخة من مخطوط بالبو ، وكان على اتصال شخصي بدازيجليو ، قبل نشر كتابه مباشرة . ومع ذلك فقد اكتفت الأسرة الحاكمة في سافوا بمحاربة الحل « البابوي » ، دون أن تتقدم بحل آخر من جانبها . وكان شارل ألبرت يخاطر ، من وقت لآخر ، بلفتة تهدف لإظهاره بمظهر للمعادي للنمسا أمام الرأي العام ؛ فأكد ، في مقابلاته الشخصية ، أنه حينما تحين الفرصة المواتية ، سيرأس الكفاح من أجل الاستقلال الوطني ؛ وكلف سكرتيره الخاص بالاتصال بألصار الوحدة الإيطالية التي ستحقق برئاسة أسرة سافوا ؛ ولكنه امتنع عن إعلان أي برنامج . أكانت انتهازية أم تردد ؟ ربما كان يخشى ، إذا ما أعلن مخططاته قبل الأوان ، من أن يتعرض إلى قطيعة مع النمسا ، ويهدد بذلك أمن دولته ؛ وكان متأثراً كذلك بمعتقداته الأوتوقراطية ، التي تجبره على الحذر من حركة في الرأي العام مستوحاة من الاتجاه الليبرالي ، ويبدو أنه كان يحذر من فرنسا أكثر من حذره من النمسا .

ورغم هذه الاختلافات ، فإن المناقشة حول « المسألة الإيطالية » — ومي
الأساس — قد اتسمت إلى أقصى درجة .

في السنوات الواقعة بين عامي ١٨٤٥ و ١٨٤٨ ، احتفظت مجموعة من الكتب
والنشرات ، ورغم أنها لم تأت بشيء جديد ، بحالة « غليان » لدى الرأي العام .
وتم توزيع هذه المطبوعات ، هنا وهناك ، بطرق سرية ؛ ولكن النهاية على
نطاق واسع لم تكن ممكنة في الدول الإيطالية الخاضعة لنظم بوليمية إلا إذا
ما سمحت الحكومات بها . وكان موقف هذه الحكومات متبايناً ففي توسكانيا ،
قام الدوق بطبيعة الحال بمنع دعاية أنصار مائزيني ، ولم يوافق على نشر آراء
« الحلف الجديد » ، ولكنه لم يتعرض لتداول كتاب دازيجليو . وفي بيدمونت ،
لم يضع شارل أبير عقبة أمام نشر « المرشد » ، رغم أن تفضيله كان يتجه
بطبيعته الحال صوب دعاية « الألبيرتين » . ومنع البوليس النمساوي في
لومبارديا والبندقية كل كتابات الوطنيين ، ولكنه لم يمنع في وقف نشرها من
الحدود السويسرية . وذكر مدير شرطة البندقية ، في مارس سنة ١٨٤٧ ، أن
« سم الدعاية الأدبية ينتشر قطرة بقطرة في النفوس » .

وعلاوة على هذا التأثير للحركة الفكرية ، ما هو الدور الذي يمكننا أن ننسبه
لتأثير المصالح المادية والتطور الاقتصادي ؟

كان هذا التأثير واضحاً في السياسة الخارجية للدول ، التي كانت التنمية
الصناعية فيها قد بدأت في تعديل البنيان الاجتماعي . ولكن علينا ألا نبالغ
في مدى هذه التمديلات . فكان الدور السياسي للطبقة العاملة ، والذي تمثل على
الأكثر ١٥ ٪ من الأهمال ، بسيطاً جداً . وكان من الممكن ، في سنة ١٨٤٦
فقط ، أن نلاحظ المظاهر الأولى لدعاية اشتراكية ، عديدة ببعض المراكز
التقليدية في توسكانيا . ولكن البورجوازية الجديدة كانت أكثر نشاطاً : فكان
التجار ورجال الصناعة هنا ، وفي أي مكان آخر في تلك الفترة ، يرغبون ، ولكن

يشكلوا من تنمية دوافعهم ، من التحرر من التعليلات الادارية المعوقة ؛ وكانوا يطالبون « بالحرية الاقتصادية ، ويرون في التحرر السياسى وسيلة لبلوغ هذا الهدف . وكان هذا هو أحد الموضوعات التى بحثتها الرابطة الوراكية في يدمونت والثى كانت تهتم بالمسائل التجارية ، والصناعية والمصرفية ، مثل اهتمامها بالمسائل الوراكية ، والثى ضمت ٢٧٠٠ عضواً فى سنة ١٨٤٤ .

وأسهمت المصالح الاقتصادية بدرجة واسعة كذلك فى مولد شعور بالتضامن بين شعوب دول مختلفة ، وفى إثارة النقد الموجه ضد التقسيم السياسى ، الذى يعوق تنمية التبادل أو انتقال رأس المال . ولم يكن فى وسع الصناعة الجديدة أن تنفع بالأسواق التى وجدت داخل نطاق كل من الدول . وكانت ترغب فى رؤية تعظيم الحواجز الجمركية ، والتعامل فى سوق « قوسى » إيطالى ، تتقدمه سلك حديدية . وكانت « الوحدة التجارية » لشبه الجزيرة هى إحدى مشغوليات الرابطة الوراكية . وأثيرت كذلك فى مشاورات « مؤتمر العلوم التطبيقية » الذى كان يجمع سنوياً ، ومنذ سنة ١٨٣٩ ، عدداً من العلماء ، ورجال الاقتصاد والصناعة ، والتجار الذين كانوا يأتون من كل الدول الايطالية : فالمؤتمر الذى عقد فى فلورنسا ، فى سنة ١٨٤١ ، اقترح تنظيم معرض « لإيطالى » للنتجات الصناعية ، وتكوين رابطة « لإيطالية » للزارعين ، وطالب بإنشاء نظام موحد للعملة ، وللأوزان والمقاييس . وفى خطاب ختام هذا المؤتمر أصر كوزيمو ريدولفى *Costmo Ridolfi* على تضامن المصالح الاقتصادية بين أجزاء لإيطاليا المختلفة . ولا شك فى أنه كان من الممكن إقامة هذا التضامن — على المثال الألمانى — بإتحاد جمركى . ولكن الحكومات كانت ، فى غالبيتها ، إما مترددة أو معادية إذ أنها كانت تخشى من رؤية الوحدة الاقتصادية تمهد الطرق للوحدة السياسية . وساول البابا جريجوار السادس عشر ، ودوق مودينا ، أن يمنعا رعاياهما من الاشتراك فى مؤتمر العلوم التطبيقية . وقلق مترنيخ كذلك من هذه المحاولات ،

التي يمكن « تخيل الإيطاليين الحصب والمندفع ، أن ينقلها بسهولة من فكرة العمل الاقتصادي إلى ميدان العيل السياسي . وشعر المعاصرون بوجود روابط بين نمو الشعور القومي والمشغوليات الجديدة للأوساط الاقتصادية : فالصحب « الوطنية » هي التي كانت تطالب كذلك ببناء شبكة حديدية « إيطالية » وإنشاء سوق تجاري « إيطالي » ، ولم تتردد مؤتمرات العلوم التطبيقية في ذكر أن المصالح الاقتصادية للنمسا تتعارض مع المصالح الاقتصادية لإيطاليا .

وكذلك كان المثقفون ، ورؤساء المشروعات الصناعية أو التجارية وبعض كبار الملاك العقاريين ، هم الذين يكونون العناصر الفعالة ، في هذه البقطة الإيطالية وبالإختصار ، فهي أقلية تجند نفسها بنوع خاص بين صفوف البورجوازية في المدن . ولاشك في أن الشعب لم يكن « غالباً » عن نطاق هذه الحركة : فكان الحرفيين من إقليم رومانيا ، وعمال بعض المدن الصناعية أو بعض اللواني ، يزودون عمل الوطنيين ، وبخاصة أنصار ماتزيني ، بتدهيم عارض . ولكن الجماهير — والتي كانت هي الفلاحين — بقيت ساكنة .

وإبتداء من سنة ١٨٤٦ فقط ، بدأت نتائج البحث الثقافي والاقتصادي في الموضوع في العمل السياسي . والحدث الجديد الذي كان يفتح إمكانيات غير متوقعة كان هو تولى ييو التاسع الكرسي البابوي . وإذا كان البابا قد ألغى في دولته وسائل « القمع » التي كان سلفه قد احتفظ بها ، وأعلن إصلاحات إدارية وسياسية ، فإن هذه كانت ظاهرة يفهم مترنيخ أهميتها . وتمتم : « بابا متحرر » لأنه شيء جديد II . وظهر حتى أن ييو التاسع كان مستعداً للتخلي عن السياسة الاقتصادية التقليدية : ففي سبتمبر سنة ١٨٤٧ فكر في مشروع « لرابطة جمركية » بين الدول الإيطالية . وأخذ هذا المظهر الجديد للسياسة الزمنية للكرسي البابوي معنى يزيد في تطابقه عن حدود الدولة البابوية ، ويعدل من المعطيات العامة للسألة الإيطالية . ألم يكن في وسعه

أن يوفق بين البابا والمتحرزين ، ويعطى إزدهاراً لإتجاه « الحلف الجديد » ،
إتجاه جيورقي ؟

٢ - الحركة القومية الألمانية :

في نقطة الحركة القومية الألمانية ، كانت المؤثرات الاقتصادية والمؤثرات
الثقافية متشابكة
فن وجهة النظر الاقتصادية ، سادت ظاهراً : وجود الإتحاد البركي الذي
كان قد تحقق بين معظم الدول الألمانية — ولكن بدون النمسا — وإنشاء
شبكة السكك الحديدية..

وكان الزولفرين يشتمل على أقاليم تضم ، في المجموع ، ستة وعشرين مليوناً
من السكان ؛ ولكنه كان لا يصل إلى بحر الشمال ، إذ أن هانوفر ، وإمارة
أولدنبرج والمدن الهامسية كانت لم تدمرك فيه بعد . واجتاز في سنة ١٨٤٢ فترة
عصيبة وقت تجديد الإنفاق الذي كان قد عقد في سنة ١٨٣٤ لمدة ثمانية أعوام .
وفي مؤتمر شتوتجارت واجه أنصار إتجاه حرية التبادل أنصار إتجاه الحماية : فن
ناحية كان هناك كبار التجار والمنتجين الزراعيين المصدرين ؛ ومن الناحية الأخرى
كان هناك معظم رجال الصناعة ، الذين كانوا يرغبون في زيادة الرسوم البركية
لكي يتمكنوا من الوقوف بسهولة في وجه المنافسة الأجنبية . وكان إتجاه الحماية
هو الذي إنتصر في نهاية الأمر ؛ وكان يساعد في تقدم الصناعات القطنية
والتعدينية . وقلل عمل الإتحاد البركي من المشاعر الإقليمية ، وعود الدول
الألمانية على التعاون سوياً تحت إشراف بروسيا .

وسمحت تنمية السكك الحديدية ، التي سهلت إلغاء الحواجز البركية ، بإقامة
تيارات لتبادل بين المناطق الاقتصادية الألمانية . ولشأت الخطوط في أول الأمر
دون خطة شاملة ، ووفقاً لدوافع المجموعات التجارية أو الصناعية التي ضمننت

تمويلها، ولكن الحكومة البروسية ألغأت في سنة ١٨٤٧ « اتحاد السكك الحديدية الألمانية » الذي كان عليه ، في فكرها ، أن يكمل عمل الولاقران .
 ونتيجة للاتحاد الجرماني والسكك الحديدية نشأت فكرة « ألمانية » ونمت ، وخاصة لدى البورجوازية الكبرى ، التي كانت الأولى في فهم أهمية هذه المخترعات بالنسبة لإزدهار الحياة الاقتصادية ، والتي كانت كذلك المستفيدة الأساسية من هذا التضامن بين المصالح .

وليس هناك شك في أن هذه الظروف الاقتصادية الجديدة ، ومن حيث كونها تسهل نشر الفكر ، كان من طبيعتها أن تلاثم نمو تفكير مشترك بالنسبة للشعوب الألمانية المختلفة . ومع ذلك ، فقد كان للحركة الفكرية مواردها الخاصة ، التي لم تعتمد في أى شيء على هذه المؤثرات للمصالح المادية : فقبل إنشاء الاتحاد الجرماني ، وقبل إنشاء أول سكة حديدية كان الفكر الألماني قد أظهر فلسفة لتاريخ — هي لفلسفة فيشته *Fichte* ، وفلسفة هيجل *Hegel* وفلسفة رانكه *Ranke* — والتي استمرت في تنشيط الحركة الثقافية .

وقبلا بين عام ١٨٤٠ و ١٨٤٨ أجهت هذه الحركة الثقافية بوضوح صوب أهداف « قومية » . وفي مؤلفات مؤرخي القانون أو مؤرخي اللغة ، مثل سافيني *Savigny* أو جاكوب جريم *Jacob Grimm* ، كانت المشغوليات هي نفس المشغوليات الموجودة في كتب التاريخ السياسي : البحث عن السوابق التي تسمح بإظهار القرابة الوثيقة بين الشعوب الجرمانية . وكان نشر *Monumenta germanie historica* في نفسه مستوحى من مخطط وطني ، وكان العلماء الذين يشرفون عليه يرغبون في إظهار وجود « وحدة ثقافية » ، منذ العصور الوسطى « بين الفروع » المختلفة للشعب الألماني . ولكن انية لم يقتصر ظهورها على مجرد التلييح ؛ ففي كتابات درويسن *Droysen* أو دالمان *Dahmann* مثلا ، يظهر الهدف السياسي في المجال الأول ؛ وكان الأمر يتعلق بالعثور

في التاريخ على دروس نافعة للتعليم السياسي للشعب الألماني ، وعن أسلحة ، لخدمة
 مخططات الحركة القومية وكانت العلوم الألمانية ترغب في أن تخدم الحاضر .
 وحمل الادب طليعة نفس النيات . فكان هنري هين *Henri Heine* هو الذي
 أدار بشكل عقل ذكريات بروسيا وبأفريقيا لكي يحطم العقبات التي وضعتها
 الإنمالية الامروية على طريق الفكرة القومية ؛ وكان فريليجر *Frellgrath*
 هو الذي حيى ، في سنة ١٨٤٣ ، الإنتصار المقبل للعلم الاحمر والاسود والذهبي ،
 لألمانيا المتحدة ؛ وكان هيرفيج *Herwegh* هو الذي وجه نداء حماسياً للشعب
 الألماني : « أنت الشعب الذي يحمل أمل العالم » . وعليك أن
 تكسب العالم .

وكانت الجامعات هي المسئولة على انتشار هذه الطريقة لكتابة التاريخ
 وعن هذه المادة . وفي المدن الألمانية ، احتفظ الاستاذ ، رغم التقاليد البوليسية ،
 بنوع من الحرية ، لأن حكومات الدول الصغيرة كانت تزعم برؤيته يجمع الشباب
 حول كرسية ؛ فكان « سيداً » تحيط به زمرة من الاتباع المخلصين . وهكذا
 تكونت في البورجوازية الألمانية حركة فكرية كبيرة : فالوحدة مطابقة
 لمعطيات التاريخ ، كما هي مطابقة للمنطق ؛ وهي ضرورية لكي تسمح للشعب
 الألماني بالحصول على « القوة » .

وظهر تقدم هذه الحركة الفكرية عن طريق مشروعات اصلاح الإتحاد
 الجرمانى . وبعد الازمة الدولية لسنة ١٨٤٠ ، التي استيقظ فيها الشعور القومى
 ضد فرنسا ، بدأ غالبية الجمهور في الإهتمام بنشاط بمؤلفات الكتاب السياسيين ،
 وزاد عدد الكتب والنشرات . وفي سنة ١٨٤٦ ظهرت محاولتان كبيرتان . كانت
 الاولى هي انشاء جريدة ديوتش زيتونج *Deutsche Zeitung* في مانهايم ،
 وهي التي تحدثت الى كل « الامة الألمانية » وجمعت كتابها من بين المتحررين في
 ألمانيا الجنوبية ومن غرب ألمانيا . وكانت الثانية هي عقد اجتماع في فرانكفورت ،

ونتيجة لمحاولة رايشر *Reyscher* — من أسرة سواب في وسط ألمانيا — لمجلس الأساتذة الذين ناقشوا ، تحت غطاء المناظرات العلمية ، مسائل الاحداث السياسية ، والذي أخذ شكل « المجلس الثقافي للشعب الألماني » حسب قول صاحب فكرته .

ومع ذلك فلم يكن أنصار الوحدة متفقين على الشكل الواجب لإصطائه للدولة الألمانية المقبلة . وكانوا موزعين بين ثلاثة اتجاهات فكان المحافظون ينوون تحقيق الوحدة دون أن يتعرضوا لحقوق الملوك ؛ ولذلك فإنهم لم يفكروا إلا في اتحاد كونفيدرالى الدول ، ولكن مع تغيير وضعيه سنة ١٨١٥ بدرجة كبيرة لكي يضمنوا موافقاً في السياسة الخارجية وفي السياسة العسكرية . وكان الليبراليون يفكرون في دولة إتحادية (فيديرالية) يكون على رأسها إمبراطوراً ، ولكنها تترك الأسرة الحاكمة باقية ، في نفس الوقت الذى يحدد فيه سلطات الملوك لدرجة بعيدة : وكان من الممكن الوصول إلى هذا الحل عن طريق المفاوضات ، اذا ما وافق رؤساء الدول على ذلك أما الديمقراطيون فكانوا يرغبون في « كنس » الأمراء والقضاء على كل آثار « ألمانيا القديمة » ؛ وكانوا مستعدين لاستخدام القوة للوصول الى ذلك .

ومع ذلك فلم يحدد كل هذا الهياج في رأى العام أى صدى لدى الدايت . الجرماني ، الذى بقي « مركزاً لعدم المبالاة » حسب قول تريتشكه *Treitschke* . ولكن الحركة القومية الألمانية لم تقصر آمالها على مجرد اقامة شكل من أشكال الوحدة السياسية بين الدول الألمانية : فكانت تنظر صوب الشعوب الألمانية التى كانت خاضعة لحكم أجنبي . والحقيقة هي أن الجمهوريين قد أكدوا اتجاههم السلبى في العلاقات مع الدول الأخرى ؛ ولكن الاتجاهات المتحررة والمحافظلة كانت موجهة « بالرغبة في استخدام القوة » . وظهر هذا الإتجاه بوضوح في مسألة الدوقيات الدنمركية .

وفي هذه الدوقيات — شليزفيغ ، وهولشتاين ولوينبرج ، التي كان عدد سكانها يقل عن المليون نسمة — كان الأهالي يتحدثون اللغة الألمانية ، فيما عدا الجزء الشمالى من شليزفيغ ، حيث عاش ما يقرب من مائة وخمسين ألف شخص يتحدثون الدانمركية . ومنذ سنة ١٧٢١ كانت هذه الأقاليم قد انضمت للتاج الدانمركى عن طريق الاتحاد الشخصى . وكان لها نظام إدارى خاص ، ولها داييت . ونمت بين الأهالى الألمان ، وخاصة فى هولشتاين التى كونت منذ سنة ١٨١٥ جزءاً من الاتحاد الجرمانى ، حركة للإحتجاج ضد السيادة الدانمركية . وكان لورلسن *Lornsen* باعث هذه الحركة ، قد أمار منذ سنة ١٨٣٢ حق القوميات وقبل بالتالى أن من حق أهالى شليزفيغ الشمالية أن يحتفظوا بإعتابهم للدولة الدانمركية . ولكن فقهاء القانون فى جامعة كييل وضعوا د الحق التاريخى ، فوق « مبدأ القوميات » : وقالوا أن هذه الدوقيات « لا يحق فصلها » ؛ فى اليوم التى تحصل فيه على الإستقلال ، لن يكون من الممكن الموافقة على تقسيم شليزفيغ . وتعقد موقف الحكومة الدانمركية الصعب نتيجة لمسألة الوراثة ، إذ أن الملك فردريك السابع ، الذى كان قد اعتلى العرش فى يناير سنة ١٨٤٨ ؛ لم يكن له ابن وكان الوريث المتوقع ، كريستيان دى جلوكسبورج هو ابن عمته ، أى ابناً للبطون ، ولكن تقاليد الوراثة فى الدوقيات كانت مختلفة عن قوانين وراثة الدانمرك : فكانت تحتفظ بالبراث لابناء الظهور ، والى كان يمثلها دوق أوجستنبورج ، ابن عم الملك . وكانت مجرد فرصة . بالنسبة لدعاة الحركة الألمانية فى الدوقيات ، يقسمون بها فى الانفصال . ولكن ملك الدانمرك الجديد أظهر بعد ذلك رغبته فى الإحتفاظ بسلامة دولته ، وقرر عن طريق دستور ٢٨ يناير سنة ١٨٤٨ جمع مجلس تشريعى يجلس فيه جنباً إلى جنب ممثلو الدانمرك والدوقيات . وحيث ستكون الأغلبية بالتالى للدانمركيين . وطبيعة الحال لا تعرض داييت الدوقيات على هذا الحل . وفى هذا الصدام تدخل أنصار الحركة الوحودية

الألمانية : حملة صحفية متحررة : وكتابات متعاطفة أرسلتها جامعات عديدة إلى جامعة كييل . وبدخولها في العملية ، حددت الحركة القومية الألمانية بتقسيم دولة مجاورة .

٣ - الحركة القومية في الإمارات الرومانية :

كانت الأقاليم التي يعيش فيها أهالي يتحدثون اللغة الرومانية مقسمة بين الإمبراطورية الروسية ، والإمبراطورية النمساوية ، والإمبراطورية العثمانية . وفي بسارابيا ، الإقليم الروسي ، كان الرومانيون ، وهم وحدهم تقريباً الذين كانوا يحتلون الأراضي قبل سنة ١٨١٢ ، قد أخذوا يفقدون تفوقهم العددي أمام الهجرة الروسية ؛ وخضعوا ، منذ سنة ١٨٢٨ ، لسياسة صبتهم بالصيغة الروسية . وفي ترانسلفانيا وفي بوكوفين وفي نيابة تلمسفار ، الأقاليم النمساوية ، كان الرومانيون عتقلين في كل مكان بشعوب أخرى ، مجريين وساكسون ورومانيين وصرب ، ومع ذلك فقد بدأوا ، وعلى الأقل في ترانسلفانيا حيث كانوا يمثلون الأغلبية ، في تأكيد شعورهم القومي . وفي إمارات الأفلاق والبغدان ، كان السكان كلهم تقريباً من الرومانيين ، وبإستثناء المدن الرئيسية حيث كانت التجارة جريباً في أيدي بعض اليهود أو اليونانيين . ومنذ سنة ١٨٢٩ ، وضعت هذه الإمارات ، رغم كونها قانوناً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، بالفعل تحت حماية روسيا ، التي نظمت حكومتها بالتشبيكات الأساسية ، لعام ١٨٣١ - ١٨٣٢ : فأصبح لكل من الامارين أميرها - وهو روماني - والذي كانت سلطته محددة بمجلس تشريعي يشكل من الملاك العقاريين ، وكبار رجال الكنيسة الأرثوذكسية وكان التغيير يعتمد على التعارض بين المجالس والأمراء لكي يحتفظ بنفوذه . ولكن شعوراً قوياً رومانياً بدأ في التأكد ضد هذا النفوذ الروسي ، وذلك منذ أن بدأ كبار ملاك الأراضي في إرسال أبنائهم للتعلم في الجامعات الأجنبية ، وخاصة إلى باريس ، ومنذ أن بدأ الاساتذة الأجانب ، وغالبيتهم من الفرنسيين ، في الهجى للتدريس في المنشآت التعليمية للإمارتين .

وأخذت اليقظة شكلا مشابها لما كانت تمثله الحركات القومية الأخرى :
 جهود لحلق أدب ولغة رومانية ، ولدراسة تاريخ الرومانيين . وفيما بين عامي
 ١٨٤٠ و ١٨٤٤ نشر كوجالنييسونو *Kogalniceanu* مجلته *Archiva Romineasca* :
 وفي سنة ١٨٤٥ ابتدأ نيكولاس باليسكو *Nicolas Bălcescu* في نشر حولياته
 عن التاريخ الروماني وهذه المجموعة من المثقفين الشباب أكدت رغبتها في توحيد
 الإمارتين تحت حكم نفس الأمير . وفي المجالس التشريعية لإشتكى كبار الملاك
 من تدخل القناصل الروس . وكان مركز الحركة السياسية التي بدأت هي جمعية
 محبي التضامن ، التي شارك فيها المثقفون مع الضباط .

، ومع ذلك فلم يكن برنامج العمل قد انضح بعد وأخذت المقاومة على الأقدام
 خضوعهم السهل لنفوذ الروسي ؛ ولكنها لم تذكر وسيلة تفاديه . وفي هذه البلاد
 حيث كانت بورجوازية المدن فقيرة وممزجة بكثير من الأجانب ، وليس لها
 نفوذ إقتصادي ولا شعور سياسي ، لم تجد الحركة القومية التأييد الذي يضمن
 لها ، في أوروبا الوسطى أو في إيطاليا ، المصالح الاقتصادية . وكان الفلاحون
 ساكنين .

٤ - مسألة القوميات في الامبراطورية النمساوية :

بدأت المظاهر الأولى لليقظة القومية فيما بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٨ بين غالبية
 الشعوب المختلفة التي تسكن الامبراطورية النمساوية ، لا بين الإيطاليين في لومبارديا
 والبندقية وحدهم ، ولكن كذلك بين الألمان الذين يشكلون اللغات السلافية
 والذين يكونون أكثر من نصف مجموع سكان الامبراطورية ، وبين المجرين .
 وبإستثناء بولندي غاليسيا ، لم يظهر أن المجموعات السلافية في النمسا والمجر
 قد حافظت ، في أوائل القرن التاسع عشر ، على شعور إيجابي بشخصيتهم القومية
 والواقع أن العناصر القادة على القيام بدور سياسي - النبلاء والبورجوازيين -
 كانت قد قبلت الثقافة الألمانية وتحلت عن إستخدام لغتها القومية . وكان الشيء

الجديد ، منذ سنة ١٨٣٠ ، هو « النهضة الغوية » . وكانت من صنع أقلية صغيرة ، من المثقفين ورجال الدين الذين رأوا في هذه المحاولات فرصة لتأكيد صفات « أمثهم » ، والرسيلة لإعادة إحياء الارتباط بالتقاليد المحلية وذكرى ماض كانت فيه للمجموعات الوطنية حياة سياسية مستقلة . وبطبيعة الحال كانت هذه الحركة الثقافية قد تأثرت بأشلة البلاد المجاورة ، وخاصة بيقظة القوميات الإيطالية والالمانية ؛ ومع ذلك فقد كانت لها خصائصها المميزة .

في الأقاليم التشيكية ، أى في غاليتية بوهيميا ، وفي جزء من مورافيا ومن سيليزيا ، كان دبروفسكى Dobrovsky قد نشر منذ سنة ١٨٠٩ « القواعد العلمية للغة التشيكية » ، ونشر جونجمان Jungmann في سنة ١٨٢٥ « تاريخ الأدب التشيكي » ؛ ولكي هذه المحاولات الأولى لم يكن لها إشعاع كبير . وكانت الأشعار الغنائية التي روى فيها كولار Kollar في سنة ١٨٢٤ برؤس السلاف الذين كبتهم الألمان قد لقيت نجاحاً أكبر في أوساط الفياض المثقف . ولكن اليقظة التشيكية لم تبدأ حقيقة إلا بعد سنة ١٨٣١ ، وتحت تأثير الثورة القومية في بولندا الروسية . وكان شفارليك Chafarik ، البرتشتاقي ومن أصل سلوفاكي طالباً في جامعة إرنا أحد مراكز الحركة القومية الألمانية ؛ وكان عالماً ، وفي أبحاثه عن أصل وإثنوغرافية السلاف ذكر التشيكي بأنهم ينسبون إلى أسرة كبيرة للشعوب من الواجب إقامة تضامن بينها ؛ ولكنه رغم تفكيره في ضرورة إعطاء الثقة لمواطنيه بالنسبة لمصير مجموعتهم القومية ، لم يحاول قبل سنة ١٨٤٨ أن يعطى إشتياحات سياسية . وعلى العكس من ذلك ، كان لبلانسكى Falatsky ، بمجرد يده في سنة ١٩٣٦ في نشر كتابه عن « تاريخ بوهيميا » ، هدفاً سياسياً . إظهار أن هذا التاريخ قد خضع للصراع بين الألمان والتشيكي ؛ وإعطاء مواطنيه الشعور « بحقهم التاريخي » ، وحضهم على المطالبة بحريتهم السياسية ، كشرط ضروري للحصول على إرضاء هذا الحق . وكان هو الرئيس

غير المنازع لهذه الحركة الثقافية ؛ ولكن إذا ما كان قد اهتم بكسب طبقة النبلاء والبورجوازية إلى المطالب التشيكية ، فإنه قد أهمل العناصر الشعبية التي رأى أنها على درجة من الجهل لا تسمح لها بالقيام بأى دور . وكان هافلتيشيك *Havlttschek* الذى عاد إلى براغ ، فى سنة ١٨٤٤ ، بعد إقامة فى روسيا ، صحفياً يشجع صوب الطرق العملية ، وكان يرغب فى تحرير التشيك من إهنتامهم الذى يوجوهه صوب العناصر الالمانية ويحول الوطنية « من اللسان إلى اليد » ، أى من مجرد الكلمات إلى نطاق الافعال . ولكن أحداً منهم لم يطالب بالاستقلال فكانوا يعتقدون فى أن وجود الإمبراطورية النمساوية لا يزال ضرورياً ، ولإكتفوا بأن يطالبوا بحصول « الامة » التشيكية من جديد ، وبعد أن قاست خلال أكثر من قرنين من نظام ظالم ، على المكان الذى من حقها أن تحصل عليه فى الدولة . وبالإختصار فقد كانوا مستعدين لأن يتلاءموا مع إصلاح سياسى يقتل من إختصاصات حكومة فيينا ويعطى « لبلاد » الإمبراطورية وضعية إستقلال ذاتى ، فى نطاق اتحادى . ولكن « البلاد » التشيكية لم تكن ، فى تفكيرهم ، هى مجرد المنطقة التى يعيش فيها الاهالى الذين يتحدثون اللغة التشيكية فى مجموعات متناسكة : بل إنها تمتد الى كل الاقاليم التى كانت خاضعة لتاج القديس فالسلاس *Saint—Venceslas* ، أى الى بوهيميا ، ومورافيا وسيليزيا ، رغم وجود شعوب تتحدث اللغة الالمانية فى هذه المناطق ، ومتجاورة مع الاهالى التشيك : ففكرة « الحق التاريخى » تلمنى فكرة « حق القوميات » .

وفى بلاد « السلاف الجنوبيين » ظهرت اليقظة القومية بنوع خاص بين مجموعة الكروات ، وكانت موجة ضد العناصر المجرية أكثر من إتجاهها ضد الألمان . وهنا أيضاً ، كان جمهور الفلاحين ، وهم الذين يمثلون ٩٠٪ من الاهالى ، باقين بدون حركة ؛ وهنا أيضاً كان كبار الملاك من النبلاء قد فقدوا . فى حالات

كثيرة ، الشعور القوي . أما البورجوازية ، والتي كانت تقل في عددها كثيراً عن البورجوازية النشيطية ، فكانت مغلطة إلى درجة بعيدة فكان : التجار ، والصناع غالباً ، من أصل ألماني . ولم تكن اللغة الألمانية هي مجرد لغة الإدارة وحدها ، ولكنها كانت كذلك لغة التعليم ؛ وكانت الكتب والصحف تنشر باللغة الألمانية . ولكن رجال الدين كانوا ، في هذه البلاد الكاثوليكية ، ذوي نفوذ هام ؛ فكانوا يحتفظون ، أكثر من عناصر الشعب الأخرى ، بمعنى الشخصية القومية .

وعاد الدافع إلى لوى جاج *Louis Gaj* . وكان إبناً لطبيب من منطقة زغرب ودرس الحقوق في جراتز وفي فينا ؛ وكان على صلات مع باهي الحركة الثقافية النشيطية ، وحاول على طريقته أن يعيد بحث استخدام اللغة « القومية » . ولكن هذه اللغة كانت قد اندثرت : فكان الفلاحون يتحدثون لهجات مختلفة ، من منطقة لأخرى . فاختار جاج إحدى هذه اللهجات المحلية — « الاستوكاوية » — وقرر أن يجعلها اللغة المكتوبة المشتركة . وألشأ جمعية النشر ، وجمعية القراءة ، ومكتبة عامة ؛ ونجح في إحياء حركة ثقافية كرواوية ، بعض الشيء ، في أوساط البورجوازية والنبله . ولكن ذلك لم يكن ، بالنسبة إليه ، إلا مقدمة للعمل السياسي . فكان في وسع بحث « القوى الروحية » أن يسمح للكرواوت بتأكيد شخصيتهم بالنسبة للشعوب الأخرى في الإمبراطورية ، وتأكيد حقهم في الحصول على استقلال ذاتي . وهذه الحركة الكرواوية ، ألم يكن في مقدورها أن تنبع وتشمل مجموع السلاف الجنوبيين ، أي الصرب وسكان البوسنة وروما السلوفين ؟ كانت هذه هي رغبة جاج : « وندفد ، لن يكون هناك إلا وطن واحد . . . إليريا ، التي تبعت من جديد » . ولكن ، كيف يمكن التهرب بين الصرب الأرثوذكسيين وبين الكرواوت الكاثوليكين ؟ ولم تتعد الحركة الإليرية مرحلة المظاهر الأدبية .

وبقي الشعور القوي البولندي فعالاً في غاليسيا ، حيث كان النبلاء قد حاولوا في سنة ١٨٣١ ، أن يعطوا معونة لثورة بولندا الروسية . وعملت الحكومة النمساوية ، منذ ذلك الوقت ، على « نحو الاتجاه البولندي » ، وعملت على نشر استخدام اللغة الألمانية وعلى « ألمنة » منشآت التعليم الثانوي والعالي ؛ ومع ذلك فقد فشلت في القضاء على الدعاية البولندية التي كان مركزها الرئيسي موجوداً في جمهورية كراكوفيا المستقلة ، بعيداً عن سلطة الشرطة النمساوية . ولكن هذه المقاومة كانت بقيادة أرسقراطية الأرض بنوع خاص . ولكي يجذبوا الفلاحين البولنديين إلى داخل الحركة ، كان من الضروري الربط بين المسألة القومية والمسألة الزراعية ، وبالتالي إعطاء وعد بتغيير البنيان الإجتماعي : وكان هذا هو برنامج الديمقراطيين ؛ المهاجرين من بولندا الروسية . ولذلك فلم يكن من الغريب أن تتردد طبقة النبلاء .

وأخيراً ، فقد ظهرت كذلك في هذه الفترة ، المظاهر الأولى ، وإن كانت محتواة ، لبقظة قومية لدى مجموعة السلاف الأقل تطوراً من وجهة النظر الثقافية ومن وجهة النظر الإقتصادية ؛ وهم السلوفاك في شمال غرب المجر ؛ وروثين غاليسيا الجنوبية وشمال المجر . وأعاد لوى ستور *Louis Stour* ، في سنة ١٨٤٤ ، إثارة استخدام اللغة السلوفاكية في الأدب ؛ ولشر ساشكيفيتش *Sachkevitch* ، رجل الدين الذي كان على اتصال بشافاريك ، سنة ١٨٤٣ ، مجموعة من الأغاني الشعبية الرومينية .

وفي بلاد المجر ، لم تكن العناصر المجرية تتكون غالبية السكان : فلم يكونوا إلا خمسة ملايين تقريباً أمام ستة ملايين ونصف مليون من العناصر المختلطة — رومانيين من ترانسلفانيا ، ورومين ، وسلوفاك ، وصرب وكروات ومجموعات ألمانية . ولقد ظهر بين العناصر المجرية داخل نطاق طبقة النبلاء الكبيرة — ٥٥٠.٠٠٠ في سنة ١٨٤٠ — تقليد قوي لمقاومة « الألمنة » : رغبة

في تنمية «ثقافة» مجرية؛ ورغبة في تحرير الحياة الاقتصادية من النفوذ الألماني وبالنسبة لخطط المستقبل. كان لسيرى هذه الیقظة آراء مختلفة. فالكونت زيغني *Szechenyi*، من الاساقفة، كان يكتفي بتأكيد شخصية المجموعة المجرية من وجهة النظر اللغوية أو الثقافية ويحتفظ بالولاء للأسرة الإمبراطورية ولكن لوى كوشوط *Louis Kossuth* المحامي، والذي كان ينسب إلى طبقة صغار النبلاء، وكان يحاول أن يحصل كذلك على تأييد الأوساط المثقفة، فإنه كان يرغب في إعطاء مظهر سياسي للحركة؛ ففي نفس الوقت الذي أكد فيه أنه ديمقراطي، أي أنه يقف ضد سيطرة كبار ملاك الأراضي، أصر على حقوق المجر في الحصول على إعادة نظر عميقة في علاقاتها مع الحكومة الإمبراطورية. إستقلال إقتصادي، يضمه إنشاء صناعة مجرية تساعد على نمو طبقة بورجوازية؛ وكذلك الرغبة في إعطاء المجر حياة سياسية خاصة بها، وذلك بإتباع النظام القديم الخاص «بمجالس الكونتيات»، حيث كانت طبقة صغار النبلاء تسود وتغلب، كأساس للعملية ولكن برنامج كوشوط هذا رفضه كل من جوزيف إيوتفوس *Josef Eotvos* وفرانز ديك *Franz Deak*، اللذان رأيا في الإستقلال الإقتصادي مشروعا خياليا، وخشيا من ضيق تفكير مجالس الكونتيات؛ وكانا يردبان في حمل تمثيل وطني في المجر، يستوحى من الطرق البرلمانية في غرب أوروبا.

ولكن هذه الحركات القومية لم تكن منسقة فيما بينها؛ وغالبا ما كانت مجموعات «الأقليات» أكثر عداوة الواحدة من الأخرى. عنها بالنسبة للإدارة الألمانية. وفرت العناصر المجرية، في غالبيتها، الفكرة القومية وفقا لمصالحها فرأوا. نتيجة لشعورهم بتفوقهم الإجتماعي، أن عليهم أن يحكموا ويسيطروا، في كل أقاليم. تاج القديس إلمين القديم، على كل الشعوب المختلفة، ولم يقبلوا أن تتمكن هذه الشعوب كذلك من أن تطالب بحق القوميات. وكانت الحركة

الكرواتية موجبة بشكل خاص ضد العناصر المجرية ؛ وظل الفلاحون الرومانيون في غاليسيا غرباء عن الأهالي للمزارعين البولنديين ، وذلك بسبب الاختلافات الدينية ، وكانوا في صراع مع كبار الملوك البولنديين ؛ وكان السلوفاك ، رغم أنهم كانوا مهددين من جانب العناصر المجرية ، يرغبون في تنامي أن مثقفهم كانوا يكتبون باللغة التشيكية في القرن الثامن عشر ، ورفض السلوفاك الانضمام إلى الحركة « الإليرية » . وعلاوة على ذلك فلم يكن لهذه الإحتياجات خطيرة متساوية ، بالنسبة لوجود الإمبراطورية . فكان لإيطاليا لمبارديا والبندقية هم الذين يتسبون في أكبر قلق ، ولكن هذه الأقاليم الإيطالية كانت لها وضعية خاصة ، وبالتالي ، فإذا ما كانت أمكانية انفصالها خطيرة بالنسبة للتغوذ النمساوي في إيطاليا ، إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة لمستقبل المملكة الدانوبية نفسها . ولم تكن بقية الحركات تشتمل حتى ذلك الوقت على تهديد بتفكك الدولة ، مادام المجر أو التشيك أو الكروات لم يطالبوا بالإستقلال السياسي ، ولم يكن في وسع بولندي غاليسيا أن يقوموا بأي شيء بدون بولندي روسيا .

وتساعد هذه الظروف على شرح موقف الحكومة النمساوية . فالحركة التشيكية كانت لاثير قلق مترينيخ من الرحلة الأولى ، إذ أنها ظهرت له على أنها مجرد حركة « ثقافية » . ولم يبدأ في الإشتغال باتجاهات بالانسكى إلا حوالى سنة ١٨٤٣ فقط . وظهرت الحركة القومية الكرواتية على أن من طبيعتها خدمة أهداف الحكومة الإمبراطورية ، سادامت تعارض العناصر المجرية . أما بالنسبة للحركة « الإليرية » ، فإنها كانت ، حسب وجهة نظر مترينيخ ؛ أشد إثارة للقلق ، ولذلك فإن الحكومة قد أوقفت نشاطها ، إبتداء من سنة ١٨٤٣ . ولكن التقطين المحاسنين كانتا تتمثلان في الحركة البولندية في غاليسيا وفي الحركة المجرية في المجر وفي غاليسيا ، لاشك في أن الحكومة لم تكن غريبة عن « أحاديث » الفلاحين الرومانيين ، في فبراير سنة ١٨٤٦ ، ضد الملك البولنديين ؛ وحصلت الحكومة ،

في نوفمبر سنة ١٨٤٦، من روسيا وبروسيا، ولكي تخمد الحركة القومية البولندية على بصريح بعض جمهورية كراكونيا، آخر أثار بولندا المستقلة. وفي المجر، لم يهمل مترنيخ الإعراف بخطورة الحركة القومية المجرية: فكتب في سنة ١٨٤٦ يقول أن هذه البلاد كانت «تتوقع الثورة». ومع ذلك فقد رأى، في المذكرة التي رفعها للإمبراطور، أنه يجب ألا يحاولوا إخماد هذه الحركة بالسلاح، إلا في حالة الضرورة القصوى. ومن الأفضل محاولة العثور على «تحويل الأنظار» بإعطاء ترضيات للطالب ذات الشكل الإقتصادي، بسياسة للأشغال العامة. وبتعديل النظام الانتخابي للدايت، بطريقة تعطي تمثيلاً أكثر عدداً لسكان المدن الذين كانوا غالباً من أصل ألماني، ولا يشاركون مشاهير النبلاء الوراين، الذين كانوا متحمسين لتأييد القومية المجرية. وبالإختصار، فقد كان مستعداً لقبول تعاون مع المصلحين الأكثر اعتدالاً، وهم الذين كانوا يتبعون الكونت ل.يفنى.

ولكنه كان من الضروري، لإرضاء مطالب هذه القوميات المتعارضة. وحتى بدرجة محدودة، النكث من القيام بعملية صبر سياسي للدولة. فهل كان ذلك ممكناً؟ كان هارتيغ *Hartig* أحد أعضاء المؤتمر الوزاري، أي من النطاق الأساسي في التنظيم السياسي، قد رأى قبل ذلك في سنة ١٨٣٦ «إن الدولة تدار، ولكنها ليست بحكومة». ولم يتغير الحال حتى ذلك كثيراً بعدد عشرة سنوات: «فالعشرون العادية» كانت تملأ حلاً، وغالباً ما يكون مدروساً تماماً؛ ولكن الإجراءات التي تتطلب قرارات لها صفة عامة كانت تبقى «مؤجلة» لأن أجهزة الحكومة المركزية كانت معقدة، ومتداخلة في بعضها، ومع عدم وجود إمبراطور (كان فرديناند الأول الذي يحكم منذ سنة ١٨٣٥ مريضاً ومنتابها نوبات صرع وضعيف التفكير) لم يكن لأي فرد أية صفة لإعطاء الدافع. ولم يكن مترنيخ رئيساً للوزراء، وكان مجبراً على أن يتحمل،

في الشؤون الداخلية ، التعاون مع منافسه كولورات *Kotowrat* وسيقول المستشار فيما بعد : « ربما أكون قد أدت غالباً شئون أوروبا ، ولكني لم أسير شئون النمسا أبداً » . وإذا كان قد أدارها بالفعل ، فهل كان في وسعه أن يقوم بعملية إعادة بناء ؟ كان يرفض تماماً كل نظام من النوع الإتحادي ، لأنه ظهر له أن من طبيعة هذا النظام أن يؤمر في صلاية الدولة ؛ ولم يوافق على إنشاء برلمان للإمبراطورية ، واعتقد أن التناقضات بين المجموعات القومية لن تتأخر عن الظهور في نطاقه . وكان كل ما يفكر فيه هو بذل مجهود لتنظيم الأدوات الحكومية بشكل أفضل ، دون أن يغير شيئاً في بنية الدولة . ولا يمكننا أن نعتقد في إمكانية فاعلية مثل هذه الإجراءات .

الفصل التاسع

سياسة الحكومات الأوروبية

أمام الإمكانيات التي كانت تعنيها هذه الحركات القومية ، ما هو موقف حكومات الدول العظمى ؟ إنه مرتبط لا بمجرد الظروف الجديدة والقوى العميقة التي تظهر ، ولكن كذلك بالفكر الشخصي لرجال الدول .

١ - الدول « المحافظة » :

كانت ملكة النمسا هي المهددة بطريق مباشر ، أكثر من كل الدول العظمى الأخرى ، بحركة القوميات . وحتى في سنة ١٨٤٧ لم يكن مترينخ يدري تماماً مدى هذه الحركة ، حتى وإن كانت تشغله . وكانت المواجهة التي يفكر بطبيعة الحال فيها هي تأكيد تضامن بين الدول العظمى « المحافظة » ، النمسا وروسيا وبروسيا في الطريق الذي كانت إتفاقيات سنة ١٨٢٣ - ١٨٢٤ قد رسمته . فما هي فرصه للإحتفاظ بهذا التضامن ؟

كانت سياسة روسيا ، أثناء مقابلة مولتنجرatz ، قد ساعدت النمسا على المحافظة على الوضع القائم في أوروبا الوسطى وعلى القضاء على المظاهر الأولى لحركة « هدامة » . وبالنسبة لذلك ، لم تتغير وجهات النظر الشخصية للقيصر نيغولا الأول : فبقى العدو العنيد للحركات الثورية في أوروبا الوسطى ، لا مجرد أن نجاحها سيهدد ، في روسيا ، وجود النظام الاتوقراطي ، ولكن كذلك لأن انتصار القوميات سيُسبب ، بالتأكيد ، في بعث الثورة في بولندا الروسية . وكان هذا هو السبب في أنه ، في نفس الوقت الذي كان يظهر فيه صعلقاً شغبياً على حركة النهضة الثقافية السلافية ، كان يحترس من تشجيع حركة الجامعة السلافية السياسية ،

التي ظهرت له على أن لها دلوناً ثورياً . وقد أكد بقوة وفي عاداته الشخصية ، هذه الرغبة في مقاومة قوى التغيير : « علينا إذن أن نقرر ، وفي مصلحتنا بطبيعة الحال ، أن نسير بثبات لمقابلة البشر الذي يهددنا أنفسنا ، ونضم إلى صفوفنا كل من يبق من أصدقاء مستعدين للمعاونة . إن هذا الدور يوافق روسيا ؛ وإنى لأقبله : سأقدم لملاقاته الخطر ، معتمداً على حق التسام ، وواضعاً يثقي في الله . » . وهذه حالة تفكير ستقوده حتماً إلى إعطاء تأييده للنمسا . ومع ذلك فقد تهرب ، في سنة ١٨٤٧ ، من مطالب مترنيخ ، وجمعه يفهم أنه لا يقدر على أخذ مبادرات حيال دولة مهددة بالتفكك : فقال للسقفار المجوز « ستعيش الإمبراطورية ما دمنا نعيش ، ولكن ماذا يحدث بعد ذلك ؟ موقف غريب : فإذا كان يرغب في إقفال الطريق في وجه الثورة ، ألم يكن من الواجب أن يبذل مجهوداً لمنع هذا التفكك ، لإمبراطورية النمسا ؟ ولاشك في أن مشغوليات سياسته العثمانية هي التي تفسر هذا التناقض . فكان القيصر ، في سنة ١٨٣٣ ، قد حسب ، ونظير تدخله الدبلوماسي في صالح الوضع القائم في أوروبا الوسطى ، تساهل النمسا في المسائل البلقانية ؛ وكانت هذه السياسة قد أثمرت ضجة كبيرة ، واضطرت روسيا إلى التخل عن دفع امتيازاتها على حساب السلطان . ولكن ليقولا الأول لم يتخل عن اتخاذ سياسة توسع صوب البحر الحر . وفي أول يونيو سنة ١٨٤٤ ، وفي أثناء زيارته لـ لندن ، حاول أن يتحسس استعدادات الحكومة الإنجليزية : « إن تركيا تحتضر . يمكننا أن نبذل جهدنا لكي نحافظ على حياتها . ولكنها ستموت ويجب أن تمت : وستكون هذه لحظة عصبية ؛ ولمح بطريق خفي لإمكانية التقسيم . وكان هذا الجس هو الدليل على أنه يفكر في إثارة المسألة العثمانية ، في أول فرصة مناسبة . وكان في وسع أزمة في أوروبا الوسطى أن تمنح الفرصة ، ما دامت ستشل السياسة النمسية في البلقان ، وما دامت ستمنع بريطانيا العظمى من الإعتداد ، في هذه الحالة ، على مساعدة النمسا . ألم تكن

من مصلحة القيصر أن يرى خضوع السياسة النموية لثقل مصاعب تؤدي إلى إضعافها ؟

وكانت السياسة البروسية موجبة ، منذ يونيو سنة ١٨٤٤ ، بملك جديد ، هو فردريك غليوم الرابع *Frédéric - Guillaume IV* . وكانت للملك مزايا ثقافية واضحة : فضول فكري متسع ، ودقة نظر ، وذوق الآراء العامة . وكان ينشر في محادثاته وسط دائرة أصدقائه « فيضاً من الآراء » . وكانت له ، في مراسلاته العديدة ، سميرت متقاة ، وله حتى مواهب . وكانت لخطبه صيغة شخصية أصيلة بغنى تصويراتها ، ولهجة عقيدتها . وعلاوة على سحر صفاته الفكرية . كان يضيف شعوراً بالواجب ، يؤكد شعور ديني عميق ، وشعوراً بالمسؤولية بالنسبة لشعبه وبالنسبة لله ، ورغبة في « خدمة الرب » ، عقائد يميل إلى أن يخضع لها حجج المصالح أو الفرص . ولكن وجهات نظره السياسية كانت غير واضحة .

وفي فكرته من الدولة ، كان الملك ، ما دام قد استلم « رسالة » مقدسة ، وما دام حتى يمتلك « هبة وبيان خاصة » ، الحق في فرض رغبته كاملة . ولكن كان على هذا الاتجاه المطلق أن يحسب حساباً لحقوق الفرد الإنساني ؛ فردريك غليوم الرابع كان يكره تحكم البيروقراطية والشرطة ؛ وكان يميل إلى تحديد سلطة الموظفين ، وبالتالي إلى « تخفيف » نظام الكبت ، وحتى إلى أن يقبل في الصحافة حرية النقد اللازمة لفضح إنحرافات السلطة التي يرتكبها صفار الموظفين وهذا هو السبب في أنه قد حصل ، وقت إستلامه السلطة ، على سمعة بأنه « متحرر » . ولكنها كانت سمعة تتعارض مع كل معتقداته . فإذا كان يقبل تحديد سلطات موظفيه ، فإنه كان لا يقبل أن تمرقل ممارسة الحقوق « الشرعية » ، للملك عن طريق تعاقد دستوري وتخضع لرغبة تمثيل وطني حقيق . وفي فكرته من العلاقات الاجتماعية ، كان كذلك موزعاً بين مشاعر متضاربة : فكان يهتم

بمسير « الجماهير » ، مع صلف أكثر من ذلك الذى كان عند مستشاريه ؛ ولكنه كان فى نفس الوقت يخشى الحركات الشعبية ، التى كان يشعر بمحدد حقيقى عليها . ولكن يقفل الطريق فى وجه هذه « الثورة الشعبية » ، كان يعتمد على القوى الدينية ؛ وكان ورعه الحقيقى لا يستبعد رغبته فى التوفيق بين الكاثوليك والبروتستانت ، الأمر الذى يسمح بإقامة « جمعية مسيحية محافظة » .

وفى السياسة الخارجية ، لم تكن وجهات نظره أكثر وضوحاً : فمن ناحية كان قد احتفظ بذكرى « حرب الخلاص » التى كان قد شارك فيها فى سنة ١٨١٣ ، ويرغب إذن فى « إعادة إظهار لهب » الفكرة القومية الألمانية ؛ ومن ناحية أخرى كان يرفض إحياء النمسا بالقوة ، إذن « ألمانيا بدون تريستا ، والتيرويل ، والبندقية الموروثة ستكون أكثر قبلاً من وجه بدون أنف » . وكانت له وجهة نظر « رومانتيكية » من هذه المسألة الألمانية ، ولكن دون أن يتجسجج فى وضع برنامج لها . وكان بالإختصار ، فكراً مقدماً ، ومثيراً للقلق فى الغالب ، وشخصية حاملة .

وهذه الإنجازات الخاصة بالملك الجديد تسببت فى عدم ثبات العلاقات بين النمسا وبروسيا . وكان مترنيخ يخشى من أن يقوم فردريك غليوم الرابع فى بروسيا بتحقيق إصلاح للنظام السياسية ، يعطى للأحرار إرضاءات جزئية ، ويكون بموافقته مثلاً خطيراً ؛ ولذلك فإنه قد قابل بمحذر فى برلين ، وفى فبراير سنة ١٨٤٧ ، الإجراءات التى إتخذت فى هذا الاتجاه . ولكن المستشار كان يخشى كذلك المحاولات التى يمكن لملك بروسيا أن يقوم بها فى المسألة الألمانية . وحينما اقترح فردريك غليوم الرابع على الحكومة النمساوية ، فى صيف سنة ١٨٤٥ ، أن تدرس مشروع « تقوية » الإتحاد الجرمانى من وجهة نظر التنظيم العسكرى — وهو مشروع متواضع ، يحترم سيادة الدول الأعضاء ويبقى فى نطاق المعاهدة العامة لسنة ١٨١٥ أجاب مترنيخ بالرفض .

وكان موقف النمسا الدولى أكثر زعزعة من ذلك بسبب موقف بريطانيا العظمى ، وعلى الأقل حينما كانت السياسة الإنجليزية هى سياسة بلرستون . ولم يكن مترنيخ يفتنى من إجراءات مضايقة من جانب وزارة المحافظين التى كانت فى السلطة فى لندن من سنة ١٨٤١ حتى سنة ١٨٤٦ ، والتي كانت مشغولة بهياج أنصار الميثاق والأزمة الأيرلندية ، لأن أبردين *Aberdeen* كان يرغب فى الإحتفاظ « بالنظام الأوروبى » الذى وضع فى سنة ١٨١٥ . ولكن الأمر اختلف عن ذلك حينما تسبب الانفصال الذى حدث فى داخل حزب المحافظين الإنجليزى ، حول مسألة حرية التعامل ، فى مجيء الأحرار إلى السلطة : فوجد المستشار النمساوى فى مواجهته خصم قديم ، وأقوى من أى وقت مضى . فما هو سبب هذه المعارضة التى أظهرها بلرستون حيال السياسة النمساوية ؟ أم هو الاختلاف بين فكرة النظام السياسى : كان رجل الدولة الإنجليزى يؤمن بصدق فى أن النظام السياسى الإنجليزى هو الجوهر « الأعلى » وأن من واجب كل دول القارة ، ولمصلحة شعوبها ، إتخاذ نظام دستورى ومتمحرر . ولكن هذا لم يكن بلاشك مجرد تفضيل عقائدى : فبلرستون كان يعلم أنه ، بإعطائه تشجيعاً للحركات المتمردة ، كان يخدم المصالح العامة لبلاده . وكانت بريطانيا العظمى هى أكبر دولة مصدرة ، نتيجة للزيابا التى كانت قد حصلت عليها فى ميدان التقنية الصناعية . ولكى تزيد مبيعاتها فى الخارج ، كانت ترغب فى الإحتفاظ بالسلم على القارة الأوروبية . وفى هذا الشأن ، كانت لإقامة النظم الدستورية فى الضمان : فوجود مجلس تمثيلى ، يمكنه ممارسة إشراف على السياسة الخارجية ، يوقف المحاولات المغامرة التى يمكن لإلية حكومة أن تقوم بها ، إذا ما كانت لها سلطة مطلقة ؛ ويسمح كذلك ، فى نطاق إعطائه إرضاءات للمطالب المتمردة ، بتفادى الإضطرابات الداخلية ، والحركات الثورية ، التى تصبح فرصة لصعوبات دولية . وربما كان فى وسع بريطانيا العظمى نفسها أن تحسب ميزة أخرى : وهى الحصول على خفض الحواجز الجمركية التى رفعتها الدول الأجنبية .

ولذا ما كانت السياسة الجبركية لهذه الدول ، بدلا من أن تسيرها بيروقراطية تجمع غالبا في أوساط الملاك العقاريين ، توجه بمجلس منتخب ، حيث يمكن لمصالح البورجوازية أن تتفوق ، أن يصبح تخفيف نظام الحماية الجبركية أمرا متوقفا ؟ وإن تتأخر السياسة الإنجليزية كثيرا عن ملاحظة وجود قطاع كبير للخيالات في هذه الإمكانيات : فالمجلس المنتخب لن يعالج المسائل الجبركية بوجهات نظر أكثر اتساعا من وجهات نظر مكاتب إحدى الوزارات . ولقد كان هذا هو أمل كوين ، والظاهر أن بلرستون قد عرف ذلك .

٢ - الدول الغربية :

أعطى إزدیاد العداوة النموية الإنجليزية أهمية متزايدة لموقف حكومة لوى فيليب . وبعد أزمة سنة ١٨٤٠ وسقوط تيير ، حاولت السياسة الخارجية الفرنسية ، والتي كان الملك قد عهد بإدارتها إلى جيزو ، أن تقم بسرعة مع بريطانيا العظمى « الوفاق الودي » ، وظهر أن وصول وزارة المحافظين إلى السلطة في لندن ، في سنة ١٨٤١ ، وبالتالي الإخضاع للوقت لبلرستون — الذي اعتبره الرأي العام الفرنسي مسئولا عن المهزلة التي أصابت فرنسا في المسألة المصرية — يساعد على هذا الاتجاه . وكان كل من بيل *Peel* وأبردين *Aberdeen* قد وافق ، مع تحفظ وتمنع ، على إقامة تعاون بين الدولتين . وكان لهذا « الوفاق » حياة صاخبة في الغالب . ومع ذلك فقد احتفظ به ، وعلى الأقل من الناحية الشكلية ، ما دامت وزارة المحافظين باقية في السلطة . ولكنه إنهار حينما عاد بلرستون لوزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٨٤٦ . واعترف لوى فيليب علنا بهذه القطيعة في خطاب العرش في أوائل عام ١٨٤٧ . وإن ما يثير الدهشة هو أن تتنازل الحكومة الإنجليزية عن أن تجد في فرنسا نقطة إرسكان ، في نفس الوقت الذي كانت ترغب فيه ، وأكثر من أي وقت مضى ، في وقف سياسة الدول « المحافظة » ، وأن تتدخل الحكومة الفرنسية عن الطريق الذي كانت

قد سارت فيه ، وباستمرار تقريباً ، منذ سنة ١٨٣٠ . فإن نجد التفسير ؟
كان سبب قطعية « الوفاق الودى » المباشر هو التنافس الفرنسى الإنجليزى
فى إسبانيا .

وفى هذا التنافس ، الذى كان قد ظهر من قبل وقت حرب دون كارلوس ،
كان للمصالح الاقتصادية بالتأكيد نصيبها : فكان مصدرى البلدين يحاولون أن
يضمنوا ميزات فى السوق الإشباني ، وكل على حساب الآخر ، ولكن للمصالح
السياسية والإستراتيجية كانت لها أهمية مختلفة تماماً ، لأن فرنسا ، التى كانت
تسيطر على الجزائر ، كان فى وسعها ، إذا ما حصلت فى إسبانيا على نفوذ متفوق
أن تسيطر على البحر المتوسط الغربى . وهذه المصالح هى التى تشرح المؤامرات
التي وقعت ، منذ سنة ١٨٤٣ ، حول مسألة « الزواج الإشباني » ، التافهة والمبالغ
فيها ، والتي أعطتها حكومات باريس ولندن حناية كبيرة . فهل تتزوج إيزابيلا
ملكه إسبانيا الصغيرة أحد أمراء آل كوبرج *Cobourg* — إن عم الأمير
أبرت ، زوج الملكة فيكتوريا — أو أحد أبناء لوى فيليب ؟ ولقد كان وعد
« التنازل المتبادل » بين لوى فيليب وفيكتوريا ، فى مقابلتها فى أو *Bu* فى سبتمبر
سنة ١٨٤٣ ، هو إحدى مظاهر الوفاق الودى . ولكن الحكومة الفرنسية ظهرت
على أنها أعادت النظر فى هذا التنازل حينما فكرت ، فى خريف سنة ١٨٤٤ ، فى
زواج دوق مونتپنسيه *Montpensier* بأخت إيزابيلا : فقالت الحكومة الإنجليزية
أنها كانت محاولة لوضع أمير فرنسى « على الدرجات الأولى للعرش » . وبمجرد
عودة بلمرستون للسلطة ، إتحت فرصة هذه المحاولة الفرنسية لى بتقديم بترشيح
آل كوبرج . ونجحت الدبلوماسية الفرنسية فى إبعاد هذا الترشيح : وستزوج
إيزابيلا إن عمها ، دوق قادس . ولكن لوى فيليب لم يتخل عن مشروع
« زواج مونتپنسيه » بأخت الملكة : وفى ٤ سبتمبر سنة ١٨٤٦ ، أعلن خير هذا
الزواج . ورد بلمرستون بهمارة وفضح « الطموح دون وازع » لدى الحكومة .

الفرنسية، التي تحاول إقامة نفوذ، بوسائل غير مشروعة، على دولة أخرى، وتعرض لذكريات الاصطدامات الانجليزية الفرنسية الكبرى، في عهد لوى الرابع عشر و نابليون، وطلب حق التصويت على الميزانية اللازمة لا كمال الدفاع عن الجزر البريطانية ضد الخطر الفرنسى ومع ذلك فقد بقي النجاح الدبلوماسى الذى حصل عليه جيزو بدون نتيجة، إذ أن إيزابيلا لن تنتظر كثيراً لإنجاب ابن لها، ولذلك فقد إنتهى الخلاف الفرنسى الانجليزى العنيف فى شكل مباراة متعادلة.

فلماذا أدت هذه المؤامرات الطويلة والغاشلة إذن إلى قطيعة بالنسبة للوفاق الفرنسى الانجليزى؟ أيمكن إظهار المشغوليات الاسرورية للوى فيليب الذى حاول أن يحصل لابنه على زواج كبير؟ أو التفكير فى شخصية بلرستون، المتحكم، المغرور، وغير القادر على تحمل هزيمة دون أن يرد عليها؟ ولاشك فى أنه لا يمكن تجاهل هذه المشغوليات الشخصية. ومع ذلك، فلا تأخذ المسألة الاسبانية معناها إلا إذا ما عالجتها فى نطاق العام للعلاقات الفرنسية الانجليزية. لم تكن الحكومة الفرنسية راضية عن طريقة سير الوفاق الودى. فبذ سنة ١٨٤١ كانت بريطانيا تمرقل كل مشروعاتها، وفى جميع أنحاء العالم. فى المحيط الهادى، وحيث كان جيزو يرغب فى إقامة «نقط إرسكاز» على الطرق البحرية، وكان قد حدد رغباته فى تاهاياتى، تسببت حادثة لبيشارد(١) فى سنة ١٨٤٣ فى حادث حاد: والحقيقة أن السياسة الفرنسية قد كسبت المسألة، ومع ذلك فقد قبل جيزو أن يدفع تمويض لبيشارد. وفى البحر المتوسط، كانت الصعوبات أشد خطراً فصجعت الدبلوماسية الانجليزية الباب العالى العثمانى على إقامة سيادته الفعلية على تونس، لى توقوف تزايد النفوذ الفرنسى، ومع ذلك فلم تحصل على نجاح كبير، ما دام باى تونس قد قبل أن يحضر فى زيارة إلى باريس فى سنة

١٨٤٦ . ولكن السياسة البريطانية أعطت « ضربة قاضية » وبكل نشاط ، حينما قررت الحكومات الفرنسية ، ولكي تنبئ المعونة التي كان سلطان المغرب يعطيها للأمير عبد القادر ، القيام بعمل عسكري وبحري : فكانت معركة إيسلي ، وضرب طنجة بمدفعية أسطول الأمير جواثفيل Joinville ؛ ففي هذه المناسبة ، التي كانت تهدد بعض المصالح التجارية الإنجليزية (كان المغرب يشتري مصنوعات معدنية ومنسوجات) وكانت تتعرض بوجه خاص لمسألة الإشراف ، على مضيق جبل طارق ؛ أعلنت الحكومة الإنجليزية أن احتلال القوات الفرنسية الدائم لأحدى نقط الساحل المغربي سيكون « سبباً في إعلان الحرب » ، وتراجعت الحكومة الفرنسية : فرفض لوى فيليب الموافقة على مسألة الودف صوب فاس ، التي كان يجوز Bugeaud قد نصح بها ، وسوى المسألة بماهدة للمغنية في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٤ ، دون أن يحتفظ بأى جزء من الأراضي المغربية . أى أن الحكومة الفرنسية قد اضطرت إلى التنازل عن النتائج التي كانت في متناول يدها ، لكي تحسب حساباً للمصالح الإنجليزية ، وتحافظ على الوفاق الردي . واعتقد لوى فيليب وجيزو في ضرورة قبولهم لذلك . ولكن المعارضة البرلمانية لتتقدت عليهم بمرارة هذا الإحتراس : فلماذا يقعون مسيرين في ركاب بريطانيا العظمى ؟ وربما كان هذا سبباً كافياً لشرح إصرار لوى فيليب وجيزو في المسألة الإسبانية ، إذ أنهما كانا في حاجة إلى نجاح يتعلق بالكرامة ، حتى ينزعا سلاح نقد هذه المعارضة .

ولكن الحكومة الإنجليزية لم تكن راضية كذلك ، رغم أنها كانت قد أوقفت ، في البحر المتوسط ، المحاولة الفرنسية التي كانت تهدد مصالحها بطريق مباشر .

وكانت الحكومة الإنجليزية تهاجم ، أولاً ، سياسة فرنسا الاقتصادية . فكانت إنجلترا تأمل ، لكي تنمي صادراتها من المنتجات الصناعية ، في الحصول

على خفض الرسوم الجمركية الفرنسية على منتجات النسيج وعلى أدوات السكك الحديدية . فكيف يمكن لحكومة لوى فيليب أن توافق على ذلك ، وكانت الغالبية البرلمانية في بلادها تتألف من ممثلي المصالح الصناعية ، الذين يخشون من المنافسة الإنجليزية ، والذين كانوا بالتالي مصممين على المحافظة على سياسة حماية جمركية ؟ هذا علاوة على أن هذه المصالح لأصحاب المشروعات لم تكن هي وحدها المسؤولة ، إذ أنه إذا كان العمال ، وبصفتهم من المستهلكين ، قد يأملون في خفض الرسوم الجمركية ، فقد كانوا يخشون ، في حالة المنافسة الإنجليزية ، من البطالة .

ومن ناحية أخرى ، كانت المصالح الإنجليزية مهددة بمشروعات إتحاد جمركي فرنسي بلجيكي ، أهدد التفاوض بشأنه من جديد في سنة ١٨٤٢ : فأعلنت الحكومة الإنجليزية ، وباتفاق تام مع روسيا والنمسا ، أنها ، لكي تمنع هذا الإتحاد الجمركي ، ستصل الدول الثلاث ، إذا ما لزم الأمر ، حتى الحرب ، وأجبرت الملك ليوبولد ، في يناير سنة ١٨٤٣ ، على التخلي عن المشروع . ومع ذلك فقد جعل جيزو البرلمان الفرنسي يفهم ، بعد مرور شهرين ، أن المسألة لم تنته . وقال أنه إذا ما مهددت أزمة إقتصادية إستقرار بلجيكا ، ألا يجب على فرنسا أن تحاول علاج ذلك ؟ لأن « أمن بلجيكا . . . هو سلام أوروبا » ؟ وأضاف رئيس مجلس الوزراء الفرنسي : « لا سمحوا لي أن أقول أن الصعوبات الخارجية هي أقل الصعوبات » . وبقياهما بمعالجة المعارضة الإنجليزية بدون تعمق ، احتفظ في لندن بفكره حية .

ولقد كان الاحتفاظ بالوفاق الودي « معجزة مستمرة » ، بعد أن إخترقه تعارض المصالح ، وهذا القلق للتبادل ، وهذه الأحداث المتكررة . وإذا كانت مسألة الزواج الإسباني ، والتي كان مداها العملي يظهر مع ذلك على أنه محدود للغاية ، كافية للإنتهاء عليه ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن هذا التعاون كان قد أصبح هيكلًا غاويًا من داخله . وذلك هو التفسير الذي يبدو على أنه ملائم .

ومع ذلك فهل يكفي؟ لأنه يميل شرح إحدى كلمات جيزو ، التي تستحق الالتفات . ففي الوقت الذي اعتقد فيه أنه حقق نجاحاً في مفاوضات «الوارج» شرح رجل الدولة الفرنسي ، في أحد خطباته الشخصية ، مدى الفشل الذي ستحظى به بريطانيا العظمى . «لقد هزمت في هذه المسألة الكبرى على إسبانيا» مسألة كبرى ؛ إذن فهي مسألة تختلف تماماً عن مجرد مسألة عائلية أو أسرية . ربما لم تكن السياسة الفرنسية في إسبانيا ، في فكر جيزو ، إلا جزء من مشروع كبير يتعلق بالبحر المتوسط : تكوين «رابطة بوربون» بين باريس ، ومدريد ، وناپولي ، يمكنها تشكيل مجموعة من دول البحر المتوسط تهدف وقف النفوذ النمساوي في إيطاليا ، وضمان إستقلال أكثر للسياسة الفرنسية بالنسبة لبريطانيا العظمى . ومن الممكن أن يكون عقد معاهدة تجارة مع مملكة بيدمونت وسردينيا ، في أغسطس سنة ١٨٤٣ ، مظهراً آخر لنفس هذه السياسة . وهو تفسير مضى ، ولكنه لا يزيد عن مجرد فرض ، في الحالة الراهنة للأبحاث التاريخية .

وظهر أن تصدع «الوفاق الودي الفرنسي الإنجليزي» يفتح إمكانيات جديدة في العلاقات بين الدول العظمى الأوروبية . وكان من مصلحة الحكومة الفرنسية بعد ذلك أن تتقرب من النمسا ؛ وكان في وسع الحكومة النمساوية أن تفكر في الاستفادة من هذا الموقف : فنجذب فرنسا داخل مجالها سيكون معناه تدعيم المقاومة التي تحاول القيام بها ضد تقدم الحركات المتحررة والقومية ؛ وسيكون معناه فرملة ، وربما شل ، سياسة بليستون ، بإنشاء «جبهة» من الدول العظمى على القارة ، في مواجهة بريطانيا العظمى . وكان هذا التقارب الفرنسي النمساوي على جدول الاهتمام ، في سنة ١٨٤٧ . وفي مارس ، لفت ميتزنيخ أنظار جيزو إلى الخطر الذي يمكن أن تمنيه لكل من فرنسا والنمسا ، السياسة الألمانية لروسيا . وأجاب جيزو بأن فردريك غليوم الرابع يبدو أنه «يستحوذ على الوحدة الجرمانية وعلى الفكر المتحرر» ، وأن هذه الحالة الجديدة «تسغله للغاية» ؛

(١٤٢ - تاريخ العلاقات الدولية)

وأمر بأن يذكر لترنيخ كذلك أن الحكومة الفرنسية ترغب في رؤية الاحتفاظ في إيطاليا بالوضع الإقليمي وحتى بالنظم السياسية الموجودة ، وبشرط إدخال بعض الإصلاحات الإدارية . وكانت هذه هي أسس الاتفاق . ومع ذلك فقد بقى الولا في حالة هيكلية . لماذا ؟ كان لوى فيليب وجيزو ، رغم أنهما كانا مشتبكين مع المعارضة التي تشتت حديثها باستمرار لأحرار « اليسار » ، والديمقراطيين ، والإشتراكيين ، يترددان في البحث عن نقطة ارتكاز لدى الدول الأجنبية التي تمثل الاحتفاظ بمبادئ سنة ١٨١٥ : فالرأى العام الفرنسى لا يمكنه أن يفهم هذا التطور . وكان مترنيخ ، من ناحيته ، يرى أنه من الحكمة ألا يرتبط ، بسبب عدم ثبات الوضع الداخلى في فرنسا : « لا يمكننا أن نسير مع فرنسا ، إذ أنها لا تقدر على إتخاذ خطوة معضونة » . ولم تكن له ثقة في وزارة جيزو ، الذى كان محافظاً بالتأكيـد ، ولكنه كان متردداً ؛ فكانت هذه الوزارة ، في رأيه وزارة « الوسط تماماً » ، وتعتمد على مجموعة من السليبيات . وكان يحتمل النظام البرلمانى ، الذى يعنى بالنسبة إليه « الفساد » ، والذى قال عنه أنه يترك « لآل رومفيلد » أهمية سيطرة على تصرف الشؤون الخارجية . ولا شك في أنه قد رأى ، في العزلة الدبلوماسية ، التي وجدت فيها بريطانيا العظمى ، ضماناً كافياً ، بالنسبة لفرنسا .

٣ - يوافر الازمة :

أخذت ملامح الحالة السياسية الدولية كلها شكلها البارز بمناسبة الحرب الأهلية في سويسرا ، وهى حرب *Sonder bund* في نوفمبر سنة ١٨٤٧ . ومع ذلك فقد كانت أسباب هذا الصراع مرتبطة تماماً بالشئون السويسرية : عدم تكامل النظم السياسية بين الكانتونات ، التي كان بعضها ، والأكثر سكاناً ، قد اتخذ منذ سنة ١٨٣٠ دساتير حرة ، في الوقت الذى بقى فيه الآخرون خاضعين للسيطرة التقليدية لإحدى الأوليغاركيات ؛ وعداوة هادئة ، ثم مشتعلة بين

البروتستانتين والكاثوليك ؛ وعدم توافق نظام إتحاد الدول مع المتطلبات الجديدة للحياة الاقتصادية ، التي لم تكن في وسعها أن تعود نفسها على احترام سيادة الكاتونات . ومع ذلك فقد كان لهذه الازمة الداخلية مدى دوليا كبيرا ، إذ أنها أخذت شكل « صراع بين المواقع الامامية » . « غرب الخنسة عشر يوما التي لإنهات فيها رابطة الكاتونات الكاثوليكية كانت ، حسب قول الجنرال دوفور *Gl. Dufour* ، قائد الجيش الفيدرالي السويسرى « حربا بين مبادئ كانت ، منذ وقت بعيد ، تقسم أوروبا إلى معسكرين » : « فاتتصار الراديكاليين » ، السويسريين سيسمح لهم بتغيير إتحاد الدول إلى دولة إتحادية ، وبفرض نظام ديمقراطى على كل الكاتونات .

وكان المعاصرون يجمعون على الاعتقاد فى أن هذا الصدام ، فى أوروبا التى هيبتها الحركات المتحررة والقومية ، كانت له قيمة مثالية . « وكان الجمهوريون الألمان ، والقوميون الإيطاليون ، والمصلحون الفرنسيون ، والاشتراكيون من كل البلاد ينتهجون أحداث سويسرا ياتباه محوم » كما لاحظ وزير فرنسا فى برون ، الذى كان ، حقيقة الأمر ، مدافعا متطرفا عن المبادئ المحافظة وعن المصالح الكاثوليكية ؛ وأضاف أن الجميع كانوا يرون فيها « المرحلة الأولى لثورة عامة للشعوب المهضومة الحقوق ، وصراع الحرية ضد نظام الحكم المطلق وكانوا يعتبرون أن انتصار الراديكاليين السويسريين هو « الانتصار الأول لفكرة سيادة الشعب » . وكانت هذه هى كذلك وجهة نظر فردريك غليوم الرابع . « إن الأمر لا يتعلق باليسوعيين ، ولا بالبروتستانت ؛ ولا بمعرفة ما إذا كان دستور سنة ١٨١٥ مهدد هؤلاء أو يساء تفسيره بأولئك . إنه يتعلق فقط بهذا : أسيتمكن الاتجاه الراديكالى ، بالقوة ، والدم والدموع ، من الحصول على تفوق فى سويسرا ، وبشكل يهدد كل أوروبا ؟ » . أما بالنسبة لثرتينغ فإنه كان يخشى من الصدى الذى يمكن لانتصار الديمقراطيين السويسريين أن يشيره

في ألمانيا أو في لومبارديا والبندقية؛ ورأى المستشار في هذا الإتحاد السويسري وحيث كان حق الحماية في صالح اللاجئين السياسيين — من أنصار مازينى ، ومن البولنديين ، ومن الإشتراكيين الألمان — قد مارسوه على نطاق واسع ، مركزاً للدعاية الثورية : « كل ما في أوروبا من متطرفين ، ومن مفاشرين ، ومن رجال الثورة الإجتماعية قد وجد ملاذاً في هذه البلاد » . ولذلك فقد كانت سرب الـ *Sonderbund* هذه ، كما قال « صراع بين الثقل والفوضوية » .

وهذا هو ما يسمح لنا بفهم ردود فعل الدول العظمى أمام إقتراب الأزمة . كان مارتينخ ، الذى يعتقد في أن إنتصار الراديكاليين السويسريين سيكون نجاحاً لحصوم النمسا ، يفكر ، طبقاً لمنطق سياسته ، في تدخل مسلح من جانب الدول لكي يتحاشى هزيمة رابطة الكاتونات السويسرية . ولكن بلمستون ، رغم أنه كان ين أخطار التقييدات الدولية ، أخذ خطوة معارضة ، إذ أنه كان يرى في ذلك فرصة لحرمة « نظام مارتينخ » ؛ وكان نجاح الراديكاليين مؤكداً ، إذا ما إمتنعت كل الدول الأجنبية عن إعتراض طريقهم . ولذلك فإن السياسة الإنجليزية قد نادت بمبدأ « عدم التدخل » ، واستخدمت كل مواردها في الدبلوماسية لكسب الوقت . ولكن نجاح هذا التكتيك للثوى كان يعتمد ، في نطاق كبير ، على موقف الحكومة الفرنسية : فإذا ما انضمت إلى السياسة النمساوية الخاصة بالتدخل ، فما هي وسائل بريطانيا العظمى لمعارضة ذلك ؟ وفي أول الأمر ، كان جينو ، رغم أنه كان لا يثنى بطبيعة الحال نجاح الراديكاليين السويسريين ، الذين كانوا خطيرين بالنسبة لكل الحكومات المحافظة ، لا يرغب في إتخاذ موقف ، ولا في المعاركة : فكان يعرف أن التدخل للسلاح سيثير ، في فرنسا ، « إستسكار الرأى العام » ، وكان يفضل لذلك أن يبقى بعيداً عن مسألة جعلتها العداوة الإنجليزية النمساوية شائكة . حقيقة أنه بعد فترة من الزمن ، ونعت تأثير الشعور بالخطر الذى كانت تمثله ، بالنسبة للنظام السياسى الفرنسى ،

« حملة خطب الإحتفالات » ، قد وافق على أن يقترب من السياسة النموية ؛ ولكن هذه الرغبات إقتصرت على بعض شحنات من الأسلحة لكاتنونات الرابطة الكاثوليكية : فشرع للظاهرة العسكرية قرب حدود سويسرا وقعه لوى فيليب ، أما بالنسبة للوافة التي أعطتها الحكومة الفرنسية ، في يناير سنة ١٨٤٨ ، على « المذكرة الجماعية » التي حاولت الدول المحافظة فيها أن تهرب الراديكاليين السويسريين ، لكي تمنعهم من تحويل إتحاد الدول إلى دولة إتحادية ، فإن ذلك لم يكن إلا لفتة ، مادامت هذه المذكرة لم يكن مصحوبة بتهديد باستخدام العقوبات . وهكذا يبدو واضحاً أنه لم يكن في وسع النمسا أن تمتد ، خوف عدائها مع بريطانيا العظمى ، على تأييد فرنسى فعال .

وعند نهاية سنة ١٨٤٧ ، وفي الوقت الذي إنتهت فيه الحرب الأهلية السويسرية ، كانت بوادر الحركات الثورية في أوروبا الوسطى قد ظهرت : ففي بروسيا ، أجبر هياج المتحررين فردريك غليوم الرابع على إلغاء نوع من التمثيل الوطنى ، اللاندتاغ المتحد *Landtag* ، والذي كان وجوده وحده يثير غلاف مترنيخ تجاه الملك ؛ وفي إيطاليا ، كانت الإضطرابات السياسية تهدد النظام المطلق في مملكة الصقليتين وفي دوقية توسكانيا الكبرى ، وذلك في نفس الوقت الذي وقعت فيه مظاهرات المتحررين في تورينو ، وفي إمبراطورية النمسا ، أثار دايت المجر مسألة « الحريات » المجرية ضد الحكومة الإمبراطورية . وكانت هذه حركات تهدف مجرد الحصول على تحويل وتغيير النظام السياسية . ولكن قادة هذه الحركات كانوا كذلك أنصاراً نشطين لحركة القوميات . فإقتصار الإجماع الليبرالى سيفتح إذن الطريق لقوى التغيير التي تهدد الوضع الإقليمى القائم .

لماذا تأخذ هذه المظاهر لعدم الاستقرار السياسى ، في ذلك الوقت ، شكلاً له فاعليته ؟ لاشك في أن الأزمة الاقتصادية الأوروبية ، التي كانت قد بدأت في سنة ١٨٤٦ ، كانت من بين الأسباب . أزمة زراعية ، إذ أنه بعد الرضى

الذى أصاب البطاطس ، تأثر محصول الحبوب بالجفاف ؛ ومنذ ربيع سنة ١٨٤٧ قاست أوروبا الوسطى والغربية من ندرة المواد الغذائية وتسبب الإرتفاع الكبير فى أسعار الحبوب فى اضطرابات فى إقليم الراين ، وفى النمسا ، وفى رومانيا ، وفى لومبارديا ، وفى توسكانا . وأزمة مالية ، لأن ضرورة شراء حبوب من البلاد التى كان يحصولها طبيعياً - الولايات المتحدة وروسيا - تسبب فى خروج العملة وأجر المصارف المركزية ، لى يدفعوا عن إحتياطيهم ، على رُفع نسبة هزولتهم . وأخيراً أزمة صناعية ، وهى التى كانت نتيجة للآزميتين الأخريتين : فبسبب رفع أسعار المواد الغذائية ، قلل الفلاحون والمال مشترىاتهم من السلع المصنوعة ؛ وبسبب المصاعب المالية ، لم يمد فى وسع رجال الصناعة ، الذين ضايقتهم مخزوناتهم من السلع غير المباعة ، أن ينتظروا من المصارف التأييد الذى قد يكون فى وسعها إعطائه لهم فى ظروف مختلفة . فقللوا من إنتاجهم ، وحولوا جزء من عملهم إلى البطالة . ودون أن يكون من الضرورى دائماً إقامة علاقة العلة والمحلول بين الصعوبات الاقتصادية والأزمات السياسية ، مادامت بريطانيا العظمى ، مثلاً ، قد قاست من الأزمة الاقتصادية دون أن تصيبها فى سنة ١٨٤٨ الحركة الثورية ، فمن المؤكد أنه فى كثير من الحالات كانت المقاساة والبؤس أسباباً أدت إلى يأس ساعد على نفوب القوضى .

ولقد كانت الحكومات بطيئة فى فهم مدى الحركات الاقتصادية، والإجتماعية والسياسية التى كانت أوروبا مسرحاً لها فى خلال السنوات السابقة . ولكنها شرمت ، فى سنة ١٨٤٧ ، بأن إستقرار النظم السياسية قد أصبح مهدداً ، وبدأت فى رؤية إمكانية تهديد الوضع الإقليمى القائم كذلك ، نتيجة لثبات حركة القوميات .

وأضحى مترنخ متشائماً . وكتب إلى أبونى Apponyi منذ ١٠ مارس سنة ١٨٤٧ : « أن العالم مريض للغاية ، وفى كل يوم يزيد الساع الأماكن الموجودة .

وضفح ، فى خطاباته الى وكلائه الدبلوماسيين « الروح الهدامة التى يسهل التنبؤ
بنتائجها » ، وقدر أن « المرحلة التى توجد فيها أوروبا اليوم هى الأكثر خطراً
بالنسبة لما كان على الجسم الإجتماعى أن يجتازه فى خلال الستين عاماً الماضية »
(أى منذ بداية الثورة الفرنسية) . وقال ، فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٤٧ ، السفير
البروسى فى فيينا : « اننى طبيب قديم ... ويمكننى أن أميز بين الأمراض العارضة
والأمراض المميتة : ونحن مع هذه الأخيرة » ، وفى إيطاليا ، اتخذت السياسة
النفسوية اجراءات الحيلة : احتلال فراوا ، لمدة ستة أشهر (يوليو - ديسمبر ١٨٤٧)
لكى تضغط على البابا وتمنعه من أن يسير « على الطرق ذات المتحدرات
المنزقة » ، والمعاهدات السرية فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٤٧ مع دوقيات بارما
ومودينا ، والتى أعطت للجيش النمساوى الحق فى احتلال هذه الدوقيات ، فى حالة
قيام « عدو خارجى » ، بمهاجمة لومبارديا والبندقية . وفى ألمانيا ، أخذت موقف
الدفاع ، واقتصرت على افشال محاولات فردريك غليوم الرابع ، حينما قام ملك
بروسيا ، فى آخر نوفمبر سنة ١٨٤٧ ، بأخذ واكل مشروع اصلاح الاتحاد ،
الذى كان قد رسم خطوطه المريضة سابقا ، سنة ١٨٤٥ .

وأفاد بلرستون من هذه الصعوبات لكى يزيد من ضغطه على نظام مترنيخ ،
وكا كان قد شجع الراديكاليين فى سويسرا ، فإنه قد أعطى « تأييداً مهنوياً »
للحركات المتحررة فى إيطاليا . وارسل لورد منتو *Lord Minto* ، عضو الوزارة
فى مهمة فى تورينو ، وفلورنسا ، وروما ، لكى ينصح الأمراء بمنح اصلاحات
لكى يمنعوا الثورة . وفى أوائل فبراير سنة ١٨٤٨ حمل بلرستون على أن يوصل
لمترنيخ حل لسانه ، أنه يجب على النمسا أن تتخلى عن التدخل فى الشئون الداخلية
للدول الإيطالية : واذالم تستمع لهذا الرأى فستكون الحرب حتمية ، وتستمد
الى كل أوروبا ، وفى هذه الحرب ستتدخل فرنسا ، مهما كان فى وسع جيرو
أن يقول ، اذ أن فرنسا ترغب فى الإفادة منها لكى تثقلل معاهدات سنة ١٨١٥ ،

وان تمكون إنجلترا ، في نفس الجانب ، مع النمسا . ولكن وجهات نظره كانت انتهازية بالنسبة للحركات القومية . في الوقت الذي لم يظهر فيه أى ميل لتكوين الوحدة الإيطالية ، التي ستعدل من الأحوال السياسية في البحر المتوسط ويمكنها أن تضر بالتفوق الذي كان لإنجلترا ، وافق شاكراً ، في مذكرة في شهر سبتمبر سنة ١٨٤٧ ، على التفكير في تعديل وضعية الاتحاد الجرمانى : ورأى أن بريطانيا العظمى وألمانيا كانتا مهددين بنفس الخطر ، أى داهتاء من فرنسا ومن روسيا منفصلتين ، أو من فرنسا وروسيا متحدتين ، ونتيجة لذلك فإن « إنجلترا وألمانيا لها بطبيعة الحال مصلحة مباشرة في مساعدة الواحدة الأخرى في أن تصبحا غنيتين ، وصدّيقتين ، وقويتين » . ولكن بلرستون لم يتجاهل « المصالح الاقتصادية ؛ كما أنهم لم يكن يمتنى توحيد ألمانيا على أساس اللولفرين » ، والذى كانت رسومها الجمركية تعرقل تصدير المنتجات الإنجليزية المصنوعة . ولذلك فيبدو أن تحقيق الوحدة الألمانية « تحت قيادة بروسيا » لم تكن في برنامجه . وسيكتفى بلاشك بتدعيم معاهدة الاتحاد ، في نفس إتجاه المشروع الذى أهده فردريك غليوم الرابع .

ووجهات نظره هذه ، مهما كانت معتدلة ، كانت مع ذلك كافية لأن تعطى لرجل الدولة الإنجليزي مظهر « الشريك » في نظر الأوساط المتحررة على القارة وكذلك فإن مترنيخ قد نظر إليه ، وأكثر من أى وقت مضى ، على أنه خصم خطير : وفي خطاب عصبي ، فضح المستشار « سخافات لورد بلرستون المثيرة » . وإذا ما كان الموقف مثيراً للقلق ، فلم يد مع ذلك على أنه يعنى خطراً قريباً . وكان العامل المطمئن هو موقف الحكومة الفرنسية . فكان لوى فيليب وجيزو يفرملون نقاذ صبر خصوم معاهدات سنة ١٨١٥ والمعارضة البرلمانية التي كانت تهيمهم ، على لسان لامارتين *Lamartine* وتيير *Thiers* وفكتور هييجو *Victor Hugo* بالسير على سياسة خارجية « رجعية » . وكان ذلك حذراً من

لوى فيليب الذى بقى منذ ثمانية عشرة سنة يؤمن بأن من مصلحة فرنسا الاحتفاظ
 بالسلم ؛ ولإيماناً من جيزو الذى رأى فى إنشاء الوحدة الإيطالية ، وأكثر من
 ذلك فى إنشاء الوحدة الألمانية ، أخطاراً جسيمة بالنسبة للمستقبل . وكان هذا
 المحذر ، فى أعين الملوك الآخرين ، هو ضمان أساسى للإستقرار بالنسبة لمجموع
 أوروبا ، إذ أن مجيء إشارة ثورية من فرنسا سيكون له صدى سريعاً فى كل مكان.
 وكتب الملك فردريك غليوم الرابع إلى لوى فيليب قائلاً : « إنكم دوع
 الملوك الأوربيين » .

وبعد ثلاثة أسابيع ، سقط هذا الدرع .

الفصل العاشر

المدى الدولى للحركات الثورية الأوربية

كانت ٥ أيام فبراير ، سنة ١٨٤٨ فى فرنسا هى التى أعطت للهياج المتحرر والقوى ، فى إيطاليا ، وفى ألمانيا ، وفى النمسا ، مظهرأ ثوريا . ومنذ وصول نبأ سقوط لوى فيليب ، شعر مترنيخ بذلك . وقال للقائم بأعمال روسيا : « هكذا ياهريزى ، انتهى كل شئ » . « لقد عادت أوروبا إلى سنة ١٧٩١ و ١٧٩٢ . فهل سنفلت من سنة ١٧٩٣ ؟ » . وكان يعرف أن النمسا مهددة بطريق مباشر أكثر من كل الدول الأخرى . فهل سيحاول ، لإسكات المعارضة ، أن يحقق بسرعة مشروع إصلاح سياسى ؟ وفى سن خمسة وسبعين عاماً ، كان يشعر بعدم قدرته على ذلك . وقال : « إن الدار قديمة ، وليست من القوة بدرجة تسمح بفتح أبواب ونوافذ فى الحواط . ومن اللازم بناء دار أخرى . ولهذا الأمر ، ليست الآراء هى التى تعوزنى . ولكن تعوزنى القوة والوقت » . وأمام مطالب الدايت المجرى (٣ مارس) ، وإلتماس المثقفين التشيكيين (١١ مارس) ، وهياج دايت النمسا السفلى ، إتخذ موقفاً سلبياً تماماً ، يعتمد على الشرطة ، وإن لزم الأمر على الجيش . ولكن الجيش لم يقم بدوره كاملاً أثناء حركة العصيان التى وقعت فى ١٣ مارس فى فينا ، إذ أن الأرشيدوق وكورلورات ، زميل وخصم المستشار ، كانا يأملان فى تسخى مترنيخ ، الأمر الذى إعتقدا فى أنه يكفى لإرضاء المعارضة ولذلك فإن نجاح الحركة الثورية قد ساعد عليها — كما أظهرت ذلك دراسات سبريك *Sbrlik* — « ثورة فى القصر » ، و « تخلى عن السلطة » .

وأدى لإنهيار « نظام مترنيخ » ، أكثر من ثورة باريس ، إلى إعطاء دفعة لقوى التغيير وإلى تشييط هزيمة للمقاومة .

وفي خلال أربعة أشهر — حتى يونيو سنة ١٨٤٨ — إنتشرت حركة « المد الثورى » دون أن تلقى تقريباً أية عقبة . أمام الهجوم الذى شنته على التنظيم السياسية كل قوى المعارضة — الليبراليون والديمقراطيون والإشتراكيون — كان فشل القوى التقليدية كاملاً . وكان ملك بروسيا هو الوحيد الذى خطط ، فى ١٨ مارس ، لعملية مقاومة ، وإن كانت قد إنهارت فى أربعة وعشرين ساعة . وكان نجاح الحركات المتحررة والديمقراطية يفتح الطريق أمام الحركات القومية التى كانت تهدد بتغيير الخريطة السياسية لأوروبا . وفى ألمانيا ، طالبت مجموعة من المتحررين فى ألمانيا الجنوبية ، منذ ١٨ مارس ، بتكوين مجلس وطنى منتخب ، يحمل محل دايث الإتحاد ؛ وهذا المجلس الذى سيمهد لإجتماعه « مجلس أعيان ، *Vorparlament* ، سيجتمع فى ٢٨ مايو فى فرانكفورت ويشكل حكومة ألمانية مؤقتة . وفى إيطاليا ، نشبت الثورة فى لومبارديا والبندقية ضد الحكم النمساوى فى ١٨ مارس ؛ وحصلت على تأييد مسلح من شارل ألبيز ، ملك سردينيا ، الذى أذاع ، فى ٢٥ مارس ، نداء من أجل « الوطن الإيطالى » و« اتحاد الإيطاليين » ، ودون أن يتقدم بأى برنامج محدد ؛ ولكن الحكومة البابوية وحكومة نابولى ، بعد أن كانت قد قدمت معونة مترددة ، تراجعتا ، وبقي شارل ألبيز بمفرده فى مواجهة النمسا . وفى إمبراطورية آل هابسبورج تأكدت القومية المجرية والقومية التشيكية فى نهاية شهر مايو : صدام بين الوزراء المجرين والأسرة المالكة بشأن النظام « الثنائى » ؛ ومحاولة لتكوين حكومة مؤقتة فى براغ . وأخيراً فى الأناطolia بدأ رجال « رومانيسا الفتاة » فى التحرك وفكر الثوار فى تكوين حكومة مؤقتة .

ولكن الدفع الثورى خف ، فيما بين يونيو ونوفمبر سنة ١٨٤٨ ، لأن التحالف الفعلى الذى كان يجمع بين البورجوازيين المعتدلين أو التبلد المتحررين وبين الديمقراطيين والإشتراكيين إنقرط عقده : فنتيجة لتهديدهم بأن يطفى عليهم

« المتطرفون » ويفقدون تفوقهم الإجتماعى ، بدأ المعتدلون فى العمل ، واستخدموا القوة ، وكان المثال الفرنسى ، من جديد ، هو الذى إتبع : ففي فرنسا ، وفى أيام يونيو سنة ١٨٤٨ سحق الجيش والحرس الوطنى ثورة العمال ؛ وفى فيينا ، فى ٢١ أغسطس ، قضى الحرس الوطنى للبورجوازي على ثورة عمال فى البطالة ؛ وفى برلين ، سحقت محاولة ثورة الديمقراطيين ، وفى فرانكفورت ، فشلت محاولة إعتداء الراديكاليين ، فى سبتمبر على المجلس الوطنى ، وفى بوغارسك حدث صدام بين الملاك العقاريين والحكومة المؤقتة التى كانت قد وعدت الفلاحين بإصلاح زراعى . ومع ذلك فإن هذا الانفصال بين القوى الثورية - الخطيرة جداً بالنسبة للمستقبل - لم يقضى مرة واحدة على الحركات القومية . وفى ألمانيا ، حاول المجلس الوطنى فى فرانكفورت أن يضع دستوراً ، وبعد القطعية بين الأحرار والديمقراطيين ، أبعد الحل الجمهورى واتجه صوب إنشاء جمهورية اتحادية ، حيث قرر أن يقبل فيها الدول أعضاء الاتحاد القديم ، باستثناء النمسا ، ولذلك فإن مشروع ألمانيا الصغرى هو الذى انتصر على مشروع ألمانيا الكبرى . وفى إيطاليا ، ورغم أن شارل ألبرت كان قد انهزم ، فى ٢٥ يوليو ، أمام الجيش النمساوى ، فى كوستوا ، بدأ أن الحركة الوحدوية قد قويت شيئاً ما بسبب هودة التهديد النمساوى : فى أغسطس ، مشروع مردينى لالغاء رابطة أو جماعة بين الملوك الايطاليين ؛ وفى سبتمبر ، مشروع باتحاد دول ، وضعه جيوبيرتى ، الذى أصبح رئيساً لمجلس وزراء تورينو ؛ وفى أكتوبر فكرة الديمقراطية التوسكانية مونتانيلى *Montanelli* بإقتراح جمع جمعية تأسيسية إيطالية . وأما هذه المشروعات ضخمة كبرى ، لأن الملوك والأمراء الذين أجمعوا على إبعاد فكرة جمعية تأسيسية لم يتمكنوا من الاتفاق على إلغاء اتحاد دول : ففي روما وفى نابولى لم تكن الحكومات ترغب فى الموافقة على حل يضمّن لدولة سردينيا تفوقاً . ولكن الديمقراطيين استغلوا هذا الفشل وهذه الخيبة للأمال . ومادام الملوك والأمراء لم يعرفوا أو لم يرغبوا فى إرضاء الشعور القومى ، فلماذا لا يحاولون العمل بدونهم ؟

وفى روما ، وأمام الثورة ، ترك ييو التاسع دولته ، وألفاً مائتين جمهورية روما ؛ وفى فلورنسا اضطر الفراتدوق الى الفرار . وفى النمسا ، أصبح وجود الامبراطورية نفسه مهدداً بحركات القوميين : فسيطرت الحكومة : فى يونيو؛ على ثورة براغ ؛ ولكنها وجدت نفسها ، فى شهر أكتوبر ، فى مواجهة تهديد بحرى بالانفصال .

وأخيراً ، فى أتماء سنة ١٨٤٩ ، تحطمت الحركات الثورية ، ولكن بعد انتفاضات جديدة . وفى مركز المشغوليات ، كان مصير الملكية النمسية هو الذى يجذب الانتظار أكثر من أى وقت آخر . وكان شقارز نبرج *Schwarzenberg* رئيس مجلس الوزراء الجديد قد بدأ ، فى خلال شتاء ١٨٤٨ — ١٨٤٩ سياسة « تدهيم » . وكان معه بطاقتان رابحتان : موقف جماهير الفلاحين ، والحذر الموجود بين المجموعات القومية . وكان الفلاحون قد أصبحوا غير مباينين تجاه المسألة الثورية منذ أن أرضت الاصلاحات الزراعية مصالحهم القريبة ، وأعطى الكرواتيون تأييدهم للأسرة المالكة ضد المجرين ؛ واحتج رومانيو ترانسلفانيا ، المثقفون ورجال الدين الارموزكس ، ضد « الاتحاد » مع المجر ، ورفض التفليك تأييد حركة انفصالية مجرية . وفى ٤ مارس سنة ١٨٤٩ ، اعتقد شقارز نبرج ان له من القوة ما يسمح له بالقيام بعمل من جديد: ففتح دستوراً له شكل «مركزى» واطهر الرغبة فى المحافظة على الدولة النمسية ، ضد مطالب الأقليات القومية ، وكذلك ضد الاتجاهات الوحشية للألمانين أو للايطاليين فى نفس الوقت ، ولكن التهديد ظهر من كل ناحية : فى ١٢ مارس ، خضع ملك سردينيا لضغط الديمقراطيين الذين طالبوا بالعودة الى محاربة النمسا ؛ وفى ٢٣ مارس، قرر المجلس الوطنى فى فرانكفورت انشاء امبراطورية ألمانية وهرض التاج الامبراطورى على ملك بروسيا ؛ وفى ٤ أبريل ، أعلن كوشوط والمتطرفون المجرىون استقلال المجر ، فى « حدودها التاريخية » ، أى دون التفات لرغبة الكروات والرومانيين..

فكيف تغلبوا على هذه الازمة الثلاثية ؟ كانت لدى النساء قوات عسكرية كافية للقضاء في إيطاليا على محاولة شارل ألبيد : ففي ٢٣ مارس سنة ١٨٤٩ انهزم جيش سردينيا في نوفا را . وفي ألمانيا ، خدم السياسة النسوية « تراجم » ، فردريك غليوم الرابع : ففي ٢ أبريل رفض ملك بروسيا لقب الامبراطور ؛ وقال أنه لا يرغب في لبس تاج « صنمه مجلس تنج من أصل ثوري » ؛ وكان يخشى كذلك معارضة الامراء الألمان ، وربما حتى معارضة الدول العظمى .

وانقض المجلس الوطني ، الذي غاب أمه ؛ ورغب الاعضاء الديمقراطيون وحدهم في الإستمرار في الإجتماع ، وحاولوا أن يجتمعوا في شتوتجارت ، حيث طردتهم القوات البروسية . وبقيت المسألة المجرية ؛ وكانت هي التي تحتفظ لشفارتزبرج بأكبر الصعوبات ، إذ أنه كان غير قادر على القضاء على الثورة المجرية ، لأنه كان مضطراً إلى الإستمرار في مراقبة المسائل الإيطالية والألمانية . ولكن بقضى عليها كان محتاجاً إلى طلب مساعدة القوات الروسية ، التي اضطرت جيش كوشوط ، بعد هزيمة تمسفار . إلى التسليم أمامها ، في ١٣ أغسطس سنة ١٨٤٩ عند فلاجوس .

ومنذ ذلك الوقت ؛ أصبح في وسع حكومة فيينا أن تقوم بإعادة البناء الداخلي للدولة ، وأن تأخذ دوراً أوروبياً من جديد . وأقام شفارتزبرج في النساء نظاماً لاستبدادياً ، أخضع له المجر كذلك ؛ ولكن الأمر لم يكن عبارة عن مجرد العودة إلى وسائل متريخ . وفي إيطاليا ، حاول أن يعيد تدعيم النفوذ النسوي ، سواء أكان الأمر يتعلق بشروط الصلح التي تفرض على دولة سردينيا ، أو بمصير البندقية وتوسكانيا . وفي ألمانيا ، كان يرغب في إفشال سياسة فردريك غليوم الرابع الذي ، بعد أن كان قد رفض التاج الإمبراطوري ، حاول مع ذلك أن يحى لصالحه ، وهذه المرة عن طريق مفاوضته مع الامراء ، مشروحاً لإتحاد الدول الألمانية .

وفي هذا التشابك من الأحداث التي حددت بتغيير الخريطة السياسية لأوروبا ومصائر القارة ، لا يتعلق الأمر هنا بتقبع الإصطدامات التي حدثت بين القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، داخل الدول التي أصابها المد الثورى . وإن مايجب دراسته ، من وجهة نظر العلاقات الدولية ، هو الدور الذى لعبته ، فى نمو وفى حل هذه الأزمة ، الدول المظلمى الأخرى ، التي لم يكن فى وسع إمكانيات التغيير أن تتركها غير مبالية .

٦ - المد الثورى :

فى الوقت الذى زاد فيه المد الثورى بدون عقبات ، بين فبراير ويونيو سنة ١٨٤٨ ، لم تظهر الحركات القومية بعد على أنها تهدد وجود الدولة النمساوية ، التي كان يمكنها أن تأمل فى تهدئة قوى التفكك ، عن طريق إصلاح البنيان الداخلى . وكانت المسائل الألمانية والإيطالية هى التي تحتل المقام الأول .

فى إيطاليا ، كان حل الحرب النمساوية السردينية أن تؤدى ، فى حالة انتصار سردينيا ، إلى إنشاء مملكة فى إيطاليا العليا ، وفى صالح أسرة سافوا . وكان شارل ألبرت قد رغب فى أن يعمل بمفرده ، ودون أن يطلب معونة خارجية ، التي لن تكون إلا معونة فرنسا : فكان يخشى من هدى الأراء الجمهورية ، ومن إمكانية طلب بعض التعويضات . ولذلك فإن الصدام قد اقتصر على النمسا وبيريمونت وسردينيا . ولكن ، لآى فترة من الزمن .

وكانت مسألة حدود ألمانيا المستقبلية تطرح مشكلتان سريعتان : مشكلة الدوقيات الأندمركية ، ومشكلة بولندي بروسيا . فهل كان فى وسع دوقيات شليزفيغ وهولشتاين أن تنضم إلى الحركة القومية الألمانية ؟ كانت الحكومة المؤقتة التي تشكلت فى كييل برؤساء الحركة الألمانية فى الدوقيات مؤيدة بروسيا التي حصلت على تفويض من الدايت الجرماني ، أى من الأمراء الألمان ، ووافق على ذلك إجماع الرأى العام الألماني ولكن الحرب الألمانية — الأندمركية

كانت تؤثر على المصالح الروسية والإنجليزية . فهل كان في وسع روسيا أن تمنى رؤية بروسيا تحتل ميناء كييل وتصبح دولة بحرية عظيمة في البحر البلطي ؟ وهل يمكن لبريطانيا العظمى أن تفكر في إنهاء الدولة الدانمركية ، حارسة مضائق سكاغراك والسوند ؟ ومن ناحية أخرى ، فالأقاليم البولندية لبروسيا ، والتي لم تدخل في الإتحاد الجرمانى لعام ١٨١٥ ، هل ستدخل في نطاق ألمانيا المقبلة ؟ وكان الأهالى البولنديين في بوسنانيا يطالبون ، في هذه الحالة ، بوضع إستقلال ذاتى ، وظهر أن الحكومة البروسية كانت في أول الأمر تميل إلى قبول هذا الحل ؛ ولكن « الأقلية » الألمانية في الإقليم كانت ترفض ذلك ، وكان رأى العام البروسى ، « الذى كان يهصر بمزيج من الشفقة والنفور تجاه الطبيعة الملافية » يرى أن كل تنازل يعطى للبولنديين لن يكون إلا « خطورة حية » . ولذلك فإن فردريك غليوم الرابع قد رفض الإستقلال الذاتى .

ومع هذه الإمكانيات ، ماهو موقف الدول العظمى المجاورة ؟ .

كان في وسع القيصر أن يمد يده الى مونيخ ، في اليوم التالى لسقوط لوى فيليب ؛ ولكنه لم يقم بذلك ، وربما لأنه كان قد أساء تقدير مدى الحركات الثورية . وأمام نجاح هذه الحركات ، وجد أن الملوك ، في إيطاليا وفى ألمانيا وفى النمسا ، كانوا « جبناء » ، ماداموا قد امتنعوا ، جميعهم تقريباً ، عن المقاومة وماداموا قد قبلوا هيئات تمثيلية وحتى إصلاحات ديمقراطية . ولكن الأمور التى كان يقلقه كان هو إمكانية حدوث تغييرات اقليمية كبيرة . ان مبدأ القوميات ، حسب رأى لاسرود ، كان هو « سلبية التاريخ » ، مادام يحدد بقلب الأوضاع في كل الدول العظمى تقريباً . وهل يمكننا أن نلنسى أنه كان يعيش على أراضى امبراطورية القيصرية ، مجموعات لقوميات مختلفة ؟ وفى إيطاليا ، أعلنت الحكومة الروسية تصميمها ، منذ ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٨ ، على حماية « حالة الممتلكات المعهود بها الى الدول الإيطالية المختلفة بالإتباطات التى تضمن ذلك » ، وبالتالى

على اعطاء النمسا « تأييدها المعلنى » ؛ ولكن روسيا ، فى حالة ما إذا تدخلت دولة ثالثة (فرنسا) فى الشؤون الإيطالية ، سترى فى ذلك « حالة حرب أوروبية » وستضع « كل قواتها » للدفاع عن النمسا . وفى أوروبا الوسطى ، لم تكن روسيا بطبيعة الحال تلمنى لشوء دولة كبرى ، تكون « جاراً ضيقاً » ، ولكن ما كان يبدو لها خطيراً بنوع خاص ، كان هو امكانية نشوء « ألمانيا جمهورية » ؛ ففى مثل هذه الحالة قال القيصر أنه سيصل الى التدخل المسلح . ولكنه ، رغم هذه التأكيدات التى تتعلق بالمبدأ ، قد تردد مع ذلك فى أن يتدخل وحقى النهاية ، ولا شك فى أن ذلك كان يرجع الى شعوره بأن الموقف الداخلى فى الامبراطورية الروسية لم يكن تام الصلابة : ألم تكن تواجه صعوبات كثيرة ، نتيجة لقلة موارده المالية ، من أجل الاحتفاظ فى الجيش بالاحتياطيين الذين كان قد قام باستدعائهم ؟ وكان يأسف بنوع خاص للسرعة التى انقضت بها « الموجة الثورية » . فكان فى بعض الاحيان يكتفى بمشرع لاقامة « سور الصينى حقيقى بين روسيا وأوروبا » ، وفى احيان أخرى يعلن : « لا يمكننى أن أحمّل أبداً ، وبأى شكل من الاشكال ، نشوء موطن ثورى على بابى وفى اتصال بأصدقائى البولنديين » وبالاختصار ، فإنه لم يكن يشعر بقدره على العمل .

وكان فى وسع السياسة الانجليزية أن تكون راضية عن أحداث شهر مارس سنة ١٨٤٨ ، مادامت قد تمسبت فى سقوط « نظام مترنيخ » . ومع ذلك فقد كان بليستون يضى من رؤية هذه الاحداث تزيد عن نطاقها ، وبدأ فى الحذر من النتائج الممكنة . وتشهد تعليقاته فى ٢٥ مارس سنة ١٨٤٨ الى الممثل الدبلوماسى الانجليزى فى فرانكفورت بتحفظاته . فأعلن أنه يوافق على « كل تمسوة ، تهدف توحيد وتدعيم الدول المنفصلة التى تكون ألمانيا » ومعنى ذلك أنه كان لا يأمل فى انشاء دولة ألمانية وحدوية ، ولكنه كان يفكر فى مجرد تقوية الروابط الفيدرالية ، دون أن تخضع الدولة لحكومة مركزية .

وفي المسألة الإيطالية حدد موقفه « في علاقته مع فرنسا » بنوع خاص . فلم يكن بطبيعة الحال يرى أى اعتراض على « تحرير » إيطاليا — أى على إبعاد النفوذ النمساوى — ولكنه لم يكن يرغب في أن يكون هذا التحرير عملاً فرنسياً . ولذلك فإنه قد حاول ، بدون جدوى ، أن يمنع شارل ألبيز من الدخول في حرب ضد النمسا ، إذ أنه كان في وسع هذا الصراع أن يفتح الطريق أمام تدخل فرنسا . وما أن بدأت هذه الحرب النموية السردينية ، حتى عرض على حكومة تورينو أن يضمن لها ، في حالة الهزيمة ، سلامة أراضيها ، وبشرط ألا يطلب الملك ولا يقبل معونة فرنسية . وأطباءً حينما وجد أن شارل ألبيز لم يطلب مثل هذه المعونة ، فقد ذلك الوقت إستمد لقبول ضم لومبارديا والبندقية إلى مملكة بيدمونت وسردينيا على أنها حل معقول . « ستقع تغييرات كبرى في أوروبا ، وإن آسف أن يكون إلقاء دولة محترمة في شمال إيطاليا هو إحدى هذه التغييرات » . فيمكن لهذه الدولة ، إذا لم تخضع للنفوذ الفرنسي ، أن تقوم بدور « الحاجز » وتصبح سوقاً للصادرات الإنجليزية . ولذلك فإن الحكومة الإنجليزية كانت ترغب ، في شهر أبريل ، في إقناع الحكومة النموية « بأن تتدخل بحدوده وبراعة من ممتلكاتها الإيطالية التي ، بدلا من أن تقوى الإمبراطورية ، تقسب في إضعافها » . ولكنه كان بعيداً تماماً عن أن يأمل في تفكك النمسا ، التي كان وجودها ضرورياً ، في رأيه ، لكي يمثل قوة موازنة ، في أوروبا البلقانية ، أمام قوة روسيا . ولذلك فإن هذه السياسة البريطانية قد حاولت إذن حولا من نوع الحلول الوسط . وكانت ، في خطوطها العامة ، سلبية ، خاصة وأن السلام على القارة كان يتشظى مع مصالح التجارة الخارجية الإنجليزية .

وبالنسبة لبريطانيا العظمى وكذلك بالنسبة لروسيا ، اللتين كانتا ترغبان في إبعاد خطر صدام أوروبي ، كان موقف الحكومة الفرنسية للوقت إذن هو الذي يهيمهما مراقبته . وكان لامتارين ، وزير الشؤون الخارجية الحكومة للوقت قد

أعلن في بيانته ، في ٤ مارس سنة ١٨٤٨ ، أن فرنسا الجمهورية لا ترغب في « تقطيع خريطة أوروبا » ؛ ولكن هذه الحكومة المؤقتة ، التي لم تكن سلطتها مضمونة تماما ، أن تخضع لضغط الديمقراطيين الذين كانوا قد أظهروا عدائهم لسياسة لوى فيليب الخارجية ، والذين أثاروا ذكريات الثورة الفرنسية ؟ وإذا ما ألفت فرنسا بنفسها في المعركة ، وإذا ما أعطت تأييدها للحركات الثورية في إيطاليا أو في ألمانيا ، فكيف يمكن منع حرب عامة يمكنها أن تنسب في قلب الأوضاع في القارة الأوروبية ؟ وكانت هذه الإمكانية تسود الموقف الدول ، في مارس وفي أبريل سنة ١٨٤٨ . ولكن مسيرى السياسة الفرنسية ، والذين كانوا كلهم رغبة في عمو « إذلال سنة ١٨١٥ » ، وفي أن يعيدوا العمل « بحقوق الشعوب » ، كانوا من الحذر بدرجة تمنعهم من الخضوع للطالب الداخلية : فكانوا يعرفون أن تدخلها في صالح الحركات الثورية سيؤدي إلى حرب عامة ، ستكون فيها بمفردها في مواجهة النمسا ، وروسيا ، وربما حتى إنجلترا ؛ وكانوا يفكرون في أن الجيش الفرنسي ، الذي أثرت حملة الجزائر على تنظيمه ، لم يكن في حالة يمكنه فيها أن يواجه هذا الصدام ؛ وكانوا يتساءلون كذلك عن مدى توافق الحركات القومية بالفعل مع مصالح ومع أمن فرنسا . ومع ذلك فلم يكن موقف لامارتين بالنسبة للمسألة الإيطالية هو نفس موقفه من المسألة الألمانية . أما بالنسبة للقضية الإيطالية ، فكان قد أكد مواطنه : « ثورة فبراير » ، مع درجة من الوضوح لا يمكنه أن يفكر في تعديها . لكن إذا ما كان يعرف رغبات البيلانيين وأهالي البندقية ، واللواتي لتدخل فرنسي ، فقد كان يعرف أيضا أن شارل ألبيير كان بعيدا كل البعد عن أن يوافق على مثل هذا الحل . ولذلك فإنه قد أكد أنه ، في حالة ما إذا أصدر الإيطاليون « صرخة نداء » ، فإن الجمهورية ستسمعها ، ولكن « فرنسا ستدخل فقط في حالة نداء إيطاليا لها » . ومادام شارل ألبيير كان يرغب في أن يعمل بمفرده ، فقد أبعدت الإمكانية ، في ذلك الوقت ، أما في المسألة

الإلحائية، فإن الحكومة كانت، في المجموع، أكثر حذراً، وبكثير. فرغم أن الديمقراطيين والإشتراكيين الفرنسيين كانوا قد أعلنوا اعتقادهم في أن من مصلحة فرنسا أى ترى جمهورية ألمانية كجارة لها، لكن تعمي نفسها ضد الخطر الروسى،، كان لامارتين حذراً من اتجاهات الحركة القومية الألمانية؛ وبذلك يكون قد إقرب من اتجاهات اليمين، التى رأت في الوحدة الألمانية خطراً على فرنسا.

وكان من طبيعة التجربة التى وقعت بالنسبة لبولندي بوسنانيا أن تزيد من هذا الحذر. وكان لامارتين قد إعتد في أول الأمر على أن الحكومة البروسية ستوافق على إعطاء إستقلال ذاتي لبولندا البروسية؛ وإعتقد أنه يمكن لذلك أن يكون خطوة صوب إنشاء بولندا مستقلة — وهو حل يتطابق مع حقوق الشعب، — وفكر في تعاون فرنسا الماني للوصول إلى هذا الهدف. ولكن أمه غاب بسرعة. وحيثما أعلن تغيير موقف الحكومة البروسية، طلب إلى غوردريك غليوم، في ٧ مايو سنة ١٨٤٨، ألا يتدخل من «مبادئ العامة»، وألا يحتفظ بحالة تعارض مع حقوق الشعب البولندي. ورغم أن هذا الطلب قد بقى بدون جدوى، فإنه لم يصر عليه، مادام لا يرغب في أن يتخاطر بالحرب. وباعتراضها على خطوط السياسة الداخلية الفرنسية، إحتفظت الحكومة للوقت بالسلام على القارة. ولمسكتها فهمت، في فرنسا وفي أوروبا الوسطى، بصير هذه الثورات..

٢ - الانقسام بين القوى الثورية:

في أثناء صيف سنة ١٨٤٨ — أى في الوقت الذى ظهر فيه الإنقسام بين القوى الثورية — في أى شيء تغير موقف الدول العظمى؟ بالأنسبة للوحدة الألمانية، إحتفظت روسيا وبريطانيا العظمى تقريبا بنفس الموقف.

ولقد ظل يقولوا الأول غير مطمئن . وكان معاديا للإجهاات ، و الثورية ،
 للجلس الوطني في فرانكفورت ، وكان معاد كذلك للشروع البروسي ، الذي
 يهدف إستبعاد النمسا . فهل معنى ذلك أنه كان يقبل بسهولة أكبر ، مشروع
 ألمانيا الكبرى ؟ لا ، بالتأكيد : فإنشاء إمبراطورية من سبعين مليون من السكان
 في وسط أوروبا لم يكن أمراً يسره . وكان كل ما يمكنه أن يسمع به ، هو تدهيم
 الروابط الإتحادية ، دون أن تنضج الدول الألمانية مع ذلك لحكومة مشتركة .
 وكان في الواقع يرغب في الاحتفاظ بنوع من التوازن ، يزيد أو يقل في ضعفه
 بين النفوذ النمساوي والنفوذ البروسي . ولكنه كان يأمل في قمع الحركات
 الديمقراطية في النمسا وفي بروسيا : وإستعداد ثقته في هذا الشأن ، منذ أيام
 يونيو سنة ١٨٤٨ ؛ وفي الحريف ، نصح فيينا وبرلين بإتباع سياسة « تشدد ،
 في الشؤون الداخلية » .

وكانت الأوساط السياسية الإنجليزية منقسمة على نفسها . فإذا كان كوبدين
 يوافق على الوحدة الألمانية ، وإذا كان الأمير زوج الملكة كذلك (ولكن
 بشرط ألا يكون هذا في صالح بروسيا) ، فإن دزرائيلي *Disraeli* زعيم المحافظين
 قد اعتبر ذلك على أنه « لا معقول خطير » . وكان بليرستون ، مع إستمراره
 في إظهار تعاطف شعبي ، قد زاد في حذره : فتأخر في الإعراف بالحكومة
 المؤقتة في فرانكفورت ، لا مجرد أن المجلس الوطني الألماني لم يظهر لإستعداده
 لارضاء رغبات التجارة الإنجليزية في المسائل الجرمانية ، ولكن كذلك لأن
 « ثروة ، الثواب جعلته يشعر بالاحتقار . وكان يكتفي ، مثل القيصر ، برؤية
 الحركة القومية الألمانية تنتهي إلى مجرد تدهيم النظام الإتحادي . ويظهر هذا التماثل
 بالنسبة لمسألة الدوقيات الدانمركية ، حيث كان من مصلحة الدولتين أن تتجنبنا
 انبهار الدانمرك ونمو قوة بحرية بروسية في البحر البلطي ؛ ومع ذلك ، فلم يفكر
 الواحد منهم أو الآخر في الذهاب الى أبعد من القيام بالضغط الدبلوماسي .

وهذا الضغط ، الذى مارسته كل من الدولتين بمفردها ، دفع ملك روسيا إلى أن يوقع فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٤٨ ، على هدنة مع الدانمرك ، وتخلّى عن المطالبة بشليزفيغ الشمالية . ولكن رغم ظهور بعض التوازى بين العيشتين ، فلم يكن الأمر يتعلق بإقامة نوع من التعاون ، حتى فيما يتعلق بالمسألة الدانمركية ، لأن بليرستون قد احتفظ بعدم ثقة عميقة تجاه روسيا .

وفى فرنسا ، وحيث كانت الأوساط السياسية اليمينية ، فى مجموعها ، معادية للوحدة الألمانية ، فى الوقت الذى كانت فيه مجموعات اليسار المتطرف ترحب بها ، كانت التغيرات التى حدثت فى الحالة الداخلية تؤثر على السياسة الخارجية . وتخلصت الحكومة المؤقتة ، التى أحيّاها وأدارها سالفينيّاك *Cavaignac* ، ومن منحنى المناهض الديمقراطية هليبا : فكانت المصالح ، لا التأييد « الايديولوجى » ، هى التى تسود . وأعلن تيير ومونتالمبير *Montalembert* فى يونيو سنة ١٨٤٨ أنهما ضد الوحدة الألمانية . ورأى للممثل الدبلوماسى الفرنسى فى فرانكفورت أن ألمانيا للوحدة ستصبح « غازية » ، ولها إتهام الجامعة الجرمانية . ولم يخف باستيد *Bastide* وزير الشؤون الخارجية الجديد ، والذى خلف لامارتين فى ١٢ مايو ، حدوه بالنسبة « للديمقراطيين الألمان ، الذين كانوا قد بدأوا » ، فى فرانكفورت ، بخلق «مبراطور » ، ومن حركات « الأجناس التى أمارتها الرغبة المغرورة فى إنفاء - على حساب الضعفاء - دول شعبية تؤسس على القوة والغزو » : وكان يراقب مظاهر القومية الألمانية : وكانت ، بطبيعة الحال ، مسألة الألواس هى التى تشغله بطريق مباشر ؛ ولكنه اتخذ كذلك ، فى المسألة البولندية ، وفى مسألة الدوقيات الدانمركية ، موقفاً ضد المطالب الألمانية ، دون أن يرغب مع ذلك فى الذهاب إلى أبعد من إظهار المبادئ بالنسبة للمسألة التى كانت ثانوية ، من وجهة نظر للمصالح الفرنسية .

وبالإجمال ، فإن الحركة القومية الألمانية لم تجد معاطفاً إيجابياً فى أى مكان .

ولكنها لم تجد كذلك مقاومة عنيدة ، رغم أنها كانت تثير عدم الثقة . والحقيقة هي أن الموقف قد ظل غير مؤكد ، وحتى في فرانكفورت نفسها ، وبشكل لا يميل الدول العظمى المجاورة تشعر بأنها مضطرة الى اتخاذ موقف بسرعة .

وكانت المسألة الإيطالية عاجلة بشكل أكثر . وكان الأمر يتعلق بمعرفة إذا ما كانت النمسا ، بعد انتصارها على جيش سردينيا ، ستقوم باستعادة مركز متفوق في شبه الجزيرة ، وإذا ما كانت الحكومة الفرنسية ، لكي تعرق ذلك ، ستجيب على النداء الذي كان شارل ألبيز ، المهزوم ، يفكر في إعلائه .

ولم يكن باستيد يفكر في تدخل مسلح ، يؤدي لا إلى مجرد حرب ضد النمسا ، ولكن ربما إلى حرب عامة ، إذ أنه في وسع الحركة القومية الألمانية ، في مثل هذه الفرصة ، أن تقوم بالإلتفاف ضد فرنسا ، وكانت السياسة الإنجليزية نفسها معادية لتزايد النفوذ الفرنسي في إيطاليا . وقال وزير الشؤون الخارجية أن الخطر كان عظيماً ، ولا يمكن لفرنسا أن تخاطر بأن تأخذ مسؤولية أوروبا كلها . وحتى في حالة النصر ، فإذا سيكون الريح ؟ ولم يكن باستيد يرغب في تكوين مملكة إيطالية : ففي رأيه سيكون اتحاد لومبارديا والبندقية مع بيدمونت وسردينيا في نفسه خطيراً ؛ وستكون وحدة شبه الجزيرة أشد خطراً منه . ولاشك في أنه كان من مصلحة فرنسا أن ترى تحرر الدول الإيطالية من النفوذ النمساوي وترى تأكيد استقلالها ؛ ولكن لا في رؤيتها تتحد تحت إدارة أسرة سافوا . وأقصى ما يمكنها أن تسمح به هو « اتحاد فيديراي بين الدول ذات السيادة » . وكانت هذه هي وجهة نظر ساليينيك أيضا . ولكن القومية الإيطالية كانت تحظى ، لدى الرأي العام والأوساط البرلمانية ، بعطف كبير النشاط : فهل يمكن الحكومة ، مع مرور الوقت ، أن تقاوم هذا الضغط المتزايد ؟ .

وكانت الحكومة الإنجليزية تفضي من تدخل فرنسي . ولكي تتفاداه ،

وافقت على أن تقوم ، بالإشتراك مع فرنسا بوساطة ، دبلوماسية بين بيدمونت وسردينيا وبين النمسا : فتحتفظ النمسا بالبنديقية ؛ ولكن دولة سردينيا ستحصل ، رغم هزيمتها في كوستوزا ، على لومبارديا . وكان هذا يعنى مضاربة واسعة على حساب الصعوبات النمسية الداخلية . وفي أول سبتمبر سنة ١٨٤٨ ، رفضت حكومة النمسا عرض الوساطة . وفي ٢ سبتمبر صوت المجلس التأسيسي الفرنسي على قرار في صالح تدخل مسلح ، ولقبت الحكومة نظر الوزارة البريطانية إلى أن المسألة قد خرجت من أيديها ، وأبلفت فينا أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة بالنسبة لمصالحها ، وهددت حتى النمسا « بإشغال كل مراكز الحريق الموجودة في أوروبا » . فهل تسير صوب حرب ، كان باسليد مع ذلك لا يرغب في الإنجاء إليها إلا في حالة فقدان الأمل ، ؟ لا ، إذ أن الحكومة النمسية وافقت ، في ٣ سبتمبر ، وتحت ضغط بلرستون ، على قبول مبدأ الوساطة ، في نفس الوقت الذي احتفظت فيه لنفسها بحق مناقشة الشروط . وكان هذا مجرد تنازل شكلي ؛ ففي الواقع ، كانت النمسا ترفض باستمرار التنازل عن لومبارديا . وعندئذ هددت حكومة سردينيا ، مدفوعة في ذلك بالديمقراطيين ، بالعودة إلى العمليات الحربية ، وقالت الحكومة الفرنسية أنها تفكر (وربما بدون نية صالحة) في القيام بعملية لإزالة قوات قرب البندقية . وضاعف بلرستون من مجهوداته للتوفيق ، وحذر فرنسا من أخطار عملية للتدخل ، وعبث عزيمة الملك شارل ألبرت عن القيام بمشروع « غير معقول » ، وحاول أن يقتنع النمسا بالتخلي عن لومبارديا التي تمثل ملكيتها لها « منبع خطر مستمر » . وإذا كان قد نجح في باريس وفي تورينو ، حيث كانت الحكومات ، في حقيقة الأمر ، ترغب في تفادي المغامرة ، إلا أنه فشل في التغلب على المقاومة النمسية : فحينما إستلم شقارز نيرج السلطة ، في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٤٨ ، تأكد من أن النمسا لن توافق بعد ذلك . فهل تعنى ذلك أن نقول أن الوساطة الفرنسية الإنجليزية كانت بدون

أى جلوسى ؟ لقد حمت دولة سردينيا من المطالب المتشردة التى كان من الممكن أن تفرض عليها .

وعن المسألة النمسية ؟ كانت مسألة التهديد بحركة انفصالية بحرية هى مركز الازمة . فلم تكن روسيا ، ولا بريطانيا العظمى ، ولا فرنسا ، ترغب فى تفكك الإمبراطورية النمسية ، والتى سيكون من الصعب قياس نتائجها على التوازن الأوروبى . ولكن الدوافع والنيات كانت تختلف عن بعضها . فالحكومة الروسية اعتقدت أن من مصلحتها وجود النمسا ، لا مجرد أنها كانت خط دفاع ضد امتداد الحركات الثورية ، ولكن لأنها كانت ، فى المسألة الألمانية ، قوة موازنة ضرورية أمام قوة بروسيا . والحكومة الفرنسية ، رغم العطف الذى كان يظهره الرأى العام ، فى أحزاب اليسار ، بالنسبة للشيك والسلاف الجنوبيين (وكان أكثر تردداً بالنسبة للمجر) ، كانت تخشى من أن يؤدى تفكك النمسا إلى فتح الطريق فى أوروبا الدانوبية أمام السيطرة الروسية . أما بالنسبة للحكومة الإنجليزية ، فانها قد احتفظت بوجهة النظر التى كانت قد اتخذتها منذ أول الازمة الأوروبية : فمن الواجب « الاحتفاظ بإمبراطورية النمسا متحدة وقوية إلى أقصى درجة » ، كما كتب بليرستون . ولذلك فإنه إسبعمد طلبات الوزارة المجرية التى كانت ترغب فى الإنفصال ببريطانيا العظمى .

وفى الواقع تراجعت الدول العظمى الثلاث أمام إمكانية نشوب حرب عامة ، سواء أكان ذلك بشأن الدوقيات البانمركية ، أو بشأن لومبارديا والبندقية ، أو أكثر من ذلك بشأن إمكانية إختيار للملكة الدانوبية . وكانت سياستهم هى سياسة الإنتظار .

٣ - الفصل :

فى المرحلة الأخيرة من الازمة ، أصبح دور الدول العظمى المشاهدة لها هاماً : فإعلان إستقلال المجر ، فى أبريل سنة ١٨٤٩ ، الذى قسم المملكة

الدانوية إلى قسمين ، كان هاماً بالنسبة للتوازن الأوربي . فلماذا اعتقد القيصر في أنه من الضروري مساعدة حكومة النمسا على قمع الحركة القومية المجرية ؟ ولماذا لم تطلق هذه السياسة الروسية هتبات من ناحية الدول الغربية ؟ وهل كان إعادة النفوذ النمساوي إلى إيطاليا يتفق مع مصالح فرنسا ، ومع أهداف السياسة الإنجليزية ؟ وأخيراً ، وفي هذا الصراع بين الدولتين الألمانيةين ، هل ستحاول روسيا ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى أن ترجح إحدى السكنتين ؟ .

كانت الدول العظمى قد أظهرت ، في أثناء المراحل السابقة من الأزمة ، الطرق التي تتجه إليها أفضلياتها ، ولكن ، هل بقيت وجهات نظرم ثابتة ؟ ففي روسيا ، وحيث عادت إدارة السياسة الخارجية للقيصر وحده ، كانت المشغوليات في سنة ١٨٤٩ — ١٨٥٠ هي نفسها في سنة ١٨٤٨ : تجنب تغيير الوضعية الإقليمية في أوروبا الوسطى ، والإستعداد بنوع خاص لمواجهة خطر ثورة بولندية يمكنها أن تكون نتيجة لإتسار القوميات . . وفي بريطانيا العظمى ، كان بلرستون لا يزال في السلطة ؛ ولكن سياسته أصبحت تناقض أكثر من ذي قبل ، سواء في البلاط حيث كان للأمير ألبرت — من آل ساكس كوبرج — وجهات نظر شخصية في السياسة الألمانية ، أو عن طريق رؤساء حزب المحافظين ؛ وكان الرأي العام منقسماً على نفسه ، وواجه وزير الخارجية مقاومة حتى بين أعضاء رجال السلك الدبلوماسي نفسه ؛ ولذلك فإن السياسة الإنجليزية الخارجية كانت مثقلة وغير صلبة . وفي فرنسا ، كان إيتناب لوى — لابليرن *Louis-Napoléon* لرئاسة الجمهورية ، في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٨ ، قد وضع على رأس الدولة رجلاً له خيال مفاخر ، ولأبتردد عن تنفيذ سياسة شخصية عن طريق مفاوضات سرية ، وانتقلت الأغلبية البرلمانية ، التي كانت في المجلس التأسيسي للجمهوريين المعتدلين ، في مايو سنة ١٨٤٩ ، بعد انتخابات المجلس الشريعي ، إلى حزب النظام ، وهو جبهة من المحافظين الكاثوليكين ، وأنصار

آل أورليان ، وأنصار الشريعة . ولم تعد الجمهورية في أيدي الجمهوريين ، ولم يعد في وسع الديمقراطيين بعد ذلك أن يعملوا إلا عن طريق محاولات استخدام العنف ، وبلا أمل . ولاشك في أنه لم يكن هناك أى تفكير في أن تقوم فرنسا بحرب دماوية جمهورية ، فكانت أوروبا مغطاة بهذا السآن . ولكن وجود لوى نابليون كان يشير القلق ، لأن ابن أخ الإمبراطور الكبير كان بالضرورة هدوا لمعاهدات سنة ١٨١٥ . ومع ذلك ، فلم يكن رئيس الجمهورية قد أصبح سيد الموقف بعد : فأراه ، في المسألة الإيطالية وفي المسألة الألمانية ، لم تكن هي آراء أحزاب اليمين التي تكون الأغلبية البرلمانية . ولذلك فإن السياسة الدولية لفرنسا كانت نقطة ، وبناء ، ولكنها كانت في غالب الأحيان غير واضحة ، لأنها كانت تخضع لمؤثرات مختلفة .

وفي مسألة المجر ، كان السياسة الروسية التأثير الأول . لحيننا طلب شقارزبرج ، في مايو سنة ١٨٤٩ ، تأييد روسيا ، لم يقرر القيام بذلك إلا بعد تردد كبير : ألا يبدد ذلك بأن يتقدم نيولاً الأول بطلب تمريض ؟ ومع ذلك فإن حكومة روسيا لم تطلب أى شيء ؛ وأرسلت جيشاً من ١٥٠.٠٠٠ رجل دون أن تطالب ببديل وكان هذا اختياراً هاماً ، إذ كان في وسعها أن تفكر ، على العكس من ذلك ، في ترك النمسا تنهار ، لكي تأخذ حرية عمل أكبر في البلقان . فهل كان قرارها متأثراً بمجرد الرغبة في المحافظة على الوضعية الأوروبية ، لسنة ١٨١٥ ، والتي كان وجود امبراطورية النمسا جزءاً هاماً فيها ؟ لقد تأخر قبل أى شيء آخر بالخوف من امتداد الثورة المجرية الى بولندا الروسية : فمثل كل فرصة صنعت منذ سنة ١٨٣١ ، أتى المهاجرون البولنديون الذين كانوا موزعين في أوروبا وحرصوا خدماتهم على الثورة ، وأصبح جيش كوشوط يجمع بين صفوفه فرقة بولندية من عشرة آلاف رجل . بقياده داميسكي *Dembinski* ؛ وسيكون للاتصاف المجرى بهذا الشكل صدًى خطيراً في الأقاليم البولندية للامبراطورية

الروسية. وكانت الحملة الروسية على المجر . والتي سبقتها حملة قصيرة على الأفلاق كقائمة لها (وبقتضائه على حكومة بوخارست المؤقتة كان التقيصر يهدف بشكل خاص الى « عزل » المجر) ، هي بذلك اجراماً وقائياً .

وحاولت الحكومة للمجرية مواجهة هذه الصدمة ، بتوجيه نداء الى فرنسا وخاصة الى بريطانيا العظمى . لما هو السبب في بقاء هذا المجهود بلا جدوى؟ منذ انتخاب لوى نابليون للرئاسة ، رفضت الحكومة الفرنسية مقابلة المشلين الذين كانت المجر قد أرسلتهم إلى باريس ، حتى بصفة شبه رسمية . وفي تعليماته التي أرسلها إلى السفير الفرنسي في روسيا ، لم يظهر توكفيل *Tocqueville* وزير الشؤون الخارجية إلا دإهتماماً حزيناً ، بمسألة لم يكن في وسع فرنسا أن تقوم فيها إلا بدور سلبي . « فنعص للمعاهدات وروحها لا تسمح لنا بأى تدخل وهلاوة على ذلك ، فإن المسافة الكبيرة التي تفصلنا عن مكان الحرب تفرض علينا حذراً معيناً ، في حالة أوروبا الحالية » . ولما كتفت الحكومة الفرنسية بإرسال بعض التوصيات لشفارزنبرج : فإذا ما عاملت الحكومة الإمبراطورية المجر بكثر من الشدة ، فإنها تخاطر بتكرار هياج مضايق بالنسبة للمستقبل . ولكن شفارزنبرج كان لا يحتاج لهذه التوصيات .

وفي لندن ، قامت حكومة كوشوط بمجهود أقوى : فحاولت ، عن طريق وكلائها ، أن تثير الرأي العام . وكانت هذه الدعاية تلوح بالمكاسب التجارية . « فيمكن للبحر ، بموقعها الجغرافي ، وبكيفية منتجاتها وتمتعدها ، أن تمثل مزايًا واسعة للصناعة الإنجليزية » ؛ فإذا ما فضلت حركة الإستقلال ، ستستمر النمسا في إحشكار السوق ؛ وحينئذ نؤكد خطر التدخل الروسي ، تحول المجر يون إلى التوسل ؛ فعرضوا لإعطاء بريطانيا العظمى موانئ بوكاري على البحر الأدرياتي ، وسلمين على الدناوب ؛ وكانوا حتى متسعين للتخلي عن الجمهورية ، وقبول الملك الذي تختاره الحكومة البريطانية لهم . وكان مجهداً بدون جدوى .

فبقى بليرستون أصماً عن سماع هذه المطالب . ومع ذلك ، فقد كتب في مراسلاته الخاصة أن « الحق والعدالة » كانت في صف المجرين ، وأظهر « إشمئزاده » من سياسة عقارب نبرج : « أن النسويين في الحقيقة أكثر المتوحشين الذين نعتوا أنفسهم بلا جدارة بألهم رجال متحضرين » . ولكنه إستشهد بكلمة بالانسكى *Palatsky* : « إذا لم تكن النمسا موجودة ، فن اللازم إنشاءها » . وفي نطاق النظام الأوروبي ، قال أنه « سيكون من المستحيل إحلال الدول الصغيرة محل النمسا » . فكيف يمكن لإمبراطورية آل هابسبورج أن تعيش إذا ما فقدت المجر ؟ ستأكل ألمانيا سريعاً « البلاد » النمسية . وفي ذلك الوقت ، لن يكون هناك قوة توازن التوسع الروسي في البلقان ! ولذلك فإن بريطانيا العظمى تخلت ، مثل فرنسا ، عن المجر ، وأصبح الطريق مفتوحاً أمام السياسة الروسية .

وفي « تصفية » المسائل الإيطالية ، لم يكن لهذه السياسة الروسية دوراً إيجابياً . فكان أمر تحمل المسئوليات يعود إلى فرنسا وبريطانيا العظمى . وكان في وسعها أن يقوما بذلك ، وبدون خطر ، وفي أثناء كل الفترة الممتدة من أبريل إلى أغسطس سنة ١٨٤٩ ، حيث كانت الحكومة النمسية مشغولة بحرب المجر .

وبعد هزيمة نوافارا ، التي كان من نتائجها تنحي شارل ألبرت ، طالبت النمسا حكومة سردينيا ، علاوة على غرامة الحرب وعقد إتفاقية تجارية ، بحق احتلال قلعة ألكساندريا : فأصبحت بيدمونت بهذا الشكل مهددة في إستقلالها . فهل كان في وسعها أن تعتمد على تأييد ؟ لقد اقتضت الحكومة الإنجليزية على أن تعطى للنمسا نصائح بالإعتدال . ولكن فرنسا كانت لها مصلحة مباشرة أكثر من إنجلترا في تفادي إمتداد النفوذ النمسي في كل شمال إيطاليا . فند ٣١ مارس سنة ١٨٤٩ ، أي ثمانية أيام بعد نوافارا ، صوت المجلس على جدول أعمال يسمح السلطنة

التفذية ، بضمان أراضي يدمونت عن طريق مفاوضات وإن لم الأمر بتأييد
 الاحتلال جزئي وموقت لإيطاليا ، وفي نهاية أبريل ، فكروا في إرسال جيش
 لإحتلال فرنسي إلى جنوا ، في حالة إحتفاظ النمسا بمطالبتها بالكستندريا . وكان
 هذا التهديد فعالا . فتنازلت الحكومة النمساوية ، بالمعاهدة النمساوية السردينية
 في ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ ، عن الإحتلال الإقليمي . ولم تعارض فرنسا ولا إنجلترا
 مع ذلك في حق النمسا المنتصرة في الإحتفاظ بلومبارديا والبندقية : ولم يتركأى
 أمل لمانان *Mantua* حينما أطال مقاومة البندقية حتى نهاية شهر أغسطس . ولم
 يعارضا أكثر من ذلك في إعادة إقامة النفوذ النمساوي في توسكانيا ، حيث
 مهد لعودة الفراندي ، في ٢٥ مايو ، بعملية تدخل مسلح .

ولكن تعارض المصالح الفرنسية والمصالح النمساوية عاد إلى الظهور من
 جديد بشأن مسألة روما . وكان من الواضح أن الجمهورية المائزينية التي
 أنشئت في روما مقضى عليها ، منذ حركة نوافرا . وكان السؤال الوحيد هو معرفة
 ما إذا كانت إعادة السلطة البابوية ستكون من عمل النمسا ، وستحدث بالتالي في
 صالح النفوذ النمساوي . وكان من الطبيعي أن تحاول الحكومة الفرنسية وضع عقبات
 في سبيل ذلك ، كما كان لوى فيليب عمل في سنة ١٨٣٢ ، وبهذه الفكرة قرر
 لوى نابليون ، في ٢٢ أبريل سنة ١٨٤٩ ، إرسال حملة . وكان للموضوع ، من أول
 الأمر ، لا يتعلق بتحطيم جمهورية روما بالسلاح ، ولكن بالتهديد لحل وسط :
 خالبا ، بعودته إلى روما ، سيفشي فيها منظمات سياسية متحررة ؛ وسيوافق
 أهالي روما ، الذين يطمئنون بوجود القوات الفرنسية من خطر رد فعل وحشي ،
 على هذه العودة . وفشلت هذه السياسة ، لأن البابا ورؤساء جمهورية روما
 كانوا غير مستعدين للتفاهم . فهل كان من الحكمة التخلي عن الموضوع ؟ لقد رأى
 الممثل الدبلوماسي الفرنسي لدى الكرسي البابوي : « من اللازم أن ننسحب ،
 ولكن هناك النمسا ، ولذلك فقد إحتفظت فرنسا بالحكمة ؛ ولكننا تحولت

عن هدفها الأول : فالحكومة الفرنسية، رغم أنها كانت لا تزال تحاول أن تحصل، عن طريق بعثة فريناند دى ليسبس *Ferdinand de Lesseps* ، إلى حل يتمشى مع « حق الشعوب » - إستفتاء يسمح لأهالى روما بالاقتدار بين الجمهورية وإعادة السلطة البابوية - كانت مضطرة إلى الانحناء أمام رغبة المجلس الذى نتج عن انتخابات مايو سنة ١٨٤٩ ، حيث سيطر الكاثوليكيون ، فقررت المحافظة على السلطة الزمنية للكرسى البابوى . وفى ٣٠ يوليو احتلت القوات الفرنسية روما وأعادت هذه السلطة الزمنية بدون أى قيد .

ما هو الحساب النهاى ؟ لقد تحطم مجهود أنصار ماتزىنى، ولكن النظام البابوى لم يكن فى وسعه أن يحتفظ بالسلطة الا نتيجة لوجود الحملة الفرنسية ؛ ولذلك فإنه كان لا يتمتع بثقة الوطنيين الايطاليين ، وحتى الأكثر اعتدالا من بينهم : فكانت هزيمة لعرب « الجلف الجديد » . وحينما نشر جيورجى فى سنة ١٨٥١ مؤلفه الجديد *Ritndvamento civile d'Italia* ، تمل عن خططه السابقة . وسيكون لأسرة سافوا وحدها ، ورغم الهزيمة النهائية التى كانت قد لحقت بها فى الكفاح ضد النمسا ، صفة تجسيد الحركة القومية . وبالنسبة للتطور المقبل للسألة الايطالية ، كانت هذه الهزيمة المعنوية للبابا لا تقل أهمية عن الهزيمة التى لحقت بالجمهوريين على أيدى الحملة الفرنسية . ولكن ، ما هى المكاسب بالنسبة للمصالح الفرنسية ؟ لقد أصبحت الحكومة الفرنسية ، ودون أن تأمل فى ذلك ، حامية الدولة البابوية ؛ ولذلك فإنها قد حصلت على دور تحكيم ، مادام انشاء الوحدة الايطالية غير ممكن بدون الوصول إلى حل بشأنه مسألة روما ؛ ولكنها لم تكن حرة فى ممارسة هذا التحكيم ، إذ أنها كانت مضطرة إلى عمل حساب لرغبة الكاثوليكين الفرنسيين ، والواقع أن وجود الحملة الفرنسية فى روما كان ضربة للتأثير المعنوى الذى كانت فرنسا قد احتفظت به ، حتى ذلك الوقت ، على تفكير الايطاليين الأحرار . ولم يكن فى وسع الحكومة البريطانية

إلا أن تمتبط من ذلك . فبينما كانت في العام الماضي قد عارضت تدخل فرنسا في
بيدمونت ، امتنعت تماماً عن تقديم أى اعتراض على حملة روما ، لأنها اعتقدت
أن فرنسا ، بمجيئها لمعاونة القوى « الرجعية » ، ستؤثر على شعبيتها في إيطاليا .
وأكدت الأحداث هذا التفكير .

أما المسائل الألمانية فكانت أكثر تعقيداً . وكانت كذلك الأشد خطراً .
فبينما كانت الحركة الوحيدة الإيطالية ، ودون أن تنجح في أخذ شكل معين ،
قد تعطلت ، لفترة من الزمن ، منذ سنة ١٨٤٩ ، بقيت وضعية أوروبا الوسطى
موضوع مناقشات حادة حتى نهاية سنة ١٨٥٠ . فكان المشروع البروسي ،
الذى كان رادويتز *Radowitz* قد أوحى به إلى فردريك غليوم الرابع ، يعود
إلى مشروع الدولة الإتحادية ، الذى لم يكن المجلس الوطنى في فرانكفورت قد
تمكن من السير به بنجاح ؛ ولكنه حاول أن يحققه الآن بموافقة الأمراء :
فستكون هذه الدولة الفيدرالية مشكلة تحت إدارة بروسيا ، حسب برنامج ألمانيا
الغرى . وكان المشروع النسوى — وهو مشروع شفاوزنبرج — هو مشروع
ألمانيا الكبرى ، التى ستدخل فيها أجزاء من أقاليم لإمبراطورية النمسا ، وسيبعد
بإدارة الشؤون المشتركة إلى حكومة إدارة *Directoire* تتكون من ممثلين عن
النمسا وبروسيا والدول « المتوسطة » ، التى كان من مصلحتها الاحتفاظ بثنائية
نمسية — ألمانية ، ترى فيها أحسن ضمان لإستقلالها .

ومنذ أن تعطلت القوى الأكثر فاعلية للحركة القومية ، أخذت لإرتباطات
الدبلوماسيين دوراً هاماً من جديد . فأقادت الحكومة البروسية في أول الأمر
من حرب الجبر ، التى كانت تشكل للمقاومة النمسية ، لكى تزيد من ميزاتها :
فاقتربت ، في ٢٨ يونيو سنة ١٨٤٩ قيام مؤتمر للأمراء بوضع دستور
للإمبراطورية الألمانية وبقيت بأقاربها وحدها بعيدة عن هذا المشروع ، وكان
رجال الدين الكاثوليك ورجال الأعمال فيها في غاية التحفظ . ولكن ، ما أن

قامت النمسا، وبمعونة روسيا، بتسوية المسألة المجرية، حتى شعرت هانوفر وساكس بالضعافة الكافية للتخلّ عن بروسيا. ففشل مشروع ألمانيا الصغرى ومع ذلك فقد استمرّ عناد فردريك غليوم الرابع ورادويتز: فبعد فشل مشروهم الأول، حاولوا على الأقل أن يقيموا «إتحاد على نطاق ضيق»، تجمع فيه بروسيا تحت إدارتها الدول الصغرى في ألمانيا الوسطى؛ وأعدوا، في يناير سنة ١٨٥٠، اجتماعاً لمجلس دستوري، كان عليه أن يجتمع في إيرفورت. وعارض شفارتزبرج هذا المشروع بمشروعه هو، والذي حصل على موافقة هانوفر وساكس وقرتبرج وبافاريا. وهكذا انقسمت ألمانيا إلى معسكرين. ففي الوقت الذي اجتمع فيه المجلس الدستوري في إيرفورت، جمعت الحكومة النمساوية في فرانكفورت ممثلي الدول «المتوسطة»، الذين انضم إليهم ممثلو هيس - كاسل وهيس دارمشتاد. وإنجلت الأزمة في نوفمبر سنة ١٨٥٠، حينما وقعت حادثة في هيس كاسل أثارت تهديداً مباشراً بالحرب. ولإجابة على أمر تهيئة الجيش البروسي، الذي كان يدل على الخوف أكثر من دلالاته على القوة، قدم شفارتزبرج إنذاراً؛ فإظهارات السياسة البروسية. وفي ٢٩ نوفمبر قبلت حكومة بروسيا، والتي كان رادويتز قد ترك مكانه فيها لمانتوفل *Manteuffel*، أن توقع على «نقاط أولتز» *Olmütz*: فسحبت أمرها الصادر بالتعبئة، وتخلت عن مشروع «الإتحاد على نطاق ضيق»، وقبلت لإجتماع مؤتمر هام للدول أعضاء الإتحاد الجرمانى، الذى سيعمد إليه بعملية «إعادة بناء» هذا الإتحاد *Bund*.

وهذا التراجع البروسى أمام النمسا، إلى أى مدى كانت سياسة الدول العظمى غير الألمانية قد أسهمت فيه؟

لم يكن لبريطانيا العظمى دوراً فعالاً. ومع ذلك فقد كانت الحكومة، في المجموع، تفضل المشروع البروسى على المشروع النمساوى. وفي أوائل سنة ١٨٤٩ وحينما عرض المجلس الوطنى الألمانى على فردريك غليوم الرابع التاج الإمبراطورى (١٦٢ - تاريخ العلاقات الدولية)

كان المحافظون الإنجليز قد أظهروا عدم ثقتهم ؛ ولكن بليستون لم يقدم أى اعتراض على المبدأ وأعلن أنه مستعد للإعتراف بالحكومة الإمبراطورية الألمانية ، وإن كان قد إشتراطها بشرط لا يمكن تحقيقه : موافقة الملوك الألمان وبعد إختفاء المجلس الوطنى ، إعتقد أن المشروع الروسى هو الحل الأقل سوءاً « فاتحاد أكثر ترابطاً » بين الدول الألمانية بأشراف بروسيا سيكون « حاجزاً قوياً » ؛ وكان هذا الحل مفضلاً كذلك ، من وجهة نظر المصالح الاقتصادية الإنجليزية ، على مشروع ألمانيا الكبرى لشفارزبرج . ولكنه أصبح أكثر تردداً حينما أمارت بروسيا مسألة الدوقيات وبدأت العمليات العدوانية ضد الدانمرك من جديد ؛ وكان الضغط الذى مارسه على حكومة برلين لىكى يدفعها إلى وقف العمليات العدوانية فعالاً . ولما كان قد شعر بالرضى فى هذا الشأن لأنه حافظ على مصالح بريطانيا العظمى ، فلم يعترض على بروسيا فى مسألة « الاتحاد على نطاق ضيق » . ولكن حينما جرت الازمة ، فى خريف سنة ١٨٥٠ ، تهديداً واضحاً بصدام مسلح ، أظهر بوضوح رغبته فى تجنب حرب لن تبقى بطبيعة الحال محدودة ويمكنها أن تؤدى إما إلى تدخل روسى فى أوروبا الوسطى ، وإما إلى تدخل فرنسا على الراين . وبدون جدوى أرسل فردريك غليوم الرابع رادوتز إلى لندن ، فى أوائل نوفمبر ، لىكى يحاول الحصول على تحالف ؛ وعرض بدون جدوى أن « يضحى بالمسائل الاقتصادية فى سبيل المسائل السياسية » ، أى تعديل التعريفات الجمركية للزولفران فى صالح التجارة الإنجليزية : فأخضعت الحكومة الإنجليزية للمصالح الاقتصادية للرغبة فى المحافظة على التوازن الموجود على القارة .

أما السياسة الفرنسية فإنها لم تعد تمثل وحدة ، ابتداء من إلتخاب لوى نابليون لرئاسة الجمهورية . وكان حزب « النظام » معادياً بشكل عام للسياسة الروسية : وعلى صفحات الجرائد ، هاجم فى مارس سنة ١٨٤٩ ، الحل الإمبراطورى ؛

وفي خريف سنة ١٨٥٠ أكد تيير من منصة المجلس التشريعي عطفه على وجهة النظر النمساوية . وكانت وزارة الخارجية لا تفتق ، هي أيضاً ، في عضلات رادويك وفردريك غليوم الرابع . وظهر أن دروين دي لوي *Drouyn de Lhuys* قد وافق في ربيع سنة ١٨٤٩ على تفوق روسيا إلى الشمال من المين ، ولكن ليس على وحدة ألمانيا الصغرى التي تشتمل على دول الجنوب . وكان توكليل ، رغم أنه كان ، من حيث المبدأ ، يرحب بتدعيم الاتحاد الجرمانى ، لأنه كان يخشى من قوة روسيا ، لا يمتنى أكثر من سابقه سيطرة روسيا . ولكن لوى نابليون كانت له سياسته المخصصة ، التي كانت تسيطر عليها الرغبة في الحصول على مراجعة لمعاهدات سنة ١٨١٥ . ومنذ شهر مارس سنة ١٨٤٦ ، لمح في الصحف إلى إمكانية قيام تحالف مع روسيا ، وبشرط حصول فرنسا على د تمويض ، على الضفة اليسرى للراين ؛ وفي خريف نفس السنة قام بعملية لتحسيس الميدان من نواحي مختلفة : ففي الوقت الذي أرسل فيه برسيني *Persigny* إلى روسيا ، وكلفه بتقديم عروض للعرب ، أرسل بمقترحات إلى بافاريا ؛ ولكن هذه الإقتراحات رفضت في كل من برلين وميونخ ، لأن الحكومات شككت في « الأهداف الرئانية » لفرنسا . وتأكدت هذه السياسة في سنة ١٨٥٠ : فبعد بعثة جديدة لبرسيني إلى برلين . قرر لوى نابليون أن يعرض على روسيا ، في ١٥ يونيو ، تحالف فرنسا في حالة نشوب حرب نمساوية روسية ، وطالب بوضوح : وكتمويض ، على حق ضم جزء من بافاريا ؛ ولكن الوزير البروسى في باريس أبعد هذا الإقتراح فكيف يمكن لروسيا ، التي تستند في سياستها الألمانية إلى الشعور القومى ، أن تعمل ضده ، بقبولها التنازل عن أقاليم ألمانية ؟ ولذلك فإن رئيس الجمهورية قد أعلن ، حينما نشبت أزمة نوفمبر سنة ١٨٥٠ ، وفي نفس الوقت الذى أخذ فيه لإحتياطات عسكرية في الألزاس ، أن فرنسا ستبقى على الحياد في حالة نشوب حرب نمساوية روسية ، مادامت مصالحها لن تهددها عملية القضاء على التوازن.

ففي حالة إقراض وقوع أى شيء كان يفكر في التدخل ؟ لاشك في أنه كان يرى أنه في حالة إعطاء روسيا النمسا تأييداً منطلقاً ، يجب على فرنسا أن تؤيد بروسيا : فكانت هذه هي النظرية التي عرضها في ١٧ نوفمبر في جريدة الوطن *La Patrie* . ولكن ، كيف كان في وسعه أن يواصل السير في هذا الطريق أمام احتجاجات الأغلبية البرلمانية ، وحتى وزير شؤنه الخارجية ؟ ولذلك فإن نيابه ظلت إذن بدون مدى عمل .

كان لروسيا وحدها ، وحيث لم يكن على الحكومة أن تحسب حساباً للرأي العام ، عملاً هاماً في حل هذه المسألة الألمانية . وكان القيصر معاديه ، في مارس سنة ١٨٤٩ ، للحل الامبراطوري ، وكان معادياً كذلك في مايو سنة ١٨٤٩ لمشروع رادويتز ؛ ولكنه لم يكن يرغب أكثر من ذلك في تأييد تفوق نمسوى على مجموع الدول الألمانية . فكان من مصلحة روسيا أن تحتفظ بحالة التوازن بين بروسيا والنمسا : فكان في وسع بروسيا أن تسيطر على ألمانيا الشمالية ، بشرط دخول الدول الألمانية الجنوبية في منطقة نفوذ النمسا . ومع ذلك ، لحيننا نغلي فردريك غليوم الرابع عن مشروعه الأول ، واكتفى « بالانحداد على نطاق ضيق ، الذي بدا على أنه يتماشى مع وجهات نظر الحكومة الروسية ، بقى يقولوا الأول غير مطمئن ، لأنه لم يرف هذا التراجع إلا تكتيكاً مؤقتاً ؛ ولكنه تفادى أمر إتخاذ موقف ، لأنه كان يخشى من دفع بروسيا بين أحضان فرنسا . وأجبره أزمة سنة ١٨٥٠ أخيراً على أن يقرر موقفه إذ أنه قد طلب منه ذلك ، مرتين ، في نهاية مايو ، ثم في نهاية أكتوبر ، وبطريقة مباشرة ، ومن الخصمين .

ففي أى اتجاه سيارس هذا التحكيم ؟ في ٣١ مارس ، أعلن القيصر (وكتب ذلك إلى فردريك غليوم الرابع) ووضح أنه لا يرغب في نشوب حرب بين النمسا وبروسيا ، وعدد بالتدخل ضد هذه الدولة التي ستكون معتدية من بينهما . ولكنه أضاف أنه ليس من الضروري أن يكون المبتدئ هو الذي يبدأ العمليات

العسكرية ؛ بل إنه هو الذى يخلق حالة الصدام. ولذلك فإنه قد اعتبره كمتحدى، السياسة البروسية التى استدعى لنفسها حق تعديل وضعية الإتحاد المجرمانى دون موافقة الأعضاء الآخرين فى هذا الإتحاد : فكان هذا تهديداً واضحاً موجهاً إلى الحكومة البروسية . ومع ذلك ، حينما حاول شفارزبرج أن يحصل من روسيا على وعد بالتأييد للمسلح فى حالة نشوب حرب نمسوية — بروسية ، تهرب نيقولا الأول ، لأنه لم يكن يرغب فى تفجيع الحكومة النمسوية على التشدد . وبهذه المناورة الثنائية ، كان يأمل فى أن يوجه عائداته الإثنان صوب التفاوض للوصول إلى تسوية سلمية . ولكن بعد خمسة أشهر ، وحينما وصلت بروسيا والنمسا إلى « قياس القوة » ، بمناسبة مسألة هيس ، زاد القيصر من ضغطه على بروسيا : فهدد فى ١٧ أكتوبر بالتدخل إلى جانب النمسا ؛ ورغم أنه لم يعد ، فى ٢٨ أكتوبر ، شفارزبرج إلا « بتأييد معنوى » ، فإن الإجراءات العسكرية التى اتخذها قرب الحدود البروسية كانت تحمل معنى أنه كان مستعداً للقيام بعمل مسلح .

وكان هذا الضغط الذى مارسه القيصر فعالاً . ولاشك فى أنه كان لقروديك غليوم الرابع كذلك أسباباً أخرى تدفعه إلى تفادى الحرب : نفور من الدخول فى صراع « أخوى » ضد النمسا ؛ وقلق أمام إمكانية القيام بتنفيذ سياسة مورو، بمده أيديه إلى « الأقليات القومية » فى النمسا ؛ وخوف ، فى حالة الفشل ، من رؤية هرشه مهدداً بحركة ديمقراطية ؛ وعدم ثقة بالنسبة لمخططات لوى نابليون . ولكن تهديد روسيا بتدخل مسلح كان هو الدافع المقرر .

ومع ذلك فقد كان موقف القيصر هو الذى منع النمسا كذلك من أن تستغل إنتصارها الدبلوماسى حتى النهاية فلم يكن شفارزبرج قد تجرأ على إتهاز الفرصة لى يسوى ، بالسلاح ، الصدام النمساوى الروسى ، لأنه لم يكن متأكداً من أن روسيا ستتدخل ، وأنه ، حتى مع أحسن فرض ، لن يكون لهذا التدخل

فألبية بسبب الشتاء في روسيا ، قبل أربعة أو خمسة أشهر ؛ ولم يحاول كذلك أن يدخل في نقاط أولمز برناجه عن ألمانيا الكبرى ، لأن القيصر ، في نفس الوقت الذي كان يفضل فيه توجيه ضربة لبروسيا ، لم يكن يرغب في أن يفيد منها الحكومة النموية لكي تفرض على خصمها شروطا « قاسية » .

وترك إسقلال بروسيا مسألة إعادة تنظيم الإتحاد مفتوحة . واستمرت مناقشتها في مؤتمر الأمراء الألمان ، الذي إنعقد في درسدن في بداية عام ١٨٥١ ولا شك في أن شفارزنبيرج قد حاول أن يعيد مشروعه من جديد ، وأن يحصل على قبول إمبراطورية النمسا كلها في الإتحاد وفي الزولفراين . ولكن بروسيا لم تجد صعوبات كبيرة في إبعاد هذه المطالب ، والتي لم تكن أي واحدة من الدول العظمى « غير الألمانية » تمنى نجاحها ، فلم تكن بريطانيا العظمى ترغب في إزدباد قوة النمسا ، ولا في تكوين إتحاد جمركي بين كل دول أوروبا الوسطى ووقعت الحكومة الفرنسية تدافع عن إستقلال الدول الألمانية الصغرى وأخيراً فإن القيصر قد لفت أنظار شفارزنبيرج ، في مارس سنة ١٨٥١ ، إلى أن روسيا ستبقى على الحياد في حالة قيام فرنسا بالسلاح بمعارضة تحقيق المقروع النموي . ولذلك فإن المؤتمر قد إقتصر إذن على أن يعيد الوضعية الإتحادية ، كما كانت عليه فيما بين عامي ١٨١٥ و ١٨٤٨ .

* * *

وفي المزمرة النهائية للحركات الثورية ، ماهو الدور الذي يمكننا أن ننسبه للأسباب الداخلية ، أي لعملية القوى السياسية والإجتماعية داخل كل من الدول أو مجموعات الدول التي ظهرت فيها الحركات الثورية ؟ وأي دور ننسبه للأسباب « الخارجية » ، أي لموقف الدول العظمى المجاورة ؟

ليس هناك من شك في أن الأسباب « الداخلية » كانت متفوقة ، وبكثير . وكان الإقتسام الذي حدث بين القوى الثورية بوجه خاص هو الذي قرر الأمر

فى أتماء صيف سنة ١٨٤٨ : فالإختلاف بين الاهداف السياسية أو المصالح الاقتصادية والإجتماعية للمعتدين والديمقراطيين قد تأكد ، فى نفس الوقت الذى قامت فيه جماهير الفلاحين ، فى النمسا ، بالتعلى عن الثورة . ولكن عدم الثقة أو الصدامات بين القوميات أسهم كذلك فى عملية شل الحركات الثورية: فلم تجد الأسرة المالكة النمساوية نفسها ، فى أية لحظة ، أمام ثورة مركزة . للأقليات القومية ، ، وتمكنت حتى من أن تصدم الواحدة بالأخرى ، وفى المسألة الألمانية ، تسببت العداوة بين الألمان والبولنديين فى بوسانيا أو بين الدانمركيين والألمان فى شليزفيج ، ورفض التشيك فى إرسال ممثلين إلى مجلس فرانكفورت — تسببت فى صعوبات لانهاية لها . ولم تحاول الحركات القومية والى كانت تنمو داخل إطار الدول المختلفة ، فى أية لحظة كذلك ، أن تتفق مع بعضها . وكان المثل الأعلى الماتزنى قد اعتقد أن التفاهم سيكون سهلا بين أمانى المجموعات القومية . ولكن فشل هذا الأمل كان تاما . فلقد أظهرت الاتجاهات القومية ، وفى كل مكان تقريبا ، نفس التصب . فى نفس الوقت الذى كانت فيه كل مجموعة تطالب « بحقها القومى » فى الحكم الذاتى أو الاستقلال ، كانت تطالب « بحقها التاريخى » لى تفرض رغباتها على مجموعات أخرى ، ورغم مبادئ القوميات : وكان هذا ، فى المجر ، هو موقف المجرين؛ وفى بوهيميا ، موقف التشيك ؛ وفى شليزفيج هو موقف الألمان . وكان التداخل بين القوميات يطرح مشكلات لم يفكر فيها المبغرون « بحقوق الشعوب » ، ولم يردؤوا فى التفكير فيها . وأخيرا ، فإن مقاومة المصالح الأسروية ، والى يدعها استمرار المشاعر الإقليمية ، كانت أمرا لا يمكن تجاهله ، سواء فى ألمانيا أو فى إيطاليا .

وهذه الملاحظات ، رغم كونها أساسية ، لا يمكن مع ذلك لإعطاء تفسير . فلاشك فى أنه إذا ما كان موقف الحكومة الفرنسية الموقفة مختلفا عما كان

عليه ، فى خلال الأسابيع الأولى للآزمة الثورية ، لكان فى وسع هذا العمل الفرنسى أن يؤدى الى تنبير عام . ولذا لم تمكن روسيا ، فى سنة ١٨٤٩ ، قد تدخلت بالسلاح للقضاء على الجمهورية المجرية ، فهل كان من الممكن إعادة أوضاع النمسا إلى ما كانت عليه ؟ كانت ستصبح ، على أى حال ، أكثر بطشا ، وأكثر صعوبة ، وكان فى وسع المسألة الألمانية أن تأخذ اتجاهها مختلفا تماما : فنتيجة للإنتصار السريع فى المجر هى أن تمكنت السياسة النمساوية ، فى خريف سنة ١٨٤٩ ، من هزيمة المشروع البروسى . ولذلك فإن الأسباب والخارجية ، قد أسهمت كثيرا فى تقرير فشل الحركات الثورية . ولم يكن هذا الموقف من جانب فرنسا ، وهذا الموقف من جانب روسيا قد تقرر نتيجة لنفسية الجماعة ، ولا نتيجة للمصالح الاقتصادية ، بل كان ذلك قد تقرر نتيجة للدوافع السياسية وحدها .

الفصل الحادى عشر

إفتتاح الصين

كانت السنوات التى إهتزت فيها القارة الأوروبية بحركة القوميات هى أيضا السنوات التى إنقلب فيها الشرق الأقصى للحياة العامة للعالم. لحكومة الإمبراطورية الصينية، التى لم تسمح بالتجارة الأجنبية إلا فى ميناء واحد — كانتون — والتى حاولت أن تمنع كل علاقات مباشرة بين الأجانب والأهالى فى كانتون أجبرت، فى سنة ١٨٤٢، على التخل عن سياسة «الإغلاق» هذه؛ وستصبح الصين ميدان توسع لأوروبا وللولايات المتحدة. والإتصال الذى سيقوم بين الحصار «الغربية» والحصار الصينية سيفتح الطريق لتفوقى جديدة ستعمل، فى أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر، على تغيير كل آسيا الشرقية.

١ — المصالح الأوروبية

كانت المطالب الخاصة بالمصالح الاقتصادية — الرغبة فى الحصول على منفذ «للسوق الصينى» — هى التى تسببت فى عمل الدول العظمى الأوروبية وفى عمل الولايات المتحدة. وكان وجود كتلة بشرية ضخمة فى إمبراطورية الصين (لا يمكن لأى فرد، فى هذه الفترة، تقديرها، حتى بطريقة تقريبية: فيمكننا إفتراض أنها كانت ثلاثمائة مليون نسمة؛ وربما أكثر من ذلك) يعطى الأمل فى أنه يمكن لهؤلاء الأهالى أن يكونوا زبائن لمصدرى المواد المصنوعة، وبخاصة المنسوجات. ولاشك فى أنه لم يكن من الممكن حساب أن المكاسب التجارية السريعة ستكون هامة، إذ أن الثألية العظمى لهذه الكتلة البشرية كانت فى غاية الفقر؛ ولكن، مع إفتتاح الصين أمام النفوذ الأجنبى ومع تنمية الموارد الطبيعية

للبلاذ ، ستزداد قدرة الأهالى على الشراء ، وتحصل تجارة « الغريبين » على إزدهار كبير .

وكانت بريطانيا العظمى هى الأولى فى رؤية هذه الإمكانيات . وكانت هى وحدها التى كان لها ، قبل سنة ١٨٤٠ ، هدداً كبيراً من التجار فى كاتون — حوالى ٢٥٠ — والذين كانوا يبيعون للصينيين بنوع خاص الأفيون الذى كان يرد من الهند ومن فارس ، والذين كانوا يشترون الشاي والحرير الخام . ومع ذلك فقد بدأ رجال الصناعة فى لانكشاير فى أن يرسلوا لسكاتون منتجات من المنسوجات ، وبخاصة من منسوجات القطن الذى كان يمكنه ، نتيجة لوسائل الصناعة الحديثة ، أن يباع فى الصين ، رغم نفقات النقل ، بسعر أقل من سعر المواد المماثلة التى يصنعها الحرفيون الصينيون . وكان ما ترغب المصالح الاقتصادية والمالية ، المتجمعة فى لندن فى رابطة الصين *China Association* فى الحصول عليه هو إلغاء الحواجز التى كانت الحكومة الصينية قد وضعتها أمام توغل المنتجات الأجنبية : فرض ضريبة خاصة على السلع المستوردة ؛ وإجبار التجار الأجانب المقيمين فى كاتون على التعامل عن طريق وساطة رابطة التجار الصينيين أو الكوهونج *Co-Hong* . التى كانت تحتكر التجارة : ومنع الأجانب من الخروج عن نطاق حى المنشآت التجارية ، حيث كانوا يخضعون لرقابة دقيقة . وكانت الأهداف تتمثل فى العمل من أجل عدم قصر العلاقات التجارية على ميناء كاتون وحدها ؛ وفى عقد معاهدة تجارية مع الحكومة الصينية تقيم هذه العلاقات على أساس تماقضى ، بدلا من قبول إملاء الصين نفسها للشروط التى تسمح فيها بالتبادل ؛ وفى ضمان حق التجار الإنجليز فى الدخول فى علاقات مباشرة مع الوبائن الصينيين ، وبالتالى إلغاء « الكوهونج » . وبدت الصين على أنها أرض الكنوز التجارية أمام رجال الصناعة الإنجليز .

ولم تهتم فرنسا أو الولايات المتحدة أو روسيا ، قبل سنة ١٨٤٠ ، بهذا

السوق الصيني من قرب . ومع ذلك فإن هذه الحكومات كانت بعيدة عن اللامبالاة .

وكان التجار الأمريكيون قد أفادوا من فترة الحروب النابليونية لكن يجادلوا أخذ مكان الإنجليز ، وكانوا قد حصلوا على نجاح مؤقت . ولكنهم خسروا ، منذ سنة ١٨١٥ ، جزءاً كبيراً مما حصلوا عليه . ومع ذلك ، فقد احتفظوا ، في كاتون ، بنصيب هام في الحركة البحرية — ٢٥ في المائة تقريباً ، في الوقت الذي كان فيه نصيب الإنجليز هو ٦٠٪ . وكانت المصالح الاقتصادية الفرنسية أقل من ذلك بكثير : ففي سنة ١٨٣٨ لم يكن في وسع التجارين المقيمين في حى المذبات التجارية في كاتون أن يعتمدوا حتى على التأييد الفعلي لوكيل قنصل ، إذ أن الحكومة كانت قد رأت أنه يكفي إعطاء هذا المركز لأحد الإنجليز . ولكن اللاعزارين *Lazaristes* كانوا قد احتفظوا ببيئة تبشيرية في الصين ، حيث كان عليهم وحدهم ، وفي أصعب الظروف ، أن يواصلوا رسالتهم في هذا الوقت ؛ وكان رجال التبشير هؤلاء ، فرنسيين . وقررت الحكومة ، ابتداء من سنة ١٨٣٦ ونقيجة لطلب الغرف التجارية ، أن تراقب الإمكانيات الجديدة : فأنشأت قنصلية في مانيتا ، وعينت فيها تيوفيل بارو *Théophile Barrot* الذي كان على اتصال بالأوساط السياسية . وكان على هذا المركز القنصلي أن يهتم لا بالفلبين وحدها ، ولكن بكل الشرق الأقصى . وأخيراً فقد كان للتجار الروس في سيبيريا وإقليم أمور علاقات مع الصين بالطريق البري : « طريق قوافل » كياختا في منغوليا . ووجدت حكومة القيصر أن هذا الطريق كان طويلاً وبطيئاً وغير كاف ؛ ففكرت في استخدام الطريق البحري ، الذي يبدأ من سيبيريا الشرقية لكن يشارك في تجارة كاتون . ولكن هذا لم يكن أكثر من مجرد رغبات ، ففي الواقع لن تمر الدول إلا في ركاب بريطانيا العظمى ، وبعد أن تكون هذه الدولة قد فتحت فجوة في الأوار .

وبدأت كذلك مشكلة طرق الوصول إلى الإمبراطورية الصينية في جذب انتباه الدول العظمى . ولم تكن مسألة المحيط الهادى ، في واقع الأمر إلا أحد مظاهر الاطماع التى أثيرت حول السوق الصينى . ولم يكن في وسع أرخبيلات المحيط الهادى — وباستثناء الفلبين واليابان وحدها — أن تكون أسواقاً للتصدير . ولكنها كانت تمثل نقطة ارتكاز على الطرق البحرية التى توصل إلى الصين : فعلى هذا الأساس نظر الأمريكيون والأوربيون صوب جزر هاواى وأرخبيل اليابان . أما بالنسبة للطرق البرية فإنها كانت تتم فيما يتعلق بإمكانية وصولها إلى مناطق الصين الداخلية التى بقيت ، حتى في حالة فتح الموانئ للتجارة لا يمكن الوصول إليها عملياً ، نتيجة لعدم توفر وسائل المواصلات : فكان التوفل التجارى ممكناً ، لابتداء من الموانئ ، في كل المنطقة التى يوصل إليها الطريق النهرى الكبير مع يانج تسي ؛ ولكن الأمر كان مختلفاً عن ذلك بالنسبة لمقاطعات الجنوب الغربى ، ولقاطعات الشمال الغربى .

٢ - حرب الأفيون :

كيف ستنتج محاولة بريطانيا العظمى لاقتحام باب الإمبراطورية الصينية ؟ كانت الأزمة موجودة منذ سنة ١٨٣٣ . وحتى هذا التاريخ ، كانت التجارة البريطانية في كانتون في أيدي شركة الهند ، التى كان لها حق : إحتكارها فكانت العلاقات التجارية القائمة مع رابطة التجار الصينيين إذن ، ومن حيث المبدأ ، ميدان نشاط للرابعتين التجاريتين ، وبمبدأ من أية مشاركة من جانب وكلاء الحكومة . ولكن البرلمان الإنجليزى رفض ، في سنة ١٨٣٣ ، تجديد عقد امتياز شركة الهند . ولذلك فإن الحكومة أرسلت إلى كانتون وكيلا دبلوماسياً ، مكلفاً بمراقبة العلاقات التجارية وبطبيعة الحال ، أعلن هذا الركيل أنه لن يدخل في علاقة مع مجرد رابطة التجار الصينيين ، وأنه يرغب في الإنصال بممثلى الحكومة . ولكن نائب الملك في كانتون رفض مقابله . وبعد محاولتين ،

احتفظت الحكومة الإنجليزية بشلبها . فهل يمكننا البقاء في هذا الوضع ؟ لا يمكن . كما قالت الصحافة الإنجليزية : فهي مسألة كرامة ! ومع ذلك ، فلم يكن الأمر يتعلق بمجرد الكرامة ، بل يتعلق بمعرفة ما إذا كانت بريطانيا العظمى ستجرح أو لا تنجح في الدخول في مفاوضات مع السلطات الصينية بشأن العلاقات الاقتصادية والحصول على « توسيع شروط التجارة » . فظهر الصدام .

ولم تكن الحادثة التي وقعت في سنة ١٨٣٩ بشأن مسألة الأفيون إلا فرصة لذلك . فالحكومة الصينية التي كانت قد منعت ، منذ قرن ، معنى ، إستيراد الأفيون ، ولكن لم تحترم هذا المنع ، قررت بعد ذلك إلغاء هذه التجارة للمهربة ، والتي لم تكن رابطة التجار الصينيين ولا الموظفين الصينيين المحليين غريباء عنها . قبل كانت هذه مشغولية تتعلق بالصحة الاجتماعية ؟ في جزء منها . ولكنها كانت قل أي شيء مشغولية مالية ، إذ أن هذه التجارة كانت تسبب في خروج العملة . ولا شك في أنه كان من حق حكومة الصين إتخاذ هذا الإجراء . ولكن لين Lin المندوب الذي أرسل إلى كانتون لتطبيقه إستخدام وسائل وحشية : فلما كان يفكر إلى الوسائل البحرية اللازمة لوقف السفن التي تقوم بهذا التهريب قبل دخولها إلى كانتون ، فإنه فرض حصاراً على المنشآت الأجنبية ، وحتى يحصل على تسليم المخزون لديها من الأفيون ، وقام بإعدامه . وباتخاذ هذه الوسائل ولتنفيذها بدون تمييز على كل التجار الإنجليز ، سواء أكانوا مسئولين أو غير مسئولين عن التهريب ، أعطت الإدارة الصينية للوزارة الإنجليزية موضوعاً دبلوماسياً مواتياً . وأعلن بلرستون في مجلس العموم ، في ١٩ مارس سنة ١٨٤٠ ، أن الإجراءات الصينية لا يمكن تحملها ، وأنه من اللازم التدخل ، بالسلاح ، من أجل « ضمان الأمن للمقبل للتجارة البريطانية » . وفي الحقيقة كانت « حرب الأفيون » حرباً لافتتاح الصين للتجارة الإنجليزية : فلم يكن الأمر يتعلق بإجبار الحكومة الصينية على قبول إستيراد الأفيون ؛ ولكنه كان يتعلق بفرض توسيع التبادل التجاري عليها ، وطبقاً للبرامج المحدد منذ

سنة ١٨٣٤ . ومع ذلك فقد أضافت الحكومة الإنجليزية لهذا البرنامج مطلباً جديداً ، هو التنازل لها عن جزيرة ، قريبة من السواحل الصينية ، لكي تتخذها « مكاناً للتجارة » ، لرعايا البريطانيين

ولكى يرضوا رغبتهم ، لم يكن لدى الإنجليز إلا وسائل محدودة : عمل أسطولهم الذى ضرب بنزع نقط من الساحل الصينى ، وإزالة حملة صغيرة فى منطقة يانج تسي . ومع ذلك فقد ظلت المقاومة الصينية بدون فاعلية . وإن أسباب هذا الضعف هى الجديرة بالشرح .

كانت أسرة المانشو ، التى تحكم فى بكين منذ سنة ١٦٤٤ ، هى مجرد « غطاء » للنظم السياسية والاجتماعية والإدارية الصينية ، ولا تمارس أى إشراف عليها ؛ ولم تعط للإمبراطورية « تسليحاً » ولا يبدو أنها فكرت فى ذلك . وكان هذا الحكم لأسرة المانشو مهدداً ، وخاصة منذ نهاية القرن الثامن عشر ، بممل الجمعيات السرية الصينية ، التى تسببت فى ثورات عمليّة إزدادت ظهوراً مع الأيام . ولا شك فى أن هذه الحركات لم تكن إلا عمل أقلية صغيرة . ولكن جمهور الفلاحين الصينيين ، مهما كان لايبالي ، فى « أوقات العادية » ، بالمسائل السياسية وحتى بالمسائل الوطنية ، كان فى وسعه ، فى وقت الألفة ، أن يتأثر بنفوذ الجمعيات السرية ويصبح قادراً على ردود فعل عنيفة . ولذلك فإن الحكومة كانت تتخشى ، فى خلال كل فترة حرب الأفيون ، من الحركات المعادية للأسرة الحاكمة ؛ واستمرت فى مراقبة حالة الرأى العام ، وقلقت من إنتشار العصابات ، وخشيت من إمكانية قيام « تعاون » بين بعض الموظفين الصينيين وبين الأعداء . وتشهد وثائقي دور المحفوظات التاريخية فى بكين بهذا القلق لدى الإمبراطور ، وهذا الضعف للنظام : فكان مستشارى الإمبراطور مشغولين بالتناجج الداخلية للحرب أكثر من انشغالهم بالعمليات الحربية .

ومع ذلك فلم يكن في وسع أحد أن يعتقد أى أمل على هذه العمليات الحربية. وكان من الطبيعي أن تعجز « السفن الشراعية المسلحة » عن القيام بأى شئ. أمام الأسطول البريطاني . ولكن القوات البرية للإمبراطورية هجرت كذلك ضد الحملة البريطانية الصغيرة التي نزلت في منطقة يانج تسي السفلى . ومع ذلك فقد كان للصين جيشين ؛ جيش من المتطوعين ، يتكون في نطاق المقاطعات ويجند فيه الصينيون ، وجيش من المانشو ، وهو القوة الوحيدة المنظمة ، والتي بلغ عددها ، على الورق ، ٣٠٠.٠٠٠ رجل . ولكن الحكومة ترددت في استخدام المتطوعين الإقليميين ، إذ أنه كان في وسعهم أن يصبحوا ، وبين يدي حاكم غير غلط ، مصدر خطر السلطة المركزية . أما فيما يتعلق بالجيش النظامي والذي كان ولاءه مضموناً ، فلم يكن مسلحاً إلا ببنادق بقتيل . كما أنه لم يكن في وسع الحكومة أن تستخدم مجموع قواتها في منطقة يانج تسي ، إذا أنها كانت تخشى بشكل عاصر من هجوم يمكن توجيهه ضد بكين عن طريق ساحل خليج في تشيلى ، وكان هذا الخوف يشل حركتها . ولم تكن الاسرة الحاكمة في أول الامر على علم بهذا الضعف؛ ولكن تجربة المارك الأولى فتحت أعينها إلى ذلك . وما دامت الحكومة قد علمت بضعفها العسكري وبالأخطار التي تسبب ، فيها الحرب بالنسبة لمصير الاسرة الحاكمة نفسها ، فاهو الباهى لإطالة المقاومة لمدة ثمانية عشرة شهراً ؟ يبدو أنها كانت قد نسبت ، في أول الحرب ، لبريطانيا العظمى خطة غزو الصين ، كما كانت هذه الدولة قد غزت الهند ؛ فكان صراحاً من أجل الحياة : فكان من اللازم إذن مواصلة ، مهما كان الأمل في إنقاذ الخصم ضعيفاً . ولكن حينما حاول البلاط الإمبراطورى أن يفاوض ، في شهر مارس سنة ١٨٤١ ، وجد أن بريطانيا العظمى كانت تفكر في مجرد إرضاء مصالحها الاقتصادية . وإذا كان في وسع هذا التوغل للنفوذ الاجنبي أن يصبح خطراً في المستقبل ، فعنى ذلك أن الخطر السريع قد أبعد . ومنذ هذه اللحظة

أصبح السلم أنصار بين كبار الموظفين . ومع ذلك فقد تردد البلاط لمدة طويلة ، لأنه كان يتساءل عما إذا لم يكن أنصار السلم من « الخائنين » . ولكي يقرر قبول الشروط الإنجليزية لانتظار البلاط حصوله على الدليل الواضح الذي يثبت عدم قدرة جيشه لإلقاء الحملة الإنجليزية في البحر : فكانت تلك هي كارثة نينبو Ningpo (٢٣ مارس سنة ١٨٤٢) ، التي تمكن فيها الإنجليز ، ودون أن يخسروا رجلاً واحداً ، من هزيمة ٨٠٠٠ مانشو ، والتي أجبرت الإمبراطور على العودة إلى المفاوضات والترقيع على الصلح .

٣ - الأحوال الجديدة للتجارة الأجنبية :

أعطت معاهدة نانكين ، في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٤٢ ، إرضاء كاملاً تقريباً لمطالب بريطانيا العظمى . فلم يعد ميدان التجارة الإنجليزية مقتصرأ بعد ذلك على ميناء كانتون وحدها ؛ وستفتح بعد ذلك أربعة موانئ أخرى ، في الصين الوسطى والصين الجنوبية لهذه التجارة ، وسيكون من بينها شنغهاي ، التي توصل إلى الطريق النهرى الكبير يانج تسي . وستتمكن الإنجليز ، في هذه الموانئ ، والمتفرحة ، من الإقامة ، ويقون خاضعين في الشؤون القضائية الجنائية ، لحاكمهم القنصلية ؛ وسيكون لهم الحق في الدخول في علاقات تجارية مباشرة مع الوبائ الصينيين . وستحدد الرسوم الجمركية بحوالى خمسة في المائة من قيمة السلع المستوردة . وهكذا تكون الصين قد فقدت استقلالها الضرائى ، وقبلت البدء بنظام الإمتيازات الأجنبية . ومن ناحية أخرى ، أصبح في قدرة الممثلين الدبلوماسيين والقنصلين الإنجليز الإتصال بالموظفين الصينيين ، الذين أصبح عليهم أن يعاملهم معاملة الدند . وأخيراً ، أصبحت جزيرة هونج كونج ، القريبة من كانتون ، مستعمرة بريطانية : فكانت بطبيعة الحال مركزاً تجارياً ، ولكنها كانت أيضاً قاعدة بحرية تسمح بضمان حماية المصالح الإنجليزية . ولاشك في أن الصين الداخلية بقيت ، من حيث المبدأ ، مغلقة في وجه الأجانب ولاشك كذلك في أن الأمر لم يكن يتعلق بالسماح بحضور هيئة تمثيلية

دبلوماسية إلى بكين . ومع ذلك فكانت هذه المعاهدة ، كما قال هنري بوتنجر *Pottinger* الوزير المفوض الانجليزى ، « تفتح هدأ جديداً فى هذه المنطقة من العالم » .

وسرعان ما علمت فرنسا والولايات المتحدة ، الى كانت تفهم بذلك ، ودون أن تبنى أقل عقبة من جانب بريطانيا العظمى . واكتفت الحكومة الانجليزية ، باتفاقية ٨ أكتوبر سنة ١٨٤٣ ، بالحصول من الحكومة الصينية على وعد بأن كل « ميزة » تعطى لدولة أخرى سيتمترف بها بطريقة تلقائية لفرعائا الإنجليز : فكان التفوق التجارى لانجلترا على درجة من القوة بشكل يجعله يوافق على وجود المنافسين .

وكانت الحكومة الفرنسية قد أرسلت على سواحل الصين فى أوائل الحرب الإنجليزية الصينية ، بعثة بحرية ، هى بعثة الأميرال سيسل *Cécille* ؛ ثم أرسلت بعثة سياسية إلى كانتون ، فى أوائل سنة ١٨٤٣ ، عهدت بها إلى الكونفوليه السابق ديودادى جانسينى *Dubols de Jancigny* الذى اشتهر على أنه يعرف الشرق الأقصى ، نتيجة لميسته فى الهند الهولندية . وكان هذان الوكيلان قد إتصلا بالسلطات الصينية ، وهرضا عليها أمر القيام بوساطة فرنسية لإنهاء الحرب ؛ ولكن قبل أن تتمكن الحكومة فى باريس من بحث هذا الإقتراح (وكان يلزم أربعة شهور لوصول تقرير من الصين إلى فرنسا) ، كانت الأسرة الحاكمة فى الصين قد قررت وقف القتال . ومنذ التوقيع على معاهدة نانكين ، ظهرت الاتجاهات ، فى الأوساط الرسمية الفرنسية ، للحصول ، فى الميدان الاقتصادى ، على ميزات مماثلة لتلك التى حصلت عليها بريطانيا العظمى ؛ ولكن إتجاهان آخران ظهرا كذلك : الرغبة فى حماية رجال بعثات التبشير ، واتى كان موقفا قد إزداد دقة ، فى أثناء « حرب الأفيون » نتيجة لأن حكومة الصين رأت فى هذه المجموعات الصغيرة من المسيحيين من الأهالى عملاء لتوغل

(١٢٢ - تاريخ العلاقات الدولية)

النفوذ الأجنبي؛ والرغبة - وهذا هو برنامج رجال البحرية - في الحصول على نقطة إستراتيجية قريبة من الصين . وتقرر في أبريل سنة ١٨٤٢ إرسال بعثة لاجرينيه *Lagrené*؛ وكانت تضم بين أعضائها عدداً من «الملحقين التجاريين» الذين حلوا سلعاً من أجل معرض الميناء - منسوجات قطنية ، وفضيات وأجهزة بصرية - والذين كانوا مكلفين بالتفاوض بشأن معاهدة تجارية وعقدتها في شكل سليم .

وعينت الحكومة الأمريكية كاليب كاشنج *Caleb Cushing* مندوباً عنها في الصين . وكان هدف البعثة هو مجرد هدف تجارى . ولكن الوزير المفوض عقد مهمته بمحاولة الحصول على تصريح بالذهاب للقيام بالمفاوضات في بكين . وكانت هذه هي الامكانية التي تمسهاها الحكومة الصينية أكثر من غيرها : ألم يكن هذا الأمريكي يرغب في «سبق الانجليز» ؟ ولكن كاليب كاشنج لم يصر أمام الرفض ، إذ أنه لم يكن للولايات المتحدة في الشرق الأقصى القوات البحرية الكافية لارهاب الصينيين .

ولماذا وافقت حكومة إمبراطورية الصين بدون صعوبة على التفاوض مع البعثات الفرنسية والأمريكية ، وبشرط واحد هو وقوع المهادنات في كاتون ؟ لأشك في أنها كانت لا ترغب ولا تقدر على المخاطرة بحرب مع هؤلاء القادمين المجدد ، مع أنهم كانوا قد ظهروا لها على أنهم أقل خطراً من الانجليز ، ماداموا لم يطالبوا بإمتيازات إقليمية ؛ ولكنها كانت تعتمد كذلك على أنه سينشأ بين هذه الدول الأجنبية وبعضها مناقشات يمكن للسياسة الصينية أن تفيد منها . وكررت معاهدات وانجيا *Wanghia* الموقع عليها في ٢ يوليو سنة ١٨٤٤ مع الولايات المتحدة ، واماوا *Whampoa* الموقع عليها في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٤٤ مع فرنسا ، تقريبا الشروط التجارية الموجودة في معاهدة نانكين . وحصلت الدولتان ، علاوة على ذلك ، على إمكانيات لنفوذ «ثقافي» وديني .

وأصبح للأمريكيين الحق في أن يعينوا في خدمتهم « متعلمين » ، لكي يدرسوا اللغة الصينية ، وأن ينوا في الموانئ المفتوحة ، مؤسسات دينية وأن يبيعوا الكتب للصينيين . وحصلت فرنسا ، بموجب إمبراطوري ، على الاعتراف بالبعثات الكاثوليكية ، بحرية التبشير ؛ وحصلت على وعد بعدم تعرض الصينيين الذين تحولوا للسيحية لعقوبات جنائية ، ورغم أن رجال التبشير لم يسمح لهم صراحة بالتوغل في داخل البلاد ، فقد قامت طوائفهم بعد ذلك بمجهود ، أعطى له جريجوار السادس عشر ، البابا المبشر ، الكبير ، دفعة قوية .

وهكذا أصبحت الصين مفتوحة ، وعلى الأقل جزئياً ، أمام المؤثرات الأجنبية . ولكن ، هل ستعيش هذه النتائج لفترة طويلة ؟ والحكومة الصينية ، هل ستحترم إرثباطاتها ، بعد أن كانت قد وقعت على معاهدة نانكين تحت الأرقام ؟ كان بوتنجر يشك في ذلك منذ سنة ١٨٤٣ . ولم يكن غلطاً ، إذ أن الأوساط الصينية الرسمية قد فكرت في التخلص من هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها . وكانت الاشتراطات الخاصة بإقامة الأجانب في الموانئ المفتوحة ، هي التي تظهر لهم على أنها أشد خطورة من الفقرات الخاصة بالرسوم أو المتعلقة بالتجارة نفسها : فالانصال الذي سيقع بين الصينيين والأجانب سيسمح بتوغل الآراء « الغريبة » . ولذلك فإن الحكومة لم تفكر أبداً في أن تلائم نفسها مع هذه الأوضاع الجديدة ، وتلغى علاقات ودية مع هؤلاء الأجانب . وكانت ترغب في الاحتفاظ بهم بعيدين إلى أقصى درجة ، وتحصرهم في المناطق البعيدة عن العاصمة ، ولكنها لم تفكر في القيام بهذه المقاومة ، في ذلك الوقت ، إلا بالطرق السلبية ، إذ أنها كانت قد جربت ضعفها العسكري . وفي هذا الصراع الأصم الذي قررت القيام به ، كانت تحاول أن تهرب بوجه حاصر من وسائل الضغط المباشرة ؛ وكان هذا هو السبب في عقدتها أهمية كبيرة على تفادي حضور البعثات الدبلوماسية الأجنبية إلى بكين : فإذا ما كانت العلاقات مع الوكلاء الأجانب تقوم عن طريق وساطة أحد كبار الموظفين وحدها ، فيمكنها أن

تؤخر الحلول وتقلل من الصدمات . وكان هذا هو التكتيك المستخدم ، وخاصة في كاتون وبطبيعة الحال كان كبار الموظفين وكذلك أعضاء الكونغرس ، التي حلت ، مستعدين لتأييد سياسة مقاومة حية ، ماداموا هم المستفيدين من النظام القديم . وأظهر أهالي « الموانئ المفتوحة » أنفسهم تطرفاً ، خاصة وأن البحارة الأجانب لم يكن لهم دائماً سلوكاً مثالياً وأن التجار المقيمين في هذه الموانئ كانوا يميلون إلى إساءة استخدام امتيازاتهم . وظهرت العداوة بشكل عام ضد الإنجليز ، والذين كانوا قد بقوا الأكثر عدداً ، وبكثير ، من بين الأجانب المقيمين في الصين (وسرطان ما شعر الفرنسيون بخيبة لآمالهم ، نتيجة لعدم تمسكهم من أن يواصلوا التنافس مع البضائع الإنجليزية على السوق الصيني) . ومع ذلك ، حتى سنة ١٨٤٨ ، ظلت الحوادث — الإعتداء والهياج — بدون نتيجة خطيرة على العلاقات الإنجليزية الصينية ، إذ أن كينج *Kying* نائب الملك في كاتون — الذي فاضل معاهدة نانكين — كان معتدلاً ويتم بتهدئة الأهالي . ولكن الأمر تغير عن ذلك بعد إعتلاء الإمبراطور هين فونج *Hien-Fong* . العرش : فأبعد الإمبراطور الجديد كبار الموظفين الذين كانوا قد شاركوا في مفاوضات صلح سنة ١٨٤٢ ، واختار مستشاريه من بين أنصار المقاومة الفعالة .

فأمر سبب هذا التردد ، السياسة الصينية ؟ كانت المغفولات الاسرورية هي المقررة لذلك كان هين فونج يعلم أن معاهدة نانكين قد وجهت ضربة هينة للكرامة الإمبراطورية ، إذ أنه وقع عليها تحت ضغط القوة . وكانت الحكومة مهددة ، إذا ما احتلت بالأجانب ، بروية « الضعب » ، يفصل عن الأسرة الحاكمة . فهل كان في وسعها أن تعتمد على الدول الأجنبية لكي تمارنها على الاحتفاظ بسلطانها ؟ ولذلك فقد كان من الأفضل أن تمارس « الإعتداءات » الأجنبية : فهذه السياسة ، رغم الخطر الذي تشتمل عليه ، سيكون لها على الأقل ميزة إرضاء الرأي العام الصيني وتهدئته .

مركز الاسرة الحاكمة . وذكر الاب هاك *Huc* المبتسر الفرنسي أنه د من الواضح لآقل الناس بصرأ أن هدف حكومة المانشو هو إثارة إشمئزاز الأوربيين وقطع علاقاتها بهم ، . ووجد بلمستون أن اللحظة قد ساءت من أجل « توجيه ضربة جديدة » .

وكانت نتائج إفتتاح الصين واضحة بعد ذلك المحيط الهادى فكانت البعثات العلمية (أو التى ادعت ذلك) والبعثات الدينية وصائدى الحوت قد قطعت ، قبل سنة ١٨٤٠ ، المحيط الكبير ، وزارت الارخبيلات . وكان المشغوليات الوطنية مكانها فى هذا النشاط ؛ ومع ذلك فلم تقم الحكومات بدوافع صريحة إلا فى النادر . ولكن ما أن بدأت « حرب الأفيون » ، حتى أظهرت بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والولايات المتحدة — ويليستناء إسبانيا التى احتفظت ببعض الممتلكات ولكن لم تعد لها قوة للتوسع — إهتماماً مباشراً للحصول على نقط إستكاز على الطرق البحرية التى توصل إلى « السوق الصينى » عبر المحيط الهادى ، لأن الملاحة الشراعية كانت تفضل غالباً طريق رأس هورن على طريق رأس الرجاء الصالح ، وحتى على طريق البحر الأحمر الذى كان يتطلب نقل البضائع عبر برزخ السويس .

ففى زيلندا الجديدة ، التى كانت بريطانيا العظمى قد رفضت أن تقرر أمر ضمها منذ بضعة سنوات ، ظهرت محاولة فرنسية : هى محاولة الباردون تيررى *Thierry* أحد المغامرين والذى كان مشروجه يتلخص فى أن يقيم فى الجزيرة هدداً من المتوطنين ، كزاهين . وحصل تيررى من الحكومة على وعد بالتأييد ، بعد أن أيدته البعثات الدينية ، ومصدري المال . ولكن الحكومة الإنجليزية أسرهت ووضعت فرنسا أمام الأمر الواقع .

وأعطى جيزوفى سنة ١٨٤٢ الأمر للأميرال دينيى توار *Dupetit-Thouars*

باحتلال جزر سوسيتي *Société* على سبيل التعويض . ولكن رجال التبشير
الانجليز احتجوا ودفعوا الملكة بومارية *Pomare* إلى التخلص من السيطرة
الفرنسية . وحينما قام الاميرال بطرد بريتشارد *Pritchard* المبشر الانجليزى ،
وأعلن ضم الجزيرة ، تسببت الحادثة فى شقاق ضيف بين فرنسا وبريطانيا
العظمى . ولكن يده ، اعتقد جزوائه من الضرورى أن يتصل من العظم
ويدفع غرامة إبريقتاود ؛ ولكنه لم يتخل عن الحماية .

وفكرت الحكومة الفرنسية فى نفس هذا الوقت فى الحصول على نقطة
إرتكاز عند مدخل المحيط الهادى . واستقر إختيارها على جزيرة باسيلان
فى أرخبيل سولو ، إلى الشمال من بورنيو ، فكان لها خليجا ممتازا ، قال
لأجربنيه أنه يمكنه أن يسمح بإنشاء قاعدة بحرية تشبه فى قوتها قوة قاعدة
هونج كونج . واعترضت الحكومة الإسبانية على ذلك : فأثارت الحقوق
التي يعطيها لها إحتلال مؤقت للجزيرة ، حدث فى القرن السابع عشر ، وعند
معاهدة حاية ، فى سنة ١٨٣٦ ، مع سلطان سولو . ولكن هذه العقبة لم
توقف الوكلاء الفرنسيين . الذين عقدوا إتفاقية مع الرؤساء الوطنيين ،
الذين كانوا معاذين للإسبانيين . ولكن جزرو تراجع ، فى سنة ١٨٤٥ ،
عن التصديق على هذه الإتفاقية . فهل كان ذلك للحفاظ على المصالح الإسبانية ؟
لقد جمع ذلك بنوع خاص إلى خوفه من إمارة صعوبات جديدة مع
بريطانيا العظمى .

وفى أرخبيل هاواى ، كانت الحكومة الوطنية قد وقعت على مباحثات
تجارة مع الولايات المتحدة فى سنة ١٨٢٦ ، ومع بريطانيا العظمى فى
سنة ١٨٣٦ ، ومع فرنسا فى سنة ١٨٣٩ . ولقد وجد ضباط البحرية الانجليزية
فى سنة ١٨٤٣ ثم ضباط البحرية الفرنسية فى سنة ١٨٥٠ ، الفرصة لمحاولة القيام
بتدخل مسلح . ولكن الولايات المتحدة فرضت نفسها على أنها هى حامية

« إستقلال » الأرخييل ، وحيث كان المزارعون الأمريكيون قد حصلوا على مركز متفوق من وجهة النظر الاقتصادية . والواقع أن حكومة واشنطن كانت مستعدة لكي تحقق في صالحها الضم الذي كانت قد منحت الأوربيين من إتمامه ؛ ولكن مجلس شيوخ الولايات المتحدة أبعد حلا سيكون متعارضا مع التقاليد الأمريكية.. ومع ذلك فقد بقي الأرخييل « أرضا للصيد الخاص » .
ولاشك في أنه سيكون من المبالغ فيه التحدث عن « تقسيم المحيط الهادى » في هذه الفترة ، إذ أن جهودات التوسع لم تكن قد لمست إلا بعضا من الجزر. ولكن المواقع كانت قد احتلت ،

الفصل الثاني عشر

التوسع الإقليمي للولايات المتحدة

كانت هذه هي كذلك الفترة التي حققت فيها الولايات المتحدة توسعها الإقليمي الكبير . وكانت حمرة المستعمرات الإسبانية قد سمحت لها ، قبل ذلك ، بضم فلوريدا في سنة ١٨١٩ (١) . ونمت سياسة التوسع بسرعة ، ابتداء من سنة ١٨٢٨ . وفي مدة عشر سنوات ؛ إمتد الإتحاد الأمريكي صوب خليج المكسيك وصوب المحيط الهادى ، في المناطق التي كانت تابعة لإسبانيا ، والتي كانت قد كونت ، منذ سنة ١٨٢٤ ، دولة المكسيك الجديدة . وما أن وصلت إلى ساحل المحيط الهادى ، حتى لفت مشروع القناة الموصلة بين المحيطين الإلتباه . فدخلت أمريكا الوسطى ، بدورها ، في ميدان المناقشات الدولية .

ولا شك في أن دوافع هذا الإنجاء التوسعى للولايات المتحدة كانت مرتبطة بالمصالح الاقتصادية ، وكذلك بمشغوليات السياسة الداخلية ، وبالتيارات العميقة النفسية الجاهية .

ضرورات إقتصادية ؟ في سنة ١٨٤٠ كان مجموع أهالى الولايات المتحدة ١٧ مليون نسمة . وإزداد في خلال العشرة سنوات التالية بمقدار ٣٦ فى المائة ، ورجع ذلك جزئياً إلى الهجرة ؛ فبينما لم يزد مجموع عدد المهاجرين فيما بين ١٨٢٠ - ١٨٣٠ على ١٥٠.٠٠٠ ، رأى الإتحاد فيما بين عامى ١٨٤٥ - ١٨٥٠ دخول مليون ونصف مليون أوروبى إليه - من الأيرلنديين الذين طردتهم مجاعة سنة ١٨٤٦ ، ومن الألمان الذين ضايقهم فشل الحركات الثورية . وكان إستصلاح الاراضى البكر

الموجودة في السهول الوسطى الكبيرة للولايات المتحدة ، وبالتالي تغيير مكان الحدود » . على صلة مباشرة بهذا التزام .

مشغوليات السياسة الداخلية ؟ في سنة ١٨٤١ توازنت تقريبا قوى ولايات الجنوب وولايات الشمال داخل نطاق الاتحاد : ثلاثة عشرة ولاية من هذا الجانب ومن ذاك . ولكن هذا التوازن كان مهدداً بالإنتهاء ، مع زيادة الهجرة ، التي كانت ولايات الشمال تحصل على غالبيتها ، ومع بدء فلاسح إنجلترا الجديدة في الإنتشار صوب المناطق الواقعة إلى جنوب البحيرات العظمى . ولذلك فإن الجنوبيين قد اضطروا كذلك إلى البحث عن توسع صوب الغرب ، حتى يحافظوا على المكانة التي كانوا يحتلونها في الاتحاد ، ويقاوموا الضغط الذي كان يمارسه أنصار تحرير العبيد في مجلس الشيوخ .

وربما كان الدافع الاساسي في ازدهار هذه الحركة هو العقيدة المجاحية : روح « الاقدام » عند المزارع الأمريكي ، الذي كان يحب المغامرة ، ولا يتردد أبداً في ترك أرضه لكي يجد فرصته في المجالات الواسعة في الغرب ؛ والإعتقاد في أن « الرجل الابيض ، يؤدي « رسالته الحضارية » حينما يطرد قبائل الهنود ، والمعركة على مد أقاليم الاتحاد ؛ لان هذا الهدف يتطابق مع « مصير ، الامة الامريكية . وبدأت عبارة بيان المصير *Manifest Destiny* في الانتشار في سنة ١٨٤٥ في كتابات الكتاب السياسيين وفي مناقشات الكونغرس . وأكد *Democratic Review* أن للولايات المتحدة الإستعداد الطبيعي لمده سيطرتها على كل القارة ، مبتدئة بأمريكا الشمالية ، وموجهة مجهودها الاول صوب الاقاليم التي إستقر فيها القادمون الجدد ، الذين أتوا من الاتحاد .

ومع ذلك فلم يكن الأمر يتعلق بالتفكير في توسع ، وبالقوة ، على حساب كندا : فلم يظهر أن أكثر « التوسعيين » تهاباً قد فكروا في حرب مع بريطانيا العظمى ، واكتفوا بالامل في أن قوة « جذب النظام السياسي للولايات المتحدة ،

ستكنى الوصول ، في يوم من الأيام ، إلى حل ؛ وكان في وسعهم حتى الإعتماد على الجذب الإقتصادي ، لأن منتجى القمح الكنديين كانوا سيفقدون ، مع إنقصار مبدأ حرية التعامل في بريطانيا العظمى ، المركز المتفوق الذي كان لهم في السوق الإنجليزي ، وكانوا سيأملون بالتالي في أن يجدوا أسواقاً لهم في الولايات المتحدة . وهذه الحالة من التفكير تشرح المظهر الذي أخذهه المناقشات الطويلة الخاصة بتحديد الحدود : ولقد سويت بحل وسط في المين في سنة ١٨٤٢ ، وفي الأوريغون في سنة ١٨٤٦ .

و كانت الأنظار تتجه بنوع خاص صوب تكساس ، وكاليفورنيا وأمريكا الوسطى . واصطدمت مصالح الولايات المتحدة ، في هذه المناطق ، بالمصالح الأوربية ، مصالح بريطانيا العظمى بنوع خاص ، وكذلك مصالح فرنسا في بعض الحالات

١ - مسألة تكساس :

حينما كانت الولايات المتحدة قد حصلت من فرنسا ، في سنة ١٨٠٣ ، على التنازل عن لويزيانا ، لم تكن حدود هذا الإقليم ، من ناحية الجنوب الغربي ، قد تحددت بعد . فهل كان من الواجب تحديدها بنهر ساين أو بنهر ريوجراندا ؟ ولم تكن الحكومة الفرنسية ، خلال الفترة القصيرة التي كانت فيها صاحبة لويزيانا ، قد مارست الملكية الفعلية في المنطقة الواقعة بين هذين النهرين ، أي في تكساس . وفي سنة ١٨١٩ ، وفي وقت الحصول على فلوريدا ، فكر آدمز ، سكرتير الدولة ، في جعل إسبانيا تعترف بحقوق الولايات المتحدة على هذا الإقليم ، الصالح لزراعة القطن ؛ ولكن الرئيس منو لم يوافق على ذلك ، لأنه كان يخشى من التسبب في صعوبات داخلية إذا ما أدخل في الاتحاد منطقة لن يتردد المزارعون فيها في استخدام العبيد السود . ولذلك فإن المعاهدة الإسبانية الأمريكية قد حددت حدود الولايات المتحدة بنهر ساين . وبعد خمس سنوات

كان الحكم الإسباني قد إختفى من نيابة ملكة المكسيك ، وأدخلت حكومة الدولة المكسيكية الجديدة تكساس في نطاقها . وفي سنة ١٨٢٨ وقمت الولايات المتحدة على معاهدة إعترفت بذلك بالفعل . ولكن سرعان ما حدث بعد ذلك ، ونتيجة لمجهود صامويل هوستون *Samuel Houston* حاكم ولاية تينسي ، وربما كان ذلك بموافقة الرئيس جاكسون *Jackson* ، أن أتى المعمرون الأمريكيون وأقاموا في تكساس ، ودون أن تواجههم أية عقبة : فلم تفكر الحكومة المكسيكية ، وكانت مغفولة بالإضطرابات الثورية في عاصمتها ، وعلى الأقل حتى سنة ١٨٢٤ ، في منع هذه الهجرة . وفي مارس سنة ١٨٣٦ كان هذا الإستثمار قد نما بشكل جعل الأمريكيين يكونون غالبية الأهالي ؛ ولذلك فإنهم قد تمكنوا من جمع مجلس أعلن إستقلال الإقليم ، وقرر في نفس الوقت لإباحة الرق الذي كان القانون المكسيكي قد ألغاه . وهذا الحل بقى مع ذلك ضعيفاً ، لأن الدولة المستقلة كانت تخشى من عودة هجوم المكسيكيين .

ولكن تواجه هذا الخطر وتواجه النتائج الإجتماعية التي تنتج عنه — أي إلغاء الرق — كانت الوسيلة الوحيدة هي طلب إنضمام الإقليم للإتحاد الأمريكي : وبم هذا الأمر منذ سبتمبر سنة ١٨٣٦ . ولكن حكومة الولايات المتحدة إكتفت بالإعتراف بإستقلال الدولة الجديدة ، دون أن تقبل العرض الخاص بالضم . وأعلنت أنها لم تقم أبداً بتحقيق التوسع الإقليمي إلا بطريق التنازل السلمي ؛ ولكن الحكومة المكسيكية لم تكن لديها التنية ، في هذه الحالة ، في التنازل عن حقوقها . وكان الدافع الحقيقي لهذا الإمتناع الأمريكي هو الإقتسام الذي كان قد ظهر في الرأي العام : فكانت ولايات الجنوب توافق على هذا الضم الذي سيدخل في الإتحاد إقليماً كانت حياته الاقتصادية وبنائه الإجتماعي مشابهة لحياتهم ولبلدانهم ؛ ولنفس هذا السبب ، أخذت ولايات الشمال موقفاً معارضاً إذ أنها لم تكن ترغب في زيادة عدد الولايات ذات العبيد . ولذلك فقد

أصبحت مسألة تكساس إذن مرحلة من مراحل الصراع بين « أقسام » الاتحاد ولم تكن الحكومة ترغب في إثارة المشاعر .

وأمام الرفض الذي لقوه ، لم يعبر رجال تكساس أكثر من ذلك ، خاصة وأن التهديد المكسيكي لم يكن قد تمهد بعد : وفي ١٢ أكتوبر سنة ١٨٣٨ . قام وزير تكساس في واشنطن بسحب عرض « الانضمام » . ولذلك فإن تكساس ستحاول أن يكون لها وجوداً مستقلاً . ومهما كان من الواضح أن هذا الحل لن يكون مضموناً — وكيف يمكن الإعتقاد في أن رفض الولايات المتحدة سيكون نهائياً ؟ — فقد حاولت حكومة الدولة الصغيرة مع ذلك ، ولعدة بضعة سنوات ، أن تنفذ به ، إذ أنها وجدت فيه ميزة لبقائها مهيمنة على رسوماها الجركية . ولكن ، هل كان في وسعها أن تعيش بدون معونة خارجية ؟ لقد كانت تحتاج إلى مستوطنين وإلى رؤوس أموال . ولقد قامت بطلبهم من بريطانيا العظمى ومن فرنسا : ومنذ ذلك الوقت ، خرجت مسألة تكساس خارج النطاق الأمريكي .

فهل يمكننا أن نتحدث ، في هذه الظروف ، عن سياسة إنجليزية أو سياسة فرنسية ؟ بالتأكيد ، فكانت بعض الأوساط في هاتين الدولتين الأوروبيتين تهتم بهذه المسألة ، لأنه كان في وسع تكساس أن تصبح سوقاً للتصدير ، وخاصة لأنها كانت موروثة للقطن الخام . فهل كان من الممكن مع ذلك المخاطرة ، مع الإتراف باستقلال الدولة الجديدة . بالاصطدام بحقوق المكسيك أو بمصالح الولايات المتحدة ؟

في لندن ، كان بليرستون في أول الأمر متحفظاً للغاية : فكان يرغب في إظهار اهتمامه بشئون المكسيك ، وربما كان ذلك تحت تأثير الأوساط المالية التي كانت قد شاركت في القروض المكسيكية . وفي باريس ، لم تكن هذه المشغولية موجودة ، لأن علاقات فرنسا مع المكسيك كانت قد تدهورت ،

نتيجة الحادثة التي كانت قد تسببت في مظاهرة بحرية أمام هيراكروز ؛ ولذلك فإن وزارة موليه *Molé* قد فكرت في الإفادة من الظروف لكي تضمن ميزة على بريطانيا العظمى : فوافقت على عقد إتفاق تجارى مؤقت مع تكساس ، على أساس معاملة الدولة الأكثر رداً ، وكلفت سكرتيراً شاباً في سفارة فرنسا في واشنطن بالذهاب لعمل تحقيق في الاقليم ؛ ونتيجة للتقرير المتفائل لهذا الوكيل ، وقعت الحكومة الفرنسية ، في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، على معاهدة صداقة ومعاهدة تجارة في صالح إستيراد الألبنة والحراير إلى تكساس . وكان هذا سبباً كافياً لكي تقوم بريطانيا العظمى — وخاصة في هذا الوقت الذي كانت المحاولات الفرنسية فيه في المسألة المصرية تثير قلقها (١) — بإعادة النظر في موقفها . وقام بليستون ، الذي كان قد رأى في خلال ذلك الوقت ، هدم قدرة المكسيك على إعادة فرض سلطتها على تكساس ، بالتوقيع بدوره على معاهدة تجارة ، في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٤٠ ، وعرض وساطته من أجل الحصول من حكومة المكسيك على الاعتراف بالاستقلال . ولكن حكومة تكساس كانت ترغب في الحصول على تأييد مالى قبل أى شيء آخر . وفي سنة ١٨٤١ بحثت هذه الحكومة عن قرض في باريس ، ثم في لندن ، وحتى في بروكسل ، وعرضت في مقابل ذلك ميزات تجارية ؛ ولكن هذا المجهود بدون جدوى ، إذ أن أحداً في أوروبا لم يظهر على أنه يثق في مستقبل الدولة الصغيرة . وتسببت الصعوبات المالية في تكساس في اضطرابات داخلية ، أغادت منها الحكومة المكسيكية ، في سنة ١٨٤٢ ، لكن تحاول ، بلا نجاح ، القيام بعملية للغزو . فهل يثير الدهشة أن يقوم المزارعون في تكساس ، ما داموا لا يقدرون على الاعتماد على تأييد أوروبى ، بالعودة من جديد للأمل فى الانضمام إلى الولايات المتحدة ؟

ومع ذلك فقد قامت الحكومة الانجليزية ، في صيف سنة ١٨٤٣ ، والتي أخذ فيها أبردين مكان بليرستون ، بتغيير موقفها . ولما كانت مسألة رسم حدود واضحة بين الأقاليم الكندية والولايات المتحدة تتسبب في ذلك الوقت في بعض الصعوبات ، فقد بداله من الأفضل ، وبصفتها وسيلة منخط . إثارة قلق الولايات المتحدة على حدودها الجنوبية ولذلك فإنه قرر أن يرسل إلى تكساس شاول إليوت *Charles Elliott* القائم بأعمال ، ويمنح قرصاً ؛ ولكنه طلب إلى حكومة تكساس إلغاء الرق : فكان هذا إرضاء ، يطالب به الرأي العام الإنجليزي ، ما دام الرق كان قد أُلغى من المستعمرات البريطانية .

وساعدت هذه المحاولة من جانب بريطانيا العظمى مخططات أنصار العنم في الأوساط السياسية للولايات المتحدة . وأدت وفاة الرئيس هاريسون *W. Harrison* إلى وصول جون تايلر *John Tyler* ، أحد أبناء فرجينيا ، والذي كان يتمنى منذ وقت طويل ضم تكساس ، إلى الرئاسة . وأعطت له المحاولة التي قامت بها الدبلوماسية الإنجليزية المسجع الضرورية لكي يؤثر على الرأي العام وعلى الكونجرس . وتبادل عما إذا لم يكن من اللازم الخوف من أن تقوم حكومة تكساس ، والتي كانت مواردها المالية تنضب ، بقبول الشروط التي فرضتها الحكومة الإنجليزية وقام سام هوستن *Sam Houston* رئيس تكساس — وربما كان ذلك مجرد رغبة في إثارة قلق الرأي العام الأمريكي — بعملهم يفهمون أن هذه الإمكانية متوقعة . فإذا ما وقعت تكساس تحت النفوذ البريطاني ، فإذا تكون النتائج الاقتصادية ؟ سينافس قطن تكساس قطن الولايات المتحدة على السوق الإنجليزي ، وستبهد المنتجات الصناعية الإنجليزية ، من سوق تكساس ، المنتجات الصناعية الأمريكية ، وربما تتوغل ، عن طريق التهريب ، إلى داخل السوق الأمريكي عن طريق حدود برية لا يمكن مراقبتها . أليس من الضروري التفكير في أن إلغاء الرق في تكساس هو ، في تفكير الحكومة الانجليزية ، مقدمة

« لمشروع هام » يسمى إلى إلغاء الرق « في كل القارة الأمريكية » ؟ وكيف يمكن الإصرار على ضرورة الإحتفاظ بأيدي عاملة من العبيد في مناطق زراعة القطن في الولايات المتحدة ، إذا ما تخلى المزارعون في منطقة زراعة القطن المجاورة — تكساس المستقلة — عن هذا النوع من الأيدي العاملة ؟ وكيف يمكن تفادي هروب العبيد ، ما دام في وسع الفارين أن يجدوا أنفسهم ملجئاً في هذا الإقليم ؟ وكتب وزير الدولة أوبشار *Upshar* في ٨ أغسطس سنة ١٨٤٣ : « إن تكون هناك مصيبة أكبر بالنسبة لبلادنا من إقامة نفوذ إنجليزي متفوق في تكساس ، وإلغاء الرق في هذه الدولة » .

وقرر رئيس الولايات المتحدة بسرعة أن يسبق الأحداث . وفي ١٢ أبريل سنة ١٨٤٤ حصل من حكومة تكساس على معاهدة بالضم . ولكن ، هل سيوافق الكونجرس ويصدق عليها ؟ فدوافع السياسة الداخلية التي كانت قد أجبرت الولايات المتحدة ، في سنة ١٨٣٦ ، على رفض دخول تكساس في الاتحاد ، لم تكن قد فقدت أي شيء من قيمتها . ولذلك ، فقد كان من المستحيل الحصول في مجلس الشيوخ على أغلبية الثلثين ، اللازمة للتصديق . ومع ذلك فقد إنتخب ، على إنتخابات الرئاسة في نوفمبر سنة ١٨٤٤ ، المرشح الديمقراطي بولك *Polk* ، لإنتخاب بالكاد ، وكان من أنصار الضم ، وذلك نتيجة للأغلبية التي حصل عليها في ستة ولايات « بدون هيد » ، وحيث كانت الرغبة في التوسع أقوى من القصور « المعادي للرق » . وفي فبراير سنة ١٨٤٥ ، قام الكونجرس ، بقرار مشترك من المجلسين ، بالتصديق على الضم ، الذي قبله أهالي تكساس ، مجتمعين يدورهم في مجلسهم ، بعد خمسة أشهر ، وبتصويت شبه إجماعي .

وانتهت الحكومة الإنجليزية بأن وافقت . وكانت قد فكرت ، مع ذلك ، في يناير سنة ١٨٤٤ ، في حماية إستقلال تكساس ، وطلبت إلى الحكومة الفرنسية — في نطاق الوفاق الودي الذي أنشأه جيزو — أن تشارك معها

في تقديم طلب دبلوماسي للحكومة الأمريكية ؛ وكانت حتى قد فكرت ، في يونيو ، في ضمان الإستقلال . ولكن السفير الإنجليزي في واشنطن لفت نظر أبردين إلى أن هذا المشروع سيصطدم ، من جانب الولايات المتحدة ، « بأقصى مقاومة متطرفة » ، وأعلن جيرو ، بعد إنتخابات الرئاسة الأمريكية ، للحكومة الإنجليزية ، في ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ ، أن المسألة لم تكن على درجة من الأهمية تبرر « الاتجاه إلى السلاح » . فاضطر أبردين إلى التراجع .

ولذلك فإن الرئيس بولك ، دون التعرض لأقل خطر ، أضاف في رسالته إلى الكونغرس ، في ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٥ ، وبمناسبة مسألة تكساس ، نتيجة « بديعية » لمبدأ منرو . « إذا ما اقترح جزء من شعب من شعوب هذه القارة ، الذي يكون دولة مستقلة ، أن يتحد مع إتحادنا ، فإنها تكون مسألة تسوى بينه وبيننا ، دون تدخل أجنبي . إقتلا لا نوافق بتاتا ، على تدخل الدول الأوروبية لكي تمنع مثل هذا الإتحاد ، بدعوى معارضة مع التوازن الذي ترغب في المحافظة عليه في هذه القارة » .

٢ - الحرب بين الولايات المتحدة والمكسيك :

حصلت الولايات المتحدة ، بضمها فلوريدا ثم تكساس ، على كل الساحل الشمالي لبحر الأنثيل ؛ وكانت في نفس الوقت قد بدأت في إستعمار لويزيانا القديمة فوصلت أراضي الإتحاد إلى جبال روكي . أما فيما وراء ذلك ، فقد إستطدم التوسع صوب المنطقة الأكثر إغراء من ساحل المحيط الهادئ — ساحل كاليفورنيا — بحقوق المكسيك وبمصالحتها .

ففي كاليفورنيا ، كانت الأزمات الداخلية والصعوبات الخارجية التي اجتازتها حكومة المكسيك قد فتحت الطرق ، في نهاية سنة ١٨٤٤ ، لعملية هياج من أجل « الإستقلال الثاني » هددت بأن تأخذ شكل حركة انفصالية : فطردت مثل السلطة المركزية ، ووجد الإقليم نفسه عاجزاً ، بالفعل ، لسلطة حكومة

مؤقتة . وفي خريف سنة ١٨٤٥ ، أعدت الحكومة المكسيكية حملة عسكرية لإعادة إقامة سيطرتها . ولذلك فإن الموقف قد أعطى بعض أوجه التشابه الواضحة مع الموقف الذى كان قد حدث فى تكساس ؛ ولكن مع إختلاف هام ، وهو أن طلابع المعمرين القادمين من الإتحاد كانوا قليلين فى كاليفورنيا . وفى واشنطن ، كانت الحكومة تراقب مسألة كاليفورنيا باهتمام كبير : منطقة غنية يمكن للولايات المتحدة وحدها ، أن تقوم بتبنيها ، وعلى وجه الخصوص ميناء — سان فرانسيسكو — قدر بوشنان *Buchanan* ، سكرتير الدولة ، أهميته بالنسبة للمستقبل . وفى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٥ ، قامت حكومة الولايات المتحدة ، فى نفس الوقت الذى عرضت فيه على المكسيك ، إعادة العلاقات الدبلوماسية ، المقطوعة منذ ضم تكساس ، ودفع تعويض لها نظير فقد هذا الإقليم ، قامت بتكليف ممثلها الدبلوماسى بأن يحصل من الحكومة المكسيكية على تنازل عن كاليفورنيا ، أو على الأقل ، عن خليج سان فرانسيسكو فقط ، وذلك نظير تعويض مالى من عشرين إلى ثلاثين مليون دولار . فلم هذه السرعة ؟ كان الدافع الذى ذكره بوشنان فى تعليقاته هو الخوف من أن تقوم بريطانيا العظمى بسبق الولايات المتحدة : فقال أنه لا يمكن الموافقة على وقوع سان فرانسيسكو بين أيدي « منافسنا التجارى الرئيسى » . فهل كانت هذه الإمكانية أمراً جاداً ؟ حقيقة أن تقارير الوكيل الأمريكى فى كاليفورنيا كانت قد لمحت لهذا الخطر الإنجليزى ، ، إلا أن الظواهر التى جمعت كانت غير محددة ، بل كانت حتى متضاربة : ففي يوليو سنة ١٨٤٥ ، اعتقد هذا الوكيل أن نائب قنصل إنجلترا (وهو موظف فى شركة خليج هدسون) كان يعطى أموال الحكومة كاليفورنيا المؤقتة ؛ ولكنه أعلن بعد بضعة أسابيع أنه يعتقد أن الإنجليز كانوا يفضلون إعادة سلطة الحكومة المكسيكية على الإقليم ؛ فالظاهر أن القلق الذى أبدته الحكومة الأمريكية لم يكن إلا مبرراً لتأكيد مطالبها .

ولم توافق الحكومة المكسيكية على الدخول في مفاوضات متوصلها لا لمجرد الاعتراف بالأمر الواقع في تكساس ، ولكن كذلك إلى التخلي عن كاليفورنيا . فخل كانت تعتمد الآمال على قدرتها على المقاومة ؟ كان هذا ممكناً ، مادامت قد جمعت قواتها قرب ريو جراند . وكانت حادثة الحدود ، التي وقعت في ٢٤ أبريل سنة ١٨٤٦ ، فرصة للصدام المتوقع والمتنظر ؛ وفي ١٣ مايو بدأت الحرب بين المكسيك والولايات المتحدة . ولم تكف أركان الحرب الأمريكية باحتلال كاليفورنيا ؛ بل قامت بهجوم صوب مدينة المكسيك . فاضطرت الحكومة المكسيكية عندها إلى طلب الصلح .

ألم يكن من الممكن أن تنتهز الولايات المتحدة فرصة إلتصاهاها لكي تضم كل الأراضي المكسيكية ؟ كان هناك أنصار لهذا الحل داخل الوزارة في واشنطن . وكان لها أنصار كذلك في قطاع من الرأي العام ، وهو الذي تحدث عن واجب مدد نسم الحرية ، أي إعطاء الشعوب غير القادرة على حكم نفسها نظم الاتحاد الأمريكي ، وكذلك أن يضموا لها مزايا الحرية الاقتصادية . وكان موضوع الدعاية هو بحث شعب متخلف هرمد و-قته بالحياة . ولكن الرئيس Polk تفادى الإنزلاق في هذا الطريق ، إذ أنه كان يعرف للمصاحب الداخلية التي ستنتج عنه : فكان أنصار تحرير العبيد يخشون من أن يقوم مزارعي الجنوب ، في حالة ضم المكسيك ، بإباحة الرق هناك ؛ واعتقد أهالي إنجلترا الجديدة أن مثل هذا التوسع الإقليمي الكبير سيقلل من نفوذ الشمال داخل نطاق الاتحاد الأمريكي . ولذلك فإن الولايات المتحدة قد رضيت في معاهدة جوادالوب — هيدالغو (Guadalupe - Hidalgo) (٢ فبراير سنة ١٨٤٨) بالحصول على الأراضي المكسيكية الواقعة إلى الشمال من ريو جراند ومن نهر جيلنا ؛ وهي المكسيك الجديدة ، وكاليفورنيا ، والمنطقة الجنوبية من جبال روكي ، أي أوتا ، ونيونادا ، وأريزونا .

٠ واحتفظت بريطانيا العظمى بموقف المتفرج أمام هذا الصدام ؛ وأفادت منه فقط في الحصول على تسوية للخلاف الخاص بأوريجون . فبإعلانها أنه ، نتيجة لعدم وجود حل لهذا الخلاف ، يمكنها أن تعطى مساعدة للمكسيك ، حصلت على تقسيم للأقليم موضوع النزاع ، ترك لها الجزء الشمالى منه ، - كولومبيا البريطانية .

٣ - أمريكا الوسطى :

أعاد ضم الولايات المتحدة لساحل المحيط الهادى مشروع إنشاء قناة تصل بين المحيطين إلى نطاق المشغوليات ، إذ أن المواصلات البرية بين كاليفورنيا والولايات الأمريكية فى الشرق كانت غير ممكنة عملياً ، وتستغل كذلك مالم تنشأ سكة حديدية عبر القارة . وكانت مسألة القناة هذه منذ أن كانت قد عرضت فى مؤتمر بنما فى سنة ١٨٢٦ ، قد خضعت لدراسات عديدة ، قام بها إما الأوروبيون (وخاصة لأحدى الشركات البلجيكية) ولما الأمريكيون فى سنة ١٨٣٧ - ١٨٣٨ : فكان هؤلاء وأولئك قد فكروا فى إنشاء القناة فى أراضى نيكاراغوا ، حيث منح وادى نهر سان جوان خطاً موائياً . ولكن الموقف الداخلى فى نيكاراغوا ، حيث تعددت الإضطرابات الثورية ، لم يكن يشجع كثيراً على إستغلال رؤوس الأموال الخاصة . ومع ذلك فقد كان من السهل التغلب على هذه الصعوبة ، إذا عاقبت حكومة الولايات المتحدة القيام بالمجهود اللازم لتمويل .

ولكن بريطانيا العظمى كانت تحتفظ فى هذه المناطق ، دلاوة على ممتلكاتها فى الأنتيل ، بالمواقع التى حرصت منذ سنة ١٨٣٢ على تدهيبها فكانت قد احتلت فى سنة ١٨٣٩ جزيرة روانان ، وأقامت فى سنة ١٨٤١ محمية على ساحل موسكيتوس ، إلى الجنوب من مصب نهر سان جوان ، وأنشأت قاعدة بحرية فى بلير ، على ساحل جوانابالا . وفى الوقت الذى لانتبهت فيه الحرب بين المكسيك والولايات المتحدة ، احتلت فى يناير سنة ١٨٤٨ ، ورغم احتجاجات نيكاراغوا ورغم المبادئ

التي وضعا مبدأ منرو ، مصب نهر سان جوان ، حيث أصبح إسم ميناء سان جوان هو جري تاون . وهكذا ضمننت « الإشراف » ، على مدخل القناة المقترحة . وذكر الرئيس بولك أنه « من الواضح أن هدف بريطانيا العظمى يتطابق مع السياسة التي سارت عليها طوال تاريخها : الإستيلاء على كل نقطة هامة بالنسبة للتجارة » .

وعملت حكومة الولايات المتحدة ، التي لم تكن قد تمكنت من الردادات مشتبكة مع المكسيك ، وبمجرد التوقيع على معاهدة جواد الوب — هيدالغو ، على مواجهة هذه « الإعتداءات البريطانية » : فحصلت من حكومة غرناطة الجديدة (كولومبيا) بمعاهدة ١٠ يونيو سنة ١٨٤٨ ، على الحق في بناء سكة حديدية أو إنشاء قناة عبر برزخ بنما ، وضمننت في نفس الوقت لحكومة بوجوتا امتلاك البرزخ في حالة قيام دولة ثالثة بمهاجمته . وفي العام التالي عقدت مع حكومة نيكاراغوا الاتفاقية من أجل إقامة « طريق ترانسيت » عبر أراضيها ؛ ولكنها لم تعرض هذه الاتفاقية في الترتيديق مجلس الشيوخ عليها ، إذ أنها كانت لا ترضى في دفع بريطانيا العظمى حتى النهاية . ومع ذلك فقد أخذ هذا التنافس الانجليزي — الأمريكي شكلا خطيرا ، حينما حاول الإنجليز ، الذين كانوا غير قانعين بالإستيلاء على مصب نهر سان جوان ، ضمان ملكية جزيرة تايجر ، الواقعة في خليج فونسيكا ، وعند الطرف الآخر للقناة المقترحة : ففي الوقت الذي حصلت فيه الولايات المتحدة من نيكاراغوا ؛ ولكى تسبق بريطانيا العظمى ؛ على الحق ، في سبتمبر سنة ١٨٤٩ ، في إنشاء محطة بحرية في الجزيرة ، أنزل الاسطول الانجليزي إلى البر قوة عسكرية ، ووضع الولايات المتحدة أمام الأمر الواقع .

ولم تفكر الحكومة الأمريكية في الوصول إلى مرحلة الضدام المسلح : فعرضت على إنجلترا التفاوض بشأن تسوية عامة لهذه المسائل المتعلقة بأمريكا

الوسطى . ووافق بليرستون على ذلك بكل ترحيب ، إذ أنه كان مشغولاً للغاية بالالزمة الأوروبية في نهاية سنة ١٨٤٩ هذه . وتمرضت المعاهدة التي وقع عليها سكرتير الدولة كلايتون Clayton والسير هنرى بولوار *Sir Henry Bulwer* في ١٩ أبريل سنة ١٨٥٠ لمسألة إنشاء قناة تصل بين المحيطين بواسطة شركة إنجليزية أمريكية ؛ وعلاوة على ذلك فقد تبادلت الحكومتان الوعود : فلن تحاولا الحصول على إشراف منفرد ، على القناة المقترحة ، التي ستكون محايدة ، ولا أن تقيا تحصينات على ضفافها ؛ وتتازلان عن إحتلال جزيرة تايجر وعن إحتلال مصب نهر سان جوان ؛ وتتمدان بعدم ممارسة أية سيطرة ، بأى شكل من الأشكال ، على نيكاراغوا أو على كوستاريكا . فهل معنى ذلك أنه قد أصبح على الإنجليز أن يتخلوا عن المواقع التي كانوا قد احتلوها في خلال السنوات الأخيرة على ساحل موسكيتوس ؟ إن النص غير محدد بالنسبة لهذه النقطة الهامة ، التي تتعرض لمبدأ منور بطريق مباشر ؛ ولكن مذكرة ملحقه بالمعاهدة حددت أنه يمكن لبريطانيا العظمى الاحتفاظ بقاعدة بليز البحرية .

وكان مجلس الشيوخ الأمريكى قلقاً ؛ فتصديقه على المعاهدة كان يرجع إلى أن المتحدث باسم الحكومة قد أكد تفسيراً متفائلاً : فأنسحاب الإحتلال الإنجليزي كان أمراً مؤكداً ؛ ولكن الحكومة البريطانية لم تكن تفكر في أى شيء من هذا النوع . وحاول كلايتون ، سكرتير الدولة ، والذي كان يعلم الأمر جيداً ، أن يخفي تراجمه بآمال غير محددة .

ولذلك ، فقد تطبق المعاهدة ، أدى تفسير فقراتها إلى وقوع خلافات وإلى وقوع حوادث ، سواء حينما قامت الحكومة الانجليزية بانتهاء مستعمرة قلتاج ، في جزر الخليج ، إلى الشمال من ساحل موسكيتوس (يوليو سنة ١٨٥٢) ، أو حينما قام أسطول أمريكى ، نتيجة لاشتباك بين البحارة والوطنيين ، بضرب ميناء جراى تاون بالمدمعية (يوليو سنة ١٨٥٤) . ولكى تضع حداً لهذه

الصعوبات، طلبت حكومة الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى ، في سنة ١٨٥٦
التفاوض من أجل عقد معاهدة تحل محل معاهدة سنة ١٨٥٠ ؛ ولم توافق الحكومة
الانجليزية على ذلك ، ولكنها حاولت مع ذلك أن تسوى هذه الصعوبات بطريق
آخر : فبنت وابلك Wyke التي أرسلتها إلى أمريكا الوسطى تفاوضت من أجل
عقد معاهدات مع الحكومات المحلية . وفي المعاهدة التي عقدها مع هندوراس ،
تنازلت بريطانيا العظمى عن جزر الخليج ، بشرط عدم إستيلاء أية دولة أخرى
عليها ، وبمعاهدتها مع نيكاراغوا تنازلت عن حمايتها على ساحل موسكيتوس ،
بشرط بقاء ميناء جواي تاون مفتوحاً لتجارتها . ولكن المعاهدة المعقودة مع
جواتمالا أكدت حقوق إنجلترا على بلير . وأعلن رئيس الولايات المتحدة رضاه
في خطابه إلى الكونغرس في ديسمبر سنة ١٨٥٦ : فالعلاقات الأنجلو أمريكية
في أمريكا الوسطى قد وضعت على أساس سيبقى ثابتاً خلال أربعين عاماً .
ما هو مدى هذا الخلاف الطويل الذي شارك فيه كل من رجال الدبلوماسية
ورجال البحرية بعمليات لها خطورتها .

كانت بريطانيا العظمى قد حصلت في هذه الجهات على أراضي جديدة متجاهلة
بذلك مبدأ منرو ؛ ولكنها ، في نهاية الأمر ، تخلت عنها كلها تقريباً . ووجهت
الولايات المتحدة بالنسبة لهذه النقطة ، التي كان الرأي البرلماني الأمريكي يعلق
عليها أهمية خاصة ، إذ أنها كانت تتعلق بكرامة الولايات المتحدة ، وباحترام
المبادئ التي كان الرأي العام قد بدأ في إعطائها أهمية عقائدية ولكن هل كان
الامر كذلك بالنسبة لمسألة القناة الموصلة بين المحيطين ؟ لا بكل تأكيد . فلم يكن
لبريطانيا العظمى أى دافع لكي تمنى إنشاء القناة التي لا يمكن ، بأية حال من
الاحوال ، أن توضع تحت الإشراف الإنجليزي . وكانت متردبة فيه هو أن
تمنع الولايات المتحدة من أن تنشئ هذا الطريق العالمى لمصلحتها وحدها .
ونجحت في ذلك ، لفترة من الزمن : فالقناة ، في حالة إنشائها ، يجب أن يقرم

بشقها بمجهود أنجلو أمريكي مشترك . ولا شك في أن هذا الحل كان يمثل إغراء أقل بالنسبة للولايات المتحدة . ولذلك فقد كان من طبيعة معاهدة كلايتون - بولوار أن تلسب في تأجيل المشروع . وهذه إمكانية نظرت إليها الحكومة الإنجليزية بدون أى أسف . وكان الشيء الأساسى ، بالنسبة لهم ، هو أنهم قد وضعوا عقبة في سبيل توسع الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ، وأنهم قد منعوا وقوع « حادث تكساس جديد » .

ولكن « مسألة البرزخ » لم تكن هي وحدها التى تجذب الإنتباه في أمريكا الوسطى ؛ بل كذلك مصير كوبا ، مركز الإمبراطورية الإسبانية في أمريكا . وكان على الجزيرة أنه تحصل على أهمية كبيرة من وجهة النظر الإستراتيجية ، فى اليوم الذى تنشئ فيه قناة تصل بين المحيطين ؛ وكانت أرضاً ممتازة بالنسبة لزراع قصب السكر ، أى بالنسبة لإنتاج إحدى المواد الغذائية التى تستوردها الولايات المتحدة . ولكن الحكم الإيبانى فيها كان مهدداً بثورة العبيد وكانت حكومة واشنطن قد بحث قبل ذلك مسألة كوبا ، ولكن دون أن تفكر في ضمها (١) . فهل كانت ستقر ذلك فى الوقت الذى احتلت فيه مشكلات أمريكا الوسطى المكان الأول بالنسبة للأحداث ؟ كانت السياسة التى سارت عليها مترددة . ففي سنة ١٨٤٨ اقترحت ، وبدون نجاح ، على إسبانيا أن تشتري الجزيرة منها ؛ وبعد بضعة أشهر فضحت - وعلى الأقل رسمياً - محاولة أحد المغامرين من فنزويلا الذى حاول بلا جدوى أن يتسبب في إحداث ثورة في كوبا ؛ ومن ناحية أخرى ، حينما طالبت الحكومة الإسبانية بأن توضع وضعية الجزيرة ، أى ملكيتها لإسبانيا ، تحت الضمانة المفتركة لإنجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ، رفضت الحكومة الأمريكية ذلك ، ولا شك في أنه كان بسبب رغبتها فى الإحتفاظ بالطريق حالياً أمامها : فلم يتردد سكرتير الدولة

في أن يعلن أن «ديان مصير» كل المستعمرات الأوروبية في أمريكا هو أن تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة . ومع ذلك فإن السياسة الأمريكية ، في نفس الوقت ، الذي أكدت فيه وجهات نظرها بالنسبة للمستقبل ، إمتنعت ، في ذلك الوقت ، عن القيام بأى عمل ، إذ أنها كانت تخشى من أن تصطدم بمقاومة بريطانيا العظمى ومقاومة فرنسا . ولكن ، في سنة ١٩٥٤ ، شلت حرب القرم ردود فعل هاتين الدولتين ؛ ومستصبح الفرصة مواتية — حسب وجهة نظر الوكلاء الدبلوماسيين الأمريكيين الرئيسيين — للإستيلاء على كوبا بالقوة ؛ ولكن حكومة واشنطن لم تنتهزها لماذا ؟ كانت دوافع السياسة الداخلية هي التي تجبرها دائماً على الحذر : فإمكانية ضم كوبا كانت تتمناها ولايات الجنوب ، ولكنها كانت مرفوضة من ولايات الشمال ، التي لم تكن ترغب في دخول العالم في الحرب الباردة ، في الاتحاد .

وهكذا انتصر اتجاه التوسع ، حينما اصطدم بمصالح الدول العظمى ، وانتصر في كل مكان تقريباً ، وبدون صعوبة : فكانت الصعوبات الحقيقية هي تلك الناتجة عن عدم اتفاق ولايات الإتحاد مع بعضها ولم تكن فرنسا ولا بريطانيا العظمى نفسها تمثل مقاومة عنيفة . فما هو السبب الذي دفعهم إلى الاعتقاد في ضرورة هذا التدخل ؟

في بريطانيا العظمى ، لم يكن للأوساط السياسية ، وباستثناء الراديكاليين ، إلا الإحتقار بالنسبة للنظام السياسي الأمريكي — ديمقراطية فاسدة وتقوم على العنف — . ووجد بلرستون ، المسيطر الأكبر على السياسة الخارجية ، أن « الأمريكيين همال الظل للغاية » : ولذلك فلم يكن في وسع المواطنين الجماهيرية أو الفردية أن تعطى تفسيراً . ولكن المصالح الاقتصادية والمالية كانت تلعب في صالح التوفيق بين البلدين فتجارة الولايات المتحدة — سوق للتصدير بالنسبة للنتجات الصناعية ومورد للتموين بالنسبة للمواد الأولية — كانت من الأهمية

بالنسبة للصناعة الإنجليزية بدرجة لا يمكن معها التفكير جدياً في وقوع صدام ؛ ومن ناحية أخرى ، كانت الولايات المتحدة في أمس الحاجة إلى رؤوس الأموال الإنجليزية ، ودفعت أهمية هذه الإستثمارات أوساط رجال الأعمال الإنجليز إلى تمنى تهدئة الصعوبات السياسية : فكان أشبرتون *Ashburton* مدير مصرف *Barings* والذي كان دوره رئيسياً في هذه العلاقات المالية ، هو الذي فأرض تسوية سنة ١٨٤٢ بشأن حدود مين . وفي سنة ١٨٤٦ ، ووقت وقوع الخلاف الخاص بأوريجون ، أراض إلغاء الرسوم الجركية الإنجليزية على القمح المصدرين الأمريكيين ، وهذه الميزة دفعت حكومة الولايات المتحدة إلى قبول تعديل تمريفتها الجركية الخاصة بها . ومع ذلك ، ودون إهمال أهمية هذه العوامل الاقتصادية ، فعلينا أن ننسب الأولوية بلاشك للتفسير النفساني : فكان الإنجليز يعترفون ، وطبقاً لكلمات دزرائيلي ، بأن إزدهار قوة الولايات المتحدة كانت « حتمية » .

وفي فرنسا ، وحيث لم تمثل المسائل الاقتصادية ، في العلاقات مع الولايات المتحدة ، أهمية مماثلة ، كانت العقلية الجماعية هي ذات الأهمية بنوع خاص . وعرفت فرنسا لوى فيليب ، خلال سنوات عديدة ، موجة من « الميل إلى أمريكا » قواها ، ابتداء من سنة ١٨٣٤ ، نجاح كتاب توكفيل *Tocqueville* الكبير عن « الديمقراطية في أمريكا » : فالولايات المتحدة توحى بصورة الحرية ، والشباب ، والثروة ؛ وهي « قارة المستقبل » ، ولأنها تعتبر ، من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية ، « كأرض تجارب » فإنها كانت تثير الخماس في أوساط المثقفين . وفي الأحزاب السياسية ، كانت وجهات النظر ، في حقيقة الأمر ، أكثر اعتدالاً . وكانت المعارضة الخاصة بأنصار الحقوق الشرعية لا تقدر التجربة الأمريكية التي كانت مناقضة لمشاهرها ولوجهات نظرها بالنسبة للمجتمع . وكانت معارضة اليسار ، على العكس من ذلك ، تعتقد ، حسب شهادة توكفيل

في أن كل ولايات الإتحاد قد وافقت على مبدأ الانتخابات العامة ، وتعجب بالتنظيم السياسي الأمريكي ، حيث ترى فيه « تجربة كبرى للجمهورية الديمقراطية ، ومثل « لتحقيق الحى للازدهار الاجتماعى » . وكان توكفيل ، من ناحيته ، لا يعتقد في إمكانية نقل النظام السياسي الأمريكى إلى أوروبا . ولكن رسالته إلتقت مع رسالة دزرائيل حينما تحدث عن مستقبل الإتحاد : فكتب يقول أن الولايات المتحدة ستصبح « الدولة البحرية الأولى في العالم » ؛ وسيكون لها ، في مدى قرن ، مائة مليون من السكان ، وسيسيطر ، من وجهة النظر الاقتصادية على كل القارة الأمريكية وأغيراً ، في يوم من الأيام ، ستقسم الولايات المتحدة العالم ، مع روسيا .

واعتمدت الولايات المتحدة ، من ناحيتها ، في أفضلية تحديد مشروعات توسعها بمنطقة مصالحها المباشرة ، وفي تفادى كل طموح «للعاصمة الأمريكية» في ذلك الوقت . وكانت مسألة . ريودى لابلاتا ، حيث دخل الدكتور الأرجنتيني روزاس *Rosas* في صدام مع فرنسا ، ثم مع بريطانيا العظمى ، حالة تمثل هذا الحذر بوضوح . وإعتمد روزاس على الجوشوس *Gauchos* في منطقة بامبا *Pampa* الذين كانوا ، في البداية ، يحتقرون النشاط التجارى ، حيث كان للمهاجرين الأوروبيين — من الباسك ، والإيطاليين ، والإنجليز ، والألمان — دوراً هاماً ؛ وعندما هدده خطر حرب أهلية ، قرر تجنيد المهاجرين الفرنسيين في جيش الحكومة . وانتشرت حكومة لوى فيليب بسرعة هذه الفرصة للتدخل في الصراع الأرجنتيني الداخلى : وكانت قد أعطت في سنة ١٨٣٩ تأييدها لرئيس الثوار ، وفرضت على مصب ريودى لابلاتا حصاراً بحرياً ، غير فعال في الواقع ضد الجوشوس . واشتكت بريطانيا العظمى ، التى كانت لها مصالح اقتصادية هامة في الأرجنتين ، من ناحيتها ، تارة من القوضى المالية وإنخفاض سعر العملة — الناتجة عن الحرب الأهلية — وتارة من وسائل القمع التى إستخدامها روزاس

ضد الملاحاة الأجنبية . وفي سنة ١٨٤٥ ، إنتهت فرنسا وبريطانيا العظمى بوضع مشروع مشترك لتدخل مسلح .

ولا شك في أنها كانت ، بالنسبة للولايات المتحدة ، فرصة لإثارة مبدأ منرو . ولم تسكت الصحافة الأمريكية : أستترك أوروبا ، تقيم وتسقط ، حكومات الدول ، في القارة الأمريكية ؟ ولكن الرئيس بولك كان أكثر اعتدالا . وفي رسالته ، في ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٥ ، ميز بين الحالة التي يكون هدف الدافع الأوروبي فيها ، التوسع الإقليمي ، وبين الحالة التي يعتدى فيها على سيادة دولة أمريكية . ففي الحالة الأولى ، يجب على الولايات المتحدة ، ومهما كان الثمن ، أن تعمل من أجل منها ، وفي الحالة الثانية ، لن تبقى الولايات المتحدة غير مبالية . والواقع أن سكرتير الدولة قد أبلغ السفير الإنجليزي أن الولايات المتحدة لن تتدخل في مسألة الأرجنتين . وكان هذا الموقف يتعارض مع ذلك الذي اتخذته حكومة واشنطن في نفس الوقت في مسألة تكساس . أيكني ، أشرح هذا اللامبالاة ، أن نذكر أن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في الأرجنتين كانت ، في ذلك الوقت ، ضئيفة جداً ، وأن إمكانية وقوع تدخل فرنسي لإنجليزى كانت بالتالى لانضايقها كثيراً ؟ لا . الواقع هو أن الرئيس بولك ، في الوقت الذي لا يشغل فيه بمسائل تكساس والمكسيك ، علاوة على مسألة أوريجون ، لم يكن يجرؤ على مواجهة أخطار أخرى : لحدود هدا مجال تطبيق مبدأ منرو على المناطق التي تكون فيها مصالح حيوية ، للاتحاد ، وإذا كان هذا الاستحباب ، قد بقي بدون مضايقات لمصالح الولايات المتحدة ، فإن ذلك كان يرجع إلى ظرف غير متوقع : بريطانيا العظمى إمتنعت ، منذ سنة ١٨٤٦ ، وفي الوقت الذي إنجل فيه الوفاق الودى الفرنسي الانجليزى في أوروبا ، عن دفع مسألة الأرجنتين إلى أبعد من ذلك .

خاتمة الباب الثاني

عند نهاية سنة ١٨٥١ ، وفي الوقت الذي انحصرت فيه الموجة الثورية التي كادت أن تغطي على أوروبا الوسطى وشبه الجزيرة الإيطالية ، والذي كانت فيه القوى الرجعية في كامل إنتصارها ، مامو الحساب المحتامى بالنسبة للعلاقات الدولية ؟

الخريطة السياسية لأوروبا لم تتغير . وبقيت نفس الدول بنفس الحدود . واتصرت السلطات التقليدية في كل مكان . حقيقة أن النظم السياسية لم تجد في كل مكان نفس الأشكال التي كانت لها قبل الأزمة : ففي إيطاليا ، إذا كانت الرجعية تامة وعنيفة في مملكة الصقليتين وفي الدولة البابوية ، فإن مملكة بيدمونت سردينيا قد إحتفظت بالدستور الذي كانت قد حصلت عليه في مارس سنة ١٨٤٨ ؛ وفي بروسيا أعاد الملك ، في يناير سنة ١٨٥٠ ، تعديل الدستور الذي كان قد صدر عند نهاية سنة ١٨٤٨ ، ولكنه ترك مع ذلك مجلساً تشريعياً ظل موجوداً وفي النمسا ، كان نظام شفارزنبرج المطلق ، والذي زاد من مساومه إسكندر باخ *Alexandre Bach* ، يختلف عن نظام مترنيخ ، إذ أنه حطم الإمتيازات المحلية واسكن التامع الأساسية كانت متشابهة بين الدول وبعضها . ففي ألمانيا وفي إيطاليا كان العمال والفلاحون وسقى رجال البورجوازية الصغيرة ، مبعدين عن الحياة السياسية : فحيث كان حق التصويت موجوداً ، كان موضوعاً في صالح رأس المال في بروسيا عن طريق « النظام العليقي » ، وفي بيدمونت وسردينيا عن طريق الإستفتاء بين دافعي الأموال المقارية ؛ واعتمدت النظم السياسية القائمة ، وفي كل مكان ، على البيروقراطية وعلى الجيش . وكان الرجال الذين أشرفوا على الحركات الثورية قد بحثوا عن ملجأ في الخارج : فكان ماترني في لندن ،

وغازي بالدي في أمريكا الجنوبية . ومن ألمانيا حضر القادة الديمقراطيون أو الجمهوريون إلى لندن ، وباريس أو إلى الولايات المتحدة ؛ ووجد بعض أفراد منهم فقط ملجأ لدى أمير ساكس كوبورج جوتا ، والذي أصبحت دولته الصغيرة ملجأ للكتاب المتحررين ، وكان كوشوط في تركيا . وأخيراً إختفى الأمل الذي كان يلهم الرجال في سنة ١٨٤٨ ؛ ولم يعد هناك مجال للمحاولة وضع قواعد لتنظيم جديد للعلاقات الدولية . وفي سنة ١٨٥٠ لم تعد فكرة « الولايات المتحدة الأوروبية » إلا مجرد أمل تعيش عليه « الجمعية المركزية الديمقراطية » ، والتي كانت تجمع بين أنصار مازيني وبين الجمهوريين الألمان وبعض الراديكاليين ، الفرنسيين ، أي بإختصار ، كانت تجمع بين للنزومين .

وإعادة هذه الوضعية السابقة ، أكان في وسعها أن تدوم ؟ ففي النمسا ، لدى وقت سيضمن النظام المطلق الإستقرار الداخلي ؟ كانت المعارضة المجرية قد هزمت مؤقتاً ، بوسائل البطش ؛ ومع ذلك فإن أحداً لم يفكر في أنها قد روضت لفترة طويلة . وفي ألمانيا ، كانت المحاولة التي قام بها المجلس الوطني قد تركت آثاراً عميقة في الرأي العام ؛ فكانت البورجوازية تعرف أن تحقيق الوحدة الألمانية قد أرجىء فقط ، وأنه من الواجب العثور على الحل في الطريق الذي إختاروه في سنة ١٨٤٩ — طريق « ألمانيا الصغرى » تحت إدارة بروسيا . وفي إيطاليا ، بقيت أسيرة سالفوا ، بعد إبعاد الجمهوريين وإختفاء « الحلف الجديد » ، هي أمل أولئك الذين احتفظوا بالولاء لفكرة القومية .

ولكن إمكانيات يقظة الحركات القومية كانت متوقفة إلى حد بعيد على الإرتباطات الدولية . وكانت التجربة قد أظهرت عدم جدوى الإعتماد على مجرد القوى المعنوية ، وأنه من اللازم عمل حساب للقوى المادية للدول . « فالسياسة الرومانتيكية » ، كما لاحظ فرديريك شابو *M. Ferderico Chabod* فقدت فاعليتها .

وكان الإحتراز الثورى قد هدل من قوى كل من الدول الأوروبية العظمى .
فإمبراطورية النمسا ، رغم أنها قد تغلبت على هذه الأزمة التى كادت أن تقضى
عليها ، ظلت مهددة ، ولم تكن الحكومة تمهل أن فى وسع أزمة عارجية أن
تمضى للقوى الثورية فرصة لليقظة ؛ وكان هذا الخوف يحيم على الموقف الدولى
للإمبراطورية .

وإمبراطورية روسيا ، كانت على العكس من ذلك ، قد إستعادت مكانة من
الدرجة الأولى ، نتيجة لمرات سنة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ . ولم تكن الحركات
الثورية قد ظهرت فيها ؛ وحتى فى أقاليمها البولندية نفسها إحتفظ بالهدوء تجاه أية
محاولة . وكانت قد لعبت دوراً هاماً فى قمع هذه الحركات فى أوروبا الوسطى ،
بتدخلها العسكرى فى المجر ، الذى أسهم إلى حد بعيد فى إنقاذ إمبراطورية النمسا
من خطر التفكك ، وكانت قد تسببت ، بتدخلها الدبلوماسى فى الخلاف النمساوى
البروسى ، فى « تراجع أولمز » ، وتسببت فى فشل مشروع الإتحاد الجرنى
للدول الألمانية تحت إشراف بروسيا . وكان يقولوا الأول يعلم أن له قوة
مسيطرة على القارة الأوروبية .

وفرنسا فى سنة ١٨٤٨ لم تمرؤ على أن تصبح فى أوروبا قوة ثورية كبرى من
جديد . ومع وصول لوى نابليون إلى السلطة ، أخذت فرنسا فى كل مكان ،
وفى العلاقات الدولية ، دوراً أكثر إيجابية ، دون أن تأخذ هذه السياسة بخط
سير موحد ؛ ففى إيطاليا ، مارست التدخل العسكرى ، فى روما وادخلت الثورة ؛
وفى ألمانيا إجتهدت المحاولات الدبلوماسية فى صالح تعاون مع بروسيا ، خصم
الوضع القائم . وفى هذا العمل غير الواضح ، كانت المشغولية الوحيدة الظاهرة
هى الرغبة فى محاربة النفوذ النمساوى ؛ ومع ذلك فالواقع أن هذه السياسة قد
أظهرت فكرة الإفادة من الأزمة الأوروبية للقيام بعملية إعادة نظر فى معاهدات
سنة ١٨١٥ ، ولم يكن فى وسع لوى نابليون أن يدفع محاولاته إلى حد بعيد ،

نتيجة لإضراره ، في سنة ١٨٥٠ ، إلى أن يحسب حساباً للأغلبية البرلمانية ،
والتي كانت تسيطر عليها البورجوازية المحافظة ، التي ترددت كثيراً بالنسبة للبعثات
المحاربية . ولكنه أصبح سيد الموقف ، بعد ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ . فالإنقلاب
الذي بدا على أنه يمثل النجاح النهائي للقوى « الرجعية » في تنظيم النظم السياسية
الأوربية ، كان له ، في ميدان العلاقات الدولية ، معنى مختلفاً تماماً ، إذ أنه أوحى
بوجود محاولات خطيرة بالنسبة للوضع القائم .

وعلى المستوى العالمى ، لم يكن بالتأكيد من السهل تجاهل نتائج الأزمة
الأوربية . فإزدهار الولايات المتحدة ، الذى ساعدته الظروف التى كانت قد
أجبرت الحكومة الإنجليزية ، من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥١ ، على الإنجلاء
بانظارها بوجه خاص صوب القارة الأوربية ، حصل على قوة دفع جديدة ،
نتيجة لتيارات الهجرة التى تسببت الأزمة الثورية فيها . وسارت الاضطرابات
السياسية صعوبات اقتصادية ، إذ أن قلق الطبقات المالكة قد تسببت في بطء
الاعمال . وبالنسبة للحرفيين أو العمال الذين قاسوا من البطالة ، كانت الهجرة
صوب القارة الجديدة ، وخاصة صوب الولايات المتحدة ، عبارة عن عخرج .
ومن ناحية أخرى ، فبعد القضاء على الحركات الثورية وإعادة نظم القمع والسكبت
فكبر كثير من المناضلين الجمهوريين أو الديمقراطيين — وبخاصة من المثقفين —
في أنه لا يمكن لأوروبا بعد ذلك أن تمنحهم إلا إمكانيات مشبعة للعزائم : ففي
الدول الألمانية مثلاً ، كان عدد المهاجرين ١٦٢.٠٠٠ فى سنة ١٨٥٢ ؛ وبلغ
٣٠.٠٠٠ فى سنة ١٨٥٣ . وكانت هذه الهجرة تتجه بنوع خاص صوب
أمريكا الشمالية : فبعد أن كانت ولايات الإتحاد قد أخذت ، فيما بين عامى
١٨٤٠ و ١٨٤٨ ، مالا يزيد من ٢٠.٠٠٠ مهاجر أوروبى فى العام ، أخذت
فى سنة ١٨٥١ عدد ٢٢٥.٠٠٠ أيرلندى و ١٤٥.٠٠٠ ألماني ؛ ورأت فى سنة
١٨٥٤ دخول ٢٧.٠٠٠ أوروبى ، وهو رقم لم تشهه مثله من قبل . وهذا

المجرء بالجملة أعطى الحياة الاقتصادية الأمريكية ، لا مجرد تجديد للأيدى العاملة اللازمة للصناعة والزراعة ، ولكن كذلك خبرة التقنيين ؛ وسيوجد كذلك بين هؤلاء القادمين الجدد بعض رجال ، سرطان ما يصبح دورهم هاماً فى الحياة السياسية للإتحاد .

وأخذت مسألة الشرق الأقصى ، هى أيضاً ، مظهرأ جديداً . فبينما كانت الدوافع الانجليزية وحدها ، قبل سنة ١٨٤٨ ، هى المسيطرة ، ظهرت روسيا والولايات المتحدة الآن على أنها منافسة لبريطانيا العظمى .

وفى سنة ١٨٤٨ ، دخلت روسيا فى الصف . فقرر نيقولا الأول ، الذى كان قلقاً من تنامج حرب الأفيون ومن وجود أسطول بريطانى فى بحار الصين ، « تنطية » الممتلكات الروسية فى سيبيريا بإلشاء قاعدة بحرية على ساحل المحيط الهادى ؛ ووضع على رأس حكومة سيبيريا الشرقية رجلاً نشطاً وفعالاً ، هو مورافيف *Mouravieff* ، الذى أرسل فى سنة ١٨٥١ — وفى الوقت الذى أكدت فيه القوة الروسية سيطرتها فى أوروبا — بعثة إلى جزيرة سنغاليين ، وفكر فى إقتحام أبواب اليابان .

وأظهرت الولايات المتحدة أيضاً ، منذ أن حصلت على كاليفورنيا وبدأت فى إسكان الأهالى فى واجبتها المطلة على المحيط الهادى ، إلتفاتاً أكثر نشاطاً لآسيا الشرقية . وقررت الحكومة ، فى سنة ١٨٥١ ، ونتيجة للمحاولة التى قام بها الكونجرس ، أن تحصل من اليابان على التوقيع على معاهدة تجارة ، وأن تستخدم القوة وسيلة للوصول إلى ذلك إن لزم الأمر . وفى سنة ١٨٥٢ ، وفى المناقشات الجديدة فى الكونجرس ، أصر نواب وشيوخ كاليفورنيا ، وكذلك نواب وشيوخ فوجينيا ، على الدور الذى يمكن ويجب على الولايات المتحدة أن تقوم به فى بلاد الشرق الأقصى التى تفتح ميدان عمل جديد أمام النشاط الإقتصادى للعالم ، : فتصدير القطن الأمريكى ، وإستيراد الشاى والحبرير

الحام ، ستكون الاسس الاولى لهذه التجارة مع الصين واليابان . وصوت
 الكونغرس على معونة من أجل إنشاء ملاحه من سان فرانسيسكو إلى شنغهاي ،
 مع محطة وقوف في جزر هاواي . وأعلن ماكدرجال *Mac Dougall* عضو
 مجلس الشيوخ : « يمكننا أن نحكم كل الشرق الأقصى » .

وهذا الظهور للإنجازات التسلطية الجديدة ، الروسية والأمريكية ، لم يكن
 حل صلا بالازمة الثورية الكبرى التي كانت قد هزت القارة الأوروبية ؟

الباب الثالث

من ١٨٥١ إلى ١٨٧١

مقدمه الباب الثالث

الفترة الواقعة فيما بين عامي ١٨٥٤ و ١٨٧٠ هي التي وقعت فيها التغيرات الأساسية في العلاقات الدولية . ففي القارة الأوروبية ، وحيث لم تخضع الوضعية الإقليمية التي أقامتها معاهدات سنة ١٨١٥ إلا لبعض تعديلات ثانوية ، تغيرت الخريطة السياسية بعمق ، في نفس الوقت الذي تغير فيه توازن القوى المادية والمعنوية : بإنشاء الدول العظمى — المملكة الإيطالية والإمبراطورية الألمانية — في الجزء الأوسط من القارة ، حيث كانت للمعابر الإقليمية وللصالح الأوروبية قد حافظت على التفتيت السياسي ، ثم من طريق ثلاث حروب كبيرة . ولكن أمريكا وآسيا الشرقية [هتوت ، هي أيضاً ، بأزمات خطيرة — الحرب الأهلية في الولايات المتحدة ؛ والحرب الأهلية في الصين ؛ والثورة في اليابان — ورغماً عن أنها لم تغير الوضعية الإقليمية ، فقد كان لهذه الأزمات مدى بعيداً بالنسبة لمستقبل العلاقات بين القارات : فن الحرب الأهلية مستخرج الولايات المتحدة ، بعد فترة لقاحة ، أكثر قوة ، وأكثر قدوة على القيام بدور على المستوى العالمي ؛ وسميح إمبراطورية الصين ، التي ضعفت ، إجراءات جديدة للتوسع الأوروبي ؛ وستبدأ اليابان ، بعد أكثر من عشرة سنوات من التليان ، في أخذ شكل الدولة الحديثة .

الفصل الثاني عشر

المعطيات الجديدة

١ - في أوروبا :

كانت الازمة الارمنية في سنة ١٨٤٨ ، والتي كانت قد اظهرت قوة حركة القوميات ، قد انتهت بهزيمة بدت على أنها كاملة . فلياذا أضحت اليقظة ممكنة من جديد بعد بضعة سنوات ؟

كانت القوى العميقة هي تلك التي كانت قد تسببت من قبل في الحركات الثورية في سنة ١٨٤٨ : إزدیاد للمشاعر القومية والتغيرات الاقتصادية .

وعرفت حركة القوميات في أول الأمر بضعة سنوات من العمل . وبعد هزائم سنة ١٨٤٩ ، فقدت جزءاً من قياداتها ومناضليها ، الذين لم يتمكنوا من تحمل ظروف الحياة السياسية في الدول التي سادت فيها الرجعية ، وهاجروا أعداد كبيرة . ومع ذلك فقد ظهرت اليقظة ، مع تهيئة الأزمات الدولية لظروف مواتية فأفاد الرومانيون في الأفلاق والبغدان من حرب القرم لكي يحققوا اتحاد هاتين الإمارتين تحت حكومة لها إستقلال داخلي . وإستمدات الحركة القومية الإيطالية قوتها إبتداء من سنة ١٨٥٧ ؛ وعاد إشتعال الحركة القومية الألمانية في سنة ١٨٥٩ في الوقت الذي تمت فيه حرب إستقلال إيطاليا . وثار اليوتانيون ، الذين كانوا يكونون أغلبية سكان كريت ، ضد الحكم العثماني . وتأكدت المطالبات القومية البولندية مرة جديدة في ثورة سنة ١٨٦٣ . وفي إيرلندا ، بدأت الإحتجاجات ضد الحكم الإنجليزي في الظهور ، ولكن دون أن يكون لها نتائج سريعة على العلاقات الدولية .

وفي تفكير بعض أصحاب النظريات السياسية ، أعطت هذه الحركات لوناً جديداً ، إذ أنها ، بدلا من أن تقتصر على إثارة وحدة اللغة أو « حالة الشعور » اعتدلت كذلك على فكرة « الجنس » أو « العرق » . فالفترة الواقعة فيما بين عامي ١٨٥٣ و ١٨٥٥ هي التي نشر فيها جوبينو Gobineau مجلداته الأربعة من « مقالة عن عدم مساواة الأجناس البشرية » حيث ذكر أن « مسألة أصل الأجناس تسيطر على كل المشاكل الأخرى عبر التاريخ » ، وأن « عدم مساواة الأجناس تنكفي لشرح كل ترابط مصائر الشعوب » . وفي نطاق الجنس الأبيض — الجنس المتفوق — أكد سمير الجرمان ، في الوقت الذي كان فيه اللاتينيون في تهمهم . وهذه النظرية ، التي حاربها توكفيل *Tocqueville* وميشليه *Micholet* ورنان *Renan* لم تسد تجمد أي صدى لها في فرنسا ؛ ولكنها حصلت على صدى في ألمانيا .

وربما يمكننا أن ننسب لهذه الفكرة الخاصة بالأجناس ، العداوة التي ازدادت حدة ظهورها بين القوميات ، في المناطق التي اختلطت فيها شعوب مختلفة عن بعضها في لغاتها وعاداتها وتقاليدها ومساكنها . وكانت هذه العداوة حادة بشكل خاص : في شلزيغ ، حيث يعيش الألمان جنباً إلى جنب ؛ وفي ترانسلفانيا حيث تختلط « المراكز » المجرية والألمانية بالرومانيين ، الذين يشكلون غالبية السكان ؛ وفي التيرول الجنوبي المقسم بين الأهالي الألمان والأهالي الإيطاليين . وعند القوميات الأكثر قوة من حيث العدد ، كانت مسألة تفوق الجنس تثار لتأييد سياسة ضغط ، تمارس ضد القوميات الأكثر ضعفاً ؛ وكانت هذه هي طبيعة الألمان بالنسبة للألمانريكيين وبالنسبة للبولنديين .

وفي الحياة الاقتصادية لأوروبا ، تميزت هذه السنوات العشرون بنمو كبير في الإنتاج وفي التبادل ، وبتوسع الأعمال الكبرى . ورغم أزمتين قصيرتين ، الواحدة في سنة ١٨٥٧ ، والأخرى في سنة ١٨٦٦ ، كانت هذه الفترة في مجورها

فترة رخاء . ولم يرجع هذا الإزدهار إلى مجرد التقدم التقني ، وخاصة في طرق
 لاستخراج الفحم وفي صناعة الصلب ؛ بل كان مرتبطاً بالتنمية السريعة للنقل
 بالسكك الحديدية ، وبتنظيم رأس المال وتزايد وسائل التعامل المالي . وامتد
 لإنشاء السكك الحديدية بنشاط كبير في فرنسا ، وفي دول أوروبا الوسطى ، وفي
 شمال إيطاليا ؛ وغير كل ظروف الحياة الاقتصادية بخفضه أسعار النقل أكثر من
 تميزه بسرعة النقل : فالسبيلات التي منحتها السكك الحديدية لنقل الفحم صوب
 مناطق إستخراج المادن فتحت آفاقاً جديدة لصناعة التعدين ، وأفادت التجارة
 من توسيع نطاق زبائها ؛ والوراثة ، من التقريب بين مراكز الإنتاج ومراكز
 الاستهلاك . وسهل إنشاء شكل جديد لمؤسسات الإئتمان ، إستثمار رؤوس الأموال
 في النشاط الصناعي : ففما بين سنة ١٨٥٢ وسنة ١٨٥٤ ظهر في فرنسا مصرف
 الإئتمان للنقولات ، وفي ألمانيا مصرف دارمشتاد *Darmstadt* التجاري والصناعي
 وفي النمسا مصرف *Kreditanstalt* ؛ وهذه التنمية للتظيم المصرفي توسعت أكثر
 من ذلك فيما بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٧٠ . وأخيراً ، كان من بين نتائج إستغلال
 مناجم أستراليا ، في سنة ١٨٥٧ ، ومناجم كاليفورنيا ، في سنة ١٨٥١ ، تزايد
 كميات الذهب ، التي تسببت في رفع الاسعار ، وفي دفع الإنتاج والتجارة .

ولاشك في أننا نحتاج إلى زيادة إظهار معالم هذه الصورة . فهذا الإزدهار ،
 الذي لم يؤثر في تفوق بريطانيا العظمى ، لم يغير البنيان الاقتصادي إلا في الدول
 العظمى في وسط أوروبا . ومع ذلك فقد إمتد حصر التصنيع كذلك إلى مناطق
 من القارة لم تكن التقنية الحديثة قد وصلت إليها حتى ذلك الوقت : فهذه هي
 الفترة التي بدأ فيها إستغلال مناجم خام الحديد السويدية ، ومصادر الثروة المعدنية
 في إسبانيا ، وفي سنة ١٨٦٣ ، آبار بترول باكو . والوراثة ، التي كانت وسائلها
 قد ظلت كما هي خلال القسم الاول من القرن ، أفادت من تقدم الكيمياء
 والوسائل الآلية : فإستخدام الاسمدة الآزوتية أو البوتاسية سمح بتحسين الارض ،

وبزراعة أراضي مستصلحة، وبتقليل مساحة الأراضي البور ، واستخدمت طريقة تعفير الكروم بالكبريت لابتداء من سنة ١٨٥٠؛ والآلات الزراعية ، التي كانت مستخدمة قبل سنة ١٨٤٨ في الولايات المتحدة وفي بريطانيا العظمى ، بدء في استخدامها في فرنسا وفي ألمانيا في سنة ١٨٥٢ — ١٨٥٣ . وبفضل هذا التقدم، التفتى ، زادت غلة الهسكتار .

وسار هذا التقدم للنشاط الصناعي ، ولتنظيم المصرفى، وهذه التنمية لوسائل النقل ، مع زيادة التبادل التجارى بين الدول الأوروبية . وفي هذا التبادل ، احتفظت بريطانيا العظمى بتفوقها غير المنازع ، ولكن فرنسا كانت هي الدولة التي جاءت بعدها مباشرة ، طوال هذه الفترة .

وكان لتغيرات الحياة الاقتصادية تأثيراً مباشراً على العلاقات الدولية . فأصبحت «صناعات الحديثة تنظر باستمرار إلى ما وراء النطاق الوطنى . لكي تحصل على المواد الأولية ولكي تجدد الأسواق ؛ وأصبحت مؤسسات الائتمان تبحث عن فرصة تنمية رؤوس أموالها في الخارج ؛ وأصبحت الزراعة تحصل على الاسمدة البوتاسية التي تستورد من بعيد . ولانقسمت قيمة التبادل التجارى بين الدول مع بدء إنشاء المواصلات الحديدية المباشرة بين روسيا وأوروبا الوسطى، وبين إيطاليا وجيرانها، فرنسا والنمسا . ولذلك فقد أجبرت الحكومات على أن تزيد لاهتمامها باستمرار بعلاقاتها الاقتصادية الخارجية . والتركيز الإقتصادى والمالى ، الذي أعطى لكبار رجال الأعمال وسائل عمل قوية في تنظيم الإنتاج والتبادل ، منحهم كذلك نفوذاً متزايداً على السلطات العامة وعلى الصحافة . وكانت هذه المصغريات الاقتصادية والمالية ، من وجهات نظر ثلاث — سياسة السكك الحديدية ، والسياسة البحرية وسياسة استثمار رؤوس الأموال — مرتبطة تماماً بالعمل الدبلوماسى ، والذي كان إما دافعاً وإما وسيلة لها .

وأصبح لإنشاء السكك الحديدية ، في البلاد التي ليست لها موارد كافية، ميدان

تنافس بين المجموعات المالية الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية التي كانت تعرض رؤوس أموالها وكان لهذه الدوافع لرجال الأعمال ، في معظم الحالات ، مدى يزيد على نطاق مجرد عملية مالية ، مادام رسم العبك كان يعدل من إتجاهات التيارات التجارية ويمكنه أن يمثل أهمية إستراتيجية معينة . وغالباً ما كانت العلاقات وثيقة بين السياسة الخارجية للحكومات وبين مشغوليات هذه المجموعات المالية ؛ ولكن شكل هذه العلاقات لم يكن موحداً ، وكان المدى العملي لها مختلفاً تماماً . ففي بعض الحالات كان رجال الأعمال هم الذين يطلبون ، من أجل نجاح عملياتهم ، التأيد الدبلوماسي لحكوماتهم ؛ وفي حالات أخرى كانت الحكومات هي التي تدفع المجموعات المالية إلى الأمام ، مادامت تعتقد أن في وسع هذه المجموعات أن تمهد الطريق أمام النفوذ الإقتصادي أو حتى النفوذ السياسي .

وفي أول الأمر بقي نمو التبادل التجاري بين الدول معزلاً بنظام الحماية الجبركية ، إذ أن أحداً على القارة ، وحتى سنة ١٨٦٠ ، لم يقلد المثل الذي كانت بريطانيا العظمى قد أعطته في سنة ١٨٤٦ . ولكن إتجاه الحماية قلت حدته بعد ذلك نتيجة لمحاولة فرنسا: فمعاهدة التجارة الفرنسية الإنجليزية في يناير سنة ١٨٦٠ خفضت من الرسوم المفروضة على إستيراد المواد الأولية والفحم ، وحتى على إستيراد المنتجات المصنوعة ، وخاصة أدوات السكك الحديدية والمنسوجات ، إلى فرنسا . وتبع هذه الإنفاقية مجموعة من المعاهدات المماثلة ، عقدتها الحكومة الفرنسية : في سنة ١٨٦١ مع بلجيكا ومع تركيا؛ وفي سنة ١٨٦٢ مع الولاقران؛ وفي سنة ١٨٦٣ مع إيطاليا؛ وفي سنة ١٨٦٥ مع السويد ومع الأراضي المنخفضة ؛ وفي سنة ١٨٦٦ مع النمسا . وبفكرة الدولة الأكثر وداً ، إمتد هذا التحرر في التبادل ، إلى القسم الأكبر من القارة . وإحتفظت روسيا وحدها ، من بين كل الدول العظمى الأوروبية ، بنظام حماية جبركية ، قللت من حدته قليلاً ، في سنة ١٨٦٣ ، ببعض تخفيضات لبعض الرسوم . ولذلك فقد كان المحاولة الفرنسية

في سنة ١٨٦٠ مدى بعيداً . فما هو هدفها ؟ لاشك في أن المشغوليات الاقتصادية كانت هي الرئيسية : فكان نابليون الثالث ، تبعاً لنصائح ميشيل شيفالييه *Michel Chevallier* ، يأمل في توسيع سوق الصادرات الفرنسية — صادرات الانبذة ، والحرير ، وأدوات باريس — صوب بريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة ، وكذلك سوق صادرات المنسوجات الرفيعة صوب الدول الألمانية ؛ وكان يرغب كذلك في إجبار رجال الصناعة الفرنسيين في ميادين التعدين والسيج ، بفرض منافسة المنتجات الإنجليزية لهم ، على تجديد آلاتهم وطرق صناعتهم . ولكن المصالح المادية لم تكن هي وحدها المسئولة : فالدوافع السياسية كانت ماثبة . فبإعطاء بريطانيا العظمى الإرضاءات التي كانت ترغب في الحصول عليها من وجهة النظر التجارية ، كان نابليون الثالث يرغب في القضاء على العدوة التي أظهرتها الحكومة الإنجليزية لضم ساوفا لفرنسا ، وتقديم الوفاق مع إنجلترا ، والذي كان يرى في ذلك الوقت أنه ضروري . وكان للتوقيع على معاهدة التجارة في سنة ١٨٦٢ ، هو أيضا ، مدى سياسياً : فكان يعرقل مجهودات الحكومة النمسية ، للدخول في الولايات المتحدة ، أو لتعطيمه .

وظهرت الحركة الدولية لرؤوس الأموال بعلام جديدة . فإستثمارات رؤوس الأموال الإنجليزية في الخارج ، والتي ظلت ضخمة — ٣٥٠ مليون تقريباً خلال العقد الواقع بين سنة ١٨٦٠ — ١٨٧٠ ، غيرت من إتجاهها : فدون أن تهمل تماماً أوروبا القارية (فسوق لندن المالي قد غطى بعض القروض الفرنسية ، وكذلك بعض القروض الروسية والإيطالية لبناء السكك الحديدية) ، فضلت الإتجاه صوب الإمبراطورية البريطانية ، والمناطق الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية ، ومصر ، والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ؛ وكانت هذه المجهودات هي مجهودات الخاصة ومجهودات المصارف ، ولم تحاول الحكومة أن توجهها ، إلا حينما كان الأمر يتعلق بتركيا ، التي كانت السياسة البريطانية ترغب في تدعيمها

وهذا الشكل الجديد لهذه الإستثمارات الإنجليزية ترك الميدان غالباً ، في أوروبا ، أمام مجموعات البلجيكيين والفرنسيين : فأصبح المصرف الفرنسي العالى بنوع خاص ، والذي لم يكن قد اهتم كثيراً حتى ذلك الوقت إلا بالقروض التى تطرحها الدول الأجنبية ، « المورد الرئيسى » لمديد من المشروعات الخاصة ، المتعلقة بالسكك الحديدية أو الصناعة ، في لكسمبورج ، وفي إيطاليا وفي روسيا ، على سبيل المثال ، وشجعت الحكومة هذه الاستثمارات لأنه كان من طبيعتها أن تسهل تصدير منتجات التعدين والآلات ، ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أنها كانت تهمل أمر التأييد الذى يمكن لثل هذه الإستثمارات إعطاءه لسياستها الخارجية .

ولذلك فيبدو أن الصلة بين السياسة والاقتصاد قد أصبحت أكثر ارتباطاً ، في العلاقات بين الشعوب ، مما كانت عليه فيما مضى : فتوسيع التبادل ، والدور الذى تقوم به مجموعات ذوى المصالح التى تتكون في نطاق توسيع الرأسمالية الكبرى ، كانت تؤدي منطقياً إلى هذه النتيجة . فهل كان هذا عاملاً من عوامل السلم ، أو سبباً للمنافسات والإضطرابات بين الدول ؟ كان المباشرون بحرية التبادل قد فكروا في أن إقامة العلاقات الاقتصادية ستدهم الاتجاهات السلبية ، مادامت ستقيم تضامناً بين المنتجين ؛ ولكنهم كانوا قد أهملوا التأثير الذى يمكن للمنافسة ممارستها ، في إنباء مخالف ، من أجل غزو الأسواق ؛ وهذه المنافسة ، في حقيقة الأمر ، لا تبدو على أنها كانت قد أصبحت شديدة المرارة بعد ، في هذه الفترة . ولكن ، من وجهة نظر أخرى ، أعطت هذه المصالح الاقتصادية تأميراً مباشراً على الإرتباطات السياسية ، إذ أنها كانت تسهل ، بالنسبة لحركة القوميات ، الإجهادات التى كانت تمثل القوة الكبرى لتغيير الأوضاع الإقليمية .

وارتبطت القوى الاقتصادية وآمال المظاهر القومية ، وتكاملت ، في الأقاليم الألمانية بنوع خاص ، وكذلك في إيطاليا : فالتضامن بين المصالح المادية لرجال الصناعة أو للتجار الذين ينقسمون لدول مختلفة ، والتناقض الذى يزداد وضوحاً بين هذه المطالب ووجوده تقسيم سياسى ، كانا يساهدان الحركة الوحيدة .

ومع ذلك ، فهل كانت هذه القوى العميقة عاملاً مقرواً ؟ ألم يكن تأثيرها محسوساً قبل وقت الحركات الثورية في سنة ١٨٤٨ ؟ كانت قد بقيت بلا جدوى ، لأن الاماني القومية لم تكن قد وجدت ، لا في ألمانيا ولا في إيطاليا ، الرجل القادر على تسييرها ؛ ولأن الحكومة الفرنسية لم تكن قد رغبت ، أو لم تكن قد تجرأت على تأييد تغيير الوضع الإقليمي ؛ وأخيراً لأن القيصر كان قد وجد من الضروري تحطيم الحركات الهدامة ، ومن وجهة النظر هذه — موقف رجال الدولة — ظهرت تغيرات هامة فيما بين عامي ١٨٥١ و ١٨٧٠ . وكانت العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية في أوروبا ، أن حكومة كل من المملكتين اللتين كانتا قد رشحت نفسها في سنة ١٨٤٨ لركاسة الحركة القومية في إيطاليا وفي ألمانيا حصلت على دافع من عزيمة شخصية قوية ومستنيرة ؛ وأن القيصر يارنكا به خطأ « إعادة فتح » المسألة العثمانية ، فقد وسيلة التحكم في مسائل أوروبا الوسطى ؛ وأن السياسة الفرنسية أيدت منذ ذلك الوقت تغيير الوضع القائم . وكل ذلك كان مرتبطاً بأراء وبطبيعة أحد الرجال .

كان كافور قد أصبح ، وله من العمر اثنتين وأربعين عاماً ، رئيساً لوزراء مملكة بيدمونت سردينيا ، في نوفمبر سنة ١٨٥٢ . وكان ينقلب عن طريق أصل أسرته إلى طبقة نبلاء بيدمونت ؛ وتأثر ، عن طريق والدته التي كانت من جنيف بمؤثرات إختلفت عن مؤثرات هذا الوسط التقليدي . ولدة تزيد بن خمسة عشر سنة ، بعد فترة قصيرة في الجيش حيث خدم كضابط مهندس ، عاش حياة كبار ملاك الأراضي ؛ ولكن رحلاته إلى الخارج ، إلى جنيف ، إلى باريس ، وإلى لندن ، وسعت أفقه الثقافي . ومن وقت مبكر . وفي أثناء هذه الفترة من حياته كان يتم بوجه خاص بالمسائل الاقتصادية . فلم يقتصر على الإهتمام بتحسين وسائل الإنتاج الزراعي في أملاك الأسرة ، بل حاول كذلك أن يقوم بنشاط صناعي بإنشائه معملاً للتكرير ، ودخل كذلك في الأعمال الكبيرة : فكان أحد

الأوائل ، في إيطاليا ، الذين إهتموا ببناء السكك الحديدية : وعرف الدور الأساسى الذى يؤديه التنظيم المصرفى . وكان أول ما نقله من إقامته في الخارج هو الملاحظات الخاصة بالحياة الإقتصادية : وتشهد على ذلك ، في المكتبة العالمية ، *Bibliothèque universelle* في جنيف ، مقالاته عن مسألة القمح في إنجلترا وعن سياسة حرية التبادل . ولذلك فإنه قد بدأ في أول الامر على أنه تقنى نشط ورجل أعمال قبل أى شئ آخر . وسارول ألا تكون له مشغوليات أخرى : « أما عن السياسة ، فإنى أغض الطرف » كما كتب إلى أحد أصدقائه السويسريين ومع ذلك فقد دخل ، في سنة ١٨٤٧ ، في الحياة السياسية وكان أحد منشئى جريدة *Risorgimento* والتي كان برنامجها « إستقلال » إيطاليا ، وفي نفس الوقت إنشاء نظام سياسى متحرر وبرلمانى في دولة سردينيا ؛ ولكنه لم يقم في أثناء أزمة سنة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ بتحمل مسئولية مباشرة : فمأش هذه الأحداث بصفته مجرد صحفى ، وإن كانت الحقيقة أن نفوذه قد إزداد بإستمرار ، كصحفى . ولذلك فقد ظهر هل أنه رجل جديد بين رجال السياسة ، حينما وصل إلى السلطة

ولم يكن هدفه القوى مجرد طموح وزير يرغب في « توسيع بلاد ملكه » . فكان يشعر ، منذ صباه ، بأن الشعب الإيطالى كان ، بسبب التقسيم السياسى ، في حالة لانتقبل من الضعف ، وأعلن إيمانه بضرورة ديمت إيطاليا وإخراجها من الوحل . - وأعلن في إحدى مقالاته في الـ *Risorgimento* ، في مارس سنة ١٨٤٨ ، أن أوروبا « سلتشهد قيام دولة عظمى جديدة . . . الدولة الإيطالية ، إيطاليا الدستورية والحررة » وأتمته تجربة سنة ١٨١٨ - ١٨٤٩ بأنه لا يمكن الوصول إلى هذه الأهداف بدون مساعدة إحدى الدول العظمى الغربية .

ومع ذلك فقد ظلت هذه المشغولية « الإيطالية » مرتبطة تماما في فكره بالمشكلات السياسية والإقتصادية لدولة سردينيا . وكان يرغب في ممارسة نظام

متحرر ، لا مجرد أنه كان « غربياً » ، بثقافته ، وبكل ملامح تكوينه الثقافي ، بل أيضاً لأنه كان يعتقد في أن الدولة تحصل على قوة حقيقية إضافية حينما تستند إلى الرأي العام . وكان يؤمن كذلك بأن المسائل الاقتصادية كانت « قناعاً للسياسة » : فالتقدم في تنظيم الإنتاج والتبادل يجب أن يعمد الطرق لتحقيق عظمتاته وأهدافه ، وكان عقد معاهدات التجارة مع فرنسا وبريطانيا العظمى ، بعد سنة ١٨٥٠ ، وسيلة في فكره للحصول على عطف هذه الدول . ولذلك فقد بدا له أن التحرر السياسى والتحرر الاقتصادى هى وسائل لتحقيق المثل الأعلى القومى .

فهل معنى ذلك أن نقول أنه كان له مسبقاً ، في هذا الشأن ، برنامجاً محدداً ، وأنه كان قد فكر في خطراته ؟ لا يبدو الأمر كذلك . لحق في سنة ١٨٥٨ ، كان يأمل ، ولكنه كان يخشى ومع ذلك فقد كان مستعداً للإفاده من الظروف المواتية في الحال ، وعمل من أجل خلق هذه الظروف .

وبالإختصار ، فربما لم يكن كافور مدفوعاً بعاطفة قوية ؛ ولكنه كان برلمانياً كبيراً ، ودبلوماسياً عظيماً . وكان يحسب جهوداً ، وكرجلاً واقعى ؛ ولم يكن مرتبطاً بأى نظام . ولا بأية نظرية . وكان يلائم نفسه مع إمكانيات أى وقت ومع الضرورات العملية ، بإصرار وبرقة ، ولكن بحذر كذلك . وكان يتميز بوضوح الرؤية وبملكة التنبؤ بالتسلسل الممكن للأحداث ، وكان يظهر فى العمل شجاعة ، وقوة عزيمة ، وسرعة وشجاعة فى إتخاذ القرارات ، ودأب ملحوظ .

ولم يصل إسبارك الى السلطة إلا فى سبتمبر سنة ١٨٦٢ . وكان قد شغل خلال العشر سنوات السابقة مراكز دبلوماسية من الدرجة الأولى ، ككندوب لبروسيا فى الدايت الجرمانى ، ثم كسفير فى سان بطرسبرج وفى باريس ؛ ولذلك فإنه قد اتصل بالمشكلات الدولية الكبيرة . وكان هذا الإتصال ضرورياً للغاية ،

إذا ما فكرنا فى الدور الذى كان قد قام به من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٥٠ فى السياسة البروسية الداخلية ، حيث كان أجد الرجال الأكثر نشاطاً والأكثر تطرفاً فى أقصى اليمين ، والذى كان له أفقاً بروسياً تماماً : ألم يكن من بين أولئك الذين كانوا يخشون من أن تفقد دولة آل هوهنزولرن *Hohenzollern* شكلها وقوتها إذا ما أصبحت جزءاً من دولة ألمانية كبيرة ، وألم يوافق على رفض فردريك غليوم الرابع لفتاح الإمبراطورى ؟ ولكن المسترليات التى تحملها بعد ذلك فى الحياة الدبلوماسية وسمت من أُنْفَقَ فى فرانكفورت حرف المعطيات الأساسية للمشكلة الألمانية ، وأصبح يفكر فى أن الصراع ضد النمسا قد أصبح محتوماً . وفى بطرسبرج ، قاس ضعف إمبراطورية روسيا ، وتمكن فى باريس من أن يقترب من نابليون الثالث ، ومن تقسيمه . ومع ذلك ، فالملك حينما استدهاه ، فى سبتمبر سنة ١٨٦٢ ، لرئاسة مجلس الوزراء ، كان لا يزال يرى فيه زعيم اليمين المتطرف ، والرجل ذا القبضة الحديدية ، أكثر من الدبلوماسى : فأعطاه السلطة ، ومع شئ من القلق ، لكن بجمل أزمة داخلية ، تمثلت فى الصدام بين الحكومة والأغلبية البرلمانية ، بشأن القوانين المتعلقة بإعادة تنظيم الجيش . ولقد أبدى بسمارك ، من أول أعماله ، قوة عظمائه واتساعها . فلم يكن إسكات البرلمان ، والعمل على إصلاح الجيش إلا مقدمة للعمل الخارجى ، بالنسبة إليه . وطرح فى إحدى مقابلاته مع سفير النمسا ، وبألفاظ محددة ، مسألة مستقبل ألمانيا : فعلى دولة آل هابسبورج *Habsbourg* أن ترضى طوعاً أو كرهاً ، بالتخلي عن الدور الذى كانت تمارسه فى الشؤون الألمانية ، و تحول مركز ثقلها الى بست .

ومنذ هذه اللحظة ، تأكد شكل بسمارك (وكان له سبعة وأربعين عاماً فى سنة ١٨٦٢) مع اللامع التى ستصبح « كلاسيكية » بعد قليل الرغبة فى السيطرة ، وحدة وجهات النظر ، وخصوبة الفكر السياسى ، والعزيمة الصلبة . ومع له ، كان يدأب على تأييد السمعة التى كان قد حصل عليها منذ كان مجلس فى الدايت (٣٠ - تاريخ العلاقات الدولية)

الجرماني : فكان يجب ترك من يحدثه بصدع بجفاف نغمته ، ووحشية عباراته ، وإظهار الإحتقار بالنسبة لأمس القانون ؛ وكان يهمل الأسلوب الرقيق للديبلوماسية التقليدية ؛ ويستخدم التهكم ، وفي بعض الحالات السخرية ، ويضيف إليها أرواها من الإحتقار . وكانت هذه هي الوسائل التي يتقلب بها على من يتحدث إليه . ولكن هذا القناع الصلب كان يخفي طبيعة عصبية ، وعاطفية ، وغير راضية ، وحذرة ، وحقودة ، حتى بالنسبة لخصومه الألمان أو منافسيه المحتملين : وكان في وسع قوة العزيمة وحدها أن تسيطر على هذه المشاعر الصاخبة . ولم يلبث حماصوه أن إعترفوا سريماً بسيطرته . ومع ذلك فلم يكن فكره ذا ثقافة واسعة : فلم يكن له ذوق فني ولا إحساس موسيقي ؛ ولم يكن يتم كثيراً بالشئون العلمية ، ولا حتى بالدراسات التاريخية مع قربها الشديد من مشغولياته السياسية اليومية ؛ ولكنه كان يشتمع جهات وجل الدولة : الوزراء القوي ، غير المختلط بأي تقليد ، أو بأية نظرية ، ولا بأية طائفة مسبقة ؛ والإستعداد لرؤية المصالح المؤثرة وتقدير القوى الموجودة ؛ والحكمة في إستخدام أكثر من سلاح ؛ والدقة في الملاحظة النفسية ، التي سمحت له بأن يقدر حالة تفكير الخصم ويرى نقط ضعفه ؛ والفراسة والنفاز في تقديراته البعيدة المدى ، أي إلى مدى ثلاث سنوات (إذ أنه قال أن العمليات الحسابية تكون غير مضمونة أبداً لفترة أطول من ذلك) ؛ والشجاعة الفائقة التي تدفعه إلى التدخل بكل إمكانياته ، حينما يبدو له أن الفرصة قد أصبحت ساذجة

وقوة العزيمة هذه ، ووضوح الرؤية هذه ، سواء عند كافور أو عند بيسمارك ، هل كانت تنصرف مع ذلك ، إذ لم يكن المظهر الجديد للسياسة الخارجية الفرنسية قد خدع عظمائها ؟ وإذا كانت فرنسا قد أصبحت من جديد قوة لتغيير التوازن ، فإن هذا كان حدثاً هاماً يسيطر على العلاقات الدولية .

ولم تكن المصالح الاقتصادية أو تيارات للشاهر القومية هي التي تتمكن من إعطاء التفسير لثل هذا التغير .

تأثير المصالح الاقتصادية ؟ لاشك في أن إزدهار الصناعة الفرنسية كان يدفعها إلى البحث عن أسواق خارجية . ولكن إلى أى مدى كان في وسع تغيير الوضع الإقليمي أن يخدم هذه الأهداف ؟ كان في وسع فرنسا ، لكي تفتح أمام حادراتها السوق الألماني ، أن تمقد معاهدة تجارة مع الزولفران : فإلغاء الوحدة الألمانية لا يغير من الأمر شيئاً ، بل أن من طبيعتها حتى أن تجعل عقد الإنفاق أمراً أكثر صعوبة ، إذ أن للمفاوض سيصبح أكثر تشدداً مادام قد أصبح أكثر قوة . أما بالنسبة للسوق الإيطالي ، فإنه كان بطبيعة الحال يمثل مصلحة للصديرين الفرنسيين ؛ وكان في وسع التأييد الذي يعطى للحركة القومية أن يجد نظيراً له في معاهدة تجارة تعطى ميزات ؛ وربما كان هذا الأمل موجوداً عند بعض أوساط رجال الأعمال — رغم أن الحالة الراهنة للأبحاث التاريخية لاتسمح لنا بتأكيد . وكان من المؤكد من ناحية أخرى أن رجال الأعمال ، الذين كانوا يديرون مشروعات السكك الحديدية ، كانوا يعتقدون أهمية كبرى على منح امتيازات السكك الحديدية : فكان في وسع ذلك أن يكون سبباً من طبيعته تشجيع سياسة فرنسية في إيطاليا . ومع ذلك أليس علينا أن نقرر أن أوساط رجال الأعمال هذه احتفظت بموقف في متنى الحذر ، وحتى عدائي في كثير من الأحيان ، بالنسبة للمشروعات الواسعة للنظام الإمبراطوري ؟ وإذا كانت دوافع مورني *Morny* قد أيدتها إمكانيات بيرير *Peretire* في حالة المكسيك فقد كان آل روتشيلد *Les Rothschild* معادين لحرب الاستقلال الإيطالية ، وفي سنة ١٨٦٣ أعلن ممثلو المصالح الاقتصادية الكبيرة أنهم كانوا بالإجماع ضد المغامرة البونديية : فقال عندئذ دزوايلى أن السلم قد أنقذه الرأسماليون .

تأثير التيارات العاطفية ؟ لا يمكننا أن نعلم في أن قطاعاً كبيراً من الرأي العام كان قد احتفظ بالرغبة في رؤية فرنسا تعود إلى سياسة خارجية إيجابية ، وكان قد أسفد لسلبية ، لوى فيليب . وإذا كان هذا الاتجاه قد ظهر بنوع خاص بين الأوساط السياسية اليسار ، فلم يكن جمهور الفرنسيين بالتأكيد لا يبالى بالمجهودات التي كان في وسعها أن تمتع العزة القومية . ولكن ، هل كان الرأي العام يقدم مطالب مباشرة من أجل إعادة النظر في المعاهدات ؟ الحقيقة هي أننا لازلنا نملك آثاراً لمثل هذا التأثير .

والسبب المؤكد الوحيد لهذا الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية الفرنسية نجده يتمثل في نظرة نابليون الثالث الشخصية .

كانت للإمبراطور مواهب ثقافية — ، إتساع وجهات النظر ، والميل إلى الآراء ، وخصوبة الخيال ، رغم أن هذا الخيال لم يكن « خلافاً » ، واقتصر في غالب الأحيان على العمل في نطاق إقتراحات مستعارة وفي الحياة السياسية الداخلية ، كانت مشغولياته جديدة : فكان يفهم أهمية التيارات العاطفية ؛ ويهتم بالمسائل التي تطرحها التنمية الاقتصادية ويرغب لا في مجرد وضع خطة « للإستعمار الزراعي » ، ولكن أيضاً في ضمان « عمالة كاملة » ، عن طريق إستثمار رؤوس الأموال في الصناعة ؛ وأخيراً ، فقد كان له إهتمام خاص بالمشكلات الاجتماعية . وفي السياسة الخارجية ، لم يكن ينظر إلى الأحداث من وجهة نظر قومية ضيقة : بل كان أفقه أوروبا ، وحتى عالمياً ؛ وإعتقد علانية على ذلك في أن على رجل الدولة أن يتخطى الإطارات التي تعود عليها في عمله ، ويكون له مثلاً أعلى .

وأيدت هذه المواهب الفكرية سهولة التعبير وسحره : ففي الحديث ، كان له إغراء وحتى « قوة سحر حقيقية » ، كما قالت عنه الملكة فيكتوريا . ومع ذلك فقد كانت هذه المواهب ناقصة : وكان ما ينقص هذا الذكاء هو فهم الحقائق

والإستعداد للإستناد إلى دراسة المفكرات وقياس وسائل التنفيذ بدقة . وكانت آراءه واسعة ، وفي بعض الأحيان جريئة ؛ ولكنها كانت معقدة ، وغالباً ما كانت حساسة وظلت غير واضحة : فلم يكن الإمبراطور يشعر بضرورة تعديل فكره ، وإعطائه شكلاً واضحاً . وحينما يتعلق الأمر بالتنفيذ ، فإنه يكون في أول الأمر محتثاً بالثقة ، لأنه يعتقد في « رسالته » ، ولأنه كان يعتبر بسهولة الفروض التي كان قد صاغها على أنها حقائق ثابتة ؛ ومع ذلك فسرمان ما يسترخى أو يتردد ، وكان يميل إلى ترك الأمور تتضح ، وإلى إطالة فترة تأملاته ، ولتتظار أن توحى له الظروف بأحد الحلول . وكان الخيال عنده ينفطى على الشخصية ، وينفطى على العمومية .

ورغم أنه كان يجب زيادة معلوماته ، ويستفسر ، فلم يكن هو الرجل الذي يطلع ، بطريقة مستديمة ، خط سلوك يقترحه عليه أولئك الذين يتقدمونه أو يحيطون به . وكانت طريقته في الحكم تشتمل حتى على وضع معاونيه الواحد ضد الآخر . وفي السياسة الخارجية نوع خاص ، كان يرغب في أن يمارس بمفرده إدارتها ، إذ أن المسئولية ، كما قال ، كانت تقع على كاهله . ولم يكن وزراء شؤون خارجيته ، في أغلب الأحيان ، إلا منفذين ، ولا يحيطهم حلاً بكل غخطاته . ودون أن يبلغهم ، « حتى من ناحية الشكل » ، كان يأمر بكتابة مقالات صحفية ، أو يدخل بعض الفقرات في جريدة *Le Montteur* . ورغماً عنهم ، كان يدير المفاوضات عن طريق ممثلين سرين . وكتب والوسكى *Walewski* إلى الإمبراطور ، في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٥٩ : « إن السفراء ، حين وجدوا الباب الجانبي مفتوحاً ، يمرّون من فوق رأسي ، ويعتقدون أن من واجهم ، في الظروف الدقيقة ، أن يتصلوا بالإمبراطور مباشرة ؛ ووكلاؤنا الدبلوماسيون أنفسهم يترددون ؛ وهم غير متأكدين من أنهم على صواب إذا ما اتبعوا تعليماتي » .

ولذلك فإنها سياسة شخصية ، بكل معنى الكلمة ، تلك التي كان يرغب في السير عليها ، والتي نفذها .

ومحاولة تحديد اتجاهاته في مسألة العلاقات الدولية ، هي عملية عشوائية ، لأن الإمبراطور هو « سر » ؛ ولا يقدم ما يدور في فكره ، وحتى في عاداته الخاصة ، ولا يناقش أمام شهود ، ولا يقيد أبداً بالكتابة لانتباطاته أو نياته ، مادام قد أصبح سيد فرنسا . ولذلك فإن سياسته الخارجية موضوع تقديرات مختلفة كل الاختلاف ، من جانب المعاصرين ؛ وكذلك من جانب المؤرخين . ومن اللازم ، من أجل تفسير هذه السياسة الخارجية ، عمل حساب بلا شك ، لوجهات النظر التي عبر عنها قبل وصوله السلطة ، في الكتابات والمقالات ، وملاحظة أفعاله بنوع خاص .

فكان قد أعطى في « الأفكار نابليونية » *Idées Napoléoniennes* في سنة ١٨٣٩ ، أي عشرة سنوات تقريباً قبل أخذه مسئولية إدارة الشؤون العامة ، المخطوط المريضة لأمانيه . وتحت شعار إثارته ما إدعى أنه كان سياسة همه ، أصر على « الرسالة الأوروبية » لفرنسا ، وعلى ضرورة إقامة « منظمة عامة » لأوروبا . ولكن يصل إلى تكوين هذه « الرابطة الأوروبية » ، كان من اللازم لإرضاء أمانى القوميات والقضاء بذلك على الأسباب العميقة للإضطرابات التي كانت تهيئ القارة . وكان من اللازم أن تقوم فرنسا ، في هذا التغير للعلاقات الدولية ، بتحمل الإشراف المعنوي . ولكن ما هي القيمة التي يمكننا أن ننسبها لأراء هذا المطالب بالعرش ؟ ولا شك في أنها لم تكن إلا مجرد وسيلة دعائية في مثل هذا الوقت وفي مثل هذه الظروف التي ظهرت فيها . ففكرة « منظمة » لازمة لأوروبا كانت إحدى الموضوعات المحببة إلى أوساط السان سيمونيين ، وأنصار سائرين ، وأنصار السلام من الإنجليوسكسوتيين فيما بين ١٨٣٠ و ١٨٤٠ . ويمكن أن يكون لوى نابليون قد أغراء أن يظهر أنه كان يسير في نفس اتجاه « المصلحين »

وأله كان مشتركاً معهم في مثلهم الأعلى ؛ وفي نفس الوقت يمكن أن يكون قد رغب في طمأننة أوروبا ، بحملها معهم أن إمكانية إقامة السلطة الإمبراطورية في فرنسا ستقع تحت شعار السلام .

فإلى أى مدى ظل الامبراطور مرتبطاً بهذا البرنامج ؟ لقد احتفظ منه بمظهرين : ضرورة إعادة النظر في الوضع الإقليمي لسنة ١٨١٥ وتعديل الخريطة السياسية لأوروبا بعمق ؛ والرغبة في بناء هذه التعديلات على مبدأ القوميات ، دون أن يرتبط مع ذلك كل الارتباط بتطبيق هذا المبدأ ، الذى أهمله في حالات كثيرة .

ولكن إلى جانب هذه الاتجاهات ، التى تدعى إرثابها بأحد المثل العليا ، كان للطموح الفنى والرغبة في تدمير الأسرة نصيبها كذلك . وكما ذكر ألبير سوريل *Albert Sorel* كان نابليون الثالث مضطراً ، بسبب أصله ، إلى أن يهر فرنسا . وكانت الرغبة في رد فعل ضد السياسة الخارجية المتعطفة و الضعيفة ، لدى فيليب ، والتصميم على إظهار ما يمثله نابليون بالنسبة لعظمة البلاد ، هما الملامح الدائمة لتفكيره . فأعطاه فرنسا دور الإشراف المعنوى ، في أوروبا ، ألم يكن في ذلك ما ينشئ الكرامة القومية ؟ ولكن كان من اللازم أن يضيف إلى ذلك نجاحاً أكثر إقناعاً . ففي التعديلات الإقليمية التى كان يفكر فيها ، كان الإمبراطور يأمل إذن أن تجد فرنسا رجلاً مباشراً ، في شكل دموقراطيات ، وهذا ارضاء بدأ له على أنه من الضروري إعطاءه للرأى العام والمصلحة الدولة .

فبأى وسائل فكر في الوصول إلى هذا الهدف الثنائى ، الأوروبى والفرنسى ؟ إن الطريقة التى أشار بها هي طريقة المؤتمرات الدولية : فكان يعود إلى هذه الفكرة في كل خطوة هامة من خطوات سياسته الخارجية . وهذه الطريقة أعلن في مجلس الشيوخ ، في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٦٣ : « لئن آمل من كل قلبى أن يأتى اليوم الذى

يمكن للسائل الكبير ، التي تفرق بين الحكومات والشعوب ، أن تسوى فيه بالسلم ، عن طريق محكمة أوروبية . وفي إحدى خطبه في سنة ١٨٦٧ ذهب حتى إلى حد التليج إلى الرغبة في إنشاء دولايات متحدة في أوروبا . ومع ذلك ، فإن غمطاته السلبية كانت تكذب بإستمرار : لحارب في القرم ، وفي إيطاليا وفي المكسيك ، دون أن يجبر على ذلك فهل من اللازم أن نعتقد في أنه ، حينما أعلن ، في سنة ١٨٥٢ ، في خطابه في بوردو : « إن الإمبراطورية هي السلم » أنه كان يحاول مجرد إعطاء بديل ، وأنه تحت تأثير رغبته في جعل فرنسا تنسى ، بنجاح خارجي ، حريتها المفقودة ، قد فكر في وسائل القوة ؟ لاشك في أن هذا التفسير عام للغاية . ويمكننا أن نعتقد في صدق تأكيداته ، إذ أنه كان لا يجب الحرب (فكان منظر ميدان القتال يخيفه تماماً) وربما كان يشعر بعدم امتلاكه قوة الشخصية ، والفكر المحدد اللازم لقائد جيش . ولكن والسلم الذي كان يأمل فيه لم يكن سلباً مع الأوضاع القائمة . ولكي يحصل على النتائج التي رأى أنها ضرورية بالنسبة « لشرف » فرنسا و « عزتها » ، وكذلك بالنسبة لمصالح الأسرة ، فإنه قد وصل إلى الحرب ، لأنه وجد أن الوسائل « السلبية » لا يمكنها أن تسمح له بالوصول إلى أهدافه .

كيف لم يفهم أن إنهاء الوضع القائم يمكن أن تكون له نتائج خطيرة بالنسبة لحالة فرنسا في أوروبا ، وأن « العظمى شيء نسي » ، حسب قول *Thiers* ؟ لم يكن في وسعه أن يجهل مدى الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية . ولكنه إعتقد أن في وسعه الاحتفاظ بالسيطرة على الحوادث : فيعطي للحركات القومية إرضاءات جزئية ، ويوقفها في الوقت اللازم — قبل أن تصبح خطرة — ؛ وكان هذا هو الخيال الذي إحتفظ به

وهكذا ، كانت التناقضات صارخة بين آماله وأفعاله . وبالنسبة لنقطتين فقط ، ظل غلطاً ، وعلى الأقل خلال الجزء الأكبر من حكمه ، لخط سلوك ثابت : الإحتفاظ ببريطانيا العظمى ، التي عرفت كيف تهزم عمه ؛ وتحطيم جبهة

« الدول المحافظة » . أما فيما عدا ذلك ، فكما يقول أحد الدبلوماسيين الأجانب الذين عرفوه جيداً ، « فقد كان كل شيء ، في أفعاله وحتى في قراره نفسه ، متناقضاً » . تناقض بين وجهات نظره « الأوروبية » وبين رغبته في إرضاء الكرامة القومية . وتناقض بين الوسائل التي يفكر فيها وبين تلك التي يستخدمها . وتناقض بين جرأة الفكر وبين الخجل المتكرر في العمل .

وكان المتحدثون معه من الأجانب يقيسون ضعفه بسرعة . فكتب وبنشارددى مترنيخ *Richard de Metternich* سفير النمسا في باريس ، في سنة ١٨٦٠ : « إن له فترات من الصفاء الذهني جذيرة بأحد المباشرة وقصور نظر محل لا يمكن لحجة بدئية أن تصل إليه » . وكان يرغب في « إدارة كل شيء » ، ولكنه ، كما قال أحد الدبلوماسيين الإنجليز ، كان غير قادر على ذلك « إما بسبب كسله الفكري وإما بسبب جهله » وقال عنه بسبارك : « إن له تسلسلا من الأفكار الثابتة ، ولا يدرى أبداً إلى أين تقوده . فكأنه قد فكر فيها طويلا ويسير بها إلى ما يرغب . ولكنه ، عند تنفيذها ، يكشف عن كل مواطن ضعف ما أعده ، وكأنه قد إستيقظ فجأة ، ليجد نفسه على قاطرة لا يعرف كيف يديرها إنه لا يشعر بالقلق ، ولكنه غير ثابت فقط » .

فكيف يقدر الإمبراطور على السيطرة على كافور أو على بسبارك ؟

٢ - في آسيا وفي أمريكا :

كانت المشغوليات المسيطرة ، في العلاقات بين أوروبا والقارات الأخرى ، مرتبطة بالمصالح الاقتصادية : فكانت دول أوروبا الغربية « حيث كانت تنمو الصناعة الضخمة ، في حاجة إلى أن تجد أسواقاً لمنتجاتها المصنوعة والمواد الأولية . وسهل هذا التوسع التجاري تقدم وسائل المواصلات البحرية . فأصبحت السفن البخارية الآن تعمل على كل خطوط الملاحة الكبرى التي تصل الموانئ الأوروبية بأمريكا وبالشرق الأقصى ؛ وتضمن رحلات أكثر سرعة

وحركة أكثر إنتظاماً . وتقدم فن العمل فى الترسانات البحرية : فراد متوسط حمولة السفن ، ومدة عملها ، نتيجة لاستخدام الحديد بدلا من الخشب فى بناء هياكل السفن ؛ وكان خفض أسعار النقل هو نتيجة لهذا التقدم التقنى . وسمح لإنشاء شركات الملاحة الكبيرة ، التى تعتمد على رؤوس أموال ضخمة ، بزيادة سرعة تطبيق هذه الطرق التقنية الجديدة ، وبممل تنظيم أكثر فاعلية للحركة . وفى نفس الوقت ، سهل إنشاء خطوط الأسلاك التلغرافية تحت البحر الصفقات التجارية أو المالية ، وجعل الأوروبيين يحصلون بسرعة على معلومات عن حالة الأسواق الواقعة خارج أوروبا ؛ ومنح كذلك حكومات الدول العظمى وسيلة الإشراف على عمل وكلائهم فى البلاد البعيدة ، أو توجيهها بطريقة أكثر فاعلية . وهذه الظروف الجديدة . ساعدت التوسع الإستعمارى لأوروبا ، هذا التوسع الذى كان فى رسمه ، سواء فى تفكير فيكتور هيغو *Victor Hugo* أو لامارتين *Lamartine* أو فى تفكير السان سيمونيين ، أن يعطى للدول العظمى « بدبلا » من منافساتهم على القارة .

ومع ذلك فلم يكن التوسع الإستعمارى هو الذى يحتل مركز الإهتمام ، فى هذه الفترة ، إذا أن العمليات الفرنسية فى الهند الصينية ، وفى السنغال ، وفى مدغشقر ، وكذلك المحاولات البريطانية فى بورما ، لم تكن قد اتسعت بعد . وإن ما يهنا هو الهزات العنيفة التى حدثت فى الشرق الأقصى وفى الولايات المتحدة .

ورغم أنه من الممكن أن نلاحظ ، كما هو الحال تقريبا فى كل التغيرات العميقة التى تحرك المجتمعات الإنسانية ، عند أسباب هذه الهزات ، تأثير الدوامل الاقتصادية أو الاجتماعية وتيارات المشاعر ، فسيكون من الخطأ الواضح أن نحاول إقامة علاقة توازى بين الواحدة والأخرى . فالإنسان الاجتماعى ، والعقليات ، والمشغوليات الجماعية مختلفة كل الإختلاف .

ففي الشرق الأقصى وقعت أزماتان متتاليتان ؛ هزت الأولى الإمبراطورية الصينية ، وهزت الثانية اليابان .

وبدأت الحرب الأهلية الصينية — « ثورة » تايبينج *Taiping* — في سنة ١٨٥١ واستمرت ما يقرب من خمسة عشر عاماً . وأصول هذه الثورة ، رغم أنها كانت موضوع أبحاث تاريخية عديدة ، لم تتضح بعد تماماً . ومع ذلك ، فمن الممكن ملاحظة إلتقاء حركتين ، الأولى سياسية ، والثانية دينية ، كانت كل منهما موجهة في الصين الجنوبية . وكان يحرك الحركة السياسية عدد من الجمعيات السرية (وأهمها جمعية ترياد *Triade*) والتي كان أعضاؤها يرغبون في تخليص الصين من الحكم المائشور . وفي تسليم الحكم لأسرة صينية : ولا شك في أن هذا الإظهار للشعور القوي قد شجعت نتائج حرب الأفيون ، التي كانت قد وجهت ضربة قوية للهيبة الإمبراطورية . وكانت الحركة الدينية من عمل طائفة عباد الرب ، والتي كان رئيسها هونغ سيو تيان *Hong Steou t'iuian* نصفه عالم وكان على علاقة ببعثات التبشير الأوربية : فكانت الطائفة ترغب في إعادة بعث الصين ، وذلك بالتبشير بمقيدة جديدة كانت قد خلطت فيها بين التعاليم للأخوذة عن كونفوشيوس وبين بعض سمات مسيحية ، وحاولت فيها أن تجمع بين الإنجيل وبين الكتابات الصينية « الكلاسيكية » . فكيف تمكنوا من الوصول إلى تعاون بين هاتين الحركتين ذات الأصول المختلفة ؟ لقد كان ذلك نتيجة إتصالات طويلة ، يبدو أنها قد بدأت ، منذ سنة ١٨٤٧ ، بين رؤساء جمعية ترياد وبين مؤسس طائفة عباد الرب . وتفصيل هذه الإتصالات لم تتضح بعد : فلا شك في أن جمعية ترياد حاولت إستخدام الحركة الدينية لتحقيق أهدافها هي ؛ ولكن ربما كان لدى هونغ من أول الأمر خطة إسقاط أسرة المائشور . وعلى أي حال ، فالخطة السياسية هي التي إحتلت المكان الأول في هذا الإلتفاق الذي توصلا إليه : فأصبح على هونغ أن يكون ، بمساعدة جمعية ترياد ، حكومة ثورية .

ويبدو أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لم يكن لها ، في أصول هذه الأزمة ، إلا دوراً محدوداً : وإن كان من الصعب تجاهله . فنقد أن أجبرت الصين على توسيع إحصالاتها بالترينين ، أصبح للتوغل التجارى نتائج تؤثر على الاستقرار الاجتماعى . فاستيراد السلع الأجنبية — وخاصة منتجات النسيج التى كان فى وسعها ، نظراً لضعفها بالآلات ، أن تنزل إلى الأسواق بأسعار أرخص من أسعار الأقمشة من الصناعة الوطنية — ، قد أدى إلى خراب بعض الحرفيين فى الصين . وتسبب كذلك فى اضطراب فيما يتعلق بالعملة : فبين نوعى العملة التى كانت مستخدمة — قطع الذهب وقطع الفضة — تغيرت العلاقة ، إذ أن التجار الأجانب لم يقبلوا فى المدفوعات إلا العملة الذهب ، الأمر الذى أدى بالتالى إلى ارتفاع أسعار هذه العملة ، فى الوقت الذى تدهورت فيه قيمة العملة الفضية . وكان هذا يعنى ، بالنسبة للفلاح الصينى الذى لم يكن يعرف بالفعل إلا العملة الفضية ، انخفاضاً واضحاً فى قوة الشراء . ومن الممكن أن تسهل هذه الأسباب لعدم الرضاء عملية إنتشار دعاية ثورية . ومع ذلك فهذا التفسير يترك مكاناً كبيراً للفروض .

ونقطة بداية الثورة على اتصال مباشر بالظروف الطارئة : حصول سوء فى إقليم كوانج مى تسىب فى جماعة . ولكى يدافعوا عن أنفسهم أمام المصائب التى قامت بالسلب والنهب ، شكل الفلاحون ميليشيا . وسرعان ما أقاده المتآمرون ، — رجال جمعية ترياد وطائفة جباد الرب — من ذلك ، لكى يريدوا من دعايتهم بين هؤلاء الجنود الإقليميين ، والذين أصبحوا يمثلون المراكز الأولى للثورة . وحصلت الثورة ، فى أغسطس سنة ١٨٥١ ، على أول نجاح لها : الإستيلاء على يوانج تشير ، فى إقليم هونان . ومع ذلك فلم يتم هوج تنظيم جيشه ويقوم بالهجوم فى وادى يانج مى إلا فى سنة ١٨٥٢ . واستولى فى بضعة أسابيع على هانكيو ، وأوتشانج . و نانكين ، ووجه هجمات صوب الشمال ، ولكن

دون أن يتمكن ، نتيجة لنقص الفرسان ، من تهديد بكين . وأقام عاصمته في نانكين . بعد أن اتخذ لنفسه لقب الإمبراطور . ومع ذلك فإن أسرة المانشو لم تسقط ، إذ أنها حصلت على تأييد الموظفين الصينيين الذين لم يقبلوا برنامج هونغ الدين . ولا إحتقاره لنفس جوهر الحضارة الصينية . ونجح الهجوم المضاد للقوات الإمبراطورية في إعادة الإستيلاء على هانكيو وأوتشانج ، ولكنه فشل أمام نانكين . وشجع نجاح التايينج ثورات أخرى ، في شاتونج ، وفي يونتان — حيث كان الثوار يجمعون من بين الأهلئ للمسلمين ، والذين كان لهم إسماء إفتصالي — ، وكذلك في الأحياء الصينية في شنغهاي .

وفي سنة ١٨٥٥ ، ورغم أن حكومة نانكين كان قد أضعفها خروج رؤساء جمعية الترياد عليها ، ظل الجيش الإمبراطوري عاجزاً عن إسقاطها ، وعاشت مدة تقرب من عشر سنوات بعد ذلك ، وهكذا خرجت مثلها الأراضي من سلطة أسرة المانشو . وفي هذه الأقاليم — وخصوصاً أقاليم يانج تسي — حافظت الحكومة الثورية على النظام ، ولكن عن طريق تنظيم عسكري تماماً ، كان يحكم بالإعدام . وعلى حدود المنطقة « الإمبراطورية » ، والمنطقة « الثورية » ، خرب الصراع بين الجيوش أكثر أقاليم البلاد ثروة . وأصبح الصين مهددة بالتفكك .

وتمثل الأزمة اليابانية خصائص مختلفة كل الإختلاف في إمبراطورية اليابان التي كانت حكومتها قد أفلتها تقريباً بشكل تام منذ سنة ١٦٣٧ في وجه الإفتصال بالخارج ، إحتفظت — نتيجة لهذا « الإنغلاق » — بينان لإقطاعي . وكان النبلاء العسكريون — وهم ٢٨٧ دايملو وأنباعهم حوالي ٥٠٠.٠٠٠ ساموري — يكونون طبقة إجتماعية لها إمتيازاتها . وأمام الدايميو ، الذين كانوا يمارسون حقوق سيادة في أقاليمهم ، كان الإمبراطور قد فقد ، منذ القرن الثاني عشر ، كل سلطته السياسية وأصبح دوره يقتصر على مجرد دور رئيس ديني . ولكن هذا النظام الإقطاعي كان قد بدأ في التفكك ، منذ القرن السادس عشر . وهذا التفكك ، أي مرحلة بلغ عند منتصف القرن التاسع عشر ؟

كانت سلطة الناييميو الأكثر قوة هي التي حلت محل السلطة الإمبراطورية . وتمكنت أسرة توجو كاوا *Togukawa* ، نتيجة لإتساع إقطاعها - ثلاثة أرباع جزيرة هونشو ، حيث احتفظت بـ ٥٠٠.٠٠٠ ساموري - ، من أن تفرض رغباتها . وبعد أن حصل رئيس الأسرة من الإمبراطور على لقب « شاجون » ، أى القائد العام ، أخضع الناييميو الآخرين وأنزلهم إلى مستوى التابعين . ولا شك في أن الناييميو قد احتفظوا بإقطاعه بحق جمع الضرائب ، وحك العملة والإحتفاظ بميش صغير من الساموري . ولكنه اضطر إلى أن يقضى عاماً من كل عامين في بلاط الشاجون ، وإلى أن يترك أفراد أسرته رهينة هناك عندما يسافر . وأصبح عليه في واقع الأمر أن يستوحى الإجراءات الإدارية التي يتخذها في إقطاعه من تشريعات الشاجون ولذلك فقد تطور التنظيم السياسي للإمبراطورية صوب مركزية السلطة .

وكان التنظيم الإجتماعي ، قد تزوج كذلك ، منذ أوائل القرن الثامن عشر . خفي الأوساط الوراكية ، كان النظام التقليدي قد أهاد توزيع الأرض بين الفلاحين ، الذين كان الناييميو قد منحهم قطعة من الأرض بصفة حيازة دائمة . ولكن ، رغم جهودات حكومة الشاجون ، التي منعت الفلاحين من التنازل عن حيازاتهم ، لكي تضمن لاستقرار الحياة الإجتماعية ، نجح المستغلون الزراعيون ، الأكثر ذكاه أو الأكثر حظاً ، في الإلتفاف حول القانون وفي زيادة مساحة أراضيهم على حساب الآخرين . ولذلك فقد وجدت ، في أوائل القرن التاسع عشر ، طبقة من أعيان الفلاحين ، وشبه مالكة ، ولها نفوذ في حياة أبناء القرى . وفي أوساط المدن حدث تغير آخر ، كان مداه أكثر أهمية فكان الحرفيون ، المتجمعون في نقابات ، قد حصلوا من حكومة الشاجون على وضعية لها ميزاتها . وتسمح لهم بعمل تنظيم لمهنتهم وبالمحافظة على الأسعار . وحصل رؤساء هذه الطوائف أو النقابات على سلطة فعلية في الحياة الاقتصادية للبلاد . ولستخدم

التجار نفس الوسائل في ييدو، عاصمة الشاجون ، وفي كيوتو، المقر الإمبراطوري
وفي أوساكا ، المركز الكبير للملاحة التجارية، والمركز الوحيد الذي سمح القانون
بوجوده ، وفي نجازاكي ، الميناء الذي كان ، باستثناء نظام « الإنغلاق » ، قد
وصل إليه بعض التجار الهولنديين — في كل هذه المراكز تكونت مجموعات
من التجار الذين كدسوا رؤوس الأموال ؛ وأنشأ أكثرهم ثروة بيوتاً مصرفية
لكي تقوم بتبديل العملة ، ولكي تقدم القروض للدايميو والساموري . وهذه
النشأة ، لبورجوازية زراعية ، وهذا النمو لأسمالية تجارية تمكنت تقريباً من
« نخر » المجتمع الإقطاعي . وبالإحتفاظ بسياسة « إنغلاق » البلاد أمام النفوذ
الأجنبي ، كانت حكومة الشاجون ترغب في الإحتفاظ بالإستقرار الإجتماعي ؛
ولكنها لم تنجح إلا في تأجيل التطور وتأخير ، دون أن تتمكن من منعه .

وأخيراً ، في الحياة الثقافية ، ساعدت تيارات جديدة للفكر على تهديد
الاشكال السياسية والإجتماعية . وكان أحد هذه التيارات يرجع في أصوله إلى
التقاليد اليابانية القديمة ، الفلسفية والدينية ، والتي كان نظام الشاجون متبهماً
بإمالتها : فكان يؤكد حق الإمبراطور في إستعادة إختصاصات السيادة السياسية .
وكان التيار الثاني يستوحى من الحضارة الأوروبية : فمن طريق النافذة الضيقة
المفتوحة ، في نجازاكي ، على العالم الخارجي ، بدأت المؤثرات « الغربية » في
التسرب ، ثم التوغل ، منذ أن قام بعض المثقفين اليابانيين بتعلم اللغة الهولندية ،
وتمكنوا من قراءة الكتب التي يحضرها التجار ، — مؤلفات تقنية في أول الأمر
ولكن كذلك بعض المؤلفات التاريخية . وأصبح مكتب المترجمين الذي كانت
الحكومة قد سمحت بإنشائه مركز حركة فكرية تمت منذ سنة ١٨٢٠ . ولم يتردد
هؤلاء المجددون في أن يقولوا بأن على اليابان أن تتخلى عن سياسة « الإنغلاق » ،
وتقيم صلات مع « الغربيين » ، وأن تبدأ ، دون التخلي عن تقاليد الحضارة
اليابانية ، في التعلم منهم في ميادين الإنتاج الإقتصادي ؛ وذهب بعضهم حتى إلى

حد كتابة أن على الحكومة اليابانية أن تستوحى من النظم السياسية الأوروبية . ولم تهمل حكومة الشاجون أخطار هذا الموقف . فتمت نشر الآراء الجديدة ، بوسائل الشرطة وإصدار الأحكام وحاولت ، في سنة ١٨٤١ ~ ١٨٤٢ ، أن تعمل ضد القوة التي حصلت عليها الرأسمالية المتاجرة وتمعيد إقامة الحالة الاجتماعية للنبله الإنفطاعيين . وبقيت محاولاتها بلا جدوى . ومع ذلك فإن حالة الأزمة السكانية لم تكن تعنى خطراً مريعاً ، مادام في وسع الشاجون أن يحتفظ بسيطرته على الإدارة وعلى الدايمير ، ومادام في وسعه أن يظل بعيداً عن أطماع الدول الأجنبية . ولكن البنيان كان قد نفخه السوس : فيكنى ضغط خارجي لهدمه . وفي الوقت الذي إهتز فيه الشرق الأقصى بثورة تايبينج وبالأزمة اليابانية ، حددت الحرب الأهلية وجود الولايات المتحدة . ففي فبراير سنة ١٨٦١ ، قرر بنظر إحدى عشر ولاية جنوبية ، مجتمعين في مؤتمر في مونتجومري ، ترك الاتحاد الأمريكي ، وتكوين إتحاد تعاهدى *Confédération* مستقل . وفي أبريل ، تمت القطيعة بين الجنوبيين والشماليين : وستستمر العمليات الحربية التي بدأت بينهما ، بكل هدف ، في الميدان الإقتصادي وفي الميدان العسكري . وإحتاج الشماليون لأربع سنوات لكي يقضوا على مقاومة الجنوبيين ، وإجبار الولايات للتعاهد ، على أن تأخذ مكانها في الإتحاد من جديد .

وكانت الأسباب العميقة لهذه الأزمة إقتصادية ففي ولايات الجنوب ، كان الإقتصاد الذي يعتمد أساساً على الزراعة قد لأم نفسه مع المناخ المداى ؛ وكتسجين للأرز ، ولعطابق والنيلة منذ القرن الثامن عشر ، كانت هذه الولايات قد أصبحت أيضاً ، بعد سرب الإستقلال ، منتجة للقطن ؛ ومنذ أن سمح لإنشمار آلة ويتني *whitney* في سنة ١٨٢٠ بتنظيف الوبر بسرعة ، تقدمت زراعة القطن بسرعة في كارولينا الجنوبية ، وفي جورجيا ، وفي ألاباما ، ثم في تينيسى وفي تكساس : ففي سنة ١٨٦٠ إمتدت منطقة زراعة القطن مسافة ١٦٠٠ كيلومتر

بين شرق وغرب ومسافة ألف كيلومتر بين شمال وجنوب ؛ وتضاعف الإنتاج
عشر مرات ، في أربعين سنة . وفي مملكة القطن ، هذه ، وحيث انتظم الإنتاج
في كل مكان منها تقريبا في نطاق مزارع واسعة ، استخدمت أرسقراطية كبار
الملاك ثلاثة ملايين من العبيد السود . وكانت مناطق الحدود وحدها ، في كارولينا
الشمالية وفي كنتكي ، وهي التي لم تكن قد وصلت بعد إلى إحتكار الزراعة ، لها
سكان من نوع مختلف : فكان هناك في هذه الولايات أهالي من البيض من صغار
ومتوسطي المزارعين . وفي ولايات الشمال ، وحيث اعتمد الاقتصاد الزراعي
على إنتاج الجنوب وتربية المواشي ، كان المشتغلون ، في غالبيتهم ، من صغار
الملاك ، الذين كانوا لا يترددون ، عندما تسع لهم الفرصة ، في الذهاب والبحث
عن أراضي عذراء في الأقاليم الجديدة في الغرب . ولذلك فقد كان هناك ، من
ناحية ، مجتمع طبقي ، يخضع لكبار المزارعين ؛ ومن ناحية أخرى ، ديمقراطية
زراعية . ويمكننا أن نضيف تناقض آخر ، زيادة على هذا التناقض . فنذ الحرب
الانجلو - أمريكية في سنة ١٨١٢ ، بدأ النشاط الصناعي في النمو في ولايات
الشمال ، نتيجة أولا لاستخدام مساقط المياه ثم ، في وقت إنتشار إستخدام الآلة
التجارية حول سنة ١٨٤٠ ، نتيجة لاستغلال مناجم الفحم : مثل صناعة القطنيات
والاصواف في إنجلترا الجديدة ؛ وصناعة التعدين في بنسلفانيا . وفي ولايات
الجنوب ، كان المزارعون ، التي كانت كل رؤوس أموالهم مشغولة في شراء
الأيدي العاملة السوداء ، والتي كانت رعايتهم مضمونة إلى حد بعيد ببيع القطن ،
لا يهتمون باستغلال موارد ماتحت الأرض ، حيث توجد (في الأبالاما مثلا)
أو بإنشاء الصناعات : فنذ سنة ١٨٤٠ فقط ، لم تظهر إلا بضعة مصانع ، وبطبيعة
الحال كانت هذه المنفآت تقتصر على مجرد غزل أو لسج القطن . وأخيرا ، فقد
تركز النشاط المصرفي ، وكذلك شركات الملاحة في ولايات الشمال ، إذ أن
مزارعي الجنوب لم يروا ضرورة لإنشاء وسائل عمل خاص بهم ، لمعالينهم أو
لنقل القطن الخام صوب أوروبا .

وتسببت هذه الاختلافات بين البنيان الإقتصادي والإجتماعي في صراع خفي داخل الإتحاد الأمريكي ، حادت مظاهره الأولى إلى أربعين سنة سابقة : إختلاف بين المصالح المادية يظهر في توجيه السياسة الإقتصادية ؛ وإختلاف بين الآراء الإجتماعية ، وأشكال الحضارة ، وفكرة حقوق الفرد وواجباته .

ففي السياسة الإقتصادية ، كانت ولايات الشمال ترغب ، منذ بداية التصنيع ، في وضع نظام حماية جمركية لكي تحمي منتجاتها من المنافسة الإنجليزية ؛ وكانت ترغب كذلك في إقامة طرق مواصلات بين الشرق والغرب — القنوات المائية قبل سنة ١٨٤٠ ، والسكك الحديدية بعد سنة ١٨٤٠ — وذلك إما لخدمة المناطق الصناعية ، وإما للسماح للمناطق الراحية الجديدة ، التي كانت تنمو في وادي أوهميو وفي جنوب البحيرات العظمى ، بإرسال منتجاتها صوب ساحل الأطلنطي . ولقد كانت الولايات الجنوبية ، منذ البداية ، معادية لنظام الحماية الجمركية ، ما دامت لم تكن لها صناعة ، وما دام كبار مصدري القطن الخام كانوا يخشون من ردود فعل زبائنهم الأوروبيين ، كإنتقام من رفع التعريفات الجمركية الأمريكية ؛ وحاربوا سياسة القنوات المائية لأنها تسبب في أعباء مالية ثقيلة بالنسبة للبرازية الإتحادية ، التي كان رجال الجنوب يتحملون جزءاً من أعبائها ، دون أن يفيدوا من ذلك .

وهذه الإختلافات بين المصالح المادية وأشكال الحضارة أعطت كل حداثتها للصراع بين طبيعة المثل الإجتماعية ، والتي كانت مسألة الرق مظهرها الأساسي . ولا شك في أن الدوافع الوحيدة التي كانت موجودة عند المبشرين بالحملة الخاصة بتحرير العبيد ، والتي بدأها جاريسون *Garrison* في سنة ١٨٣١ ، كانت هي المشاعر الإنسانية والإعتقاد في أن الإتحاد الأمريكي ، بقبوله نظام الرق ، لم يكن يحترم « قوانين الرب » . ولكن إذا كان الرأي العام في ولايات الشمال ، بعد أن كان في أول الأمر لا يبالى بمصير العبيد السود ، قد إنضم بسرعة لحركة « إلغاء

الرق ، ، ألم يرجع ذلك إلى أنه قد وجد في هذا الموضوع وسيلة للقضاء على
أرستقراطية كبار المزارعين ؟

ولم تكن المناقشات السياسية المرة ، التي كانت قد تركزت ، منذ ثلاثين سنة ،
حول حقوق الولايات بالنسبة للسلطة الفيدرالية ، إلا نتيجة لهذا الصدام
الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي . فهل ستمتكن ولايات الجنوب من الإحتفاظ
بالمكانة التي كانت لها ، في الأصل ، في حكومة الإتحاد الأمريكي ؟ كانت المعطيات
الديموغرافية في غير صالحهم منذ أن إزدادت حركة الهجرة الأوروبية . إذ أن
هؤلاء المهاجرين (٨٥٠.٠٠٠ في المتوسط في العام ، فيما بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٥٠ ،
و ٢٥٠.٠٠٠ في العام ، فيما بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٦٠) كانوا يستوطنون
ولايات الشمال وحدها تقريباً ، حيث كانوا يمدون ظروفًا مناخية مواتية ،
وأراضي وفيرة ، وفرص للعمل . وفي سنة ١٨٦٠ أصبح سكان « الجنوب » ،
بعد أن كانوا متساوين تقريباً منذ نصف قرن سابق مع سكان « الشمال » ،
لا يمتازون إلا بثلث مجموع السكان . ولذلك فقد سيطرت مصالح الشماليين بدوجة
واضحة في مجلس النواب ، حيث كان عدد المقاعد المخصص لكل ولاية يتناسب
مع عدد سكانها . وكان هذا سبباً إضافياً يدفع ولايات الجنوب إلى الإحتفاظ
بموقفها في مجلس الشيوخ ، حيث كان لكل دولة ممثلين ، مهما كان عدد سكانها
وفي سنة ١٨٢٠ د وسين بلغ عدد ولايات الإتحاد إثنين وعشرين ولاية ، كانت
إحدى عشرة ولاية من بينها تسمح بالرق ؛ ولذلك فإن التوازن كان موجوداً في
مجلس الشيوخ . ومنذ هذا الوقت ، ومع توطئ الأهل في أراضي السهول
الوسطى وغزو الأراضي المكسيكية ، دخلت تسع ولايات جديدة في الإتحاد ،
وتسبب قبول كل واحدة منها في نفس الصعوبة : فهل يسمح تشريع الولاية الجديدة
أو لا يسمح بنظام الرق ؟ وسويت هذه الصعوبة ، حتى سنة ١٨٥٤ ، عن طريق
حل وسط ، إحتفظ بالتوازن ؛ ولكن الشمال حصل على ميزة ، في هذه
السنة ، وقت ضم كانساس .

فلم أصبح هذا الصدام الحثي حاداً ؟ لقد زاد التوتر وقت إنشاء الحزب « الجمهورى » فى سنة ١٨٥٦ ، وهو الحزب الذى وضع مسألة إلغاء الرق فى برنامجه . وفكر كبار مزارعى الجنوب ، الذين اعتقدوا أن استخدام الأيدى العاملة المستترة كان ضروريا للحفاظ على رفاهيتهم ، فى أن يردوا على إمكانية هذا الإلزام بحركة انفصالية . وكانت الطريقة التى سارت بها حملة إنتخابات الرئاسة سنة ١٨٦٠ وإنتصار إبراهيم لشكون *Ibrahim Lincoln* المرشح الجمهورى ، والنصر المعلن لإلغاء الرق ، هى التى دفعت كارولينا الجنوبية ، الدولة المنتجة للقطن ، إلى أن تجمع قوات الجنوبيين وتنظم الانفصال .

ولذلك فإن أوروبا لم تقيم بأى دور فى أصول هذه الأزمة الأمريكية . ولا شك فى أن القائمين على حركة إلغاء الرق قد استمدوا حبيبهم من القانون الإنجليزى لسنة ١٨٣٤ ، الذى ألغى الرق فى المستعمرات البريطانية ؛ ولا شك كذلك فى أن الحركة الطلقائية للهجرة الأوروبية صوب الولايات المتحدة قد أسهمت فى زيادة حدة عدم التوازن بين الشماليين والجنوبيين . ولكن لا يمكننا أن نرى ، لافى سياسة الحكومات ولا فى رأى العام ، وسواء أكان ذلك فى فرنسا أو فى بريطانيا العظمى ، أقل دليل على مهمل يهدف زيادة خطورة الصعوبات الداخلية للإتحاد الأمريكى ، والذى إقتصر المراقبون الأوروبيون على ملاحظة مظاهره الأكثر وضوحاً . ولم يظهر المدى الدولى للأزمة إلا فى الوقت الذى بدأت فيه الحرب الأهلية .

وفى العلاقات بين القارات ، ما هو مكان أزمات الشرق الأقصى وهذه الحرب الأمريكية ؟

الحرب الأهلية الصينية التى كانت ، على الأقل من أحد جوانبها ، نتيجة لحرب الأفيون ، أعطت فرصة للدول الأوروبية لزيادة امتيازاتها : فأصبحت أسرة المانشو ، التى هدتها ثورة تايينج بالسقوط ، فى حالة لا تسمح لها بأن تقاوم

جدياً ضغطاً جديداً من الغربيين وهذه ظروف ان تحملها بريطانيا العظمى وفرنسا وهل يمكننا أن نعتبر أن التوافق الزمني ، بين بداية هذه الازمة الصينية والقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة لإقتحام أبواب اليابان ، هو مجرد صدفة عابرة ؟ لقد خسر الغربيون ، في هذه الفترة ، في المسألة اليابانية ، في علاقة مع « سوق الصين » فساحل الأرخبيل الياباني كانت تشتمل على موانئ لرسو تنقع على الطرق البحرية التي توصل إلى الصين . وأخيراً ، فإن الحرب الأهلية الأمريكية قد أوقفت الاتجاه التوسعي للولايات المتحدة لفترة من الزمن ؛ وشلت السياسة الخارجية للحكومة الفيدرالية ؛ وتزعزع مبدأ منرو . وهنا أيضاً ، كانت هذه فرصة تعرض نفسها أمام محاولات العمل الأوروبية .

وهذه الحركات العميقة ، وهذه الدوافع لرجال الدولة ، إشتكت وإرتبطت مع بعضها ، لكي تقسب في التغيرات الكبيرة التي ستقع في أوروبا وفي العالم ، في خلال عشرين سنة . ولكي نقدر مداها ، ونفهم توافق حدوثها ، علينا أن نتبعها مع تطورها الزمني .

الفصل الرابع عشر

تدعيم الإمبراطورية العثمانية

أولى الملامح الواضحة، في تطور العلاقات الدولية ، هي تدعيم الإمبراطورية العثمانية . ومنذ أكثر من ثلاثين سنة ، كان وجود الإمبراطورية نفسه قد أصبح مهدداً بمجموعة من الأزمات الداخلية التي كانت قد فتحت الطريق أمام السياسة الروسية للتوسع ؛ وكانت بريطانيا العظمى قد بذلت مجهوداً كبيراً لعرقة هذه السياسة الروسية ؛ ولكن ضعف الدولة إستمر ، لأنه إذا كانت محاولات الإصلاح التي وقعت منذ سنة ١٨٤٠ — فترة التنظيمات — قد حسنت وسائل الإدارة ، إلا أنها لم تتعرض للسألة الأساسية ، أي لمصير المسيحيين . رطابا الإمبراطورية وفي سنة ١٨٥٣ عاد التهديد الروسي للظهور ؛ ولكنه حصل هذه المرة على ضربة قاضية سمحت بضميان بعض الإستقرار للباب العالي لمدة عشرين سنة .

فلماذا قررت الحكومة الروسية أخذ مواقف متطرفة ، في الأزمة العثمانية ، بعد أن كانت قد تراجعت عنها في سنة ١٨٢٩ وفي سنة ١٨٣٩ ؟ ولماذا إستصدمت . لا بمجرد مقاومة بريطانيا العظمى ، ولكن كذلك بمقاومة فرنسا ؟ ولماذا إعترفت بهزيمتها ، في حرب القرم هذه ؟

١ — دوافع السياسة الروسية :

كان القيصر قد حاول ، في سنة ١٨٤٤ ، أن يعرف نيات حكومة المحافظين الإنجليز . وكان قد أثار موضوع إمكانية لإنهيار الإمبراطورية العثمانية ، ولحق لإسكانية وقوع تقسيم ، في نفس الوقت الذي أكد فيه أنه لن يقوم بأى شيء للتسبب فيه . وأسمرت الحكومة الإنجليزية وأخذت علناً بمجرد التأكيد

السلي . وعلى هذا الأساس — أى تأجيل المشكلة — كان أمر الإتفاق سهلاً .
ولكن هل من الممكن أن يستمر هذا الإتفاق لفترة طويلة ؟ لا ، لأن السياسة
العثمانية لروسيا ظلت نشطة للغاية .

لشاط إقتصادي . — كانت روسيا منذ سنة ١٨٣٠ قد نمت تجارتها عن
طريق موانئ البحر الأسود ، وخاصة أوديسا . وفيما بين عامي ١٨٣٢ و ١٨٤٠
كان تصدير القمح قد زاد بمقدار ٥٦٪ . وفي سنة ١٨٤٤ شكل القيصير لجنة
خاصة لدراسة الوسائل المتبعة بزيادة هذه التجارة ؛ وكانت إحدى وسائله في
العمل هي إعانة تصدير الحبوب المنتجة في الإمارات الرومانية ، والتي كانت
تنافس الحبوب الروسية ؛ وكان النفوذ المسيطر الذي حصلت عليه السياسة
الروسية في إدارة هذه الإمارات منذ سنة ١٨٢٩ تسهل وسائل عمله .

ونشاط ديني . — فكانت حكومة القيصير قد عملت على عقد صلات مع
الكنائس الأرثوذكسية ، والتي كان لها عليها ، طبقاً لمعاهدة فيناريديجي
حق حماية غير محددة ؛ فكان المجمع الديني في سان بطرسبرج قد استدهى عدداً
من الباحثين في شئون الدين من الصرب والبغاري ؛ وكان قد أرسل ، في سنة
١٨٤٣ ، بعثة إلى سوريا وإلى فلسطين لكي تدرس فيها حالة الأرثوذكسيين ،
وإمكانية تنمية مؤسسات التعليم الديني في دمشق أو في بيروت .

ونشاط سياسي . — فالسياسة الروسية لم تحرم نفسها ، كلما حانت الفرصة
من التدخل في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية . لحينما حاول ملاك
الأراضي القبان للتحررين في الأفلاق والبغدان ، في سنة ١٨٤٨ ، أن يخرجوا
على السيادة العثمانية ، وينشئوا دولة رومانية مستقلة ، قامت القوات الروسية
بالقضاء على هذه الحركة الثورية . فهل كانت هذه خدمة قدمتها للسلطان ؟ في
الظاهر . ولكنها كانت تهدف بشوخ خاص لحماية المصالح الروسية ، مادامت
السيادة النظرية للباب العالي كانت تترك فعلاً الباب مفتوحاً « لإشراف » روسي

على هاتين الإمارتين . وحينما رغبته حكومة النمسا ، في خريف سنة ١٨٤٩ ، في أن تسلمها الحكومة العثمانية اللاجئين السياسيين المجرين ، تدخلت الدبلوماسية الروسية في صالح المطالب النمساوية ؛ وهذا الضغط وصل إلى مرحلة التهديد بالقطعية . وكل هذه المحاولات ، ألا تظهر بوضوح أن القيصر كان يقوم بأكثر من عملية ؟ وأدى ذلك إلى وضوح شكل المقاومة .

كانت مشغولية بريطانيا العظمى السريعة هي الاحتفاظ بوضعية المضائق ووقت التهديد بالقطعية بين روسيا وتركيا ، دخل الأسطول الإنجليزي الدردنيل ؛ وحينما انسحب ، عرضت الحكومة الإنجليزية على الباب العالي معاهدة تحالف لم يجرؤ السلطان على قبولها .

وفرنسا ، التي كانت حكومتها ترغب في إرضاء الأوساط الكاثوليكية ، طمعت ، في مايو سنة ١٨٥٠ ، في المكاسب التي كان الأرثوذكسيين قد حصلوا عليها في فلسطين ، وحاولت أن تمارس ، وعلى أوسع نطاق ، الحقوق التي كانت تضمنها لها حمايتها الدينية على الكاثوليكين في الإمبراطورية العثمانية . وفي تلك السلسلة من الأحداث الصغيرة التي وقعت بين الرهبان اللاتين والرهبان الأرثوذكس بشأن حراسة الأماكن المقدسة في القدس وفي بيت لحم ، كانت السياسة الروسية في أول الأمر متحفظة إلى حد بعيد . ومع ذلك ، فقد أبلغ القيصر السلطان ، في سنة ١٨٥١ ، أنه يمكنه ، في حالة رفضه الإبداعات الفرنسية ، أن يعتمد على التأييد للمعنوي والمادى ، لروسيا .

ورغم هذه المقاومة ، فإن حكومة روسيا قد استمرت في عملها : وعادنيقولا الأول ، في أبريل سنة ١٨٥٢ ، إلى موضوع « الرجل المريض » ، كما حدث من قبل في سنة ١٨٤٤ .

إلى أي هدف كانت هذه السياسة ترغب في الوصول ؟ الواقع أنها كانت تهدف التسبب في إنبهار الحكم العثماني . وبطبيعة الحال كانت تفضل الوصول

إلى هذه النتيجة دون أن تتعرض لاختطار جسيمة ، أى الحصول على الموافقة «الودية» على الأقل لإحدى الدول العظمى التى كانت مصالحها تتعارض مع مصالحها هى . وفى المذكرة التى كتبها القيصر لنفسه ، فى أوائل سنة ١٨٥٣ ، ذكر خطته : فإذا ما وافقت الحكومة النمانية ، فسيكون لروسيا الوسيلة لى تمارس فى تركيا نفوذاً متفوقاً وستتبع بهذه النتيجة ؛ وإذا لم توافق ، فستقوم روسيا بالحرب ، وتستول على المضائق وتقتضى على الإمبراطورية النمانية . لما الذى يقوم مكانها ؟ هل من اللازم لإنشاء دول مستقلة على ساطم هذه الإمبراطورية ؟ أو لإنشاء إمبراطورية بينظلية ، بالإتفاق مع اليونان ؟ لا ، فالحل «الأقل سوءاً» سيكون هو ترك الحكم النماني باقياً فى الأقاليم الآسيوية ، وتقسيم أقاليم تركية أوربا : فيعطى الإستقلال لامارة الصرب ، ونمسا دولة بلغارية ، ويقسم الباقي بين الدول العظمى ، باعطاء روسيا البوسفور ، وإعطاء النمسا البردنيل . وستكون النتيجة هى إقامة نفوذ مسيطر لروسيا فى شبه جزيرة البلقان ، عن طريق إنشاء دول عاضدة وعن طريق «الاشراف» على البوسفور دون أن تطرح مسألة الوصول البحر المتوسط بطريقة مباشرة . ومع ذلك ، فى المقابلة الجديدة مع السفير الانجليزى اللورد سيمور *Lord Seymour* ، فى ٢١ فبراير سنة ١٨٥٣ ، لم يذكر القيصر أبداً كلمة القسطنطينية أو المضائق ؛ ولكنه عرض على بريطانيا العظمى مصر وكريت . وأخيراً ، فإنه ناد ، فى يوليو سنة ١٨٥٣ ، لفكرة تقسيم المضائق بين النمسا وروسيا ، واقترح ، لى يحاول لإرضاء الحكومة النمسية ، إنشاء «حماية مشتركة» على البلقان ؛ فتخل بالثال عن أن يلقى فيه منطقة نفوذ روسى متفوق

وفى هذا التعديل المستمر للشروع الروسى ، ليس هناك ما يدل على تفكير يقظ أو على رغبة مستتيرة بالقيصر بتحسس . ومع ذلك فإنه لا يتخل عن حابه ، إذ أنه قد أدخل كرامته فى الموضوع . وفى ٢٨ فبراير سنة ١٨٥٣ ،

أرسل إلى القسطنطينية السفير منشيكوف *Menshikoff* الذى طالب السلطان بتسوية مسألة الأماكن المقدسة وياثفاكية تعترف بالحماية الدينية الروسية على الأقاليم الأرثوذكسيين في الإمبراطورية العثمانية ؛ ووصل حتى ، في ١٣ مايو سنة ١٨٥٣ ، إلى حد الرغبة في أن يفرض ، عن طريق إنذار ، معاهدة تحالف على الدولة العثمانية .

فلماذا قرر القيصر ، رغم هذه العقبات ، أن يمارس هذا الضغط المباشر على الحكومة العثمانية ؟

لا يبدو أن الدوافع الاقتصادية كانت هي التي قوت سياسته . فلاشك في أن الحكومة الروسية كانت لديها الرغبة في زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية لكي تحسن أحوال معيشة الفلاح الروسى ولكي تضمن كذلك الإيرادات من الضرائب ولكن ، هل كان من مصلحتها أن تخاطر بصدام مع بريطانيا العظمى التي كانت أكبر مشترى الحبوب منها ، والتي كانت تورد لها الآلات والمواد الأولية ؟

ولم يكن للشغليات الدينية دوراً أكثر إيجابية . فلاشك في أن الشعب الروسى ، في مجموعه ، كان حساساً بالنسبة لهذه المسائل الدينية ، وكان يعتقد في « رسالة » روسيا بصفتها حامية للذهب الأرثوذكسى ؛ ولكن الحكومة الروسية حصلت ، في ٤ مايو سنة ١٨٥٣ ، وحتى قبل إنذار منشيكوف ، على وعد بأن يعطى السلطان ميزات مقشابة لليونانيين ولللاتين : فطالبه كانت قد أرضيت بالنسبة لهذه النقطة .

ولذلك فإن التفسير المقبول الوحيد يرجع لطبيعة تفكير القيصر ولحسابه السياسى فكان يقولوا الأول يفرض ، منذ الدور الذى كان قد قام به في القضاء على الحركات الثورية في سنة ١٨٤٨ ، بأن قوة روسيا مهيمنة . وكان لا يسيؤه أبداً — كما أثبت ذلك أبحاث إيوجين تارليه *Eugène Tardé* — أن يواجه

العالم بنوع من التحدى ، ويفرض نفسه على أنه حامي حتى المسيحية ضد الإسلام
 ألم يكن علاوة على ذلك مقتنعا ، منذ زمن بعيد ، بأنه على قوة توسع روسيا
 أن تمارس عليها صوب الجنوب ؛ وأنه على «الستارة» التي تمثلها الامبراطورية
 العثمانية أن تختفي ؟ ولم يكن قد تمكن ، في فرصتين سابقتين ، من تحقيق هذا
 الهدف ، لأن الاخطار كانت جسيمة . ولكنه وجد الآن أن المشروع قد
 أصبح ممكنا ، إذ أنه قد بدا أن خطر التكتل قد ابتعد . ورغم أن مصالح
 روسيا ، في الإمبراطورية العثمانية ، كانت تصطدم ، في نفس الوقت ، بالمصالح
 الإنجليزية ، وفي المجال الديني ، بالمصالح الفرنسية ، فإن حكومة روسيا اعتقدت
 أن التعاون الفرنسي الإنجليزي كان غير متوقعا ، إذ أن إنقلاب ٢ ديسمبر سنة
 ١٨٥١ وإعلان الإمبراطورية كانا قد أثارا قلقا حادا لدى الرأي العام الإنجليزي
 فإذا ما اعتمدت بريطانيا العظمى على مجرد قوانينها وحدها ، كيف يمكنها معارضة
 السياسة الروسية ؟

٦ - المقاومة الفرنسية الإنجليزية :

على عكس توقعات القيصر . لقيت السياسة الروسية مقاومة مشتركة من
 جانب بريطانيا العظمى وفرنسا .

فالحكومة الإنجليزية ، رغم عدم الاستقرار السياسي (جاءت بعد وزارة
 أبردين المحافظة ، التي كانت قد أظهرت التردد تجاه روسيا ، في نوفمبر سنة ١٨٥٢
 وزارة جبهة أبردين — راسل . ثم في فبراير سنة ١٨٥٣ ، وزارة كلارندون
 Clarendon) . كانت قد رفضت باستمرار أن تفكر في «اختفاء» وفي
 تقسيم الإمبراطورية العثمانية . فهل ستوافق مع ذلك على أن تترك روسيا تحصل
 على نفوذ متفوق في هذه الإمبراطورية العثمانية ، وعلى الأسس التي وضعتها
 بعثة منشيكوف ؟ ليس أكثر من ذلك . إن أنصى ما يمكنها القيام به هو أن
 تفتح للقيصر طريق الإسحاب « للشرف » ، وذلك بالسماح له بالحصول

من الباب العالي على بعض إرضاءات شكلية . ولكنها أظهرت أنها لن توافق على تقديم أية تنازلات ، فيما يتعلق بالمسألة الأساسية ، رغم أنها لم تكن تعلم بعد ، في أبريل سنة ١٨٥٣ ، الرسائل التي ستتضمن بها من قطع الطريق .

ولاشك في أن المصالح الاقتصادية كان لها دوراً في هذا التشدد . فكان رجال الصناعة الإنجليز غير راضين عن سياسة الجمارك الروسية ، التي قامت ، من أجل حماية صناعة لسيج كانت لاتزال في بدايتها ، بفرض ضرائب على القطنيات المستوردة زادت ثلاثة أو أربعة أضعاف على الرسوم النسوية أو رسوم الدولارين . ومن ناحية أخرى ، كانت الامبراطورية العثمانية قد أصبحت ، بالنسبة لبريطانيا العظمى ، ومنذ معاهدة التجارة في سنة ١٨٣٨ ، مشترى جيد للسلع المصنوعة ومورد جيد للمحجوب : فالصادرات الإنجليزية لتركيا ، والتي كانت قيمتها ١٣٩٤٠٠ جنيه في سنة ١٨٢٩ ارتفعت إلى ٧٦١٩٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٤٧ ، وإلى ١١٥٨١٦٠٠٠ في سنة ١٨٤٨ ، ولم يزد بليرستون ، في مارس سنة ١٨٤٩ ، في أن يظهر ، أمام مجلس العموم ، أهمية هذه المسائل الاقتصادية ، ويصر على النتائج التي يجب أن تترتب ، بهذا الخصوص ، على سياسته المتعلقة بالمحافظة على الامبراطورية العثمانية . ولكن ، إذا كانت هذه المعضلات قد تمكنت من الاسهام في تكوين تيار ، في الرأي العام الإنجليزي ، في صالح تركيا ومعادى لروسيا ، فإنه من الصعب الاعتقاد في أنها كانت هي المقررة . فهل يمكننا أن نفى أن كويدين قد عارض حجج بليرستون بمرارة ؟ لقد كانت المصالح السياسية والاستراتيجية هي التي ظلت مقررة ، كما كان عليه الحال في الماضي : مشغولية المحافظة على التفوق الإنجليزي على الطرق الملاحية في البحر المتوسط ؛ وبالتالي الرغبة في الاحتفاظ « بالاستارة » التي تمثلها الامبراطورية العثمانية أمام التوسع الروسي وفي منع القوى البحرية الروسية من عبور المضائق .

وكان موقف الحكومة الفرنسية يعهد للمقاومة الانجليزية : فى ٢٤ مايو سنة ١٨٥٣ عرض نابليون الثالث على بريطانيا العظمى وفقاً ضد روسيا . أكان هدفه إرضاء الأوساط الكاثوليكية ، بإبعاد نفوذ الأرثوذكسيين من شرق البحر المتوسط فى صالح نفوذ رجال المذهب اللاتينى ؟ كان هذا الأمر غير متوقع إلى درجة كبيرة ، مادام قد قبل ، منذ ثلاثة أسابيع مضت ، تسوية مسألة الأماكن المقدسة . حقيقة أن ثوفينيل *Thouvenel* قد ذكر ، فى سبتمبر سنة ١٨٥٣ ، أن إنشاء « سلطنة مسيحية » فى القسطنطينية ، ولكن من مذهب آخر ، كانت تعتبر تهديداً بالنسبة للكرسى البابوى : « وهذه وجهة نظر علينا ألا نهملها » . ومع ذلك فيصعب علينا أن نستخرج نتائج لها قيمتها من هذا الكلام العادى . — وهل كان الامبراطور يرغب ، هو أيضاً ، فى أن يقلل حل روسيا طريق الوصول لبحر المتوسط ؟ كان هذا ممكناً . ولكن هذا الفرض لا يستند إلى أية حقيقة محده . — وهل كان يفكر فى مكاسب بالنسبة للتجارة الفرنسية ؟ لا يبدو أنه قد فكر فى ذلك . وليست أية واحدة من هذه التفسيرات مرضية ؛ وليست أى منها مؤكدة بالوثائق القليلة التى تسمح بتخمين إتجاهات تفكير الإمبراطور . وكانت المشغولية الأساسية مرتبطة بالسياسة العامة . فكان نابليون الثالث يرغب ، كقائمة لمشروعاته الأوربية الكبرى التى كان يفكر فيها ، فى « توحيد » بريطانيا العظمى ؛ وكان لا ينسى ، ولن ينسى أبداً إلا فى سنة ١٨٦٩ ، هذه المشغولية الكبرى . وكان الهدف الأول الذى يقترحه يتمثل فى أن يعرض على الوزارة الإنجليزية مساعدة الجيش الفرنسى ، ويعطيها الوسيلة لوقف روسيا ، ويحرم بذلك المشاعر غير المواثبة التى كان لإنتقال ٣٠ ديسمبر قد أثارها ، وربما يتمكن فى هذه الفرصة من الحصول على تحالف مع إنجلترا . وكان يعرف تماماً أن هذا العرض قد يصل إلى حالة حرب مع روسيا ، ويعرف كذلك أن هذه الحرب ، التى سيقوم بها من أجل « المصالح الإنجليزية » ،

كانت تهدد بالألتقى شعبية في فرنسا ، ومع ذلك فقد وافق على هذه الإمكانيّة ، إذا أنه رأى فيها الوسيلة اللازمة لتوجيه العلاقات الفرنسية الإنجليزيّة في طريق جديد . وكتب إلى سفيره في لندن ، في ٢٥ مايو سنة ١٨٣٥ : « لئن أريد السلم لأن كان ذلك ممكناً ، ولكن بالوقوف المشترك مع إنجلترا » . وكرر ، في سبتمبر ، أنه سيوفى بتعهداته ، إذا أنه يرغب في المحافظة على « التحالف الإنجليزي » .

وحينما انعقد هذا الوفاق الفرنسي الإنجليزي ، لاي سبب لم يتراجع القيصر ، الذي كانت تنبؤاته قد فعلت ؟ ولماذا قام ، في يوليو سنة ١٨٥٣ ، باحتلال الإمارات الدانوبية ، وهو قرار في غاية الخطورة مادام يهدد بالتسبب في إحتياجات النمسا ؟ مسألة كرامة ، بلا شك ؛ ولكنها كذلك مجرد أمل في أن « التكتل » الفرنسي الإنجليزي لن يعمر والواقع أن الحكومات لم تهدد ، في لندن أو في باريس ، على أنها قد صممت بمد على الوصول حتى الحرب : ففي إنجلترا ، ورغم أن أوساط رجال الأعمال كانت في جانب التعاون الفرنسي الإنجليزي ، الذي كانوا يتوقعون منه مكاسب إقتصادية ، كان الأمير زوج الملكة يفرمل سياسة بلرستون ؛ وفي فرنسا ، وحيث كان المحصول سيئاً ، إجتازت الحكومة صعوبات مالية ، إذ أنها قد اضطرت لإعطاء معونات من أجل خفض أسعار الخبز . ولكن سياسة سترادفورد كاننج *Stratford Canning* السفير الإنجليزي في القسطنطينية ، حاولت أن تجعل هذه الحرب أمراً محتوماً . فكان سترادفورد كاننج هو الذي نصح الباب العالي — كما أعطت على ذلك الدليل أبحاث هارولد تمبرلي *Harold Temperley* بأن يرد برفض مطلق على مطالب منشيكوف ؛ وكان هو الذي حمل الحكومة العثمانية على إبعاد حل وسط كانت حكومة النمسا قد اقترحتة . واستغلت هذه السياسة قلة حذر القيصر وسره تصرفه إلى أبعد مدى . وخطوة بخطوة نصل صوب حرب لم يكن أحد من المتعادين يأمل حقيقة في الوصول

إليها . وطالبت الحكومة العثمانية ، في ١ أكتوبر ، إخلاء الإمارات ؛ وحصلت على مجيء الأساطيل الانجليزية والفرنسية إلى القسطنطينية . وحينما بدأت العمليات الحربية بين تركيا وروسيا ، فتح دخول هذه الأساطيل إلى البحر الأسود الصدام المسلح بين الدول العظمى .

٣ - الهزيمة الروسية :

في هذه الحرب ، كان للعمليات الحربية والبحرية مدى أقل من العمل السياسي . وكانت الصعوبة الأساسية التي لمصطدم بها الانجلو فرنسيين هي إختيار ميدان هجوم له فاعليته . طرد الروس من الإمارات الدانوبية والتوغل في بسارابيا ؟ لقد بدأ الحلفاء في تحقيق هذه الخطة ، ولكنهم تخلوا عنها بسبب نفقش وباء الكوليرا بين قوات الحملة . إحتلال جزر آلاندي في بحر البلطيق ، لكي يهددوا - من بعيد - سان بطرسبرج ؟ لقد قام الإنجليز بمحاولة لذلك ولكنهم فشلوا فيها ، ولم يتمكنوا من الإستمرار في هذه المغامرة . وفي نهاية الامر ، إتخذوا قراراً بأن يهاجموا ، في القرم ، قاعدة سياستبول البحرية . وكان إختيار هذا الهدف يتطابق مع أهداف الحرب ، للتكتلين : فلحماية الامبراطورية العثمانية ، ألم يكن من اللازم حرمان روسيا من وسائل عملها في البحر الأسود ؟ ولكنها كانت عمليات حصار ، بطيئة ومملة . وحتى الاستيلاء على سياستبول نفسها ، أيكفى لأرقام روسيا على السلم ؟ وكان غزو القرم هو مجرد خرق عين للدب الروسي ، وإذا ما رغبت حكومة القيصر في الاستمرار في المقاومة ، فإن الامر لم يكن يعني أن تحاول قوات الخصوم التوغل بعمق في الاراضى الروسية . واذك فإن بريطانيا العظمى وفرنسا لن يتأخرا في معرفة أن الحرب تهدد بأن تكون طويلة ؛ وكان لكل منهما من الاسباب الملحة التي تجعله يأمل في أن تكون الحرب قصيرة المدى : فكان نابليون الثالث يخشى ، في حالة تأخر النجاح ، من إنصراف الرأي العام ومن عدم رجاء أو ساط رجال الاعمال ، خاصة وأن فرنسا لم تكن تدافع

عن مصالح أساسية في هذا الصدام ؛ أما الحكومة الانجليزية ، التي كانت لها أهداف حرب متعددة ، فإنها كانت تعرف جيداً أنه ، نتيجة لافتقارها إلى جيش كاف ، لن تتمكن من الانتصار في حالة انسحاب فرنسا . ولذلك فقد كانت للمفوضية الدائمة للحكومتين هي توسيع نطاق التكتل ، وبطريقة تجعل حكومة روسيا تشعر بأنها مهددة بدرجة خطيرة ، تجبرها على أن توافق على السلم

ولكن ، ما هي الامكانيات ، في هذا البحث عن تحالفات ؟ فالسويد ، إذا ما وافقت على دخول الحرب ، يمكنها أن تمنح قاعدة فعالة للممليات ؛ ولكنها لم توافق على طلبات بريطانيا العظمى ، إذ أنها كانت من الحكمة بدرجة جعلتها تفكر في أنها إذا ما أخذت موقفاً ضد روسيا ، فإنها ستهدد مستقبلها ؛ فإذا ما افترضنا أن النصر سيسمح لها بإعادة احتلال فنلندا ، فإلى أي وقت يمكنها أن تحتفظ بها ؟ وألم يكن عليها أن تخشى كذلك من امكانية انتقام روسي ؟ ويبدو مت سردنيا ، حيث كان كافور ، منذ أن أصبح رئيساً للوزراء ، ينتظر للحصول على صداقات خارجية ، كان في وسعها أن تجد أن من مصلحتها أن تعرض معونتها (وفكر كافور في ذلك منذ يناير سنة ١٨٥٤) ؛ ولكن هذا التحالف كان سيمطى مجرد زيادة بسيطة لعدد القوات ؛ ولم يكن في وسعه بأي حال من الأحوال أن يؤدي إلى حل ، من الناحية العسكرية . وكانت للولتين العظميتين المجاورتين لروسيا — النمسا وبروسيا — أهمية فائقة ، مادام غزو الأراضي الروسية لن يكون ممكناً إلا بمساهمتيهما . وكان القيصر قد اعترف بنفسه بذلك ، في سنة ١٨٥٣ ، في مقابلة مع سفير فرنسا : « وباعياً بكم أن تقررنا على شروطكم ، ولكن نيقولاً الأول أضاف : « ان ذلك لن يحدث أبداً ، إذ أنني متأكد من النمسا ومن بروسيا . » وكان لمجهود روسيا من أجل ضمان حياد « دول الوسط » ، وللمجهود بريطانيا العظمى وفرنسا

من أجل جر أحدهما على الأقل إلى الحرب ، وبالنسبة لسير الحرب ، أهمية أكثر من أهمية المعارك البشعة التي وقعت حول سياستبول .
وبطبيعة الحال كان موقف كل من دولتي الوسط مختلفاً تماماً عن موقف الأخرى ، ما دامت أحدهما كانت لها مصالح بلقانية ، في الوقت الذي لم تكن فيه للأخرى مثل هذه المصالح .

فكانت النمسا تأمل في أن تحصل سياسة روسيا العثمانية على د ضربة قاضية ، وكانت مطالب منشيوكوف ، والرغبة التي أكدتها روسيا لاستخدام حمايتها الدينية على الأرمنوكسين إلى أبعد مدى ، قد ظهرت لها على أنها خطيرة .
وأما قلقها أكثر من ذلك إحتلال القوات الروسية للإمارات النابوية ، إذ أن حرية للملاحه عند مصبات الدالوب كانت ضرورية بالنسبة لتجارها الخارجية (فكانت للشركة النمساوية للملاحه في الدالوب ، في سنة ١٨٥٣ ، ثلاثة وخمسين سفينة في البحر الأسود) ولذلك فقد كان من حق حكومة فيينا أن ترى أن الفرصة كانت مواتية د لكسر ، السياسة الروسية ، وبالإتفاق مع الدول الغربية . وكان هذا هو رأى إسكندر باخ ، Alexandre B رئيس الوزراء . ومع ذلك ، فقد إنتقدت هذه السياسة ، في أوساط الحاكمة ، وعن طريق رجال كانت لهم سلطة كبيرة ، مثل المارشال ر. تسكي Radetsky على وجه الخصوص . وكان لا ينسب للمعونة التي كانت السياسة الروسية قد أعطتها لنمسا في سنة ١٨٤٩ وفي سنة ١٨٥٠ ؛ ولذلك فإنه كان يعتقد في ضرورة عدم القيام بأى شيء . يمكنه أن يحدد الخلافات والضعفان . وكان يخشى كذلك ، في حالة دخوله في حرب مع روسيا د من إعطاء فرصة مواتية لخصوم النمسا من الإيطاليين ومن الألمان . وكان هدفهم هو الإفادة من حرب القرم لكي يفاوضوا روسيا في أمر تقسيم مناطق النفوذ في البلقان . أما بالنسبة لوزير الخارجية ، بول Buol ، فقد وجد أنه من الضروري تهديد روسيا بالتدخل ، وأن يصلوا إن لزم الأمر حتى (م ٢٢ - تاريخ العلاقات الدولية)

إلى حد إتخاذ إجراءات بشأن التعبئة؛ ولكنه كان لا يرغب في الإشتراك في الحرب؛ فكان التهديد يكتفى لإجبار حكومة روسيا على التخلي عن مشروعاتها البلغانية وعلى إخلاء الإمارات النانوية؛ وهكذا لن يكون على النمسا أن تتخلى عن الحياد. وكان موقف بروسيا خاضعاً لسياستها الألمانية وحدها، فهل كان من مصلحتها أن تضعف روسيا، التي كانت قد ساهمت بدرجة كبيرة في التسبب في «تقهقر» سنة ١٨٥٠؟ وهل كان من الواجب عليها، مع هذا الافتراض، أن تقوم بعمل مشترك مع النمسا؟ كان الوسط الذي يحيط بالملك، رغم ذكريات أولمز، لا يرغب في الإشتراك في عمل موجه ضد روسيا؛ وكان يضغط في ذلك لمشغوليات السياسة الداخلية: الرغبة في الإحتفاظ بالتصانين بين القوى والمحافظة، ولكن بيسارك، الذي كان يمثل في ذلك الوقت حكومته لدى الداييت الجرماني، وجد أن في وسع بروسيا أن تلتهم الفرصة وتحصل على سلطة معنوية على الدول الألمانية، إذا ما أظهرت، بمناسبة هذا الصدام الدولي، أنها قادرة على أن تكون لها سياسة خاصة بها، بدلا من أن تسير «في ركاب» النمسا.

ولذلك فإن الدول الغربية قد لقيت صعوبات دبلوماسية كبيرة. ولم تمكن تأمل في جر بروسيا داخل الصراع، ولكنها كانت تأمل في جر النمسا، وذلك لتقصير مدى الحرب ولكي يفسبوا في إنهاء «الجببة» المقامة بين الملكيات المطلقة. ولكن، هل كان من الممكن الحصول على مساعدة الواحدة دون الأخرى؟ لم تكن الحكومة النمساوية ترغب، بالنسبة لمصلحة سياستها الألمانية في خلق موقف يسمح بأن تهدد فيه الدول الألمانية «المتوسطة» بالإبتعاد عن نفوذها وبالموافقة على الإقتراحات البروسية. وأدى هذا القشباك المصالح إلى تغييرات مفاجئة في المواقف، وفي الوقت الذي إستمرت فيه الحرب.

وفي ٨ أغسطس سنة ١٨٥٤ وافقت حكومة النمسا على عقد إتفاق مع الدول الغربية لكي يحددوا ما يجب أن تكون عليه «شروط السلم». وكانت

هذه هي «النقط الأربع» التي إتفق عليها في فيينا . فيجب على روسيا أن تقاoul عن نفوذها المتفوق في الإمارات الرومانية ، وتتخل عن إدعاءاتها لممارسة حمايتها الدينية على الرعايا الأرثوذكسيين في الإمبراطورية العثمانية ؛ وبدلاً من هذه الإمتيازات الروسية سيكون هناك ضمان جماعي تمنحه الدول العظمى . وستضمن حرية الملاحة عند مصبات الدانوب بإتفاقية دولية . وأخيراً ، سيماد النظر في الإتفاقية الخاصة بالمضائق لسنة ١٨٤١ ، وبطبيعة الحال في إتجاه غير موات للمصالح الروسية .

ولكن فرنسا وبريطانيا كانتا رغبان في الحصول على أكثر من ذلك : فيجب على الحكومة النمساوية أن تعد ، إذ لم يتراجع التقيصر في فترة الشهرين التاليين ، بأن تتفاهم مع الدول الغربية من أجل فرض «النقط الأربع» على روسيا ؛ وهكذا ستقبل النمسا ، وإن كان بعد فترة ، وآجلاً ، التفكير في تعاون مسلح . وحاولت الأوساط النمساوية الحاكمة أن تتهرب ، ولكن الضغط الانجليا فرنسي كان قوياً : «تحالف أو قطيعة» . وجعلهم نابليون الثالث يفهمون أنه في حالة الرفض «سيثير» المسألة البولندية . وتمكن بول من التغلب على مقاومة الإمبراطور فرانسوا جوزيف حينما هدد بالإستقالة ، ووقع ، في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٥٤ ، على التعهد الذي طلب منه ؛ وفي نظير ذلك وعدت فرنسا وبريطانيا العظمى بالألتسح ، خلال فترة الحرب النمساوية الروسية المتوقعة ، بنشوب حركة ثورية في إيطاليا ؛ وقبلنا كذلك إخضاع تنفيذ الإتفاقية للمساعدة المسلحة التي يمنحها الإتحاد الجرمانى .

ولكن هذا الشرط الاساسى لم يتحقق حينما جاء وقته . فأى مصلحة لروسيا في المساعدة على نجاح تمسوى في أوروبا الشرقية؟ وبحريض من إسهارك ، رفض الأديت الجرمانى ، في ٨ فبراير سنة ١٨٥٥ ، تعبئة القوات الفيديريالية ولذلك خان إتفاقية ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٤ قد بقيت بدون تنفيذ .

ولكى ترغما النمسا ، إستخدمت الدولتان الغريبتان — وبدافع من فرنسا — سياسة ضغط حيالها : فوافقنا على المفاوضات التي كان كافور قد اقترحها عليها منذ فترة . وبمعاهدة ٢٨ يناير سنة ١٨٥٥ ، تمهدت حكومة سردينيا بالتدخل في حرب القرم ؛ وفي نظير ذلك ، أعلنت الدولتان الغريبتان إستعدادهما لتتح سياسة سردينيا تأييدهما في المسألة الإيطالية . ولاشك في أن فرنسا وبريطانيا إنتظرتا ، من هذه المعاهدة ، ميزة مباشرة ، تتمثل في معونة حملة من سردينيا في العمليات أمام سباسبول ؛ ولكنهما عملا حساباً خاصاً للتأثير الذي يمكن أن تحدثه ، في هينا ، إمكانية تدخلهما الدبلوماسي في الشؤون الإيطالية : فهي ، د طلبة مدس في أذن النمسا . ومع ذلك ، فقد ترددتا لفترة في إستخدام وسيلة الضغط هذه حتى أنفساهما . ولذلك فإنهما قد أقهما هينا ، بعد ذلك مباشرة ، أنهما سيعارضان محاولة دولة سردينيا لإيطاليا ، في حالة موافقة المملكة الدانوبية على تأييدهما ضد روسيا . ولم يبق لنا ليجون الثالث الذي كان مضطراً لإنهاء المسألة بإعلان زيارة الملك فيكتور إيمانويل المقبلة لباريس ، إلا في خريف سنة ١٨٥٥ ، وبعد الإستيلاء على سباسبول . فعندئذ قامت الحكومة النمساوية ، في ١٦ ديسمبر ، بتوجيه إنذار لروسيا : وبعد شهر من ذلك ، وافق القيصر الجديد إسكندر الثاني (الذي تولى العرش في شهر مارس بعد نيقولا) على قبول « التقطع الأربع » .

ولذلك فقد كان التهديد بتدخل مسلح نمسوى هو الذي أنهى مقاومة روسيا .

وفي المسألة العثمانية ، كانت نتائج هزيمة روسيا مهمة . فبمعاهدة باريس ، في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ . خسرت روسيا الميزات التي كانت قد حصلت عليها منذ قرن ، في وقت معاهدة قازيناريدجي (الحماية على الأرمنوكسيين) ووقت

معاهدة أدنة (نفوذ متفوق في الإمارات الدانوبية) ، إذ أن هذه المعاهدة الجديدة وضعت الإمبراطورية النمساوية تحت الضمانة الجماعية للدول الموقعة عليها ولكن الخطير بشكل خاص بالنسبة لروسيا ، كان هو تنازلها — من حيث المبدأ — عن الأمل في الحصول على ميزات من جديد . ويتفسير واسع النقطة الثالثة ، من نقطتين — تلك التي تتعلق بإعادة النظر في إتفاقية سنة ١٨٤١ ، فرضت . المادة الثانية من الإتفاقية العامة لمؤتمر باريس على روسيا وعلى الدول الأخرى المجاورة ، حياد البحر الأسود ، أى منع الإحتفاظ فيه بأسطول حرب أو إقامة ترسانات ، وكانت هذه مادة أساسية ، إذ أنها كانت تحرم إمبراطورية روسيا من وسيلة إنتهاك وإفقال ، المضائق ، وحتى ممارسة ضغط مباشر على الحكومة النمساوية . وكان هذا المطلب ، الذي فرضه بليستون ورافق عليه نابليون الثالث ضد وجهة نظر دروين دي لويس *Drouyn de Lhuys* ، هو الذى أطال فترة الحرب ؛ وبدونه ، كان القيصر سيوافق منذ ثمانية أشهر قبل ذلك . وكان حياد البحر الأسود نجاحاً كبيراً للسياسة الإنجليزية .

ولاشك في أن مؤتمر باريس لم يقصر إهتمامه على مجرد الشؤون النمساوية . فقرر ، في صالح السويد ، أنه يجب على روسيا ألا تعمل على تحصين جزر آيلاند في بحر البلطيق ؛ وأقام — طبقاً لرغبة النمسا — حرية الملاحة على مصبات الدانوب ، تحت إشراف لجنة دولية ؛ ووجد الإمارات الدانوبية ، التي تحررت عن إشراف روسيا ، بإدارة مستقلة وقومية ، في نطاق الإمبراطورية النمساوية ؛ وحدد قواعد القانون البحري في وقت الحرب : الحصار والغنائم ؛ وأخيراً فإنه أعطى لكافور الفرصة لكي يفاوض أمام الرأي العام الدول ، وبموافقة نابليون الثالث ، مظهرين من مظاهر الشؤون الإيطالية — حالة الدولة البابوية وحالة مملكة الصقليتين — ويضمن بهذا الشكل ميزة معنوية من وجهة نظر الوطنيين الإيطاليين . ولاشك في أن كل ذلك كانت له قيمة لا يمكن إهمالها بالنسبة للمستقبل

وعلاوة على ذلك فلم يكن أمراً عادياً ، بالنسبة لتفوذ لإمبراطور الفرنسيين «
وبالنسبة لمستقبل السياسة الإمبراطورية ، أن يتخذ المؤتمر في باريس وأنه ،
بعد خمسين سنة من معاهدات سنة ١٨١٥ ، تكون فرنسا قد استعادت دوراً من
الدرجة الأولى في العلاقات الدولية . ومع ذلك فقد كانت بريطانيا العظمى هي
التي حصلت في الحال على ميزات فعالة . وكان بلرستون ، في حقيقة الأمر ،
لا يعتقد آمالاً كبيرة على مداها : فكان يعتقد أن حكومة روسيا ستحرر ، عند
أول فرصة مواتية ، من حياد البحر الأسود ، وكان يأمل فقط في أنه قد حصل
على مجرد « عشرة سنوات » من الهدوء بالنسبة لمسألة المضايق .

ولكن تتابع هذه الحرب امتدت إلى مدى أبعد بكثير من نطاق « المسألة
الشرقية » . فن ناحية ، تخطت النمسا ، تحت ضغط فرنسا وبريطانيا العظمى ، عن
سياسة الوفاق التي كانت قد سارت عليها منذ سنة ١٨٢٣ تجاه روسيا ، وحكمت
على نفسها بوزلة أضعتها . ومن ناحية أخرى ، أظهرت الهزيمة للحكومة القيصرية
ضرورة القيام بإصلاحات لها مدى بعيد في البنيان الإداري ، وتنظيم النقل والحياة
الاجتماعية : مثل إنشاء الـ *Zemtvos* ، وبناء السكك الحديدية ، وخاصة إلغاء
المبودية . وكان هذا عملاً يتطلب وقتاً طويلاً ، وامتدت مراحله الرئيسية طوال
العشرة سنوات التالية . وفي الوقت الذي قامت فيه حكومة روسيا بهذا المجهود
للإصلاح الداخلي ، لم يكن في وسعها أن تفكر في الدخول في عمل خارجي له
أهميته . وهكذا لم يعد في وسع السياسة القيصرية أن تلعب ، في صالح المحافظة
على الوضع القائم ، نفس الدور الذي كانت قد لعبته في عام ١٨٤٨ — ١٨٤٩ :
فأصبحت مضطرة الى مشاهدة الأحداث ، وبصفتها متفرجة ، وبعدت سنوات
من مؤتمر باريس ، قرر الملحق العسكري الفرنسي في سان بطرسبرج أن الجيش
الروسي ، رغم ضخامة عدد قواته (فيمكنها أن تصل في عددها ، وقت الحرب ،
إلى ٨٧٠.٠٠٠ رجل ، بما فيها تفكيكات الاحتياطى) لم تكن له « قيمة

هجومية ؛ وقد يتمكن بالكاد ، في حالة حرب عامة ، من إرسال ١٠٠.٠٠٠ رجل إلى أوروبا الوسطى ، إذ أنه لم يكن في وسعه أن يستخدم في عمليات نظامية قواته الإحتياطية التي لم تكن حسنة التدريب ولا حسنة التنظيم ، وأيضاً لأنه سيضطر إلى مراقبة البولنديين ، وحراسة حدود القوقاز ، وإلى أن يترك « في الداخل » مالا يقل عن ١٥٠.٠٠٠ رجل نظائى ، « وذلك بسبب هياج المشاهر التي نتجت عن تحرير هيد الأرض » .

وسيكون لحسوف روسيا والقطعة التي خدمت في جبهة الممالك المحافظة الكبرى آثار في فتح امكانيات موافية أمام سياسة « إعادة النظر » ، التي كانه هي سياسة نابليون الثالث .

الفصل الخامس عشر

التغيرات في الشرق الأقصى

كانت هذه السنوات تمثل مرحلة هامة في بلاد الشرق الأقصى . فنيا بين عامي ١٨٥٤ و ١٨٦٠ أرغمت اليابان على الخضوع لنفوذ « الغربيين » ، وبدأ الغزو الإستعماري في الهند الصينية ؛ في نفس الوقت الذي انفتح فيه السوق الصيني بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في سنة ١٨٤٢ . وسيتسبب نشر الوسائل التقنية الأوروبية في تغييرات عميقة في مجتمعات الشرق الأقصى .

١ - انفتاح اليابان :

منذ أن أجبرت الصين ، بعد حرب الأفيون ، على التخلي عن سياسة « الإنغلاق » ، فكرت الدول الغربية في الحصول على ميزات مشابهة من اليابان : لمفاوضات تجارية وبنوع خاص إمكانية رسو السفن في الموانئ اليابانية . وبطبيعة الحال ، كانت دول شمال المحيط الهادئ — الولايات المتحدة وروسيا — هي الأولى التي أظهرت اهتماماً بهذه المسألة . وأقنعت نفسها بأن الحكومة اليابانية لن توافق على الدخول في مفاوضات . ولذلك فإنها قد فكرت ، الواحدة والأخرى ، ولإبتداء من سنة ١٨٤٨ ، في ممارسة ضغط عليها .

وهل يمكننا أن نفلس أن الولايات المتحدة ، بعد حربها مع المكسيك ، كانت قد أصبحت دولة من دول المحيط الهادئ ، وأن روسيا كانت قد أنشأت ، وتحت ضغط مورافيفف Mouravieff الحاكم العام لسيبيريا ، ميناءاً حريباً في بيتروبالوسك على ساحل المحيط الهادئ ، في نفس الوقت الذي احتلت فيه مصب نهر آمور ؟

ولم تكن اليابان في حالة تسمح لها بمقاومة هذا الضغط ، لا مجرد أنها كانت

تجتاز أزمة داخلية، ولكن كذلك لأن نبلاتها العسكرية العديدين - ٥٠٠ و ٥٠٠ سامورى - ، رغم تسليمهم بشعور وطني عميق وبروح تضحية نشطة، لم يكونوا يمثلون قوة مسلحة لها خطورتها . وبسبب سياسة « الإنغلاق » عجزت هذه الطائفة العسكرية عن معرفة الوسائل التقنية الأوربية : فنذ سنة ١٨٣٠ فقط كان بعض الداييمو قد بدأ في شراء بعض البنادق والمدافع من التجار الهولنديين ؛ ولكن حالة التسليح الياباني ، رغم هذه الاستثناءات ، بقيت كما كانت عليه عند مطلع القرن السابع عشر . ولذلك فقد كان من المستحيل على حكومة الشاجون أن تقف في وجه محاولة لإزالة جنود على السواحل

وأخذ قرار الإلتجاء إلى تهديد مسلح بطريقة تلقائية تقريباً في سنة ١٨٥١ في واشنطن وفي سان بطرسبرج . وكان الأمريكيون هم الذين سبقوا في الاستعداد : فخبق أسطول الكومودور بيرى *Perry* ، على السواحل اليابانية ، وفي يوليو سنة ١٩٥٣ ، أسطول بوتيانين *Poutianne* الروس الذي أتى من بحر البلطيق . ولكن بيرى كان قد إستلم تعليمات بعدم إستخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس ؛ واكتفى بتسليم خطاب للحكومة اليابانية ، معلناً أنه سيمود لأخذ الرد في العام التالي . وفي رحلته الثانية ، في مارس سنة ١٨٥٤ ، حصل بسهولة على فتح باب المحادثات . وأعطت معاهدة كانا واغا ، الموقعة في ٣١ مارس سنة ١٨٥٤ ، للأمريكيين ، وفي ميثاقين من موائى الدرجة الثانية ، الحق في الرسو ، والإقامة ، وبيع وشراء السلع ، وإن كان ذلك عن طريق وساطة الموظفين اليابانيين . وفي سنة ١٨٥٨ ، وفي الوقت الذى أظهرت فيه أحداث الصين لليابانيين الأخطار التى قد تنتج عن الرفض ، زاد إتساع هذه الاستعدادات : ففتحت خمسة موائى جديدة ، ومن بينها يوكوهاما ؛ هذا علاوة على أن الأمريكيين قد حصلوا على حق الدخول في علاقات تجارية مباشرة مع الأهالى وأيضاً على مزايا الإمتيازات الأجنبية ؛ وأخيراً أصبح في وسعهم الإحتفاظ بتمثيل

دبلوماسى لدى الحكومة اليابانية . وحصلت إنجلترا ، وروسيا ، وفرنسا ، وهولندا على إتفاقيات مشابهة . وهكذا إفتتحت اليابان ، وفى فترة أربعة سنوات ، أمام النفوذ الغربى ؛ وتخلت عن سياسة العزلة التى كانت قد سارت عليها منذ قرنين من الزمان .

وعلى العكس من حكومة الصين ، لم تقم الحكومة اليابانية — أى حكومة الشاجون — بمقاومة المطالب الاجنبية بمقاومة مسلحة . ومع ذلك لحينما قام الشاجون ، فى الفترة الواقعة بين « زيارتى » بيرى ، بإستفسارة كبار السادة الإقطاعيين ، كان رأيهم فى غاليته ، هو رفض المطالب الأمريكية . واعتقدوا أن اليابان كانت مهددة ، فى حالة «فتحها الابواب» بأن يطالبها الأجانب بالتنازل لهم عن قواعد بحرية : ألم تكن الصين قد فقدت هونج كونج ؟ وربما يذهب هؤلاء الأجانب حتى إلى تهديد إستقلال اليابان . وحتى إذا لم يكن الامر كذلك ، فإن مجرد السماح بالتجارة سيكون خطيراً ، لأن التصدير سيحرم الإهالى اليابانيين من المواد الغذائية أو من المواد الأولية اللازمة لحياتهم اليومية ، وفى نفس الوقت لن يقدم الإستيراد إلا بعض المواد « غير النافعة » . ولكن ، هل كانت سياسة المقاومة هذه ممكنة ؟ هل يعتقد فى ذلك أبى ماساهيرو *Abe Masahiro* رئيس مجلس الشاجون الكبير ، ولا داييميو ساتسوما *Satsuma* الذى كان قد أدخل فى إقطاعاته بعض مستحدثات التقنية الغربية . فكيف يمكن السامورى أن « يثبتوا » أمام اللدنية الأمريكية ؟ ألم يقسب مجرد ظهور أسطول بيرى فى حركة دعر فى المنطقة الساحلية ؟ وذكرت مذكرة كتبها الشاجون أن « فن الملاحة والوسائل الحربية والبحرية قد بلغت ، فى الدول العظمى الاجنبية ، أقصى نموها . وربما تنتهى حرب تدخل فيها ضدم إلى نجاح مؤقت ، ولكننا ، حينما تهاجم أسلحتهم بلادنا ، سنضع للتأج التى يسمح لنا بثل الصين بتخمينها » . وزعم وجهة نظر أغلبية الدييمو ، قرر

مستشارو الشاجون أن يوافقوا على ما لا يمكن تفاديه ، وأخذوا مجرد احتياطات لعدم تصدير الأرض والمحبوب .

وكان الحدث الرئيسى أنه ، بينما حاولت الحكومة الصينية ، حتى بعد استسلامها ، أن تحتفظ بحياة البلاد على نفس الطرق التقليدية ، فهمت الحكومة اليابانية من أول الأمر ما يمكنها أن تمكسه من الموقف الذى كان قد فرض عليها وفى مذكرة بتاريخ مارس سنة ١٨٥٨ ، ذكر الفاجون — ولا شك فى أن ذلك كان بطلب المحيطين به — أن على البلاد بعد ذلك أن تسير فى طريق جديد ، وتستوحى طرق الفريبيين ووسائلهم التقنية ؛ وأن تسمى مثلهم مواردها الاقتصادية وقواتها العسكرية . « فيمكننا عندئذ أن ندخل بمجموعة الأمم وتتصل بالدول التى تتطابق مبادئها مع مبادئنا » ؛ ويمكن لليابان أن تلعب دوراً هاماً فى العالم وتصل الى « مستقبل كبير » . ولذلك فقد كان الحرص على المصلحة الوطنية هو الذى دفع بعض اليابانيين ، والذين كانوا لا يزالون قلة ، الى التفكير فى تغيير عميق للحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ومع ذلك ، فإذا كانت حكومة الشاجون قد وافقت على سياسة « الإفتاح » فهل كانت ستجسج فى جمل الأهالى اليابانيين يقبلونها ؟ ولم يكن هذا القرار قد أخذ ، ضد وجهة نظر معظم السادة الاقطاعيين وحدهم ، بل كان قد أخذ كذلك ضد وجهة نظر الامبراطور الذى ، بعد أن كان قد فقد منذ قرنين السلطة الحقيقية إستشير بطريقة إستثنائية ، ورفض الموافقة ، مستنداً الى « الكرامة الوطنية » . ولذلك فإن نظام الشاجون قد وجد نفسه مهدداً بأنصار إعادة السلطة الامبراطورية ومن ناحية أخرى ، كان هناك الكثيرين من بين السامورى ، الذين حافظوا على التقاليد العسكرية ، ورفضوا الموافقة على سياسة الاستسلام ، وشعروا بالاذلال وأخيراً شعرت جماهير الشعب ، فى حياتها اليومية ، بمساوىء « الانتتاح » التى تسببت ، فى خلال السنوات الأولى ، فى صعوبات إقتصادية ومالية : ارتفاع

الأسعار ، لأن عمليات الشراء التي قام بها الأجانب قللت من توفر المواد الأولية ؛ واختفاء قطع العملة الذهبية لأن الأجانب اشتروا قطع الذهب ، لكي يعيدوا بيعها في الولايات المتحدة وفي أوروبا ببيع وصل إلى ٥٠ ٪ . والتقت العوامل العاطفية والمصالح المادية بهذا الشكل ، وتيسبت في حركة حادة معادية للأجانب : وكان شعارها هو « طرد الأجانب » . وفي أول الأمر كانت هذه الحركة موجهة ضد حكومة الشاجون ، التي كانت قد هددت الاستقلال الوطني ؛ واتجهت حوادث الإغتيال السياسي صوب الوزراء ومساعديهم ، وسرعان ما اتجهت صوب الأجانب : فوقعت لفتى عشرة عملية إغتيال فيما بين عامي ١٨٥٩ و ١٨٦٢ ؛ مع حرق سفارتين . وأخيرا أعطى الإمبراطور ، في ٥ يونيو سنة ١٨٦٣ ، أمره « لشاجون » بطرد البرابرة ، وحدد للتنفيذ يوم ٢٥ يونيو .

ولذلك فقد اضطرت الدولة الغريبة ، إلى التدخل . ولذلك في أنها كانت تعرف ، عن طريق اتصال شخصي من الشاجون ، أن الحكومة لن تقوم بأى شيء لتطبيق مرسوم الطرد ؛ ولكنها كانت تعلم أن هذه الحكومة كانت عاجزة عن ضمان احترام المعاهدات ولذلك فإنها قررت أن تنهى هذه الأزمة عن طريق القوة . فقام الأسطول الإنجليزي بضرب مدينة كاجوشيا بمدفعية لأن داييمو سانسوما كان قد رفض معاقبة قتلة أحد الإنجليز ؛ وتوغلت الأساطيل الفرنسية والأمريكية في مضيق سيمونوسيكي ، والذي كان المرور فيه قد منع على السفن التجارية الأجنبية ، وحطمت القلاع . وهذه المظاهرات أجبرت الإمبراطور ، الذي شعر عندئذ بالنتائج التي يمكن أن تترتب على حرب مع الدول العظمى ، على الانفصال عن رؤساء الحركة المعادية للأجانب ، وعلى أن يلغى في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٦٣ مرسوم الطرد . ومع ذلك فقد رفض الإمبراطور حتى ذلك الوقت التصديق على معاهدات سنة ١٨٥٨ : ولكن يرغبه على ذلك ، قرر يمثلو الدول القيام بمظاهرة بحرية جديدة ، وهذه المرة أمام أوساكا ، أقرب الموانئ

إلى كيوتو ، ووجهوا إليه إنذاراً . وحصلوا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٦٤ على التصديق على المعاهدات : وأجبر الإمبراطور حتى على قبول إضافة للمعاهدات : فتعمدت اليابان بأن تعدد الرسوم الجمركية بـ ٥ ٪ من قيمة السلع . وهكذا سويت المسألة من وجهة النظر الدولية ، مادامت السياسة الخارجية للبلاط الإمبراطوري قد سارت على نهج السياسة الخارجية لحكومة الشاجون . ولم تنتهى الحركة المعادية للاجانب تماماً ، ولكن لم تعد لها إلا مظاهر متفرقة . ولذلك فإن الدول الغربية تركت الأزمة الداخلية اليابانية في سنة ١٨٦٧ - ١٨٦٨ تستمر دون أن تتدخل فيها ؛ وهى تمثل في ذلك الصراع الذى نشب بين نظام الشاجون وبين السلطة الإمبراطورية . ومع ذلك لم تكن حكومة الشاجون هى التى قد وافقت على « إفتتاح » اليابان ، ولكن وصول الإمبراطور الشاب موتسوهيتو *Mutsuhito* إلى العرش في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٧ - والذى كان مستشاروه من السامورى المصلحين ، والذين يرغبون في إعادة تنظيم الحكومة والإدارة على أسس « حديثة » قد طمأن بعثات التمثيل الأجنبية . وبالفعل ، وبعد إنقلاب ٣ يناير سنة ١٨٦٨ مباشرة ، وهو الإنقلاب الذى ألغى نظام الشاجون ، أمر مرسوم إمبراطورى الشعب الياباني بالإعتراف بالحقوق وبالإمتيازات التى منحت للاجانب .

وهذه الخلاصة وحدها لا تكفى مع ذلك لشرح هذه الأحداث ، والتي كانت أهميتها كبيرة جداً بالنسبة لتاريخ العالم . فلماذا انضم أنصار إعادة السلطة الإمبراطورية في أول الأمر للحركة « المعادية للاجانب » ، ثم قاموا بعد ذلك بتغيير مراكمهم ؟ من الممكن أن تكون مجموعة السامورى المصلحين - أو كويو وساميو ، وجوتو ، الذين كونوا في سنة ١٨٦٧ الوسط الذى أحاط بالإمبراطور الجديد قد اقتنعت منذ سنة ١٨٥٨ بسياسة « إفتتاح » اليابان ، وأنهم قد انضموا ، فيما بين عامي ١٨٥٩ و ١٨٦٥ ، للحركة المعادية للاجانب كجزء عملية إتهابية إذ أنهم قد رأوا في هذا التكتيك أحسن وسيلة لوضع سلطة الشاجون . وحينئذ

حصلوا على النتيجة التي كانوا يأملونها ، واستلبوا السلطة ، تغلى هؤلاء المصلحون بلا أسف عن سياسة مقاومة التوغل الأجنبي ، التي لم تكن بالنسبة لهم إلا مجرد وسيلة . ولا شك أن هذا تفسير معقول ، ولكنه لا يستند إلى دليل مؤكد . وكيف يمكننا أن نفسر موقف جماهير الشعب الياباني التي ، بعد أن كانت قد هزمتها موجة عارمة من الشعور للمعادى للأجانب ، قبلت بهدوء بعد بضع سنوات ، الإنصال بالأجانب ؟ لا شك في أن الإمبراطور قد تحدث ، وكان لدى الشعب الياباني شعور بالنظام ، واحترام للسلطة . ولكن ، هل كان في وسع النفوذ الإمبراطوري أن يمارس عملاً مقررًا فجأة ، بعد قرنين من الضعف ؟ وأخيراً فإنه من الصعب تفسير دور كبار الداييمو في الجنوب الغربي : فكانت الدول قد أجبرت في سنة ١٨٦٣ على القيام بالمظاهرات البحرية ضدّهم ، ومع ذلك فقد كانوا هم كذلك الذين أسهموا ، في سنة ١٨٦٨ ، في القضاء على نظام الشاجون ، وفي صالح الإمبراطور الذي وافق مستشاروه على سياسة « الإفتتاح » ، ولا شك في أنهم قد فهموا ، خلال ذلك الوقت عدم جدوى سياسة مقاومة الغربيين ولكن ، ألم يكن عليهم كذلك أن يفهموا أن الإنصال بالأجانب كان يهدد بالتسبب في إغضاء النظام الإقطاعي ؟

ومع ذلك . فإن عدم التأكيد هذا في التفسير ، مهما كانت أهميته بالنسبة لدراسة تاريخ اليابان . هو ثانوي بالنسبة لتاريخ العلاقات الدولية ، إذ أن نتائج هذه الأزمات ، وحدها هي التي تبين العلاقات الدولية : فالرجال الذين كانوا يحكمون اليابان قد وافقوا على أن يتعلموا على أيدي الغرب ؛ وكانوا يرغبون في ذلك لأنهم رأوا فيه وسيلة لإعطاء القوة لبلادهم .

٢ - حملة الصين في سنة ١٨٥٨ - ١٨٦٠ :

لم يكن « إفتتاح » الصين الذي حدث في سنة ١٨٤٢ نتيجة لجهود بريطانيا العظمى إلا نتائج محدودة ، إذ أن تطبيق المعاهدات قد عاقته المقاومة السليبية

للالهالي الصينيين والحكومة الامبراطورية . ومنذ سنة ١٨٥٠ كان بلرستون قد فكر في تحطيم هذه المعوقات ، ولكنه لم يستمر في هذا المخطط ، ولا شك في أن ذلك كان بسبب الازمة الأوربية . ولكن الحرب الأهلية الصينية ، التي بدأت في سنة ١٨٥٣ فتحت أمام سياسة الدول الغربية إمكانيات مواتية ؛ ففي فبراير سنة ١٨٥٤ اقترحت الحكومة الانجليزية على فرنسا « الافادة » من هذه الحرب الأهلية « لمعقد صلات أكثر موطناً مع إمبراطورية الصين » ؛ وظهر أن الوقت مناسب لكي يطلبوا من حكومة الصين ، « وباستخدام القوة » ، تطبيق فعل لمعاهدات سنة ١٨٤٢ / ١٨٤٤ . وحتى ، لم لا يفيدوا من ذلك لكي يحصلوا على مدخل أكثر اتساعاً لسوق الصين ؟ وكان الغربيون يرغبون في مد نشاطهم خارج « الموانئ الخمسة » ، وفي الحصول على حق التوغل داخل البلاد وفي إستخدام طريق يانج تسي الصالح للملاحة بنوع خاص ، وهو « الشريان الرئيسي للتجارة » . ولذلك فقد كانت النوافع الاقتصادية هي التي توجه بدون أدنى شك هذه القرارات . وعلى هذه الأسس عملت بريطانيا العظمى على إقامة تعاون مع فرنسا والولايات المتحدة . ودفعت المفاوضات بنشاط زائد خاصة وأنها كانت تخشى من أن تحاول روسيا ، بعد هزيمتها في القرم ، أن تبحث عن ميدان عمل لها في آسيا الشرقية . وكانت هذه المواقف قد ثبتت حينما وقعت ، في سنة ١٨٥٦ ، الحوادث التي إستخدمتها الحكومات لدى الرأي العام في بلادها ، لكي تبرر التدخل : مقتل الآب شابديلان *Chapdelaine* ورجل التبشير الفرنسي ، الذي كان قد توغل في داخل الصين ، وإلقاء البوليس الصيني القبض على بعض بحارة سفينة تجارية صغيرة تحت العلم البريطاني .

وبدأ هذا المجهود الجديد « للضغط المسلح » ، على الحكومة الصينية في ربيع سنة ١٨٥٧ . وحصلت بريطانيا العظمى على مشاركة فرنسا في حملة صغيرة ، ولكن الولايات المتحدة رفضت إتخاذ إجراءات عسكرية واكتفت بإعطاء

المشروع تأييدا دبلوماسياً . وفى تفكير الحكومة الإنجليزية لم تكن هذه المظاهرة إلا وسيلة التهديد . ولكن ، مادامت حكومة الصين قد رفضت التفاوض ورغم خطورة الموقف الداخلى فى الامبراطورية ، فقد كان من اللازم إستخدام القوة . ومع ذلك فقد احتاط الأنجلو فرليسيين من أن يسيروا حتى النهاية : فاكفوا ، فى مايو سنة ١٨٥٨ ، بالاستيلاء على بعض القلاع ، هند مصب فى هو ، وبفرض التوقيع على اتفاقيات ، دون أن يطلبوا التصديق عليها فى الحال . وفى يونيو سنة ١٨٥٩ ، رفض الصينيون التصديق واستقبلوا المفاوضات بطلقات الرصاص . وقررت الحكومات الغربية ، التى أصبحت مهددة فى حالة بقائها عند هذا الفشل بخسارة كل نفوذها فى الصين ، بإعداد حملة حقيقية ، وهى التى حصلت ، فى أكتوبر سنة ١٨٦٠ ، على انتصار باليسكار ، واستولت على بكين وفى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٦٠ حددت معاهدة بكين الوضعية الجديدة للأجانب فى الصين : فتح احدى عشرة ميناءاً بحرياً أو نهرياً جديداً للتجارة ، وبينها تيان تسين وفنانكين ؛ والتصرح لسفن التجارة بالصعود فى يانج تسي حتى هانكيو ، بمجرد التمكن من اخضاع دلمو ، التايينج ؛ وحق الأجانب فى السفر فى داخل الصين ، ولكن دون أن ينشئوا مراكز إقامة دائمة (وحصل رجال التبشير وحدهم على هذا الحق للإقامة) ؛ وامتياز نظام التقاضى الذى أخرج الأجانب عن نطاق اختصاص المحاكم الصينية ، لافى مجرد المسائل الجنائية ، ولكن حتى فى الشؤون المدنية حين يكونوا متهمين ؛ ووجود دائم للندوبين الدبلوماسيين الأجانب فى بكين ، ونفذ البرنامج البريطانى بأكمله .

ومع ذلك فقد إستمر وجود حقبة كان من الواجب التغلب عليها ، إذ أن دلمو تاينج كانت تمثل التبادل التجارى فى الصين الداخلية ، وكان وجود حكومة هونج فى نانكين يقلل طريق الوصول إلى الأسواق الكبرى فى وادى يانج تسي . ولتسبب الإنجليز والفرليسيون ، والذين كان كل منهم يراقب محاولات الآخرين

من قرب ، ويشك كل منهم في أن الآخر يحاول أن يحصل على نفوذ متفوق في
 بكين ، إلى أن فكروا في أن من مصلحتهم ، ما دامت الحكومة الإمبراطورية
 قد وافقت على سياسة « الافتتاح » ، أن يعطوها معونة بحرية وعسكرية للقضاء
 على الثورة . وهذه المساعدة أسرع بانتصار الإمبراطوريين : وفي يوليو سنة
 ١٨٦٤ انهارت حكومة التايبينج .

وفي هذه السنوات العصيبة التي قورت مصير الصين لأكثر من نصف قرن ،
 كانت سياسة الدول الأوروبية مترددة . ففي نفس الوقت الذي حاربت فيه إنجلترا
 وفرنسا الحكومة الإمبراطورية ، حملتا على الحفاظ عليها : وإذا كانتا قد
 تأخرتا ، لمدة عامين ، عن البدء في عمليات حربية كبيرة ، فإن ذلك كان يرجع
 إلى خوفهما من التسبب في « إختفاء » إمبراطورية الصين ، وهي إمكانية كانا
 يخشيانها . وبمجرد أن سلبت أسرة المانشو أمام الحملة العسكرية ، لم يتردد الإنجليز
 فرنسيين كثيراً في تهديهما ، بإعطائهما معونة أسلحتهم ضد التايبينج .

فهل ارتكبت الحكومات الإنجليزية والفرنسية خطأ ؟ ألم يكن في وسعهم أن
 يعطوا ، على العكس من ذلك ، تأييداً للتايبينج ، الذين أعلنوا أنهم يرغبون في إعادة
 بعت ، الصين وحتى في صبغها بالصبغة الغربية ؟ وكان كثيرون من بين المندوبين
 الإنجليز والفرنسيين في الصين قد اقترحوا هذه السياسة عند بداية الثورة . وقد
 تمثل بريطانيا العظمى في سنة ١٨٥٣ أنه من الممكن أن يحصل الإنجليز من التوار
 على ميزات سياسية وتجارية أكثر حماسي يحصلون عليه في أي وقت من الإمبراطوريين .
 ولكن الإمتصالات التي حدثت مع حكومة نانكين قد أظهرت أن قادة التايبينج
 إذا ما كانوا قادرين على إقامة تنظيم عسكري بحت ، فإنهم كانوا لا يفكرون في
 تنظيم الحياة الاقتصادية ولا يشغلون أنفسهم كثيراً باحترام مصالح التجارة
 الأجنبية . ولذلك فقد ظهر أنه من الحكمة الإحتفاظ في أول الأمر بالحياض في
 هذه الحرب الأهلية ، والإقتصار على حماية الأحياء التي يسكنها الأوروبيون .

عند زحف التايبنج على شنغهاي . وفي سنة ١٨٦٠ فقط ، وأثناء الحملة على بكين ، فكر القرميسير المالى الإنجليزي ، وهو اللورد إيلجن *Lord Elgin* ، فى إحدى اللحظات فى « جعل رجال نانكين ينتصرون » ، لكن يقضى على مقاومة الحكومة الإمبراطورية ؛ ولكن البارون جرو *Gros* ، زميله الفرنسى ، رأى فى ذلك تعقيداً بلا داع ، وخطير فى نفس الوقت . وبمساعدة الحكومة الإمبراطورية أخيراً ، لإبتداء من سنة ١٨٦٢ ، على إقامة سلطتها فى وادى يانج تسي ، حصلت الدول على النتيجة التى كانت تهماها أكثر من غيرها : الوصول إلى المراكز التجارية الكبرى للأقاليم الصينية .

وبعد عشرين عاماً من الصعوبات ، أصبح افتتاح الصين حقيقة ثابتة . فى صالح من كان ذلك ؟ بريطانيا العظمى ، التى كانت تمتلك وحدها قاعدة بحرية على الساحل الصينى ، احتلت فى السوق الصينى مركزاً يتفوق كثيراً على مراكز الدول الأخرى : فكان لها وحدها ٨٥ ٪ من مجموع التجارة الخارجية ؛ وكان تجارها ورجال مصارفها قد استثمروا فى « الموانئ المفتوحة » رؤوس أموال هامة (٤٠ مليون جنيه ، منذ سنة ١٨٥٦) وذلك فى شرائهم للأراضى وفى بناء الممارات وكذلك فى تخزينهم للسلع . ولم تمانع فى ترك الدول الأخرى تشارك فى استغلال هذا السوق ، وإن كانت قد سمحت على أن تحتفظ لنفسها بالتفوق . فمن أين يمكن أن تأتى المنافسة ؟

روسيا ، لكن « تفتى » ممتلكاتها الروسية فى سيبيريا ، كانت قد استعمرت منطقة أوسورى ، وأحضرت لها فلاحين روسيين ؛ وكانت تمتلك ، منذ سنة ١٨٦٠ ، قاعدة بحرية على ساحل المحيط الهادى ، فى فلاديفوستك . وكان التجار الروس قد حصلوا ، فى نفس الوقت ، على حق إنشاء مخازن على طول طرق القوافل من منغوليا إلى التركستان — فى أورجا وفى كالجان — وللحضور الاتجار فى بكين . وكان الروس يهتمون بالإنجليز بالرغبة فى الحصول

في بحار الصين على سيطرة فعلية ، تكون خطيرة المصالح الروسية في منطقة أمور ، — في الوقت الذي خشي فيه الإنجليز من أن يقوم الروس ، جيران إمبراطورية الصين المباشرين ، بممارسة ضغط على أسرة المانشو . ولم يكن الأمر يتعلق في ذلك الوقت بمنافسة تجارية ، إذ أن التفوق الإنجليزي كان في هذا المجال ساحقاً . ولكن ، لكي تحتفظ بريطانيا العظمى بالمركز الذي كانت قد حصلت عليه من وجهة النظر الاقتصادية ، كانت محتاجة إلى أن يكون لها في بكين ، وفي الأوساط الحكومية ، نفوذاً كان في وسع روسيا أن تنازعه إياه .

وفرنسا لم يكن لها إلا نصيباً متواضعاً في التجارة الخارجية للصين ، ولكنها كانت تمارس « حماية » على مجموع البعثات الكاثوليكية المقيمة في البلاد ، فكان لها نفوذاً بهذه الطريقة . ولا شك في أن الدور الذي كانت قد لعبته فيها بين عامي ١٨٥٨ و ١٨٦٠ إلى جانب إنجلترا أظهر أن حكومتها كانت تأمل في أن تضمن ميزات مباشرة في الصين : فنذ بداية سنة ١٨٥٨ كان نابليون الثالث قد خسر في أن يحصل — بأرباح المثل الذي أعطاه الإنجليز في هونغ كونج — على ملكية نقطة إرسكاز بحرية على ساحل الصين ، وكان قد وقع لإختياره على جزر شوسان القريبة من مصب يانج تسي . ولقد احتلت فرقة إنزال فرنسية صغيرة هذه الجزر ، وذلك بمناسبة العمليات التي وقعت ضد حكومة بكين . ولكن لإنجلترا إحتجت بمجرد إنتهاء الحرب ، واعتبر نابليون الثالث ، الذي لم يكن يرغب في أن يخاطر بالتأثير على العلاقات الفرنسية الإنجليزية في السياسة العامة ، بل أن يقرر إخلاء الجزر . ومنذ ذلك الوقت تحولت أنظاره صوب الهند الصينية . وتركت السياسة الفرنسية إذن بالفعل الميدان غالباً لبريطانيا العظمى في الصين . وكانت الولايات المتحدة ، من وجهة النظر الاقتصادية هي أكثر منافسي الإنجليز نشاطاً . وأهملت بعض أوساط رجال الأعمال ، والمتحدثين باسمهم في الكونجرس أن الأمريكيين كانوا في موقف أحسن من الأوروبيين لكي يحصلوا

على نصيب كبير في إستغلال السوق الصيني : كانت أسس هذه التجارة هي تصدير القطن الأمريكى ، وإستيراد الشاى والحرير ؛ وكان هناك تفكير كذلك فى إستغلال موارد الصين من الفحم والمعادن . ولكن حكومة واشنطن لم تكن ترغب فى إستخدام وسائل العنف مع حكومة بكين : ففى نفس الوقت الذى وافقت فيه على أهداف الحملة الأنجلو فرنسية فى سنة ١٨٥٨ - ١٨٦٠ ، رفضت أن تشارك فيها - وإن كان ذلك لم يمنعها من أن تحصل ، فى وقت معاهدة بكين ، على نفس الميزات مثل بقية الأوروبيين . ويظهرها بمظهر « صديقة » الصين ، ورفضها كل مطالب إقليمية ، ألم تكن تحاول أن تضمن مركزاً معنوياً متفوقاً ، وتأمل فى أن تحصل فى بلاط بكين على مركز ممتاز ، على حساب بريطانيا العظمى ؟

وهكذا أصبحت إمبراطورية الصين ميدان تنافس إقتصادى بين الدول العظمى . ولكن التوسع الغربى كان بطيئاً فى توغله فى البلاد إذ أنه إصطدم بمقاومة سلبية : فالأسرة الحاكمة كانت على علم بالمخاطر التى تمثلها ، بالنسبة إليها ، حركة « التجديد » ؛ وللمتعلمون ، الذين كانوا يزودون الدولة بالموظفين ، إستمروا على المعيشة فى ظل إحترام التقاليد ، وإحتقار العلوم التجريبية ، والإعتقاد فى تفوق وجهات نظر الثقافة الصينية ؛ وكانت جماهير الشعب لائتق فى الأجانب ، فى نفس الوقت الذى تحتقرهم فيه .

٣ - الفتح الهند الصينية :

كان « إفتتاح » الهند الصينية ، بالعمل شبه المتوافق زمنياً لفرسا وبريطانيا العظمى ، أحد نتائج أحداث الصين . ولا شك فى أن هذا المخطط لم يعلن عنه بوضوح فى أول الأمر . ولكن ارتباطاً عملياً قلم بين مراحل المسألة الصينية وبين مراحل التوغل فى الهند الصينية .

والظروف التى حدث فيها هذا التوغل مختلفة تماماً عن تلك التى وجدت

في نفس الفترة في الصين أو في اليابان، إذ أنه لم يكن في وسع سوق الهند الصينية أن يمنح لتصدير المنتجات الصناعية الأوروبية إلا مكاسب محدودة وكان العامل المقرر لعمل الدول الأوروبية بنوع خاص هو الرغبة في الحصول، على جوانب إمبراطورية الصين، على طرق مرور - وديان أنهار الهند الصينية - تسمح للتجارة بالتوغل داخل الأقاليم الجنوبية من هذه الإمبراطورية. ولكي ينفذوا هذا البرنامج، كان من اللازم احتلال قواعد انطلاق في شبه الجزيرة، وبالتالي القيام بغزو إقليمي، في الوقت الذي فكرت فيه الدول الغربية بالنسبة للصين، وعلى الأكر، في الإستيلاء على بعض جزر قريبة من الساحل، وبالنسبة لليابان لم تحاول الحصول على أية توسعات إقليمية في الأورخبيل الياباني نفسه. وهذا المشروع للغزو كان سهلاً نسبياً، لأن الهند الصينية لم تكن لها وحدة حضارية ولا وحدة سياسية. فبين الأهامي، كان البعض، وهم سكان كمبوديا على وجه الخصوص، قد تفككوا تحسب تأثير الحضارة الهندية؛ وكان الآخرون، في سيام وفي أنام، من أصل صيني؛ وأخيراً كانت القبائل الجبلية، في مناطق الإيروادي وسالوان من أصل تبتى. وإذا ما أهملنا الإمارات الصغيرة التي تنقسم وادى ميكونج الأوسط والأعلى، وسلطنات ماليزيا في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة ملقا، نجد أن شبه جزيرة الهند الصينية كانت تنقسم إلى أربع دول رئيسية: كمبوديا، وهي مملكة متحضرة، وليس لها جيش دائم؛ وسيام، التي كان سكانها الذين يبلغون ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ينضون لتنظيم سياسي وإداري بدائي، والتي كان جيشها، رغم أنه كان مزوداً بأسلحة نارية مستوردة من أوروبا، لا يمثل قوة نظامية؛ وبورما التي كانت، مع شعبها الذي كان يقارب في عدده شعب سيام، تفتقر إلى جيش نظامي؛ وأخيراً أنام، التي كانت الدولة الأكثر سكاناً، والأكثر قوة، والتي كان لها تنظيم سياسي وإداري يعقب تنظيم الصين. ومن هذه الدول، كانت أنام هي الوحيدة التي تبدو

على أنها دولة يمكنها أن تقوم بمقاومة جديدة أمام توغل البيض : فقرر ملكها ، في سنة ١٨٢١ ، أن يطرد ذلك العدد البسيط من الأوربيين الذين كانوا يقيمون في البلاد ، ولما كان للبشرون الفرنسيون والإسبانيون قد احتفظوا ، رغم هذا الأمر بالطرد ، بنشاط سرى ، فإنه بدأ ضدهم ، ومنذ سنة ١٨٢٢ ، عمليات إضطهادية . ولكن الدول الأوربية لم تكن تخشى من أن تكون هذه المقاومة الانامية مؤيدة بالدول الأخرى ، إذ أن أنام وسيام كانتا في تنافس في منطقة ميكونج الوسطى ، حيث إدعت كل منهما نفوذاً على إمارة ثين - تيان ، وفي منطقة ميكونج السفلى ، حيث ظهر أن كمبوديا ستحتفي في صالح إحدى جارتيهما ؛ وأخيراً فقد كانت سيام وبورما في صراع طويل في القرن الثامن عشر . ولذلك فقد كان الميدان مواتياً للمحاولات الأوربية .

واتجهت أنظار بريطانيا العظمى صوب بورما وسيام . وفي سنة ١٨٢٦ ، ولكي يبطئوا التهديدات التي وجهها ملك بورما عند شيتاجونج *Chittagong* — وهي منشأة إنجليزية على الساحل الشرقى لخليج البنغال — أرسل الإنجليز في دلتا نهر الإيروادي حملة عسكرية وحصلوا على عقد تنازل عن أراكان ، في المنطقة الساحلية . وفي سنة ١٨٥٢ ، وبناحية حادثة ثانوية (إلقاء القبض على قائدين من قادة السفن التجارية البريطانية) ، استولت حملة إنجليزية جديدة على دلتا الإيروادي وعلى ميناء رانجون . وهذا الضم حرم ملك بورما من مخرجها إلى البحر : فأصبحت السياسة الإنجليزية إذن تمتلك وسيلة ضغط تسمح لها بأن تقيم ، إن أجملاً أو عاجلاً ، تفوقها التجاري وتفوذها في هذه الدولة . وكان من الممكن أن تحصل على مر ، عن طريق وادي الإيروادي الأعلى ، إلى الأقاليم الصينية . وهذا النجاح أغرى الحكومة الإنجليزية على الحصول على ميزات جديدة ، على حساب سيام هذه المرة . وتحت تهديد مظاهرة بحرية ، قبل ملك سيام ، الذي اعتقد في عدم جدوى أية مقاومة ، أن يتفاوض . واشتملت معاهدة ١٨ أبريل سنة ١٨٥٥

على شروط مشابهة لتلك التي كانت قد فرضت سواء على الصين ، أو على اليابان : حق الإقامة في بعض المدن ؛ وميزات الإمتيازات القضاية ، وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة منخفضة جداً (٣/١٠) . وكما فعلت الصين ، منحت سيام ، في خلال السنوات التالية ، نفس الميزات للولايات المتحدة ، وفرنسا ، وللدول الألمانية أعضاء الورل فراين : وكانت تأمل بهذه الطريقة في أن « توازن » بين النفوذ الأجنبي وبعضه .

واتجهت أنظار الحكومة الفرنسية في أول الأمر صوب أنام . وعلاوة على الدوافع الإقتصادية ضعيف ، كما هو الحال بالنسبة للسألة الصينية ، دوافع دينية واستراتيجية : الرغبة في حماية البعثات الدينية المضطربة ؛ والرغبة في الحصول على قاعدة بحرية . وبعد أن أرسل بلا جدرى مونتيني *Montigny* كفأوض ، للحصول على حرية التبشير الديني وحرية التجارة ، نفذ نابليون الثالث ، رغم معارضة وزرائه ، في صيف سنة ١٨٥٨ ، مظاهرة بحرية أمام توران ، ثم عملية إزال جنود في سايجون (فبراير سنة ١٨٥٩) ، دون أن يؤدي هذا الضغط إلى إجبار إمبراطور أنام على الدخول في مفاوضات . وهدد نهاية سنة ١٨٦٠ ، وحينئذ أصبحت الحملة التي كانت قد إشتكت في الوصف على بكين مستعدة لعمليات أخرى ، قررت الحكومة إستخدامها في عملية في كوشنصين : ومنذ هذه اللحظة أخذ شاسلوب لوبا *Chasseloup-Laubat* وزير للمستعمرات ، وأمرأ البحر في التفكير في منشاء ثابتة ، لأنهم حسبوا الأهمية التي يمكن أن يمثلها ، من وجهة نظر العلاقات التجارية مع الصين ، طريق ميكونج النهرى . وسمحت هذه العمليات الحربية بغزو المقاطعات الثلاث الجنوبية من أنام . وفتحت معاهدة ٥ يونيو سنة ١٨٦٢ ، التي دعمت هذا الغزو ، ثلاث موانئ أنامية كذلك ، ومنها توران ، لتجارة ، وإعترف لرجال البعثات الدينية بحرية التبشير ؛ وبعد خمس سنوات إمتد الإحتلال الفرنسى إلى الكوشنصين الغربية . وكانت الكوشنصين تم

الحكومة الفرنسية بنوع خاص لأنها كانت مخرج ميكونج ، و^١ أنه كان في وسع هذا الطريق أن يسمح بالوصول إلى الأقاليم الصينية . ولكن كمبوديا كانت تسد الطريق . ولذلك فإن دودار دى لاجريه *Doudart de Lagrée* قد أرسل إلى هذه المملكة الصغيرة في أغسطس سنة ١٨٦٣ : وحصل بسهولة على التوقيع على معاهدة حماية ، إذ أن ملك كمبوديا كان يتشوق من غزو سيام لبلاده . وهكذا أصبح طريق ميكونج مفتوحاً . ومنذ سنة ١٨٦٥ ، كان أمير البحر دى لاجراندير *de la Grandière* حاكم الكوشنمين يأمل في أن يجذب تجارة المناطق الداخلية من الصين الجنوبية صوب سايجون . ولم يتجه البحث عن السوق الصينى صوب النهر الأحمر إلا بعد سنة ١٨٦٨ ، وحينما وجدت البعثة التي قام بها دودار دى لاجريه وزانيس جارنيه *Francis Garnter* صعوبة استخدام ميكونج . وعند طرحت مسألة توثيكن نفسها

وحصلت الدول الأوروبية العظمى والولايات المتحدة ، في بعض سنوات ، على دور متفوق في الشرق الأقصى ، وهو الدور الذي لن ينازعهم فيه منازع لمدة نصف قرن .

الفصل السادس عشر

مسائل البحر المتوسط

فيما بين عامي ١٨٥٨ و ١٨٦٣ - وفي الوقت الذي نمت فيه سياسة توسع الدول العظمى في الشرق الأقصى - كانت مسائل البحر المتوسط في مركز السياسة الدولية في أوروبا . ونجحت دولة سردينيا ، نتيجة لتأييد نابليون الثالث ، في وضع كل شبه الجزيرة الإيطالية تقريباً تحت شعار أسرة سافوا ، وفتح ظهور مملكة إيطاليا الشابة لمكانيات جديدة بالنسبة لمستقبل البحر المتوسط وفي نفس الوقت أعطى شق قناة السويس لخطوط ملاحية هذا البحر الداخلي الكبير أهمية متفوقة في حياة العالم الاقتصادية . وفي كل من هاتين الحالتين كانت أعمال فرنسا مقررّة : وهددت مصالح بريطانيا العظمى ، التي اضطرت مع ذلك إلى التراجع أمامها .

١ - انشاء مملكة إيطاليا :

إن الخطوات معروفة بدرجة لا تجعل من الضروري رواية التفاصيل . ووضعت مقابلة بلومبيير *Plombières* ، في يوليو سنة ١٨٥٨ ، أسس عمل فرنسا سردينيا ضد النمسا ، تحدت شروطه ، في يناير سنة ١٨٥٩ ، في معاهدة سرية : ولم يكن الأمر يتعلق حتى ذلك الوقت إلا بإنشاء مملكة لإيطاليا العليا ؛ وبدأت حرب الاستقلال الإيطالية في مايو سنة ١٨٥٩ ، ولكن نابليون الثالث أوقفها في ١١ يوليو ، بعدة فيلا فرانكا ، قبل أن يحقق كل وعده ؛ ومع ذلك فإن سياسة سردينيا لم تتخل عن أهدافها : وحصل إصرارها في بعض الأحيان على موافقة الإمبراطور النمسية وفي أحيان أخرى على رضائه العلني على ضم

دوقيات إيطاليا الوسطى ورومانا . وسرطان ما أخذت حكومة سردينيا في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامجها : فحققت في سنة ١٨٦٠ ضم مملكة الصقليتين ، ثم منطقة مارشا ومنطقة أمبريا . وحينما اتخذ فيكتور إيمانويل لقب ملك إيطاليا في سنة ١٨٦١ كانت الوحدة قد تحققت إلى حد بعيد ؛ ولكن لإقليم البندقية ، والنزليين ودولة الكرسي الرسولي التي انحصرت في روما وفي إقليم صغير ، كانت لم تضم بعد .

وفي تفسير هذه الأزمة الإيطالية ، تثير أسئلة ثلاث الإنقضاء : الأساس القومية لسياسة سردينيا ؛ ودور نابليون الثالث ، وموقف بريطانيا العظمى . لم تكن الحركة القومية الإيطالية في سنة ١٨٥٩ حركة جماهيرية أكثر مما كانت عليه في سنة ١٨٤٨ . وكانت أوساط الفلاحين ، التي تكون غالبية الأهالي قد ظلت بلا حركة . وكان الوطنيون الإيطاليون — الأنصار النعليون — للوحدة يجتهدون من بين المثقفين الذين كان لديهم شعور بالمصير القوي والذين كانت تدفعهم ذكريات تاريخية ؛ ومن بين رجال الأعمال ، ورجال الصناعة الذين كان من مصلحتهم خلق سوق إيطالي ، والتجار الذين رأوا تفتح إمكانيات جديدة مع تزايد بناء السكك الحديدية في الدول المختلفة في شبه الجزيرة ؛ وأخيراً من بين العمال والحرفيين الذين تأثروا بدعاية مازيني وليس من الصعب تقدير الدور الخاص بالقوى العاطفية وبالمصالح المادية . ولكن علينا ألا ننسى أنه إذا ما كان نمو الحياة الاقتصادية سريعاً في بيدمونت وفي لومبارديا ، فقد كان بطيئاً في توسكانيا ، وفي دولة البابوية ، وفي مملكة الصقليتين . أن يكون من التحير الواضح أن ننسب للتأثير الاقتصادي نصيباً هاماً ؟

ونمت الدعاية القومية ، في ظروف مواتية أكثر مما كان عليه الحال قبل سنة ١٨٤٨ ، إذ أنه يبدو أن المناضلين الآن قد إتفقوا على الحل الذي يسمون إليه : الوحدة تحت أسرة آل سافوا . وكانت دولة سردينيا هي الوحيدة التي

شاركت مشاركة فعالة ، في سنة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، في المجهود القومى والذى خاطرت فى ذلك بوجودها ؛ وكانت الوحيدة التى إحتفظت ، بعد الهزيمة ، بنظام دستورى كان يضمن لها عطف المتحررين فى كل شبه الجزيرة ؛ وكانت كذلك ، بالنسبة للتنفيذ السياسيين من الدول الإيطالية الأخرى ، مكان الإلتجاء . وقبل سنة ١٨٤٨ ، كان هذا الحل الخاص بسردينيا ، قد لقي منافسة : مشروع « الجلف الجديد » والبرنامج الجمهورى . ولكن هذه العقبات أزيلت بعد ذلك ، فأنصرف الناس عن « الجلف الجديد » منذ أن تخلى بيوس التاسع فى سنة ١٨٤٩ عن القضية الوطنية . وفى سنة ١٨٥٥ ، ظهر أن « القبة الجمهورية » قد إتمحت بدورها : فاعترف مازينى بأن آل سافوا يمكنهم ، وحدهم ، أن تكون لهم فرصة تحقيق الوحدة . ولذلك فإن تجميع القوى الوطنية قد تم حول الأسرة المالكة السردينية .

ولكن الحركة الوحادية ظلت تلقى مقاومة من مشاعر انفصالية ، كانت دائماً تنور فى هذه البلاد التى ظهرت فيها « وطنية المدن » منذ زمن بعيد ، والى كان البنيان الإجتماعى يختلف فيها تماماً من منطقة لأخرى ؛ وتلقى مقاومة كذلك من مصالح الأمراء والملوك ، والذين كانت دولهم مهددة بأن تعتوبها ملكة سردينيا . ومع ذلك فقد كانت هذه المقاومة غير متساوية . ففي ملكة الصقليتين أصبح الأهالى لا يثقون فى الملك . وفى دوقيات إيطاليا الوسطى ، لم يستعد الأمراء ؛ الذين كانوا قد سقطوا بسهولة فى هزات سنة ١٨٤٨ ، إلا سلطة ضعيفة . وكانت العقبة الأكبر هى وجود الدولة البابوية . ورغم أن هذه الدولة كانت لها إدارة سيئة ، وأن المعارضة للحررة كانت متوغة فيها ، وخاصة فى إزيم روماننا ، وأنها كانت عاجزة حتى عن تجنيد قواتها المسلحة من بين أهاليها ، فقد احتفظ البابا ببعض الامكانيات ، مادام الأمر يتعلق بالحلطة الزمنية . ولكى يدافع عن هذا اللبأ ، كان فى وسعه أن يعتمد على تأييد كبار رجال الدين .

على كل إيطاليا ، وعلى النفوذ الذي يمارسه كل رجال الكنيسة على جماهير الشعب ، الذي كان شديد التمسك بالتقاليد الدينية ؛ وكان في وسعه أن يستمد أكثر من ذلك على وجود الحملة الفرنسية ، والتي كانت قد بقيت في روما منذ سنة ١٨٤٩ . وكذلك وجد اتجاه ، في الأوساط المحافظة وفي قطاع من رجال الدين ، اتخذ موقفاً سلبياً تجاه أحداث سنة ١٨٤٩ ؛ وكان لهذا الاتجاه جذور عميقة ، في البلاد .

فما هي حالة التفكير كافيور خلال سنوات الانتظار هذه ؟ كانت أفكاره في أول الأمر غير مؤكدة فكان قد فكر في سنة ١٨٥٦ ، في ممارسة سياسة ضم جزئي ، في صالح دولة سردينيا : ففكرة تنظيم « حزب ييدموتي » في صقلية يهدف لقيام ثورة ، وحزب أهلية ثم انضمام إلى بيدمونت ، ظهرت له على أنها « متبورة » ، وليس على أنها « غير معقولة » ؛ وإمكانية ضم دوقية بارما كانت قد لفتت انتباهه كذلك . ولم يظهر ، في هذا الوقت ، على أنه يعتقد في أن حلا شاملا للمشكلة الإيطالية سيكون ممكناً . ففي خطاب إلى راتازي *Rattazzi* اعتبر مانين *Manin* على أنه خيالي يرغب في « وحدة إيطاليا وأحلام أخرى » ، إذ أنه لم يكن يعتقد في أن الأهالي الإيطاليين قد انضموا ، من أجل الوحدة وظلت وجهات نظره غير مؤكدة كذلك فيما يتعلق بالشكل التي يمكن لإيطاليا هذه أن تأخذها : دولة اتحادية ؟ أو تمهادية ؟ ولم يعلن إلا في سنة ١٨٥٧ : « لتي أتق في أن إيطاليا ستكون دولة واحدة وستكون روما عاصمتها » . ولكي يتغلب كافيور على هذا التردد فإنه عمل على تنظيم دعاية . فالجمعية القومية *Société nationale* التي أنشئت بدافع منه ، في أول أغسطس سنة ١٨٥٧ ، كان برنامجها هو « إيطاليا وفيكتور إيمانويل » ؛ وضمت بين أعضائها عدداً من الجمهوريين — مانين وغاريبالدي ولافارينا *La Farina* ، الذي كان سكرتيرها العام . ورغم أن الجمعية لم تكن لها صلات رسمية ، فإن لافارينا

كان على اتصال دائم بكافور، وأيدت دبلوماسية سردينيا هذا العمل في بقية الدول الإيطالية .

وإذا كان الهدف النهائي قد بقي غير مؤكد خلال عدة سنوات ، فإن الطرق السياسية كانت ، على العكس من ذلك ، محددة بوضوح منذ سنة ١٨٥٢ . فكان كافور يعلم أن تحقيق برنامجه ، حتى جزئياً ، لم يكن ممكناً بدون مساعدة دولة أجنبية ؛ وكان يأمل في أن يحظى بهذا التأييد من جانب فرنسا أو بريطانيا العظمى . و بين الدول الغربية : فهي رغبة تمشي مع اتجاهات فكره ، ولكن الظروف كانت هي التي فرضتها عليه بشكل خاص ؛ فأين يمكنه خلاف ذلك أن يجد من يعينه ؟ وبين بريطانيا العظمى وفرنسا ، كانت تفضيلاته الخاصة تنحصر صوب بريطانيا العظمى ؛ ومع ذلك فلم يكن يمكنه أن يهمل على السيادة الإنجليزية ، الحذرة والواقعية ، ولا على القيمة الفعلية التي يمكن أن تكون ، لعملية تدخل مسلح ، والتي ستقتصر على عمل بحري . وكان في وسع فرنسا ، على عكس ذلك ؛ أن تعطيه ثقل القوة الحربية . وكان كافور قد فهم ، منذ سنة ١٨٥٢ ، أن نابليون الثالث سينتهج سياسة شخصية ، توجهها الرغبة في إعادة نفوذ فرنسا ، وأن هذه السياسة يمكنها أن تستخدم أهداف إيطاليا . وكتب إلى أحد أصدقائه السياسيين : « ان مصائرنا تتوقف على فرنسا . » و « برضانا أو رغماً عنا ، علينا أن نكون رفقاءها في العملية الكبرى التي ستقع قريباً في أوروبا . » ومع ذلك فإنه لم يكن يجهل المخاطر : فلم يكن الأمر يقتصر على مجرد تعرضه للتقديرات العنيفة من جانب أنصار مائتيني ، الذين اعتبروا كل طلب لمساعدة خارجية على أنه خيانة . ولكنه كان ينتظر أن تقوم فرنسا بطلب تمريض من حكومة سردينيا . وكان تأييد فرنسا مقررأ ، في عامي ١٨٥٨ و ١٨٥٩ . ومع ذلك فقد كان الرأي العام الفرنسي متردداً ؛ وكان حتى معادياً ، في بعض الأوساط الهامة ؛ فكان السكاتوليكيون يخشون من أن تؤدي الحركة التومية الإيطالية إلى إخمات

السلطة. الزمنية ؛ ورات أوساط رجال الأعمال ، هوماً ، أن هذه المغامرة كانت بلامبرر. وحاول مورني *Morny* و *Persigny* أقدم أصدقاء الإمبراطور ، أن يشوه عن هزمه ؛ وكرر والويسكي *Walewski* وزير الخارجية إعتراضاته وكان العسكريون ، وحتى دخول الحرب ، في غاية التحفظ . وكانت العزيمة الشخصية للإمبراطور هي التي تغلبت على هذه الإعتراضات . فلتأى سبب كان نابليون الثالث يرغب في مساعدة الوحدة الإيطالية ، وكيف كان يتصورها ؟ ولم لم يواصل العملية حتى النهاية بعد أن كان قد بدأها ؟ علينا أن نحاول نقيع سير التفكير الإمبراطوري .

كان لنابليون بكل تأكيد ، منذ صباه ، حطفاً على القضية الإيطالية . وحينما أصبح إمبراطوراً ، لم يكن قد لى الدور الذى قام به ، في سنة ١٨٣١ - ١٨٣٢ في عملية الهياج الثورى في الدولة البابوية ، والصلات التى كان قد عقدتها في لندن مع المهاجرين الإيطاليين ، بما فيهم أنصار مازينى . ومنذ سبتمبر سنة ١٨٥٢ قال أمام لامارمورا *La Marmora* : « إننى مصمم على أن أفضل شيئاً من أجل إيطاليا التى أحبها بصفتها وطنى الثانى » . وفي عادية أخرى مع غيلمارينا *Villamartina* سفير سردينيا ، في مارس سنة ١٨٥٢ ، أشار إلى الحركات الكبرى التى يمكنها أن تعيد إحياء القوميات ، ، وخصوصاً القومية الإيطالية . وهذا العطف يؤكد بوضوح حينما دعا كافور ، في ديسمبر سنة ١٨٥٥ ، لى بشرح له أية خدمات يمكن لحكومة فرنسا أن تقدمها لإيطاليا . وكتب إلى والويسكي ، وزير خارجيته أن « بيدمونت حليف طبيعى لفرنسا ، التى عليها أن تؤيدها في حالة نشوب حرب ضد النمسا . ولذلك ، فإنه كان يتوقع ، منذ هذا الوقت ، نشوب حرب فرنسية - نمسوية بشأن المسألة الإيطالية وهذه الإمكانية تشرح ، جزئياً ، الموقف الذى اتخذته في مسألة الإمارات الرومانية ؛ فإذا ما كان قد أيد هانا ، منذ فبراير سنة ١٨٥٧ ، اتحاد الأفلاق والبغدان ،

وإذا ما كان قد عمل لفترة عامين للوصول إلى هذه النتيجة ، رغم عدم رضا إنجلترا ، فإن ذلك كان قبل كل شيء من أجل إثارة قلق النمسا ، التي لم تكن توافق على إنشاء دولة لها خمسة ملايين من الأهل على المنحدر الأسفل — الطريق الرئيسي للتجارة النمساوية — والتي كانت تخشى من أن تشجع وحدة الأفلاق والبغدان المطالبين القومية الرومانيين في ترانسلفانيا . وفي فترة معينة ، فكر الإمبراطور حتى في أن يضع على رأس هذه الأفلاق والبغدان أمير بارما ، الذي يمكن لدولته حينئذ أن تعزم للملكة بيدمونت . ولذلك فإن مبدأ القوميات الذي يثيره لم يكن إلا دغطاء ، لمناورة هدفها تسهيل سياسته الإيطالية . ومع ذلك ، فإن الإمبراطور لم يكن قد قرر بعد أن يقوم بعمل فعال : د حلينا أن تعرف كيف نصبر ، كما نصح لكافور في يوليو سنة ١٨٥٧ . لماذا ؟ لاشك لأنه كان لا يجهل أن الدول العظمى كانت ، في ظاهرها ، معادية للتغيرات الإقليمية ؛ ولكن أيضاً لأنه كان يتردد في إثارة الرأي العام للأوساط الكاثوليكية الفرنسية ، والتي كان تأييدها ضرورياً لاستقرار النظام . ومع ذلك فقد قرر ، في ٢٠ فبراير سنة ١٨٥٨ ، أن يأخذ خطوة هامة : فأبلغ فيكتور إيمانويل أنه مستعد ، في حالة نشوب حرب نمساوية — سردينية ، لكي يمنح المملكة الصغيرة تأييد فرنسا العسكرية .

وبين هذا القرار ومحاولة الإغتيال التي وجهها أورسيني *Orsini* ضد الإمبراطور ، قبل ذلك بخمسة أسابيع ، يرجح وجود علاقة مباشرة . ولكن ، أي علاقة ؟ هل من الضروري أن نعتقد أن الإمبراطور قد تأثر بالإنذار وبالنداء التي وجهها إليه من حاول القيام بعملية الإغتيال ، في ١١ فبراير ، في اليوم السابق لهاكتة : « دامادت إيطاليا ستظل غير مستقلة ، فإن هدوء أوروبا وهدوء جلاتسك لن يكونا إلا خيالا . فلتقروا جلاتسك ألا ترفضوا الأمل الأهل لوطن يقف تحت المصقلة ، ولتقروا إنقاذ وطني ، ؟ والظاهر أن هذا الخطاب

قد تسبب ، طبقاً لأغلبية المؤرخين ، في « صدمة نفسانية » ، بإثارته نوعاً من التأنيب لدى الإمبراطور . ومع ذلك ، فإذا ما كان هذا التفسير حقيقياً ، فيسكون عما يثير الدهشة تماماً أن يقوم نابليون الثالث بنشر خطاب أورسيني حيث تساعد إشارته « لحدوثه » ، الشخصى على التفكير في أنه كان يحاول بوجه خاص ، بإعطاء تأييده للقضية الإيطالية ، أن يتجنب محاولة إغتيال جديدة . وإن ما هو مرجح أكثر من ذلك هو أن فعل أورسيني قد خدمه وساعده على التخلص من اعتراضات الوسط المحيط به ، وخاصة اعتراضات الإمبراطورة وإعتراضات والويسكى ، الذين كانوا يحاولون الدفاع عن المصالح الكاثوليكية . وفي هذا التفسير نجد شرحاً أكثر إرضاء لعملية نشر خطاب أورسيني :- فالإمبراطور ، ألم يكن يرغب في وضع الخصوم الفرنسيين لسياسة الإيطالية أما مسترليانهم بتدبيرهم بالأخطار التي يرضونه لها ؟ وعلينا أن نتفق على أن هذا هو مجرد إفتراض . وفي هذا القرار الإمبراطورى ، لم يكن المطف الشخصى للإمبراطور على

القضية الإيطالية ، والذي دمه ابن عمه نابليون جيروم *Napoléon - Jérôme* وطيبه الدكتور كونو *Comneau* هو السبب الوحيد . فـ نابليون الثالث وجد كذلك في التأييد المسلح الذى أعطاه لبيدمونت وسيلة تستخدم المصالح الفرنسية : فكان يرغب في إضعاف النمسا ، التي كانت ، في أساسها ، الدولة والمحافظة ، على الأوضاع القائمة ويفتح في التسوية الإقليمية التي وُضعت في سنة ١٨٠٥ لـ مجرة يمكن توسيعها فيما بعد ، إذ أنه اعتقد أن في وسع إنتصاره في إيطاليا أن يدفع بلجيكا والدول الألمانية الى التحالف مع فرنسا ؛ وكان يعتقد أن تدخله المسلح سيُعطيهِ تمويصاً إقليمياً ، ويأمل أخيراً في أن تصبح إيطاليا « تابعة » *Satellite* لفرنسا .

ولاشك في أنه كان من أجل الإحتياط ضد أى خطر لتنافس ضد المصالح الفرنسية أن قام نابليون الثالث بإعداد إمكانية الدولة الإيطالية الوحدوية ولم

يتصور إيطاليا المستقبل إلا في شكل إتحاد دول ، مشابه للإتحاد الجرمانى ،
 وضعيف كذلك مثله . وكان هذا الحل يعطى ميزة أخرى : فهو يتفادى أمر
 طرح مسألة السلطة الزمنية في التو ، مادامت الدولة البابوية ستوجد داخل نطاق
 الإطار الكونفيدريالى ؛ وهو يتطابق كذلك مع آمال هؤلاء الإيطاليين الذين
 كانوا يخشون من سيطرة بيدمونت ولا يمكننا الإحتفاظ بأى شك فيما يتعلق بهذا
 المظهر من برنامج الإمبراطور : فتنذ يناير سنة ١٨٥٦ كان الحل الخاص بإتحاد
 الدول *Confédération d'Etats* هو الذى ذكره لوزير خارجية سردينيا
 لامارمورا ؛ وكان هو كذلك ، في يوليو سنة ١٨٥٨ ، للموضوع الرئيسى في
 مقابلات بلومبير ، حيث قبل كافور أن تصبح الأقاليم الإيطالية المتجمعة في
 أربع دول ، تحت رئاسة البابا ، ولكن تحت الادارة الفعلية لأسرة سافوا .
 ولا شك في أنه ، في معاهدة التحالف الموقع عليها في ٢٨ يناير سنة ١٨٥٩ —
 والتي عالجت مسألة تحرير لومبارديا والبندقية ، وإنشاء « مملكة لاطاليا العليا
 من أحد عشر مليوناً من السكان تقريبا » — لم تتحدد الوضعية المستقبلية لإيطاليا
 في شبه الجزيرة ، والأرجح أن ذلك قد رجع إلى أن الطرفين قد وجدا من الحكمة
 عدم التقدم بأى شيء مكتوب ؛ وإن كانت شهادة للماريشال *Vaillant*
 تدل على أن وجهات نظر الامبراطور بقيت على ما كانت عليه في هذا الوقت .
 ومع ذلك ، فلقد تردد نابليون الثالث ، في الوقت الذى بدأ فيه في تنفيذ خطته .
 لمحاول أن يؤجل الحرب ، ووصل في مارس سنة ١٨٥٩ حتى إلى لإقتراح حل
 للمسألة الإيطالية مختلفاً تماماً عن ذلك الحل الذى كان قد وعد كافور به : فالإتحاد
 الابطالى لن يضم لومبارديا والبندقية التى منتهل لإقليماً نمسويّاً . وهذه التحولات
 مرتبطة بالمواقف الدولية .

ففى ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، وقبل المعاهدة الفرنسية السردينية ، كان نابليون
 الثالث قد قدر أن الخصم سيقبى متعزلاً في اللحظة الحرجة : فلا يمكن لروسيا ،
 (٢٤٤ — تاريخ العلاقات الدولية)

كما كتب لواليسكي وزير خارجيته ، إلا أن تؤمل في إضمار المملكة الدانوبية ؛
 واستفيد روسيا من هذه الفرصة لكي تهدد النمسا التي أسهمت سياستها في هزيمتها
 سنة ١٨٥٦ ؛ وسيكون إربطانيا العظمى « خوفاً عظيماً من الحرب » ، إذ أنها
 كانت قد نفخت أيديها بالكاد من الثقل على ثورة الهند ، وكانت لا تزال مضطرة
 إلى الاحتفاظ بمعظم قواتها المسلحة هناك . ولكن هذه التنبؤات المتفائلة لم تصدق :
 فقبل القيصر ، بماهدة ٣ مارس سنة ١٨٥٩ ، مجرد إعطاء وعد « بحياض مشرب
 بالود » في حالة لشوب حرب نمسوية سردينية ، ولكنه رفض التحالف ، رغم
 أن نابليون قد جعله يأمل في إعادة النظر في معاهدة باريس وحتى في غزو غاليشيا ؛
 وحكومة بروسيا رفضت ، رغم إلتماسات كافور ، أن تتخذ موقفاً ، إذ أنها
 كانت تقضي ، في حالة تأييدها لإعادة النظر الجرمية في معاهدات سنة ١٨١٥ ،
 من أن تثير فرنسا مسألة الراين فيما بعد ؛ وبريطانيا العظمى أخيراً ، وحيث
 تولت السلطة فيها وزارة محافظين ، في فبراير سنة ١٨٥٨ ، بدلا من وزارة
 الأحرار ، فإنها قد أعلنت أنها ضد التغييرات الإقليمية في إيطاليا ، لأنها قد تحتاج
 للنمسا إذا ما حاولت روسيا الانتقام ، ولأنها لا توافق على وجود نفوذ فرنسي
 حسيطر في شبه الجزيرة ، وأخيراً لأنها وجدت في الاحتفاظ بالوضعية الإقليمية
 لسنة ١٨١٥ أحسن ضمان لتوازن القارة .

وهذه العقبات — أكثر من معارضة والويسكي — تشرح تردد الإمبراطور :
 فقال أنه لا يمكن لفرنسا أن تخاطر بأن تجد « كل أوروبا ضدها » . ولذلك فإنه
 قبل ، وفي وسط أبريل سنة ١٨٥٩ ، الاقتراح الإنجليزي بنزع سلاح هام وملتقائي .
 واعتقد كافور أن « الإمبراطور قد غرر به ، أو أنه خائن » . وكان تطرف
 الحكومة النمسوية غير المتمقل — الإنذار الموجه لدولة سردينيا في ٢٣ أبريل —
 هو الذي قلب الموقف الدبلوماسي ووطع عزيمة الوساطة الإنجليزية وجعل نابليون
 الثالث يترك سياسة كافور تفرض نفسها عليه .

فلماذا قرر نابليون الثالث ، بعد إنتصاره في سولفرينو ، ورغم كافور ،
 عقد صلح سابق لأوانه ؟

عامل عسكري : فالإمبراطور ، رغم إنتصاره ، لم يكن قد أصبح سيد الموقف
 بعد ، إذ أن الجيش النمساوي كان قد انسحب ، بعد سولفرينو ، إلى الجنوب من
 فيرونا ، وفي مواقع حصينة ؛ وكان على القوات الفرنسية أن تبذل مجهوداً كبيراً
 لإخراجه من هذه المواقع .

وعامل سياسي : فالإمبراطور قد أوضح ، منذ مقابلة بلومبير ، أنه لا يرغب
 في رؤية الحرب تأخذ طابعاً « ثورياً » ، وأنه لا يوافق كذلك على العمل من أجل
 إنشاء دولة إيطالية وحدوية . ولكن كافور تخطى حدود هذا البرنامج في أثناء
 العمليات الحربية . فمن ناحية ، لم يكن قائماً بإثارة حركات « قومية » في بارما ،
 ومودينا ، وفي رومانا (وهي الحالة التي بحثت في بلومبير) بل أرسل كذلك
 قومسيراً من سردينيا إلى توسكانيا ، بعد فرار الفرانديني ؛ ولكن توسكانيا
 كانت ، طبقاً لمعادنات بلومبير ، ستكون نواة لدولة إيطاليا الوسطى . ولذلك
 فقد أظهرت هذه المسألة أن سياسة سردينيا تعمل ، في صالح حكم أسرة آل سافوا
 على تحقيق برنامج ضم سيقعنى على فكرة الإتحاد الكونفيدريالى . وأعلن
 الإمبراطور في ١٥ يوليو للكونت بيبولى *Pepoll* : « إننى لأريد الوحدة ،
 ولكن الاستقلال . فالوحدة ستثير لي صعوبات في فرنسا ، بسبب مسألة روما ؛
 وفرنسا لن تنظر بعين الازدياح الى لشوء أمة كبيرة الى جوارها ، يمكنها أن تقلل
 من درجة سيطرتها » ، ومن ناحية أخرى ، حاول كافور ، بمفاوضاته مع
 كوشوط *Kossuth* ، أن يقسب في نفوس ثورة في المجر . وكانت امكانية
 التحالف مع العناصر الثورية غير مقبولة من الإمبراطور ، خاصة وأنها كانت
 ستثير اعتراضات حكومة روسيا .

وعامل دولي : الخوف من تدخل بروسيا فكانت الحكومة البروسية ترى

في حرب الاستقلال الإيطالية مقدمة ممكنة لتغيير إقليمي يمكن أن يمتد إلى منطقة الراين ؛ ولكنها كانت ، في نفس الوقت ، ترغب في الإفادة من مشكلات النمسا لكي تدعم مركزها في المسألة الألمانية . وكانت ، منذ مايو سنة ١٨٥٩ ، قد دخلت في مفاوضات مع النمسا ، واقترحت أن تمارس وساطة مسلحة ؛ وهذه المفاوضات لم تصل إلى نتيجة ، في أول الأمر ، لأن بروسيا طالبت بأن تسند إليها قيادة قوات الاتحاد الألماني في حالة التعبئة ، ولأنها رفضت عقد معاهدة تحالف . ولكي تظهر للنمسا أنها كانت جادة في نياتها ، قررت حكومة بروسيا مع ذلك ، في ١٢ يونيو ، تبعية ستة فيالق ؛ الأمر الذي أدى إلى إستكشاف المفاوضات النمساوية البروسية . ولم يبد على الحكومة النمساوية أنها توافق على أن تتخلى لبروسيا عن دور مهيمن في الاتحاد الألماني ؛ ولكن ، ألم يكن في وسعها أن تفضل هذا التخلي على فقد إقليم البندقية ؟ وحكومة بروسيا ، مع أنها ، رغم وجهة نظر الوصي على العرش ، كانت تردد دائماً في أمر تحالفها مع النمسا ، فإنها قد وجهت تحذيراً لفرنسا ولسردينيا : ففي نفس الوقت الذي أكدت فيه عدم وجود نيات عدائية لديها ، أظهرت بوضوح أنها كانت تخشى من النتائج التي يمكنها أن تترتب على سحب إيطاليا ، وأنها كانت ترغب في أن تدعم القرار الأخير للإمبراطور ، وأنها كانت تأمل في أن يوقف الفرنسيون والسردينيون عملياتهم العسكرية عند خط مينشو . ولم يظهر أي تهديد محدد ، ولكن التهديد الفعلي ، كان من الممكن أن يصبح خطيراً فجأة ، في حالة إذا ما تحقق الاتفاق النمساوي البروسي في آخر الأمر . وطبقاً للتقارير التي استلمتها من وكلائها في ألمانيا ، كانت الحكومة الفرنسية تتوقع دأمة خطيرة في حالة عدم استجابتها إلى التحذير البروسي وقيامها بغزو إقليم البندقية . ولقد ذكر نابليون لسكافور في ١٠ يوليو : « في حالة التنظيم الحالي للقوات ، لا يمكن لفرنسا أن تقوم بحرب مزدوجة ، على الراين وعلى الأديج » .

وياستمراره الحرب ، كان الإمبراطور إذن سيعرض لفرنسا لآخطار جسيمة ،

وربما يصبح مهدداً ، حتى في حالة النصر ، بأن تحصل المسألة الإيطالية على حل لا يتطابق مع مصالحه . وفي هذا ما يكفي لشرح قراره الخاص بالتوقيع على الهدنة : ودل ذلك على أنه قد تخلى عن هدفه « الإيطالي » ، وكذلك عن أهدافه « الفرنسية » . فتخلى عن « التمويض » ، ما دام لم يتفد الوحد الموجود في المعاهدة الفرنسية السردينية ؛ ولم يبعد النفوذ النمساوي تماماً من شبه الجزيرة ، لأن مندوبي الصلح قبلوا إشتراك النمسا في الإتحاد الكونفيدرالي الإيطالي ؛ وأخيراً ، كيف كان في وسعه أن يفكر في إيطاليا « تابعة » ، ما دام قد خيب تماماً آمال الوطنيين الإيطاليين ، بتخليه عن العملية قبل إتمامها ؟

والواقع أن الحل الذي حاولت معاهدات فيلا فرانكا أن تحصل إليه سيقى بدون تنفيذ . وفي مدة خمسة عشر شهراً ، من أغسطس سنة ١٨٥٩ إلى أكتوبر سنة ١٨٦٠ ، ستطور مراحل لإنهاء مملكة إيطاليا بسرعة زائدة . وفي هذه المرحلة الجديدة من مراحل المسألة الإيطالية ، ما هو الدور الذي يمكننا أن ننسبه للمجودات الإيطالية ، والدور الذي يمكننا أن ننسبه لسياسة فرنسا أو لسياسة بريطانيا العظمى ؟

وفي إيطاليا ، لم تكن العزيمة « القومية » دائماً إجماعية ، فالمقاومة التي كانت قد أمارت قلق كافور في سنة ١٨٥٧ ، كانت قد أصبحت أكثر اعتدالاً ، إذ أن النجاح الأول لسياسة سردينيا قد تسبب ، بطبيعة الحال ، في لإنضمام والتفاف عناصر حول أسرة آل سافوا ؛ ومع ذلك فقد ظلت موجودة . ففي توسكانيا ، وفي الوقت الذي ترك فيه القرائدوق ، وهو أمير نمسوى ، فلورنسا ، لإصطدم أنصار الاتحاد مع دولة سردينيا بمعقتين : فكان قطاع من الرأى العام يأمل في المحافظة على الاستقلال ، سواء تحت شعار أسرة اللورين ، أو تحت شعار أسرة حاكمة جديد (الأمير نابليون جيروم *Napoléon — Jérôme*) ؛ وكان قطاع آخر يأمل في الوحدة ، ولكنه يفضل الجمهورية على الأسرة الحاكمة في سردينيا .

وفي صقلية ، وحيث كانت لحركة أبريل سنة ١٨٦٠ الثورية الموجهة ضد الأسرة الحاكمة في نابولي ، أسباباً اقتصادية واجتماعية كما كانت لها أسباباً سياسية ، فإن الثوريين لم يكونوا متفقين إلا على الانفصال ؛ ولكنهم كانوا منقسمين إلى جموعات ثلاث : أنصار مائزيني ، وأعضاء الجمعية القومية ، وأنصار مورا . وفي الدولة البابوية — مع ترك جانباً إقليم رومانيا الذي كان موطناً للمعارضة منذ وقت بعيد — لم تظهر أغلبية السكان أى شغف بالدخول سريعاً في نطاق دولة إيطالية .

والواقع أن الحركات القومية ، كانت في كل مكان تدعم وتنظم من طريق جهودات خارجية : مثل جهودات كافور و مندوبي سردينيا أو جهودات غاريبالدى . ففى دوقيات إيطاليا الوسطى كانت جهودات سردينيا ، فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٨٥٩ ، هى التى نشرت شعارات الثورة ضد الأسر الحاكمة المحلية وهى التى تسببت فى إجتماع المجالس الدستورية التى عبرت عن « عزيمة الشعوب » . وفى مملكة الصقليتين ، كان غاريبالدى هو الذى أعطى ، وأسرع بما كان يأمل فيه كافور ، تأييداً مسلحاً لحركة كان قد أعد لها أنصار مائزيني . وكانت هذه الجهودات ، رغم أنه كان من الممكن تكاملها ، متنافسة فيما بينها فى حقيقة الأمر . وحينما تركت حملة « الآلاف » ، جنوا فى ٦ مايو سنة ١٨٦٠ لئى تسافر إلى صقلية ، لعب كافور لعبة مودوجة بالنسبة لغاريبالدى : فجمع سراً الحملة — التى لم يقيم بإعدادها — ، ولكنه راقبها بشكل يؤدى بها إلى أن تتحول إلى صالح أسرة ساقوا ، وليس لصالح أنصار مائزيني . وحينما قام غاريبالدى ، من نفسه ، بعبور مضيق ميسينا ، فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٠ ، وزحف على نابولي ، زادت سياسة سردينيا من الإصرار على نفس التكتيك ؛ فكذب الملك إلى غاريبالدى لئى يوافق — سراً — على الحملة ، ولكن حكومة تورينو حاولت أن تسبق حملة غاريبالدى سواء بإرسال أسطول يهدمونى لاحتلال موانئ سواحل نابولي ، أو

بمحاولة التسبب ، في نابولي ، وباشتراك قائد الشرطة ، في « ثورة بمعنى الكلمة » قبل وصول حملة « الالف » . وكان كافور يخشى من أن يتجاوزده رجل قد يصبح أداة في يد مائتزيني ، سواء أكان ذلك عن حلم أو عن جبل منه . « سيقصد الملك كل نفوذه ؛ ولن يصبح ، في نظر الايطاليين ، الا صديق غاريبالدي » . وأخيراً ، حينما وجدت الدولة البابوية نفسها ، في سبتمبر سنة ١٨٦٥ ، في انتظار غزو أعداء أنصار غاريبالدي وأنصار مائتزيني ، الذين ظهروا ، هذه المرة ، على أنهم قد اتفقوا فيما بينهم ، أمر كافور بدخول قوات سردينيا في أومبريا ، وهي القوات التي قامت ، في نفس الوقت الذي حاربت فيه جيش متطوعي البابا في كاستلفيداردو ، بإبعاد التهديد الذي كانت تمثله جهودات الجمهوريين على مصالح أسرة سافوا . والحقيقة هي أن هذا التنافس ، الذي كان خفياً ثم أصبح علنياً ، بين الحل للمائتزيني وحل سردينيا ، هو الذي أسرع بسير وتطور الأحداث . ومن هذا الجانب ومن ذاك ، كان عمل الرؤساء أكثر أهمية من تأثير التيارات العميقة . وعلينا ألا نندفع بالأصوات التي أعطيت في أثناء الاستفتاء : فالواقع أنه ، في مناطق عديدة ، كان الأمل قد دخلوا بطريقة غاملة ، ، حسب قول جيانشينو قولبي *Glacchino Volpe* ، في الدولة الجديدة ، وكانت قيادات المجتمع بعيدة عن الموافقة على الحل الوحيد .

ولم يكن في وسع هذه الجهود أن تصل إلى النجاح ، إذا لم تكن حكومة سردينيا قد حصلت على موافقة فرنسا ، وعلى الأقل بطريقة ضمنية . ووصلت إلى هذه النتيجة عن طريق الأفادة من المنافسة الفرنسية الانجليزية .

وكانت السياسة الفرنسية ، في فيلا فرانكا ، قد بدت على أنها قد تخلت عن القضية الإيطالية . وكان كافور يعلم مع ذلك أن الامبراطور كان يحتفظ بمشاعره الشخصية من أجل إيطاليا ، وكان يحتفظ كذلك بالرغبة ، ولكن يدرر أمام الرأي العام الحملة « غير المجدية » لسنة ١٨٥٩ ، في الحصول على امتيازات

أقليلية لفرنسا . وكان في وسعه اذن أن يعتقد في أن الأمر لم تنته تسويته بعد . ولكن كيف يمكن أن يجعل نابليون الثالث يوافق على حل للسألة الإيطالية — الدولة الوحيدة — يتخطى مداه تلك الخطوة التي كانت قد رسمت في بلومبيير والذي يمكن أن يكون مناقضاً للمصالح الفرنسية ؟

وكانت السياسة البريطانية مترددة للغاية في السألة الإيطالية ، مادامت المجهودات الفرنسية كانت فعالة . وكانت الحكومة الإنجليزية قد خافت من أن تصبح إيطاليا تابعة ، لفرنسا . وكانت لاتزال تخشى من ذلك . وكتب جون راسل *John Russell* إلى الملكة : « لقد حكمت فرنسا إيطاليا منذ سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٨٥٩ . وإذا كان لدى الإيطاليين أسباباً للشكوى ، فلم يكن لإنجلترا أي سبب للخوف من إستخدام هذا النفوذ النمساوي ضد المصالح البريطانية . ولكن إذا ما سيطرت فرنسا على الأساطيل المتحدة لمجنوا ونابولي ، فربما تضطر بريطانيا إلى الدفاع عن ممتلكاتها في مالطة وكورفو وجبل طارق . . . ومنذ أن أنهى نابليون الحرب ضد النمسا « قبل الأوان » ، حانت الفرصة أمام بريطانيا العظمى لأخذ الدافع؛ فعرضت على حكومة سردينيا وبساطتها ، ودون أن تعدها بمساعدة مسلحة ، لم يكن في وسعها أن تمنحها لها ، منحتها تأييداً دبلوماسياً : ففي نفس الوقت الذي أعلنت فيه أنها من أنصار مبدأ « عدم التدخل » ، أظهرت وحيثها في إبطال أية محاولة نمسوية للإنتقام . ومع ذلك فإن الحكومة الإنجليزية ، رغم أنها كانت توافق ، كما كان عليه الحال في سنة ١٨٤٨ ، على إنشاء مملكة في شمال إيطاليا ، لم تكن تأمل في الوحدة الإيطالية ، التي كانت ستعدل من معطيات مسألة البحر المتوسط . وكان هدفها هو إبدال النفوذ الفرنسي في تورينو بالنفوذ الإنجليزي

وتتمكنت مواهب كافور من الإفادة من هذا الموقف . فلمب ، أو تمكن من أن يلعب ، بالبطاقة البريطانية : « لقد جاء دور إنجلترا لكي تعمل من أجل

القضية الإيطالية : ولكنه رأى في ذلك قبل أى شئ وسيلة لإثارة قلق نابليون الثالث ولإجتيابه إليه .

وفي مسألة إيطاليا الوسطى — پارما ، ومودينا ، وتوسكانيا ورومانا — حصل كافور في أول الأمر على موافقة بريطانيا العظمى ، في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٥٩ فلماذا تتردد الحكومة الانجليزية في منحه هذه الموافقة ، مادامت قد قبلت فكرة توسع دولة سردينيا ولم تمكن تأبه كثيراً بأمر الكرسي البابوي ؟ وهذا الموقف الإنجليزي أسهم كثيراً في جعل نابليون الثالث يقرر ، في ديسمبر ، الاعتراف بالأمر الواقع ، وحتى في إقليم رومانا : فالإمبراطور ، رغم الصعوبات الجسيمة التي ستترتب على هذا القرار من وجهة نظر سياسته الداخلية ، لم يكن يرغب في المخاطرة برؤية إقامة تعاون إنجليزي — سرديني . ولكنه كان على كافور ، في نظيره هذه الموافقة ، أن يعطى لفرنسا التعويض الذي كان قد وعد به : نيس وسافرا ؛ وأثار هذا القرار شعوراً قوياً بعدم الرضاء في بريطانيا العظمى ، حيث ظهر لتساع الأقاليم الفرنسية على أنه مقدمة لتمديدات مقبلة ، وعلى أنه تهديد لاستقرار أوروبا ؛ ومع ذلك فإن حذر بريطانيا لم يظهر إلا اتجاه السياسة الفرنسية وحدها ، وليس ضد سياسة سردينيا .

وفي مسألة إيطاليا الجنوبية ، لم يصل كافور إلى أهدافه إلا بلمحه على هدم : التوافق الفرنسي الإنجليزي وفي هذه المسألة هرقل نابليون الثالث سياسة سردينيا ففي يونيو سنة ١٨٦٠ اقترح وساطة كان هدفها هو انتقاذ الأسرة الحاكمة في نابولي : فتصبح صقلية دولة مستقلة ، ولكن تحت حكم فرع من الأسرة الحاكمة في نابولي ؛ ونوقع دولة سردينيا على معاهدة تحالف مع ملكة نابولي ومع ملكة صقلية الجديدة ، وبالتالي ، تمتع نفسها من أن تقوم بضمها . ولم يكن هذا الاقتراح يمثل مرحلة قائمة بذاتها ؛ بل كان الإمبراطور يعتبره — كما أثبتت ذلك أبحاث الأستاذ شارل بوتاس Charles Pouthas — على أنه مسألة قائمة

الاهمية : ف نابليون الثالث كان يخشى من عظطات بيدمونت، التي كانت ترغب، كما ذكر ثوفييل *Thouvenel* في « أن تلعب دور بطل الوحدة الإيطالية » ؛ وبقى مصراً على فكرته الأولى، وهي فكرة إيطاليا الاتحادية أو الفيدرالية . ولذلك فإنه اقترح ، في يوليو ، اتخاذ اجراءات بحرية لمنع قوات غارibaldi من عبور مضيق ميسينا . ولم تفشل هذه المجهودات الفرنسية الا أمام مقاومة بريطانيا العظمى . فهل معنى ذلك أن السياسة الانجليزية كانت تأمل في رؤية دولة سردينيا تقرر ضم إيطاليا الجنوبية ؟ لا ، بالتأكيد . فسيكون بطبيعة الحال من الأفضل الاحتفاظ بوجود دولة منفصلة ، ستضع نفسها ، كما كتب بلرستون الى الملكة ، « في مدار ، الدولة البحرية الأقوى ، أي بريطانيا العظمى ولكن هذه الدولة لم تظهر على أنها ستمعيش طويلا ، مادامت حكومتها فاسدة . وكان انهارها يهدد بفتح الطريق أمام حل كان في وسع نابليون الثالث أن يفكر فيه باستناده الى أنصار مورا : « فوجود أمير من أسرة نابليون على عرش نابولي سيكون إمكانية مثيرة للقلق أكثر من غيرها » . وذلك فقد رأى بلرستون أنه من الأفضل أن توافق بريطانيا العظمى على الحل الذي اقترحه سردينيا : وبعد كل هذا فقد كان في وسع إيطاليا المتحدة هذه أن توازن فرنسا في البحر المتوسط ؛ فكيف يمكننا أن نتجاهل ، في هاتين المسألتين ، فاعلية المناورات الدبلوماسية وحدها ؟ .

ولكن هذه البراعة في المناورة لا تقترح كل شيء . ففي مسألة الدولة البابوية — وكانت الأكثر خطورة ، لأنها كانت فرصة تسمح للتمسا بأن تهدد دولة سردينيا بحرب انتقامية — لم يكن التأييد الدبلوماسي الذي وعدت به بريطانيا العظمى كافيا لضمان حماية فعالة لسياسة سردينيا . وكان موقف فرنسا ، من جديد ، هو الأساسي . ف نابليون الثالث ، رغم قيامه رسميا بالاحتجاج ، ترك الأمور تأخذ مجراها ؛ ولم يقتصر الأمر على مجرد ذلك : فأكد الأمير نابليون

جيروم Jérôme و Napoléon لكافور أن الإمبراطور مصمم على انتفاذ ، إيطاليا ، في حالة ما اذا قامت النمسا بمحاولة للإنتقام . فلماذا يوافق نابليون الثالث على استئصال أجزاء جديدة من الدولة البابوية ، وكان ذلك يعنى بالنسبة له معارضة رجال الدين الكاثوليك في فرنسا ؟ ووجد أن أسوأ حل سيكون هو ذلك الذى يمثل اشتباكاً بين قوات الحملة الفرنسية في روما وبين الإيطاليين ، إذ أنه سيهدد بالقضاء على الأمل في الاحتفاظ بصلوات ودعوى الإيطاليين .

وفي هذه المرحلة الأخيرة من إنشاء مملكة إيطاليا ، كان دور الرجال اذن — كافور ونابليون الثالث — هو الذى يعطى تفسيرات نهائية . ولاشك في أنه كان في وسع القوى العميقة ، أن تصل الى تحقيق الوحدة ، بعد فترة من الزمن . ولكن ليس الأمر مختلفاً أن يتحقق في هذا الوقت ؟

وهكذا ، كان دور فرنسا أساسياً ، وعلى طول الخط وترك نابليون الثالث أخيراً الوحدة الإيطالية تتحقق في شكل يختلف تماماً عن ذلك الذى كان قد فكر فيه في سنة ١٨٥٨ . وهذا التحول في برنامج المبدئى ، هل يكفى لشرحه أن تشير الى قوة الأمر الواقع ، وأن نقول أن الإمبراطور ، بعد أن كان قد أيد القضية الإيطالية ، لم يكن في وسعه أن يصبح عدواً لها ، دون أن يفقد منزلته ؟ ودون أن نهمل دور هذه الاعتبارات الشخصية والأسرورية ، يمكننا أن نعتقد في أن سياسة الإمبراطور كانت لها أهداف أخرى كذلك . فباشرنا في هذه المسألة الإيطالية ، كان قد فكر في أن إيطاليا تصبح تابعة ، بالنسبة لفرنسا : فوضع عقبة أمام سياسة كافور كان يعنى فقد هذا الأمل ؛ وترك هذه السياسة تتحقق ، ربما كان يعنى الاحتفاظ بوسيلة لتحقيق ذلك .

ولكن إحدى العقبات كانت تعترض طريق هذه الفكرة من إيطاليا ، و التابعة ، : فكانت مسألة روما تهدد مستقبل العلاقات الفرنسية الإيطالية . فكيف يمكننا أن نتصور مملكة إيطالية أن تكون روما عاصمة لها ؟ وكيف

يمكننا أن نعتقد أن نابليون الثالث ، رغم مشاعره الشخصية ، كان يمكنه ، وبإثارته غضب الكاثوليكين الفرنسيين ، السماح للحكومة الإيطالية بعزم هذه المدينة ؟ ولم ير الإمبراطور في ذلك إلا تسوية مؤقتة ، تهدف تهدئة آثاره الرأي العام وكان من اللازم ، كما ذكر الكونت بيپولى *Pepoll* « العثور على حل يسبح لي بأن أظهر أنكم قد تخطئتم عن روما ، وعليكم أن تظهروا أنكم لم تتخلوا عنها . وستقوم الحكومة الفرنسية بسحب قوات احتلالها ، ولكن الحكومة الإيطالية ستعتمد بعدم مهاجمة روما وبعدم ترك غاريبالدى يحتل المدينة . وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات منذ بداية سنة ١٨٦١ ؛ وبعد تأخرها نتيجة لوفاة كافور في يوليو سنة ١٨٦١ ، ثم نتيجة لمعارضة الأوساط الكاثوليكية الفرنسية ، إتمت في سنة ١٨٦٤ « باتفاقية سبتمبر » ، وكان حلا وسطا ضعيفا ، ولم يكن أحد يعتقد في أنه سيمش ل فترة طويلة . والواقع أن نابليون ، الذى كان موزعا بين مطالب سياسته الداخلية والرغبة في عدم التضحية بالصدقات التى كان لا يزال يعتقد في أن في وسعه أن يحتفظ بها في إيطاليا ، لم يحاول إلا أن يكسب الوقت وينتظر اليوم الذى يمكن فيه لموت بيوس التاسع أن يوصل إلى الكرسي الرسولى أحد البابوات الذين يمكنهم أن يقبلوا أمر تحديد السيادة الإقليمية لدولة البابوية بحدود قصر الفاتيكان . فسياسة فرنسا الإيطالية كانت مجرد رسم ظاهرى ، بدون حق أو تنفيذ .

وبالنسبة لمجال السياسة الأوروبية عموماً ، حصل الإمبراطور على نتيجتين : فتسبب في مراجعة أولى لمعاهدات سنة ١٨١٥ ، وأضعف لإمبراطورية النمسا التى كانت ، في جوهرها ، تدافع عن الوضع القائم . وهكذا فتح الطريق إذن أمام هذه التمديلات الأكثر إنساعاً والتي لم تتخل السياسة النابليونية عن أمر إعدادها .

٢ - القناة السويس :

بحفر برزخ السويس ، أصبح البحر المتوسط الطريق الرئيسى للتجارة الدولية ، ليس مع الشرق الأقصى وحده ، ولكن كذلك مع الهند وأرجيل جنوب شرق آسيا الكبير .

وفى هذا الحدث ، الذى كان مداه كبيراً بالنسبة لتاريخ العالم ، كان لصيب الدوافع الشخصية متفوقاً . ولا شك فى أن السان سيمونين كانوا ، منذ سنة ١٨٣ ، قد أصرروا على مدى مشروع كان كولبير Colbert قد رأى أهميته فى الماضى . ومع ذلك فإن مقالات ميشيل شيفالييه Michel Chevallier فى جريدة *Le Globe* فى فبراير سنة ١٨٣٣ ، والدراسات التى بدأها فى سنة ١٨٣٣ فورنيل Fournel مهندس المناجم ، وجهات النظر التى نماها أنفانتان *Enfantin* ، لم تؤد إلى نتيجة ، لأن مجرد على قد فهم أن هذه القناة ستثير إهتمام « العالم أجمع » وستكون فرصة للتدخل الأجنبى فى مصر . ولكن هذا الحذر من جانب الحكومة المصرية طرح جانباً حينما أصبح محمد سعيد والياً : فنجح فرديناند دى ليسبس *Ferdinand de Lesseps* ، الذى كان منذ إثنتى عشرة سنة نائباً فحصل فى نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، على عقد إمتياز . وكان على شركة السويس ، التى تسجلت طبقاً للقانون المصرى ، أن تشكل لها مجلس إدارة دولى ، يختار رئيسه من بين رعايا الدول التى ستقدم النصيب الأكبر من رأس المال . ولم يكن للمشروع فى ذلك الوقت إلا مجرد مشروع « خاص » قام به دى ليسبس دون أن يضطر الحكومة الفرنسية . ولكنه سيدخل بعد ذلك مباشرة فى نطاق السياسة الدولية ، لأن الخديو ، الخاضع للسلطان ، كان فى حاجة للحصول على موافقة الباب العالى : فكانت هذه فرصة لظهور المصالح المتنافسة . ومنذ ذلك الوقت أصبحت مسألة القناة ميدان تنافس بين فرنسا وبريطانيا العظمى .

واقترح كان بليرستون معادياً للمشروع ، حتى قبل منح الإمتياز . ورأى ، منذ سنة ١٨٤٧ ، أن القناة ستصبح « بوسفوراً ثانياً » ، أو « جبل طارق مصرى » . واستمر هذا العداء بعد سنة ١٨٥٤ ، رغم أن بعض أوساط رجال الأعمال الإنجليز اعتبروا المشروع على أنه يساعد المصالح الاقتصادية لبريطانيا العظمى . وحتى ثورة الهند نفسها ، وحيث تأخر وصول الإمدادات الإنجليزية المرسلة صوب الهند نتيجة لبطء المواصلات ، فإنها لم تغير من موقف رجال الدولة الإنجليز . والواقع أن بليرستون قد فكر في أن الحكومة الفرنسية كانت تسمى لىكي تقوم ، وكما حدث في سنة ١٨٢٩ - ١٨٤٠ ، بسياسة مصرية . وكانت هذه إمكانية تكفى لإثارة القلق . ولذلك فإنهم كلّفوا السفير الإنجليزي في القسطنطينية بأن يضغط على السلطان حتى يرفض التصديق على عقد الإمتياز .

وكان نابليون الثالث ، في أول الأمر ، شديد التحفظ ؛ فأعطى ، في يناير سنة ١٨٥٥ موافقة شخصية ، ولكنه كان لا يرغب في أخذ مسئولية إعطاء تأييد دبلوماسى : « فسيكون هذا هو الحرب مع إنجلترا ، كما أعلن لدى ليسبس . وكان من المنطقي أن يحاول تفادى الصعوبات الفرنسية - الإنجليزية ، في هذا الوقت الذى لم تكن حرب القرم قد انتهت فيه بعد . ومع ذلك فقد جملة يفهم أن هذا التحفظ كان مؤقتاً : حينئذ « تشارك رؤوس الأموال » ، في العملية ، ستخفى المقاومة .

وفي هذه الظروف قام دى ليسبس ، في نوفمبر سنة ١٨٥٨ ، بطرح ٤٠٠.٠٠٠ سهم ، منها ٢٤٠.٠٠٠ سلت للتقدير شخصياً و ٢٢٠.٠٠٠ لاحتجوت للصيرين ؛ أما الباقي فقد طرح في بقية الأسواق المالية . وهذه الـ ٣١٤.٠٠٠ سهم الخاصة « بالأجانب » طرحت في لندن ، وفي بروكسل ، وفي فيينا ، وفي سان بطرسبرج ،

وفي نيويورك وفي باريس ؛ ولم يشتر منها إلا ٢١٩.٠٠٠ سهم فقط (١) ، ولم تقدم بريطانيا العظمى ، ولا روسيا ، ولا النمسا ، مشترين للأسهم ، في الوقت الذي استمر فيه السوق المالي الفرنسي ٢٠٧.٠٠٠ سهم ، موزعة بين ٢١.٠٠٠ مشترى ولذلك فإن رأسمال شركة السويس كان فرنسا في غاليتها ، وسيكون رئيس مجلس إدارتها دائماً فرنسياً . وبقى الإشراف على طريق المواصلات الكبير هذا ، والذي قامت به الدوافع الفرنسية ، بين أيدي فرنسية . ووجد بلرستون ، الذي كان قد نصح أصحاب رؤوس الأموال الإنجليزية بالإمتناع عن شراء الأسهم ، بأمل عدم تمكن الشركة من تجميع الموارد اللازمة ، أن تكتسبها قد تحول ضد مصالح بريطانيا العظمى .

ومنذ أن بدأ العمل في حفر القناة أخذت المسألة مظهراً جديداً . ففي ١٩ أكتوبر سنة ١٨٥٩ — وفي نفس الوقت الذي احتلت فيه المسألة الإيطالية المكان الأول بين الأحداث الدولية — وعد نابليون الثالث دى ليسبس باتتأييد . ولكن الحكومة الإنجليزية زادت من حدة مقاومتها : فشجعت ، في ديسمبر سنة ١٨٥٩ ، حملة صحفية كان هدفها هو زعزعة الثقة في الشركة ؛ واحتجت ضد وسائل « أعمال السخرة » التي استخدمت ، كما قالت ، لجمع ٦٠.٠٠٠ عامل مصري ألحقوا بالمشروع ؛ وذكرت السلطان أن مصر ، بعد أن تم القناة ، ستخلى عن الروابط التي كانت لا تزال تربطها بالإمبراطورية الثنائية وحصلت على أمر من الباب العالي بوقف الأشغال . ومع ذلك ، ورغم تردد الخديو ، الذي خضع لفترة من الوقت لضغط السلطان ، فقد تمكن دى ليسبس من التغلب على العصاب .

وفي نوفمبر سنة ١٨٦٢ ، وبعد أن قامت الحكومة البريطانية بإرسال أحد

(١) عدد إل ٩٥.٠٠٠ سهم التي لم تشترى في أول الأمر ، أخذها ، في مايو سنة ١٨٦٠ ،

الخديو ، الذي أصبح مالكا لـ ١٤٩.٠٠٠ سهم .

المحققين إلى مكان العمل ، تحققت في آخر الأمر من أن العمل سيئ؛ فتراجعت عندئذ أمام المحتوم ، وسألت أن تحصل ، عن طريق مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، على « ترخيصات » : ففي يناير سنة ١٨٦٤ ، طلب السير هنرى بولوار *Sir Henry Bulwer* إلى نابليون الثالث أن تتمتع شركة السويس بالألا تفتش « مستعمرة أجنبية » في منطقة القناة ، وبالألا تحول ترساناتها البحرية إلى « قلاع حربية ممتنة » . وبالإختصار ، فإن بريطانيا قد تخلت عن معارضتها ، ولكن بشرط أن يكون « الإشراف » الذى تمارسه فرنسا على المشروع مجرد إشراف مالى . وفى نظير ذلك ، قامت الحكومة الإنجليزية بما يلزم لكي تمنح الحكومة العثمانية ، فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ، موافقتها على عقد الإمتياز .

ومنذ أن رفعت الصعوبات السياسية ، قامت الشركة بإعطاء دفعة للأشغال بسرعة أكبر ووجدت بسهولة الرسائل المالية اللازمة لتغطية الفرق (ويبلغ حوالى ١٨٠ مليون فرنك) الموجود بين التقدير الموضوع فى سنة ١٨٥٨ ، وبين التكاليف الفعلية . وافتتحت القناة فى نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

وكان هذا نجاحاً مؤكداً للسياسة الفرنسية . والحقيقة أن هذا النجاح لم يحصلوا عليه إلا بعد تردد كبير : فنابليون الثالث ، فى نفس الوقت الذى كان قد وعد فيه بإعطاء تأييده للمشروع ، لم يكن يرغب فى إثارة هدم الرضاء الإنجليزى ؛ وسأول أن يجد كل الفرص الممكنة لكي يسوى الخلاف عن طريق المفاوضات . وكان لإصرار فرديناند دى ليسبس ، فى النتيجة النهائية ، نصيباً أكبر من رغبة الإمبراطور .

ولكن إمكانية إفتتاح القناة جذبت إنباء الحكومات ، ومن بداية العمل فى الحفر ، صوب شرق البحر المتوسط وصوب البحر الأحمر : فإبتلاك نقط لإوسكاز على جانبي الطريق البحرى الجديد ، كان بطبيعة الحال هو ما تعسكر فيه دول البحر المتوسط . فبريطانيا العظمى ، التى كانت تحتل عدن ، لم تدع رغبة فى إتمام ذلك ؛ ومع ذلك فقد بدأت ، ومنذ سنة ١٨٦٢ ، فى بناء ميناء جديد

وفلاح جديدة في مالطة ، لتدعيم تفوقها الإستراتيجي في هذا البحر المتوسط الذي سيصبح طريق مواصلات عالمية . أما فرنسا وعلسكة إيطاليا الحديثة فقد كان عليهما ، على العكس من ذلك ، أن يقوموا بعمل كل شيء .

وفي شرق البحر المتوسط ، كانت السياسة الفرنسية تهتم بنشاط ، في سنة ١٨٦٠ ، بالمسألة السورية . أكانت عوامل دينية ؟ كانت فرنسا تمارس ، منذ زمن بعيد ، الحماية الدينية على المارونيين الكاثوليك ، الذين كانوا يعيشون جنباً إلى جنب مع بقية العرب ومع الدروز ؛ وعلاوة على ذلك كانت مدارس اليسوعيين *Jésuites* واللاهزاريين *Lazaristes* تخدم النفوذ الثقافي الفرنسي . وحيثما انتهت المنافسة القديمة بين الدروز والمارونيين ، والتي شجعتهما الإدارة التركية ، في مايو سنة ١٨٦٠ ، إلى مذبحه قتل فيها ستة آلاف ماروني ورجلان من رجال الدين ، وقتل العرب بعد شهرين ، في دمشق ، خمسة آلاف مسيحي ، أصبح للحكومة الفرنسية إذن دوافع قوية للبحر لمعونة الضحايا ؛ وأسرعته بإعلان أنها تقترح إرسال حملة من أجل إعادة إقامة النظام . وعلاوة على المشغوليات الانسانية ، والرغبة في تدعيم تقاليد السياسة الفرنسية في شرق البحر المتوسط يمكننا أن نضيف دوافع السياسة الداخلية : لحماية المصالح الكاثوليكية في سوريا ، مثل حمايتها في العام التالي في المكسيك ، كانت بديلاً عن مسألة روما . ومع ذلك فمن الغريب أن نلاحظ أن الصحافة الدينية الفرنسية لم تهتم كثيراً ، في الأيام السابقة للحملة ، بمذابح دمشق ، وأنها اعتقدت أنها ترى في دوافع الحكومة مناورة تهدف تحريك لاتباء الكاثوليك الفرنسيين بيسداد من المسائل الإيطالية . أما بالنسبة لدور الدوافع الاقتصادية ، فهو ممكن ، ولكنه ليس مؤكداً . ولا شك في أن رجال صناعة النسيج كانوا يبحثون عن مواد أولية : فكان لبنان ينتج الحرير الخام وربما يمكنه أن يصبح منتجاً للقطن . ومع ذلك فإنه لا توجد دلائل على أن رجال الصناعة هؤلاء قد ضغطوا على الحكومة لكي تعمل .

ولا شك في أن الدافع الحقيقي للحملة كان هو مسألة قناة السويس . ففي هذا الوقت ، الذي كان فيه السلطان ، وبترخيص من إنجلترا ، يرفض الموافقة على عقد الامتياز الذي منحه الخديو ، كانت الحكومة الفرنسية ترغب في ممارسة ضغط على الباب العالي ، بتهديده بتأييدها لاستقلال سوريا ولبنان ؛ وفكرت حتى في أن تنشئ هناك « إمبراطورية عربية » ، يمكن وضع الأمير عبد القادر على رأسها .

وبطبيعة الحال فتلقت الحكومة الإنجليزية من هذه الامكانيات وخشيت من أن تتمكن فرنسا من فرض حمايتها على سوريا . أما حكومة روسيا فأبها قد وافقت ، على عكس ذلك ، على تدخل فرنسي ، ولكن بشرط امكانية تطبيق نفس هذا المبدأ الخاص بالتدخل ، في المستقبل ، في صالح الأرموذكسين ، كما يطبق في صالح الكاثوليك ؛ فكانت هذه وسيلة لاثارة مسألة توازن الإمبراطورية العثمانية ، الذي كان دائماً غير مستقراً ؛ وبطبيعة الحال ، طارحت بريطانيا العظمى ، طبقاً لسياستها التقليدية ، هذا الاتجاه ونجحت هذه السياسة البريطانية في الوصول الى أهدافها . فاقترحت عقد مؤتمر دولي ، وهو الذي استبعد الاقتراحات الروسية ، والذي قرر ، في نفس الوقت الذي منح فيه فرنسا « تفويضاً بالتدخل ، باسم الدول العظمى الأوروبية ، أنه لا يمكن للإحتلال الفرنسي أن يمتد الى أكثر من فترة ستة أشهر . والواقع أن الحملة العسكرية التي زلت في أغسطس سنة ١٨٦٠ سبغت من هناك في يونيو سنة ١٨٦١ . وحصلت السياسة الفرنسية ضغط على منح الحكومة العثمانية لبنان وضعية إدارية ووعدت بتعيين حاكم مسيحي وبتشكيل مجالس ينتخبها الأهالي ، وكان ذلك كافياً لإرضاء المصالح الكاثوليكية ولتأكيد النفوذ الثقافي الفرنسي . ولكن الهدف الأكثر أهمية لم يصلوا اليه . فخابليون الثالث ، في هذه المناسبة مثله في ذلك مثل مناسبات أخرى ، لم يجرؤ على التحايرة بتهديد العلاقات الفرنسية الإنجليزية تهديداً قوياً

وفي البحر الأحمر ، لم يقتصر الدافع على فرنسا وحدها ، ولكنه وجد حذو إيطاليا كذلك . ففي سنة ١٨٥٩ ، وبمناسبة مقتل نايفيا التتصل في عدن ، حصلت الحكومة الفرنسية من سلطان تاجورة على تنازل ، بطريق الشراء ، عن خليج أديوك . وتمت عملية الاستلام في سنة ١٨٦٢ . وهكذا ضمت فرنسا ، عند المدخل الجنوبي للضيق باب المندب ، نقطة ارتكاز على الطريق البحري الذي سيصبح ، بعد افتتاح قناة السويس ، الممر الرئيسي صوب المحيط الهندي . وقامت الحكومة الإيطالية ، ونتيجة لمجهود أحد رجال التبشير اللاعرايين ، الذي أظهر ، في مؤتمر الغرف التجارية ، أهمية الحصول على نقطة ارتكاز في البحر الأحمر ، بتحديد وضعتها في خليج عصب ، عند المدخل الشمالي للضيق ؛ واستولت عليه دون أن تحاول أن تقيم فيه مستعمرة حقيقية . وأصبحت فرنسا وإيطاليا اذن على اتصال بامبراطورية إثيوبيا ، وكانتا تسيطران على مخرجها الى البحر : فظهرت مسألة شرق إفريقيا على الأفاق .

هل يمكننا أن نفكر في أن نابليون الثالث كان له ، من بين مشروعاته الكبيرة ، العديدة ، وفي مسائل البحر المتوسط ، سياسة لها مدى واسع ؟ لقد عبر عن هذه الفية . ففي أبريل سنة ١٨٥٧ ، وفي مقابلة مع بيسارك ، الذي كان في ذلك الوقت سفيراً في باريس ، ذكر أن مصير البحر المتوسط هو أن يصبح « بحيرة فرنسية تقريباً » . وإذا ما قربنا بين كل هذه المحاولات - التأييد الذي وعد به دى ليسبس في سنة ١٨٥٩ ، وحلة سوريا التي حدثت في سنة ١٨٦٠ وفي نفس وقت مشروعات تدخله البحري في إيطاليا الجنوبية ، وسياسته العربية في الجزائر ، والمحاولات التي قام بها لدى باي تونس - يتأكد الاعتقاد بأن هذه الكلمات كان لها ما وراهاها . ومع ذلك فلا يمكننا ، مع افتقارنا الى دراسة ناقدة أصيلة ، أن نقدر المكان الحقيقي الذي احتلته المشغوليات الخاصة بالبحر المتوسط في تفكير الامبراطور : عناصر خطة عامة ، أو محاولات

مبعثرة ؟ وعطينا كذلك أن نلاحظ أن الامبراطور لم يكن يصر على موقفه، في كل مناسبة كان يقابل فيها المقاومة الثابتة لبريطانيا العظمى في مجال البحر المتوسط هذا . وكان هذا الحذر ضروريا ، ما دام يحرص على المحافظة على المصالح الإنجليزية في الخطوط العامة لسياسته . ولكن هذا الحذر كان يبدل كذلك على حدود مخططة : فهل يمكنه أن يقوم بتنفيذ « سياسة كبرى » في البحر المتوسط ، دون أن يثير الداء الواضح لبريطانيا العظمى ؟

الفصل السابع عشر

النتائج الدولية للآزمات الأمريكية

كانت هذه كذلك هي الفترة التي هيأت فيها الحرب الأهلية الأمريكية أمام أوروبا إمكانية القيام بدور إيجابي من جديد على القارة الأمريكية ، وكان تطبيق مبدأ منرو قد أصابه الشلل . وحتى وجود الجمهورية الأمريكية نفسه أصبح مهدداً . وقال أحد أعضاء الوزارة الإنجليزية لوملائه إنها « أكبر حدث يقع في السياسة العالمية منذ سقوط نابليون الأول » .

١ - الحرب الأهلية وأوروبا :

تسببت الحرب الأهلية الأمريكية ، وبالنسبة للحياة الاقتصادية والإنتاجية للدول الصناعية ، وبخاصة بريطانيا العظمى وفرنسا ، في نتائج سريعة وخطيرة : فالحصار الذي فرضه الشماليون على موانئ الجنوبيين منع المنتجين الأمريكيين من تصدير القطن الخام صوب أوروبا ؛ ولذلك فإن صناعة القطنيات الأوروبية قد حرمت من مصدر تمولينها الرئيسي بالمواد الخام ، ولم يكن في وسع الجهود التي بذلت لكي تجد ، في مصر مثلاً ، ما يعالج هذه الحالة ، إلا أن تكون مؤقتة ؛ « فجاعة القطن » أجبرت المصانع على تحديد إنتاجها وتسليم في البطالة .

وكانت صناعة القطنيات الإنجليزية مركزة في لانكشاير ، والتي كان إنتاجها يعادل إنتاج كل مصانع القطنيات على القارة . وكانت هذه الصناعة قبل سنة ١٨٦٠ تستورد من الولايات المتحدة نسبة ٧٣٪ من المواد الأولية اللازمة لها . ورغم أنها حاولت ، لكي تموض الواردات الأمريكية ، أن تتجه بدرجة أكبر

صوب موارد الهند، وإنما لم تحصل، فيما بين عامي ١٨٦٢ و ١٨٦٥ إلا على نصف ما كانت تحتاجه في عام ١٨٥٩ - ١٨٦٠ . ولذلك فإن منشآت لانكشاير قد حرمت من القطن الخام، أو دفعت فيه أربعة أضعاف ثمنه في الأوراق العادية . وتسبب نقص الإنتاج في تحويل ٢٤٧ر.٠٠٠ حامل إلى البطالة التامة و ١٦٥ر.٠٠٠ حامل إلى البطالة الجزئية . ولكن هذه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أصابت صناعة القطنيات وحدها : فكانت الصناعات الأخرى مزدهرة، خاصة وأن معاهدة تجارة سنة ١٨٦٠ فتحت أمامها أبواباً جديدة صوب السوق الفرنسي .

وفي صناعة القطنيات الفرنسية - والتي كانت تستخدم أكثر من ٣٥٠ر.٠٠٠ حامل في سنة ١٨٦٠ - ارتفع ثمن المواد الأولية بنسبة ٣٠٪ في أوائل سنة ١٨٦٢ ، وبنسبة ٥٠٪ في أواسط العام . وكانت المنطقة الرئيسية في الإنتاج، نورماندى، هي كذلك أكثر الجهات تأثراً : فأصابت البطالة التامة على الأقل ثلث الأيدي العاملة ؛ وتأثرت منطقة الشمال بدرجة أقل ، إذ أنه كانت لها صناعات صوفية وبيلية قوية أفادت كثيراً من صعوبات الصناعة القطنية ؛ وكانت الألزاس هي أقل من تأثر في أول الأمر ، لأن رجال الصناعة فيها كانت لديهم مخزونات كبيرة من المواد الأولية ؛ ومع ذلك فقد كان العمال يتعطلون ثلاثة أيام في الأسبوع في بلفور Belfort في سنة ١٨٦٢ . وكان رجال الصناعة يترددون غالباً في استخدام قطن الهند ، إذ أنه كان يتطلب تعديل الآلات . وهذه الأزمة شغلت الحكومة الإمبراطورية كثيراً : فكتب توملينيل، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ، ١٣ مارس سنة ١٨٦٢ : « إن صناعتنا تتأذى بشدة ، ولأسباب عديدة ، لا يتركنا ضيق طبقاتنا العاملة في نفس درجة برود جيقاتها » . وذكر السفير الإنجليزي أن الأوساط الحاكمة الفرنسية كانت ترغب في الحصول على القطن الخام بـ «أية وسيلة» .

ولذلك فقد كان الحكومتين الإنجليزية والفرنسية مصلحة مباشرة وسريمة في الحصول على تخفيف لنظام الحصار؛ وكانت هذه الإجراءات التي اتخذها الشماليون بشأن التجارة البحرية مع الدول المحايدة تثير عديداً من التساؤلات المتعلقة بالمبادئ المرتبطة بمشكلة «حرية البحار»؛ وكان من السهل إثارة مناقشات قانونية، يمكن الاستفادة منها لممارسة ضغط على حكومة لتسكون. وكان هذا هو أمل الحكومة «الكونفيدريالية»؛ ولذلك فإنها، منذ بداية الحرب الإهلية، وفي الوقت الذي لم يكن الحصار قد أصبح فيه فعالاً بعد، قررت بنفسها تقليل صادرات القطن الخام، حتى يتسبب في أوروبا الغربية في صعوبات اقتصادية يمكنها أن تدفع الحكومات إلى التدخل.

ولكنه كان في وسع الأزمة الأمريكية أن يكون لها، في المجال السياسي، مدى أكثر اتساعاً. فهل كان لبريطانيا العظمى أو لفرنسا، كدول عظمى أطلنطية، من الأسباب ما يجعلها ترغب في وقوع انفصال نهائي في الاتحاد الأمريكي؟ وكان فشل الحكومة في إخضاع الكونفيدرياليين الجنوبيين إمساكية يمكن توقعها في خلال العامين الأولين من الحرب الأهلية، مادامت ولايات الشمال، رغم تفرق مواردها في عدد الرجال وفي التسليح، لم تظهر على أنها قادرة على الحصول على نتيجة عسكرية، وكان تقسيم الإقليم المتحد بين دولتين يمثل نهاية هذه القوة الأمريكية التي كان توكفيل *Tocqueville* قد تنبأ بإزدهارها. فهل كان من المتوقع أن يأملوا في مثل هذه الإمساكية؟ إن الحكومة الإنجليزية والفرنسية، إذا ما فكرت في أن الولايات المتحدة ستصبح يوماً ما منافساً للدول العظمى الأوروبية من وجهة النظر الاقتصادية ومن وجهة نظر البحرية، وإذا ما اعتقدت كذلك في أن التفوق الذي سيارسه الاتحاد، على مجموع القارة الأمريكية على الأقل، سيكون على حساب المصالح الأوروبية، فإنه يمكنها أن تجد أن الحالة الفعلية — الانفصال — كانت تتطابق مع مصالحها. وفي هذه الحالة، هل كان من الضروري أن

يحاولوا ، من طريق حمل دبلوماسى ، الإحتفاظ بهذه النتيجة ؟ وهل كانوا يعتقدون ، على عكس ذلك ، فى أن الانفصال النهائى سيكون سيئاً للاضطرابات فى العلاقات الاقتصادية وفى السياسة الدولية ، وسيكون بالتالى تهديداً للسلام العام ؟ حقيقة أنها كانت نظرات بعيدة للغاية : فهل كان من عادة رجال الدولة أن يقوموا بفتنواات بعيدة تمثل هذه الدرجة ؟ .

الواقع أن النظرات للمستقبل ، فى كل من لندن وباريس ، لم تكن محددة ولا متنازعة .

كانت الحكومة الإنجليزية منقسمة على نفسها ، فى أشد الاوقات تأزماً . فى الوقت الذى كان جلاستون Gladstone وزير الحقائقية يأمل فيه فى أن تقوم بريطانيا العظمى بدور الوسيط ، وربما كان ذلك راجعاً إلى أنه كان أكثر تأثراً من زملائه بما يقاسيه المال فى البطالة ، وكذلك لأنه لم يكن يتمتع فى إمكانية إعادة الإتحاد الأمريكى عن طريق القوة ، فى نفس هذا الوقت كان رئيس الوزراء — بلرستون — وراسل وزير الخارجية أكثر تحفظاً من ذلك بكثير . وكان البلاط ضد القيام بأية محاولة لها صفة للغامرة . والواقع أنه لم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تنسى أن كندا كانت مهددة : فكيف كان فى وسعها أن تقوم ، فى حالة وقوع صدام بين الشماليين ، بحماية هذا الجزء من أجزاء الإمبراطورية ؟ ولم يكن فى وسعها كذلك أن تفكر فى أنه ، فى حالة ما إذا أصبح الانفصال نهائياً ، سيكون فى وسع الشماليين ، الذين لن تعرفهم غيرة الجنوبيين فى عملية توسعهم الإقليمى ، أن يحاولوا الحصول على ما يعرضهم عن هزمهم بضم كندا ؟

وأفادت الحكومة الفرنسية من الحرب الأهلية لكى تقوم فى المكسيك بتنفيذ سياسة توسع متجاهلة فيها مبدأ مازو ؛ ولم يكن فى وسعها أن تناسى أن حكومة لشكون ، فى حالة إلتصاها فى الحرب الأهلية ، ستضع العقبات

في وجه هذا المشروع. ولذلك فإن مصالح السياسة الفرنسية كانت إذن متنافسة: فإطالة مدة الحرب الأهلية كانت تضعا أمام صعوبات إقتصادية وإجتماعية، ولكنها كانت تساعد للمشروع المكسيكي بإعطاء الوقت اللازم للوصول إلى الأمر الواقع. وكانت المسألة المكسيكية هي الأكثر أهمية من وجهة نظر الإمبراطور. ولذلك فقد كان إتجاه نابليون الثالث هو توجيه سياسته في الحرب الأهلية الأمريكية بطريقة مربطة بهذه المشغولية الرئيسية؛ وكان عليه أن يحسب للزايا التي كان يمثلها، هذا الشأن، انفصال نهائي بين دول الإتحاد الأمريكي، وأن يتبرهن حتى الفرصة لكي يحصل لحلة المكسيك على موافقة الكونغرس الأمريكيين. ولكن توفينيل *Thouvenel* وزير الخارجية كان يفرمل هذه النيات في أثناء الجزء الأول من الحرب الأهلية؛ ووضع نفسه مع وجهة نظر مختلفة، هي وجهة نظر السياسة العامة؛ فالإحتفاظ بالإتحاد الأمريكي كان أمراً يؤمل فيه، إذ أن الولايات المتحدة ستصبح دولة بحرية، يمكنها أن توازن بريطانيا العظمى.

وكانت كل هذه المشغوليات المتلاقية موجودة في فكر رجال الحكم؛ وعبروا عنها في التعليلات الدبلوماسية التي وقفوا عليها وفي المذكرات السرية التي كانوا يقبضونها. ولكن كل ذلك لم يكن إلا مجرد رغبات. ومن الناحية العملية، كان العمل السياسي يحسب حساباً بوجه خاص لحدود الحرب الأهلية، ولإمكانات الانتصار التي يبدو أن الشماليين أو الكونغرس الأمريكيين سيحصلون عليها.

وفي بداية الصدام، الذي تميز بنجاح جيش الجنوبيين، إكتفت الحكومتان الفرنسية والانجليزية بالمراقبة والإنتظار. وكان مرسييه دي لوستاند *Mercier de Lostende* سفير فرنسا في واشنطن، والذي كانت هواطفه الشخصية مع كبار مزارعي الجنوب أكثر مما كانت مع ديمقراطيي الشمال، قد أظهر أنه من المتوقع نجاح الانفصال، في الوقت الذي كان فيه زميله الانجليزي أكثر تحفظاً، وبكثير. ورغم أن المعارك الأولى قد بدت على أنها تؤكد تنبؤات مرسييه دي

لو ستاند ، فقد كان من الحكمة أن يحتفظ بحكمه ، إذ أن القوات المسلحة الشمالية لم تكن قد إستمدت بعد . ولذلك فإن فرنسا قد أعلنت حيادها ، مثلها في ذلك مثل إنجلترا . وحينما حاولت حكومة الكونفيدراليين ، في أثناء حليف سنة ١٨٦١ أن تحصل على إعطاء الدول العظمى الأوروبية لها « الاعتراف » بها ، رفضت الحكومة الإنجليزية ذلك ، وقامت السياسة الفرنسية ، التي لم تكن قد تدخلت نهائيا بعد في المسألة المكسيكية ، بإتخاذ نفس موقف السياسة البريطانية . ولم تقم الحكومة الإنجليزية بالاحتجاج على فرض الحصار على سواحل الجنوبيين ، لأنها رأت في ذلك بلا شك سابقة يمكنها في أحد الأيام أن تطلب الافادة منها في صالحها . ولذلك فإن هذا الحياد كان بالفعل في مصلحة الشماليين .

ومع ذلك فلفقد تسببت حادثة *Trent* في أزمة في ديسمبر سنة ١٨٦١ : فقام بوردان سفينة حربية شمالية بتفتيش سفينة تجارية إنجليزية وأسر مندوبيين الحكومة الجنوبية من على ظهرها . فاشتد رد فعل الرأي العام الإنجليزي ، لاجلجرد أنه كان شديد الحساسية بالنسبة لكل اعتداء يقع على حق الملاحة في أعالي البحار ، ولكن كذلك لأنه كان قد بدأ في الشعور بالقلق من أجل (جماعة القطن) . وفي واشنطن ، ردت الصحافة بلهجة مهددة . ورغم أن قائد المدمرة كان قد حمل على مسئوليته هو ، ورغم أن الأوساط الرسمية الإنجليزية كانت تعتقد في أنه ، في مثل هذه الظروف ، يمكن للشماليين أن يشيروا حججاً قانونية سليمة ، فإن الحكومتين ، اللتين ظفت عليهما حركة الرأي العام ، قد اضطرتا إلى إتخاذ مواقف متعادلة : فطالبت الحكومة الإنجليزية بتقديم اعتذار لها ، وبفك أسر الأسيرين ، وتردد لتكوين في التوصل من عملية كان يأسف لها . وقامت الحكومة الفرنسية بالاشتراك مع الحكومة الإنجليزية في طلبها ، وكان هذا التأكيد لهذا التضامن الفرنسي الإنجليزي هو الذي أجبر سكرتير الدولة سيوارد *Seward* على التراجع : فاطلق سراح مندوبي الجنوب . وكانت لهذه

المسألة دلالتها من حيث كونها تظهر أن حكومة الشمال قد اضطرت إلى التراجع حينما وجدت أن الدولتين الغريبتين كانتا متفتتين .

فعل سيحفظ بهذا الاتفاق حينما تمر الحرب الأهلية، في سنة ١٨٦٢ ، بمراحلها الأكثر دقة ؟ فرغم أن الشماليين كان لهم الوقت الكافي ، خلال مائة عشرة شهرا ، لتنظيم جيشهم ، فإنهم قد انتقلوا من فشل إلى فشل . وكان في وسع ذلك أن يدلع فرنسا وبريطانيا العظمى إلى أن يحسنا مقابلة مندوبي الجنوب .

وبدت الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت على أنها تنظر برضاء إلى امكانية انفصال نهائي . وتقلل توليفيل وزير خارجيتها نفسه . وكتب في فبراير سنة ١٨٦٢ : « إن الموارد المالية للشمال قد أخذت تنضب ، وربما تأتى اللحظة التي لن نثيرنا فيها فكرة التوسط . وستكون الصعوبة الكبرى هي المتعلقة بالحدود . وفي أبريل سنة ١٨٦٢ استمع نابليون الثالث لاقتراحات سليدل *Sidell* مندوب الجنوبيين : فيسورد الاتحاديون للصناعة الفرنسية القطن الخام، في نظير المنتجات الصناعية التي ستفيد من إطفاء من الرسوم الجمركية . وأعلن كل من برسيني *Persigny* ، والويسكي *Walewski* ، ورويه *Rouher* أنهم يوافقون على منح الاعتراف للحكومة الجنوبية . وفكر الامبراطور في أن يرسل إلى ثيو أورليانز أسطولا تكون مهمته هي « فك الحصار » . ومع ذلك فلم يكن الامر يتعلق بالوصول الى هذا الحد دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى . فبل ستوافق الحكومة الانجليزية على أن تقوم على الأقل بعمل دبلوماسي يكون هدفه هو وقف الحرب الأهلية الأمريكية ، عن طريق تدعيم الحالة الفعلية ، أي الانفصال ؟ وبعد فترة من التردد ، استبعدت الحكومة البريطانية هذا الاقتراح . واحتفظت بقرارها ، في شهر أغسطس ؛ ولم تخرج الحكومة الفرنسية ، رغم أن كل أعضائها ، باستثناء توليفيل ، كانوا من أنصار الجنوبيين ، على أن تنفصل عن بريطانيا العظمى .

ومع ذلك فقد بدأ أن السياسة الانجليزية كانت مستمدة ، بعد شهر واحد من ذلك ، لكي توافق على المقترحات الفرنسية . فع وصول أنباء النجاح الذى أحرزته جيوش الجنوبيين — انتصار بول رن *Bull-Run* الذى بدأ على أنه يعلن استيلاء الجنوبيين على واشنطن — تساءل بليستون وراسل ، فى أواسط سبتمبر سنة ١٨٦٢ ، ورغم معارضة المسكة ، عما إذا لم يكن الوقت قد حان لاقتراح وساطة ، بالاشتراك مع فرنسا ، وفكروا فى « اقتراح تسوية ، على أساس الانفصال » ، وفى حالة الرفض ، فى « الاحتراف باستقلال الكونفيدراليين » . وكان هذا التدخل سيحدث فى الوقت الذى يستولى فيه جيش الجنوب على عاصمة الاتحاد . ولكن امكانيات غزو الجنوبيين لواشنطن لم تنهت : واستولت القوات الاتحادية بانتصار ألتيتام *Antietam* (١٨ سبتمبر) على بنسلفانيا من الكونفيدراليين . ومنذ ذلك الوقت ، تغل المستولون من السياسة الانجليزية من مشروهم . ولا شك فى أن جلاستون قد اتخذ بعد ذلك موقفاً ، فى الخطاب الذى ألقاه فى نيوكاسل فى ٧ أكتوبر ، فى صالح تدخل دبلوماسى : « لقد أنشأ جيفرسون دافيز *Jefferson Davis* وقادة الجنوب الآخرون أمة . يمكننا أن نعتبر نجاح ولايات الجنوب على أنه مؤكد مع ما يعنيه ذلك من انفصالهم عن الشمال » . ولكن رئيس الوزراء تنصل منه ، ولم يؤيده زعماء المعارضة ، دوبي ودزرائيل . وفى اجتماع شبه رسمى لأعضاء الوزارة ، فى ٢٣ أكتوبر ، كان جلاستون وراسل وحدهما هما اللذان أصرا على ضرورة التوسط ، ورفض زملائهم اتباعهم واحتفظوا بنظر سلوكهم الحذر الذى كانوا قد تمسكوا به منذ بداية الحرب الأهلية .

فهل ستقرر الحكومة الفرنسية أن تعمل ، دون أن تحصل على تأييد بريطانيا العظمى ؟

رغم أن التأخير المهدىء ، الذى كان توليفيل قد مارسه ، قد اختفى (إستقلال

وزير الخارجية، في ١٥ أكتوبر، إذ أنه كان على علم وفاق مع الإمبراطور بشأن المسألة الإيطالية)، فإن نابليون الثالث لم يجرؤ على أن يقوم وحده بالمغامرة: وفي ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٢ لم يعط لسليدل إلا بعض الألفاظ المنمقة. حقيقة أنه كان يفكر، نتيجة لعدم وجود تعاون إنجليزي، في أثناء فترة من الزمن، في الحصول على تأييد روسيا لكي يمارس وساطة في الحرب الأهلية الأمريكية. ولكن حكومة روسيا اعتذرت عن قبول هذا الاقتراح. فلماذا تمتركت في مسألة ليس لها فيها مصلحة مباشرة؟ وما دام القيصر قد تهرب فلم يعد لدى الحكومة الإنجليزية أية دافع قوى لكي تمعيد النظر في سياستها الخاصة بالإمتناع. ومع ذلك فقد قام راسل، وبتأييد من جلاستون بإعادة فتح مناقشة الموضوع في مجلس الوزراء في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٢ وتساءل عن إمكانية التفكيك في حالة قيام روسيا بالتراجع عن رفضها. لقد كان من الممكن أن يقوم القيصر، في حالة إبعاد بريطانيا العظمى الاقتراح الفرنسي، بتغيير مواجبهه ويقرم تأييد محاولة نابليون الثالث، — كمناداة قد يكون من بين أهدافها، وربما من بين نتائجها، تصليم الوفاق الفرنسي الإنجليزي. ولكن هذه الحجج لم تغير من وجهة نظر الحكومة. وظلت بريطانيا العظمى مصممة تماماً على البقاء بعيداً.

وكان من الواجب أن يكفي موقف الحكومة البريطانية لتثييط تطلعات نابليون الثالث. ألم يكن قد اعتبر حتى ذلك الوقت، أنه كان في حاجة، في هذه المسألة، أكثر من أية مسألة أخرى، للمحافظة على تعاون فرنسي — إنجليزي؟ ومع ذلك، فإنه لم يتراجع. فلم هذا التثبيط؟ علينا أن نحاول العثور على تفسيرات لذلك في السياسة المكسيكية للإمبراطور. وفي يناير سنة ١٨٦٣ قررت الحكومة الفرنسية أن تعرض، وحدها، وساطتها على لشكون وجيف سوردايز وكان الفصل سريعاً: فقام سيوارد، سكرتير الدولة، برفض الاقتراح الفرنسي،

بالفاظ قاطعة . وأعلن الكونجرس ، في قرار صوت عليه في شهر مارس ، أن كل محاولة جديدة للتوسط ، ستعتبر على أنها عمل « غير ودي » وكان هذا التحذير قاطعاً .

وتقررت المسألة الأساسية منذ ذلك الوقت : فلن يفكروا في إمكانية تدخل دبلوماسي للدول الأوروبية الأطلنطية . ومع ذلك فإن الصعوبات لم تكن كلها قد سويت ، إذ أن ممارسة الحياد كان قد أدى إلى مشكلات جديدة بين بريطانيا العظمى والشمالين إرتبطت فيها المعارضات القومية من قرب بالمصالح الاقتصادية . فبل الحكومة الانجليزية الحق ، ما دامت محايدة في الحرب الأهلية الأمريكية ، في أن تترك في موانئها تين أو تيجر ، ولحساب حكومة الجنوبيين ، سفناً ستقوم في المحيط الأطلنطي بشن حرب قرصنة ضد البحرية التجارية الشمالية ؟ ولكن الحكومة الانجليزية تراجعت حينما أخذت هذه المناقشات ، حتى سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، لهجة حادة وتشتمل على معاني التهديد .

ومن نفس الوثائق الدبلوماسية أو الروايات — وفي المدى ، الذي لا يزال غير كامل ، والذي حاول فيه النقد التاريخي دواستها — يمكننا أن نستنتج أنه لم يكن لبريطانيا العظمى ولا لفرنسا ، وفي أعطاء السنوات الأربع الخاصة بالحرب الأهلية الأمريكية ، خطة عمل ثابتة . فلم يظهر أن الرجال المسؤولين عن السلطة ، وفي البلدين ، قد نظروا ، في أية لحظة ، لمجموع المشكلة الأمريكية . وفي البلدين ، عالجوا المسألة من يوم لآخر ، واقتصرت مشغوليتهم على مجرد تسوية الصعوبات المبرمة . ورغم أنهم كانوا ، في حالات عديدة ، مختلفين على خط السلوك الواجب إتباعه ، فانهم لم يقوموا بأى رد فعل على حصار موانئ الجنوبيين ، الذي كان مع ذلك قد تسبب لهم في صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة . ولذلك فإن موقفهما كان في متبى الحذر . وكان الحذر ضرورياً من جانب بريطانيا العظمى ، التي كانت مفعولة بمصير كندا . ولكن هذا الحذر لم يكن مفروضاً بنفس الدرجة فيما يتعلق بفرنسا ، وكان شهر سبتمبر سنة

١٨٦٢ هو الفترة الوحيدة التي تعرض فيها خط السلوك هذا للنسائل بشدة ، وفي البلدين ، والتي ظهرت فيها فكرة الوساطة على أنها تقتصر . ولم يكن من مجرد الصدفة أن تتوافق هذه اللحظة الحرجة مع الوقت الذي كانت فيه الحالة العسكرية للشاليين في أشد صعوبة . وهذه الحقيقة قد تدفعنا إلى التفكير في أن بريطانيا العظمى ، وكذلك فرنسا ، كانت سترحب بإنتهاز الفرصة لتدهيم الحالة الفعلية — الانفصال — إذا ما ظهرت حكومة لتكون على أنها غير قادرة ، في هذا الوقت ، على القضاء على مجرم الكونفيدراليين ولم تقم دبلوماسية الدول — كما ظهر ذلك في حالات عديدة — إلا بتتبع مصير الجيوش الأمريكية ، وبموامة نفسها معه بطريقة أو بأخرى .

٢ - اللامعة المكسيكية :

كانت الحرب الأهلية هي التي قد سمحت بوقوع المسألة المكسيكية ، وذلك بإصابتها الولايات المتحدة بالشلل المؤقت . ومنذ الصراع الحاسر ، الذي كانت قد واصلته في سنة ١٨٤٨ عند الولايات المتحدة ، كانت المكسيك في أحوال صعبة . وفي سنة ١٨٥٥ نصب صراع للوصول إلى السلطة بين « الأحرار » العلبانيين الذين إنبعوا جواريز *Juarez* ، وبين « المحافظين » ، الكاثوليك . وكانت علانية الحالة المدنية ، وطرده اليسوعيين مدرجة في برنامج الأحرار ؛ ولكن الموضوع الحقيقي كان هو الإستيلاء على الأملاك الثماسة التي كانت لرجال الدين فكانت هذه مسألة هامة من وجهة النظر الاجتماعية والإقتصادية . وكانت حكومة ميرامون *Miramón* المحافظة ، التي شكلت في سنة ١٨٥٨ بعد إنقلاب . قد أسقطها جواريز في ديسمبر سنة ١٨٦٠ وفي أوروبا ، فكر بعض المهاجرين المكسيكيين ، ومن أجل إنهاء الحرب الأهلية ، في حل ملكي وحاولوا الحصول على تأييد الدول العظمى الأوروبية في هذا السبيل . وكانت المكسيك تمثل أمام الأوروبيين ميدان عمل ملئت للنظر ، إذ أنه كانت لها

موارد منجمية فائقة الاهمية ، وكان عدم الاستقرار السياسي وحده هو المسئول عن هزيمة إستغلانا . وطرح إدهاء التدخل نفسه بكل سهولة : فالأوروبيين المقيمين في المكسيك -- وكافوا في غالبيتهم من الإسبانين ، وكذلك من الفرنسيين والإنجليز -- قد أصابهم ، من الحرب الاهلية ، أضرار وخسائر ، وطلبوا إلى حكوماتهم تأييد طلباتهم للحصول على تعويضات ؛ ومن ناحية أخرى ، كانت الدولة المكسيكية قد فقدت قروحاً في الخارج ، وكان مصير هذه الديون غير مؤكد ، إذ أن جواريز رفض الإعراف بالديون التي اربط بها ميرامون . وهذا التدخل ، كان من العمل الشخصي لنايليون الثالث وكانت المطالب التي دفعت به إلى الحركة ، مختلفة .

مصالح دينية : فرجال الدين المكسيكيين ، والذين قام جواريز بمصادرة أملاكهم ، حاولوا أن يحصلوا على تأييد الحكومة الفرنسية التي كانت ، في ذلك الوقت ، تفرض نفسها على أنها حامية الكاثوليك في سوريا ، وفي أنام ، وفي الصين ونجحت الاتصالات التي قام بها المونت *Almonte* ، مندوب ميرامون في باريس في نفث نظر الإمبراطورة لهذه المسألة . أما بالنسبة للإمبراطور ، فربما يكون قد رأى في هذه المسألة فرصة لإعطاء الأوساط الكاثوليكية الفرنسية نوعاً من التعويض عن خيبة الأمل التي كانت قد أصابتها في المسألة الإيطالية . ومع ذلك فليس لدينا دليل على أن هذه الحجة كان لها ، في تفكيره ، دوراً أساسياً .

مصالح دائي المكسيك من الفرنسيين ؟ كان من المنطقي أن تساعد الحكومة الفرنسية رعاياها في الحصول على ما يستحقون ؛ ولكن ماثير الدهشة هو أن نجد ، في قائمة هذه المطالب ، أحد الدائنين السويسريين ، سندات جيكر *bons Jecker* ، التي كتبها مورني *Morny* في القائمة الفرنسية نتيجة لمصلوه من جيكر على همولة ٣٠٪ / نظير هذا الترتيب . ولذلك فإن المسألة المكسيكية كانت مرتبطة ، في الوسط المحيط بالإمبراطور ، بترتيبات مالية لها مظهر غير

سلم . ولذا وصلنا من ذلك إلى إستنتاج أن هذا الوسط قد دفع نابليون الثالث إلى التدخل ، فإن مثل هذا الاستنتاج سيكون طبيعياً . ولكننا نقتصر على الوسائل اللازمة لمعرفة إلى أى مدى كان هذا العامل فعالاً .

وأخيراً مصالح إقتصادية . وهناك شواهد كثيرة تدفعنا إلى الاعتقاد أن هذه الحجّة كانت أساسية بالنسبة لنابليون الثالث . فكان الإمبراطور قد إهتم منذ وقت بعيد (منذ أسره في هان) بدراسة مسائل أمريكا الوسطى : الثمّانة الموصلة بين المحيطين ، وإستغلال الموارد المتجمّعة ، وسوق التصدير للنتجات الصناعية الفرنسية . ولذلك فقد كانت الفرصة المكسيكية تلفت إنتباهه . ولكن كيف يمكن تنظيم الإستغلال الإقتصادي للمكسيك دون البدء بتوفير الإستقرار السياسي في هذه البلاد ؟ لقد اقترح الإمبراطور ، بعد مقابلاته مع المهاجر المكسيكي جوتييريز *Outterrez* ، والذى لا يعرف تماماً ما دار فيها ، بأن الحل الملكى سيضمن مثل هذا الإستقرار . ولم يفكر في أن ينصب أميراً فرنسياً في مكسيكو ؛ ولكنه اعتقد في أن حكومة ملكية ، تنشأ بتأييد من فرنسا ، يمكنها أن تعطى للمشروعات الفرنسية مكاناً متفقاً في إستثمار الموارد المكسيكية ، وكذلك في العلاقات التجارية . فلم تكن السياسة التى يفكر فيها إذن هى سياسة غزو استعماري ، ولكنها كانت سياسة إنشاء « منطقة قفزة » . ولكن يصل الى هذا الهدف ، كان من الضروري بطبيعة الحال أن يفيد من اللحظة التى كانت الحرب الأهلية قد قطعت فيها أوصال الولايات المتحدة .

وهذه المسألة أدارها نابليون الثالث شخصياً ، وفي غالب الأحيان عن طريق أمراءه القريبين .

وفي أول الأمر ؛ في سنة ١٨٦١ ، وجد الإمبراطور أنه من الحكمة أن يشرك في مشروعه إسبانيا وإنجلترا ، اللذين كان لهما منهما رعايا في المكسيك وديون على الدولة المكسيكية : وكان في سياسته العامة لا بد أن يثير سوء

(م ٢٦ - تاريخ العلاقات الدولية)

تفاهم مع بريطانيا العظمى ، وكان يرغب في إقامة وفاق مع إسبانيا ؛ ولاشك في أنه كان يفكر كذلك في أن تدخل « ثلاثة » ، سيسمح بمواجهة احتجاج الولايات المتحدة ، في حالة ما إذا انتهت الحرب الأهلية الأمريكية قبل الوقت المتوقع لها . ولكن « شركاء » الحكومة الفرنسية أدخلوا على المسألة وجهات نظر تختلف عن وجهات نظرها : فلم تكن الحكومة الإسبانية تقدر على أن تنفى أنها كانت صاحبة المكسيك ، ولاشك في أنها كانت تفضل أن يتم إعادة النظام الملكي في صالح أمير من الأسرة الملكية الإسبانية ؛ وكانت الحكومة الإنجليزية تأمل في سقوط جواريز ، الذى كان قد تفاهم في سنة ١٨٥٩ مع الولايات المتحدة ، وترغب في ضمان حصول راياباها على دفع ديونهم ، ولكنها لم تكن ترغب في الدفاع عن مصالح رجال الدين المكسيكيين ولا في تأييد نظام ملكي . ولذلك فإن نابليون الثالث لم ينجح في فرض برنامجه : وقرر الاتفاق الفرنسي - الإنجليزي - الإسباني في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦١ مجرد ارسال حملة لإجبار الحكومة المكسيكية على احترام ممتلكات الأجانب . ولكن الامبراطور كان يأمل في إظهار وجهات نظره بعد البدء في تنفيذ العملية . وزال هدم التحديد بمجرد زول الحملة العسكرية للدول الثلاث في المكسيك : اختلاف بشأن وضع سندات جيكر في قائمة المطالب الفرنسية ؛ واختلاف بشأن إعادة النظام الملكي . وهذا قد سبب الحكومتان الإنجليزية والإسبانية قواتها

وهكذا أصبحت حملة المكسيك مجرد مسألة فرنسية . واعتقد نابليون ، حادام زملاءه قد تخلوا عن العملية ، ولم يعارضوا سياسته هناك ، أن الطريق مفتوح أمامه : فقرر تنصيب الأرشيدوق مكسميليان *Maximilien* النمساوى على عرش المكسيك . وبعد استيلاء الحملة على پوييلا (١٧ مايو سنة ١٨٦٣) وصل مكسيكو (٧ يونيو سنة ١٨٦٣) ، فتح « مجلس الاعيان » الذى اجتمع تحت

بإشراف القيادة الفرنسية التاج لمكسمليان . وخلال عامين ، حاول إمبراطور المكسيك الجديد أن يحكم ؛ ولكنه كان لا يسيطر إلا على الجزء الأوسط من البلاد ، والذي بقي شماله وجنوبه في أيدي أهوان جواريز ؛ وكان يعلم بضعف الحكم الملكي الذي كان يأمل في الحصول على تأييده ، فلم يجرؤ أن يقرر ، خوفاً من أن يزيد من خطورة المعارضة ، إعادة أملاك رجال الدين المصادرة ، مما أدى إلى تغيير موقفهم منه . وكانت نقطة الإنسكاز الوحيدة التي يمتلكها هي الحملة الحربية الفرنسية — ٣٠٠٠٠ جندي — والتي كان نابليون الثالث قد وعده ، بخطاب في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٤ ، بأن يتركها هناك طوال الوقت اللازم لضمان « وجود الحكومة الجديدة » .

ولكن الحرب الأهلية انتهت في مايو سنة ١٨٦٥ . وعندئذ أظهرت حكومة الولايات المتحدة موقفاً بوضوح . فرفضت الاعتراف بمكسمليان وطلبت ، بإسم مبدأ منرو ، سحب الحملة الفرنسية . فكيف كان في وسع فرنسا أن تخاطر بالدخول في صدام مع الولايات المتحدة ؟ وفي ١٥ يناير سنة ١٨٦٦ ألغى نابليون الثالث الإمبراطور مكسمليان أنه سيكون مضطراً لاستدعاء قواته « على دفعات » . ومنذ هذا الوقت تحدد مصير النظام المكسيكي الجديد . ولم تتمكن توسلات مكسمليان ، ورحلة الإمبراطورة شارلوت إلى باريس ، في أغسطس سنة ١٨٦٦ من أن تغير من الأمر شيئاً . وستقع مأساة كويريتارو *Queretaro* في مايو سنة ١٨٦٧ ، بعد انسحاب آخر القوات الفرنسية .

وكانت هذه الهزيمة شديدة على نفوذ نابليون . وكانت المعارضة ، في المجلس التشريعي ، قد انتقدت بمرارة هذه السياسة المخامرة وكررت أن حملة المكسيك ، التي أرسلت ، كما قال جول فور *Jules Favre* « من أجل أمير أجنبي ورجل أموال سويسري » ، كانت لاتمثل المصالح الفرنسية : وكانت هذه الإغراضات قد وجدت صدى لها لدى الرأي العام . وأعطت الهزيمة الهزنة لهذا المشروع حقاً

لرجال المعارضة : وكان الامبراطور قد دخل في هذه العملية دون أن يعرف حالة تفكير المكسيكيين ، ودون أن يحاول أن يقيس بدقة إمكانيات قبولهم للحل الملكي ؛ ولم يجد رداً مقنعاً يوجهه لانتقادات جول فور ، ولا شك في أن ذلك قد رجّع الى أنه لم يجد من الضروري الاصرار على الأهداف الاقتصادية للبشروع ، حتى لا يشير قلق الانحياز أكثر من ذلك ؛ واعتقد أن في وسعه أن يصل الى حالة أمر واقع قبل انتهاء الحرب الأهلية . ولقد ظلت خططه غامضة بالنسبة للرأي العام ، وكان الخطأ في تقديره ثقيلاً . ولكن المسألة المكسيكية أضعفت كذلك مركز فرنسا الأوربي : فأرسل حملة من ٣٠.٠٠٠ رجل — على الأقل خمس الاجمال الحقيقي للجيش العامل — إلى ميدان عمليات على مثل هذا البعد ، جعل تعبئة القوات الفرنسية أكثر بطئاً وأكثر صعوبة في حالة وقوع أزمة على القارة .

الفصل الثامن عشر

الهزيمة النموية

منذ سنة ١٨٦٣ عادت مسألة أوروبا الوسطى إلى المكان الأول . وتطارت
عن جديد المناقشة التي كانت ، في سنة ١٨٤٨ — ١٨٥٠ ، قد وضعت بروسيا
في مواجهة النمسا : وكان أساسها هو التفوق في ألمانيا . وفي هذه المرة قررتها
الحرب . وفي المنازعتين اللتين كانتا موضوع الصدام — مصير الدوقيات
الداينمركية وإصلاح الإتحاد الجرمانى — تخطت النمسا ، بدمريتها ، عن مواصلتها :
تتركزت بروسيا تستول على الدوقيات وتخلت عن القيام بدور في ألمانيا ، حيث
قامت الحكومة البروسية ، بعد ضمها لبعض الدول الثانوية ، بتنظيم إتحاد ألمانيا
الشمالية تحت إشرافها .

فأى نصيب يمكننا أن ننسبه ، في أصول هذا الصدام النموى البروسى ،
للقوى التي توجه الحركة القومية الألمانية ، وأى نصيب يمكننا أن ننسبه لتصميم
رجال الدولة ؟ ولماذا ، وأمام مثل هذا التغيير الخطير للتوازن الأوروبي ،
تخسرت الدول العظمى الأوروبية الأخرى دورها على دور المتفرج ، أو دور
« الوسطة » ، الودية ؟

١ — الصدام النموى البروسى :

في هذا الصراع من أجل التفوق في ألمانيا ، حاولت الحكومة النموية في
سنة ١٨٦٣ ، أن تسبق السياسة البروسية : فحاولت أن تحقق ، بدون بروسيا
ومضدّها ، إصلاحاً للإتحاد الجرمانى وأن تعمل على تصديق الزولفران .

وفي هاتين الحالتين أخذت السياسة البروسية موقف الدفاع ، ولكنها نجحت في أن تنزل بالخصم هزيمة مزدوجة .

وسنحت الفرصة أمام بروسيا لكي تأخذ الدفاع ، حينما فتح موت فردريك السابع ، ملك الدانمرك ، في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٣ ، إمكانيات جديدة في مسألة دوقيات شليزفيج وهولشتاين . فهذه الدوقيات ، أستظل ملحقة بالتاج الدانمركي الذي كان وارثه هو كريستيان دى جلوكسبورج *Christian de Glücksbourg* أو تكون دولة منفصلة ، تخضع لفردريك دى أوجستنبورج *Frédéric d'Augustenbourg* ورغم أن بروسيا كانت قد وقعت ، في سنة ١٨٥٢ ، على معاهدة لندن التي اعترفت فيها بحقوق جلوكسبورج ، فإن بسمارك قد إنحاز في صالح « الانفصال » الذي كان يتشبه مع رغبات كل مناضلي الحركة القومية الألمانية . ولكن الحكومة النمساوية لم تكن ترغب في ترك بروسيا تضامن نفسها وحدها المزايا المعنوية لهذا التدخل ؛ فإتضمت إلى السياسة البروسية وشاركت في حرب الدوقيات . فهو إذن تعاون فعلي يلبس لفرة من الأمن بين خصمين . ولكن ما أن تمت الهزيمة الدانمركية ، وما أن سلت معاهدة براغ (أكتوبر سنة ١٨٦٤) مصير الدوقيات لدولتين العظمى الألمانيتين ، حتى عادت الخصومة إلى الظهور . وكان بسمارك يرغب في أن يوقع فردريك دى أوجستنبورج مع بروسيا على إتفاقية عسكرية ووافق على إنشاء قاعدة بحرية بروسية في كييل — أى بالإختصار وضعية خضوع . وعارضت النمسا ذلك . وفي أبريل سنة ١٨٦٥ ، ظهرت القضية النمساوية البروسية على أنها متوقمة ؛ وفي يوليو بدت على أنها وشيكة الوقوع . ومع ذلك ، فقد استوفت المفاوضات : ففي ١٤ أغسطس سنة ١٨٦٥ ، عملت إتفاقية هاستين حلا وسطاً مؤقتاً ، وضع شليزفيج وميناء كييل تحت الإدارة البروسية ، وهولشتاين تحت إدارة النمسا . وكان هذا مجرد إستراحة مؤقتة ، إذ أن أوجستنبورج لم يكن قد وافق على أمر

إبعاده، وواصل، من أجل إنشاء دولة تضم شليزفيغ وهولشتاين، القيام بدعاية قامت بروسيا بالقضاء عليها في شليزفيغ، بينما تركتها النمسا تنمو في هولشتاين. ولذلك فإن الخلاف النمساوي الروسي قد بدأ في التبلور من جديد.

ثم قامت السياسة البهيمانية بنقل مكان المناقشة. وقال بسمارك أن السبب العميق للخلاف النمساوي الروسي في هذه المسألة المتعلقة بالدوقيات، هو الموقف الخاص بكل من هاتين الدولتين في الإتحاد الجرمانى. فالإمفافية الخاصة بالاتحاد في سنة ١٨١٥ هى التى تحتاج إذن لتعديل. وفى ٩ أبريل سنة ١٨٦٦ وضع أمام الدايك مشروع إصلاح كان يعلم أنه غير مقبول من الحكومة النمساوية. وهذه الحكومة الأخيرة ردت مقترحة أن تقدم الدايك حلا لمسألة الدوقيات. وفى ١٤ يونيو سنة ١٨٦٦ كانت القطيعة. وفى هذه الحرب كانت النمسا تعتمد على تأييد الدول الألمانية والمتوسطة، ولكن إيطاليا تدخلت إلى جانب بروسيا. ونتيجة لاضطرابها إلى مواجهة حرب على جبهتين، انهزمت النمسا: ففي سادوا، فى ٣ يوليو، ضمن تفوق القيادة، وتفوق التسليح وتفوق التدويبات التكتيكية، للجيش الروسى، نصراً ساحقاً، رغم إقتراب عدده من عدد الجيش النمساوى. وصرح القائد العام النمساوى لحكومته بأن الهزيمة تهدد بأن تتحول إلى «كارثة».

وفى هذه الأزمة النمساوية الروسية كانت الإمكانيات التى تمتلكها كل من بروسيا والنمسا، ومدى الخلافات التى قام حولها الصدام، وأخيراً السياسة التى سارت عليها كل من الدولتين، هى التى تجذب الإنتباه.

فى المنافسة الموجودة بين الدولتين العظميتين الألمانيتين، كان فى رسع بروسيا أن تعتمد على الدعاية القومية وعلى المصالح الاقتصادية، فى الوقت الذى اعتمدت فيه النمسا على المصالح الأسرورية وعلى بقاء الإجماعات اللاتينية

الانفصالية . ولذلك فإن القوى الفعالة - للمادية والمنوية - كانت تعمل فى صالح بروسيا .

وفى الدول الألمانية ، كانت الدعاية القومية ، التى كانت قد فقدت كل نشاطها بعد الهزائم التى لحقت بها فى سنة ١٨٥٠ ، قد عادت إلى الانبعاث من جديد إنداء من سنة ١٨٥٩ ، وفى وقت الأزمة الدولية التى نتجت عن حرب الاستقلال الإيطالية . وظهرت من جديد الاتجاهات المختلفة التى كانت قد انقشرت فى سنة ١٨٤٨ ؛ مثل « ألمانيا الصغرى » و « ألمانيا الكبرى » (التى تضم النمسا الألمانية) و « وسط أوروبا » *Mittleuropa* . ولكن أنصار الحل البروسى بدروا فى تنظيم أنفسهم . فعلى مثال « الجمعية القومية » الإيطالية ، أنشروا الاتحاد القومى *Nationalverein* فى سبتمبر سنة ١٨٥٩ . وكان هذا الاتحاد ، الذى كان رؤساؤه من كبار البورجوازية البروتستانتية ، يشتمل مع ذلك على اتجاهات مختلفة ، إذ أن بنيجنسن *Bennigsen* كان يفكر فى دولة لاتحادية ، بينما كان ميكل *Miquel* يفكر فى دولة وحدوية . ورغم هذه الخلافات فإن هذه الرابطة قد ارتفع شأنها بسرعة ، إذ أنها كانت الوحيدة التى لها برنامج ، وبخاصة لأنها قد أثارت شعوراً عميقاً : وهو الاعتقاد فى أن الوحدة السياسية كانت ضرورية لكي تسمح للألمان بأن يؤدوا فى أوروبا الدور الذى يرشحهم له شعورهم بالتنظيم وعزمهم على الوصول إلى القوة .

ولكن كيف يمكننا أن نتجاهل التأيد الذى يمكن للمصالح المادية أن تعطيه لهذه الدعاية القومية الألمانية ؟ فبين المتجين أو التجار فى الدول الألمانية كان الولاثرين ، والذى كان لإنشائه قد تم فى سنة ١٨٥٢ بانضمام الدول المصلحة على بحر الشمال إليه ، قد ألقوا نوعاً من التضامن . فن وجهة النظر الاقتصادية كانت هناك ألمانيا موجودة بالفعل . وفى جميع أنحاء ألمانيا هذه ، تمت الصبغة الحديدية ، فيما بين سنة ١٨٥٠ و ١٨٦٠ بسرعة إستثنائية : ففي سنة ١٨٥١ تم

الخط من ميونيخ إلى برلين عن طريق ليزيغ ؛ وفي سنة ١٨٥٩ افتتحت المكة الحديدية الكبرى التي ربطت ألمانيا الجنوبية بكونوليا على طول الراين؛ والمواصلات الحديدية مع الدول الأجنبية ، والتي كانت قد تمت قبل سنة ١٨٤٨ صوب النمسا و صوب بلجيكا ، تمت في سنة ١٨٥٢ مع فرنسا ، وفي سنة ١٨٥٨ مع سويسرا وفي سنة ١٨٦١ مع روسيا . وزادت هذه السهولة في المواصلات من التضامن بين أعضاء الولفرين وغيرت من اتجاه الحياة التجارية للدول الألمانية الجنوبية ؛ فالتقل أصبح أكثر سرعة من ميونيخ إلى هامبورج عنه من ميونيخ إلى فينا ؛ ومالت بافاريا وفرنلبروج إلى أن تصبح من « مجال بحر الشمال » أكثر من كونها من المجال الداخلي . ونما إستغلال موارد الفحم بسرعة ، لافي مجرد حوض الراين ووستفاليا ، ولكن كذلك في منطقة السار ، وفي ساكس ، وفي منطقة سيليزيا العليا ؛ ومنذ سنة ١٨٥٠ أصبح الإنتاج الألماني للفحم هو أكبر إنتاج على القارة الأوروبية . وفي عشر سنوات ، تضاعف التجديد الآلي خمسة أضعاف في صناعة الأصواف ، وثلاثة مرات في صناعة القطنيات ؛ وفي صناعة بناء الآلات تضاعف عدد الأيدي العاملة ثلاثة أضعاف في إثنتي عشرة سنة ؛ وفي صناعة السكر إزداد عدد المصانع من ٩٦ إلى ٢٤٧ في ثلاثة عشر سنة . وبدأت هذه الصناعات الألمانية في أن تصدر ، وفي أن تنافس للمنتجات الإنجليزية والفرنسية . فهل كان في وسع أهالي هانوفر ، وبفاريا ، وسكسونيا أن يفكروا في قطع الصلات الاقتصادية التي كان إزدهارهم يعتمد عليها ؟

لقد ظهرت قوة هذه الصلات بوضوح في سنة ١٨٦٢ — ١٨٦٣ . ففشرت الحكومة النمساوية بالميزة الكبيرة التي يعطيها لبروسيا في « الصراع من أجل التفوق ، تضامن المصالح الاقتصادية » . ورغم قلق صناعتها ، التي كانت تخشى من عدم تمكنها من الصمود في وجه منافسة الصناعة الألمانية ، فإنها كانت تأمل في إنشاء اتحاد جرمكي بين امبراطورية آل هابسبورج وبين الولفرين ولكن

حكومة بروسيا أفسدت هذا التكتيك بعقدها مع فرنسا ، في ٢٩ مارس سنة ١٨٦٢ ، معاهدة تجارية ، نصت على التخفيض المتبادل للرسوم الجمركية ، وزادت من الفارق الموجود بين تعريفه الولفران والتعريفه النمسية ، التي كانت تطبق مبدأ الحماية إلى درجة بعيدة . فكيف يمكن للنمسا ، بعد هذا أن تطلب إعنتهاها إلى الولفران ، إلا على حساب خراب صناعتها هي ؟ وكان الطريق الوحيد الذي ظل مفتوحاً أمام السياسة النمسية هو أن تمرقل تصديق الدول الألمانية على معاهدة التجارة هذه ، وذلك بمحاولتها إقناع بافاريا وفيرتهبورج وهانوفر بأن من مصلحتها ترك الإتحاد الجمركي البروسي وعقد وفاق اقتصادي مع المملكة الهانوية . ولذلك فإن التصديق على معاهدة التجارة الفرنسية البروسية قد أصبح رمزاً للحل « البروسي » ، للمشكلة الألمانية .

وفي الدول الألمانية الوسطى ، كانت المصالح الاقتصادية تلمح في صالح بروسيا . ففي بافاريا ، وقت الانتخابات التشريعية ، لم يجرؤ أى مرشح على أن يعلن أنه ضد المعاهدة ؛ وفي هيس - درمشتاد أعلنت البلديات أن المحافظة على الولفران هي مسألة « حياة أو موت » ؛ وفي ساكس كانت ردود فعل الغرف التجارية للنطاق الصناعى مشابهة . ولذلك فقد كان الموقف فى صالح بسمارك : فآلفى ، فى ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، الإتحاد الجمركى ، وأعلن استعدادة لتجديده مع الدول التي ستقبل معاهدة التجارة الفرنسية البروسية ، ومع هذه الدول وحدها . فانهى الجميع بالموافقة . وأظهرت هذه الآزمة كل القوة التي كانت لبروسيا ، حينما تشير الى المصالح المادية . وأعلن أحد أعضاء الوزارة البافارية فى أغسطس سنة ١٨٦٤ : « أننا لن ننتهى أبداً من المطالب التي تدعى فرضها علينا ... بتهدينا بمقاطعة الولفران ؛ ان سيف ديموفيليدس هذا الذي نضعه باستمرار معلقاً على رقوسنا يعنى اختتاماً حقيقياً على استقلالنا . »

ومع ذلك ، فهل كانت قيمة هذه البطاقات الموجودة في أيدي السياسة البروسية مؤكدة ؟

وكانت رعاية الإتحاد القومى *Nationalverein* توجها بورجوازية متحررة. وكان يمثل هذه البورجوازية قد دخلوا في صدام ، في البرلمان البروسى ، مع بسمارك . فلنرى كيف يصل إلى إمتلاك الوسيلة التى تحقق له سياسته ، كان الملك قد رغب فى أن يحقق لإصلاح الجيش ، الأمر الذى أظهر مجلس النواب ، منذ سنة ١٨٦١ ، معارضته له ، حتى يتفادى زيادة الإعباء الضرائبية. وكان قد سلم السلطة لبسمارك حتى يحطم هذه المعارضة البرلمانية . وكان موضوع الصراع ، فى أساسه ، هو مسألة معرفة ما إذا كانت أغلبية مجلس النواب ستوصل إلى أن تفرض نظاماً دستورياً على التاج . وخلال ثلاث سنوات حكم بسمارك دون أى إلتفات للدستور. وقبل الحرب النمساوية البروسية ، كان الموضوع الرئيسى لحلة المعارضة المتحررة هو رفض التصويت على الميزانيات اللازمة للتمبئة ، ما دام رئيس الوزراء باقياً فى السلطة وفى ١٤ يونيو سنة ١٨٦٦ ، أى فى نفس يوم القطيعة ، كتبت صحيفة « الإتحاد القومى » : « من ، من بيننا ، يمكنه أن يعتقد أن بروسيا ، تحت هذه الإدارة ، وفى الظروف الداخلية الموجودة فيها ، وضعيفة كما هى نتيجة لعدم الرضاء العميق لضعفها ... يمكنها أن تخرج متصرة من هذا الصراع الفظيع ؟ وليس باسم مصلحة حزب ... ولكن باسم مصلحة بروسيا ولتصارها ، فإننا نطالب ، وكشرط مسبق ، بالتخلي عن هذا النظام ، وعن ذلك الذى يتقمصه .. فكيف يمكننا أن ننسب ، فى مثل هذه الظروف ، للرأى العام الألماني دوراً أساسياً ؟ فهذا الرأى العام لم يتفق إلا على نقطة واحدة : هى الخوف من تدخل أجنبي . ولكنه كان لا يأمل فى وقوع حرب بين أبناء القومية الواحدة . أما بالنسبة لضغط المصالح الاقتصادية ، والتى كانت فعالة تماماً فى سنة ١٨٦٣ ، فإنها قد فقدت هذه الفاعلية فى سنة ١٨٦٦ . فتضامن المصالح المادية التى توقفت

حراء في نطاق الوثائق لم يمنع الدول الألمانية « للتوسطة » من أن تتخذ موقفاً حذراً بروسيا .

ولذلك فإن كل من التيارات العاطفية والمطالب الاقتصادية لم تنموس قوة دفع فاصلة . بل إن هزيمة رجل من الرجال هي التي كانت مسيطرة .
ففي المناقشة الدبلوماسية التي تمت ، ابتداء من خريف سنة ١٨٦٤ ، حول مصير الدوقيات الدانمركية وإصلاح الإتحاد الألماني ، كان مدى كل من هاتين المسألتين مختلفاً عن مدى الأخرى .

وكانت مسألة الدوقيات هامة بالنسبة لروسيا التي سيكون لها ، عن طريق إنشاء قاعدة بحرية في كييل ، وسيلة للحصول على مركز قوى في بحر البلطيق .
وفي برلين ، قدر مجلس التاج أن « إمتلاك الدوقيات يستحق حرباً » . ولكن هذا المطلب قد تناسى حقوق فردريك دي أوجستبورج ، وهي الحقوق التي كانت السياسة الروسية قد استندت إليها في سنة ١٨٦٤ وقت إعلان الحرب على الدانمرك ، وكان كذلك يتعارض مع الرغبة التي كانت قد أبدتها أغلبية الوطنيين الألمان ، والذين كانوا يأملون في أن تكون شليزفيج وهولشتاين دولة جديدة في نطاق الإتحاد الألماني . وفي أكتوبر سنة ١٨٦٤ ، انقسم « الإتحاد القوي » على نفسه : وبعد مناقشة شديدة الحدة ، وافق مؤتمر هذه الرابطة على تقريراً أعلن فيه أنه حذوهم بروسيا لهذه الدوقيات . ولذلك فإن بسمارك ، بأدعائه فرض الحل الذي رآه هو ، يكون قد نفذ سياسة « بروسية » ، لا سياسة « ألمانية » ، وتسبب بذلك في قلقلة عنيفة بين أنصار الوحدة القومية . وكانت هذه هي الحالة التي حاولت سياسة حكومة فيينا أن تستغلها . وفي هذه المسألة ، لم يكن للنمسا مصالح مباشرة ، فلم يثر قلقها من إنشاء القاعدة البحرية في كييل ؟ بل كان في وسع هذه المحاولة البسماركية أن تحسن وضع دبلوماسية المملكة الدانوبية ، كما دام في وسع وجود هذه القاعدة البحرية أن يثير قلق روسيا . وما هو الدافع

القوى الذى يدفع المملكة الدانوبية إلى الرغبة فى الإحتفاظ بهولشتاين ؟ وإذا كانت قد عارضت الدوافع البروسية ، فإن ذلك كان يرجع قبل كل شئ إلى أن هذه المقاومة كانت ستعني صداقات بين الوطنيين الألمان . وبالإجمال ، فإنها كانت تبحث عن ميدان صالح ، يمكنها أن تظهر فيه على أنها للدافعة عن مصالح الأمة ، الجرمانية ضد المطالب البروسية . ففى مجرد مسألة تكتيك .

وكانت مسألة إصلاح الإتحاد الجرماني ، على عكس ذلك ، فى مركز المشكلة الألمانية نفسها . وكانت تثير قلق الأمراء ، وبخاصة سادة الدول الألمانية المتوسطة ، الذين كانت لهم مصالح فى المحافظة على نظام — هو الميثاق الإتحادى لسنة ١٨١٥ — إشتتل على تنافس من أجل التفوذ بين النمسا وبروسيا سمح لهم حتى ذلك الوقت بعدم الخضوع لآى تفوق وبالإحتفاظ باستقلالهم . ولكنها كانت تعبر عن رغبات جزء كبير من الرأى العام ، كان يأسف لضعف التنظيم الإتحادى وكان يأمل فى أن يعطى « الأمة الألمانية » وسيلة القيام بدور أكثر أهمية فى حياة أوروبا . ولذلك فقد كان من الطبعى إذن أن يحاول بهارك ، فى هذا الميدان ، أن يحصل على تفوق وأن يحظى بموافقة الحركة القومية . وبإقتراحه ، فى ٩ أبريل سنة ١٨٦٦ ، تشكيل برلمان ألماني يختار أعضاؤه عن طريق الإلتخابات العامة ، كان يعرف أنه لا يمكن للنمسا أن تتبعه فى هذا الطريق . ولكن هذا الاقتراح ، هل كان يرغب حقيقة فى رؤية تنفيذه ؟ وفى الوقت الذى لإشغل فيه ، فى بروسيا ، فى صراع عنيف ضد النظام الدستورى ، كيف كان يمكنه أن يفكر جدياً فى إنشاء مجلس برلمانى ألماني ؟ لا شك فى أن هذين المظهرين من مظاهر إستعداده لم يكونا عما يصعب التوفيق بينهما . فكان يحارب ، فى بروسيا ، أغلبية برلمانية جمعها نظام إختيارى وضع فى صالح أكبر الطبقات ثروة وتشكل من مثلى البورجوازية ؛ فكان يمكنه إذن أن يتم ، من أجل التغلب على هذه المقاومة ، بالحصول على تأييد الجماهير الشعبية

أر على الأقل بإشهار هذا الخطر فوق رؤوس أعدائه . ومع ذلك ، فمل ذلك ، من المؤكد أن تعطيه هذه ، الجماهير ، مثل هذا التأييد ؟ لقد كان اقتراحه ، طبقاً لكل الفوائد ، هو مجرد متاوررة في عملية مزايده .

ولذلك فإن الجدال الدبلوماسي ، الذي استمر خلال فترة مجمانية عشر شهراً كان عاصماً لمشغوليات متصلة بالتكتيك وحاول الحصان نقل هذه المناظرة إلى الميدان الذي بدأ لهم أنه الأصلح بالنسبة لهمايهم .

وإن ما يهم أكثر من ذلك ، هو خط السلوك الذي لنبسته كل من الحكومتين ؛ وكان متأثراً ، إلى حد بعيد ، بالظروف العامة للسياسة الدولية .

وكان المخطط البروسي ، هجومياً ، فليس هناك شك في أن بسمارك كان يبحث عن الحرب وكان يرغب في فرضها على الخصم . فلم تباطأ إذن خلال ثمانية عشر شهراً ؟ التفسير ، علينا ألا نبحت عنه في المسائل الألمانية وحدها ، ولكن كذلك في الإمكانيات الإستراتيجية فكانت هيئة أركان الحرب البروسية ترغب في أن تفرض على النساء حرباً « على جبهتين » : كشرط ضروري ، كما أعلن مولتكه *Moltke* في مجلس التاج . فكان من اللازم إذن أن يحصلوا على تعاقف مع إيطاليا ، التي كانت تنتظر فرصة غزو إقليم البندقية ، والذي كان قد ترك لمصيره في سنة ١٨٥٩ . وأن تقبع خطوات للمفاوضات بين روسيا وإيطاليا يعني شخص المظهر الاساسي لهذه السياسة البروسية .

في ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ ، أعلن بسمارك في مجلس التاج أنه من اللازم ضم الدوقيات ، ورفض كل تمويض للحكومة النساء ، وإذا ما تطلب الامر ، الوصول إلى حد الصدام المسلح . ولكن سياسته لقيت معارضة في الأسرة المالكة ، حيث أعلن ولي العهد أنه ضد حرب يمكنها أن تضع الدول الالمانية تحت رحمة تدخل أجنبي . وتردد الملك غليوم : فكان يرش في عدم « فقد » الدوقيات ، وكان يخشى مع ذلك الدخول في مغامرة . وفي نهاية يوليو ، بدأ أن بسمارك قد انتصر ؛

وحصل من مجلس الوزراء على إرسال مذكرة النمسا تنذر بالقطيعة . ولكن ، في خلال الأيام التالية ، أشارت الأخبار التي أتت من الخارج بضرورة اتباع الحذر : فالحكومة الإيطالية قد أعلنت أنه لا يمكنها أن تعد بإعطاء تأييدها ما لم تعط فرنسا موافقتها ، وأعلن السفير البروسي في باريس ، بعد مقابلة مع الإمبراطورة يوجيني Eugénie ، أن الحكومة الفرنسية لن تتمدد بالوقوف على الحياد فكان من الأفضل إذن عدم المخاطرة بالحرب . ولذلك فإن بسمارك قد وافق ، في ١٤ أغسطس سنة ١٨٦٥ ، على إعادة الدخول في مفاوضات مع النمسا ووقع على إتفاقية جاستين .

ولكن الجو صفا في أكتوبر سنة ١٨٦٥ ، بعد مقابلة بسمارك ونابليون الثالث في يياريتز . وعاد بسمارك من هذه المقابلة بدلائل مطمئنة ، إذ أن الإمبراطور قد أظهر اهتماماً شديداً بإتمام الوحدة الإيطالية ، وأعلن أن قيام تحالف بين فرنسا والنمسا كان أمراً «غير ممكن» . وكان ذلك مجرد عملية وهمس : فنابليون لم يقدم أى تعهد . وكان في وسع الحكومة البروسية مع ذلك أن تأمل في أن السياسة الإمبراطورية ، مع رغبتها في حل مسألة البندقية ، لن تعارض قيام تحالف بين إيطاليا وبروسيا

وتحقق هذا الأمل . فحينها بدأت المفاوضات من جديد بين الحكومة البروسية والحكومة الإيطالية ، في مارس سنة ١٨٦٦ ، واصطدمت بصعوبات كبيرة ، جاء الحل من باريس : فترددت إيطاليا في الإرباط ، إذ أنها شكت في أن بسمارك كان يرغب في استخدام معاهدة التحالف كوسيلة لتحويل النمسا والحصول ، بدون حرب ، على ضم الدوقيات ؛ وتصبح إيطاليا إمبراطورية مهددة بأن تجرد نفسها بمفردها في مواجهة النمسا ؛ ولكن نابليون الثالث وحده لإيطاليا بضمان من جانبه ، في حالة ما إذا أغلقت بروسيا بتمهاتها . وعلى أساس هذا التأكيد ، وقعت إيطاليا ، في ٨ أبريل سنة ١٨٦٦ ، على معاهدة التحالف

ووعدت بمعونة مسلحة ، إذا ما قامت بروسيا ، في خلال الثلاثة أشهر التالية بالمبادأة بإعلان الحرب .

أما بالنسبة للسياسة النموية ، فإنها كانت مترددة . وكانت الحكومة تتسائل عما إذا كان واجبها هو العمل على تأخير الصدام أو الموافقة عليه .

وفي صيف ١٨٦٤ ، حاول وشبيرج *Rechberg* ، وزير الخارجية ، والذي كان واقفا من أن النمسا لم تكن في حالة تسمح لها بالقيام بحرب ، أن يسوى مسألة الدوقيات عن طريق التفاوض مع بروسيا : واقترح أن يتخلل لها عن هذه الأقاليم في نظير تمويض . من أي نوع ؟ لقد فكر وشبيرج في أول الأمر في تمويض اقليسي : الحصول من بروسيا عن التنازل عن كورتية جلاز ، في سيليزيا ؛ ولكنه اصطدم برفض تام . فطلب بمثل ، ودون نجاح كذلك فقد تحالف نموي بروسيا ، يكون هدفه أن يضمن للنمسا ملكية إقليم البندقية والتريين . وحاول أخيرا أن يفاوض مرة أخرى أمر دخول النمسا في الولاية فران وتركهم يفهمون أنه يمكنه ، في حالة فشل هذا الحل ، أن يعقد اتحاداً جراليا مع الدول الألمانية الجنوبية ؛ ولكنه لم ينجح سواء في الحصول على موافقة الحكومة البروسية أو في جعل بالاريا وفيرنبورج تتخلل عن صلاتها الاقتصادية مع بروسيا . وبعد هذه السلطة من الهزائم ، تبرأ مجلس الوزراء النموي من سياسة وشبيرج الذي استقال في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٦٤ . وهكذا فشلت محاولة التعاون النموية البروسية . ولكن الحكومة النموية خسرت الميزة المعنوية التي كان في وسعها أن تضمها حيال الوطنيين الألمان ، بمحاولتها الحصول على مكسب مباشر ، و « تشين » موافقتها على الحل البروسي لمسألة الدوقيات .

وبعد هذه الكيفية ، بدأ أن السياسة النموية قد إنتهجت طريق المقاومة : فأعلن وزير الخارجية الجديد فوسدورف *Fouilly* - *Mensdorff* تحت

تأثير مساعده الرئيس بيجليبن *Biégeleben* ، أنه لن يوافق على أن تصبح الدوقيات خاضعة لبروسيا . وأعطاه لإتفاق جاستين ، في أغسطس سنة ١٨٦٥ ، حقاً بالنسبة لهذه النقطة ، مادام هذا الإتفاق قد منع بروسيا من أن تستولى في الحال على هولشتاين . ولكن الحكومة النمسية ، بتوقيعها على هذا الحل الوسط الضعيف ، ودون أن تستشير بقية الملوك الآخرين ، وبتخليها عن تأييد مسألة إنعشاء دولة ألمانية للدوقيتين ، سقطت في الفخ ؛ غلبت آمال المواطنين الألمان . وستعرف أن هذه التسوية كانت بلا قيمة حينما تقوم بروسيا ، في الربيع التالي ، بوضعها في مأزق ، وذلك بإثارتها مسألة إصلاح الإتحاد الجرمانى . ومنذ ٢٥ أبريل سنة ١٨٦٦ أعلن فرانسوا جوزيف لوزر أنه أن التراجع لم يعد ممكناً . وفكيف يمكن تفادى الحرب ، إذا كان الآخرون يرغبون فيها ؟ إن الموقف قد بلغ مرحلة تجعل الحرب حتمية . . ومنذ ذلك الوقت ، إقترنت كل مجهودات الدبلوماسية النمسية صوب محاولة تعظيم التحالف الإيطالى البروسى ؛ ولكن بلا جدوى . ونجحت فقط في الحصول على وعد بالحياد من فرنسا ؛ ولكن كان عليها أن تتعهد بأن تتخلى ، في كل حالة من الأحوال ، عن إقليم البندقية . وفي هذه الحرب ، كانت المملكة الدانوبية إذن متأكدة من أنها ، بمجرد دخولها المباراة ، ستفقد أحد أقاليمها ، ويمكنها فقط أن تحتفظ بمجرد أمل في الحصول في حالة انتصارها ، على ميزات إقليمية في ألمانيا . ولذلك فإن الحكومة لم تلق بنفسها في هذه المغامرة إلا رغماً عنها . ومع ذلك ، ألم تكن التماسى الأولى التى تحملت مسئولية إعلان تعبئة جيشها ، ونفذت بذلك لعبة بسمارك ؟ ولكنها لم تقم باتخاذ هذا القرار إلا لسببين فنيين : فبمئة أركان الحرب إدعت أن التعبئة النمسية ، التى كانت أكثر بطلاناً من التعبئة البروسية ، كانت أمراً لا يمكن تأجيله ، إذا ما كانوا يعتبرون أن الحرب كانت مؤكدة . والحكومة وجدت نفسها ، فى الواقع ، مدفوعة إلى صراع كانت ترغّب فى تفاديه : ففى مجلس (م ٢٧ - تاريخ العلاقات الدولية)

الوزراء ، فى ١٢ يونيو سنة ١٨٦٦ ، أعلن فرانسوا جوزيف أنه كان يشعر « بمسئولية موجة إلى صدره » .

وكتب مولشك : « حرب سنة ١٨٦٦ . . . لم يكن رأى الدام وصوت الشعب قد طالب بها . بل كانت حرباً اعترفت الوزارة بأنها لازمة ، وصرها تنبأوا به من وقت طويل ، واستعدوا له بكل هدوء . ولم يكن هدفها هو الغزو ، والتوسع الإقليمى أو ميزات مادية — بل كان هدفها مثل أعلى : هو زيادة القوة » .

٢ — مؤلف الدول العظمى :

لم يكن الإتصار الروسى ممكناً إلا نتيجة لسلبية الدول العظمى غير الألمانية . ولم يترقب موقف هذه الدول العظمى على مجرد رأى الذى كانت كل منها قد كوتته عن « المشكلة الألمانية » ؛ ولكن وجهته كذلك علاقاتها المتبادلة . ولذلك فسيكون مما لا جدوى فيه أن نحاول شرح سياستها دون عمل حساب التواريخ والظروف .

ففيما بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٥ كانت مسألة الدوقيات الدانمركية هي التي بدأ بوجه خاص ، وعلى المستوى الدولى ، أن من طبيعتها أن تؤثر فى قرارات هذه الدول العظمى بالنسبة للمشكلة الألمانية . وكانت روسيا وبريطانيا العظمى قد وضعت حقبة ، فى سنة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ ، ويعمل دبلوماسى ، أمام المخططات البروسية فلماذا تركا ، هذه المرة ، الأمور تفسر بهذه الطريقة ؟ ولماذا وافق نابليون الثالث ، الذى أعلن أنه يبنى سياسته الخارجية على مبدأ القوميات ، على أن تقوم بروسيا بنقض هذا المبدأ ، حينما إستولت على الجزء الجنوبى من شليزفيغ من الدانمرك ؟ .

ولاستعداد هذه الدول العظمى كان نتيجة لعدم ثقتهم المتبادلة ، والتي كانت مرتبطة بنظر مستقل عن المسألة الألمانية : الثورة الجديدة فى برلندا الروسية .

وهذه الثورة البولندية ، التي بدأت في ٢٢ يناير سنة ١٨٦٢ ، كانت فرصة لتعارن فيما بين روسيا وبروسيا — اتفاقية الفئسليين *Alvensleben* — وكان في وسعه أن يصبح ، كما ذكر جورثسكوف ، نقطة بداية لوفاق بين الدولتين ، « في كل الاتجاهات » . و انتهت كذلك بالتخلي عن التقرب الفرنسي الروسي ، الذي أثنى في سنة ١٨٥٨ — ١٨٥٩ ، والذي كان في وسعه أن يكون بداية « لتحالف محالف » . فكيف وصلوا إلى ذلك ؟ لأن نابليون الثالث لم يكف بتوجيه « تحذير » لروسيا ، ولكنه طالب علناً بوضعية إستقلال ذاتي للبولنديين في نطاق الإمبراطورية الروسية ، ووصل ، في عاداته ، إلى حد التفكير في إنشاء بولندا مستقلة و جعلهم حتى يفهمون أنه سيصل ، إذا ما تطلب الأمر ، إلى حد محاربة روسيا ؛ ولكن هذا التهديد لم يكن على الأرجح إلا مجرد دتويش ، يهدف إثارة قلق بريطانيا العظمى التي أمل الإمبراطور في أنها ، لكي تتجنب هذا الصدام ، ستعظم إلى عملية ضغط دبلوماسي على الحكومة الروسية . ولا شك في أنه قد اعتقد في أنه يرضى بهذه الطريقة « الرأي العام الفرنسي » . ولكن ، هل كان مع ذلك واقفاً تماماً من عملية تفسيره لإجهاات هذا الرأي العام ؟ لا شك في أن الكاثوليك الأحرار مع موتالمبير *Montalembert* ، وأعضاء المعارضة الجمهورية في الهيئة التشريعية مع جول فور ، والبونا برتيين « اليساريين » ، والذين كان الأمير نابليون — جيروم هو المتحدث باسمهم ، كانوا يقومون بحملة في صالح البولنديين . ولكن أوساط رجال الأعمال كانت معادية لكل محاولة يمكنها أن تقسب في صدام فرنسي روسي ، وكانت جماهير الشعب ترفض السير وراء سياسة مقارمة . وبتحديد موقفه ، وبدون أي حق ، في هذه المجالة البولندية ، اعتقد الإمبراطور أنه يعمل من أجل زيادة نفوذه ، ولكنه لم يصل إلا إلى غشل تام . وليس أقل من ذلك أهمية أن هذه المقاومة للفرنسية للسياسة الروسية قد أجبرت القيصر بطبيعة الحال على المحافظة على الرباط الذي كان قد أقامه مع

بروسيا : وفي هذا ما يكفي لشرح إمتناع روسيا عن إتخاذ موقف في مسألة الدوقيات الدانمركية .

ولكن المسألة البولندية تسببت كذلك في شقاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى . ففي الضغط الدبلوماسي الذي مارسه على روسيا ، إعتقد الإمبراطور أن في وسعه أن يعتمد على تأييد بريطانيا العظمى ؛ ولكنه لم يحصل إلا على مساعدة مترددة ، إذ أن الحكومة الإنجليزية ، في سنة ١٨٦٣ ، كما كانت سابقاً في سنة ١٨٤١ ، لم تكن تأمل في أن تلتحق في أوروبا الشرقية دولة كاثوليكية يمكنها أن تصبح عميلاً لفرنسا . وهذا التمع الإنجليزي ، أشار إليه الإمبراطور في العام التالي ، حينما أصبحت حكومة لندن تأمل في الوصول إلى عقد إتفاق مع فرنسا لكي تعمل على القسب في فشل السياسة الروسية في مسألة الدوقيات . وكانت بريطانيا العظمى ترغب في حماية وجود الدولة الدانمركية ، التي كانت تمسك بمفاتيح بحر البلطيق ؛ وكانت ترغب كذلك في تجنب إنشاء قاعدة بحرية بروسية في كييل ؛ ولم يكن في وسعها أن تفكر في العمل بمفردها ؛ إذ أنها كانت لا تستند إلا على وسائل عمل بحرية ؛ ولذلك فإنها قد فكرت في وساطة فرنسية — إنجليزية ، ووساطة حربية : فيدخل أسطول إنجليزي في بحر البلطيق في نفس الوقت الذي يحشد فيه جيش فرنسي على الراين . ورفض نابليون الثالث ، مذكراً بأنه لم يحصل من إنجلترا على تأييد كاف في وقت الأزمة البولندية .

وظلت الحكومة الانجليزية ، من ناحيتها ، قلقة ، إذ أن نابليون الثالث كان قد أظهر غشطات « لإعادة النظر » ، في وقت هذه الأزمة البولندية . وبالنسبة لمستقبل العلاقات بين الدولتين ، كان هذا المظهر العام للسياسة الفرنسية هو الحدث الهام ، وأكثر من عدم التفاهم الدبلوماسي بمراحل . فعلى أي أساس إرتكزت هذه المخاوف الإنجليزية ؟

وفي فبراير سنة ١٨٦٣ ، إستندت الإمبراطورة يوجينى ، في مقابلتها مع

ريتشارد دي مترنيخ *Richard de Metternich* سفير النمسا، إلى المسألة البولندية لكي ترسم الخطوط العامة في لوحة للتغيرات في خريطة أوروبا السياسية : فبولندا التي سيعاد بناؤها سيكون ملكها إمامك ساكس . وإما أرشيدوق النموسى ؛ وروسيا ، التي ستفقد بوسنانيا، ستنازل كذلك عن سيليزيا ، ولكنها ستأخذ ساكس وهانوفر ؛ والنمسا ، التي ستفقد غاليسيا ، ستنازل للمملكة الإيطالية عن البندقية ، ولكنها ستعطي سيليزيا والدول الألمانية الجنوبية ؛ وروسيا ستجد تعويضات واسعة في تركيا آسيا ، دون أن تحصل على التسطيطينية التي ترغب فيها اليونان ؛ وسيكون لفرنسا في هذه العملية أقاليم الضفة اليسرى للراين وربما يمكنها أيضاً أن تقسم بلجيكا مع إنجلترا . وعلينا بلا شك ألا ننظر لذلك على أنه خطة فعلية : فالإمبراطورة نفسها أعلنت أنها لم تكن إلا نظرات من أعلى، وأنها تذهب « أبعد من الإمبراطور بكثير » . ولكن ريتشارد دي مترنيخ في نفس الوقت الذي انتقديه بشدة هذه الأحلام السياسية ، ، قدر أن المسألة ليست « مراحاً » ، ورأى فيها دلالة على الاتجاه الذي يتجه إليه تفكير نابليون الثالث .

وفي مارس سنة ١٨٦٣ ، قامت الحكومة الفرنسية بحس الأرض ، وفي هذه المرة بالطريق الدبلوماسي . فعرضت وجهات نظرها سراً على الحكومة النموسية : إعادة بناء بولندا — ولكن بدون بوسنانيا — تحت حكم أرشيدوق نموسى ؛ والتنازل عن البندقية لإيطاليا، وتحصل النمسا في نظير ذلك على إمارات الأفلاق والبندنان ، الذي كان نابليون الثالث نفسه قد نظم عملية إتحادها منذ أربعة أعوام ؛ وطعم بروسيا هانوفر ؛ وتقسم بلجيكا بين فرنسا وملكها الأراضي المنخفضة ؛ وإنشاء « دولة مخوم » على الضفة اليسرى للراين فيما بين فرنسا وبروسيا . وكانت هذه الخطة تختلف عن الخطوط العامة التي رسمتها الإمبراطورة في أنها تخاصت مواجهة النمسا وبروسيا ولم تفكر في أى تعويض لروسيا . ولكن

الحكومة النموية لم توافق على الدخول في معاهدات . فقال ريشيرج أن المملكة الدانوبية كانت في حاجة إلى الراحة وليست من مصلحتها أن تشجع سياسة « يمكن أن يكون من بين نتائجها المباشرة وقوع تغييرات كبيرة في أوروبا » .

ومع ذلك فقد أكد الإمبراطور من جديد ، وعلناً في هذه المرة ، هذا المخطط المتعلق « بإعادة النظر » . فأعلن في ٦ مايو ، وفي خطاب في أوكرين ، أنه « يكره » معاهدات سنة ١٨١٥ . وذكر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، وفي خطاب دورى موجه لكل الدول العظمى . أن « البيان السياسى » الذى أنشئ . في سنة ١٨١٥ كان في طريقه إلى الإنبهار ، تحت ضغط الحركات القسومية . « وعلى كل النقط تقريباً ، كانت معاهدات فيينا قد تحطمت ، أو تعدلت ، أو لم يعترف بها أو أصبحت في وضع مهدد » . ويمكن لهذه الحالة أن تستدرج الدول العظمى « في اتجاهات معاكسة » . ولنع مثل هذا الخطر ، كان من اللازم جمع مؤتمر تناقش فيه كل المسائل التى « تقلق أو تضايق » العلاقات الدولية . وقدم نابليون الثالث إذن هذه المحاولة كهدف للمحافظة على السلم . ولكنه فكر في عملية تغيير كبرى لخريطة أوروبا السياسية حتى يصل إليها : ويعرض كل المسائل . فى نفس الوقت ويجعل « المصالح المختلفة تماماً » تواجه بعضها ، كان فى وسع هذا المؤتمر أن يحصل على « مواد للساومة » . وكان هذا بالذات هو السبب فى أن قبل المشروع الفرنسي برفض عام .

وحينما أكدت السياسة الإمبراطورية آراءها الخاصة بالمراجعة وإعادة النظر ، والتى كانت تعبر عن مشغوليات نابليون الثالث العميقة ، أثارى القلق فى كل مكان . قلق الحكومة الروسية ، التى كانت المشروعات الفرنسية موجهة ضدها . وقلق النمسا ، التى كانت ستخسر ، وفى كل شيء . وقلق بريطانيا العظمى . بوجه خاص : فكانت تنهش من السيطرة الفرنسية على القارة (فى سنة ١٨٦٠ ، كان كلارندون Clarendon قد قلق من ضم سافوا ، لأنه رأى فى ذلك الخطوة

الأولى صوب « تعديل الخريطة » ؛ وجاءت المسألة البولندية لكي تؤكد تشخيصاته) ؛ وكانت تخشى كذلك من المنافس الفرنسية خارج أوروبا ، وبخاصة منذ أن زادت الحكومة الإمبراطورية من قوة بحريتها الحربية ، وتوصلت إلى أن تستخدم ، في سنة ١٨٥٩ ، وقبل بريطانيا العظمى بفترة عام ، أول سفينة مدرعة وأخذت بذلك الدافع للقيام « بثورة بحرية » حقيقية .

وعدم الثقة العميقة هذه ، والتي أثارها في لندن مشروعات نابليون الثالث ، سيطرت على ردود فعل الأوساط الحكومية الإنجليزية في المسألة الألمانية . ولاشك في أن الحكومة لم تكن تأمل في نشوب حرب نمسوية بروسية : فستكون ، كما قال اللورد نايبير Napier لبارك في مايو سنة ١٨٦٥ « الشيء الأكثر مضايقة الذي يمكنه أن يحدث لإنجلترا » . ولكن بريطانيا العظمى كانت تأمل في أن ترى « ألمانيا قوية ، حتى توقف السيطرة الفرنسية هذ حددها ؛ وكانت هذه هي مشغولية بليستون وكذلك مشغولية الملكة . وكتب وزير الخارجية : « بالنسبة للمستقبل ، إننا تأمل في أن ألمانيا ، في مجموعها ، تكون قوية ، بشكل يمكنها من أن تكبح جماح هاتين الدولتين الطموحتين وللشاهيتين — فرنسا وروسيا — وهاتين تضغطان علينا من الغرب ومن الشرق ... ويجب أن تكون ألمانيا قوية . وإذا ما كان ذلك واجبا ، فن الختمى أن تكون بروسيا قوية . ولم يكن للصالح الاقتصادية أى تأثير على هذا الموقف ، إذ أنه كان من الممكن لبريطانيا أن تتوقع في حلقاتها التجارية مع اللواترلين حتى صعوبات متزايدة ، كلها تأكدت القوة الألمانية . وكانت المشغوليات السياسية هي للسيطرة .

فلم يكن مثيرا الدهشة إذن أن نرى روسيا وبريطانيا العظمى ، حينما يعلن الصدام النمساوي البروسي ، تتركان الأحداث تسير في طريقها . ولم تكن الحكومة الروسية تأمل في نشوب حرب ، إذ أنه كان في وسع كل صدام كبير أن يوقف « معاصر مورو » ، في أوروبا ؛ ولكنها كانت تفضل إلتصار بروسيا أكثر

من إلتصار النمسا ، إذ أنه في وسع إضعاف النمسا أن يسهل على روسيا العودة إلى سياسة بلقائية ، دون أن يمثل نجاح روسيا خطراً كبيراً للإمبراطورية . وكتب نسلرود *Nesselrode* في سنة ١٨٦٤ : « ليس لدينا أى دافع لوضع عقبات أمام توسعاتنا ، ما دامت هذه التوسعات لا تهدد مصالحنا المباشرة ، واكتفت الحكومة الإنجليزية ، والتي كان كلارندون يوجه السياسة الخارجية فيها منذ موت بلرستون في أكتوبر سنة ١٨٦٥ ، بأن تعبر عن أمنياتها في صالح المحافظة على السلم ؛ ولكنه لم يكن في وسع تصالحه أن تجد إلا فاعلية محدودة ، مادام قد أعلن ، منذ فبراير سنة ١٨٦٦ ، نيته في البقاء على الحياد . وكان في واقع الأمر يراقب السياسة الفرنسية أكثر من مراقبته للصدام الجرمانى . وحينما فكروا ، في بداية شهر مارس سنة ١٨٦٦ ، في عقد مؤتمر ، لمحاولة دفع النمسا وروسيا صوب حل وسط أسرع و بنسب ، هذا المشروع ، الذى كان في وسعه أن يكون فرصة بالنسبة لفرنسا لإقتراح تعديلات إقليمية كبيرة . ولذلك فإن بريطانيا كانت غير فعالة في المسألة الألمانية .

ولكن موقف الحكومة الفرنسية كان أساسياً ، إذ أن الإمبراطور قد سهل أمر التحالف الإيطالى البروسى ، والذى إعتقدت الحكومة البروسية أنه من غير الممكن القيام بشن حرب بدونه فكيف يمكننا تفسير هذه السياسة الإمبراطورية ؟

كانت للشغولية الإيطالية دوراً هامياً في استعدادات نابليون الثالث . وكان قد ساعد على قيام التحالف حتى يعطى لمملكة إيطاليا الفرصة لكي تحصل على البندقية . وهذه الرغبة في تسوية مسألة البندقية ، كان قد ذكرها لبسارك بنفسه ، في أكتوبر سنة ١٨٦٥ ، في مقابلة بياريتز . فلم كان يعلق مثل هذه الأهمية على هذه المسألة ؟ أكان ذلك ولاءاً منه و لبدأ القوميات ؟ إن هذا الافتراض قليل في ترجيحه ، إذ أنه كان في وسع تطبيق هذا المبدأ أن يدفعه

إلى أن يضمن لإيطاليا كذلك ملكية الترتينو الجنوبي ؛ ولكنه لم يقيم أى شيء في سبيل ذلك . ولذلك فقد كانت لديه دوافع أخرى . لاشك في أنه كان يفكر في أن يجد هذه الطريقة ، ولدى رأى العام الإيطالى ، تلك العواطف التى كان قد فقدوها بهدنة فيللا فرانكا ، إذ أنه لم يكن قد تخلى عن الأمل في جعل إيطاليا دولة تابعة . ولكنه كان يبحث بوجه خاص عن ميزة مباشرة : فإذا ما حصلت الكرامة الإيطالية على إرضاء في هذه المسألة الخاصة بالبندقية ، فإن إنتباه الإيطاليين سيتحول ، لفترة من الزمن ، بعيداً عن مسألة روما : وسيؤدى ذلك إلى إحترام إتفاقية سبتمبر سنة ١٨٦٤ . ولم يتردد الإمبراطور ، من أجل الحصول على هذه التسوية لمسألة البندقية ، في الموافقة على لشوب حرب نمسوية بروسية . فكيف يمكنه إذن أن يتصور موقف فرنسا من هذا الصدام ؟

الواقع أنه قام ، في الثلاثة أشهر التى سبقت الحرب ، بمفاوضات متبادلة مع النمسا ومع بروسيا ، وكانت أهدافها متماثلة : منح وعد بالحياد و د تسعين ، هذا الوعد .

والمفاوضات النمسوية الفرنسية بدأت بدافع من النمسا ، التى لم تكن تجهل التحالف الإيطالى البروسى وكانت ترغب في تضادى و حرب على جبهتين . وطلبت حكومة فيينا من الإمبراطور أن يتدخل كوسيط بين إيطاليا والنمسا ويعمل من أجل عدم وفاء الحكومة الإيطالية بالوعود التى أعطتها لبروسيا . ماداموا قد تفاهموا على أن تستلم فرنسا البندقية لكن تعطيتها لمملكة إيطاليا . وكان نابليون الثالث يوافق على هذا الحل ؛ ولكن الحكومة الإيطالية لم تكن ترغب في إستلام البندقية من أيدي فرنسا ، إذ أنه كان من اللازم عليها ، في مثل هذه الحالة ، أن تأخذ حيال نابليون الثالث تعهداً رسمياً بشأن مسألة روما . ولم يكن الإمبراطور يرغب ، في أول الأمر ، في إرغام الإيطاليين . ومع ذلك فقد وافق ، في نهاية شهر مايو سنة ١٨٦٦ — وبسبب الصعوبات التى لقيها

في مفاوضاته مع بروسيا — حل أن يستأنف المفاوضات مع النمسا ، دون طلب موافقة إيطاليا . « إذا ما تأكدت من حصولي على البندقية في يوم من الأيام ، وإذا ما أمكنني أن أنام بهدوء ، وأنا أعرف أنكم لن تتعرضوا لشرف الجيش الفرنسي والبلاد كلها بمحاولة محو كل نتائج حرب سنة ١٨٥٩ ، فإنني لا أطلب شيئاً أكثر من هزيمتكم للايطاليين إذا ما قاموا بمهاجمتكم » . ولذلك فقد كان مستعداً لكي يعد النمسا بحياض فرنسا ، نظير تعهد بإستلام البندقية بعد الحرب . وحصل على هذا التعهد ، بإتفاقية سرية ، في ١٢ يونيو .

والمفاوضات بين فرنسا وبروسيا بدأت بدافع من جانب فرنسا . فثابليون الثالث عرض على بسمارك إتفاقية : فيمكن لبروسيا أن تحقق ، في حالة إنتصارها على النمسا ، توسعات إقليمية على حساب الدول الألمانية الأخرى ، ولكن بشرط إستلام فرنسا لتعويضات في الأراضي الألمانية . « إن أنظار بلادى مشبته على الراين » . وتكرر العرض ثلاث مرات دون نجاح . وانتهى بسمارك بأن أجاب في أوائل يونيو سنة ١٨٦٦ ، بأنه ليس من الممكن التفكير في تقديم تعويضات من الأراضي الألمانية .

ولذلك فإن الخطة الامبراطورية لم يصل إلا لتجاذب جزئى ، مادام بسمارك قد رفض دفع ممن وعد فرنسا بالحياض .

وهكذا كانت الحكومة الفرنسية هي الحكم في الموقف ، ومع ذلك فإنها لم تبدل بمجهودها إلا صوب مساومة بسيطة . فحل معنى ذلك أن نقول أن الإمبراطور كان يعدد أفعه بمثل هذا الحد ٤٦ لا ، بالتأكيد . إنه كان لا يقلل من أهمية المشكلة الألمانية ؛ ولكنه إعتقد أن من مصلحته أن يترك هذه الحرب التوسعية البروسية تنفس ، وحتى أن يساعد على نشوبها ، إذ أنه كان يعتقد أن هذا الصراع سيكون طويلاً وغير مؤكد في هواقبه : فيمكن لفرنسا إذن أن تمارس « تحكياً ملكياً » وبشكل يؤدي إلى أن يكون الحل الذى يعطى للسألة الألمانية يحترم توازن القوى

الموجودة على القارة . فاسيكون هذا الحل ؟ كان الامبراطور يفكر في سياسة القطاعات الثلاث ، فالاقاليم التي كانت للاتحاد الجرمانى منذ سنة ١٨١٥ ستكون في المستقبل ثلاثة مجموعات : فيمكن لبروسيا أن تحقق ، في صالحها ، وحدة « ألمانيا الشمالية » ، أى التي تتكون من كل الاقاليم الواقعة إلى الشمال من « خط الماين » ؛ ويمكن للنمسا أن تحتفظ بأقاليمها الألمانية ؛ وبين الإثنين ، تبقى الدول الألمانية الجنوبية مستقلة ، أى مفتوحة للنفوذ الفرنسى . ولكي لا تقضى زيادة القوة البروسية على هذا التوازن ، يمكن للنمسا أن تحصل على توسعات إقليمية في منطقة الادرياتيک وفرنساء أخيراً ، يمكنها أن تحصل على « التعويض » الذى كانت قد طالبت به : فلا شك في أن الامبراطور كان يفكر في أنه لا يمكن للحكومة البروسية أن تحتفظ برفضها « في أثناء حرب غير مؤكدة في نتائجها . وبالإجمال ، فإن كل هذه السياسة كانت تعتمد على فكرة : تكافؤ الفرص بين بروسيا والنمسا .

وأظهرت معركة سادوا قوة بروسيا . وأمام هذا الانتصار ، الذى لم يثنياً أحد بمدها ، سواء في لندن أو سان بطرسبرج أو باريس ، ماذا كانت ردود فعل الدول الثلاث ؟

كانت الحكومة الانجليزية ، قبل سادوا ، تأمل بنوع عامر في أن تبقى الحرب « محلية » ؛ وكانت ما تخشاه هو إمكانية وقوع تدخل من جانب فرنسا أو من جانب روسيا ؛ فكانت ترغب إذن في حل سريع للصدام . وفي هذا الشأن ، طمأنتها معركة سادوا . وكان الرأى العام ، بإستثناء مجموعة ذوى النظريات المثيرة ، قد تغير من اتجاهه : ففي اليوم السابق لها كان يخشى من السياسة البروسية ؛ ولكن ما دامت النمسا لا تقدر على الدفاع عن نفسها ، فلم يطلقون عليها الآمال ؟ من الأفضل الاعتماد بعد ذلك على القوة الشابة التي أثبتت وجودها ، والتي يمكنها أن توازن القوة الفرنسية . وفي الأوساط البرلمانية ،

أعلن الزعماء ، في أثناء المناقشة التي وقعت في ٢٠ يوليو سنة ١٨٦٦ في مجلس العموم ، أنهم إلى جانب سياسة « عدم التدخل » : فراسل ، الذي كان قد ترك الوزارة ، أصبح من أنصار الوحدة الألمانية ؛ وجلاستون أعلن أن هذه الحرب قد خلصت أوروبا من « حلم مزعج » - « الثنائية النمسية البروسية » - ورأى دزرائيل (الذي كان في هذا الوقت وزيراً للباية) أن « المصالح الإنجليزية الكبرى كانت في آسيا أكثر منها في أوروبا » . وأبعدت وزارة دربي *Derby* المحافظة ، التي كانت قد تشكلت في بداية شهر يوليو ، كل إمكانية لتدخل في شكل وساطة . وكان البلاط ، وحده ، متضامياً : فالمملكة أسفت للإنتصار البروسي ، وخاصة لأن إستقلال هانوفر قد أصبح مهدداً بطريق مباشر ؛ ولكن هذا الأسف ظل أفلاطونيا .

وفي روسيا ، أعرب القيصر ، الذي كان شقيقاً للملكة فرديناند زوج ، وليسياً لفرانزوفسكي ، عن أمه في أن تتنازل بروسيا عن فرض سلطتها على مجموع الدول الألمانية ، وفي أن ترجع عن امر خلق سابقة ، عن طريق « الإطاحة » بالأسر ، ستكون خطيرة بالنسبة للبدأ الملكي . ولكن ذلك كان مجرد أمل . وكانت الحكومة الروسية مضغوطة أكثر من ذلك بالإمكانيات التي يمكن لتسوية هذا الصدام أن تفتحها أمام السياسة الفرنسية : أن يطالب نابليون الثالث بتمويضات ويحصل على ميزات ؟ ومع ذلك ، في أول يوليو ، وقبل سادوا ، لإقترح جورنفاكوف القيام بتدخل مشترك في برلين ، لكي يحذر بروسيا من أنه ليس لها الحق في حل الإتحاد الجرمانى . ولكن ، حينما طلبت الحكومة الفرنسية ، وبعد ثلاثة أيام من المعركة الفاصلة ، ما إذا كانت روسيا مستعدة لتأييد مثل هذا التدخل « بالسلاح » ، أعلن للمستشار أنه لم يفكر « في الوقت الحاضر » في أى شيء مثل ذلك وأضاف أن إقتراحه قد « مناهت فرصته » . والواقع أن القيصر قد وجد أنه « من الطبيعي أن تحصل بروسيا المتحصنة

على ميزان ، وكان يفضل روسيا قوية على نمسا قوية ، كما كتبت الفرانكوف :
مارى لسفير فرنسا .

وكانت الفترة حربية ، بالنسبة لفرنسا على وجه الخصوص . فكان
الإمبراطور قد اعتقد أن الحرب ستكون طويلة ، ووجد نفسه في مواجهة
حادثة هدمت كل تخطيطاته . وكان قد ذكر ، في خطاب معلن لوزير خارجيته
أن نيته كانت هي الإحتفاظ « بحياذ يقظ » ، والحفاظ على التوازن ؛ وبعدئذ
أصبح هذا التوازن مهدداً . وكانت السياسة الإمبراطورية قد أصابها ضربة .
شديدة في قسوتها . كان من الممكن بعد ذلك أن يمدوا تقويمها ، بفرض وساطة .
« مسلحة » على روسيا ؛ ولكن الحكومة إقتصرت على ممارسة وساطة دبلوماسية .
كانت قاطعتها محدودة .

والظروف التي كان قد تحدد فيها هذا الخط للسلوك ، لم تكن معروفة إلا
لرواة غير مباشرين ، الأمر الذي لا يسمح بإعادة بناء الشكل العام الحقيقي لهذه
الناقشة . فوزير الخارجية ، دروان دي لويص *Drouyn de Lhuys* ، قد إقترح
« وساطة مسلحة » : تجميع سريع لجيش على الراين ؛ وجمع الهيئة التشريعية ،
التي سيكون عليها أن تصوت على الميزانيات اللازمة لتعبئة أكبر ؛ وفي نفس
الوقت ، تعلن الحكومة أنها لن تسمح بأية تغيير في الوضعية الإقليمية يقع بدون
إستشارتها ؛ ولم يكن لروسيا ، التي كانت كل قواتها مشتبكة في بوهيميا ، هذا
لوائين على حدود الراين ؛ فستكون إذن ، حسب تقدير دروان دي لويص ،
مضطرة إلى الموافقة . وفكر الإمبراطور في الحصول على تصويت على ميزانية
التعبئة ، ولكن دون القيام بتجميع سريع للقوات ؛ أى تهديد كذلك ، وإن
كان أقل صرامة . ويبدو أنه قد إتفق على هذا الحل ، أثناء المشاورات التي
وقعت في مساء يوم ٧ يوليو في شان كلو . ومع ذلك فإن الإمبراطور قد تراجع
عن التنفيذ : ففي يوم ٧ ، أبلغ دروان دي لويص السفراء أن الوساطة ستظل
« ودية » ، ولن تأخذ شكل « أوامر تهديدية » .

فأهي دوافع هذا التراجع ؟ يبدو أن وجهة النظر السياسية كانت أهم من وجهة النظر العسكرية . لاجدال في أن حملة المكسيك ضاقت التبعة ؛ ولكنها لم تجعلها مستجيبة : فوزير الحربية ، المارشال راندون *Randon* ، أكد أن في وسعه أن يضع في خط النار وفي الحال ٨٠.٠٠٠ رجل ، ثم ٢٥٠.٠٠٠ رجل في مدة عشرين يوماً . وإذا كان بعض الوزراء « المدنيين » قد نشروا بعض الشكوك ، فهم لا يظهرون على أنهم قد ذكروا حججاً ثابتة . وكانت المصلحة السياسية هي التي أثارها أنصار الإمتناع ، وبخاصة لافاليت *La Valette* وزير الداخلية . فهل كانت المظاهرات العسكرية التي إقترحتها دروان دي لويص تكفي لوقف بروسيا ؟ وإذا كان من اللازم الوصول حتى الحرب ، ألم يكن الأمر يهدد بشوة الشعور القوي الألماني ضد فرنسا ، وبتغيير الدول الألمانية الجنوبية موقفاً ؟ وهذه الحرب ، أخيراً ، ما سيكون معناها ؟ ستستخدم فرنسا السلاح لمرقة تطبق مبدأ القوميات وسيكون ذلك تمكيدياً يعطى لكل السياسة الإمبراطورية ؛ وستصبح خليفة لفرنسا — وما الداهي للإرتباط « بجثة هامدة » ؟ ولم يسكن في وسع نابليون الثالث أن يظل غير متأثر بهذه الحجة .

مهم ، أي مقابلة سيقابل بها الرأي العام الفرنسي إعلان « وساطة مسلحة » ؟ وهذا الرأي العام — ويكفي قراءة الصحف وتقارير رؤساء النيابة للإعتقاد بذلك — لم يفهم ، في الحال ، مدى إلتصار سادوا . فأوساط المعارضة المتحررة فرحت للهزيمة النمسية ، لأن النمسا كانت تمثل ، في السياسة الداخلية ، كل المبادئ التي كانوا يحاربونها ؛ وكانت الأغلبية الحكومية منقسمة على نفسها ، ولكن حتى هؤلاء الذين أسفوا للإنتصار البروسي نجحوا عن تقدير مدى حواجه : فقالوا أن بيسارك لم يكن إلا شخص متهور ، وأكثر خطراً على بلده منه على البلاد الأخرى . ولم يبد أن أحداً قد فكر في أن فرنسا قد تضطر إلى حل السلاح . وهذا الهدوء المؤقت ، خشيت الحكومة من أن تنبيه . وبخطبه عن إنقاذ

لإجراءات عسكرية ، يبدو أن الإمبراطور كان يخضع بنوع خاص لإعتبارات مصالح أسروية فالإلتجاء إلى القوة ، كان يعنى الإعتراف بأنهم قد ساروا حتى ذلك الوقت في طريق خاطئ والتسبب في إضطراب في الرأى العام يمكنه أن يكون خطيراً بالنسبة للنظام .

وبإقتضائه على الوساطة السلمية ، ترك نابليون الثالث تفلت منه الفرصة لكي ينزل بالسياسة البسباركية « الضربة القاضية » ، التي ربما كان في وسعها أن تكون نهائية ؛ ولكنه كان لا يزال يأمل في أن في وسعه أن يحافظ على المصالح الفرنسية ، بنفس الطريقة التي كانوا قد وضعوها بها ، أى ضمان إستقلال الدول الألمانية الجنوبية والحصول لفرنسا على تعويض إقليمي . فما الذي سيحصل عليه ؟

في أثناء « وساطة الودية » ، كان قد حصل على وعد بأن الإتحاد الألماني ، الذي ستديره بروسيا ، سيشتمل فقط على الدول الألمانية الواقعة إلى الشمال من «خط الماين» ، وأن الدول الألمانية في الجنوب ستحتفظ «بوجود دولي مستقل» . وكان في وسعه أن يعتقد ، في هذه اللحظة ، في أن تدخله الدبلوماسي لم يكن بدون جدوى . ولكن قبل أن يسجل هذا الوعد ، الذي كان أساسيا بالنسبة للمصالح الفرنسية ، في أغسطس سنة ١٨٦٦ ، في معاهدة براغ ، كان قد نقض بالفعل ، إذ أن بيسارك كان قد نجح في عقد معاهدات تحالف سرية مع دول الجنوب . حقيقة أن نابليون الثالث كان يجهل ذلك . ومع ذلك فإن خيالاته لم تمتش لفترة طويلة : لحصل ، منذ فبراير سنة ١٨٦٧ ، على دلائل كافية تجبره على الإعتراف بأن ألمانيا الجنوبية لم تحتفظ « بوجود دولي مستقل » .

ومن ناحية أخرى ، أعاد الإمبراطور ، ولكن في وقت متأخر للغاية (قيل التوقيع على شروط السلم بين بروسيا والنمسا) ، طلبه الخاص « بالتعويضات » : السار والبلاتينات البافارية أو هيس الرينانية ؛ ولكنه إعطدم برفض مطلق . وأجاب بيسارك : « ولا بوصة واحدة من الأراضي الألمانية » . وفكر نابليون ،

في نهاية أغسطس سنة ١٨٦٦ ، في أن يحصل على هذا التمريض على حساب بلجيكا ،
 وذهب إلى حد أن عرض على بروسيا ، في نظهر موافقتها ، تحالف فرنسا . ورجع
 في آخر الأمر ، وتوجيه من رئيس الوزراء البروسي ، إلى مشروع أشد تواضعاً :
 الحصول على غراندوقية لوكسمبورج — حتى اليوم الذي يطالب فيه بسمارك ،
 الذي استجوبه بليجنسن Bennisen أحد رؤساء الإتحاد القومي *Nationalverein*
 في البرلمان ، بالتدخل عن هذه المفاوضات .

وفي بداية أبريل سنة ١٨٦٧ لإنهت السياسة الفرنسية . فهل كان بسمارك
 قد تمكن في هذه الإهانة وروثها ؟ إن الترجيحات قرية : فهو الذي كان قد دفع
 نابليون الثالث إلى أن يوقع نفسه في كين ؛ وهو الذي كان ، في نفس الوقت
 الذي رفض فيه طلب « التمريض » ، قد نشر معاهدات التحالف المعقودة في
 شهر أغسطس السابق بين بروسيا ودول ألمانيا الجنوبية . وخضع الإمبراطور
 لمحنة قاسية ، خاصة وأنه هو الذي كان قد قام شخصياً بكل المفاوضات ، والتي
 امتلأت بعدم الحذر وبعدم التوفيق . ومع ذلك فإنه كان يفضل « انسحاب على
 صراع تكون نتائجه غير مؤكدة تماماً » ؛ ولكنه لم يكن يقدر أكثر من ذلك
 على تحمل إمكانية هزيمة جديدة ستنتهي بالقضاء على نفوذه .

الفصل التاسع عشر

الهزيمة الفرنسية

كان الصدام الفرنسي البروسي متوقعا منذ « التراجع » الفرنسي في أبريل سنة ١٨٦٧ ، ولم تتراجع السياسة البروسية بطبيعة الحال عن إتمام الوحدة الألمانية ، بقيامها بضم الدول الجنوبية والتي كانت قد حصلت على تحالف معها . فكيف يمكن للسياسة النابليونية أن تتخطى ، بدون كفاح ، من المركز الذي كانت تحتله في أوروبا منذ حشرين سنة ، وتوافق على تغيير خطير لأمنها ، وربما حتى اسلحة الأراضى الفرنسية ؟ فمن هذا الجانب ومن ذلك ، أخذت الحكومات تستعد من أجل الصراع ، مع إمكانيات نجاح متفاوتة .

فمن وجهة النظر الدبلوماسية ، بينما نجح بيسارك في أن يعقد مع روسيا ، في ٢٧ مارس سنة ١٨٦٨ ، إتفاقية عهد فيها القيصر بأنه ، في حالة نشوب حرب بين فرنسا وبروسيا ، سيقوم بشل النمسا والمجر بواسطة جميع قوات ، جاهد نابليون الثالث بلا جدوى ، خلال عامين ونصف عام ، لكي يعرض تحالفه المظلمة الدانوبية ضد بروسيا : فلم يتمكن من الحصول ، في سبتمبر سنة ١٨٦٩ ، إلا على مجرد تبادل خطابات ذكر فيها الملوك « لإرتباط المصالح » ؛ وحينما حاول ، في بداية سنة ١٨٧٠ ، أن يعطى لهذا الوفاق شكلا محدداً ، بقت إتفاقية هيثات أركان الحرب ، التي كانت مفاوضاتها قد بدأت ، في مرحلة مشروع .

ومن وجهة النظر العسكرية ، كان الجيش البروسي قويا بالدرجة التي اكتسبها أثناء حرب سنة ١٨٦٦ ، وبالتأيد الذي لقيه ، منذ هذا الإنتصار الأول ، لدى الرأي العام ؛ وعلى العكس من ذلك ، كانت إعادة تنظيم الجيش الفرنسي ، الذي (٢٨ م - تاريخ العلاقات الدولية)

كان قانون نيل *Niel* في سنة ١٨٦٨ قد رسم خطوطها العامة ، قد عطلتها سلبية
المهينة التشريعية ، وتردد الرأي العام أمام إمكانية بذل مجهود : وفي كبريات
الصحف ، كان بريغو بارادول *Prévozt - Paradol* هو الوحيد تقريباً الذي
حاول عاربة مثل هذا الخوف .

ومن وجهة نظر الزباط الداخلي ، أنهى انتصار سادوا ذلك الصراع الذين
كان موجوداً بين بشارك وغالبية الأحرار البروسيين : فكانت المعارضة البرلمانية
ضعيفة في الرايشتاج الخاص بإتخاذ ألمانيا الشمالية ؛ وفي فرنسا ، رأى النظام
الإمبراطوري زيادة تأكيد المقاومة ، وسار من تنازل إلى تنازل .
وكانت لبروسيا الوسائل اللازمة لتحقيق سياستها ، بينما كانت فرنسا غير
مستعدة لتجربة القوة .

وهذا هو المناخ الذي ستصبح فيه مسألة ترشيح الأمير ليوبولد من آل
هو هنزلرن *Leopold de Hohenzollern* لمرش إسبانيا ، والتي أعلنتها الحكومة
الإسبانية المؤقتة في ٢ يوليو سنة ١٨٧٠ ، السبب المباشر للحرب . وأعلنت
الحكومة الفرنسية أنها لا توافق على رؤية وضع إسبانيا تحت صولجان أمير
بروسي . وحصلت على حق : فأعلن سحب الترشيح في ١٢ يوليو . ومع ذلك ،
فبدلاً من أن يكتفي نابليون الثالث بذلك ، أصر على ضرورة الحصول على بلاغ
عام بأن ملك بروسيا يوافق على هذا الانسحاب ولا يصرح للأمير ليوبولد
بالعودة إلى هذه المسألة . وفي ٤ *Ems* ، رفض غليوم الأول ، في ١٣ يوليو ،
أن يعطى السفير الفرنسي ضماناً من أجل المستقبل . ومع ذلك فقد بقي هذا
الفعل سراً : فلم يكن يؤثر إذن في كرامة نابليون الثالث ، الذي كان لا يزال
في وسعه أن ينطلي عملية انسحابه . ولكن بشارك قام بقطع هذا الطريق ،
بإعلانه ، عن طريق تصريح الصحافة وعن طريق رسالة دورية للحكومات
الأجنبية ، رفضه طلب فرنسا . وفي يوم ١٥ يوليو حصلت الحكومة الفرنسية

على تصويت الهيئة التشريعية على الميزانيات اللازمة للتعبة . وذ كر رئيس الوزراء إميل أوليفيه *Emile Ollivier* أن التصويت على هذه الميزانيات يساوى إعلان الحرب .

٦ - السياسة البسماركية :

عما لا يقبل الشك أن بسمارك ، في ١٣ يوليو سنة ١٨٧٠ ، كان قد صمم على الحرب ، وأنه أجبر الملك غليوم الأول ، وأخذ الدافع لكي يتسبب فيها . وكان يرغب في هذه الحرب ، لأنه وجد من الضروري ، لانعام الوحدة الألمانية ، أن يحطم القوة الفرنسية . ولكن من الأ أكثر صعوبة أن نعرف متى وكيف وصل الى هذا الاعتقاد . ففي أبريل سنة ١٨٦٧ ، وفي وقت مسألة لوكسمبورج ، كان ، على ما يبدو ، قد أبعد فكرة الحرب والوقائية ، التي كان الجنرال دي مولتسكه *de Moltke* قد اقترحها عليه . فلم جعل ، بعد ثلاث سنوات ، أمر هذا الصدام حتميا ؟ وهذه مسألة أساسية ، أعطى لها المؤرخون ، في فرنسا وفي ألمانيا ، اجابات متعارضة في أغلب الأحيان . وعلينا أن نحاول استقاء بعض الضوء على هذه المناظرة .

فكان بسمارك قد أعلن ، منذ سبتمبر سنة ١٨٦٧ ، أنه لن يرضى بمجرد النتائج التي حصل عليها ، أي بدخول الدول الألمانية الجنوبية في النظام الجبركي والنظام العسكري البروسي ؛ وأعلن أنه بنوى تحقيق الاتحاد السياسي ؛ ومع ذلك فقد أكد نيته في أن يترك لألمان الجنوب حرية أخذ قرارهم ، . ولا شك في أنه قد حسب ، من أجل الحصول على موافقة الألمان ، حساب المصالح الاقتصادية : وبطبيعة الحال كان هدف القرار الذي أخذ في يوليو سنة ١ٸ٦٧ بإنشاء « برلمان جركي » ، في نطاق الزولفراين ، هو تمويل ألمان الجنوب على التعاون الدائم مع إتحاد ألمانيا الشمالية . وكتب سفير فرنسا في برلين : « إن الزولفراين اليوم ، وأكثر مما كان عليه في وقت وجود الاتحاد الجرمانى ،

مؤسسة تحتفظ بروسيا عن طريقها بكل الدول الألمانية تحت سيطرتها .
 حقيقة أن هذه الإمكانيات قد كُذِّبت في وقت انتخاب أعضاء البرلمان الهنركي
 في مارس سنة ١٨٦٨ : نصرت تسع وأربعون نائماً ألمانيا جنوبياً ، من بين
 خمسة وثمانين ، ضد الاتحاد السياسي . ولكن بسمارك نجح في إعادة تقويم
 الموقف ، مستنداً الى الدعاية : فزوّقت مسألة الوحدة السياسية على نطاق واسع
 في الصحافة الألمانية الجنوبية ، وحيث كان كثير من صحف بافاريا وغير تنبؤج
 تستلم اعانات من الحكومة البروسية ، وفي بافاريا نفسها ، أى في المركز الرئيسي
 للقاومة السياسية البروسية ، أظهرت الوزارة ، برئاسة كلوفيس دى هوهنلو
Clovis de Hohenlohe ، استعدادها للبحث عن حل وسط ، وإنشاء اتحاد
 فيدرالى بين ألمانيا الجنوبية وألمانيا الشمالية .

وحتى نهاية سنة ١٨٦٩ ، ظهر المستفاد إذن على أنه يميل إلى إلتظار « الفو
 الطبعي » ، للأحداث : فقال لتفليم الأول أن الوحدة « ستأتى بشكل تأكيد » ؛
 وأكد لسفير فرنسا أنها « محترمة » ، لأنها تجيب على رغبة الأمة الألمانية ،
 وأضاف أن بروسيا لن تتهرب من التعبير عن هذه الرغبة ، حتى ولو كان ذلك
 ثمنه الحرب . ومع ذلك فقد أعلن ، إلى ملكة نفسه ، أن تحقيق هذا المخطط لن
 يكون سريعاً : ففي حالة سئوح فرصة موالية فقط — أزمة داخلية في فرنسا ،
 أو صدام بين الدول العظمى — يجب الإفادة منها لإتمام العملية . ولذلك فإنه
 قد اقتصر ، في هذا الوقت ، على مراقبة أو تسيير تطور الرأى العام في ألمانيا
 الجنوبية . فكيف تطورت هذه الإمكانيات ؟ .

لم يكن هناك مايرضى بسمارك ، إذ أن للشعائر الإقليمية والإنفصالية قد
 لانفشرت في شتاء ١٨٦٩ — ١٨٧٠ في معظم ألمانيا الجنوبية . ولم يكن ذلك
 بالتأكد في يادن ، حيث كان الغراندوق . الذى كان صهراً لتفليم الأول ، قد
 طلب في فبراير سنة ١٨٧٠ ، دخول دولته في اتحاد ألمانيا الشمالية ؛ ولكنه كان

فى بافاريا وفى فيرتمبورج : فى ميونيخ ، وحيث كان الحرب « الوطنى » ، أى المعادى لبروسيا ، قد حصل على أغلبية مجلس النواب ، استقال هو هنر فى ١٠ فبراير سنة ١٨٧٠ ، وأخذ مكانه برى Bray الذى كانت ميوله الشخصية تتجه صوب النمسا ؛ وفى شتوتجارت ، وحيث كان الديموقراطيون عديدين فى المجلس ، اضطرت الحكومة الى تخفيض الميزانيات اللازمة لتطبيق القانون العسكرى الذى كان يقلد القانون الروسى ؛ وفى درمشتاد ، لم يخف دالفيج *Datwigk* رئيس الوزراء أنه فى أن يرى النمسا ، وبمساعدة فرنسا ، تقوم بحرب انتقامية ضد بروسيا . وذكرت إحدى الصحف أن « الآلة البساركية قد تعطلت » . وذكر وزير بروسيا فى ميونيخ ، فى التقرير الذى أبلغ فيه بيسارك تراجع « الشعور القومى الألمانى فى بافاريا » أنه « . . . بدون أزمة جديدة ، لا يمكننى أن أرى وسيلة وقف مثل هذا التطور » .

فهل كانت هذه إذن هى الفترة — فى فبراير سنة ١٨٧٠ — التى رأى فيها بيسارك أن الحرب ضد فرنسا ضرورية ؛ لأنها الوسيلة فى أن تثير فى الشعوب الألمانية الجنوبية ، موجة من الشعور القومى ، يمكنها أن تحطم المقاومة التى تواجه السياسة الوحشية ؟ يبدو هذا الافتراض ، من أول وهلة ، على أنه مرجح . ولكن ، هل يتطابق مع المظاهر التى نعرفها عن حالة تفكير بيسارك ، فى هذا الوقت ؟ علينا ، أن نذكر أن الاستعمار قد أبعد ، فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٠ ، أمر دخول جرانوفوية بادن فى اتحاد ألمانيا الشمالية : وكتب يقول أنه يرغب فى أن يترك للرأى العام الفرنسى الوقت اللازم لى يعتاد مثل هذه الإمكانيات . وذكر لوثير بروسيا ، فى كارلسرو ، فى ٢٨ فبراير ، أنه يرى أنه لا يزال من الأفضل الإستمرار فى اتباع الحذر ، حتى اليوم الذى يحدث فيه ، فى الموقف الأوروبى ، ظروف عصيبة ، تفتح إمكانيات مواتية . وأعلن أخيراً لأحد معارفيه أنه لا يهتم بالتأكيد من الحرب ، ولكن الحكومة « الواعية » ، حينئذ تتأكد من الوصول الى أهدافها

بوسائل أخرى ، لانفكر فى حرب ، — حتى وان كانت تعتقد أن فى وسعها الانتصار .

ولذلك فليس من الممكن تأكيد أن قرار بسمارك كان فى هذا الوقت نهائياً . فلم كان يفضل التساهل ؟ يبدو أن ذلك كان يرجع الى أنه كان لا يزال يعتقد فى أن حكومة نابليون الثالث ستوافق على ترك الوحدة الألمانية تتم ، وعندئذ ستتمشى المشاعر الانفصالية فى ألمانيا الجنوبية ، مادامت مقاومة السياسة البروسية ستكون بدون أى أمل . وكان يحسب حساباً للتغيرات التى حدثت فى المنظمات السياسية الفرنسية التى تطورت ، منذ إنشاء وزارة ٢ يناير سنة ١٨٧٠ ، صوب النظام البرلماني . ورأى أن نابليون الثالث هو الذى كان يسد الطريق الموصّل لخططات بروسيا ، إذ أن الإمبراطور كان لا يمكنه أن يوافق على الوحدة الألمانية دون أن يمرض مصير أسرته للخطر ؛ ولكن فى حالة خضوع السلطة الشخصية للإمبراطور لسلطة حكومة برلمانية ، فيمكن للإمكانات أن تتغير ، إذ أن النظام الفرنسى الجديد سيكون « مسالماً » وسيحترم « استقلال جيرانه » . وذكر بسمارك هذا التقدير فى أحد الخطابات التى كتبها فى هذه الفترة : فذكر أنه سيكون من الممكن معالجة مسألة ألمانيا الجنوبية من جديد ، إذا ما تأسس « النظام الدستوري » بحق فى فرنسا . وكان هذا هو السبب فى أن رأى المستشار أنه من الأفضل تأجيل قبول جرانديقية بادن فى اتحاد ألمانيا الشمالية : فإثارة هذه المسألة ستضى وضع وزارة إميل أوليفيه أمام تجربة هزيفة والتهديد بتسليم نجاح هذه التجربة ، التى اعتقد أنها تنمؤ فى ظروف مواتية للمصالح الألمانية .

وتقدير بسمارك هذا ، هل كانت له بعض الأسس ؟ يمكننا أن نعتقد فى ذلك ، إذا ما استعدنا الى المحادثات بين نابليون الثالث وإميل أوليفيه ، وقت تشكيل وزارة ٢ يناير سنة ١٨٧٠ .

ورأى إميل أوليفيه أن « وقت وقف بروسيا قد مضى، ومعنى بلاهودة » ، وأنه لا يمكن للحكومة الفرنسية أن تضع العقوبات أمام تطبيق مبدأ القوميات ؛ وإذا ما وقعت عملية ضم الدول الألمانية الجنوبية « برغبة الأهالى » ، فلا يمكن لفرنسا إذن إلا أن توافق؛ وفي حالة ما إذا رغب بسمارك في أن « يعمل بالقوة » وحدها يمكن أن « يدرسوا إذا ما كان من الممكن معارضته » : وفي حقيقة الأمر، وحتى في الفرض الثانى ، كان إميل أوليفيه يبدو مستعداً لترك الأمور تأخذ مجراها .

وذكر للإمبراطور : « أما بالنسبة لخط الماين ، فإنهم قد تعدده منذ وقت طويل ؛ وعلى الأقل بالنسبة لما يهمننا : لقد انتهى أمر أن الوحدة الألمانية موجبة ضدنا . وإن ما يبق عمله ، وهو الإتحاد السياسى ، لا يهيم الأبروسيا ، وهو الذى سيعطينا من المضايقات أكثر مما يعطينا من القوة » . والحقيقة أن نابليون الثالث كان أكثر تحفظاً : « . . . سيكون من غير الحكمة أن نعلن صراحة عن الجانب الذى سنأخذه في حالة صعود بروسيا للباين ؛ وليس أماننا إلا الاحتفاظ بالصمت ، وننتظر الأحداث دون أن نعلن أننا ستعارض ذلك » . وبينما كان في وسع إميل أوليفيه أن يعلن للأغلبية البرلمانية أن الفرصة قد أغلقت — أى يلقي بالمسئولية على من سبقه ، وزواء سنة ١٨٦٦ — ، كان نابليون الثالث يشعر الى أى حد ستكون المسألة خطيرة بالنسبة للأسرة الحاكمة . ومع ذلك فإن الذى حدث هو أن السياسة الفرنسية لم تظهر نشاطاً كبيراً في هذه المسألة الألمانية . واقتصرت تعليمات دارو *Daru* وزير الخارجية إلى مثله في شتاتجارت ، في ٢٠ فبراير سنة ١٨٧٠ ، على ذكر أن اتمام الوحدة الألمانية سيكون « أفلاقاً » ، ستعرض فرنسا لتتألمج ؛ وأضاف انه عند وقوع مثل هذه الحالة ، ستقوم الوزارة « بعرض المسألة على البرلمان » حيث تقسب المناقشة في « إمارة المشاعر » ؛ وبقى هذا التهديد بلاقيمة .

فليس مثيراً للدهشة إذن أن يتوقع بسمارك ، في هذا الوقت ، رضاء الحكومة الفرنسية بالامر الواقع . وكان علاوة على ذلك ، لا يبعد فرضاً آخر ، وهو أن يصبح الموقف الداخلي في فرنسا ثورياً ؛ ولكنه كان يعتقد ، في هذه كذلك ، أن « المعدن الفرنسي » سيصبح أكثر « قابلية للتفكيك » . وبالتالي ، لم يكن للمستشار ينظر إلى الحرب على أنها ضرورية في الحال .

وفي خلال الأسابيع التالية ، تغيرت الإمكانيات : فظهر النظام السياسي ، في فرنسا ، على أنه قد تقدم بنتائج إستفتاء ٨ مايو سنة ١٨٧٠ ، التي بدت ، حسب قول أحد الخصوم ، على أنها قد بدأت « عقد إبحار جديد لمدة عشرين سنة بين الإمبراطورية والبلاد » ؛ وحكومة إميل أوليفيه ، حينما إستدهى الدوق دى جرامون Gramont الذي أختير لكونه ، من بين كل رجال الدبلوماسية الفرنسية ، « الأكثر قرباً » من النمسا ، في ١٥ مايو لوزارة الخارجية ، اتخذت موقفاً أكثر صرامة بالنسبة للسياسة البروسية واستأنفت المفاوضات مع حكومة فيينا من أجل حمل إتفاقية عسكرية . وفي ألمانيا الجنوبية فسر الرأي العام تعيين جرامون هذا على أنه « دلالة عداء صوب بروسيا ووافق قريب مع النمسا » . وكان هذا هو رأى بسمارك كذلك : فقدر أن الحكومة الإمبراطورية ستقوم ، بعد نجاح الإستفتاء ، بتنفيذ سياسة خارجية أكثر قوة وأن وجود جرامون كان « دلالة مشاكسة كبيرة » ؛ ولذلك فإنه قد أنهى الإعتقاد بأن تطور السياسة الداخلية في فرنسا يفتح إمكانيات مواثبه لإتمام الوحدة الألمانية . وما أن رأى تصلب الأوساط الرسمية الفرنسية ، حتى غير موقفه . وهذه هي بالذات اللحظة التي إحتلت فيها مسألة ترشيح الأمير ليوبولد دى هومنزرن لعرش إسبانيا المكان الأول ، بعد أن كانت قد ظلت ، حتى ذلك الوقت ، في الخطوط الخلفية .

وهذا الترشيح ، كان بسمارك قد فكر فيه منذ سنة ١٨٦٩ . وكان قد أوصى به غليوم الأول في مارس سنة ١٨٧٠ . فما هي الليزات التي كان يتوقها منه ؟

لإجبار القيادة العليا الفرنسية ، في حالة نشوب حرب فرنسية روسية ، على الاحتفاظ بقوات — على الأقل فيلتي — على حدود البرانس ، وبالتالي زيادة الأخطار التي تتعرض لها فرنسا . وكتب المستشار إلى الملك غليوم أن الحكومة الفرنسية ستكون مستعدة للسلم بنفس الدرجة التي ستؤكد بها بروسيا جيداً « موقف القوة » . ولذلك فإن الهدف المباشر كان هو تخويف نابليون الثالث . ولا شك في أنه لم يكن الهدف الوحيد . فنجاح المرشح سيعطي ضربة قوية لشكرامة الأسرة الحاكمة الفرنسية ؛ وفي حالة إنهاء النظام الإمبراطوري ، سيصبح الطريق مفتوحاً أمام تسوية المسألة الألمانية . ولكن ماذا يحدث إذا لم يترجع نابليون الثالث وإذا ما رأى أن في وسعه أن يقاوم ، خاصة وأنه ، في هذه المسألة ، لم يكن الأمر يمس الشعور القوي الألماني ؟ عندئذ يمكن لبروسيا أن تحارب .

ولكن ، أليس من الواجب أن نلاحظ أن في إستعداد بسمارك في هذه المسألة توافقات لها دلالتها ؟ فبعد أن كان قد شرح للملك غليوم المدى الذي يمكن أن يكون لأمر ترشيح هوهنزولرن ، ترك المحادثات مع الحكومة الإسبانية للوقتة تمام ، بدرجة أن هذا الترشيح قد بدأ ، في أبريل سنة ١٨٧٠ ، وحسب قول الأمير أنطوان Antoine ، والد ليوبولد ، على أنه قد « حُفَظ » وكان هذا هو الوقت الذي كان المستشار لا يزال يعتقد فيه في إمكانية الحصول ، في المسألة الألمانية ، على خضوع الحكومة الفرنسية . وحينما أظهرت نتائج الإستفتاء الفرنسي وتمييز جرامون هذه إمكانية على أنها غير متوقعة ، أعاد بسمارك إثارة المسألة الإسبانية : ففي ٢٨ مايو ، وفي خطاب وجهه إلى الأمير أنطوان ، أعاد إثارة مسألة ترشيح هوهنزولرن ، ودفع بنقاط المحادثات مع مندوب الحكومة الإسبانية للوقتة . وهكذا قرر إذن الإلتجاء إلى « اختبار القوة » . فهل معنى ذلك القول بأنه قد قرر منذ ذلك الوقت ، وعلى أي حال من الأحوال ، أن

يقوم بشن الحرب ؟ ليست لدينا دلائل . فإذا ما فاز ترشيح هوهنزرن ، وإذا ما تراجع نابليون الثالث بعد ذلك ، فلم الضرورة لإستخدام السلاح ؟ سيصبح النظام الإمبراطوري ، بعد هذه الهزيمة الجديدة ، مهدداً بالإنتحار . فوضع الاسرة الإمبراطورية في وضع يجعل سلطتها مهددة بشكل لا رجوع فيه ، كان يعنى منح بروسيا الفرصة للتسوية المسألة الألمانية . وبالإجمال ، فإن بيسارك كان يرغب في دفع نابليون الثالث الى « مأزق » .

ولقد قرر نابليون الثالث وحكومته أن يعارضوا ترشيح هوهنزرن . وأعلن جرامون للهيئة التشريعية ، في ٦ يوليو ، أن وجود أمير ألماني « على عرش شرلكان » سيغير من « التوازن الحالي للقوى في أوروبا » : حجة تتعلق بالأمن . والإمبراطور نفسه ، رأى كذلك في هذا الترشيح « عملاً لا يتصف بالولاء » ، و « اشارة جديدة » من جانب بروسيا ، ومسألة كرامة أسروية وقومية ؛ وأكد أنه إذا لم يسحب الترشيح ، فإنها ستكون الحرب . فهل كان يأمل فيها ؟ ليس هناك أى دافع لإعتقاد ذلك . فإذا ما كان يتمناها ، كان من مصلحته أن يترك بروسيا تدن نفسها ، بينما أبعد ، بطلبه سحب الترشيح ، فرصة للتسبب في الصدام ، في حالة حصوله على ارضاء مطالبه . ولا شك في أنه كان مخلصاً حينما أعلن لسفير اسبانيا ، في ١١ يوليو ، أن الحرب « تشرفه » ، وأنه خلاف ذلك لا يتمنى أن يعرض نظامه « لصدفة معركة » . ولكنه رأى كذلك — واعترف بها جرامون لسفير النمسا — فرصة « انتصار سياسى ستمحو ذكريات التقهقر السابقة » : واعتقد أن فرنسا لن تخاطر ، في مسألة تتعلق بالاسرة البروسية الحاكمة وحدها ، بأن تثير ضدها « الصعور القوي الألمانى » . ولقد حصل على هذا النجاح ، ما دام الأمير ليوبولد قد أعلن ، في ١٢ يوليو ، وبالإتفاق مع غليوم الأول ، ورغم بيسارك ، سحب ترشيحه . وبفس الضربة ، اختفت مشغولية أمن فرنسا . فلماذا قرر اذن ، في ١٢ يوليو ، مساماً ، احادة اشارة المسألة ،

بطلبه الى ملك بروسيا أن يشارك بنفسه في عملية اعلان هذا الإنسحاب وأن يعد بعدم عودة هذا الترشيح في المستقبل ؟ التفسير ، هو المصلحة الأسرية : فإدام قد وجد سهلاً أمر الحصول على نجاح أول ، كان من الممكن الحصول على نجاح ثان ، يكون أكثر كالا ، لأنه ، في هذه المرة ، ستعطى الحكومة البروسية نفسها « ترضية » لفرنسا .

وكانت قلة الإحتياط هذه هي التي لعب عليها بيسارك . ففي ١٢ يوليو ، رأى بيسارك أن سياسته قد أصبحت مهددة بفشل ذريع : ففكر في التخلي عن السلطة . وفي اليوم التالي ، حصل على الميزة من جديد ، نتيجة للطالب الفرنسية الجديدة . واعتمد بيسارك أنه ، مادامت الحكومة الفرنسية ترفض « التسليم » ومادامت تهتف حتى أن تنزل بالحصم تقهر ستكون نتائجه خطيرة بالنسبة لنفوذ بروسيا في ألمانيا الجنوبية ، فستكون الحرب ضرورية : بلعلها حتمية ، وعمل بطريقه لكي تقوم فرنسا بإعلانها ، حتى لا تفكر دول ألمانيا الجنوبية في التمرد من الإشتراك فيها .

والظاهر أن هذا كان هو استعداد بيسارك ، مع كل الجزء المتعلق بالإفتراض الذي يقتل عليه البحث التاريخي ؛ خاصة وأن وثائق دور المحفوظات الألمانية لم تعرف بعد تماماً .

وفي هذه الأزمة ، كانت المشغوليات السياسية — التفكير في القوة وفي الكرامة — مقررّة إذن . ولم تكن للمصالح الإقتصادية أى نصيب ؛ حسب ما في مقدورنا أن نحكم . ولم تظهر المعاعر الجماعية الا في المرحلة الأخيرة تماماً من الأزمة ، وحينما صدرت التندامات ، في بروسيا وفي فرنسا ، لإفقاذ « الشرف القوي » . وكانت عزيمة أحد الرجال هي التي عملت على تسيير الأحداث .

٢ — أوروبا أمام الصدام الفرنسي الألماني :

وفي سنة ١٨٧٠ ؛ كما كان عليه الحال في سنة ١٨٦٦ ؛ بقي الصدام « محلياً » .

وفي الوقت الذي أتم فيه بسمارك القضاء على توازن القوى الموجودة على القارة، أفاد للرة الثانية من سلبية بقية الدول العظمى الأوروبية الأخرى . فكيف نجح، قبل الحرب ، في حل فرنسا ؟ وكيف لم يصطدم ، في أثناء الحرب ، بتدخل ، حتى وإن كان دبلوماسياً ، من جانب الهالدين ؟

أمام إمكانية وقوع صدام فرنسي ألماني ، متوقع ومحسوب حساباً منذ سنة ١٨٦٧ ، وجهت الدول ، التي خضعت للطالب المتنافسة من جانب فرنسا ومن جانب بروسيا ، سياستها بطبيعة الحال طبقاً للإمكانات التي كانت ترسمها الخصومة الفرنسية : فهل سيكون الانتصار الفرنسي ، بالنسبة لمصالحهم القومية ، إمكانية أقل أو أكثر خطراً من الانتصار البروسي ؟ ولكنه كانت لهم مشغوليات أخرى كذلك . ففي فيينا ، وسان بطرسبرج ، ولندن ، إتجهت الأنظار صوب المسائل البلقانية ، حيث وضعت الصراعات من جديد : مسألة رومانيا ، حينما بدا أن وزارة براتيانو *Brattianu* كانت مستعدة ، في سنة ١٨٦٨ ، للمطالبة بترانسلفانيا ؛ وثورة كريت ضد الحكم العثماني .

فدولة النمسا كانت مضطربة ، بعد هزيمة سنة ١٨٦٦ ، إلى تغيير بنيانها الداخلي : فالحل الوسط لسنة ١٨٦٧ ، الذي أقام تقسيم النفوذ بين المجرين والألمان ، أنفاد النمسا والمجر . وشهدت الملكية الثنائية هروناً بالتحالف من جانب بروسيا ، وكذلك من جانب فرنسا . واحتذرت من قبول العروض البروسية . ومع فرنسا ، تفاوضت طويلاً ، ابتداء من أبريل سنة ١٨٦٧ . وكانت المسألة في أول الأمر تتعلق بتحالف « هجوى » . وأعلن نابليون الثالث استعداده لتأييد النمسا والمجر ، إذا ما كانت ترغب في أن تحمى ، في ألمانيا ، نتائج هزيمتها في سنة ١٨٦٦ . ولكن الأوساط الرسمية النمساوية المجرية كانت منقسمة على نفسها فيما يتعلق بهذه الإمكانية : فكان وزير الخارجية ، بوس *Beust* —

هاسكسوف الذي كان قد دخل في خدمة حكومة فيينا — مستعداً للوافقة

على حرب الانتقام هذه ، التي ستعطيه الأمل في إعادة إنشاء استقلال ساكس ؛ وكان أندراسي *Andrassy* ، رئيس وزراء المجر ، معادياً لسياسة مغامرة ، لم تكن تمثل أية ميزة بالنسبة للمصالح المجرية . وكان في وسع المسألة البلقانية أن تمثل موضوع اتفاق أكثر سهولة ، إذ أن المجرين كانوا يرحبون بقيام عملية توسع نمسوية مجرية صوب الجنوب الشرقي ؛ ولكن السياسة الفرنسية ، إذا ما أعطت تأييداً لهذا التوسع ، فإنها ستدفع روسيا في أحضان بروسيا بطريقة لا يمكن تفاديا . ولذلك فإن التحالف « الإيجابي » كان غير ممكن . فهل يمكن التفكيك على الأقل في تحالف دفاعي ، يكون هدفه مجرد المحافظة على الوضع القائم ؟ يبدو أن نابليون كان يأمل في ذلك بشدة . ومع ذلك فقد ظل هذا الأمل بلا جدوى ، لأن السياسة النمسوية المجرية قد اضطرت إلى عمل حساب لموقف إيطاليا ولموقف روسيا .

ولكن تضمن سلامة ظهرها ، اعتبرت النمسا والمجر إنضمام الحكومة الإيطالية لتحالف نمسوي فرنسي كشرط أساسي . ولكن مسألة روما كانت تثقل من جديد على العلاقات بين فرنسا وإيطاليا منذ أن قامت الحكومة الإمبراطورية ، في سنة ١٨٦٧ ، بإفساد المحاولة التي قام بها غاريبالدي وأعادته لإحتلال روما بالجنود الفرنسيين . ولذلك فإن الحكومة الإيطالية كانت تشرط إنضمامها إلى التحالف بين النمسا والمجر وبين فرنسا بالإنسحاب السابق للحملة الفرنسية . وكان ذلك شرطاً لم يكن في وسع الإمبراطور ، لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية ، أن يقبله : فكان يخشى من فقد تأييد الكاثوليك في فرنسا ، إذا ما ترك الدولة البابوية تعلق مصيرها .

ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الروسية ، التي كانت تقلقها الامكانيات البلقانية ، مشغولة بوجه خاص بمسألة إقفال الطريق في وجه التوسع النمسوي المجرى صوب الجنوب الشرقي . وكانت ترغب ، في حالة وقوع صدام مع النمسا

والبحر، في أن تتمكن من الاعتماد على تأييد بروسيا ولذلك فإنها وعدت الحكومة البروسية، باتفاقية سرية في ٢٧ مارس سنة ١٨٦٨، بأن تقوم، في حالة وقوع حرب فرنسية بروسية، بتجميع قوات في غاليسيا، لكي تشل حركة النمسا والبحر. ولذلك فإنها استبعدت، في سبتمبر سنة ١٨٦٩، عروض نابليون الثالث فكيف يمكننا أن نعيجب، في مثل هذه الظروف، من تخلي النمسا عن مفاوضات التحالف مع فرنسا، وتكتفي بتأكيدات بحسن النية؟

والحقيقة أنها، في نفس الوقت الذي تهربت فيه من إعطاء وعد، استمرت تشجيع آمال نابليون، مادامت قد قبلت، في أوائل سنة ١٨٧٠، مفاوضات هيئات أركان الحرب؛ ولكن هذا التعاون العسكري لن يكون، في تفكير بوست وتفكير فرانسوا جوزيف، في حالة نشوب حرب فرنسية بروسية، تلقائياً ولا سريعاً: فستتظر النمسا والبحر، قبل أن تتدخل، أن يكون الجيش الفرنسي قد أظهر تفوقه بقيامه بعمليات ناجحة أولية. ولم تحاول الحكومة الفرنسية أن تستوضح نيات الحكومة النمساوية المجرية. فهل من اللازم الاعتقاد بأنها كانت تخشى من الوصول إلى خيبة أمل وأنها كانت تفضل الاحتفاظ بأهمامها؟ ومع ذلك فقد ظلت المشروطات التي وضعها هيئات أركان الحرب في حالة المفاوضات. وفي الوقت الذي استنشب فيه أزمة يوليو سنة ١٨٧٠، لم تكن الحكومة النمساوية المجرية مرتبطة بأي تعهد.

وفي بريطانيا العظمى، كانت وزارة الأحرار التي يرأسها جلاستون في السلطة منذ نهاية سنة ١٨٦٨. وكان كلارندون، وزير الخارجية، من أتباع تطبيق السياسة التقليدية — وهي سياسة «العزلة» — بكل إخلاص. وكان في شتون القارة الأوروبية يطبق إذن مبدأ عدم أخذ بريطانيا أية تعهد: «الافضل لها أن تمد قليلاً عن أن تعد كثيراً». وبدأ أن هذا المبدأ كان يتمشى مع الظروف: فالمصالح الإنجليزية، أليس من الممكن أن يهددها نابليون الثالث بنفس درجة تهديد إسبارك لها، وربما حتى بدرجة أكبر؟

ومن السياسة البروسية ، لم تكن بريطانيا العظمى تخشى ، في ذلك الوقت اعتداءً مباشراً على مركزها في العالم ، ما دامت بروسيا لم يكن لها أسطول حربي له قيمة . أما فيما يتعلق بإنشاء الوحدة الألمانية ، فإن الأوساط الرسمية الإنجليزية كانت قد وافقت عليها من قبل . ومنذ سنة ١٨٦٦ ؛ وكان البعض حتى يضمنونها لأنهم كانوا يخشون من تدعيم النفوذ الفرنسي في ألمانيا الجنوبية . ومع ذلك فقد كان كلارندون لا يثق في بيسارك ، وإن كان ذلك بسبب تضايق طبيعة الانجليز من الطرق البيساركية .

والسياسة الفرنسية ، كما رأتها لندن ، ظهرت أكثر إثارة للقلق ، حينما كشف نابليون الثالث ، في نهاية عام ١٨٦٨ وأوائل عام ١٨٦٩ ، عن نياته في بلجيكا . وكان شراء شركة سكك حديد شرق فرنسا ، للسكك الحديدية البلجيكية في ليمبورج ، أحد الدلائل على هذه النيات للحكومة الإمبراطورية . وكان هذا الشراء ، الذي لم يكن صفقة ناجحة من الناحية المالية ، إذ أن هذه الشبكة البلجيكية كانت تخسر ، دافماً قامت به الحكومة الفرنسية دوافع إقتصادية؟ كانت إدارة هذه الشبكة تستهل بالتأكد الصادرات الفرنسية صوب بلجيكا ، ووصول الفحم البلجيكي صوب منطقة التعدين في اللورين ؛ ويمكنها حتى أن تمهد الطريق أمام هذا الاتحاد الجمركي الذي كان لوى فيليب قد فكر فيه . دوافع استراتيجية ؟ ربما . ففي حالة نشوب حرب فرنسية بروسية ستتمثل هذه السكك الحديدية في ليمبورج أهمية كبرى بالنسبة للجيش الفرنسي ، إذا ما كانت ترغب في القيام بهجوم دون أن تحسب حساباً لحياذ البلجيكيك مسألة كرامة ؟ ومن المرجح أن يكون هذا هو أهم الدوافع : فكان نابليون الثالث يجرى دائماً وراء « التمويه » الذي كان قد أفلت منه في سنة ١٨٦٦ . وفي سنة ١٨٦٧ . ولذلك فإن مسألة السكك الحديدية ، قد بدت على أنها تشتمل على تهديد موجه ، في نفس الوقت ، إلى الإستقلال الإقتصادي ، وإلى الوضعية الدولية لدولة البلجيكيك . وكانت هذه هي الطريقة التي فسرت بها الحكومة البلجيكية والحكومة الإنجليزية هذا العمل ؛ وكانوا يشكون حتى في أن نابليون الثالث كان يفكر ، من أجل خطوة أبعد ، في ضم بلجيكا .

وهذه الفكوك ، هل كانت بلا أساس ؟ كان الإمبراطور يفكر بالتأكيد ، على حد ما يمكننا أن نعلم من نياته ، في الاتحاد الجركي فهل كان يفكر في العزم ؟ لقد أعلن لسفير إنجلترا في باريس أنه لا يفكر في ذلك ، إلا « برغبة الدول ذات الصلحة » ، ولكن ، أن يكون الاتحاد الجركي مقدمة للاتحاد السياسي ؟ ونايليون الثالث ، ألم يذكر لرئيس الوزراء البلجيكي ، فرير أوربان *Frère-Orban* ، أنه يرغب في أن ينشئ « علاقات وثيقة » مع بلجيكا ؟ وكتب حتى للماريшал نييل *Niel* ، في ١٩ أبريل سنة ١٨٦٩ ، بأنه لن يتراجع أمام « سوء نية » الحكومة البلجيكية : « فهل ستنتج الحرب عن هذا الصراع ؟ لست أدري . ولكن علينا أن نتصرف على أنها ستنتج هنا » . وأضاف أن فرنسا ، في مثل هذه الحالة ، « ستستعج

في بلجيكا » .

ولذلك فليس مثيراً للدمعة أن يشور قلق الحكومة الإنجليزية ، وأن تقدم تحديراً شديداً للهجة للحكومة الفرنسية . وأن تعطي أمراً بالتأهب لاساطيلها ، وتظهر حتى إستعدادها لمقابلة تحالف مع بروسيا ، إن لوم الأمر . ولم يحاول نابليون الثالث أن يمانه : فتدخل ، في ٢٧ أبريل سنة ١٨٦٩ ، عن مشروع شراء السلك الحديدية . ومع ذلك فلم يكن هذا التراجع كافياً لإبعاد الشكوك عن تفكير الحكومة الإنجليزية . وفي واقع الأمر ، وكما لاحظناك باردو *Jacques Barbox* ، كان الرجال الموجودين في السلطة يخشون من توسع الأقاليم الفرنسية ، في بلجيكا أو في منطقة الراين ، أكثر من خوفهم من الوحدة الألمانية .

وكانت النتيجة الوحيدة الفعالة لهذه المجهودات الدبلوماسية الطويلة فيما بين عامي ١٨٦٧ و ١٨٧٠ هي إذا الإنفاقية المعقودة بين بروسيا وروسيا : فلم تحصل الحكومة الفرنسية على أي شيء ؛ ألم يكن من واجبها أن تحسب حساباً لطبيعة الإيطاليين وطبيعة الروس ؟ ولم يكن عليها أن تفكر في أنها ، بإغاثتها للسالة البلجيكية ، ستثير قلق بريطانيا العظمى ؟ عدم القدرة على تقدير المواقف ،

والعجز عن وضع خطة متكاملة ، والضعف : فلم يعد للسياسة الفرنسية خط سير واضح . وكانت حالة الإمبراطور الصحية (فكان يقامى ، منذ سنة ١٨٦٦ ، من المرض الذى سيقضى عليه ، وتأتيه أزمات ونوبات إزدادات حدة ألها) تكفى لشرح هذا العجز ، إلى حد بعيد . ولم يكن له ، ولم يكن يرغب فى أن يكون له ، مساعد يقدر على ممارسة الأعمال ؛ وظل راغباً فى القيام بالعمل بنفسه ، دون أن يكون فى مستوى يسمح له بإدارته . ومع ذلك فإن هذا البصور وهذا الارتباك فى الدبلوماسية الفرنسية لا يكفى لشرح عزلة فرنسا . ولا شك فى أنه من اللازم البحث عن هذا التفسير فى حالة تفكير الحكومات : فإنها قد استمرت فى أن تنسب لفرنسا ، وأكثر مما نسبت لبروسيا ، مخططات توسعية . وكانت عظيمة ، لاذ أن النظام الإمبراطورى لم تعد له الوسائل ولا العزيمة اللازمة لتحقيق مثل هذه المخططات ؛ ولكنهم كانوا متأثرين بذكريات القلق التى كانوا قد شعروا بها ، منذ ست أو سبع سنوات ، حيناً قام نابليون الثالث بالكشف عن مدى إتساع برنامجها الخاص « بإعادة النظر » وللراجمة .

والمواقف التى اتخذت فيما بين عامى ١٨٦٧ و ١٨٧٠ دلت على موقف هذه الدول الأوروبية فى الوقت الذى سقار فيه مسألة ترشيح هوهنزلرن لعرش إسبانيا من جديد . ولتصرت الحكومة الروسية على إعطاء نصائح : فعلى غليوم الأول أن يتبرا من مسألة ترشيح هوهنزلرن ؛ ولكن على نابليون الثالث ألا يطالب بأى شئ أكثر من ذلك . وكان هذا هو تقريبا ، وتعديل معنى بسيط ، رأى الحكومة البريطانية التى وافقت على سحب الترشيح ، والتى رأت فى نفس الوقت تطرف الضمانة التى طالبت الحكومة الفرنسية بها من أجل المستقبل . أما الحكومة النمساوية ، فإنها قد ذكرت ، منذ بداية الأزمة ، أنها لم تتعاهد على تحالف مع فرنسا ؛ ولا شك فى أنها قد أكدت حسن نياتها ، ولكنها طلبت أن توفر الحكومة الفرنسية عليها « المطالب السريعة والصدمات المفاجئة » ؛ ووجدت ،

في ١٢ يوليو ، هي أيضا ، أنه على الحكومة الفرنسية أن ترضى بالحصول على سحب الترشيح . والإجمالي ، فإن أى من بين الدول العظمى لم تكن توافق على القرار الفرنسي الذى أهاد إمارة مسألة بدت على أنها قد سويت .

وفي ١٧ يوليو أبلغت الحكومة الروسية الحكومة البروسية أنها مستعدة لتنفيذ الوعود التى أعطيت فى سنة ١٨٦٨ ، وأعطت علماً للنمسا والمجر بهذه التعهدات واستند بوست لنص هذا التهديد الروسى ، فى ٢٠ يوليو ، لىكى يرد لدى الحكومة الفرنسية إعلان حياد النمسا والمجر ؛ ولكنه اضطر إلى أن يستند إلى درافع أخرى كذلك : حالة الرأى العام التى كانت ، لدى ألمان النمسا كما كانت عليها لدى المجرين ، معادية للتدخل ؛ والشكوك التى كانت لدى بعض أعضاء الحكومة بشأن تصلب وتشدد القرارات الفرنسية ، لأن نابليون الثالث ، كما ذكروا ، لم يبق أبداً بإتمام أية عملية حتى النهاية ، ومع ذلك فقد أعلن بوست لسفير فرنسا أن هذا الحياد مؤقت ، وأن النمسا والمجر ستعطى فرنسا مساعدتها المسلحة بمجرد أن تسمح الظروف ، بذلك : فحينما يأتى الشتاء ستصبح حركات الجيش الروسى مشلولة ؛ وأكد الإمبراطور فرانسوا جوزيف ، فى خطاب إلى نابليون الثالث ، فى ٢٥ يوليو ، نفس هذه التيات ، ولكنه أشار ، بطريق التلميح ، إلى ضرورة الحصول على مساعدة إيطاليا . ولكن الحكومة الإيطالية كانت ، منذ أول أغسطس ، قد اشترطت هذه المساعدة بإيجاد حل أسالة روما : فلم تطالب بمجرد الجلاء السريع للقوات الفرنسية عن الدولة البابوية ، بل وكذلك بإمكانية تسوية مصير هذه الدولة فى الظروف الملائمة لآمال إيطاليا ومصالحها . وكان أعضاء الوزارة متفقين مع نابليون الثالث على ضرورة إبعاد هذا الشرط . وقال جرامون : « لا يمكن لفرنسا أن تدافع عن شرفها على الراين ، وتضحي به على التأثير ؛ وكان إميل أوليفيه يخشى من أن يتسبب فى نشوب أزمة داخلية . فبل يمكننا الإعتقاد فى أنه كان فى وسع موافقتهم أن تسمح لفرنسا بالحصول

على محالقات ؟ إن هذه هي النظرية التي دافع عنها الأمير نابليون جيروم ، في سنة ١٨٧٨ ، في مقالة في *Revue des Deux Mondes* ، والتي كثيراً ما رجعوا إليها بعد ذلك . ولكن إعتاق هذه النظرية كان يعنى التغاضي عن الظواهر الأكثر وضوحاً : فهل يمكننا أن ننسى أن الأوساط السياسية الإيطالية الأكثر استعداداً بالنسبة لفرنسا وجدت أنه من غير الممكن الدخول في حرب إلى جانبها ، وأنه في ٧ أغسطس (في يوم ٦ لإنهزمت الجيوش الفرنسية في وورث) ، قررت الحكومة الإيطالية : « وقف المفاوضات لحين وصول أنباء أكثر تحديداً من مسرح الحرب » ؟ فن ذا الذي كان يرغب في المشاركة مع فرنسا التي كانت تسير صوب المهزيمة ؟ وكتب بوست إلى سفيره في باريس : « يبدو لي أن نتيجة الحرب قد تقررت » .

وبعد تسليم سيدان وسقوط الإمبراطورية ، تم الإلتصار البروسي . وكان لإنشاء الإمبراطورية الألمانية هو نتيجة الثانية . وإذا ما إستمرت الحرب ، فإن ذلك كان يرجع إلى أن السياسة البروسية لم ترض بهذه النتيجة ، وأنها كانت ترض في الحصول على التنازل عن الألزاس والفرن . وبإطالة أمد المقاومة ، لم يكن لدى الحكومة الفرنسية الموقنة إلا هدفاً واحداً : هو المحافظة على سلامة الأراضي الوطنية . ولذلك فإن الصدام الفرنسي الألماني قد أخذ بذلك خاصية جديدة ، على مستوى المصالح الأوروبية . فنذ هزيمة الجيوش الإمبراطورية وإنهيار نابليون الثالث ، لم يعد المحايدين يخشون القوة الفرنسية ، ولكن أصبح عليهم الآن أن يحسبوا حساباً للقوة الألمانية ، التي أظهرت نيات لضم ، والتي كان في وسعها حتى أن تتخذ موقفاً مسيطراً على القارة الأوروبية . ألم يكن من الواجب عليهم أن يفكروا في أن من مصلحتهم أن يحددوا نتائج الإلتصار الألماني ؟ وكان بسمارك يخشى من تكوين رابطة أو جامعة للمحايدين ، يكون هدفها أن تفرض عليه وساطة ، وتمنعه من أن يحقق أهداف حربه . وبطبيعة الحال حاولت الحكومة

الفرنسية المؤقتة، عن طريق نداء جول فور *Jules Favre*، في ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠، ثم في أكتوبر عن طريق بيثه تيير *Thiers* في كبريات المواسم الأوروبية، أن تحصل على هذه الوساطة الدبلوماسية الجماعية للدول العظمى، التي كان في وسعها أن تنقذ الألزاس واللورين. ولكن هذا المجهود ظل بلا جدوى. فكانت النمسا والمجر لا ترغب في أخذ دافع كان من الضروري، كما قالت، أن تتخذه روسيا وإنجلترا. ورأت حكومة روسيا أن الخطر الألماني لم يوجد بعد. وفي لندن، وحيث أصبح الرأي العام لا يثق كثيراً في بروسيا منذ أن عرفت شروط الصلح التي فرضها بسمارك، كان جلاستون يرغب أن تتخذ الحكومة موقفاً عند عملية ضم الألزاس واللورين بدون إجراء استفتاء؛ ولكن زملائه رأوا أنه من غير الحكمة التدخل في هذه المسألة. وقال جرانفيل *Granville* إنها ستكون «طلقة في الهواء». فلم يكن لبريطانيا العظمى أية وسيلة لمنع الضم؛ ولذلك فإن كل محاولة في هذا السبيل لن تؤدي إلا إلى إعطاء أمل كاذب لفرنسا.

فما هي، وراء هذه المواقف الدبلوماسية، الأسباب الحقيقية لهذه السلبية؟ كانت الحكومة الإنجليزية لا ترغب في المخاطرة بأن تأخذ وحدها، الدافع من أجل وساطة، ما دامت تفتقر إلى الوسائل العسكرية؛ وكانت محتاجة إلى نقطة ارتكاز على القارة. وكانت الحكومة النمساوية تعرف تماماً مدى الإخطار التي يمتن بها، بالنسبة لمستقبل الملكية الثنائية، لإتمام الوحدة الألمانية؛ ولا شك في أن بسمارك قد أعلن أنه لا يفكر في مد هذه الوحدة حتى الإقليم النمساوي التي تتحدث اللغة الألمانية، وتبرأ رسمياً من الضم *Anschluss*؛ ولكنه كان من غير الحكمة الوثوق في هذا الوعد وثقاً تاماً. وعلاوة على هذا القلق، كانت السياسة النمساوية مع ذلك مشغولة بالخلافات بين المجرين وألمان النمسا وبالحشوف من أن تقوم الحكومة الروسية بتأييد السياسة البروسية.

فكان موقف السياسة الروسية إذن هو المقرر. وكان القيصر وجورج ثسا كوف، في نفس الوقت الذي اعترفوا فيه بأنه يمكن للقوة الألمانية أن تثير قلقهم في المستقبل، يرفضون الوقوف عند هذه الإمكانيات، إذ أنهم كانوا يبحثون عن فائدة سريعة: فكانت الحرب الفرنسية الألمانية تمنحهم فرصة مواتية للحصول على نقض فقرات معاهدة باريس الخاصة بتحييد البحر الأسود (١). ولذلك فإنهم قدموا متطلبات سياستهم العثمانية على مشغوليات التوازن الأوروبي. وفي الأساس، كانت الاختلافات الموجودة بين المصالح في المسألة الشرقية، حتى العقبة الرئيسية في وجه إنشاء رابطة أو جامعة المحايدين.

ولكن نفس المسألة الشرقية هذه ربما كان من طبيعتها أن تقسب في صدام إنجليزي - روسي. قبل سلبق الحكومة الإنجليزية مكتوفة الأيدي إذا ما قامت روسيا بإلغاء قرارات سنة ١٨٥٦؟ وإذا ما قررت أن تعارض ذلك بالقوة، ألا يمكنها أن تحصل على تأييد فينا في هذه المسألة العثمانية، والتي كانت مصالحها فيها متوازنة؟ وكيف يمكن، في حالة ما إذا قامت إنجلترا والنمسا والمجر بشن الحرب ضد روسيا، أن يبقى هذا الصدام مستقلاً عن الصدام الفرنسي الألماني؟ وكانت هذه الإمكانيات موجودة في تفكير بيسارك منذ بداية الحرب مع فرنسا: ولقد كان تكتيكه فيها يتلخص في إقناع الحكومة الروسية بأن تؤجل، حتى نهاية الحرب الفرنسية الألمانية حل مسألة البحر الأسود، وفي إعطائها وعد بأنه يمكنها عندئذ أن تعتمد على التأييد الدبلوماسي لبروسيا. ولكن حكومة روسيا كانت تعلم جيداً أنه، إذا لم تستغل الظروف المواتية بسرعة، فسيكون لها بعد ذلك فرص أقل للنجاح ولذلك فإن جورج ثسا كوف قد أعلن، في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٠، أن روسيا « لن تعتبر نفسها بعد ذلك مرتبطة بإلزامات معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦، فيما يتعلق بتحديد حقوق سيادتها في البحر الأسود ».

وكانت هذه لحظة عصبية ، بالنسبة للسياسة البماركية . فكيف ستصرف . بريطانيا العظمى ؟ لقد تبعت معظم الوزارة جلاستون ، الذى لم يكن يفكر فى الحرب ؛ ووافقت الأوساط الاقتصادية على هذا الحذر ، خاصة وأن إحدى المجموعات المالية كانت قد عقدت لثورها عقداً مع حكومة القيصر لبناء سكة حديدية فى روسيا الجنوبية . ولذلك فإن الرد الإنجليزى قد أخذ شكل « موضوع الحقوق الدولية » الذى اكتفى بالإشارة إلى إمكانية حدوث تعقيدات مقبلة . وعلق بسمارك على ذلك قائلاً بأنها « النعمة التى نستخدمها حينما تكون نيتنا هى عدم عمل أى شئ » . حقيقة أنه كان من الممكن ألا يكون هذا التنازل نهائياً . ولكن حينما حاولت بريطانيا العظمى أن تقيس التأييد الذى يمكنها الإعتماد عليه فى حالة إذا ما قررت أن تعارض السياسة الروسية ، أعطت المجسات نتائج غبية للأمال . فكانت الحكومة الألمانية ، رغم شدة قلقها من إعادة بناء القوة البحرية الروسية فى البحر الأسود ، لا تجرؤ على التفكير فى حرب ضد روسيا ، إلا فى حالة حصولها ، علاوة على تأييد إنجلترا ، على تأييد النمسا والمجر . أما فى النمسا والمجر فكان رأى العام منقسماً على نفسه : فكان المجرىون معادين لروسيا ، ولكن التشيكيين لم يكونوا كذلك ؛ ولذلك فإن بوسن لم يكن يرغب فى الذهاب إلى ما هو أبعد من احتجاج دبلوماسى . فلم تكن لدى بسمارك إذن أية صعوبة فى أن يعالج الموضوع ؛ فاقترح عقد مؤتمر لتسوية « مسألة البحر الأسود » ، وفى ٢٨ نوفمبر ، حصل على موافقة الحكومة الإنجليزية على ذلك . ومنذ ذلك الوقت أبعد خطر الصدام الإنجليزى الروسى . ومع ذلك فإن هذا الحل قد وضع السياسة البروسية فى مواجهة خطر آخر : فالمؤتمر الذى سيفتتح فى لندن فى ١٧ يناير سنة ١٨٧١ ، أن يخرج عن النطاق الموضوع له ويتدخل فى تسوية المشكلات الفرنسية الألمانية ؟ وكتب بسمارك : « إن ما يجب قبل أى شئ آخر هو منع المؤتمر من عدم الإقتصار على عمله .

الحقيقى ، ومن الاهتمام بمسائل أوربية أخرى ، وبمعنى آخر من الإهتمام بهدأمتنا مع فرنسا ، وكان من الأفضل الوصول إلى لغوب حرب لإنجليزية روسية عن مواجهة رابطة المحايدىن ؛ ولذلك فإنه عارض فى حضور ممثل لفرنسا ، مع أنها كانت أحد الموقعين على معاهدة باريس ؛ وأعطى مثله أمراً بترك المؤتمر ، إذا ما أثبتت المسائل الفرنسية الألمانية ، ولقت نظر الحكومة الإنجليزية إلى أن بروسيا ، فى مثل هذه الحالة ستعطى تأييداً أكبر لإدعاءات روسيا ومطالبها . وحصل المستشار على الحق . ولاشك فى أن الحكومة الإنجليزية رأت ، فى ١٠ فبراير سنة ١٨٧١ ، أنه يمكن بحث المشكلات الفرنسية الألمانية « خارج الاجتماعات » . ولكن فى هذه اللحظة كان تسليم باريس قد أصبح ، منذ أسبوعاً أمراً واقعاً ، ولم يبط جول فور رداً على الاقتراح الانجليزى . وانتهت الحرب الفرنسية البروسية دون أن يعرقل المحايدون السياسة البروسية والتي ستوج معاهدة فرانكفورت نجاحها .

خاتمة الباب الثالث

من بين التغيرات الكبيرة التي حدثت في خلال هذه السنوات العشرين ، لم يكن لتلك التي وقعت في الشرق الأقصى وفي أمريكا الشمالية ، في التو ، إلا تأثيراً ثانوياً على العلاقات السياسية الدولية . وكانت التغيرات التي وقعت في أوروبا هي التي بقيت في مركز الإهتمام . وفي عقد واحد . ظهرت دولتان عظمتان جديدتان في القسم الأوسط من أوروبا : فملكه إيطاليا تم لإنشائها ، نتيجة للهزائم الفرنسية ، حينما ضمت ، بالقوة ، الدولة البابوية الصغيرة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٧٠ ؛ وأعلنت الإمبراطورية الألمانية في ١٨ يناير سنة ١٨٧١ ، حينما وافق حاكم وأمراء الدول الألمانية الجنوبية ، المجتمعون في جو المانيا ، في قصر فرساي على قبول تفوق ملك بروسيا . وفي كل من هاتين الحالتين لم يتم تحقيق الوحدة القومية : فالعشرة ملايين نمسوي الذين يتحدثون الألمانية ظلوا خارج هذه الوحدة الألمانية ؛ والأهالي الإيطاليون في الترينو وتريستا ومدن ساحل دناشيا لم يدخلوا في نطاق ملكه إيطاليا . ومع ذلك فإن إنشاء هاتين الدولتين وبخاصة إنشاء الإمبراطورية الألمانية . كان له مدى فعالاً ، بالنسبة لتوازن القوى الموجودة على القارة ، وحدث هذا التغير في التوازن على حساب النمسا وعلى حساب فرنسا . فتخلت النمسا عن أقاليمها الإيطالية — لومبارديا والبندقية — التي كان يسكنها أربعة ملايين من السكان ، ولكنها لم تكن داخلة في حقيقة الأمر في داخل نطاق الإمبراطورية ، من وجهة النظر الإدارية ومن وجهة النظر الاقتصادية ؛ وخسرت — وكان ذلك أشد خطورة بالنسبة إليها — ذلك النفوذ الذي كانت تمارسه في الشؤون الإيطالية وفي الشؤون الألمانية . وفرنسا ، بعد أن حصلت على نيس وسالوا ، فقدت الألزاس وجزءاً من اللورين ، المرتبط كل منهما بعمق بالحياة القومية .

ومن السهل رؤية التسلسل بين الأزمات التي تمثل مراحل هذا التغيير . ففي خلال وقت هزة سنة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ العميقة ، تمكنت مقاومة النمسا وأكثر منها مقاومة روسيا من القضاء على القوى الثورية . ولكن قوة روسيا خُصفت نتيجة لهزيمة القرم . والنمسا ، بعد أن كالت قد أسهمت في الوصول إلى هذه النتيجة ، أصبحت بدورها : وتمثل هزيمتها في سنة ١٨٥٩ ، بعد إعادة البناء الذي كانت قد قامت به منذ سنة ١٨٥٠ ، بداية الإنحيار الجديد . ولم يصب الشلل قوى المقاومة ، ولكنها تزعزعت إلى درجة كبيرة . ولذلك فإن الطريق أصبح مفتوحاً أمام قوى التغيير . وفي فترة ممانية عشرة شهراً ، أثبتت مملكة إيطاليا دون أن تتمكن النمسا ، بسبب الأزمة الداخلية التي اجتازتها ، من محاولة تعطيلها وبعد ذلك مباشرة ، سيطرت مسألة الوحدة الألمانية على الاتفاق . وحاولت النمسا ، في هذه المرة ، أن تقاوم ، ولكنها سقطت ؛ ومنذ هذه اللحظة أصبحت بروسيها هي سيادة ألمانيا . وفرنسا ، التي كانت قد تركت مصير النمسا يختم ، وجدت نفسها بمفردها في مواجهة القوة البروسية ، وسقطت بدورها .

- وفي تفاعل القوى التي حاولت ، في ألمانيا وفي إيطاليا ، أن تنسبب في التغييرات ، كانت الحركات العميقة — أي التيارات الكبرى للشاهر القومية وتضامن المصالح المادية المرتبطة بالأحوال الجديدة للحياة الاقتصادية — هي التي قامت بالدافع الأساسي ، وبدون أدنى شك . ولكن هذا الدافع لم يكن فعالاً إلا فيما يتعلق بسيطرة رجال الدولة على زمامه ، وهم الذين عرفوا كيف يستخدمون هذه القوى ويتخذونها وسيلة لتحقيق أهدافهم في القوة .

وفي الأوراق العvisية ، ماذا كانت العوامل المقررة ؟ في الدوافع التي كانت تمثل تقدم الوحدة الإيطالية في سنة ١٨٦٠ — وهي سنة عصيبة — لم تظهر

المطالب الاقتصادية على أن لها أى دور ؛ وكان رأى العام الإيطالى منقسماً على نفسه أشد انقسام . وفى الأزمة الألمانية فى سنة ١٨٦٦ لم تمنح الروابط الاقتصادية التى أنشأها الزولفراين — هذه العوامل التى كانت قد لعبت فى سنة ١٨٥٩ وفى سنة ١٨٦٣ فى صالح السياسة الوحشية — الدول الألمانية « المتوسطة » من أن تأخذ موقفاً ضد الحل الروسى ؛ ولم يعلن رأى العام عدم ثقته فى قرار الحكومات ، ولذلك فإنه ليس فى وسع المصالح المادية ، ولا فى وسع التيارات العاطفية أن تعطى تفسيرات لهذه الأزمات . فكان دور وجل الدولة — دور كافور ودور بسمارك — هو الذى يوجه إذن مجرى التاريخ .

ولكن هذا النجاح للحركات القومية لم يكن ممكناً إلا بسبب الموقف الذى اتخذته الدول العظمى الأوروبية الأخرى : فلم تتحقق الوحدة الإيطالية إلا بسبب المعونة الفعالة لفرنسا ، فى سنة ١٨٥٩ ، وفى سنة ١٨٦٦ — وبأشيد ، الأكثر تواضعاً ، لبريطانيا العظمى فى سنة ١٨٦٠ — ونتيجة لأفول نجم القوة الروسية ؛ والانتصار الروسى فى سنة ١٨٦٦ ، والذى كان مقررأ بالنسبة لانفناء الوحدة الألمانية ، لم يكن ممكناً إلا بسبب حياد روسيا ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا .

وامتناع روسيا ، رغم أنه كان طبيعياً فى المسألة الإيطالية ، مادامت إمبراطورية القيصرية لم تكن لها فى هذا الوقت سياسة تتعلق بالبحر المتوسط ، كان مثيراً للدهشة فيما يتعلق بالمسألة الألمانية : فقل يمكن بالنسبة لهذه الإمبراطورية ألا تأبه بأنه سيكون لها جاراً يتمثل فى الإمبراطورية الألمانية الكبيرة ؟ وكان السبب الأساسى لمثل هذا التخل ، هو الهزيمة التى أصابتها فى حرب القرم . وبعد هذه الهزيمة ، لم تعد السياسة الروسية فى حالة تسمح لها بأن تمارس فى شئون أوروبا الوسطى ذلك الدور الذى كانت قد لعبته فى سنة

١٨٥٠ ؛ وكانت تحاول كذلك ، في إنتظار تمكثها من تخليص نفسها من بؤس معاهدة باريس ، أن تضعف النمسا ، التي كان في وسعها أن تفيد من أقول نهم روسيا لكي تحصل على تفوق في البلقان ؛ وأخيراً فإنها قد اجتازت صعوبات داخلية كانت تساعد على يقظة الحركة القومية البولندية ، والتي كانت المصالح الروسية والبروسية متضامنة . حدها . وفي تفسير هذه السياسة الروسية ؛ علينا أن نتوقف إذن بشكل خاص أمام ذلك الدافع المؤسف الذي إتخذته القيصر في سنة ١٨٥٣ . فإذا كانت المصالح الاقتصادية وشعور التضامن مع الأهالي الأرثوذكسين في البلقان قد تمكنت ، بلا شك ، من أن يكون لها نصيب في مثل هذا الدافع ، فإن دورها يبدو تماماً على أنه كائن متواضعاً ؛ وكانت الرغبة في القوة ، هي المحرك الحقيقي لاتخاذ القرارات .

وكان موقف بريطانيا المظلم أقل إثارة للدهشة . فلقد تدخلت في المسألة الإيطالية إذ أنه كانت لها مصالح جوهرية في البحر المتوسط ، — مصالح إستراتيجية مرتبطة تماماً بالمصالح الاقتصادية . وبقيت بدون حركة في المسألة الألمانية ، إذ أنها كانت تفضي ، في ذلك الوقت ، من نمو قوة فرنسا الإمبراطورية ، ولأنها كانت تحسب حساباً محدداً ، ليقظة القوة الروسية : فظهرت لها ألمانيا المتحدة على أنها قوة معادلة تمقد عليها الآمال . ولن يتأخر المستقبل في إثبات خطأ هذا الحساب . فما هي أسباب هذا الخطأ ؟ لم تكن مشاعر الأهالي الإنجليز قد لعبت دوراً مستمراً : فالإعجاب الذي أظهره قطاع من الصحف الإنجليزية في سنة ١٨٦٦ بالنسبة لروسيا لم يعبر عنه إلا بعد سادوا ؛ ولم يكن يمثل دليلاً على التعاطف ، بل كان إظهاراً لهذه الواقعية التي كانت مظهرها أساسياً لطبيعة الإنجليز . أما بالنسبة للعوامل الاقتصادية ، فإن تأثيرها لم يظهر كثيراً ، أو على الأرجح أنها كانت تؤثر في إتجاهين متعارضين : فمن ناحية ، كان وجود الوولفران يضيق الصادرات الإنجليزية ؛ وكان من السهل التنبؤ بأن إنشاء

الوحدة السياسية سيجعل هذا الجانب أكثر تحكماً وأشد مطالبة في أثناء المفاوضات التجارية ؛ ولكن ، من ناحية أخرى ، كانت الأوساط الاقتصادية الإنجليزية ترغب في السلام ، الذي كان ضرورياً لتنمية التجارة الإنجليزية في العالم . ولذلك ، فإنه لم يبد أن الأفضليات العاطفية أو المصالح القادية كانت قادرة على أن تشرح ، في مثل هذه الحالة ، موقف بريطانيا العظمى . وكانت المشغوليات السياسية وحدها هي المقررة .

وكانت السياسة الفرنسية ، أو بمعنى أدق سياسة نابليون الثالث ، هي صاحبة التأثير المقرر . وأسهمت بطريق مباشر في أفول نجم السياسة الروسية . وبالذور التي لعبتها في المسألة الإيطالية ، قامت بإضعاف النمسا ، وساعدت بذلك على تقدم الحركة القومية الألمانية في صالح بروسيا . وكانت ، في سنة ١٨٦٦ ، قد تركت الانتصار البروسي يتم . فهل يمكننا أن نرى في تلك الأفعال ، خط سلوك متكامل . وخطة أجدد التفكير فيها ؟

حتى يوليو سنة ١٨٥٩ ، بدت السياسة الإمبراطورية على أن لها برنامج كانت روابط منطقية توحد بين مظاهره المختلفة : فكان إضعاف روسيا ، وإضعاف النمسا ، يعني التخلص من العراقيل التي كانت تعترض سبيل سياسة « المراجعة » ، ولإعادة النظر ؛ وكان التعاون مع بريطانيا العظمى أو التقرب إليها ، يمثل في تفكير الإمبراطور ، وسيلة للقضاء على معارضة ممكنة لمثل هذه السياسة .

ولكن هل كان لنابليون الثالث خطة ، فيما بين يوليو سنة ١٨٥٩ ونهاية سنة ١٨٦٣ ؟ لقد ترك الحركة القومية الإيطالية تنمو ، ومع ذلك فكان في قرارة تفكيره عازماً على وقفها دون أن يتركها تصل إلى هدفها الطبيعي ، وهو روما . ودعهم ، بمعاهدة التجارة لسنة ١٨٦٢ ، السلاح الإقتصادي الذي كانت بروسيا تمتلكه في المسألة الألمانية ؛ ولكنه كان لا يأمل في وقوع الوحدة الألمانية ،

التي كان يرغب في تحديدها بخط الماين ، فكيف كان في وسعه أن يأهل في أن يظل مسيطراً على هذه الحركات التي ساعدها ؟ ومن ناحية أخرى ، تطل ، جزئياً عن دفاعه عن المصالح البريطانية ؛ ففي نفس الوقت الذي أعطى فيه لبريطانيا العظمى ، بمعاهدة التجارة لسنة ١٨٦٠ ، إرضاء من وجهة النظر الاقتصادية ، دخل في عملية التوسع فيما وراء أوروبا ، وهدد السيطرة الإنجليزية في البحر المتوسط ، وأعلن أنه من أنصار إعادة إنشاء بولندا مستقلة ، تصبح حميلاً لفرنسا ولوح بإمكانية حدوث تغييرات إقليمية واسعة على القارة . وهذا ما أدى بالحكومة الإنجليزية إلى أن تعتبر أن خطر السيطرة الفرنسية هو الأشد صعوبة . وأخيراً ، فإن الامبراطور قد هدد المصالح الروسية بطريق مباشر ، فيما يتعلق بالمسألة البولندية . ومع ذلك فإنه لم تكن له ، في أي وقت ، قوة مسلحة صالحة لمثل هذه الآفاق لتوسعاً ، إذ أنه لم يحاول أن يفرض التضييقات اللازمة على الرأي العام ، الذي كان يعلم تردده .

وفي سنة ١٨٦٦ ، حصد ممار قلة حذره : فأسقط في يده أمام تلك الامكانية التي لم يكن قد فكر فيها ، وهي سادوا . وكان معنى تأييد النمسا بقوة السلاح ، هو تكذيب كل سياسته السابقة والاعتراف بأنه كان قد أخطأ وإمتناع بريطانيا العظمى وإمتناع روسيا ، الذي كان ، في غاليته ، نتيجة محاولاته ، لم يسمح له علانية على ذلك بممارسة ضغط فعال ضد السياسة الروسية . ومنذ ذلك الوقت أخذت هذه السياسة الامبراطورية تطفو على حافة المياه : وترعزت سلطة الامبراطور بهذه الهزائم التي أكدت وجهات نظر المعارضة . وأصبح ما يشغل الامبراطور بعد ذلك هو أن يحمي نظامه من مثل هذا النقد . ولكن ينزع سلاحه فإنه جرى وراء البحث عن تعريفات ، وأخذ موقفاً متطرفاً في مسألة روما ، وهدد ، بخطئه في المسألة البلجيكية ، في سنة ١٨٦٩ ، المصالح الانجليزية ،

فلم تعد هذه السياسة إلا سياسة قصيرة النظر ، كانت مشغولياتها الأساسية هي حماية المصالح الأسروية .

وفي هذه السياسة الملهلة ، لم يكن لدفع التيارات الماطفية أو لدفع المصالح الاقتصادية إلا نصيباً مؤقتاً . وربما اعتقد الإمبراطور أنه كان يمثل الغرائز العميقة للشعور القوي والاحتياجات المقبلة للاقتصاد الفرنسي ؛ ولكنه ، في أساسه ، كان مسيراً بخيالاته ، وباهتزازه بكرامته .

خاتمة القسم الاول

في نفس الوقت الذي تغيرت فيه المصائر الأوروبية نتيجة لظهور الدولة الألمانية الجديدة في وسط القارة ، وإفتتاح قناة السويس ، ودخول الشرق الأقصى في الحياة العامة للعالم ، فتحت المودة السريعة للحياة الاقتصادية وللفساح السياسي للولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية إمكانيات جديدة أمام العلاقات بين القارات . وشعر بذلك المعاصرون ، في أوروبا بنوع خاص ، ولكن كذلك في الولايات المتحدة . وكانت القوة الألمانية ، بطبيعة الحال ، هي التي تجذب الإنتباه قبل غيرها .

فالوحدة الألمانية ، كما أعلن دزرائيل في مجلس العموم في فبراير سنة ١٨٧١ كانت « حدثاً أكثر أهمية من الثورة الفرنسية في القرن الماضي . . . فعلينا أن نتعامل مع عالم جديد . . . وأن نواجه أخطاراً غير معروفة » . أكان ذلك مجرد أن « التوازن الأوروبي قد تغير تماماً » ؟ لقد رجع هذا كذلك إلى أن الوسائل البساركية قد أظهرت إحتقاراً تاماً للأسس القانونية ولمشاعر هؤلاء الذين كانوا يرغبون في الإعتقاد بوجود « تفكير أوروبي » ، أو حتى في وجود « مجتمع شعوب » . فالمستشار الألماني كان رجل دولة « بدون مبادئ » ، ووجدت هذه الكلمة تحت ريشة الملكة فيكتوريا وتحت ريشة أكبر الناطقين بلسان المحافظين الإيطاليين . ولكن إنجلز Engels قد رأى في ذلك ما هو أبعد من دور أحد الرجال ؛ فعلى خلاف صدامات سنة ١٨٥٤ ، و ١٨٥٩ ، و ١٨٦٦ وهي حروب « حكومات » كانت تمقد الصلح بمجرد تمطل آلائها العسكرية أو بدء تلقها ، كما كتب ، كانت حرب سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ قد أعادت تقليداً لم يتوقف منذ جيولين ، — تقليد حرب حقيقية « تشارك فيها الأمة نفسها . . . »

وبالإجمال فقد بدأ الانتصار الألماني على أنه ، حسب مخاوف جلادستون بداية مجموعة جديدة من المشكلات الأوروبية .

وبدا المستقبل الذي يعرض نفسه على قوة الولايات المتحدة كذلك في إشارة خلق بين الأوروبيين ، وكان ميشيل شيفالييه قد أشار في *Revue des Deux Mondes* في سنة ١٨٦٦ ، إلى النتائج التي يمكن أن تترتب ، كما قال ، على نمو هذه القوة . سيكون للولايات المتحدة ، هذه « الكتلة السياسية الضخمة » ، عند نهاية القرن التاسع عشر ، مائة مليون من السكان ؛ وستكون بالنسبة لأوروبا « منافسا » وربما خصما . فكيف يمكننا أن نضمن توازنا للقوى بين العالم الجديد والعالم القديم ، إذا ما بقيت أوروبا منقسمة على نفسها ؟ وكيف يمكن تجنب « مصائب الفشل ، الذي سيتعرض له الأوروبيون في حالة وقوع صدام مسلح مع الولايات المتحدة ؟ لقد قامت الدبلوماسية الأمريكية ، في خلال هذه السنوات التي أعطت فيها عملية إعادة البناء مع ذلك كثيرا من الصعوبات ، باستعادة ثقتها في نفسها بسرعة ، وحصلت على نجاح : فروسيا ، في سنة ١٨٦٧ ، وافقت على أن تبيع ألاسكا للولايات المتحدة ؛ وبريطانيا العظمى وافقت ، في مايو سنة ١٨٧١ ، ورغم معارضة بعض الوزراء الذين تمسكوا « بالكرامة الوطنية » ، على أن تدفع للحكومة واشنطن مئويتين ألفاً لخسائر التي أوقعتها بالتجارة البحرية أثناء الحرب الأهلية طرادات جنوبية بنيت في الترسانات الإنجليزية (١) . وجدت الدول العظمى الأوروبية أنه من الحكمة عدم إثارة هذه القوة الصاعدة .

وفي الصين ، ورغم عنف الموجة المادية للأجانب ، التي ظهرت في يوليو سنة ١٨٧٠ ، والتي كانت موجهة ضد البعثات الدينية ، استمرت الدول الأوروبية في تنمية توغلها الإقتصادي . وكان الـ ٣٠٠٠ أوروبي الذين يعيشون في ذلك الوقت في « الموانئ المفتوحة » ، وفي حماية وضعيتهم المتميزة ، قد قرروا تماماً

عدم إعتبار معاهدات سنة ١٨٦٠ إلا كخطوة صوب « توسع جديد في ظروف التجارة » : فكأنوا يرغبون في الحصول على الحق في الإقامة الدائمة خارج الموانئ المفتوحة ، حتى يتمكنوا من إنشاء مؤسسات في داخل البلاد . وفي نفس الوقت كانت الدول العظمى تبحث عن طرق توصلها للسوق الصيني ، عن طريق الحدود البرية : فقامت روسيا ، مستفيدة في ذلك من حرب تايبينج ، باحتلال وادي إيلي ، في التركستان الشرقية ؛ وقامت بريطانيا العظمى ، في سنة ١٨٦٨ ، بإرسال بعثة أولى لاستكشاف « الطريق التجاري » بين بورما العليا (يامو) ، النقطة الأخيرة التي بلغتها الملاحة البخارية على الإيراوادي (وإقليم يوتنان الصيني ؛ وتؤكد فرنسا ، نتيجة لجهودات دوداردى لاجريه *Doudart de Lagrée* وفرانسيس جارتليه *Francis Garnier* ، من أهمية طريق النهر الأحمر . وكانت الولايات المتحدة وحدها هي التي تستخدم وسائل مختلفة : فأكدت المعاهدة الصينية الأمريكية في يوليو سنة ١٨٦٨ حق الصين في الاحتفاظ « بسلامتها الإقليمية » ، وكذلك بنهاج سيادتها في الموانئ المفتوحة ، وفي إبعاد كل تدخل أجنبي في إدارة شئونها الداخلية ، حتى من وجهة النظر الاقتصادية ؛ ولكن حكومة واشنطن كانت ترى أن إظهار الود سيمود عليها بالحصول على تسهيلات لتجارها ولرجال بعثاتها التبشيرية . وبقي السوق الصيني شديد الإغراء بالنسبة للدول الصناعية .

وهذه التغيرات الكبيرة التي أظهرت ، في العلاقات الدولية ، إمكانيات جديدة ، ماهي أسبابها العميقة ؟

في أوروبا ، كانت حركة القوميات ، خلال نصف القرن هذا ، هي القوة الكبرى للتغيير : ثورات « أقليات قومية » ضد حكم أجنبي ، في اليونان ، وفي الأفلاق والبغدان ، وفي بلجيكا ، وفي بولندا الروسية ، وفي هولشتاين وفي إمبراطورية النمسا ؛ وجهودات « إتحادية » كانت قد إنتصرت ، في بعض

الأحيان بشكل شبه تام وفي أحيان أخرى بهكل جزئى ، فى إيطاليا ، وفى ألمانيا ، وفى الإمارات الرومانية . وكان دور القوى الأخرى فعالاً وبخاصة فى ذلك المجال الذى ساعد أو فرمل فيه حركة القوميات . وكان الشعور الدينى دوراً إيجابياً فى إحتجاجات الأقليات القومية وفى كفاحهم من أجل الاستقلال ؛ وعلى عكس ذلك ، قوسى فى ألمانيا ، مقاومة الاتجاهات الإقليمية الانفصالية المعارضة للسير صوب الوحدة القومية . وأثيرت الإيديولوجيات السياسية بطريقة واسعة ، لا فى وقت التحالف المقدس فقط ، ولكن فى نطاق الصدام بين بلمستون ومترنيخ ؛ ومع ذلك فإنها عملت فى أغلب الأحيان وبصفتها ستارة تخفى المصالح المتعلقة بالدول : فى الوقت الذى طرحت فيه « كتلة » الدول العظمى الثلاث المحافظة ، بعد سنة ١٨٣٠ ، وفاق الدولتين المتحررتين ، أليس من الضروري أن نلاحظ أن التضامن ، فى كل من هاتين المجموعتين ، المنى على تشابه النظم السياسية ، لم يثبت أبداً أمام تجربة وجود إختلاف بين المصالح القومية ، أو وجود منافسة تجارية ؟ وكانت القوى الإقتصادية أهمية أكثر ، وبكثير ، فى التغيرات التى حدثت على القارة : فكانت قد أسهمت ، فى كل مكان تقريباً ، وإن كان ذلك بنسب مختلفة ، فى التسبب فى إثارة إحتجاجات « الأقليات » ؛ وساعدت ، بطريقة متواضعة فى إيطاليا وبقوة فى ألمانيا ، على السير صوب الوحدة القومية ، سواء أكان ذلك لأنها قد قررت المحتدات السياسية ، أو لأنها قد خدمت (وهذه هى حالة الزلثراين) كآلة فى أيدي السياسة البروسية . ولكن ، رغم أن حمل هذه القوى كان شديد الفاعلية ، فإنه لم يكن لها إلا دور تمهيدى : فكانت الدفعات التى أعطتها التيارات الكبرى للشعور القومى هى المقررة . دفعات غير واضحة ، وفى بعض الأحيان متناقضة ، وأبطأ المعاصرين لها فى فهم ماهية الاخطار التى مستسبب فيها تجاه السلم ولم يقرر رينان *Renan* فى مجلة *Revue des Deux Mondes* إلا فى أول الحرب

الفرنسية الألمانية أن مبدأ القوميات كان يتجه نحو « تفهيم صراعات الشعوب حسب إبادة الأجناس البشرية » . وأظهر عدم الألاس والورين مدى « سوء التفاهم الأساسى » الذى كان يفصل بين الفكرة الألمانية عن حقوق القوميات وبين الفكرة الفرنسية والإيطالية أو السلافية . وكتب فوستيل دى كولانج *Fustel de Coulanges* فى خطابه المفتوح إلى مومسين *Mommsen* : « إنكم تشيرون إلى مبدأ القوميات ، ولكم تفهمونه بشكل مخالف عن كل أوروبا » .

وفى أمريكا ، وفى حركة إستقلال المستعمرات الأيبيرية وكذلك فى نحو الولايات المتحدة ، كانت القوى الاقتصادية والقوى الروحية مترابطة . فكانت المصالح المادية للعناصر الأوروبية المولودة هناك ومطالب المصددين فى فرنسا ، وفى بريطانيا العظمى أو فى الولايات المتحدة ، هى التى قررت مصير السيطرة الإسبانية والبرتغالية فى أمريكا اللاتينية . وفى أمريكا الشمالية ، وحيث كانت المصالح المادية هى العصب الرئيسى للصراع بين « قطاعى » الإتحاد ، كانت العوامل الاقتصادية هامة ، بالنسبة لمجوعات التوسع الاقليمى : وكان الأمل فى الحصول على مكاسب هو الذى دفع المستعمرين الأول صوب السهول الوسطى الواسعة وصوب تكساس ؛ وكان الموقع البحرى لسان فرانسكو هو الذى جذب أنظار سكرتارية الدولة حينما سئحت فرصة العمل فى كاليفورنيا . وأخيراً فقد كانت الأزمات الاقتصادية الأوروبية هى التى زادت من حركات الهجرة ، والتى أفاد منها إزدهار الولايات المتحدة ، والأرجنتين والبرازيل الجنوبية . ومع ذلك فقد كان لتيارات العميقة للشعور القومى ، هناك أيضاً ، وفى حالات عديدة ، نفوذاً مقررأ : ألم يخضع الرأى العام الأمريكى لنداء « بيان المصير » فى بعض الحالات التى كان من الواجب على المصالح الاقتصادية المختلفة أن توجه فيها إلى الحذر ؟ وهل يكفى الاختلاف بين طرق الحياة الاقتصادية أو بين البنيان

الإجتماعى للجمهوريات الناشئة فى أمريكا الجنوبية لشرح الإجهادات الوطنية التى حملت ، منذ سنة ١٨٢٥ ، على فشل خطة بوليفار ؟

وفى الشرق الأقصى كانت إمكانيات المكاسب التجارية هى الدافع الأساسى لمجهودات التوسع التى قامت بها الدول الأوروبية والولايات المتحدة ؛ وكانت هى أيضاً التى جعلت هذه الدول تقرر العمل على ضمان الحصول على قواعد ، أو نقط تخمين على الطرق البحرية فى المحيط الهادى . وهذا التوغل للنفوذ الغربى أحدث فى الحياة الاقتصادية وفى الحالة المالية لبلاد الشرق الأقصى اضطراباً كان من بين أسباب ثورة تاينج فى الصين والأزمة الداخلية فى اليابان . ومع ذلك فليس فى مقدور ضغط المصالح المادية أن يشرح ردود الفعل المختلفة ، فى الصين وفى اليابان ، غدة ، الانفتاح . فلم يبق الصين « راکدة » ؟ مسألة عقلية جماعية : فجماهير الأهل لم يكن لها كثير من الشعور القومى ؛ و « المثقفون » كانوا معادين لتوغل الآراء والتكنولوجيا الغربية ونظروا إليها على أنها ضعيفة أو محتقرة . ومسألة مصالح سياسية كذلك : فأسرة المانشو ، التى كانت تعرف ضحك سلطتها ، اعتقدت أن عملية « التجديد » ، بقلقلتها البيان الإجتماعى ، وتهددها المصالح التى كانوا قد حصلوا عليها ، ستكون لها نتائج خطيرة بالنسبة للحفاظ على النظام . وعلى العكس من ذلك ، كانت الرغبة فى التجديد التى أظهرتها الحكومة اليابانية تلقى تأييداً من الشعور الوطنى للجماهير ، ومن فهمها للنظام . وعلمنا أن تبحث عن التفسيرات العميقة فى القوى الروحية ، والصفات والطابع الوطنية وعملية الحساب السياسى للحكام ، أكثر مما تبحث عنها فى المظاهر العامة للحياة الاقتصادية .

ومع هذا ، فسببى هذا التفسير دائماً ناقصاً وغيباً للأمال إذا ما أهمل دراسة طبيعة رجال الدولة وميولهم . وليس هناك أى مجال للعكس فى ذلك إذا ما كان الأمر يتعلق بكافور ، أو بيسمارك ، أو بنابليين الثالث . ولكن كم من الحالات

أقل وضوحاً ، علينا أن نفكر فيها ، وكيف يمكننا ، مثلاً ، إهمال الدور الشخصي
لكنافج في تحطيم التحالف المقدس ، أو تأخير طبيعة بلرستون في بواذر ثورة
سنة ١٨٤٨ ؟ وكيف يمكننا أن ننسى أن فرلساسنة ١٨٣٠ كان يمكننا ، تحت ملك
يختلف عن لوى فيليب ، أن تصبح عاملاً للتغير ، أو أن الحكومة المؤقتة لسنة
١٨٤٨ رفضت إعطاء تأييد مسلح الحركات الوحيدة الإيطالية والألمانية ؟
وحينما قامت روسيا ، في سنة ١٨٥٢ ، وبإثارتها المشكلة العثمانية ، بفتح الطريق
أمام التغيرات في أوروبا الوسطى ، ألم يكن ذلك برغبة القيصر الشخصية ؟ وهناك
ملاحظات مماثلة نحمدها في مصر محمد على ، وفي يابان أوكوبو ، وفي أمريكا
الإسبانية لسان مارتان أو بوليفار . ولاشك في أن مجيودات رجال الدولة لم
تنجح إلا حيث كانت تفاعلات القوى العميقة قد مهدت لها ؛ ولكن حيث لم نجد
هذه القوى الرجل القادر على تسييرها ، فإنها كانت تفشل : وكان هذا هو حالة
الحركة الرحدوية الألمانية في سنة ١٨٤٨ ولاشك في أنه يمكننا أن نصر ، مع
بعض الترجيح ، على أن الوحدة الإيطالية كانت ستنتهي بأن تم ، حتى بدون
كافور و نابليون الثالث ، وكذلك الحال بالنسبة للوحدة الألمانية بدون بسمارك
ولكن ، متى ؟ وإذا ما كانت قد تأجلت لفترة عشرين سنة ، أو ثلاثين سنة ، ألن
تكون النتائج مختلفة تماماً بالنسبة لحياة أوروبا ولحياة العالم ؟

وفي التتبع اللانهاى للعوامل التي توجه الأعمال الانسانية ، سيكون من غير
المجدى أن نحاول عمل ترتيب بينها . ودراسة العلاقات الدولية لاصحاح أن تضع
« قوانين تاريخية » ، ولا أن تعطى دروساً : فهي تقتصر على محاولة فهم التفاعل
المعقد بين الأسباب التي أدت إلى التغيرات الكبيرة في العالم .

مقتسم انشائی

من ۱۸۷۱ الی ۱۹۱۴

اوج اوردیا

مقدمة القسم الثاني

تخضع العلاقات الدولية فيما بين عامي ١٨٧١ و ١٩١٤ لحركتين كبيرتين .
فن ناحية ، بلغ التوسع الأوروبي في العالم أوجه ؛ وعبر عنه بالغزو الإستعماري
— أى « تقسيم العالم » بالمعنى الكلاسيكي — وكذلك بالعمل الإقتصادي
والمالي ، وبالهجرة الجماعية ، وحتى بتأثير العقائد الثقافية أو الدينية ، وبعد أن
نما دون أن يلقى عقبات جسيمة خلال أكثر من عشرين سنة ، بدأ في مواجهة
منافسة اليابان ومنافسة الولايات المتحدة ، عند نهاية القرن التاسع عشر
والسنوات الأولى من القرن العشرين ؛ ومع ذلك فإنه لم يلقى إلا هرايم
محلية . ومن ناحية أخرى ، وفي نفس الوقت ، تأكدت المعارضات ، وفي
تزايد باستمرار ، في أوروبا ، بين المصالح أو المظاهر القومية ؛ فاحتفظت
بجو من عدم الثقة بين كل دولة وأخرى ، وكذلك مقاومة كانت توجهها
« الأقليات القومية » ضد حكومات بعض الدول ، وهذه الإجهادات العدوانية
انتهت في التسبب ، إبتداء من سنة ١٩٠٤ ، في مجموعة من الإصطدامات
الدبلوماسية — كانت كقائمة ونذير بالحرب التي إشتكت فيها الدول العظمى
الحص في سنة ١٩١٤ .

وهذه الحركات كانت على صلة مباشرة بالتغيرات العميقة التقنية ، والحياة
الإقتصادية والبنيان الإجتماعي ، وبالتطور الديموغرافي ، وكذلك بإجهادات
الفكر السياسي . وعلى البحث التاريخي ، دون أن ينسى أبداً هذه
المؤثرات ، أن يدرس كذلك التوافق المشترك بينها : فأى لصيب يجب إعطاءه ،
في دراسة التوسع الأوروبي ، لدور الإجهادات القومية الأوروبية ؛ وأى مكان

يجب تخصيصه لنمو الاتجاهات السلطوية ، وعلى المستوى العالمى ، فى لزيادة خطورة الاتجاهات العدائية بين الدول العظمى الأوروبية ؟ وحينما ندوس دوافع ووسائل عمل السياسات القومية ، والصدمات بين هذه السياسات ، ونتائج هذه الصدمات ، فهذه هى الأسئلة التى تفرض نفسها دائماً على التفكير ؛ وهى تجد نقطة للإلتقاء فى هذا التساؤل الأشد إلحاحاً : فلماذا ، بعد ثلاثة وأربعين سنة ، لم تعرف أوروبا فيها إلا حروباً محلية ، وصلت الدول العظمى إلى الإصطدام ببعضها ؟

ولا يبدو أن تاريخ العلاقات الدولية ، فى أى فترة أخرى ، يمسد ظروفاً موالية بدرجة أكبر : نشر ، بعشرات الآلاف ، لوثائق مستخرجة من دور المحفوظات الحكومية لكل الدول العظمى الأوروبية ؛ وفرة فى الدراسات لآعن مجردة الأزمات ، الدولية ، ولكن تقريباً عن كل المظاهر أو المراحل الخاصة بالعمل الدبلوماسى ، ومحاولات لاستخراج الخطوط العامة ، التى كانت ، منذ خمسة وعشرين سنة ، من عمل مايقرب من عشرة مؤرخين من كل البلاد ، وأعيد النظر فيها قريباً فى سويسراً وفى إنجلترا . وعن هذا المجهود الكبير ، لا يمكن المراجع التى تذييل فصول هذا الكتاب أن تعطى إلا فكرة مختصرة (١) إذ أن مجرد سرد هذه الوثائق المطبوعة وهذه الكتابات الناقدة ستكون تقريباً مادة لمجد صغير .

ومع ذلك ، فهذه المادة مليئة بالثغرات ، بمجرد أن نخرج من نطاق التاريخ الدبلوماسى ونحاول الوصول إلى تفسيرات لدراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول العظمى قد بدأت بالكاد . والحركات الدولية لرؤوس الأموال ، التى كانت مظاهرها العامة قد رسمت فى كتاب هام ، يحتاج

(١) استلنى منها عند نقل الكتاب إلى العربية . (العرب) .

إلى أبحاث عديدة ، في نفس الطريق الذى رسم ، منذ خمسة أو ستة أعوام ، بعض الجهود المتفرقة . والدراسات المتعلقة بحركات الآراء أو باتجاهات النفسية القومية ، ليست حتى الآن إلا مجرد خطوط عامة ، ولا تكفى لمعرفة الصورة التى كونها كل من الشعوب عن الشعب الآخر ، لكى تقدر بها مدى الاستجابة التى وجدتتها ، في الجاهير ، آراء المثقفين ورجال السياسة ، ولكى ندرس أخيراً العلاقات الممكنة بين الانتماء إلى مجموعة إجتماعية وطبيعة مواجهة مسائل السياسة الخارجية . وهذه الثغرات يمكن شرحها لدرجة بعيدة : فكمية الوثائق الموجودة ، فى هذه الميادين ، فى دور المحفوظات الدبلوماسية هى غالباً فقيرة للغاية ؛ والمصادر الرئيسية لدراسة الحياة الاقتصادية والمالية — تلك التى يمكن لأرشيفات المصارف والمشروعات الكبرى إعطائها — تبقى غالباً بشكل لا يمكن الوصول إليه ؛ والمظاهر التى تسمح بالتطلع لحالة تفكير المجموعات الانسانية تهدد بأن تكون مضللة . والبحث التاريخي يتردد دائماً بين خطرين : البقاء مرتبط بصرامة بمادة تظهر على أنها ثابتة ولا يمكن الطعن فيها ، ولكنها تهدد بتناسى ما هو رئيسي ؛ أو النظر إلى ما وراء هذه الوثائق ، مع الاكتفاء بمعطيات هشة ، يترك تفسيرها مكاناً كبيراً للفروض المستحبة .

فهل يؤدي هذا التقرير الخيب للآمال إلى نحاشي الأرض غير الثابتة ، وإلى معالجة التاريخ في تفاصيله ، وكما كتب غالباً ، من غزوات إستعمارية أو خصومات أوربية ؟ إننى لم أفكر في ذلك ، وربما رجح ذلك إلى أننى قد سنحت لي الفرصة لكى أكتب ، وعلى الأقل جزئياً ، هذا التاريخ . ولذلك فقد ظهر لي أنه من الأفضل أن أتبع طريقاً آخر : الاهتمام بالفترات الأكثر أهمية ، وبها وحدها ، مضحياً في ذلك برواية الصدمات ، من أجل البحث عن تفسيرات . وبفس هذا التفكير وجدت من واجبي

أن أرسم لوحه للعلاقات بين أوروبا والعالم قبيل الحرب العالمية الأولى ،
لأنه بدا لي من الضروري أن أظهر ماذا كانت عليه ، في هذه الفترة التي
كان نفوذ القارة القديمة فيها لا يزال مهيمناً ، الخطوط الرئيسية للعلاقات
الدولية ، في مظاهرها السياسية والاقتصادية . وربما تسمح هذه الامكانيات
بإضاءة المسائل التي يحاول هذا الكتاب الاجابة عنها بطريقة أفضل .

الكتاب الرابع

من ١٨٧١ إلى ١٨٩٣

مقدمة الباب الرابع

حدثت نتائج حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ التي اُتفق عليها في معاهدة فرانكفورت في ١٠ مايو سنة ١٨٧١ ، الاوضاع السياسية في أوروبا ، وبعمق ، وكذلك الاحوال الاقتصادية والنفسية التي وجهت العلاقات الدولية : فالقوة التي كانت تمتلكها الإمبراطورية الألمانية الجديدة بقيت مسيطرة على القارة ؛ وأقامت هذه السيطرة في الواقع ملبأً نسبياً لمدة عشرين سنة . ولكن التغيرات كانت هامة في العلاقات بين أوروبا وبقية العالم ، إذ أن جهود توسع الدول الأوروبية في القارات الأخرى نما بسرعة ، ودون أن يلقي عقبات كأداء وتسبب هذا التوسع الإستعماري في منافسات بين الدول التي لعبت فيه دوراً أكثر نشاطاً ، وهي بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا بشكل خاص ؛ وأفادت السياسة الألمانية من هذه المنافسات لكي تؤكد تفوقها في أوروبا .

الفصل العشرون

القوة الأوربية

ماهى الخطوط الجديدة فى حياة أوروبا ، والتى كان من طبيعتها أن تؤثر فى العلاقات بين الشعوب ، وفى موقف الحكومات فى علاقاتها المشتركة ؟

١ - المظاهر الجديدة للعالة الاقتصادية :

تراجعت موجة الرخاء التى كانت فى النشاط الاقتصادى قد ميزت الفترة السابقة ، والتى كانت قد امتدت فى معظم الدول حتى سنة ١٨٧٣ . وهم لانخفاض الاسعار بين عامى ١٨٧٣ و ١٨٩٥ ووصل إلى ما يقرب من ٣٠ ٪ . وكان حل علاقة بالتعامل المالى ، مع بداية تضرب مناجم الذهب التى كانت قد استغلت حوالى سنة ١٨٥٠ . ومع ذلك فقد كان هذا الانخفاض غير متساو ؛ وفى أوروبا زاد وضوح التناقض بين الزيادة المستمرة للإنتاج الصناعى وبين الأزمة الوراكية ووضع نمو الصناعة — نتيجة لتقدم الوسائل التقنية وتطور وتحسين الوسائل الميكانيكية — فى ميدان إنتاج الصناعات المعدنية حينما سمحت طريقة توماس جلكرست *Thomas - Glüchtrst* بمعالجة معدن الحديد الفوسفورى وفى ميدان المنتجات الكيميائية حيث فتح استخدام منتجات الفحم إمكانيات جديدة أمام صناعة الأصباغ . وأصبحت هذه القطاعات للنشاط الصناعى ، والتى تتطلب إستثمارات ضخمة من رؤوس الأموال ، هى التى يشم فيها تركيز المشروعات بسرعة ، وهى التى بدأ يظهر فيها شكلا جديدا فى التنظيم ، هو الكارتل منذ سنة ١٨٨٢ ، وذلك نتيجة لمجهود رجال الصناعات المعدنية وشركات مناجم الرور ، ولكن على طريقة الولايات المتحدة .

وعلى عكس ذلك قاست الوراكة ، إذ أن تقدم وسائل النقل وانخفاض أثمان

الصحن سبكت وصول المنتجات القادمة من الولايات المتحدة ، ومن أمريكا الجنوبية أو من روسيا إلى أوروبا الوسطى والغربية . ولم يكن في وسع الزراعة في دول أوروبا الغربية أن تعتمد أمام هذه المنافسة التي تسببت في انخفاض واضح في أسعار الحبوب (٢٠ ٪ تقريباً) وذلك بسبب أثمان الأراضي وأجور الأيدي العاملة . وأثرت الأزمة الزراعية التي ظهرت في ألمانيا منذ سنة ١٨٧٥ في فرنسا كذلك منذ سنة ١٨٨٠ وفي بريطانيا العظمى بدرجة أكبر ومد استخدام طرق التبريد ، التي سمحت بارسال لحوم الأرجنتين وأستراليا منذ سنة ١٨٨٠ ، هذه المنافسة إلى ميدان تربية البهائم .

وخلقت هذه الوسائل الجديدة للانتاج مشاكل للدول في علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وأعطت لها دول القارة من جانب ، وبريطانيا العظمى من جانب آخر حلولاً مختلفة . فبقيت بريطانيا العظمى مخلصه لحرية التجارة التي بدأ لها أنها ضرورية لإزدهارها الصناعي ، وقبلت بذلك أن تشاهد إنبهار زراعتها ، واهتمامها المتزايد على السوق الملأى لضمان تموينها بالمنتجات الغذائية . أما الدول الأخرى فلما حاولت على العكس من ذلك أن تضمن لمنتجاتها الصناعية أو الزراعية حماية ضد المنافسة الأجنبية : ودون أن تعود إلى الرسوم الجمركية المرتفعة ، والتي استخدمتها غالبيتها في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تركت الانجازات التي كانت قد إنقشرت في السياسة التجارية العالمية فيما بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٧٠ وكانت الإمبراطورية الألمانية هي التي أعطت للمثل لذلك في سنة ١٨٧٩ . وزادت فرنسا - التي إنقشردت فيها تقريباً كل صناعات النسيج والتعدين بمراة سياسة نابليون الثالث الجمركية - من الرسوم على المنتجات الصناعية الأجنبية بعض الشيء منذ ديسمبر سنة ١٨٧٣ ، وزادتها من جديد في سنة ١٨٨١ ولكن بنسب متواضعة أيضاً ؛ ولكنها فرضت ضرائب أكثر إرتفاعاً في سنة ١٨٨٥ على الحبوب الأجنبية ، ثم أقام قانون ميلين *Méline*

فى سنة ١٨٩٢ نظام حماية شاملة . وظهرت نفس الاتجاهات فى النمسا والمجر ، وفى إيطاليا (١٨٨٧) وفى سويسرا ، وفى روسيا (١٨٩١) . وأصبح من الصعب تطبيق مواد الدول الأكثر إمتيازاً فى المعاهدات نتيجة لزيادة تخصص الرسوم وتمقدها .

وكان من طبيعة العودة الى مبدأ الحماية البحرية إثارة المنافسات الاقتصادية . وخاصة حينما لا تتهدى الإتفاقيات الثنائية من حدثها . وكانت الرسوم البحرية الجديدة عند واضعيها سلاحاً حربياً ، وإن كان فى وسمهم ومن واجبهم تخفيفها بالطريق التفاوضى . ولذلك فإن مفاوضات المعاهدات التجارية أخذت حكاماً هاماً فى ميدان العمل الدبلوماسى ؛ وحينما كانت هذه المفاوضات تفشل ؛ وتبدأ حرب بحرية بين دولتين — مثل فرنسا وإيطاليا فى سنة ١٨٨٧ وألمانيا وروسيا فى سنة ١٨٩٠ — فإن نتائج هذه القطيعة كانت تؤثر على العلاقات السياسية بشكل مباشر .

وكان هذا هاملاً جديداً فى العلاقات بين الدول . فقبل نبحث عن أسبابه فى مجرد التفاعل بين المصالح المادية وحدها ؟ حقيقة أن الحكومات قد خضعت لضغط مارسه عليها مجموعات المنتجين ؛ ولكنها كانت تحسب حساباً كذلك للشكليات العامة ؛ مثل الرغبة فى الإحتفاظ بتوازن معين بين الحياة الزراعية والحياة الصناعية وفى صالح الدفاع القومى ؛ والرغبة فى الإحتفاظ بتوازن فى البنيان الإجتماعى بقدر الإمكان . وأخيراً فمن المرجح أن هذه الإتجاهات الجديدة للسياسة الاقتصادية كانت على علاقة مع التفكير الجماعى . ألم تظهر حروب ١٨٦٦ و ١٨٧٠ الى أى مدى كانت آمال كوبدين Cobden — الذى رأى فى حرية التعامل وسيلة لضمان السلم — غير مجدية ؟ وأظهرت السياسة البيمباركية لاولئك الذين إعتقدوا بإمكان الرموق فى التضامن بين المصالح المادية ، أن مسألة القوة قد بقيت مسيطرة على العلاقات بين الدول . ولذلك فإن الإتجاه القومى الاقتصادى سار الى جانب الاتجاه القومى السياسى .

وكان « السلم الألماني » هو السبب الرئيسى لهذا التجديد فى الاتجاه القومى السياسى . وكان ضم الألزاس والورين الذى حدث رغم إستحيات بوردر قد أثر فى رأى العام وفى جزء هام من أوروبا — وخاصة فى إنجلترا وفى إيطاليا وفى الأقاليم التشيكية — لا ك مجرد إعتداء على حقوق القوميات ، ولكن كإعتداء على مبادئ « المجتمع الأوروبى » .

ولقد كان من المنطق أن تستخلص الشعوب من ذلك النتائج ، وكل لنفسه : مثل الاعتقاد بأن الدولة لا تكون محترمة فى « الصراع من أجل البقاء » إلا إذا امتلكت القوة وأظهرتها ؛ والشعور بالضعف نتيجة لأنه من طبيعة مواد معاهدة فرانكفورت أن تمنع أية مصالحة بين فرنسا وألمانيا ، وربما كان فوسمبا كذلك أن تتخذ كسابقة فى مشروعات جديدة ، وعن حساب الدول الأخرى . وقال جلادستون أن السياسة البسماركية قد « داست بالاقدم » على المبدأ الذى يذكر أن لا يمكن تقرير مصير أى شعب دون معرفة وجهات نظره . وتسامل فوستيل دى كولانج *Fustel de Coulanges* عما إذا كنا لن نشاهد الإمبراطورية الألمانية تمد يدها لأخذ هولندا ، والأقاليم الألمانية من النمسا والسكانتونات الألمانية فى سويسرا ، وجزء من ليفونيا إذا ما أصبحت وجهة النظر الألمانية فى قانون الجنسية هى « أساس السياسة الأوروبية » وأضاف أحد « دحما » البين فى إيطاليا أن بسمارك قد يصل ، بعد أن أمار مبدأ القوميات فى « إتجاه مضاد » ، إلى أن يطالب « بحدود طبيعة » لألمانيا . فأين يجد « حق الأقوى » حدوده ؟

وفى نفس الوقت الذى كان جيران ألمانيا الجديدة يخشونها ، كان الألمان أنفسهم ، والذين يعرفون الحقد والغيرة الناتجة عن هذا المركز المتفوق ، يخفون من إمكانية تكوين كتلة ضدهم . وأصبحت الدول العظمى « مثل المسافرين الذين لا يعرفون بعضهم ، والذين اجتمعوا صدفة فى إحدى مقصورات عربة السكة

الحديدية ! فراقب بعضهم بعضاً ، وإذا وضع أحدهم يده فى جيبيه ، يتأكد جاره من مسدسه ، حتى يتمكن من أن يكون أول من يطلق النار . وكان هذا هو التفسير الذى أعطاه الأمير أورلوف *Orolof* فى سنة ١٨٧٩ للتفكير البساركى .

ورغم ذلك فإن دعاة الاتجاه السلبى واصلوا شرح إعتقاداتهم ، ولكنهم لم يجدوا صدق كبيراً فى رأى العام ، وضعت دعاتهم . وكانت دراسة الاحوال التى يمكن فيها وضع تنظيم ثابت للعلاقات بين الدول الأوروبية ، والدعوة لنزع السلاح أو للإلتجاء إلى التحكيم تمثل وجهات نظر أفلاطونية للغاية بعد الحروب البساركية . ولا شك أن رجال المبادئ وأصحاب النظريات لم يتراجعوا عن جهودهم ؛ لحاول جيمس لوريمير *James Lorimer* أستاذ القانون الدولى وضع أساس قانونى محدد لفكرة الاتحاد الأوروبى ، ورد عليه فقيه كبير آخر ألمانى ، ولكن من أصل سويسرى ، هو كاسبار بلانتشلى *Kaspar Bluntschli* وكان أعظم وأخصب جدال وقع حتى ذلك الوقت بشأن مشروعات التنظيمات الأوروبية ، ورغم ذلك فإنه لم يعط أية نتيجة . وواصلت مجلة « الولايات المتحدة الأوروبية » *Elats Unles d'Europe* والى لشأت فى سنة ١٨٦٧ تحت إشراف فيكتور هيجو وغاريبالدى ، مع أقل من ثلاثمائة مشترك ، حياة ضعيفة وإنتهى شارل ليمونيه *Charles Lemonnier* رئيس تحريرها ، والسان سيمونى السابق ، بترك الكفاح فى سنة ١٨٨٨ : « لا يظهر إلى أن اتحاد الشعوب ، وإنشاء محكمة دولية هى أمور يمكن تحقيقها فى الوقت الذى أكتب فيه » .

وكانت فكرة التضامن بين دول القارة ، وبمجرد الإشارة إلى إمكانية وجود مصالح أوروبية جماعية ، تثير ضحكات السخرية عند بيمارك : « غطى من يتحدث عن أوروبا . لأنها مجرد تعبير جغرافى ... وغيبال يصعب الدفاع عنه » . وكان هذا هو التعليق الذى كتبه بالفرنسية على هامش خطاب للسفارة الروسى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

ولم تأخذ الحركة الأوروبية نموها من جديد إلا بعد عشرين سنة تقريباً من الحرب الفرنسية الألمانية : فاجتمع المؤتمر الدولي الأول الذي ضم مندوبين من الجمعيات المحبة للسلام في سنة ١٨٨٩ ، ونتيجة لعمل إنجلترا. فهل كان من مجرد التوافق الزماني أن تتفق هذه البقطة مع نهاية العصر البيمباركي ؟

وأثرت صفات العقلية الجماعية بصورة متزايدة على السياسة الخارجية للدول مع إمتداد عصر نظم الحرية السياسية في أوروبا ، ومع توجيه نمو الصحافة اليومية جهورياً أكبر صوب المشكلات الدولية . وكان النظام البرلماني قد بقي سند بريطانيا العظمى بين سنة ١٨٥٠ و سنة ١٨٧٠ ، وتدهم بعد ذلك في فرنسا وفي إيطاليا ، ولكن كل من الإمبراطورية الألمانية الجديدة ، والنمسا والمجر لم تكن توافق على هذا المبدأ . وكانت حرية الصحافة منصوص عليها في كل دساتير الدول الأوروبية ، وقلت الصحف أسعار ييها ، ووسعت من دائرة ذبائها ، مع زيادة تقدم التعليم الابتدائي ، وبعد أن تحررت من الرقابة والمقوبات الإدارية . وكانت الصحف اليومية الكبرى ذات التقاليد للدمحة في بريطانيا العظمى تعالج مسائل السياسة الخارجية بأكثر عناية . وكانت الصحافة في فرنسا ، وحتى قبل قانون سنة ١٨٨١ ، كبيرة النشاط ، والإستقلال ، ولكنها كانت تهتم بالسياسة الداخلية أكثر من إهتمامها بالمشكلات الخارجية . وفي ألمانيا أعطت الصحف شبه الرسمية ، والتي كانت تعينها مستشارية الرايخ ، إهتماماً لهذه المشكلات ، دفع بالصحف المستقلة إلى أن تعطيها بدورها مكاناً هاماً . وإعترفت الحكومة في إمبراطورية روسيا نفسها . ورغم النظام الأوتوقراطي — بضرورة ترك الوسائل اللازمة للرأي العام ، — أي للبورجوازية ، والموظفين والمثقفين — للتعبير عن رأي في المسائل الدولية .

٢ - قوى الدول العظمى :

وأعطت هذه الإتجاهات للتنفسية الجماعية ، وأكثر من الإتجاه الجديد للسياسة

الإقتصاديه الدولية للفترة البهاركية ، ثقلها العام . ورغم ذلك فإنها كانت لا تمكني لشرح الخصائص التي تمثلها العلاقات بين الدول الأوروبية في هذه الفترة وكانت العلاقة بين القوى المختلفة هي التي تتحكم في واقع الأمر في هذه العلاقات : القوى الإقتصادية ؛ ولكن أيضا القوى الحربية والبحرية ، والتي كانت مرتبطة بالاحوال الديموغرافية وبالموارد المالية ؛ وأخيراً القوى المعنوية التي بقيت مهتزة في هول عظمى كثيرة ، نتيجة لإحتجاجات « الأقليات القومية » .

وكانت ألمانيا مهيمنة . فهي قوة ديموغرافية ؛ فسكان الإمبراطورية بلغ عددهم ٤١ مليوناً في سنة ١٨٧١ و ٤٩ في سنة ١٨٩٠ . وقوة إقتصادية ؛ إذ أن الصناعات الضخمة كانت قد تقدمت سريعاً فيما بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ في الدول الألمانية ، وخاصة في بروسيا ؛ ومنذ سنة ١٨٧١ أصبحت الإمبراطورية الألمانية هي المنتج الأول للفحم على القارة الأوروبية ، وفتح لها هذا التقدم في إستخراج المعادن الطريق للإزدهار الكبير في الإنتاج الصناعي . وكان هذا النمو سريعاً بدرجة فائقة فيما بين ١٨٧١ و ١٨٧٣ ؛ وفي خلال هاتين السنتين إرتفع إنتاج الزهر مثلاً من ١٥٦٤٠٠٠ طن إلى ٢٠٠٠ ١٠٠٠ ٢٠٢٤ طن . وبعد أن اعترضته أزمة فيما بين سنة ١٨٧٣ و سنة ١٨٧٤ ، عاد وزاد بقوة ؛ فزاد بمجروح الإنتاج الصناعي بين سنة ١٨٨٠ و سنة ١٨٩٠ بنسبة ٥٠ ٪ تقريباً ، وبدأ في أن يزيد في قيمته على قيمة الإنتاج الزراعي .

وكانت قوة مسلحة ، فألمانيا تمتلك أحسن جيش في العالم . وكان هدد القوات الموجودة في الخدمة العاملة يتزايد باستمرار : ٤٠٠.٠٠٠ في سنة ١٨٧٤ و ٤٢٧.٠٠٠ في سنة ١٨٨٠ ، و ٤٨٩.٠٠٠ في سنة ١٨٨٨ ، وذلك رغم أن هذا الجيش كان لا يضم إلا جزءاً من يمكن تجنيدهم . وفي حالة الحرب ، كانت دهوة الإحتياطيين والرجال الذين قدروا عسكرياً منذ سنة ١٨٨٠ رغم إعفائهم من الخدمة العاملة ، يسمح منذ سنة ١٨٨٥ بزيادة عدد هذه القوات

إلى ١٨٠٠.٠٠٠. ورغم أن الإمبراطورية الألمانية كانت دولة حربية كبرى فإنها لم تكن قوة بحرية فى سنة ١٨٧١ . واكتفت بأسطول حربى صغير رغم امتلاكها واجهة تطل على بحرين. ولم يحتل هذا الأسطول فى مدة خمسة وعشرين سنة الا المكان السادس أو السابع فى قائمة البحريات العالمية .

وان ما يهيم أكثر من العناصر المادية هو : الرغبة فى القوة ، عند الشعب الألماني وعند رؤسائه . ومعنى ذلك أن التيارات الرئيسية للرأى العام كانت متفقة فى التفكير على أن ضم الألزاس واللورين كان شرعيا : وكثيرا ما كان المبشرون بالوحدة الألمانية يطالبون به منذ سنة ١٨١٣ . ولكن الواقع أن ألمانيا الإمبراطورية الجديدة كانت تختلف بوضوح عن تلك التى كانت مدام دى ستايل *de Staël* قد وصفتها فى أول القرن التاسع عشر . ورغم أن المظاهر الأساسية لحياتها الفكرية ، وإمكاناتها الثقافية لم تكن قد تغيرت ، وأن اتجاهاتها غير العقلية وميلها للتفكير المطلق وما وراء الطبيعة قد استمرت مسيطرة على الفلسفة وعلى الأدب — فقد كان لألمانيا هذه، وفى حياتها الواقعية، موهبة بحث كل الأمور من وجهة نظر امكانية محققها ؛ وكانت لها روح المشروعات والمقدرة على التنظيم ؛ وكانت تحتاج للنظام وتحب أن تكون موجهة ؛ وكانت تمتاز بالعمور بالواجب — الواجب فى الجيش ، والواجب فى العمل — وتمتاز بحب النظام وتسلسل القيادة : فكان الخشوع للدولة أمرا سهلا بالنسبة اليها ، وكانت فكرة الحرية السياسية لا تجد لديها نفس الصدى الذى تجده عند الإنجليز أو الفرنسيين. وجاءت الظروف التاريخية التالية لسكى تضييق خصائص أخرى الى هذه الصفات الأساسية . وأصبح لدى هذا الشعب الألماني تفاؤل متزايد نتيجة للانتصارات الطنائة فى سنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٨٧ ؛ وأصبح لديه شعور بالتفوق واعتقاد بضرورة توسيع « النبوغ الألماني » ليمدان عمله

حساب الاتجاهات « الرومانسية » و « السلافية » . ووجهت هذه الآمال العميقة السياسة الخارجية للإمبراطورية .

وكان للمستشار أكبر سلطات قانونية وفعلية لتسيير هذه السياسة الخارجية : فلم يكن مسئولاً أمام الرايشتاج Reichstag ولم يكن يخشى حتى من شدة النقد ، إذ أن نفوذه فى هذا الميدان كان من القوة بدرجة لا تسمح بمرأة الأحزاب السياسية على اظهار معارضة نشيطة ؛ وكان الإمبراطور غليوم الأول والذى كانت آرائه الشخصية فى الغالب مختلفة عن آراء بسمارك ، ينتهى دائماً بالتراجع أمام رغبته . ومع ذلك فإن أحوال السياسة الداخلية كانت تؤثر كثيراً على العمل الخارجى . وكانت مغفولية المستشار الكبرى تتمثل فى إتمام العمل الوحشى . وكان من اللازم للوصول الى ذلك البدء بكبت احتجاجات الشعوب غير الألمانية ، الدانماركية فى شلوفيج ، والبولندية ، وأبناء الألزاس واللورين ، ومحاولة هضمها مع الزمن : وفى هذا النطاق كانت مسألة الألزاس واللورين هى التى تشغله أكثر من غيرها ، وتمثل « بولندا ووراءها فرنسا » على حد تعبيره . وكان من اللازم أيضاً محو بقية الشعوب المحلى بين الألمان وتحطيم المجموعات السياسية التى كان فى وسعها أن تجد تمجداً فى الخارج . ولذلك فإن بسمارك كان يخشى من وجهات نظر حرب الوسط التى كانت فى جانب الاحتفاظ باستقلال خاص للدول ، ويخشى كذلك من رؤية هذا الحزب الكاثوليكي ييسف عن اتصالات خارج ألمانيا . وكان يعادى الاشتراكيين بشدة ، مستنداً الى نفس هذه الأسباب . وأخيراً فإنه كان يلاحظ بإنتباه اتجاهات فردريك ولي العهد . الذى اشتهر بالتححر ، والذى كانت له ميول انجليزيرة مع زواجه بابتة الملكة فيكتوريا : ولكنها كانت مخاوف فى غير محلها ، مادام حكم فردريك لن يستمر الا ثلاثة أشهر . وكانت هذه المخاوف تؤثر على الاتجاهات الدبلوماسية فى بعض الحالات .

أما فرنسا فإنها كانت قد فقدت هزيمتها في عام ١٨٧٠ - ١٨٧١ الدور المتفوق الذي كانت قد لعبته في أوروبا في خلال الجزء الأكبر من عصر الإمبراطورية الثانية . ولكن الحرب لم تكن قد أثرت بعمق على القوى المادية والروحية لهذه البلاد .

وكان إستعادة النشاط الإقتصادي سريعاً فيما بين عامي ١٨٧١ و ١٨٧٥ إذ أن معدات الصناعة قد بقيت سليمة ، ماعدا فقد مصانع الألومنيوم . ومنذ سنة ١٨٧٤ تفوق إنتاج صناعة النسيج على ما كان عليه في سنة ١٨٦٩ ، وتضاعف إستخراج المعادن ، أوكاد ، في ثلاث سنوات . وزاد مجموع الإنتاج الصناعي فيما بين عامي ١٨٧١ و ١٨٧٩ بثلاثين في المائة تقريبا ، والتجهيزات الآلية بحوالي ٧٠٪ . حقيقة أن هذا التقدم كان أقل سرعة منه في ألمانيا ، ولكن الفارق لم يكن حتى ذلك الوقت كبيرا : فكان نصيب فرنسا في الإنتاج الصناعي الدولي في سنة ١٨٨٠ هو ٩٪ وإنتاج ألمانيا هو ١٦٪ .

وتمت إعادة تنظيم القوات العسكرية في ظروف حسنة . وسمح تطبيق قوانين سنة ١٨٧٢ وسنة ١٨٧٣ للجيش العامل ، منذ سنة ١٨٧٥ بأن تكون له قوات مساوية تقريباً للجيش الألماني ، وكان في وسع التعبئة أن تستدعي للخدمة العاملة « الإحتياطيين المؤهلين » ، والذين يريدون في عددهم عنهم في ألمانيا ؛ وإستمر هذا الموقف حتى حوالي سنة ١٨٨٩ .

وظهرت تغيرات واضحة في ميدان النفسية الجماعية . وتسيبت مرارة الهزيمة في نقد ذاتي ، وفي تجديد الشعور الوطني . وتخطت الإتهامات التي كانت ملتصقة بأمل رغبة إقامة أخوة عالمية من هذا الحلم . وأدار الجمهوريون ، والذين كانوا قبل سنة ١٨٧٠ من أنصار نزع السلاح ، ظهورهم « لهذه الحيلالات الخطيرة والمخيفة للأمال » ، على حد قول جول فيري . وفكر بول برت *Paul Bert* في ضرورة إعطاء للدارس العامة مكانا هاما في برامجها للإشادة بالإلتصارات

المسكينة في الماضي ، وحتى لتدريب العسكري . أما « نقابة التعليم » والتي كان مؤسسها معادياً للإتجاه العسكري في ظل الإمبراطورية الثانية ، فإنها قد اتخذت لنفسها هدفاً يتمثل في غرس حب النظم العسكرية في الشباب ، وشجعت الحكومة نشاط « الكتائب المدرسية » التي أعطت لتلاميذ المدارس الثانوية مبادئ عن « مدرسة الجنود » . وقبل الإحتياطيون بلا تردد الذهاب لعمل قرات التدريب ، وأحاط الحماس بالجديد ، وكان واضع القوانين العسكرية الجديدة يرغبون في جملة مدرسة « للنظام الإحتياقي » ، وأيضاً في جملة الوسيلة لإعادة بنا ، « الشعور الفرنسي » وأن يؤدي إلى تدعيم الوحدة القومية . ورغم هذه الصراخ السياسي فإن هذا الجيش قد بقي بعيداً عن المهارات بين الأحزاب ؛ وكان يحتل مكاناً خاصاً في شعور الفرنسيين ، ويمارس « إشعاعاً معنوياً » على حد تعبير أحد المؤرخين المحدثين .

فهل كان لهذا الشعور الوطني إتجاهاً عدوانياً ؟ إن الشعور السائد في ذلك الوقت عند هذا الشعب الفرنسي ، والذي كان في الماضي وفي الغالب غارياً ومسلطاً ، كان هو الرغبة في الأمن وفي الإستقرار ، والتفكير في الدفاع عن الأراضي ، والخوف من إعتداء ألماني جديد . ومع ذلك فإن هذا الإتجاه في التفكير كان بعيداً عن أن يمثل الإستسلام لفقد الأكراس واللورين . وكان التمسك بالمقاطعات المفقودة ، والرغبة في إستعادتها ، هو الشعور الذي يظهر واضحاً فيما بين ١٨٧١ و ١٨٧٥ في الصحافة والتفصيص ، وخطب أيام الأحد في القرى ، وخطب رجال السياسة . وكانت الإحتفالات بالمناسبات ، والمظاهرات التي تنظمها الجمعيات الوطنية ، وخصوصاً الجمعية العامة للأكراس واللورين ، تتوالى سريعاً . وكانت الكتب المدرسية ، سواء للتعليم الإبتدائي أو للتعليم الثانوي ، تحتفظ بالذكرى ، وتحفظ بالأمل . وظهر هذا الأتزايد بالشعور الوطني في الأوساط السياسية اليسارية أكثر من ظهوره عند الأوساط السياسية اليمينية . حقيقة أن

هذه « الحى الوطنية » قد بدت وكأنها قلت بعد بضعة سنوات ، وذلك بسبب تساؤل النقاد عن هدف التركيز الفكرى عليها . ولكنها ظهرت من جديد بين بداية سنة ١٨٨٦ ونهاية سنة ١٨٨٩ ، أى فى فترة « البولانجية » ، وغذتها دعاية « رابطة الوطنيين » ، والذى أصبح بول ديروليد *Paul Déroulède* رئيساً لها فى سنة ١٨٨٥ ، وعاشت فى أوساط المثقفين نتيجة لانتشار عمل موريس باريس *Maurice Barrès*

والواقع أنه من الصعب تقسيم المكان الذى إحتلته الألزاس واللورين فى الشعور الوطنى بدقة ، وتقدير ما يخص « الطقوس » وما يخص الإيماءات العميقة ، وقياس مناطق الالامبالاة عند العمال وعند الفلاحين بشكل خاص ؛ فهذه الدراسة لم تعمل حتى الآن ، ومع ذلك فإن رفض التسليم بضم ميم بالقوة ، وتأكيد الحق الذى تحتفظ به فرنسا على هذه الأراضى الفرنسية كانت هى بلاشك الخطوط الرئيسية فى هذه الفترة التمييز عن الشعور الوطنى . فهل معنى ذلك أن الأمل فى « الإنتقام » كان يتطلب — عند أصحاب هذا الشعور — الرغبة فى حمل السلاح لإستعادة الألزاس واللورين؟ كانت الحرب هى بالتأكيد تفكير العناصر النشطة ، وخاصة فى الأوساط العسكرية ، ووضع هذا التفكير فيما بين عامى ١٨٧٣ و ١٨٧٥ . ولكن « فى المستقبل » إذ أن حالة القوات العسكرية كانت لا تسمح بالإنتجاه إلى المعامرة ؛ وظهرت كذلك فى الصحف القريبة من وزارة الحربية والمتصلة بها . فيما بين سنة ١٨٨٦ وسنة ١٨٨٩ ، وعلى فترات قصيرة . ومع ذلك فقد كان بعض الوطنيين يرغبون فى التحفظ بالنسبة للمستقبل ، ويفضلون الاعتقاد فى إمكانية الوصول إلى تسوية سلمية ، رغم عدم إمكانية ذلك . وهنا أيضاً لا تتمكن الدراسات التاريخية من أن تصل حتى الآن إلى نتائج مدعمة ومن المهم أن نلاحظ أن الشعور الوطنى الفرنسى لم يأخذ شكلاً « تسلطياً » حتى فى تفكير أشد أنصار الإنتقام نشاطاً ؛ ولم يكن تصحيح اعتداء على القانون الدولى ،

وإعادة الأماالى الفرنسيين إلى المجموع القوى يعنى التفكير فى القيام بمجهود للتوسع السياسى .

وكانت روسيا تمتلك قوة ديموغرافية ، فكان عدد سكانها ٧٥ مليون فى سنة ١٨٧١ . ورغم ذلك فانها لم تلعب فى هذه الفترة دوراً مناسباً مع أهمية هذه الكتلة البشرية فى الحياة الدولية . وكانت متخلفة بالنسبة للدول العظمى الأخرى ، وفى كل الميادين .

ولاشك أن الشعب الروسى أى جموع الفلاحين التى تكون ٩٠ ٪ من الأماالى ، كان له شعوراً بالهزة القومية ، واعتقاداً فى قوة الدولة ، وكان فى رسمه أن يقوم فى حالة الغزو بمقاومة صبرورة ونفسلة وصلبة ، وهى التى كانت مظهراً لإرتباطه بالأرض الروسية ، ولكنه كان مستسلماً ومتواكلاً . وكان لا يظهر فى علاقاته مع الخارج أى تطرف أو أى تسلط . والظاهر أن الرغبة فى التوسع فى الخارج لم تكن موجودة إلا عند أقلية صغيرة ، تشمل فى غالبيتها على المتعلمين والموظفين ، وتمارس نفوذها على القيصر وعلى الوزراء . وكان هذا الشعب الروسى لا يشكل إلا ثلاثة أرباع الشعب ، وكانت عقلية « الأقليات القومية » مختلفة تماماً بطبيعة الحال ، مادامت هذه المجموعات المتجاورة قد وجدت نفسها خاضعة لسيطرة لا تقبلها إلا بكل مضعف . ولم يستغل التنظيم العسكرى إلا جزءاً صغيراً من الموارد البشرية . ورغم أن الخدمة الإجبارية قد نص عليها فى القانون لإبتداء من سنة ١٨٧٤ فإن الجيش العامل كان لا يشتمل فى البداية إلا على ثلث الصالحين للخدمة العسكرية ، ولاشك أن هذا التنظيم سيجب بعد ذلك أكثر فاعية ، ولكن ببطء ، إذ أن رجال « الطبقة الثانية » وهم الذين لم يقوموا بالخدمة العامة ، لم يمارسوا أى تدريب عسكرى . وبقيت قيمة هذه الوسيلة بسيطة فى حالة لشوب حرب أوربية ، فكان تنظيم الإحتياطى غير كافياً وخاصة نتيجة لنقص الضباط ، كما أن قلة إنتشار السلك الحديدية كانت تؤخر عمليات التعبئة والتجميع . وكان

من اللازم حساب فترة أسابيع عديدة لوضع مجموع القوات على أهبة الاستعداد. وكان التسليح منخفضاً في كتيه وفي نوعه عن الموجود في الدول الأوروبية الأخرى. ونتيجة لذلك فإن هذا الجيش الروسي لم يكن وسيلة معدة للهجوم، وعلى الأقل على مستوى حرب كبير. وأخيراً فإن روسيا قد بقيت من وجهة النظر الاقتصادية دولة زراعية في أساسها، خاصة وأن النظام السياسي لم يشجع اتجاهات البورجوازية، ولم تبدأ الصناعة الحديثة الضخمة في النمو إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ في منطقة الدونيتس، وبمعونه الخبراء الأجانب، ورؤوس الأموال الأجنبية. ونتيجة لهذا التخلف الصناعي بقيت روسيا سوقاً هاماً لمنتجات الصناعة الألمانية أو الإنجليزية، وبقيت تجهل مشكلة الأسواق، الصناعية التي كانت تشغل الدول العظمى الأوروبية الأخرى.

وكان تسيير السياسة الخارجية الذي كان مركزاً في هذه الدولة الأوتوقراطية بين أيدي القيصر ومستشاره تهايم من هذا الضنف. فكانت الحكومة تعرف جيداً أنها ليست في حالة تسمح لها بالاستمرار في صراع مع دولة عظمى، وكانت كذلك تفتش من رؤية هذا الصراع يوقف حركات انفصالية على حدودها الغربية، حيث كانت تعيش شعوب غير روسية، وخصوصاً في الأقاليم البولندية. وكان إسكندر الثاني والذي انتهى حكمه في سنة ١٨٨١ يتمتع بتعليم سياسي واسع، ولكنه كان يميل في الغالب إلى الإصلاحات الداخلية أكثر من ميله إلى السياسة الخارجية. وكان مستشاره نجوتشاكوف *Gortchakof* والذي كان له سلطة قوية في أوروبا ويعرف جيداً شئونها، قد بلغ في سنة ١٨٧١ ثلاثة وسبعين عاماً. وكان دبلوماسياً ممتازاً وحكيماً ودقيقاً، ولكنه لم يكن رجل دولة كبير، إذ أنه كان يفتقر إلى الفكرة الشخصية عن المشكلات الكبيرة، وإلى قوة العزيمة اللازمة لمحاولة توجيه الحوادث ورغب القيصر إسكندر الثالث بعد سنة ١٨٨١ في أن يدير بنفسه السياسة الخارجية، ولكن ذكاه كان محدوداً، ومعارفه ضحلة، وكان مستشاره جيير *Giers* ضيق التفكير، وغاضباً لفكرة التضامن بين الملوك.

أما النمسا والمجر فإنها قد خضعت كثيراً للتفوذ المجرى في سياستها الخارجية منذ إختيارها للحل الثنائي في سنة ١٨٦٧ . وكان أندراسى *Andrassy* الرئيس السابق للوزارة المجرى هو الذى أشرف منذ سنة ١٨٧١ على الوزارة المشتركة للشئون الخارجية . وكان يرغب في توجيه السياسة الخارجية للمملكة الثنائية في طرق جديدة . فعلى أى قوى حقيقية كان في وسعه الاعتماد؟ كانت النمسا والمجر بعد وقيل لإصلاح البليان الذى تم قد بقيت مضطربة نتيجة للمشكلات الداخلية . ولا شك أن التقسيم والاتحاد الذى أقيم بين ألمان النمسا والعناصر المجرية في المجر كانت تسمح بالسيطرة بسهولة ، وفي كل من قسمى الامبراطورية ، على العناصر الأخرى من الشعب . ومع ذلك فإن مجموع الألمان والمجرى سويلا لم يكن يمثل الأغلبية ، وكانت مقاومة العناصر السلافية تمرقل سير الحكومة أكثر من مقاومة العناصر الرومانية في ترانسلفانيا والعناصر الإيطالية في تريستا والتريتين . ورغم أن هذه المعارضة كانت لاتهدد حياة الملكية الثنائية نفسها تهربداً سريعاً ؛ خاصة وأن رؤساء حركات « الأقليات » لم يكونوا يفكرون في الاتجاه الانفصالى المباشر ، إلا أنها كانت تمثل عبئاً ثقيلاً على السياسة الخارجية .

وكان من الصعب الإيفاق على برنامج عمل بالنسبة للخارج إتفاقاً تاماً في هذه الامبراطورية التى كان الولاء للأسرة فيها ، وبدرجات متفاوتة ، يحتل مكان الشعور القوى . ولذلك فإنه لم يكن في وسع الوزير المشترك للشئون الخارجية أن يعتمد على التأييد الإيجابى من جانب الرأى العام ، وكان عليه أن يتجاهل في إدارة الشئون العادية شعور قطاع هام من الشعب ، وربما كان هو الأغلبية . ولكن هل كان في وسعه أن يتناسى الأخطار التى يمكن لأى حرب أن تهدد بها هذه المملكة خاصة وأن ولاد بعض المجموعات الوطنية كان مشكوكا فيه ؟ هذا حلالة على أنه كان لا يمتلك الوسائل العسكرية التى كان من اللازم لمثل مجموع أهالى هذه الإمبراطورية (٣٥ مليون) أن تضمته له . وإذا كان تنظيم القوات (م ٣٢ - تاريخ العلاقات الدولية)

السلحة من إختصاص وزير الحرب ، المشترك ، فإن التجنيد كان من إختصاص كل من الحكومتين ، النمساوية والمجرية ، وكانت التعقيدات الدستورية تصعب أمر التصويت على الإصلاحات العسكرية . ورغم أن مبدأ الخدمة الإجبارية كان قد وضع في سنة ١٨٦٨ فإن الجيش العامل كان لا يشتمل إلا على قسم من المجندين . وكان مجموع القوات في زمن السلم لا يصل إلى ثلثي قوات فرنسا ، والتي كانت لا تزيد عنها كثيراً في عدد السكان .

وعلى خلاف ذلك نجد أن هذه الحكومة لم يكن تصادف عقبات أو تدخلات من البرلمان في توجيه سياستها الخارجية ، إذا أن وزير الشؤون الخارجية ، كان غير مطالب بتقديم حساب عن إدارته في مجلسي فيينا وبرودابست إلا إذا ما كان الأمر يتعلق بالحصول على تصديق على بعض المعاهدات ، وكان عليه أن يدافع عن سياسته أمام « الوفود » وحدها وكانت هذه الوفود لا تجتمع إلا مرة واحدة في السنة ، وفي دورة لبضعة أيام .

أما إيطاليا فإنها قد نقلت عاصمتها إلى روما في سنة ١٨٧٠ ، ومع ذلك فإنها لم تكن قد أتمت وحدتها القومية ، ما دامت مملكة النمسا والمجر كانت تحتفظ تحت حكمها في التريستين وتريستا وفي جزء من إستيريا ودلماشيا بـ ٧٥٠.٠٠٠ من الألمان الذين يتحدثون الإيطالية ، ولكنها كانت قد تحررت من الخوف من التفوق الفرنسي .

فهل هي دولة عظيمة ؟ لم يكن لها من ذلك إلا الاسم . ومع ذلك فقد كانت تمتلك مقومات لها قيتها : فالتمائل القومي قد تحقق في نطاق الدفاع عن الحقوق « الإيطالية » ، والنمو الديموغرافي سيقبل بسرعة الفارق الموجود حتى ذلك الوقت بين عدد سكانها (٢٦.٨٠٠.٠٠٠ في سنة ١٨٧١) وبين عدد سكان جيرانها . فالذي ينقصها إذن ؟ القوة الاقتصادية : فهي متخلفة بكثير عن دول القارة الأخرى من وجهة النظر التقنية ، وهي فقيرة في الفحم ، وتعتمد بالتالي

على إنجلترا وألمانيا لإمداد مصانعها بالوقود . القوة المالية : فالميزانية في حجر مستمر بسبب هذا الضعف في النشاط الإقتصادي ، وبسبب التفرغ المالي الناتج عن النظام الضرائبي ، ولم يعد في وسع الخزانة أن تمتد بعد ذلك على هذه التسييلات التي كانت قد وجدت بين عامي ١٨٦١ و ١٨٧٠ لدى الأسواق المالية الفرنسية . والقوة الحربية والبحرية : كان البرلمان يحاول عدم زيادة حجم الميزانية ويرفض الموافقة على المصروفات اللازمة . وكانت تنقص إيطاليا كذلك الثقة في نفسها ، خاصة وأنها كانت مشغولة بمصاهب داخلية صعبة ، مثل الصدام مع القابليكان ، والإختلاف في البنيان الإجتماعي بين الشمال الجنوب . وكان الرأي العام راكداً ، ولم يكن يمارس حق التصويت إلا نصف أولئك الذين كان من حقهم التصويت ، وكانوا قلة ، وكان النواب يمارسون التزويغ ، وكان رجال الحكومة نفسها ، وبعد الحياة النشطة التي عاشوها فيما بين سنتي ١٨٥٩ و ١٨٧٠ ، محتاجين للراحة إلا في بعض الاستثناءات النادرة ، وكانت لهم علاوة على ذلك مشاغل سرية تجبرهم على أن يأملوا في هدوء هلاقتهم مع الخارج .

ولذلك فإنها لم تكن فترة إمتعاض سياسة كبرى ، ومع ذلك فقد كان الهدف الأول على القارة يتمثل في إتمام الوحدة : وأيد جزء من الصحافة الإيطالية حركة إستعادة الأقاليم الإيطالية غير المضمومة ، ولكن الحكومة النمساوية المجرية أعلنت بوضوح في سنة ١٨٧٤ أنها ترفض كل تسوية سلمية . فهل كان من الملائم تحقيق هذا المشروع بالقوة ، حتى إذا ما سمحت الظروف بذلك ؟ لم يكن من صالح إيطاليا أن تهدم النمسا والمجر ، والتي كان بقاؤها ضرورياً للتوازن الأوروبي ، والتي كانت أقاليمها تحميها من الإنهال المباشر بالإمبراطورية الألمانية .

وتخلصت بريطانيا العظمى من جزء كبير من مشغوليات الدول الأوروبية

الأخرى، نتيجة لوجوها على جزيرة . ولم تكن قد هرفت الغزو منذ سنة ١٠٦٦ . واحتفظت في ١٨٧١ في الحياة اقتصادية بنفس التفوق الذي كان لها في القرن الثامن عشر . وكانت أكبر دولة تنتج القمح ، وأكبر منتج في التعدين . وفي النسيج ، وكانت هي المخزن الذي تتركز فيه المواد الأولية التي تأتي من القارات الأخرى، والمواد الغذائية التي تصل من المستعمرات والذي تقوم التجارة الإنجليزية منه بتوزيعها على بقية الدول الأوروبية ، وكانت هي المركز المالي للعالم . وكان هذا الإزدهار مرتبطاً في تفكير الإنجليز ومنذ أواسط القرن التاسع عشر بممارسة حرية التجارة ، وكذلك بالقوة البحرية . وكان هذا التفوق غير المتنازع لاسطول الحرب الإنجليزي هو الذي يضمن أمن الجزر البريطانية ، وكذلك أمن الطرق البحرية ، والتي كانت مفتوحة للتجارة الإنجليزية في كل أنحاء العالم . ولذلك فإن أفنى السياسة البريطانية كان عالمياً بالضرورة . ومع ذلك فلم يكن في وسع بريطانيا العظمى أن تهمل شؤون القارة ، والتي كانت تخشى أن تتفوق فيها إحدى الدول الأخرى . ولكن هذا التفوق لم يكن يظهر على أنه خطر حقيقى بالنسبة لبريطانيا إلا في حالة ما إذا كانت هذه الدولة المتفوقة على القارة تمتلك قوة بحرية كبيرة ، أو إذا كانت تمتلك سواحل بحر الشمال المواجهة للجزر البريطانية ، أي سواحل بلجيكا وهولندا ومصبات الأنهار هناك .

ولم تكن المبادئ أو العواطف هي التي توجه السياسة الخارجية البريطانية . ويقول أحد الامثال الإنجليزية أنه « من الواجب عدم عبور القاطر إلا عند الوصول إليها » . والحكومة لا تبحث عن حل المشكلات إلا في الملاحظة التي تقع فيها . وما هو الداعي للتفكير سلفاً فيما يجب فعله في مثل هذه الاحتمالية أو غيرها ؟ وما هو الداعي للإرتباط بالنسبة للمستقبل ما داموا يعرفون كيفية التأقلم مع متطلبات الحياة ؟ من اللازم إعتبار الاحتمالات البعيدة على أنها بدون قيمة ، وتماشى عقد صلات دائمة ، وحتى الارتباطات المكتوبة إلى أبعد درجة

ممكنة، وخاصة حينما تكون من طبيعتها أن تشمل على وعد بالتدخل .
وبريطانيا العظمى تأمل في أن تبقى بعيدة عن نظام المحالفات التي كانت تعقد
وتعمل بين دول القارة .

هل كان في وسع هذه السياسة الخاصة بالعزلة ، والتي نادى بها في سنة ١٨٧١
رجال الدولة الانجليز ، أن تكون حلا لمدة طويلة ؟ كانت بريطانيا العظمى
تمتلك بلا شك امكانيات قوية للدفاع عن مصالحها في جميع أنحاء العالم : وهما التفوق
البحري والتفوق المالي . ولكنه لم يكن لها جيشاً قوياً ، لذا أنها كانت الوحيدة
التي تحتاج الخدمة العسكرية الاجبارية من بين الدول العظمى الأوروبية . ويمكننا
أن نقبل أن تقتصر القوات العسكرية للرابطة في الجزر البريطانية على بضعة
آلاف من الرجال مادام الاسطول الحربى يمكنه أن يمنع أى نزول إليها .
ولكن الاخطر من ذلك بكثير هو أن تكون حاميات الإمبراطورية تكفى
بالكاد لضمان حماية النقاط الإستراتيجية ، إذ أنه سيصعب على السياسة الإنجليزية
أن تجد القوات الضرورية إذا ما احتاجت لتدعيم ضغطها البحرى بحملة عسكرية .
ومع ذلك فإن بريطانيا العظمى ستنتجح في أن تلعب دوراً هاماً في العلاقات
الدولية في كل الفترة الواقعة بين عامى ١٨٧١ و ١٧٩٣ ، ودون أن تمتلك
الوسائل العسكرية الفعالة ، ورغم جوارها لأوروبا القوية التسليح . ولكنها ستعطل
إلى البحث عن دعائم دبلوماسية ، وتفرج بالتالى عن سياسة العزلة من وقت
لآخر لكي تحقق عمل القوة . ولذلك فإنها ستحاول أن تقلل إلى أقصى مدى من
إرهاباتها ، وتتربص من الوعود التي تجررها مقدماً على قبول إمكانية المشاركة
فى حرب . وكان اعطاء الأمل للنزلة أخرى بالمساعدة ، وترك بعض العكوك
حول امكانية تحقيق هذا الأمل من الناحية الفعلية ، والإحتفاظ ببريطانيا
العظمى بالحق في تقدير ما اذا كانت ستحارب أم لا عندما يحل خطر الصدام
بالفعل . — هو التكتيك الذى ستميز عليه الدبلوماسية الإنجليزية .

وكانت هذه السياسة المتمازجة والمتحركة ، والتي تقوم على الحلول الوسط ، هي التعبير عن العزيمة القومية للإنجليز . فكان الإنجليزي يعيش بنراثة وإرثاته . وكان متسكاً بعزته البريطانية ، وفي اعتقاده بتفوقه ، ويعيش بقوة عزيمته ، وبصلابته وإصراره ، ومؤيداً في ذلك بنجاحه في كل ميدان الحياة الاقتصادية . وكان يعرف جيداً أنه من اللازم القيام بسياسة خارجية نشطة ، ما دام لبريطانيا العظمى مصالح تدافع عنها في كل مكان ، ولكنه كان في أحماقه محافظاً ، وبأمله في عدم تغيير نطاق لمناخه . ولم يكن له من الخيال ما يدفعه إلى دراسة التطورات المقبلة للحوادث ، ويرى من الحكمة أن يفكر ببطء قبل إتخاذ القرارات ، وخاصة تلك التي تهدد بتقييده بالنسبة للمستقبل . ولذلك فإن الرأي العام كان يلعب دوراً إيجابياً في توجيه السياسة الخارجية . ولا شك أن النظام البرلماني كان يترك للسلطة التنفيذية ، أي للوزارة — ما دام الناتج لا يسيّر عملياً السياسة حتى وإن كان يحتفظ بنفسه في بعض الحالات — إمكانية أخذ قرارات هامة . ولكن ، والكلمة الأخيرة ، كانت ترجع إلى البرلمان . وكانت التقاليد السياسية الإنجليزية لا تسمح للوزارة بالإتفاق على تعهدات سرية ، واحتفظ رئيس الوزراء ووزير الخارجية دائماً ، وفي مفاوضاتهم مع الدول الأجنبية ، بالحق في البرلمان في أخذ القرارات النهائية ، وفي أخذها في الوقت الذي تتطلبه الظروف . وكانت هذه وسيلة سهلة لتحايل إعطاء الوعود . وكانت كذلك عاصية من خصائص طبيعة البريطانيين ، ولازمة من لوازم السياسة الإنجليزية في هذه الفترة .

٣ - نتائج الاتصال الألماني : اتجاهات السياسة الخارجية :

كانت مسألة العلاقات مع الإمبراطورية الألمانية في مركز الانفعالات وجمال الحكم في كل الدول الأوروبية ، واتجهت كل الأنظار صوب بيسارك . وكان مستشار الإمبراطورية الألمانية قد بلغ في سنة ١٨٧١ ستة وخمسون سنة . وكان قد حصل بذلك السلسلة للتواصل من العمليات الناجحة بين عامي ١٨٦٢

و ١٨٧٠ على سلطة لا مثيل لها . واعترف رجال البول الأوربية له بتفوق غير منازع ، وبذلك حاد في المشكلات الدولية ، وبسيطرة تسود على جوف المفاوضات . وإذا كانوا يخشونه ، أو يبكرهونه أو يسحبون به ، فقد كان الجميع يتساءلون في كل فرصة عما يفكر فيه ، وما يرغب وعن أى إرباطات سرية يكون في صدد إعدادها .

وحسب ما تسمح لنا الوثائق بمعرفته كانت للفتوليات الأساسية لبسارك في خلال هذه السنوات العشر ثابته تقريبا . وكان متأكد من أن فرنسا كانت تأمل في حرب انتقامية . وكان يرى من المنطقي أنها لا تقدر على الإستسلام لفقد الألوا والورين . وأعلن في ١٤ أغسطس سنة ١٨٧١ إلى جابرياك *Gabriel* القائم بأعمال فرنسا : « إذا ذكرت لك صراحة ما أفكر فيه ، فإنى لا أعتقد أنكم ترغبون الآن في نقض الهدنة القائمة ، وأنكم ستدفون لنا مليارين ، ولكنكم ستحاربونا حينئذ لصبح في سنة ١٨٧٤ ، وحينئذ يجب عليكم سداد الثلاث مليارات الأخرى . » وحتى حينئذ كانت أعمال الحكومة الفرنسية تجعله يعتقد في عدم ضرورة هذا الخوف في الحال فإن اعتقاده كان لا يقل في أن فرنسا ستحاول في أقرب فرصة سائحة تحرير الألوا والورين . ولذلك فإنه كان مصمما على أن يأخذ بمنصر البداة في حالة رؤيته أى مظاهر مثقلة : « إننى لن أنتظر أن تصبح فرنسا مستعدة لمكى أحاربها . »

ولكن فرنسا لم تكن قادرة على محاولة هذا الإنتقام إذا ما كانت بمفردها . وكتب في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٢ لسفيره في باريس : « إننا في حاجة إلى أن نتركنا فرنسا في هدوء ، ونحن في حاجة لمنع فرنسا من أن تجد حلفاء . إذا ما كانت لا ترغب في البقاء في سلم ، وإن تكون فرنسا خطيرة بالنسبة إلينا مادامت بدون حلفاء . » ولذلك فقد كان من الضروري « هزل » الخصم . ولكن الإنتصار الألماني كان قد أثار الأسف والغيرة والقلق بين الدول العظمى التي

كانت قد بقيت محايدة في سنة ١٨٧٠ - سنة ١٨٧١ ، ولذلك فإن بسمارك كان يعتقد أنه سيواجه صعوبات ، وحسب قول أحد الدبلوماسيين الروس فإنه كان يخشى من « كابوس التكتلات » ، ولكي يمنع مثل هذا الخطر ، وبمنع فرنسا من أن تجد حلفاء لها كان على الدبلوماسية الألمانية أن تعمل لكي تهدى من روع النمسا والمجر وروسيا ، والتي كانت تعتبر أن موقفهما يزيد في الأهمية على موقف بريطانيا العظمى ، خاصة وأن هذه الأخيرة لم يكن لها جيش ؛ وأن تعمل كذلك على تجنب اصطدام نمسوى روسى - وكان ممكناً في البلقان - إذ أن في وسع مثل هذا الصدام أن يعطى لفرنسا الفرصة التي تبحث عنها ، ولذلك فإن الحل الأمثل سيكون نتيجة لذلك هو إقامة وفاق بين الإمبراطوريات الكبرى الثلاث : والعمل بطريقة وإعطاء وعود وآمال بشكل لا يجعل النمسا والمجر أو روسيا تحاول النظر صوب فرنسا ؛ وأن يوجد « تحت نفس المظلة » هذين الجارين المتنافسين ، وبطريقة تسمح بمراقبة أعمالهما ونزعاتهما وهذا هو الهدف . وكانت هذه هي الفكرة الأساسية لسياسة البسماركية منذ سنة ١٨٧١ ، وحققها المستشار في سنة ١٨٧٣ بالتوقيع على إتفاقيين ، الأول ألماني روسى ، والثاني نمسوى روسى مع انضمام ألمانيا ، والذين كونتا الشكل الأول له ، وفاق الأباطرة الثلاث ؛ ! وسيعود إليها بعد ذلك بشروط مختلفة .

وكان التفكير الأول في هذا النظام ، - ويمكن استخدام هذه الكلمة رغم عدم موافقة المستشار عليها - هو قارى في أساسه ، وكان بسمارك لا يرى في المسائل الخارجة عن نطاق أوربا إلا مدخلا لسياسته الأوروبية : فلم تكن الخصومات الإستعمارية - وهي التي ستشارك فيها ألمانيا بكل حذر ، وخاصة تلك التي تضع الدول الأخرى في مواجهة بعضها - قيمة في نظره إلا من حيث كونها تعطيه فرصاً لتدعيم نظامه القارى .

وبالإختصار فإن بسمارك ، رغم كونه لا يتردد أبداً في استخدام التهديد

لتخويف فرنسا ، ورغم كونه لم يترك امكانية لشوب حرب وقائية ، لم يكن يأمل بعد سنة ١٨٧١ في أن يلتجئ الى الحرب . وكان يعتقد أن ألمانيا قد أصبحت « مشبعة » ، وأنها لن تكسب شيئاً من صدام جديد ؛ وكان يرى أن حرباً فرنسية ألمانية جديدة تهدد بوضوح بالأقتصر على هذين العدوين ، وأنه سيكون على ألمانيا أن تقاوم بالمكاسب التي حصلت عليها في مواجهة تكتل أوروبا . ولا شك أنه قد رأى أن السلم ضروري لألمانيا ، ولكي يسمح بتكديس رؤوس الأموال اللازمة للإزدهار الصناعي : وكان يعتمد على هذه التنمية الاقتصادية لكي يدعم الوحدة الألمانية . ولذلك فإن سياسته كانت محافظة بالنسبة للوضع القائم ، لا عن مبدأ بطبيعة الحال ، ولكن خوفاً على المصالح الألمانية . ما هي النظرة التي نظرت بها الدول العظمى الأوروبية الأخرى للوقف الناتج عن الإقتصار الألماني ؟

كان الرأي العام في فرنسا المهزومة ، والتي تأكدت فيها الرغبة في السلم مع الانتخابات العامة في فبراير سنة ١٨٧١ ، راضياً ، ويشعر بكرامته حينما يسمع الاشارات إلى « الانتقام » ؛ ولكنه كان يعلم أن هذا الانتقام غير ممكن في هذا الوقت . وكان رجال الدولة الفرنسيين مقتنعين بذلك ، ويخشون من خطط إسمارك وإرتمباطات « الماكيافيلية » . وظهرت اتجاهات فكرية ثلاث بين هؤلاء الرجال ، وكانوا ثلاثة عشر وزيراً للشئون الخارجية فيما بين عامي ١٨٧١ و ١٨٩٠ .

كان أدولف تيير *Adolphe thiers* الذي أدار بنفسه السياسة الخارجية والسياسة الداخلية كرئيس « السلطة التنفيذية » ، ثم رئيساً للجمهورية حتى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ مسالماً تماماً . وربما كان قلب هذا الشيخ ، والذي بلغ أكثر من سبعين عاماً في سنة ١٨٧١ قد أصابه جفاف قلل من ألم الهزيمة . وعلى أي حال فإنه كان يعتقد أن فرنسا قد أطاحت بالقوة بالقدر الذي تستطيع ، وإنما لم

تعلن هزيمتها إلا بعد أن وصلت إلّا آخر قواها . وإذا كان يعمل بكل هزيمته من أجل إعادة البناء والنمو ، وإذا كان يرغب في أن يعطى فرنسا الوسائل اللازمة لاستعادة مكانها في أوروبا ، فإنه لم يكن يستعد للانتقام . وأكّد رغبته في تنفيذ معاهدة فرانكفورت في كل فرصة ، وكتب إلى سفير فرنسا في سان بطرسبرج : « إن التفكير الوحيد للحكومة هو أن تطلب إلى مشروعات السلم أن تصلح مصائبنا ؛ ونحن ننفذ بإخلاص الشروط القظيمة التي فرضت علينا ، ومع ذلك فن الواجب على ألمانيا ألا تسيء استخدام هذه الرغبة الحسنة ، ففرنسا لا يمكنها أن تقبل الإذلال ، وخاصة إذا ما حاول بيسارك عقد مؤتمر دولي للموافقة على التغييرات الإقليمية التي وقعت في أوروبا منذ سنة ١٨٦٦ وكتب تيير في يوليو سنة ١٨٧٢ : « إذا ما حدثونا عن ذلك فلن نتردد ، ومن الواجب أن نقاوم تماما . فلا يمكننا أن نذهب بأنفسنا وفي سلم تام كما نحن الآن ، وبعد أن تخلصنا من كوثنا تحت أقدام المنتصرين علينا ، لكي نسمح بذلك التوقيع مرة ثانية على المعاهدة التي فرضت علينا . » ومع هذا التحفظ فإن تيير لم يكن يرى لفرنسا إلّا قاعدة واحدة تسيّر عليها : « تفكير بالإعتدال الكبير ، وحذر وشم كل شيء ، إذ أننا لم نصل بعد إلى مرحلة المبادأة . » ولم يكن يرغب في التفكير في عمل خارج أوروبا ، سواء في تونس أو في الهند الصينية . ولا شك أنه كان يأمل في أن يتمكن يوم ما من إستعادة مركز فرنسا الدبلوماسي في أوروبا ، وأن يهرب من العزلة بتحالف مع إنجلترا أو بتحالف مع روسيا ، ولكنه كان لا يرغب في أن يقوم بعمل قبل وقته ، وبعمل يمكنه أن يصبح خطراً ما دام يهدد بأن يقسب في رد فعل ألماني .

أما جامبetta فكان شاباً ، وكان قد بلغ أربعين سنة في عام ١٨٧١ : وكان من أنصار المقاومة حتى النهاية في أثناء الحرب ، ولذلك فإنه قد ظهر وكأنه سيصبح رجل الإنتقام . ولكنه كان يعلم كذلك جيداً أن هذا الإنتقام لم يكن

ممكناً في ذلك الوقت ، وكان أيضاً يخشى بيسارك ولا يرغب في إعطائه أى إعدام . يتسبب في غضبه العدواني . ولذلك فإنه كان يعترف بعدم إمكانية التهرب من سياسة تنفيذ معاهدة السلم كاملة . وكانت أفكاره بالنسبة لإمكانات المستقبل هي التي تختلف عن آراء تيير . وأكد جامبينا دائماً في مراسلاته أنه يؤمن بأن المحافظة على السلم لا يمكنها أن تستمر طويلاً . وكتب إلى صديقه رانك *Ranc* : « أن ضم الألزاس والهورين هو جرثومة موت بالنسبة لعمل بيسارك . وسيظل السلم ضعيفاً ما دام لا يصبح هذا الخطأ ، وإن يلقي أحد سلاحه . » فهل كان يعتقد إن في وسعه انتفاع للسكشار بأن من مصلحة ألمانيا أن تفكر في مثل هذا « الإصلاح » ؟ الظاهر أنه كان يفكر في ذلك في سنة ١٨٧٨ ولكن دون أن يجرؤ على تنفيذ مشروع مقابلة مع بيسارك ، والذي كان الرأي العام سيفسره على أنه يدل على التخلي عن سياسته . وفي الواقع نحمد أن جامبينا قد حاول البحث عن بديل لفظي بين قوة سياسة الإنتقام وضعف سياسة الإستسلام مع سيره في طريق السلطة . ووصل به الحال إلى التحدث عن الأمل في « العدالة الدائمة » وقال أنه يمكن للتعديلات الكبرى أن تنبع من القانون . وما دام ينصح بالانتظار في « هدوء وعقل » فهل كانت سياسته تختلف في أساسها كثيراً عن تلك التي رسمها تيير ؟

أما جول فيرى *Jules Ferry* فإنه قد أتى بوجهة نظر جديدة في توجيه السياسة الخارجية . وقال أن سياسة « التوقيع » والمصورة داخل نطاق القارة هي « طريق الإنهيار » . ولم يكن في وسع فرنسا أن تهفل كل وقتها بالتفكير في « جرح سيدي دائما » وعليها أن توجه أنظارها صوب العالم كله . ولكن كان عليها أن تبحث عن « عدم توازن » العلاقات الفرنسية الألمانية في حالة عليها خارج أوروبا ، ومقابلتها لمقاومة بريطانيا العظمى ، أو مقاومة إيطاليا في البحر المتوسط . ولذلك فإنه لم يكن في وسع الحكومة الفرنسية أن تتخذ لنفسها

هدفاً يتلخص في كونها « متناحمة دائماً » مع ألمانيا . وكان طليها أن توافق على تعاون عرضى مع ألمانيا ، ولكن دون تفكير في إمكانية الوصول إلى وفاق عام ، وهو الذى يتطلب تنازل مباشر عن المقاطعات المفقودة .

أما روسيا فإنها قد حاولت السياسة البسماركية بين عامى ١٨٦٦ و ١٨٧٠ . فبل معنى ذلك أنه كان في وسعها أن تنظر إلى سيطرة الإمبراطورية الألمانية الجديدة على القارة بدون قلق ؛ لقد انتهى الأمن الذى ضمنه تفكك البلاد الألمانية السياسى لإمبراطورية القيصرية ؛ وأصبح في وسع الجار القوى أن يفكر في استخدام نفوذ كبار ملاك الأراضي الذين كانوا من أصل جرمانى في الولايات البلطية . ولكن هذا الخطر ، والذى كان تبيير قد تحدث عنه أثناء رحلته في العواصم الأوروبية في خريف سنة ١٨٧٠ ، لم يكن قد ظهر واضحاً في ذلك الوقت أمام الحكومة الروسية ورغم التغير الذى حدث في التوازن الأوروبى فإن السياسة الروسية كانت تصر على النظر صوب الإمبراطورية العثمانية والبلقان وبقية مسائل الوصول للبحر المتوسط ، وبالتالي مسألة المضائق — البوسفور والدردنيل — هى المشغوليات الأساسية ، وأصبحت في المقام الأول بعد أن استعادت الحكومة الروسية وسائل عملها نتيجة لتحررها من الفقرة الخاصة بحيازة البحر الأسود في معاهدة باريس . وأصبح الهدف الأول هو الحصول على إعادة النظر في الوضعية الدبلوماسية للمضائق . ولكن هذا لم يكن يعنى إبدال « الفتح السكامل » بالإفقال ، إذ أن ذلك سيسمح للأسطول الإنجليزى بالتوغل في البحر الأسود . وكان الروس يأملون في فتح المضائق في صالح الدول المطلية على البحر الأسود وحدها . وبذلك تعطى حرية المرور لروسيا دون أن تحصل إنجلترا على نفس هذه الميزة .

ولكنى تصل إلى هذه النتيجة كان الشرط الأساسى — وإن كان غير كاف مادام تغيير الوضع يتطلب موافقة الدول الموقعة على إتفاقية سنة ١٨٤١ — هو

إضعاف الامبراطورية العثمانية ، وذلك بمساعدة حركات إستقلال القوميات في شبه جزيرة البلقان . وكان في وسع روسيا أن تمارس نفوذاً فعالاً على العناصر السلافية الأرثوذكسية نتيجة للارتباطات الدينية؛ واستخدمت السياسة القيصرية هذه الوسائل في بلاد البلقان وفي بلاد الصرب . وكان هناك إتجاه لدى بعض الأوساط السياسية الروسية حتى لإقامة تضامن في العمل ، لا مع العناصر السلافية في البلقان وحدها ، ولكن كذلك مع الملاف في أوروبا الدانوبية . وكان هذا هو برنامج حركة الجامعة السلافية *Panславisme* التي وجدت في كتاب دانييلشكي *Danilevsky* « روسيا وأوروبا » وفي كتاب فيدايف *Fedaïef* « نظرات في المسألة الشرقية » تعبيراً عنها غداة حرب سنة ١٨٧٠ — سنة ١٨٧١ وكان هذا البرنامج يهدف إلى تجميع العناصر السلافية في جامعة واحدة ، أوحى في إتحاد تحت إشراف روسيا . ومع ذلك فإن الحكومة لم تتبن هذا المشروع رغم أنها قد تأثرت بنفوذه في بعض الأوقات .

وكانت النمسا والمجر أيضاً تنظر صوب البلقان ؛ وبعد أن طردت من ألمانيا ومن إيطاليا في سنة ١٨٦٦ لم تجد ميدان عمل خارجي لها إلا في *Drang nach Osten* أي في « الإنتدفاع صوب الشرق » ، أو بمعنى أدق صوب الجنوب الشرقي ، وكان في وسع المملكة الثنائية أن تبحث عن طريق وادي مورافا ووادي فاردار من التوسع في إتجاه سالونيك ، ولكن بشرط معادلة أو تحطيم مقاومة إمارة الصرب الصغيرة . وكانت هذه هي سياسة العناصر المجرية ؛ وتأكدت بنشاط منذ أن أصبح أندراسي *Andrassy* وزيراً مشتركاً للشئون الخارجية في أكتوبر سنة ١٨٧١ . فما هو الشكل الذي يمكن لهذا « التوغل » أن يأخذه في البلقان ؟ لقد فكرت الأوساط العسكرية في عمليات العظم . ولكن أندراسي لم يكن يفضل هذا التوسع الإقليمي إذ أن ضم المناطق التي تسكنها عناصر سلافية كان يهدد بزيادة المصاهب الداخلية . وكتب في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧١ : « من الصعب الإشارة

لمى أى توسع إقليمي لن يصبح مصدرا للتناوب لجزئى المملكة . ولذلك فإنه كان يفضل التفكير فى تنمية منطقة نفوذ . وكان هذا التوسع النسوى المجرى فى البلقان ، مهما كان شكله ، يهدد بالإصطدام بمصالح روسيا . ولذلك فإن أندراسى كان يأمل فى الوصول الى وفاق مع ألمانيا . وكان يقبل بسهولة — كمجرى — أن يعتبر الأمر الواقع فى سنة ١٨٦٦ كأمر نهائى . وكانت رغبة الإمبراطورية الألمانية فى إتمام وحدتها عن طريق ضم العناصر الألمانية فى النمسا يمكنها أن تكون هى العقبة الوحيدة أمام هذا الوفاق . ولكن ، ألم يعلن بيسارك للامبراطور فرانسوا جوزيف فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧١ أنه لا يفكر فى أى أمر من هذا النوع ، وأنه يرغب فى الاحتفاظ بالإمبراطورية النمساوية المجرية ؟ ولذلك فإنه يمكن تقدير امكانية حدوث الإيفاق بين الدولتين . وقال أندراسى : « ان صداقتنا فى غاية الأهمية بالنسبة لألمانيا » . ولكن النقطة الدقيقة كانت هى أمل السياسة النمساوية المجرية فى اجتذبات الرايخ صوب تحالف موجه ضد روسيا ؛ وكان بيسارك على العكس من ذلك يفكر فى وفاق بين الإمبراطوريات الثلاث لكى يتحاشى القاء القيصر فى أحضان فرنسا . ومع ذلك فإن الاتجاه « المعادى لروسيا » قد بقى حتى بعد اختفاء أندراسى سنة ١٨٨٠ هو اتجاه خلقاته .

أما فى بريطانيا العظمى فكان جلاستون Gladstone هو رئيس الوزراء فى سنة ١٨٧١ واحتفظ بهذا المركز حتى سنة ١٨٧٤ . وكان رئيس المعارضة هو دزرائيل Disraeli الذى أصبح رئيساً للوزراء من سنة ١٨٧٤ حتى سنة ١٨٨٠ . وكان كل منهما يشعر حيال بيسارك بما يشعر به زميله من عدم الاستلطاف . والحلدر ؛ جلاستون نتيجة لآسياب أخلاقية بعد ضم الألزاس واللورين الذى صدم شعوره بالعدالة والقانون ، ودزرائيل نتيجة لآسياب سياسية ، هى الحزوف التى تسببه له السيطرة الألمانية . ولكن جلاستون كان من رجال « الجزر »

بشكل واضح ، ومن أنصار السلام المخلصين . وكان لا يرغب في عمل حساب إلا للمصالح الإنجليزية ، وبقي غلصا لتقاليد العزلة . وكان يعتقد أن بريطانيا لن تربح أى شيء من المشروعات الخارجية . وقال معارضوه أن سياسته كانت سياسة ضعف . أما دزرائيل فقد أظهر ضرورة « تدعيم » الإمبراطورية بإجراءات بحرية وحرية وإقتصادية ، ورسم سياسة خارجية لفعلة ، ولكنه كان يعتقد أن بريطانيا العظمى كانت دولة « آسيوية » أكثر من كونها أوروبية ، ويكفينا القول بأنه كان يحذر من روسيا أكثر من خوفه من ألمانيا . ولم يكن في وسع الملكة فيكتوريا أن تصبح حكما بين هذين الاتجاهين . حقيقة أنها كانت تهتم بالسياسة الخارجية ، ولأنها كانت مرتبطة تماماً بنظام الإمبراطورية ، وإشباع النفوذ الإنجليزي في العالم : ولذلك فإن ميولها كانت تدفعها إلى ناحية دزرائيل . ولكنه لم يكن في وسعها أن تتدخل بطريق مباشر ، رغم خطاباتها العديدة لرئيس الوزراء ، ورغم عدم ترددها في إعطاء التصامح . ذلك أن الوزارة كانت هي التي تقرر وحدها السياسة في واقع الأمر ، وفي توافق مع حالة الرأي العام . وكانت جماهير الإنجليز تحتفظ بشعور قوى بالأمن ، إذ أن التفوق الألماني على القارة لم يظهر لها على أنه خطر على المصالح البريطانية ، ما دام لا يمتد على قوة بحرية كبيرة .

وهكذا نجد أن النمسا والمجر وروسيا كانت لها مصالح متنافسة في البلقان ، في الوقت الذي راقت فيه إنجلترا للسياسة الروسية بإهتمام . وكان من طبيعة هذه المتنافسات أن تعترض تكوين كتلة موحدة ضد ألمانيا . ولم يكن بيسارك يأمل في أن تؤدي هذه المتنافسات إلى صدام مسلح قد يتطور بلا شك إلى حرب عامة ، ولكنه إستخدمها لكي يصل عن طريقها إلى تنفيذ سياسته .

الفصل الحادى والعشرون

التوسع الأوروبى فى العالم

بدأت حركة كبيرة فى الدول الأوروبية العظمى لتوسع الإستعمارى إبتداء من سنة ١٨٧٨ - ١٨٨٠ . وظهرت هذه الحركة فى أول الأمر فى بريطانيا العظمى حيث عارض دذرائيل ، حين كان رئيسا للوزراء من سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٨٨٠ الإتجاهات المعتادة للإستعمار ، والتي كانت قد إنتشرت بين حكومة الأحرار قبيل سنة ١٨٧٠ . ولم يوقف سقوط وزارة المحافظين فى سنة ١٨٨٠ هذا المجهود إذا أن الآراء الاستعمارية والتسلطية كانت قد توغلت فى أوساط الأحرار رغم معارضة جلاستون لها . أما فى فرنسا فكان جول فيرى هو الذى أعطى لها الدفعة الأولى . ولاشك فى أنه لم يكن قد وضع لها برنامجا محدداً (ولم يضعه إلا بعد سقوطه فى سنة ١٨٨٥) ولكنه نجح وأقنع البرلمان بوضعه أمام الأمر الواقع ووضع أسس إمبراطورية إستعمارية جديدة فى تونس ، وفى إفريقيا الغربية وفى مدغشقر ، وفى الهند الصينية . أما فى روسيا- فإن التوسع خارج أوروبا لم يكن حتى سنة ١٨٩٣ إلا هدفاً ثانوياً ؛ وكانت السياسة الروسية تنظر بوجه عام صوب الإمبراطورية العثمانية فى أوروبا وصوب البلقان ، وكانت تبحث عن الوصول إلى « المياه الحرة » إلى البحر المتوسط . أما عملها فى آسيا الوسطى فلم يكن أكثر من عملية « تحويل » أو « تعويض » عما أصابها من خيبة أمل فى البلقان . وفى إيطاليا زاد التفكير فى البحر المتوسط عن التفكير فى المشكلات القارية ؛ ولكن خيبة الأمل فى المسألة التونسية دفعت كريستى *Crispi* — ذلك المندفع الذى كان يتجه صوب العظمة الوطنية ولكن دون أن يحسب

حساب الإمكانات المادية والمعنوية — صوب المغامرة في إفريقيا الشرقية -
 وفي ألمانيا بدأ الدافع في أوساط رجال الأعمال وهدت تجار برلين وهامبورج
 الذين ضغطوا على إسمارك وأجبروه على قبول مشروعات إستعمارية في إفريقيا
 وفي جزر التوابل أوفى المحيط الهادى رغم إعتراضه على قيمتها . وبعد إعتزال
 المستشار أدخل غليوم الثانى ألمانيا في هذه السياسة الدولية ، وإن كان الوقت
 قد أصبح متأخرا . وفى بلجيكا أنشأ الملك ليوبولد الثانى والذي كانت مشروعاته
 أساسية فى نمو التسلطية الإستعمارية دولة الكونغو الحرة ، باسمه الشخصى ،
 و تحت ستار الدولية ، وهى الدولة التى أورثها بوصيته لمملكته .

٦ — دوافع التوسع الإمبريالى :

إن دوافع هذا الإزدهار الإمبريالى متشابهة تقريبا فى كل مكان ، وأما
 المتنادون بالتوسع خارج أوروبا — سواء أكانوا من رجال الدولة أو من
 المجموعات ذات المصالح — نفس الإدعاءات تقريبا فى تلك الفترة التى تكونت
 فيها نظرية التوسع الإستعمارى .

وتأتى الإدعاءات الخاصة بالمصالح المادية ، والمرتبطة بالحالة الاقتصادية فى
 المكان الأول . فالصناعة الكبيرة الحديثة لا يمكنها أن تزيد أو حتى تحتفظ بنفس
 سرعة انتاجها إذا لم تجد أسواق جديدة . ومادامت كل الدول العظمى الأوروبية
 وباستثناء إنجلترا وحدها ، قد وضعت بعد سنة ١٨٧٩ — ١٨٨٠ نظاما جركيا
 تتزايد فيه نسبة الحماية ، فإن أسواق القارة لم تفتح إلا بصعوبة . ولذلك فقد
 كان من اللازم البحث عن حملات خارج أوروبا . وأكد جول فيرى أن الإستهلاك
 الأوروبى قد تشبع ، وأنه فى وسع السياسة الإستعمارية وحدها أن تجد طبقات
 جديدة من المستهلكين ، وهى « صمام الأمن » وستصبح الدول الصناعية بدونه
 مهددة بالآزمات الاقتصادية والاجتماعية . ومن جانب آخر لم تعتمد الدول
 العظمى الصناعية على كمية ضخمة من رؤوس الأموال ، إذ أن الصناعة أعطت
 (م ٣٣ — تاريخ العلاقات الدولية)

أرباحاً أكثر سرعة من الزراعة . ولم تجد هذه الأموال الموجودة استخداماً مريحاً على القارة . ألم يكن كل شيء يغير إلى البحث عن استغلالها في البلاد الجديدة ، التي لم يكن لها حتى ذلك الوقت سلك حديدية أو استثمارات زراعية أو صناعية مجهزة بالتقنية الأوروبية ؟ لاشك أن هذه الاستثمارات ستكون مغامرة في بعض الحالات ، ولكنها ستعطي أرباحاً ضخمة في معظم الحالات ، وبشرط الحصول على حماية كافية ضد عمليات الاستيلاء الممكنة .

وكانت الحاجة إلى التوسع الاقتصادي والمالي تدفع إلى الغزو الاستعماري الذي يسمح للدولة المستعمرة بالاحتفاظ لنفسها بأسواقها قيمتها . ورغم أن بريطانيا العظمى نفسها كانت من أنصار حرية التجارة وأنها لم تحاول استغلال أقاليم إمبراطوريتها لمصلحتها وحدها ، فإنها وجدت من اللازم امتلاك المستعمرات إذ أن التجارة تلبي العلم . ومع هذا فهل كان من المؤكد أنه يمكن الاحتفاظ في المستقبل بسياسة حرية التجارة ؟ ألم تكن التجارة الإنجليزية تخشى من أن يهددها منافسون أقوياء ؟ عندئذ قد يضطر الانجليز إلى ممارسة نظام حماية جبرية إمبراطورية ، وإلى رفض وصول الدول الأخرى إلى الأسواق الاستعمارية البريطانية . وهذا هو الادعاء الذي أعطاه فروود Froude في سنة ١٨٨٦ عن الأفيانوسية ، أو إنجلترا ومستعمراتها .

وكانت لهذه الآراء الاقتصادية وجه آخر ، هو البحث عن المواد الأولية . وكان هذا التفكير مبروراً عند ليوبولد الثاني الذي رغب منذ أوائل عمله الاستعماري في تنظيم إنتاج المطاط ، ثم في استغلال الموارد المعدنية ، وظهر هذا التفكير بعد قليل لدى أوساط رجال الأعمال الفرنسيين وقت غزو تونسكين ولاشك في أن الفكرة لم تكن جديدة ، وكانت هي أساس طريقة الاستعمار التي استخدمتها الأراضي المنخفضة في جواره . ومع ذلك فإن المنافدين بالتوسع الاستعماري قد أثاروها أقل من استخدامهم لمسألة البحث عن الأسواق .

— وربما رجع ذلك إلى أنه (كان يصعب التوفيق بين برنامج التنمية وبين النظريات الإنسانية . وأنه ظهر أن إعلانه سيكون غير مناسباً .
ولكن الرغبة في التوسع لم تكن تستند إلى مجرد مطالب المصالح الاقتصادية بل نتجت أيضاً عن حالة معنوية ؛ مثل الرغبة في زيادة نفوذ الدولة ، والإعتقاد بأن الشعوب الكبيرة « رسالة » تقوم بها في العالم .

وكان إدهاء « الكرامة » مرتبطاً بتقديم الإجماع القوي وربما كان هذا الإجماع واضحاً في بريطانيا العظمى أكثر من غيرها . وقال المنادون بهذه الحركة أن التوسع الإستعماري هو شكل من أشكال « الكفاح من أجل الحياة » حيث ينتصر الشعب الأكثر إستعداداً ، من الناحية الجثمانية والناحية الفكرية ، في هذه المشروعات . وأشار كيلنج *Rudyard Kipling* في « أغنية الانجليز » (١٨٩٠) دائماً إلى هذه الفكرة عن « نفوق » المجلس الانجليزي ، وطبيعة الانجليز . أما في ألمانيا ، والتي لم توجد فيها تقاليد استعمارية ، فلم يكن هناك مجال للتحدث عن « موهبة » أو إستعداد خاص ؛ ولكن النظرية الاستعمارية أصرت على ضرورة تأكيد حيوية الدولة . وفي فرنسا تحدث جول فيري في سنة ١٨٨٥ عن نفس الآراء ؛ بمعنى أن التخلي عن كل « إشعاع » خارج أوروبا سيكون هو « التنازل » عن مستوى الدول العظمى ؛ وهي نفس الفكرة التي نناها إيوجين إيتين *Eugène Etienne* في ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ : « إن في وسع بلد كبير مثل بلدنا أن يحصل إذا أراد على كل حقوقه ، سواء في أوروبا أو في بقية العالم . بعد أن يكون قد إستعاد قوته العسكرية ، وبعد أن يكون قد أجاد إقامة حالته المالية بشكل نهائي » . وأخيراً فإن كريسي قد رأى في الوقت الذي أدخل فيه إيطاليا في مغامرة إفريقية الشرقية أنها كانت وسيلة لإثارة الشعور الوطني أكثر من كونها عملية إرضاء للإحتياجات الديموغرافية أو الاقتصادية : « ما فائدة الوحدة إذا لم تضمن لنا القوة والعظمة ؟ » .

وليس الشعور بتأدية رسالة ، هو دائماً مجرد شكل بسيط لتخطيط المصالح أو الإطلاع . بل إنه كان عقيدة لدى كثير من الأوروبيين : فصور الرجل الأبيض هو إيقاظ الشعوب في القارات الأخرى ، لا مجرد أشكال جديدة من الحياة المادية ، ولكن كذلك لأشكال جديدة للحياة الاجتماعية والسياسية . وفي ذلك الوقت ظهرت مبادئ الحرية السياسية على أنها هي شعار الحضارة نفسه ، وحاولت حركات جمعيات التبشير ، وفي نفس الوقت الذي عملت فيه تحويل الوطنيين إلى المسيحية ، أن تنشر الآراء الإنسانية ، والقائمة على احترام الفرد الانساني وعلى « الحرب الصليبية للموجة ضد الاسترقاق » . وعرف ليوبولد الثاني جيداً كيف يستغل هذا الشعور الانساني ، وقبل أن يتم برناجه الاقتصادي ، ثم يريح الستار عن مشروعه السياسي .

وأخيراً فهناك الدوافع الاستراتيجية . والتوسع الاستعماري ضروري لأنه يسمح بالحصول على نقاط ارتكاز بحرية يخضع لها أمن المواصلات . ولاشك أن هذا الادعاء كان هاماً بشكل خاص بالنسبة للانجليز . ولكن يتمكن أسطول الحرب الانجليزي من السيطرة على الطرق البحرية الأساسية ، ويتمكن من العمل في كل مكان في العالم ، فقد كان من اللازم أن يحصل على نقط للتجاء تكون له فيها ترسانات للاصلاح ، ومراكز للتزود بالوقود ، وقواعد للمبليات . وكان الأسطول البريطاني قد امتلك قبل ذلك هونغ كونج ، وسنغافورة ، وجبل طارق ومالطة ، وسانت هيلانة ، وجزر برموده ، ولكنه كان يعتقد أن هذه النتائج كانت غير كافية . وأكد جول فيري نفس هذه المشغولية ، ولكن على نطاق أصغر . وقال في خطبته في ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥ أن السيادة الاستعمارية ضرورية لكي تعطى لأسطول الحرب نقط رسو وتموين بالوقود : « وهذا هو السبب الذي يدفعنا للحصول على تونس ، والسبب الذي يدفعنا للحصول على مدينتي صفاقس والكوشين صين ، والسبب الذي يدفعنا للحصول على مدغشقر » .

وحينما فكرت الحكومة الإيطالية في إفريقية الشرقية كان السبب في ذلك يعود إلى تفكيرها في المزايا التي سيعطيها لها في سياستها الدولية إستيلائها على قواعد بحرية على طريق المحيط الهندي عبر البحر الأحمر ، وعلى الناحية الجنوبية للطرق البحرية الكبيرة في البحر المتوسط . وأخيراً فإن السياسة الروسية في نفس هذه المنطقة من العالم قد إعتبرت أن الحصول على ميناء في المياه الحرة ، هو هدف أساسي لها .

هل معنى ذلك أن هذه النظرية للتوسع قد حصلت على موافقة جماعية من الرأي العام ؟ لاشك أنها قد أفادت من المصالح التي ظهرت نتيجة لرحلات الاستكشاف الكبرى ، وللفضول الذي أثارته الجمعيات الجغرافية . ومع ذلك فإنها قد لقيت مقاومة في كل الدول الأوروبية ، وإن كانت هذه المقاومة قد إختلفت في مظاهرها ، وكانت غير متساوية في مداها السياسي .

ففي إنجلترا كانت عناصر الأحرار الأصيلة قد أظهرت قبل سنة ١٨٧١ شكوكها بالنسبة لسياسة التوسع . وكان جلاستون نفسه قد أظهر شكوكاً في خطاب أبريل سنة ١٨٧٠ عن مستقبل الإمبراطورية البريطانية ؛ واعتقد أن المستعمرات الكبرى ستطور سلبياً صوب الانفصال . وبقي هذا التفكير كذلك عند قطاع من الرأي العام للأحرار بعد سنة ١٨٧١ ، خصوصاً وأن مجهود التوسع كان يستدعي إلتزامات عراضية . ولكنه ضعف بوضوح ابتداء من سنة ١٨٨٠ .

وفي ألمانيا كانت الآراء الشخصية للاستشار هي التي تفرمل هذا الشغف . وحينما رغبت الأوساط الاقتصادية في برلين وهامبورج في سنة ١٨٧١ في الإفادة من الهزيمة الفرنسية لعزم الهند الصينية والماريتيميك وفض بشارك ذلك ؛ دأتى لا أريد مستعمرات . إن كل هذه السياسة الإستعمارية ستكون بالضبط بالنسبة إلينا مثل الرداء الحريري لأحد النبلاء البولنديين الذي لا يمتلك فيصاً داخلياً .

لماذا؟ لأن ألمانيا لم تكن تمتلك أسطول قوى ، ولا يمكنها نتيجة لذلك أن تحفظ بمواصلاتها البحرية في حالة حدوث حرب . ستقع مستعمراتنا غنيمة في أيدي فرنسا إذا ما قامت بحرب انتقامية . وقال المستشار في سنة ١٨٨١ كذلك إلى أحد أعضاء الرايشتاج : « ما دمت باقيا مستشاراً فإتانا لن نضع سياسة إستعمارية . » ومع ذلك فقد انتهى في سنة ١٨٨٤ بالنضوع لضغط الأوساط التجارية ، إذا أنه قد اعتقد في ضرورة إرضاء أمل ظهر في أنه عزيز على الرأي العام ، وربما كان يرغب في أن يضمن للصناعة الألمانية إحتياطياً من المواد الأولية ، ولأنه رأى أنه من اللائق في ذلك الوقت بالذات أن يشير قلق بريطانيا العظمى . ولكنه إستمر يؤكد بعد ذلك في جلسات الرايشتاج أنه لم يكن إستعماريًا .

وفي فرنسا كان جمهور الرأي العام متحفظاً بالنسبة للسياسة الإستعمارية . وانتقد أنصار سياسة الإنتقام اللططين التوسع خارج أوروبا في أنه يحول التفكير صوب أهداف ثانوية ، في الوقت الذي تتطلب فيه المصلحة الوطنية وضع كل الجهود في خدمة تخليص الألزاس واللورين ، وقال ديرويلد : *Déroutède* : « لقد فقدت إثنين من أبنائي وتمرض على عشرين خادماً . » وكان الفلاحون والعمال يخشون من زيادة الأعباء الضرائبية ، وأكثر من ذلك من مشاركة المجندين الصين في حملات حرية بعيدة . ورأى معارضو الحكومة في دوافع التوسع الإستعماري لإرتباطات مالية دنيئة ، وفضحوها على هذا الأساس ولم يجد العمل الإستعماري نقطة إرتكاز الا داخل ذلك التكتل الذي اشتمل على العسكريين ورجال البحر وللبشرين ورجال الصناعة والتجار المصدرين . ولكي يتغلب جول فيري على هذه المقاومة فإنه أخفى أبعاد مشروعاته وقام بعمليات صغيرة ، ثم عمل على تنميتها ، واستند الى ضرورات لم تكن في الحسبان ، وذلك لكي يمنع مجلس النواب تحت ضغط الظروف . ولكن نفس هذه

الطريقة تسببت في حق وغضب الاغلبية البرلمانية التي اتهمته بعدم احترام اختصاصات السلطة التشريعية .

وفي إيطاليا تسببت مطالع كريسي ، الذي زاد ضاده من بعد نظره ، في خيبة أمل البورجوازية ، ووجد رئيس الوزراء الإيطالي صعوبات كثيرة في الحصول من البرلمان على الميزانيات اللازمة للعملية الائتمانية ، ولم ينجح أبداً في تسيير الرأي العام .

وبالإختصار فإن سياسة التوسع الإستعماري لم تكن حتى ذلك الوقت مطلباً لحركة كبيرة في الرأي العام في أى مكان ، باستثناء بريطانيا العظمى . ولم يكن الرأي العام يقبلها في غالب الأحيان إلا على مضض . وإذا كانت قد انتصرت بالرغم من ذلك؛ فإن هذا كان يعود الى عزيمة بعض رجال الدولة أو الى الدافع الموجود عند المنفذين .

٢ - اختلاف المناهضين :

إذا كان التوسع الإستعماري للدول الأوروبية قد ازداد في خلال هذه السنوات العشرين بقوة لم يكن قد وصل إليها من قبل فإن ذلك يعود إلى أنه لم يصادف سوى عقبات بسيطة ، إذ أن الدول أو مجموعات الأهل التي اتجهت إليها أنظار الأوروبيين كانت في غالب الأحيان غير قادرة على مراجعتهم بسبب نقص السلاح . وأفاد هذا التوسع من ظروف أخرى مساعدة ؛ هي اختفاء كل قوة منافسة في آسيا أو افريقية أو الاقنانية . ولم تحاول الولايات المتحدة أو اليابان حتى ذلك الوقت القيام بدور في تقسيم العالم ،

وكان على الولايات المتحدة ، بعد خروجها من الحرب الأهلية ، أن تعيد بنا ما تعطل مادياً أو معنوياً ؛ ولكن حمية إعادة البناء ، هذه لم تكن تمرقل النمر الديموغرافي ، تيار الهجرة ، أو التنمية الاقتصادية . وزاد عدد السكان

خياراً بين سنة ١٨٧١ ، سنة ١٨٩٣ من ٣٩ مليون ونصف إلى ٦٢ مليون ، وفي هذه الزيادة كان نصيب الهجرة هو ٣١ في المائة . وإمتدت عملية التوطين والإستثمار الداخلي ، نتيجة لإنشاء السكك الحديدية الكبرى عبر القارة ، وللتشريعات الخاصة بنزع ملكية الأراضي ، إلى كل المنطقة الممتدة بين الميسيسي وجبال روكي ؛ وأصبحت السهول الوسطى في الولايات المتحدة أكبر منطقة إنتاج في العالم ، للحبوب وللبهايم . وفي نفس الوقت حقق الإنتاج الصناعي تفوقاً بدرجة أنه زاد في قيمته منذ سنة ١٨٩٠ على الإنتاج الزراعي ، وبدرجة أنه سيحتل منذ سنة ١٨٩٤ المكان الأول في العالم .

ورغم سرعة هذا التوفيق فإن الولايات المتحدة لم تشعر بالحاجة إلى ممارسة توسعاً خارج أقاليمها . ووجد إنتاجها الزراعي في أوروبا بسهولة الأسواق التي كان يحتاج إليها . وكان للأمريكيين ، وعلى نفس أرضهم ، ميدان عمل من الإتساع بشكل لا يجعلهم يفكرون في المشروعات الإمبريالية . ولم يكونوا قد ظهوروا كمنافسين للأوروبيين في أمريكا الوسطى أو في أمريكا الجنوبية . واقتصروا في علاقاتهم مع أوروبا على الإحتفاظ بنظرية مونرو . أي بوضع القارة الأمريكية بعيدة عن خطر المحاولات الممكنة للإستعمار الأجنبي ، ولم يكن عليهم أن يبدلوا أي مجهود للوصول إلى ذلك إذ أن التوسع الأوروبي كان ينظر إلى ميادين أخرى .

ولم يبدأ هذا « التفوق » في إثارة النقد إلا بعد سنة ١٨٨٥ ، وظهرت آراء جديدة . وأعلن جون فيسك *John Fiske* في سنة ١٨٨٥ وفي كتابه الذي سماه « بيان المصير » *Manifest Destiny* أن على الأمريكيين ، بعد أن استعمروا أمريكا الشمالية ، أن يفتشروا نفوذ تجارتهم ووجهات نظرهم السياسية في كل مناطق العالم التي لن يصطدموا فيها بمحضرة « قديمة » . واعتقد إسترونج *Josiah Strong* في كتابه الذي باع منه ١٧٠.٠٠٠ نسخة أن على الولايات

للمتحدة أن تسيطر على « أمريكا اللاتينية وجزر البحر » ، وفي سنة ١٨٩٠ قال جون بورجيس *John Burgese* الذى خرج عدة أجيال من طلاب جامعة كولومبيا ، أن من واجب الأنجلو سكسونيين أن « ينظموا الشعوب غير المتحضرة وفي نفس السنة ذكر الفريد ماهان *Alfred Mahan* لزملائه للمواطنين « أهمية القوة البحرية في التاريخ » . وكان هذا مناخاً ثقافياً جديداً — وهو الذى كان ينمو فيه تيودور روزفلت *Theodore Roosevelt* ولكن المناخ السياسى لم يتغير حتى هذا الوقت ، رغم أن آراء ماهان لم تظهر على أنها مهمة بالنسبة لجيمس بلين *James Blaine* الوزير الأمريكى الذى أثار بين عامى ١٨٨٩ و ١٨٩٢ مسألة ضرورة الحصول على قواعد بحرية على الطرق الكبرى في المحيط . ولم يحد المجددون الذين تحدثوا بوجه خاص عن أمور العزة القومية صدى في الكونجرس ولدى الرأى العام ، إذ أن المصالح الاقتصادية لم تكن قد ظهرت بعد في هذه الفترة . ولذلك فإن رجال الأعمال قد بقوا غير مبالين إلى مشروعات التوسع والتى كانت نتائجها للباشرة هي زيادة الأعباء الضريبية . وبق جمهور الناخبين . محتفظاً بالتقليد الذى يقول أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تفكر في فرض نفسها على شعوب أخرى بعد أن خلصت نفسها من السيطرة الإستعمارية منذ قرن من الزمان .

أما اليابان فإنها كانت قد أخذت في فتح أبوابها — وغماً عنها — لتوغل النفوذ « الغربى » . ولم يبق أمامها مخرجاً إلا أن تتعلم طريقة الأجانب ؛ واعتقد رؤسائها أنه في وسعها أن تهرب من مصير الصين وتحفظ « باستقلالها الوطنى » باستخدامها الوسائل التقنية الأوروبية والأمريكية . ولا شك في أنه كانت للرجال الذين يوجهون مصير البلاد منذ ثورة سنة ١٨٦٨ وجهات نظر أكثر إنساقاً ، وأبعد من هذا الهدف القريب ، أى الإحتفاظ بالإستقلال الوطنى . وكان في وسع إمبراطورية الشمس المشرقة بعد هضمها لهذه الفنون أن تلعب دوراً

هاماً في العلاقات الدولية . ومع ذلك فإن الوقت لم يكن قد جان بعد ، وكان من اللازم أولاً إتمام مشروعات « التجديد » الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخلق وسائل العمل البحرية والحرية .

وفي خلال فترة العشرين سنة هذه ، والتي كان يقع فيها ، وبسرعة منقطعة النظير، والتغيير الداخلى للبلاد من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كانت المشغريات الخارجية قد نقصت وأصبح دورها ثانوياً . ومع ذلك فإنها لم تكن محتفية .

وكان للمستولون عن السياسة اليابانية مشغولين بضمان أمن البلاد ؛ وكان وجود الروس بقرعهم في سيبيريا الشرقية وفي المقاطعة البحرية يثير قلقهم . ولذلك فإن إهتمامهم الأول كان منصّباً على إنشاء جيش وأسطول حديثين . وقر قانون ١٠ يناير سنة ١٨٧٣ الخدمة العسكرية الإجبارية في هذه البلاد التي كان للبلاد وحدهم فيها حتى ذلك الوقت الحق في حمل السلاح ؛ وجمموعة من القوانين التالية أصبحت هذه الخدمة الإجبارية أكثر صرامة ، فألفت حالات الإعفاء والتأجيل ، ومع ذلك فإن الجيش كان لا يمتثل في زمن السلم ، ونظرا للوارد المالية ، إلا على جزء من المستعدين للخدمة ؛ ولكن الرجال الذين لا يستعدون لتأدية سنوات الخدمة العامة كانوا يكونون « ميليشيا » مستعدة لتدعيم الجيش في حالة الحرب . وبعد إتمام هذا التنظيم أصبح لدى اليابان جيش عمليات من ٢٤٠.٠٠٠ رجل، وكان ضباطه قد تعلموا على أيدي الضباط الأجانب، وخصوصاً الألمان . أما البحرية الحربية ، والتي كانت غير موجودة تقريباً في سنة ١٨٦٩ فإنها قد أنشئت في عشرين عاماً، وصنعت السفن في أحواض بناء السفن الإنجليزية وحدها ، حتى اليوم الذي أنشأ فيه المهندس الفرنسي إميل برتان *Emil Bertin* منذ سنة ١٨٨٦ أحواض صناعة السفن اليابانية . وفي إلتظار تكون القيادات

اليابانية ،لم البحارة على أيدي معلمين من ضباط البحرية الإنجليزية ، وذهب سفار الضباط اليابانيين إلى بريطانيا العظمى للتدريب .

ودفعت مشغولية الأمن كذلك الحكومة إلى أن تضمن ملكية الجزر التي يمكنها أن تصبح قواعد عمليات ضد الأرخيبيل الياباني في حالة وقوعها في أيدي إحدى الدول العظمى . ونجحت الحكومة في ذلك بسهولة . وقامت في سنة ١٨٧٣ باحتلال جزر أوجاساوارا الواقعة على بعد ٩٠٠ كيلو متر جنوب يوكوهاما ، وحيث كان الكومودور بيرى Perry قد رفع هناك العلم الأمريكي . وتخلت حكومة واشنطن عن هذا الأرخيبيل بدون صعوبة للسيادة اليابانية . وفي سنة ١٨٧٥ سيطرت على جزر ريوكيو التي كانت تابعة في أوائل القرن السابع عشر لأحد كبار القاطنين اليابانيين ، وأعلنت ضمها بعد أربعة سنوات رغم احتجاجات الحكومة الصينية التي أكدت أن لها حقوقا على هذه الجزر . وفي هذه الحالة أيضاً أظهرت الدبلوماسية الأمريكية ودهاء ، وتوسعت التسوية للخلاف في صالح اليابان . وفي سنة ١٨٧٥ كذلك حصلت الحكومة اليابانية عن طريق المفاوضات على ملكية جزر خوريل والتي كان الروس عليها بعض المنشآت ، ولكن الحكومة اليابانية تخلت في نظير ذلك عن كل جزيرة سخالين لروسيا ، والتي كانت تحتل جزءها الشمالي منذ سنة ١٨٦٢ ؛ وكان هذا التنازل دليلاً على الحذر ، إذ أن الجزيرة كانت قد خضعت منذ سنة ١٨٦٧ لنظام حكم مشترك روسي - ياباني . وهو مصدر لمشكلات يمكنة .

ولكن ، ألم يكن من المستحسن مد متلقة « الحماية الإستراتيجية » اللازمة لليابان أبعد من ذلك ؟ كان ساحل كوريا هو المكان الذي يمكن لدولة أجنبية أن توجه منه بمتهى السهولة هجوماً على اليابان . وكانت ملكة كوريا ، التابعة لإمبراطورية الصين ، قد تعرضت مرتين لتدخل من - انب الدول العظمى : فرسافى سنة ١٨٦٦ بعد مقتل المبشرين ، والولايات المتحدة في سنة ١٨٦٨ لتخليص

البجارة الأمريكيين الموجودين في السجن . وكانت الحكومة الصينية قد تماشت
 إتخاذ موقف في هاتين الحالتين ، وأعلنت أن كوريا كانت « مستقلة » ،
 علاقتها الخارجية . وكان من السهل أن تصبح هذه المملكة الصغيرة — والتي لم
 يرد عدد سكانها على عشرة أو أحد عشر مليوناً — فريسة سهلة للأوربيين في
 حالة إعتادها على قواتها وحدها . ألم يكن من صالح اليابان أن تسبقهم ؟ فيمكننا
 أن نضيف إلى هذه الحجة إمكانيات المزايا الاقتصادية ، فستكون مصادر كوريا
 من معدن الحديد لازمة للصناعة اليابانية المقبلة ، وكان إنتاج أرز كوريا لازماً
 لقوم اليابان في المواد الغذائية ، وخاصة منذ أن اتجهت الحكومة اليابانية
 سياسة ديموغرافية تسير صوب زيادة السكان بسرعة .

وبحثت الأوساط الحكومية اليابانية هذه المسألة الكورية منذ سنة ١٨٧٣
 وفكرت هذه الأوساط في حل القوة ، ولكنها لم تنصر على هذا التفكير .
 وعارض هذه العملية أو كوبر وزير الداخلية ، وأحد كبار أنصار إعادة السلطة
 الإمبراطورية ، وأحد مشجعي عملية إعادة بناء البلاد على طريقة حديثة . وكان
 في وسع حلة الغزو هذه أن تمطل ، بثفتيتها للجهد ، عملية إعادة التنظيم الداخلي
 بل كان في وسعها كذلك أن تهددها بطريقة نهائية ، إذ أنها ستمنح لعناصر
 الساموري المشتتة الفرصة لإعادة حصولهم في حرب منتصرة على نفوذهم
 الإجتماعي الذي كانوا يفقدونه ، وأخيراً فلأنها ستكون خطيرة إذ كان في وسع
 روسيا ، جارة كوريا ، أن تنتهز هذه الفرصة وتعمل ضد اليابان . ولم يكن
 من الصواب المغامرة في هذه العملية . ونصح الأمير ايواكورا بضرورة الحذر ،
 بعد أن قام برحلة إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة ، وكان يعرف طريقة تفكير
 الدول العظمى . وانتهج الإمبراطور السياسة التي اقترحها أو كوبر وايواكورا ؛
 فترك عمل القوة ، حتى اللحظة التي يتم فيها إعادة التنظيم الداخلي ، والتي تتمكن
 اليابان من أن تصبح قوية بدرجة تمكنها من منازلة روسيا .

ولكن إذا كانت الحكومة اليابانية قد أجلت أمر القيام بغزو في هذا الوقت فإنها قد أعدت طرقاً تسمح لها بالسيطرة على كوريا شيئاً فشيئاً للمستقبل وحصلت في فبراير سنة ١٨٧٦ ، وتحت تهديد مظاهرة بحرية ، على توقيع ملك كوريا على معاهدة التجارة التي تضمن لليابانيين الوصول إلى موانئ كوريا الثلاثة وتمنحهم نظاماً للامتيازات القضائية . وبالاختصار استخدمت اليابان في كوريا المناهج التي كان « الغربيون » قد استخدموها حياؤها منذ عشرين عاماً . ولكن تريد نفوذها فإنها اجتذبت إلى منشآتها التعليمية عدداً من شباب الكوريين الذين سيكونون نواة لحزب يدين بوجهات نظرها ؛ وهو الحزب الذي سيجاول في سنة ١٨٨٤ ، وبالإشتراك مع المفوضية اليابانية في سيول أن يقوم بانقلاب فيستولي على السلطة . ولم يؤثر فشل هذه المحاولة على مستقبل السياسة اليابانية ؛ حصلت حكومة طوكيو من الحكومة الصينية في أبريل سنة ١٨٨٥ على التوقيع على إتفاقية تنبأت بتدخل « مشترك » للقوات اليابانية والقوات الصينية في حالة حدوث اضطرابات في كوريا . وبذلك أصبحت هذه المملكة الصغيرة ميداناً للشافس الصيني الياباني .

فهل كان هذا هو بداية المنافسة بين اليابان ، والدول العظمى الأوروبية ؟ ليس بعد ، ولا شك أن الحكومة الكورية . التي كانت واثقة من عجزها عن وقف تقدم النفوذ الياباني قد فكرت ، وتبعاً لنصيحة الصين نفسها ، في الحصول على تأييد روسيا ؛ فطلبت إلى القيصر أن يرسل إليها معلمي عسكريين ، وأن تعطيه في نظير ذلك الحق في إقامة قاعدة بحرية على الساحل الشمالى الشرقى لكوريا ؛ وكانت معارضة بريطانيا العظمى وحدها ، والتي طالبت بنفس الحق ، هي التي منعت تحقيق هذا المشروع . وكان الأوروبيون يخشون من بعضهم بعضاً ، ولكنهم لم يفكروا في اعتراض السياسة اليابانية ، التي لم تظهر لهم على أنها قد أصبحت خطرة .

هل كانت الدول الأوروبية تعلم أن الظروف المواتية لسياساتها التوسعية لم تكن إلا مؤقتة ؟ وهل فكرت في أن اليابان يمكنها أن تصبح منافساً في الشرق الأقصى وأن لدى الولايات المتحدة الوسائل لكي تنازعهم أسواق أمريكا الجنوبية أو الأرجنتين والمحيط الهادئ ؟ لا يبدو أن هذه الإمكانيات قد دخلت في الحسبان ؛ وحصلت هذه الدول الناشئة في الواقع على المعونة الفعالة لأوروبا سواء أكان ذلك عن طريق المصالح الاقتصادية أو المالية، أو عن طريق الأحوال الديموغرافية .

أما في اليابان فإن دور الأوروبيين كان أساسياً ، ولمدة عشرين عاماً ، في عملية تجديد البلاد . فهل رجع هذا لمجرد كون رجال الإصلاح اليابانيين متأثرين بنفوذ الآراء السياسية الغربية ، وأنهم قد انتبهوا ، بعد مقاومة طويلة ، بالحصول من الميكادو على إقامة نظام دستوري ؟ لاشك أنه يصعب تناسي أهمية هذا المظهر لنفوذ الأوربي ، ومع ذلك فإنه لم يكن إلا نفوذاً ثانوياً ؛ فإذا كان الدستور الياباني الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٨٩ قد تأمر بطريق مباشر بالاشكال السياسية الأوروبية فإنه كان لا يعترف بجمهورها : ذلك أن موتسوهيتو *Mutsuhito* قد قرر إعلان نظام سياسي حر لكي يضع اليابان « على قدم المساواة » مع الدول العظمى ، ولكنه كان مصمماً على إبعاد النظام البرلماني والإحفاظ بسلطة سيادته كاملة . وعلى العكس من ذلك ، وفي المجال التقني — التقني الاقتصادي أو التقني الإداري — كان تأخير نفوذ الغربيين واضحاً ، وكان رجل القانون الفرنسي بواسوناد *Bolssonade* هو الذي يدير في سنة ١٨٧٥ إدارة التشريع التي تضع أسس تنظيم الإدارة العامة ، ونظم دافيد موراي *David Murray* الأمريكي التعليم الابتدائي ، وأنشأ الخبراء الإنجليز خطوط السكك الحديدية الأولى . وكان النظام الصناعي « مستورداً » في كل أجزائه ؛ وهكذا الآلات تأتي من أوروبا وكانت المصانع النموذجية التي أنشأتها الحكومة

اليابانية يديرها الأوروبيون ، مثل ذلك مثل المدارس الخاصة بتكوين الأيدي العاملة واستدعى الجيش والبحرية الحربية مدربين أوروبيين واستعانوا بالمصانع الأوروبية سواء أكان ذلك للوسائل التكتيكية أو للعدات . وفي سنة ١٨٨٣ كان له ٢٣٨٢ « غربي » ، والذي كان منهم ١٠٩ « إنجليزى » ، والمقيمين في اليابان دوراً رئيسياً في تطوير البلاد

هل كان في وسع كل هذا المجهود للتنظيم الإدارى والتجهيز الإقتصادى أن يصبح ممكناً بدون مساعدة المالية الأوروبية ؟ لقد قدمت المصارف الانجليزية رؤوس أموال للشروعات الصناعية ، كما قامت الحكومة اليابانية بمقصد قروض في الأسواق الأوروبية لكي تواجه نفقات التجهيزات وتنفيذ برنامجها الخاص بدهم الصناعة . ومعنى ذلك أن أوروبا بشكل عام ، وإنجلترا بشكل خاص ، هى التى كانت تعاون اليابان على أن تصبح دولة عظيمة . ولكن الحكومة اليابانية كانت مصممة تماماً على أن تخفض الفترة التى ستحتاج فيها لهذه الموهنة إلى الحد الأدنى ؛ وإستخدمت في إدارتها الإدارية والفنية خمائة خبير أجنبي في سنة ١٨٧٥ ، ولم يعد لها أكثر من مائتين في سنة ١٨٩٠ . ولم تنس أبداً أن هدفها هو ضمان الإستقلال الوطنى ، وارضاء « الرغبة في القوة » .

ولاشك أن نصيب أوروبا في نمو الولايات المتحدة صوب القوة لم يكن له مثيل . ومع ذلك فهل يمكن اخفاله ؟ لقد أعطت القارة القديمة معونتها للتنمية الإقتصادية من ناحيتين : فقد أعطت رجالاً وأعطت رؤوس أموال .

زاد تيار الهجرة بين أوروبا والولايات المتحدة بسرعة ، ٢٨٠٠٠ مهاجر بين عامى ١٨٧١ و ١٨٨٠ ؛ ٢٤٦٠٠٠ بين عامى ١٨٨١ و ١٨٩٠ . وكان هؤلاء المهاجرين فى غالبيتهم فى هذه الفترة من الألمان (٧٥٠.٠٠٠ بين عامى ١٨٨٢ و ١٨٨٥) ومن الإنجليز والإيرلنديين والإسكندنافيين ، وحتى سنة ١٨٩٥ لم يكونوا الا بطلاليون والاسباليون وسكان النمسا والمجر والروس إلا لسبة

محدودة (٨٪ من المجموع في سنة ١٨٧٧ و ٢٥٪ في سنة ١٨٨٧) .
 ووجدت الزراعة الأمريكية بهذا المد من القادمين الجدد رجالاً يستغلون أراضي
 وسط الشمال ، والغرب الأوسط ، وفي سنة ١٨٩٠ كان ٣٨٪ من الأهالي
 العاملين في الزراعة يتكونون من مهاجرين جدد « ولدوا في الخارج » ؛ ولكن
 الصناعة استفادت بدرجة أكثر بهذه المعونة الأوروبية التي ضمنت لها الأيدي
 العاملة الوفيرة والقيادات التقنية في نفس الوقت . وفتحت الحكومة الفيدرالية
 والكونجرس الأبواب على آخرها أمام الأوربيين ، إذ أنها كانت تعلم الأهمية
 التي تمثلها هجرة البيض بالنسبة للازدهار القوي ، وكانت راضية عن السهولة
 التي تم بها عملية هضم القادمين الجدد . ولص قانون ٣ أغسطس سنة ١٨٨٣
 الفيدرالي على أن دخول الولايات المتحدة سيرفض فقط لأصحاب الأمراض
 العقلية وللحكوم عليهم لجرائم القانون العام ، واكتفى قانون سنة ١٨٩١ بإضافة
 إشراف طبي لا يبعد من يكون مصاباً بمرض معد . وكان مجيء رؤوس الأموال
 الأوروبية هاماً بصفة خاصة بين عامي ١٨٦٧ و ١٨٧٢ في خلال فترة « إعادة
 البناء » والتي نقلت فيها نتائج الحرب الأهلية على الحالة المالية للولايات المتحدة
 ولقد قلت سرعته في سنة ١٨٧٣ نتيجة الأزمة الاقتصادية الأمريكية ، ولكنها
 عادت من جديد بعد ذلك مباشرة . وكان المتوسط السنوي لعملية استيراد
 رؤوس الأموال هذه ، والتي كانت ٦٠٪ منها على الأقل تأتي من مصادر
 إنجليزية ، تبلغ ٤ مليون ونصف مليون دولار . وأخذت مشروعات التنمية
 الزراعية والرعى ، والصناعات المعدنية وصناعة النسيج جزءاً من هذه التنمية ،
 ولكن أصحاب رؤوس الأموال الأوربيين كانوا يبحثون عن أسهم شركات
 السكك الحديدية قبل غيرها ؛ وفي السنوات الأخيرة من القرن كان ربع رأس
 المال المستغل في تجهيز السكك الحديدية أجنبياً . ولذلك فإن الموارد المالية
 لأوروبا هي التي أتت وأعطت قوة سريعة لازدهار الإنتاج والتبادل .

وكانت أوروبا هي التي تسيطر حتى ذلك الوقت على العالم ؛ ولكنها ساعدت على نمو قوى جديد ستصبح منافسة لها بعد قليل .

وفي العلاقات بين الدول الأوروبية العظمى سيستتبع التوسع صوب القارات الأخرى، وخصوصاً إذا ما كان هدفه هو إقامة حكم إقليمي ، نشأت احتكاكات بين المصالح المتنافسة . ولذلك فقد كان من طبيعة هذه المنافسات أن تلعب في أوروبا نفسها في خوف وحذر وقلة ثقة خصوصاً بين فرنسا وإنجلترا ، وبين إنجلترا وروسيا ، وبين فرنسا وإيطاليا . ومع ذلك ففي الوقت الذي تحتل فيه الخصومات الأوروبية — وهي التي تضع فرنسا ضد ألمانيا ، والنمسا والمجر ضد روسيا — المكان الأول في تفكير الشعوب ورجال الدول، فإن الاحتكاكات بين المصالح الاستعمارية لا تظهر على أنها تلعب الدور الثانوي في السياسة الكبرى . فهل هذا الاعتقاد صحيح ؟ علينا أن ندرس خصائص هذه الخصومات، قبل أن نقرر المكان اللائق بها في تطور العلاقات الدبلوماسية الدولية .

الفصل الثاني والعشرون

العلاقات الفرنسية الألمانية

أحتلت العلاقات بين فرنسا والامبراطورية الألمانية مركز السياسة الدولية من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٩٣ . وكانت محاضرة لمسألة الألزاس . وكان اهتزاز الشعور الوطنى فى فرنسا ، وحالة التفكير العامة عند الألمان ، والذين كانوا يعتقدون فى شرعية الضم ، هى بلاشك القوى العميقة التى تمنى للعلاقات بين الدولتين ثقلها ، ولكن علينا أن نحسب حساباً كذلك لطبيعة الضموب المضمومة : فكان رأى العام فى فرنسا يتبع عملية مقاومة أبناء الألزاس واللورين لعملية « الألتنة » بإحاطة يقظة ، وبطبيعة الحال كانت الصحافة الألمانية تنتقد بجمارة مقالات الصحافة الفرنسية . ولك فانه من المهم بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية أن تحتفظ فى أذهانتنا بالخطوط المتتالية لتاريخ الألزاس واللورين : فخذ سنة ١٨٧١ حتى سنة ١٨٧٤ ، ونتيجة لنظام القمع الذى أعطى للرئيس الأهل الحق فى أن يأخذ « كل الاجراءات التى يراها ضرورية فى حالة تهديد الأمن العام » أجمع الأهالى على القيام بمقاومة أثبتتها انتخابات فبراير سنة ١٨٧٤ لمارغستاج ، وكان الخمسة عشر منتخباً كلهم من « المحتجين » . ومن سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٧٩ وحينما أصبحت الوسائل الألمانية أقل تفديداً ، وحينما أصبح لأرض الامبراطورية مجلساً استشارياً ، ثم مجلساً تشريعياً ، لم يحصل المحتجون فى انتخابات سنة ١٨٧٧ الا على عشرة مقاعد ، وذهبت الخمسة الأخرى الى « أنصار الحكم الذاتى » الذين اكتشفوا بأن يطالبوا ، بالنسبة للألزاس واللورين ، ودخل نطاق الامبراطورية الألمانية ، بحق ادارتهم للشئون الدينية والتعليمية

والاقتصادية . وبعد سنة ١٨٧٩ عملت الادارة الألمانية على د اخضاع ، الإهيان ورجال الدين ، ولكن رد الفعل جاء في انتخابات سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٤ في شكل انصار حزب أنصار الحكم الذاتي ، وتلته بسرعة في سنة ١٨٨٧ العودة لنظام التشديد الإداري .

ولاشك أن هذه التغيرات الظاهرة أو العيقة كان لها تأثيراً في فرنسا على فكرة الإنتقام ، وعلى اتجاهات بعض رجال الدولة . وكانت السياسة الألمانية بدورها تحسب حساباً لحالة الرأي العام الفرنسي ، وكانت تعدل من وسائلها دون أن تتخلى عن أهدافها . وأصبحت هذه السياسة المتشددة والمهدة بين عامي ١٨٧١ و ١٨٧٥ أكثر اعتدالاً بين عامي ١٨٧٧ و ١٨٨٥ ، ولكنها تصلبت من جديد بين عامي ١٨٨٦ و ١٨٨٩ . فكيف يمكن شرح هذه الارتفاعات والإخفاضات في عدم الثقة بين فرنسا وألمانيا ؟ .

١ - تنفيذ معاهدة فرانسكو فور :

كانت الخطوة الأولى في هذه العلاقات عاصمة للأهداف الرئيسية للسياسة البساركية ؛ الحصول على التنفيذ الكامل لمعاهدة فرانسكو فور ، أي دفع غرامة الحرب قبل ٢ مارس سنة ١٨٧٤ ، وتمطيل إعادة بناء القوى الاقتصادية والعسكرية لفرنسا بهذه الطريقة . ولكن إذا توصل بيسارك بسهولة الى دفع غرامة الحرب فانه لن يحصل من ذلك على النتائج التي كان قد فكر فيها .

وفي مسألة غرامة الحرب كان المستشار يميل في أول الأمر الى الاعتقاد بأن فرنسا ستحاول التهرب ، وبعد أن تقوم بدفع الانقساط الأولى ، سترفض دفع الثلاث مليارات الاخيرة . وفي هذه الحالة كان المستشار مصمماً على الإبقاء على احتلال الاراضي التي احتفظ بها كضمان « حتى إنهاء الدين الفرنسي تماماً » ، وقاله . « اني لا أرى السبب الذي يدفعنا الى التخلي عن قدم من الارض لفرنسية قبل أن يدفع لنا آخر مبلغ » . وكان يفكر حتى في وضع هذه

الأقاليم المحتلة تحت الإدارة الألمانية . وقال أنه لن يتردد ، في حالة عدم تنفيذ هذه العملية في « إظهار السيف من جديد » وأخذ موقفاً مهدداً ، وظهر « قاسيا وميناً » ، لكي يعطى للحكومة الفرنسية « الرغبة في الدفع » وذلك وقت وقوع الحوادث الصغيرة في يونيو وفي ديسمبر سنة ١٨٧١ في الأقاليم المحتلة ، وكتب إلى غليوم الأول بأن المسألة لا تمنى مجرد ضمان أمن القوات الألمانية ، ولكن كذلك إعطاء « إنذار مثالي » ، وكانت شدة نظام الإحتلال « تمارس ضغطاً على الحكومة الفرنسية ، في اتجاه أن هذه الحكومة ستسرع بتحرير نفسها من الإحتلال عن طريق دفع «لتزاماتها » ، ومن ذلك يظهر أن دفع الخمسة مليارات كانت هي الهدف الاساسي الذي كان يجب الوصول إليه في تفكير المستشار . أما أركان الحرب فكانوا يفكرون على العكس من ذلك في إمكانية تأخير دفع فرنسا حتى يجدوا فرصة لإطالة أمد الإحتلال . ولكن بسمارك لم يكن يفعل هذا الحل ؛ وكان يعلم أنه سيضطرم باعتراضات الدول المظلمة الأخرى التي ترى في الإخلاء المقبل للأراضي الفرنسية ضماناً للهدوء .

ولكن رغبات بسمارك أرضيت تماماً . فأظهرت حكومة بيير منذ أبريل سنة ١٨٧٢ ، ولكي تبعد أخطار الصدام الذي ينتج عن وجود قوات الإحتلال ، ولكي تتمكن من إعادة بناء الدفاع الوطني ، إستعدادها لا بمجرد الوفاء بالتزاماتها ، ولكن حتى تستفيدها بأسرع مما نصت عليه معاهدة الصلح ، وكان إجماع الرأي العام يؤيدها في هذا الاتجاه . وبدلاً من إنتظار مارس سنة ١٨٧٤ لدفع الثلاث مليارات الأخيرة لإقتراح بيير البدء بدون تأخير في دفع هذا القسط الثاني . وقبلت الحكومة الألمانية هذا التمجيل ، والذي كان يناظره بطبيعة الحال الجلاء الجزئي عن الأراضي المحتلة . وسجلت الإتفاقية الفرنسية الألمانية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٧٢ هذا الإتفاق . وبعد نجاح القرض المطروح في يوليو سنة ١٨٧٢ أصبح في وسع الحكومة الفرنسية أن تصرح بدفع التزاماتها : فدفع المليار الثالث

في فبراير سنة ١٨٧٣ ، والرابع في مايو والخامس بين يونيو وسبتمبر . ودقمت غرامة الحرب ، وتحورت الاراضى الفرنسية ستة أشهر قبل المدة التى نصت عليها معاهدة فرانكفورت .

وهنا بشارك نفسه بذلك ، وكان يرغب في رؤية رئيس الجمهورية باقياً في السلطة مادام إتجاه تيير كان مطابقاً لما ترغبه السياسة الألمانية . وهى العكس من ذلك كان أرنام Arnam السفير الألمانى في باريس يفضل إمكانية حدوث تغيير حكومى في فرنسا يمكنه بعد ذهاب تيير أن يؤدى إلى إعادة حكم البونابرتيين ؛ وكان يفضل هذه الإمكانية لأنه رأى أن الحكومة الجديدة ، كما قال ، لن يمكنها أن تقف في وجه خصومها إلا بإعتادها علينا . وبعد ذلك ، ألم يكن من الاصلح ، وبالنسبة لمصالح المبدأ الملكى في أوروبا أن يحتفى النظام الفرنسى الجمهورى ؟ ولكن المستشار عارض وجهات النظر هذه ، التى رآها غير معقولة . وكتب إلى أرنام موجهاً : « إن وجبتنا الأول هو بطبيعة الحال أن نؤيد دائماً الحكومة الحالية مادامت تمثل بالنسبة إلينا الرغبة في تنفيذ المعاهدة بولاء . » ولذلك فإن بشارك قد عاب أمه حين سقط تيير في ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ . وكان لا يثنى في الحكومة الجديدة بسبب إنجازات مكماهون Mac - Mahon الملكية والكاثوليكية . وكان يعتقد أن نجاح إعادة حكم الملكيين سيسمح لفرنسا بأن تجد حلفاء بسهولة أكثر . وكانت السياسة الكاثوليكية تثيره ، وعامة حينها قام كثير من الاساقفة الفرنسيين في خريف سنة ١٨٧٣ بالتحدث عن الكولتور كامب Kulturkampf الروسى بألفاظ قاسية وحيفة .

ولاشك أن جو هذا الحذر والشك كان على علاقة بالأزمة القصيرة التى نشبت في العلاقات الفرنسية الألمانية . ولكن السبب الرئيسى كان هو إعادة تنظيم الجيش الفرنسى . ولم يكن قانون سنة ١٨٧٢ الذى وضع أسس إعادة التنظيم هذه ، بوضعه الخدمة الإجبارية وبتحديد مدة العمل في الجيش العامل

بـخمس سنوات ، مع إعفاءات كثيرة ، قد تسبب في إضراباته من جانب ألمانيا .
ولكن نفس الشيء لم يحدث حينما صوت المجلس الوطنى فى مارس سنة ١٨٧٥
على قانون القيادات الذى زاد ، دون زيادة عدد الرجال الموجودين فى التجنيد
فى زمن السلم ، عدد الكتائب بمقدار الربع ، وأعد لهذه الزيادة العدد اللازم لها
من الضباط وضباط الصف . وكان هدف هذا القانون بالنسبة للحكومة الفرنسية
وبالنسبة لأعضاء المجلس هو مواجهة مشكلة الترقيات بزيادة عدد القيادات .
ومع ذلك فقد رأى بيسارك فيه وسيلة تهدف تسهيل التعبئة ، وبالتالي دلالة
على إعداد فرنسا للحرب وتحديث الصحافة الألمانية بسرعة عن قرب وقوع
الحرب ، ووصل إلى مسامع سفير فرنسا ، وعن طريق أحد معارضى المستشار
القيريين ، أن من مصلحة ألمانيا أن تقوم بحرب وقائية .

ولكن هذا الاستعداد ، الفرنسى الألمانى أخذ شكلا مختلفا تماما حينما
حاولت الحكومة الفرنسية أن تعترض ، بعد فترة فكرت فيها فى الخوض
للتهديد وفى التراجع فى تطبيق قانون الضباط . وأعطى الدوق ديكاز *Decazes*
وزير الشؤون الخارجية لهذه الحادثة إسماعا أوريبا حينما طلب التأييد الدبلوماسى
لبريطانيا العظمى ولروسيا . فكيف تمكن من الحصول على هذا التأييد ؟

كانت الحكومة الإنجليزية والى كانت قد أخذت برئاسة دزرائيلى فى العام
الماضى مكان وزارة جلاستون أكثر ميلا عما كانت عليه وزارة الأحرار لإلتخاذ
موقف تشدد فى السياسة الخارجية . وكان رئيس الوزراء قلقا من وسائل
السياسة الألمانية ومن أهدافها : وكتب للملكة يقول أن بيسارك هو « صارة
عن بونابرت حىوز » . ولاشك أنه كان يتفادى ، وطبقا لتقاليد السياسة
الإنجليزية الدائمة ، إعطاء وعد بالتأييد لفرنسا . وأعلن لورد دى وزير الشؤون
الخارجية لسفير فرنسا أنه « إذا حاولت ألمانيا أن تقوم بحرب وقائية ضد فرنسا
فإن الحكومة الإنجليزية ستظهر إمتناعها » . نهل تمكنفى عدم الموافقة الشفهية ؟

كما اهتم السفير . وأجاب دوبي : « إنه الضمان الوحيد الذى يمكن أن يعطيه لكم وزير ملكية دستورية » . ومع ذلك فإن الوزارة البريطانية قد أعلنت لبسبارك وجهات نظرها . ورغم أنها قد تحدثت بلهجة ودية فإن الطلب كان واضحاً :
فالحكومة الألمانية مدعوة « لتهدئة قلق أوروبا » .

وكان حمل روسيا ماثلاً ، وإن كان له مدى أكبر ، خاصة وأن القيصر كان قد قبل في مايو سنة ١٨٧٣ إتفاقية تحالف مع الإمبراطورية الألمانية ، وتدخل إسكندر الثانى شخصياً وحدد بوضوح الحدود التى يضمها لوفاق الإباطرة الثلاث . وذكر لسفير فرنسا أنه يرغب فى تهدئة « الاستعداد » الفرنسى الألمانى دون أن يستخدم التهديد : « وسنصل بدون ذلك » . وقرر أن يذهب بنفسه إلى برلين ، فى صحبة جورتشاكوف Gortchakof ويهدف محدد هو أن يقدم « ملاحظات » لبسبارك ؛ فإلى الذى حدث فى خلال هذه المقابلة ؟ إن الوثائق لا تسمح بمعرفة تماماً . ويظهر أن بسبارك لم يترك الفرصة للقيصر لى يقوم بالتعب ، وأنه قد تناول الحادثة الفرنسية الألمانية على أنها مسألة قد تضخمت بطريقة مبالغ فيها . وعلى أى حال فإنه قد أكد أن ألمانيا لا تفكر فى حرب وقائية . وكان هذا يكفى لإبعاد مخاوف الحكومة الفرنسية .

هل كان بسبارك يفكر حقيقة فى هذه الحرب الوقائية ؟ لم يكن هذا معقولاً ؛ وليس هناك فى الوثائق ما يسمح بأن ننسب له هذا التخطيط . ولكن المستشار كان يرغب فى تفويض فرنسا لى يدفعها إلى وقف إعادة تسليحها . ولقد فشل فى ذلك . وقال ديكاكز « إن ألمانيا قد عرضت أن من حقنا أن نبداً ، وفى ظل إستقلالنا الكامل ، فى إعادة إنشاء قواتنا العسكرية » . وكان هذا نجاحاً بالنسبة للحكومة الفرنسية ، وكان نجاحاً آخر أن تحظى فرنسا بمظاهر العطف من جانب روسيا ومن جانب بريطانيا العظمى لأول مرة منذ هزيمتها فى

أما بالنسبة لبسبارك فإن المسألة كانت عامة رغم صغرها . ذلك أنه لم يكن قد فشل في مجرد منع إعادة التسليح الفرنسى ، بل أنه قد شعر كذلك بضعف نظام الأباطرة الثلاث ، فأظهرت روسيا بوضوح ، ودون أن تنقض وعد التحالف الدفاعى الذى أعطته لألمانيا منذ ستين بأنها لا توافق على رؤية بسبارك يحاول سحق فرنسا . وكان هذا دوساً لا يمكن للمستشار أن يجمله ، ولا يمكننا أن نضك في أنه قد تأثر بذلك ؛ وجمع مرات عديدة بعد ذلك إلى هذا الاستعداد ، سنة ١٨٧٥ كذكرى لهزيمة مريزة بالنسبة لكرامته . ولكنه لن يتأخر كثيراً في أن يستخلص نتائج عامة من هذه التجربة بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية . ومادام قد فشل في عرقلة إعادة بناء القوات العسكرية الفرنسية ، ألم يكن من الواجب عليه أن يفكر في إعادة النظر في موقفه بالنسبة لفرنسا ؟

٢ - تطور السياسة الألمانية من سنة ١٨٧٧ إلى سنة ١٨٨٥ :

أخذ هذا التطور في التكتيك البسباركى شكله في سنة ١٨٧٧ بمناسبة الأزمة الداخلية الفرنسية . ورأى المستشار فرصة مواتية للسياسة الألمانية في الصدام الذى وقع بين مكاهون وبين الأغلبية الجمهورية فى المجلس — ال ٣٦٣ — بعد ١٦ مايو ووجه موقف غليوم الأول الذى كان يرغب في نجاح مكاهون ، وقال الإمبراطور أن « نمو الاتجاه الراديكالى سيكون خطيراً بالنسبة لكل من أوروبا وفرنسا » كان بسبارك يأمل صراحة في هزيمة الملكيين ، والدوافع التى كان قد ذكرها فى حاشى ١٨٧٢ و ١٨٧٣ . ولم يكن المستشار ذلك الرجل الذى يرضى بالآمال الأفلاطونية ، فتدخل بتعليمات سرية لممثليه الدبلوماسيين ، وبالتوجيهات التى أعطاهها للصحافة الألمانية ووجه هوهنلو *Hohenlohe* سفيره فى باريس فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٧٧ إلى أن يظهر بوضوح بمبادئه وباتصالاته مع الصحافة ، الجانب الذى تفضله الحكومة الألمانية : فنجاح مكاهون سيؤدى إلى « حكومة دكتاتورية وذات عناصر ملكية معادية لنا ، مع تفوق للجزويت ،

في الوقت الذي سيكون لنا فيه مع الجمهورية امكانيات العيش في سلام لفترة أطول ، وربما أطول بكثير . وأضاف أنه يرغب نتيجة لذلك في د أن يؤثر بموقفه في الانتخابات لكي يسقط أن أمكن انقلاب مكاهون ، وكان هذا السقوط ممكنا ، اذا ما اقتنع الناخبون بأن الـ ٣٦٣ يمنون السلم ، وأن التحالف الرجعي يعني الحرب .

ولذلك فإنه كان راضياً سنة ١٨٧٧ من نتائج الانتخابات الفرنسية : وظهر له ان انتصار الجمهوريين يعني شبه ضيان بأن فرنسا تجد مواطني سان بطرسبورج او في فيينا . ولم يكن يأبه كثيراً تهديد هذا بعودة جامبتا الى السلطة ، وكان يعرف جيداً أن رجل الإنتقام قد تطور . وكان المستشار يرى ان الجمهورية في فرنسا هي ضيان السلم ، وعلى وجه الخصوص لأن هذا النظام كان عاجزاً عن ان يحظى بثقة الدول الأخرى . وفي ٣٠ يناير سنة ١٨٧٨ أعلن وزير الشؤون الخارجية لسان فالليه *Saint - Vallier* السفير الفرنسي الجديد ان بيسارك ، الذي ارتاح بعد فشل « الحزب الديني والملكي » يعتقد ان اللحظة قد أتت لكي يقيم مع فرنسا « علاقات لم تكن لنا منذ الحرب » . فكيف كانت الحكومة الألمانية تنظر الى هذه العلاقات الجديدة ؟

من ناحية كانت الحكومة الألمانية تستخدم في الاكزام والوردين سياسة أقل شدة . ولكن تطبيق النظام الجديد الذي وضع بقانون ٤ يوليو سنة ١٨٧٩ عينت الجبرال مانتوفل *Manteuffel* لمنصب مقرر الدولة *Staathalter* وهو الذي حاول أن يقيم إلتصالات مع رجال البورجوازية الصناعية ، وكبار الملاك ورجال الدين ، والذي أكد أنه من أنصار وسائل التقارب . وكان يعتقد أن عملية المعض تسير في طريق آمن ، وأن الإدارة الألمانية ستنجح في التخلص من الطلاء الفرلي الخارجي . ولم تكف نتائج إنتخابات سنة ١٨٨١ ، والتي لم ينجح فيها أنصار الحكم الذاتي إلا بمرشح واحد ، في إبعاد خيالاته .

ومن ناحية ثانية شجع الحكومة الفرنسية على المشروعات الإستعمارية التي قال أنها تجنب أنظار فرنسا الألاس والورون، وتمطى للفرنسيين إرضاءً لكرامتهم في ميدان عمل لم يكن لألمانيا فيه مصالح مباشرة . ولاشك أنه كان يقدر كذلك أن فرنسا ستصطلم — بهذه المجهودات — بمصالح بريطانيا العظمى، أو بمصالح إيطاليا التي يمكنها ، الواحدة والأخرى، أن تعمر بحاجة إلى التقرب إلى ألمانيا . وأعلن المستشار أن المظهر الجديد الذي يرغب في إعطائه للملاقات الفرنسية الألمانية هو بهذه الطريقة كذلك وسيلة لتدعيم تفوق الرايخ على القارة: وكان يرغب في الإحتفاظ بفرنسا في عزلة ، في نفس الوقت الذي حاول فيه أن يهدىء من غلها . وتأكد هذا الموقف سنة ١٨٧٨ وفي سنة ١٨٨١ مع المسألة الترسية ، وفي سنة ١٨٨٤ بشأن مسائل الكونغرس والحرب الفرنسية الصينية . وكذلك دفع المستشار الحكومة الفرنسية إلى إتخاذ موقف صارم للغاية تجاه بريطانيا العظمى في المسألة المصرية ولفترة عدة أشهر ، من أغسطس إلى ديسمبر سنة ١٨٨٤ . قام بعد «مفاوضات» لجول فيري . وقال السفير البارون دي كورسيل *de Courcel* « اتركوا مسألة الراين وسأساعدكم على أن تحصلوا على الترضيات التي يمكنكم أن تأملوا فيها في كل النقط الأخرى » .

هل كانت هذه الخطة البيماركية تسمى تعاوناً فرنسياً ألمانياً في السياسة العامة؟ لقد أعلن بيمارك أنه يأمل في ذلك ، وقال أنه من الواجب على البلدين أن يتفاهما لكي يقفا في وجه إنجلترا ، ويحطما السيطرة التي تمارسها على البحار . وذهب في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ إلى حد التلبيح عن كلمة « التحالف » في المقابلة التي أعلن فيها لسفير فرنسا ضرورة إقامة ثقل يعادل السيطرة البحرية الإنجليزية : « يجب على بريطانيا العظمى أن تتعود على فكرة أن التحالف الفرنسي الألماني ليست شيئاً غير ممكناً » . وفي يناير سنة ١٨٨٥ عرض على جول فيري مقابلة يمكن أن تقع في لوكسمبورج أو في سويسرا .

وكان رئيس الوزراء الفرنسي يفكر في «تعاون عارض» في المسائل الإستعمارية ولكن رغم تقديره من حيث المبدأ لضرورة تحسين العلاقات الفرنسية الألمانية وبالتالي لعدم إثارته مسألة الألزاس واللورين ، فإنه لم يجب على إقتراحات المستشار بالنسبة لمستقبل هذه العلاقات . ومع ذلك فقد اعتقد بعض الدبلوماسيين أن إتفاقية فرنسية ألمانية يمكنها أن تضمن لفرنسا «أمنًا نسبيًا» لازم بشكل خاص في فترة الأزمة الاقتصادية . ولكن الرأي العام ، الفرنسي لم يكن مستعداً للواقعة على تقارب مع ألمانيا: وأعلنت صحف المعارضة، بل وحتى الجزء الأكبر من الصحافة الحكومية في باريس وفي الأقاليم هذا التفكير بوضوح . ألم يكن التفكير في وفاق مع ألمانيا هو التنازل عن الألزاس واللورين ؟ ومن ناحية أخرى كان جول فيري — ويشارك في هذا الشعور البارون دي كورسيل — يخشى من مناورات بسمارك و «إرتباطاته المعقدة» . ألم يكن المستشار يهدف بمفاعمته لفرنسا أن يوقع بينها وبين إنجلترا ؟ وحتى إذا كانت هذه العروض مغلظة ، فما هو الشكل الممكن للتعاون الفرنسي الألماني ؟ ألم يكن من اللازم التفكير في أن هذه الصداقة ستكون «طنانة» وأن ألمانيا ستعتبر فرنسا كشرريك من الدرجة الثانية ؟ وكانت هذه هي الأسباب التي دفعت جول فيري إلى عدم الإلتفات لإشارة بسمارك إلى تحالف ممكن ، وإلى تهربه من اقتراح المقابلة . وأظهر المستشار الألماني خيبة أمه من موقف فرنسا هذا . وقال : «دأستمر في مغازلة هذه السيدة المتمنعة ، رغم قلة أمل» .

قبل معنى ذلك أن نعتقد في أن الحكومة الفرنسية قد أجمعت في سنة ١٨٨٤ فرصة إعطاء شكل جديد للعلاقات الفرنسية الألمانية ؟ وهل من الواجب الإعتقاد بأن ألمانيا كانت ستأخذ هذا الطريق الذي ظهر أن عروض بسمارك كانت تفتحه ، إذا كانت حالة الرأي العام الفرنسي تسمح بذلك ؟ لا يظهر ذلك . ولم يكن حذر فيري ودي كورسيل بدون أساس ، إذ أن بسمارك لم يكن قد أوقف لحظة

واحدة الإتصال مع بريطانيا العظمى في خلال هذه المحاولة للتفاوض مع فرنسا . ولاشك أنه كان بما يشير البعثة أن نرى الدبلوماسية الألمانية تلعب على الجانيين . ولكن من أى ناحية كانت ألمانيا توجه تفضيلها ؟ ووجد المؤرخ الألماني ونديلباند *Windelband* مذكرة في أوراق المستشار الشخصية تسمح بمعرفة ذلك أن بيمارك كتب في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ ذاكراً أنه من اللازم معالجة الخلافات بين فرنسا وبريطانيا العظمى . . وحينما قدم المستشار مفاتيح لفرنسا لم يكن يأمل في نجاحها ، وكان يرغب أكثر من ذلك في إمارة قلق بريطانيا العظمى ، حتى يدفعها الى البحث عن اتفاق مع ألمانيا : وبظهر أن هذا هو الإستنتاج الرئيسى

٢ - الأزمة البولندية :

ونلاحظ بوجه عام أن العلاقات الفرنسية الألمانية كانت وقت وزارة فبرى أحسن منها في أى وقت آخر منذ سنة ١٨٧١ ، ودون أن تصبح ودية ، أو مسودها الثقة . ولكن هذا الهدوء لم يدم طويلا وبعد سقوط فبرى في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، وبعد فترة التوقف في التوسع الإستعماري الذي نتج عن ذلك ، ظهرت المشغوليات « القارية » في المكان الأول بالنسبة لفرنسا . واعد نشاط « رابطة الوطنيين » الشعور المعادي لألمانيا ، وساعد وجود الجنرال بولانيج *Boulangier* في وزارة الحرب على عودة ظهور فكرة الإنتقام في الجيش ولدى الرأى العام . ولحت الجريدة شبه الرسمية لوزارة الحربية الى ضرورة تقوية الجيش الفرنسى التى « ستهرب دم الامراء الألمان من بعيد » . حقيقة أن موقف بولانيج لم يكن هو موقف الحكومة ؛ ولم يكف فلوران *Flourens* وزير الخارجية عن تأكيد اتجاهاته السلبية ؛ ولكن الجنرال كان مستنداً الى قطاع هام من الرأى العام . ولذلك فقد كان من حق ألمانيا أن تراقب هذا الموقف بإنتباه . ومع ذلك فإن السفير الإلماني في باريس لم يكن يعتقد

أنه خطر؛ وكان يعتقد أن فرنسا لا ترغب في الحرب. ولكن بيسارك أظهر قلقه، وفي شتاء سنة ١٨٨٦ - ١٨٨٧ طلب وحصل، وبشمن فض الريفستاج، على زيادة قوات الجيش العامل؛ واستدعى الإحتياطيين في أقصى أشهر الشتاء لفترة تدريب قرب الحدود الفرنسية. فهل كان هذا مقدمة لإستخدام القوة؟ كان فلوران يخشى ذلك، في الوقت الذي رأى فيه السفير الفرنسي في براين في الإجراءات التي قررها المستشار مجرد مناورة للسياسة الألمانية الداخلية. ومع ذلك فإن تفكير بيسارك كان أبعد من الأحداث القريبة. وكان يفكر في إمكانية وصول بولانيجه إلى منصب رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية. وكتب يقول أنه في هذه الحالة «ستكون الحرب». ودفعه لإحتقاره القديم للنظام الجمهوري إلى أن يقول: «لقد أتم الفرنسيون، مع جمهوريتهم، حفظ دروسهم». فهل كان حقاً قلقاً، أو كان يحاول مجرد إستغلال الموقف؟ حينما أكد مولستر *Manster* السفير في باريس في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦ في أجد تقاريره أن فرنسا سلبية — («إذا ما نشبت الحرب التي لا يمكنها في الظروف الحالية أن تأتي إلّا من جانبنا، ومن اللازم أن يكون هناك إستفزاز قوى للغاية لإدخال الفرنسيين فيها ») — طلب المستشار إلى السفير أن يسحب هذا التقرير الذي «يتعارض، مع سياسة الحكومة الألمانية. ولذلك فإن خطته كانت تهدف لإبعاد أي تقرير مهدد»

ولكن هل يمكننا أن نفنى لكي نفهم هذا التفكير خيبة الأمل التي كان بيسارك قد منى بها في نفس الوقت في الألزاس واللورين؟ بعد الفشل الذي لقيته محاولة ما تنوفل كان «مقرر الدولة» هو هنلو الجديد قد حاول لا مجرد «كسب» أبناء الألزاس واللورين، ولكن أيضاً إعادة تقوية حركة الإستقلال الذاتي؛ وذلك بإعلانه أن شعوب أرض الإمبراطورية يمكنها أن تحصل — إذا ما قبلت الوضع الذي خلقته معاهدة فرانكفورت هل أنه «دائم» — على وضعية تضع

الألزاس واللورين ، على نفس قدم المساواة ، مع بقية الدول الألمانية . ورأى
 سفير فرنسا في برلين في سنة ١٨٨٥ أن « السلطة الألمانية » كانت تحقق تقدماً
 فعلياً في الألزاس . ولكن فض الرايشتاج في أوائل سنة ١٨٨٧ وضع السياسة
 الألمانية في موقف دقيق ؛ ذلك أن الناخبين في الألزاس واللورين قد وجدوا
 أنفسهم مطالبين بأن يحددوا موافقتهم على القانون العسكري الألماني ، الذي
 أعلن بسمارك أنه ضروري حينما أشار إلى خطر الحرب مع فرنسا . واعتقد
 هوهنلو بضرورة توجيه نداء إلى جمهور الناخبين . « إن إنتخاب الرجال الذين
 يرفضون إعطاء الإمبراطورية الألمانية الحق في الإحتفاظ بجيش قوي في كل
 وقت ، معناه « تهديد السلم » . وكانت إجابة الناخبين واضحة : فجاء النواب
 الخمسة عشر كلهم من المحتجين . واعترف هوهنلو بأن ذلك كان « إظهاراً للعواطف
 الفرنسية » . ورداً على ذلك مالت الأوساط العسكرية الألمانية ناحية إعادة إقامة
 النظام الدكتاتوري الذي كان موجوداً في أثناء سنوات العثم الأولى . واتخذ
 المستشار ، دون أن يذهب إلى هذا الحد إجراءات شديدة عن طريق الإدارة ،
 فضحتها الصحافة الفرنسية بكل مرارة . ولذلك فعلينا ألا ندهش من أن الحكومة
 الفرنسية ، مع كل هذه المظاهر ، والتي لم يكن لديها أية وسيلة لتكوين رأي عنها
 قد إزداد قلقها .

ووصل التوتر الفرنسي الألماني إلى أقصاه في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٧ مع مسألة
 شنوبليه *Schnobele* تمت تأخير قلة حذر الإجماع القومي البولندي ، ومع أعمال
 بسمارك وألفاظه . وألقى البوليس الألماني القبض على مأمور البوليس الفرنسي
 في ييجني سير موزيل تبعاً لامر بالقبض صادر من محكمة ليونج . ولا شك أن
 شنوبليه كان له نشاطاً في الجاسوسية لم تمكن الحكومة الفرنسية تجهله . وهذه
 هي الظروف التي وقع فيها اللقاء القبض ، والتي أعطت للسألة خطورتها : ذلك
 أن شنوبليه قد إستدعاه زميله الألماني جوش *Gautsch* إلى مقابلة عمل ،

واستدرجوه إلى كمين ، وروى شاهدان أن رجال البوليس الألماني قد توغلوا لعدة أمتار في الأراضي الفرنسية . وأغارت هذه الحادثة في فرنسا ، وبعد فترة طويلة من التقلق ، حركة قوية في الرأي العام . وبدأت على أنها تمنى أن بسمارك كان يبحث عن فرصة لإعلان الحرب . وطلب الجنرال بولانيجي من الحكومة أن تقرر إعداد قوات دفاع في أماكنها ؛ ولكن رئيس الجمهورية رفض ذلك ، واكتفت الحكومة بأن طالبت بإطلاق سراح شوبليه . ووافق بسمارك بعد بضعة أيام على ذلك .

والواقع أنه لم يكن لهذه الحادثة، وطبقاً للوثائق المعروفة الآن ، نفس الطبيعة التي نسبها إليها الرأي العام . وبظهر أن بسمارك لم يكن مستولاً بطريقة مباشرة عن الظروف التي تم فيها إلقاء القبض ؛ وحينما استلم من الحكومة الفرنسية دلائل الوقائع التي التجأ إليها البوليس الألماني ، فهم أنه من الأفضل تسوية هذه المسألة . فهل كان يتصرف بهذه الطريقة إذا ما كان يرغب في الحرب ؟ ومع ذلك فإن هذه اللحظة الحرجة قد تركت آثاراً عميقة في فرنسا ؛ فأظهرت ضعف السلم ؛ وأعادت للرأي العام الاعتقاد بأن ألمانيا لم تترك وسائلها المثيرة ، وأنه من الواجب أن ينتهوا يوماً -- وربما كان قريباً من هذه الخصومات الألمانية، وظلت ذكريات هذه الحادثة موجودة حتى بعد عشرين سنة .

ومع ذلك فإن هذا التوتر قد هدأ في مايو سنة ١٨٨٧ حين أبعد بولانيجي عن وزارة الحربية ، وأعلن جريفي Grévy رئيس الجمهورية للسفير الألماني انه قد عمل شخصاً لكي يبعد عن الحكومة هذا المييج ، الذي كان « نفوذ وقوته ، أكثر من اللازم ، وأعلن ثقته في « مستقبل سلمي » يتمشى مع رغبات الغالبية العظمى للشعب الفرنسي » . وبعد بضعة أسابيع ذكر بسمارك لسفير فرنسا عن طريق رجل المصارف بليشرودر Bleichröder أنه قد أصبح الآن « راضياً » عن العلاقات الفرنسية الألمانية .

الفصل الثالث والعشرون

الاصطدامات البلقانية

كانت إثارة المسألة الشرقية التي ظهرت لإبتداء من سنة ١٨٧٥ متوقعة . ومنذ بداية القرن التاسع عشر ونمو حركة القوميات أصبحت السيطرة العثمانية أكثر ضعفا باستمرار على شبه الجزيرة البلقانية . ولم يكن في وسع التقسيم الجوى الذى كان قد بدأ بإنشاء إمارات الصرب والجبل الأسود ، وملكه اليونان ، وأخيراً إمارة رومانيا إلا أن يزيد الصعوبات فى المناطق التي كانت لا تزال خاضعة للسيطرة العثمانية ، والتي عاشت فيها شعوب صربية وبلغارية ويونانية ورومانية . وكانت هذه الإمارات وهذه المملكة مرا كز جذب بالنسبة لتلك الشعوب . وكان البلغار يون هم وحدهم من بين مسيحي الإمبراطورية العثمانية الذين لا يجدون فى الخارج وطناً قومياً ، مستقلاً أو شبه مستقل ، يمكنهم أن يوجهوا انظارهم نحوه ؛ ولذلك فإن د يقظتهم ، القومية كانت أكثر بطناً من يقظة الشعوب المسيحية الأخرى . ولكن هؤلاء البلغار كانوا قد حصلوا من السلطان ، وبمساعدة روسيا منذ أبريل سنة ١٨٧٠ على نظام دينى جديد ؛ فبدلاً من أن يخضعوا لبطريرك القسطنطينية الأرثوذكسى ، والذي كان يونانياً أصبح لهم الآن كنيسة قائمة بذاتها ، تخضع لرئيس بلغارى . وساعد وجود هذه الكنيسة البلغارية على نمو الشعور القومى .

١ - أزمة للسالة الشرقية سنة ١٨٧٥ - سنة ١٨٧٨ :

فتتح هذه للتأصب المستمرة للإمبراطورية العثمانية الطريق لحركة ثورية كبيرة تبدأ من سنة ١٨٧٥ وتصل فى فترة بضعة أشهر من البوسنة والهرسك إلى بلغاريا ؟

أما بالنسبة للبوسنة والهرسك ، وحيث كانت أغلبية الشعب تتحدث اللغة الصربية وتتبع المذهب الأرثوذكسى ، ولكن حيث كان النبلاء المحليين قد وافقوا على سياسة الضم لى يحتفظوا بامتيازاتهم ، فيظهر أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية كان لها دوراً هاماً . واشتكى الفلاحون ، وخاصة حين كانوا من المستأجرين ، من التضخم المستمر لحقوق السادة ، ومن زيادة كل الرسوم والأعباء الضرائية ؛ وفي سنة ١٨٧٥ جاء سوء المحصول لى يزيد من يؤسهم وفي المدن رأى الحرفيون — صانعى الأحذية والنساجون — أن حالتهم تتدهور منذ إلغاء نظامهم التعاونى فى سنة ١٨٥١ ، وزيادة منافسة المنتجات المستوردة . وعلينا ألا نملك أن نعدم الرضاء هذا فذاستغله طبقة صغار القسس الأرثوذكسيين . ولكن العامل الدينى لم يكن له مع ذلك إلا دوراً ثانوياً ، خاصة وأن الشعوب الأرثوذكسية كانت بمنزلة مجموعات كاثوليكية ، كان رؤساؤها حذرين بالنسبة للحركة القومية ، وكانت بمنزلة بالإسرائيليين الذين كانوا يؤيدون السلطة العثمانية .

ولا شك أن دور حكومة الصرب كان أكثر أهمية . وفى سنة ١٨٦٧ كان أمير الصرب ميخائيل أوبرينوفيتش Michel Obrenovitch قد فكر فى تكوين اتحاد بلغاتى ضد تركيا ، وذلك بالحصول على معونة ملكة اليونان ولامارة رومانيا . ولم يعط هذا المشروع أية نتيجة . ولكن دعاية الحركة القومية الصربية استمرت فى البوسنة والهرسك ومنذ سنة ١٨٧٣ لاحظ أحد الدبلوماسيين النمساويين أن هدف هذه الدعاية هو أن تلعب الصرب فى شبه الجزيرة البلقانية دوراً مماثلاً للذى لعبته بيدمونت فى إيطاليا .

أما فى بلغاريا فإن الحركة الثورية لم تظهر على أنها متأثرة بطريق مباشرة بالمصالح الاقتصادية أو بالحالة الاجتماعية : فالمعارضة كانت من عمل رجال الدين والمدرسين ، ويشرف عليها عدد من المثقفين الشباب ، وكان يفتقها شعور وطنى .

ولكن هذه الحركة كانت أكثر تنظيماً من حركة البوسنة رغم أنها لم تنضم إلا أغلبية من الشعب : فنظم ليشكي *Levyski* الداعي لها منذ سنة ١٨٧٣ مائتين من اللجان الثورية السرية . ولكي تقود الفلاحين ، حارلت اللجنة الثورية المركزية إقطاعهم بأن في وسع الثورة أن تعتمد على معونة خارجية ؛ ولكي تلقضهم ، لم تتردد في بعض الحالات في إستخدام القوة ، وهددت بإحراق القرى إذا رفض سكانها الاشتراك في العمل . ومع ذلك فإنها لم تتمكن من الحصول على التأييد الفعلي والكامل إلا في قسم من البلاد . ولذلك فإن هذه الثورة البلغارية ليست « حركة جماهيرية » .

ومع ذلك فلم يكن في وسع هذه الدوافع المحلية أن تمكني لإثارة الثورة إذا لم يكن لدى رؤسائها أملا في معونة تأتي من الخارج . وهذه المعونة كان يخسومهم أن ينتظرونها إما من روسيا ، وإما من النمسا والمجر . ومن المرجح أن الرحلة التي قام بها الإمبراطور فرانسوا جوزيف في دلماشيا في ربيع سنة ١٨٧٥ ، وعلى طول حدود البوسنة والمهرسك ، قد شجعت الصرب في هذا الإقليم على الثورة . ومن المرجح أكثر من ذلك أن موقف عملاء روسيا قد أعطى للصرب والبلغار اعتقاداً بأنهم لن يكونوا بمفردهم إذا ما بادأوا بالثورة ضد السيطرة العثمانية .

وبدأت الثورة في البوسنة والمهرسك في أغسطس سنة ١٨٧٥ . وامتدت في ربيع سنة ١٨٧٦ في بلاد البلغار . وكان القمع سريعاً ووحشياً ، وخاصة في بلاد البلغار حيث ارتكب الاتراك المذابح التي ربما أدت إلى ٣٠.٠٠٠ ر ضحية . وعندئذ أعلنت الصرب والجبل الأسود الحرب على الإمبراطورية العثمانية ، وكان من الطبيعي أن تسحق هاتين الإماراتين إذا لم يحصل على تدخل أجنبي .

وهكذا تارت « المسألة الشرقية » من جديد . وكانت تهم بالدرجة الأولى

روسيا والنمسا والمجر وبريطانيا العظمى . فها هو تفكير كل من هذه الدول الثلاث ؟

كان في وسع روسيا أن تجد في هذه الازمة فرصة لإضعاف الإمبراطورية العثمانية ، ولدعيم نفوذها على الشعوب السلافية في شبه جزيرة البلقان : و كان يكفيا أن تؤيد آمالهم في الإستقلال الذاتي أو في الإستقلال ولكن كان عليها أن تنتظر مقاومة من جانب النمسا والمجر ، ومن جانب إنجلترا . وفي أول الازمة قيم "جورنفاكوف الخطر" فكان يرغب في تأييد مصالح العناصر السلافية البلقانية ، ولكنه كان يرغب في أن يعمل بالإتفاق مع الدول الأخرى إلى أبعد درجة ممكنة . وأشار إجناتيف Ignatieff سفير روسيا في القسطنطينية ، والذي كان على اتصال بأوساط حركة الجامعة السلافية على العكس من ذلك بعمل "مستقل" : فكان في وسع روسيا إذا ما تصرف بمفردها أن تأخذ في يدها زمام الحركة السلافية في البلقان ، وتحصل على نفوذ مسيطر في شبه الجزيرة . وعطل هذا الحلاف في الرأي أمر إتخاذ قرار لمدة عدة أشهر . ومع ذلك فقد اعترف جورنفاكوف في خريف سنة ١٨٧٦ بأن نفوذ روسيا في البلقان سيأخذ ضربة خطيرة إذا ما ترك الصرب والجبل الأسود تسحق . ولذلك فإن حكومة روسيا أعلنت للدول أنها ، إذا لم تتفق لكي تفرض على السلطان برنامجا للإصلاحات في صالح الشعوب المسيحية ، فإنها لن تتردد في التدخل بمفردها . وكانت النمسا والمجر تراقب " طريق سالونيك " . وكانت تفكر في إقامة نفوذها في البوسنة والمهرسك ، وحما ظهير مقاطعة دالماتيا النمساوية . وكانت تنتظر كذلك صوب سنجنق نوفى بازار ، الإقليم العثماني المحصور بين الصرب والجبل الأسود . وكانت هذه هي معقولياتها المباشرة . ولكنها بطبيعة الحال لم تكن ترغب في رؤية نمو حركة سلافية تحت إشراف روسيا في البلقان .

وكان من مصلحة بريطانيا العظمى ، في هذه الازمة الجديدة مثل غيرها

من الازمات السابقة، أن تحتفظ بسلامة الإمبراطورية العثمانية : وفي حالة تفككها كانت بريطانيا تخشى من أن ترى روسيا تستولى على المضائق . أما بالنسبة لإمكانية القيام بضغط على السلطان لإجباره على تحسين حال الشعوب المسيحية فلم تكن هناك وحدة في وجهات النظر في الأوساط السياسية . وكانت معارضة حزب الأحرار — التي استجابت لنداء جلاستون الذي فضح في كتيب مشتهل « فظائع بلغاريا » — معادية السلطان ، وحق المحافظين كانوا قد تأثروا بهذا النداء . ولكن دزرائيلي رئيس الوزراء لم يكن يهتم « بحركات التحرير ، بالنسبة للمسيحيين في البلقان ؛ وكان قد عاد من رحلاته في الشرق . بانطباعات مواتية للأتراك ، والذين كان يخلط بينهم وبين العرب . وبعد ذلك ، وإذا ما جعل بريطانيا العظمى تشارك في الضغط على الحكومة العثمانية ، ألم يكن ذلك يهدد بالتأثير في التفوذ الذي كانت الدبلوماسية الإنجليزية تحظى به في القسطنطينية ؟ ولذلك فإنه سيحاول أن يقلل أهمية مذابح البلغار في نفس الوقت الذي يرفض فيه ممارسة ضغط على السلطان ، يمكنه — في تفكيره — أن ينفذ سياسة روسيا . وظهرت الأزمة الدولية حينما أعلن القيصر في خطبته التي ألقاها في موسكو في ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أنه مصمم على استخدام السلاح إذا لم تقرر الدول التدخل بقوة لدى الحكومة العثمانية . واحتفظت هذه الأزمة بأوروبا في حالة استعداد لمدة تقرب من عامين .

وكان من اللازم أن يحصلوا من السلطان عبد الحميد على سرعة تطبيق برنامج إصلاحات لكي يتفادوا تدخل روسيا . وعمل مؤتمر السفراء المجتمع في القسطنطينية في ديسمبر سنة ١٨٧٦ على ذلك . وحصل على مشروع نص على حصول البلغار وأهالي البوسنة الثائرون على استقلالهم الذاتي الإداري ، داخل نطاق الإمبراطورية . ولكي يتفادى السلطان هذا الخطر أصدر دستورا وأعلن استعفاء برلمان حيث يمكن للشعوب المسيحية كما قال أن تعرض فيه طلباتها .

وهكذا سويت مسألة الشعوب الخاضعة . وكانت مجرد مسرحية ، ولم يخف بذلك من أعين الدول الأوروبية . والواقع أن الحكومة التركية لم تكن تفكر فى إقامة نظام دستورى حقيقى ، وأن مجموعة المثقفين الذين كانوا يرغبون فى هذا الإصلاح ، وهم رجال تركيا الفتاة ، لم يكونوا يفكرون فى اعطاء وضعية خاصة للشعوب المسيحية . ولكن الخلافات ظهرت حينما جاء الوقت للإنفاق على الوسائل اللازمة لإجبار السلطان على الخضوع ، إذ أن الوزارة البريطانية رفضت أن توجه له تهديداً محدداً . وسرعان ما أفادت الحكومة العثمانية من ذلك لى تهرب . ولذلك فإن سياسة دزرائيلى التى تسببت فى فشل مشروح العمل الجماعى للدول العظمى .

وفتح هذا الفشل الطريق لتدخل روسيا المسلح . ولكن حكومة القيصر أخذت احتياطاتها قبل أن تلعب هذا الدور : فكانت لا ترغب فى الاصطدام فى نفس الوقت بإنجلترا وفرنسا والمجر . ولذلك فإنها تفاوضت مع حكومة النمسا والمجر . وهذه المفاوضات التى كانت قد بدأت فى سنة ١٨٧٦ ، واستمرت بعد فشل مؤتمر السفراء ، انتهت فى ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ بالتوقيع على اتفاقية سرية . ووعدت النمسا والمجر روسيا بأن تحتفظ فى حالة الحرب الروسية التركية بحالة حياد ودى ، وحتى بأن تعمل دبلوماسياً على إبعاد امسكانية تدخل دولة ثالثة ، أى إنجلترا . وفى نظير هذا الوعد حصلت النمسا والمجر على حق احتلال البوسنة والهرسك ، وتمهدت روسيا بأنها لن تمدد عملياتها فى أثناء الحرب الروسية التركية داخل الجزء الغربى من شبه الجزيرة . وبالإختصار فإن حكومة النمسا والمجر قد عرفت أنه لا يمكنها أن تتفادى تدخل روسيا ؛ ولذلك فإنها قد فضلت حل وسط يحدد الخسائر ، ويضمن لها تعويضاً .

وبعد رفض جديد من جانب الحكومة العثمانية فى أوائل أبريل سنة ١٨٧٧ للشروط التى وضعتها الدول (ومرة أخرى كان السلطان يستند أن بريطانيا

العظمى ستعارض كل تحرك فعال) بدأت حكومة روسيا حملها ؛ فأعلنت الحرب كما قالت لكي تجبر السلطان على تحسين حالة الشعوب المسيحية في إمبراطوريته . ولكنها أكدت ، لكي تطمئن بريطانيا العظمى ، أنه لم تكن لديها النية للاستيلاء على القسطنطينية ، ولا على فرض إعادة النظر في وضعية المضائق بقرار من طرف واحد ؛ ووعدت كذلك ألا تمتد منطقة عمليات الحرب حتى مصر ، التابعة للإمبراطورية العثمانية . وفي ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٧ دخلت القوات الروسية رومانيا ، بموافقة حكومة بوغارست ؛ ووصلت إلى الدناوب بسهولة ، ولكنها بعد أن أبعدوا هجوم تركي مضاد إلى شمال هذا النهر أوقفتها قلعة بلفنا مدة طويلة ، ولم تحصلم للقاومة التركية نهائياً إلا بعد الإستيلاء على هذه المدينة في نهاية نوفمبر سنة ١٨٧٧ ؛ فغزت الجيوش الروسية البلقان ، ووصلت في يناير سنة ١٨٧٨ إلى سهل أدرنة الذي استولت عليه ، وزحف على القسطنطينية . وطلب الأتراك الهدنة ، ولم يظهر أن القيادة العليا الروسية كانت مستعدة لمنحهم إياها بسرعة . وحتى الإستيلاء على بلفنا كان الروس قد تمكنوا من الإستمرار في الحرب دون أن تقابلهم حارحة فعالة من جانب الدول الأخرى . ولكن بريطانيا العظمى والنمسا والمجر عافتا حينما تقدموا في اتجاه القسطنطينية . قبل كان في وسعهم أن يعتمدوا على أن روسيا المنتصرة ستحترم الوعود التي وهدت بها هفنية الحملة وفي بدايتها ؟ ورغم تردد الأوساط المالية والإقتصادية أنذر دزرائيل حكومة روسيا بأن بريطانيا العظمى لن توافق على إحتلال القسطنطينية ، وأنها ستأخذ في هذه الحالة إجراءات قوية لحماية مصالحها . وطلب أندراى إلى روسيا بمذكرة ١٥ يناير سنة ١٨٧٨ بالانضغ أوروبا أمام الأمر الواقع ، أى بالافتراض على تركيا شروط صلح قبل إستشارة الدول الأخرى . وأمام هذه التهديدات أرسلت حكومة القيصر الأمر إلى القائد العام للتوقيع على الهدنة . وتم ذلك في ٣١ يناير ، ووقفت القوات الروسية أمام خطوط نشاتلج قرب القسطنطينية .

فهل معنى ذلك أن روسيا ستستعد لمفاوضات دولية قبل عقد الصلح ؟ كان الاتجاه المعتدل في الأوساط الرسمية الروسية — وهو إتجاه جورتنشاكوف الذى كان قد إنتصر عند عقد الهدنة — قد خضع لهجوم شديد من أنصار سياسة التهور : وبدأ السفير إيجناتيف ، الذى عاد إلى القسطنطينية ، مفاوضات الصلح مع تركيا دون أخذ وجهة نظر الدول الأخرى . وأصبح الموقف حرجاً : وفي ١٥ فبراير قررت الحكومة الإنجليزية أن تدخل إلى بحر مرمره أسطولها الخاص بالبحر المتوسط ، والذى رسا لمدة أيام عديدة أمام جزيرة الاسراء ، وأمام الخطوط الروسية . واعتقد رئيس الوزراء أن هذا التهديد كان ضرورياً لضمانة السلطان الذى كان في وسعه أن يفكر ، في حالة ضعف بريطانيا العظمى ، في أن يلقي بنفسه بين ذراعى روسيا . وفي ٢٨ فبراير أعلنت حكومة النمسا والمجر أنها ستستعد للتبشيرة ، ولكنها لم تكن ترغب في أن تأمر بها حتى ذلك الوقت ، رغم أن إنجلترا قد عرضت عليها أن تضع تحت تصرفها الامكانيات المالية اللازمة . ومادامت النمسا والمجر لا تظهر على أنها مصممة على تأييد بريطانيا العظمى حتى النهاية فإن إيجناتيف قد استمر في عمله بلا تردد ؛ ووضع فقرات المعاهدة دون أن يعرضها كما يظهر للحصول على موافقة جورتنشاكوف . وفي ٣ مارس سنة ١٨٧٨ وقع على شروط صلح سان اسٲيفانو بين روسيا والباب العالي العثماني . ولصيت معاهدة سان اسٲيفانو على أن روسيا ستعظم في الجزء الاسيوى من الإمبراطورية العثمانية مدن قارص وبايزيد وباطوم ، وفي الجزء الاوروبى دبروجه . وهدت بتوسيع نطاق الصرب التى أصبح لها أن تضم أعلى نهر مورافا ، ونطاق الجبل الأسود الذى حصل على مخرج على البحر الإديراتى . وضعت نظام إستقلال داخلى في صالح البوسنة والهرسك ، وأعطت لرومانيا الإستقلال ، وكانت ذات إستقلال داخلى . ولكن الشروط الأساسية كانت تتعلق بالأراضى البغارية التى ستنفصل عن الإمبراطورية العثمانية لتكون إمارة مستقلة

لإستقلالاً ذاتياً : فأصبحت « بلغاريا العظمى » تمتد من الدانوب إلى بحر إيجه ، وتشتمل بالتالى على الروميلي وجزءاً كبيراً من مقدونيا . ولاشك أن الإمبراطورية العثمانية كانت ستحتفظ طبقاً لنصوص هذه المعاهدة بجزء من ممتلكاتها الأوروبية رغم فقدانها لبلاد البوسنة والبلغار ؛ ولكن هذه الأقاليم ستقسم إلى قطعتين — من جانب تراقيا الشرقية ، ومن الجانب الآخر ألبانيا وسهول فلادار — وتفصلها عن بعضها بلغاريا العظمى ، وسيسود النفوذ الروسى فى هذه الإمارة ، التى أنشأتها ولنفسها : فكان إعطاء الحق للقوات الروسية بالإحتفاظ بمهاميات فى هذا الإقليم لمدة سنتين يعطى للتصير وسيلة لتتصيب حكومه من اختياره .

وهكذا وضمت أوروبا أمام الأمر الواقع رغم التحذيرات التى قدتها بريطانيا العظمى والنمسا والمجر . وفى لندن وفى فيينا أسرع الحكومات بطلب إعادة النظر فى معاهدة سان استيفانو ، وعن طريق مؤتمر دولى . ولم تنشب حكومة روسيا : وفى ٦ مارس سنة ١٨٧٨ قبل جورنشاكوف الذى استعاد زمام الأمور ، بعد أن كان إيجنتايف قد طغى عليه ، مبدأ المؤتمر . ولكن هذا القبول لم يكن كافياً لتهدئة القلق ، خاصة وأن روسيا قد أفادت من الموقف الذى حصلت عليه . فكيف يمكن إبعادها عنه ؟ .

لقد عملت بريطانيا العظمى والنمسا والمجر من أجل ذلك ، بمفاوضات مباشرة ومنفصلة مع حكومة روسيا . وكانت هذه المفاوضات السابقة لإجتماع المؤتمر ، حاسمة . وكانت حكومة روسيا تعرف أن جيشها الذى تحمل كثيراً فى الحرب مع تركيا لم يكن فى حالة تسمح له بمواجهة حرب أوروبية ، وكانت تلاقى كذلك صعوبات مالية ، وتطلب بدون جدوى طرح قرض على السوق الفرنسية . وهكذا أجبرت على التراجع . وتقهقرت بوضوح أمام تهديد بريطانيا (وهو استدعاء دزرائيل فى ٢٧ مارس لإحتياطى الجيش الانجليزى للخدمة العاملة)

ولكنها تراجعت أساساً لأنها كانت تعلم جيداً أن النمسا والمجر لن تتأخران عن التدخل في حالة قيام حرب روسية انجليزية . وطبقاً للفاوضات المرة للغاية نصت الاتفاقات المعقودة مع بريطانيا العظمى في ٣ مايو ومع النمسا والمجر في ٦ يونيو على اختفاء « بلغاريا العظمى » : وستنشأ إمارتان في الأراضي البلغارية ، هما بلغاريا ذات الاستقلال الداخلي ، والروميل التي ستستمر في خضوعها للإمبراطورية العثمانية ، ولكن تحت حاكم مسيحي ؛ وفي جنوب الروميل سيبقى منطقة ساحل بحر إيجه تركية بدون أى شروط . واشتمل الاتفاق الإنجليزي الروسي علاوة على ذلك على فقرة خاصة بمهمات الضم الروسية في تركيا آسيا : فستحتفظ روسيا بقارص وباطوم ، ولكنها ستترك بياريد ، رأس الطريق المؤدى إلى الفرات ؛ وستعطى تمهيداً رسمياً بالأتحاول التوسع أكبر من ذلك في هذه المنطقة في المستقبل .

لقد تم بذلك ما هو أساسى . ولم يبق المؤتمر الدولى الذى اجتمع فى برلين من ١٥ يونيو إلى ١٣ يوليو برئاسة بسمارك إلا بالموافقة على الإنشاقبات التى عقدت من قبل ، وإضافة بعض التفاصيل إليها : تقليل واضح للزاي الإقليمية التى أعتنتها معاهدة سان استيفانو للصرى والجبل الأسود ؛ وود أعطى لليونان بالحصول على توسع إقليمى فى تساليا ؛ وتمهد من رومانيا بأن تتنازل لروسيا عن يساراييا الجنوبية ، وأن تحصل فى نظير ذلك على دروجة التى كانت معاهدة سان استيفانو قد فصلتها عن الإمبراطورية العثمانية . ولكن المؤتمر أعطى النمسا والمجر التويضات التى كانت تأمل فيها : مثل حق إدارة البوسنة والمهرسك « هؤتنا » ودون أن تقوم بالضم ؛ والحق فى الإحتفاظ بحاميات فى صندق نوفى بازار لكى تحمى « طريق سالونيك » . وهكذا سوت الدول العظمى هذه المسائل طبقاً لمصالحها ، ودون أن تحسب أى حساب لمصالح الصغوب البلقانية وآمالها .

ما هو الحساب الختامى للعلاقات بين القوي العظمى بعد هذه الازمة الطويلة؟
النسأ والمجر حصلت على نجاح واضح . وضمت لنفسها مركزاً مسيطراً في
الجزء الغربى من شبه جزيرة البلقان نتيجة لإحتلال البوسنة والهرسك ، والحق
في الإحتفاظ بحامية في الصنجدى ، وعن طريق التخصيصات التى أدخلتها على المطالب
الإقليمى للصرب والجبل الأسود . وحصل أندراسى على هذه النتائج
بحذق ودون أن يلجئ الى وسائل التعبد : وترك بريطانيا العظمى تأخذ
للمواجهة ، ومصر فى ظلمها .

وبريطانيا منعت تفكك الامبراطورية العثمانية ، وهو الكثير ؛ ولكنها لم
تتمكن من أن تجعلها تتفادى ضعفاً واضحاً وخصائص اقليمية . وكانت فى واقع
الامر مضطرة الى أن تقوم بعملية « انسحاب استراتيجى » رغم الموقف المهدد
الذى اتخذته دزرائيل . ولكنها وجدت الوسيلة لىكى تمنح نفسها احدى الميزات
التي دفعت الامبراطورية العثمانية ثمنها . فى الوقت الذى وقعت فيه المفاوضات
للمرة مع روسيا فى مايو سنة ١٨٧٨ عرضت الحكومة الانجليزية على الحكومة
العثمانية تحالفاً دفاعاً لحماية تركية آسيا ، وبشرط أن يضع السلطان تحت تصرف
بريطانيا العظمى قاعدة بحرية تسمح للأسطول الانجليزى بالتدخل بسرعة وفعالية
أكثر حين يحين وقت حمل هذا التحالف . ووافق السلطان ، اذ أنه كان فى حاجة
الى مدد مالى من انجلترا لدفع مرتبات جنوده . وهذه هى الطريقة التى
وضعت بها جزيرة قبرص تحت ادارة « المؤقتة » لبريطانيا العظمى بإتفاق
٤ يونيو سنة ١٨٧٨ .

أما روسيا فإنها قد حصلت على نتائج أقل بكثير من آمالها . ولاشك أنها
هزت الامبراطورية العثمانية ، وأنها قد أخذت شكل حامية السلافيين . ولم
يكن هذا بسيطاً بالنسبة للمستقبل . أما بالنسبة للحاضر فإنها قد أخذت ضربة
قوية ولنفوذا ، مادامت قد أجبرت على التنازل عن القاء « بلغاريا العظمى » .

ونقول الحق أن السياسة الروسية لم تجد من يسيرها : وكانت دوافع إيجناتيف الشخصية هي التي أوقعها في مأزق . ومع ذلك فإن الأوساط الروسية المستوية لمتهم بطبيعة الحال الدول الأخرى ، بدلا من تعترف بأخطائها الخاصة ولم يقتصر حقدهم على بريطانيا العظمى وعلى النمسا والمجر — التي كانت منافسا واضحا لها في هذه المسألة الشرقية — بل امتد ضد ألمانيا التي لئنهما بمحاولة إقامة « تمكثل أوربي » ضدهم .

ولكن ، هل كان لهذا العتاب أساس ؟ هذه هي بلا شك المسألة الأكثر أهمية في تفسير الأزمة . الواقع أن السياسة البيماركية كانت قد تحاشت لفترة طويلة أن تتحدد موقفها ، مادامت ترغب في ألا تتقحم وفاق الأباطرة الثلاث . وكان بيمارك في أول الأمر قد قدر أنه لا يجب على ألمانيا أن تختار بين روسيا والنمسا ، ولا أن تصبح حكماً في خلافاتهم . وكتب في أكتوبر سنة ١٨٧٦ : « إن مسألة معرفة ما إذا كنا ، بالنسبة للهكالات الشرقية ، سنتخاضم لفترة طويلة مع إنجلترا ، أو مع النمسا والمجر ، وهو الذي سيكون أكثر خطورة ، أو مع روسيا وهو الذي سيكون الأكثر خطورة على الإطلاق ، هي بلا شك أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل ألمانيا من كل العلاقات بين تركيا وروهاياها ، أو بينها وبين الدول الأوروبية ، ، وهكذا رفض إتباع إقتراحات غليوم الأول الذي كان يرغب في تقديم « إنذار » لروسيا . واحتفظ بنفس الموقف وقت إجتماع مؤتمر السفراء في ديسمبر سنة ١٨٧٦ في القسطنطينية . « لا نلتوا بصوت ألمانيا في الميزان . » ولقد أَرْضاه الاتفاق النمساوي الروسي في يناير سنة ١٨٧٧ . وكان قد أكد للحكومة الروسية ، في بداية الحرب الروسية التركية ، حياده الودى ، وكان قد أبعد إمكانية عرض الوساطة التي قد تأخذ ، كما قال « شكل ضغط ضد روسيا » . ولم يصبح قاسيا بالنسبة للسياسة الروسية إلا في وقت معاهدة سان استيفانو ، ولأن إنشاء بلغاريا العظمى كان « غير مقبول » بالنسبة للنمسا والمجر ؛ ولكن بيمارك

نصح لحكومة النمسا والمجر بقبول إتفاق ، بمجرد أن تركت حكومة القيصر هذا الهدف . ولذلك فإن النظرية التي أصر عليها عدد من المؤرخين ، والتي تقول أن المستشار الألماني كان قد أخذ موقفاً معادياً للسياسة الروسية بطريقة تلقائية لا تظهر على أنها صحيحة . وما هو الداهي لإهمال رأى شوفالوف *Schouvalof* الممثل الروسى الثانى فى مؤتمر برلين ، والذي اعتبر أن السياسة البهاركية كانت فى حقيقة الامر موافية لروسيا ؟ وليس أقل حقيقة من ذلك أن القيصر قد إعتقد فى سوء النية الألمانية هذه ، وأن هذا الإعتقاد — حتى وإن كان بغير أساس — كان يمكن لالغاء الإتفاق للمعقود فى سنة ١٨٧٣ بين روسيا والمانيا . والظاهر أن بسبارك لم يكن قد تنبأ برد الفعل الروسى هذا : ولذلك فإنه قد غاب أمه ومار . وحسب أقوال بعض الشهود فإنه سيقول فيما بعد أن مؤتمر برلين كان « أكبر خطأ فى حياته ، وأنه كان من الواجب عليه أن يترك روسيا وإتجلترا » تأكلان الواحدة الأخرى ، وأنه قد عمل فى سنة ١٨٧٨ سياسة « موظف عقود صغير » .

٢ - الثامنسة النمساوية - الروسية فى البلقان من ١٨٧٩ الى ١٨٩٠ :

بقيت المسألة البلقانية بعد التسوية الدولية سنة ١٨٧٨ السبب الدائم للصعوبات بين النمسا والمجر وروسيا . واستمرت الدولتان فى مجهوداتهما لمد نفوذهما المتنافس ، مع فحاح غير متساو .

حصلت النمسا والمجر بين عامى ١٨٨١ و ١٨٨٣ على نتائج هامة فى الحرب وفى رومانيا .

ونجحت نتيجة لتوافق ظروف إستثنائية فى ضمان إستسلام حكومة الصرب وفقد أمير الصرب ميلان أوبرينوفتش كل سلطته المعنوية نتيجة لشرائمه السالية ، ولفضائح حياته الخاصة ، وللإحتقار الذى كان يظهره بالنسبة لقرأى العام . ولم يتردد لىكى يحتفظ بسلطته فى أن يبحث عن تأييد حكومة فينا ، رغم أنه بأن التقرب من النمسا والمجر كان ضد آمال الأغلبية العظمى لاهالى الصرب ،

وخصوصاً منذ أن وضع الصرب في البوسنة والمهرسك تحت إدارة النمسا والمجر . وفي ٢٨ يونيو سنة ١٨٨١ وقع ميلان على معاهدة سرية ، ولم يبلغ رئيس مجلس الوزراء بذلك إلا بعد التوقيع . ووعدت كل من الصرب والنمسا والمجر الأخرى بالإحتفاظ «بحياد ودي» إذا ما اشتركت إحداها في حرب ، وتمهدت حكومة الصرب بالأتساع على أراضيها بعمليات موجهة ضد النمسا والمجر ، أو ضد الوضعية الجديدة للبوسنة والمهرسك ، وبدم عقد أية معاهدة سياسة دون إتفاق سابق مع النمسا والمجر . وفي نظير ذلك تمهدت حكومة النمسا والمجر بمساعدة الأسيرة الحاكمة في الصرب على الإحتفاظ بملكها . حقيقة أن ميلان قد حصل أمام إحتجاجات رئيس الوزراء الذي رأى فيها « معاهدة حماية » من النمسا والمجر على تعديل للهبتها : فاحتفظت الصرب بحق عقد المعاهدات بحرية مع الدول الأخرى ، وبشرط ألا تكون هذه الإتفاقيات متعارضة مع « روح المعاهدة النمساوية الصربية » . ولكن ميلان أخذ في خطاب سرى على نفسه تمهداً شخصياً بالألا يوقع على أية معاهدة سياسية دون موافقة حكومة فيينا . وستجدد هذه التعهدات في سنة ١٨٨٩ على نفس الأسس ، ولمدة ستة سنوات جديدة . ولذلك فإن سياسة الصرب الخارجية كانت عاضدة لسياسة النمسا والمجر . ومن هذه الإستكانة حصل ميلان على الآن : وحصل بمعونة فيينا في سنة ١٨٨٢ على لقب ملك .

ومع ذلك فإنه التعاون الشخصى بين الملك الجديد والنمسا والمجر لم يكن بعيداً عن العواصف ، وفي بعض الحالات كان ميلان يدخل في مناورات للساومة : فمثلاً في سنة ١٨٨٥ وحينما رفضت له الحكومة النمساوية المجرية قرصناً لازماً لبناء السكك الحديدية هدد بالتنازل عن العرش الأمر الذى سيقسب ، كما أوضع ، في « توجيه مختلف للسياسة الخارجية الصربية » . وفي بعض الأحيان كان موقفه متطرفاً : ففي سنة ١٨٨٦ ألم يعرض على الحكومة النمساوية المجرية التنازل .

عن «حقوقه في العرش» للإمبراطور فرانسوا جوزيف نظير تمويض مالى له أو لإبنه؟ ولم يعط دبلوماسيو النمسا والمجر المصمومين أى رد على مثل هذا الاقتراح الذى ظهر لهم أنه خطير؛ وقال أحدهم أن ميلان كان يقامى من مرض هبسى. وليس معنى ذلك أن النمسا والمجر لم تفد من هذه الحالة الشاذة، ولكن لم يكن فى وسعها أن تخفى أن مكاسبها كانت ضحلة.

وفى رومانيا حصلت السياسة النمساوية المجرية بمساعدة ألمانيا على نتائج أطول عمراً، ولكنها كانت مرتبطة كذلك، فى جزء كبير منها، بالسياسة الشخصية للأمير. وكان كارول Carol أحد أمراء هوهنزولرن يحتفظ بمواقف إيجابية تجاه الإمبراطورية الألمانية. ولاشك أنه لم يكن له مثل هذه المواقف تجاه النمسا والمجر التى كانت تحتفظ تحت سيطرتها فى ترانسلفانيا وبوكرفين بثلاثة ملايين من الرومانيين. ولكنه كان أكثر عداء من ذلك تجاه روسيا إذ أنها فرضت على رومانيا فى سنة ١٨٧٨ أمر التنازل عن بيسارابيا الجنوبية نظير تمويض بسيط، وأيضاً لأنه كان فى وسعها، باحتفاظها بإمارة بلغاريا الجديدة، أن تضغط على الدولة الرومانية من ناحيتين. ولذلك فإن الخطر الروسى كان فى نظره أكثر قرباً من الخطر النمساوى المجرى. وهكذا وجدت الدبلوماسية الألمانية أرضاً سهلة. وفى ٣٠ أكتوبر وقع كارول مع النمسا والمجر على معاهدة تحالف دفاعى موجهة ضد روسيا. وأعطت ألمانيا موافقتها على هذه المعاهدة.

وهذا هو ما بدا على أنه يضمن للنمسا والمجر فى البلقان نفوذاً متزايداً وشبه مسيطر.

وفى خلال هذا الوقت لعبت روسيا بطاقة بلغاريا. وكان لها فى سنة ١٨٧٩ نفوذاً واضحاً نتيجة لوجود قواتها. واختار البرلمان البلغارى كأمر إسكندر آل بادنبرج Alexandre de Battenberg الألماني المولد والمربط عن طريق

زواجه بالأسرة المالكة الإنجليزية ، وفي نفس الوقت إن أخت القيصر ، الذي أيد هذا الترشيح . ومنح بادنبرج وزارتي الحرب والشئون الخارجية للجنرالين روسيين . وهكذا ظهرت الإمارة البلغارية على أنها مستصح دولة ، تابعة ، لروسيا . ولكن سرعان ما وجدت السياسة الروسية للمصاحب . وإصطدمت هذه السيطرة بمقاومة في الأوساط البلغارية الأكثر تطوراً ، خاصة وأن الروس كانوا يحتفظون لأنفسهم بمراكز هامة في الإدارة ، وأنهم حاولوا فرض سيطرتهم على الحياة الاقتصادية عن طريق سياسة السكك الحديدية . ونحت تأثير قوه فيلوف *Kara velof* اتخذت حركة وطنية بلغارية لنفسها هدفاً يتمثل في إخراج بلغاريا من النفوذ الروسى ، وانتهت الامير إسكندر بإستكاته الوائدة إلى القيصر . وقدر بادنبرج هذه المقاومة ، وإستمع إلى مستشاريه الانجليز ، وحاول في سنة ١٨٨٣ أن يقيل وزرائه الروس ؛ ولكنه اضطر إلى التوقيع أمام إرادة القيصر ؛ ومنذ ذلك الوقت فقد ثقة من يحبه . وأعلن القيصر في سنة ١٨٨٥ لأحد الوفود البلغارية : « لا تنتظروا شيئاً منى ، مادمت تحتفظون بحكمومتكم الحالية » . ونشبت الأزمة في العام التالى . وفي ليلة ٢٠ و ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٦ « غطف » الضباط البلغاريون الامير وساروا به حتى الحدود . وساعد الملحق العسكرى الروسى في صوفيا هذه المؤامرة وأيدها . ورغم احتجاجات الوطنيين البلغار الذين طالبوا بعودة الامير والذين حصلوا على ذلك لفترة بضعة أيام فإن بادنبرج قد صمم في ٧ سبتمبر على التنازل عن العرش : وكان قد عرف أنه لا يمكنه أن يحتفظ بالسلطة إذا ما تعرض لرغبة القيصر . وظهر أن روسيا قد أقامت بذلك نفوذها في هذه الإمارة التى تألفت فيها حكومة مؤقتة موالية لأوامرها . ولكن المقاومة الوطنية لم تلق السلاح . وحينما حان الوقت لاختيار أمير جديد أبعد البرلمان البلغارى في يوليو سنة ١٨٨٧ الممثل الذى رشحه روسيا ، ورشح فرديناد دى ساكس كوبورج *Ferdinand de Saxe-Cobourg* الذى

كان حفيداً للوى فيليب عن طريق أمه ، والذي كان ضابطاً في الجيش المجرى ،
والذى أيدته حكومة فينا . وكان ذلك هزيمة ضخمة للسياسة الروسية : فهي لم
تنجح في الاحتفاظ بالميزة الهامة الوحيدة التى كانت قد حصلت عليها من مؤتمر
برلين . وبعد الصرب ، وبعد رومانيا ، هربت بلغاريا منها . لها هي القصر التى
كان فى وسطها أن تحتفظ بها في شبه الجزيرة البلقانية ، وحيث كانت قد أملت أن
تحصل على تفوق منذ عشر سنوات ؟ .

ورأى القيصر الذى كان تفكيره يبدأ أجداً ، والذي كانت آراءه محدودة وبسيطة ،
أن النمسا والمجر قد تسببت له في « كابوس » ، وهو التعبير الذى إستخدمه في
إحدى محادثاته مع السفير الألماني في يناير سنة ١٨٨٨ . ومع ذلك فإنه لم يظهر
على أنه يفكر في رد ، وكما حدث في سنة ١٨٧٨ .

الفصل الرابع والعشرون

إندفاع التسلطيات الإستعمارية

إذا لم يكن للصانع الاقتصادية إلا مكاناً ثانوياً جداً في خصومات القارة ، فقد كان لها على العكس من ذلك دوراً إيجابياً ، وفي بعض الأحيان رئيسياً ، في ذلك التصادم الذي وقع بين الإمبرياليين ، أو التسلطيين في البحر المتوسط ، وفي آسيا وفي إفريقيا .

١ - صمائل البحر المتوسط :

لقد كانت مسألة التفوق في البحر المتوسط عاملاً هاماً في الازمة البلقانية سنة ١٨٧٧ — ١٨٧٨ . وإذا كانت الحكومة الإنجليزية قد استخدمت التهديد لوقف زحف الجيوش الروسية صوب القسطنطينية ، وكانت قد عارضت بشدة في مسألة إنشاء بلغارية سان إستيفانو ، التي ظهرت على أنها ستمد منطقة النفوذ الروسى حتى سواحل بحر إيجه ، ألم يكن ذلك لكي تمنع وصول السياسة الروسية إلى البحر المتوسط ؟ ولقد نجحت في ذلك . ولكن سياسة البحر المتوسط لبريطانيا العظمى كانت لها علاوة على ذلك مشغوليات أخرى : هي « بحر » الدويس و « مضائق » صقلية . وقابلت فيها مصالح فرنسا ومصالح إيطاليا . وبين عامي ١٨٧٥ و ١٨٨٢ احتلت المسألة المصرية والمسألة التونسية مكاناً هاماً في العلاقات الدولية .

وفي الحالتين كانت المصالح الإستراتيجية واضحة : فصر هي مفرق الطرق الذي يوصل آسيا بإفريقية وأوروبا بالمحيط الهندي ، وزاد فتح قناة السويس من دورها العالمي بشكل واضح ؛ وتونس الواقعة على بعد ١٨٠ كيلومتراً من صقلية هي الشاطئ الجنوبي لطريق مرور كانت بريطانيا العظمى تمارس اشرافاً عليه (٢٦ - تاريخ العلاقات الدولية)

من طريق قاعدتها البحرية في مالطة وكانت لهاتين الدولتين روابط تبعية للباب العالي العثماني ؛ وإن كانت أقل تحديداً بالنسبة لتولس عنها بالنسبة لمصر : فكان السلطان منذ منتصف القرن التاسع عشر قد كف عملياً عن ممارسة سيادته على الباي ، في الوقت الذي الذي بقي فيه حريصاً على الحصول على اعتراف بحقوقه على الحدود ؛ ويمكن القرب الجغرافي لشرح هذا الاختلاف وكان الإتصال الذي تم في البلدين بين الحكومة المحلية وبين المالية الأوربية قد خلق حالة مؤاتية لتوسع الدول العظمى .

وأفاد اسحاقيل ، خديو مصر ، من التسييلات التي منحتها الإمبراطوريات المصرفية أياها لكي يقوم بمصروفات كبيرة ، سواء للإلتزامات الوطنية — فأنشأ سككاً حديدية ، وقنوات لري — أو لإحتياجات بلاطه ؛ وأعطى دفعا للحياة الاقتصادية ، وزاد ثلاثة أضعاف من قيمة التبادل مع الخارج في مدة عشر سنوات . ولكنه كان قد تعاقد مع المصارف الأوربية بوجه عام ، والمصارف الفرنسية بوجه خاص ، على دين ضخم ، واضطر لكي يدفع الأرباح الى أن يفرح قروصاً قصيرة الأجل بربح يصل الى ١٢٪ وحتى الى ١٥٪ . وكان من الواضح منذ سنة ١٨٧٠ أن هذه السياسة المضطربة ستؤدي قريباً الى كارثة مالية قاتلاتون الأوربيون ، الذين حام نظام الإمتيازات الأجنبية والذي حاول الخديو إصلاحه بدون جدوى ، فكروا في الإفادة من ذلك لكي يحصلوا على مزايا اقتصادية . ولكن مادامت مصر قد أصبحت بفتح قناة السويس طريقاً هاماً للواصلات الدولية فقد كان في وسع الدول الأوربية كذلك أن تفكر في استخدام النفوذ المالي الذي حصل عليه أبنائها لأغراض سياسية .

وفي تونس ترك الباي نفسه كذلك يخضع لإغراء الإرتباطات المالية . وكان قد سار على سياسة التظاهر منذ أن شارك في حرب الترم وأرسل حملة لمساعدة سيده : وتسبب الإحتفاظ بجيش يكلف الكثير رغم قلة قيمته ، وبناء القصور ،

في نفقات . غطتها ديون تعافد عليها مع للمصارف الأوربية بأرباح
خاخصة .

وباختصار فإن الباي والحدود والذين كانوا لا يعرفان الخطر الذي يمتيه
الإلتجاء إلى المالية الأوربية ، قد وضعوا الحبل حول رقبتها . وفي تونس
كان التطور أسرع منه في مصر : فبذ سنة ١٨٦٨ وجد الباي نفسه عاجزاً عن
دفع أرباح ديونه وفرضت عليه الدول ، التي كانت مصاريفها قد زودته بالقروض
، صندوق دين ، يشرف على المالية التونسية . وأصبح من المتوقع أن تخضع
الحكومة المصرية سريعاً لإشراف مماثل .

وفي هاتين الدولتين نجد أنها نفس الدول العظمى الأوربية، بريطانيا العظمى
وفرنسا وإيطاليا ، هي التي كانت لها مصالح ، وهي التي تمتلك وسائل العمل ،
ولكن بلا مساواة . فكانت إيطاليا قد أرسلت مهاجرين : وبلغوا ١٠.٠٠٠
في تونس ، وكونوا في مصر الجزء الأكبر من الجالية الأوربية الحقيقية (إذا
أسقطنا اليونانيين من الحساب) . ولكن هؤلاء الإيطاليين — معبرين وتجار
وحرفيين — لم يكن لهم في الحياة الاقتصادية دوراً متناسباً مع عددهم ، إذ أن
أغلبهم لم يكن يمتلك رؤوس أموال . وكانت لفرنسا وبريطانيا العظمى ميزة
إلى امتلاك الموارد المالية التي تسمح لرعاياهم باحتلال مكان هام في تنمية هذه الدول
الجديدة ؛ وفي السنوات التالية لحرب سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ كان الفرنسيون
لا يزالوا مسيطرين ، سواء في مصر حيث أنشئت شركة قناة السويس بمساعدة
رؤوس أموال كانت في غالبيتها فرنسية ، أو في تونس حيث لم تغامر رؤوس
الأموال الإنجليزية إلا بكل حذر .

وسوى مصر هذين البلدين في نفس الوقت تقريباً : ومروا الواحد تحت
سيطرة إنجلترا والثاني تحت سيطرة فرنسا ، في الوقت الذي أبعدت فيه إيطاليا .
ولم يكن هذا التوافق عشوائياً إذ أن السياسة الإنجليزية أو الفرنسية لم تنس
أبداً في معالجتها لهذه المسائل تبادل حدودها .

فاهتمت بريطانيا بحماية مصالحها الامبراطورية في مصر منذ افتتاح قناة السويس للبلاحة في سنة ١٨٦٩ ومنذ أن أثبتت التجربة أهمية دورها في الحياة الاقتصادية الدولية . وأصبحت أهداف السياسة البريطانية الآن هي إصلاح الخطأ الرئيسي لأصحاب رؤوس الاموال والوزارة الانجليزية التي لم تكن قد اعتقدت في نجاح المشروع ، والحصول على نصيب في إدارة القناة لكي تحصل على خفض رسوم العبور ، وضمان أمن هذا المرور عن طريق الإشراف على مصر نفسها . وستحقق ذلك في بضع سنوات ، وحسب ماتمنها الحالة المالية . والسياسية للحكومة المصرية من فرص .

وفي نوفمبر سنة ١٨٧٥ عجز الحديد من دفع أرباح دينه . فسطأ بلغ مائة مليون فرنك عجز عن مواجهته . وكانت أسهمه التي يمتلكها شخصياً في شركة قناة السويس ، والتي كانت كوربوراتنا قد إقتطعت سلفاً ولمدة ١٩ سنة ، هي المورد الوحيد الذي يمتلكه . وكان بيع هذه الأسهم ممكناً إذ أن العملية لم تكن عملية مالية ، بل سياسية بالنسبة للشترين . وأبلغت الحكومة الإنجليزية الحديد أن التنازل عن هذه الكمية الضخمة من الأسهم لمجموعة مالية فرنسية ستكون غير مقبولة ، إذ أن إنجلترا لاترغب في رؤية زيادة نصيب رؤوس الاموال الفرنسية في شركة القناة . ولما كان البرلمان في عطلة فإن دذرائيل ، رئيس الوزراء ، قد حصل من الملكة ومن الوزارة على تصريح كامل بالتفاوض ولشراء أسهم الحديد ، ولكي يزيد قوة الامبراطورية . . وعقدت الصفقة نظير مبلغ أربعة ملايين جنيه ، أي نفس المائة مليون فرنك التي إحتاجها الحديد تماماً ، ودفع المبلغ في مدة ثلاثة أيام نتيجة للعبوة التي أعطاها مصرف روتشيلد في التورنيزائيلي . ومنذ ذلك الوقت أصبح مجلس إدارة شركة قناة السويس يتكون في ثلثه من الانجليز . ولكن شراء هذه الأسهم فتح المجال

لإمكانيات أوسع ؛ وكتبت التاييمز أنه لا يمكن فصله عن « مسألة العلاقات المقبلة بين بريطانيا ومصر » .

وفي ٨ أبريل سنة ١٨٧٦ ضاق الخديو من جديد وأجبر على وقف دفع متأخرات الدين المصرى . وطالب حملة السندات الاجانب بمهاية مصالحهم ، وقامت الحكومة الفرنسية ، وباسم رعاياها الذين كانوا أكثر الدائنين ، بطلب لإنشاء صندوق للدين يشرف على المالية المصرية ، وبشكل يضمن دفع الكوبونات وتمدخلت الحكومة الانجليزية وطالبت بأن يمارس هذا الإشراف ثنائياً عن طريق بريطانيا العظمى وفرنسا . وحينما وجد المستشاران الإنجليزي والفرنسي أنه من اللازم لإعادة تنظيم المالية لإنهاء حكومة الخديو الشخصية ، وتشكيل وزارة مسئولة أمام مجلس منتخب ، أصبح ويلسون الإنجليزي وزيراً لمالية مصر ، فى الوقت الذى أعطيت فيه وزارة الأشغال العامة للفرنسي بلينيير *Blignières* . وإذا كانت وزارة الأشغال العامة هى التى تشرف على ترع الرى .والذى كان دورها رئيسياً فى الحياة الوراعية ، فإن وزارة المالية هى التى كانت تشرف على السكك الحديدية ، وكذلك على ميناء الاسكندرية . وكان هذا هو نظام « الرقابة الثنائية » الفرنسية الانجليزية ، والذى كان لبريطانيا العظمى فيه مركزاً مسيطراً بالفعل .

وكيف يمكننا أن نفاجأ باصطدام سير هذا النظام فى مصر بمقاومة ؟ لقد لمتمتصت إدارة مصالح الدين ، والتى كان لها أولوية ، سبعة أثمان لإيرادات الدولة المصرية . ولذلك فإنه لم يبق مايكفى لمواجهة نفقات الادارة والجيش . ولم يكن المحجر على جزء من أملاك الخديو الشخصية إلا مسكناً . وقرر المذرفون الأوربيون على المالية المصرية المخطوط الاقتصادية العامة : فحول ٢٥٠٠ ضابط من الجيش الخديوى إلى نظام نصف المرتب (الاستيداع) ، وتسميت هذه الاجرامات الشديدة منذ سنة ١٨٧٩ فى إحتجاجات وحركات تمرد . وقاسى

الفلاحون كذلك ، إذ أن الدولة فرضت عليهم زيادة الضرائب ونظام السخرة للأشغال العامة ؛ وكان من الطبيعي أن يرجعوا كل ذلك للأجانب ، والذين كان نفوذهم رئيسياً في الإدارة . واستغل حركة عدم الرضاء هذه طليعة المثقفين الذين كانوا يأملون في « التحرير السياسي ، للإسلام . ولكني يبعدوا خطر رؤية تشجيع الحديرو لهذه المقاومة طالبت فرنسا وبريطانيا العظمى بتنازل لإسماعيل ، ووضعوا مكانه ابنه توفيق الذي ظهر لهم أكثر وداعة . وبطبيعة الحال لم يؤد هذا الضغط إلا لزيادة الإحتجاج . ونظم أمير الآلاى حرابى باشا حزباً وطنياً مصرياً ، طالب بإلغاء الاشراف المالى الفرنسى الانجليزى ، وامتدت الحركة المعادية للأجانب : وانتهت في الإسكندرية ، في يوليو سنة ١٨٨٢ بمذبحة مات فيها ٦٢ من الأوربيين (معظمهم من اليونانيين) . وهكذا حدد نجاح الوطنيين لا رؤوس الأموال وحدها ، بل وأيضاً أمن الأوربيين ؛ وهدد كذلك أمن قناة السويس ، وهو الأكثر خطراً . وبعد بعض التردد — إذ أن جلادستون الذى كان قد عاد للسلطة منذ سنة ١٨٨٠ كان يخشى من الدخول في مغامرة — قررت الحكومة الإنجليزبة التدخل بالسلاح ، لا في منطقة القناة وحدها ، ولكن في كل مصر . ومع ذلك فإنها عرضت على فرنسا ، وطبقاً لروح الرقابة الثنائية ، أن تشارك في العملية . ولكن فرنسا تهربت . وهكذا أصبح الانجليز « مجبرين على العمل بمفردهم » وكانوا يثمنون ذلك . ونزلت حملة الجنرال ولسلى — ١٤٠٠ رجل — في مصر ؛ وهزمت في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وفي وقت قصير ، قوات حرابى باشا في التل الكبير . وكان خضوع مصر مريماً ومطلقاً . .

وكان موقف فرنسا هو الظاهرة الوحيدة المثيرة للدهشة في هذه الأزمة للمصرية . فما هو سبب مساهرتها في خلال السبع سنوات الخاصة بهذه الأزمة ؟

ولماذا تخطت وبدون مقاومة من المركز الرئيسى الذى إحتلته فى القاهرة منذ نصف قرن ؟

كان فى وسعها أن تحارل سيق إنجلترا عند شراء « أسهم السويس » : وكان دارفيو *Darvieu* رجل المصارف الفرنسى قد بدأ عائدات مع الحديد بالانفاق مع « الشركة العامة » — إحدى كبار المؤسسات المالية الفرنسية ذات المصالح فى المسائل المصرية . ولكن الحكومة الفرنسية وجدت نفسها أمام تحذير قاطع أعطته الوزارة الإنجليزية . « إعتزفوا أننا أكثر ذوى المصالح فى القناة مادامنا نستخدمها أكثر من كل الدول الأخرى ، وإن الإحتفاظ بهذا الممر قد أصبح مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة إلينا » ؛ فبريطانيا العظمى لا ترغب فى أن تكون « تحت رحمة المسيوديلبس » ، وكانت « الشركة » وحلة الأسهم يمتلكون ١١٠ مليون من المائتى مليون التى تمثل سندات التأسيس ، وفى هذا الكفاية . وأضاف وزير الخارجية أن فرنسا بإعمالها وجهة النظر هذه ستثير « المنافسات القديمة » . وتراجع الدوق دى كاز أمام هذه الرغبة . وهل يمكننا أن نفسى أنه كان محتاجاً لمعاونة بريطانيا العظمى منذ بضعة أشهر ، وفى وقت « الاستعداد » الألمانى ؟ وكان هذا هو نفس السبب الذى جعل فرنسا توافق حينها طالبت لإنجلترا بالمشاركة فى الإشراف على المالية المصرية ، وفرضت نظام « الرقابة الثنائية » : وكتب وادينجتون *Waddington* إن إتحاد أى موقف مخالف كان يعنى السير صوب « سياسة منافسة » لا يمكن فى ذلك الوقت للفرنسيين أن يسيروا عليها .

وأخيراً فإذا كانت فرنسا لم تجرؤ على أن تشارك مع بريطانيا العظمى فى تدخل مسلح ضد الحركة الوطنية المصرية ، وإذا كانت قد تركت الميدان لمنافستها فإن دوافع السياسة العامة هى التى قررت أمر امتناعها . وكان جاميتا قد فكر فى التدخل فى أثناء « وزارته الكبرى » التى عاشت ثلاثة أشهر ؛ وكان قد أصر

على ذلك في ديسمبر سنة ١٨٨٢ لدى الحكومة الإنجليزية ، والتي كانت مترددة في ذلك الوقت ؛ ولكن مجلس النواب كان يمتنع من هذه المغامرة ، وكان سقوط « الوزارة الكبرى » ، وبمناسبة إحدى مسائل السياسة الداخلية هو في أساسه نتيجة لهذا القلق وعرف فرايسيني حين جاء بعد جامبتا حالة هذا التفكير عند الأغلبية البرلمانية . وكان قد حاول ، لكي يقلل الاخطار ، أن يعطى للسألة المصرية حلا دوليا : وكان في وسع مؤتمر السفراء المتعقد في القسطنطينية أن يعطى السلطان سلطة التدخل ، بإسم الدول ، لإعادة تدعيم النظام في مصر . ولكن المؤتمر فشل . وتردد فرايسيني حين واجهته خطة التدخل الانجليزية . وبحث عن حل وسط بين السياسة السلبية ، التي كان ميفتج عنها إبعاد فرنسا عن الشؤون المصرية ، وبين عمل عديد يمكنه أن يؤدي إلى تعقيدات دولية . وفي نهاية الامر فكر في التدخل إلى جانب بريطانيا العظمى ولكن ل مجرد حماية قناة السويس ، وليس لكسر الحركة الوطنية في مصر بالقوة . ورفض النواب بأغلبية كبيرة في ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٢ الموافقة على الميزانية المتواضعة التي طلبتها الحكومة ، واعتقد بعضهم ، وهم أنصار جامبتا أن هذا التدخل المحدود كان غير كافيا ، واعتقد الآخرون — وكان من بينهم الراديكاليون والمحافظون — أن هذا التدخل يمكنه أن يكون خطرا ، حتى وإن كان محدوداً فيظهر لذلك أن تشكل الطرفين هو الذي تسبب في فشل فرايسيني ، رغم أن أنصار جامبتا لم يوافقوا عن وجهة نظرهم في الجلسة .

فما هي وجهة نظر المعارضين ؟ كانوا لا يفكرون إلا في الخطر الألماني : أن يعارض إسمارك هذه العملية الفرنسية الإنجليزية في مصر ؟ لقد ظهر أن من طبيعة حمل فرنسا أن تثير ، عند أعضاء اليسار وأعضاء اليمين ، « مضاعفات دولية » ، إذ أنها تهدد بالاصطدام « باحتجاجات دول القارة » . وكيف يمكن لفرايسيني أن يزيل مخاوف المجلس ؟ لقد حاول بدون جدوى في خلال

الأيام السابقة ان يحصل على موافقة بسمارك ، الذى أجاب بتصريحات غير محددة :
 فألمانيا لا ترغب فى أخذ أية مسئولية فى التدخل الفرنسى الإنجليزى ، وهى
 لا تظهر د لا موافقة ، ولا معارضة . وحاول رئيس الوزراء بدون جدوى
 أن يعرف ما إذا كان المستشار يقبل أولا يقبل أن يرى فرنسا وبريطانيا العظمى
 تأخذان د اجراءات محافظة ، ، ولكنه لم يحصل على رد . ولم يحصل فراسينييه
 على مذكرة ألمانية جديدة تشرح الاعتراضات السابقة الا فى غداة بصوت
 المجلس ، واستقالته . ألم يكن يقين بسمارك من معرفة سقوط الوزارة هو الذى
 دفعه الى اعطاء موافقته ، والى هدف منها أن تبقى بدون نتيجة ؟

ولذلك فانه يظهر أن المستشار قد عمل بطريقة تنسب فى فشل خطة فراسينييه .
 ولكنه أعطى لبريطانيا العظمى موافقة على طول الخط ، فى نفس الوقت الذى
 عمل فيه على تضييق همة الفرنسيين للتدخل . ولا شك أنه قد فكر أن فرنسا التى
 أبعدت من المسائل المصرية ستحتفظ حيال بريطانيا العظمى بكرهية مواتية
 لسياسة الألمانية . وليس لدينا دليل رسمى على أنه قد قام بهذا الحساب ، ولكن
 لدينا الأسباب لكنى ننسبه إليه مع الترجيح

ومنذ ذلك الوقت إحتل الجيش الإنجليزى مصر مؤقتا . ، وكانت حالة
 أمر واقع . ولم يكن لبريطانيا العظمى أية صفة محددة ؛ فادعت أنها ستسحب
 قواتها فى الوقت الذى ستم فيه الضمانات الضرورية للمحافظة على النظام فى البلاد ،
 ولكنها لا تمتنع عن تحديد موعد لذلك ؛ وفى نفس الوقت أدارت الحياة السياسية
 والإقتصادية ، إذ أن مثلها فى القاهرة كان يعطى للتخدير « نصائح » ، وكانت
 هذه النصائح أوامراً تحت نظام الإحتلال الإنجليزى .

وفى فرنسا ترك هذا النجاح الإنجليزى جماهير الرأى العام بغير إهتمام تقريبا
 ولم يظهر حتى أنه أثر فى كثير من رجال الأعمال ، ما دامت رؤوس الأموال
 المستغلة فى مصر لم تكن مهددة . ولكن رغم أن الأوساط البرلمانية كانت قد

ساعدت ، بتصويتها بالامتناع ، على نجاح السياسة الانجليزية ، فانها قد أسفدت على تسيرها بهذا الشكل وأثارت مسألة الكرامة الوطنية . ولذلك فان الحكومة قد اعتقدت أن من واجبها أن تعلن في يناير سنة ١٨٨٢ أنها ستأخذ في المسألة المصرية « حريتها في العمل » أي أنها تحتفظ لنفسها بحق عدم الاعتراف بالأمر الواقع . وكان في وسعها أن تطلب إلى بريطانيا العظمى أن تحدد وقتاً تجلو عن مصر فيه ، ويمكنها كذلك أن تطلب بأن تضمن حرية المرور في قناة السويس بوضعية دولية . ولكن ما هي وسائل عملها ؟ لم يكن أحد يفكر في طرد بريطانيا العظمى من مصر . فالمسألة مجرد ممارسة ضغط مالى ، إذ أن صندوق الدين المصرى قائم ، ولذلك فلا يمكن لبريطانيا العظمى أن تصرف في موارد الدولة المصرية بدون موافقة فرنسا وكان هذا هو السلاح المالى الذى استخدمته الحكومة الفرنسية في سنة ١٨٨٤ لكي تحاول الحصول على تحديد وقت لانسحاب القوات الانجليزية . مجبورون بدون جدوى : فبريطانيا العظمى تهربت من ذلك ، ثم قبلت في سنة ١٨٨٧ ، وبالاتفاقية الانجليزية التركية المسماة باتفاقية دراموند وولف إعطاء وعد في المستقبل ، ولكن بشروط رأت الحكومة الفرنسية انها غير مقبولة . والواقع أن سياسة « وخز الابر » التى قامت بها الحكومة الفرنسية لإرضاء الأغلبية البرلمانية بقى بدون فاعلية ، إلا بالنسبة لنقطة واحدة : هي وضع نظام دولي في سنة ١٨٨٨ للقناة . ولكن مسألة مصر استمرت تخيم بثقل على العلاقات الفرنسية الانجليزية أكثر من خمسة عشر عاما .

أما في تونس فتجد على العكس من ذلك أن فرنسا قد نجحت في إبعاد إيطاليا بالموافقة الصريحة مرة وغير المباشرة مرة أخرى لبريطانيا العظمى وألمانيا . وكانت المسألة الترسية قد طرحت منذ سنة ١٨٧٨ في كواليس مؤتمر برلين عن طريق وادجنتون ممثل فرنسا الذى حصل على ضمانات حسنة . وقال له سالبيرى وزير الخارجية : « خذوا تونس إذا ما أردتم ، فإن بريطانيا لن تعارض

في ذلك . . . وحينما طلبوا دنجتون إلى الحكومة الإنجليزية إعطاء تأكيد كتابي عن هذه المقترحات ، قامت بذلك في ٧ أغسطس سنة ١٨٧٨ بألفاظ أقل رسمية ولكنها واضحة بدرجة كافية . « إن وجود فرنسا في هذه المناطق يمكنه أن ينتج عنه إعطائها ، في الوقت الذي تراه ضرورياً لممارسة ذلك ، السلطة لكي تؤثر بقوة فعالة على حكومة إقليم تونس المجاور . » وأعطى بسبارك في الحال موافقته على تصريح سالسبري ؛ وفي مقابلة مع سان فالويه في ٥ يناير سنة ١٨٧٩ شجع فرنسا حتى على العمل : « أعتقد أن الكثرى التونسية تاحضة وأن الوقت قد حان لكم لقطعها : ويمكن لهذه الفاكهة الإفريقية الآن أن تعطب أو يبرقها آخر إذا ما تركتموها وقتاً طويلاً على الشجرة . »

ما هي الدوافع التي حملت إنجلترا وألمانيا على إظهار هذا الشعور الطيب حيال فرنسا في المسألة التونسية ؟

شعرت الحكومة الإنجليزية في الوقت الذي منحت فيه نفسها قبرص ، والذي فرضت فيه على مصر نظام « المراقبة الثنائية » بضرورة ترك فرنسا تحصل على تعويض . وعرفت أنه لا يمكن لتونس أن تبقى مستقلة ، وكانت تفضل أن تراها تقع في أيدي فرنسا أكثر من أيدي إيطاليا ، إذ أنها لم تكن ترغب في أن تسيطر دولة بعينها على جانبي « مضيق صقلية » .

وكان المستشار الألماني ، منذ فعل « إستعداد » سنة ١٨٧٥ ومنذ أزمة ١٦ مايو قد راجع موقفه حيال فرنسا ، ورحب برؤيتها تبحث عن توسع استعماري وكان يأمل في أن تؤدي هذه المشغولية الجديدة بالرأي العام الفرنسي إلى نسيان مسألة الألزاس واللورين ؛ كما أنه كان لا يرغب في أن يخاطر ، باتخاذ موقف الرفض ، بجرح الشعور القوي الفرنسي ، ويدفع فرنسا إلى أحضان روسيا . وقال إلى سان فالويه : « إن رغبتكم تمثل في إعطائكم دلائل على حسن النية في المسائل التي تمسكم ، وحيث لا تتعارض المصالح الألمانية مع مصالحكم . » ولكنه

كان يفكر أيضاً بلا شك في أن إقامة فرنسا في تونس ستخلق صداوة طويلة بينا وبين إيطاليا .

وبذلك تكون فرنسا قد حصلت منذ سنة ١٨٧٨ على وعود سرية . وإذا ما تأخرت في الإفادة منها خلال ثلاث سنوات فإن ذلك يرجع إلى ترددها في أن تتخاصم مع إيطاليا وأن تضعف بهذه الطريقة مركزها في السياسة القارية .

وترك هذا التردد للحكومة الإيطالية الوقت الكافي للقيام بهجوم مضاد في تونس ، والذي كان منفذه هو ماشيو *Maecio* القنصل العام الجديد لإيطاليا في تونس . ولقد عمل على الاحتفاظ بترابط أبناء وطنه عن طريق الإغاثات للدارس الإيطالية في تونس ، ونشر دعاية معادية لفرنسا بين التونسيين عن طريق إنشاء الصحف العربية . ولكن المصالح الاقتصادية كانت هي ميدان الصراع العنيف بوجه خاص : وأعطت المسائل المشهورة — مثل مسألة سكة حديد تونس — حلق الوادي . والتي إشتريها إحدى الشركات الإيطالية من شركة إنجليزية ؛ ومسألة ضخمة الألفيدا (٩٠٠٠ هكتار) التي حصلت عليها شركة فرنسية وعارض حقوقها أحد الرعايا الإنجليز — أمثلة عملية عن الوسائل المستخدمة من هذا الجانب أو ذاك في هذا التنافس . وفي المجموع خسر النفوذ الفرنسي من مواقفه في الميدان . وأعلن روستان *Roustan* قنصل فرنسا في سنة ١٨٨٠ أن الوقت قد حان لإنهاء هذه المسألة ، إذ لم يكونوا يرغبون في ترك إيطاليا ، تقطع الأشتاب من تحت أرجل فرنسا .

كيف توصلت الحكومة الفرنسية إلى إتخاذ قرار بالعمل ؟ لقد فكر فرايسينيه في أثناء وزارته سنة ١٨٨٠ في أن يفرض على الباي معاهدة حماية عن طريق مظاهرة بحرية . وكان جول فيرى الذي حل محله في أول الأمر متردداً ، وبدون شك لأن سقوط وزارة دزرائيل جعل تنفيذ الوعد الذي أعطاه سالسبرى

في سنة ١٨٧٨ غير مؤكد . ويظهر أن الدافع كان يرجع إلى البارون دي كورسيل . مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية . وحصل كورسيل على موافقة جامبتا ، والذي كانت سلطته هامة رغم أنه لم يكن في الحكومة . وفي هذا الوقت فقط قام رئيس الوزراء بدوره . وفي نقطة معينة وقعت الحادثة التي أعطت الفرصة لتدخل : وهو اعتداء الكرومير التونسيين على الأراضي الجزائرية . وكتب روستان : « إن هذه المسألة هي مسألة حدود ؛ ولذلك فنحن في بلادنا ؛ وليس لإيطاليا أو لإنجلترا أن تقول أى شيء » . وحصلت الحكومة من مجلس النواب في ٧ أبريل سنة ١٨٨١ على موافقة على الميزانية اللازمة لإحدى الحملات . وفي ١٢ مايو فرض قائد الحملة على الباي التوقيع على معاهدة البارود التي وضعت السياسة الخارجية للتيابية تحت إشراف فرنسا . وبعد عامين أعطت معاهدة المرسى للحماية شكلها الكامل ، وذلك بمد الإشراف الفرنسي إلى الشؤون الداخلية وإلى مالية البلاد .

وكان هذا هو أول نجاح ملحوظ لحساب فرنسا منذ هزيمتها في سنة ١٨٧١ . وحصلت عليه نتيجة للإرتباطات السوية . وكان من اللازم لإيطاليا على الخنوع الإستناد إلى موافقة ألمانيا ، ورضاء إنجلترا ، ولقد أكد بيسارك ، لإحتفاظا بوعده الذي أعطاه في يناير سنة ١٨٧٩ ، موافقته لفرنسا . ومع أن حكومة الأحرار الإنجليزية كانت أكثر تردداً فإنها أعلنت ، بعد الأمر الواقع ، أنها لن تحاول عرقلة السياسة الفرنسية . ولم تجرؤ الحكومة الإيطالية — وهي معزولة — على أن تذهب إلى أبعد من الإحتجاج . ولكن الرأي العام البرلماني بقي ملتئماً للغاية وقال أن وجود عشرة آلاف معمر إيطالي كان يعطى إيطاليا حقوقاً في تونس . وعلينا ألا نعجب من أن الإيطاليين قد عملوا من هذه الهزيمة وإن كان قد فشلوا فإن ذلك كان يرجع إلى كونهم على درجة من الضعف لا تسمح لهم وحدهم بالدفاع عن مصالحهم . ولم يبق إلا خطوة واحدة أمامهم .

للحصول على تأييد ألمانيا ، وحتى تأييد النمسا والمجر إن لزم الأمر ؛ ولن تتأخر الحكومة الإيطالية عن أخذ هذه الخطوة.

وفي نفس الوقت بدأت حركة التوسع الإستعماري في التوغل في إفريقيا السوداء ، وفي آسيا الوسطى وفي الهند الصينية وكادت أن تؤدي إلى صدام بين مصالح الدول الأوروبية في بعض النقاط الهامة في العالم .

٢ - المسائل الإفريقية :

في إفريقيا حاولت بريطانيا العظمى في سنة ١٨٧٧ أن تعلن ضم جمهورية الأتراسغال ولكنها أجبرت بعد ثورة البوير في سنة ١٨٨٠ على الإتراف باستقلال هذه الدولة ، واحتفظت بمجرد الحق في الإشراف على سياستها الخارجية . ووضعت أقدامها في النيجر الأدنى في سنة ١٨٨١ ، وفي إفريقيا الشرقية في سنة ١٨٨٥ . وأقامت فرنسا حمايتها في سنة ١٨٨٥ على جزيرة مدغشقر، وقامت باحتلال أبوك سنة ١٨٨٤ ، وتمولت داخل منحنى النيجر بين عامي ١٨٨٠ و ١٨٨٣ واحتلت إيطاليا في البحر الأحمر خليج عصب في سنة ١٨٨٠ ، وهيناء مصوع سنة ١٨٨٤ وهو الذي أنشأت حوله مستعمراتها الإريتريا . ودخلت ألمانيا أخيراً في الحلبة في ربيع سنة ١٨٨٤ حين خضع بسمارك لضغط المصالح الاقتصادية ؛ فنزلت في أول الأمر في أبريل سنة ١٨٨٤ على الساحل الجنوبي الغربي لإفريقية ، ثم إلى الكيرون ، وأخيراً في شرق إفريقيا ، إلى جنوب المراقع الإنجليزية . وكانت هذه فرصا للخلافات بين الدول الأوروبية .

ولم تصل المنافسات إلى درجة واضحة من المرارة إلا في إفريقيا الوسطى ، وفي حوض الكونغو . وكانت هذه المنطقة ملكاً للجمعية الدولية للكونغو التي أسسها ليوبولد الثاني ملك البلجيكيين ، رجل الدولة ورجل الأعمال وكانت هذه الجمعية قد أنشأت بين عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٢ ، وبمساعدة استاني ، الذي دخل

فى خدمتها ، مراكزاً فى كل المنطقة الواقعة بين البحيرات العظمى وبحيرة استانيلى ؛ فكانت لها ممتلكات بالقفل ومع ذلك فإن مسألة وصل هذه الأقاليم للضخمة بالمحيط الأطلسى لم تكن قد سويت ، اذا أن الجمعية الدولية قد اصطلحت بمحاولات أخرى : ذلك أن طريق الأوجوى كانت قد استكشف منذ سنة ١٨٨٢ بحملة فرنسية ، هى حملة سافورنان دى برازا *Savorgnan de Brazza* الذى وصل فى رحلته الرابعة فى سنة ١٨٨٤ الى بحيرة استانيلى ؛ كما أن طريق الكونغو الأدنى كان مهدداً بأن يقفل أيضاً اذا أن البرتغال التى كانت تمتلك أنجولا الى جنوب مصب النهر ، كابدت الى شماله ادعت أن لها حقوق على كل الساحل ، وحصلت فى فبراير سنة ١٨٨٤ على تأييد بريطانيا العظمى رغم احتجاجات ليوبولد الثانى .

وأفادت الحكومة الألمانية من هذه الحوادث لى تقترح حلاً اجمالياً ؛ فأعلنت معارضتها لإقامة نظام معين فى صالح دولة واحدة على مصب الكونغو ، وطلبت ضمان حرية التجارة ، فى كل أقاليم افريقية الوسطى القريبة من المحيط الأطلسى . وكان بسمارك يرغب بذلك فى خلق سابقة ، ويضع أسس النظام الإستعمارى الجديد ، الذى لن يسمح بعد ذلك للدول المستعمرة بالاحتفاظ لنفسها بالأرباح ؛ ولاشك أن هذا النظام سيكون فى صالح ألمانيا التى ستحصد دون أن تبذر .

وعلى هذه الأسس بحثت الدبلوماسية الألمانية منذ أبريل سنة ١٨٨٤ عن اتفاق مع فرنسا . ووافق جول فيرى على المقاضيه ، ولكن بشرط أن تدخل ألمانيا إنجلترا فيها . وهكذا تطور الأمر صوب مؤتمر دولى ، وتحدد برنامجه بعد تبادل وجهات النظر الفرنسية الألمانية . واجتمع المؤتمر فى برلين من نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى فبراير سنة ١٨٨٥ ولم تعرقل الصعوبات الجزئية التى ظهرت بشكل خاص بين فرنسا وألمانيا هذا العمل الهام . واعترفت الإنففاقية

العامة التي أنهت أعماله بوجود دولة الكونغو الحرة، والتي كان سيدها هولوبولد ملك البلجيكيين، دون أن ترتب عن هذا الموقف روابط قانونية بين ملكة بلجيكا والدولة الحديثة. وقرر أن على كل دولة أوروبية ترغب في أن تمتلك أقاليم وأراضى في إفريقيا الوسطى أن تقدم بلاغاً للدول الأخرى، وأن تقوم بإحتلال فعلي للمنطقة، وبشكل يمنع أية دولة أخرى، ترغب في سبق منافسيها من ضم الأراضي التي ليس لها عليها أية سلطة فعلية. وأخيراً فأنها قررت حرية التجارة في كل المنطقة الواسعة المسماة «حوض الكونغو المعروف، والذي يزيد مساحته كثيراً عن الحوض الجغرافي» إذ أنه يشتمل على ساحل المحيط الأطلسي لإفريقية الوسطى من مصب لوجي إلى جنوب الكونغو حتى مصب الأوجري؛ وساحل المحيط الهندي من الومبيزي حتى الحدود الجنوبية للحبشة. وقالت الإتفاقية في نصها أن حرية التجارة هذه تستتبع حرية الملاحة على نهر الكونغو وروافده بالنسبة للسفن من كل الجنسيات، ودخول التجارة المستوردة معفاة من الرسوم، والمساواة في الحقوق من وجهة النظر الاقتصادية لكل الأوروبيين الذين سيحضرون لممارسة نشاطهم في هذه الأراضي. وهكذا توصلت الدول الأوروبية لأول مرة إلى وضع مبدأ «الإستغلال الإقتصادي المفتوح للجميع» في المجال الاستعماري، أي نظام يكفل تقليل المنافسات الدولية.

٣ - المسائل الآسيوية :

وفي آسيا كان إمتداد التوسع الأوروبي مرتبطاً بوجه خاص بمسألتين : الحصول على طرق برية توصل إلى «السوق الصينية» وتدمير حدود الهند، وفي الحالتين كانت المصالح الإنجليزية، وهي إقتصادية في الصين، وإستراتيجية في المناطق التي تغطي البنجاب، مهددة بمحاولات أوروبية أخرى — هي تهديدات فرنسا، وأكثر منها تهديدات روسيا.

وكانت مسألة الأفغانستان هي التي تهدد في سنة ١٨٨٥ بأن تكون سببا في صدام بين إنجلترا وروسيا . وكانت روسيا قد بدأت في تركستان، ومنذ سنة ١٨٦٠ سياسة توسع كان للمصالح الاقتصادية فيها — مثل إمكانية إستغلال وادي فرغانا في زراعة القطن — دوراً أقل أهمية عن المصالح السياسية: مثل الحصول على وسيلة للضغط على بريطانيا العظمى . وبعد الفشل الذي منيت به في البلقان في سنة ١٨٧٨ بذلت مجهوداً بنشاط أكثر في إتجاه الشرق — وادي إيل — حيث اعتدى الجنود الروس على حدود إمبراطورية الصين ، وفي نفس الوقت صوب الجنوب حيث احتلت في فبراير سنة ١٨٨١ واحدة ميراث ورحفت صوب الحاجز الجبل الذي يحدد هضبة أفغانستان . و انتهى الصدام مع الصين في سنة ١٨٨١ بترك جزء من وادي إيل لروسيا . ولكن التقدم الروسي صوب أفغانستان أثار مشكلات أكثر خطورة ، إذا أنه تعرض لمسألة أمن الهند ، والتي كانت د قلعة ، الأفغان تكون منذ نصف قرن دساترها ، في إتجاه الشمال الغربي . وكانت إنجلترا قد فرضت بالقوة على أمير أفغانستان في مايو سنة ١٨٧٩ معاهدة جانداما كس التي أنشأت ما يشبه الحماية . وكان من اللازم لتنفيذ هذه المعاهدة فعليا القضاء على إحدى الثورات وتمصيب أمير جديد: وأملت الحكومة البريطانية عند نهاية حرب الأفغان الثالثة في أغسطس ١٨٨٣ في أن تكون قد دعت مركزها وأقامت حاجزا ضد التوسع الروسي . ولكن هذا الحاجز ، ألم يكن مهدداً بأن يحتاج في حالة إختبار صلابته ؟

وأصبحت الأزمة خطيرة حين استعادت القيادة الروسية في مارس سنة ١٨٨٤ لدفع جنودها حتى واحدة بونجه ، قرب عر ذي القفار الذي يؤدي الى هضبة الأفغان . وطلب أمير أفغانستان معونة إنجلترا لكي يحصل من روسيا على تحديد الحدود . وقامت الحكومة الإنجليزية بمحادثات بلون جدي : واحتلت القواص الروسية البنجاب في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ .

وقالت الأوساط الرسمية الإنجليزية أن هذا كان « اعتداء بلا مبرر ، لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحمله ، إذ أن المسألة كانت تتم بطريقة مباشرة الهند وقلب الإمبراطورية . وطلبت الحكومة الى مجلس العموم أن يصوت على الميزانية اللازمة للإستعدادات العسكرية . وظهرت الحرب على أنها شبه مؤكدة أمام بعض أعضاء الحكومة . لقد كان من الصعب القيام بهذا الصراع في أفغانستان ، حيث كانت هيرات في متناول القوات الروسية ، حتى وإن كان من الممكن الحصول على معونة فارس . ولكن روزبري *Rosebery* قال أنهم سيمدون هذه الحرب « الى كل أجزاء روسيا التي يمكننا أن نصل اليها » . الى أين إذن ؟ لقد فكرت بريطانيا العظمى بطبيعة الحال ، ونتيجة لافتقارها الى جيش كاف ، في الأهداف التي يمكن لقواتها البحرية أن تصل اليها . فأرسلت أسطولاً الى ساحل كوريا لكي تهدد فلاديفستك . ولكن هل كان في وسعها أن تعنيف الى هذا الضغط البعيد ضغطاً آخر أكثر فاعلية ؟ كان عليها أن تعمل في القوقاز . ولكن كيف يمكن لها أن تحصل للأسطول الإنجليزي على الحق في اجتياز الدردنيل والبوسفور والذي كان المرور منها ممنوعاً على سفن الحرب بالإنفاقية الدولية لسنة ١٨٤١ ؟ لقد ذكرت ألمانيا ، ثم النمسا والمجر وفرنسا السلطان بأن « أفعال ، المضايق قد وضعت اتفاقية دولية ؛ وأسرت الحكومة النمساوية بإعلان محافظتها على هذه الوضعية .

وتردد أعضاء الوزارة أمام هذه العقبات . واعتقد هارتجتون *Hartington* أن قطع العلاقات كان « لا يمكن تفاديه تقريباً ، اذا أنه لم يكن في وسع بريطانيا العظمى أن تنحى بسهولة بكرامتها ؛ ولذلك فقد كان من الضروري أن تحارب ، حتى في أفغانستان ، اذا ما توغل الروس في هذه البلاد . ولكن جوزيف تشمبرلين *Joseph Chamberlain* الذي كان مشغولاً بالمسائل الإمبراطورية قدر أنه كان من « شبه المحال ، القيام بالحرب : وقال أنه لم يكن

عن السهل الوصول الى العدو ، وأن السبب فى الحرب لم يكن من الواضح
لكى يحظى بتأييد مجموع الشعب الإنجليزى؛ ولذلك فقد كان من الأفضل البحث
عن حل وسط ، حتى وإن كان على الحكومة أن تتحمل «أمانة شخصية» .
وكان هذا هو رأى جلادستون كذلك . والظاهر أن التقيصر قد فكر من جانبه
فى أن النتيجة الرئيسية لحرب إنجليزية روسية ستكون هى تدهيم التفوق الألماني
فى أوروبا . وهكذا بدأت المفاوضات فى نهاية أبريل ؛ وترك بروموكول
١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ البونجه، للروس، ولكنه ترك مرمى الفقر لأفغانستان.
فأبعد بذلك تهديد الحرب عن آسيا الوسطى .

أما الهند الصينية فكانت مسرحاً لمجهود متوازى من جانب فرنسا ومن
جانب إنجلترا . وقررت الحكومة الفرنسية ، بعد عشر سنوات من التردد ،
احتلال تونكين وإقامة حمايتها على بقية امبراطورية أنام ، نظير حرب مع
الصين (١٨٨٤ — ١٨٨٥) والتي احتلت فيها القوات منطقة تونكين العليا .
ووجدت الحكومة الصينية ، بمعاهدة تيان تشين فى ٩ يونيو سنة ١٨٨٥ ، ورغم
المهزيمة التى حاققت فى لانجسون بالقوات الفرنسية ، لا بمجرد سحب قواتها
ولكن كذلك بفتح طريق المرور لتجارة الفرنسية ، فى تقطعتين من تقطع
الحدود الصينية الجنوبية ، الى مقاطعات يونان وكوانج سى ، والتي كان فى
وسع التجارة أن تدخل إليها بعد دفع رسوم نقل عن تعريفه الجمارك البحرية .
وسهل بسمارك هذه السياسة : لحينا منحت الحكومة الفرنسية ، بعد أن كانت
قد قررت حصار السواحل الصينية ، نقل الأرز من كاتون الى تيان تشين أعطت
الدبلوماسية الألمانية لهذا التفسير الذى يمكن العلم فيه بالنسبة لقانون
الدول تأييد سلطتها . أما السيطرة الإنجليزية ، والتي كانت قد تركزت
فيما سبق فى دلتا ايروادى ، فإنها قد امتدت سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٧
الى مملكة بورما ، حتى تمنع أية محاولة فرنسية ممكنة ، تكون خطيرة

على أمن الهند . وكان من الممكن أن تصل بواسطة طرق البغال من
بامو النقطة الأخيرة للبلاحة على الإيراوادي إلى إقليم يونان الصينى .
وهكذا أصبح الميدانان الإستعماريان لهاتين الدولتين فى إتصال مباشر مع
جنوب الصين .

وكونت سيام « حائزاً » بين الأقاليم الإنجليزية الفرنسية ، إلا فى
منطقة ميكونج العليا ، التى كانت مقسمة إلى إمارات صغيرة تغطى من ميدان
عمل لتوغل النفوذ بين المتنافسين . ودولة الترخوم هذه ، هل كان فى وسعها أن
تميش ؟ كان هذا هو السؤال الذى طرح إبتداء من سنة ١٨٨٧ حينما حاولت
الحكومة الفرنسية أن تمد أراضى أنام حتى منطقة ميكونج الوسطى ، أى طم
لاوس ، وهى المنطقة المتنازع عليها من وقت طويل بين سيام وأنام ، والتى
كانت تحتلها قوات سيام جزئياً منذ عام ١٨٨٥ . وبعد فشل الوسائل الدبلوماسية
توغلت القوات الفرنسية فى سنة ١٨٩٣ فى لاوس . وتقررت « مظاهرات
بحرية » لإجبار الحكومة السيامية على الإعتراف بالأمر الواقع : فافتحمت
سفينتان من سفن المدفعية مدخل مينام ووصلتا فى ١٣ يوليو إلى بانجوك ؛
ولما كان هذا التهديد قد بقى عديم الجدوى فإن الحكومة الفرنسية قررت
محاصرة كل السواحل السيامية .

وفى هذا الاشتباك الفرنسى السيامى هددت الحكومة الإنجليزية التى
يرأسها روزبرى ، وهو « تسلمى من حزب الأحرار » بالتدخل . فهل كان ذلك
لمجرد أن الحصار سيضر مباشرة بمصالح بريطانيا العظمى والتى كانت سيام مبادل
مهما ٩٠٪ من تجارتها الخارجية ؟ وهل كان ذلك يرجع إلى أن إحتلال لاوس
كان يثير قلق بعض الاستعماريين الانجليز ؟ لا . كانت المشغولية الأساسية سياسية :
فسكان عمل القوات الفرنسية أمام بانجوك يؤدى إلى الاعتقاد بأن إستقلال سيام
قد أصبح مهدداً ؛ وكان الاحتفاظ بدوله الترخوم ضرورياً لأمن الهند . ولذلك

حينئذ للسألة قد زادت من نطاق مجرد إحتجاج دبلوماسي : وأثارت إشتزاز الصحافة الانجليزية التي ذهبت إلى حد مقارنة مصير سيام بمصير بولندا ؛ وتسليت في تعليقات ملتبسة في بعض أوساط الحكومة . وكتبت الملكة : « إن سلوك فرنسا مهدد ، والأمر يتعلق بشرف الإمبراطورية » . وقال روزبري ، الذي أوحى بإمكانية « إجراءات خطيرة » أن « الاعتداء » الذي إرتكب ضد سيام هو « عمل خيانة » ، وعمل « مفر » . ورفضت الملكة التهمة في خطاب لرئيس الوزراء : « علينا أن نصمد تماماً وأن نستمد لكل إمكانية . علينا ألا تراجع أمام الفرنسيين ، والا فإتنا سنخسر مركزنا في أوروبا إلى الأبد » . وحاول روزبري حتى أن يعرف ماذا سيكون موقف ألمانيا وموقف إيطاليا في حالة حرب فرنسية انجليزية . ولكن بما أن تراجع سيام في ٣١ يوليو أمام الانذار الفرنسي الذي يسوى مسألة لاوس دون أن يؤثر في استقلال دولة التخوم ، حتى تطعن الحكومة الانجليزية ، وبدأ الاضطراب الدبلوماسي . وحينما تقسم فرنسا وبريطانيا العظمى بعد ثلاث سنوات ، وباتفاقية ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ إمارات ميكونج العليا الصغيرة فإن هذا الاتفاق يشتمل صراحة على عهد متبادل بعدم التدخل في وادي مينام .

وهكذا حثت بريطانيا العظمى مصالحها الأساسية ضد روسيا ضد فرنسا . ولكن ، هل كان في وسعها أن تنجح في حالة خضوعها لضغط مشترك ؟ وهكذا يظهر أن المشكلات الاستعمارية كانت مرتبطة في معظم الأماكن بصعوبات السياسة الأوروبية . ومن الصعب فهم الواحدة بدون دراسة الأخرى . وكانت السياسة الانجليزية هي الوحيدة التي أعطت ، على الأقل في أغلب الحالات ، أولوية للسائل الاستعمارية . وحاولت الحكومة الروسية حينئذ بذلك جهودها في التركستان ، أن تتماوس ضغطاً على بريطانيا العظمى ، لكي تجعلها تحسب حساباً للمصالح الروسية في السياسة البلقانية ؛ ولكنها كانت تخشى

من أن تدمر قوة ألمانيا إذا ما تمادت في هذا الطريق . وحرصت فرنسا على أن تسير صراعاتها مع بريطانيا العظمى حتى النقطة التي يمكن لألمانيا أن تستفيد منها . أما بالنسبة لبسارك فإنه كان ينظر في كل حالة وقبل كل شيء إلى ما يمكنه أن يكسبه من هذه الحلفاء الاستعمارية لسياسته القارية ، سواء أكان ذلك يتعلق بالكونغو ، أو بالحرب الفرنسية الصينية ، أو بالصدام الانجليزي الروسي . أو من الجوار الانجليزي الألماني في إفريقيا الجنوبية : ولذلك فإن على التفسير التاريخي أن يركز على دراسة هذه السياسة الأوروبية .

الفصل الخامس والعشرون

الدبلوماسية اليسارية

كونت العدوات بين الشعور الوطنى وبين التساهلات الإستعمارية المتارة الخلفية التى ظهرت أمامها الصعوبات على مسرح السياسة فى أوروبا . ومع ذلك فعلىنا ألا نهول فى مدى « الأزمات الدبلوماسية » ، إذ أن كل الدول الأوروبية لم تكن تتمنى الحرب . ولكنهم كانوا يرون جميعاً أنه حرب عامة كانت ممكنة ، ويحاولون الوصول إلى موقف خاص ، سواء لمنع هذا الصدام ، أو لمواجهته فى ظروف مواتية . وكان بيسارك يسيطر ، فى وسط هذا النشاط الدبلوماسى . وكان يعرف كيف يفيد من إختلاف المصالح لئلى يحتفظ بالتفوق القارى الذى حصلت عليه ألمانيا . ولكن نفس الشيء كان يضاهيه فيما يتعلق بإمكانية التسبب فى تهديد بالحرب بين روسيا والنمسا والمجر فى المسألة البلقانية .

كيف نجح مستشار الإمبراطورية حتى وقت تركه السلطة فى سنة ١٨٩٠ فى الإحتفاظ حول ألمانيا بنظام من المحالفات والوفقات التى كانت تدمم تفوقه ؟ ليس العمل الدبلوماسى هنا مجرد مساومة : فهدفه هو بناء « نظام » يسيطر وجوده على تفكير الحكومات والشعوب . وهذا هو السبب الذى يدفعنا إلى ضرورة الاهتمام به إهتماماً خاصاً : فدون معرفة هذا النشاط الدبلوماسى ، وعلى الأقل فى خطوطه الرئيسية ، سيكون من الصعب فهم التلقى الذى ظهر فى كل مكان ، لافى مجرد الأوساط السياسية ، ولكن لدى الرأى العام كذلك .

١ - الشكل الاول « للنظام البسماركى » (١٨٧٤ - ١٨٧٣) :

أنشأ مستشار الإمبراطورية الألمانية أول شكل « لنظامه » فى مايو - يونيو سنة ١٨٧٣ : « وقاق الأباطرة الثلاث » ، وقام هذا التحالف على رءيقتين :

الأولى هي إتفاقية ألمانية - روسية ، أمضيت في ٦ مايو سنة ١٨٧٣ .
 « إذا حاجت إحدى الدول الأوروبية إحدى الإمبراطوريتين ، فإنها ستمد في
 أقصر وقت ممكن بجيش من مائتي ألف رجل من القوات العامة » ، وعقدت هذه
 الإتفاقية ، والتي لم تأخذ شكل المعاهدة ، وحملت مجرد توقيع الإمبراطورين ،
 بدون تحديد لمدتها ، وإن كان من الممكن إلغائها بإخطار قبل سنتين ؛ وكانت لها
 خاصية التحالف الدفاعي . والرقيقة الثانية هي إتفاقية نمساوية - روسية وقع
 عليها في ٦ يونيو سنة ١٨٧٣ . ولم تكن معاهدة تحالف ، ولكن مجرد وفاق
 شخصي بين الإمبراطور فرانسوا جوزيف والقيصر إسكندر ، اللذين تمهدا
 بالتساور ، سواء في حالة إختلاف وجهات النظر بين دولتيهما ، أو في حالة
 إقتراض أن الصلح سيصبح مهدداً « باعتداء دولة ثالثة » . والنعم الإمبراطور
 الألماني لهذا الإتفاق في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٣ .

ويظهر تفسير السياسة الألمانية سهلاً من أول وهلة . فكان بيسمارك يرغب
 باتفاقاته مع النمسا والمجر ومع روسيا في الحصول على ضمان ضد التغيير الذي
 حدث في ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ في الحكومة الفرنسية : وهو سقوط تيير وتولي
 مكMahon السلطة . ومع ذلك فإن هذا التفسير تدحضه دراسة الوثائق . وتعود
 مقدمة السياسة البيسماركية إلى صيف سنة ١٨٧٢ ، أي إلى الفترة التي أظهر فيها تيير
 رغبته في دفع غرامة الحرب بأسرع مما نصت عليه معاهدة فرانكفورت . وفي
 ٨ و ٩ سبتمبر سنة ١٨٧٢ بمبادل الأباطرة الثلاث في برلين أولى وجهات النظر
 التي سبقت عقد إتفاقيات سنة ١٨٧٣ . كما أن الإتفاقية الألمانية الروسية قد وقع
 عليها في ٦ مايو سنة ١٨٧٣ ، أي ما يقرب من ثلاثة أسابيع قبل سقوط تيير .
 وهكذا حمل بيسمارك على حول فرنسا ، في نفس الوقت الذي أعلن فيه رضاه عن
 السياسة الفرنسية ، وثمته في التنفيذ « المخلص » لمعاهدة فرانكفورت . والواقع
 أن هذا النظام الخاص بالعلاقات الدبلوماسية كان ضرورياً بالنسبة للمستشار

الألماني ، إذ أن نجاح فرض « تحرير الأراضي » والتصويت على القانون المسكوي في سنة ١٨٧٢ كانت دلائل على سرعة نهوض فرنسا ، وكذلك لأن ألمانيا كانت ستفقد قريباً الأمن الذي يضمنه لها بقاء قوات الاحتلال في الأراضي الفرنسية . وكان بسمارك يأمل عن طريق هذه الإتفاقيات في التمكن من « الإشراف » على السياسة الروسية ، والسياسة النمساوية المجرية ؛ وكان يعتقد في إمكانية الاحتفاظ بجاريه « في نفس المربط » ولكن هذه الترتيبات تناست أكثر المسائل دقة ، والتي كان في وسعها أن تؤدي إلى تعارض بين مصالح روسيا ومصالح النمسا والمجر في البلقان . وعلاوة على ذلك فإن الحكومات الثلاث قد خضعت لدوافع مختلفة . فألمانيا قد بحثت عن تأييد روسيا حتى تثبط عزيمته كل محاولة فرنسية للانتقام . وروسيا لم توقع على الإتفاقية مع ألمانيا إلا لكي تتفادي تقارباً تاماً بين إمبراطوريتي الوسط . ولم تر النمسا والمجر في « وفاق » الأباطرة الثلاث إلا تنازلاً تعطيه لبسمارك حتى تأمن للمستقبل . ولذلك فإن هذا « النظام » كان ضعيفاً . ولن يتأخر بسمارك طويلاً في معرفة ذلك : فالأزمة القصيرة التي نشبت في العلاقات الفرنسية — الألمانية في ربيع سنة ١٨٧٥ وضعت الإتفاقية الألمانية الروسية على المحك ، وكان هذا الإختبار غنياً لأمل سياسة المستشار :

٢ — « النظام البسماركى » في ١٨٧٩ — ١٨٨٢ :

وعجز وفاق الأباطرة الثلاث ، والذي كان قد هزه « إستعداد » سنة ١٨٨٥ ، في أن يعيش بعد الأزمة البلقانية في سنة ١٨٧٧ — ١٨٧٨ : وفي نهاية سنة ١٧٨٧ لإنهاء « النظام » الذي كان بسمارك قد أنشأه في سنة ١٨٧٣ ولكن المستشار سيعيد بنائه بسرعة ، وعلى أسس جديدة . ولا شك أنه في اضطراوه إلى الإختبار بين روسيا والنمسا والمجر قد فضل هذه الدولة الأخيرة في سنة ١٨٧٩ . ومع ذلك فقد نجح في سنة ١٨٨١ في إقامة روابط مع روسيا ، في نفس الوقت الذي ضمن لنفسه في سنة ١٨٨٢ ، وعن طريق التحالف مع إيطاليا ، تطويق فرنسا . وكان التحالف

النسوى الألماني ، ومعاهدة الإباطرة الثلاث ، والتحالف الثلاثي هي أجزاء هذا النظام البسماركى ، الجديد .

وكانت الحكومة النمساوية — المجرية تأمل منذ سنة ١٨٧١ فى التحالف مع ألمانيا . ولا شك أن بسمارك قد أعطى لسياسته بإتجاهه لهذا الحل فى أوائل عام ١٨٧٩ توجيها « معاديا لروسيا » ، ولا يتفق مع أهدافه العامة . فلماذا يقرر ذلك ؟ كان يخشى من رؤية النمسا والمجر — فى حالة بقائها فى عزلة — تبحث عن تحالف مع فرنسا ، أو حتى تقرر أن تبحث عن إتفاق مع روسيا . وبدون ألمانيا . وأعلن منذ يونيو عام ١٨٧٩ لسفير فرنسا : « إن الارتباط الوثيق مع النمسا والمجر سيكون أكثر فائداً هو أساس السياسة الألمانية » . ولم تكن الحادثة التى وقعت فى أغسطس عام ١٨٧٩ — وهى الخطاب الذى أرسله القيصر لغلبيوم الأول ، والذى شكى فيه بألفاظ نارية من موقف بسمارك (١) ، وأشار فيه إلى « النتائج الخطيرة للغاية » التى يمكنها أن تنتج عن ذلك — إلا الفرصة لى يأخذ المستشار فى تنفيذ ما كان يفكر فيه منذ عدة أشهر . وفى ٢٧ أغسطس عام ١٨٧٩ اقترح على أندراسى عقد تحالف دفاعى .

ووافق على المبدأ بسهولة . ومع ذلك فقد بدأت الصعوبة حين تطلب الأمر تحديد ضد من سيعقد التحالف . وقال بسمارك إنه تحالف عام . ولكن أندراسى لم يكن يقبل التصديق بتأييد ألمانيا فى حالة مهاجمة فرنسا لها . وكان مايرغوب فيه هو إتفاق يعقد ضد روسيا وحدها . ووافق بسمارك على ذلك ، ولكنه إسعظم بمعارضة الإمبراطور غليوم الأول ، والذى كان يعتقد أنه لا يمكن أن تكون النمسا والمجر قد نلت حرب عام ١٨٦٦ ، ويمكنها أن تصبح حليفاً عظيماً ، وكان يرغب كذلك فى المحافظة على روسيا والتى قال أنه لم يظهر له منها « إتجاهات عدائية » بالنسبة لألمانيا . وكتب الإمبراطور لى بسمارك فى ١٠ سبتمبر :

(١) فى مسائل تحديد الحدود بين دول البلقان

« إنني لا أصرح لك بعقد إتفاقية أو تحالف مع النمسا والمجر » . ومع ذلك ، وأمام تهديد مستشاره بالاستقالة ، فإن غليوم الأول قد تراجع وأعطى تصريحه ، ولكن بشرط ألا يشار بالإسم لروسيا في المعاهدة ولكن أندراسى لم يقبل هذا الشرط (إذ أنه كان لا يرغب في التوقيع على نص قد يظهر على أنه موجه ضد فرنسا وإنجلترا) ، فاضطر بيسارك إلى عدم تنفيذ التعليلات الرسمية للإمبراطور . وأظهر غليوم الأول شعوره بالمرارة حين وضعت أمامه وثيقة اعتبرت أن روسيا هي العدو الوحيد . « من المحال بالنسبة لي أن أصدق على هذه المعاهدة : فهذا ضد إعتقادي ، ضد صفاتي ، وضد شرفي » . ولكنه كان من اللازم أن يصدق عليها ، إذ أن بيسارك هدده باستقالة كل الوزراء . وصرح الإمبراطور : « أولئك الذين يجبروني على هذا القرار سيتحملون نتائجهم في الآخرة » .

وعقدت معاهدة التحالف النمسية الألمانية في ٧ أكتوبر سنة ١٨٧١ : ففى حالة وقوع هجوم على إحدى الدولتين من جانب روسيا فإن الدولتين ستضعان بالإشتراك كل قواتهما ضدها ؛ وفي حالة هجوم يأتي من دولة أخرى فإنهما تمدان بعضهما فقط « بمجاد مشرب بالود » .

وهكذا وضع بيسارك في الميدان بكل ثقل سلطته لكن يفرض على الإمبراطور التحالف النمسي الألماني الموجه ضد روسيا ، ويبدو أنه قد تخلى بذلك عن الفكرة التي كانت في سنة ١٨٧٣ تحرك سياسته . ومع ذلك فقد ذكر في ١٤ سبتمبر — وفي نفس اللحظة التي وصلت فيها للمفاوضات النمسية الألمانية إلى نقطة صعبة — وفي خطاب للسفير الألماني في فينا ، معنى هدفه الجديد : فروسيا ستشعر بأنها معزولة بشكل خطير في اليوم الذي ستشقى فيه من وجود تحالف بين النمسا والمجر وبين ألمانيا؛ وستطلب من نفسها إعادة إقامة نظام الإباطرة الثلاثة . القديم ، وستوافق ألمانيا على ذلك . وهكذا كان عقد المعاهدة النمسية الألمانية يمثل في تفكير المستشار وسيلة للضغط على حكومة القيصر ، ولإعادتها .

إلى نطاق المجال البيماركى . ولا شك أنه لم يكن فى وسع الإمبراطورية الروسية أن تجد فى هذا الرفاق الجديد للباطرة الثلاث نفس الموقف الذى اتخذته فى سنة ١٨٧٣ : إذ أنها لن تصبح الجزء الأساسى فى هذا النظام ، ما دام بيمارك قد أخذ تمهيدات حيال النمسا والمجر . ومع ذلك فقد كان فى وسع روسيا أن تعتمد أيضا على موقف ودى من ألمانيا ، ما دامت هذه التمهيدات كانت دفاعية فقط ، وبشرط ألا تحاول روسيا مهاجمة النمسا والمجر . وكان الأساس هو العمل بطريقة تدل على أنها تقدر هذا الود وتتمناه . ولا شك أنه كان يسفى جمل القيصر يشعر بأخطار العزلة حتى ينسب الضغائن التى تركتها له أحداث البلقان . وكان هذا هو المعنى العام للناوذة . ولكنه كان من اللازم كذلك التفكير فى حالة عدم نجاح هذا العمل ، ولتخاذ الاحتياطات ضد العداوة التى يمكن للحكومة الروسية أن تظهرها حين تعرف بوجود التحالف النمساوى الألمانى .

ومن المرجح أن المرحلة القصيرة للمحادثات الإنجليزية الألمانية كانت مرتبطة بهذا الهدف الثانى . ففي ١٦ سبتمبر وبعد يومين من ذكر بيمارك لسفيره فى فينا أنه يرغب فى بدء مفاوضة مع روسيا ، كلف بيمارك سفيره فى لندن بأن يستوضح نيات بريطانيا العظمى عن حالة صدام ألماني روسى . وأجاب دزرائيل بأن إنجلترا ستكون مستعدة فى مثل هذه الحالة لعقد تحالف مع ألمانيا ضد روسيا . أما بالنسبة لفرنسا فإن الحكومة الإنجليزية ستأخذ على ماتحها أن « تراقبها » وأن تجربها « على البقاء بعيداً » فى حالة رغبتها فى التدخل فى الحرب . وظهرت خيبة أمل بيمارك : « مراقبة فرنسا ؟ لا أكثر من ذلك ؟ » وأمر سفيره بعدم إتمام المحادثات . فهل كان يفكر حقيقة عند عمل هذا المجلس فى البحث عن تأييد بريطانيا العظمى فى حالة القسمة مع روسيا ؟ من المرجح أنه كان له هدف آخر : فلقد فكر فى أن طلبه من لندن لن يبقى بدون شك مجرولاً من الروس ، وسيثير قلقهم . وكان فى وسعه أن يجنى نفسه بالنجاح ، إذ أن

الدبلوماسى الروسى سابوروف *Sabourof* وصل إلى برلين في ٢٩ سبتمبر وطلب مقابلة . رعلق المستشار : « كنت أعرف جيداً أن الروس سيحضرون إلينا بمجرد أن ترتبط بالنمساويين » . ولم يعلق أية أهمية على الإتصال ببريطانيا العظمى بمجرد بدء هذه التفاوضات .

وبدأت المفاوضات الألمانية الروسية بعد ذلك مباشرة . وأعلن بيسارك إستعداده — وبطبيعة الحال دون أن يتخلى عن الإتفاق النمساوى الألمانى — لإعادة إقامة وفاق الأباطرة الثلاث . ووافق القيصر على هذه الإمكانيات ، إذ أنه كان يأمل ، باشتراكه من جديد فى النظام البيساركى ، فى التمكن من الحصول على الأقل على حياد ألمانيا والنمسا والمجر فى حالة صدام إنجليزى — روسى . وكان موقف النمسا والمجر بوجه خاص هو الذى عطل سير المحادثات . ومادامت قد حصلت على محالفة الإمبراطورية الألمانية فإنها لم تكن تأمل فى إعادة إقامة نظام لم تعتبره من قبل إلا الأسوأ : فإلى المصلحة التى ستعود عليها من المفاوضات مع روسيا ، وبالتالى من تحديد حرية عملها فى البلقان ؟ ولكن زيادة هيمنه *Haymerlé* الذى حل محل أندراسى ، للاهتراضات ، وجره للمفاوضات ببطء ، كانت بلا جدوى . ولأنه بيسارك يوضع الحكومة النمساوية المجرية فى مأزق : وقال أنه « إذ رفضت النمسا والمجر معاهدة مع روسيا ، فإنها ستعمل ذلك على مسئوليتها » . وكان التهديد بالتأخير على مصير التحالف النمساوى الألمانى كافياً لإجبار هيمنه على التراجع .

وفى ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ عقدت المعاهدة الجديدة للأباطرة الثلاث . أهي تحالف ؟ لا ؛ لأنها لم تكن إلا مجرد وفاق . « فالدول الثلاث لم تعد بعضها بأى تأييد مسلح ، ولكن بمجرد « حياد مشرب بالود » ، فى حالة ما إذا وجد أحد الأعضاء السامين المتصادمين فى حالة حرب مع دولة عظيمة رابعة » . وهكذا تمهدت روسيا فى حالة حرب فرنسية ألمانية البقاء على الحياد ، حتى

إذا كانت ألمانيا هي التي بدأت بالهجوم . وبفس الطريقة متبقى ألمانيا والنمسا والمجر محايدين في حالة حرب روسية انجليزية ، حتى إذا ما كانت روسيا هي التي تسببت في هذه الحرب . ولكنه كان من اللازم بطبيعة الحال ، ولكي يستمر هذا الوفاق ، تجنب إثارة المصاعب البلقانية . ولذلك فإن الدول العظمى الثلاث قد تمهدت بعمل حساب لمصالحها الخاصة في البلقان ، وبعدم قبول أى تعديل يمكن للوضع الإقليمي للإمبراطورية النمساوية إلا باتفاق مشترك . وحصلت النمسا والمجر بروتوكول منفصل على التصريح بأن تضم في فترة غير محددة البوسنة والهرسك ، والتي كان لها حق إدارتها منذ سنة ١٨٧٨ ، وفي نظير ذلك كان في وسع روسيا أن توحد الروميل مع بلغاريا . وكانت هذه المعاهدة التي عقدت لمدة ثلاث سنوات سرية .

ما هو مدها لكل من الدول الثلاث ؟ لقد حصلت ألمانيا على وعد بالحياد الروسى في حالة حرب فرنسية المانية ، وحصلت روسيا على تأكيد بأن إمبراطوريتى الوسط لن تتدخل في حرب انجليزية - روسية . وكانت هذه ضمانات هامة للاتنين . وعلى العكس من ذلك نجد أنه لم يكن هناك ما يرضى النمسا والمجر ، لأن معاهدة الأباطرة الثلاث ، رغم أنها لا تمثل أى اعتداء على التحالف الدفاعى المعقود في سنة ١٨٧٩ ، كانت تجبر الحكومة النمساوية المجرية على احترام مصالح روسيا في البلقان ، وبالتالي على تحديد المكاسب التي كانت تأمل في الحصول عليها من هذا التحالف . وكان هذا هو ما رغبه بسمارك بالتحديد : فكان في وسعه عن طريق معاهدة الأباطرة الثلاث أن « يقرمل » السياسة البلقانية لحليفه النمساوى المجرى ، ويصبح الحكم في الخلافات بين النمسا والمجر وبين روسيا ، ويحتفظ بمجاوبه « في نفس المربط » .

ومع ذلك فإن السياسة الألمانية لم تقنع بهذا النجاح . فأضافت الى التحالف مع النمسا والمجر ، والى الوفاق مع روسيا ، التحالف مع إيطاليا في سنة ١٨٨٢ .

وهل من اللازم اظهار الدهشة من أن الحكومة الإيطالية كانت ترغب فى الدخول فى « النظام البساركي » ؟ كانت إيطاليا ضعيفة ، وكانت تحتاج الى أن تجد دعائم خارجية لكي تظهر بمظهر الدول العظمى . وكانت حكومتها قد فكرت من قبل وفى سنة ١٨٧٣ فى تقارب مع ألمانيا . ولم يكن فى وسع خيبة الأمل التى لقيتها فى سنة ١٨٨١ الا أن تؤكد هذه الرغبة . ولكنه لم يكن فى وسع الحكومة الإيطالية ؛ منذ عقد التحالف الثموسوى الألمانى ، أن تأمل فى الحصول على اتفاق مع الامبراطورية الألمانية دون أن تفاوض كذلك مع النمسا والمجر ، التى استمرت فى امتلاك أقاليم كانت شعوبها إيطالية . فهل كان من اللازم تضحية المواطنين من أجل المصالح ؟ كان الملك ووزرائه مقتنعين بذلك . بل لقد كان فى وسع التقارب مع النمسا والمجر أن يكون له ، من بعض وجهات النظر ، نتائج مواتية للحالة الداخلية فى المملكة : فالخلاف الذى يطول بين الدولة الإيطالية والكبرى البابوى ، ألم يكن يهدد بدفع البابا الى ترك روما ، وإعلان أنه لم يعد حراً ، ويتسبب بذلك فى هزة خطيرة بالنسبة للرأى العام الإيطالى ؟ ولكن صاحب السيادة المقدسة سيحتاج بطبيعة الحال قبل أخذ مثل هذا القرار إلى أن يحصل على موافقة التولية العظمى الوحيدة التى كانت الأسرة الحاكمة فيها كاثوليكية ، وهى النمسا والمجر ومعنى أن تصبح الحكومة الإيطالية حليفة للمملكة الثنائية هو أن تتحسن ضد هذه الإمكانية .

ولكن ، ما هى مصلحة دول الوسط من قبول تحالف مع إيطاليا ؟

لم يكن فى وسع الحكومة النمساوية المجرية أن تنسى حوادث سنة ١٨٦٦ : فكانت تفسر بمحقد ، مثلاً كانت تفسر بإحتقار حيال إيطاليا . ولكنها كانت تأمل فى أن تقلل من خطورة دعاية أنصار تحرير الأراضى الإيطالية *Irrédentiste* حتى لا تضطر ، فى حالة حرب أووية ، الى مواجهة خصمين : روسيا وإيطاليا . ولم يكن لحكومة ألمانيا الا الإحتقار بالنسبة لإيطاليا . وقال بسارك

لبوش *Busch* في مارس سنة ١٨٨٠ «إن الإيطاليين يشبهون الغربان الذين يأكلون أدنا الحشائش ويتنظرون حول ساحات القتال لكي يلقى إليهم بما يأكلون» . وكان لا يثق كذلك في النظام السياسي للمملكة ، ورأى أنه نظام برلماني ، وغير قادر على أن يضمن سر أية مفاوضة . ولكنه كان في وسع إيطاليا أن تصبح حليفاً ضد فرنسا . ولم يكن في وسع ألمانيا أن تعتمد ، في حالة حرب فرنسية — الألمانية على مساعدة مسلحة من النمسا والمجر أو من روسيا . ولكن التدخل الإيطالي سيجبر فرنسا على إقامة جبهة دفاعية في الألب ، وسيضعف بالتالي قدرة مقاومة الجيش الفرنسي على الجبهة الألمانية . ومع ذلك فإن الهدف الأول كان هو طمأنة النمسا والمجر بوجه خاص من المشغولية التي كانت تسببها لها حركة تحرير الأراضي الإيطالية .

وأنشأت معاهدة ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ التحالف الثلاثي . وحددت حالة العلاقات بين إيطاليا ودوائى الوسط ، في الوقت الذي احتفظت فيه العلاقات النمساوية الألمانية بمعاهدة سنة ١٨٧٩ كأساس لها . وبعد أن كانت قد عقدت في الأصل لمدة خمس سنوات ، فإنها قد استمرت مع امتداداتها حتى مايو سنة ١٩١٥ .

وكانت الفقرة الرئيسية في المعاهدة هي المادة الثانية : « في الحالة التي سيقع فيها هجوم فرنسي على إيطاليا ، وبدون سبب مباشر من جانبها ، ومبها كان الدافع ، سيكون على الطرفين الثنتين المتعاقدين أن يقدموا غوثاً وهوراً للطرف المهدوم عليه . ونفس هذا الالتزام سيقع على إيطاليا في حالة وقوع اعتداء لم يقسبب فيه مباشرة من جانب فرنسا ضد ألمانيا ، . ولكن في الوقت الذي وضعت فيه الإرتباطات المعقودة بين إيطاليا وألمانيا على أساس المساواة المتبادلة ، لم يكن الأمر كذلك بين النمسا والمجر وبين إيطاليا : ورغم أنه كان على الحكومة النمساوية المجرية أن تقدم مساعدة لإيطاليا في حالة هجوم فرنسي . فإن الحكومة

الإيطالية لم تعد بشيء مماثل ، في حالة قيام روسيا بمهاجمة النمسا والمجر (١) .
ولذلك فإن معاهدة التحالف الثلاثي ، والتي كانت شروطها سرية ، كان لها
في ذلك الوقت مجرد صفة التحالف الدفاعي . فإلى المزايا التي تضمنتها لكل
من الدول الثلاث ؟ لقد حصلت إيطاليا على إمكانية حماية ألمانيا والنمسا والمجر
لها ضد هجوم يأتي من فرنسا ، وعلاوة على ذلك فلم تعد تخشى من أن تمنح
حكومة فيينا البابا تأييداً في مسألة روماء وفي نظير ذلك أعطت إيطاليا تأكيداً
بمساعدة مسلحة لألمانيا ، ولكن ليس للنمسا والمجر . ورغم أنها كانت مسيرة
فإنها قد حصلت على مزايا كبيرة . ولكنها كانت مجبرة على أن تتخلى عن دعاية أنصار
تحرير الأراضي الإيطالية ، وترك بالتالي الإيطاليين الذين بقوا رعايا للنمسا والمجر
لمصيرهم ، طول المدة التي سيعيشها هذا التحالف . وحصلت ألمانيا على مساعدة
حليف في حالة حرب تنشب فيها فرنسا — وهو فرض لم تنطيه المعاهدة
النسوية الألمانية سنة ١٨٧٩ . هذا علاوة على أنها دعت مركز شركتها النسوي
المجري : وكان بسمارك يعتقد أنه وليس في وسع إيطاليا والنمسا والمجر أن يكونا
إلا حليفين أو عدوين . وأخيراً فإن النمسا والمجر لم تعد تخشى بعد ذلك ،
وفي حالة إشتباكها في حرب مع روسيا ، من أن تقوم إيطاليا « بقطعنا في
الظهر » بعد أن وعدت إيطاليا بوضوح في المادة الرابعة بحمايتها في مثل
هذه الحالة .

وأصبح بسمارك راضياً . وأصبح أكثر هدوءاً الآن بعد أن كان يخضع لثذر
عصية في سنة ١٨٧٩ . وقال أن الآلة قد سم تركيبها ، وأنها « تسير بنفسها » .
ولكن الصعوبات لن تتأخر في الظهور .

(١) ومع ذلك فقد ذكرت المادة الثالثة أنه على إيطاليا أن تضمن مساعدة مسلحة
لنمسا والمجر ، إذا ما هوجت هذه الدولة الأخيرة من طريق روسيا وفرنسا . ولكن
هذا التدخل الفرنسي لم يكن ممكناً بالنظر إلا داخل نطاق حرب تشارك فيها ألمانيا — وهي
الحالة التي عالجتها المادة الثانية .

٣ - تعديل « النظام » في سنة ١٨٨٧ :

لقد تهدد النظام البسماركى من جديد فى شتاء ١٨٨٦ - ١٨٨٧ وفى نفس الوقت بواسطة أزمة العلاقات الفرنسية الألمانية ، وعن طريق التوتر النموى الروسى الناتج عن المسألة البلغارية . وفى الوقت الذى قامت فيه الحكومة الفرنسية ، التى كانت قلقة من التهديد الألمانى ، بمحاولة للإتصال بروسيا ، لم يكن قد بقى من وفاق الأباطرة الثلاث إلا الإسم : فكان فى وسع خييه أمل القيصر أن توجهه إلى قبول المفاتحات الفرنسية . وكانت إمكانية هذا التقارب ، وربما هذا التحالف ، بين روسيا وفرنسا تغفل بسمارك . فأشار فى خطاب فى الرايخستاغ . وبمناسبة التصويت على القانون العسكرى الجديد إلى « الحرب على جبهتين » التى قد تضطر ألمانيا إلى القيام بها . وكانت خطته تتمثل فى شل السياسة الفرنسية والسياسة الروسية ؛ ومع ذلك نفادى أن يقسب فى هداه مباشرين ألمانيا وروسيا ، يمكنه أن يدفع القيصر إلى التحالف مع فرنسا ؛ ولذلك فقد كان عليه أن يرذل مخاوف الحكومة الروسية فى نفس الوقت الذى يظهر لها فيها الأخطار التى ستعرضها لها سياسة مقاومة . وحقق المستشار الألمانى هذه الخطة فى الأشهر الأولى من سنة ١٨٨٧ . ولكن « محيط » بفرنسا وروسيا قبل وقت تجديد التحالف الثلاثى أن يأخذ التزامات جديدة حيال إيطاليا ، وجذب بريطانيا العظمى داخل نظامه الدبلوماسى . ولكن سرعان ما عقد مع روسيا إتفاقاً سرياً ، هو معاهدة « إعادة الضمانات » . وكان هذا نجاحاً يعتبر من خصائص الدبلوماسية البسماركية . فكيف حصل على ذلك ؟

كانت المعاهدة الأولى لتحالف التحالف الثلاثى تنتهى فى مايو سنة ١٨٨٧ وكانت الحكومة الإيطالية مستعدة لتجديدها ، ولكن بشرط الحصول على ضمانات إضافية : وكانت تخشى من أن ترى فرنسا ، المسيطرة على تونس ، تمد يدها صوب طرابلس ؛ وكانت ترغب كذلك فى أن تحصل على الإعتراف بحقها فى الحصول على بعض المزايا فى البلقان ، فى الحالة التى كانت ممكنة دائماً ، والتى

يمكن فيها تسوية العداء النمساوى الروسى بحل وسط ، وتقسيم مناطق النفوذ . ولم تكن لألمانيا أو للنمسا والمجر فى أول الأمر التنية لقبول هذه المطالب ؛ ولكن لإمبراطوريتى الوسط قبلتا التفاوض على هذه الأسس فى نهاية سنة ١٨٨٦ وفى الوقت الذى زادت فيه المصاعب البلقانية والتوتر الفرنسى الألمانى من قيمة التعهد الإيטالى . وكانت للمفاوضات صعوبة : فكانت النمسا والمجر لا ترغب فى إعطاء وعد بمساعدة مسلحة بالنسبة لمسألة طرابلس ؛ ووافقت فى الواقع على الإعتراف لإيطاليا بحجزه من النفوذ فى البلقان ، ولكن بشرط الحصول على وعد بمساعدة مسلحة من حليفتها فى حالة نشوب حرب نمساوية — روسية . ولكن إذا كان بيسارك يقبل وجهات نظر الحكومة النمساوية المجرية بالنسبة للنقطة الأولى ، فإنه لم يكن يوافق على الثانية ؛ وكان لا يأمل فى رؤية إيطاليا تعطى وعداً يمكنه أن يجعل النمسا والمجر أكثر تفهماً بالنسبة لروسيا ، ويريد بهذه الطريقة من فرص هذه الحرب النمساوية المجرية التى كان من مصلحة ألمانيا تجنبها . وانتهت حكومة فيينا بالخضوع للضغط الألمانى . ولذلك فإن معاهدة التحالف الثلاثى التى تمجددت لمدة خمس سنين قد أكلت بمجرد إتفاقيتين ملحقتين ، الواحدة بين ألمانيا وإيطاليا بشأن مسائل البحر المتوسط ، والآخرى بين النمسا والمجر وإيطاليا بشأن المسائل البلقانية .

ورأت إتفاقية البحر المتوسط أنه إذا « هاجمت إيطاليا فرنسا فى أوروبا نتيجة لتوسع النفوذ الفرنسى فى طرابلس » فإن ألمانيا ستؤيدها بالقوات المسلحة . وقال بيسارك فى أثناء المحادثات أن إيطاليا يمكنها فى مثل هذه الحالة أن تأخذ من فرنسا نيس وكورسيكا .

ولصت إتفاقية البلقان على أنه إذا كان من غير الممكن الإحتفاظ بالوضع الراهن فى البلقان ، وإذا ما أخذت النمسا والمجر فى إحتلال أراض بشكل دائم أو حتى مؤقت ، فسيكون لإيطاليا الحق فى تعويض .

وهكذا تغيرت طبيعة التحالف الثلاثى : وأخذت المعاهدة ، التى كانت

دفاعية في الأصل ، نقطة هجومية . ما دامت قد هدفت الحالة التي ستهاجم إيطاليا فيها فرنسا في أوروبا .

ولكن بسمارك كان في الوقت الذي تمهد فيه بتأييد إيطاليا بالسلاح في مسألة طرابلس ، قد عمل بطريقة تخفف من الأعباء الجديدة التي كان قد قبلها . ومنذ ديسمبر سنة ١٨٨٦ كان قد استحثت الحكومة الإيطالية لتعقد إتفاق مع بريطانيا العظمى بشأن مسائل البحر المتوسط ، وأعطى للسلك فيكتوريا بعد بضعة أيام نصيحة « بالتقرب من النمسا والمجر ومن إيطاليا » . وكان يأمل بهذا الشكل أن يربط بريطانيا بنظامه بطريقة غير مباشر . فلماذا تقبل الحكومة البريطانية (وهي منذ سنة ١٨٨٦ وزارة محافظين برئاسة سالسبري) أن تتفاوض مع إيطاليا ؟ كانت لإنجلترا في هذه الفترة صعوبات كبيرة مع فرنسا بالنسبة للمسألة المصرية ؛ وكانت قلقة كذلك من السياسة القيصرية ، إذ أن سيطرة الروس في بلغاريا كانت تهدد أمن المضائق . كما أن مسألة أيرلندا كانت تمثل تهديداً خطراً على الموقف السياسي الداخلي ، أشار إليه رئيس الوزراء إشارات عديدة في مراسلاته الخاصة . ولذلك فإن سالسبري قد رأى أنه لا يمكنه أن يأخذ في الشرق « عماله فاعليته » أي بحري أو عسكري ؛ وكان في وسعه أن يفكر في الدفاع عن المصالح البريطانية بالوسائل الدبلوماسية وحدها . وهكذا اضطر ، لكي يحصل على معاملة المثل ، إلى أن يؤيد النمسا والمجر في المسائل البلقانية ، ويؤيد إيطاليا في مسائل البحر المتوسط .

وراقب المستشار للمفاوضات الإنجليزية الإيطالية عن قرب ، وتدخل عدة مرات لكي يقرب بين وجهات النظر . وانتهت هذه المفاوضات في ١٢ فبراير سنة ١٨٨٧ بإتفاق سرى لإنجليزى لإطالى أخذ شكل خطابات متبادلة لكي يتربح من إنترام تصديق البرلمان . وذكر هذا الإتفاق رغبة الدولتين في الإحتفاظ بالوضع القائم في البحر المتوسط — بما في ذلك البحر الإديانى ، وبحر إيجه ، والبحر الأسود — أو الإتفاق على التعديلات التي تدخل عليه في حالة عدم

التمكن من المحافظة عليه . ونص كذلك على أن إيطاليا ستمضى لإنجلترا تأييداً كاملاً في المسألة المصرية ، وستقوم بريطانيا العظمى في نظير ذلك بتأييد عمل إيطاليا في شمال إفريقية ، وعاصم في طرابلس وبرقة ، في حالة غروها بدولة ثالثة ، أى بفرنسا ولكن المدى العمل لهذا العهد بقى بغير تحديد . ويقول النص الإيطالي : « تمتد كل من إيطاليا وإنجلترا الأخرى بتأييد متبادل في البحر المتوسط في كل خلاف بين إحداهما ودولة ثالثة » ؛ وكان « التأييد المتبادل » يعنى بالنسبة للإيطاليين تأييداً مسلحاً . ولكن النص الإنجليزي إقتصر على أن يقول أن « طبيعة هذا التعاون يجب أن تقرر بالنسبة للامكانية التى ستحدث ، وطبقاً لظروف المسألة » .

وهكذا تفادى السبى كل وعد بمحدد . واقترح بذلك لدى الملك فيكتوريا؛ فكتب يقول : « لقد وزنت ألفاظ هذه المذكرة بشكل يترك للحكومة الإنجليزية فرصة تقدير ما إذا كانت ستمضى أو لا تعطى لإيطاليا تعاوناً مادياً . وليس أقل من ذلك . حقيقة أن الحكومة البريطانية قد قبلت التعاون الدبلوماسى مع أحد أعضاء التحالف الثلاثى ، في الوقت الذى احتفظت فيه بطريقة تفسير مصلحتها حسبما ترغب .

وزاد ظهور هذا التعاون حين انضمت النمسا والمجر في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٢ إلى الاتفاقية الإنجليزية الإيطالية . ودخلت إسبانيا أيضاً في هذا الترابط؛ ووقعت إتفاقاً في ٤ مايو مع إيطاليا للاحتفاظ بالوضع القائم في البحر المتوسط . ووجدت بالألمانيا في أية حالة لفرنسا مساعدة يمكنها أن تضايق إيطاليا ، أو النمسا والمجر ، أو ألمانيا بطريق مباشر أو غير مباشر ،

ولم توقع ألمانيا على هذه الاتفاقيات الخاصة بالبحر المتوسط إذ أن بيسارك لم يكن يرغب في أن يأخذ مسئولية الإشتراك حتى في السر — إذ كان يصعب الاحتفاظ بالسر — في نشاط موجه ضد روسيا . ولكن المستشار كان هو

الذى قام بتسيير العملية، آملاً أن يهمل السياسة الفرنسية والسياسة الروسية - وفي طرابلس كان تأييد إنجلترا الدبلوماسى لإيطاليا يكنى لحماية المصالح الإيطالية، ويرور بالتالى على بيسارك صعوبة تنفيذ الوعد الذى أعطاه لإيطاليا . وبفرض الطريقة كانت حماية مصالح النمسا والمجر البلقانية مضمولة جزئياً عن طريق بريطانيا العظمى وإيطاليا : وهكذا ستجد روسيا نفسها مجبرة على أن تكون حذرة ، دون أن تتمكن من إتهام بيسارك بسوء النية .

والواقع أن رغبة المستشار قد بقيت فعلية ، وحتى في الوقت الذى قام فيه بعمليات موجهة ضد روسيا ، تتمثل في الإحتفاظ معاً بعلاقات سليمة ، إن لم تكن ودية ، لكي يتفادى تحولاً جديداً في سياسة القيصر في العلاقات الفرنسية - الروسية . ومادام قد أصبح من المحال تجديد معاهدة الأباطرة الثلاث فقد كان من اللام على الأقل أن يزيل قلق الحكومة الروسية ، وأن يحتفظ بإتفاق معها . ولكن ، كيف كان يمكنه الوصول إلى ذلك بدون أن يعطى لروسيا الأمل في بعض إرضاءات في السياسة البلقانية ؟ ولم توقف هذه العقبة بيسارك ؛ إذ أنه كان مستعداً لأن يعطى ، سرياً ، بعض الوعود ، وفي نفس الوقت الذى يعرف فيه أن روسيا لن تتمكن من الإفادة منها ، إذ أنها ستصطدم بالدول الثلاث للفرقة على « إتفاقيات البحر المتوسط » .

ومع ذلك فقد اصطدمت المفاوضات التي لإقترحها بيسارك بصعوبات جسيمة ، نتيجة لإختلافات وجهات النظر حول القيصر . وتصارع اتجاهان حول ذلك : اتجاه المستشار جيير الذى خلف جورتشاكوف ؛ والذى لم يحمل لفرنسا الا الإحتقار ، والذى كان يأمل بالتالى في الإحتفاظ برفاق مع ألمانيا ، واتجاه كاتكوف *Katkov* الكاتب السياسى والصحفى الكبير ونصير التحالف . الفرنسى . وتردد أسكندر الثالث . وأعلن في ربيع سنة ١٨٨٧ وفي وقت التوتر الفرنسى الألمانى : « اتى لن أترك ألمانيا تقلب أوروبا ؛ وإذا ما هوجمت فرنسا

وإذا ما ضعفت ، فإن روسيا ستضع نفسها في الميزان ، ولكنه ترك جريدة الشمال شبه الرسمية للحكومة تقول عنه أنه لا يفكر في تحالف فرنسى روسى . ولا شك في أنه قد رأى أنه سيكون من غير الحكمة أن يعطى لفرنسا مقدماً وعداً بالتأييد . ولم تنته هذه المناقشة الا عند نهاية شهر مارس سنة ١٨٨٧ حينما غُضِبَ على كاتكوف نتيجة لعدم حذره ولشره محتويات معاهدة الأباطرة الثلاث في احدى مقالات الصحف . وسرمان ماسمى القيصر الجليلي بإنشاء المفاوضات مع ألمانيا . ووقع في ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧ على المعاهدة الألمانية الروسية السرية ، والتي أسماها بسمارك « معاهدة الضمانات » .

ووعدت كل من ألمانيا وروسيا الأخرى وعداً متبادلاً بالإحتفاظ بالحيداد في حالة وجود احدهما في حرب ، مع دولة عظمى أخرى ؛ ولكن اذا كانت هذه الدولة العظمى هي النمسا والمجر أو فرنسا فإن هذا الحيداد لم يوعده به الا في الحالة التي لا تشمل في حرب عدوانية . ونتيجة لذلك فإن روسيا ستكون غير مرتبطة بأى تعهد اذا ما هاجمت ألمانيا فرنسا . ومن ناحية أخرى اعترفت ألمانيا « بشردية التفوذ الروسى » في بلغاريا ، بما في ذلك الروميلى . ووعدت أيضا بإعطاء تأييد دبلوماسى لروسيا في حالة اضطرار هذه الدولة الى أن تدافع بنفسها عن « مدخل البحر الأسود » أى لإحتلال البوسفور وقاتيا اذا ما حاول أسطول انجليزى اقتحامه . فما هى قيمة هذه الوعود ؟ كان في وسع روسيا أن تنسب اليها بعض الأهمية ، إذ أنها كانت تجهل « اتفاقيات البحر المتوسط » . ولكن بسمارك كان يعلم أن أى عمل روسى سيصطدم بالمقاومة المشتركة لانجلترا ؛ والنمسا والمجر ، ولايطاليا .

وفي هذا الوقت كان « النظام البسماركى » في أوجه . فكانت لألمانيا معاهدة تحالف دفاعى مع النمسا والمجر منذ سنة ١٨٧٩ ؛ وكانت لها معاهدة تحالف مع رومانيا منذ سنة ١٨٨٣ ؛ فكانت هاتان المعاهدتان موجهتين ضد روسيا .

وكانت قد حصلت على وعد، في حالة مهاجمة فرنسا لها، بالتأييد المسلح من إيطاليا، وعلى وعد بالحيداد من جانب روسيا. وأخيراً فإن بريطانيا العظمى قد وجدت نفسها، ودون التوقيع على اتفاق معها، مرتبطة عن طريق غير مباشر، «بإتفاقيات البحر المتوسط» بأهداف السياسة البسيارية. فما الذي كان يرغب فيه المستشار؟ عزل فرنسا و«إبطال مفعول» روسيا. ونجح تماماً في النقطة الأولى: فإذا كانت الحكومة الفرنسية لا تعرف مضمون إتفاقيات البحر المتوسط، فقد كان لديها من الأسباب الوجيبة ما يجعلها تشك في وجودها؛ وكان سالسبرى يراقبها عن قرب، وهو الذي اعتبر أن فرنسا «حارة غير عتملة»؛ ووجدت في إيطاليا مظاهر عداء متزايد منذ أن قطع كريسبي الذي أصبح رئيساً للوزراء العلاقات التجارية، وبدأ معها «الحرب البحرية» التي استمرت مدة عشر سنوات. أما بالنسبة للنقطة الثانية فإن نجاح بيسارك كان أكثر ضخامة بكثير. حقيقة أنه كان قد حصل على وعد بحيداد روسيا في حالة اقتراض مهاجمة فرنسا لألمانيا. ومع ذلك فإنه كان يشك في قيمة هذا الارتباط: فكان يعتقد أن روسيا لن تتأخر كثيراً في التدخل في حرب فرنسية ألمانية، إذا كانت لفرنسا الغلبة. وكان يعتقد أن الميزة الوحيدة التي تضمنها لألمانيا معاهدة «الضمانات» هي تحاشي عقد ميثاق تحالف بين فرنسا وروسيا: فالحكومة الروسية لن تهتم بالحاجة لعقد ارتباطات محددة مع فرنسا مادامت تحتفظ برباط مع الامبراطورية الألمانية، والحكومة الفرنسية لن تفكر في حرب انتقام مادامت عاجزة عن أن تعتمد مقدماً على تأييد مسلح من جانب روسيا. ولكن ماهو ثمن الحصول على هذه النتيجة؟ لقد أجبر المستشار، لكي يعطى لروسيا ارضاء واضح في المسائل البلقانية، على أن يتعهد بارتباطات يضمن التوفيق بينها، ان لم يكن في ألقاظها فلي الأقل في روسيا، وبين معاهدة التحالف النمسي الألماني، أو مع إتفاقيات البحر

المتوسط . ولا شك أن هذه الإرتباطات كانت سرية، وكان الاحتفاظ بهذا السر هو الشرط الأساسي لبقاء هذا النظام . فما الذى يحدث فى اليوم الذى تجبر فيه أحداث البلقان ألمانيا على التدخل ؟ وكيف يمكنه تنفيذ وعوده المتضاربة ؟ لقد اعتمد بسمارك على ذكائه ، وعلى نفوذه الشخصى ، وعلى خبيل الحكومات الأخرى لكي يتغلب على الصعوبات المقبلة .

ولكن الأحداث كذبت هذا التفاؤل . وحينما أمار تنصيب فرديناند دى ساكس كوبرج على بلغاريا فى أغسطس سنة ١٨٨٧ العداء النسوى الروسى أيد بسمارك ، رغم إصراره « بشرعية النفوذ الروسى » فى بلغاريا ، سياسة النمسا والمجر : فنشر نص معاهدة التحالف النسوى الألمانى فى يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٨ ؛ وطلب الميزانية اللازمة لزيادة جديدة فى القوات المسلحة التى أصبح عليها أن تواجه حرباً على جبهتين ؛ وأصدر الأمر إلى بنك الإمبراطورية برفض التعامل على السندات الروسية ، وحتى يتسبب فى ذعر بين حاملها الألمان ، والذين كانوا يعملون فى ذلك الوقت الجزء الأكبر من السندات الروسية الموجودة فى الخارج . وفى نفس الوقت بدأ محادثات مع أركان الحرب النمساوية المجرية ، وإن كان قدر رفض الموافقة على قبول حرب « وقائية » ضد روسيا . وأخيراً فإنه قد عمل بشكل يؤدي إلى أن تقدم إنجلترا والنمسا والمجر وإيطاليا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧ تحذير الحكومة الألمانية : فيجب على الباب العالى ألا يتنازل عن جزء من سيادته على بلغاريا فى صالح روسيا ؛ وسيحصل الباب العالى على تأييد الدول الثلاث المشتركة فى إنفاقيات البحر المتوسط فى حالة مقاومته للسياسة الروسية . واضطرت الحكومة الروسية التى خضعت لهذه الضغوط المتعددة إلى التخلل عن السياسة التى كانت ترغب فى تنفيذها فى بلغاريا ؛ ولكنها بحثت لدى فرنسا عن التسهيلات المالية التى رفضتها ألمانيا لها : وطرح فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ قرض روسى ضمنه فى سوق باريس .

هل كان ذلك هو نهاية معاهدة « الضمانات » ؟ يظهر أن المستشار قد اعترف عند نهاية سنة ١٨٨٨ بأنه سيكون من غير المجدى التفكير فى تجديد هذه المعاهدة؛ فكيف يمكن التقيصر أن يوافق عليها بعد خيبة الآمال التى منى بها ؟ ولذلك فإن بسمارك قد جمعد هن وسيلة أخرى : فعرض سرياً على بريطانيا العظمى أمر التحالف مرمين ، فى يناير وفى مارس سنة ١٨٨٩ . ولكنه عاد ، بعد أن رفضت الوزارة الإنجليزية هذا العرض ، وأعلن أنه فى أكتوبر سنة ١٨٨٩ فى الاحتفاظ « بالضمانات » . وقيل التقيصر ، الذى لم يجهل المحادثات الإنجليزية الألمانية ، والذى كان يخشى من استئافها ، أن يبدأ المفاوضات لتجديد المعاهدة؛ ورغم أنه كان قد عرف القيمة الحقيقية للضمانات الألمانية ، فإنه كان يعتقد أن من الحكمة الاحتفاظ بهذا الرباط ، حتى يتحاشى اعطاء السياسة الألمانية تأييدها المطلق لمخططات النمسا والمجر فى البلقان .

وهكذا بقيت السياسة البسماركية فى أوائل سنة ١٨٩٠ ، وبعد فترة من التردد ، موجة فى نفس الطريق الذى اتجهت فيه سنة ١٨٨٧ . ومع ذلك فإن رقة هذه السياسة قد ازدادت فى كل يوم . ووجد بسمارك باستمرار ، ورغم كل خبرته ، وكل مهارته الفائقة ، صعوبة أكثر فى « ادارة الآلة » التى أصبحت عجلاًها معقدة للغاية . ورغم أنه قد تمكن عن طريق مناوئاته الدبلوماسية من التوصل الى اصلاح شقوق هذا الصرح ، فإنه لم يصل الى أكثر من تأجيل أزمة هذا « النظام » الذى أنهاه .

الفصل السادس والعشرون

نهاية أوروبا البسماركية

أمرع سقوط بسمارك في ١٨ مارس عام ١٨٩٠ بإحداث الأزمة . وبعد استقالة المستشار رفضت الحكومة الألمانية الإحتفاظ بارتباط سرى مع روسيا . وتخلت بذلك عن المظهر الاساسى للسياسة البسماركية ومنذ ذلك الوقت تبيأت الفرصة للحدث الذى حاول بسمارك أن يمنعه ، والذى ربما كان فى وسعه أن ينجح فى منعه لفترة أخرى من الزمن : فروسيا المزعولة إتجهت صوب التحالف مع فرنسا . وكانت هذه ظاهرة تعبر عن تغيير عميق فى العلاقات الدولية فى أوروبا . فكيف يمكننا شرحها ، وكيف يمكننا قياس مداها ؟

١ - استقالة بسمارك و « العهد الجديد » :

كانت استقالة المستشار نتيجة لصدام مع الإمبراطور الشاب غليوم الثانى . وفى هذا الصدام كان للأسباب الشخصية مكانا كبيرا : فبين وزير بلغ من العمر سبعين سنة وملك همزه سبعة وعشرين سنة لم يكن مثيلا للدهشة أن يكون الوافق غير مستقر ؛ وزاد من ذلك أيضا أن الملك كان طموحا ، وشغوفاً بأن يكون حاكمه عظيما ، ووجد نفسه فى مواجهة مستشار اعتاد على السيطرة : وقال بسمارك فى أحد الأيام للإمبراطور : « اتنى أشعر بأثنى عقبة فى طريق جلاتسك » . وكانت السياسة الداخلية كذلك سببا لصعوبات جسيمة : فالمستشار الذى واصل منذ عام ١٨٧٩ صراعا مريرا ضد الاشتراكية والحركة النقابية لم يكن يرغب فى التراجع ، رغم أنه حصل على نتائج بسيطة ، وبقي مصمما على أن يجعل من هذه المسألة د قاعدة ، للحملة الانتخابية من أجل تجديد الرايشستاغ ؛ وكان

الإمبراطور ينشئ من حركات المقاومة ، ولم يكن يرغب في بدء حكمه بموقف صراع ضد جماهير العمال ، الذى قد يؤدي إلى اضطرابات دموية .

وظهر الاختلاف كذلك في إدارة السياسة الخارجية . وأظهر غليوم الثاني استعدادا للإستماع للنقد الموجه لسياسة بسمارك الروسية ، سواء كان من الأوساط العسكرية — وخاصة الجنرال فون فالدرسى *Général Von Valdersee* — أو من مكاتب وزارة الشؤون الخارجية ، حيث بدأ بعض مساعدى المستشار في الإبتعاد عن رئيس بدأ نجمه فى الأفول؛ واعتقد هؤلاء المعارضون، العننيون والسيرون، أن الترتيبات التى حاول للمستشار الإحتفاظ بها بالنسبة لروسيا كانت بدون فائدة. وأن الإرتباطات المتصور عليها فى معاهدة الضمانات بالنسبة للنمسا والمجر كانت خطيرة . واعتقد البعض فى أوساط هيئة أركان الحرب حتى فى أنه سيكون من اللامح محاربة روسيا د قبل نمو قواتها بعد ذلك . وكان بسمارك قد وجد الفرصة قبل ذلك لمحاربه هذه الآراء فى سنة ١٨٨٨ ، وفى تقريرين قويين . وكتب يقول أن الحرب لن يكون لها أى معنى إلا إذا ما قطعت أوصال روسيا تماما .

ولكن الأمر كان مختلفا ، إذ أنه سيكون من المحال الوصول إلى التحكيم الكامل لوسائل حرب العدو ، بسبب إتساع أراضيه . وحتى إذا ما تمسكوا من تقسيم إمبراطورية القيصرية فإن هذه الأجزاء ستلتحق ببعضها سريرا ، لأن حيوية القومية الروسية ، كانت قوية . ولذلك فقد انتهى المستشار إلى أن ألمانيا لا يمكنها أن تفكر فى أن تخفى الخطر الروسى من وجه الأرض . ومع ذلك فإن خصوم سياسته لم يلقوا السلاح ، واهتموه بأنه من الموالين لروسيا ، وكانوا يتهمون روسيا بأنها تستعد لحرب ضد ألمانيا ، وطأوا على بسمارك هدم إعترافه بهذه الإمكانية . وكانت إحدى الحوادث المرتبطة بهذه الحملة هى التى أساءت العلاقات بين الإمبراطور والمستشار : وذكرت تقارير عديدة للمحق العسكرى وللقناصل الألمان فى مارس عام ١٨٩٠ تحركات القوات فى روسيا ؛ وإحتفظ بسمارك

نفسه بهذه المعلومات التي ظهر له على أنها عديمة القيمة ؛ ولكن الإمبراطور علم بها عن طريق رئيس هيئة أركان الحرب العامة، وكتب للمستشار قائلا أنه لا يقبل هذا « التمويه » بالنسبة للرومانس .

وما أن طلب غليوم الثاني إلى بسمارك تقديم إستقالته ، وحصل عليها ، حتى غير رجال « العهد الجديد » من إتجاه السياسة الألمانية بالنسبة لروسيا . وكان كابريش *Caprivi* الذي احتل مكان بسمارك جنرالاً جيداً ، ورجل إدارة جيد كذلك ، ولكن لم تكن له أية خبرة بالمسائل الخارجية؛ ولذلك فإنه سار بإرشاد مساعديه وخاصة البارون فريتزفون هولشتاين *Fritz Von Holstein* الذي بدأ يلعب دوراً هاماً في تسيير السياسة الخارجية ، رغم أن لقبه كان مجرد « مستشار مساعد » بوزارة الخارجية . وكان هولشتاين ينتمى لمدة خمسة عشر سنة لمجموعة معاوني بسمارك، قبل أن يكون من بين هؤلاء الذين حاربوا المستشار الكبير سرا منذ عام ١٨٨٨ ، والذين أساءوا إليه لدى الإمبراطور . وكان يعمل بلا تعب ، وله معرفة مذهلة بكل المسائل الدبلوماسية ، وله تفتح ذهني كبير ، ولكنه كان من ذوي النظريات .

وكان نفوذ هولشتاين رئيسياً في هذا « التحول » في السياسة الألمانية الخارجية . وكان يعتقد في ضرورة التخلي عن معاهدة « الضمانات » والتي كان بسمارك قد استعد لتجديدها ، إذ أن هذه المعاهدة كانت متناقضة ، إن لم يكن في لفظها فعلى الأقل في روحها ، مع التحالف النمساوي الألماني . وعلاوة على ذلك ، ألم يكن الوجد بالحياد الروسي وممياً ؟ فهذا الحياد لن يستمر أكثر من بضعة أسابيع في حالة حرب فرنسية ألمانية . وكان على ألمانيا بدلا من أن تقوم « بمحاولات دبلوماسية عشوائية » أن تقرر سياسة « واضحة ومخلصة » في الوقت الذي كان الإحتفاظ فيه بارتباط سرى مع روسيا . يضع تحت التحالف الثلاثي لغماً يمكن لروسيا أن تستعمله في أي يوم . وأكد هولشتاين أن هذا التخلي عن معاهدة

الضمانات لا يمكنه أن يتسبب في أى ضرر . فأن يمكن للحكومة القيصر أن تبحث عن سند آخر ؟ لدى إنجلترا ؟ كان على روسيا لكي تحصل عليه أن تضحي بمصالحها في آسيا الوسطى ؛ وهى لن توافق على ذلك . لدى فرنسا ؟ لن يسمع تحالف فرنسى روسى لروسيا بتسوية مسألة المضائق ، وهى الهدف الرئيسى لسياستها : فلن يكون في وسع الأسطول الفرنسى أن يمنع تدخل إنجلترا في مثل هذه الحالة . كانت هذه هى الحجج التى أدت إلى اعتقاد كابرش ، واعتقاد غليوم الثانى . ولكن ربما كان الهدف الحقيقى في أساسه هو الرغبة في تغيير السياسة البيماركية ؛ وفكر هولشتاين في أنه في وسع « آل بسمارك » — وم الأمير أو ابنه هيررت — أن يحصلوا على فرص للعودة إلى السلطة في حالة الإحتفاظ بإتفاقية « الضمانات » .

٢ — تكوين التحالف الفرنسى الروسى :

وبعد تردد طويل تسبب هذا القرار الألمانى في توجيه جديد للسياسة الخارجية لقيصر روسيا . وأهمية هذا التطور الدبلوماسى هى بدرجة تتطلب أن ندرس هنا مراحلها ببعض التفصيل : وتفتح محاولات سياسة روسيا الخارجية إمكانيات هامة للتفسير التاريخى .

فلم يكن قيصر روسيا ومستشاريه — وهم تقديرهم للخدمات التى يؤديها لهم السوق للمالى الفرنسى — يميلون حتى ذلك الوقت إلى البحث عن التحالف مع فرنسا . ولم يكن لديهم إلا الإحتقار بالنسبة للنظام الجمهورى « الردىء والغبي » كما قال عنه المستشار جوير ؛ وكانوا يخشون كذلك من إتجاهات « المنادين بالإنتقام » ، التى كان يظهرها قطاع من الرأى العام الفرنسى . ولكن تحلى ألمانيا عن معاهدة الضمانات كان من طبيعته أن يعدل من طريقة نظرم الى الموقف . وكانت الحكومة الروسية تشعر بعزلتها ، وتقلق منها . ولذلك فإن التقارب مع فرنسا كان يجيب على احدى الضروريات .

والواقع أن الأوساط الرسمية الروسية بدأت بمفتاحات مع الحكومة الفرنسية في الأشهر التالية لتغيير السياسة الألمانية . وفي أغسطس سنة ١٨٩٠ وبمناسبة وجود الجنرال دي بواذيفر *dé Botsdreffre* نائب رئيس هيئة أركان الحرب الفرنسية العامة في المناورات الكبرى للجيش الروسى ، أعلن الجنرالات الروس أن في وسع فرنسا أن تعتمد في حالة هجوم ألماني على مساعدة روسيا ، وأشاروا إشارة عامة إلى إمكانية التفاوض من أجل إتفاق عسكري . وفي مارس سنة ١٨٩١ ، وحين أقامت أرملة الإمبراطور فردريك الثالث في باريس إقامة غير رسمية و « جريئة أكثر من كونها معقولة » وهى الوزارة التى تسببت في الفاظ غير مقبولة في الصحافة الفرنسية ، وفي ردود مريرة في الصحافة الألمانية ، أظهرت الحكومة الروسية عطفها وودها لفرنسا : فالإتفاق الوثيق بين فرنسا وروسيا ضرورى للاحتفاظ « بتوازن القوى فى أوروبا » . وأظهر منح رئيس الجمهورية صليب سانت أندريه أخيراً أن فى وسع القيصر أن يتغلب على مشاهره السيئة بالنسبة للنظام السياسى الفرنسى . ومع ذلك فإن الحكومة الروسية لم تكن مستعدة حتى ذلك الوقت لكي تذهب إلى أبعد من إعطاء ضمانات شفوية ، والقيام بحركات ترحيب . وحين حاول سفير فرنسا أن يدخل فى مسألة تحالف ممكن ، تهرب منه المستشار جيمير ، وأعلن لسفير أجنبي « إن فرنسا قد فعلت كل شيء . لكي تحصل على معاهدة ، ولكنها لم تحصل عليها رغم كل طلباتها القوية » . ولذلك فإن الحكومة الفرنسية قد أظهرت مضايقتها . وفى مايو سنة ١٨٩١ ، وبمناسبة طلب عقد قرض روسى فى باريس ، تسبب مصرف روتشيلد *Rothschild* فى فشل هذا المشروع بدهوى الإحتجاج على الإضطهادات التى وقعت لليهود روسيا ، لكن يبدو أنه كان أساساً لكي يعبر عن وجهات نظر الدبلوماسية الفرنسية . ولذلك فإن التقارب الفرنسى الروسى قد بلغ مرحلة توقف .

ومع ذلك فإذا كان القيصر قد قرر بعد بضعة أسابيع أن يفكر في مسألة التحالف فإن ذلك كان يرجع إلى وقوع أحداث جديدة زادت من أخطار العزلة أمام روسيا : ففي ٦ مايو سنة ١٨٩١ تجددت معاهدة التحالف الثلاثي ؛ وفي ٢٩ يونيو أشارت الحكومة الإيطالية — وقت إعلان هذا التجديد لبرلمانها — إلى « إتمامات البحر المتوسط » لسنة ١٨٨٧ ؛ أي للروابط القائمة بطريق غير مباشر بين بريطانيا العظمى والتحالف الثلاثي . وثار قلق الحكومة الروسية من هذا الإعلان : وكتب السفير الألماني في سان بطرسبرج ، إنها تفسر بأنها مهددة . وفي ١٨ يوليو سنة ١٨٩١ تحدث المستشار جيير في ، إحدى محادثاته مع سفير فرنسا عن « انضمام إنجلترا بطريق مباشر أو غير مباشر للتحالف الثلاثي » ، وأعلن أن الوقت قد حان أمام هذا التكتل الذي ظهر تكوينه لآخذ « خطوة جديدة » على طريق التقارب الفرنسي الروسي . وفي ١ أغسطس ، وبعد زيارة أسطول الأميرال جيرفيه Gervais لكرولستاد حيث استقبل بحماس مشجع ، قبل جيير البدء في مفاوضات مع فرنسا .

فالخوف من العزلة إذن هو الذي دفع القيصر وحكومته إلى التخلي عن احتقارهم لفرنسا الجمهورية . ولاشك أن الأوساط المسيرة للامبراطورية ، قد فكرت في التقرب من فرنسا منذ تغل ألمانيا عن معاهدة الضمانات ؛ ولكنها كانت ترغب في أن تقتصر على « وفاق » دون أن ترتبط بتعهدات محددة . وشعروا بضرورة اللجوء إلى أبعد من ذلك حينما علموا بوجود رباط بين بريطانيا العظمى والنظام الثلاثي .

ولاشك أنه كان على السياسة الفرنسية أن تحاول الكسب من هذا الاستعداد الجديد لحكومة روسيا . ألم يكن أمل الرأي العام الفرنسي منذ سنة ١٨٧١ هو الخروج من العزلة ؟ ألم يفكر تيرو وجاميتا . في هذا التحالف مع روسيا منذ السنوات الأولى التالية للهزيمة ؟ ألم تكن سياسة القروض الروسية منذ ثلاث

سنوات تؤدي إلى تمديد طريق التحالف ؟ وكان من الطبيعي أن تفتن الحكومة الفرصة وقت أن تحين . وأوصى وزير الخارجية ريبو *Alexandre Ribot* سفيرا فرنسا في سان بطرسبرج بأن يفيد من الظروف المواتية وفي أقرب وقت ممكن . وكان عليه أن يحصل على وعد بتعبئة تلقائية ومتبادلة للقوات الروسية والفرنسية في الحالة التي تسمى فيها دول التحالف الثلاثي قواتها . ولذلك فقد كان من اللازم أن يكون العقد الاساسي للتحالف إتفاقية عسكرية . وتحدد البرنامج منذ يوليو سنة ١٨٩١ . ولكن الامر إحتاج إلى ما يقرب من عامين ونصف العام لكي يتمكن إصرار فرنسا من التغلب على تمنع وتردد روسيا . فما هو سبب هذا البطء الجديد ؟

كانت الدبلوماسية الفرنسية في المرحلة الأولى ، وفي الوقت الذي عرضت فيه مجموع طلباتها ، تفكر بشكل خاص في الحصول على تعهد مكتوب ، حتى وإن كان هذا التعهد لا يجيب تماما على كل رغباتها . وكان الروس يأملون في تفادي الوعود المحددة : فكانوا يقولون أن « تتشاور » فرنسا وروسيا في حالة تهديد السلم ؛ ولكنهم كانوا لا يرغبون في التعهد مقدماً بإتخاذ إجراءات عسكرية ووافقت الحكومة الفرنسية على ذلك إذ أنها كانت متلهفة لإنهاء المسألة . وفي إفتاق ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ، والذي عقد في شكل خطابات متبادلة ، على أن تتشاور الدولتين « في كل المسائل التي من طبيعتها تهديد السلم العام » . وفي حالة التهديد باعتناء يتفق الطرفان على « التشاور في كل الإجراءات التي يفرض تحقيق هذه الإمكانية على الحكومتين أمر إتخاذها السريع والتلقائي » . ولذلك فإن هذا النص لم يذكر بأي طريقة ستعطى روسيا لفرنسا معاومتها العسكرية ، كما أنه لم يعط حتى الضمان الروسي بتأييد مسلح ، مادامت الحكومات أن تقرر الطريق الذي يستخدم إلا في ساعة الخطر نفسها . ومع ذلك فإن فرنسا قد خرجت من العزلة ، وهذا هو المهم . وقال ريبو : « لقد غرست (٢٩٤ - تاريخ العلاقات الدولية)

الشجرة . ولكن هذا الاتفاق لم يكن إلا خطوة أولى في تفكير رجال الدولة الفرنسيين .

ولذلك فإن الحكومة الفرنسية ستحاول إتمام هذا الاتفاق باتفاقية عسكرية . ولكنها لن تتمكن من بدء المفاوضات بسهولة . وكتب جيمس القيصير في ديسمبر سنة ١٨٩١ : « يظهر لي أنه سيكون من غير المفضل أن تربط قبل الآن بأي تعهدات إيجابية في المسائل العسكرية ، ونعزل بهذه الطريقة حريتنا في العمل » . ألا يبقى اتفاق ٢٧ أغسطس لحماية مصالح روسيا ؟ ولم تكن الحكومة الفرنسية تعرف وجهة نظر المستشار تماماً ، وإن كانت قد لاحظت تردده ولكن تتغلب على ذلك فإنها حاولت أن تتصل بالقيصير مباشرة . وكان مهمة صعبة ، إذ أن إسكندر الثالث كان لا يقابل السفراء إلا نادراً ، وكان لا يدخل أبداً معهم في مسائل هامة ، وربما بسبب خطئه . وشاهدت الدبلوماسية الفرنسية من جهوداتها : مثل مهمة جول هانسن *Jules Hanussen* شبه الرسمية ، وهو الدبلوماسي الذي كان من أصل دانماركي ، ثم حصل على الجنسية الفرنسية ، والذي ذهب إلى كوبنهاجن في الوقت الذي أقام فيه القيصير في بلاط الدنمارك ؛ ومذكرة الجنرال دي ميريل *de Miribel* رئيس هيئة أركان الحرب الفرنسية ؛ ورحلة هانسن الجديدة إلى كوبنهاجن . وفي مارس سنة ١٨٩٢ قبل القيصير من حيث المبدأ ، وبعد رؤية مذكرة الجنرال دي ميريل ، أن يفكر في التفاوض من أجل اتفاقية عسكرية ، ولكن دون أن يحدد الوقت . وفي باريس قلق ريبو : « من اللازم أن تنهي المسألة بعد كل ذلك ، فإذا ما نشبت الحرب قبل عقد اتفاقية عسكرية فرنسية روسية « فإننا سنحمل مسؤولية جسيمة » ؛ ولكن سفير فرنسا أجابه بأنه من المستحيل القيام بأكثر من ذلك . وأخيراً قرر إسكندر الثالث في ١٨ يوليو سنة ١٨٩٢ أن يعلن أنه يرغب في وصول مفاوض فرنسي . وكانت جريدة *الفيغارو* قد أعلنت نفاذ صبر فرنسا منذ أربعة أيام ، وفي مقالة بعنوان « تحالف أوتودود » ، ويمكننا أن نعتقد أن هذه المقالة جعلت قيصير روسيا يشعر بأخطار تردد أطول من ذلك .

وكان المفارص هو الجنرال دي بواذيفر . وكانت الحكومة الفرنسية ترغب في الحصول على وعد بتعبئة تلقائية ومتبادلة لجيوش الدولتين في حالة قيام ألمانيا أو دول التحالف الثلاثي بتعبئة قواتها ؛ ولكنها كانت لا ترغب في تطبيق هذا التصدد في حالة ما إذا قامت النمسا والمجر وحدهما بإصدار قرار بهذه التعبئة ، ومن ناحية أخرى كانت ترغب في حالة نشوب الحرب في أن يبذل الجيش الروسي مجهوده الأساسي ضد ألمانيا - وليس ضد النمسا والمجر - وبشكل يسمح للجيش الفرنسي ، الذي تعرض لهجوم ألماني مفاجيء ، بأن يسترد أنفاسه في أقرب وقت ممكن . ولكن النمسا والمجر كانت هي العدو الرئيسي بالنسبة لروسيا ، في نفس الوقت الذي كانت فيه العدو الأكثر ضعفاً ، وبالتالي العدو التي كانت ترغب في توجيه ضرباتها إليه أكثر من غير . ووجد الجنرال دي بواذيفر أنه من اللازم إعطاء ترضيات جزئية لروسيا في هذه النقطة ، ووافقت الحكومة الفرنسية على ذلك بعد بضعة أيام من اضطراب التفكير . وفي ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ تم الاتفاق ، ووقع الجزاللات على النص .

وهرفت فقرات الاتفاقية التمهيدات المتبادلة في حالة التعبئة وفي حالة الحرب . وقالت بالنسبة للنقطة الأولى : « في حالة تعبئة قوات التحالف الثلاثي أو قيام إحدى الدول العظمى التي تكون جزءاً منه بتعبئتها ، ستقوم فرنسا وروسيا ، عند أول إعلان لذلك ، ودون حاجة للتشاور سابق ، بتعبئة سريعة ومن الجانبين لمجموع قواتها وسيضعونها أقرب ما يكون إلى الحدود » . وحدد النص بالنسبة للنقطة الثانية أنه : « إذا تعرضت فرنسا لهجوم من جانب ألمانيا ، أو من جانب إيطاليا ويتعاضد ألمانيا ، ستستخدم روسيا كل قواتها الممكنة لمهاجمة ألمانيا . وإذا ما تعرضت روسيا لهجوم من جانب ألمانيا أو من جانب النمسا والمجر . ويتعاضد ألمانيا ، ستستخدم فرنسا كل قواتها الممكنة لمحاربة ألمانيا » . وكان على فرنسا أن تضع في خط النار ضد ألمانيا ٣٠٠.٠٠٠ جندي على الأقل ،

وروسيا من ٧٠٠.٠٠٠ الى ٨٠٠.٠٠٠ جندي، أما بقية الجيش الروسى فكان عليه أن يعمل ضد النمسا والمجر . ونصت المواد الاخيرة على أن فرنسا وروسيا لن تعقدا صلحا منفردا ، وعلى أن الإتفاقية الفرنسية الروسية ستكون لها نفس مدة معاهدة التحالف الثلاثى ، وأنه سيحتفظ بسرية مطلقه ، عن مضمون هذه الإتفاقية .

وشكلت هذه الإتفاقية العسكرية معاهدة تحالف فعلية ، ما دامت هي النص الوحيد الذى يحدد حالة الإرباط ، *Casus foederis* كما أنها أقامت نوعا من الحل الوسط بين وجهات النظر الروسية والفرنسية ؛ ففرنسا قد ربحت في مسألة التعبئة ، المتبادلة والتلقائية ، ، وحددت قيمة الوحدات التى كان على الجيش الروسى أن يطلقها ضد ألمانيا ؛ ولكنها أجبرت على التمسك بأن تعلن التعبئة حتى في حالة قيام النمسا والمجر بإعلان التعبئة ضد روسيا ، ودون مشاركة ألمانيا ؛ ومع ذلك فإنها لم تكن مجبرة مع هذا الفرض على أن تدخل في حرب ؛ بل كان الهجوم الذى يأتى من ألمانيا هو وحده الذى يتسبب في الرد . كانت هذه هي فقرات الإتفاقية . وظهرت من الوهلة الاولى على أنها تحتفظ بحرية فرنسا على العمل في حالة نشوب حرب نمسوية روسية ، ما دامت ألمانيا لا تشارك في هذه الحرب . ولكن ، هل كانت كذلك في أساسها ؟ ما دامت فرنسا قد تمردت — رغم عدم وجود حدود مشتركة مع الملكية النمساوية — بتعبئة جيشها في حالة التعبئة النمسوية المجرية ، فإنه سيكون من طبيعة هذا العمل الفرنسى أن يؤدي إلى رد فعل ألماني ، ويسرع بالحرب . وكانت الحكومة الفرنسية قد فكرت في هذا الخطر ؛ وإذا كانت قد قبلته فإن ذلك كان يرجع إلى طلبها بأن رفض الطلب الذى تقدم به الروس سيتسبب في فشل المفاوضات .

ومع ذلك فإن الإتفاقية العسكرية لم تكن قد عقدت بعد بشكل نهائى ؛ فكانت تحمل مجرد توقيعات الجنرال دى برواديفر ، والجنرال أوبروتشيف

Obroutcheff رئيس هيئة أركان الحرب الروسية . ولا شك أن التقيصر كان قد أعلن شعبياً أنه يوافق على المشروع ؛ ولكنه لم يكن قد أعطى موافقة كتابية ، وسيستمتع عن ذلك لمدة ستة عشر شهراً أخرى . وهذه الترددات الأخيرة ليست أقل الأمور أهمية بالنسبة لجُورخ العلاقات الفرنسية الروسية .

والظاهر أن الحكومة الفرنسية — أى رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية والحرب (إذ أن نص الاتفاقية ، نظراً لكونها سرية ، لم يمرض على مجلس الوزراء) — لم تكن راضية تماماً ، في الوقت الذى بدأ فيه أن مفاوضات الاتفاقية العسكرية قد أوضحت وجهات نظرها ، عن طبيعة الالتزامات التى وقعت عليها . وكانت ترغب فى الحصول على تعديلات فى التفاصيل قبل إعطاء موافقتها النهائية . الأول كان شكلياً : ذلك أن رئيس الجمهورية وجد أنه ليس من حقه عقد إتفاقية سرية ، ولذلك فإنه كان يرغب فى عدم ذكر لفظ « سرى » فى النص . والثانى كان أكثر أهمية : ذلك أن فرنسا قد تصدت بإعلان التعبئة فى حالة قيام النمسا والمجر بالتعبئة ، حسب المادة الثانية ، ولكن إذا كانت هذه التعبئة النمساوية المجرية مجرد تعبئة جزئية — موجهة مثلاً ضد دولة بلقانية — فهل تنفذ الإتفاقية العسكرية الفرنسية الروسية ؟ لا بطبيعة الحال ، وحسب وجهة نظر الحكومة الفرنسية . ولذلك فقد كان من اللازم تحديد هذا التحفظ . وقدمت هذه الإعتراضات إلى الجنرال أوبروتشيف ، ثم إلى المستشار جيمير الذين مرا فى باريس فى خلال الحريف . ورد الإثنان بأن الوقت قد فات بالنسبة لتعديل النص . ولم تتردد الحكومة الفرنسية : ولكن هذه المرحلة قد تسبب مع ذلك فى تأخير ، كانت له نتائجها .

والواقع أن الحكومة الروسية لم يكن لديها أى دافع لإظهار تسرع أكثر من زيميانها . ولذلك فإنها قد اكتفت بانتظار قرار الحكومة الفرنسية . ولكن بغضيمة بنا وقعت فى نفس الوقت الذى إتخذ فيه هذا القرار ، فى نوفمبر سنة

١٨٩٢ . ألم يكن في ذلك ما يؤكد المخاوف التي أظهرها القيصر دائماً بالنسبة
 لنظام الجمهورية ؟ وأظهر إسكندر الثالث إمتناعه من إتهام بعض الصحف
 الفرنسية لمهرنهام *Mohrenheim* سفير روسيا في باريس بالنسبة لهذه الفضيحة ،
 وذهب إلى حد مطالبة رئيس الجمهورية بتقديم خطاب إعتذار . وما دامت هذه
 المسألة مستمرة فلم يكن من السهل وضع مسألة التصديق على الإنفاقية العسكرية
 في جدول الأعمال . وربما كانت حكومة القيصر نفسها تتسامح عما إذا كانت
 لم تخطئ في إختيار الطريق . والظاهر أن هذا الغرض كان ممكناً ، إذ أن ولي
 العهد *tsarévitch* والذي سيصبح فيما بعد نيقولا الثاني قد ذكر لتعليم الثاني
 قولاً غريباً في يناير سنة ١٨٩٢ : ففرنسا تنهار ، والنظام الجمهوري مقضى عليه ،
 وستخلفه بلا شك دكتاتورية عسكرية ، وفي هذا الوقت يجب التفكير في
 تكوين تمكثل عند فرنسا . وفي نفس هذه اللحظة عبر المسامحار جينر ، وفي إحدى
 عاداته مع السفير الألماني ، عن أسفه من أن ألمانيا « قد دفعت روسيا بين
 ذراعي فرنسا ، وأنها لم تحاول عقد علاقات أكثر قرباً مع الحكومة الروسية ،
 ألم يكن ذلك يعني أن الوقت لم يفت لإعادة إحياء الصداقة الألمانية الروسية ؟ ولم يخف
 سفير فرنسا في روسيا قلقه على حكومته . فتي يمكن التصديق على الإنفاقية
 العسكرية ؟

ومرة أخرى أعطت السياسة الألمانية الفرصة . فلم تقتصر حكومة الرايخ
 على مجرد عدم الرد على أحاديث ولي العهد وأقوال المستشار ، ولكنها إتخذت
 كذلك إجراءات من طبيعتها أن تثير قلق الحكومة الروسية : مثل « حرب
 التعريفية البحرية » ضد الصادرات الروسية ؛ وطلب ميزانيات عسكرية جديدة
 تهدف تحسين وسائل الحرب « على جبهتين » حسب الخطط الإستراتيجية التي
 وضعها شليفن *Schliefen* الرئيس الجديد لهيئة أركان الحرب . ولذلك فإن
 القيصر قد أجبر على اعتبار التحالف مع فرنسا على أنه حتمية . وأظهرت زيارة

الأسطول الروسى لطولون في أكتوبر سنة ١٨٩٣ أنه كان يفهم ذلك . ولكن الإنتظار امتد ما يقرب من ثلاثة أشهر جديدة . وأخيراً قرر القيصر ، في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، ودون أن تسمح الوثائق المعروفة حتى الآن بشرح السبب الذى جعله يتغلب على تردده الأخير : وأعطى جيير لسفير فرنسا خطاباً ذكر فيه أن الإتفاقيه الفرنسية الروسية « يمكن إعتبارها قائمة بشكل نهائى . » وأجابت الحكومة الفرنسية في ٤ يناير سنة ١٨٩٤ بتصريح مماثل . وأخيراً عقد التحالف . وخرجت فرنسا من العزلة التى كانت السياسة البهيماركية قد إحتفظتها فيها .

وواصلت الحكومة الفرنسية باصرار مجهودها للوصول لهذه النتيجة التى كانت الهدف الرئيسى لسياستها الخارجية منذ سنوات طويلة : وتشهد الوثائق بقلقها الوطنى ، وبوضوح الرؤية . فهل كان فى وسعها أن تنجح فى التغلب على تردد الحكومة الروسية إذا لم تكن الدوافع الألمانية قد أمارت قلق القيصر فى المحطات الحرجة بالنسبة للمفاوضات ؟ والظاهر أن مفاوضات التحالف الفرنسى الروسى قد تطورت ، ودون أن يظهر أن حكومة الرايخ قد علت بها ، وعلى نفس سرعة تدهور العلاقات الألمانية الروسية .

ومن المؤكد أن إختلاف المصالح الإقتصادية قد لعب دوراً فى هذا التطور للعلاقات بين الإمبراطوريتين . وكان كبار ملاك الاراضى فى شرق ألمانيا ، ومنتجى الحبوب الذين أصبحوا مهددين بزيادة إستيراد القمح الروسى ، قد دفعوا حكومة الرايخ إلى اتخاذ إجراءات وقعت نتائجها على الفلاح الروسى وعلى الخزانه الروسية . وحين قام بشارك باقفال السوق المالية الألمانية أمام قروض القيصر فى خريف سنة ١٨٨٧ كان قد أوحى رغبات « المزارعين » الذين كانوا يرغبون فى تعطيل روسيا عن عملية بناء السكك الحديدية والتى كانت لازمة لنقل المنتجات الزراعية صوب الاراضى الألمانية . وحين نشأت حرب جبركية ألمانية

روسية لإبتداء من سنة ١٨٩٠ لم يكن السبب الرئيسى هو الرغبة فى حماية المنتجات الزراعية الألمانية من هذه المنافسة ؟ ولقد تسببت هذه الإجراءات الألمانية فى وضع صعوبات أمام المالية العامة الروسية ؛ ولذلك فإنها قد دفعت الحكومة القيصرية إلى البحث فى فرنسا عن تأييد مالى ، وهو الذى مهد للتعاون السياسى . فهل معنى ذلك أن نقول أن الدوافع الإقتصادية والمالية كانت فاصلة ؟ لا ، إذ أن القرارات الألمانية كانت مصورة بتخطيطات سياسية . وفى سنة ١٨٨٧ كان بيسارك ، بمقاطعته للسندات الروسية ، يحاول قبل أى شئ أن يمارس ضغطاً على الحكومة القيصرية ، ويتسبب فى أزمة مالية فى روسيا ، فى الوقت الذى هددت فيه المسألة البلغارية بأن تؤدى إلى صدام نمسوى روسى . وفى سنة ١٨٩٠ - ١٨٩١ كانت حرب التعريف الجمركية كذلك نتيجة لإختبار سياسى : فكان كابرشى يرغب فى تدهيم التحالف النمسوى الألمانى بالتوقيع على معاهدة تجارة تفتح سوق ألمانيا بدرجة أكبر أمام حبوب المجر ، وعلى حساب حبوب روسيا . وكانت الحسابات السياسية لرجال « العهد الجديد » هى وحدها التى تعطى تفسيراً لإتجاهات السياسة الألمانية .

خاتمة الباب الرابع

ما هو الحجاب الختامى فى سنة ١٨٩٣ لتغيرات التى حدثت فى العلاقات الدولية منذ معاهدة فرانكفورت ؟

كانت الحادثة الكبيرة الجديدة فى أوروبا هى إعادة إقامة توازن بين دول القارة ، مادام التحالف الفرنسى الروسى قد أصبح يوازن التحالف الثلاثى . وأصبحت الفرص المتاحة الآن أمام السياسة الألمانية محدودة . وبدأت الحكومة الألمانية فى معرفة ذلك : فرغم وجود بعض شكوك لديها حول الطبيعة المحددة للعلاقات الفرنسية الروسية (فلم يعلن عن وجود معاهدة التحالف هنا إلا فى سنة ١٨٩٧) كانت تفسر منذ سنة ١٨٩٣ أن روسيا وفرنسا تمطيان بعضهما تأييداً متبادلاً . وفرر غليوم الثانى ، لكى يحاول إعادة الموقف الدبلوماسى للامبراطورية ، أن ينهى الحرب البركية الألمانية الروسية ؛ وأعلن أمام مجلس النتائج أنه من اللازم التضحية بالمصالح الاقتصادية للزارعين من أجل مصالح الرايخ السياسة : وكانت محاولة متأخرة للتوفيق ، وبقيت بدون جدوى .

ولكن هل كان التحالف الفرنسى الروسى يعنى فى هذا الوقت تهديداً للوضع الإقليمى القائم ؟ كانت التعهدات المتبادلة مجرد دفاعية فى تفكير المتعاقدين ، وكذلك فى نصوص الاتفاقية العسكرية . واهتم التيسير فى إحدى مقابلاته مع سفير فرنسا بأن يصر على أنه لم يقدم أى تعهد بالنسبة لمسألة الألزاس واللورين ، وأنه لن يقبل الإشتراك فى محاولة مقبلة للإنتقام : « فمليكم بكل إعزاز » . وفى فرنسا لم يكن للحكومة هدفاً آخر سوى حماية الأراضى الوطنية ضد الهجوم الألمانى الذى كان الخوف منه يسيطر عليها . وأظهر الرأى العام ، رغم جهله بنص إدتباطات التحالف ، سروره وقت زيارة الأسطول الروسى لطورلون ؛

ولكن شعوره كان شعوراً بقتل الصدهاء ، ولم يكن يمثل رغبة في إعادة النظر في نتائج معاهدة فرانكفورت . وكانت فكرة الإنتقام آخذة في الإنبيار ، مع تأكيد نجاح حزب أنصار الحكم المحلي في الألزاس واللورين وقت الإنتخابات سنة ١٨٩٣ لرايخستاغ ، الأمر الذي أظهر زيادة الإستسلام .

وعلى العكس من ذلك نجد أن الشعور باستعادة الأمن يقسب في ظهور عقبات أمام سياسة التوسع الإستعماري الفرنسي : وكان أعداء هذا التوسع قد كرروا باستمرار أن المجهود الإستعماري يهدد بتفكيك الإمكانات العسكرية التي كانت فرنسا محتاجة لها على القارة ، وبوضع أمن البلاد تحت رحمة ألمانيا أو بإجبار الحكومة الفرنسية على أن تطلب ود الحكومة الألمانية ؛ وفقدت هذه الإحتراضات قيمتها منذ أن دعم التحالف الروسي أمن فرنسا . وهكذا أصبح في وسع السياسة الفرنسية أن تتمتع بعد ذلك باستقلال أكبر ، وعلى مستوى للمشروعات العالمية . وكان نتائج هذه المشروعات هي التي تستلقت النظر . وبدأت الدول العظمى هن طريق الغزو الإستعماري ، وعن طريق إقامة مناطق نفوذ إقتصادية في تقسيم العالم فيما بينها في خلال هذه الفترة .

وفي سنة ١٨٧٠ كان التغل الإستعماري الأوروبي في القارة الإفريقية قد بقى قاصراً على الجزائر ، وعلى جنوب إفريقيا ، وعلى جزء صغير من الساحل الغربي ، إلى الجنوب من مصب السنغال . وبعد عشرين سنة كانت الأقاليم التي توجد فيها دول مستقلة هي إثيوبيا والمغرب وأقاليم النيل . وحتى التجاشي كان قد وقع على معاهدة أوتشالي التي أدخلت فيها الحكومة الإيطالية فقرة تظهر على أنها تفتح الطريق إلى الحماية ؛ وكان سلطان المغرب قد رأى منذ أن سمحت معاهدة سنة ١٨٨٠ لبعض الوطنيين بوضع أنفسهم تحت حماية المفوضيات الأجنبية — أن سلطته مهددة كل يوم بتغل النفوذ الأوروبي . أما بالنسبة لقبائل المسلمين في السودان وادي النيل فإن الإستقلال الذي كانوا قد حصلوا عليه مع المهدي في سنة ١٨٨٤

قد ازداد ضعفاً منذ أن سوت مجموعة الإنفاقيات للعقود من سنة ١٨٩٠ حتى سنة ١٨٩٢ بين بريطانيا العظمى وإيطاليا والإمبراطورية الألمانية ودولة الكونغو، مصر كل الأقاليم المجاورة؛ وفي سنة ١٨٩٢ بدأ سيسيل رودس *Cecil Rhodes* مشروعه لإنشاء سكة حديدية من رأس الرجاء الصالح إلى القاهرة، وتسير مع وادى النيل .

أما القارة الآسيوية فإن تقسيم الهند الصينية بين فرنسا وبريطانيا العظمى قد تم؛ وترك سيام كدولة مستقلة يمكنها أن تستخدم كدولة تخوم، بين الممتلكات الفرنسية والإنجليزية. ولكن مثل هذا الحاجز لم يوجد بين الممتلكات الروسية في تركستان وبين أفغانستان، والتي كانت تحت شبه حاية بريطانيا؛ وبقت حدود الإمبراطوريتين كما كانت عليه بعد أزمة سنة ١٨٨٥. واتتلفت المنافسة الإنجليزية الروسية الآن صوب فارس التي حصلت حكومة القاه فيها منذ سنة ١٨٩٠ على عروض بالمساعدة المالية من البنك الروسى ومن البنك الإنجليزي، اللذان أملا في أن يحصلوا في نظير ذلك على امتيازات في المناجم وفي السكك الحديدية. وكانت الحكومة الروسية عند محاولتها إقامة نفوذها في طهران تفكر في إمكانية التوغل صوب الخليج الفارسي أو صوب حدود بلوخستان؛ وعارضت السياسة البريطانية ذلك، لا لجرد منع الروس من الحصول على المكاسب الاقتصادية التي كانت بسيطة جداً، ولكن لحماية الحدود الإستراتيجية الهند .

وعرضت عمليات النزول التي قامت بها بين عامي ١٨٨٠ و ١٨٩٠ بريطانيا العظمى في بورما، وفرنسا في تونكين، وروسيا في التركستان الشرقية — عرضت إمبراطورية الصين لمخاطر جديدة: فكان الفرنسيون والإنجليز يعطرون أبواب المقاطعات الجنوبية، في الوقت الذي حصل فيه الروس على مدخل للمقاطعات الشمالية الغربية. ومع ذلك فإن الدول الأوروبية قد ترددت حتى ذلك الوقت.

في أن تزيد مجهودها عن مجرد التوغل التجاري ، وتوسع أهداف سياستها في الصين . وكان لتساع هذا الاقليم المتبلل بكل بشرية متحركة يثير بعض الخوف لدى الحكومات الأوروبية . وكتب للمحق العسكري الانجليزي في سنة ١٨٨١ : « إن معنى الهجوم على الصين هو الهجوم على كنية يصعب تقديرها . » ورأى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية في سنة ١٨٩١ أنه لا يمكن ضمان حماية فعالة لبعثات التبشير الكاثوليكية في الصين الداخلية . ولم يشعر إلا ١٠٠٠٠ أوربي الذين عاشوا في الصين بالآمن إلا في « الموانئ المفتوحة » — موانئ بحرية أو موانئ نهريية — والتي كانت في مدى مدافع سيفهم الحرية .

وأخيراً فقد تم تقريبا تقسيم أرخبيل الاقيانوسية . وأصبحت ألمانيا في سنة ١٨٨٤ — ١٨٨٥ دولة باسيفيكية : فأقامت في غينيا الجديدة إلى جانب بريطانيا العظمى والأراضي المنخفضة ، وفي جزر سالون ، وعلى حائبي الطرق البحرية التي تربط المحيط الهندي بالمحيط الهادئ ، واحتلت في شمال خط الإستواء جزر مارشال وكارولين التي أحاطت بالطريق البحري الكبير من الشرق إلى الغرب . واستولت بريطانيا العظمى الجزر التي تكون فقط القوين بين أستراليا والقارة الأمريكية ، ولكن الولايات المتحدة ترددت حتى ذلك الوقت في ضم جزر هاواي . ونشأ نوع من الحكم المشترك الألماني — الإنجليزي — الأمريكي في أرخبيل ساموا .

ولقد ارتبطت هذه المصغليات الخاصة بأوروبا وبما وراء أوروبا في سياسة بريطانيا العظمى . ولم تكف الدبلوماسية الإنجليزية عن مراقبة وهرقة التوسع الاستعماري الفرنسي . ولا شك أن هذه الإصطدمات لم تكن خطيرة — حسبما لاحظ جاك باردو Jacques Bardoux — إلا في الحالة التي أثرت على مستقبل شرق البحر المتوسط ، وحتى في هذه الحالة فإن السياسة الإنجليزية لم تكن تتأمل في أن تؤدي هذه الاختلافات إلى حرب . ولكن بريطانيا العظمى حاولت

أن تقوم باتصالات في سنة ١٨٧٩ ، و سنة ١٨٨٢ ، و سنة ١٨٨٧ مع ألمانيا حتى .
تطرق بذلك فرنسا .

ورغم أن التحالف الفرنسي الروسي كان موجهاً ضد ألمانيا وحدها ، فقد كان في وسعه أن يثير قلق الحكومة البريطانية فيما يتعلق بظهور تضامن الدولتين خارج نطاق أوروبا . وقامت السياسة الإنجليزية في صيف سنة ١٨٩٣ بإعطاء ضربة أوقفت بها السياسة الفرنسية في الهند الصينية وذلك بمناسبة المسألة السامية؛ وبدأت تخشى من رؤية فرنسا تثير المسألة المصرية عن طريق توغلها صوب أعالي النيل . ومن المنطقي أن تتسع هذه المحاولات وتزيد مادام أمن فرنسا قد أصبح معتمداً بشكل أحسن على القارة . وفي ميادين هذا التنافس . وحيث تعارضت المصالح الإنجليزية والروسية — في خليج بلقيس ، وحدود التركستان الجنوبية ، والمضائق العثمانية — شعرت السياسة الروسية هي الأخرى بأنها أكثر قوة وبأنه يمكنها أن تكون أكثر فاعلية ما دام قد أصبح من حقها أن تعتمد على التأييد الدبلوماسي الفرنسي . وهذا ما ظهر على أن من طبيعته تأكيد السياسة الخارجية الإنجليزية في الطريق الذي دخلته في سنة ١٨٨٧ : وهو قبول تعاون غير مباشر مع التحالف الثلاثي ، لكي توقف روسيا وفرنسا . ولكن ذلك كان غير ممكناً إلا في حالة إحتفاظ الامبراطورية الألمانية بطريقة التفكير البسماركية ، وهي التي أخضعت مصالح ما وراء أوروبا للمصالح الأوروبية . ولكن غليوم الثاني سيعلن « سياسة العالمية » *Weltpolitik* وسيجلب بذلك في منافسة إنجلترا ألمانيا .

الباب الخامس
من ١٨٩٣ إلى ١٩١٣

مقدمة الباب الخامس

تطورت العلاقات الدولية في مظهرين من مظاهرها في خلال العشرين عاما التي تلت تحطيم النظام البيساركي . فمن ناحية إستمر نمو التوسخ الأوربي ؛ ورغم مقابله لعقبات أشد خطورة مما سبق ، فإنه لم يوقف إلا في بعض النقط المحددة . ومن ناحية أخرى تأكدت في أوروبا الخلافات بين الدول العظمى ، وبقوة معزايدة ، وأجر التهديد بالحرب الحكومات حل أن تدهم أمن دولها بإتفاقيات دبلوماسية أو عسكرية ؛ ولكن عقد هذه الإتفاقيات زاد من حدة المداوات . فهل كانت هناك علاقة مباشرة بين هذا التوسع الأوربي وبين هذه الصعوبات التي إزدادت في أوروبا ؟ وبمعنى آخر ، ألم يكن الصدام بين الإتجاهات القسطنطينية خارج أوروبا هو السبب الرئيسي للخصومات الأوربية ؟ لقد بدأ هذا الفرض مغريا وخاصة لهؤلاء الذين كانوا مستعدين سلفاً ، باتجاهاتهم الفكرية ، إلى التفكير في أن المصالح الاقتصادية كانت هي المصادر الرئيسية للإضطرابات السياسية . وهذا التفسير الذي إختاره ، ولم إجتاع القسطنطينيات ، بسيط ومقبول . ولكن هل هو حقيقى ؟

الفصل الرابع والعشرون

القوى العميقة

من السهل أن نرى الخصائص الجديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،
وفي التطور الديموجرافي ، وكذلك في اتجاهات نفسية الشعوب ، في خلال هذه
السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين .

٩ - القوى الاقتصادية :

رغم أن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٩٣ قد امتازت باتجاه
حسب انخفاض الأسعار ، فإن الوضعية الاقتصادية قد انقلبت بعد ذلك :
فاستمر لارتفاع الأسعار بين سنة ١٨٩٥ وسنة ١٩١٣ ، إلا في أثناء أزميتين
قصيرتين ، في سنة ١٩٠٠ - ١٩٠٦ وفي سنة ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، ويظهر أن
هذا الارتفاع كان مرتبطا بزيادة توفر العملة المعدنية ، أى بالبده في استغلال
مناجم الذهب في جنوب إفريقيا ابتداء من سنة ١٨٩٤ . وحركة الأسعار تدفع
الإنتاج والتبادل اللذين يساعدان كذلك على التقدم التقني وتنظيم المدخرات .
وكان الانتاج الصناعي في تقدم واضح نتيجة لإستخدام مصادر جديدة
للطاقة ، ونتيجة لوسائل التصنيع بكيات كبيرة . ورغم أن الفحم بقي الأساس
الضروري لهذا النشاط الصناعي فإن نطاق القوى المحركة أخذ شكلا جديدا :
وأعطت عمليات استغلال مصادر البترول ، التي كانت محدودة للغاية في سنة ١٨٩٠ ،
٢١ مليون طن في عام ١٩٠٠ و ٤٢ مليون في عام ١٩١٠ ، وأصبح لقل القوى
الكهربائية في سنة ١٩٠٠ ، والذي لم يكن فيا بين عامي ١٨٨٥ و ١٨٩٠ إلا في
مرحلة تجريبية ، عاملا هاما بالنسبة للنشاط الصناعي وسمح تركيز وتحسين
الآلات بزيادة سرعة التصنيع : وفي مناطق العالم التي شهدت النمو السريع

الأشكال الجديدة للإنتاج — مثل الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا العظمى وبلجيكا وفرنسا أخذت الصناعات الكهربائية والصناعات الكيميائية مكاناً تزايدت أهميته باستمرار. وامتد هذا الإزدهار الصناعي إلى دول لم تحتل فيها الحياة الصناعية في الماضي إلا دوراً ثانوياً للغاية: مثل روسيا التي بدأت منطقة الدونيتس تصبح فيها مركزاً كبيراً للفولاذ؛ وإيطاليا الشمالية حيث سمح استخدام القوى المائية بسد نقص الفحم؛ واليابان حيث انتظمت الصناعة المعدنية ابتداء من سنة ١٨٩٣. وفي نفس الوقت حدث نوع من «المفارقة» في الحياة الصناعية للعالم، حيث زاد نصيب الولايات المتحدة في ثلاثين سنة من ٢٨٪ من الإنتاج الكلي إلى ٣٨٪، وفي ألمانيا زاد من ١٤ إلى ١٥٪ بينما انخفض إنتاج بريطانيا العظمى الذي كان ٢٧٪ إلى ١٤٪.

وأفاد الإنتاج الزراعي في الدول الأكثر تطوراً من تقدم كيمياء الأرض، ومن استخدام المخصبات البوتاسية والفوسفات، وكذلك من نمو الوسائل الآلية. وزاد الإنتاج المتوسط الهكتار في مدى ثلاثين سنة بمقدار ٢٣٪ تقريباً في أوروبا الغربية.

ونما نظام المواصلات نمواً سريعاً. وفي ميدان النقل البري بدأت سيطرة السكك الحديدية تقاسي في أوروبا الغربية من منافسة النقل على الطرق، حينما سمح تعديل المحرك ذا القوة الحارقة ابتداء من عام ١٩٠٥ تقريباً باستخدام السيارة. ومع ذلك فإن السكك الحديدية قد احتفظت بدورها المسيطر. وفي أوروبا زاد طول شبكة السكك الحديدية من ٢٢٣٠٠٠ كيلومتر في سنة ١٨٩٠ إلى ٣٤٢٠٠٠ كيلومتر في سنة ١٩١٣؛ وفي الولايات المتحدة من ٣٦٨٠٠٠ كيلومتر إلى ٤٠٢٠٠٠ كيلومتر؛ وفي بقية مناطق العالم من ٩٢٠٠٠ كيلومتر إلى ٢٢٦٠٠٠ كيلومتر. ولذلك فإن السكك الحديدية قد أيقظت الحياة الاقتصادية لمناطق زاد اتساعها كل يوم.

وربما كان تقدم وسائل النقل البحرية أكثر دلالة: فكانت الحولة الإجمالية للبحرية التجارية (وتحتسب مجرد السفن التي تزيد حوتها على مائة طن) هي ٢٣٥٠٠٠٠ طن في عام ١٨٩١ ، وزادت الى ٦٨٩١٠٠٠ ر٢٨٩١٣ في عام ١٩١٣ ؛ وأصبحت البواخر التي كانت تمثل في عام ١٨٩١ ما يقرب من ٦٠ ٪ من هذه الحولة تمثل الآن ما يقرب من ٩٥ ٪ ؛ ونتج عن اختراع المحرك (الذي لمستخدم لأول مرة في عام ١٨٩٧) زيادة السرعة والإقتصاد في الفحم ؛ وبعد عام ١٩٠٠ سمح استخدام أفران المازوت بالإقتصاد في الأماكن وفي الرجال ، وأقتصر عدد مرات التردد أو مدة الرسو اللازمة للتزود بالوقود ؛ ولخفضت تكاليف بناء السفن ، إذ أن ثمن الحديد انخفض من ٨٠ فرنك للطن في عام ١٨٨٠ الى ٥٧ فرنك في عام ١٩٠٧ . ولذلك فإن تكاليف النقل قد انخفضت : فمثل طن من البضائع من مرسيليا الى هونج كونج ، والذي كان يتكلف ٨٦ فرنك في عام ١٨٩٠ أصبح يكلف ٧٠ فرنك في عام ١٩٠٦ .

ووصل امتداد شبكة الأسلاك البرقية تحت البحر ، والتي كانت ٣٠٠.٠٠٠ كيلو متر تقريباً في عام ١٩٠٠ الى ٥٣١.٠٠٠ كيلو متراً في عام ١٩١٣ ؛ ووضعت الأسلاك الجديدة بنوع خاص في جنوب المحيط الأطلسي ، وفي المحيط الهادئ . وبحار جنوب شرق آسيا . وأخيراً فقد فتحت في عام ١٩١٣ ، ٦٧ محطة راديو للإتصال اللاسلكي العام ؛ وكانت ثلاثة أرباعها موجودة في الولايات المتحدة أو في أوروبا .

وساعد هذا النمو في وسائل الإتصال على ازدهار التبادل العالمي للسلع ، والذي سهله اعتماد قاعدة الذهب في النظام المالي للدول المنظمة ، وبمبات قيمة العملة . ومع ذلك فإن العلاقات التجارية قد بقيت معقدة بالإحتفاظ ، وحتى بتزايد ، اتجاه الحماية الجمركية في أوروبا القارية وفي الولايات المتحدة ؛ . وإن كانت معاهدات التجارة قد قللت من هذه العقبات في حالات كثيرة . وتضاف

الحجم الإجمالي للتبادل فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٣ طبقا لتقديرات سومتبار, Sombart .

ومن ناحية أخرى زاد التكدس السريع للأرباح في الدول الصناعية الكبرى من حجم رؤوس الأموال الموجودة . ولا شك أن الجزء الأكبر من رؤوس الأموال هذه قد استغل في نفس البلاد ، وفي المشروعات الوطنية ، أو في قروض الدولة . ولكن توفر العرض أدى إلى خفض قيمة الربح ولذلك فقد إتجه أصحاب رؤوس الأموال صوب البحث عن تنمية أفضل ؛ ووجدوها ، أو اعتقدوا أنهم وجدوها ، سواء في قروض الدول الأجنبية ، أو في المشروعات التي إقترحوها لتنمية الدول الجديدة ؛ وكان في وسع هذه المجهودات أن تنمو بلا عتبات . وكانت رؤوس الأموال التي تقدمها أوروبا الغربية هي التي تضمن تمويل بناء السكك الحديدية في آسيا ، وفي إفريقيا ، وفي أمريكا الجنوبية ، وإستغلال موارد ما تحت الأرض ، وتنمية الإنتاج الزراعي ؛ وكانت روسيا ، والدول البلقانية ، والإمبراطورية العثمانية ، واليابان ، وجمهورية أمريكا الجنوبية تطلبها كذلك حتى تنطلي لإحتياجات ميزانياتها . وإن قوة هذه العمليات الإستغلالية ، والتي لعبت فيها بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا أكبر دور ، هي إحدى الملامح الرئيسية لهذه الفترة . وكانت تعطي لهذه الدول وسائل الضغط الإقتصادي والسياسي على « الدول الجديدة » .

واصطلح هذه الطفرة في الحياة الإقتصادية والمالية بمجهود للتنظيم كان هو الشرط الاساسي لها . وبدأ تركز المشروعات — وهي التراسب والكارثيل — والتي كان الإقتصاد الأمريكي والإقتصاد الألماني قد بدأ فيها قبل سنة ١٨٩٠ ، وتركيز إسمكانيات رؤوس الأموال : ولعبت المسائل المالية والمصرفية دوراً رئيسياً في الحياة الصناعية وكانت هذه هي الفترة التي نجحت فيها (أشكال

الرأسمالية العليا التي كانت قد ازدهرت نتيجة لممارسة الحرية الاقتصادية ، وإن كانت قد بدأت في تصويبه فكرتها .

وكانت نتائج هذه التغيرات — التي تكفي الإشارة إليها هنا بسرعة مادامت معروفة في خطوطها العامة — هامة بالنسبة للعلاقات الدولية .

وأصبحت كل الدول الصناعية الكبرى مجبرة على البحث ، وبطريقة أكثر نشاطاً مما سبق ، عن مجال للتوسع لنشاطها الإقتصادي . وكان العثور على أسواق جديدة في البلاد « الجديدة » ضرورة ملحة ، مادامت سرعة الإنتاج تزيد بكثير عن مقدرة استهلاك السوق الداخلي ، ومادام الاحتفاظ بسرعة هذا الإنتاج يتطلب إستيراد المواد الأولية والتي كانت الصادرات هي نظيرها الضروري . وكانت بريطانيا العظمى قد شمرت منذ وقت طويل بهذه الضرورة ؛ وشمرت بها ألمانيا بدورها وبطريقة أكثر إلحاحاً ابتداء من سنة ١٨٩٥ تقريباً ، ويظهر أن الصناعة الانجليزية كانت تصدر في سنة ١٩١٣ ثلث إنتاجها ، وأن حالة الصناعة الألمانية كانت مشابهة لذلك . وحتى الولايات المتحدة نفسها أصبحت ابتداء من السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، مصدرة للنتجات الصناعية . وأعلن رئيس « إتحاد أصحاب المصارف » في سنة ١٨٩٨ : « إتنا نمتلك ثلاث بطاقات رئيسية في عملية الازدهار التجاري : الحديد ، والصلب ، والفحم ؛ وكنا نعزز حبوب العالم لفترة طويلة . ونأمل اليوم في أن تصبح معنمه » .

ولكن في الوقت الذي كانت الصناعة الأمريكية تجدد فيه على الاراضى الوطنية معظم المواد الأولية التي تحتاج إليها ، لم يكن في وسع الصناعة الأوروبية أن تعيش دون أن تطلب المواد الأولية المستوردة : وظلت صناعة النسيج تطلب القطن الخام من الولايات المتحدة ، والصوف الخام من الأرجنتين وأستراليا ؛ ولم تقتصر الصناعة المدنية على البحث عن خام الحديد ، بل بحثت كذلك عن المعادن النادرة اللازمة للخطوط المدنية ؛ وأعطى مولد صناعة

السيارات مكاناً جديداً في الإقتصاد العالمى للناطق المنتجة للبترول أو المطاط . وأعطت إستثمارات رؤوس الأموال ، في نفس الوقت الذى سمحت فيه بإنشاء وسائل المواصلات اللازمة لتوصيل المواد الخام ، المصادر الضرورية لاستغلال موارد الأرض وما تحت الأرض ؛ وأعطت حوافز هذه الإستثمارات للدول الصناعية في أوروبا الوسائل اللازمة لدفع أثمان وارداتهم من المواد الأولية .

وكانت الخطوط العامة الى تزداد وضوحاً في الحياة الإقتصادية للعالم تتمتع في تدويل الحياة الإقتصادية ، وإلغاء تيارات جديدة للتبادل ، وتكامل *interdépendance* بين الدول الكبرى التى كانت على رأس التنمية الإقتصادية ، وبين البلاد المتخلفة . وبقيت أوروبا الغربية في مركز هذه الحركة ، ووجدت نفسها مرتبطة تماماً بالسوق العالمى . ولذلك فإن التنافس سيزداد وضوحاً بين الدول الصناعية لأوروبا الغربية هذه ، أكثر من كونه داخل نطاق الإقتصادى والمالى . واختلفت أشكال هذه المنافسة مع ذلك بوضوح عن تلك التى كانت لها منذ عشرين عام مضت

وبين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠ كان الغزو الاستعمارى هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق التوسع ، وإلغاء نظام إقتصادى تسلطى في صالح دول عظمى بيمينها . ولكن الأراضى الخالية ، أو التى اعتبرتها الدول العظمى كذلك ، أصبحت نادرة : فكل مناطق العالم تقريباً التى أقام عليها الأوروبيون سيطرتهم ، ودون أن يجدوا هناك مقاومة فعالة ، كانت قد قسمت . وكان من اللازم لتوسيع هذه المجالات الاستعمارية التفكير إما في عمليات حرب حقيقية ضد دول الوطنين ، وإما انتقال الأراضى بين الدول المستعمرة ، أى على حساب الدول الضعيفة .

ولذلك فإن التوسع قد أخذ في أغلب الأحيان شكلاً جديداً : لجاولت الدول العظمى الأوروبية ، ودون أن تهدف إقامة سيطرتها السياسية ، أن تضمن منطقة

غفوذ خاصة في البلاد « الجديدة » ، والتي كانت تمتلك مصادر المعادن ، وموارد البترول ، أو التي كان في وسعها أن تمنح أسواقا للنتجات الصناعية ، نتيجة لضعفها شعورها . وكانت المشغوليات المعتادة في هذا الشكل من أشكال التوسع تشمل في حق ملكية أو حتى حق إحتكار التقيب واستغلال ثروة ما تحت الأرض ؛ والتصریح بإلشاء سلك حديدية أو موانئ ، لفتح الطريق للتجارة ، وكذلك للحصول على سوق للنتجات المعدنية الأوروبية . وسارت عقود الإمتياز ، جنباً إلى جنب مع عملية إستثمار رؤوس الأموال . ومن ناحية أخرى حاولت كل واحدة من الدول الصناعية الكبرى ، في سياستها الإقتصادية الخارجية ، أن توسع أسواقها المعدة للتصدير عن طريق عقد معاهدات تجارة مع الدول المختلفة ، وكذلك عن طريق عقد عقود توريد تتمثل بالتنمية الوطنية أو بالسليح ، وفي كثير من الأحيان كان من الضروري الحصول على هذه العقود منح الدول المفترية موارد مالية : مثل إعطاء قرض للحكومة « بلد جديد » ، وبشرط أن يستخدم نتاجه في دفع أثمان المفتريات ؛ وكانت هذه الطريقة التي إستخدمتها دول أوروبا الغربية الكبرى دائماً في علاقاتها مع الدول البلقانية مثلاً . فكان تصدير رؤوس الأموال هو العامل المباشر لتوسع الإقتصادى .

ولم تكن المنافسة التي تقوم حول عقود الإمتياز أو طلبات التسليح مجرد فرصة الصراع بين الأوساط التجارية ، والمجموعات الصناعية ومجموعات رجال المصارف ؛ بل أخذت وبشكل حتمى شكل منافسة بين الدول ، في تلك الأحوال التي أجبرت فيها الحكومات على التدخل . ومن البديهي أن يكون هذا العمل الحكومى ضرورى حينما يتعلق الأمر بعقد معاهدة تجارة . وهو كذلك أيضاً ، ومن الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية ، وقت الموافقة على عقد قرض : ففي فرنسا وألمانيا كان طرح قرض أجنبى على السوق المالى الوطنى يتطلب تصريحاً من الحكومة ؛ وفي بريطانيا العظمى ، وحيث لا يشترط التشريع أى شيء

عائل ، لم يكن الامر يختلف إختلافاً كبيراً من الناحية العملية ، إذ أن المصارف لم تكن تتخلى بشكل عام عن «النصائح» التي تعطيتها لها الحكومة . وأخيراً فإن التفاوض من أجل عقد امتياز في الإمبراطورية الصينية أو في الإمبراطورية العثمانية كان يشطب غالباً ، ولكي يكون له إمكانيات نجاح واضحة ، حملاً دبلوماسياً في صالح مجموعة رجال الصناعة أو رجال الأموال الذين يطلبونه . ولذلك فإن مشاركة الدولة كانت أمراً لا يمكن الإستغناء عنه في جميع أشكال التوسع الإقتصادي . فهل كانت تلقائية ؟ كانت كذلك في بعض الأحيان . ألم يكن من واجب الحكومة أن تصجع محاولات المنتجين فيها على حساب المشروعات الأجنبية ، وفي صالح الإزدهار القومي ، ومن أجل المعالة الكاملة للأيدى العاملة ؟ ألم تكن تقدر كذلك أن النفوذ الإقتصادي أو المالى سيفتح الطريق لروابط سياسية ؟ ولكن ربما كان أصحاب المصالح هم الذين يطلبون غالباً تأييد حكومتهم ، ويحصلون عليه ، سواء بإثارة «نفثات» حركة في الرأي العام عن طريق إغانات يخطونها للصحف ، أو بالحصول على مساعدة بعض الأوساط البرلمانية عن طريق الأموال . وكان نمو الرأسمالية الضخمة ، وتركيز السلطة الناتجة بين أيدي كبار رجال الأعمال ؛ وطبيعة رؤساء هذه المشروعات ، والفنيين ، والتجار ، ورجال الأموال ، الذين كانوا غالباً من محدثي النعمة ، ويعتقدون أن الجرأة هي الشرط الأول للنجاح ، وإن كانوا يعتقدون كذلك في حسن دور الرأسمالية بالنسبة للتقدم الإنساني ؛ وكذلك الصلات الشخصية التي كانت موجودة في حالات كثيرة بين أوساط رجال الأعمال وعدج من أعضاء الحكومة أو كبار الموظفين — كان كل ذلك يعطى لضغط المصالح الاقتصادية الكبيرة ، قوة وفاعلية أكثر مما كان لها في الماضي .

ولم يكن هناك مناصب من أن يؤدي تدخل الدول في المنافسة التجارية إلى زيادة خطورة المنافسات السياسية . وأخذت الدبلوماسية الاقتصادية والمالية

مكافأة إزديادات أهميته باستمرار في العلاقات الدولية ، ومع ذلك فلم يكن من السهل تقديره — إذ أن المعاملات بين مجموعات ذوي المصالح والأوساط الحكومية لا تترك آثاراً مكتوبة إلا نادراً — وإن كان في وسعنا أن نقدره بناء على ظواهرها قيمتها وعلاوة على ذلك فقد كان من طبيعة هذه المنافسة بين المصالح المادية أن تؤدي في العلاقات بين الشعوب إلى موجات من الكراهية أو الحقد . ولذلك فإن التطور الاقتصادي يريد من فرص الخلافات وحتى الاستعدادات الدبلوماسية .

ومع ذلك فقد كان في وسع عمل هذه المصالح وهذه القوى التي تدفع الواحدة من الدول الأوروبية ضد الأخرى أن تجد بديلاً لها . فأقام نمو مجهود التوسع اعتماداً متبادلاً بين الحياة المادية في أوروبا وحياة دول القارات الأخرى : فكانت « البلاد الجديدة » غير الأوروبية هي التي تورد جزءاً هاماً من المواد الأولية للصناعة الأوروبية ، وجزءاً متزايداً باستمرار من المواد القومية للشعوب الأوروبية ؛ وكانت هي كذلك التي تمنح سوقاً لفائض من صناعة النسيج أو الصناعات المعدنية . ألم يكن في وسع هذا « التكامل » أن يكون ضامناً للسلام ؟ ألم يكن في وسع بقاء التراسل العالمي الذي بدأ في إقامة تعديل في نظام الأسواق بين كبار المنتجين ، أن يشارك في تثبيت تضامن المصالح ؟ ألم يكن في وسع ضخامة حركة رؤوس الأموال صوب البلاد الأجنبية أن يجبر أصحاب رؤوس الأموال على التفكير في الأخطار التي قد تترتب لها هذه الاستثمارات في حالة صدام دولي كبير ؟

٢ - القوى الديموغرافية :

ولم تكن التغيرات التي حدثت في الحالة الديموغرافية أقل شأناً . ففي خلال هذه السنوات العشرين ، وفي الوقت الذي زاد فيه مجموع سكان العالم بما يقرب من ٢٠٠ مليون تقريباً (وهو أحد مظاهر العظمة) زادت فيه أوروبا ٥٠ مليون ؛

واحتفظت القارة القديمة في سنة ١٩١٣ بمكانها النسبي تقريباً مع ٥٢ مليون من الأهل (٢٩٪) رغم أنه يظهر أنه كان ٢٤٪ في أواسط القرن التاسع عشر) وذلك رغمًا عن حركة الهجرة العنيفة، التي اعتمدت أساساً على دول البحر المتوسط، والنمسا والمجر، وروسيا، ووجهت صوب القارات الأخرى فيما بين ١٨٩٣ و ١٨١٤ ما يزيد قليلاً من ٢١ مليون رجل .

ولكن هذه الزيادة في السكان كانت موزعة بطريق غير متساو . ففي أوروبا : أهلت روسيا التي كان يعيش فيها ثلث سكان القارة ، وإيطاليا ، زيادة سريعة إذ أن نسبة المواليد بقيت فيها مرتفعة للغاية؛ أما في إنجلترا وفي ألمانيا، وحيث انخفضت نسبة الوفيات كذلك نتيجة لتقدم الصحة، فإن عدد الأهل قد استمر في الزيادة — ٧ مليون في عشرين سنة في المملكة المتحدة و ١٥ مليون في ألمانيا — وأما في فرنسا ، وحيث كانت نسبة المواليد هي الأكثر انخفاضاً عنها في أى مكان آخر ، فإن هذا الرقم قد بقي ثابتاً تقريباً : ففي عشرين سنة لم يزد عدد السكان إلا بـ ٣٠٠.٠٠٠ شخص . وأما في أمريكا فإن الولايات المتحدة هي التي كانت على رأس قائمة النمو الديموغرافي، وكانت تشمل على ٧٦ مليون من السكان في سنة ١٩٠٠ و ٩٧ مليون سنة ١٩١٤ ، وكان ذلك في بعض نواحيه نتيجة لموجات المهاجرين الأوروبيين : فوصلها فيما يلى عامى ١٨٩٠ و ١٩١٤ ١٦٥٠.٠٠٠ مهاجر ، منهم أكثر من عشرة ملايين بقوا في البلاد بشكل نهائى . وفي آسيا ارتفع عدد سكان الهند من ٢٩٥ مليون إلى ٣١٥ ؛ وعدد سكان اليابان نفسها من ٣٠ إلى ٥٥ مليون ؛ وزاد عدد سكان الصين كذلك بسرعة ، ودون التحكم من ذكر الأرقام حتى التقريبية ، نتيجة لعدم وجود إحصائيات : فكانت التقديرات في سنة ١٩١١ تذكر إما ٣١٠ أو ٣٣٠ مليون .

وكان لهذه العوامل الديموغرافية تأثيراً واضحاً على العلاقات الدولية . وكانت تميل إلى تنميط أنصبه كل من أوروبا والولايات المتحدة في الحياة العامة للعالم :

وذكرت لجنة الهجرة في سنة ١٩١١ أن الصناعة الأمريكية قد تمكنت من الحصول على الأيدي العاملة اللازمة لنموها نتيجة لتيار القادمين الجدد ؛ ولذلك فإن الكونغرس قد تهيئ بفتح أقاليم الإتحاد لدخول العناصر البيضاء . وساعدت في داخل القارة الأوروبية على تغيير علاقة القوى بين الدول ، من وجهة النظر الاقتصادية ، وكذلك من وجهة النظر العسكرية ، من حيث كون هذه الدول تتمتع بقوة صناعية وبموارد مالية كافية للإفادة من « إمكانياتها البشرية » ؛ ولذلك فإنه لم يظهر أن هذه الدول قد علفت أهمية كبرى على وجهة النظر هذه ، مادامت لم تحاول في أى مكان أن تمنع الهجرة : ولاشك أن هذه الحكومات قد رأت أن هجرة هؤلاء الأهالي الفقراء ، وبالتالي غير الراضين ، كانت عاملاً من عوامل الإستقرار الإجتماعي . ولكنه كان في وسع الحالة الديموغرافية كذلك أن تكون سبباً مباشراً لصعوبات دولية : وهذه هي حالة اليابان ، حيث تسببت الزيادة السريعة في السكان ، في هذه البلاد ذات المساحة المحدودة من الأراضي الصالحة للزراعة ، في « ضغط ديموغرافي » أعطى حججاً لها قيمتها لأنصار سياسة التوسع .

٣ - النفسية الجماعية :

وأعطى تطور أشكال وإطارات الحياة السياسية في الدول الأوروبية تأميراً متزايداً ، لتغيرات النفسية الجماعية ، على العلاقات الدولية . فروسيا تركت النظام الأوتوقراطي بعد الاضطرابات الثورية في سنة ١٩٠٥ : وأجبرت الحكومة ابتداء من سنة ١٩٠٦ على أن توافق على اجتماع مجلس برلماني ؛ ورغم أن هذه الدوما كانت مكتوحة الجراح بعمليات الحل المتتالية ، وبالتغييرات التي أدخلت على قانون الانتخابات ، وأنه لم يكن لها ، حتى طبقاً للقوانين الدستورية ، إلا سلطات محدودة في شئون السياسة الخارجية ، فإن الرأي العام ، وهو على الأقل رأى البورجوازية ، قد حصل في ذلك الوقت على وسيلة تسمح

ثم بالتصديق عن رأيه . وفي النمسا والمجر وافقت الحكومة النمساوية في سنة ١٩٠٦ ،
وتحت تأثير الإحتراز الناتج عن الثورة الروسية ، على إقامة نظام الانتخاب العام ،
والذي رفضت الحكومة النمساوية من جانبها تطبيقه وفي الإمبراطورية النمساوية أجاز
السلطان ، بعد ثورة تركيا الفتاة ، سنة ١٩٠٨ على قبول نظام دستوري . وفي
الصرب ، وحيث كان وجود المجلس البرلماني قد أُلغى عملياً ولمدة عشرين سنة
يوسايل الملك ميلان الدكتاتورية ، ثم إحتدل الامر قليلا تحت حكم ابنه إسكندر ،
فقد رأى وصول رئيس الحزب الراديكالي الذي اعتمد على الاقلية البرلمانية
إلى السلطة بعد إعتقال سنة ١٩٠٣ . ولم يكن في وسع ملك إسبانيا الذي كان
مفعولاً بتبديدات الثورة أن يستغنى عن طلب مساعدة البورجوازية ، أو عن
أن يترك لوزرائه قطاعاً أكبر في تسيير السياسة الخارجية . أما في البرتغال فإن
الملكية قد سقطت أخيراً في سنة ١٩١٠ . وسمح هذا التقدم المتعلق بالنظام
الدستوري ، وحتى بالنظام البرلماني ، للرأي العام — وعلى الأقل لرأي بعض
الأوساط : وكانت في غالبيتها آراء الطبقة الوسطى ، بأن يلعب دوراً في دول
أوروبا ، التي كان الإشراف على السياسة الخارجية فيها قد بقى حتى ذلك الوقت
من إختصاصات الحكومة بمفردها .

وفي الدول التي كان النظام البرلماني موجوداً فيها من زمن طويل ، أصبح
الرأي العام ، الذي زاد تكوينه نتيجة لنمو الصحافة ، قوة إزداد لشاغلها في كل
يوم . ولكن علينا أن نحتسب ولا نزيد من المدى العمل لهذه المظاهر ، والتي
يعبر عنها سواء بالحلللات الصحفية أو بالإستجوابات البرلمانية : إذ كان لوزراء
من الوسائل ما يسمح لهم بالتأثير على الصحافة ، ولم تمارس البرلمانات ، وحتى
في الدول الأكثر ديمقراطية ، إشرافاً دقيقاً على السياسة الخارجية . والواقع
أن الحكومات كانت تحتفظ بحرية كبيرة للعمل في الإدارة اليومية للعلاقات
الدولية ، رغم أن هذه الفترة كانت فقيرة في رجال الدولة العظام ، والقادرين على

القيام بمعمليات دفع قوية . ولكن كان عليهم في أوقات الازمات أن يحسبوا حساباً لحركات الرأى العام ، ولتأجيج المشاعر .

ولكن هذه التأثيرات النفسية الجماعية كانت تعمل تقريباً في نفس الإتجاه ، وفى كل مكان . ولا شك أن المظهر الرئيسى لهذه الفترة هو تلك القوة التى تأكد بها الشعور القومى وفى معظم الدول الكبرى ظهرت تيارات الرأى العام التى كانت لإتجاهاتها متقاربة : مثل الرغبة فى تأكييد خصائص الشعور القومى حيال الشعوب الأخرى ؛ والحذر بالنسبة للنفوذ الأجنبى ؛ والرغبة فى إظهار قوة الدولة وحيان كرامتها .

فهل من الواجب علينا أن نقيم علاقة بين مثل هذه الإتجاهات ومثل هذا التطور الإقتصادى أو السياسى ؟ لآته أمر ممكن . كان هذا النجاح الذى يقع بأكبر سرعة فى التنمية الصناعية — كما هو الحال فى ألمانيا والولايات المتحدة — يستتبع شعوراً بالتفوق ، ونوعاً من الغرور الذى يساعد على نمو الإتجاه القومى . وفى الدول الأخرى التى يستيقظ فيها النظام المستورى كان تفكيك الأحزاب السياسية المنظمة يؤدى إلى نفس النتيجة: ففي روسيا كانت البورجوازية المنحدرة التى تقوم بدور المعارضة فى الدوما ضد سياسة الحكومة الداخلية وطنية بشكل واضح فى السياسة الخارجية ؛ ولم تكن الأغلبية البرلمانية الثمانية أقل منها . وكان هذا هو أيضاً الحال بالنسبة للحزب الرادىكالى فى الصرب . ولذلك فإن تقدم الإتجاهات الليبرالية السياسية وتقدم الإتجاهات الليبرالية الإقتصادية كانت بميدة عن خدمة قضية السلام دائماً .

ولكن حالة الرأى العام هذه كانت على علاقة بنمو الصحافة اليومية . وفى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر إزداد نمو الصحف ذات الإيمان البسيطة والتوزيع الكبير ، وتمودت على ممارسة عملية إعطاء الأخبار « المثيرة » . وجاء هذا المثل من الولايات المتحدة ، وعلى الطريق الذى شقه جوزيف بوليتزر

William Rondolph Hearst في سنة ١٨٨٢ ساروليام راندولف هيرست *Joseph Pulitzer* واشترى جريدة مونتج ، وغير فيها . وفي بريطانيا العظمى أصدر ألفريد هارمسورث *Alfred Harmsworth* (والذي أصبح لورد نورثكلiffe فيما بعد) جريدة الديلي ميل التي استخدم فيها الطرق الأمريكية . وفي فرنسا خفضت صحف لي بتي باريزان والماتان في نفس الوقت أسعار بيعها ، وفي ألمانيا أصدر آل أولشتاين *Ullstein* في سنة ١٨٩٨ جريدة برلينز مورجن بوست . وكانت هذه الصحافة الشعبية تفدى دائما الحركة القومية ، إذ أنها كانت ترى من الضروري ، بالنسبة لمصلحة كمية أهداها المطبوعة ، أن تسير العواطف وفي السياسة الحارجية عمل د نصيب أكبر للمواطنين ، حسب ملاحظة جول كامبون *Jules Cambon* .

ولم يظهر هذا التزايد في الشعور القومي في مجرد صالح سياسة القوة . بل أخذ كذلك مظهر آخر يشمل في تجديد عمليات الإحتجاج بين د الأقليات القومية . ولاشك أن هذه الحركات لم تكف عن كونها عاملا هاما في العلاقات بين الدول العظمى الأوروبية : فكانت مسألة الألزاس واللورين قد سيطرت على العلاقات الفرنسية الألمانية في عهد بسمارك ، وكانت حالة القوميات المسيحية في البلقان من أسباب أزمة الشرق في سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ . ومع ذلك فما لاشك فيه أن لإحتجاجات د الأقليات القومية ، قد أخذت في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين أهمية جديدة في كل مكان في أوروبا تقريبا . وفي بعض الأحيان كانت القوى المقررة لهذه الحركات مرتبطة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية ؛ ولكنها كانت غالبا ذات طبيعة ووحية : مثل الرغبة في الإحتفاظ بنظام لفكر ، ولتقاليد ، والمعتقدات الدينية ؛ والرغبة في الإحتفاظ بحق التعبير بلغة الأم — وكانت هذه في غالبية الأحوال هي المجالات الرئيسية لهذا الصراع بين د الأقليات ، وحكومات الدول التي تخضع لها . وكانت مسألة استخدام اللغات في الإدارة أو أمام المحاكم ، ومسألة التعليم هي

مجالات الصراع اليومى . فبل يشهد هشتا أن يزيد لهماط حركات المقاومة هذه والمجموعات الاقلية في هذه الفترة ؟ وكان في وسع إنتشار التعليم الابتدائى أن يعطينا تفسيراً له قيمته ، وهو الذى يعطى أهمية جديدة لمشكلة التعليم ، والذى يزيد عدد قارئى الصحف بنسب ضخمة ، ويسمح بذلك ، لقيادات ، هذه المجموعات من الاقلية بممارسة عملية دمايتها بسهولة أكبر .

وهناك عدد من بين هذه الحركات لا يؤثر بطريقة مباشرة في العلاقات بين الدول : فالحركة القومية الكتالانية بقيت مسألة إسبانية ؛ والاحتجاجات الوطنية الدانمركية في شاربج الشمالية ، ورغم أنه كان من طبيعتها أن تسبب في صعوبات بين الدانمرك وألمانيا ، لم يكن لها في خلال هذه الفترة تأثيراً عملياً كبيراً على هذه العلاقات ، إذ أن حكومة كوينهاجن ، التى كانت تشعر بضعفها ، كانت من الحذر بدرجة لا تسمح لها بتشجيع هذه المجموعة من الاقلية ؛ ولم يكن ليقظة الشعور القومى الفنلندى ما يريد على ذلك ، إذ أن السويد لم تكن تخطر بمحاولة إستغلال هذا الشعور لصالحها . ولكن وجود هذه الاقلية القومية كان في كل مكان آخر عاملاً لاعتقاد بالنسبة للعلاقات الدولية ، إذ أن الدولة التى كانت تهددها مسألة الترابط الداخلى كانت تجد نفسها ضعيفة في حملها الخارجى ، وكذلك لأن حركات الانفصاليين كانت تهدد بإنهاء التوازن ، فكيف يمكننا دراسة السياسة الأوروبية دون أن نحفظ دائماً في أذهاننا بمطالب هذه الاقلية ؟ وفارت الاحتجاجات الأيرلندية إبتداء من سنة ١٩٠٢ ، بعد أن كانت قد هدأت نتيجة للإصلاحات الوراكية في سنة ١٨٨٣ - ١٨٨٤ ، واتخذت لنفسها هدفاً هو المطالبة بالاستقلال الدخلى السياسى *Home Rule* ، وأثر هذا الموقف تأثير شديداً في بعض الاوقات على السياسة البريطانية الخارجية .

وبقيت قوة الشعور القومى البولندى مصدر متاعب أو قلق للإمبراطوريات الثلاث التى قامت بالتقسيم . ولا شك في أن بولندى النساء في غاليسيا قد تخلوا

عملياً عن احتجاجاتهم الفعالة نتيجة لإحتياجهم لتأييد الدولة لهم ضد الروثين؛ ولكن البولنديين في بروسيا إحتفظوا بموقف مقاومة ، ودون أن يفكروا في اتجاه انفصالي ، خاصة وأن التشريع البروسي كان يفرض عليهم تحركات قاسية سواء في مسألة التعليم أو في مسألة الأراضي ؛ وإمتدت حركة المقاومة هذه ، والتي كانت محصورة في بوسنانيا وفي بعض مقاطعات بروسيا الغربية ، بعد ذلك إلى سيليزيا العليا . أما في بولندا الروسية فإن هذه الاحتجاجات القومية قد استمرت في إثارة عقبات أكثر أهمية من وجهة نظر العلاقات الدولية : فكانت الحكومة القيصرية تراقب دعاية الحزب الديمقراطي القومي ، والذي كان رئيسه ديموفسكي *Dmowski* يتبعه إبتداء من سنة ١٩٠٥ صوب المطالبة بالاستقلال الذاتي ؛ وكانت هذه الحكومة لا تهمل عمليات الإثارة السرية التي تقوم بها المجموعة الاشتراكية ، والتي كانت ترغب بإشراف بلسودسكي *Pilsudski* في الاستعداد للكفاح من أجل الاستقلال ، والذي أُنشأ في لغوث في سنة ١٩٠٨ ، لإتحاد النضال الإيجاني ، ، واستمرت هكذا تنحش من ثورة بولندية عامة في حالة نشوب أزمة عارجية .

وأخذ هياج الأقليات القومية قوة جديدة في النمسا بعد فشل محاولة الاتجاه الفيدرالي التي وضعت خططها وزارة تاف *Taaffe* في سنة ١٨٩٣ ، وإذا كان رؤساء الحركة القومية قد رضوا بمجرد المطالبة بإستقلال داخل تشريعي وإداري داخل نطاق الإمبراطورية ، فإن الحركة اليوجوسلافية قد إمتصت إبتداء من سنة ١٩٠٥ صوب الاتجاه الانفصالي ، وذلك في نفس الوقت الذي زاد فيه وضوح حركة إستعادة الأراضي الإيطالية مع مجهودات سيزار باتلستي *Cesare Battisti* في الترننتين .

وأخيراً في البلقان ، فإن معارضة الأتالي المسيحيين السيطرة العثمانية قد تمعدت نتيجة للنفاست التي كانت تفصل بين الأتالي وبعضهم . وفي مقدونيا

بنوع خاص تحاربت الانجماحات القومية اليونانية والبلغارية والصربية مع بعضها
وفي نفس الوقت الذي حاربت فيه الأتراك .

أما بالنسبة لمسألة الألواش واللورين فقد ظهرت أولاً وكأنها تنفص الصدء
حينما حصلت حركة الحكم المحلي على تقدم واضح لإبتداء من سنة ١٨٩٣ . ورفض
غالبية الناخبين إنتخاب المحتجين ، متأثرين في ذلك بالهجرة الألمانية ، ومتأثرين
بنوع خاص بالظروف الاقتصادية وبالامتيازات المادية الناتجة عنها للإقليم من
مهاركة في الإزدهار الموجود في الإمبراطورية الألمانية . وفي سنة ١٨٩٨ أعلن
إثنا عشر نائباً ، من بين خمسة عشر نائباً منتخبين الرايخستاغ د ولدهم ، بالنسبة
للإمبراطورية الألمانية . أما حواطف رجال الدين الكاثوليك الفرنسية فإنها قد
تمطعت نتيجة لمشهد السياسة المعادية لرجال الدين من جانب الحكومة والبرلمان
الفرنسي ، فيما بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٠٥ . ومع ذلك فإن مقاومة الألائنة ، قد
استمرت ، وخاصة بين المثقفين و الإعيان الذين بقوا مبرطين بالثقافة الفرنسية :
وكتب سفير فرنسا في برلين في سنة ١٩٠٨ أن هذا الإرتباط قد بقي أحسن وسيلة
لإنفاذ ما يمكن إنقاذه . و الاحتفاظ بالنار تحت الرماد ، ؛ ولكن أحد
المؤلفين الألواشين وجد أن د صورة الوطن الفرنسي تسمى ، عند الأجيال
الصابة . ولذلك فإن مقررا الدولة فيديل . وكان من هانوفر ، قد اعتقد أن الوقت
قد حان لتعديل وضعية الألواش واللورين ، وذلك بإعطاء ترشيرة جزئية لأنصار
الإستقلال الذاتي . وأعطى دستور ٣١ ماي سنة ١٩١١ الأراضي الإمبراطورية ،
برلماناً كان مجلسه الصغير بانتخابات عامة ، وأعطى لهذا البرلمان السلطة لوضع
تقريعات محلية ، دون تدخل من جانب الرايخستاغ أو من مجلس الإتحاد
Bundesrat . وكتب فيديل في أحد تقاريره للإمبراطور أن الإنتخاب العام
د سيمطي دماء جديدة ؛ ؛ وكان من مصلحة الإدارة الألمانية ، التي لم تكن قد
نجمت في جذب الإعيان و المثرفلين ، أن تتصل د بالقلب . ولكن سرعان
ما حاربت هذه الآمال الألمانية ، إذ أن مقاومة الألائنة ظهرت بوضوح من العام

التالى : فى أوائل سنة ١٩١٣ كان مجلس إقليم الألزاس واللورين شبه مجمع على التصويت على القرار الذى يعلن أن زيادة التسليح الألمانى لا تتفق مع شعور أهالى الألزاس واللورين .

ولاشك فى أن نقطة هذه الإحتجاجات القومية ، والتى كانت مصدراً للصعوبات الدولية قد تدعمت غالباً بنفس هذه الصعوبات : فمسألة الألزاس واللورين ستثور من جديد فى اللحظة التى تظهر فيها أخطار صدام فرنسى ألمانى ، والذى كانت أسبابه الرئيسية غير مرتبطة بها برباط مباشر ؛ وفى حالات كثيرة كانت المناهضات بين الإنجماحات القومية البلقانية تزداد اشتعالاً بسياسة النمسا والمجر ، أو سياسة روسيا ؛ ولم يكن من مجرد التوافق أن يرفع أنصار الإستقلال البولندى رؤوسهم فى نفس الساعة التى تظهر فيها إمكانية حرب نمسوية روسية . وليس أقل من ذلك صدقاً : أن تجدد حركات الأقليات ، كانت سبباً هاماً للاضطرابات فى العلاقات الدولية ، سواء لأنها كانت تنسب فى أزمات ، أو لأنها كانت تمنح فرصاً لسياسة الحكومات .

٤ - القوى العادلة :

وأمام هذه الأخطار التى تنشأ عن نمو الإنجماحات القومية ونمو المناهضات الاقتصادية ، ماهى القوى التى فى وسعها أن توازنها وتعادلها ؟
ساعد تقدم المواصلات والإنتشار السريع لوسائل التعبير عن الفكر على الإتصالات الثقافية الدولية وه التوغل المتبادل لكل ما يتعلق بالفكر .
وفى الحياة الثقافية لأوروبا ، وحيث بقيت باريس للمركز الأكثر نشاطاً ، كان تنوع وثروة وتجديد تيارات الفكر واضحة فى خلال هذين العقدين ، العقد الأخير من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين . وأيقظت ضخامة الحركة العلمية فى كل مكان تقريباً إعتقاداً بأن هذا النجاح للبحث سيمعطى الحضارة أشكالاً جديدة . وسيضمن للسانية حياة أكثر سعادة . وأخذت الدراسات التاريخية ، رغم خضوعها لدوافع مختلفة - دوافع الماركسية ودوافع

جينيديتو كروتشي *Benedetto Croce* — أهمية متزايدة في حركة الفكر ؛ وبدأ المؤرخون في تنظيم مؤتمرات دولية تتيح لهم بمواجهة وجهات نظرهم ، لكي يحاولوا أن يقللوا من الزوَج القومية البهتة . وفي الإجتماعات الدولية للفلاسفة تقابلت كل اتجاهات هذا العصر ، من الإنجاء الإيماني إلى فلسفة العمل ومن المذهب الواقعي إلى المذهب المثالي ، ومن علم الإجتماع إلى ماوراء الطبيعة . وكانت هذه السنوات هي تلك التي طغى إشباع الفكر فيها أكثر من أى وقت مضى ، وعبر الحدود القومية ، نتيجة لإنقشاص حركة الترجمة . وفي بعض هذه المظاهرات الجديدة كانت آيات الفكر توجه الإنباه صوب مشكلات كانت أساسية لدراسة ظروف الحياة السياسية والإجتماعية ، وفي نطاق أوسع من النطاق القوي ؛ وأظهر علم الاجتماع كيف يمكن للمجتمعات الإنسانية أن تخضع لاختبارات علمية ؛ وأعطى التاريخ السياسى المقارن ، والذي نما في نطاق المؤتمرات التاريخية الدولية ، دفعة جديدة لدراسة العلاقات بين الفرد والدولة ، وكذلك بالنسبة لنظرية القوميات ووصلت هذه المشغوليات الثقافية عن طريق الكتاب والصحافة والتعليم إلى أوساط زاد إتساعها باستمرار . وأصبحت العلاقات المتبادلة بين التيارات الحديثة للفكر واتجاهات علم النفس الجماعي جديرة بالدراسة ؛ وإن كانت الأبحاث من هذا النوع قد ظلت حتى الآن من الثبوة بشكل لايسمح لنا بإستخراج نتائج محددة :

وفي العلاقات بين القارات كان الأوروبيون ، والذين دفعهم فضولهم باستمرار صوب البلاد البعيدة ، هم الأكثر علماً بالمصوب وبطرق الحياة ؛ وذلك نتيجة لتقدم الدراسات الجغرافية ؛ وحاولوا أن يوسعوا من نطاق الاتصال بين الحضارات الكبرى ، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات التعليم ، وعن طريق جذب الطلبة الآسيويين صوب جامعاتهم ، إذ أنهم كانوا يسمعون بأن عليهم رسالة يؤدونها ، وواجباً يقومون به حيال الشعوب التي يرغبون في معرفة آرائها

السياسية والاجتماعية ، والتي كانت هي أساس نظمهم الاوروبية . ووجدوا في اليابان بنوع خاص وسطا مستعداً للاستقبال ؛ وبدأ الصينيون كذلك بعد سنة ١٩٠٠ في نشر بعض الترجمات للؤلؤات الاوروبية ، وحتى بعض القصص . وهل يمكننا تجاهل النجاح الذي لقيه لدى الأوروبيين القصص الغريبة وكتب وصفه العادات والتقاليد ، والتي كانت فرصة لالقاء نظرة ، حتى وإن كانت سطحية ، على الحضارات الاسيوية ، والإفريقية ، وحضارات الافيانوسية ؟

وكان الأمل الذي يحرك بعض أوساط المثقفين — من المعجبين برومان رولان *Romain Rolland* مثلا — رغم تصفد بول بورجيه *Poul Bourget* وموريس باريس *Maurice Barrès* وهو أن يوجه هذا التبادل الثقافي الأوساط المتعلمة صوب مثال معتزك ، ويدفعهم إلى فهم عقلية وآمال الشعوب الأجنبية ، وبالتالي إلى تقليل أسباب العداء بين الأمم ؛ وفي كلمة واحدة أن تفتح عالمة الفكر الطرق التي تؤدي إلى العالمية السياسية ، أو الكونية .

وكانت هذه الاتجاهات للحياة الثقافية هي دعام لحركة السلام العالمي . ولم تكن بطبيعة الحال فكرة مستحدثة أن يفضض الرأي العام على الحكومات لكي تتخل عن سياسة القوة ، ولكي تقبل إخضاع إرضاء المصالح القومية للأمة لمصلحة عليها مصالح الجماعة الانسانية . واستمر تنظيم جهود الدعاية بمثل مشترك للجمعيات المحبة للسلام ، والمشكلة في بلاد مختلفة ؛ وحاولت النظرية أن تقدم حلولاً ، أو على الأقل تقدم بعض الاقتراحات .

ولم تكف الدعاية بعد ذلك بتكرار الأساليب التقليدية ، أي الآراء الانسانية ، والواجبات الأخلاقية وطلب حسن فهمها ؛ ولكنها أتت أيضا بحجج تتعلق بلم الاجتماع ، وبالاقتصاد وبالمالية : وفي سنة ١٩٠١ أظهر نورمان آنجيل *Norman Angell* في كتابه *The Great Illusion* أن الحرب غير مربحة . وفي الولايات المتحدة وسعت جمعيات أنصار السلام ميدان

عملها أكثر من أوساط المثقفين والمجموعات الدينية . وأصبحت لشطة في فرنسا وفي بريطانيا العظمى وفي الدول الاسكندنافية ، في الوقت الذي لم يكن لها فيه إلا إشعاع بسيط في ألمانيا ، وإشعاع أقل في اليابان .

وكان التعاون بين جمعيات أنصار السلام قد أخذ شكله حينما أنشأ الانجليز برات *Hodgson Pratt* الاتحاد الدولي للتحكيم والسلم . وأنشئ الاتحاد البرلماني الدولي في سنة ١٨٨٩ ، ومنذ سنة ١٨٩٢ أصبح المكتب الدولي للسلام يجتمع في برن . وأخذت الحركة قوة أكبر في السنوات الأولى من القرن العشرين حينما بدأ الاتحاد البرلماني الدولي في عقد مؤتمرات سنوية ، وجمع المؤتمر العالمي للسلام مثل الاتحادات .

وكافت النظرية تصر على مسألتين بوجه خاص : هي تحديد التسليح ؛ الذي كان من الواجب أن يكون الخطوة الأولى صوب نزع السلاح العام ، والاتجاه إلى التحكم لتسوية الخصومات الدولية . وكانت هذه هي الاهداف السريعة للحركة . وكان الهدف النهائي هو إنشاء « مؤتمر دائم للأمم » ، سواء داخل النطاق العالمي ، أو على الأقل داخل النطاق الاوربي . ولأول مرة ظهر أن في وسع هذا المجهود أن يوصل إلى نتائج عملية ، حينما اجتمعت في لاهاي في سنة ١٨٩٩ وفي ١٩٠٧ « مؤتمرات السلام » ، ولكن هذه المؤتمرات بقيت عينية للأمال بعد أن كانت قد أيقظت آمالا كبيرة في قطاعات واسعة من الرأي العام ؛ ذلك أنها قد إقتصرت على « جعل الحرب أكثر إنسانية » ، ودون دراسة مسألة نزع السلاح ، أو ملاحح نظرة جديدة للعلاقات بين الدول . وعجزت مؤتمرات السلام العالمي التي بحثت الوسائل اللازمة « لتنظيم السلم » عن أن تتحد موقفها بالنسبة للمسألة الرئيسية ، وهي مسألة « العقوبات » التي تطبق على الدول التي تقوم بالعدوان : فكان المندوبون الإنجليز يرفضون التفكير في أي شيء خلاف « الضغوط المعنوية » (وكان هو التقليد الدائم لحركة السلام في بريطانيا العظمى) في الوقت الذي

كان المندوبون الفرنسيون يأملون فيه في فرض عقوبات عسكرية ، وكان آخرون يصرون على عقوبات اقتصادية .

وكان هذا المجهود الذى يحاول وضع فكرة جديدة للعلاقات بين الدول يعتمد على « العقل » . ولكن ماذا كان فى وسع العقل أن يفعل فى مواجهه العواطف ؟ ولاحظ بيودور رويس *Théodore Ruyssen* أحد زعماء حركة السلام أنه لم يكن للشاعر التى تتعاطبها حركة السلام وقوة ديناميكية تعادل تلك التى يوقظها نداء وطنى فى الجماهير .

وتسبب الوباء السريعة فى الانتاج الصناعى فى زيادة هامة فى الأيدي العاملة ؛ وأدى تركيز المشروعات بين جماهير البروليتاريا إلى زيادة نمو الشعور الطبقي ، وبالتالي لازدهار الأحزاب الاشتراكية . وكانت النظرية الاشتراكية ترى أن الاصطدامات بين الأمم نتيجة للنفاستات الاقتصادية التى يشتمل عليها النظام الرأسمالى ، وتطالب بأن يكون لعالم كل الدول نفس المصالح . ألم يكن من المطلق أن يحاول هؤلاء الاشتراكيون ، وفى كل الدول ، والذين كانوا يقومون بنفس الممركة ، بوضع خطة عمل مشتركة ، وأن يكافحوا « ضد الاتجاه العسكرى ، و ضد السياسة الاستعمارية والقسطنطية » ؟ كان هذا هو التخطيط الذى أ كده الأحزاب الاشتراكية فى كل الدول ، وباستثناء وحيد هو الحزب « الاشتراكي الثورى » الروسى ، والذى لم يكن ماركسياً ، ولا عالمياً . ووضعت المؤتمرات الاشتراكية الدولية التى كانت تجتمع كل عامين ، والتى أصبحت الاترناسيونال منذ إعادة تكوينها فى سنة ١٨٨٩ ، فى برنامجها هذه الخطة التى إحتلت إبتداء من سنة ١٩٠٤ مكاناً زادت أهميته بالنسبة لمشاوراتها . فما هى النتائج ؟ لم تجمع الأحزاب الاشتراكية الأوروبية على لوم التوسع الاستعماري ؛ ولكنها حكمت على وسائل الاتجاه القسطنطى ، وكذلك على الاتجاه إلى الحرب القسوية للحلفاء الدولية . ومع ذلك فإن الحلفاء كانت تظهر وقت إمتخاذ

قرار عن الوسائل اللازمة لتدعيم هذه الرغبة في حالة قيام أزمة. واقترح بعض الممثلين في مؤتمر شتوتجارت في سنة ١٩٠٧ على الطبقة العاملة في كل الدول أن تعارض اجراءات التعيين بالإضراب العام ؛ ولكن غيرهم وخاصة الألمان وجدوا أن هذه الوسيلة سيكون من الصعب تطبيقها. وفي مؤتمر كوبنهاجن سنة ١٩١٠ اكتفى القرار الذي أخذ بأن يذكر أنه على طبقة العمال أن تبذل جهدها لكي تمنع الحرب ، ودون أن يذكر الوسائل الواجب اتباعها .

فما هي أسباب هذا التهرب ؟ الأكثر وضوحا هو الاختلاف بين طبيعة الحركات الاشتراكية في الدول العظمى . ففي البلاد ذات الأحزاب الأكثر عدداً — مثل ألمانيا وبريطانيا العظمى — كانت هناك اتجاهات إصلاحية متوزعة داخل الحركة ، ودون أن يعترف رؤسائها بذلك . وفي البلاد ذات الأحزاب القليلة العدد — مثل إيطاليا وروسيا — كانت الاتجاهات الثورية هي الغالبة . وفي فرنسا وجد الحزب الاشتراكي نفسه في منتصف الطريق بين هذين التيارين ، أو كان على الأصح يحاول أن يتطور من الواحد صوب الآخر : فكان أوروبا موصوفاً بصيغة فوضوية فيما بين عامي ١٩٠١ و ١٩١٠ ، ثم اقترب في الواقع من الإنجاء الإصلاحي بعد سنة ١٩١٠ . ولكن ألم يكن الحزب يحفظ بين نفسه وبين الدولة إذا ما حاول الإنجاء الاشتراكي الإصلاحي أن يحسن مصير العمال عن طريق العمل البرلماني ؛ وعن طريق التشريعات ؟ الواقع أن غالبية الأعضاء في هذه الأحزاب الاشتراكية قد بقيت أكثر ارتباطا عما تمتد ، أو عما ترغب في أن تقول ، بالشعور القوي . ومن ناحية أخرى ، وفي نطاق الاتجاه الاشتراكي الثوري ، والذي كان من ناحيته يخضع كل عائلاته الرغبة عن تغيير البنيان الاجتماعي والسياسي ، كانت بعض عناصر المتطرفين ، تفكر في أن حرباً دولية يمكنها أو تفتح الطرق لمثل هذا التغيير . وكان هذا هو ما يفرق كفافح الاشتراكيين ضد الحرب .

وأخيراً فهل كان في وسع القوى الدينية في أوروبا أن تمنح فرصاً أكثر فاعلية لفرملة المنافسات الدولية ؟

كانت الكنائس الأرثوذكسية مرتبطة تمام الارتباط بالدولة ؛ فكانت قومية ، وكان لها في غالب الأحيان اتجاهات وطنية . وفي داخل النطاق البروتستانتي كانت القوى الثابتة التنظيم — مثل الكنيسة الأنجليكانية ، والكنيسة الأيوانجيلية الألمانية — هي أيضاً تدخل في النطاق القوي ؛ ولم تثبت الاتجاهات المحبة للسلام بوضوح إلا بين غير المتطوعين من الإنجليز . وبدأ مع ذلك مجهود للتعاون بين هذه المذاهب البروتستانتية في السنوات الأولى من القرن العشرين . وفي سنة ١٩١٠ جمع مؤتمر إدنبره ممثل الكنائس القائمة ، و « المنفقه » من دول أوروبا الرئيسية . ولكن هذا المؤتمر لم يكن له إلا هدف ديني ؛ هو توثيق الصلات وإبعاد اختلافات وجهات النظر ، وتنظيم نشاط بعثات التبشير في العالم ؛ ولم يحاول وضع أسس لتعاون دائم ، ولعمل الكنائس البروتستانتية من أجل السلام ، ولذلك فإن الفكرة القومية قد طمست بذلك شعور التضامن الديني . وكان من مصلحة الكنيسة الكاثوليكية ، كقوة دولية كبيرة ، أن تساعد على لقاء تنظيم السلام لفترة طويلة ، مادامت الحرب تهدد وحدة الكنيسة ، بوضعها الدول المسيحية الأوروبية ضد بعضها . ولكن إمكانيات الكرسي البابوي كانت محدودة في هذا الميدان : فلم يكن هناك حزب كاثوليكي قادر على ممارسة نفوذ في الحياة السياسية إلا في دولتين فقط ، هما ألمانيا وإيطاليا ؛ وحتى الحزب الألماني ، حزب الوسط ، وكان قد أظهر بوضوح ، وفي حالات عديدة ، أنه لا يرغب في الاستماع إلى النصائح البابوية في المسائل السياسية . ويتفق بطبيعة الحال بعد ذلك السلطة التي كان في وسع الفاتيكان ممارستها بطريق التسلسل ، على رجال الدين ، وعلى المسيحيين . وكان ليون الثالث الذي تعلم في مدرسة دبلوماسية البابوية يفكر في الدور العالمي للكنيسة ولكن يروى العاشر والذي

كان مهتماً قبل كل شيء بالاحتفاظ بوحدة العقيدة، وبمحااربة الاتجاهات المستحدثة. فيظهر أنه كان يعلق أهمية أقل على دوائيه السياسية: فاكثرت بتداهات غير واضحة. فهل كان يعلم أنه سيكون عاجزاً عن السيطرة على قوى الاتجاهات القومية؟ وهل كان يرى أن من مصلحة الكرسي البابوي أن يحسب حساباً للمفغولييات بمملكة النمسا والمجر، وهي الدولة العظمى الأوروبية الوحيدة التي كانت تحكمها كاثوليكية، وألا يحكموا مقدماً على حرب قد تترى هذه الحكومة أنها ضرورية لإنقاذ وجود الدولة؟ لقد كان هذا ممكناً. ومع ذلك فإنه من المستحيل، في ظروف المعلومات التاريخية الحالية، أن نتحقق في صحة هذه الافتراضات، مادامت دار الوثائق التاريخية الخاصة بالفاتيكان لازال مقفلة أمام الباحثين.

الفصل الثامن والعشرون

ملاح الدول العظمى

كانت الرغبة في التوسع الإقتصادي وحركة القوميات بميدة من أن تظهر بنفس القوة في كل الدول . ولم يكن للدول الأوروبية العظمى الستة والتي تشتمل على ما يقرب من ٨٥٪ من سكان القارة ، والدولتين العظميتين خارج نطاق أوروبا ، نفس الفكرة عن التسلمية ، وعن « الرغبة في القوة » . فما هي مظاهر وما هي أسباب هذه الاختلافات ؟

١ - بريطانيا العظمى :

كانت بريطانيا العظمى في سنة ١٨٩٥ لا تزال في غاية الإزدهار . وبقى تفوقها التجاري غير منازع ؛ واستمرت سيطرتها الصناعية على أوروبا ، ولم يكن تقدم الصناعة الأمريكية قد مهددها بعد في الأسواق العالمية ؛ وكان تفوقها المالي مدهم الأركان نتيجة للتنظيم الواضح لسوق لندن ، وكان العجز في ميزانها التجاري (١٣٠ مليون جنيه في عام ١٨٩٥) يوازن بسهولة ، عن طريق الصادرات غير المنظورة . وكان الشعور بالأمن الذي يضمته لها تفوقها البحري كاملا ووضحت « الرغبة في القوة » في هذه السنة نفسها في الانتخابات العامة التي إلتصرت فيها الإجماعات الإتحادية . ولم تمكن الرغبة في التوسع الإستعماري حكراً على المحافظين وعلى حلفائهم الأحرار المنشقين ، بل ظهرت كذلك في حزب الأحرار ، حيث هزم نفوذ جلاستون (الذي ترك السلطة آخر مرة في عام ١٨٩٣) أمام الجناح « التسلمتي » . وفي مجلس العموم الجديد كان رجال الأعمال ، الذين أصبحوا عديدين ، يأملون في توسيع أراضي الإمبراطورية ، وكانوا مؤيدين في ذلك

بالرأى العام ، الذى أصبح يتم بنشاط أكثر من أى وقت مضى بالمسائل الإمبريالية ، وكان نجاح المكتبات يعود إلى المجلات التى روى قدماء الضباط وقدماء الموظفين فى المستعمرات فيها تجاربهم . ألم يكن الجنس البريطانى « أكبر الأجناس الحاكمة » التى عرفها العالم ؟ وقال لورد ولسلى القائد العام للجيش أن نمو الامبراطورية كان يختم « مصالح » المسيحية والسلم ، والحضارة وسعادة البشرية .

وكان رجلا الدولة اللذان أدارا فى ذلك الوقت فى الوزارة الانجليزية السياسة التسليعية مختلفين كل الاختلاف الواحد عن الآخر ، سواء فى أصلهما أو فى طبيعتهما .

كان لورد سالسبرى رئيس الوزراء من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩٠٢ من أسرة سيسل Cecil الكبيرة والتى احتلت ثلاثة أعضاء منها ، ولأول مرة منذ القرن السادس عشر ، مكاناً رئيسياً فى الحياة السياسية الانجليزية . وكانت له بداية سهلة فى الحياة السياسية نتيجة لمركز أسرته ، ونتيجة كذلك لضخامة ثروته من ممتلكات الاراضى : فدخل إلى مجلس العموم وعمره ثلاثة وعشرين سنة فى عام ١٨٥٣ ، ثم أعيد انتخابه بدون منافس حتى اليوم الذى أصبح فيه عضواً فى مجلس اللوردات ، بعد وفاة والده . وقادته قوة مقالاته وخطبه ، وهدوئه وشجاعته - الشخصية التى اشتهر بها ، إلى رئاسة حزب المحافظين . وكان هذا السيد الكبير ، والذى كان ترفعه فيه بعض الاستهزاء ، والذى كانت عباراته فى غالب الأحيان جافة ، لا يمتلك المواهب التى تضمن الشهية لرجل الدولة . ولكنه كان يمتاز بشخصية قوية ، وبمزجة مابتة . وإذا لم تكن له فى السياسة الداخلية كثير من وجهات النظر الاصلية ، فقد كان قادراً على أن يقوم فى السياسة الخارجية بعمليات قوية ، وفى بعض الأحيان جريئة ، وكان يمتلك الخبرة ، ورقة الدبلوماسية المولودة فيه : وربما لم يكن رئيس وزراء كبير ، ولكنه كان وزير شئون خارجية عظيم .

أما جوزيف تشمبرلين ، الذى احتل منصب وزير المستعمرات فى وزارة
 المالبرى ، فكان من « المحدثين » . وكانت أمرته تنسب إلى البورجوازية
 الصناعية ، ولم تسمح له ظروفه بأن يتعلم فى أكسفورد أو فى كامبردج ، إذ
 أنه كان ينسب إلى أوساط « غير متطورة » . وشارك فى أعمال والده ، ونماها
 بسرعة ، وأصبح أحد رجال الصناعة الرئيسيين فى برمنجهام ، وكان نشاطه فى
 البلدية (كان عمدة لمدينته) هو الذى وجهه صوب السياسة . وفى سن الأربعين
 دخل مجلس العموم ، حيث جلس فى الجناح الراديكالى لحزب الأحرار . وفى
 عام ١٨٨٥ احتل مركزاً هاماً فى الحياة البرلمانية ، حينما انفصل عن جلاستون
 فى المناقشة الكبرى عن الحكم المحلى ، وتسبب فى إقصاء حزب الأحرار . ومنذ
 ذلك الوقت أصبح أكثر الأحرار « الاتحاديين » نشاطاً ، وعلى هذا الأساس
 دخل الوزارة عام ١٨٩٥ . وكرجل أعمال كان خبيراً بمعالجة المسائل الاقتصادية
 وكرئيس للصناعة كان قد حصل على الخبرة فى أخذ القرارات ، وعلى تذوق
 المسئولية ، ومعنى التنظيم . وكان رجل عمل ، قوى ، شجاع ، وله آراء جديدة
 لا تراجم فى أغلب الأحيان أمام المحاولات الجريئة .

ولكن مسئوليات بريطانيا العظمى كانت كبيرة فى خارج أوروبا . وكان
 من اللازم أولاً التفكير فى إبعاد طمع الدول الأخرى فى المركز الذى حصلت
 عليه ، وكان من اللازم كذلك الاحتفاظ فى آسيا بالتأثير التى حصل البريطانيون
 عليها بين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠ ، والتى سمحت بضمان حماية حدود الهند عن طريق
 شبه الحماية على أفغانستان وعن طريق غزو بورما العليا ، وأن يحتفظوا فى الصين
 بالتفوق التجارى ، وأن يحموا المصالح الانجليزية فى الامبراطورية العثمانية ،
 وكذلك فى أمريكا الوسطى . وفكرت الحكومة الانجليزية فى هذه السنوات
 الأخيرة من القرن التاسع عشر فى الحصول على أراضى جديدة فى إفريقيا :
 فتشكل العمل الذى بدأته فى منطقة التيجر الأسفل ، وتميد غزو السودان

المصري الذي كان قد أعلن منذ سنة ١٨٨٤ ، ومعيد في جنوب إفريقيا سياسة حزم الترسفال وأورنج ، التي بدأتها في سنة ١٨٧٧ وتركها عملياً بين حامي ١٨٨١ و ١٨٨٤ — وكانت هذه هي الأهداف الرئيسية لـالسبيري وجوزيف تشمبرلين .

وكانت هذه المخططات التسلطية تتمشى مع رغبات كبار أصحاب رؤوس الأموال ، الذين كانت لهم مصالح في مصر ، والذين اهتموا في جنوب إفريقيا باستغلال مناجم الذهب والاماس : وكان الرجل الرئيسي في شئون معدنين جنوب إفريقيا هو سيسل رودس Cecil Rhodes الذي أصبح منذ سنة ١٨٩٠ رئيس وزراء مستعمرة الرأس ، وكان كذلك واضع المشروع الذي هدف لإقامة مواصلات حديدية من الرأس إلى القاهرة . ولكن هذا النفوذ للمصالح المادية لا يكفي لترح فترة الإجهاد التسلطي ؛ وليست أهمية الخطوط العامة النفسية الجماعية بأقل من أهميته . وكان الرأي العام الإنجليزي يحتاج أزمة للكرامة ، ولا يتراجع أمام فكرة وقوع إعطدام . وبعد عشر سنوات كتب السير إدوارد غراي Str Edward Grey الذي كان وكيلاً للوزارة في الخارجية في آخر وزارة للأحرار سنة ١٨٩٥ : « في خلال العشر سنوات الأخيرة من هذا القرن كان في وسع كل حكومة هنا أن تصل إلى الحرب بمجرد رفع إصبعها الصغير . وكان الصعب سببها : إذ أنه كان محتاجاً لحركة ، وكانت الدماء تتدفق في رأسه » .

ولكن أزمة الكرامة هذه ما فتئت أن بردت . وفي خلال التجربة الصعبة لحرب جنوب إفريقيا (١٨٩٩ — ١٩٠٢) رأت بريطانيا العظمى قلة إمكانياتها العسكرية ، إذ أنها قد اضطرت ، لكي تنصهر على مقاومة شعب البوير الصغير ، إلى أن تهيء ٤٠٠.٠٠٠ رجل وتستمر في حرب لمدة عامين ونصف . وكانت هناك موضوعات أخرى تقلق الرأي العام : فانتاج المعادن الألمانية قد زاد في

سنة ١٨٩٦ عن إنتاج بريطانيا العظمى؛ وبدأت الصادرات الألمانية تأخذ مكاناً هاماً في الأسواق التي كان التفوق الإنجليزي فيها حتى ذلك الوقت بدون منازع؛ وأعلنت الإمبراطورية الألمانية في سنة ١٨٩٨ - ١٩٠٠ خططها لكي تصبح دولة بحرية عظيمة؛ وتدهم إمتداد التوسع الروسى في الشرق الأقصى؛ واستمر التنافس بين المصالح الفرنسية والإنجليزية في إفريقيا. قبل كان من الممكن في هذه الظروف الإحتفاظ بالمبادئ التقليدية للسياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية؟

ولم يكن جوزيف تشمبرلين يعتقد ذلك. وكان يرغب في رؤية بريطانيا العظمى تتخلى عن «عزلتها الفخمة»، وتترك كذلك حرية التبادل، وحاول أن يفرض وجهات نظره على زملائه المترددين. وكانت أزمة جابرة؛ تمثلت في سنة ١٩٠٢ في التخلي عن محاولة للوصول إلى محالفة قارية؛ وفي سنة ١٩٠٣ سقط كذلك مشروع «نظام الأفضلية الإمبراطورية». وبقي حزب الأحرار، حينئذ يرجع إلى السلطة في سنة ١٩٠٥، غلصاً للحلول التقليدية: فليس هناك تشجيع للتخالف مع إحدى دول القارة؛ وليس هناك نظام للحماية الجمركية. ومع ذلك فقد اضطُر إلى إجراء بعض التعديل في سياسته الخارجية؛ وبهذه الطريقة قبل، ودون أن يعطى وهذا، فكرة إمكانية سير بريطانيا العظمى صوب التدخل في حرب قارية، وداخل نطاق الوفاق الذى مع فرنسا؛ وحاول كذلك إبتداء من سنة ١٩٠٧ أن يدعم الصلات مع الممتلكات المستقلة (الدومينيون) ولكن سياسته الاقتصادية الخارجية بقيت كما هي رغم تزايد المنافسة الألمانية والمظاهر التي كانت تنذر بتراجع الإزدهار. ولاشك أن سير صادرات المنتجات المصنوعة بسرعة تقل مرتين عن سرعة الصادرات الألمانية المشابهة؛ وأن الدخل القومى، بعد أن كان في زيادة مستمرة منذ قرن، يصبح الآن ثابتاً، لاشك أنها كانت ملاحظات مرة. ومع ذلك فإن هذه الاخطار كانت بطيئة: فالقوة

المالية بقيت مدعمة ، وتصدر رؤوس الاموال صوب الدول الاجنبية ، والذي كان ٤٠ مليون جنيه في سنة ١٩٠٣ ، بلغ ٢٣٠ مليون في سنة ١٩١٣ . ولذلك فإن الاوساط الاقتصادية حافظت على ثقتها رغم بعض موجات التضخم . وإذا كانت المنافسة الإنجليزية الألمانية في تزايد ، فإن المنافسة التجارية لم تكن هي السبب المباشر لهذه الازمة ؛ بل إن المنافسة البحرية هي التي كانت تشغل الرأي العام الإنجليزي بنوع خاص : فألمانيا بانشائها بسرعة بحرية حرب كبيرة هددت حرية المواصلات الإمبراطورية ، وهددت حتى أمن الجزر البريطانية .

٢ - الإمبراطورية الألمانية :

وكانت الإمبراطورية الألمانية في قمة الإزدهار . لإزدهار ديموغرافي : فعدد السكان الذي كان ٥١ مليون في سنة ١٨٩٣ بلغ ٦٧.٨٠٠.٠٠٠ في سنة ١٩١٤ ، وكان في تزايد يزيد عنه في كل الدول الأوروبية الأخرى، باستثناء روسيا . وإزدهار صناعي ، ساعد عليه التنظيم العلمى للإنتاج والصلات الوثيقة بين المصنع والمعمل ، ونوع التعليم التقني، وأخيرا المساعدة التي تعطيها المصارف لعمليات المنتجين: واحتلت ألمانيا في سنة ١٩١٣ المكان الثاني في أوروبا في إنتاج الفحم، والمكان الأول في إنتاج الحديد والصلب ؛ وكانت صناعاتها الكيميائية والكهرية هي الأولى في العالم . وإزدهار في التجارة الخارجية التي إرتفعت من ٧٦٨٣ مليون مارك في سنة ١٨٩٠ إلى ١٠٧٩٦ في سنة ١٩٠٠ وإلى ٢٢٥٠٠ في سنة ١٩١٣ ، وفي البحرية التجارية التي تضاعفت حوانها الكلية ثلاثة أضعاف في ثلاثين سنة . ونموها في الدخل القومي الذي زاد خمسين في المائة بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩١٣ ، بحسابه بالنسبة للفرد من السكان . وكانت هذه أحوالا مواتية لنمو وسائل العمل بالنسبة للسياسة الخارجية . وكانت الإمبراطورية هي الدولة الأولى العسكرية في العالم ، نتيجة لقوتها الديموغرافية ولقوتها الصناعية ؛ وكانت تعمل منذ سنة ١٨٩٨ لكي تصبح دولة بحرية عظمى ؛ وأصبح لها كذلك قوة توسع مالى ، (٤٢ م - تاريخ العلاقات الدولية)

لإذ أن تكس رؤوس الأموال كان من السرعة بحيث يترك ، رغم إحتياجات الانتاج القوى ، مذكرات تنجھ صوب الاستثمار فى الخارج . وهل من الضرورى أن نشرح العلاقات بين مظاهر الازدهار ؟ لقد كانت السرعة المتزايدة للإنتاج هى التى تجبر ألمانيا على البحث باستمرار فى الخارج عن مصادر جديدة للواد الأولية وللأسواق الجديدة ؛ وكانت ضرورة التوسع التجارى هى التى تسير السياسة البحرية ؛ وكان النجاح فى الحياة الاقتصادية هو الذى يدعم العزة الوطنية .

ومع ذلك هناك ظلال ، حتى وإن كانت بسيطة ، فى هذه الوجهة : هى أحوال السياسة الداخلية . فرغم أن الإستقرار البرلمانى كان مضموناً بشكل أحسن منه فى الدول المجاورة (ونشبت الأزمة الحادة الوحيدة فى سنة ١٩٠٦) وأن الإستقرار الإجتماعى لم يضطرب بشكل واضح إلا فى سنة ١٩٠٥ رقت إضطرابات الوهر ، فقد كانت هناك « مضايقة سياسية » حسب إعراف المسؤولين الألمان أنفسهم . وكان سيبها الرئيسى كما لاحظ المستشار بيتان هولويج *Bethmann Hollweg* هو « عدم الإنفاق بين الإدارة المحافظة تماماً للسياسة البروسية والإدارة الأكثر تحرراً لشتون الإمبراطورية » ، ومع ذلك فهل كان « لعدم التكامل » هذا فى النظام الدستورى كل الأهمية التى نسبها له بعض المؤرخين الفرنسيين ؟ لقد كان ذلك يعنى إمكانيات صعوبات مقبلة ؛ ولكنه لم يظهر على أنه يسبب أخطاراً جسيمة فى ذلك الوقت ، وعلى الأقل حسب حكمتنا بالوثائق . وحسب كلمات المؤرخ هيرمان أونكن *Hermann Oncken* فإن « مشكلة الدولة ليست داخلية ، ولكنها خارجية » . وطالبت ألمانيا بحققها فى الحصول فى العالم على ميدان عمل يتناسب مع حيويتها ومع قوتها . وطالبت بمكان لها وتحت الشمس ، فكيف يمكن أن نرفض لها « المكان الشرعى لكل كائن ينمو » ؟

ووجدت هذه الأفكار أقوى معبر لها فى رابطة الجامعة الجرمانية . وكانت هذه الرابطة قد نشأت فى برلين فى أبريل سنة ١٨٩١ بإشراف مستكشف

إفريقية الشرقية كارل بيدترز *Karl Peters* وسارت منذ سنة ١٨٩٣ بإشراف إرنست هاس *Ernst Hasse* الأستاذ بجامعة ليبزج ، والذي بقى على رأسها مدة خمسة عشر سنة . كائن لها برنامجاً قارياً وإستثمارياً فى نفس الوقت . وكتب هاس فى سنة ١٩٠٥ فى كتابه عن السياسة الألمانية *Deutsche Politik* أن « التوسع هو مرحلة ضرورية لازمة لتوكانن حتى سليم » .

أما بالنسبة للتوسع القارى فكانت ألمانيا تعتقد فى ضرورة مد أراضها إلى كل المناطق التى يعيش فيها أهالى يتحدثون لغات جرمانية ، فى النمسا ، وفى بوهيميا ، وفى المجر ، وفى سويسرا ، وفى لوكسمبورج ، وحتى بشكل يجعلها تشتمل على « الألمان الواطئين » فى هولندة وفى بلجيكا الفلنكية ؛ ومع ذلك فقد كان عليها أن تؤجل تنفيذ جزء من هذه الأهداف لأسباب تتعلق بالظروف : لما الداعى للبطالة بألمان النمسا والمجر مادامت المملكة الدانوبية قد قبلت معاهدة تحالف ، سيكملها بلا شك إتحاد جرمنى ؟ ولكنه كان على « الشعوب الصغيرة » التى تحتل « مناطق متوسطة » بين « الشعوب الكبيرة » أن تحتقى .

وبالنسبة للتوسع خارج أوروبا ؛ فادامت ألمانيا قد دخلت فيه فى وقت متأخر وبشكل لا يسمح لها بأخذ نصيب له قيمته فى عملية تقسيم العالم ، فلم يكن فى وسع الغزو الإستثمارى إلا أن يكون شكلاً ثانوياً لهذا التوسع ، الذى يجب أن يكون هدفه عن طريق الهجرة هو تكوين « مستعمرات تحت العلم » أو الحصول على مناطق نفوذ إقتصادية فى أمريكا الجنوبية ، وفى إفريقيا الجنوبية ، وفى جنوب المغرب ، وفى آسيا الصغرى . وكان على ألمانيا أن تطالب « بالهراء وبالنور » وتطالب بالألا يحدث « أى تعديل فى تقسيم الممتلكات بين الشعوب العظمى فى العالم بدون موافقتها » ، وبالحصول على مزايا مساوية لمزايا الدول الأخرى فى نظير هذه الموافقة . وكان « الصراع من أجل الحياة » هو الذى يجرها على ذلك .

ومع ذلك فإن الحكومة لم تأخذ بمجموع هذا البرنامج الخاص بالجامعة الألمانية ، خاصة وأن الاشتراكيين ، وحزب الوسط الكاثوليكي ، كانا غير موافقين عليه . وكان من النادر أن نرى مسيرى السياسة الخارجية يلحون إلى عمليات إعادة النظر في المسائل الإقليمية في أوروبا ؛ ولكنهم كانوا يأخذون بالنسبة لما وراء أوروبا وجهات نظر أنصار الجامعة الألمانية جرماً ألم يكن من المنطقي أن « التجارة تبع العلم ؟ » ولم يكن في وسع أية دولة أن تتأكد من أن تجد في البلاد « الجديدة » الأسواق اللازمة لصناعتها ، إذا لم تكن في وضع لها بأن تقيم فيها ظروف حياة إقتصادية يمكنها أن تبعد ضغط المنافسين الأجانب . وأعلن غليوم الثاني في خطبة ألقاها في سنة ١٨٩٦ أمام الجمعية الإستعمارية أن ألمانيا ستقوم « بسياسة عالمية » ستدهم بتنمية الأسطول التجارى والأسطول الحربى : « فستقبل ألمانيا هو على البحار » .

ولبتداء من سنة ١٨٩٨ بدأت الإمبراطورية في إنشاء قوتها البحرية تحت إشراف أمير البحر فون تيربيتز *Von Tirpitz* ، وهو فنى من أعلى مستوى ، ومن كبار المنظمين ، وكان كذلك من المسكاهين . وفي هذا الوقت كانت ألمانيا تمتلك ٢٢ سفينة معركة ، من المدرعات والطرادات ، في الوقت الذى كان فيه لبريطانيا العظمى ١٤٧ منها . وقررت قوانين ١٤ أبريل سنة ١٨٩٨ و ١٤ يونيو سنة ١٩٠٠ زيادة عدد سفن المعركة إلى خمسين سفينة . ونصت قوانين مايو سنة ١٩٠٦ ونوفمبر سنة ١٩٠٧ على إنشاء أربع مدرعات في العام ، ولعدة أربعة أعوام ، ثم بناء اثنتين في كل عام بعد ذلك . وفي أوائل سنة ١٩١٢ لتوسع البرنامج كذلك بالبدء ببناء ثلاثة مدرعات إضافية . ومنذ ذلك الوقت بلغت القوة البحرية الألمانية ثلثي القوة البحرية الإنجليزية في مجموعة « سفن المعركة » . وكتب تيربيتز أنه من اللازم إنشاء « أسطول يمكنه أن يعمل فيما بين هليجولاند والساحل الإنجليزي » . والهدف ؟ هو إنهاء « حالة التبعية » التى أصبحت غير

محتملة : فكانت بريطانيا العظمى تحاول أن تعرقل نمو التجارة الألمانية الخارجية . والتوسع الإستعماري الألماني ؛ ولذلك فإنها ستفهم ضرورة « التفاهم » مع ألمانيا وضرورة « احترام المصالح الألمانية في كل مكان » في اليوم الذي ستري فيه في مواجهتها وفي بحر الشمال أسطول حرب كبير قادر على أن يقيس نفسه بأسطولها .

وفي السياسة الخارجية كانت المشغوليات الاقتصادية مربطة أشد الارتباط بهذا الشكل بالمشغوليات الاستراتيجية مثل إرباطها بمطالب الشعور الوطني . « من الواجب علينا أن نصدر حتى نتتمكن من الاستيراد ، ومن الواجب علينا أن نستورد حتى نتمكن من العمل والحياة » . فأصبحت ألمانيا الآن ، مثلها في ذلك مثل بريطانيا العظمى « معقدة بالسوق العالمية » .

ولكن تدير هذه السياسة الخارجية كانت الامبراطورية في حاجة إلى رجل دولة كبير ، وكانت تفتقر إليه . فغليوم الثاني ، الذي كانت له بعض المزايا الثقافية والذي لم يكن ينقصه بعد النظر ، لم تكن له مزايا الفكر والشخصية التي تتفق مع الدور الفخم الذي كان يرغب في القيام به في تسير الشؤون العامة : وكانت مثالبه الأكثر وضوحاً هي تطرف خياله ، وعصبية التي تنسب في أزمات كبت ، وعدم الثقة بالنسبة للتعاونيين معه . واستدعى الامبراطور للاستشارة في أول الأمر رجلاً من الصف الثاني ظهر له أن وداحتهم كانت مضمونة . فكايزر في رغم أنه كان قد أظهر بعض المقدرة السياسية في الحياة البرلمانية لم يكن قد حصل على الوقت اللازم لكسب الخبرة في المسائل الخارجية ؛ وكلفريس فون هونلو Clovis von Hohenlohe والذي كان تفكيره دقيقاً ، وحكمه ثابتاً ، كان في وسعه أن يقدر القوى الدولية ، ولكنه كان شيئاً وشكاً كاذباً . وفي سنة ١٩٠٠ اعتقد غليوم الثاني أنه وجد في بيلوف Balow رجلاً من الطراز الأول ؛ ولكنه لم يجد فيه إلا فكرياً لا مآ

ساحرا ، يمكنه أن يؤثر على الرابستاج بمواهب الخطائية والتكتيكية ، وقادر كذلك على إظهار خبرة في الالاهيب الدبلوماسية التي كانت تعجبه ؛ ولكنه كان عاجزاً عن وضع تقديرات تثبت لفترة طويلة وعن وضع خطط قوية ولاشك أنه كان ذا مواهب ، ولكن يغير الصفات اللازمة لخلق رجل الدولة العظيم . ومع ذلك فإن سقوط المستشار في يوليو سنة ١٩٠٩ لم يكن نتيجة لنقصه ، ولم يكن له من سبب إلا صدام شخصي مع الإمبراطور . وأخذ غليوم الثاني درساً من هذا الصدام الذي أقلقه كثيراً : وكان المستشار الجديد الذي إختاره ، وهو بنهان هولويج *Bethmann Hollweg* موظفاً كبيراً ، وجاداً ، وقويماً ، وكان بغير حيوية وبلا خبرة في الشؤون الخارجية ، ولكنه ظهر على أنه يحترم السلطة الإمبراطورية ، ، ومخلصاً تاماً . ولذلك فإن السياسة الألمانية الخارجية لم تتمد في خلال عشرين عاماً الرجل الذي كان على مستوى الأمانى الوطنية .

٣ - فرنسا :

كانت فرنسا بلد التوازن الإقتصادى ، بعيدة في توجيه سياستها الخارجية عن الشعور بقوة المصالح المادية بنفس درجة بريطانيا العظمى وألمانيا . وكان إنتاجها الزراعى يكتفى لإحتياجاتها تقريباً . وكانت صناعاتها ، رغم أنها نمت بنشاط أكثر بين عامى ١٩٠٥ و ١٩١٠ لا تحتل في ١٩١٣ إلا مكاناً متواضعاً (٦ ٪) بالنسبة للإنتاج العالمى ، رغم أن هذا النصيب كان ٩ ٪ منذ ثلاثين عاماً مضت . ولذلك فإن الظروف التي منحتها السوق العالمى لم تكن تمثل مشغولية كبيرة بالنسبة للحياة الإقتصادية الفرنسية . ومن ناحية أخرى بقت هذه البلاد ذات نسبة للمواليد العنيفة في حالة شبه راکدة من وجهة النظر الديموغرافية . ولم يكن في ذلك أى شئ من طبيعته المطالبة بتوسع قوى .

ولم تكن حالة النفسية الجماعية تدفع إلى ذلك بدرجة أقوى . فالإنهاء القوى عند موريس باريس *Maurice Barrès* وعند شارل موراس *Charles Maurras*

كان عبارة عن نظريات لا يزيد إشعاعها كثيراً عن أوساط المثقفين ؛ وحتى بعد سنة ١٩١١ وحين ظهرت بين الشباب حركة مد جديدة للإتجاه الوطنى ، ولم تسير هذه الحركة بجاهير الشعب ، وهى التى كانت تتعلم فى المدارس الإبتدائية .

ولم تكن ظروف السياسة الداخلية مواتية أكثر من ذلك بالنسبة للحوافز الخارجية : فهناك الأزمة المعنوية الكبيرة المتعلقة بمسألة دريفوس Dreyfus ؛ والأزمة السياسية العميقة من سنة ١٩٠١ إلى ١٩٠٦ والمرتبطة بالمسألة الدينية ؛ والخطر الإجتماعى الذى نتج فيما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١٠ عن تقدم الحركة النقابية الثورية .

وأخيراً فقد نقصت الوسائل العسكرية والبحرية ، حتى فى سنة ١٩١١ ، لاف مجرد قيمتها العامة ، ولكن فى قيمتها النسبية ؛ وهو الأمر الوحيد الذى يهم فالجيش ، رغم أنه كان يحتفظ فى وقت السلم بعدد ضخم (ويقل بمجرد ٩٠.٠٠٠ فقط عن عدد الجيش الألمانى ، رغم الفارق الديموغرافى الكبير) لم يكن فى وسعه أن يضع فى خط النار وفى حالة الحرب قوى يمكن موازتها بقوى الخصم ، وزاد من عدم التوازن هذا نظرة هيئة أركان الحرب العامة التى تمحلت لابتداء من سنة ١٨٩٨ عن التفكير فى إستخدام التشكيلات الإحتياطية فى جيش الخط الأول ؛ وفقد هذا الجيش من ناحية أخرى ، وبعد مسألة دريفوس ، جزءاً كبيراً من إشعاعه فى الشعور الوطنى ، وكثيراً ما عبطت قلة الثقة التى أظهرها وزير الحرب نفسه فيما بين ١٩٠٢ و ١٩٠٤ من شجاعة قياداته من الضباط أما القوى البحرية واللى كانت تحتل حتى سنة ١٩٠٠ المكانة الثانية فى السلم العالمى فإنها فقدت مركزها نتيجة لسياسة الإقتصاد التى مارسها وزير البحرية فيما بين عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٤ وسقطت إلى المرتبة الرابعة ، وكان تخلفها النسبى خطيراً بوجه خاص فى مرتبة المدرعات الكبرى الحديثة .

وكانت كل هذه الظروف لا تظهر على أنها تساعد على سياسة قوة .

ومع ذلك فقد احتفظت فرنسا بدور رئيسي في العلاقات الدولية . وكان ذلك يرجع لا مجرد موقعها الجغرافي ، ولكن أيضا لتمازج شعبها : فكانت هي الدولة الوحيدة من بين الدول العظمى الأوروبية الحسنة التي لا توجد فيها مسألة « الأقليات القومية » . ورجع ذلك أيضا إلى شعور شعبها العميق الذي نشبت بقوة بضرورة الاحتفاظ بأمنها ، في الوقت الذي أبعد فيه فكرة المغامرة : ورغم الدعاية المعادية للإتجاه العسكري قبلت جماهير الشعب الأعباء العسكرية التي كانت أشد مثقلا عنها في أي مكان آخر ؛ وكانت فرنسا في ذلك الوقت هي الدولة العظمى الوحيدة التي كان كل الرجال الصالحين طيبا فيها مجبرين من وقت السلم على الخدمة العسكرية . وكان ذلك يرجع أخيراً — وهو عامل يجب ألا ننقص من قدره — إلى وسائل العمل التي كانت تضمنها لها قوتها المالية : فنتيجة للإتجاه إلى الإدغار الموجود عند الشعب (وبلغ هذا الإدغار في السنوات الجيدة والسيدة من أربعة إلى خمسة مليارات من الفرنكات في السنوات الأولى من القرن) كان السوق المالي الفرنسي يشتمل على كمية ضخمة من رؤوس الأموال التي تأتي من الدول الأخرى للأفادة منها ؛ وكان المتوسط السنوي للاستثمارات في الخارج ، والذي بلغ ١٢٠٠ مليون فرنك فيها بين عامي ١٨٩٧ و ١٩٠٢ قد وصل إلى ١٣٠٠ مليون فيها بين عامي ١٩١٠ و ١٩١٣ . ولما كان إصدار السندات الأجنبية خاضع لتصريح من الحكومة ، وكانت الاستثمارات الفرنسية تتجه بالتفضيل صوب قروض الدولة ، فقد كان في وسع السياسة الخارجية أن تستخدم هذا السلاح المالي ، وتعرف كيف تستخدمه .

في أي إتجاه مارست هذه السياسة الخارجية الفرنسية عملها في أوروبا وخارج أوروبا ؟ .

بعد رد الفعل « المعادي لحركة الإستعمارية » والذي ميز الفترة البولانية عاد إزدهار حركة أنصار التوسع الإستعماري منذ سنة ١٨٩٠ وفي الطريق الذي

وسمه جول فيرى. وأيدتها بنسبة كبيرة مصالح المصدرين ، وخاصة رجال صناعة النسيج ، ومصالح المجموعات المالية . وساعدت عليها أكثر من ذلك التغيرات التي حدثت في النفسية الجماعية : فالانتقادات التي كانت قد وجهت حشد السياسة الإستعمارية في وقت جول فيرى كانت مستوحاة بنوع خاص من الحزب من رؤية هذه السياسة تضعف فرنسا على القارة وتعتمد بها عن مشغوليتها الأساسية ، وهي الحفاظ على أمنها ، ولكن هذه المشغوليات القارية أصبحت أقل إلحاحاً منذ أن أعطى عقد التحالف الفرنسي الروسي تأكيداً بالتأييد في حالة هجوم ألماني . وفي نفس الوقت أزال إنشاء الجيش الاستعماري في سنة ١٨٩٣ ، والذي اشتمل على التجنيد عن طريق التطوع ، مخاوف جمهور الناخبين مادام الجنود الثبان في سن الخدمة لم يعودوا يتعرضون بعد ذلك للذهاب للحرب في المستعمرات .

فلماذا استمر هذا المجهود رغم الأحداث والحوادث التي تأتت بالوزارات أو تسقطها ؟ لم يكن الرأي العام في جمهوره ، هو الذي يعطى قوة الدفع . ولم يكن هناك أي شيء يمكن مقارنته في هذا المجال ببريطانيا العظمى . ومع ذلك فقد كان هناك « حرب إستعماري » نشيط للغاية . وكانت دعائمه هي لجنة إفريقية الفرنسية ، التي تكونت في نوفمبر سنة ١٨٩٠ برجال سياسيين ، ومثقفين بالاشتراك مع بعض ضباط جيش المستعمرات ، والإتحاد الإستعماري الذي أنشئ في سنة ١٨٩٥ لكي يجمع بعض رجال الأعمال وبعض « ممارسي الحياة الاقتصادية في المستعمرات » . وكان « الحرب الإستعماري » هذا — والذي يستحق تنظيمه ووسائله أن تدرس من قرب أكثر — يجد مساندة في الأوساط العسكرية والبحرية ، وكذلك لدى البعثات الدينية . وكان له متحدثين بإسمه أقيوياء في مجلس النواب ، حيث رأس « المجموعة الاستعمارية » إيوجين إيتلين وهو ابن أحد الضباط ، وكان نائباً عن وهران ، ورجل أعمال . وكان له

تفوز في الأوساط الحكومية : وكافت « لكبار المستعمرين » صلات شخصية دائمة وسهلة مع الوزراء ، وحتى مع رئيس الجمهورية في عهد كارنو *Carnot* . وكان يمكن ، لكي يكون لعمل هذه الأقلية فاعلية ، أن يكف بمجموع الرأي العام عن عرقلة ، ودون أن يتم إهتماماً حقيقياً بالعمل الإستعماري . ومع ذلك فقد استمر تيار من العداوة للسياسة الإستعمارية في الوضوح في الأوساط السياسية . ورأى الراديكاليون « اليساريون » مع ليوجين بليتان *Eugène Pelletan* أن الحملات الإستعمارية تستدعي نفقات باهظة دون أن تعود ، من وجهة النظر الاقتصادية ، بشيء معادل لـ قيمته ؛ ولذلك فإنهم فضحوا استكلا بين « المغاريين » وبين البعثات الدينية . أما الاشتراكيون فإنهم قد أظهروا اعتراضات من حيث المبدأ : فبأي حق ترغب فرنسا في مد حكمها على شعوب ضعيفة ؟ وكانوا يخشون كذلك من أن تؤدي المغامرات الاستعمارية إلى زيادة قوة الانجاء العسكري . ولكن رد الفعل هذا لم يكن قوياً في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، ولم يصبح واضحاً إلا فيما بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٤ . وفي أوروبا كانت مسألة العلاقات مع الامبراطورية الألمانية هي الباقية في مركز المشغوليات الفرنسية . وهي تشرح وتتحكم في الانجاء الذي إتخذته علاقات فرنسا بالدول العظمى الأخرى .

وفي المجموع كانت طبيعة الرأي العام الفرنسي بالنسبة لألمانيا هي طبيعة ودفاعية ، . وكافت فكرة الانتقام قد راجعت بوضوح منذ فشل الانجاء البرلاني ، وخاصة بين عامي ١٨٩٣ و ١٩٠٤ . وحمل الزمن فعله : فكانت الأجيال الشابة التي لم تعرف مرارة الهزيمة أقل حساسية بالنسبة لهذه الذكريات التي بدأت في التآدم ، ودهم من طريقة التفكير هذه الاتجاهات الجديدة التي ظهرت في الألزاس واللورين مع تقدم حركة أنصار الاستقلال الذاتي . وأصبح الشعور بالاستسلام يعبر عنه علناً عند الاشتراكيين وعند المسالين ؛ وظهر فيها

بين عامي ١٨٩٧ و ١٩٠٢ عند بعض رجال الأعمال الذين آملوا ، وفي نظير تقارب سياسي فرنسي ألماني ، في الحصول تسهيلات جبركية من الرايخ ؛ وكان موجوداً كذلك قبل سنة ١٩٠٤ عند الأوساط الإستعمارية التي كانت تعتبر بريطانيا العظمى العدو الرئيسي ، وأخيراً عند مجموعة المثقفين التي كانت مجلة *Mercure de France* تنشر لهم في سنة ١٨٩٨ ، ولكن ما بهما أكثر من هذه المظاهر المتفرقة هو الاتجاه المتوسط للتفكير العام : فكانت مسألة الألاراس واللورين لا تثير صدى كبيراً في الرأي ؛ ولم تعد في غالب الأحيان إلا موضوعاً في « خطب توزيع الجوائز » وذكر السفير الألماني في باريس في تقريره سنة ١٨٩٨ أن جمهور الفرنسيين كان في سبيله إلى « لسيان الألاراس واللورين » ، وكتب فالدرسي الرئيس السابق طيبة أركان الحرب الألمانية في مذكراته في سنة ١٩٠٢ أن « فكرة الإنتقام لم يعد لها كثير من المتحمسين » . ومع ذلك فإن التناهي لم يكن يعني التخلي ؛ وكان الشعور الوطني سيتقلص إذا ما طرحت مسألة الإستفتاء على تنازل صريح . ورغم أن مسألة الألاراس واللورين قد فقدت من أهميتها بالنسبة للنفسية الجماعية فإنها بقيت العقبة الباقية في طريق أي تقارب فرنسي ألماني .

وأمام هذه المشكلة الألمانية لم تكن ردود فعل الأوساط الفرنسية المسيرة بنفس الطريقة . وقال جاك بنفيل *Jacques Bainville* أنه كانت هناك « مدرستين » . ويظهر أنه كان من الأصوب أن نقول مع « وريس ركلي *Maurice Reclus* أنه كان هناك منهجين ، إذ أن المسألة كانت لا تتعلق باختلافات أساسية ، ولكن بتقديرات مختلفة بالنسبة لمسألة الإمكانيات السياسية .

ورأى البعض ضرورة العمل على التقارب مع ألمانيا ، سواء لضمان السلم ، أو لإعطاء حرية أكبر للسياسة الفرنسية . واعتقد هؤلاء أنه من الملائم وضع مسألة الألاراس واللورين « خارج السياسة العملية » ، ولم يكونوا يفكرون بتاتا في تأكيد فقرات معاهدة فرانكفورت ؛ ولكنهم كانوا يأملون في إمكانية

تقريب الحكومة الألمانية من إعطاء تنازلات أو حلول وسط . وإذا ظهر من المجال لإعادتها لفرنسا ، وحتى في نظير تموينيات كبيرة في الميدان الإستعماري ، ألم يكن في وسعهم أن يصلوا إلى أن تصبح الألزاس واللورين أقلية له حكم محلي ، كنوع من دول « التخوم » ؟ وكان هذا أملاً خيالياً . ومع ذلك فقد بقي أنصار التقارب الفرنسي الألماني مخلصين لفكرتهم ، وفي شكل آخر : فكانوا يستقدون أنه من الملائم لإرضاء المطالب الخاصة « بمسكان تحت الشمس » ، ويتركون الإمبراطورية الألمانية تقيم سيطرتها أو نفوذها على أقاليم ما وراء أوروبا ، وبشكل يبعد قوى توسعها عن أوروبا .

واعتقد الآخرون أن المصالحة كانت غير ممكنة بين ألمانيا وفرنسا . تحالف حينما لمح غليوم الثاني إلى ذلك في إحدى مقابلاته في سنة ١٩٠٧ أجابه ليجين ليلين : « من اللازم أولاً إعادة إنشاء فرنسا . » مجرد تقارب ؟ لقد قال بول كامبون : إنه يتضمن أن تمنح فرنسا أمام ألمانيا . وبالتالي فإن أمن فرنسا كان محتاجاً إلى أن تضمنه مجهودات دبلوماسية لدى دول عظمى أخرى : مثل تدعيم التحالف الفرنسي الروسي ؛ ومحاولة الحصول على تأييد بريطانيا العظمى ؛ وإضعاف التحالف الثلاثي من طريق فصل إيطاليا وربما حتى النمسا والمجر عنه ، كما تصور السفير في فيينا ذلك في سنة ١٩١٠ .

ولكن كيف يمكن هول سياسة التوسع الإستعماري من السياسة الأوروبية ؟ كتبت مجلة إفريقيا الفرنسية *L'Afrique française* في سنة ١٨٩٨ أن تحقيق الخططات الإستعمارية « يجبر فرنسا على البحث على القارة عن الأمن وحتى عن التأييد » ؛ وبدون هذا الحذر لن يصبح العمل الذي قامت به في آسيا وإفريقية إلا « مجموعة من المغامرات الخطرة » ، إذ أنه « لا يمكننا أن نواجه جهيتين . » وكان ديلكاسيه قد ذكر نفس هذا التصريح قبل ذلك في خطبة برلمانية في سنة ١٨٩٣ : « ألم يكن حقيقياً أن إتمام عملنا الإستعماري يتوقف على نجاح سياستنا

الأوربية ؟ ، ومع ذلك ، ووراء هذا التشابه في الأشكال ، كان هناك اختلافاً جوهرياً فيما بين عامي ١٨٩٣ و ١٩٠٥ ، ما دام الأمر يتعلق بالتفكير في طريقة الاختيار التي ستخضع لها السياسة الأوربية . وما دام التوسع الإستعماري كان يقابل في كل مكان تقريباً بمقاومة بريطانيا العظمى ، ألم يكن من الواجب على فرنسا أن تضمن رضا ألمانيا أو حتى تحاول الحصول على تأييدها ؟ والظاهر أن هذا كان هو تفكير الإستعماريين في إفريقيا الفرنسية . أو ، ألم يكن من الأنفل لإنهاء المعارضة البريطانية ، نظير بعض التنازلات ؟ لقد ظهر أن الإتجاه الأول كان هو إتجاه جابريل هانوتو *Gabriel Hanotaux* والثاني هو إتجاه ديلكاسيه . كان هانوتو قد عمل مع جول فيري ، قبل أن يدخل في سنة ١٨٨٥ في السلك الدبلوماسي وظهر على أنه كان يوافق ، في خلال السنوات الأربع التي أدار فيها السياسة الخارجية من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٨٩٨ ، على ضرورة التعاون مع ألمانيا . فإلى أى مدى كان مستعداً للوصول ؟ ظاهرياً لم يكن ذلك أبعد من تعاون عرضي يمكنه أن يكفي لإثارة قلق بريطانيا العظمى وإجبارها على التعاون : ولذلك فإن التقارب الفرنسي الألماني سيكون — حسب أقواله — « حركة إلتفاف » . ومع ذلك ألم يكن يرى إمكانيات أوسع ؟ لقد لعبت إليه إحدى الروايات الألمانية عبارة : « وضع الأتراس واللورين خارج السياسة العملية » . وربما تسمح مذكراته *Carnets* عند نهاية لشربها بتحديد موقفه بصورة أفضل .

أما ديلكاسيه فإنه أكد منذ سنة ١٨٧٩ ، وحين كان يكتب بإشراف كاميل بارير *Camille Barrère* في جريدة جامبتا « الجمهورية الفرنسية » ، وكان يفكر في « إعادة إنشاء أوروبا » ، ويعمل من أجل تحقيق أهدافه بعزيمة صارمة وإيمان مطلق في عمله ، أكد على العكس من ذلك أنه مصمم على السير بالسياسة الإستعمارية الفرنسية « في إتفاق مع بريطانيا العظمى وبدون ألمانيا » ، إذ أن.

الحلاف الفرنسي الألماني كان « لا يمكن نسيانه » ، وقال لمساعديه أن فرنسا « لن تتخلى أبداً عن مقاطعاتها المفقودة ؛ وإلا فلن تكون هناك فرنسا بعد ذلك ... » ، ولن يكون أى تعاون بين فرنسا وألمانيا ممكناً ما دامت معاهدة فرانكفورت باقية بدون تعديل ؛ ولذلك فقد كان من اللازم التفاوض مع إنجلترا . واتمى بأن ضم إلى وجهات نظره زعماء الحزب الإستيمارى . وهذا الاعتقاد ، هل حصل عليه دفعة واحدة ؟ إن الهبذات متضاربة : لحسب مساعديه كان مصمماً منذ شهر فبراير سنة ١٨٩٩ على تنفيذ السياسة التى وضع إسمه عليها ؛ ولكنه ذكر فى مناسبات عديدة أحاديثاً لا تتطابق مع هذه النية ، وذهب إلى حد أن يقبل فى سنة ١٩٠١ إعطاء التحالف الفرنسى الروسى « نقطة معاهدة لإنجلترا » . وهنا أيضاً نجد أنه فى وسع دراسة الأوراق الشخصية وحدها ، والى بقيت بدون نشر حتى الآن ، أن تعطى عناصر تفسير ثابت . ولكن عدم التأكيد هذا ليس له الامدى محدود ، خاصة وأن سياسة ديبلماسيه قد ثبتت تماماً بدون تغيير ابتداء من سنة ١٩٠٢ .

وهذا الإختلاف بين أنصار محاولة المصالحة وأصحاب سياسة التشديد بالنسبة لألمانيا قد امتد بين سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١١ حينما قبل روفيه *Rouvier* ثم جوزيف كاير *Joseph Cailaux* إعطاء تنازلات فى الميدان الإستيمارى نظير رفع يد ألمانيا عن المسألة المغربية ، وأعلنوا أنهم يوافقون على تقارب فرنسا ألماني ، فى الوقت الذى لم يكن ريمون بوانكاريه *Raymond Poincaré* يعتقد فيه فى امكانية مثل هذا التقارب . ولكنها خفت واختفت تقريبا بشكل نهائى بعد سنة ١٩١٢ : وأصبح الإشتراكيون هم وحدهم تقريبا الذين ظلوا يشكرون حتى هذه الفترة فى إمكانية مثل هذا التقارب . وفى أى مدى كان هذا التصلب فى السياسة الفرنسية نتيجة لأعمال ألمانيا ؟ وهذا هو أحد الاسئلة الكبرى التى تطرح نفسها أمام التفسير التاريخى .

٤ - الامبراطورية الروسية :

أما الإمبراطورية الروسية فقد تمكنت من البقاء أوتوقراطية ما دامت قد احتفظت ببنيتها الإجتماعى التقليدى وبإقتصادياتها مجرد زراعية قريبا . ولكن أسس الحياة الإقتصادية والاجتماعية انقلقت عند نهاية القرن التاسع عشر . وكان من أهداف الإصلاح الكبير فى سنة ١٨٦١ - بما اشتمل عليه من إلغاء حالة العبودية ، إقامة طبقة من صغار الملاك الفلاحين ، التى يمكنها أن تصبح عاملا من عوامل الإستقرار . ولكن النجاح لم يتم ، وخاصة بسبب كون مساحة الاراضى القابلة للزراعة غير كافية لمواجهة الإحتياجات التى حتمتها تزايد الأهالى السريع . واستمر عدد الفلاحين المحرومين من الأرض ، فى التزايد باستمرار ، وهددت هذه البروليتاريا الزراعية بأن تصبح عاملا من عوامل الفوضى الإجتماعية . ومن ناحية أخرى زادت سرعة التصنيع منذ بدء باستغلال موارد منطقة الدونيتز . ورغم أن نمو هذه الصناعة لم يكن يكفى لإمتصاص الأيدى العاملة الوائدة عن الزراعة فإنه قد تسبب فى نشأة بروليتاريا مدنية ، وكانت مهيئة تماما للدعاية الإشتراكية ، فى نفس الوقت الذى نمى فيه البورجوازية والذى انتشرت فيه الآراء للتحرة . ودخلت روسيا ، والظاهر بدون أن تعلم الحكومة بذلك بشكل واضح ، فى طريق تحول اجتماعى جعلها تحت رحمة أزمة سياسية خطيرة . وكان هذا تهديداً أخطر كاهل السياسة الخارجية للإمبراطورية من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٨٩٨ .

وبقى توجيه هذه السياسة الخارجية خاصاً للشغولتين : الوصول الى البحر المتوسط ، الذى كان النافع الرئيسى للعمل الذى قامت به فى الامبراطورية العثمانية وفى البلقان ؛ والتوسع فى الشرق الأقصى حيث كانت الاراضى السيرية والمقاطعة البحرية ، ولتى كانت فى سبيل التحول بالاستثمار الداخلى ، مجاورة للإمبراطورية الصينية .

ولقد اتجهت هذه السياسة صوب الشرق الأقصى بوجه خاص في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. وشرحت الحلة التي شنها محررو أنباء بطرسبرج «الأمير أختوميسكي *Ukhtomski*» والذي كان مرتبطاً في شبابه بالقصر الجديد نيكولا الثاني، المصالح الاقتصادية : مثل تنمية سيبيريا الشرقية، وتنمية استثمار زراعي فيها — بنفس الطريقة التي سارت عليها عملية الهجرة الروسية في القسم الغربي — واستغلال موارد المناجم فيها ؛ ومن ناحية أخرى ضمان سوق تصدير في الامبراطورية الصينية وفي آسيا الوسطى لصناعة النسيج الروسية ، والتي كانت تنمو بسرعة منذ سنة ١٨٨٠ بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية ، والتي كان في وسعها أن تجد في قطن التركستان مصدراً للواد الأولية . ولكن لا شك في أن الدوافع العاطفية كانت أكثر أهمية : و قال أختوميسكي أن على روسيا أن تحتفظ في العالم بدور يتناسب مع الضخامة البشرية التي تتكون منها ؛ وأن عليها رسالة تاريخية ، تؤديها ؛ وأنه يمكنها أن تصل إلى ذلك في آسيا بسهولة أكثر منها في أوروبا ، إذ أن الروس كانوا من وجهة نظر الحضارة والنظام السياسي أشد قريباً من الآسيويين من أي أوروبيين آخرين . وكان إقدام هذه المحققات يعتمد على السكك الحديدية : فكان من المستحيل توجيه الهجرة صوب سيبيريا الشرقية ، وضمان حماية فعالة للقاعدة البحرية التي أُنشئت منذ سنة ١٨٦٠ في فلاديفستك ، والقيام بضغط على الامبراطورية الصينية ، ما مازالت هذه المسألة لم تنته . ولن تتأخر هذه المسألة ما دام إنشاء السكة الحديدية عبر سيبيريا والذي بدأ في سنة ١٨٩٢ قد سار بتقدم سريع .

ولكن هذا المجهود للتوسع أدى في سنة ١٩٠٤ إلى الحرب الروسية اليابانية وإلى الهزيمة العسكرية ، التي فتحت الطريق في روسيا لحركة الثورة سنة ١٩٠٥ . وبعد أن خرجت من هذه الأزمة ، طادت السياسة الروسية إلى أوروبا ؛ وزادت أهمية المشغوليات البلقانية والعثمانية . ولكن ما هي الوسائل التي

اعتمدت عليها الحكومة القيصيرية ؟ كان الجيش الذى سادته القوضى نتيجة لحرب مفجوريا بطيئاً فى إعادة تنظيمه ، والمالية العامة التى اهتزت بالآزمة الثورية ، تمر فى دور النقاها . ولذلك فإن روسيا لم تكن فى حاله تسمح لها بالقيام بحرب كبيرة . وربما كان فى وسعها أن تفكر فى استخدام وسائل أخرى إذا ما لعبت حتى النهاية بطاقة « التضامن السلافى » حسب الخطة التى كان قد نصح بها قادييف ودانيلفسكى ، ولكن الحكومة ترددت فى أن تقوم بذلك ، وحتى حينما كان الأمر يتعلق بالعناصر السلافية الأرثوذكسية فى شبه جزيرة البلقان ؛ ولذلك فإن الحركة التى وضحت فى سنة ١٩٠٨ وقت « مؤتمر السلاف المجدد » فى براغ قد بقيت بدون أى تأثير .

وامتد هذا الحسوف للقوة الروسية خلال سبع سنوات ولم تبدأ الحكومة القيصيرية فى التفكير فى إمكانية إعادة محاولاتها فى المسائل العثمانية والبلغارية إلا ابتداء من سنة ١٩١١ فقط ، ولكن دون أن تمتلك دائماً الوسائل العسكرية اللازمة لتدعيم « سياسة كبرى » .

فهل من الممكن أن نلاحظ خط سير واضح ومتمازج بين هذه المخططات المتتالية ؟ .

كانت السياسة الخارجية معوقة بتناقض داخلى يتحكم فى علاقات الإمبراطورية مع أوروبا ؛ فكانت روسيا بحاجة لاستخدام رؤوس الأموال والتقنيين الأجانب بدرجة أوسع ؛ ولكن الحكومة لم تكن ترغب فى المخاطرة برؤية النفوذ الأجنبى يؤثر على الحياة السياسية الداخلية . ومع ذلك فهذه المحاولات لم تكن تستند إلى حركة كبيرة فى الرأى العام ؛ فكانت جاهيز الفلاحين غير متأثرة بمجهود التوسع وكان العمال معادين له ؛ وأظهرت بعض أوساط البورجوازية المتحررة وحدها موافقتها عليه ، ولكنها كانت فى صراع مستمر مع الحكومة حول مسائل السياسة الداخلية ؛ ولذلك فإن الدور الفعال كان مرتبطاً بوجه خاص (٤٣ - تاريخ العلاقات الدولية)

بكبار الموظفين الذين كانوا قد نشأوا في ظل عقلية التقاليد الوطنية ، وفي بعض الأحيان كذلك ببعض المفارين للمالين مثل يزوبرازوف *Bezobrazof* في الشرق الأقصى .

وأخيراً فإن الإدارة العامة لم تكن مضمونة بشكل ثابت ولم تكن لتيقولا
 الثاني ، الذي وصل إلى العرش الإمبراطوري في سنة ١٨٩٤ ، صفات الرئيس
 وكانت الميزات الخارجية تعوز هذا الرجل الذي كان مظهره يدل على ضعف
 البنيان وعدم الاعتدال في طبيعته . وكذلك خصائص الشخصية : فكان
 الإمبراطور في أساسه خجولا ؛ وكان عتاده ، وفي بعض الأحيان وحشيته ،
 لا تمكن لإخفاء عدم ثقته في نفسه ؛ وكان ضعيفا ، ويخضع بسرعة لنفوذ المحيطين
 به . ولم تكن له وجهات نظر أصيلة ، رغم أنه كان يفهم بسرعة ، وكان يعبر
 عن نفسه بوضوح . وكان لا يقدر أكثر من ذلك على أن يدافع بقوة عن محاولات
 مساعدته . وإلى جانب هذا الملك قليل القيمة (كتب وزراؤه عنه د عزيزنا
 سيدنا العظيم المسكين) ، أعطيت إدارة الشؤون الخارجية لرجال بدون فاعلية .
 ولم يكن لوبانوف *Lobanof* من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٨٩٨ ولا مسدورف
Lamsdorf من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٠٦ إلا فنيين بسطاء . وكان إسفولسكي
Isvolsky من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩١٠ أكثر ذكاء ، ولكنه كان شرها لنجاح
 الشخصي بشكل لا يسمح له بالبقاء حذرا ، وكان كثير المناورات ، وبشكل لا يعطى
 الثقة لزملائه الأجانب ؛ وربما كان يخضع كذلك للوثرات المالية . وكان يثير
 القلق بسبب عدم استقراره والمآخذ التي تؤخذ على شخصيته ، ولم يكن مهابا .
 وكان سازونوف *Sazonof* الذي تلاه وجلاياها ، ولم تكن سلطته بطبيعة الحال
 تعادل حسن نيته ، وكانت صحته غير مستقرة ؛ ولم يتمكن من فرض نفسه على
 إدارات وزارته . وكانت الشخصية القوية الوحيدة من بين أعضاء الحكومة هي
 شخصية الكونت ويت *Comte Witte* حديث النعمة هذا ، الذي كانت له بعض

جوانب رجل الدولة ، ولكن ويت لم يستلم أبداً الشئون الخارجية ، إذا أنه لم يصل إلى أذن القيصر ، وربما أيضاً لأنه لم يظهر على أنه واثق تماماً من قدرات روسيا .

ونتيجة للحاجة إلى يد قوية في القيادة سمح الوكلاء الدبلوماسيين لأنفسهم كثيراً بعمل سياسة شخصية . وسمحت هذه الدولة الأوتوقراطية لممثلها في الخارج بحرية عمل لم تقبل تحملها أى حكومة ديمقراطية .

٥ - إيطاليا :-

أما إيطاليا ، هذه المملكة الشابّة ، فإنها كانت تمثل حتى في سنة ١٨٩٣ دور القريب الفقير بين الدول العظمى . ومع ذلك فإن نموها الديموغرافي السريع (زاد سكانها من ٣٠ مليون في سنة ١٨٩١ إلى ما يزيد على ٣٥ مليون في سنة ١٩١٣) قد ضمن لها ميزة أيد عاملة متوفرة ، وكان في وسعها أن يسمح لها بزيادة قوتها الحربية ؛ أما تنميتها الصناعية ، والتي تأخرت زمناً طويلاً نتيجة لنقص الفحم ، فإنها وجدت إمكانيات أفضل منذ أن زاد استخدام القوى المائية . ولكن محاولاتها بقت معرّقة بالمصاعب التي كانت باقية منذ عشرين سنة مضت ؛ فمن وجهة النظر المالية كان هناك ضيق وسائل ميزانيتها ؛ ومن وجهة النظر الاجتماعية إستمرار عدم الإستقرار المسبب عن التناقض الموجود بين بؤس الأهلالي المزارعين في المناطق الجنوبية . وبين إزدهارهم النسبي في سهول الشمال . وكانت إيطاليا تقامى كذلك ، وبشكل خاص عند نهاية القرن التاسع عشر من عدم إستقرار سياى كانت أسبابه من ناحية هو موقف الكاثوليك الذين رفضوا حتى في سنة ١٩٠٤ المشاركة في الإنتخابات ، ومن ناحية أخرى هو نقص نصيب الاعضاء البرلمانيين الذين كانوا يفضلون إرباطات المصالح والمنافسات الشخصية على الصراع الفكري

وكان السبب الرئيسي لمظاهر الضعف هذه يرجع بلاشك إلى الظروف

الجغرافية ، المرتبطة بالأرض ، وبما تحت الأرض ، وبالمناخ ؛ ولكن السبب الثاني كان بلا شك مرتبطاً بحالة تفكير أرسقراطية كانت تعتمد عن العشون العامة ، وبورجوازية كانت تردد أمام المشروعات الكبيرة أو ترفض للدولة وسائل العمل ، سواء عن طريق خوفها من المغامرات أو عن نفورها من المجهود الضرائبي . وربما كان ذلك مركب نقص ، دعمته التجارب الأخيرة : مثل المسألة التولسية في سنة ١٨٨١ ؛ وفشل الحرب التركية للعلنة ضد فرنسا بعد سنة ١٨٨٧ ؛ والهزيمة الإيبوية في مارس سنة ١٨٩٦ .

ومع ذلك فقد ظهرت حركة رد فعل لإجلاء من سنة ١٩٠٠ ضد هذه الاتجاهات للنبطية للآمال . وفضح جابريل دانتونزيو *Gabriele D'Annunzio* ما أسماه « أمنيات » الطبقات الحاكمة ؛ وكان يرغب في أن يعطى لإيطاليا مثلاً أعلى جديداً ، وينشر فكرة « خصبة » عن حقوق وواجبات الأمة . وكان أريكو كوراديني *Enrico Corradini* الأديب الفلورنسي هو الذي أصبح في محيط دانتونزيو المتحدث الرئيسي باسم هذه الحركة الوطنية . وافتتحت مجلة *Il Regno* التي ظهرت في سنة ١٩٠٣ ولم تبدأ في الإشعاع إلا في سنة ١٩٠٨ ، ضرورة مواجهة « شيخوخة » البورجوازية الإيطالية ود « إختصارها » .

ونجح مجهود الدعاية هذا في إيقاظ تيار من الفكر ؛ وكان من أسباب التجديد الذي ظهر في عمل مجموعات اللطالبيين لضم الأراضي الإيطالية ، والإهتمام الذي بدأ في الموضوع صوب التوسع الإستعماري . واضطرت الحكومة إلى أن تحسب حساباً لهذا التفكير ، رغم أن الهيئات المسيرة لم تكن تميل إلى للمغامرات . ولكنها كانت عاجزة عن تنفيذ مجموع البرنامج الوطني ، بالقيام بتسيير سياسة موجهة صوب أوروبا الوسطى ، وسياسة عمل إستعماري في نفس الوقت ؛ فكان عليها أن تختار فيما بينها . وما دامت تنظر للتحالف الثلاثي على الأقل من الناحية الشكلية على أنه ضروري للاحتفاظ بالحالة الأوروبية لإيطاليا ، فإنها صحت بمطالب ضم

الأراضي الإيطالية في نظير التوسع في البحر المتوسط . وكيف كان يمكنها أن تتبجح
طريقاً آخر ؟ لم يكن لها في أوروبا الوسائل الحربية والبحرية اللازمة ، لسياسة
كبيرة ، تزيد عن قوة البلاد ، الأمر الذي حكم عليها بأن تبقى في ركاب بريطانيا
العظمى وفرنسا . ولذلك فإنها رأت من الأفضل أن تقوم بمناورات ، ولم تكن
تخشى من أن تلعب على الجانبين .

٦ - - النمسا والمجر :-

ولم يكن للنمسا والمجر الوسائل الكافية للقيام بسياسة توسع إقليمي ، ولم
تتمكن تقعر بالحاجة للقيام بذلك ، فهل كان ذلك مجرد أنها بقيت ، رغم التقدم
الواضح في التنمية الصناعية في منطقة السويد وفي كورينثيا ، دولة زراعية قبل
كل شيء ، وأن البحث عن المواد الأولية وعن الأسواق بالتالي لم يعطرح نفسه
بالنسبة لها ، بشكل قاطع ؟ لقد كان ذلك يرجع بدرجة أقوى الى ظروف السياسة
الداخلية التي بقيت صعبة : ففي النمسا كان الصراع بين القوميات يستوجب كل
مجهود الحكومة ، وغالباً ما كان يشلها ؛ وفي المجر وحيث كان هذا الصراع أقل
ارهاقاً لأن قانون الانتخابات كان يعرض أغلبية المجرين ، كانت الحكومة
تقصر بأنها أكثر حرية ، ولكن هذه الحرية كانت بسيطة ، مادامت تستند الى
أسس مصطنعة ؛ وبقي الترابط غير تام بين المجر والنمسا ، والتي كان البنيان
الاقتصادي والاجتماعي في كل منها مختلفاً عنه في الأخرى . فكيف يمكن القيام
بسياسة خارجية قوية في مثل هذه الاحوال ؟

ولذلك فإن أفق العمل الخارجي بقي محدوداً بالمعضوليات القريبة . ولم يكن
للملكية الثنائية نصيب في المجهود الموجه صوب القارات الأخرى ؛ فهي لم تظهر
بالسكاد إلا في سنة ١٩١٣ بعض الثيات بالنسبة لآسيا الصغرى . وعلى القارة
الأوروبية لم يكن لها أى أهداف إلا في البلقان .

ومع ذلك فإن هذه السياسة البلقانية لم يمد لها نفس الطبيعة التي كانت لها

فيما بين عامي ١٨٧٥ و ١٨٩٠ . ومع أن سياسة « الانجاء صوب الشرق » كانت عدوانية ، في روحها مثلما كانت في وسائلها ، فإنها قد تخلت الآن عن « الاندفاع صوب سالونيك » . ولا شك أن وسائلها قد بقت في بعض الأحيان عدوانية ، ولكن أهدافها أصبحت في أساسها دفاعية : فكانت الحكومة . النموية المجرية ترغب في أن تحاط لنفسها ضد الحركة اليوجوسلافية ، وتمنع الجذب الذي تقوم به الحركة القومية الصربية لا على مجرد الشعوب التي تتحدث الصربية والتي تعيش على أراضي الملكية الثنائية ، ولكن كذلك على مجموعات الكروات والدماش وحتى السلوفين والذين كانوا رغم الاختلافات الدينية يتأثرون بتقارب اللغات والتقاليد . ولكن يمنع هذا الخطر لاكتفى جولوشوسكي . *Gotuchowski* المحتدل والسلي باستخدام وسائل الحرب الاقتصادية وبدون جدوى ؛ واستخدم إيرينثال *Aehrenthal* صاحب الفكر القوى والحصب ، الضغط الدبلوماسي مع التهديد العسكري ، ولكن في وقت تأكد فيه من عدم المخاطرة بالوصول إلى صدام كبير ؛ وفكر برتشولد *Berchtold* صاحب القلب المرهف في حرب كبيرة . وكانت المسألة تتعلق ببقاء الدولة نفسها . وفكر المسقشارون منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وحسبوا حساباً لنفسك هذه الدولة في اليوم الذي سيخفى فيه ذلك الرجل ، الذي كان يمثل منذ سنة ١٨٤٨ التقاليد الأسروية : وهو الامبراطور فرانسوا جوزيف .

٧ - الولايات المتحدة :

أما الولايات المتحدة فإنها بقت في عملها الخارجي خاضعة لبعض مظاهر النفسية الجماعية التي تنبع من الأحوال التي نمت فيها الأمة الأمريكية : مثل إمتداد المساحات المفتوحة للإستعمار الداخلي ؛ وإختفاء كل جوار خطير على القارة ؛ والحماية التي يضمنها المحيط ضد أى توسع أوروبي ؛ وكذلك سرعة النمو الديموغرافي والإقتصادي واستقرار النظم السياسية . فإلى خصائص العليمة

الوطنية في هذه الفترة ؟ الاتجاه السلى كان طبيعيا لدى هذا الشعب الذى كان يتصرف فى « مجال حيوى » متسع ، والذى يشعر بشعور الأمن المطلق بالنسبة للشعوب الأجنبية ؛ واتجاه العزلة نتج عنه شعورا خاصا بالإستنزاء بأوروبا « أرض العنف » وكذلك عن جمل وعن عدم تقدير شبه عام للشكلاات الأوربية ؛ وأخيرا الإعتقاد فى نوع من التفوق المعنوى ، إذا أن مواطنى الإتحاد كانوا يعتقدون أنهم قد فهموا « سر التقدم الإنسانى » أفضل من الشعوب الأخرى . ومع ذلك فقد ظهرت مشغوليات جديدة لدى الإتحاد الأمريكى إبتداء من سنة ١٨٩٨ ، ودون أن يتخلل عن أى مبدأ من مبادئه : وبينما كان قد أصر دائما على « عدم إهتمامه » بالسياسة الخارجية ، فبعد ذلك يحاول التوسع خارج حدوده . وعند أسس هذا الاتجاه التسلى ، علينا بلا شك أن نحسب حساباً لنفوذ المثقفين ورجال النظريات الذين كانوا قد أناروا فى الاتجاه ، وقبل سنة ١٨٩٥ ، حجباً تتعلق بالكرامة وبالأسباب الإستراتيجية . ولكن نداءهم لم يكن قد وجد صدًى له قيمته لدى الرأى العام . فلماذا إستمعوا إليه رغم ذلك ؟ كانت الدوافع الإجتماعية والإقتصادية هى التى تقرر هذا الاتجاه قبل أى شئ آخر . فكانت موجة الإستثمار الداخلى الكبيرة قد بلغت فى ذلك الوقت كل المساحات الموجودة ؛ فاخفت « الحدود » ولم يعد فى وسع روح المغامرين الأول أن تجد رضاها إلا إذا ما بحثت خارج الأراضى الوطنية عن ميادين عمل جديدة . وفى نفس الوقت تطلب لإزدهار الانتاج الصناعى البحث عن أسواق خارجية لتصريف ذلك الجزء من الانتاج ، والذى يزيد عن إحتياجات السوق الداخلى . وأصبحت الولايات المتحدة ، التى كانت تصدر حتى ذلك الوقت المواد الغذائية والمواد الأولية مصدرة كذلك للنتجات المصنوعة . وأخيرا فإن الأرباح التى تحققت نتيجة للتنمية الإقتصادية ضاعفت بسرعة كبيرة من مجموع رؤوس الأموال الموجودة ، والى كان مالكوها يرغبون فى أن يجدوا الفرصة فى عمل إستثمارات

في الخارج وفي الحملة التي قام بها «التوسعيون» في سنة ١٨٩٨ طرحت كل هذه الجميع. وهناك سبب أقوى يتمثل في قدرتهم على أن ينموا فيما بين عامي ١٨٩٨ و ١٩١٠ وبسرعة متزايدة (فيما عدا فترة الأزمة القصيرة سنة ١٩٠٧) حركة الانتاج الصناعي : فزاد استخراج الفحم بمقدار ١٠٠ ٪ / واستخراج النحاس بمقدار ٨٠ ٪ / وإنتاج خام الحديد بمقدار ٥٠ ٪ / وزاد إنتاج البترول بمقدار ٣٥٠ ٪ / وارتفعت قيمة المنتجات المصنوعة بمقدار الضعف . ووجدت هذه المصالح الاقتصادية تأييداً لها في المطالب العاطفية : مثل الرغبة في نشر الآراء المتحررة والديموقراطية لدى الشعوب العاجزة عن حكم نفسها بطريقة مقبولة ؛ والرغبة في القيام بواجب و بمسئولية أخلاقية، وذلك يجعل الشعوب «التي لم تتطور بعد» تسكب من مزايا الحضارة الأمريكية .

وكانت أصالة هذه التسلطية تتمثل في مناهجها . وبقي الرأي العام ، وربما أكثر منه الرأي العام البرلماني، مرتبطاً بالتقليد الذي قال بأن الولايات المتحدة — التي نشأت نتيجة لقطع علاقات خضوع إستعماري — يجب ألا تفكر في أن تفرض هذا النظام على شعوب أخرى . ولذلك فقد كان من الضروري تجاهى عمليات الغم الإقليمية وإتباع طريق آخر : مثل إقامة مناطق النفوذ ، التي تسمح بالوصول إلى نتائج شبه معادلة . وكان هذا هو هدف «دبلوماسية الدولار» حيث ترتبطت عن قرب المصالح المادية ، وهى مصالح رجال الأعمال ، بالمصالح السياسية . ووجدت ميدان عملها الرئيسى في دول أمريكا الوسطى .

ورغم أن هذه العمليات كانت متباينة وغير ظاهرة إلا أنه من السهل ربهم تخطيطها العام . فكانت هناك في أول الأمر إما طلبات للحصول على « حقوق امتياز » تتعلق بالأشغال العامة وبالمناجم أو بالاستغلال الوراعى تقدم للحكومات « الدول الجديدة » بمجهودات مواطنى الإتحاد ، وإما عروض مساعدات مالية تقدمها المصارف الأمريكية لمعاونة هذه الحكومة على تنظيم الإدارة أو

على تدعيم العملة . وغالباً ما كان هذان الشكلان مرتبطين، إذ أن عقود الامتياز، كانت في نظير القرض . وكانت دبلوماسية حكومة واشنطن تعمل لكي تؤيد هذه الطلبات أو هذه العروض . وكان دور هذه الدبلوماسية يصبح أكثر فاعلية حينما يتعلق الأمر بحماية إستثمارات رؤوس الأموال . وفي هذه الجمهوريات في أمريكا الوسطى، وحيث كان عدم الاستقرار السياسى هو القاعدة، كانت رؤوس الأموال الاجنبية المشتغلة في المشروعات الخاصة تتعرض لمخاطر كثيرة : مثل التعديل المفاجيء للتشريعات الخاصة بالمناجم أو الأراضي الزراعية، وإقامة مكوس ضرائفية فيها تمييز . ولم يكن في رسع الاستثمارات الخاصة بالقروض العامة أن تعتمد على أن مضمون أكثر من ذلك، إذ أن الاضطرابات الثورية كانت تضع الحكومات المستدينة في حالة لا تسمح لها بدفع أرباح الدين . وفي مثل هذه الحالة كان على حكومة الولايات المتحدة أن تتدخل، وفي بعض الأحيان بطريق تلقائي، وغالباً نتيجة لطلب أصحاب المصلحة : وعن طريق التفاوض أو عن طريق الضغط المسلح لطلب إلغاء الاجرامات المتحيزة، ولكي تضمن دفع أرباح الدين كانت تجهز حكومات الدول الجديدة، على أن تضع في خدمة هذه العملية بعض إيرادات معينة، هي في الغالب إيرادات الجمارك، التي كانت إيرادات ثابتة ويسهل مراقبتها . وبهذه الطريقة يتم اقامة إشراف جزئي من الولايات المتحدة على التشريع، وعلى موارد الميزانية وعلى السياسة المالية .

ولكن كل هذا ليس الا التمهيد . وسرعان ما تأتي حكومة واشنطن وتعلن أن المحافظة على النظام في هذه البلاد المستثمر فيها رؤوس أموال مواطني الاتحاد لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للتنمية الطبيعية للأعمال، وبالنسبة لآمن الإستثمارات . وهذا هو معنى الخطاب الذي أضافه الرئيس تيودور روزفلت لمبدأ مونرو برساته أمام مجلس الفيورخ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٤ : فإذا أظهرت

دولة أمريكية عدم قدرتها على ضمان « العدالة » للأجانب ، وإذا ارتكبت أو سمحت بإرتكاب أفعال تضر بحقوق وبمصالح مواطني الاتحاد ، فإن من حق الولايات المتحدة أن تمارس « سلطة يوليس دولي » - بأية وسيلة - يمكنها إما أن تقدم أسلحة وإتوانات للحكومة مهددة بحركة ثورية ، وإما أن تتدخل فيها وترتكها لمصيرها . يمكنها إما أن تقلل نجاح إحدى الثورات برفض الاعتراف بالحكومة الجديدة التي شكلها الثوار ، وإما أن تقبل منحها « الاعتراف » وتطلب منها ، على سبيل التبادل ، ميزات تجارية أو ضمانات مالية . وفي بعض الحالات - التي بقيت مع ذلك نادرة قبل سنة ١٩١٤ - كانت تذهب ، وفي إطار الاحتفاظ بالنظام وحماية ممتلكات الأمريكيين ، إلى حد إرسال قوات تؤيد حكومة مشتبكة مع الثوار ، أو تعمل على العكس من ذلك على منحها من إتحاد الثورة .

وفي هذه الأشكال المختلفة « دبلوماسية الدولار » يكون الدور الذي تلعبه المصالح الخاصة الاقتصادية والمالية ، أساسيا . وكتب المؤرخ الأمريكي بنجامين ويليامز Benjamin Williams أن « فكرة السلم الأمريكي Pax americana في المناطق غير المستقرة في خليج المكسيك وأمريكا الوسطى هي سياسة إستثمارات في غاليبتها » . ومع ذلك فعلينا ألا ننسى أن المصالح السياسية والاستراتيجية للاتحاد الأمريكي كانت تجد نصيبها في هذه العملية : فكان في وسع حكومة الولايات المتحدة أن تنجح في إقامة شبه حماية على الأقاليم التي كانت تتردد في أن تخضع لوضعية إستعمارية . وبقي أن نعرف ما إذا كانت هذه الأهداف السياسية قد تحددت سلفاً ، أو ما إذا كانت نتيجة لتدخل دبلوماسي كان هدفه الرئيسي هو إرضاء مصالح المعارف والمصدرين . فهل كان النفوذ الاقتصادي أو المالي هو الدافع لعمل السياسي ، أو كان هو وسيطته ؟ والواقع أنه كان في بعض الأحيان الواحد ، وفي أحيان أخرى الثاني ، حسب

الظروف أو الاوقات ، وحسب حالة تفكير الرجال الذين كانوا في السلطة .
 فهنا كان رجال الاعمال هم الذين يقدمون الدافع ، والذين يأتون بعد ذلك
 ويطلبون من الحكومة أن تهمي إستشارتهم ، وتستمع الحكومة إليهم ، إذ أنه
 يظهر لها ضرورى وشرعى أن تهمي مصالح مواطنيها ، أو لأنها تعتقد أن النفوذ
 المالى سيفتح الطريق أمام النفوذ السياسى . وهناك تقوم الحكومة نفسها بدفع
 رجال الاعمال والمصارف الى الامام ، لوضع أسس تمهد للتدخل الدبلوماسى
 أو العسكرى .

فهل هي مناهج جديدة ؟ لا بطبيعة الحال : فالدول الأوروبية كانت قد
 استخدمتها من قبل ، ولكن الولايات المتحدة تمارسها بقوة ، وباستمرار ،
 وبمهارة منقطعة النظير .

٨ - اليابانيان :

أما اليابانيان فكان في وسعها أن تفكر في تحقيق د رغبتيها في القوة ، منذ أن
 أصبحت في سنة ١٨٨٩ دولة دستورية ، ومنذ أن أنشأت جيشاً حديثاً ،
 (بلغ عدد رجاله في سنة ١٨٩٠ وفي وقت السلم ٢٤٠.٠٠٠ رجل) ومنذ أن
 بدأت في تنمية صناعتها لكي تتحرر من التبعية التي وجدت نفسها فيها بالنسبة
 للخارج .

وبين الدوافع التي قررت سياستها كانت اتجاهات النفسية الجماعية هي ذات
 الدور الرئيسى في هذه الفترة . فكان للشعب الياباني شعور شديد الحساسية
 بالشرف الوطنى و بالتفوق الياباني ، الذى كان يرجع في أصوله إلى المعتقدات
 الدينية ، وإلى تقاليد الطبقة العسكرية الإقطاعية القديمة . وكان مذهب الشيتوى
 قد علمه أن أصل الجور اليابانية كان مقدساً ، وأن الجنس الياباني كان جنساً
 له إمتيازاته ، وقد أعطى قانون شرف السامورى السابقين (والذين أصبحوا
 يكونون الآن قطاعاً هاماً في قيادات الإدارة والجيش) المثل لكل المواطنين .

واهتمت الحكومة بتنمية هذه الفاعل . وأعطى الرسوم الامبراطورى فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٠ للدارس الابتدائية رسالة تعليم الاطفال الإعزاز بالإنساب إلى الامة اليابانية ، والولاء الكامل للأسرة الحاكمة ، والاحتقار للأجانب . وكانت « المراسم الإمبراطورية ، الصادرة فى يناير سنة ١٨٨٤ قد أملى على الجندى واجباته : اليقظة مع التفكير ، والتشفس ، والإخلاص التام لأوامر الرؤساء ؛ وكانت قد ذكرت له أن عليه أن « يعتبر الموت كأخف من الريشة ، ولم تنتشر هذه التوجيهات بدون جدوى . وأصبحت ووح التضحية والمزيمة الوطنية هما دعامتى الرغبة فى السيطرة .

وكانت سياسة التوسع كذلك دوافع أخرى ، أكثر واقعية . فكانت الحكومة اليابانية تعلم جيداً بالضرورات الاستراتيجية والإقتصادية . ولكى تضمن حماية الأرخييل ضد أى هجوم ، كانت ترغب فى أن تضع أقدامها على مناطق القارة الآسيوية التى كان يمكن إستخدامها « قاعدة إنطلاق ، لمثل هذا العدوان المتوقع . ولكى . تمون شعباً يزداد عدده بسرعة بمواد التكوين ، كانت فى حاجة لإمتلاك أراضى تنتج الأرز . ولكى تنمى صناعتها فى بلاد فقيرة فى الفحم وفى خام الحديد بحثت عن إمكانيات للمناجم على القارة . ولم تكن هذه الدوافع الإقتصادية فى ذلك الوقت تمثل نفس الضرورة التى ستصبح لها بعد سنة ١٩١٩ ؛ ومع ذلك فقد بدأت فى إظهار تأثيرها .

* * *

وأضحى مركز الاهتمام ، فى الوقت الذى أصبحت فيه الولايات المتحدة واليابان قوى « عالمية » ، مركزاً حول ترايد العداوات التى تؤدى إلى حرب بين الدول العظمى الكبرى . فكيف تمت هذه العداوات ؟ لقد ظهرت مراحلها بوضوح . فبين عامى ١٨٩٣ و ١٩٠١ ، وفى الوقت الذى كان مجهود التوسع الأوروبى فيه هو الأكثر قوة ، كان توجيه العلاقات بين الدول العظمى غير

محدد بعد . وبين عامي ١٩٠١ و ١٩٠٧ نشأ تجمع جديد للدول : ففي مواجهة التحالف الثلاثي الذي ضعف بموقف إيطاليا غير المؤكد ، عقد الوفاق الفرنسي الانجليزي وتشكل الوفاق الانجليزي الروسي . وبين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٣ وقعت و اختبارات القوة ، بين المجموعتين المتنافستين . ولا شك أن دراسة هذا المقطع الدبلوماسي لا تبقى بدون جدوى ، إذ أن عقد هذه الاتفاقيات وامتدادها بين هذه الدول العظمى قد ساعد على زيادة خطورة التوتر الدولي . ومع ذلك فإن هذه الحالة لم تكن الا نتيجة للخدمات التي وقعت إما بين المصالح الاقتصادية وعمليات التوسع الامبريالي ، وإما بين تيارات المواقف القومية . ولذلك فإن على التفسير التاريخي أن يحاول بوجه خاص أن يفهم حركة القوى التي تخلق هذه العداوات ، وأن يظهر طبيعة هذه الازمات . ولكن ما السبب الذي جعل هذا العدد الكبير من الأحداث المحلية ، والتي كانت خطيرة من حيث المبدأ ، تبقى بلا نتائج بالنسبة للتطور العام للعلاقات بين الدول ، وفي الوقت الذي تسبب فيه غيرها في تهديد بالصدام ؟ وعلى الإجابة أن نحسب حسابا كبيرا للخططات السياسية : فالحكومات تهدىء أو تشعل هذه الأحداث لا لجرد رغبتها في الاحتفاظ بالمصالح المادية ، ولكن أيضا لأنها مشغولة بالكرامة الوطنية .

وإن تقدير القطاع الخاص بالنفوذ الاقتصادي ، والعاطني أو السياسي ، في الصراع بين الدول هو المسألة الأساسية لفهم العلاقات الدولية في خلال هذه الفترة .

الفصل التاسع عشر

ازدهار التسليحات (١٨٩٣ - ١٩٠١)

ظهر مجهود توسع الدول العظمى على حساب الدول الضعيفة أو المختلفة ، بسرعة متزايدة فيما بين سنتي ١٨٩٣ و ١٩٠١ ؛ وبدأ في إثارة تغيرات هامة في أشكال الحياة الاقتصادية والإجتماعية في الشرق الأقصى وفي إفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ؛ وأصبح كذلك مركز اهتمام في العلاقات السياسية بين الدول العظمى . وبدأت الحصرمات الأوروبية ، وحتى المنافسات البلقانية ، التي كانت قد تسببت منذ بضعة سنوات في خطر حرب عامة ، على أنها قد سكنت .

١ - للمصالح المتنافسة :

في هذا المجهود للتوسع ، وحيث انقسمت المحاولات غالباً لرجال الاحمال ، وإن كانت قد اعتمدت غالباً على الحكومات ، ما هي المناطق الجغرافية التي اتجهت إليها أنظار الدول العظمى الأوروبية في ذلك الوقت ؟

عملت فرنسا على أن تنمي بطريقة منهجية في إفريقيا الغربية والوسطى خطة عمل لعبت فيها إعتبارات الكرامة دوراً أكثر أهمية من للمصالح الاقتصادية : فند سنة ١٨٩٣ فكرت الأوساط الإستعمارية في خطة توغل عن طريق الأوبانجي صوب أعلى النيل . وبحثت روسيا في منشوريا ، وحتى في كوريا ، عن وسيلة لإقامة قاعدة بحرية كبيرة في المياه الحرة ، تسمح لها بممارسة ضغط على الحكومة الصينية ؛ واهتمت كذلك باستغلال موارد المناجم المنشورية والكورية . ووجهت إيطاليا رغباتها صوب إثيوبيا . وفي هذا القرار لم يكن للدوافع الاقتصادية إلا نصيباً ضعيفاً ، وكذلك الدوافع الديموغرافية ، أي فتح

أراض جديدة للهجرة الإيطالية ، فإنها لم تكن إلا هوامل ثانوية . وكان هدف هذا المجهود بنوع خاص هو إعطاء ترضية للشعور الوطني ، بعد خيبات الأمل التي كان قد لقيها فيما بين عامي ١٨٨٠ و ١٨٨٣ في مسائل البحر المتوسط ؛ ولكنه انتهى في مارس سنة ١٨٩٦ بكارثة عدوة . وكانت ألمانيا تهتم بنوع خاص بآسيا الصغرى رغم أنها قد أخذت دورها مع غيرها بالنسبة للصين . أما بريطانيا العظمى والتي كانت لها مصالح اقتصادية وإستراتيجية في جميع أنحاء العالم ، فإنها قد إشتبكت في كل مكان مرة واحدة ، سواء للدفاع عن مركز كانت قد حصلت عليه من قبل ، أو لكي تجد ميادين عمل جديدة . وفي الصين عملت للدفاع عن تفوقها الإقتصادي الذي هددته المنافسون . وبعملها في منطقة أعلى النيل كانت ترغب في أن تضمن أن أى من الدول الأخرى لن تتمكن من تعديل نظام مياه هذا النهر ، وتهدم بذلك حياة مصر الزراعية . وفي جنوب إفريقيا ، وتحمت دفعات سيسل رودس كانت بريطانيا مهاجمة . وعلى العكس من ذلك فإنها تركت مواقع أقدامها في أمريكا الوسطى أمام مخططات التسليطية الجديدة للولايات المتحدة .

ومن المحال في الحالة الحاضرة للإبحاث التاريخية أن نقيس بدقة في معظم هذه الحالات — وربما باستثناء حالة جنوب إفريقيا — التفخيرات التي وقعت للجماعات الإنسانية في المناطق التي عملت فيها هذه المجهودات التوسعية، وإن كان من السهل تتبع مجرى المنافسات بين التسليطيات .

ففي إفريقيا لم تتوقف المنازعات . وأعطى نشاط بعثات التوغل التي قام بها الإستعمارون الفرنسيون ، والإنجليز ، والألمان، في حوض النيجر وعلى مشارف بحيرة تشاد ، في كثير من الحالات، وخاصة في ربيع سنة ١٨٩٨ ، فرصاً لأحداث خطيرة ، وإن كانت لم تترعوا طغى خارج الأوساط الإستعمارية . ولكن هذه الخلافات كانت خطيرة في منطقتين هما جنوب إفريقيا وسودان وادى النيل .

فى جنوب إفريقية . وحيث امتلكت بريطانيا العظمى مستعمرة الرأس ونااتال، وامتلكت ألمانيا منذ سنة ١٨٨٤ مستعمرة جنوب غرب إفريقية، وكان للبرتغال مستعمراتها القديمة فى أنجولا وفى موزمبيق ، اتجهت مخططات التوسع البريطانى صوب مناجم الذهب والاماس فى الترانسفال وأورانج ؛ وهددت المصالح الألمانية : المصالح المالية، إذ أن رؤوس الاموال الألمانية كونت ٢٠٪ من مجموع الإستثمارات الموجودة فى مشروعات مناجم الترانسفال ؛ ومصالح النفوذ الألمانى فى العالم ، إذ أن مصير جنوب غرب إفريقية سيصبح قليل القيمة فى حالة تحقيق خطة سيسل رودس . وأعلن وزير الدولة للشئون الخارجية فى أكتوبر سنة ١٨٩٥ د اتان لن لسمح بأن تصبح الترانسفال فريسة لمشروعات رودس . ، ووضحت المقاومة الألمانية فى شتاء ١٨٩٥ - ١٨٩٦ وقت الغارة التى قام بها جيمسون Jameson أحد أهوان رودس فى أراضي الترانسفال ووضع غليرم الثانى نفسه بصفته حامياً لإستقلال دولة البوير . وكانت مجرد لفتة ، مادامت الغارة قد فعلت قبل ذلك ؛ ولكن هذه اللفتة تسببت فى إثارة شديدة للرأى العام الإنجليزى . ومع ذلك فإن السياسة الألمانية قد نخلت بعد ذلك بقليل عن هذه المقاومة ، وبحثت عن الفرصة للإتفاق مع منافستها . وتم هذا الإتفاق على حساب البرتغال : فالإتفاق السرى الذى عقد فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٨ اشتمل ، وإن كان بدون تحديد وقت معين، على خطة لتقسيم المستعمرات البرتغالية ، التى ستعطى لألمانيا القسم الأكبر من أنجولا والجزء الشمالى من موزمبيق ؛ وكذلك حينما قررت الوزارة الانجليزية فى سنة ١٨٩٩ أن تحطم بالقوة مقاومة البوير وتشارك فى جنوب إفريقية فى حرب استمرت حتى سنة ١٩٠٢ لم تحاول الحكومة الألمانية أن تعمل على وقف السياسة الانجليزية . وبالإختصار فإن ألمانيا قد تخلت عن الترانسفال ؛ ولكنها لم تحصل على بديل لها ، إذ أن اتفاقية ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٨ ظلت بدون تنفيذ ، وإذا كانت

إنجلترا قد نجحت في إقامة سيطرتها على جنوب إفريقيا ، وفي التخلص من العقبة الألمانية ، فإن ذلك كان نجاحاً تاماً .

وفي أعلى النيل كانت السياسة الإنجليزية قد حصلت على موافقة المنافسين المتوقعين الثلاثة : إيطاليا بإتفاقية سنة ١٨٩١ ، وألمانيا في يوليو سنة ١٨٩٠ ؛ ودولة الكونغو الحرة في مايو سنة ١٨٩٤ . ولكن محاولتها بقت بدون جدوى للحصول على موافقة فرنسا ، التي كانت الأوساط الرسمية فيها تأمل في أن تعجز بريطانيا العظمى ، بسبقها إلى السودان وادي النيل ، على فتح مفاوضات تتعلق بمصر مصر . ومنذ يونيو سنة ١٨٩٤ أعطت الحكومة الإنجليزية تحذيراً سرّياً لفرنسا : ذلك أن إرسال بعثة فرنسية صوب أعلى النيل ستسبب في « الصدام الأشد خطراً » بين الدولتين ؛ وجددت هذا التحذير ببلاغ رسمي في مارس سنة ١٨٩٦ . ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت تعلم تماماً بالخطر الذي يواجهها ، وفي نفس الوقت الذي دفعت فيه بريطانيا العظمى حملة الجنرال كلفنر *Kitchener* لإعادة غزو أعلى النيل ، أرسلت بعثة مارشان *Marchand* صوب فاشودة . ولم تقع « المواجهة » المتوقعة إلا بعد عامين ، في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ؛ ودون أن تذهب الحكومة الإنجليزية إلى حد إرسال إنذار طالبت بإخلاء فاشودة ؛ وتراجعت الحكومة الفرنسية ، إذ أن الحالة للمعونة البلاد والتي كانت مسألة دريفوس قد مزقتها ، وكذلك القوات البحرية ، لم تكن تسمح لها بالنفكير في حرب .

وأخذت مسألة الشرق الأقصى مظهراً جديداً فيما بين عامي ١٨٩٤ و ١٩٠١ وكان مركز الإهتمام يتمثل في الأزمة الصينية ، والتي كانت أسبابها العميقة هي دائماً موقف حكومة اللانغو الإمبراطورية من التوغل « الغربي » . ورغم أنها كانت قد أجبرت على فتح البلاد في سنة ١٨٤٢ ، وبدرجة أوسع في سنة ١٨٦٠ أمام النفوذ الأجنبي ، فإن هذه الحكومة لم تحاول أن تقب مثل اليابان (م ٤٤ - تاريخ العلاقات الدولية)

وتبدأ في دراسة وسائل الأوروبيين أو الأمريكيين . وظل التنظيم الإدارى والمالى حقيقياً ؛ وكانت الحياة الاقتصادية راكدة ، إذ أن الوسائل التقنية الأوروبية في الانتاج والنقل قد رفضها مجموع الموظفين إلا في حالات نادرة ؛ وكانت القوات العسكرية غير كافية ، نتيجة لنقص الروح العسكرية عند جمهور الشعب ، ولنقص المعدات الحديثة . وكانت أسرة المناظر لانتزال باقية تحت تأميم الذكريات التي تركتها ثورة تاينج ؛ ولم يكن لها اهتمام آخر سوى الاحتفاظ بالنظام والكشف عن معارضة الجمعيات السرية الصينية . وشجع هذا الضعف أطباع الدول الصناعية الكبرى ، التي كانت تهمر بسحر السوق الصينى ؛ وأما كذلك أطباع اليابان التي كانت حكومتها قد فكرت في أن تعمل في سنة ١٨٧٣ ، ولكنها رأت من الحكمة تأجيل تحقيق رغباتها حتى الانتهاء من إعادة البناء الداخلى للدولة اليابانية .

وكانت اليابان هي التي قامت بالمبادأة . وانهت في يوليو سنة ١٨٩٤ فرصة لاضطرابات كوريا لكي تقوم بانزال قواتها في هذه المملكة الخاضعة للإمبراطورية الصينية . وأظهرت الحرب الصينية اليابانية بشكل واضح ، ورغم أن سكان الصين كانوا يريدون ما يقرب من ثمانية أضعاف عن سكان اليابان ، تفوق جيش بحرية وأركان الحرب اليابانية . وفي مارس سنة ١٨٩٥ قام الجيش الياباني بعد أن كان قد احتل كوريا ، وكذلك منشوريا الجنوبية ونجح في النزول في إقليم شانتونج والنزول في فورموزا ، بالاستعداد لهجوم كبير يقوم به على بكين . وأجبر هذا التهديد الحكومة الصينية التي كانت تأمل بدون جدوى في الحصول على وساطة الدول العظمى ، على أن تقرر التوقيع على معاهدة سيمونوسيكي ؛ ونظمت عن سيادتها الإقليمية على كوريا ، وتنازلت عن فورموزا وجزر باسكادوريس وعلى شبه جزيرة لياوتونج في منشوريا الجنوبية . وكان الانتصار الياباني كاملاً إلى أقصى درجة ، إذ أن اليابان بوضع أقدامها في شبه جزيرة

ليارتونج وضعت نفسها في مواجهة المشروعات الروسية . وفرضت حكومة القيصر ، التي أيدتها فرنسا وألمانيا ، أس إعادة النظر في المعاهدة : فبقيت شبه الجزيرة مفتوحة للتوسع الروسى .

وبعد الضربة التي أوقفت اليابان عمت الدول العظمى الأوروبية على الإفادة من ضعف الإمبراطورية الصينية لكي يحصلوا من بلاط بكين على مزايا جديدة ، ولكي يسبقوا التوسع الياباني ، وطالبوا بحقوق امتياز خاصة بالسكك الحديدية وحقوق امتياز د لأقاليم مستأجرة . . وفي عامين سمحت بهذه الطريقة مناطق نفوذ إقتصادي في صالح الدول الأوروبية : روسيا في منشوريا مع ه الإقليم المستأجر ، في بورت آرثر ؛ وألمانيا في شانتونج مع خليج كياوتشو ؛ وفرنسا في ثلاث مقاطعات جنوبية للإمبراطورية مع ميناء كوانج تشووان . أما بريطانيا العظمى ، فنتيجة لعبورها من معارضة هذه السياسة ، فإنها قد انضمت إليها : فحصلت على حقوق امتياز خاصة بالسكك الحديدية في وادي يانج تسي الأسفل ، أى في المنطقة التي كانت لها فيها مصالح تجارية رئيسية ، ومنحت نفسها ميناء وى هاى وى على الساحل الجنوبي لخليج بتشيل بمقد إيجار . وكان هذا هو تقسيم الصين : وكان في وسع تقسيمها إلى مناطق نفوذ إقتصادية أن يؤدي إلى تقسيم سياسى . ورفضت الولايات المتحدة وحدها أن تشارك في هذه السياسة ؛ وفي مذكرة ٦ سبتمبر سنة ١٨٩٩ التي أثارها فيها مبدأ الباب المفتوح ، إحتجت على إقامة الإمتيازات التجارية . ولكنها أخذت ضمانات بمناسبة إصطدامها مع إسبانيا وضمنت لنفسها ملكية الفلبين لكي تحصل على قاعدة بحرية قريبة من السواحل الصينية ، وضمت جزر هاواى وكذلك جزيرة جوام ، لكي تحصل على نقطة ارتكاز على الطرق البحرية في المحيط الهادى . وشعرت حكومة المانشو بالأخطار التي كانت تهددها ، ولكنها ظهرت غير قادرة على الحركة .

ومع ذلك في نهاية سنة ١٨٩٩ ظهرت حركة مقاومة نقيجة لمجهود الجمعيات السرية الصينية ، والتي كانت أشهرها جمعية البوكسير ، واتخذت لنفسها مركزاً في إقليم شانتونج . وانتشرت الثورة المعادية للأجانب في شمال الصين ؛ وقرر البلاط الإمبراطوري أن يتعاون مع البوكسير . ولكن هذه المحاولة - الثالثة - منذ سنة ١٨٤٠ والتي هدفت للتخلص من السيطرة الأجنبية ، فشلت مثل المحاولات السابقة . وفي أغسطس سنة ١٩٠٠ سيطرت حملة دولية في مدة خمسة عشر يوماً على الموقف : ورغم منافسات وحذر الدول العظمى من بعضها ، ألم تكن لهم مصلحة مشتركة تتمثل في الدفاع عن امتيازاتهم ؟ ومع ذلك فربما كانت هذه المحاولة للقائمة هي التي ، رغم فشلها ، قد أبعدت إمكانية تقسيم الصين : ويظهر أن الدول الأوروبية قد فهمت أنه يوجد هناك روح وطني صيني ، وفكرت في أن القضاء على حركة البوكسير سيكون صعباً إذ لم تبق هذه الحركة محدودة داخل نطاق الصين الحالية . وعلى أي حال فإن الدبلوماسيين قد كفوا عن أن يشعروا ، حتى عن طريق الافتراض ، المشروعات التي قد تؤدي إلى « إلهياري » الصين .

وفي أمريكا الوسطى إحتلت المسألة الكبرى لقناة الموصلة بين المحيطين . المكان الأول ؛ وكانت مرتبطة بمصير الجزر التي كانت تغطي في بحر الأنثيل المناطق القريبة من قناة المستقبل . وفي هذه المنطقة أوقف التوسع الأمريكي المصالح التي كانت للدول الأوروبية ، وحاول أن يبعدها .

وتأكدت هذه النية منذ يوليو سنة ١٨٩٥ حينما قام الرئيس كليفلاند Cleveland بمناسبة المعارضات الخاصة بالحدود بين فينزويلا وغيانا البريطانية بالضغط على بريطانيا العظمى لكي تطرح المشكلة على لجنة تحكيم . وفي بضعة سنوات حققت سياسة الولايات المتحدة نجاحين هامين في المسائل التي كانت مطروحة منذ نصف قرن مضى .

وفى مسألة كوبا كانت دوافع هذه السياسة إقتصادية ومالية وإستراتيجية: فوارد المستعمرة الإسبانية - قصب السكر والطباخ وعام الحديد - كانت هائلة ؛ وكانت رؤوس الأموال الأمريكية مستغلة بدرجة واسعة فى المزارع وفى عمليات إستغلال المناجم ؛ وكان الموقع الجغرافى للجزيرة أساسياً للسيطرة على بحر الأنثيل . وحينما بدأ أهالى كوبا ، الذين كانوا قد ماروا فيها مضى بين عامى ١٨٦٨ و ١٨٧٨ ضد الحكم الإشباني ، ثورة جديدة ، كانت مطالبهم فرصة لكى يلعبوا دورهم . ومع ذلك فإن أوساط رجال الأعمال - وبإستثناء هؤلاء الذين كانت لهم مصالح مباشرة فى كوبا - بقيت مترددة لفترة طويلة ، إذ أنها خشيت الإضطرابات التى يمكن لحرب أن تعود بها على الحياة الإقتصادية . ولكن موجة من المواطنف إكتسحت هذه العقبة : وكانت إحدى الحوادث كافية - مثل انفجار إحدى المدرعات الأمريكية فى ميناء هافانا - وحملة صحفية قوية فى مثل هذه الحالة ، لإثارة الرأى العام . وفى ثلاثة أشهر هزمت إسبانيا ؛ ولم تتخل عن مجرد كوبا التى برزت تحت الحماية والمقنعة ، الولايات المتحدة ، ولكن كذلك عن بورتوريكو وفى المحيط الهادى عن الفلبين وجزيرة جوام التى أصبحت من ممتلكات الإتحاد الأمريكى .

ودفع هذا النجاح الحكومة الأمريكية الى أن تسرع برفع التحفظ الموضوع منذ سنة ١٨٥٠ على مسألة القناة الموصلة بين المحيطين . وبمعاودة كلايتون - بولوار Cloyton-Butler كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قد تعهدتا بالتبادل بعدم ممارسة إشراف منفرد ، على هذا الممر البحرى الكبير . بعد نشأته . ومع ذلك فقد أعلن الرئيس هاى Hayes منذ سنة ١٨٨٠ أن هذا القتال ، مادام سيربط الموانئ الأمريكية الواقعة على المحيط الأطلسى والواقعة على المحيط الهادى ، يجب أن يوضع تحت إشراف الولايات المتحدة . .

ولكن الحكومة الإنجليزية لم ترد على ذلك . وأصبحت المسألة تتطلب حلاً سريعاً حينما وضعت الولايات المتحدة أقدامها في جزر المحيط الهادئ ؛ وكانت الظروف مواتية ، إذ أن بريطانيا العظمى كانت مشغولة بحرب جنوب أفريقية . وبعد عامين من المفاوضات حصلت الحكومة الأمريكية بمعاودة هاى - بولسيفوت Hay-Pauncefote (١٨ نوفمبر سنة ١٩٠١) على حقها في إنشاء هذه القناة بمفردها ، وعلى أن تقيم فيها الإستحكامات و « قوة من البوليس العسكرية » .

وبعد أن أبدت اسبانيا ، تمكنت الولايات المتحدة من أن تقوم بما يقبـه إيجار بريطانيا العظمى على التنازل : فسمح الأسطول البريطانى الذى كان يراقب « منطقة الكاريبي » منذ أكثر من نصف قرن .

وأخيراً فإن الإمبراطورية النمساوية كانت تحتاز أزمة جديدة ابتداءً من سنة ١٨٩٤ : ومرة جديدة حاول الأهالى المسيحيون فى أرمينيا ، وفى كريت ، وفى مقدونيا ، أن يخلصوا من السيطرة الإسلامية ، وطالبوا بحكم على ادارى . ومن أسباب هذه الحركات كانت هناك مطالب الشعوب القوي التي أبدتها : الشعور الدينى ، والرغبة فى ضمان حماية الحرية الفردية ضد تحكم الموظفين ، وكذلك الرغبة فى الحصول على اصلاح لنظام الضرائب . ومع ذلك فإن الظروف كانت تختلف من احدى هذه المجموعات الى المجموعة الأخرى . فالأرمن الذين كانوا على الحدود الشمالية الشرقية للإمبراطورية وكانوا يقاسون من هجمات الأكراد ويحاولون مجرد القيام بالدفاع عن أنفسهم ، ولم يكن فى وسعهم أن يمتدوا على أى تأييد خارجى خلاف ما يقدمه الباجرون الأرمن المقيمين فى انجلترا أو فى الولايات المتحدة . وكان اليونانيون الذين يكونون غالبية سكان كريت ، يرغبون فى أن يضع الباب العالي ادارة الجزيرة فى أيدي حاكم مسيحى وفى أن تتفق ابرادات الضرائب على الجزيرة ؛ وكان فى وسعهم .

أن يأملوا في أن يحصلوا على تأييد الرأي العام وتأييد الحكومة في بلاد اليونان - وحاول البلغار في مقدونيا ، والذين قاطعوا الضرائب والمحاكم التركية ، أن يحصلوا على تأييد امارة بلغاريا . ولكن مناهج المقاومة العنائية كانت مقشاة في كل مكان ، وكانت تتمثل في الهجمات والمذابح ؛ وفي أرمينيا التي كانت بعيدة عن أنظار الأوروبيين أخذت عمليات الإقتحام هذه شكل إبادة منظمة : وفي خمسة أشهر من شتاء ١٨٩٥ - ١٨٩٦ يظهر أن عدد الضحايا بلغ ٣٧٠.٠٠٠ . ولم يكن في وسع هذه الازمة العنائية الا أن تؤدي الى مضاعفات سريعة في العلاقات السياسية الدولية . فأثارت المذابح شعوراً بالإشمئزاز لدى الرأي العام الأوروبي ، وأظهرت من جديد ضرورة فرض نظام أداوى على الحكومة العنائية يسمح بضمان الأمن للشعوب المسيحية ؛ وكان في وسع الحكومات الأوروبية أن تنفذ من هذه الحالة لكي تضمن على حساب هؤلاء أو أولئك ، مزاي ، أو حتى لكي تنسب في انهباء الإمبراطورية العنائية . وكانت المسألة الأرمنية تخضع لرقابة روسيا التي كانت مجاورة ، ولرقابة إنجلترا التي كانت صناعة النسيج فيها تستخدم وكلاء من الأرمن ، أما مسألة كريت فانها كانت تهم كل دول البحر المتوسط ، نظراً لموقع الجزيرة الإستراتيجى ، وكان في وسع ثورة مقدونيا أن تصبح أداة في أيدي النمسا والمجر وفي أيدي روسيا ، والذين كانا متنافسين ، للوصول الى أهداف سياسية . وكانت هناك لحظتان دقيقتان بوجه خاص : شتاء ١٨٩٥ - ١٨٩٦ وقت مذابح أرمينيا الكبيرة ؛ وريبع ١٨٩٧ حين دخلت اليونان ، التي كانت ترغب في ضم كريت ، في حرب ضد تركيا ، وانهمكت في خمسة عشر يوماً .

وفي المسألة الأرمينية كان الجديد هو الشكل الحديث الذى أخذه المحاولة الإنجليزية : فظهر استعداد السبرى للتدخل عن سياسة الاحتفاظ ، بالإمبراطورية العنائية التي كانت بريطانيا العظمى قد سارت عليها طوال القرن ؛ وفكر

في أن تركيا قد أصبحت « شديدة الفساد » بدرجة لا تسمح لها بالبقاء ، وواجه
إمكانية التقسيم . ومع ذلك فإنه لم يصر على موقفه حينما رأى أن الحكومة
الألمانية كانت لا توافق على هذا الحل . وعندئذ اقترح رئيس وزراء بريطانيا
تدخل بحرياً يكون هدفه « عبر البوسفور والدردنيل ، هو الساحل الأرميني
المطل على البحر الأسود ؛ ولكن هذا الاقتراح اصطدم بمعارضة حكومة روسيا
التي كانت تهتم الإنجليز بالرغبة في الاستيلاء على القسطنطينية .

وفي مسألة كريت كانت بريطانيا العظمى من أنصار منح نظام الحكم المحلي ،
في الوقت الذي اتخذت فيه ألمانيا موقفاً مخالفاً ، وربما كان ذلك يهدف القسب
في أزمة داخلية في اليونان يمكنها أن تؤدي إلى تنازل الملك ، وإلى وصول ولي
العهد قسطنطين إلى العرش ، وكان متزوجاً من أخت غليوم الثاني . ولكن الحرب
اليونانية التركية كانت تهدد بأن تمتد إلى كل شبه جزيرة البلقان ، في حالة إفادة
الدول المسيحية الصغيرة منها ، وبأيديها لحركة مقدونيا . ونظرت هذه الدول
قبل أن تتخذ موقفاً وتتدخل في مغامرة ، إلى الطريقة التي تتوجه بها السياسة
الروسية والسياسة النموية المجرية . وفي آخر أبريل سنة ١٨٩٧ اتفق الإمبراطوران
بالنسبة لمسألة المحافظة على الوضع القائم في البلقان . وكانت هذه حكمة نادرة
فكيف يمكننا شرحها ؟ كانت روسيا تنظر في هذه الفترة صوب الشرق الأقصى ؛
وكانت حلاوة على ذلك تخشى من عدم تمكنها من الاعتماد على التأييد المسلح
لفرنسا ، في حالة نشوب أزمة بلقانية . وكانت النمسا والمجر قد أخذت من
ألمانيا نصائحها بضرورة الحذر ؛ وكانت تخشى كذلك من رؤية الحركة المقدونية ،
التي يوجهها البلغار ، تنهض في حالة نجاحها بتكوين « بلغاريا الكبرى » ، أي إلى
حل حاربه الملكية الثنائية بشدة قبل ذلك في سنة ١٨٧٨ . وكان تمارض المصالح
بهذا الشكل ، وعدم الثقة بين الدول العظمى هو الذي أقعد الإمبراطورية
العثمانية .

وتسميت هذه الخلافات وهذه المناقشات المستمرة ، والتي ظهرت تلقائياً في كل مناطق العالم ، والتي أثرت في المصالح الاقتصادية للدول التسلطية ، في اصطدامات مسلحة: مثل الحرب الصينية اليابانية ؛ والحرب الإسبانية الأمريكية؛ والحرب اليونانية التركية ؛ وحرب جنوب إفريقيا . ولكن هذه الاصطدامات بقيت « محلية » .

وبالإختصار ، وهذه الملاحظة جديرة بالوقوف عندها ، فإن الإصطدام بين المصالح الاقتصادية للدول الكبيرة لم تكن كافية ، في هذه الأماكن التي كانت هذه المصالح وحدها هي المسؤولة ، لكي تنسب في تهديد بحرب عامة . وكانت الحكومات والرأى العام على علم بأن هذه الأهداف الاقتصادية ولم تكن تستحق الحرب ، ، وعلى الأقل حرب « كبيرة » ، ستسبب في أضرار تزيد في أبعادها عن مواضيع المشاكل . وكانت أوساط رجال الأعمال الأمريكية مثلاً متحفظة للغاية في سنة ١٨٩٧ بالنسبة لإسكانيات صدام مع إسبانيا ، إذ أنها كانت تعتقد أن هذا الصراع يمكنه أن يكون طويلاً ومريراً؛ ولم يغيروا وجهة نظرهم إلا في اليزم الذي بدأت فيه الحرب ، وعلوا أنها ستكون قصيرة . والحكومة الإنجليزية، رغم الأهمية التي كان يمثلها السوق الصيني بالنسبة للمصدرين البريطانيين ، والخوف الذي كانت تشعر به بهذا الشأن من سياسة روسيا في منشوريا ، أبعدت في مارس سنة ١٨٩٨ كل فكرة خاصة بالتدخل المسلح لمنع إقامة قاعدة بحرية روسية في بورت آرثر . ومع ذلك ألم يكن للشغوليات الاقتصادية بالنسبة لواشنطن ولندن الدور الأكثر فاعلية في تسيير السياسة الخارجية ؟ وكانت الحالة الوحيدة التي كان تصادم الإجماعات التسلطية فيها يستتبع خطر حرب بين الدول العظمى الأوروبية في خلال هذه الفترة ، هي مسألة غاشودة في سبتمبر سنة ١٨٩٨ . فما هو التصيب الذي يجب علينا أن نعطيه في هذا الصدام للشغوليات الاقتصادية ؟ كان هدف محاولة الأوساط الإستعمارية

الفرنسية هو « إعادة فتح المسألة المصرية » : فهي مسألة كرامة . وبطبيعة الحال لا يمكننا تجاهل التفسير « الإقتصادي » بالنسبة لطبيعة بريطانيا العظمى ، إذ أن المسألة كانت تتعلق بإعادة غزو السودان وادى النيل ، وبالدفاع عن أسس الازدهار الزراعى فى مصر نفسها . ومع ذلك فإن حيوية ردود الفعل التى ظهرت فى رأى العام الإنجليزى كانت تفسر بحالة النفسية الجماعية ، وأكثر بمرحلة من الرغبة فى حماية المصالح للمادية .

٢ - العلاقات السياسية بين الدول العظمى :

كانت هناك علاقة ثنائية بين هذه المنافسة التسلطية وبين الإرباطات الدبلوماسية القائمة أو التى كانوا يفكرون فيها فى أوروبا : فمن ناحية كانت كل دولة تحسب حساباً فى مجهودات توسعها للحالة الأوروبية التى تدعوها أو تجبرها على أن تحافظ على مصالح هذه الدولة أو تلك ؛ ومن ناحية أخرى كان فى وسع الأحداث التى تميز الصدام بين الاتجاهات التسلطية أن تدفع الحكومات إلى إعادة النظر فى الخط العام لسياستها ، وإلى أن تبحث عن نقط إرسكاز . وتحت عنوان المنافسات عارج أوروبا تمت فى خلال هذه الفترة العلاقات بين الدول العظمى الأوروبية ، ووسمت الإمكانيات الجديدة .

وكانت إمكانيات « تحالف قارى » يجمع ألمانيا وروسيا وفرنسا هو أحد هذه الإمكانيات . وكان النافع يرجع للحكومة الألمانية التى كانت تأمل فى إضعاف التحالف الفرنسى الروسى ، وكذلك فى إبعاد بريطانيا العظمى التى كانت مصالحها الاقتصادية تتعارض مع المصالح الألمانية . وفى أبريل سنة ١٨٩٥ انضمت إلى الطلب التهديدى الذى تقدمت به روسيا وفرنسا لليابان لجمعها لقبول إعادة النظر فى معاهدة سيموسيكى . وفى أوائل يناير سنة ١٨٩٦ ، وبالنسبة لمسألة الترتلسفال اقترحت بدون جدوى على فرنسا وعلى روسيا « عملاً مشتركاً » ضد بريطانيا العظمى . وفى أغسطس سنة ١٨٩٧ ، وفى وقت التباعد الإنجليزى الروسى

بمأن مسألة المضائق ، حاول غليوم الثاني ، في خلال زيارته لسان بطرسبرج ، أن يظهر للقيصر « قيمة الصداقة الألمانية » . وفي يونيو سنة ١٨٩٨ ظهر أنها تتجه من جديد صوب فرنسا : وإذ ترحب يولوف على هانوتو « تعاوننا عمليا بين فرنسا وألمانيا ، لمنع التوسع الإنجليزي في جنوب إفريقيا ، وبقيت هذه العروض بدون نتيجة . وغداة فاشدة حادت الفكرة من جديد ، ولكن هذه المرة بواسطة الحكومة الفرنسية ؛ وكانت الحكومة الألمانية بدورها هي المترددة ، واستمرت كذلك حينما حاولت الحكومة الروسية ، أثناء حرب البوير ، الدخول في محادثات يكون هدفها هزيمة بريطانيا العظمى .

وكانت الإمكانية الثانية هي إمكانية تحالف إنجليزي ألماني ؛ واقترحه الإنجليزي مرات عديدة بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٠١ . وفي سنة ١٨٩٨ كانت مجرد عملية جس نبض قام بها جوزيف تسمبرلين ؛ وزير المستعمرات ، الذي تحدث ، كما قال ، « بصفة شخصية » ولكنه كان قد حصل بالفعل على موافقة رئيس الوزراء وفي سنة ١٩٠١ أصبح هذا العرض رسمياً . وأعلن لانسدون وزير الدولة للشئون الخارجية إستعداده لعقد إتفاقية سياسية مع ألمانيا : تمهد بالحياد إذا كانت إحدى الدولتين في حرب مع دولة عظمى ؛ ووعد بمساعدة مسلحة في حالة تدخل دولة أخرى في هذه الحرب ، بدون « إستفزازها » . ولذلك فإنه كان مشروع التحالف دفاعي ، ولكنه كان محدداً بالحالة التي سيكون فيها أحد المتعاقدين . في صراع مع هدوين ؛ وبهذه الطريقة كانت بريطانيا العظمى ستتعهد بدخول الحرب إلى جانب ألمانيا في حالة صدام ألماني - روسي ، إذا ما قامت فرنسا بمساعدة روسيا بميوشها طبقاً لإلتزامات معاهدة تحالفها . ولكن الحكومة الألمانية لم تكن تكتفي وترضى بهذا العرض ؛ وطلبت إلى بريطانيا العظمى أن تأخذ على نفسها تعهدات ، لإحيال ألمانيا وحدها ، ولكن كذلك حيال التحالف الثلاثي . واعترض لانسدون بأن هذا التوسيع للشروع يهدد بإدخال إنجلترا

في صراعات لا تتعلق بها ، ؛ ولذلك فإنه اقترح ترك فكرة التحالف ودراسة مجرد اتفاقية مقصورة على مسائل « معينة » — مثل البحر المتوسط والخليج الفارسي . وكان الجواب الألماني هو « كل شيء أو لا شيء » . وبقيت المفاوضات عند هذه النقطة .

وبقيت هاتان الامكانيتان ، وهاتان كان مداهما يظهر من الوهلة الأولى كبير الإتساع ، الواحدة والأخرى ، في مرحلة الرغبات أو المشروطات التي لم تتم . ولم تتغير الإرتباطات التي تعاقبت الدول العظمى عليها .

وكان الحدث الوحيد الجديد هو تقوية التحالف الفرنسي الروسي . وكانت الإنفاقية العسكرية لسنة ١٨٩٢ ، وهي الجزء الرئيسى من التحالف ، تطبق في مجرد حالة حرب مع ألمانيا . ولا شك أن اتفاقية سنة ١٨٩١ كانت قد عالجت أمر تعاون دبلوماسى بين الدولتين داخل نطاق أوسع ؛ ولكن هذه الاتفاقية لم تشمل على وعد بتأييد مسلح ولقد التزمت الحكومة الفرنسية بالنص الدقيق لهذا التحالف فيما بين ١٨٩٤ و ١٨٩٨ . وكان يرتيلو *Berthelot* وزير الشؤون الخارجية قد اعتذر بوضوح في ديسمبر سنة ١٨٩٥ من امكانية تدخل مسلح في المسائل البلقانية ، وعلى الأقل مادامت روسيا لم تعط تأييدها لفرنسا في مسألة الألزاس واللورين . وكتب يقول « ان مصلحة وطنية كبرى ، مثل تسوية جديدة للمسألة التي تفصل بمرق منذ سنة ١٨٧٠ ألمانيا وفرنسا يمكنها أن يكون لها وحدها القيمة اللازمة لكي تبرز أمام الشعب الفرنسى الإرتباطات التي تتطلب حملا عسكرياً يمكن للدولتين أن يدخلوا اليه بالضرورة » . وفى مرات ثلاث فى سنة ١٨٩٧ كان هانر تو قد كرر أنه يجب على روسيا ألا تحتفظ بأية « أو هام » : فى المسائل البلقانية يمكن لفرنسا أن تعطي تأييدها الدبلوماسى ؛ ولكن لا شيء أكثر من ذلك . ومنذ ذلك الوقت أصبحت روسيا مترددة ، فى أثناء أزمة فاشودة . وبعد هذه التجارب ، ألم يكن من اللازم أن نخشى من ضعف

التحالف ؟ ولكي يمنع ديلكاسيه ذلك فإنه قد قرر الدخول فى محادثات جديدة مع روسيا .

والإنفاقية التى وقعها مع مورافيفف Mouravieff فى ٩ أغسطس سنة ١٨٩٩ عدلت من روح نصوص الإنفاقيات السابقة ، دون أن تدخل هليبا أى تغيير : فلم يعد هدف التحالف هو مجرد « الحفاظ على السلم » ، ولكنه هدف الآن « التوازن بين القوى الأوروبية » ؛ وهذا الشكل الجديد كان يتطلب أن تقبل فرنسا بذل معاوتها لسياسة روسيا البلقانية ، فى حالة قيام النمسا والمجر بالاعتداء على الوضع القائم ، وبممكنها أن تحصل نظير ذلك على تأييد روسى فى مسألة الأناضول والورين . كان هذا هو تفكير ديلكاسيه ، والذي أوضحه فى خطاب لرئيس الجمهورية : وقال أن الموضوع يتعلق بالإستعداد لتحقيق « أماننا وآماننا » . ومع ذلك فقد بقيت الطبيعة الدفاعية للتحالف ، مادام الاعتماد الألمانى وحده هو الذى كان يتسبب فى إثارة حالة الالتزام .

وفى العام التالى أدخل البروتوكول الذى وقع عليه رؤساء هيئات أركان الحرب ، والذي وافقت عليه الحكومات فى مارس سنة ١٩٠١ ، عاملا جديداً على هذا التحالف : وكان يعالج حالة الحرب مع إنجلترا ، والتي لم تكن إنفاقية سنة ١٨٩٢ قد تعرضت لها . فإذا قامت لإنجلترا بمهاجمة فرنسا ، فإن روسيا ستقوم بعملية « تحويل هكرى » فى التركستان ، وصوب حدود الهند . وإذا قامت لإنجلترا بمهاجمة روسيا فإن فرنسا ستركز ١٥٠.٠٠٠ رجل على سواحل بحر المانش لكي تحتفظ بالخصم تحت تهديد عملية انزال . ولكي تسمح الروس بالاسراع فى بناء السكك الحديدية الاستراتيجية فى التركستان ، وعاصمة خط أورينبرج الى طشقند فإن الحكومة الفرنسية قد سمحت بطرح قرض روسى بمبلغ ٢٥ مليون فرنك فى باريس ، وإن كانت قد أعلنت رغبيتها فى الحصول نظير ذلك على تسهيلات لتصدير المواد المصنوعة الفرنسية الى روسيا .

ومع ذلك فإن هذا لا يمثل إلا الملف الدبلوماسي . وبتترك لحص المسائل الأساسية للتفسير التاريخي بدون اجابة . فامكانية تقارب فرنسي ألماني بحثت مرات عديدة داخل اطار تحالف قارى ، ، فما هي قيمة هذه المحاولات ؟ ومشروع التحالف الانجليزى الالماني كان يمكنه ، فى حالة قبول الحكومة الالمانية له بالصيغة التى اقترحتها الحكومة الانجليزية ، أن يوجه العلاقات الدولية فى طريق جديد . فلماذا ترك ؟ وأخيراً لماذا قامت فرنسا وروسيا بتدعيم ارتباطاتها المتبادلة ؟

إن حالة تفكير الاوساط الحكومية فى ألمانيا وفى فرنسا هى التى تسمح لنا بتقدير المدى الحقيقى للقررات التى وضعت لتقارب فرنسي ألماني . وهل كانت إقتراحات التعاون الدبلوماسي التى قدمتها ألمانيا مرتين فى يناير سنة ١٨٩٦ وفى يونيو سنة ١٨٩٨ عظيمة ؟

لا شك أن الأولى لم تكن كذلك . وكفى لنا لكى نتأكد من ذلك أن نقرأ المذكرات التى كتبها المستشار هوشر وهولشتاين لإستخدام إدارتهم الداخلية . فباقتراح « وفاق قارى » ، لم يكن أصحاب هذه الفكرة يرغبون فى رؤية تحقيقها ؛ وكانوا يرغبون فى مجرد إثارة قلق إنجلترا ، وأن يظهر لها أحط العزلة ، ويدفعونها بهذا الشكل إلى التقارب مع التحالف الثلاثى .

وكان جابريل هازرت قد نظر إلى الثانية هل أنها جديدة . ولكن الفرصة أفلتت كما قال عنها كثيراً فيما بعد . وأكده أنه كان فى وسعه ، فى حالة قبوله للمفاوضات التى عرضتها ألمانيا ، أن يتحاشى الفشل الخاص بفاشودة . ولكن هذا الرأى لا يقوم على أساس . وليس علينا ، هنا أيضاً ، إلا أن نقرأ الوثائق الالمانية . فى ١٨ يونيو سنة ١٨٩٨ ، وفى نفس اليوم الذى وقعت فيه المحاولة الالمانية فى باريس ، كتب بيلوف إلى سفيره فى لندن : « لئلا نأمل أننا فى هذه المسألة سنحصل أكثر مع إنجلترا عن حالة ربط مصالحنا الإفريقية

بمصلح فرنسا . ولكن رجال الدولة الإنجليز إذا ما علموا أن فرنسا تبحث عن تأييد ضد إنجلترا ، فرما تصبح لهم استعدادات أكثر موافقة بالنسبة لطلباتنا ، وهل من الراجح علينا في تفسير هذه المرحلة أن نفسى اعتماد بيلاف الشخصى وفكرته عن فرنسا ؟ لقد ذكرها بوضوح حينما بلغته إعتراقات السكاكين دريفوس ، وامتنع عن تقديم الفتنة اللازمة لهدمة المسألة : وكتب في خلال هذا الصيف لسنة ١٨٩٨ أن ، الأزمة الداخلية الفرنسية تفكك الجيش وتثير إشتمزاز أوروبا . فلبذا لا تفرح ألمانيا منها ؟

وهذا هو ما يدفعنا إلى الاعتقاد في أن التحالف القارى لم يكن هو الهدف الحقيقى للسياسة الألمانية . وربما كان غليوم الثانى معجباً لهذه الفكرة ، ولكن معاونوه لم يعطوها أبداً أية أهمية : وفي تفكيرهم لم تكن ، المفاتيح ، التى قاموا بها لفرنسا إلا وسيلة لجذب بريطانيا العظمى إلى التفاوض .

وحينما كانت الدبلوماسية الفرنسية هى التى أخذت الدافع لعمل المحادثات ، هل من اللازم أن ننسب لها تماسكاً أكثر ؟ حقيقة أن التقارب مع ألمانيا كان يعتبر رغبة بالنسبة لبعض الأوساط الفرنسية ؛ ومع ذلك فإن هذه الأوساط لم تكن تفكر ، إلا في بعض الإستثناءات ، في أن تعلن أن فرنسا تقبل الأمر الواقع في الألزاس واللورين . ولكن الحكومة الألمانية فرضت شرطاً مسبقاً على كل تقارب : هو التأكيد بالنص على معاهدة فرانكفورت . وفي سنة ١٨٩٧ تركت بدون إجابة عرض هانوتو الذى ظهر لها من الشكل الذى قدم به أنه يدل على أن رأى العام الفرنسى لم يكن د ناضجاً . ، وحينما اقترح عليها في مايو سنة ١٨٩٩ الإقتراح الروسى بالتحالف القارى ، أجابته مقترحة ، وفي نطق هذا المشروع ، د ضمناً مشتركاً للوضعية الإقليمية للدول العظمى الثلاث . وأجابته حكومة روسيا بأن ذلك كان غير ممكناً : فلا شك أن فرنسا كانت قد صرفت النظر عن فكرة الإلتقام ؛ ولكنها كانت لا تقدر على إعلان ذلك رسمياً !

ولذلك فقد كان من السهل على بيلوف أن يجيب بأنه قيل عمل ارتباطات موجبة ضد إنجلترا ، عليه أولاً أن يضمن أمن الإمبراطورية على القارة . ولكن ألم يفرض هذا الشرط المعلن لأنه كان يرغب في أن يقسب في فشل المشروع ؟ وبالإختصار فإن هذه المحسات المستمرة من هذا الجانب أو ذاك لم تكن إلا مجرد رغبات أو مناورات قصيرة المدى . وليس من السهل في هذه المحاولات ، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأحداث عابرة ، أن نرى سياسة موجبة صوب التقارب . ولا يظهر أن الأوساط المسيرة كانت قد فكرت في مثل هذه السياسة ، لا في ألمانيا ولا في فرنسا : وكانت مسألة الألزاس واللورين تكفي لكي تكون عقبة في سبيلها .

ولكي نفهم فشل مشروع التحالف الإنجليزي الألماني علينا أن ننظر إلى أبعد من المحادثات الدبلوماسية ومن المحسات شبه الرسمية .

وكانت مسألة إنضمام بريطانيا العظمى للتحالف الثلاثي في هذه المفاوضات هي الحجر الأساسى : ولم تكن الحكومة الإنجليزية ترغب في الإرتباط بالتدخل في أزمة تلتج عن إنهيار النمسا والمجر ، هذا الإنهيار الذى اعتقد الدبلوماسيون في إمكانيةه في اليوم الذى يحتفى فيه الإمبراطور فرانسوا جوزيف ؛ واعتبرت الحكومة الألمانية أن من طبيعة هذا الرفض تشجيع أعداء النمسا والمجر ، الذين يمكنهم مهاجمتها دون أن يخشوا من تدخل إنجليزى . فل كانت هذه هي بالتحديد عقدة المسألة ؟ من الصعب أن نعتقد في ذلك . وعلينا أن نجد السبب الحقيقى للفشل أكثر من ذلك في حالة تفكير الأوساط الحاكمة التى كانت منقسمة ومتردة ، ومن الجانبين .

ففى إنجلترا كان جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات وحده هو الذى يتقدم للركب ، ودون تردد ، لأنه كان يعتقد أنه ليس في وسع بريطانيا العظمى أن تستمر في سياسة « العزلة اللامعة » في الوقت الذى تجد فيه نفسها أمام تهديد

بحرب مع روسيا في الشرق الأقصى ، ومع فرنسا في إفريقية . ووجد لاسدورف وزير الدولة للشئون الخارجية أن الفكرة كانت « مفيدة » ، ولكنه كان يشك كثيرا في النتائج . ولم يكن سالسبرى رئيس الوزراء يعتقد في أخطار العزلة ، مادام الاسطول الانجليزى كان قادراً على حماية الجور البريطانية من أى عملية نزول . ومع ذلك فإن تجربة حرب جنوب إفريقية التى أظهرت ضعف الجيش الانجليزى جعلته يفكر ؛ وكان هذا هو السبب لموافقته على مفاوضات سنة ١٩٠١ ؛ ولكنه لم يقبل الفكرة إلا مع تردد كبير ، إذ أنه وجد أن الإهباء ستكون غير متسارية في تحالف دفاعى إنجليزى ألماني : فالإلتزام الذى ستجده انجلترا نفسها مرتبطة به للدفاع عن ألمانيا ضد روسيا سيكون أشد ثقلاً من الإلتزام الذى إرتبطت به ألمانيا للدفاع عن بريطانيا العظمى ضد هجوم فرنسا . وفي ألمانيا كان الامبراطور راضياً في ربيع سنة ١٩٠١ من استلام عرض التحالف الانجليزى : « وبهذه الطريقة يظهر أنهم قد حضروا الى المكان الذى ننتظرهم فيه .. ويستمرار لا يمكننى أن أتردد بين الروس والانجليز ؛ إذ أننى سأنتهى بأن أبقي بين مقعدين » ، ولكن مستشاريه كانوا غير متفقين ، وخاصة لأنهم لم يفكروا بنفس الطريقة عما سيكون عليه المدى الفعلى لعملية الرفض . وأشار وولف مترنيخ السفير في لندن إلى خطورة فشل المفاوضات ، إذ أن الحكومة الانجليزية ستتحول صوب فرنسا وروسيا في حالة عدم حصولها على التحالف مع ألمانيا . وعلى العكس من ذلك أكد هولشتاين أن الرفض لن تكون له أية نتائج ؛ واعتقد أن بريطانيا العظمى لن تتمكن من الاتفاق مع فرنسا وروسيا ، إذ أن ذلك « سيكون كثيراً » . أما بالنسبة للمستشار ييلوف فإنه ظل بدون ثقة من أول المحادثات الى آخرها : وقال أن التحالف الانجليزى الالماني سيتسبب في إماراة ضمنية شديدة في روسيا ضد ألمانيا ، وبالتالي ألم يكن في وسع انجلترا أن تنفد من ذلك « لكن تحتفظ بعلاقات ودية مع روسيا ، رغم التحالف » وتدفنا في المسألة الاستعمارية ؟

وهكذا تقص الايمان بهذا الاتجاه من هذا الجانب ومن ذلك . فلماذا ؟
 لاشك أنه كان يسبب إمكانية التنافس البحري الانجليزي الالمانى الذى كان قد
 ظهر منذ سنة ١٨٩٨ . وفى مثل هذه الحالة ، كيف يمكننا الاعتقاد فى إمكانية
 بقاء مثل هذا التحالف ؟ كان هذا التحالف فى تفكير رجال الدولة البريطانيين
 يستيعم نخل ألمانيا عن برنامجها البحرى الكبير . ولكن حكام ألمانيا كانوا
 مع ذلك أقل استعدادا للتخل عن سياستهم العالمية *Weltpolitik* . أما بالنسبة
 لقلة تقديرهم لمدى هذا الرفض ، فإن هولشتاين كان ، فى الوقت الذى أصر فيه
 على أن الاتجاه العام للسياسة الإنجليزية لا يمكن تغييره ، قد ارتكب خطأ
 جسيما ، مثل الذى ارتكبه فيما مضى فى سنة ١٨٩٠ بالنسبة لموضوع العلاقات
 الفرنسية الروسية .

وأخيرا كيف يمكننا أن نفسر تدهيم وتوسيع نطاق التحالف الفرنسى الروسى ؟
 وهنا أيضا يبدو أن دور الظروف كان رئيسيا .

لقد كان من المنطقي أن ترحب الحكومة الروسية بأن تعزف إلى التحالف
 نقطة معادية لانجلترا ، ما دامت المصالح الروسية كانت تصطدم بالمصالح
 الإنجليزية وخاصة فى الشرق الأقصى . ولكن ماثير الدهشة أكثر هو أن تقبل
 إعطاء هدف لهذا التحالف يتمثل فى « الاحتفاظ بالتوازن » دون أن تجهل
 المعنى الذى يملقه دبلوماسيه على هذه العبارة . وفى سنة ١٨٩٣ ألم يرفض إسكندر
 الثالث بصراحة إعطاء وعد لفرنسا بتأييد فى مسألة الألزاس واللورين ؟ وإذا
 كان الموقف قد اختلف عن ذلك فى سنة ١٨٩٩ فلا شك أن ذلك رجع إلى
 حصول السياسة الروسية ، نظير ذلك ، على إمكانية اعتمادها على مساعدة فرنسا
 فى المسألة الثمانية . وفى الوقت الذى انشغلت فيه فى التوسع فى الشرق الأقصى
 كانت تخشى من رؤية النمسا والمجر تنفيذ من هذه الظروف ، وتأخذ ميزات فى
 المسائل البلقانية ، ولكى تستمد روسيا لهذه الإمكانية فلها كانت ترضى فى
 حمان مساعدة فرنسا .

أما تفسير العياصة الفرنسية فإنه أصعب من ذلك بكثير . فهل من الواجب علينا أن نعتقد أن ديلكاسيه لم يكن قد قرر في ذلك الوقت — كما يقول أصدقائه — توجيه سياسته في طريق تقارب مع بريطانيا العظمى ؟ وهل من اللازم علينا أن نوافق على العكس من ذلك على أنه قام بمجرد مناورة ، تهدف إثارة قلق الحكومة الإنجليزية لكي يجبرها على الإرباط معه ؟ أو خلاف ذلك كان يحاول أن يأخذ حذره أمام إفتراض أن بريطانيا العظمى لن تقدم على تسوية خلافاتها مع فرنسا ؟ وعلينا أن نعترف تماماً بأن هذه التفسيرات لا تعتمد على أية وثيقة .

ولذلك فإن الصدمة التي وقعت بين الإتحادات التسلطية لم تسبب فيما بين عامي ١٨٩٤ و ١٩٠١ في توجيه جديد لنظام الوفاقات أو المحالفات بين الدول العظمى الأوربية ؛ ولكنها تسببت في مجرد محاولات لم تعد مرحلة الأمانى ، والمجسات ، أو المناورات ، وهى التى بقت مرتبطة أشد الإرباط بالظروف المؤقتة .

الفصل الثالثون

التجمع الحديد للدول الأوربية (١٩٠١ - ١٩٠٧)

تميز مظهر العلاقات بين الدول العظمى في السنوات التي تفصل ١٩٠١ عن ١٩٠٧ بمصائص جديدة : فن ناحية تسببت مجهودات التوسع خارج أوروبا في حرب بين روسيا واليابان ، وتهديد بحرب بين فرنسا وألمانيا ؛ ومن ناحية ثانية تغير نظام الوفاقات والمحالفات بين الدول الأوربية بالإتفاق الفرنسى الإيطالى ١٩٠٢ ، والإتفاق الفرنسى الإنجليزى سنة ١٩٠٤ ؛ والإتفاق الإنجليزى الروسى سنة ١٩٠٧ . فما هى العلاقة بين هذين المظهرين للوقف الدولى ؟

١ - الاستعدادات بين الاتجاهات التسلطية :

بلغت مجهودات التوسع والمنافسات الناتجة عنها بين الدول الأوربية مناطق جديدة في العالم ، وفي نفس الوقت الذى مدت فيه الولايات المتحدة واليابان أقاليمها أو مناطق نفوذها على حساب الأوربيين ؟ وتشابكت مصالح الدول العظمى الأوربية في فارس ، وفي آسيا الصغرى ، وفي إثيوبيا ، وفي المغرب بشكل عام .

وكانت كل من بريطانيا العظمى وروسيا تراقب الأخرى وتعرقل عملها في طهران ، منذ النصف الأول للقرن التاسع عشر ، وأصبحت هذه العداوة خطيرة الآن : فاستغلت الحكومتان الضعف المالى للحكومة الفارسية لكي تحصل نظير فتح أرصدة لها على حقوق امتياز للناجم أو للسكك الحديدية . ووراء هذه المعاملات الإقتصادية والمالية ظهرت المصالح الإستراتيجية ، إذ أن روسيا كانت تفكر في إنشاء سكة حديدية تصل إلى الخليج الفارسى ، وهو مشروع خطير بالنسبة لآمن الهند ، وفي سنة ١٩٠٦ زادت الأزمة الداخلية في فارس — وكانت

حركة ثورية ساعد عليها نفوذ الآراء « الغربية » وموجة ضد وسائل التصنف التي كانت هي وسائل الحكومة — من الصعوبات المالية ، ومنحت بالتالي قرصاً جديدة للمحاولات المتنافسة للدولتين الأوروبيتين . ولكن هذه المنافسة سويت بحل وسط في أغسطس سنة ١٩٠٧ : هو تقسيم فارس إلى مناطق نفوذ إقتصادية ، روسية في الشمال ، وإنجليزية في الجنوب الشرق ، تفصلها منطقة « محايدة » .

وفي آسيا الصغرى وحيث قامت المجموعات المالية الإنجليزية والألمانية والفرنسية بمحاولات منذ سنة ١٨٩٠ للحصول على عقود إمتياز للسكك الحديدية كسبت المصالح الألمانية الجوزة : فالبنك الألماني *Deutsche Bank* حصل نتيجة اثأبيد حكومة برلين من الحكومة العثمانية في سنة ١٩٠٣ على عقد إمتياز لشبكة سلك حديد واسعة كانت ستغطي الجزء الأكبر من الأناضول وما بين النهرين ، ولها خط رئيسي يصل البوسفور ببغداد ثم بالخليج الفارسي . وفتح هذا العقد النشاط الألماني إمكانيات واسعة من وجهة النظر الإقتصادية ، وكذلك من وجهة النظر السياسية . وكان يعني تهديداً للمصالح المالية الفرنسية — إذ أن الجزء الأكبر من سندات الدين العثماني كانت في أيدي الفرنسيين ؛ ولكن تهديداً أكبر لبريطانيا العظمى وروسيا : فأصبحت بريطانيا العظمى مهددة بفقد المركز التفوق الذي حصلت عليه من وجهة النظر الإقتصادية منذ قرنين فيما بين النهرين ؛ وكانت تفكر بنوع خاص في أن أمن الهند سيتأثر إذا ما بلغ الخط الحديدي الخليج الفارسي ؛ وقلقت روسيا من هذه التقوية التي ستفيد منها الإمبراطورية العثمانية ، والتي سيصبح في وسعها ، نتيجة للعبكة الحديدية ، أن تنقل بسهولة قواتها المسلحة إلى جميع أجزاء أراضيها . ومع ذلك فإن مسألة « طريق بغداد » *Bagdadbahn* لم تكن تمثل في أية لحظة تهديداً خطيراً بصدام بين الدول العظمى . ولم تظهر للمعوقات إلا في الميدان المالي : فأقلقت فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا أسواق بورصاتها ومصارفها في وجه القروض التي حاولت الشركة الألمانية أن

تموها؛ ونجحت في تأخير بناء السكة الحديدية خلال بعض الوقت ، ولكنها لم تتوصل إلى وقف المشروع .

وفي إفريقيا الشرقية، بقيت إثيوبيا التي احتفظت باستقلالها في سنة ١٨٩٦ أمام المحاولة الإيطالية ، خاضعة لضغط المصالح الأجنبية . لحصلت فرنسا على عقد امتياز بسكة حديدية من جيبوتي إلى أديس أبابا وحاولت أن تحصل على مركز مسيطر على الحياة الاقتصادية . وكانت بريطانيا العظمى تراقب وتعرفل هذا العمل ، وكانت ترغب على الأقل في تجنب رؤية الجزء الغربي من هذه البلاد — منطقة بحيرة تانا والنيل الأزق — تقع تحت نفوذ دولة عظمى أخرى؛ وكانت إيطاليا كذلك تراقبه ، وهي التي كانت ترغب ، ودون أن تقدر على أن تقوم بمجهود جديد للغزو ، في أن تضمن بعض المكاسب . وفي سنة ١٩٠٦ توصلت الدول الثلاث إلى حل وسط : فانقسمت فيها بينها مناطق نفوذ إقتصادية في إثيوبيا .

وكانت مسألة المغرب هي الوحيدة التي مثلت تهديداً خطيراً السلم العام . فما هو الموضوع ؟ كانت إمكانيات المكاسب الإقتصادية هامة ، لا مجرد إمتلاك للمغرب لموارد معدنية وخاصة في منطقة الريف ، ولكن كذلك لأن عملية تجديده ، البلاد كان في وسعها أن تعطى فرصا لمشروعات بناء السكك الحديدية أو لإعداد الموانئ . ولم يكن للشغوليات الإستراتيجية — المرتبطة بمراقبة ، الطرق البحرية الكبرى — أهمية أقل ، مادام للمغرب يملك واجهة على البحر المتوسط وواجهة على المحيط الأطلسي : فالسألة مرتبطة بحرية المروء في مضيق جبل طارق ، وبحرية الحركة على الطريق البحري بين أوروبا ورأس الرجاء الصالح . ويمكننا أن نضيف إلى هذه المطالب مشغولية خاصة بفرنسا ، التي كانت ترغب في ضمان أمن الجزائر بمد حكمها على كل المغرب ، وأن تمنع بوجه خاص المشروعات الممكنة لدولة عظمى أخرى في هذه المنطقة .

وليس هناك ما يثير الدهشة في أن فرنسا تأخذ الدافع في مسأله التوغل

في المغرب . حقيقة أن جول فيرى قد رفض في سنة ١٨٨٤ إدخال السياسة الفرنسية في مسألة كان في وسع أبعادها الدولية أن تكون خطيرة . ولكن الحروب الإستعمارية رأى الآن ضرورة هذا العمل ، وأعلن رئيسه إوجين إيتين ذلك . بوضوح في سنة ١٩٠٢ من منصة النواب . وكانت مناهج توغل النفوذ الفرنسي « كلاسيكية » : مثل منح السلطان الذي كانت سلطته دائماً غير معترف بها من بعض قبائل المغرب ، الموارد المالية التي كان يحتاج إليها لتنظيم إدارة إمبراطوريته ، ومعونة المدرسين العسكريين لجيشه . واضطرت هذه السياسة بمقاومة بريطانيا العظمى التي لم يرغب عن فكرها مصالحها التجارية ، الحالية والمقبلة ، في السلطنة الشريفة ، والتي كانت مغنولة بشكل خاص بحماية الطرق البحرية ؛ وهددت كذلك مصالح إسبانيا التي كانت تمتلك منذ القرن السادس عشر مراكم رئيسية *Présides* على الساحل الشمال للغرب ؛ وتسببت في إثارة ألمانيا التي ، بعد وصولها متأخرة عن عملية تقسيم العالم ، لم تكن ترغب في أن يسوى بدونها مصير « البلاد الجديدة » والتي كانت لا تزال مستقلة . وحصل ديلكاسيه بإتفاقيات ٤ أبريل سنة ١٩٠٤ على تنازل إنجلترا ، نظير موافقته على حرية عملها الكاملة في مصر ، وتخل في أكتوبر سنة ١٩٠٤ لإسبانيا عن جزء متواضع من المغرب ؛ ولكنه كان ينوي إبعاد ألمانيا ، ومنذ بداية المفاوضات مع إنجلترا وإسبانيا ، أظهر هذه النية بوضوح : فليس للإمبراطورية الألمانية أية مصالح في المغرب ؛ وبالتالي « ترغب الحكومة الفرنسية في إبعادها » .

ودخلت السياسة الألمانية على المسرح في مارس سنة ١٩٠٥ . وفتحت زيارة غليوم الثاني لطنجة ، والتي فرض فيها نفسه حاميا لإستقلال المغرب ، أزمة دولية كبرى استمرت خلال ما يزيد على العام . ومع ذلك فقد كانت الملامح الرئيسية لهذه الأزمة الطويلة ، بسيطة . ذلك أن الحكومة الألمانية كانت قد فكرت في أول الأمر في المطالبة بجزء من المغرب ، ثم تخلت عن هذا الحل ؛

وأبعدت كذلك إمكانية رفع يدها في نظير تعويض . وكانت الخطى التي وضعتها تتمثل في « تدويل » المسألة المغربية . وقال المستشار بيلوف : « إنني أعتبر إمكانية انتهاء مؤتمر دولي بوضع المغرب تحت سلطة فرنسا وداخل نفوذ مصالحها ، أمراً مرفوضاً » . ورغم وجهة النظر التي أطلتها رئيس هيئة أركان الحرب الألمانية ، لم يكن لدى الحكومة الألمانية الرغبة المقررة للوصول حتى للحرب ، ولكن الدبلوماسية الألمانية استخدمت التهديد لإجبار الحكومة الفرنسية على قبول اجتماع المؤتمر الدولي : فارتست « مساومة تخويف » على الرأي العام الفرنسي ، في نفس الوقت الذي استغلت فيه الخلافات بين رؤييه رئيس الوزراء ، وبين وزير الشؤون الخارجية . ونجحت هذه المساومة بالنسبة للرأي العام والبرلمان فقط ، ولكن كذلك لدى كبار موظفي وزارة الخارجية . وفي ٦ يونيو سنة ١٩٠٥ استقال ديلكاسيه تحت ضغط ألمانيا المباشر ، واضطر رؤييه إلى قبول فكرة المؤتمر .

ولكن هذا « التدويل » للمسألة المغربية كان بعيداً جداً عن أن يحتفظ للسياسة الألمانية بالنتائج التي حسبت أنها ستحصل عليها . وحينما اجتمع المؤتمر الدولي في الجزيرة الخضراء من يناير إلى أبريل سنة ١٩٠٦ أيد وجهة النظر الفرنسية كل من بريطانيا العظمى وروسيا وإيطاليا وحتى الولايات المتحدة . وترك ميثاق الجزيرة لفرنسا ، في نفس الوقت الذي أعلن فيه استقلال السلطنة الشريفة ، وسيلة ممارسة عمل سياسي متفوق لدى السلطان ، مادام تنظيم وقيادة الشرطة في الموانئ المغربية قد تهد بها إلى فرنسا وإسبانيا ، ولكن في مثل هذه الظروف سيكون لإسبانيا بالضرورة (كما لاحظ بيلوف بنفسه) مركز « التابع » . ومع ذلك فإن السياسة الألمانية قد احتفظت لنفسها بحق « حجز » سيسمع لها بأن تؤثر على السياسة الفرنسية ، بالنسبة للسائل التي لن يتأخر ظهورها نتيجة لتطبيق الميثاق .

وهكذا ، وفي الوقت الذي سويت فيه العلاقات بين إيطاليا وفرنسا ، وبين بريطانيا العظمى وفرنسا ، وفي الوقت الذي فتحت فيه تسوية هذا الماضي في العلاقات بين هذه الدول ، وفي أوروبا نفسها ، إمكانيات جديدة — في نفس هذا الوقت ، وعلى العكس من ذلك أكدت الإمبراطورية الألمانية ، بسياستها في آسيا الصغرى وفي المغرب ، رغبها في الحصول على مكان يناسب قوتها الاقتصادية وقوة أسلحتها ، في عملية تقسيم العالم .

ولكن الدور المسيطر الذي كان لأوروبا في الحياة العامة للعالم وجد نفسه في نفس الوقت مهدداً بنمو تسلطية الولايات المتحدة وبقوة اليابان الجديدة . ففي أمريكا الوسطى استمر توسع الولايات المتحدة في ذلك الوقت بسرعة كبيرة . وأيدت حكومه واشنطون لإفصال أهالي بنما على حساب كولومبيا ، وسرعان ما عقدت مع جمهورية بنما الجديدة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٣ للمعاهدة التي ضمنّت لها التنازل عن شريط من الأراضي عبر البرزخ ، لكي تقيم عليه القناة التي تربط بين المحيطين . ولكي « تنطى » المناطق القريبة من القناة ، فإنها حصلت برسائل « دبلوماسية الدولار » على شبة حماية على جزء من جزيرة هايتي ، هو جمهورية الدومينيكان ؛ وقامت في سنة ١٩٠٦ بتدخل مسلح في كوبا أدخل هذه الجزيرة الكبيرة في « النظام السياسي » للولايات المتحدة . وهكذا أصبحت الطرق الموصلة بين المحيطات والمناطق المجاورة لها تحت سيطرة الإتحاد . ولكن السياسة الأمريكية لم تكنف بذلك : فهذه هي الفترة التي أعلن فيها الرئيس تيودور روزفلت أن الولايات المتحدة وحدها الحق في ممارسة سلطة بوليس دوى ، بالنسبة للدول الأمريكية . وأخيراً ، وعن طريق مؤتمرات الدول الأمريكية ، التي كان برنامجها اقتصادياً ومالياً ، نهض هيكل نظام هدف تمرين كل حكومات القاره على معالجة شئونها المشتركة تحت إشراف حكومه واشنطون .

وأمام هذا التقدم للسلطانية الأمريكية لم تقدم بريطانيا العظمى التي كانت قد تغلّت منذ سنة ١٩٠١ عن مراكزها في أمريكا الوسطى ، ولا فرنسا التي لم يعد لها منذ وقت طويل سياسة فعالة على القارة الأمريكية ، أى رد فعل . وحاولت ألمانيا وحدها ، التي كانت ترغب في إظهار قوتها في جميع أنحاء العالم ، أن تقوم بلفتة : فيمناسبة الحادث الذي وقع بين حكومة فنزويلا ودانيتها الأوربيين ، قررت ، بالإتفاق مع بريطانيا العظمى ، محاصرة سواحل فنزويلا؛ ولكن في الوقت الذي بقيت فيه إنجلترا حكيمة ، قامت إحدى السفن الحربية الألمانية بفتح نيرانها في سنة ١٩٠٣ على بعض التحصينات . وسرعان ما أعطى الرئيس ميودور روزفلت ، الذي كان يعتقد أن ألمانيا ترغب في وضع أقدامها على السواحل الجنوبية لبحر الأنكيل ، أوامره لقواته البحرية بالاستعداد لحماية فنزويلا ضد عملية نزول الألمان المتوقعة . ولم تصر الحكومة الألمانية ، وقبلت التحكيم . ولكن روزفلت إهتم في إحدى مقابلاته مع السفير الألماني بالإصرار على إظهار مدى الحادث : كان في وسع السفن الحربية الألمانية أن ترى خصمهم الممكن في أسطول الأدميرال دبوي Dewey وكان في وسع رجال دبوي أن يعتبروا السفن الألمانية كأقرب هدف للمركبة . لقد حان الوقت لإنهاء هذه المسألة ، وهكذا تمكنت الولايات المتحدة من وقف ألمانيا ، بعد بريطانيا العظمى ، وأظهرت بقوة رغبتها في معارضة كل عمل تأديبي لدولة أوروبية في المنطقة التي تنطلي مشارف القناة للوصلة بين المحيطين .

وفي آسيا الشرقية ، في منشوريا وفي كوريا ، إصطدمت روسيا بمقاومة اليابان .

وكان التوسع الروسى في أثناء حرب البوكسير في سنة ١٩٠٠ قد وجد الفرصة للحصول على ضمانات ولتدعيم التفوق الذي ضمنه له منذ سنة ١٨٩٨ بناء السكك الحديدية وإنشاء القاعدة البحرية في بورت آرثر . براحتت القوة الروسية

في الحملة الدولية للأقاليم المنشورية الثلاث « مؤقتاً ». وكانت حكومة التقيصر قد حاولت بدون جدوى أن تحصل من الحكومة الصينية على إتفاق يجعل هذا الإحتلال نهائياً . ولقد ظهرت في أول الأمر على أنها قد قبلت هذا الفشل، وطبقه لرأى الكونت ويت وقعت مع الصين في أبريل سنة ١٩٠٢ على إتفاقية تتعلق بالجلاء التدريجي . ولكنها أوقفت تنفيذ الإتفاقية في سنة ١٩٠٣ . وكان هذا التحول مرتبطاً بشكل خاص بعمل يوزورازوف وجعل الأهمال الذي كان يمتلك في الأقاليم الكورية عقد إمتياز لاستغلال المناجم على الضفة اليسرى لنهر يالو . ونجح يوزوروف في أن يجذب التقيصر لمشروعاته ؛ وحين كلفه التقيصر بنفسه بمهمة دراسية في الشرق الأقصى عقد صلات مع الأميرال أليكسايف *Alexeief* قائد القوات الروسية في بورت آرثر، وبعد شهر من الصراع المعلن نجح في تغيير سياسة ويت .

وخشيت اليابان من رؤية تهديد نفوذها المسيطر في كوريا ؛ ولم تقبل كذلك التخلي عن إمكانية التوسع في منشوريا الجنوبية ، حيث كانت تمتد في إمكانية حصولها على الأراضي الصالحة للزراعة اللازمة لمهاجريها ، وعلى المواد الغذائية اللازمة لسد النقص في الإنتاج المحلي ، وعلى الفحم والحديد اللازمين لصناعاتها . ولكي تفرض على روسيا تقسماً لمنشوريا ، وترغبها على إخلاء رأس الجسر ، الكوري ، لم تردد في التفكير في الحرب . وكانت بطاقتها الرئيسية تتمثل في الميزة التي كانت للجيش الياباني على مسرح عمليات قريب من قواعد ، في الوقت الذي لم يكن فيه القوات الروسية ، ثقل الإمدادات والمعدات إلا السكة الحديدية التي تعبر سيبيريا ، والتي كان طولها ٧٠٠٠ كيلومتر ، وكانت مقطوعة بمعدية تصل بين شاطئ « بحيرة باينكال » . ولكن هذه الميزة كانت بدون فاعلية ما لم تمتلك اليابان السيطرة البحرية عند مضائق كوريا . فهل كان في وسعها أن تصل إليها ، وفي أن تحتفظ بها ، وخاصة في حالة ما إذا ضمن التحالف الفرنسي .

الروسى لاساطيل القيصر تأييد القوى البحرية الفرنسية ؟ وقد طلبت الحكومة اليابانية وحصلت في يناير سنة ١٩٠٢ على التحالف مع بريطانيا العظمى ، الذى كان يهدف هذه الإمكانيّة: ولم تعط الحكومة الإنجليزية وعداً بمساعدة عسكرية فى حالة حرب ضد روسيا وحدها ؛ ولكنها تعهدت علناً بالتدخل فى حالة حصول روسيا على معونة دولة أخرى ، أى معونة فرنسا .

وبدأت اليابان بعد ثمانية أشهر من التفاوض بدون جدوى مع روسيا العمليات الحربية فى ٨ فبراير سنة ١٩٠٤ بعملية مفاجئة — هجوم على الاسطول الروسى فى خليج بورت آرثر — ضمنّت لها السيطرة البحرية لمدة أشهر عديدة وفى العمليات الحربية فى منشوريا حصل الجيش اليابانى على ميزات سريعة ، إذ أنه كان يعتمد ، فى خلال الستة أشهر الأولى من الحرب ، على التفوق العددي . ولم تتعادل القوات إلا ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٠٤ . ومع ذلك فإن القوات اليابانية قد نجحت ، بعد فضائتها على هجوم مضاد روسى — وهى معركة موكدن (٢٣ فبراير — ١١ مارس ١٩٠٥) — فى إحتلال مواقع العدو . وحاولت القيادة الروسية بدون جدوى إعادة الموقف إلى ما كان عليه : فالاسطول الذى كان قد حضر من أوروبا عبر خط سير تاريخى ، والذى كان مكلفاً بقطع خطوط المواصلات البحرية للجيش اليابانى ، قضى الاسطول اليابانى عليه فى ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ فى مضيق كوريا ، عند تسوشيم . ولا شك أن منشوريا كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون قد فتحت كلها ، وكان الجيش الروسى فى حالة تسمح له بمواصلة المقاومة ؛ ولكن حكومة القيصر كانت مهزولة ، فى روسيا ، بحركة ثورية أجبرتها على أن تطلب الصلح فى الشرق الاقصى .

وختم عرض الوساطة ، التى تقدم بها رئيس الولايات المتحدة ، الذى كان قلقاً من نجاح اليابانيين ، وكان يرغب فى تحديد نتائجه ، مصالح الروس . ووافقت الحكومة اليابانية على قبول التفاوض إذ أنها كانت تعمل بالصعوبات الاقتصادية

والمالية التي ستنج عن استمرار الحرب ؛ وقعت هكذا بالحصول على نتائج جزئية . وفي ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٥ أعطت معاهدة بورتسموث لليابان بورت آرثر والخط الحديدي في جنوب منشوريا ، وكذلك الجزء الجنوبي من جزيرة سنغاليين ، وسمحت لها بإقامة حمايتها في كوريا . وأصبحت التوسع الروسي د ضربة فاصلة ، أوقفت في مكانه .

وكان هذا هو أول إقتصار حصل عليه الصفر على البيض منذ بداية التوسع الاوربي . وسمح لليابان بوضع أقدامها بثبات على القارة الآسيوية ، وبأن تغير بهذه الطريقة معطيات السياسة الدولية في الشرق الأقصى . وشجع على الهند ، ومنذ سنة ١٩٠٥ ، الحركة الوطنية الموجهة ضد الحكم الإنجليزي ، وفي الهند الصينية . في سنة ١٩٠٨ محاولات المقاومة ضد الإستعمار الفرنسي . وأخيراً فإنه ترك الجيش الروسي في فوضى ، وغير قادر لمدة سنوات عديدة ، على أن يلعب دوراً فعالاً في أي حرب أوروبية .

كانت هذه هي الإمكانيات القريبة . ولكن ماذا ستكون عليه هذه الإمكانيات على مدى أوسع ؟ ذكر بول كامبون « أن اليابانيين لا يشكون في أن المسألة لا تتعلق بأى حال من الاحوال بمعرفة ما إذا كانوا سيحصلون أولاً يحصلون على قطعة من كوريا ، ولكن ما إذا كانوا سيصبحون روساً أو أمريكيين : فيصبحون ، في فترة الخمسين سنة القادمة موضوع القسابق الكبير الذي سيقع بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأقصى . ولكن كل هذا ليس إلا المستقبل » .

وإذا كانت كل هذه الصراعات ، والتي كان بعضها هاماً ، لم تتود أخيراً إلى أى عدام مسلح بين الدول الاوربية ، ألم يكن هذا هو الدليل على أن حكومات وشعوب هذه الدول ترددت في تحمل مخاطر « قياس القوة » ؟

٢ - الاتفاقيات الجديدة بين الدول الأوروبية :

في نفس الوقت الذى تمت فيه هذه الصراعات فيما بين عامى ١٩٠١ و ١٩٠٧ أخذت الإرتباطات الدبلوماسية أو العسكرية المعقودة بين الدول الأوروبية صفات جديدة . فإيطاليا بعقدها مع فرنسا إتفاقاً سياسياً سرىاً فى ١٠ يوليو سنة ١٩٠٢ تمهدت بالإحتفاظ بالحياة فى حالة حرب فرنسية ألمانية ، حتى فى حالة ماذا قامت فرنسا نتيجة لإستشارة مباشرة ، بالمبادأة بإعلان الحرب ؛ ولكن تقدير حالة الإستشارة المباشرة ، تركت لتقدير الحكومة الإيطالية . وسوت الإتفاقيات الفرنسية الإنجليزية فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، والتي كان أساسها تبادل مصر والمغرب ، كل الخلافات الإستعمارية بين البلدين ؛ ونصت كذلك على أن بريطانيا العظمى ستعطى لفرنسا تأييداً فى المسألة المغربية ، وإن كان ذلك عن طريق العمل الدبلوماسى وحده . وأخيراً فإن روسيا قد سوت فى أغسطس سنة ١٩٠٧ ، وفى نفس الوقت الذى عقدت فيه مع بريطانيا العظمى الإتفاقية المتعلقة بفارس ، سوت المشكلات المتعلقة بأفغانستان وبالتبت . وفى الوقت الذى ضعف فيه التحالف الثلاثى عضو الوفاق الودى ، الفرنسى الإنجليزي والتقارب الإنجليزي الروسى ، التحالف الفرنسى الروسى ، الذى كالت هزيمة مفشوريا وأزمة الثورة الروسية فى سنة ١٩٠٥ قد قلقتة .

هذه هى الخطوط العامة ذات الملامح المعروفة . فما هى الدوافع التى وجهت

قرارات الحكومات ؟

حينما وضعت أسس الحالة الدبلوماسية الجديدة ، فيما بين عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٤ بالإتفاقية الفرنسية الإيطالية والإتفاقية الفرنسية الإنجليزية — والتى كان مداها مختلفاً — عاد الدافع فى هاتين الحالتين للسياسة الفرنسية ، التى كانت هى سياسة ديلكاسيه . ولاشك أنه من الممكن التساؤل عما إذا كانت عخطاته قد أخذت شكلاً واضحاً منذ وصوله إلى وزارة الشؤون الخارجية ، ولكن كما كانت قد ثبتت

بكل يقين في سنة ١٩٠٢ . وكان هدف هذه السياسة يتمثل ، من أجل تدعيم موقف فرنسا في أوروبا ، في زعزعة التحالف الثلاثي والقضاء على الخلافات الاستعمارية الفرنسية الانجليزية . وكان لديلوكاسيه ، الذي عهد إليه بإدارة السياسة الخارجية في وزارات مشغولة بمشكلات السياسة الداخلية ، إمكانيات عمل واسعة ؛ وكان من حظه أن عاونه سفراء لهم قيمتهم الكبيرة : مثل بارير Barrère في روما وبول كامبون في لندن . وكانت هذه هي حاله خاصة يتدعم فيها الدور الشخصي لرجل ، بطبيعته وبإحساسه بالمقتدرات الوطنية . ومع ذلك فعلينا ألا نهمل أن الرأي العام — وعلى الأقل فيما يخص العلاقات مع بريطانيا العظمى — قد أعطى لهذه المخططات تأييداً واضحاً : فكانت أغلبية الصحف منذ سنة ١٩٠١ تأمل في « تصفية » الصعوبات الفرنسية الانجليزية ، وربما كان ذلك راجعاً إلى أنها كانت قد نجت إمكانيات تحالف إنجليزي ألماني ؛ وكان المصدرون في سنة ١٩٠٢ يخشون من رؤية « انتصار برنامج الحماية الجرمنية الذي وضعه جوزيف شميرلين في إنجلترا ، ويمتقدون أن تقارباً سياسياً بين البلدين سيسمح بالحصول ، في مثل هذه الحالة على معاملة مواتية من جانب التعريف الجرمنية الإنجليزية ؛ ويوجه خاص كان زعماء « الحرب الاستعماري » الذين كانوا معادين بشدة في سنة ١٨٩٨ للمفاوضات الفرنسية الإنجليزية ، قد تركوا تحفظاتهم . وكانت هذه أحوال مواتية لنجاح السياسة الجديدة .

ولكن لماذا فكرت بريطانيا العظمى وإيطاليا في تقارب مع فرنسا ؟

كانت الحكومة البريطانية قد تباطأت في الإستماع إلى مقاربات ديلوكاسيه : ورغم أنها عرضت منذ أغسطس سنة ١٩٠٢ فإن المفاوضات لم تبدأ فعلاً إلا بعد عام . وكان أعضاء الوزارة ، وربما رئيس الوزراء بلفور ابن أخت سالسبري وخليفته ، مترددين ، ودون أن تتمكن ، في حالة المعلومات الحالية ، أن نعرف تفاصيل مشاورات الوزارة . وكان الدافع الأساسي في صالح تصفية الخلافات

الإستعمارية الفرنسية الإنجليزية يتمثل في فشل محاولة التحالف الإنجليزي الألماني . وبعد أن كان جوزيف تشمبرلين هو الصانع الأساسي لهذه المحاولة ، أصبح بعد ذلك بقليل أحد أوائل من فكروا في حل آخر . وقال في ديسمبر سنة ١٩٠٢ لتفصل فرنسا في القاهرة أن إنجلترا مجبرة على التخلص عن سياسة العزلة ؛ وأنها قد فكرت في وفاق مع ألمانيا وأنها قد فشلت ؛ ولذلك فإنها كانت ترغب الآن في الحصول على صداقة فرنسا . والدخول في المفاوضات كان من اللازم البدء « بتبادل الضمانات » . ولا شك أن تجربة حرب جنوب إفريقيا التي أظهرت ضعف فاعلية الوسائل الحرية البريطانية ، لم تكن غريبة عن هذا التحول : وقال القائم بأعمال فرنسا أنها كانت « بداية التمثل » . وأخيراً فإن بناء أسطول الحرب الألماني كان يشغل بال الحكومة والامبرالية : وفي أكتوبر سنة ١٩٠٢ إتخذ قرار لإقامة قاعدة بحرية كبيرة على الساحل الشرقى لإسكتلندا .

ولقد سول هذا التطور بشكل لا يقبل الجدل نتيجة لحالة الرأي العام التي أظهرت عدم ثقة واضحة ومتزايدة حيال ألمانيا . واصررت الصحف على توضيح المنافسة التجارية ، وأظهرت قلقها بشأن مسألة سكة حديد بغداد ، وذهبوا إلى إتهام السياسة الألمانية ، وفي أثناء حوادث فنزويلا ، بإدخال بريطانيا العظمى في طريق خطر ، والتسبب في خصام إنجلترا أمريكى . وكانت هذه « القطيعة المغنوية » على جانب من الأهمية .

وعلاوة على هذه الإتجاهات للروح العامة ، وهذه المشغوليات الواقعية لرجال الدولة ، وهل من الضروري إضافة الدوافع المالية ؟ كانت بريطانيا العظمى قد هزمت ، نتيجة لحرب جنوب إفريقيا ، في صعوبات خاصة بالميزانية وبالعملة ؛ وأجبرت ، ولأول مرة منذ مائة وخمسين سنة ، على طرح قروض في الخارج ؛ واحتاجت إلى رؤوس الأموال ، التي أتى لها جزء هام منها من فرنسا . ألم تكن إقامة علاقة بين المساعدة التي أعطاهها السوق للمالى الفرنسى لبريطانيا العظمى

وبين مفاوضات الاتفاقية السياسية ، تمثل فرضاً مغريباً ، ومع ذلك فإنها لا تثبت بعد لحصها على دراسة الوثائق. ذلك أن القروض الخارجية التي تعافت عليها الحكومة الإنجليزية كانت قد طرحت في الولايات المتحدة. بنوع خاص . وكانت الحركة الهامة لرؤوس الأموال الفرنسية التي حضرت للاستثمار في بريطانيا العظمى في المشروعات الخاصة تلقائية : فكان أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين ميالين لها سواء لأنهم وجدوا في لندن نسبة أرباح أكثر ارتفاعاً عنها في باريس ، أو لأنهم عثوا من فرض ضرائب على الدخل في فرنسا . ولم تعط هذه العلاقات المالية فرصة لاية مفاوضات بين الحكومات. ولم يطرح هذا الموضوع إلا بعد عام من عقد اتفاقيات ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، وفي بعض الأوساط المالية الإنجليزية ، والتفاوض على وفاق عرض بين بنك فرنسا ، وبنك إنجلترا ؛ ومع ذلك فإن هذا المشروع لم يصل الى أية نتيجة .

وكان الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية الإيطالية تد بدأ في الوضوح منذ سنة ١٨٩٦ أي منذ الهزيمة التي وقعت في ليبيا وسقوط كريسى . ومادامت إيطاليا قد فعلت في شرق إفريقيا ، فإنها كانت عاجزة عن أن تفكر في ميدان آخر لتوسع الإستعمارى غير طرابلس الغرب ؛ وكانت محتاجة في هذا الشأن لضمان حسن نيات فرنسا. وكان هذا هو السبب الذى دفعها في سبتمبر سنة ١٨٩٦ إلى قبول الإعتراف الضمنى بالحماية الفرنسية على تونس ، وبشرط الحصول على تأكيد عن الإمتيازات التي منحها الباي منذ سنة ١٨٦٨ للإيطاليين المقيمين في هذه البلاد . وكان هذا هو أيضاً السبب الذى دفعها في نوفمبر سنة ١٨٩٨ إلى إنها الحرب البحرية ، التي استمرت منذ عشر سنوات ، والتي كانت قد تسببت في خسائر الإقتصاد الإيطالى أكثر مما تسببت بالنسبة للإقتصاد الفرنسى. ولذلك فإنها قد حصلت في ديسمبر سنة ١٩٠٠ على تأكيد بأن الحكومة الفرنسية لن تحاول مد نفوذها ، صوب طرابلس الغرب ؛ وإن كانت قد وعدت في نظير (٤٦ م - تاريخ العلاقات الدولية)

ذلك بعدم وضع أية عقبة أمام العمل الذى يمكن لفرنسا أن تقوم به فى المغرب
وبالاختصار فإن هذه « التسوية » الفرنسية الإيطالية كان هدفها هو إنهاء
« التنافس الاستطلى ، عن طريق تقسيم النفوذ .

ولكن الحكومة الإيطالية لم تكثف بذلك ، وسارت فى سنة ١٩٠٢ فى طريق
إتفاقية سياسية . وكان الملك فيكتور إيمانويل الثالث الذى كان قد تولى العرش
بعد إغتيال الملك همبرت يأمل فى هذا التقارب مع فرنسا لكي يحصل على
« استقلال أفسر » بالنسبة لآلمانيا وبالنسبة لفرنسا ؛ وكان يشاركه فى وجهة
النظر هذه زاناردىلى Zanardelli رئيس الوزراء الذى كان من رجال الوحدة
وحافظ بمواقف معادية لفرنسا . وعلينا كذلك ألا نهمل دور المصالح المالية :
فإيطاليا كانت ترغب فى القيام بعملية تحويل للدخل ، ولم تكن تعتقد فى قدرتها
على النجاح فيها بدون مساعدة السوق المال فى باريس ؛ ولم تكن الحكومة
الفرنسية ترغب فى الموافقة على طرح السندات ما لم تحصل على ضمانات سياسية .
وكانت هذه ، وحسب ما نسمع بمعرفة الآن حالة المعلومات التاريخية ، هى
الدوافع الرئيسية التى دفعت الحكومة الإيطالية إلى « تفسير » التبعات الموجودة فى
معاهدتها مع ألمانيا .

ومع ذلك ؛ فإن إيطاليا وبريطانيا العظمى بمقدورهما هذه الإتفاقيات لم يكن
لنهما التخطيط للإنتظام إلى « نظام معاد لآلمانيا » وكانت الحكومة الإيطالية
لا ترغب فى التخل عن التحالف الثلاثى ، إذ أن ذلك كان يهددهما بالوقوع
« تحت تبعية فرنسا » ، وبجعلها تفقد اللبزة التى يعطياها تحكم لآلمانيا فى حالة
خلاف نمسوى إيطالى ، وكانت عتاجة أشد الاحتياج للسوق الألمانى لتصدير
منتجاتها الزراعية . ولاشك أن الحكومة الانجليزية لم تكن تمهل عند توقيعها
على إتفاقيات ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ أن ديلكاسيه كان يرغب فى « إبعاد آلمانيا »
عن تسوية المسألة المغربية ؛ ولكنها اهتمت بوجه خاص ألا تأخذ بالنسبة

للمستقبل إلا تمهداً واحداً حيال فرنسا : هو تأييد دبلوماسي في المسألة المغربية . ولم تكن تفكر في تحالف ولا حتى في اتفاقية عسكرية أو بحرية . ومع ذلك ، نألم يكن بلفور ولاسدون ، وهما صانعا هذا التقارب ، قد فكرا في أن هذه المقدمة يمكنها أن تعزلهم إلى أبعد عما فكروا فيه ؟ يظهر من أبحاث الدراسات التاريخية الإنجليزية أن رجال الدولة الإنجليز كانوا في مسألة « تبادل » مصر والمغرب قد خضعوا لأحداث لم يسبق لهم حسابها ، ولم يكونوا يتوقعونها . والمهم هو أن فرنسا لم يكن في وسعها أن تحصل على تأكيد بتأييد مسلح من إنجلترا ، ولا حتى بحياذ ايطالي ، في حالة وقوع صدام فرنسي ألماني : فلم يكن في وسعها أن تحسب حساباً إلا لبعض الإمكانيات . وعلاوة على ذلك فقد كان في وسع هذه النتائج أن تتغير نتيجة للمداوة بين روسيا وإنجلترا في مسألة الشرق الأقصى ، تلك المداوة التي زادت منذ سنة ١٩٠٢ نتيجة للتحالف الإنجليزي الياباني . ففي حالة نفوب حرب روسية يابانية ، كيف تقدر فرنسا على التوفيق بين تحالفها مع روسيا ، وبين صداقتها لإنجلترا ، حليفة اليابان ؟ وكان ديلكاسيه يعلم تماماً هذه الخطورة . ومنذ خريف ١٩٠٣ أظهر لبول كامبون رغبته في دعوة روسيا وإنجلترا إلى تصفية خلافتهما ؛ ولكن هذه الرغبة بقيت أفلاطونية ؛ وحاول كذلك بدون جدوى في يناير سنة ١٩٠٤ أن يقوم بدور الوسيط بين روسيا واليابان .

ولكن الحكومة الألمانية لم تخف حقها منذ عقد الوفاق الودي ، وفي نفس الوقت الذي كانت تأخذ فيه على ديكالبيه « لغراء » إيطاليا . أليس علينا أن نتوقع رد فعل ؟ كان الصدام الروسي الياباني ، والذي كان في وسعها أن يزجج التحالف الفرنسي الروسي ، والذي كان يشل فاعليته العسكرية ، يفتح إمكانيات حيوية أمام المحاولات الألمانية . فكيف يمكن لفرنسا أن تقوم برد فعل أمام أي تهديد ؟ كان ديلكاسيه — وهي النقطة الضعيفة في عمله — قد عمل بمفرده ،

ودون أن تكون الوسائل العسكرية والحالة المعنوية للبلاد قد اتحدت تحت سياسته .

ولذلك فإن الحرب الروسية اليابانية كانت هي المحك الأكبر بالنسبة للنظام الدبلوماسي الذي أقامه ديلكاسيه . وهذه الطريقة يمكننا أن نحكم على السياسة الألمانية التي قررت أن تفيد من هذه الظروف لكي تمرق عمل فرنسا في السلطنة الشريفة . ولكن الحكومة الألمانية بإثارتها لهذه المسألة كانت لها مخططات تزيد كثيرا عن أبعاد أفق المغرب . ولا شك أنها لن تتردد في أن تثير المصالح الاقتصادية ، وأكثر منها إعتبارات الكرامة . ومع ذلك فإن وجهات النظر هذه كانت ثابته : ذلك أن المستشار بيلاف رأى في سنة ١٩٠٥ أن السلطنة الشريفة كانت تحتل مكانا ضيقا للغاية ، في المصالح العامة لألمانيا : وكانت الأهداف هي أهداف السياسة العامة . وكان أولها هو نصم عرى الوفاق الودي الفرنسي الإنجليزي : فإذا ما قامت بريطانيا العظمى ، أثناء التدخل الألماني في المسألة المغربية ، بتفسير الإرتباطات التي تعاقبت عليها في نصوص إتفاقيات ٨ أبريل ١٩٠٤ بمعنى التحديد ، فإن فرنسا ستجد أنها قد أخطأت في الإعتماد على الصداقة الإنجليزية ، وسيقتضى على مستقبل التقارب بين الدولتين الغريبتين . وكان الهدف الثاني مرتبطاً بالإمكانات التي فتحتها الحرب الروسية اليابانية : الحكومة القيصرية نظرت ، منذ هزائنها الأولى في مفصوريا ، إلى التحالف الإنجليزي الياباني على أنه مصدر كل شقاها ؛ ولذلك فإنها غضبت من رؤية فرنسا تتقرب من بريطانيا العظمى في الوقت الذي كانت قد بدأت فيه هذه الحرب ؛ وكان في وسع ألمانيا أن تفيد من هذا التبدل في الشعور بأن تعرض في أول فرصة تأيدها لروسيا وتصل إلى دعوته التحالف الفرنسي الروسي ، وربما إلى هدمه . حقيقة أن الحكومة الفرنسية ، إذا ما أجبرت على الاختيار بين الصداقة الإنجليزية والتحالف الروسي ، مستخلى بلا شك عن الوفاق الودي ، اذ أنه لم يكن

فى وسع الأسطول الإنجليزى أن يحصى باريس ، كما قال غليوم الثانى . ولكن فى مثل هذه الحالة كان فى وسع السياسة الألمانية أن تحصل على نتيجة أخرى : مثل إبدال التحالف الفرنسى الأوسى بتحالف « قارى » ، تضطر فرنسا إلى الدخول فيه إلى جانب روسيا وألمانيا ، ولن تكون إلا شريكاً ثانوياً فيه .

والواقع أن المخططات السياسية التى كانت توجه المحاولات الألمانية وراء هذه الأهداف المتبادلة طوال كل فترة الأزمة الدولية ، كما تلبث ذلك الوثائق الدبلوماسية . وفى أكتوبر سنة ١٩٠٤ ، وفى الوقت الذى وضع فيه مشروع التدخل فى المسألة المغربية ، أجل غليوم الثانى تنفيذه ، إذ أن حادثة انجليزية روسية وقعت فى بحر الشمال - وهى حادثة *Dogger Bank* (١) وأعطته الفرصة لىكى يعرض على القيصر أمر عقد تحالف دفاعى . وحينئذ تأكدت الحكومة الألمانية من فشل هذه المحاولة قررت أن تدخل فى الخصومة المغربية ، لىكى تزعزع الرفاق الودى . ولكنها حدث ، بعد سقوط ديلكاسيه إلى عظمها الآخر ، واعتقدت أنه سينجح ، ما دام القيصر ، الذى أزهقته الهزيمة العسكرية فى مندوزيا والتحديات الثورية ، قد قبل فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥ فى بيجوركوى أن يوقع على معاهدة سرية تقيم تحالفاً دفاعياً بين روسيا وألمانيا ، وتدهى فرنسا للانضمام إليها ، كزميل ثانوى ؛ وكذلك فكر ييلوف فى هذه الفترة فى ترك « أيدى فرنسا حرة فى المغرب » ، بشرط أن تنضم إلى هذا التحالف القارى . وحينئذ أبعدت الحكومة الفرنسية ، التى اتصلوا بها فى أكتوبر سنة ١٩٠٥ ، هذه الإمكانيات ، وقام القيصر ، الذى أصبح يشهد الآن بالتهور الذى سيرتكبه بتعطيل التحالف الفرنسى الروسى ، بالتدخل فى معاهدة بيجوركوى ، أسرهت السياسة الألمانية بإتخاذ موقف متشبه فى المسألة المغربية .

(١) كان الأسطول الروسى فى البحر البلطى ، عند ذهابه صوب الشرق الأقصى قد فتح النيران ، وباحتقار لا يمكن تصوره ، على إحدى سفن الصيد الإنجليزية .

أكانت مفاوضات دبلوماسية معقدة ، وكما وصفها أحد السفراء الألمان بأنها « مجرد جدال عقيم » ، لا شك في ذلك . ولكنها لم تكن مجرد أحداث عارضة : فيلوف ، إن لم يكن يعتقد في نجاح منجزه ، أكان يبعد فكرة الحرب الوقائية التي كانت هيئة أركان الحرب قد عرضتها عليه ؟

ولكن هذه السياسة الألمانية فشلت . ولم يتقلل الوفاق الودي ؛ بل إنه قد تدهم . وفي يناير سنة ١٩٠٦ وقيل مؤتمر الجزيرة الخضراء — وفي اللحظة التي ظهرت فيها إمكانية وحتى احتمال حرب فرنسية ألمانية — صرحت الحكومة الإنجليزية ، ودون أن تحاول أخذ إرباطات ثابته مقدما والتفكير في تحالف ، لهيئة أركان حربها بأن تدرس مع هيئة أركان الحرب الفرنسية « أسس عمل عسكري مشترك » ؛ ولأول مرة نجدها تفكر هكذا في أن تتدخل في حرب قارية : وكان ضعف روسيا هو الذي كان يجبرها على أن تعادل قوة ألمانيا . وأخذت إسبانيا ، باتفاقية ١٦ مايو سنة ١٩٠٧ ، تمهداً بالأمتيازات لألمانيا عن جزر كناريا والبيليار ، ووعدت بأن « تتشاور » مع بريطانيا العظمى وفرنسا في الحالة التي سيحدث فيها الوضع القائم في البحر المتوسط وعلى السواحل المغربية . أما التحالف الفرنسي الروسي ، الذي هدده معاهدة بحور كوروى أكبر تهديد ، فإنه قد بقي ؛ حقيقة أن الفاعلية العملية للاتفاقية العسكرية بقيت محدودة ، إذ أن الجيش الروسي كان عاجزاً ، حسب إعراف رئيسه بنفسه ، عن تعبئة « مجندين » (ودون تعديد عديم) و « في فترة طويلة » ، ولكن التضامن الدبلوماسي ظهر في مؤتمر الجزيرة حيث استلم الوفد الروسي — وفي نظير وعد بمساعدة مالية — أمراً بتأييد وجهة النظر الفرنسية . ومع ذلك فإن نقطة ضعف النظام الدبلوماسي الذي أقامه ديلسكاسيه بقيت ، إذ أن تغيير للعناصر بين الإنجليز والروس ، الذي كان قد سوى في الشرق الأنهي بتتابع حرب منشوريا ، لم يكن قد تسوى بعد في آسيا الوسطى وفي الشرق الأدنى ؛ ولذلك فإن بريطانيا العظمى قد أدخلت -

هند تجديد معاهدة تحالفها مع اليابان في سبتمبر سنة ١٩٠٥ ، فقرة خاصة بمحايدة الهند .

وإذا كانت بريطانيا العظمى قد قررت أخيراً أن تعمل على تقارب مع روسيا ، فإن هذا كان محلاً رئيسياً . فكيف فكرت في ذلك ، وكيف نجحت ؟ في لندن كانت معنويات السياسة العامة هي التي توجه القرارات . وكان الأمر يتعلق مبدئياً بتدعيم الوفاق الودي الفرنسي الإنجليزي : وكتب السير إدوارد غراي بعد ذلك لا يمكننا أن نتبع في نفس الوقت سياسة وفاق مع فرنسا ، وأخرى مواجهة ضد روسيا ، وكان من اللازم على وجه التحديد وقف المحاولات الألمانية للتحاليف القاري : وعلت وزارة الخارجية البريطانية ، وقرراً بطريق الصدفة ، منذ أغسطس سنة ١٩٠٥ أن غليوم الثاني قد حاول في بيجور كورس ، أن يعقد « مكالمة بين ألمانيا وفرنسا وروسيا ، وباستثناء بريطانيا العظمى » ؛ وحصلت من مصادر فرنسية على تأييد لهذا الخبر ؛ ولا شك أن المحاولة قد فشلت ، ولكن ألا يمكن إعادتها ، على الأقل بين روسيا وألمانيا ؟ وأخيراً فإن ضعف روسيا العسكرية كان يفتح أمام ألمانيا إمكانيات مواتية لعدة سنوات : ومن هذه الواقعة يكون « الخطر الألماني » أشد خطورة ؛ وكانت بريطانيا العظمى أكثر شعوراً بهذا القلق خاصة وأنها كانت تشهد منذ مايو سنة ١٩٠٦ التنمية الجديدة لبرنامج الإنشاءات البحرية الألمانية . وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٦ ، وفي مذكرة كتبها لنفسه ، اعترف غراي : « بأن وفاقاً بين روسيا وفرنسا وبيننا سيحيطنا أمناً مطلقاً ، وعلينا أن نعمل إذا كان من اللازم الاحتفاظ بألمانيا في مكانها .. » وفي سان بطرسبرج . وحيث أخذ إسكندر إسفولسكي في مايو سنة ١٩٠٦ مكان الكونت لاسدورف الذي عجز عن التفاهم مع الدوما ، رأى وزير الشؤون الخارجية الجديد أن على روسيا ، التي فشلت في إرضاء طموحها في آسيا الشرقية أن تقوم بمجرد أن يكون في رسمها ذلك ، بإتخاذ سياسة بلقانية حيث ستواجهها

معارضة النمسا والمجر ولذلك فقد كان من الضروري أن تضمن تأييد دبلوماسي
لكي تموض به ضعفها العسكري . وشعر إسفولسكي بالحاجة لإعادة تأكيد
التحالف الفرنسي الروسي ؛ ولكنه كان يشعر بضرورة حصوله على تقارب مع
بريطانيا العظمى ، حتى يتمكن من الوصول إلى ذلك ؛ وإلا فإن هذا التحالف
سيجد نفسه عاجلاً أو آجلاً مهدداً من جديد بالخلافات الإنجليزية الروسية ،
وستفيد ألمانيا من ذلك لكي تبدأ مرة جديدة سياسة بحور كورى . وكان هذا
هو كذلك رأى بنكندورف *Benckendorff* السفير الروسي في لندن : « يعتمد
التحالف الفرنسي في جزء كبير منه على علاقاتنا مع إنجلترا » . ولكن الشرط
السابق للحصول على هذا التقارب كان بلا شك هو أن تتخلى روسيا في الشرق
الأوسط أو في آسيا الوسطى عن كل محاولة يكون من طبيعتها تهديد أمن الهند .
ولكي نقول الحق ، فإن هذه التضحية كانت مقروضة بكل طريقة ، مادام
الجيش الروسي كان عاجزاً في هذه اللحظة ، عن أن يتغاطر في هذه المناطق بصدام
مع بريطانيا العظمى ؛ ولذلك فقد كان من الأجدي الاعتراف بالحقيقة ومحاولة
التفاهل على هذا التخلي ، لكي نحصل من ذلك على أحسن نتيجة ممكنة . وأخيراً ،
وهنا أيضاً لمب الضيق المالي الروسي دوره : فكانت حكومة القيصر تحاول عقد
قرض في سوق لندن ، وبطبيعة الحال لم تكن السياسة الإنجليزية ترغب في إعطاء
هذه المساعدة المالية إلا في حالة ما إذا وافقت روسيا على تسوية الخلافات
الآسيوية .

وفي هذه المفاوضات ؛ التي انتهت باتفاقية ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٧ ، كانت
المشغوليات الأوربية هي المسيطرة . وفي المدى الثاني جاءت الرغبة في ضمان أمن
الهند . ولم تتردد الحكومة البريطانية في أن تخضع جزءاً من المصالح الاقتصادية
الإنجليزية في فارس لمخططاتها السياسية ؛ وكان نائب الملك في الهند يرغب
بلاجسوى في الحصول على منطقة توسع تجارى ، أكثر إتساعاً في هذه البلاد؛

وبدون جدوى أشار الوزير الإنجليزي في طهران إلى أن منطقة النفوذ التي أعطيت لبريطانيا العظمى كانت « غير قادرة على التنمية الاقتصادية » . وأعلن الرأي العام ، رغم إعتباره الإنفاقية الفارسية « مساومة قائمة بذاتها » ، يمكن الطعن فيها ، رضاه ، إذ أن هذه الإنفاقية ظهرت له على أنها مقدمة لتقارب إنجلترا وروسيا في نطاق السياسة العامة .

* * *

ما هي أهمية هذه السنوات المليئة بالنسبة لتطور العلاقات الدولية ؟ ربما لم يكن « إعادة التجمع » الذي بدأ في الوقوع بين الدول العظمى هو الظاهرة الأكثر وضوحاً ؛ ولم يكن له حتى ذلك الوقت إلا قيمة إختيارية . وكانت بريطانيا العظمى مترددة بالنسبة لكل إرتباط قد يحول الوفاق الودي إلى تحالف : وقال السير إدوارد غراي في يناير سنة ١٩٠٦ أنه قد رفض أن « يأخذ بإصرار وجهوده لإرتباطاً ... قبل أن تعرف أسباب الصدام أو تظهر في الوجود » . أما بالنسبة للانجليز والروس فإن إتفاقيهم الآسيوية لم يشتمل على أي وعد في ميدان السياسة العامة ؛ وهذا الإتفاق ترك حتى مسألة المضائق العثمانية ، وهي رئيسية ، مفتوحة : وحاول إيسفولسكي بدون جدوى أن يحصل على وعد بإعادة النظر في إتفاقية سنة ١٨٤١ . ولذلك فإن ، الوفاق الودي ، لم يكن حتى ذلك الوقت إلا مجرد هيكل . ولاحظ السير إدوارد غراي أن « رباط فرنسا — إنجلترا — روسيا كان ضعيفاً ، ولم يكن يعتمد في إمكانية تقويته سريعاً .

وإن ما يهم بنوع خاص هو التغيير الذي حدث في النفسية الجماعية ، فالصحافة الألمانية ، بعد عقد الإنفاقية الانجليزية الروسية ، صرخت معلنة « التطويق » ؛ ولم يكن في وسع غالبية الرأي العام في بريطانيا العظمى ، وأكثر من ذلك في فرنسا ، أن تنسى أن ألمانيا قد استخدمت ، في أثناء أزمة ١٩٠٥ — ١٩٠٦ التهديد ، وأنها قد تصرفت وكأنها كانت ترغب في الحرب ؛ وظهرت بذلك الرغبة

فى وثريه إقامة حاجز ضد المطامع الألمانية ، رغم أن بعض الانفكار — مثل هانز ترو — استمرت فى التأسف على ذلك . وكانت حالة الرأى العام هذه هى نتيجة للنجاح الذى حصل عليه ديلكاسيه فى ١٩٠٢ و ١٩٠٤ ، وبرجه خاص على للمناهج التى استخدمتها الحكومة الألمانية لىكى تحاول بها تحطيم الوفاق الودى والتحالف الفرنسى الروسى ، والتى لم ينتج عنها إلا تجديد نشاط الجمهوريات الدبلوماسية العادية .

وفى هذا التسلسل من ردود الفعل كانت الدوافع الأساسية هى التفكير فى الأمن ، والاشتياق الى العزة ، والرغبة فى القوة . ولم يلعب نفوذ العامل الإقتصادى الادوراً مكثلاً ولا شك أن تناقض المصالح المادية قد ساعدت على زيادة العداءات . ولكن ، ما هو التأثير السريع لهذه التناقضات على الخلافات الدولية ؟ فى خارج أوروبا ، وفى المناطق التى اصطدمت فيها هذه المصالح الإقتصادية ، سويت هذه الخلافات بحلول وسط . وأظهرت الحكومة البريطانية استعدادها فيما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ — وطبقاً للملاحظة الدقيقة للوروخ الإنجليزى تايلور *A. Taylor* — لتقديم تنازلات خارج أوروبا . حتى تدعم توازن القوى ، : وهذه الطريقة ضحت فى المسائل الفارسية بالمشغوليات التجارية والمالية نظير غشطاتها الإستراتيجية والسياسية وإذا كان الإصطدام بين الإتجاهات التسلطية فرصة لإعادة « التجمع السياسى » فإنه لم يكن سببها . لقد استخدمت الحكومات فى أوروبا بكل تأكيد « السلاح » الإقتصادى أو انالى : مثل فرنسا فى مفاوضات الإنفاقية مع إيطاليا وفى تسيير التحالف الروسى وبريطانيا المظلى فى التوبيد لإنفاقية ١٩٠٧ ولكن فى هذه الحالات كان الاقتصاد والمالية ، بعيدين جداً عن أن يكونا الدوافع للعمل السياسى ، وكانا من وسائله . وفى كل الأوقات الهامة كانت المصالح السياسية هى العامل المقرر ، سواء أكان الأمر يتعلق بإيطاليا فى سنة ١٩٠٢ ، أو بريطانيا المظلى المظلى فى سنة ١٩٠٤ وفى سنة ١٩٠٧ أو بألمانيا فى سنة ١٩٥٠ .

الفصل الثاني والثلاثون

اختبارات القوة (١٩٠٧ - ١٩١٣)

رغم النمو المستمر لعلاقات بين الشعوب الأوروبية — فلم تكن الاتصالات قد بلغت هذه الدرجة من النشاط من وجهة النظر الاقتصادية والمالية، ولم تكن عملية التبادل الثقافي قد بلغت مرحلة أقوى منذ القرن الثامن عشر — تدعمت الحالة السياسية التي لم تكن مظاهرها العامة في سنة ١٩٠٧ إلا في مرحلة هيكلية، وزاد العداء في السنوات التالية بين الدول العظمى : فداخل كل مجموعة للدول زادت الحكومات من تدهيم وتهديد لإرباطاتها المتبادلة ؛ وأصبح التمازج في ذلك الوقت بين التحالف الثلاثي والوفاق الثلاثي ظاهرة رئيسية في العلاقات الدولية . وفي نفس الوقت إنتقل مركز ثقل المنازعات أو صدامات المصالح بين الدول ، وتغير شكلها ، إذا أن التنافسات المرتبطة بالتوسعات القبلية خارج أوروبا أصبحت أقل حدة ، واتجهت حتى صوب الهدوء ، في الوقت الذي زادت فيه تلك التي كانت أسبابها وفرصها مرتبطة بحركة القوميات في أوروبا . وبسرعة هذه الإصطدامات بين القوى العميقة نمت المحاولات التي هدفت زيادة الترابط بين « الكتل » .

١ - العلاقات

أعطت للسألة المغربية في صيف سنة ١٩١١ أزمة جديدة في منافسات التسلطين خارج أوروبا . ولكن توقف هذا الخلاف ، أقادت الحكومة الألمانية من الإضطرابات التي دفعت القوات الفرنسية إلى إحتلال فاس ، أي إلى تجاوز الحدود التي كانت معاهدة الجزيرة قد وضعتها لعملهم . فما هي درافع هذا العمل الألماني ؟

مصالح اقتصادية ، بالتأكيد . ففي فبراير سنة ١٩٠٩ كانت ألمانيا قد قبلت أن تعترف لفرنسا بكل حرية عمل و المحافظة على النظام ، في المغرب ، وبشرط تقسيم أرباح الإستغلال الإقتصادي للبلاد . ولكن الواقع أن هذا التمازن بين المصالح المادية لم يحدث .

ومشغوليات السياسة الداخلية . فاعتقدت الحكومة الألمانية ، وهي تفكر في الإختناجات العامة القادمة ، أنه من الضروري الحصول في هذه المسألة على نجاح يمكنه أن يساعد على لسيان المزايم السابقة ، كما قال سكرتير عام وزارة الشؤون الخارجية .

ومشغوليات تتعلق بالسياسة العامة . فكانت تحتفظ بالأمل ، كما كان عليه الحال في سنة ١٩٠٥ ، في زعزعة الوفاق الودي الفرنسي الإنجليزي . ومع ذلك فإن السياسة الألمانية ، رغم أمل أنصار الجامعة الجرمانية ، لم تكن تهدف الحصول على نصيب من المغرب : فكانت ترغب في إجبار فرنسا على أن تدفع لها ثمن هذا التنازل . ولم يكن إرسال سفينة الحرب الألمانية الصغيرة أمام أغادير في أول يوليو سنة ١٩١١ في تفكير حكام ألمانيا يعني إلا مجرد أخذ ضمان ، يمكنه أن يجبر فرنسا على منح « تعويض » . وشرح وزير الدولة للشؤون الخارجية في تقاريره للإمبراطور في ٥ مايو و ١٢ يونيو أنه من المؤكد أن فرنسا لن تقدم عروضاً لها قبلتها إذا ما إقتصرت ألمانيا على مجرد الإحتجاج ، ولكن فرنسا ، في حالة إحتلال ألمانيا لميناء مغربي ، ستقدم لإقتراعات « مقبولة » رغبة منها في الوصول إلى إنهاء مثل هذا الإحتلال .

وقتح هذا القرار الألماني أزمة إمتدت خلال أربعة أشهر . وكان مدى هذا « التعويض » هو السبب في تلك المناقشة الدبلوماسية المرة التي قطعتها ثلاث مرات تهديدات الحرب . وبعد أن كانت قد طالبت بالتنازل عن كل الكونغرس الفرنسي بأكملها ، قللت الحكومة الألمانية إدعائها ، حينما أظهرت الحكومة الإنجليزية

في ٢٥ يوليو إمكانية تدخله مسلح في حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية ، وفي نهاية المطاف حصلت باتفاقية ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ على مجرد القسم « الداخلي » من الكونغو الفرنسية ، والواقع بين الكاميرون والكونغو البلجيكي ، وكذلك على شريط من الأرض يقع إلى الجنوب من مستعمرة غينيا الإسبانية ، ويعطى للمستعمرات الألمانية مخرجاً على المحيط الأطلسي . ولكن فرنسا وعدت علاوة على ذلك بالآتمارس حق « الشفعة » الذي كان لها على الكونغو البلجيكي منذ سنة ١٨٨٤ بدون إتفاق سابق مع ألمانيا .

ونمت بذلك تصفية هذه المسألة المغربية التي كانت موضوع نزاع خطير منذ ست سنوات ، قبل كان ذلك بداية لتقارب ممكن بين ألمانيا وفرنسا ؟ لقد أعلن جوزيف كايو *Joseph Caillaux* رئيس الوزراء الفرنسي مولد « عهد جديد » في العلاقات الفرنسية الألمانية . وأعلن غليوم الثاني نفس هذا الأمل . وقال البلحق العسكري الفرنسي « يمكننا سوياً أن نفعل ما نرغب في كل العالم » . ولكن الظروف التي أثمرت الحكومة الألمانية فيها الأزمة ، وسبقت بها مظهر العنف على المحادثات ، لم تسهل المصالحة . ففي فرنسا ورغم أن جول وبول كامبون السفراء الفرنسيين في برلين ولندن ، قد اعتبروا سياسة كايو على أنها « مدعولة » ، لم يقبل قطاع من الرأي العام مسألة موافقة الحكومة على قبول التفاوض تحت التهديد . وأخذت الأوساط الإستعمارية الألمانية ، من جانبها ، على المستقار أنه كان « ضعيفاً » وأنه لم يحصل إلا على « تمويض » غير كاف .

وفي خلال هذه الأزمة المغربية رأت الحكومة الإيطالية ، التي كانت قد أقامت باتفاقيتها المعقودة مع فرنسا سنة ١٩٠٢ علاقة متوازية بين مصالح المغرب وطرابلس الغرب ، والتي كانت قد حصلت في نفس الفترة على موافقة بريطانيا العظمى ، رأت في سبتمبر سنة ١٩١١ أن اللحظة قد حانت لتحقيق مخططاتها . وإمتدت الحرب الإيطالية التركية التي بدأت في طرابلس الغرب

فى ربيع سنة ١٩١٢ إلى شرق البحر المتوسط حينما قام الأسطول الإيطالى بضرب
جبروت ، وبتهديد مدخل الدردنيل ، وأزول قوات فى الجزر التركية فى بحر
إيجة . وفى ذلك الوقت ثار قلق الاميرالية الإنجليزية ، إذ أن وجود قاعدة
بحرية إيطالية فى بحر إيجة كان يهدد « الإشراف » الذى تمارسه بريطانيا العظمى
على الحركة البحرية صوب البحر الأسود وعلى طريق السويس . وظهرت
لإيطاليا فى أول الأمر على أنها تحسب حساباً لهذه المشغوليات : ففى معاهدة
لوزان فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ ، وحين حصلت من الحكومة العثمانية على
تنازل على طرابلس الغرب وبرقة ، تمهدت بالجللاء عن جزر بحر إيجة ؛ ولكنها
حملت فى الواقع على تأجيل تنفيذ وعدّها . وبهذه الطريقة حددت الحرب
الإيطالية التركية ، وبكونها « العمل الأول للمستقل تماماً للسياسة الخارجية
الإيطالية » بتغيير معطيات مشاكل البحر المتوسط . وكانت الحكومة الانجليزية
على تمام العلم بذلك ، رغم أنها لم تفكر فى أن تتخذ من هذه المسألة سبباً
للحرب .

وعلى العكس من ذلك نجد أن مسألة الشرق الأقصى لم تؤد إلى صعوبات
خطيرة . فإمكانية محاولة إنتقام روسى ضد اليابان ، التى كان فى وسعها بطبيعة
الحال أن تثير العداوة الإنجليزية الروسية ، بقيت بعيدة ، إذ أن حكومة القيصر
حدثت فى عامى ١٩٠٧ و ١٩١٠ إتفاقيات سرية مع اليابان لتحديد مناطق
التفوذ الخاصة بكل منهما فى منغوليا . والثورة الصينية سنة ١٩١١
١٩١٢ ، والتى أنهت حكم أسرة المانزو ، لم تكن فرصة للنافسات بين الدول
العظمى : فالدول العظمى كانت متفقة على ضرورة الإحتفاظ بالحياض بالنسبة
للحرب الوطنية الصينية . وحينما قامت الحكومة الجديدة ، « للجمهورية » -
وهى فى واقع الأمر نظام شبه دكتاتورى ، نظام يوان شى كاي - بطلب معونة
جاليه ، فإن الدول الأوروبية ، بدلا من محاولة إنتهاز هذه الفرصة للحصول

على مزايا لكل منها على حساب الآخرين ، إنتهت بالإتفاق على تكوين مجموعة *Consortium* مصرفية دولية لمنح الصين قرض كبير ؛ وكان ذلك دالة على تهدئة الموقف .

وأخيرا وفي ميدان التنافس التقليدي في آسيا الصغرى وفي الممتلكات الجديدة ووسط إفريقية ، أخذت العمليات الأوروبية شكلا لم يكن متوقعا .
 ففي آسيا الصغرى كانت ألمانيا منذ سنة ١٩٠٣ قد استمرت في مشروعها العظيم : وهو إنشاء سكة حديد بغداد . وكانت المحادثات بين المجموعات المالية تحتل القسم الأمامي من المبرج ؛ ولكن هذه المجموعات لم تكن تعمل ، سواء في بريطانيا العظمى أو في ألمانيا أو في فرنسا إلا بموافقة الحكومات . وكانت السياسة الإنجليزية قد حاولت مرات عديدة منذ سنة ١٩٠٥ أن تفاوض ؛ وكانت قد قبلت أن تنهى معارضتها للشروع ، إذا ما تنازلت الشركة الألمانية عن مد السكة الحديدية حتى الخليج الفارسي ، أي حتى النقطة الحساسة بالنسبة للمصالح الإستراتيجية البريطانية ؛ ولكن الحكومة الألمانية كانت قد أخضعت هذه التسوية لشروط لم يقبلها الحكومة الإنجليزية : مثل الوند بالحياد الإنجليزي في حالة نشوب حرب قارية . ولكن الأفق صفا في سنة ١٩١١ ، إذ أن ألمانيا تخلت عن إشتراطاتها السياسية ؛ وهكذا فتح الطريق للمحادثات الإنجليزية الألمانية . وقررت فرنسا في مايو سنة ١٩١٣ أن تسير على نفس النهج ، قبل كان في رسمها أن تحتفظ بمعارضة فعاله مادامت بريطانيا العظمى قد دخلت في محادثات ؟ ولذلك فقد كان من مصلحتها أن « تتقاضى ثمن عملية رفع يدها » . ورأى إستيفان بيثون *Stephen Pichon* وزير الخارجية خلاوة على ذلك أن عليها أن تعمل على « تهدئة الصعوبات التي تمكنت المنافسة الصناعية والاقتصادية وستمكن من حلها » .

وفي هذه المفاوضات أخضعت بريطانيا العظمى وفرنسا المصالح الاقتصادية والمالية للمصالح السياسية . ورأوا من الضروري الحصول على إنهاء التوتر في العلاقات الدولية أن يعطوا لألمانيا ترسية في ميدان التوسع الاقتصادي .

وفي وسط إفريقية بدأت المفاوضات كذلك بين بريطانيا العظمى وألمانيا ، ولكن بدون فرنسا . ورأت الحكومة الألمانية في الاتفاقية المغربية والكونغولية في ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ نقطة البدء في سياسة توسع كبيرة ، إذ أن حصوها على ممتلكات إفريقية في منطقة صانجا كانت مجاورة من ناحيتين للكونغو البلجيكي . ولم تردد الحكومة الإنجليزية في فتح المحادثات بشأن هذا الموضوع . وأعلن السير إدوارد غراي في مجلس العموم في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١١ أنه إذا كانت ألمانيا ترغب في مكان تحت الشمس في إفريقية ، فإن بريطانيا العظمى « لن تضع عقبات في هذا السبيل ، وفي ٢٠ ديسمبر أضاف وزير الدولة للشئون الخارجية ، وفي إحدى محادثاته مع السفير الألماني ، أن بريطانيا العظمى ليست لديها النية « لمنع الأراضي الألمانية من الإمتداد من الشرق إلى الغرب » عبر إفريقية الوسطى ؛ وحدد أنه « إذا كان الكونغو البلجيكي سيباع » فإن الحكومة الإنجليزية لن تأسف لرؤية ألمانيا تحصل على القسم الجنوبي من المستعمرة « بين أنجولا وإفريقية الشرقية الألمانية » . وانتهت هذه المفاوضات ، والتي ربما كان هدفها تسهيل الوصول إلى اتفاق بشأن التسليح البحري ، إلى تفاوض بشأن اتفاقية سرية ، كان عليها أن بكل وتحديد خطة تقسيم المستعمرات البرتغالية في إفريقية ، وهي التي كانت قد وضعت في سنة ١٨٩٨ ، ولكنها بقيت بلا تنفيذ .

وبالإختصار ، وفي مسائل ماوراء أوروبا ، كانت العمليات الألمانية هي المسيطرة . وقال المستشار بيتان هولويج لسفير فرنسا أن من حق ألمانيا أن تحصل في العالم على « النصيب الشرعي لكل كائن ينمو » . ولكن الحكومة الإنجليزية ، رغم المنافسة التجارية والبحرية الإنجليزية الألمانية ، استعادت ،

في تقهتين هامتين ، لتسهيل عملية التوسع الاقتصادي وحتى الإقليمي الرايح - وهذا هو ما يدعونا للإعتقاد بأن المنافسة بين الاتجاهات التسلطية عارج أوروبا لم يكن لها في هذه الفترة كل الأهمية التي نتميل في بعض الأحيان إلى نسبتها إليها؛ فتصادم المصالح الإقتصادية أو المالية في الميادين الاستعمارية أو في مناطق النفوذ لا يظهر في هذه الفترة على أنه عامل مقرر في تطور المداءات السياسية .

وفي أوروبا كان السبب الرئيسي الصعوبات الدولية يتمثل في نقطة حركة القوميات في شبه جزيرة البلقان . وتسببت هذه البقطة مرتين ، في سنة ١٩٠٨ - ١٩٠٩ وفي سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ في تهديدات خطيرة للسلم العام .

وكان سبب الأزمة البلقانية في سنة ١٩٠٨ يعود إلى سنة ١٩٠٣ . وكانت سياسة ميلان أورينوفيتش الشخصية ، والتي عمل ابنه إسكندر على تنقيفها ولكن دون أن يتخلل عنها ، قد وضعت ملكة الصرب الصغيرة منذ سنة ١٨٨٢ « في مدار » النمسا والمجر ، رغم معارضة الحزب الراديكالي وقيادات الجيش الذين كانوا يطالبون بسياسة « قومية » . وكانت هذه الأزمة الصربية الداخلية قد انتهت بانقلاب عسكري : وقام الضباط أعضاء جمعية « اليد السوداء » السرية باغتيال الملك والملكة . واستدعى المشرفون على هذه العملية للحكم بطرس فردهجورجيفيتش *Pierre Karageorgevitch* الذي كانت أسرته قد حكمت الدولة فيما سبق من سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٨٥٩ . وأعطى الملك الجديد السلطة للراديكاليين ، ولرئيسهم باشيتش *Pachtich* ، وسرعان ما بدأت دعاية الجمعيات الوطنية التي أثارها الذكريات التاريخية لدولة « الصرب الكبرى » في الانتشار . وكان هذا الاتجاه الصربي القومي يثير قلق النمسا والمجر ، إذ أنه كان يساعد على نشوب حركة مقاومة في البوسنة والمهرسك ، وحيث كان غالبية الأهالي من الصربيين ، ضد الإدارة النمسية المجرية . وأصبح الأمر خطيراً حين قام رؤساء « الأقلية القومية » الصربية في النمسا والمجر في أكتوبر سنة ١٩٠٥

(٤٧ - تاريخ العلاقات الدولية)

بالانصال بالكرواتيين وبالسلوفين لكي يصلوا إلى تضامن « يوجوسلافي » . وهكذا حددت مملكة الصرب بأن تلعب فعلا دور « بيدمونت » وهو الدور الذي ظهر أنها ستلعبه منذ ثلاثين عاما . ولكن تجبر دولة الصرب على الهدوء ، استخدمت الحكومة النمساوية المجرية عندها ، وعن طريق منع الإستيراد منها ، « حرباً إقتصادية » كانت قد بقيت بدون فاعلية وكانت قد زادت الموقف خطورة ، إذ أنها كانت قد أثارَت ضغائن عميقة لدى الفلاحين الصرب . وبعد فشل هذه الإجراءات فكر ايرينثال ، وزير الشؤون الخارجية ، منذ أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، في تسوية المسألة بالقوة . وكان الهدف الأول لهذه السياسة هو إعلان ضم البوسنة والهرسك ، والتي كان النمسا والمجر حق إدارتها بصفة مؤقتة . منذ سنة ١٨٧٨ : واعتقد ايرينثال بهذا الشكل أنه سيحلل آمال الانفصاليين التي كانت لدى سكان هذا الإقليم . وكان الهدف التالي يشتمل في ضرورة « القضاء التام على موطن الثورة الصربية » . ولذلك فإن دوافع هذه القرارات كانت مجرد دوافع سياسية .

وكانت كذلك الدوافع السياسية هي التي توجه موقف ألمانيا . فكان بيلوف يعتقد أنه بتأييده حتى النهاية محاولة ايرينثال سيقوم « بنزع حلقة من سلسلة الحصار الذي كان قد أصبح هشاً منذ فترة طويلة » . فكيف تعتقد في امكانية نجاح هذا التخطيط ؟ حينما أعلنت النمسا والمجر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ضم البوسنة والهرسك أجبرت روسيا ، لكي تحاول الإحتفاظ بنفوذها لدى شعوب البلقان ، على الاحتجاج ضد السياسة النمساوية المجرية ؛ وذهبت في ديسمبر سنة ١٩٠٨ إلى حد أخذ إجراءات تمهيدية ، رغم أنها كانت في حقيقة الأمر بعيدة عن أن تقوم بحرب . ولم تكن لدى بريطانيا العظمى أو لدى فرنسا أقل رغبة في تأييد روسيا تأييداً له قيمته والحرص لخطر حرب . ولذلك فإن بيلوف كان يأمل في أن تحصل روسيا من باريس ولندن على نصائح بالحدود ،

رواها ستأخذ على فرنسا وإنجلترا فتورهما . وكانت هذه مناورة مشابهة لتلك التي كان قد قام بها في سنة ١٩٠٥ ضد الوفاق الإنجليزي الفرنسي . وظهر أن الحادثة قد أيدت وجهات نظر المستشار الألماني ؛ فأعلنت الحكومة الإنجليزية أنه لا يمكنها أن تعطى لوميثا روسيا أى شيء أكثر من « التأييد الدبلوماسي » وأفهم استيفان بيشون وزير الخارجية حكومة روسيا بوضوح أن فرنسا ، رغم معاهدة التحالف ، لا يمكنها أن تصل إلى الحرب بشأن مسألة لا تهدد فيها المصالح الحيوية لروسيا .

وهذا ترك هذا الموقف الميدان مفتوحا لسياسة دول الوسط التي فرضت على روسيا في مارس سنة ١٩٠٩ « تسليما دبلوماسيا » ، وأجبرت الصرب على أن تعد بتغيير مجرى سياستها الحالية تجاه النمسا والمجر . ولكن النجاح لم يصل إلى أبعد من ذلك ، وانهار الأمل الذي كان لدى بيلوف لتفتيت التحالف الثلاثي ؛ فالحكومة الروسية ، بعد أن كانت قد أعلنت مراتها أصرت على إظهار مسئولية فرنسا وبريطانيا العظمى في الهزيمة التي لحقت بها ، ورات أن « الإرتباط النمساوي الألماني كان أقوى من الوفاق الثلاثي » ، ووجدت أنها لن تحصل على شيء باصرارها على التمييز بينهما ؛ ولم تغير الاتجاه العام لسياستها الخارجية .

وكانت النتيجة الفعلية لهذه المناورات الدبلوماسية ، والتي كان وقوعها يرضى غرور رجال الدولة في فيينا وبرلين ، ويضمن لهم نجاحاً في الأوساط البرلمانية ، يمكن الشك فيها ، إذ أن النمسا والمجر لم تصل إلى تسوية المسألة الصربية ، ولم تحصل على أى ضمان حقيقى بالنسبة للمستقبل . ولكن هذه الازمة كانت لها نتائج طويلة الأمد في روسيا : فالأوساط المسيرة للسياسة الروسية الخارجية كانت قد ابتلعت ، كما يقول اسفولسكى « حبة مرة » وكانت

ترغب أن تقوم بالإنتقام في اليوم الذي تقدر فيه على ذلك ، ولم تكن تنتظر إلا منوح الفرصة .

ومنح الموقف البلقاني هذه الفرصة لروسيا في سنة ١٩١٢ . وكان سبب هذه الازمة الجديدة هو الشعور القوي للشعوب المسيحية في شبه الجزيرة ، وكان مقررأ . في مقدونيا ، وحيث كانت موافقه روسيا والنمسا والمجر الضمنية قد احتفظت بالسيطرة العثمانية على الاممال البلقانيين والصرب واليونانيين في خلال أزمة ١٨٩٧ - ١٩٠٣ ، فإن هذه الاقليات القومية ، كان لها في سنة ١٩٠٨ أملا في الحصول على نظام أكثر صلاحية حينما وضعت ثورة تركيا الفتاة ، نهاية للنظام الحميدى وأعلنت الحكومة العثمانية الجديدة إصلاحات متحررة . ومع ذلك فسرعان ماخاب هذا الأمل : فرجال تركيا الفتاة قد عادوا إلى سياسة إدماج وضغط تمشي مع التقاليد العثمانية . ولذلك فإن حركات الإحتجاج بدأت في مقدونيا منذ سنة ١٩١٠ . وكان من المنطقي أن تعمل الدول المسيحية في البلقان على تأييد هذه الحركات حتى تحرر الأراضي الخاضعة . وفي بلاد الصرب كانت الوزارة الراديكالية ترغب في إرضاء الشعور القوي الذي جرح بإذلال في سنة ١٩٠٩ ؛ وفي بلغاريا فكر الملك فرديناند في أن شعبه لن يغفر له « تحطيم آماله القومية » ؛ وفي اليونان كان رئيس الوزراء منذ سنة ١٩١٠ هو فينيزيوس Venizelos الذي كان قد أدار فيما مضى في كريت الحركة القومية اليونانية ضد الأتراك . ولذلك فان هذه الحكومات كانت ترأب تطور الإضطرابات المقدونية ، وتنتظر لكي تعمل المظهر الأول لضعف الإمبراطورية العثمانية . ومنحهم الحرب الإيطالية التركية في سبتمبر سنة ١٩١١ فرصة مواتية ، إذ أنها أصابت الجيش العثماني بالفوضى ، وكانه أحسن ضباطه قد ذهبوا للمشاركة في العمليات في طرابلس الغرب ، وكانت تتمسك بالموارد المالية الضعيفة للإمبراطورية .

ولكن إذا كان الشعور المعادى للأتراك مشتركاً بين الأهالي المسيحيين ،
 خان الحركات القومية البلغارية والصربية واليونانية كانت كذلك متنافسة
 خياً بينها ، وذلك بسبب الاختلافات بين التقاليد الثقافية ، وبين أشكال
 الحياة الاجتماعية ، وبين الذكريات التاريخية ، وخاصة بسبب الخدر والخوف
 الذى كان يفصل بين الكتامس الأرثوذكسية : ففى مقدونيا كانت الذهاية
 الدينية للكنيسة الصربية تتنازع الرهايا مع الكنيسة البلغارية . وفى مقدونيا
 هذه ، وحيث كان اليونانيون والبلغاريون والصربيون متدمجين دائماً ، وبطريقة
 لاتسمح بالفصل بينهم ، كيف يمكننا ، فى حالة إقتراض « التحرير » ، وضع
 أسس للتقسيم ؟ وحين وضعت الحكومات البلغارية والصربية فى أكتوبر سنة
 ١٩١١ مشروع هيكى لحطة تحالف هجومى ضد الامبراطورية العثمانية ، عرقلت
 عدم الثقة هذه أمر الوصول إلى إتفاق .

وهنا كان الدافع الروسى هو المقرر . ذلك أن الحكومة الروسية كانت قد
 فكرت فى أول الأمر فى خريف سنة ١٩١١ فى تأييد الإمبراطورية العثمانية ،
 وحتى فى إنفاء « اتحاد بلقانى » بضم الإمبراطورية والدول المسيحية ؛ وفى نظره
 ذلك كانت قد طلبت إلى الحكومة العثمانية أن تستعد لإعادة النظر فى وضعية
 المضائق ، الأمر الذى سيمد حتى المرور إلى سفن الحرب الروسية؛ ولكن سرعان
 ما وجدت أن هذا الحل كان لا يمكن تحقيقه ، إذ أن الدول العظمى لن توافق
 على إعادة النظر فى هذه الوضعية . ولذلك فإنها غيرت أهدافها ، وقررت أن تؤيد
 تحالف الدول البلقانية ضد الإمبراطورية العثمانية ، ولكن تحرر الشعوب المسيحية
 فى مقدونيا . ولأشك أن الحكومة الروسية كانت لاتجهل أن هذه المحاولة من
 طبيعتها أن تتسبب فى أخطار حرب عامة ؛ ولكنها إعتقدت أن فى وسعها أن
 تواجه هذا الخطر ، إذ أن حالة قواتها العسكرية ، التى كانت غير كافية فى سنة
 ١٩٠٩ قد تحسنت الآن . فما هى الميزات التى فكرت فيها ؟ كانت الأهداف سياسية

قبل أى شئ. آخر : مثل إعادة النفوذ الروسى الذى كان قد تزعزع بأزمة سنة ١٩٠٩ إلى فكر الصعوب المسيحية ؛ وإضعاف الإمبراطورية العثمانية بطريقة تسمح لها فى يوم من الأيام بحل مسألة المضائق لمصلحة المصالح الروسية . ولم تتدخل المسائل الاقتصادية إلا كوسيلة فى خدمة المخططات السياسية . فحين أيدت روسيا ، بمساعدة رؤوس الأموال الفرنسية ، مشروع السكة الحديدية التى ستعبر شبه الجزيرة البلقانية من الشرق إلى الغرب لىكى تنهى على ساحل البحر الإديراتى كانب ترغب فى إقفال الطريق أمام التوسع النسوى المجرى أكثر من حسابها لمكاسب الصادرات الروسية ، أو لأرباح مالية .

وكان التحالف الذى عقد بين الدول البلقانية بالمعاهدة الصربية البلقارية السرية فى ١٣ مارس سنة ١٩١٣ ، والمعاهدة اليونانية البلقارية فى ٢٩ مايو سنة ١٩١٣ هو من عمل روسيا فى غاليته العظمى : وقبل القيصر أن يعمل كحكم بين الدول البلقانية حينما يتعلق الأمر بتقسيم مقدونيا بعد النصر . وكانت هذه السياسة المغامرة هى سياسة بعض الدبلوماسيين بنوع خاص ، مثل هارتويج *Hartwig* وزير روسيا فى بلجراد ونيكلودوف *Nekloudof* فى صوفيا ، وهما اللذان إلتصبا بفرض وجهات نظرم على رئيسهم . ولا شك أن هذا الرئيس ، سazonof كان يعلم فى صيف سنة ١٩١٣ أنه قد جاوز المدى ، وحاول أمام إعتراضات الحكومة الفرنسية أن يفرمل ، ؛ ولكن الدول البلقانية لم تستمع إلى نصائحه ، إذ أنها كانت تعلم جيداً أن مصالح روسيا السياسية ومصالحهم مستفصر على هذا التردد الأخير .

وبدأت حرب الدول البلقانية ضد تركيا فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٣ فى نفس الوقت الذى أوقعت فيه الحكومة العثمانية حرب طرابلس الغرب لىكى تواجه هذا الخطر الجديد . وفى ثلاثة أسابيع تمكن المتحالفون من تحرير مقدونيا . وفى ٣ ديسمبر طلبت الحكومة العثمانية الهدنة ، إذ أن القسطنطينية كانت مهددة

بالجيش البلغاري ، والذي لم يوقف هجمه إلا مقاومة الحط المحسن الموجود على معارف العاصمة نفسها . أما مفاوضات الصلح ، التي قطعت في أوائل فبراير سنة ١٩١٣ نتيجة لإقتراب أوصل العناصر العثمانية الأكثر تشدداً إلى السلطة ، فإنها قد استمرت بعد سقوط أدرنة ، التي كانت القوات البلغانية تحاصرها . وفي ٣٠ مايو سنة ١٩١٣ ، وبشروط الصلح التي وقع عليها في لندن ، تمخضت الإمبراطورية العثمانية لأحداثها عن كل تركية أوروبا ، باستثناء جزء صغير من تراقيا .

وسرعان ما إصطلم المنتصرون ببعضهم بشأن تقسيم مقدونيا . فرفض بلغاريا التحكيم الروسي ؛ ودخلت في عمليات عدوانية ضد زملائها ، الذين عقدوا تحالفاً ضدها . وبدأت حرب البلقان الثانية في ٢٥ يونيو سنة ١٩١٣ ، ولكنها لم تستمر إلا مدة ستة أسابيع . واغترت القيادة البلغارية بقواتها ، ولكن الصربيين واليونانيين أوقفوها ، ورأت الجيش الروماني يدخل بدوره في خط النار . وطلبت الحكومة البلغارية الصلح نتيجة لتهديدها بالسحق . ولذلك فإن تقسيم مقدونيا الذي تم بمعاودة بوخارست في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ قد وضع لصالح الصرب واليونان ، في الوقت الذي لم تحصل فيه بلغاريا إلا على زيادة بسيطة لأراضيها ، ووجدت نفسها من جانب آخر مضطرة إلى التنازل عن منطقة سيليبستريا لرومانيا ، في نفس الوقت الذي أجبرت فيه على إهانة ترك أدرنة لتركيا . مع ذلك فإن هذه التسوية الإقليمية بقيت ناقصة : فن ناحية كان على الأقاليم الألبانية التي أخذت من الإمبراطورية العثمانية أن تكون دولة مستقلة ؛ ولكن تثبيت حدود هذه الدولة تسبب في تهديدات بحرب بين الصرب وألبانيا واليونان وألبانيا ؛ ومن ناحية ثانية هدد مصير جزر بحر إيجه بنشوب حرب بين تركيا واليونان ، تمت أنظار إيطاليا التي كانت قد احتفظت منذ حرب طرابلس الغرب ، بإحتلالها « المؤقت » في جزء من الأروجيل .

نوهدت هذه الأزمة البلغانية بالتسبب بين النمسا والمجر وبين روسيا في حرب

لن تتأخر عن أن تصبح أوروبية . ولم يكن ما يشغل الحكومة النموية المجرية هو مجرد إمكانية رؤية روسيا تحصل على نفوذ مسيطر في السياسة البلقانية ، بل كان هو الخوف المحدد والقريب : فتكوين دولة « الصرب الكبرى » كان يمثل تهديداً لآمن ، وربما لوجود الملكية الثنائية ، إذ أن تدعيم دولة الصرب كان من طبيعته أن يشجع في النمسا والمجر عمليات التبييع الانفصالية للأقليات اليوجوسلافية . ولم تنجح السياسة النموية المجرية إلا جزئياً في إبعاد هذا الخطر . حقيقة أنها حققت نجاحاً في نوفمبر سنة ١٩١٢ حين عارضت ، بالتهديد بالحرب ، عملية مد الأقاليم الصربية حتى الإديراتي . ولكنها حين فكرت في يوليو سنة ١٩١٣ ، وفي أثناء الحرب البلقانية الثانية ، في التدخل المسلح لتأييد بلغاريا ولكي تمنع بهذه الطريقة دولة الصرب من أن تتوسع في مقدونيا ، أجبرت على التخل عن هذا المشروع . وفي الحالتين كانت مستعدة لكي تعلن الحرب لاجل الصرب وحدها ، ولكن على روسيا ، إذ أنها كانت تؤمن بأن السياسة الروسية لن تتخل هذه المرة عن الصرب . فما هو سبب حصولها في الحالة الأولى على النتيجة التي آملت فيها ، وفي فشلها في الحالة الثانية ؟ لقد كانت مؤيدة في نوفمبر سنة ١٩١٢ بإيطاليا التي كانت ترغب هي كذلك في منع الصربيين من الوصول إلى البحر الإديراتي ؛ وكانت مؤيدة بطريقة فعالة بألمانيا التي رأت في هذه المسألة مسألة « حيوية » بالنسبة للملكية النموية المجرية . وفي يوليو سنة ١٩١٣ حكم حلفاء الملكية الثنائية على الموقف بطريقة مخالفة . فكان غليوم الثاني يرى أن تأييد بلغاريا على حساب الصرب ورومانيا سيكون « خطأ جسيماً » . وكان جيوليتي أكثر تشدداً : « في حالة عمل النمسا ضد الصرب فإن من الواضح أن سبب العمل المشترك لا يكون قائماً : فإنه عمل تقوم به لحسابها ، مادام أحد لا يفكر في مهاجمتها » ؛ ووضع سان جيوليان وزير خارجية إيطاليا نفسه عبر المشروع النموي المجرى : « سيأخذون بتلاييب رداً منكم ، أن لوم الأمر » .

والنتيجة هي التفتقر الواضح لنفوذ النسوى المجرى والنفوذ الألماني في البلقان
ولصالح النفوذ الروسى .

ولاشك أن السياسة الروسية التي أدرجيت بانتصار البلقانيين المشترك فى
خريف سنة ١٩١٢ خات أعلما حينما عجزت عن أن تتفادى فى يونيو سنة ١٩١٢
الصدام بين الدول التي كانت قد قبلت أو طلبت اشرافها . وفى المجموع فإنها
قد سجلت رغم ذلك نقيجتين هامتين : فالصرب ، عيشتها الأكثر ولأما ، أصبحت
تحتل الآن دوراً رئيسياً فى شبه الجزيرة ؛ وأصبحت الإمبراطورية العثمانية
مهدة بالإنتيار ، إذ أنها قد خسرت كل أقاليمها الأوروبية تقريباً ، فى نفس اللحظة
التي قامت فيها الدول العظمى بتقسيم ممتلكاتها الآسيوية إلى مناطق نفوذ
اقتصادية ، وحيث اصطدم الحكم التركى فى سوريا بحركة قومية عربية .

وعلى العكس من ذلك وجدت النمسا والمجر نفسها فى مواجهة الإمكانية التي
كانت تخشاهما : وهى إنشاء دولة الصرب الكبرى ؛ ووجدت كذلك ، فى أثناء
حرب البلقان الثانية ، أن رومانيا قد أخذت تهرب من النظام الثلاثى .
وأخيراً فقد كان فى وسع ألمانيا ، التي كانت قد حصلت على نفوذ كبير فى
تركيا بإنشاء سكة حديد بغداد ، أن ترى نتائج هذا المجهود مشكوكاً فيها .

٢ - نهيم « التكتلات » .

ماهو تأثير هذه الصدامات التي لبدت سماه أوروبا بغيروم حرب عامة أربع
مرات فيما بين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٣ على إرتباطات التحالفات أو الوفاقات
بين الدول العظمى ؟

لقد فتحت أزمة البوسة والمرسك ، وحتى أزمة أغادير ، الطريق لمحاولات
تهدف فصل أحد الاعضاء عن المجموعة المعارضة ؛ ورغم أنها بقيت بدون
جدوى ، فإن هذه المحاولات كانت لها أهميتها ، إذ أنها تفرح ، فى بعض
مظاهرها القرارات التالية للحكومات .

في سنة ١٩١٠ بذلت الدبلوماسية الألمانية مجهودا لكي «تفصل» روسيا عن بريطانيا العظمى . وحاولت أن تستغل القلق الذي كانت الحكومة الروسية تشعر به منذ التسليم الذي فرض عليها في مارس سنة ١٩٠٩ . ألم يكن في وسع النمسا والمجر أن تغيب من ضعف الجيش الروسي لكي تضمن لنفسها مزايا جديدة في البلقان ؟ والتجربة التي وقعت خلال أزمة البوسنة والهرسك ، ألم تظهر أنه لم يكن في وسع روسيا في مثل هذه الحالة أن تعتمد على بريطانيا العظمى أو حتى على فرنسا ؟ وبمناسبة مقابلة الإمبراطورين في بوتسدام اقترحت الحكومة الألمانية في ديسمبر سنة ١٩١٠ إتفاقا : فتتحد ألمانيا بعدم تأييد سياسة النمسا والمجر « العدوانية » في البلقان ؛ وذلك نظير وعد روسيا بعدم تأييد سياسة معادية لألمانيا . إذا ما قامت بريطانيا العظمى بالمبادأة . وأجاب وزير الخارجية الروسية إجابات مرضية ، ولكنه تحرب من كل تصمد مكتوب . وقبل مجرد مفاوضة ، بشأن المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية في فارس وآسيا الصغرى ، والتي انتهت في الصيف التالي في ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ بالتوقيع على الإتفاقية . وبالاختصار فإن هذا كان شيئا بسيطا . ولكن التاريخ هو الذي كان مهما : ففي نفس الوقت الذي هددت فيه مسألة أعادير بالتسبب في حرب فرلسية ألمانية أظهرت المحاولة الروسية رغبة التقارب في العلاقات مع ألمانيا ؛ ولذلك فإن الرأي العام الفرنسي كان له رد فعل قوى . وتسامل جابريل هانوتو عما إذا كانت روسيا « تغير موقفها » وأخذ اندريه تارديو في جريدة الطان على الحكومة الفرنسية انها تركت نفسها تدخل هذه المناورة و « تمارس تحالفا بدون رشاقة » . وفي بريطانيا العظمى ذكرت الأوساط الدبلوماسية أن الوفاق الانجليزي الروسي يعتمد على سياسة مشتركة في فارس . : وما دامت روسيا تتفاوض بمفردها مع ألمانيا إتفاقية تتعلق بهذه المسائل الايرانية ، ألم يكن من اللازم الخوف من « انهياء » التقارب الانجليزي الروسي ؟ وكانت هذه العvisية كبيرة : ومع ذلك فإنها كانت دليلا على القلق الذي استمر منذ محاولة بيجوركي الفاشلة موجودا في باريس وفي لندن ، وحيث كانوا يشكون دائما في حركات وفي نيات الحكومة الروسية .

وفي أوائل سنة ١٩١٢ بدأت المفاوضات الأكثر أهمية والأكثر تقارباً بين بريطانيا العظمى وبين ألمانيا ، والتي كانت الحكومة الإنجليزية تعتقد أن هدفها هو وضع حد لتنافس التسليح البحري . ومنذ أن كانت الاميرالية الألمانية في سنة ١٩٠٦ و ١٩٠٧ قد حصلت على التصويت على برنامج جديد للإلشاءات لبناء لثلاث عشرة مدرعة من أحدث طراز في مدة أربعة سنوات ، قررت الحكومة الإنجليزية في مارس سنة ١٩٠٩ ، ولكي تحتفظ بمدى التفوق البحري الذي يضمن أمن الجزر البريطانية ، بناء ثمانية مدرعات . وزاد خطر هذا التسابق في التسليح حينما قررت الحكومة الألمانية ، أثناء أزمة أغادر ، أن تقدم للرايستاج قانوناً بحرياً جديداً وكان رد الفعل الإنجليزي قليل العنف ، مادامت الترسيمات البحرية كانت تسمح بزيادة سرعة بناء سفنها . ولكن وزارة الأحرار كانت قد وعدت الناخبين بتحقيق إصلاحات إجتماعية ، تتطلب أعباء على الميزانية ؛ ولم يكن في وسعها أن تواجه في نفس الوقت هذه المصروفات والمصروفات الناتجة عن التسابق في التسليح . وكانت على علم كذلك بخطر آخر : فهذه المنافسة كانت تدفع الحكومات - لكي يحصلوا من برلماناتهم على التصويت على الميزانيات اللازمة - إلى الإشارة إلى إمكانية الحرب ، وإلى القيام بمجلات صحفية ستسبب في حالة حربية بالنسبة للرأى العام . ألم يكن من الأحسن إقناع ألمانيا بقبول تحديد قواتها البحرية ؟ لاشك أن هذا الحل الودى كان يفرض على بريطانيا العظمى أن تفرض ما يناظره . فما هو ؟ كانت الحكومة الإنجليزية مستعدة لتخع تعويضات في الميدان الإستعماري ، وأن تضحى مع ذلك أقل ما يمكن من المصالح الإنجليزية ، وأن تقوم بعملية المساومة على حساب الدول الصغيرة . ولكن الحكومة الألمانية كانت ترغب في أن تحصل على أكثر من ذلك : مثل إرتهباط سياسى يقوم بإضغاف أو بهدم الوفاق الودى الفرنسي الإنجليزي .

وفي فبراير سنة ١٩١٢ وقعت محاولة لتقريب وجهات النظر حينما أرسلت -

الحكومة الإنجليزية لورد هالدان *Lord Haldane* إلى برلين ، الذى اجتمع فى خلال ثلثه أيام بالإمبراطور وبالمستشار بيتان هولويج وبالأمرال فون تيريتز . فاقى النتيجة ؟ لقد طالبت الأوساط الألمانية الحاكمة بريطانيا العظمى فى نظير مجرد إعطاء تنفيذ برنامجها البحرى ، بوعده « بعدم إعتداء » وبتمهيد بالحيداد فى حالة حرب قارية ، إذا لم تكن ألمانيا تعتبر على أنها « معتدية » . واستمرت المحادثات خلال مايزيد عن شهر وبالطريق الدبلوماسى . وقبلت الحكومة الإنجليزية إعطاء الوعد الخاص بعدم الإعتداء ، ولكنها رفضت التمسك بالحيداد ، وهو الذى كان يحدد الصداقة الفرنسية الإنجليزية . وأصررت الحكومة الألمانية على موقفها ، مادام هدفها كان حل وجه التحديد هو تحطيم الوفاق الودى . وفى ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ إتقطعت المفاوضات ، واستمرت المنافسة البحرية ، وبمرارة أكبر .

وهذه المحاولات زادت كثيراً عن مدى مجرد المناورات الدبلوماسية . وهى توضح حالة تفكير الحكومات بالنسبة للسائل الكبيرة التى تؤثر فى العلاقات الدولية . فالحكومة الألمانية أهملت فى فبراير سنة ١٩١٢ إمكانيات التوسع خارج أوروبا التى فتحتها لها العروض الإنجليزية . فهل معنى ذلك أنها كانت تنظر لهذا التوسع اللازم جداً لمصالحها الاقتصادية على أنه ثانوى ؟ لا ، بلاشك . ولكنها كانت تعتقد فى إمكانية الحصول فى هذا الميدان من ميادين العمل على نتائج أكثر إنساعاً إذا ما وصلت أولاً إلى تحطيم « الحاجز » الذى كان يقيمه فى وجهها التقارب الإنجليزي الروسى والوفاق الفرنسى الإنجليزي : ولذلك فإن الهدف السياسى كان هو الذى يقى — كما كان عليه الحال فى سنة ١٩٠٥ و ١٩٠٩ — الهدف الرئيسى أمامها . ومادامت قد عجزت عن الوصول إلى ذلك ، فإنها قد استمرت فى ممارسة ضغط على بريطانيا العظمى من طريق زيادة إنشاءاتها البحرية .

ولم تترك الحكومة الروسية نفسها تقع تحت إغراء العروض الألمانية وقت

مقابلة بوتسدام . ورغم خيبة الأمل التي لقيتها أثناء أزمة البوسنة والمهرسك ، فإنها كانت تفتش ، في حالة تخليها عن التقرب إلى إنجلترا ، من أن تجد نفسها في موقف ثانوي في مواجهة دولتي الوسط .

وأخيراً فإن الحكومة الإنجليزية لم توافق حل قبول حل للصعوبات الانجليزية الألمانية يشتمل على وعد بالحياد . وفي هذا القرار لم يكن للشاعر والموافق إلا نصيباً ضئيلاً . وكانت مصلحة بريطانيا العظمى هي الدافع لهذا القرار . وهكذا يظهر فشل هذه المحاولات للتفاهم ، الخلافات بين المواقف الأساسية للدول العظمى ، والتي كان على سياستها أن تلمب دوراً مقررًا في أوروبا .

ولإبتداء من صيف سنة ١٩١٢ تركت المجهودات الخاصة « بإزالة التوتر » . وأصبحت مسائل إعادة النظر في هذه التحالفات أو الوفاقات وأمر تدعيمها مفعوليات سريعة لهذه الحكومات . ولاشك أن هذه المجهودات كانت مرتبطة بالظروف المحيطة بها ، أي بالتهديد بالحرب الذي نتج عن الأزمة البلقانية . ولكن الحكومات كانت تحسب حساباً كذلك لتجارها السابقة ، ولإيجاهات المستقبل .

وتدعمت مجموعة الدول التي كانت ألمانيا مركزها ، سواء أكان ذلك يتعلق بالعلاقات مع النمسا والمجر أو مع إيطاليا .

وكانت المسألة الرئيسية بالنسبة لسيير التحالف النمسي الألماني هي دائماً معرفة إلى أي حد تؤيد السياسة الألمانية السياسة النموية المجرية في البلقان .

وكان بيسارك كثيراً ما « يفرمل » حليفه ، إذ أنه كان يرغب في أن يحتفظ بروابط مع روسيا . وكان بيلوف في سنة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ قد ترك هذا الخط الذي احتفظ به رغم ذلك بعض أنصاره في الأوساط الدبلوماسية الألمانية . وأدى فشل مقابلة بوتسدام إلى أن يقوم بيتان هولويج باتهاج سياسة بيلوف

عن جديد . وفي نوفمبر سنة ١٩١٢ ، وحين طرحت مسألة د ميناء صربي على الإديرياتي ، لم تمتنع الحكومة الألمانية أن في إمكانها إقناع النمسا والمجر بتقديم تنازلات ، إذ أنها كانت تخشى من قلقه التحالف ، رغم أن غليوم الثاني كان يميل شخصياً إلى اعتبار طلبات الصرب على أنها مشروعة ؛ ووعدت الحكومة الألمانية علناً بإعطاء تأييد مسلح في حالة لغوب حرب نمسوية روسية . حقيقة أن الحكومة الألمانية قد وعدت رسمياً حليفها في يوليو سنة ١٩١٢ بعدم التدخل في الحرب البلقانية الثانية . ولكنها ندمت على هذا التعقل حينما رأت نتائج هذا الحرب والتهديد الذي نجم عنها لمستقبل الملكية النمساوية . ولذلك فإن غليوم الثاني دفع الحكومة النمساوية المجرية في أكتوبر سنة ١٩١٢ ، وأثناء حادثة الحدود بين الصرب والبانيا ، إلى إعطاء ضربة قاضيه للصرب : « الآن والآفتلت الفرصة علينا أن نعيد النظام والهدوء هناك بشكل نهائي . يمكنكم أن تتأكدوا من أنني سأكون وراكم وأنى مستعد لإشهار السيف اذا ما تتطلب الامر ذلك ، ولذلك فإن النمسا والمجر قد وجهت إنذارها الى بلجراد بموافقة ألمانيا الكاملة ، وحصلت على سحب القوات الصربية .

ومن ناحية أخرى ظهرت الحكومة الإيطالية على أنها تميل الى احياء الإرتباطات كانت قد عقدتها في نطاق التحالف الثلاثي : ففي ديسمبر سنة ١٩١٢ ، وفي اللحظة التي كان في وسع مسألة الوصول الى البحر الإديرياتي أن تنسحب فيها في صدام نمسوي صربي ، جددت المعاهدة لمدة ست سنوات ، ودون حتى أن تنتظر التاريخ الذي كان من الطبيعي أن يبحث فيه هذا التجديد ؛ وفي أغسطس سنة ١٩١٣ وقعت على اتفاقية بحرية تتعلق بالتعاون بين الأساطيل النمساوية المجرية وبين الأساطيل الإيطالية ، في حالة نشوب حرب أوروبية .

وازدادت قوة التعاون الفرنسي الروسي ، الذي كان قد ضعف في خلال أزمة البرسنه والمهرسك وأزمة أغادر . ومنذ ربيع سنة ١٩١٢ أكد ريمون بوانكاريه

رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ، رغبته في أن يعمل « في إتفاق تام » مع روسيا ولاشك في أن ذكريات مقابلة بوتسدام كانت تدفع إلى إقامة ممارسة أكثر ودية لهذا التحالف : ودون أن تحس بعاطفة أو بثقة بالنسبة للسياسة الروسية ، كانت الحكومة الفرنسية ترغب في تفادي « غزل » جديد بين روسيا وألمانيا . ولكن الأمر كان يتعلق بنوع خاص بإمكانية قيام تعاون أكثر تحديداً بين القوات المسلحة . وبيروتوكول ١٢ يوليو سنة ١٩١٢ حصلت فرنسا على وعد بأن الجيش الروسى سيقوم بالهجوم ، في حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية ، منذ اليوم الثانى عشر من التعبئة ؛ وأقامت الإتفاقية البخرية في ١٦ يوليو الخطوط العامة لعمل متفق عليه بين الأساطيل الروسية والفرنسية . وكان هذا في نظير التأييد الذى تمنحه السياسة الفرنسية للصالح الروسية في البلقان . ورغم أن ريمون بوانكاريه كال قد رفض في ربيع سنة ١٩١٢ بوضوح دور الدبلوماسية الروسية في إنشاء التحالف البلقانى ، فإن ذلك لم يمنعه من أن يعد في نوفمبر من نفس السنة بتدخل مسلح في حالة نشوب حرب تمسوية روسية ، تؤيد ألمانيا فيها النمسا والمجر : ولاشك أن هذا كان هو مجرد تأكيد حالة الإرتباط التى نص عليها الإتفاق العسكرى ؛ ولكن إستيفان بيتشون كان قد فسر هذه الإتفاقية بطريقة أخرى في فبراير سنة ١٩٠٩ . فها هو الداعى لكى تقبل الحكومة الفرنسية الآن إرتباطات أوسع ؟ إن الدافع يشبه ذلك الذى كان يوجه السياسة الألمانية بالنسبة للنمسا والمجر : فمن اللازم التظاهر بعدم إصابة الوميل بخيبة أمل تؤدي إلى ضعف التحالف .

ولم تكن بريطانيا العظمى ترغب قبل ذلك في التوقيع على عهد محمد حتى بالنسبة لفرنسا . ومع ذلك فإنها قبلت في سنة ١٩١٢ ، وبعد فشل بعث هاليدان أن تدعم وتقوى الوفاق الودى . وبطبيعة الحال عاد الدافع في ذلك إلى فرنسا التى كانت تحس بقلق شديد أثناء المفاوضات الإنجليزية الألمانية في فبراير —

مارس سنة ١٩١٢. وقال بوانسكاريه : ألم يكن من الضروري أن تعطى للعلاقات الفرنسية الإنجليزية أمنا بدلا من تركها تحت رحمة الاتجاهات التي تميل إليها إحدى الوزارات أولا تميل ؟ ومع ذلك فإن هذه الحجة كانت غير كافية لإقناع الحكومة الإنجليزية. وكان العامل الذي دفعها إلى الإبتعاد عن حذرهما هو التنافس البحري الإنجليزي الألماني : فقررت أنه من الضروري أن تحضر إلى بحر الشمال جزءا من أساطيلها المربطة في مالمه وفي جبل طارق، وكانت محتاجة نتيجة لذلك بأن يقوم أسطول الحرب الفرنسي بالدفاع عن طرق الملاحة في البحر المتوسط . وفي المفاوضات الإنجليزية الفرنسية ، التي وقعت في يونيو سنة ١٩١٢ رامتدت حتى الحريف ، ارتبطت المسألتان — الإنفاقية البحرية والإنفاقية السياسية — ارتباطا وثيقا . وتمثلت النتيجة في تبادل خطابات ٢١ / ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ - الإنفاقية السياسية - وفي الإنفاقية البحرية في مارس سنة ١٩١٣ وأعطت الحكومة الإنجليزية موافقتها على خطة التعاون التي وضعتها هيئات. أركان الحرب ؛ ولكنها حددت أن هذه التنبؤات « التقنية » لا تمثل ارتباطا ، وتركت لكل واحدة من الحكومتين حريتها في أن « تقرر في المستقبل ما إذا كانت ستعطي أو لا تعطى للأخرى تأييد قواتها المسلحة » ؛ ووعدت فقط « بالتشاور » مع الحكومة الفرنسية في حالة تهديد السلم . وهذه الإنفاقية ، رغم أنها أقامت تضامنا أكثر بين الدولتين ، لم تكن تعطى لفرنسا بهذا الشكل أية ضمان بالتدخل الإنجليزي في حالة وقوع حرب فرنسية ألمانية .

* * *

وفي هذا « التجديد » للواقف الدبلوماسيه المتبادلة ، أين يمكننا البحث عن الأسباب ؟ قبل كل شيء في مشغوليات القوة ، والكرامه والامن التي كانت محاولات دولتي الوسط قد أعطت ، مثالا لها . فكانت النمسا والمجر تمارس في البلقان سياسة « مجرومية » كان هدفها هو حماية المملكيه الثنائيه من الخطر الذي تعنيه

بالنسبة اليها حركة القوميات . وأيدتها ألمانيا ، لأنها كانت ترغب في تدعيم حليف كانت صحته ضعيفة، ولأنها كانت تحاول دائما أن تحطم سلسلة الحصار، وكانت روسيا ، منذ أن أعادت تنظيم قواتها المسلحة تقريبا ، ترغب في إعادة النفوذ الذي كانت أزمة سنة ١٩٠٩ قد زعزعتة . وأيدت فرنسا سياسة روسيا البلقانية، نظير وعد بتدخل أسرع للجيش الروسى فى حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية . وكانت بريطانيا العظمى تشعر بحاجة الى اعتماد أكثر على فرنسا ، رغم رفضها الإرتباط بتمهيدات رسمية ، مادامت قد فشلت فى الحصول على تحديد القسليح البحرى الألمانى الذى مهدد سيادتها البحرية — وهى التى كانت القاعدة لامن الجزر البريطانية ، ولعلاقاتها الإمبريالية .

المختصر الثاني والثلاثون

السياسات الوطنية

أصبح التعارض بين مجموعتي الدول ، الذي لم يكن في سنة ١٩٠٧ إلا مجرد حلامح ، ظاهرة مهيمنة على الموقف السياسي الدولي في سنة ١٩١٣ . فما هي مشغريات الحكومات في كل من هاتين المجموعتين ؟ وما هو موقف الدول التي لم تنسب إلى إحدى هذه الكتلتين ، أمام الموقف الدولي ؟

١ - الوفاق الثلاثي :

دخّل الوفاق الودي ، كانت الإرتباطات المتبادلة غير متساوية : فهناك تحالف بين فرنسا وروسيا ، مع إتفاقية عسكرية ، كان عليها في حالة وقوع صدام ألماني أن تعمل بطريقة تلقائية ؛ « وفاق » بين فرنسا وبريطانيا العظمى كان يشتمل ، رغم التعاون القائم بين هيئات أركان الحرب العسكرية والبحرية ، لا على تمهد رسمي بالتدخل بالأسلحة ، ولكن على مجرد وعدة بالتقاور « الدبلوماسي » ؛ وبين روسيا وبريطانيا العظمى لم يكن هناك أي إرتباط دبلوماسي عام ، ولكن تعاون فعلي *de facto* يقوم على أساس الفكرة المشتركة لمراجعة ألمانيا ، وأصبح ممكنا منذ أن سويت المنازعات الآسيوية حيث كانت تصطدم مصالح الدولتين . وفي بطرسبرج وفي باريس كانت الحكومات ترغب في أن تحصل على إرتباطات محددة من جانب بريطانيا العظمى . أن يكون تحويل الوفاق الثلاثي إلى تحالف أحسن ضمان ؟ وكتب الوزير الروسي أن « السلام العالمي سيصبح مضمونا في اليوم الذي سيدعم فيه الوفاق الثلاثي » ، والذي كان وجوده الحقيقي لا يظهر أكثر من ظهور ثعبان الماء ، بتحالف دفاعي ، وبلا فقرات سرية ، وينشر

حلتاً في كل صحف العالم . وفي هذا اليوم دسيعد نهائيا خطر التفوق الألماني،
لإذ أن فرنسا وروسيا اللتين لا يمكنهما أن يكونا في حالة تسمح لهما
بإحلال ضربة مميتة لألمانيا . سيتمكنها أن يعتمدا على النصر ، نتيجة السيطرة
البحرية والمحصار . وبمجرد أن يعرف العدو مدى الاخطار التي سيمرض نفسه
لها ، يمكن تفادي الحرب .

ولكن الحكومة الإنجليزية كانت في كل فرصة — وسنحت هذه الفرصة
حمرات عديدة أثناء الحريين البلقانيتين — كانت تهرب ، رغم شعورها بالخوف
من زيادة أسطول الحرب الألماني، من أكثر المسائل إلحاحاً : ورغم أنها أظهرت
استعداداً بإمكانية الإشتراك في حرب قارية ، فإنها رفضت إعطاء وعد وأعلن
غراي لسازونوف في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٢ أن الحكومة البريطانية لا يمكنها
أن تتدخل في حرب بين ألمانيا وروسيا وفرنسا إلا إذا كانت « مؤيدة من الرأي
العالم » . ولكن حالة الرأي العام كانت « ستوقف على الطريقة التي ستلقب بها
الحرب » : فإذا قامت فرنسا بشن حرب انتقامية ضد ألمانيا فإن بريطانيا العظمى
ستبقى بعيدة ؛ ولكن إذا كانت ألمانيا ترغب في « سحق فرنسا فلا يمكن الاعتقاد
بأننا سنبقى مجرد نظارة سلبيين » . وفي ٤ ديسمبر — أي ثلاثة أسابيع بعد تبادل
الخطابات التي أكدت ووسعت الوفاق الفرنسي الإنجليزي — ذكر سفير فرنسا
أنه قد سمع ما يقبه هذه الالفة تقريباً . وكان غراي قد اهتم في ألقاظه بأن
يتحاشى أية إشارة مباشرة لروسيا : فكان مصير فرنسا وحده هو الذي يشغله .
ومع ذلك فقد ذكر ضمناً أنه يعتبر الهزيمة الروسية في نفس خطورة الهزيمة
الفرنسية : « فإذا ما سيطرت ألمانيا على سياسة القارة فإن ذلك سيكون بغيضاً
لنا مثلاً هو بغيض للآخرين ، إذ أننا سنصبح في عولة » . وكان التهديد يزيد في
خطورته أن الإمبراطورية الألمانية كانت ستصبح دولة بحرية كبرى .
وكان هذا الخوف من السيطرة على القارة هو الذي أجبر بريطانيا العظمى

على رفض العروض الألمانية الخاصة باتفاقية عدم اعتداء وحياد مشترك وكتبه رئيس الوزراء في تقرير الملك حتى إذا لم يكن الواقع الودى الفرنسي الإنجليزي غير موجوداً ، فإن بريطانيا العظمى ستكون بحيرة ، بالنسبة لمصالحها الخاصة ، على رفض كل ارتباط يمكنه أن ينمى من مساعدة فرنسا في حالة مهاجمة ألمانيا لها ، لآى سبب كان ، واحتلالها لموانئ ساحل كاليه ، .

ونفس المشغولية دفعت الحكومة الإنجليزية إلى إعطاء تحذيرات لألمانيا . وفي ديسمبر سنة ١٩١٢ أعلن غراى السفير الألماني أن « أحداً لا يمكنه أن يعرف ، الموقف الذى ستأخذه بريطانيا العظمى في حالة نشوب حرب بين روسيا وألمانيا ؛ ولم يخف الملك جورج عن الأمير هنرى البروسى ، أخ غليوم الثانى ، أن بريطانيا العظمى « فى بعض الظروف » ستعطى مساعدة مسلحة لفرنسا وروسيا ضد دول الوسط . ولكن هذه التهديدات ظلت معتدلة

وإذا كانت الحكومة الإنجليزية تعتقد أن تدخلها في حرب قارية سيكون ضرورياً في بعض الحالات ، فلماذا إذا ترفض تحديد هذه الإمكانيات ؟ وكان في وسع معاهدة تحالف دفاعى ، حتى إذا ما تحددت فيها الارتباطات بشكل قاطع ، أن تجيب رغبات سازونوف ، أى تهرب ألمانيا . وكانت حالة الرأى العام الإنجليزي هي السبب الجوى لئلا هذا التحفظ : فكان « الخطر الألماني » الذى تعرفه غالبية أعضاء الوزارة وكبار موظفي وزارة الخارجية ، وأركان الحرب ، غير معروف لدى الرأى العام . ولكن الحكومة كانت تحسب حساباً كذلك لمسألة سياسية ذكر صراحة في إحدى المذكرات التى كتبها رئيس الوزراء : فيما علق رغبته في الاحتفاظ بحيرة أخذ قرار ، احتفظ بوسيلة « فرملة » السياسة الفرنسية ، في الوقت الذى كان يخاطر فيه ، في حالة موافقته فرنسا على عمل معاهدة تحالف ، بأن يجرى « في طريق مقامرة » . ويظهر لنا من قراءة المراسلات الدبلوماسية الفرنسية أن هذا الحساب لم يكن بلا جدوى . وكتب بول كامبون في سبتمبر

سنة ١٩١١ أنه « إذا كانت له بعض الشكوك حول مسئولية القطيعة فإن ثورة الرأى العام التى نتمتع عليها لن تحدث ؛ وفى ذلك الوقت ستضطر الحكومة الإنجليزية الى الإنتظار . ولكن الإنتظار هو فرصة للهزيمة بالنسبة اليها . » وكانت السياسة الإنجليزية ، المسألة ، ترى هكذا أنها برفضها أخذ موقف قبل الحادث ، تشارك فى الإحتفاظ بالسلم العام . ونفس هذا التخطيط هو الذى أجبرها على تفادى اظهار إقسام أوروبا الى « كتلتين » ، وكانت تأمل فى أن تحتفظ بمظهر الحكم ؛ ومن الناحية الشكلية على الأقل . وأظهرت تناقضات هذه السياسة على أنها قريبة فى بعض الأحيان من المكياجية . ومع ذلك فإن هذا المأخذ لا يستند الى أساس : فالحكومة الإنجليزية توجهها فكرة الإستقلال وفكرة الحذر ، ولكن بدرجة من اليقظة إنتهت بزيادة ظهور الأخطار .

٢ - التحالف الثلاثى :

وكان موقف النمسا والمجر وإيطاليا ورومانيا مختلفا كل الإختلاف فى مجموعة الدول التى تكونت منذ ثلاثين عاماً حول الإمبراطورية الألمانية . فكان التحالف النسوى الألمانى نقطة ثابتة فى السياسة الدولية . ورغم أنه قد حصل ، حسب الأوقات والظروف ، على تفسيرات مريضة أو قتل ، فإن أحدا لم يفك فيه . ولكن المستقبل القريب كان يعدد بأن يكون أكثر خطراً . لحركة القوميات اليوغوسلافية ، التى شغلت الأوساط الحاكمة فى النمسا والمجر منذ سنة ١٩٠٥ ، أخذت فترة جديدة منذ انتصارات الصرب فى الحروب البلقانية فى سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ . فكيف يمكننا أن نلقى التهديد « بالإفصال » ؟ كانت اللجنة الإمبراطورية التى كلفت منذ عامين بدراسة إصلاح لبنيان الدولة قد فكرت فى أن تستبدل النظام الثامى بنظام « فيدوالى » ؛ ولم تكن قد نجحت فى وضع برنامج ، إذ أنها كانت قد واجهت لا مجرد مقاومة من البيروقراطية النمساوية الكبيرة التى كانت معادية لكل إصلاح عام ، ولكن واجهتها كذلك

إختلافات بين المجموعات القومية : فلم يكن البولنديون والتشيك يرغبون في التفكير في اتحاد يقوم أساساً على توزيع مجموعات لغوية ، إذ أنه سيكون من نتائج هذا النظام تقسيم غاليسيا وبوهيميا . فعلى أى أساس كان فيوسعهم العودة إلى هذه المحاولات ؟ لقد إقترح الأرشيدوق ولي العهد فرانسوا فرديناند حلاً « ثلاثياً » وافق عليه أعضاء الحكومة الملمين : فيضاف إلى الدولتين المرتبطتين . النمسا والمجر — دولة ثالثة ، هي الدولة « اليوغوسلافية » التي ستكون من كرواتيا والبوسنة ودالماتيا وسلافينيا ؛ وفي هذه الدولة لن يكون في وسع الكاثوليك ، الذي سيكون لهم التفوق ، أن يأملوا في الإنضمام إلى الصرب الأرثوذكسية ؛ وبهذا تهزم فكرة « الجامعة الصربية » . ولكن الأوساط السياسية المجرية في بودابست عارضت ذلك معارضة مطلقة . ونتيجة لعدم وجود أى حل يمكنه أن يدمم الملكية ، زاد الإعتقاد في الأوساط العسكرية والدبلوماسية في ضرورة قيام الأسرة الحاكمة بقمع حركة القوميات بقوة السلاح . وفي مواجهة هذه الإمكانيات لم يكن في وسع الحكومة الألمانية أن تتهرب من تحديد موقفها . وكان الجديد في الموقف هو الرغبة التي أظهرتها « لإعادة تعويم » النمسا والمجر .

وكانت إيطاليا قد لعبت منذ سنة ١٩٠٢ على الجانبين . ومع ذلك ، فمادامت قد دخلت في سياسة توسع في طرابلس الغرب وفي بحر إيجة حيث إصطدمت بمصالح بريطانيا العظمى فقد ظهر على أنها مستعدة للإعتداد على دول الوسط بدرجة أكبر . وكان السفير الإيطالي في باريس قد أعلن في نوفمبر سنة ١٩١٢ — وفي الوقت الذي حددت فيه مسألة « ميناء صربى على البحر الإديراتى » بأخطار حرب — أن الإنفاقية الفرنسية الإيطالية في سنة ١٩٠٢ لا يمكنها أن تنفذ في مثل هذه الحالة : وكان هذا يعنى بذلك أنه ليس في وسع فرنسا أن تمتد على حياد إيطاليا . حقيقة أن جيوليتى رئيس الوزراء لم يأخذ مسئولية تصريح السفير . ولكن سان جيوليانو وزير الخارجية أثار هذا القلق من جديد : فذكر

أن « المدى الفعلي » لإتفاقية سنة ١٩٠٢ « يعتمد على الأحداث » . وبالإختصار فقد ظهر أن الظروف قد أعادت السياسة الإيطالية صوب ألمانيا والنمسا والمجر . وكانت العقبة الكأداء هي المطالب القومية الإيطالية التي إستمرت نتيجة لأخطاء الإدارة النمساوية في المناطق التي كانت غالبية سكانها إيطالية ، من ناحية اللغة ومن ناحية المشاعر : وكانت بلدية تريستا قد أمرت بمنع الاحتفاظ بالموظفين الإيطاليين في إدارتها . وطالبت حكومة روما بلا جدوى بإلغاء هذا الإجراء ؛ وفي ٢ أكتوبر سنة ١٩١٣ أعلن برتشولد أسفه من أن هذه المسألة ستسبب في « غيوم على العلاقات النمساوية الإيطالية » ، وإن كان قد ترك الاحتجاج الإيطالي بلا إجابة .

أكان بسبب هذه الحادثة قيام الحكومة الإيطالية في ١٦ أكتوبر بإعلان استمداها لتفاوض مع فرنسا ومع بريطانيا العظمى بشأن « إتفاقية البحر المتوسط » ؟ كانت الحكومة الإيطالية ترغب في الحصول على ضمان على المزاياء التي حصلت عليها في طرابلس وبرقة وامتلاك جزر الدوديكانيز ، وربما حتى منطقة نفوذ اقتصادي في آسيا الصغرى وقبلت بريطانيا العظمى وفرنسا الدخول في عملية تبادل وجهات النظر . ولكن هذه المفاوضات قطعت بعد ذلك سريعا ، إذ أن الحكومة الفرنسية قد علمت ، عن طريق حل شفرة البرقيات ، أن الدبلوماسية الإيطالية كانت تبلغ كل تفاصيلها لإبرلين . ولا شك أن هذه للتناورة لم يكن لها هدف آخر سوى إثارة قلق النمسا والمجر لإجبارها على إظهار استعداد أكثر في مسألة تريستا . ولكنها تسببت في تقديرات قاسية لدى الأوساط الدبلوماسية الفرنسية . ولكن الدبلوماسية الألمانية لم تكن أكثر اطمئنانا ، رغم شهادات الإيطاليين الأخيرة بحسن نيتها . وكتب السفير في روما « ان النظرة الإيطالية للمعاملات تشتمل على فكرة أن كل الإلتزامات المتعاقد عليها تخضع لشرط الاتهازية ، وبالتالي لكل تغيير ممكن » .

وكانت رومانيا قد عقدت منذ سنة ١٨٨٣ مع النمسا والمجر معاهدة تحالف دفاعي، انضمت ألمانيا إليها؛ وهي معاهدة سرية عملها الملك كارول، من آل هوهنزولرن؛ فالملك حول نصها لرؤساء وزاراته، ولكن بصفة سرية - مما أدى إلى بقاء نص إلتزامات التحالف غامضاً بالنسبة للأوساط السياسية في بوخارست. ومنذ أن كانت رومانيا قد أخذت موقفاً في أثناء الحرب البلقانية الثانية ضد بلغاريا، ورغم وجهات النظر المتشددة، وحتى المدينة للحكومة النمساوية المجرية، أصبح إختلاف المصالح بين الحليفين خطيراً. ومع ذلك فقد بقي الملك من أنصار الإلتحاف السياسي الذي يتجاوب مع مشاعره العميقة؛ ولكن قطاعاً هاماً من الرأي العام البرلماني كان يأمل في تقارب مع دول الرفاق الثلاثي سواء لكي يعارض مسألة النظر في معاهدة بوخارست، أو لكي يفتح الطريق في ترانسلفانيا أمام نجاح حركة الوحدويين الرومانيين. فهل كان من الممكن إعادة «إنعاش» هذا التحالف؟ لقد اقترح الكونت كزرتين Czernin الذي أصبح في نوفمبر سنة ١٩١٣ وزيراً للنمسا والمجر في بوخارست، خطة عمل: تتمثل في أن يطلب من الحكومة الرومانية أن تنشر المعاهدة، إذ أن هذا النشر سيكون دليلاً على الولاء؛ وإظهار خطر تحالف نمساوي بلغاري في حالة الرفض. ولم يخف الملك كارول أن الشعب الروماني كان في غالبته معادياً للنمسا والمجر، وأن نشر المعاهدة لا يمكنه أن يغير في شيء من هذا الإلتحاف؛ وقال أنه في حالة نشوب حرب أوروبية سيكون من المحال جر رومانيا إلى جانب النمسا والمجر. فهذا إذن تحالف «ميت». واستمر كزرتين بلا جدوى وراء عملية الضغط؛ وعلى حكومة رومانيا أن تجبر لإعلان إختيارها، ولكن أين هي الوسيلة لإجبارها على ذلك؟ كما قال برتشولد.

٣ - الدول الأخرى :

أما بالنسبة للدول الأوروبية التي كانت خارج هاتين المجموعتين المتنافستين،

من إسكندنافيا إلى بلجيكا، ومن شبه الجزيرة الأيبيرية إلى البلقان، فإن مواقفها الخاصة كانت مختلفة.

فكانت المجموعة الاسكندنافية هادئة، رغم أن وحدة شبه الجزيرة الإسكندنافية التي كانت قد تحققت في سنة ١٨١٤ في صالح السويد قد تحطمت في أكتوبر سنة ١٩٠٥. فانفصلت النرويج وديا عن السويد واختارت الأمير شارل الدانماركي ملكاً عليها، بإسم هاكون السابع، الذي تزوج ابنة ملك إنجلترا. وطلبت إلى بريطانيا العظمى أن تضمن استقلالها؛ وهو حل يتطابق مع المصالح البحرية البريطانية التي كانت ستهدد في حالة قيام دولة أخرى، -- مثل ألمانيا أو روسيا -- بوضع أقدامها على الساحل النرويجي. ومع ذلك فإن الحكومة الإنجليزية لم ترغب في إعطاء هذا الضمان وحدها، إذ أنها كانت ستظهر بذلك عدم تمقتها بالنسبة لروسيا. وفضلت أن تسوى المسألة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٧ بإتفاقية دولية: فتصدت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وألمانيا باحترام سلامة النرويج وبال دفاع عنها، في حالة تهديدها بأي دولة كانت، ووعدت النرويج بعدم التنازل عن جزء من أراضيها. ورغم أن الروابط الاقتصادية كانت وثيقة بين بريطانيا العظمى والنرويج فلم يكن هناك مجال للتفكير بحكومة هاكون السابع في المفاوكة مع الرفاق الودى.

وكانت السويد تحشى ألمانيا، ولكنها كانت تحشى روسيا أكثر منها. وكانت قد أنادت منذ سنة ١٨٥٥ بضمان فرنسي لإنجليزى ضد هذا الخطر الروسى؛ ولكن بريطانيا العظمى وفرنسا ألغتا هذا الوعد بمناسبة انفصال النرويج. ولذلك فإنها أعلنت في خريف سنة ١٩١٣ لجبراتها الكبار رغبتها في الإحتفاظ بالحياذ في حالة نشوب صدام أوروبى، وباستخدام قواتها العسكرية أو البحرية ضد الدولة التي ستكون الأولى لإتهاك هذا الحياذ. وكانت الدانمارك أكثر فقهاً من ذلك، إذ أن البرزخ الدانماركى كان يسيطر على مدخل البحر البلطى؛

ولذلك فإنها كانت تخشى ، في حالة نشوب حرب بين الدول العظمى ، سواء أن تصبح قاعدة عمليات لبريطانيا العظمى ضد ألمانيا ، أو أن تقوم الجيوش الألمانية باحتلالها كعملية وقائية ؛ وكانت تخشى بنوع خاص من ألمانيا جارتها القريبة ؛ ولذلك فإنها قد امتنعت عن القيام بأية لفظة في صالح الدانماركيين الذين عاشوا في شلزيغ الشمالية منذ سنة ١٨٦٤ تحت الحكم الألماني .

وكانت الحكومة البلجيكية تعرف جيداً أن المتحاربين لن يخضعوا ، في حالة نشوب حرب عامة ، لإلتوجيهات مصالحهم الاستراتيجية ، وأن بلجيكا ستصبح بلائشك ميدان معركة ، رغم وضعية حيادها . وكانت تعرف (وشهد على ذلك رئيس هيئة أركان الحرب العامة في أكتوبر سنة ١٩١٢) أن الخطر الألماني كان هو الأشد تهديداً ، إذ أنه سيكون من مصلحة الجيش الألماني ، قبل غيره ، أن يمتد على هذا الحياد . ومع ذلك فقد كان إتمام جزء من الرأي العام يحارل لتقليل قيمة هذا الخطر . وكانت الروابط الإقتصادية والمالية تعمل في صالح ألمانيا ، التي كانت أحسن العملاء ، وبكثير ، بالنسبة لصادرات بلجيكا والتي كانت تمتلك في أنفوس مراكز تجارية هامة ؛ وكانت دعاية أنصار الجامعة الجرمانية تنشر في بعض الأوساط الفلبنكية ؛ وكانت الأوساط الكاثوليكية تخشى من السياسة الدينية الفرنسية ؛ وأخيراً فإن طبقة المجتمع العليا ، كانت تقدر لدى الألمان لإحترامهم للطبقة الإجتماعية . ودفعت هذه المعايير وزير فرنسا إلى أن يكتب أن الطبقات الحاكمة كانت لها بالنسبة لألمانيا موقف لإحترام . فهل كانت هذه الحالة هي التي تدفع الحكومة إلى تفادي إتخاذ موقف معين ؟ ربما ؛ ولكنه كان يعتقد أن الحكومة البلجيكية ستزيد من أخطار التدخل إذا لم تحترم واجبات الحياد ، وبكل دقة .

وكان هذا هو السبب الذي دفعها إلى إبعاد إمكانية وفاق مع فرنسا وإنجلترا ، والذي سيكون هدفه الترتيب للإجراءات الواجب إتخاذها سوياً في حالة إعتداء

ألمانيا على حياد بلجيكا . ولاشك أنها قد قبلت في سنة ١٩٠٦ معاهدات بين هيئة أركان حربها وهيئة أركان الحرب الإنجليزية ، وهي التي اقترحت لإرسال حملة بمجرد غزو بلجيكا ؛ ولكن هذا العرض بقي في مرحلة المشروع ، وإذا أن حكومة بروكسل لم توافق أبداً على أن تنضم صراحة لمعاهدات أركان الحرب ؛ وظهر لها أنه يكفي معرفة نيات بريطانيا العظمى المطمئنة . وفي سنة ١٩١٢ وحين فكرت هيئة أركان الحرب الفرنسية في دخول « وقاتي » للقوات الفرنسية في بلجيكا في اليوم الذي سيظهر فيه قرب اعتداء ألمانيا على الحياد ، والذي أثار فيه أحد المتحدثين باسم هيئة أركان الحرب الإنجليزية نفس الإسكانية — وهي التي سرعان ما تهرأت منها الحكومات في لندن ثم في باريس — أعلنت هيئة أركان الحرب البلجيكية بطريقة قاطعة أنهم سيمنعون « أيا كان » من الدخول لديهم وقال بروكفيل *Broqueville* رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحزب الكاثوليكي أن بلجيكا ترغب في ضمان استقلالها في حالة وقوع صدام فرنسي ألماني ، وفي أن تتحالف ، ضد الدولة التي ستعتدى على حيادها ، مع الدولة التي ستحترمه .

وكتب وزير فرنسا في بروكسل في ديسمبر سنة ١٩١٣ « لاشك أن التفكير الرئيسي للحكومة البلجيكية ينصب الإحتفاظ بتوازن معقول بين الدولتين المجاورتين ، ودفع هذا الموقف بعض رجال الدولة ، في بريطانيا العظمى وفي فرنسا ، الى الاعتقاد بأن الحكومة البلجيكية ربما ستكتفي في حالة غزو ألماني باحتجاج شكلي ، يعتمد على « بعض طلقات المدفع » فقط .

وكانت السياسة الإسبانية في سنة ١٩٠٧ قد اقتربت من بريطانيا العظمى ومن فرنسا . وفكر الملك الفرنسي الثالث عشر الآن في الإفادة من المنافسات الدولية . وكان الملك الشاب يرغب في رؤية دولته تحتل مكاناً في السياسة الكبيرة ، وكان يراقب الإمكانيات الجديدة التي تظهر في البحر المتوسط ، ولكي يضمن وسيلة للقيام بدور فيها ، وضع في ربيع سنة ١٩١٣ برنامجاً لإنهاء البحري :

سنة طرادات مدركة؛ وكان يفكر كذلك في عرض مساعدته على فرنسا وبريطانيا العظمى ، وبأمل أن يحصل نظير ذلك على تحقيق الوحدة الأيبيرية . وقابل الملك رئيس الجمهورية في باريس مرتين ، في مايو وفي ديسمبر سنة ١٩١٣ . وعرض في حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية أن يضع تحت تصرف فرنسا السكك الحديدية الإسبانية لكي يوفر على القوات الفرنسية في شمال إفريقيا أخطار النقل بالطريق البحري ، وأن يضع للوالتى الإسبانية تحت تصرف الأساطيل الفرنسية والإنجليزية . وأعلن أن رغبته كانت هي الوقوف بإصرار إلى جانب فرنسا وجانب بريطانيا العظمى . وربما يكون قد فكر حتى في أن يرسل لخط النار فيلقين بأتون للحرب في فرنسا . فأى بديل كان يفكر فيه ؟ لقد كشف غخطه بمجرد إشارة بسيطة : « ففي حالة إنتشار الفوضى في البرتغال ، ستجد إسبانيا نفسها مجبرة على التدخل هناك . وبقيت المسألة عند هذه المرحلة : فأركان الحرب الفرنسية وجدت أن نقل الجنود بالسكك الحديدية الإسبانية سيكون بطيئاً وضيقاً ؛ ولم يعتقد سفير فرنسا في مدريد أن رجال السياسة وحتى معظم الوزراء كانوا يشاركون الملك في وجهات نظره ؛ وذكر سفير فرنسا في لندن أن بريطانيا العظمى لن توافق بأية حال على ضم البرتغال إلى إسبانيا . ولذلك فإن الحكومة الفرنسية قد استمعت عن الإجابة على إقتراحات الملك .

وكان السلم البلقاني، الذي وضع في أغسطس سنة ١٩١٣ بمعاهدة بوخارست ، ضعيفاً . فكان المهزومون — وهم تركيا وبلغاريا — يفكرون منذ الحريق في عقد تحالف ضد الصرب واليونان : وكان على هذه المعاهدة أن تواجه إمكانية حرب إنتقامية ، ولكن محدودة ، إذ أن بلغاريا رأت أنها محتاجة لأربع سنوات لإعادة تنظيم قواتها . وكان هذا التكتل البلغاري التركي يرغب في الحصول على تأييد النمسا والمجر . وأعلن الملك فرديناند في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٣ للوزير النمساوى المجرى للشئون الخارجية « ساعدونا ؛ وسنعتزف لكل بالجميل » . ولكن الحكومة الألمانية وجدت أنه من الأفضل التقيام بمفاوضة مع رومانيا واليونان .

ولاشك أن مستقبل العلاقات بين النمسا والمجر وبين الصرب كان في أول مشغوليات الحكومة النمساوية المجرية ، التي لم تكن مع ذلك قد توصلت بعد إلى تحديد مخططاتها . وطلب كونراد فون هوتندورف *Conrad Von Hatzendorff* رئيس هيئة أركان الحرب في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى مجلس الوزراء ضرورة توضيح المسألة بسرعة : « فإما أن تنصّب الصرب بالنسبة إلينا تماماً وبشكل ولاء ، كما هو الحال تقريباً بين بافاريا والإمبراطورية الألمانية ، وإما أن نصل إلى هدنة معلنة ، والوقت مناسب له تماماً » . ولكن الوزراء النمساويين أجابوا بأنه كان مشروعاً خطيراً : لاشك أنه في اليوم الذي ستقرب فيه الصرب في عملية تهيج انفصالي في الأقاليم اليوجوسلافية للمملكة الثنائية ، سيكون من الضروري المقاومة ؛ ولكن لم التصرّح ؟ أما بالنسبة لليونان ، فإلى أي جانب ستنضم ؟ لقد أكد فينيزيلوس رئيس الوزراء تعاطفه بالنسبة لوفاق الثلاثي ، بينما أعلن الملك قسطنطين وزير خارجية ألمانيا رغبته في « تحقيق انضمام اليونان إلى التحالف الثلاثي » لذلك فإن الاتجاه الجديد كان مرتبطاً بإمكانات الصراع من أجل السلطة الذي بدأ في الوضع بين الوزير وبين الملك .

خاتمة الباب الخامس

في أقل من عشر سنوات ، ظهرت الحرب على أنها متوقعة في أوروبا خمسة مرات . وهدد هذا الصدام ، في كل واحدة من هذه الازمات الدبلوماسية، والتي أخذت فيها ألمانيا والنمسا والمجر أولا ثم روسيا بعد ذلك النافع ، بجر كل الدول العظمى أما إمكانية وقوع إشقياك بين دولتين عظمى ، في الوقت الذي تبقى فيه الدول الأخرى متفرجة - كما كان عليه الحال في سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١ - فقد ظهر على أنه أمر غير ممكن : فالحرب ، في حالة نشوبها، ستكون أوربية . فهل كان ذلك نتيجة تكوين وتدعيم « الكتلة » المتعارضة ؟ لاشك أن ارتباطات التحالف كانت تتضمن إمتداد الحرب ؛ ولكن هذه الوجود كانت لها في تفكير من تماقدروا عليها إما مجرد هدف إجبار الخصم على القيام بتصرفات معقولة وإجباره على الحذر ، وإما فتح الطريق لمفاوضات « بين الأقوى والأضعف » .

الحرب ؟ لم تكن الحكومات قد قررت ذلك بعد . في سنة ١٩٠٥ فكر شليفن رئيس هيئة أركان الحرب الألمانية العامة ، وهولشتاين مدير الشؤون السياسية في « حرب وقائية » ، ولكن المستشار بيلوف لم يرغب في العمل إلا بوسيلة الضغط الدبلوماسي . وفي سنة ١٩٠٩ وحين وجه إيرينثال وبيلوف إلى حكومة روسيا طلباً يشبه الإنذار إلى حد كبير ، لم يفكر في الحرب ، إذ أنها كانتا واقعتين من رؤية تراجع الخصم وفي أغسطس سنة ١٩١١ ، وفي الوقت الذي رغب كيدرلين فيه في تدعيم مناورة تخفيفه باستدعاء الإحتياطيين ، هاوض غليوم الثاني في ذلك ؛ ومن ناحية أخرى ، كان من السهل وصف الدبلوماسيين الذين كانوا يدفعون الأمور في مكاتب السكى دورسيه صوب التشدد اللفظي بأنهم غير ثابتين ، لا بأنهم « من أنصار الحرب » وكتب المراقب الدقيق

بول كامبون فى ٨ سبتمبر ، وفى اللحظة التى ثارت فيها هذه الأزمة : « الواقع أن أحداً فى أوروبا لا يريد الحرب ، وسيبحثون جميعاً فيها عن كل ادعاء لتفريب منها » . والحكومة الروسية ، فى الوقت الذى قامت فيه فى نوفمبر سنة ١٩١٢ بسؤال الحكومة الفرنسية عما إذا كان فى وسعها أن تعتمد ، فى حالة نشوب حرب مع دول الوسط ، على تأييد فرنسا ، لم تعط أى رد على الاجراءات العسكرية التى أخذتها النمسا والمجر ، لأنها لم تكن ترغب فى زيادة أخطار الحرب . وفى أكتوبر سنة ١٩١٢ كان غليوم الثانى ، فى الوقت الذى يدفع فيه النمسا والمجر ضد الصرب ويعطى تلميحات بمساعدة مسلحة ، يعلم أن « التأييد المعنوى » سيكون كافياً ، إذ أن دلافرنسا ولاروسيا كانت ترغب فى الحرب ، وكانت الحكومة الانجليزية تكررى كل حالة أزمة أن المسألة لم تكن تستحق الحرب . ولكن الاتجاه التقليدى لوسائل التهديد والضغط الدبلوماسى كانت تكفى لكنى تتعود الشعوب فكرة هذه الحرب . وكانت هذه هى حالة التفكير التى مالت الى أن تصبح فى نهاية سنة ١٩١٣ هى المظهر الرئيسى فى العلاقات الدولية : وبعد أربعين عاماً من السلم أصبح الرجال يفكرون فى إمكانية الحرب بسهولة أكثر . وفى فرنسا بدأ بعض رجال السياسة فى التفكير فى أن الحرب سيكون من الصعب تجنبها بعد عامين أو ثلاثة ، وأنه ربما كان من الأفضل القيام بها فى الحال . وفى ألمانيا أعلن رئيس هيئة أركان الحرب العامة للملك البلجيكي : « اتنا لا نرغب فى الحرب ؛ ولكننا سنحارب ، لننتهى منها » .

الباب السادس

أوروبا والعالم في سنة ١٩١٤

مقدمة الباب السادس

رغم التهديدات بوقوع صدام في أوروبا ، واصل التوسع الأوروبي صوب القارات الأخرى نجاحه ، خلال السنوات الأولى من هذا القرن .

توسع اقتصادي : فأوروبا ، رغم أنها كانت بميزة عن إمتلاك أكبر إحتياطي المواد الأولية (كانت تقدم ٥٠٪ من الفحم ومن خام الحديد ، ولكن مجرد ٢٠٪ من البترول ، و١٥٪ من الصوف ، ٧٪ من النحاس و ١٪ من القطن) ، كان لها ، في سنة ١٩١٣ ، نصيباً يبلغ ٥٢٪ من الإنتاج الصناعي العالمي ؛ وإحتفظت بهتفوقها بنوع خاص في التعدين (٦٠٪ من إنتاج الزهر) وفي الفسج (٧٠٪ من الأنوال التي تعمل في غزل القطن) . وفي التبادل التجاري كان نصيبها ٦١٪ ؛ وبلغت حصة أساطيلها التجارية ٨٥٪ من الحصة العالمية .

وتوسع مالي : فالإستثمارات التي قامت بها ، خارج أوروبا ، الدول الأوروبية العظمى الثلاثة — بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا — بلغت ، في سنة ١٩١٤ ، ما لا يقل عن ١٢٥ مليار فرنك ذهب (وهذا هو أقل تقدير) ، وربما تكون قد بلغت ١٨٥ ملياراً ، حسب التقرير الذي وضعته غرفة التجارة الدولية .

وتوسع بشري : فتيار الهجرة صوب القارات الأخرى إجتذب ، في سنة ١٩١٣ ، ١٠٠.٠٠٠.٠٣٥ شخص ؛ وكان هذا هو أهل رقم وصل إليه حتى ذلك الوقت .

وتوسع ديني : فالبعثات الكاثوليكية — الموضوعة تحت إشراف إدارة الإرشاد *Propagande* — كان لها ١٦٠.٠٠٠ عضو ؛ والبعثات البروتستانتية ، التي تفلحتها ما يقرب من مائة جمعية ، كان لها ثمانية آلاف ؛ وبعثات الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ، رغم أنها كانت قد قامت ببعض النشاط منذ إشتائها ،

في سنة ١٨٤٢، «أكاديمية تبشيرية» في جامعة قازان، لم يكن لها، على العكس من ذلك، ومعارض الأقاليم الروسية في آسيا، إلا دوراً محدوداً للغاية. وفي نفس الوقت الذي حاولوا فيه نشر عقيدتهم، كان هؤلاء المبتشرون، بمؤسساتهم التعليمية، العملاء النشطين لنشر الحضارة الأوروبية، إذ أنهم كانوا ينشرون فكرة عن الحياة وعن العالم، ومثل أعلى لإنسان، وكذلك بعض المعارف التقنية. وتوسع ثقافي: فتأثير الآراء السياسية التي كانت أساس الاتجاه الليبرالي الديمقراطي والتي كان الأوروبيون يعتبرونها حيثئذ على أنها هي دلالة الحضارة نفسها، إمتدت إلى قارات أخرى، وإلى ما وراء مناطق توطن «البيض»؛ وهذه الآراء كانت قد وجدت أنصاراً لها في مناطق الشرق الأوسط، حيث سادت الحضارة الإسلامية، وكذلك في أفق الحضارة الصينية، منذ بضع سنوات. ورغم تعدد الطبائع والثقافات، ورغم التنافس الموجود بينها، مثلت الشعوب الأوروبية، في العلاقات مع شعوب القارات الأخرى، وحدة، إذ أن وسائلها، وكذلك أشكال حضارتها، كانت متماثلة.

ولكن الحرب، في سنة ١٩١٤، ستمرق أوروبا، وتقلقل في نفس الوقت التفوق التي كانت «القارة القديمة» قد احتفظت به في الحياة العامة للعالم.

ولذلك فمن اللازم أن نقوم هنا، في هذا التاريخ للملاقات الدولية، بفترة توقف: فمن الواجب أن تكون الخطوط العامة لهذه الواجهة متمثلة في محاولة إظهار النتائج التي كان قد وصل إليها، حيثئذ، التوسع الأوروبي في العالم — وهي نتائج تختلف عن بعضها نتيجة للأوساط الاجتماعية أو الثقافية التي عمل فيها —؛ وتقييم قوة المنافسين التي تصطلم بهم، في أمريكا وفي آسيا؛ وأخيراً دراسة الظروف التي نمت فيها، بين الدول الأوروبية، الأسباب السريعة لذلك الصدام الذي أتى، في أوائل أغسطس سنة ١٩١٤، ٣٥٠ مليوناً من البشر ضد بعضهم، والذي أتهم أوروبا في طريق الإنهيار.

الفصل الثاني والثلاثون

المصالح الأوربية في آسيا

١ - مناطق الاستعمار :

في القارة الآسيوية - وحيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم - لم تمكن اليابان تحت الاشراف صغيراً : كوريا ومنشوريا الجنوبية . وفي كل مكان آخر ، كان لأوروبا دوراً مهيمناً . وكانت الدول الأوربية ، التي كانت تسيطر على الطرق البحرية في المحيط الهندي وفي المحيط الهادي الجنوبي ، حيث كانت قد انقسمت فيما بينها الأرمخيلات ، تمتلك ، وبصفتها « تابعة لها » ، سيبيريا ، والتركستان ، والهند ، والجزء الأكبر من الهند الصينية ومن جزر التوابل .

في سيبيريا ، كان تقدم الإستعمار الروسي سريعاً ، منذ أن وصلت السكة الحديدية العابرة لسيبيريا ، في سنة ١٩٠٠ ، الى تشيتا ، على الحدود الروسية الصينية ، ومنذ أن سمحت هذه السكة الحديدية بوصول المهاجرين - ٧٠٠.٠٠٠ - في السنة ، وفي أحسن السنوات - وسمحت في نفس الوقت بتصدير المنتجات المحلية . وهذه الأقاليم ، التي كان الأهالي يعيشون فيها على تربية الحيوانات ، أخذت في التحول الى مناطق زراعية ، منذ أن أتى الفلاحون الروس للإقامة بها : فأقاليم سيبيريا الغربية ، وهي التي كانت مساحة الأرض التي زرع فيها هي الأكبر (٤ مليون هكتار في سنة ١٩١١) بدأت في تصدير القمح ومنتجات تربية الدواجن . ولقد عرفوا أهمية موارد ما تحت الأرض ؛ ولكنهم لم يكونوا قد بدأوا بعد في استغلال الفحم وعلم الحديد في سيبيريا الشرقية . إذ أن المناجم الرئيسية ، في جاكوتسك ، كانت على بعد ألف كيلو متر من السكة الحديدية ؛ وكان الأمر على عكس ذلك في سيبيريا الغربية ، فكان منهم لحم كوزنيت ،

الذى يقع على بعد ٤٠٠ كيلو متراً جنوبى تومسك ، قد بدىء فى إستغلاله فى سنة ١٨٩٨ ، وضاعف إنتاجه فيما بين عامى ١٩١١ و ١٩١٤ ، وإن كان هذا الإنتاج قد ظل مع ذلك إنتاجاً بسيطاً . أما بالنسبة للصناعات التحويلية — صناعة الاسمدة ، وصناعة الأصواف ، والمشروعات التعدينية — فإنها كانت فى بداية نهضتها الأولى ؛ ومع ذلك فقد كانت رؤوس الأموال الإنجليزية أو الألمانية وليست رؤوس الأموال الروسية ، هى التى تفسر بالعمل فى هذه الميادين . وبالإجمال فقد قدرت إمكانيات المستقبل حق قدرها ؛ ولكن الأحوال الجديدة للحياة الاقتصادية كانت حديثة بشكل لا يجعل محققاتها مهمة .

وفى تركستان الروسية ، وحيث كانت السكة الحديد العابرة لمنطقة قزوين قد تمت فى سنة ١٨٩٩ ، تمت السكة الحديدية الجديدة ، التى تربط أورنبرج فى منطقة الأورال الجنوبية ، بطشقند ، من طريق وادى سرداريا ، فى سنة ١٩٠٥ . وكان الروس يكتفون فى طشقند وحدها ، وهى المركز الإدارى والعسكرى ، قطاعاً هاماً من الأهالى ؛ أما فيما عدا ذلك فكان هدم صغيراً جداً (فى سنة ١٩١٤ ، كانوا يمثلون ٧٣٠٠٠ من مجموع أهالى وصل إلى ٨٥٧١٤٠٠٠ نسمة) . وعلاوة على ذلك فلم يكن لوجود المستوطنين الروس ، فى ذلك الوقت ، إلا أهمية ثانوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، إذ أن هؤلاء الفلاحين كانوا مرتبطين بشكل خاص بأوجه النشاط التى كانوا قد مارسوها قبل حضورهم لقطون فى وسط آسيا ؛ فظلوا ينتجون الحبوب وبريون اللواشى . وتمكنت الإدارة الروسية من تغيير الحياة الاقتصادية ، معتمدة فى ذلك على الأبدى العاملة من الأهالى ، الذين كانوا قد تمردوا على ممارسة أعمال الرى منذ أقدم العصور ؛ فقامت بعملية تنمية زراعة القطن ، بشمولها لإنشاء ترع الرى ، وباستخدامها البذور الأمريكية ؛ وفى سنة ١٩١٠ زرعت أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ هكتار بالقطن ، ووردت مقاطعة فرغانة وحدها نصف المادة الأولية اللازمة لصناعة القطنيات الروسية . وكان

« لإدارة الري » ، التى أنفقت حديثاً فى ذلك الوقت ، مشروعات واسعة ؛ وكانت تأمل فى زراعة ما يزيد على مليونى هكتار ، وتقوم بعد ذلك بتوطين المعمرين الروس فى هذه المناطق . ومع ذلك ، فبنا أيضاً ، لم يكن تغيير البلاد تحت تأثير الوسائل التقنية الأوروبية إلا فى بدايته .

وفى الهند ، التى كانت ، مع سكانها الذين يبلغون ٣١٥ مليون نسمة ، هى الوطن البشرى الوحيد الذى يمكن مقارنته بالصين ، كانت الإدارة الانجليزية قد فهمت ، ومنذ زمن بعيد ، أنه كان من اللازم ، من أجل إستغلال موارد البلاد من المواد الأولية ومن أجل تنمية بيع المواد المصنعة الانجليزية هناك ، بناء شبكة السكك الحديدية : ففى سنة ١٨٦٩ — وفى الوقت الذى قرب فيه لإفتتاح قناة السويس مناطق آسيا الجنوبية من أوروبا — كانت السكة الحديدية قد ربطت بين كلكتوتا وبين كل من دلهى وبمباى ؛ وفى سنة ١٨٩٠ ، كانت الهند تمتلك ٣٧٠٠٠ كيلو متراً من السكك الحديدية ؛ وأصبح لها ، فى سنة ١٩١٣ ، ٥٤٠٠٠ ، أى خمسة أضعاف ما كانت تمتلكه الصين . وفى نفس الوقت الذى قامت فيه السلطات البريطانية بإنشاء وسائل النقل ، إتممت بأن تزيد ، وعن طريق مشروعات الري ، مساحة الأرض للزراعة ، وفيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٤ « كسبت » ثمانية ملايين هكتار ، وبخاصة فى منطقتى البنجاب والسند ؛ وأنهأت معهداً زراعياً ناجحاً ، عن طريق وساطة المدارس الزراعية الإقليميه والمزارع النموذجيه ، فى نشر استخدام الوسائل التقنية الجديدة ، وأخرى المنتجين على تنمية المحاصيل التصديرية — مثل القطن والجوت والحبوب الزيتية . وكان وجود السكك الحديدية هو الذى سمح بإستغلال مناجم الفحم فى البنغال والمقاطعات الوسطى ، وموارد خام الحديد فى الدكن ، واللازمة للإستهلاك الاقليمى ، وكان هو أيضاً الذى سمح ، فى فترة تالية بزيادة استخراج وبيع المنتجين ، والذى أصبحت الهند الآن أكبر مورد له للسوق العالمى . وفى عشرين سنة تضايفت صادرات المواد الغذائية والمواد الأولية لثلاثة أضعاف .

وأخيراً ، أصبحت الهند سوقاً هاماً للسلع المصنوعة — منتجات النسيج والمعادن — التي تأتي من أوروبا ، وبخاصة من بريطانيا العظمى . حقيقة أن هذا التيار للاستيراد قد قل مع تنمية الصناعات التحويلية في الهند ونجحت مشروعات غزل ونسج القطن ، التي ألفها عدد من أصحاب رؤوس الأموال الهنود بمعاونة الفنيين الإنجليز ، ونتيجة لرخس أجور الأيدي العاملة ، في أن تقف في مواجهة منافسة قطنيات لانكشاير ، رغم أن هذه المنتجات الإنجليزية كانت تدخل الهند بدون ضرائب تقريباً ؛ ووضعت هذه المشروعات الهند في الدرجة الرابعة بالنسبة للإنتاج العالمي . وأخذت صناعة الجوت في الإزدهار بشكل أثار لاهتمام المنتجين الإنجليز ، في فترة من الزمن . ولشأت صناعة التمدين في سنة ١٩٠٧ ؛ وأخذت مصانع حديد وصلب البنغال تصدر صوب بورما والصين . وبدأت الإدارة الإنجليزية ، التي كانت قد شجعت في أول الأمر هذه التنمية الصناعية بإلحائها للمدارس الصناعية ، في التنبؤ بإمكانية عدم ملائمة ذلك لمصالحها في المستقبل .

ومع ذلك فإن هذه الإمكانيات لم تكن قد أصبحت بعد مثيرة للقلق . فكانت الهند ، في سنة ١٩١٣ ، أكبر عملاء الصناعات البريطانية ؛ وكانت تستورد ١٣٪ من مجموع الصادرات الإنجليزية . وعلاوة على كونها مخزن كبير للبراد الأولية وسوق كبير للتصدير ، كانت كذلك منطقة لاستثمار لرؤوس الأموال البريطانية ؛ وفي بناء السكك الحديدية وشبكات التلغراف وكذلك في النشاط الزراعي والصناعي والتجاري ، بلغ إجمالي الاستثمارات تسعة مليارات ونصف مليار فرنك ذهب .

وفي مستعمرات أو عجميات الهند الصينية ، كان الاستثمار الفرنسي والاستثمار الإنجليزي قد أعطى الحياة الاقتصادية ، منذ بداية القرن العشرين ، إنبهاً جديداً . ونتيجة لمشروعات الري التي نفذتها ، زادت الحكومة الفرنسية من مساحة حقول

الأرز ، وساعدت على تحسين كمية المحصول : وهذه الزيادة في الإنتاج سمحت للهند الصينية الفرنسية بأن تصبح مصدرة للأرز . وبدأ المعمرون الفرنسيون في إدخال مزروعات جديدة — الشاي والبن — على مضارب أنام . ومع ذلك فقد كانت رؤوس الأموال الفرنسية تفضل الإتجاه صوب النشاط الصناعي — مثل عملية إستغلال موارد تونكين من الفحم ومن الزنك ، ومضارب الأرز ، ومصانع الاسمنت الصناعي ، وحتى غزل القطن وورش صناعة الآلات ، منذ بضعة سنوات . ولكن هذه الأقاليم الفرنسية لم يكن لها بعد ، في هذا الوقت ، وسائل نقل تتلاءم مع إستياجاتها : فسلك الحديد العابرة للهند الصينية والتي كانت تهدف ربط الكوشين صين بتونكين ، كانت تبنى منذ عشرة سنوات ، ولم تكن قد تمت بعد ؛ ولما كانت هذه السكة الحديدية تفتقر إلى وجود مواصلة في إتجاه أنام ومضارب لاوس ، فإن إستغلال موارد الغابات ظل صعباً للغاية . وبدأ أن الإستعمار الإنجليزي قد حصل على نتائج أكثر أهمية في بورما ، وحيث كان إنتاج الأرز قد حقق تقدماً يماثل ذلك الذي كان قد تحقق في الكوشين صين ولكن حيث كانت الدوافع البريطانية ، علاوة على ذلك ، فعالة للغاية بالنسبة لتسمية مزروعات المطاط وبالنسبة لإستغلال خشب التاك ؛ ونتيجة لرعاية الإدارة الإنجليزية ، ولجهودات رؤوس الأموال الإنجليزية ، إنتظمت عملية إستغلال موارد البترول ، في سنة ١٩١١ ، في بورما الشمالية في شركة فقط بورما البريطانية

• *British Burma Oil*

وكانت الإمبراطورية الهولندية الإستعمارية الكبرى — مجموعة من الجزر والأرخبيلات التي تمتد من سومطرة إلى غينة الجديدة ، من الغرب إلى الشرق على إمتداد خمسة آلاف من الكيلومترات — تشتمل ، في سنة ١٩١٤ ، على ما يقرب من خمسين مليون من الأهالي ، مركزين بنوع خاص في جاوة ، حيث يعيش ما يقرب من خمسة وثلاثين مليون نسمة ، ومركزين على مساحة تعادل

ربع مساحة فرنسا . وحلاوة على السكان الإندونيسيين ، والتي كانت غالبيتهم العظمى تدين بالإسلام ، كان هناك الصينيون — حوالى ٨٠٠.٠٠٠ — والذين كانوا يسيطرون على تجارة التجمعة ، وكان هناك من العرب — ما يقرب من ١٣٠.٠٠٠ نسمة . وكان الأهالي الأوربيون ، الذين كانوا في غالبيتهم العظمى من الهولنديين ، لا يزيدون كثيراً ، وبما فيهم الموظفون والجنود ، عن ١٥٠.٠٠٠ شخص . وكان الإستعمار الهولندى قد هدف ، منذ سنة ١٨٣٠ ، إلى إنشاء مزارع تنتج ، تحت إشراف الأوربيين ، المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للتصدير (سكر القصب ، والقهوة ، والكافور ، وزيت النخيل ، والمطاط) ، فى الوقت الذى عملت فيه مزارع الوطنيين بشكل خاص على الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلى ؛ فأنتجت الأرز والبقول السودانى . وفى جاوة — وهى الجزء الوحيد من هذه المنطقة الذى كان الإستعمار الأوروبى فيه هاماً — كانت ألقى مزرعة ، يديرها الهولنديون على وجه الخصوص ، وفى بعض الأحيان بعض الإنجليز ، هى التى تقدم ٨٥ ٪ من المنتجات اللازمة للتصدير . ولم يبدأ إستغلال موارد ماتحت الأرض — قصدير جزر بانكا ، وخام حديد بورنيو وسيليبس وبترول بورنيو ، وسومطره وجاوة — بالكاد إلا منذ سنة ١٨٨٠ ؛ وكانت الدولة ، وبصفتها المالكه لموارد ماتحت الأرض ، تمارس إما الإستغلال المباشر وإما منح عقود امتيازات طويلة الأجل . وفى سنة ١٩١٤ ، كانت نتيجة هذه المشروعات الاستعمارية ضخمة ، من وجهة النظر الاقتصادية . ونتيجة لجهود هيئة من المديرين ذوى الكفاءة الواضحة ، ولروح الإقدام الموجودة لدى المزارعين ، ولورود رؤوس الأموال (والتي كان ثلثها فقط من هولندا) ، احتلت الهند الهولندية مكاناً هاماً فى الحياة العامة للعالم . ولكن هذا الإزدهار لم يكن ذا فائدة كبرى إلا بالنسبة للأوربيين ، وفى بعض الحالات بالنسبة للهاجرين الصينيين ؛ واستمرت جماهير الشعب الإندونيسى ، ونسبتهم حوالى ٩٥ ٪ ، تعيش داخل النطاق التقليدى للإقتصاد المحلى .

وفي هذه المستعمرات الأوربية في آسيا ، لم تكن سيطرة البيض مهددة بشكل واضح . ولم يكن في وسعها أن تكون مهددة في سيبيريا ، وحيث كان الأهالي الوطنيون ، — ٨٧٠.٠٠٠ نسمة من مجموع أهالي يصل إلى ١٥ مليون قد ظنت عليهم الهجرة ، ولم يبد عليهم ، علاوة على ذلك ؛ في هذه الفترة . أنهم كانوا قادرين على بذل مجهود ثقافي أو سياسي . ولكنه كان من الممكن أن تصبح مهددة في التركستان ، حيث كان المتوطنون الروس يمثلون أعداداً بسيطة ، وحيث رفض الأهالي المسلمون كل إتصال إجتماعي مع المحتلين ؛ ولكن الحمايات الروسية كانت تحتل كل التقطع الاستراتيجية ؛ وبكل ثبات . وتمكنت من المحافظة على نفسها بدون صعوبة في الهند الهولندية ، وحيث كان البيض مع ذلك قليل العدد . وربما رجع هذا الأمن الطويل إلى وسائل الإدارة الهولندية التي لم تشغل نفسها كثيراً ؛ في أثناء القرن التاسع عشر ، بنشر الحضارة الأوربية ، والتي أخرت تكوين طبيعة من الوطنيون : ولم تشر الحكومة إلى « واجب الأخلاق » تجاه الأهالي إلا في سنة ١٩٠١ ، ولم تبدأ في تنظيم التعليم الإبتدائي إلا في سنة ١٩٠٧ . ولذلك فإن المطلب الوحيد الذي شغل الإدارة كان هو مطلب الصينيين ، الذين طلبوا ، في السنوات الأولى من هذا القرن ، أن يفيدوا من وضعية « أسمي » من وضعية جماهير الإندونيسيين . ولكن معارضة بدأت في الظهور ، منذ أن قبل الوطنيون في مدارس الهولنديين : في سنة ١٩١١ ، أصبحت جمعية صرخة الإسلام ، التي كانت مجرد رابطة للتجار ، جمعية سياسية طالبت بمشاركة المسلمين في الإدارة . ومع ذلك فإن هذه المجموعة الأولى للمقاومة لم تطالب حتى ذلك الوقت بالتحرك ، ولم تكن تمثل أى تهديد على وجود الأوربيين .

ولم تظهر بوادر المقاومة ، والتي كانت مداها غير متساو ، إلا في الهند الصينية الفرنسية وفي الهند البريطانية .

أما في الهند الصينية، وحيث كان الفرنسيون — بما فيهم العسكريون ورجال البحرية — ٢٤٠.٠٠٠ بين أهالي تراوج تعدادهم بين ١٨ و ١٩ مليون نسمة ، كان عدم الرضاء السياسى ، والذي أصرت الحكومة العامة على طبيعته في تقرير وضع في سنة ١٩٠٩ ، وهو نتيجة مباشرة للحرب الروسية اليابانية ، وبصفقتها أول انتصار حصل عليه الصفر على البيض، منذ أن نما الإنجاء القسطنطيني الإستحاري الأوروبي . وفي القرى، قام الوطنيون الأناميون والمتعلون والشباب الذين عملوا في المدارس الفرنسية ، بنشر دعاية شقية . الموضوع ؟ إعادة إستقلال أنام ، وإنشاء دولة « على مستوى اليابان » ، بالمساعدة المالية والسياسية اليابانية . ولكن الحركة القردية ، التي ظهرت بوادرها في سنة ١٩٠٨ في منطقة تونكين العليا ، قضى عليها بسرعة .

وفي الهند أخذت المقاومة « الوطنية » ، إتساعاً مختلفاً كل الإختلاف . وفي هذه الكتلة البهيرة. والتي كانت أعداد الإنجليز فيها بسيطة — ٦٠.٠٠٠ جندي و ٢٥٠.٠٠٠ موظف ، و ٥٠.٠٠٠ متوطن — كان من اللازم أن يكونوا ، ومن أجل مصلحة التنمية الاقتصادية ، طليعة من الوطنيين ، عن طريق المدارس والجامعات . وهؤلاء الشبان الذين حصلوا ، بمئات الآلاف ، على تعليم لإنجليزى وهؤلاء التجار الذين حققوا غالباً أرباحاً ضخمة منذ إنشاء السكك الحديدية ، أصبحوا موجى أو مؤيدى الحركة الوطنية ، الموجبة ضد الحكم البريطانى . ولكن يبدو أن بريطانيا العظمى قد تمكنت من إعادة السيطرة على الموقف في سنة ١٩١٤ ، وفي نظير بعض التنازلات ، مثل إصلاح المؤسسات السياسية التي أنشأ نظام « شبه تمثيلى » . وفي المؤتمر الوطنى سنة ١٩٠٩ ، ألم يعلن جوناخال Gokhale ، رئيس الوطنيين المعتدلين ، أن السيطرة الانجليزية كانت ، بالنسبة للهند ، وسيلة تقدم، وأنها لازالت وحدها هي القادرة على ضمان « السلم والنظام » في هذه البلاد التي كان أهلها يمدون بعضهم بعضاً ؟

٢ - مناطق النفوذ .

لم يقتصر دور أوروبا على مجرد المناطق الخاضعة لإدارتها . فكان هاماً في إمبراطورية الصين وفي منطقة الشرق الأدنى ، حيث كانت الدول العظمى تقسم ، قانوناً وفعلاً ، مناطق نفوذ إقتصادي ، يمكنها أن تمهد الطريق أمام النفوذ السياسي .

في الصين ، وحيث عاش . في سنة ١٩١٤ ، ٦٥٠.٠٠٠ أوروبي (بينما كان عددهم في سنة ١٨٩٩ يصل بالكاد إلى ١٢.٠٠٠) ، كان تأثير أوروبا هاماً في الحياة الاقتصادية والمالية . وكانت المبادلات الخارجية تحدث ، ونسبة ٧٠٪ ، مع أوروبا . وكانت رؤوس الأموال التي يستثمرها الأجانب — ٣٠٣٥ مليون فرنك ذهب لبريطانيا العظمى ، ١٣١٥٠ مليون لألمانيا ، و ١٣٤٥ مليون لروسيا ، و ٨٥٥ مليون لفرنسا — من أصل أوروبي بنسبة ٨٥٪ . وكانت المصارف الكبرى التي تعمل كوسطاء بين التجار الصينيين والخارج (لأن المصارف الصينية لم تكن تمنح إلا بالمعاملات الداخلية) (إنجليزية بنوع خاص : فكان مصرف هونغ كونج وشنغهاي ، الذي تأسس منذ ما يقرب من نصف قرن ، يحتفظ بدور متفوق ؛ ولكن المصرف الألماني الآسيوي حصل منذ سنة ١٨٩١ ، والمصرف الروسي الصيني ، منذ سنة ١٨٩٥ ، ومصرف الهند الصينية ، منذ سنة ١٨٩٩ ، والمصرف البلجيكي للخارج ، منذ سنة ١٩٠٣ ، — حصلت على نصيب واضح في المشروعات العامة .

وكان الأوروبيون هم الذين يحتفظون في المشروعات الصناعية ، بدور مسيطر ، صجرت المحاولات اليابانية الجديدة من تهديده : فكانت مصانع القطنيات ، في شنغهاي ، وفي هانكيو ، وفي نينبو ، من المشروعات الأوروبية ، كما كان عليه الحال مع أحواض سفن شنغهاي (فكانت ملكاً لشركة إنجليزية كبرى) ، ومع ورش معدات السكك الحديدية ، ودور الصناعة البحرية ؛ وكان مهندسي المنشآت .

الصناعية التي أنفأها الصينيون كلهم تقريباً من الأوروبيين، الذين كانوا يدرسون كذلك القيادات التقنية في دور الصناعة الصينية : فلم يكن في وسعنا أن نجد مصنعاً كبيراً — مصنع آلات — يكون مهندسوه صينيين إلا في شنغهاي وحدها. وكان إنشاء السكك الحديدية ، فيما بين سنة ١٨٩٨ و سنة ١٩٠٧ ، هو من حمل الأوروبيين وحدهم . الذين فرضوا على حكومة الصين أمر التوقيع على عقود إمتياز ، حقيقة أن الأوساط الرسمية في بكين ، التي شعرت بالتهديد الذي تشتمل عليه هذه الوسائل بالنسبة للإستقلال الإقتصادي للبلاد، بدأت ، منذ سنة ١٩٠٨ في التحرك : فالحكومة ، في نفس الوقت الذي كانت تلتجئ فيه إلى المصارف الأجنبية للحصول على موارد ، وإلى المهندسين الأجانب لإدارة الحركة ، هزمت على أن تكون منذ ذلك الوقت هي المالكة للسكك الحديدية الجديدة وعل أن يجرى إستغلالها تحت إشرافها المباشر . ومع ذلك فقد ظل نصيب الأوروبيين سيطراً إلى حد بعيد : ففي سنة ١٩١١ ، ومن شبكة بلغ مجموع طولها ١١٧٥٣ كيلو متراً ، كانت ٦٨٧٧ كيلو متر منها ملكاً لشركات أوروبية .

وهذا النفوذ الإقتصادي والمالي للأوروبيين ، تدهم وزاد ، منذ الثورة التي طردت ، في شتاء سنة ١٩١١ — ١٩١٢ ، أسرة المانشو ، وأقامت النظام الجمهوري ، الذي انحرف بعد ذلك بسرعة صوب نظام شبيه بالدكتاتورية . فقام يوان شى كاي *Yuan-chi-kai* ، رئيس الجمهورية ، ورغم معارضة برلمانه ، بالتوقيع في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٣ على عقد قرض مع مجموعة مصرفية دولية . وكان مضطراً من أجل الحصول على الموارد اللازمة لإعادة التنظيم الإداري والإقتصادي للصين -- ٦٣٠ مليون فرنك ذهب — إلى أن يوافق على شروط في منتهى القسوة : لإشرافاً يمارسه « المستشارون الماليون » الأوروبيين على إستخدام الأموال ؛ وتسليم المجموعة المصرفية حصيلة الضرائب ، كضمان لدفع الأرباح ؛ والإعتراف بحق الأولوية لنفس هذه المجموعة المصرفية في القروض المقبلة .

وكان من الواضح أنه كان من طبيعة هذه الشروط أن تساعد على توغل النفوذ الاقتصادي الأوربي، إذ أن أعضاء هذه المجموعة المصرفية أصبحوا يمتلكون وسيلة منغلطة دائمة على الإدارة الصينية. ولكن الدول العظمى — وهذه واقعة جديرة بالانتباه — إنجبت صوب الاستغلال والمغترك، السوق الصينى: فكان لإنشاء هذه المجموعة المصرفية يسد الطريق في وجه أى من الدول الأوربية ترغب في أن تحصل لنفسها على ميراث متفوقة: وكان ذلك لا يتفق مع نمو سياسة « مناطق النفوذ ». وهذه الامكانيات، التي كان ريمون بوانكاريه Raymond Poincaré قد ذكرها، منذ شهر مارس سنة ١٩١٢، في مقابله مع لىسوفسكى Izyolsky، تسمح بالتنبؤ بأن التنافس بين الأوربيين مستقل حده: ولذلك فقد كان هذا مظهراً جديداً بالنسبة لوسائل التوسع.

وهذا الإرتباط بين المجهودات، في الصين نفسها، ولم يكن مع ذلك يعرقل تلك المحاولات التي قام بها الإنجليز والروس لكي يضمنوا لأنفسهم، وبمناسبة الثورة الصينية، نفوذاً في مناطق الحدود. فأمرام المغول الذين كانوا قد طردوا، في أكتوبر سنة ١٩١١، المندوب الصينى للقيم في أورجا، وأعلنوا الإستقلال الذاتي لمنغوليا الخارجية، عقدوا، في نوفمبر سنة ١٩١٢، معاهدة مع روسيا: ووعدهم حكومة القيصر بتقديم معونة لهم من أجل الإحتفاظ بالإستقلال الذاتي لإقليمهم، وذلك نظير التصريح الذى أعطوه للروس بشراء الأراضي، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية وإيستغلال الموارد المنجمية. وفي التبت، وحيث كان المقيم الصينى، الذى طرده إحدى الثورات في نهاية سنة ١٩١١، قد أعيد لممارسة سلطاته بالقوة في سنة ١٩١٢، عرقلت الحكومة الإنجليزية إعادة الحكم الصينى: فالاتفاقية التي وقع عليها التبتيون والإنجليز، في سيملا، في ٦ يونيو سنة ١٩١٤، قررت أن التبت «الخارجية»، أى منطقة لاهسا، تخرج عن نطاق سلطة الصين، أن حكومة هذه الدولة المستقلة ذاتياً ستستقيم

جيشاً بمساعدة مدربين إنجليز، وإدارة للإستكشافات المعدنية بمساعدة مهندسين إنجليز. ورفض يون شي كاي أن يعترف للتبت بالامر الواقع؛ ولكنه قبل الإستقلال الذاتي لمنغوليا الخارجية، والميزات التي حصل عليها الروس، وبشرط واحد، وهو أن قوات التبت لا تتدخل في منغوليا. والواقع هو أن هذه الدول الخاضعة، قد انفصلت عن الصين. فكيف يمكن لليون، في الوقت الذي كان فيه في أشد الحاجة إلى مساعدة الأوروبيين للمالية، أن يحاول معارضة ذلك بشكل جدي؟

ولكن إذا كانت المصالح الاقتصادية والمالية للأوروبيين قد احتفظت بمركز متفوق لحد بعيد، فإن المعتقدات السياسية الأوروبية قد وجدت نفسها، بعد أن كانت مهيمنة (فكان من يات صن *Sun-Yat-Sen*، «أبو» الثورة الصينية، قد دوس منسكيو وباكونين *Bakountine* وهنري جورج) قد سبقها تأخير أمريكي، منذ ثورة سنة ١٩١١ - ١٩١٢: هو تأخيراً لمشروع جودنو *Goodnow* الذي أصبح المستشار الأجنبي للرئيس ليون شي كاي، والذي كان يعمل، منذ بداية سنة ١٩١٤، على وضع لصوص دستورية، كانت خلاف ذلك بعيدة تماماً عن كل فكرة ديمقراطية.

وأخيراً فإن تأخير الحضارة الغربية، على أشكال الحياة الإجتماعية أو الأسرية قد انتشر، وخاصة عن طريق جهود البعثات التبشيرية: بعثات كاثوليكية - التي تفوق فيها رجال الدين الفرنسيين -، وبعثات بروتستانتية، أمريكية وإنجليزية (وكان دور البعثات الأرثوذكسية لا يلاحظ تقريباً). ورغم أنه، فيما بين عامي ١٨٧١ و ١٩١٤ تضاعف عدد الصينيين الذين تحولوا إلى المسيحية أربعة أضعاف، فإن الحساب الغتامي لهذا العمل التبشيري قد ظل متواضعاً للغاية: ففي سنة ١٩١٤، كان عدد الكاثوليك الصينيين لا يزيد كثيراً على ١٠٠.٠٠٠ شخص، ولم يكن الكنائس البروتستانتية أكثر من ٨٦٠.٠٠٠.

٥. عضو ، (ولم يكونوا كلم معبدن) ، وذلك من مجموع شعب ظهر هل أن عدده حوالى ٢٣٠ مليون لسة . وكان ثلثى هؤلاء المتحولين يعيشون فى الأقاليم الساحلية .

وفى الإمبراطورية العثمانية ، التى كانت منذ سنة ١٩١٣ قد فقدت كل أقاليمها الآوربية تقريباً ، ولكن التى كانت لا تزال تحتفظ فى آسيا بقوة إقليمية واسعة ، كان الاحالى أتراكاً فى الاناضول ، باستثناء منطقة أزمير التى كان سكانها من اليونانيين ؛ وفى كل الاجزاء الاخرى للإمبراطورية ، كان الحكم العثمانى يمارس هل شعوب مختلفة ، أكراد ، وأرمينيين ، وعرب بنوع خاص . وكانت هذه الحالة موانية بالنسبة لتوسع نفوذ الآوريين ، الذى كان يحرص دائماً هل الإفادة من المقاومة التى تظهر ضد الأتراك . وساعد هذا التوغل الأجنبى وجود نظام الإمتيازات الذى منح الآوريين وضعية متفوقة منذ القرن السادس عشر : حرية تجارية ، وحصانات قضائية وحتى فى بعض الحالات ، إعفاءات من الضرائب . وفى كل مكان من هذه الإمبراطورية ، كانت التنمية الإقتصادية من عمل الأجانب . فكانت المشروعات الكبرى — بناء السكك الحديدية والطرق ، ومشروعات الرى ، واستغلال الموارد المنجمية — كلها ، موجهة من رجال أعمال وتقنيين آوريين ، وعمولة برؤوس أموال أوربية .

وكانت شبكة السكك الحديدية ، فى غالبيتها ، بين أيدى الألمان ، منذ أن عقدت الحكومة العثمانية فى سنة ١٩٠٣ ، عقد إمتياز سكة حديد بغداد وفروها ؛ ووجدت الشركات الإنجليزية والفرنسية والروسية أن نشاطها قد تحدد فى المناطق الساحلية : الجزء الغربى من آسيا الصغرى وسوريا ، وسواحل البحر الأسود .

وكانت عمليات الإستغلال للمنجمية ، طبقاً للتشريعات المنقحة فى سنة ١٨٨٧ ، خاضعة لعقود إمتياز تعطىها الحكومة إما لمواطنى عثمانيين ، أو للأجانب .

والواقع أن ٢٢٨ عقد إمتياز قد منح فيما بين عامي ١٨٩٠ و ١٩١٢ ، وكانت ٧٤ منها في صالح الأجانب ؛ ولكن هؤلاء الأجانب كانوا — بنوع خاص لإنجليز ، وكذلك فرنسيين وبلجيكيين وفي بعض الحالات ألمان — هم الذين يحصلون على كل حقوق الإمتياز الكبرى : فكانت معاصر زيوت هرقلية ، وهي الوحيدة التي كان لها نوعا من الأهمية ، في أيدي الفرنسيين ؛ وكان إستغلال مناجم نحاس ديار بكر ، ومناجم زنك عايدان من عمل رؤوس أموال وتقني الإنجليز .

وعلاوة على هذا التفوق الاقتصادي ، كان في وسع الأوروبيين أن يضيفوا حاملا آخر للتنفيذ : الدور الذي لعبوه في الإشراف على المالية العامة للإمبراطورية العثمانية منذ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أي منذ أن وافقت حكومة السلطان ، التي عجزت عن دفع أرباح هذا الدين الأجنبي ، و « بمرسوم محرم » ، على أن تخضع لإشراف الدائنين وأن ترصد لدفع هذه الأرباح جزءا من مواردها الضرائبية والجزركية ، التي تدفع مباشرة لمجلس إدارة الدين العثماني ، الذي يختاره الدائنون . والواقع أن هذا المجلس قد نجح ، نتيجة لهمة الخبراء الإنجليز والفرنسيين ، في مضاعفة حصيلة الإيرادات التي يشرف عليها ؛ ولذلك فإنه قد حصل بسهولة من الحكومة العثمانية ، التي كانت تفيد من نصيب من الفائض ، على توسيع ميدان عمله . وجاءت القروض الخارجية الجديدة التي إستطاع الباب العالي إلى التعاقد عليها لدفع مصاريف حرب طرابلس الغرب وحرب البلقان لكي تزيد من خطورة هذا الإشراف أكثر مما كانت عليه .

وبالإجمال ، فقد حصل الأوروبيون ، سواء عن طريق تمويل المشروعات الكبرى أو عن طريق التأييد المالي الذي أعطوه للحكومة العثمانية ، على وسائل عمل سمحت لهم بالاحتفاظ بالإمبراطورية العثمانية تحت إشرافهم . وفي هذا الدين العام ، كان نصيب الدائنين الفرنسيين هو ٢٤٠٠ مليون فرنك ذهب ، بينما كانت أنصبة الألمان والإنجليز بالتوالي هي ٩٠٠ و ٦٠٠ مليون . وفي

للمشروعات الخاصة ، كانت إستثمارات رؤوس الأموال الفرنسية — ٩.٣ مليون فرنك ذهب — متفوقة ؛ وكان النصيب الألماني — ٧.٥ مليون فرنك ذهب طبقاً للتقديرات الألمانية ، التي يرجح التناهي فيها — يزيد على نصيب الانجليز الذي لم يزد كثيراً عن ٢.٣ مليون . ولم يظهر دور رؤوس الأموال الأمريكية في أى مكان .

وتأثير الآراء السياسية الأوروبية لم يكن محسوساً إلا في بعض أوساط صغيرة ، مثل الشباب المثقف الذي كان قد درس في الجامعات الفرنسية أو الانجليزية ، وصغار الضباط . ومع ذلك فقد كان بعضهم يفسرون حياذىء الاتحاد الشيوعي بطريقة غريبة . ورغم أن دستور سنة ١٩٠٩ قد قرر أنه على الوزارة أن تستقيل في حالة تصويت البرلمان على قرار بعدم الثقة ، فإنه لم يكن هناك نظاماً برلمانياً بمعنى الكلمة ، إذ أن الحزب السياسى المنظم الوحيد — لجنة الاتحاد والترق ، — كان يمنع المعارضة من الظهور ، وكان يوقف ، بتطبيق نظام الطوارئ ، ممارسة الحريات السياسية . وكانت بعثات التبشير الدينية ، والتي كانت في غالبيتها من الكاثوليك — (كانت المنظمات البروتستانتية لا تعمل كثيراً إلا في أرمينيا والمنظمات الأرثوذكسية لا تعمل إلا في فلسطين) — والتي كانت لها ، طبقاً لنظام الإمتيازات ، وضعية متميزة ، كانت لا تقدر على أن تؤثر ، إلا في حالات إستثنائية ، في جماهير المسلمين ؛ ولكنها كانت تمارس عملاً فعالاً في المناطق التي كان يعيش فيها أبناء المذاهب المسيحية الأخرى ، وتحاول جذبهم داخل نطاق الكنيسة الأرثوذكسية .

وأخيراً ، فهذا التوسع الأوروبي قد بدأ في الظهور ، ولكن في فلسطين وحدها ، وفي شكل جديد : هجرة يهودية . وكان الهدف الذى حددته المؤتمر الصهيونى لسنة ١٩٠٥ هو إنشاء « موطن » *Foyer* ، يصبح مكاناً يلقى إليه الإسرائيليون من أوروبا الشرقية ، وبخاصة يهود روسيا ، المهجرين بالإضطهاد

الدينى . وفى عام واحد ، حضر بمائة آلاف من هؤلاء المهاجرين للاقامة فى فلسطين ، نتيجة المساعدة المالية التى منحها لهم « الصندوق القومى اليهودى » : ففتح وجودهم إمكانيات جديدة أمام الحياة الاقتصادية .

ومنذ الهزيمة التى كانت قد لحقت بالإمبراطورية العثمانية أثناء الحروب البلقانية ، كانت الحكومات الأوربية تتساءل عما إذا كان فى وسع تركيا آسيا أن تعيش ، إذ أنه كان من الواضح أن النجاح الذى حصلت عليه الشعوب البلقانية من طبيعته أن يجمع الإجماعات الانفصالية عند العرب وعند الأرمنيين . ولذلك فإنها حاولت أن تحصل لنفسها على وسائل حمل .

فالساسة القيصرية أفادت من ضعف الامبراطورية العثمانية وطلبت أن تدار الأقاليم الأرمنية لهذه الامبراطورية عن طريق حاكم مسيحى؛ ويبدو أنه كانت لديها النية لانشاء نظام شبه مستقل فى هذه الأقاليم ، يمكنه أن يمد الطريق أمام النفوذ الروسى ؛ ولكن فرنسا وبريطانيا العظمى لم يؤيداها فى هذا السلوك ؛ ولذلك فإن الحكومة العثمانية قد اقتضرت على إعطاء وعد ، فى ٨ فبراير سنة ١٩١٤ ، بأنه يمكن لمفتشين أوروبيين — هولندى وزوىجى — أن يحضروا إلى أرمينية للإشراف على الادارة التركية : فهذا الحل قد أبعد إذن لإدعاءات الحكومة الروسية .

والسياسة الألمانية ، بعد عشر سنوات من التردد ، نجحت فى التغلب على المقاومة التى كانت فرنسا وبريطانيا العظمى تواجهان بها لإتمام سكة حديد بغداد بالانفاقية الفرنسية الألمانية ، فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ ، صرحت الحكومة الفرنسية بقبول سندات « قرض بغداد » فى بورصة باريس ، وبشرط احتفاظ المجموعات المالية الفرنسية بحق إنشاء سكة حديد سوريا (من طرابلس إلى حمص) ، وبالأشتراك مع الروس فى السكك الحديدية الخاصة بساحل البحر الأسود (سمسون إلى قريوط وإلى فان) . وقررت الاتفاقية الانجلو — الألمانية ،

التي وقع عليها بالأحرف الأولى في ١٥ يونيو سنة ١٩١٤، أنه في نظير التسييلات المالية، لن تمد سكة حديد بغداد بعد البصرة، أي أنها لن تصل إلى الخليج العربي، وأن الملاحة على شط العرب، فيما بين البصرة والبحر، ستمنحها الحكومة العثمانية لشركة يكون لرؤوس الأموال الإنجليزية فيها نصيباً متفوقاً؛ وأخيراً سيمطى السلطان إستغلال بتول ما بين النهرين، والذي كان وجوده معروفاً منذ سنة ١٨٩٠، لشركة [إنجليزية - ألمانية - هولندية]؛ علماً بأنه سيحتفظ بثلاث الانتاج لحاجة البحرية الإنجليزية، وبثلاث آخر لحاجة البحرية الألمانية، والثلاث الأخير وحده هو الذي سيعرض للبيع.

وكانت الحكومة الإيطالية كذلك قد حذت حذو غيرها. فلن أن كانت حرب طرابلس القرب قد أعطتها الفرصة لكي تحتل جزر الدوديكانيز في بحر إيجه، فكرت في أن تحصل لنفسها على مكان في شرق البحر المتوسط؛ وما هي تبدأ في التفاوض مع الحكومة العثمانية، ثم مع بريطانيا العظمى؛ فاتفاقية ٦ مارس سنة ١٩١٤ سمحت لمجموعة مالية إيطالية بإنهاء سكة حديدية تبدأ من ميناء أنطاليا، على الساحل الجنوبي لآسيا الصغرى، ثم تتوغل في داخل الأناضول.

وهذا التقسيم لمناطق السكك الحديدية، أدى إلى إقامة مناطق نفوذ إقتصادي، إذ أن حقوق امتياز السكك الحديدية كانت تشتمل على ميزات لاستغلال الموارد المتجمية في المناطق التي تعبرها الخطوط. ولكن هل كانت الثبات محددة بمجرد الأرباح المادية؟ لا بالتأكيد: فكل المشتركين كانوا يعتبرون هذه الاتفاقيات الخاصة بالسكك الحديدية على أنها خطوات «من أجل التقسيم المتوقع لتركيا آسيا». ومناطق النفوذ هذه كانت كما كتب جول كامبون Jules Cambon «أنصبة مستقبلية». واعتقد السفير الألماني في القسطنطينية، دون أن يتمنى وقوع مثل هذا التقسيم،

في أنه من اللازم التنبؤ بشروطه وبالإجمال ، رأى السفير النمساوى المجرى ،
 في ديسمبر سنة ١٩١٣ ، وهو الذى كان يأمل في رؤية دخول حكومته
 في هذه المنافسة ، أن السياسة الألمانية كانت تهدف إقامة نوع من
 الحماية ، على مناطق آسيا الصغرى حيث كان الألمان يتركون يكونون
 الأغلبية ، حتى ولو أدى ذلك إلى التخلل للدول العظمى الأوروبية الأخرى
 عن المناطق ، غير التركية ، من هذه الإمبراطورية العثمانية — أى سوريا
 والعراق وأرمينيا . وكتب ريمون بوانكاريه *Raymond Poincaré* أن
 ألمانيا كانت ترغب في أن تضمن لنفسها نصيب الأسد .

وظل توغل النفوذ الاقتصادى والثقافى الأوروبى في فارس بدرجة أقل
 من ذلك ، رغم أن إستقلال هذه الدولة كان مهدداً بإطاحة أوربية
 متنافسة . فبريطانيا العظمى وروسيا ، بعد أن ظلت كل منهما وقتاً طويلاً
 تحاول التفوق على الأخرى ، إتتقت بأن عقدت في سنة ١٩٠٧ حلاً وسطاً
 كان من الممكن إعتباره مقدمة للتقسيم : فأصبح للروس حق إحتكار
 عقود إمتياز السكك الحديدية وإستغلال موارد ما تحت الأرض في كل
 الجزء الشمالى من البلاد — أصفهان وطهران — والذى بدا على أنه
 الأكثر ثروة ، وحصلت بريطانيا العظمى على حقوق مشابهة في منطقة
 الجنوب الشرقى : السايستان ، وهو إقليم شبه صحراوى ، ولكنه
 ضرورى لتغطية طرق التوغل صوب الهند ، وبين مناطق النفوذ الروسية
 والإنجليزية بقيت منطقة تسمى « محايدة » ، يمكن للمنافسة أن تستمر
 فيها بين المصالح الاقتصادية الأجنبية : وكانت هذه المنطقة تشتمل على
 سواحل الخليج العربى . والواقع أن هذه الاتفاقية لم تضع حداً للتنافس
 بين الإنجليز والروس ، الذين إستمروا ، في ظل الاضطرابات السياسية
 الفارسية ، في محاولة الحصول على نفوذ على الأوساط الحاكمة . ولكن

هذين المتنافسين تبادلا تأييد كل منها الآخر لابعاد المتنافسين المتوقعين في سنة ١٩١٠ ، حينما اقترحت مجموعة مصرفية ، كان يشك في أنها كانت تغطي مصالح ألمانية ، إعطاء قرض ، وفي سنة ١٩١١ ، حينما استدعت الحكومة الفارسية شستر Shuster أحد الخبراء الماليين الأمريكيين . وكانت دوافع هذه المنافسات سياسية وإستراتيجية بوجه خاص . وفي هذا الوقت ، لم تكن المسائل الاقتصادية قد وصلت بعد إلى إحتلال المكان الأول : فبناء السكك الحديدية كان لا يزال في بدايته (خطأ واحداً ، طوله ٤٠ كيلومتراً ، هو الذي كان مستغلاً فقط) ، رغم أن أول عقد إمتياز كان قد وقع عليه منذ اثني عشرة سنة مضت ؛ واستغلال للوارد البترولية ، التي كان وجودها معروفاً منذ سنة ١٩٠٨ ، كان قد بدأ بالكاد .

وإذا كان التوسع الاقتصادي لأوروبا متواضعا ، فقد كان التوسع الديني أكثر قواضعا . ففي هذه البلاد الإسلامية ، لم يحصل التبشير المسيحي إلا على نتائج بسيطة جداً : فالبعثات الكاثوليكية — والتي كانت بوجه خاص هي بعثات اللاهزاريين — لم يكن لها أكثر من عشرة آلاف تابع ؛ وأعلن رجال التبشير الانجليز من جمعية تبشيري الكنيسة *Church Missionary* سبعة وثلاثين حالة تحول ، وكانت البعثات التبشيرية الأرثوذكسية تعمل بنشاط ، ولكن في مجموعات الأهمال غير المسلمين فقط ضد الناصرة في منطقة أورميا .

ولم يبد أن هذا التوغل لتنفيذ الأوروبي كان أكثر وضوحا إلا في ميدان الآراء السياسية فقط . فدستور ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، ألم يضمن الحريات الشخصية والحريات السياسية ، ويعلم مبدأ فصل السلطات ، ويلغى حق نظام برلماني ؟ ومقاومة الشاة ، ألم يتمخض طليبا في سنة ١٩٠٩ ؟ والحكومة ، ألم تستدع مستشارين أجانب لاعادة تنظيم المصالح الادارية ، والقانونية

والمالية ؟ ولكن هذا التقليد ظل سطحياً . ولكي نقيس التشويه الذي يصيب
 الآراء السياسية الأوربية ، يكفينا أن نرى مدى ثقل السلطات الدينية ، في
 الحياة البرلمانية الفارسية : فالنستور كان يمنح للعلماء حق الاعتراض *Veto*
 على القوانين التي يصدرها المجلس الوطني ، في حالة إذا ما رأوا أن هذه القوانين
 كانت تتعارض مع « المبادئ المقدسة للإسلام » .

الفصل الرابع والثلاثون

الاستعمار الأوربي في افريقية

كانت إفريقيا منطقة إستعمار أوربي بإستثناء دولتين مستقلتين ، هما جمهورية ليبيريا ، التي كان سكانها يتكونون في جزء منهم من النوج الذين أهدى ترحيلهم من الولايات المتحدة ، وإثيوبيا ، التي كانت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا قد قسمت فيها مناطق النفوذ الإقتصادي في سنة ١٩٠٦ . وكانت سيطرة الأوربيين المباشرة أو غير المباشرة ، قد غيرت من النشاط الإقتصادي ، والبنيان الاجتماعي ؛ والمقائد الفكرية . ولكن الأحوال كانت مختلفة تماماً في مناطق البحر المتوسط ، والبحر الأحمر والمغرب ، وحيث كان تفوق الاسلام واضحاً ، عنها في جنوب إفريقيا التي كانت تقسم بوجود سكان أوربيين ، وعنها كذلك في إفريقيا السوداء .

١ - شمال افريقيا :

كانت شمال إفريقيا ، إذا ما أضفنا طرابلس الغرب وبرقة ، التي كانت عمليات الغزو الايطالي قد إنتهت فيها لتوها والتي لم تكن عمليات الاستعمار قد بدأت فيها بعد ، مرتبطة تماماً ، عن طريق التوسع الانجليزي أو الفرنسي ، بالحياة الاقتصادية لأوروبا .

ففي مصر ، وحيث كان الأهالي الوطنيين يشتملون ، داخل نطاق غالبية عظمى حسنة ، على أقلية كبرى قبطية ، لم يكن المائة وعشرين ألف أوربي تقريباً الذين يقيمون فيها يشتركون في النشاط الزراعي إلا بدرجة بسيطة : فكان ستة آلاف فقط من بينهم من ملاك الأراضي ، وكأوا يمتلكون ، في مجموعهم ، ما يقرب من ٣٥٠.٠٠٠ هكتار ، أي ١٤٪ من مساحة الأرض الزراعية ؛ ولكن

الاشتغال العامة ومشروعات النقل ، والصناعات والتجارة كانت كلها تقريباً في أيديهم . ومع ذلك فقد كانت هناك إختلافات واضحة بين العشرين ألف إنجليزي الذين كانوا يتولون مراكز القيادة والادارة ، ويصلون كضباط ، وموظفين ، ومهندسين ، وكبار تجار ، - وبين الاربعة عشر ألف فرنسى والذين نجد بينهم الانماط الاجتماعية الاكثر إختلافاً ، من كبار رجال الاعمال إلى أصغر تاجر ، - وبين الثلاثين ألف إيطالى (والذين كان يوجد بينهم عدد كبير من أهالى تريستا) والذين كانوا كلهم تقريباً من الحرفيين والصناع ، - والاربعين ألف يونانى ، والذين كانوا تجار تجرئة وصياغة لتغيير العملة والتسليف والرهن ، أو أصحاب بارات . ولكن كل هؤلاء الاوربيين ، ومهما كانوا متواضعين ، كانوا يفيدون من وضعية متميزة ، مادام نظام الامتيازات الاجنبية كان يعفيهم من الضرائب المباشرة ويمنحهم حصانات قضائية .

وليس هناك من شك في أن هذا الوجود الأوربي ، وبخاصة المجهودات التي قام بها الإنجليز منذ سنة ١٨٨٢ ، أدى إلى إزدهار كبير في الحياة الاقتصادية : لمشروعات الرى التي نفذت في أثناء فترة إدارة اللورد كرومر *Lord Cromer* (التي لم تنته إلا في سنة ١٩٠٧) زادت من مساحة الأرض المزروعة وسمحت بتنمية زراعة القطن وزراعة قصب السكر ، وكذلك الحال بالنسبة لإنشاء السكك الحديدية التي بلغت ٤٠٠٠ كيلو متراً ، في سنة ١٩١٣ ، في مصر نفسها ، وخلاف سلك حديد السودان . ولم يكن هذا التحول ممكناً إلا نتيجة لجمي رؤوس الأموال الاجنبية ، وحيث كان نصيب الإستثمارات الفرنسية ، التي كانت متفوقة تماماً حتى سنة ١٩٠٣ ، قد تراجع فيما بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٤ في صالح الإستثمارات الإنجليزية ، ويقدر بعد ذلك بـ ١٢٥٠ مليون فرنك ذهب .

ولكن هذا الإزدهار لم يحسن مصير الفلاح المصرى كثيراً ؛ بل غالباً ما أدى إلى زيادته سوءاً ، إذ أن عدداً كبيراً من أصغر صغار الملاك ، الذين عجزوا ،

نتيجة لقلّة إمكانياتهم المالية ، عن تغيير وسائل إنتاجهم ، قد أغلّس وزعت منه . أرضه ؛ وأدى إنشاء مصرف زراعي ، كان يمطيهم السلفيات ، إلى تقليل سرعة هذا التطور ، ولكنه لم يقض عليه . ومع ذلك فلم يكن هؤلاء الفلاحين البائدين هم الذين يفكرون في قلّة الاستقرار السياسي : فلم تظهر مقاومة الوجود الإنجليزي كثيراً إلا بين صفوف الشباب المتقف ، وحيث كان الحزب الوطني ، الذي أنشئ في سنة ١٩٠٤ ، يمثل وجهة النظر المتطرفة ، والتي لها مظهر ثوري ، في الوقت الذي كان فيه « حزب الأمة » الذي أنشئ في سنة ١٩٠٧ ، تحت إشراف سعد زغلول ، يعلن أنه سيبقي في الطريق المشروع . واعتقد كرومر أن في وسعه أن يتلام مع المعارضة الدستورية ؛ وكان ، كما يظهر ، قد ذهب إلى حد تشجيع محاولات زغلول ، لكي يكون قوة تقف في وجه « الحزب الوطني » ؛ وهذه محاولة سياسيّة لها خلفاؤه سرّياً

وبين الجزائر ، التي كان الحكم الفرنسي يرجع فيها إلى ثمانين عاماً ، وتونس . التي كان الإشراف الفرنسي عليها يرجع إلى ثلاثين ، كان من الواضح أن توغل النفوذ الأوروبي كان غير مقساو . ففي الأولى كان هناك نظام حكم إداري وجمركي ؛ وسكان من البيض — من الفرنسيين والإسبانيين — يصل عددهم تقريباً إلى ربع مجموع السكان ؛ وتشريع زراعي يهدف القضاء تدريجياً على أشكال الملكية الجماعية ، وتسليم الأهالي حقوق ملكية فردية ؛ وحق انتخاب اعطى لبعض الوطنيين . وفي الثانية ، كانت هناك وضعية حماية ؛ وتشريع جمركي كان عليه أن يحترم مصالح الدول الأجنبية ؛ وحركة إستعمار عناصر يبعث كان المهاجرون الإيطاليون فيها يماثلون الفرنسيين في عددهم ، ويحتفظون ، طبقاً لإتفاقيات سنة ١٨٩٦ ، بوضعية متفوقة بالنسبة لوضعية باقي الأجانب . ولكن النشاط الإقتصادي كان قد نما ، في الحالتين ، نتيجة لرؤوس الأموال الفرنسية ، سواء أكان الأمر يتعلق باستغلال خام الحديد في العنزة ، أو بالبوليناس .

بني جنوب تونس ، أو بالحلفا في مضارب الجزائر العالية ، أو بزاوية الكروم في منطقة التل .

وكان الوجود الفرنسي بدون أى تأثير تقريباً حتى ذلك الوقت ، من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية ، في الإمبراطورية الشريفة ، حيث لم تكن الممارك التى تسمى « بالثدنة » قد انتهت بعد (لم تسلم « بقعة » تازة الا في مايو سنة ١٩١٤) . وذكر تقرير الجنرال ليوى *Lyautey* أنه لم يكن من الممكن ، في ذلك الوقت ، تشجيع الاستثمار ، مادامت البلاد لم تكن قد حصلت على بداية من التجهيز الاقتصادى . وكانت هذه البداية في غاية التواضع : فكانت الطرق الثلاث ، التى كان عليها أن تربط الدار البيضاء بالرباط ومروغان ومراكش ، لم يتم انشاؤها بعد ؛ ولم تكن الأشغال في ميناء الدار البيضاء قد تقررت الا في مارس سنة ١٩١٣ ؛ ولم يكن انشاء السكك الحديدية قد تجاوز بعد مرحلة الدراسة . وكان التجهيز المدرسى وحده هو الذى بدى في تنفيذه ، في المدن ؛ ولكن الثلث فقط ، من بين المشرة آلاف تلميذ الموجودين في المدارس الابتدائية ، كان يشكون من الوطنيين .

٢ - جنوب افريقية :

كان جنوب إفريقيا ، بلاشك ، هو ذلك الجزء من القارة الذى كان الأسرع تنمياً نتيجة للتأثيرات الأوروبية . وكان لإكتشاف مناجم الألماس ، ثم مناجم الذهب ، في مناطق حدد الترنسفال وأورانج قد تسبب ، منذ سنة ١٨٩٠ - ١٨٩٥ ، في مجيء سيل من المهاجرين الأوروبيين ؛ ووجه سيزيل رودس *Cecil Rhodes* إلى مد الحكم البريطانى صوب أقاليم جديدة لكي يحاصر جمهورتي البوير ، وإلى تنمية شبكة من السكك الحديدية بلغ طولها ، في سنة ١٩١٣ ، ١٧٠٠٠ كيلو متراً ؛ وكان هو السبب الرئيسى للحرب التى إنتهت ، في سنة ١٩٠٢ ، ببعض هاتين الدولتين الصغيرتين . ولإستغلال هذه الموارد لما تحت الأرض تسبب

في مجيء سيل من رؤوس الأموال : فوصلت الإستثمارات الإنجليزية في جنوب إفريقيا ٩٢٥٠ مليون فرنك ذهب ، - أي ما يوازي تقريباً الإستثمارات الانجليزية في الهند . وتسبب ذلك في وقوع تغيرات هامة في الوسط الإجتماعي للوطنيين : فالوطنيون الأكثر تطوراً - من الباقو ، والكافر - جمعوا ، بعملهم في المناجم ، مدخرات بسيطة حاولوا إستخدامها في شراء قطع من الأرض ؛ ولذلك فإنهم كانوا أشد قلقاً عنهم في أي وقت آخر ، لرؤيته الاراضى تنتقل ، جزيئاً - إلى أيدي البيض . وأخيراً فإن هذا التغير في الحياة الإقتصادية قد اجتذب هجرة من الصينيين وبنوع خاص من الهنود الذي أصبح عددهم في غاتال يماثل عدد البيض ، والذين طالبوا ، تحت قوة دفع هائلي ، بالحصول على الحقوق الإنتخابية . وعلاوة على هذه التنازع الإجتماعية للتنمية الإقتصادية - لضعف تغير عقلية أوساط الوطنيين بتأثير رجال التبشير : فكان ٣٠٠.٠٠٠ زنجي قد تحولوا إلى المسيحية عن طريق البعثات التبشيرية البروتستانتية .

ولذلك فإن جنوب إفريقيا هذه كانت في مرحلة تحول تام . حقيقة أن السكان البيض - ٢١ ٪ من مجموع الأهالي في سنة ١٩١٠ - كانوا من كثرة العدد بشكل يسمح لهم بالإحتفاظ بمركز متفوق . ولكن البوير والإنجليز كانوا أعداء الأملس ، وكان التعارض بين مصالحهم الإقتصادية يزيد من العداءات ، والضغائن . فكان مستقبل تفوق البيض يتوقف على إعادة التوفيق بين هاتين المجموعتين : وكان هذا هو الهدف الذي عملت من أجله ، منذ سنة ١٩٠٦ ، السياسة البريطانية ، وذلك بمنحها الأترانسفال وأورانج وضعية إستقلال تشريعي ، تشابه تلك التي كانت قد حصلت عليها مستعمرتي الرأس وناتال قبل ذلك . وكان تلاصق الأقاليم الأربعة ، التي كانت الحكومات تمارس فيها ، من وجهة النظر الضرائبية ، والإقتصادية والإجتماعية ، سياسات مختلفة تمثل مع ذلك صعوبات جسيمة : فكيف يمكن تنظيم إنشاء السكك الحديدية وإستغلالها بطريقة مرضية ؟

وكيف يمكن التوفيق بين الإجراءات الخاصة بالعلاقات بين البيض والوطنيين ؟ ولقد حل ميثاق الاتحاد ، الذى بدىء فى تطبيقه فى ٣١ مارس سنة ١٩١٠ ، هذه المشكلات . ففى ذلك الوقت أصبحت كل المسائل الرئيسية من اختصاص برلمان جنوب إفريقية ، الذى يشترك فى انتخابه الإنجليز والبوير ، ويضاف إلى أعضائه عدد من الوترنج ، من الملاك المقاريين فى مستعمرة الرأس . ولاشك فى أن هذا الحل لم يكن مقبولا من مجموع البوير : فلقد كانت هناك فى أورانج بنوع خاص قوة مقاومة لاتزال موجودة داخل « الحوب الوطنى » . ومع ذلك فقد بدأ تحقيق لإتحاد جنوب إفريقية ، فى هذا الوقت ، على أنه كان نجاحاً .

٣ - افريقية السوداء :

فى إفريقية السوداء ، — سواء كان الأمر يتعلق بإفريقية الغربية وإفريقية الإحتوائية الفرنسية ؛ أو بالمستعمرات الإنجليزية فى جامبيا وفى سيراليون ، وفى ساحل الذهب ، ونيجيريا ، وإفريقية الشرقية ؛ أو بالأقاليم الألمانية فى الكاميرون وتوجو وإفريقية الشرقية ؛ أو بالكنفو ، الذى كان قد أصبح مستعمرة بلجيكية منذ سنة ١٩٠٨ ؛ أو بالمستعمرات البرتغالية فى كابينا ، أو أنجولا أو موزمبيق ، أو بالأقاليم الصغيرة الإسبانية أو الهولندية فى غينا ، — كان الهدف السريع للدول المستعمرة ، من وجهة النظر الاقتصادية ، هى تنمية إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية التى تصدر صوب أوروبا . ولكى تبلغ هذه النتيجة ، وضعت تشريعاً زراعياً ، ونظمت عملية تشييل الأيدى العاملة ، وعملية تنظيم الإستغلال الزراعى ، وإستغلال الغابات والمناجم .

وكان هدف التشريع الزراعى ، الذى قال عنه ليروا - بوليه *Leroy-Beaulieu* منذ سنة ١٨٨٠ أنه كان « ربما النقطة الرئيسية فى كل النظام الاستعمارى » ، هو القيام بعملية إعادة توزيع للأراضى بين المستعمرين والوطنيين . وفى المستعمرات الفرنسية قررت الإدارة أن « الأراضى الحالية التى ليس لها صاحب ، ستكون

جزءاً من أملاك الدولة ، دون أن تحدد كيفية إثبات الحقوق التي حصل عليها الوطنيون . واتبعت الإدارة الإنجليزية وسائل مختلفة : فهناك ، في كينيا ، كان نظام « المعازل » التي ترك للوطنيين بعض مناطق لم يكن في وسع المستعمر أن يشتري أو يستأجر الأرض فيها ، وفتح أمام الاستثمار بقية أجزاء الإقليم ، حيث لا يسمح للوطني بالدخول إليها إلا بصفة عامل أجير ؛ وهناك ، في أوغندا ، أصبحت كل الأراضي ، التي لم تكن ملكاً عاصماً لأحد الوطنيين ، ملكاً للتاج البريطاني ، طبقاً لمرسوم لأشكال الملكية الجماعية ؛ وأخيراً في السودان وادي النيل ، قرر القانون ببساطة أنه لا يمكن نزع ملكية الوطني تماماً ، وأنه سيحتفظ على الأقل بمساحة هكتارين (خمسة أفدنة) . وكان التشريع الألماني قد طبق في أول الأمر سياسة « المعازل » ؛ ولكن الإدارة اضطرت ، أمام شكاوى الأهالي ، وبخاصة أمام الثورة التي نشبت ، في سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ ، في جنوب غرب إفريقيا ، إلى أن تراجع ، في الكاميرون وفي شرق إفريقيا ، عن تطبيق هذا النظام ، وقررت أنه لا يمكن إعطاء للعميرين أي أرض يحتلها أحد الوطنيين بالفعل . وفي المجموع ، كانت عمليات تحويل الملكية تنتهي في الغالب بعملية نهب حقيقية ، خاصة وأن الأوروبيين كانوا يجهلون نظم الوطنيين المتعلقة بالملكية أو رفعوا عن معرفتها .

وهذه الأراضي التي أخذت من الوطنيين قد أعطيت إما للعميرين ، بطريق التنازل المجاني أو بطريق البيع أو الإيجار ، ولما إلى شركات الاستثمار والواقع أن نظام الشركات الكبيرة هو الذي استخدم بوجه خاص في إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وفي شرق إفريقيا الألماني ، وفي الكنفو البلجيكي : فتحت الدولة لهذه الشركات أقاليم واسعة ؛ وأعطتهم في نطاق هذا الامتياز ، حقاً تاماً لاستغلال الموارد ولقيام بالنشاط التجاري ، ولإنشاء الطرق وخدمات الأمن في صالحها . وكانت هذه هي الوسيلة لتخفيف الاعباء عن الإدارة ، والوصول بسهولة أكثر

إلى إجتذاب رؤوس الاموال . ولكن شركات الاستثمار هذه أسامت ، في كل مكان تقريباً ، إستغلال الاعالى ، ولم تتردد أمام الالتجاء إلى التهديد والعنف . وكانت الفضاخ التي أطلت على منصة الرايستاج في سنة ١٩٠٦ — ١٩٠٧ لها ما ياتلها في فرنسا ، حيث إنتهى التحقيق الذى قام به برازا *Barza* إلى إتهامات خطيرة ، وكانت بعض الاوساط الانجليزية قد شفت حملات خفيفة ضد وسائل الاستثمار البلجيكي . ولإبتداء من سنة ١٩٠٧ في ألمانيا ، ومن سنة ١٩١٠ في فرنسا ، اضطرت الحكومات إلى التخلى عن هذا النظام ، ودخلت في مفاوضات مع الشركات لكي تقتصر مدة عقودها ، وتميد شراء حقوقها . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث في بلجيكا ، حيث بقى نظام الشركات الكبرى مزدهراً : ففي سنة ١٩١١ حصلت شركة غابات الكنفو وشركة كتابها ، والتي كانت تمتلك مساحات واسعة من الاراضى عن طريق عقود الإمتياز ، على حق إستغلال الموارد النجمية في مناطقها .

وأخيراً — ولكي يسمحوا للشروعات أو للادارات الاوربية بأن تحصل على الايدى العاملة ، التي كان الشور عليها صعباً في الغالب في هذه المناطق التي لم تكن درجة كثافة السكان فيها عالية ، ولم يكن الاهال قداعتادوا فيها على تقديم عمل منظم أو احتاجوا الى ذلك — استندمت الحكومات المستعمرة مصادر هذه الايدى العاملة ، لا من أجل أشغال المنافع العامة فقط ، ولكن كذلك في المناطق الاستوائية ، للعمل كعمالين . وتدخلت الحكومات كذلك في وضع عقود العمل الطويل المدى ، وعقود الخدمة ، بين الوطنيين والمستعمرين . وكانت الادارة تحمى ، في مثل هذه الحالة ، الوطنى ، في النطاق الذى تعرف فيه على ظروف الإسكان أو الاجور ؛ ولكنها كانت تضمن مصالح صاحب العمل بوجه خاص ، وذلك بترقيما عقوبات جنائية على العامل المتعاقد ، في حالة نقضه للعقد دون وجود سبب مقبول : ففي إفريقيا الغربية كان

من الممكن أن تقتصر العقوبة على غرامة ؛ ولكنها كانت فى المستعمرة البلجيكية والمستعمرات الألمانية عقوبة بالسجن ؛ وفى الأريتريا نص التشريع بالنسبة « القارب ، على عقوبة جسدية .

وهذه الارغامات هل كانت لها نتيجة تماثلها فى تنمية وسائل المواصلات ؟ كان تجوز السكك الحديدية لايزال بسيطاً للغاية ، بالنسبة لجنوب افريقية ولإفريقية الشمالية : أربعة خطوط حديدية كانت تتوغل من الساحل الغربى صوب الداخل (وأكثرها طولاً ، وهو الذى يصل دكار بالنيجر لم يكن طوله يزيد عن ١٢٠٠ كيلومتراً) ؛ وخطين فقط على الساحل الشرقى . أما مشروع « القاهرة رأس الرجاء الصالح » الكبير ، والذى كان سيسل رودس قد بدأ فى تنفيذه منذ خمسة وعشرين سنة ، فلم يكن قد تحقق منه إلا الثلثين : وكل القسم الأوسط ، من الخرطوم الى بحيرة تنجانيقا ٣٣٠٠ كيلومتراً — كان يحتاج إلى إنعاش . وأما السكة الحديدية العابرة للكنغو ، والى كان عليها أن تربط بين المستعمرات الألمانية فى الكاميرون وفى شرق إفريقيا ، عبر الكونغو البلجيكي ، فقد كانت عبارة عن مجرد إمكالية تهتم بها الأوساط الإستعمارية لقرايخ ، ومن أجل هدف سياسى ؛ ولكن من الناحية العملية ، كان المشروع الذى يتضمن توصيل الاجزاء الصالحة للملاحة بسكك حديدية صغيرة يكفى لسد الحاجة .

ويصعب علينا ، نتيجة لعدم وجود دراسات تفصيلية ، أن نقدر فى هذه السنوات الأولى من القرن العشرين ، المدى الفعلى للتدخل الأوروبى فى الحياة الاقتصادية لإفريقية السوداء هذه . ولاشك فى أن عمل الأوربيين كانت له نتائج سميكة فى المناطق التى مونت فيها الزراعات الحديثة تجارة تصدير أفاد منها المتشجعون الوطنيون ؛ وكانت له كذلك نتائج سيئة حينها كانت هذه المزروعات ، وكما حدث فى شمال السنغال مثلاً ، ترفع الأرض ، أو حينها كان نظام السخرة للعمل فى الاشغال العمومية يحرم الزراعة (م ٥١ - تاريخ العلاقات الدولية)

من جزء من الاهالى العاملين . ومع ذلك ، فقد كان الاستعمار الاوروبى ، فى المجموع ، ولجورد أنه أتى بالسلم إلى هذه المناطق التى كانت الحرب فيها وبائية من قبل ، قد أدى إلى نتيجة تحسين مستوى معيشة الاهالى ، وعلى الأقل فى تلك المناطق التى كان وجود المعمرين فيها قد سمح بتسمية الحاصلات اللازمة للتصدير . ولكننا لانفك كذلك فى أن التشريعات الخاصة بالأراضي قد جردت فى غالب الاحيان الملاك أو الجماعات الوطنية من أملاكها ، وزادت بذلك من سوء الاحوال المالية لمعشتهم .

وفى الوسط الإجتماعى ، كانت التغيرات الناتجة عن الإستعمار الاوروبى ، محسوسة بدرجة أكبر : لإننيار و الأرستقراطيات ، المحلية ، وخاصة حينما حرما إلغاء الرق من الأيدى العالة التى كانت تمتلكها وتضلك الجماعات ، والقبائل ، التى خرج أعضاؤها بسهولة أكثر على سلطة المجموعة منذ أن أصبحوا فى غير حاجة إلى البقاء تحت حمايتها لكن يضمنوا أنهم الشخصى ؛ وتكون طليعة من الوطنيين ، الذين تعلموا ، فى المدارس التى فتحتها الإدارة الإستعمارية أو جماعات التبشير الدينية ، التقنية والإجتماعات الثقافية والدينية لأوروبا . وهذا التوغل لننفوذ الاوروبى ، كان يحد من سرعته ، فى المناطق التى يسيطر فيها المسلمون ، مقاومة دين كانت له أخلاق إجتماعية ، وكان ينمو بدرجة أكبر بين الاهالى الوثنيين أو اللادينيين ، وفى إفريقيا السوداء هذه ، كان البعثات التبشيرية الكاثوليكية — بعثات الآباء البيض ، وآباء روح القدس ، واليسوعيين — فى سنة ١٩١٤ ، ما يقرب من مليون مؤمن ، وكان لبعثات البروتستانتية فيها ، وفى أول قائمتها كانت محطات جمعية تبشير الكنيسة ، مائة ألف ؛ أى ما يقرب من ثلاثة ملايين مسيحي ، وما يقرب من ضعف عددهم فى إمبراطورية الصين ، والتى كان عدد سكانها يزيد عشرة أضعاف على عدد سكان القارة الإفريقية . ورسالة بعثات التبشير ، رغم أنها لم تكن تهدف ، من حيث

المبدأ ، خدمة عملية تطوير الأهالي على الخط الأوربي ، أدت إلى تمهيد الطريق أمام هذه العملية .

وبالإجمال فإن هذه القارة الأفريقية ، التي إستعمرها الأوروبيون ، قد وجدت نفسها في مجال أوروبا الغربية ، التي كانت تباع لها ٨٣٪ من صادراتها . وتقدرى منها ٧٣٪ من وارداتها ، في الوقت الذي كان فيه لصيب تجارة الولايات المتحدة هو ٥٪ فقط .

٤ - السياسة الألمانية الخاصة بوسط أفريقيا *Mittelafrika* :

في المنافسات الإستعمارية بين الدول الأوروبية كانت جنوب إفريقيا وشمال إفريقيا هما المنطقتان الجغرافيتان التي كان الإصطدام فيها بين الإنجماحات القسطنطية هو الأكثر خطورة ، لمدة خمسة وعشرون عاماً . ولكنهما حظيتا بالهدوء الآن . ومنذ نهاية سنة ١٩١١ أصبحت إفريقيا الوسطى هي التي تجذب الإنتباه . وأعدت الأوساط الإستعمارية الألمانية مشروع عمل كانت قد وضعت خطوطه العامة في سنة ١٨٩٨ : إعادة توزيع الأقاليم الإستعمارية في إفريقيا لكي تتمكن من إنشاء إمبراطورية إستعمارية واسعة ، على حساب الدول الضعيفة ، وفي صالح الرايخ . واهتمت الصحافة الألمانية كلها ، وليست صحافة الجامعة الجرمانية وحدها ، لإهتمام كبير بهذه المشروعات . وكان الأمر في تفكير الحكومة الألمانية يتعلق بمصير المستعمرات البرتغالية ، وحتى بمصير الكونغو البلجيكي : فكانت أنجولا ، وموزمبيق وكابيند ، أقاليم واسعة ، وتنميتها ضعيفة ، بسبب الصعوبات المالية التي كانت تتخبط فيها حكومة لشبونة ؛ وكان الكونغو البلجيكي « مستعمرة واسعة جداً لوطن أم صغير للغاية » ، وكان قد أصبح ، منذ الإتفاقية الفرنسية الألمانية في ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ ، مجاوراً ، ومن ناحيتين ، للأقاليم التي حصلت عليها ألمانيا . فهذه هي المنطقة التي كان في وسع ألمانيا أن تجد لنفسها فيها « مكاناً تحت الشمس » . عن طريق القوة ؟ لا ، —

وعلى الأقل إذا ما قبلت الدول العظمى الأوروبية الأخرى التي كانت لها مصالح عامة في إفريقية هذه الامكانيات .

وكانت الحكومة البريطانية ، في خريف سنة ١٩١١ قد جعلتهم يفهمون أنها تقبل ذلك . وبعد مساومات طويلة ، أدت للمفاوضات إلى التوقيع ، في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ ، على إتفاقية سرية . وهذه المعاهدة أعادت توزيع مناطق النفوذ الخاصة بكل من الدولتين : منطقة نفوذ إنجليزية في الجزء الجنوبي من موزمبيق ، بما في ذلك مصب الزامبيزي ، وفي الجزء الجنوبي من أنجولا ، دون الوصول مع ذلك حتى الساحل ؛ ومنطقة نفوذ ألمانية في شمال موزمبيق ، وفي كل المنطقة الساحلية من أنجولا تقريبا ، وفي شمال مصب الكونغو ، في كابيندا . نفوذ إقتصادي ؟ بلا شك ؛ ولكن كذلك سياسي ، إذ أن إحدى المواد نصت على أنه إذا ما حدثت الاضطرابات المحلية ، الزعابا الألمان أو الانجليز ، سواء في حياتهم أو في ممتلكاتهم ، أو إذا ما دعت المستعمرات المجاورة ، فستتخذ ألمانيا وبريطانيا العظمى الاجراءات اللازمة لحماية مصالحهما . وهنا أيضا ، وكما كان عليه الحال في آسيا الصغرى ، كان في وسع مناطق النفوذ أن تصبح « أنصبة للمستقبل » . وذكر السيد إدوارد غراي *Sir Edward Grey* أن الألمان كانوا يأملون في تقسيم المستعمرات البرتغالية في أقرب فرصة ممكنة . وأنا أيضا

ورأت الدبلوماسية الألمانية في هذا النجاح الأول بشرى بالوصول الى حل ملائم في مسألة الكونغو البلجيكي . وعند نهاية سنة ١٩١٣ ، فكرت في أن تحصل من حكومة بلجيكا على عقد إمتياز ، لشركة ألمانية ، لإنشاء سكة حديدية عبر القارة الإفريقية وتمر في الأنفاليم الكونغولية : « وضع يد إقتصادي في انتظار أن يصبح وضع يد سياسي » ، كما ذكر وزير فرنسا في بروكسل . وفار قلق الحكومة البلجيكية ، خاصة وأن ألمانيا ، اذا ما أصبحت مسيطرة

على شمال أنجولا وعلى كابيندا ، ستمسك بخارج الأقاليم الكفولوجية الى المحيط .
 « وسيصبح الإستقلال الفعل للكفتر ، لجأة ، ضميها للقاية » .

ولكن هذين الشرطين إصطدما بنفس المقاومة . فلقد ثار قلق الحكومة الفرنسية من الإتفاقية الانجلو ألمانية ، في أكتوبر سنة ١٩١٣ ، لا ليجرد أن الوجود الألماني في كابيندا سيؤدي الى « تطويق » المستعمرات الألمانية لإفريقية الإستوائية الفرنسية ، ولكن بنوع خاص لأن « تقارب المصالح » هذا بين إنجلترا وألمانيا لم يكن متاسقا مع الوفاق الودي الفرنسي الإنجليزي . ولاشك في أنه كان في وسع فرنسا أن تشارك في المعاهدة الخاصة بالتقسيم وتطالب بتصيبها ؛ ولكنها ستضعف بذلك « مركزها المعنوي » ، دون أن يكون من حظها أن تحصل على ميزة أساسية ، كما قال بول كامبون *Paul Cambon* . ولذلك فقد كان من الأفضل الاحتجاج لدى الحكومة الإنجليزية : وحدث ذلك في فبراير سنة ١٩١٤ . فقررت الحكومة البريطانية عندئذ أن تؤجل التصديق على الاتفاقية الانجلو ألمانية . أما فيما يتعلق بالكفتر البلجيكي ، فإن وزير الدولة الألماني للفترون الخارجية قد وجه في أبريل سنة ١٩١٤ « ضربة بحس » في محادثته مع سفير فرنسا : فقال أن بلجيكا كانت غير قادرة ، حتى « من وجهة النظر المالية » ، على أن تواجه مسئولياتها في إفريقيا الجنوبية ، فلماذا لا تفكر ألمانيا ، وفرنسا وإنجلترا إذن في برنامج عمل ، دون أن يشعروا بذلك ، بطبيعة الحال ، بحكومة بروكسل ، « مادامت بلجيكا هي التي ستدفع الثمن » ؟ وبعد كل شيء ألم يكن من الضروري التفكير في أن « الدول العظمى ستكون وحدها قادرة على تحمل المنافسة العالمية ، وأنه على الدول الصغيرة ، في المستقبل ، أن تختفى أو تصبح تابعة لها » ؟ ولكن ضربة المحس هذه كانت بلا جدوى ، إذ إن سفير فرنسا رد على ذلك بأنه يمكن لبلجيكا وحدها « أن تفتح مثل هذه

المحادثة ، : حذر ضروري ، بالنسبة للتفاعلات التي يمكنها أن تؤدي إلى صدام بين الدول العظمى المستعمرة . .

وكتب السير ادوارد غراي أن مسألة وسط إفريقيا *Mittelafrika* « ظلت معلقة . . والواقع أن فترة التوقف هذه ستكون نهائية ، ما دامت الحرب العالمية الأولى ستقرب بعد ثلاثة أشهر . ومع ذلك فإن هذه المرحلة ليست قليلة الأهمية ، إذ أنها تظهر أن الحكومة الإنجليزية كانت مستعدة « لتحويل ، مخططات التوسع الألماني صوب القارة الإفريقية .

الفصل الخامس والثلاثون

التأثيرات الأوروبية في أمريكا اللاتينية

كانت أمريكا الجنوبية هي الميدان المثالي لتوسع الأوروبي ، وليس فقط من وجهة النظر الديموغرافية أو من وجهة النظر الاقتصادية والمالية ، ولكن كذلك في ميدان الحياة الثقافية .

١ - أشكال التوسع :

كان التأثير الديموغرافي هاماً بنوع خاص في الأرجنتين وفي البرازيل . وكانت حكومة بوليفيا لإيرس قد منحت المهاجرين ، منذ نصف قرن ، حقوقاً مساوية لحقوق الأحرار ؛ وظلت مغلقة في تطبيقها لهذا المبدأ : وإن الحكم هو التمييز . وفيما بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤ تضاعف عدد السكان خمسة أضعاف ؛ وكان نصيب الهجرة النهائية من هذه الزيادة يصل إلى ٤٠٪ . وفي سنة ١٩١٤ كان هناك ٢٣٥٨٠٠٠ شخص ولدوا في الخارج ، من بين مجموع السكان الذي وصل إلى ٧٨٨٥٠٠٠ نسمة : ولذلك فإن المهاجرين الجدد كانوا يشكلون أكثر من ٣٠٪ من الأحرار ؛ ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار السكان الذكور البالغين فقط ، لوجدنا أن هذه النسبة ترتفع إلى ٥٢٪ بالنسبة لمجموع البلاد ، وحتى إلى ٧٥٪ في مدينة بوليفيا لإيرس . وكانت أقاليم أوروبا المطلقة على البحر المتوسط هي التي تغذى وحدها تقريباً هذه الهجرة : ٤٧٪ منها من الإيطاليين ، و ٣٢٪ منها من الإسبانيين ، بينما كانت نسبة الفرنسيين هي ٤٪ ، ونسبة الروس ٣٪ . حقيقة أن هؤلاء القادمون الجدد قد وصلوا إلى الأرجنتين دون أن يتمكنوا من أن يقدموا أية « ثروة » فيما هنا

قوة مواوئهم ، إذ أن أربعة أخماسهم كانوا من الفلاحين ، ومن عمال اليومية ، ومن ليست لهم أية حرفة ، وغالبا من الالبيين . ولكن هذه الأيدي العاملة هي التي سمحت بالإستعمار الزراعي في سهول البامبا *Pampa* ، التي تضاعفت فيها مساحة الأرض المزروعة فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٣ خمسة أضعاف ، وهي التي يعيش فيها الآن ثلثي مجموع سكان البلاد ؛ وفي هذه المناطق كان كل إنتاج الحبوب تقريبا في أيدي الإيطاليين . وكانت ضخامة هذا التوطن الإيطالي ودور هؤلاء المهاجرين في تنمية أرجو النشاط الزراعي ، والترابط الذي احتفظت به « الجمالية الإيطالية » — يمكنها أن توجه التفكير إلى أن الأرجنتين ستصبح « منطقة نفوذ » . ولكن الأمر لم يكن كذلك ، إذ أن هؤلاء الإيطاليين ، الذين انتقروا إلى رؤوس الاموال ، لم يكن لهم غالبا في الحياة الإجتماعية إلا دور ثانوي ؛ فكانوا من المزارعين ، ومستأجري الأراضي ، وحتى من عمال اليومية الزراعيين ، وكان عدد أولئك الذين يتمكنون ، من بينهم ، من شراء قطع صغيرة من الأرض بسيطا لسيا : فكان ١٣٪ فقط من بين الملاك العقاريين من الإيطاليين .

وفي البرازيل ، كان النصيب الديموغرافي الأوروبي أقل قابلية في الأرجنتين ، إذ أن الأقاليم الجنوبية كانت هي وحدها التي تمثل ، من وجهة النظر المناخية والإقتصادية ، ظروفًا ملائمة تسمح باجتناب المهاجرين والإحتفاظ بهم . وموجة الهجرة ، التي كانت قوية فيما بين عامي ١٨٨٨ و ١٨٩٨ ، والتي مثلت قدوم ١٣٠٠٠٠ مهاجر ، أبطأت في سرعتها في أثناء العقد التالي ، ولكنها زادت من جديد لإبتداء من سنة ١٩٠٨ : فعدد « الناطقين » في سنة ١٩١٣ بلغ ١٧٧٠٠٠ . ومن بين هؤلاء القادمين الجدد ، كان البعض عمالًا زراعيين ، والبعض معمرين .

وأعطى العمال الزراعيون ، منذ إلغاء الرق في سنة ١٨٨٨ ، الأيدي العاملة

اللازمة لزراعة البن ، وبخاصة في دولة ساو باولو . وكانوا من البرتغاليين ، ومن الإيطاليين ، ومن الإسبانيين ، الذين طردهم البؤس من بلادهم ، وجذبهم صوب البرازيل مظاهر الظروف التي بدت لهم على أنها أفضل : مجانية الرحلة البحرية (التي كانت على حساب دولة ساو باولو) وإمكانية الحصول على عقد عمل ثابت في إحدى المزارع الكبيرة . ولكن الرواتب كانت على درجة من القلة حتى أن كثير من بين هؤلاء العمال اليوميين قد تردد في تجديد عقودهم ، أو لم يجدده إلا المعجزه عن دفع مصاريف السفر عائداً إلى بلاده . ولم تكن مثل هذه المجموعة من الأعمال الفقراء هي التي يمكن أن يكون لها تأثير في توجيه الحياة السياسية أو الاقتصادية .

وكان المعمرون قد حضروا للإقامة ، على نفقتهم ، على الأراضي التي كانت لاتزال بكرًا ؛ وهؤلاء الطلائع كانوا يشكلون أعمالاً من صفار الملاك ، الذين كانوا قد نجحوا ، بعد سنوات مليئة بالمجبودات ، في تنظيم بيع حاصلاتهم الزراعية والحصول على الأشياء الضرورية اللازمة للحياة « المتحضرة » . فن كان هم ، هؤلاء المعمرين ؟ كانت للايطاليين نسبة هامة في هذا الجزء الغربي من دولة ساو باولو . وكان للألمان نشاطاً متفوقاً في دولة ريو جراند ديل سول وفي المناطق المجاورة ؛ وكانوا هم « المهاجرين القندائ » ، والذين توطنوا في غالبيتهم فيما بين عامي ١٨٤٧ و ١٨٦٢ ، ولكنهم كانوا قد تمكنوا من المحافظة تماماً على لغتهم ، وعلى عاداتهم ، وظلوا خاضعين تماماً لرجال دينهم ، واستمروا يكتفون « طائفة » ترفض كل اندماج ؛ ولما كانوا يمثلون ما يقرب من ربع سكان دولة ريو جراند ديل سول ، وكان الكثير من بينهم قد « تعدى » النشاط الزراعي لكي يصبحوا تجاراً ، ورجال مصارف أو يقوموا بعمليات استغلال للوارد المتجمية ، فقد أثار وجودهم آمالاً ، حول عام ١٩٠٠ ، لدى أوساط رجال الجامعة الجرمانية : فهذه « المستعمرة بدون حكم » ، ألم يكن

في وسعها أن تصبح أساس د إمبراطورية إستعمارية ألمانية ، في البرازيل الجنوبية ؟ ولكن الحكومة الألمانية لم تقم بأى شيء من أجل تشجيع أحلام بدت لها على أنها لا يمكن تحقيقها .

والتأثير المالى للأوربيين كان متفاوتاً في كل مكان من هذه الدول في أمريكا الجنوبية : فكان الإنجليز يحتلون ، بحدارة — ومنذ ما يقرب من قرن — المكان الاول ؛ ولكن إستثمارات رؤوس الاموال الفرنسية أصبح لها ، منذ أواسط القرن التاسع عشر ، دوراً هاماً ، في بعض الدول ؛ ودخل الالمان والبلجيكيون وحتى الهولنديون في دورهم في خلال السنوات الاخيرة من القرن . وكانت حكومات أمريكا الجنوبية تجد نسبة كبرى من المشاركين في تمويل قروضها في أوروبا ، وتزايدت هذه القروض نتيجة لتأثير الحروب الاهلية في عملية جمع الضرائب ؛ وكان من بين نتائج ورود رؤوس الاموال الاوربية التفكك من إنشاء وسائل المواصلات الحديثة ، والتمكّن من تنمية الصناعات الاستخراجية ، والبدء في التجهيز الكهربى وحتى في إنشاء المشروعات الزراعية الكبرى المزودة بوسائل آلية . وكتب جارسيا كالديرون *Garcia Calderon* في سنة ١٩١٢ أنه « بدون رأس المال الاوروبى ، لن يكون في أمريكا حكومات ثابتة ، ولا سلك حديدية ؛ ولا موانى » .

وكانت جمهورية الأرجنتين هي الليدان الرئيسى للنشاط هذه الرأسمالية الاوربية . وفي بوينس آيرس كانت ستة مصارف أجنبية كبرى — أربعة إنجليزية ، ومصرف ألماني ، ومصرف إيطالي — هي واسطة هذه الحركات الخاصة برؤوس الاموال ؛ وكان أقدمها ، وهو بنك لندن وغرب لابلانا ، والذي تأسس في سنة ١٨٦٢ ، يوزع على إحصائه المساهمين ، في الفترة الواقعة فيما بين عامي ١٩١٠ و ١٩١٣ ، متوسط ربح يصل إلى ٢٠ ٪ . وإجمالي هذه الإستثمارات الأجنبية بلغت في أقل تقدير لها مبلغ ١٨٥٠٠ مليون فرنك ذهب ، بينما قدرها بعض المراقبين بمبلغ ٢٢ مليار . ولم تمثل قروض الدولة الأرجنتينية أكثر من ثلاثة

مليارات. وفي هذه المعركة ، كان نصيب رؤوس الأموال الإنجليزية هو ٥٠٪ تقريباً . ولم يكن التفوق الإنجليزي أقل وضوحاً عن ذلك في أوجواي .

وفي البرازيل ، كانت الإستثمارات الأجنبية بالتأكيـد أقل من ذلك في أهميتها ؛ فيبدو أنها لم تزد ، في سنة ١٩١٤ ، عن تسعة أو عشرة مليارات فرنك ذهب . وهنا أيضاً كان النفوذ الإنجليزي سائداً بشكل واضح ؛ وحتى إذا ما اعتبرنا تقديرات مثل هذا الإقتصادى الإنجليزي ، الذى قدر هذه الإستثمارات بأنها تقرب من ستة مليارات ، على أنه مبالغ فيها ، فن المؤكد على أى حال أن هذه الإستثمارات قد بلغت أربعة مليارات . وكانت الإستثمارات الفرنسية ، وهى حوالى مليار ونصف مليار تقريباً ، هى الأكثر أهمية عنها فى كل دول أمريكا اللاتينية . وكان دور رؤوس الأموال الألمانية ، والذى كان أضخماً بنوع خاص فى مناطق البرازيل الجنوبية ، التى كثر فيها عدد المهاجرين الألمان ، أقل مع ذلك من دور رؤوس الأموال الفرنسية . وكانت الإستثمارات البلجيكية — ٧٥٠ مليون فرنك ذهب — تحتل مكاناً هاماً نسبياً .

وفي شيلي ، وحيث كان يوجد ثلاثة وعشرون مصرفاً ، منهم تسعة مصارف أجنبية ، كانت المؤسسة المصرفية الكبرى ، وهى البنك الإنجليزي لجنوب أمريكا ، مؤسسة انجليزية . وكانت الإستثمارات الانجليزية ، وهى ١٧٠٠ مليون فرنك ذهب ، تحتل المكان الأول ؛ وكانت رؤوس الأموال الألمانية ، ٥٠٠ مليون ، لها نصيب أكثر أهمية نسبياً عنها فى دول أمريكا الجنوبية الأخرى ، بينما كانت الإستثمارات الفرنسية ضعيفة . وكان للموقف عاملاً لذلك فى بـيرو ، وحيث كان مجموع الإستثمارات يصل إلى ما يقرب من المليار ، وكان نصيب الإنجليزي فيها يصل إلى ٦٠ ٪ ؛ وعلينا أن نذكر أن دور رؤوس الأموال الهولندية كان نشطاً نسبياً فى هذه البلاد . وكانت حكومة فنزويلا قد وجهت نداء قريباً للأسواق المالية الأوروبية لشراء سندات قروض دولتها ، نتيجة لـمجزها عن أن تجد العدد الكافى من المساهمين من بين

رهاياها : وكان الدين الخارجى يزيد مرتين فى قيمته عن قيمة الدين الداخلى ، ولكن رؤوس الاموال الاجنبية كانت ، لفترة طويلة ، لا تتجه كثيرأ صوب مشروعات التنمية الوطنية ، إذ أن مصدر الاستثمارات الانجليزية والالمانية الاولى فى مشروعات سكك حديد هذه الدولة كان مؤسفاً . ومع ذلك ، فقد تمت عملية حركة رؤوس الاموال — وبخاصة الانجليزية — فى سنة ١٩١٢ ، حينما أظهرت عمليات الاستكشاف وجود موارد بترولية . ولم تكن بوليفيا ولا كولومبيا ، التى كانت السكك الحديدية نادرة فيها والاستثمارات المنجمية بسيطة ، تمثل فى هذه الفترة ، فرصاً مماثلة بالنسبة لتوسع المالى الاوروبى .

وإجمالاً ، وفى مجموع دول أمريكا الجنوبية هذه ، كانت رؤوس الاموال الأوربية المستثمرة تزيد بالتأكيد عن اثنين وثلاثين ملياراً من الفرنكات الذهب : كان تسعة عشرة ملياراً على الاقل منها قد استثمرها الانجليز الذين كانوا قد وجها اهتمامهم الاول صوب السكك الحديدية ؛ وستة إلى سبعة مليارات منها قد استثمرها الفرنسيون الذين شاركوا بصورة كبيرة فى قروض الدولة ، ودون أن يحملوا المناجم أو السكك الحديدية ؛ وثلاثة إلى أربعة مليارات منها قد استثمرها الالمان ، الذين كانوا نشطين للغاية فى عمليات التجهيز الكهربى للبدن الكبرى . وكان نصيب رؤوس الاموال الآتية من الولايات المتحدة — ١٨٦٥ مليون فرنك ذهب — أقل عشرة مرات من نصيب رؤوس الاموال الإنجليزية ، ولا يمثل الا ما يقرب من ١.٦٪ من مجموع الإستثمارات الاجنبية . وكانت بدون قيمة فى الأرجنتين ، وضعيفة جداً فى البرازيل ، وبدأت فى الظهور فقط فى بيرو وفى فنزويلا حيث اشتركت شركة برموديز *Bermudez Co* مع شركة رويال داتش *Royal Dutch* . وكانت شيل هى المنطقة الوحيدة التى كانت رؤوس الاموال الأمريكية تحتل فيها مكاناً هاماً ، والتى كانت المجموعات

المالية الأمريكية تتم فيها بالتراتب وبخام النحاس ، ودون أن تنجح في زهرة التفوق الإنجليزي الموجود فيها .

وكان لورود رؤوس الاموال الاجنبية هذه ، ولوجود التقنيين الاوربيين ، دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية ، سواء أكان الامر يتعلق بإنشاء السكك الحديدية - كقائمة ضرورية للبدء في إستغلال موارد هذه البلاد - ، أو بإستغلال الموارد الفعمية ، أو حتى بإستغلال للزراع الكبرى .

وبإستثناء أربعة خطوط صغيرة في البرازيل ، وخط حديدي في شيل ، والتي كانت مشروعات أمريكية ، وحديثة (١٩٠٦ - ١٩٠٧) ، كانت خطوط السكك الحديدية من عمل الاوربيين ، سواء أولئك الذين كانوا قد حصلوا على عقود امتياز للخطوط التي زودوها برؤوس الاموال والتي أشرفوا على إستغلالها ، أو أولئك الذين قدموا معوتهم المالية والتقنية لإحدى حكومات أمريكا الجنوبية .

وفي الأرجنتين ، وحيث كانت الشركات الخاصة تستغل كل السكك الحديدية تقريباً ، كانت الشركات الإنجليزية هي التي حصلت على عقود امتياز خمسة . أساس هذه الخطوط ، ومن بينها أهم هذه الخطوط ؛ وكانت هذه للشركات تستورد من بريطانيا العظمى المعدات والفحم ؛ وتستخدم ، في قياداتها العليا ، تقنيين انجليز ؛ وكانت تحقق أرباحاً هامة . وكان الخط الكبير الوحيد الذي لم يكن في أيدي الاجانب هو سكة حديد بوينس إيرس المركزية ، والذي كان يربط الأرجنتين بباراجواي . وفي أوروغواي (أشد دول أمريكا الجنوبية كثافة من وجهة نظر خطوط السكك الحديدية) كان الخط الرئيسي ملكاً لشركة انجليزية ؛ وكانت الخطوط الأخرى ، والتي كانت الحكومة تحتفظ عليها بإشراف مباشر ، قد أنفقت بمساعدة رؤوس الاموال الإنجليزية . وكانت الحالة مشابهة لذلك تقريباً في باراجواي ، وحيث كان الخط الحديدي ، الذي يقوم بحركة

كبيرة ، ملحقا لشركة انجليزية . وفي البرازيل ، وحيث كانت الحكومة قد أعطت عقود امتياز عن كل السكك الحديدية تقريبا لشركات خاصة ، كانت الخطوط الرئيسية التي تتجمع صوب ريو دي جانيرو انجليزية ؛ وكانت شركة بلجيكية تستغل سكك حديد دولة ريو جراند ديل سول ، وشركة فرنسية تستغل سكك حديد دولة باهيا . وفي بيرو ، منحت الحكومة في سنة ١٨٩٠ ، ولمدة ستين سنة ، مركزاً متفوقاً لشركة من بيرو ، ولكن رؤوس أموالها كانت انجليزية ؛ حقيقة أن أحد المهندسين الأمريكيين كان هو الذي يدير أعمال « السكك الحديدية المركزية » ، من كالاو إلى ليما ، وهو مشروع ناجح بدرجة مذهلة ؛ ولكن المصالح المالية الأمريكية كانت غير موجودة تقريباً في ميدان السكك الحديدية .

وكانت شيلي هي الدولة الوحيدة التي رغبت الحكومة فيها ، رغم استعانتها بالتقنيين الأجانب لوضع الخرائط والإشراف على التنفيذ ، في الاحتفاظ بالسكك الحديدية تحت إشرافها المباشر ؛ ورغم ذلك فقد كانت لهذه القاعدة كثير من الإستثناءات : فالخط الذي يخدم منطقة تاكنا وأريكا ، والخط الذي يربط مناجم النترات بالساحل ، والخط الذي يعبر سلاسل الأنديز متجهاً إلى الأرجنتين ، هذه الخطوط ، كانت الحكومة قد تنازلت عنها لشركات انجليزية .

وفي إستغلال موارد ما تحت الأرض ، كان للأوريين كذلك نصيباً متفوقاً ، عن طريق رجال أعمالهم ، وبواسطة رجالهم التقنيين ، وكانوا قد وجعوا إقبالهم في أول الأمر بطبيعة الحال صوب دول الأنديز . ففي شيلي كانت مناجم النترات ، والتي كانت تقدم أكبر نصيب في الصادرات ، وتمثل المورد الرئيسي بالنسبة لليزانية (لذا أن الرسوم كانت تجمي على هذا التصدير) ، وفي حدود ٦٠٪ منها ، بين أيدي الشركات الاجنبية : ٣٣ شركة انجليزية ، وثلاث شركات

ألمانية ، وشركة أمريكية واحدة . وفي بوليفيا ، وحيث تنافس لإنتاج مناجم الذهب والفضة ، أصبحت مناجم النحاس ومناجم القصدير هي التي تجذب الانتباه ؛ وهنا أيضا كان الإستغلال من عمل الشركات الأجنبية بنوع خاص ، وهي الشركات الإنجليزية ، والفرنسية ، والسويسرية . وكان الأمر كذلك في كولومبيا ، مع هذا الاختلاف الذي كان يتمثل في أن الشركات الألمانية كانت هي وحدها تقريباً التي اتبعت الطريق الذي مهده الإنجليز . وفي فنزويلا بدأ ، منذ سنة ١٩١٢ ، استغلال موارد البترول ، التي رجع الدافع فيها إلى شركة نفط فنزويلا *Venezuelian Oil Concessions* والتي كانت فرعاً من شركة رويال داتش . وبدأت مصادر البرازيل من اللجنين ومن خام الحديد في أن تصبح معروفة ؛ وكان الأوربيون هم الذين يقومون ، في حالة مناجم جيرائس *Minas Geraes* الذي كان إحتياطياً ضخماً ، بتقديم رؤوس الأموال ، وإستغلال المصادر .

وفي عملية تنمية موارد الأرض ، وحيث كان دور الأيدي العاملة الأوربية كبيراً في الأرجنتين وفي البرازيل الجنوبية ، كانت الدوافع التي نفذها أصحاب رؤوس الأموال الأوربيين والتفتين الأوربيين ، تحتل كذلك مكاناً هاماً . ومن بين المشروعات الإنجليزية الكبيرة التي إشتغلت بالزراعة والتربية — وكانت في مجموعها إثنين عشر — كانت ثلاثة مشروعات تمتلك رأسمال يزيد على المليون جنيه . وفي البرازيل ، كان جزءاً من إنتاج البن في أيدي الشركات الإنجليزية الكبرى وفي بعض الأحيان في أيدي الشركات الألمانية : فكانت شركة بن ديمون *Dumont Coffee Co.* والتي لم يزد عمرها على عشرين سنة ، توزع أنصبة أرباح بلغت ٢٥٪ في سنة ١٩١٠ ، و ٢٠٪ في سنة ١٩١١ ؛ وكانت شركة بن أجناثا سانتا *Agnata Santa Coffee Co.* ، والتي أنشئت في سنة ١٩١٢ ، تمتلك مزارع زادت مساحتها على ١٢٠٠ هكتار . وكان

الأوروبيون هم الذين يقومون بأكثر الأدوار نشاطاً في تنمية الصناعات الوراكية التي كان إنتاجها يتجه صوب التصدير .

وتدخل نتائج هذه الجهود في نطاق العلاقات التجارية بين هذه الدول وأوروبا . فن الأرجنتين ، وهي للنتجة الكبرى للحبوب واللحوم ، كانت بريطانيا العظمى تحصل ، في سنة ١٩١٣ ، على واردات كانت قيمتها - ٤٠ مليون جنيه (أى مليار فرنك ذهب) - يزيد على قيمة المواد الغذائية والمواد الأولية التي كانت أستراليا أو الهند تقدمها للوطن الأم ؛ ووصلت مبيعات الأرجنتين لفرنسا إلى ٣٦٩ مليون فرنك ؛ ولألمانيا إلى ٤٩٤ مليون . وكانت صادرات شيلي لهذه الدول الأوروبية الصناعية الكبرى تزيد قليلاً ، في نفس هذه السنة ، على ٤٠٠ مليون فرنك ذهب ؛ وكان نصيب ألمانيا منها متفوقاً . أما صادرات البرازيل إليها فقد بلغت ٨٣ مليون فرنك ذهب .

ولم يبق تأثير الأوروبيين ضعيفاً إلا في ميدان صناعات النسيج والتعدين . فما الداعي لمساعدة هذه المناطق على التحرر من الواردات الآتية من أوروبا ؟ وكانت دوافع أمريكا الجنوبية لاتزال في « مرحلة الطفولة » : فصناعة التعدين البرازيلية ، والموزعة في منشآت صغيرة ، كانت لاتزال تستخدم الخشب في عمليات إنتاج الوهر ؛ ولم يكن في وسع صناعة المنسوجات ، في أية منطقة ، أن تتحمل منافسة المنتجات الأوروبية . ولذلك فإن الأرجنتين ، مثلاً ، كانت ، بالنسبة للصادرات الصناعية الإنجليزية ، سوقاً يقرب في أهميته من أهمية كندا .

٢- التأثيرات الثقافية :

كانت المؤثرات الأوروبية قد وجهت الحياة الثقافية في أمريكا اللاتينية إلى درجة بعيدة .

فاحتفظت إسبانيا ، في الوقت الذي فقدت فيه كل قوة للإشعاع من وجهة النظر الاقتصادية ، بدور رئيسي بالنسبة للحياة الثقافية : فالإنحاء المعادي لإسبانيا ،

والذى كان قد ساد في أثناء الثلاثة أو الأربعة عقود التالية لنهاية حروب الإستقلال ، كان في إننيار واضح في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . ولاشك في أن الأمر لم يكن يتعلق ، إلا لدى بعض الاوساط « المنطوقة » ، بإقامة وفاق سياسى مع الوطن الام السابق . ولكن كثيرين من أهالى أمريكا الجنوبية كانوا يرغبون بالإحتفاظ بالروابط الثقافية مع تلك البلاد التى حصل منها الجزء الأكبر من أمريكا اللاتينية على حضارته « الغريبة » ؛ وهذه المشغولية كانت تتلاقى مع مشغولية بعض الكتاب الإسبانيين ، رفايل ألتاميرا *Rafael Altamira* مثلا ، في كتابه عن « إسبانيا والسياسة الأمريكية » .

ومع ذلك فقد كانت الثقافة الفرنسية ، واللغة والفكر الفرنسيين ، هي صاحبة أكبر قوة إشعاع في كل الاوساط المثقفة . وكتب مانويل أوجارت *Manuel Ugarte* « كانت فرنسا هي الموجه الثقافي لهذه البلاد الجديدة » . وكان الكتاب ، أثناء الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر ، معجيين بالحركة الأدبية الفرنسية . وكان رجال القانون قد تأثروا بالأراء القضائية الفرنسية . وبخست الفلسفة السياسية عن وحيها لدى إدجار كينيي *Edgar Quinet* ولدى توكفيل *Tocqueville* ، وبعد ذلك لدى رينان *Renan* ، ولكن بوجه خاص لدى المدرسة الواقعية التى لقيت في شيلي نجاحا يماثل نجاحها في البرازيل . وفي المكتبات العامة ، والمكتبات الخاصة ، إحتفظت الكتب الفرنسية بالمكان الأول حتى بداية القرن العشرين . وفي التعليم ، استمر العمل الذى كان المهاجرون الجمهوريون ، أميدى جاك *Amédée Jacques* قد بدأوه في الأرجنتين ، والذى كان البير لاروك *Albert Larroque* قد بدأه في أووجواى ، استمر بعد سنة ١٨٨٠ ، عن طريق لجان التحالف الفرنسى *Alliance Française* « L' » والبعثات الدينية ، والبعثات الجامعية .

ولم يكن التأثير الثقافى الالمانى محسوسا بدرجة كبيرة إلا منذ سنة ١٨٨٥ ؛

وكان قد حصل على أكبر نجاح له في شيلي ، حينما تقبّل البرنامج وسائل للمعدّ المكلف بإعداد المدرسين ؛ ولكنه إستند إلى مراكز له في بوليفيا ، وفي الأرجنتين ، وبطبيعة الحال في البرازيل الجنوبية ، ونتيجة للدارس التي كان بعضها تابعاً للبيئات الدينية ، وبعضها الآخر يحظى بمساعدة الحكومة الإمبراطورية . وكان للإيطاليين مدارسهم ، والتي كانت قد أنشئت لآبناء المهاجرين وحدهم تقريباً . أما بالنسبة للإنجائز ، والذين كان وجودهم في غاية الأهمية بالنسبة للحياة الاقتصادية والمالية ، فإن تأخيرهم الثقافي كان ضعيفاً .

ولذلك فإن المؤثرات اللاتينية كانت هي السائدة ، إذا ما تفاضلنا عن بعض هذه المناطق التي ظهر فيها التأثير الألماني : فكما لاحظ جورج كليمنصو *Georges Clemenceau* ، بعد رحلة في أمريكا الجنوبية ، كان الاتجاه « لاتينيا » في المشاعر ، وفي الفكر ، وفي العمل ، مع كل ميزات الإندفاعية ومع كل أخطاء وسائله . ولكن ألم يكن ، كما لاحظ جارسيا كالديرون *Garcia Calderon* ، « إتجاهاً لاتينياً يمر بمرحلة التقهقر » ؟ لقد كان تهاوّم الكاتب البيروفي يرجع في الغالب إلى مشهد الحياة السياسية في جمهوريات أمريكا اللاتينية . والنظم الدستورية ، حتى حينما تكون قد تأخرت ، في ألقاظ نصوصها ، بتأثير المعتقدات الفرنسية أو بالقانون العام المطبق في الولايات المتحدة ، كانت قد غيرت من روحه . وكانت هذه النظم ، من وجهة النظر العملية ، ورغم أنها قد إدعت ، كلها تقريباً ، مبادئ الحكومات التي طبقها الأمم الأوروبية الكبيرة ، والتناقص بين السلطات ، والحقوق الطبيعية ، والإنتخابات العامة ، والمجالس النشيلية ، لا تعرف من أشكال الحكومات تقريباً إلا شكل السلطة الفردية . وكان كليمنصو قد ذكر أن « سلطة الدستور هي مجرد سلطة نظرية » . ورسم جيمس برايس *James Bryce* في سنة ١٩١٠ ، « بقسوة متشددة » ، إتماماً فصح فيه ، وفي كل بلد من البلاد ، الطرق التي تنتهك بها الحريات العامة ، وتزور بها ممارسة حق الانتخاب ، ويوضع بها المجلس

التمثيل في خدمة الرئيس ، وأعلن إشمئزاه ، رغم إقراره بأن المثل الأعلى المتحرر والديمقراطي لا يمكنه أن يكن « نباتاً ينمو في أمريكا » : فجاءه السكان كانت لا تنبأ بأفكار القانون العام ولم يكن لها روح نقد ؛ والظروف الجغرافية - طول المسافات وصعوبة المواصلات - كانت تفرض على الدولة أحمالاً لم يكن إلا في وسع سلطة تنفيذية قوية أن تقوم بها ؛ والطبقة الوسطى ، التي كانت في أوروبا القرن التاسع عشر أفضل ما تركز عليه الحكومات المستقرة ، لم تكن موجودة تقريباً في أمريكا الجنوبية . وهذه الحكومات التي كانت خاضعة لأوروبا من وجهة النظر الاقتصادية والمالية ، ظلت منفصلة تماماً فيما يتعلق بروح الحياة السياسية .

الفصل السادس والثلاثون

المنافسون لأوروبا

لم تبتد أوروبا على أنها قد فقدت شيئاً من قوة توسعها في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى . وكانت هي المحركة للحياة الاقتصادية في الجزء الأعظم من العالم ، حيث كانت قد أنشأت وسائل النقل الحديدية والبحرية ، ونظمت إستغلال موارد ما تحت الأرض ، وحتى موارد الأرض نفسها في غالب الأحيان ؛ ومن دورها هذا ، كانت تحصل على مكاسب مباشرة لحياتها الصناعية ، نتيجة لتيار التصدير صوب د البلاد الجديدة ، (ففي هولندا ، كان ثمانين ألف شخص يعملون في إنتاج وتجارة الأدوات المصنوعة اللازمة للهند الهولندية) . وكانت تحصل على مزايا أخرى من دورها المالي : فإيرادات رؤوس أموالها المستغلة كانت تسمح للأوروبيين بشراء المواد الأولية والمواد الغذائية من البلاد الجديدة ، حتى حينما كانت الصادرات الأوروبية لا تكفي لتعويض الواردات . واتجهت هذه البلاد الجديدة الى أن تكون اقتصادياتها مكملة لإقتصاديات أوروبا ؛ وإن كانت الدول الصناعية ، التي تشتري المواد الأولية ، هي التي كانت تحتل ، بالفعل ، المكان المتفوق ، في هذا التكامل .

وظلت أوروبا كذلك ، هي المتسبب الرئيسي في تغيير الحياة الاجتماعية ، في كل المناطق التي امتد إليها هذا التوسع الاقتصادي . وكانت هذه التأثيرات واضحة بشكل خاص ، وبطبيعة الحال ، في المناطق الإستعمارية ، مادام الأوروبيون كان في وسعهم أن يعدلوا ، بالاجراءات الادارية ، من أحوال الحياة : نظام العمل ، ونظام الاراضى ، وكذلك الصحة العامة ، وماداموا يتجهون ، بمؤسساتهم التعليمية ، صوب تكوين طليعة ، وطنية . أما في الدول المستقلة ، فإن وجود

التقنيين والتجار الاوربيين كان يقضى على بعض الحرفيين والمشتغلين بالنقل ، في نفس الوقت الذى كان يساعد فيه على نمو طبقة بورجوازية ، وكان في رُسع استثمارات رؤوس الاموال الاوربية في إستغلال موارد الارض أن تغير النظام الزراعى تماما (وهذه هى حالة المكسيك) وذلك بفقد بعض الفلاحين لأراضيهم ، وتحويلهم بعد ذلك الى بروليتاريا زراعية . وهذه هى مجرد أمثلة على هذه التغيرات ، التى لم تبدأ دراستها التفصيلية الا بالكاد .

وأخيراً فإن أوروبا كانت تحاول ، وإن كان ذلك بنجاح أقل ، أن تنشر معتقداتها الخاصة بها ، من وجهة النظر الدينية ومن وجهة نظر المنظمات السياسية ، ودون أن تحسب تماما حساباً للأخطار التى تعرض لها سيطرتها بهذا الشكل . ولذلك فإن الاوربي كان يحتفظ بالثقة ، رغم الاعراض التى دلت عليها . مقاومة الانجازات القومية الناشئة في المستعمرات أو في البلاد الجديدة .

ومع ذلك فقد وجد هذا الاشماع الاوربي نفسه متوقفاً ، في بعض مناطق العالم ، بفعل قوى شابة ، هى قوى اليابان والولايات المتحدة . فها هى قيمة هذه المنافسات في هذه الفترة ، في العلاقات الدولية ، ومن وجهة النظر السياسية والاقتصادية ؟

١ - اليابان :

كانت اليابان ، منذ أن كانت قد دخلت ، في سنة ١٨٩٤ ، في سياسة القوة ، قد قامت بمجهود مزدوج للتوسع الاقليمي والتنمية الاقتصادية ، وهما مظهران متكاملان لنفس التخطيط . وكان ضم الاقاليم الجديدة ، فرموزا في سنة ١٨٩٥ وكوريا في سنة ١٩١٠ ، قد سمح لها بالحصول على الموارد الغذائية اللازمة للسكان ، والذي كان عددهم قد زاد من ٤٠ مليون في سنة ١٨٩٠ الى ٤٥ مليون في سنة ١٩١٤ ؛ وأعطى الفحم وعام الحديد لصناعة التعدين ، وأسواقاً لصناعة الانسجة اليابانية ، وهى الصناعات التى كان نموها ضروريا لاعطاء وسائل

المعيضة للأبدى العاملة الزراعية الفاضلة ؛ وسمح الإنتاج التعدين اليابان بأن تكون لها سياسة تسليح مستقلة تقريباً ، كما أعطتها صادرات منتجات النسيج ، وسائل شراء المواد الغذائية والمواد الأولية من البلاد الأجنبية . وحينما أكد حكام اليابان أنه من الواجب أن يكون هدف بلادهم هو أن تصبح « إنجلترا آسيا » ، كانوا . رأوا في هذا البرنامج وسيلة لتهدد الطريق والوصول إلى سياسة كبرى . فها هي نتيجة هذا المجهود في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ ؟

كان الاقتصاد الياباني قد ظل محتفظاً ، وجزئياً ، بصفاته القديمة . ففي الزراعة ، لم تتغير طرق التسمية تقريباً ، رغم أن الوسائل التقنية كانت قد تحسنت قليلاً . ولم يكن في وسع إنتاج المواد الغذائية أن يواجه المتطلبات إلا فيما يتعلق بالحبوب . وبالشاي ؛ ولم يعد في وسع محصول الأرز - رغم أنه كان يزداد بانتظام بنسبة ١٠ ٪ / كل خمس سنوات - أن يبيع سرعة النمو الديموغرافي : فكان المعجز المستوى يتراوح بين ٥٠٠.٠٠٠ و ٧٠٠.٠٠٠ طن . وكان إنتاج الحرير الخام ، والذي كان ينمو بسرعة ، هو وحده الذي يزيد بمقدار الثلثين من حاجة السوق الداخلي .

وفي الصناعة ، ظلت أوجه النشاط الحرفي مهمة . ولكن الإهتمام تحول صوب المشروعات الحديثة ، التي أنشأتها أو أشرفت عليها المجموعات المالية الكبيرة - ميبسوي *Mitsui* ، ميتسوبوشي *Mitsubishi* ، فوروكاوا *Furukawa* - ، والتي كان رؤسائها قد أثروا ، وبصفتهم موردين للأسلحة ، أثناء الحرب الصينية-اليابانية . ومع ذلك فقد ظلت درجات التقدم متفاوتة . نمكات الصناعات الإستخراجية ضعيفة ، إلا فيما يتعلق بالنحاس ، والذي كانت اليابان تحتل فيه المرتبة الثانية في العالم : فكان هذا الإنتاج في سنة ١٩١٣ يتمثل في ٣٠٠.٠٠٠ طن من خام الحديد ، بما في ذلك إنتاج مناجم كوريا ، في الوقت الذي بلغت فيه الإحتياجات ما يقرب من ٩٠٠.٠٠٠ طن ؛ وفي نفس السنة ٤٠٠.٠٠٠ طن .

بتول ، وكانت لا تكفى لسد نصف حاجيات أضعف إستهلاك ؛ وكان إنتاج الفحم وحده (والذي إرتفع من ١٤ مليون طن في سنة ١٩٠٧ إلى ٢٢ مليون طن في سنة ١٩١٤) هو الذى يسمح بمواجهة الإحتياجات . وبين الصناعات الثقيلية ، كانت صناعة النسيج هى التى تحتل أهم مكان ، وتسبق غيرها بكثير : ٤٥ ٪ من القيمة الاجمالية للإنتاج الصناعى . ونمت مصانع القطنيات ، بعد الفترة التى أبدا فيها التقدم فيما بين عامى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ ، نمواً كبيراً ؛ ففي ثمانية سنوات زاد عدد المغازل بنسبة ٩٠ ٪ ؛ وأصبحت المائة وأربعة وخمسين مصنع تشغل ٢٣٧.٠٠٠ عامل أو عاملة . ونمت صناعة التعميد - بصعوبات أكثر : فكانت أفران ياراما ، التى أنشئت في سنة ١٨٩٥ في صحر مستمر ، ولم تتمكن من مواصلة عملها إلا بالمساعدة المالية التى منحتها الحكومة لها ؛ وكانت تقدم ، في سنة ١٩١٣ ، تسعة أعشار الإنتاج اليابانى من الصلب الذى كان ، بـ ٢٥٤.٠٠٠ طن ، يغطى بالكاد تلك إحتياجات السوق الداخلى . ودور الصناعة البحرية ، التى كانت تحصل من الدولة على معونات هامة ، كانت بطيئة في نموها ، إذ أنها قد اضطرت إلى استيراد كل مواد البناء ، وكانت تنقصها كذلك الأيدى العاملة المنزلية : ففي سنة ١٩٠١ بنيت فيها ٧١ سفينة كان مجموع حمولتها السككية ٣١.٠٠٠ طن ؛ وفي سنة ١٩١٣ بنيت فيها ١١٣ سفينة حمولتها ٥٠٠.٠٠٠ طن . ووجد أصحاب شركات الملاحة اليابانيين أن من مصلحةهم شراء السفن الكبيرة من دور صناعة السفن الأجنبية . ولم تبدأ صناعة الآلات اللازمة للفلز أو للنسيج ، وصناعة المحركات إلا بالكاد في سنة ١٩٠٦ ؛ وبلغ عددها ، في سنة ١٩١٤ ، مائتين وسبعة عشرة ورشة ، فيها ٢٢.٠٠٠ عامل ؛ أى أن الجزء الأكبر من التجهيزات الصناعية ظل يرد إذن من الخارج . وبالإجمال ، فإن هذه الصناعة الحديثة كانت لازال متراخية : ١٤.٥٠٠ منشأة صناعية مزودة بآلات محرك ، و ٩١٦.٠٠٠ عامل .

ومع ذلك ، فإن الشكل العام للتجارة الخارجية كان يشبه الشكل العام لتجارة دولة صناعية . فاليابان التي لم تكن تصدر ، في سنة ١٨٩٠ ، ما يزيد على المواد الأولية — الحرير الخام والتحاس — والتي كانت تستورد بنوع خاص المنتجات المصنوعة ، أصبحت الآن تصدر منتجات مصنوعة (وأصبحت هذه المنتجات تمثل ٧٩٪ من الصادرات) وتستورد مواد أولية ، مثل القطن الخام وخام الحديد . وهذه الصناعة اليابانية ، قدروا أنها كانت مضطرة إلى إستيراد الجزء الأكبر من المواد الأولية اللازمة لها ، مع كل المساوئ التي يشتمل عليها هذا هذا الوضع ، لا بالنسبة للميزان التجاري وحده ، ولكن أيضاً بالنسبة لسعر التكلفة ؛ وعلاوة على ذلك فإنها لم تنجح في صنع منتجات من أنواع متفوقة ، إذ أنها كانت تفتقر إلى العدد اللازم لها من المهندسين والعمال المهرة ؛ حقيقة أنها كانت تتمتع بأيدي عاملة رخيصة ، وأنه كان في وسعها بهذا الشكل أن تعرض خيوط غزلها أو منسوجاتها بسعر يقل كثيراً عن السعر الذي كان رجال الصناعة الإنجليزية أو الإمبريكيين يفرضونه على السوق ، ولكن هذه الميزة لم تمكن تجذب إلا العملاء الفقراء ، والذين كانوا يقتنعون بالمنتجات الضعيفة . وبالتالي ، لم يكن في وسع المنتجات الصناعية اليابانية ، كما ذكر المراقبون ، أن تصل إلى درجة المنافسة على الأسواق الأوروبية ؛ فلم تجد عملاءها إلا على القارة الآسيوية ، وفي الصين بنوع خاص ، وفي نفس الوقت بشرط أن يتمكن المصدرين اليابانيين من إبعاد الإنجليز والإمبريكيين والذين كانوا يحتلون هناك مراكز ثابتة ومدعمة منذ وقت بعيد . ومن ناحية أخرى ، لم يكن من الممكن للتنمية الصناعية لليابان أن تتم ، في قطاع الصناعة الثقيلة ، إلا بالمساعدات التي منحتها لها الحكومة ، وفي قطاع صناعة النسيج ، إلا بالمعونة الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية : فبلغت قيمة الأسهم الصناعية اليابانية المباعة في الخارج فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١١ والمؤسسة مصرفية واحدة — وهي أكبرها ، بنك اليابان الصناعي —

ما يقرب من ٩٠٠ مليون فرنك ذهب . وهذا التمويل كان يمثل مشكلات عويصة ،
لإذ أنه لم يكن في وسع طلب رؤوس الأموال الأجنبية أن ينجح إلا بنسبة
منفعة الممولين في الإستقرار المالي لليابان ؛ ولكن سياسة المعونات الحكومية
للصناعات الثقيلة كانت تفرض عن المالية العامة أعباءاً تهدد مثل هذا الإستقرار .
وكانت كل هذه أسباباً تجعل مستقبل الصناعة اليابانية يظهر على أنه ضعيف .

ولكن بتغلب على هذه الصعوبات ، كان على الاقتصاد الياباني أن يعمل على
ضمان وجود أسواق ومواد للوارد الخام في الخارج . ولم يكن لأوروبا ، في هذه
التجارة اليابانية ، إلا مكاناً محدوداً : تقريباً سدس الحجم الإجمالي للتبادل ؛
وكان للولايات المتحدة مكاناً أكثر أهمية وبكثير ، لأنها كانت تورد الآلات
والصلب والبترول ، وكان البديل الوحيد الذي كان في وسع اليابان أن تقدمه ،
لدفع مشترياتها ، هو تصدير الحرير الخام ، والذي كان مستواه مرتبطاً تماماً
بمعدن الازدهار الأمريكي أما مع القارة الآسيوية — وعلى الأثر في المناطق
الشرقية والجنوبية ، وبخاصة الصين — فإن التبادل كان أكثر من ذلك إستقراراً
وبكثير : فكانت اليابان تشتري المواد الأولية وتبيع المنتجات المصنوعة ، ولذلك
فإنها كانت تجد هناك أكثر الظروف ملائمة لازدهارها الهناعي ، وكان بإمكانها
أن تبنى فيها مجروداتها التوسعية .

وفي منشوريا الجنوبية . التي ظلت لأفليماً صينياً ، رغم أن سيادة حكومة
بكين كانت قد أصبحت كل يوم أكثر ضعفاً عنها في اليوم السابق ، حصلت
اليابان ، بمعاهدة بورنسوث ، في سنة ١٩٠٥ ، على تنازل عن الحقوق والمصالح
التي كانت قد حصلت عليها سابقاً من الصين ؛ وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ،
وافقت الصين على الإقرار بهذا التنازل . وتحددت الحدود الشمالية لمنطقة
النفوذ الياباني بالاتفاقيات السرية المعقودة في سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٠
بين اليابان وروسيا . أما بالنسبة « للحقوق والمصالح » التي كانت اليابان
قد حصلت على حق التمتع بها ، فكانت تتركز حول سكة حديد جنوب منشوريا

التي كان الروس قد أنشئوها في سنة ١٨٩٨ : فأصبحت الحكومة اليابانية ، كوارثه لمصالح روسيا ، صاحبة حق إمتياز إستغلال هذه السكة الحديدية ؛ وأصبح لها الحق ، علاوة على ذلك ، وطبقاً لشروط العقد الصيني الروسي ، في إدارة شريط الأراضي التي تمتد لمسافة بضعة كيلومترات على جانبي السكة الحديدية ، وفي أن تحتفظ في هذه المنطقة « بحرس من البوليس » ، وأن تستغل مناجم المعادن . وأعطيت مهمة إستغلال السكة الحديدية وللمناجم ، في يونيو سنة ١٩٠٦ ، « لشركة سكة حديد جنوب منشوريا » التي دفعت الدولة نصف رأسمالها . ومن ناحية أخرى ، حلت اليابان محل روسيا في الحقوق التي كانت لها منذ سنة ١٨٩٨ في « الإقليم المؤجر » في كوانج تونج ، أي في أقصى جنوب شبه جزيرة لياو تونج ؛ ومارست في هذا الإقليم ، التي كانت توجد فيه قاعدة بورت آرثر البحرية الكبيرة وميناء دالتن التجاري ، سلطات توازي تقريباً ما يمكنها أن تمارسه في إحدى المستعمرات .

وإلى جانب هذه الميزات ، أضافت الحكومة اليابانية ، وعن طريق الإنفاقيات التي عقدتها مع الحكومة الصينية فيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩١٣ ، ميزات أخرى ، سمحت لها بمد ميدان عملها إلى ما وراء « الإقليم المؤجر » و « منطقة السكة الحديد » : حق لإنشاء خمسة فروع لسكة حديد جنوب منشوريا إما في إتجاه جيهول أو في إتجاه كوريا ، وإستغلال مناجم الفحم الموجودة خارج « منطقة السكة الحديدية » ؛ والحق للكوريين — الذين أصبحوا الآن رعايا لليابان — في الحجى والإقامة في الأقاليم المنشورية المتطرفة المجاورة لكوريا ، وأن يقيموا فيها مؤسسات زراعية .

ولذلك فإن اليابان كانت قد بدأت إذن ، ونتيجة لإستثمارات رؤوس الأموال الضخمة — ١٣٢ مليون دولار تقريباً — ولتجهيز وعوطين ما يزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ ياباني ، في تنظيم الحياة الاقتصادية في كل منشوريا الجنوبية ، أي في المنطقة التي

كان يعيش فيها هذئذ خمسة وعشرين مليوناً من السكان ؛ وكانت تحاول أن تجعلها منطقة « صيد » خاصة بها ، وذلك بإبعاد المنافسين الأوروبيين أو الأمريكيين عنها : فقامت كذلك منذ سنة ١٩٠٩ بالحصول على إعراف من الصين بحقها في أن يؤخذ رأيها ، في حالة رغبة إحدى الشركات الأجنبية في الحصول على عقد إمتياز للسكك الحديدية في هذه المنطقة .

وفي الصين نفسها — حينئذ الثمانية عشر ولاية — كان للنشاط الياباني ، بطبيعة الحال ، أشكالاً مختلفة . فبينما كان دور اليابانيين ملغياً تقريباً في سنة ١٨٩٥ ، وبعد نهاية الحرب الصينية اليابانية ، أصبح المكان الذي يحتلونه الآن في الحياة الاقتصادية هاماً : ففي سنة ١٩١١ ذكرت إحصاءات إدارة الجمارك الصينية وجود ١٢٨٣ مؤسسة تجارية يابانية ، ووجود ٢٦٠٠٠ ياباني ، علاوة على من كان يقيم منهم في منشوريا الجنوبية . وكانت المراكز الرئيسية لهذا النشاط هي شنغهاي (حيث كان عدد اليابانيين يماثل تقريباً عدد الإنجليز) ، وتيان تسين ، وهانكيو ، وبخاصة آموى ، حيث كان اليابانيون يمثلون ، نتيجة قربها من فرموزا ، أغلبية السكان الأجانب . وكانت اليابان ، وبصفها مشترية لقطعان الخام ، وفول الصويا ، والحبوب ، وباتمة للقطنيات ، تحصل على نصيب ١٩٪ من التجارة الخارجية للصين . وكانت السفن التجارية اليابانية تمثل ٢٥٪ من الحمولة في موانئ الصين وأخيراً ، فإن رؤوس الأموال اليابانية قد بدأت في أن تحتل مكاناً له قيمته في الحياة الاقتصادية للجمهورية الجديدة : تمويل لقروض الحكومة الصينية اللازمة لإنشاء السكك الحديدية ؛ وإستثمارات في الصناعة — إثنين وثلاثين مصنعاً ، منهم ثلاث مصانع غزل كبرى في شنغهاي — وفي شركات الملاحة النهرية وفي إستغلال المناجم : وفي مجموعها ٦٠ مليون دولار ، أي عشر الإستثمارات الإنجليزية ، وخمس الإستثمارات الألمانية . وفي هذا التوسيع

المالى اليابانى ، لتجبت المجهودات بصفة خاصة صوب منطقة هانيه — بينج ، شيال هانكيو ، حيث كانت توجد أهم مناجم خام الحديد وبالتالي المركز الرئيسى لصناعة التمدين . واحتاجت الشركة الصينية التى كانت تستغل هذه الموارد منذ سنة ١٨٩٣ بمعونة المهندسين الاجانب ، إلى مساعدة مالية ، وأسرع المصرف اليابانى الكبير بمنحها إياها . وتظهر هذه المساعدة حصل اليابانيون لا على مجرد مشاركة في إدارة الأفران العالية وشركة الصلب ، ولكن كذلك على توريد سنوى لكمية كبيرة من خام الحديد ، وبسعر خاص . وأخيراً ، لحينما طلب الجنرال يوان شى كاي ، رئيس الحكومة الجمهورية الصينية ، التى تجتبت عن ثورة سنة ١٩١١ — ١٩١٢ ، والذي كان يمارس بالفعل سلطات دكتاتورية ، من المصارف الأجنبية قرصاً كبيراً لإعادة التنظيم الإدارى والإقتصادى للصين ، اشتركت اليابان في تكوين المجموعة المصرفية التى قامت بالتفاوض مع يوان . وهكذا تمكنت اليابان من أن تضع نفسها على قدم المساواة مع الدول الغربية في عملية إستغلال « السوق الصينى » .

ورغم أهمية هذه النتيجة فإن حكام اليابان لم يقنعوا بها: فكان النفوذ السياسى هو الذى يحاولون الحصول عليه في الصين . ولكي يصلوا إلى ذلك ، كانوا مستعدين لإتهاز الفرص ؛ وبطرحوا جانباً أية عملية تفضيل « ايدولوجية » . فكانوا ، لفترة من الزمن — وحتى في سنة ١٩٠٧ — قد تركوا صن يات سن ، زعيم الحركة الثورية الصينية ، ينشئ في طوكيو مركز الدعاية الموجهة ضد أسرة المانشو الإمبراطورية . ومع ذلك ، فقد كان بعضهم مستعداً ، في أثناء الثورة ، لكي يعرض مساعدته على هذه الأسرة ، وذلك بأمل أن يظهر هذا النظام الإمبراطورى ، الذى ستقذه مجيوداتهم ، لاستكانة وموافقة على مقرحاتهم . ولكنهم لم يصبروا على ذلك ، إذ أنهم وجدوا أن بريطانيا العظمى والولايات

المتحدة وفرنسا كانت متفقة على التخلي عن هذه الأسرة ؛ فاتفقوا إذن إلى جانب الحل الجمهوري ، في نفس الوقت الذي حاولوا فيه أن يزيدوا من إشغال الخلاف بين صنيات سن ويوان شي كاي . وأخيراً ، وحينما حاول سن ، الذي أبعدته يوان ، أن يقرم في صيف سنة ١٩١٣ بثورة جديدة ، كان أحد المصارف اليابانية الكبرى هو الذي زود الرئيس بالوسائل المالية التي كان عاجزاً بدونها عن القضاء على الثورة ؛ وإن كان مصرفاً آخر قد أمد الثوار بالأموال . ولذلك فإن المجهودات اليابانية كانت تميل إذن نحو إطالة أمد الأزمة الصينية الداخلية ، والتي كانت تفتح إمكانيات مواتية أمام السياسة اليابانية .

ولقد فهمت الدول الأوروبية ذلك جيداً ، وحاولت أن تحد من هذه المطامح . وكان في وسعها ، وبدون ضرر سريع ، أن تمنح اليابان مسكناً في التكتل المالي الدولي ، إذ أن ذلك سيؤدي إلى تنظيم ومراقبة النشاط الياباني ، ولأن المصارف اليابانية لم تكن لها الوسائل الكافية التي تسمح لها بالدخول في منافسات مع المصارف الانجليزية ، والفرنسية أو البلجيكية ؛ وكانت ترغب في منع اليابان من أن تقتطع لنفسها ، وفي الثانية عشرة ولاية ، منطقة نفوذ مماثلة لتلك التي كانت قد حصلت عليها في منشوريا .

وعلاوة على هذا التوسع الاقتصادي ، والمالي ، وربما السياسي ، في شرق آسيا ، هل كان في وسع اليابان أن تضيف إليه توسعاً يتجه صوب أقاليم المحيط الهادي ؟ إنها تلتقي ، في هذا الميدان للعمليات ، الغربيين ، الذين كانوا يسيطرون على كل الأرجييلات . ولم يكن في وسعها حتى أن تفكر في أن توجه قاتض . سكانها الزراعيين صوب الأقاليم المطلة على المحيط ، ما دامت التشريعات كالت ، في أستراليا وزيلندا الجديدة ، تستبعد عملياً كل هجرة من الجنس الأصفر ، وما دام دخيل اليابانيين إلى الولايات المتحدة قد خضع ، منذ سنة ١٩٠٧ ، لتحديدات .

تألمية . فلم تكن الامبراطورية اليابانية في « مسألة المحيط الهادى » ، وحتى سنة ١٩١٤ ، إلا شريكاً ثانوياً .

ولذلك فإن التوسع اليابانى لم توقفه مقاومة الآسيويين ، التى لم تظهر كثيراً فى ذلك الوقت ، ولكن أوقفته المراكز القوية للأوروبيين أو الأمريكيين . وستتوقف الفؤالمقبل لهذا التوسع بطبيعة الحال على وسائل العمل البحرية ، والحرية ، وكذلك الدبلوماسية ، التى ستكون اليابان .

والأوساط الحاكمة فى طوكيو ، رغم أن الانتصار الذى كانوا قد أحرزوه فى حرب منشوريا قد أبعد فى سنة ١٩٠٥ الخصم الوحيد الذى كان فى وسع أعماله أن تهدد أمن أرخبيل اليابان ، لم تفكر أبداً فى تقليل سرعة زيادة قواتها المسلحة . فالتقانون العسكرى لسنة ١٩٠٦ وسع من نطاق الخدمة الاجبارية ؛ وفى خمس سنوات زاد عدد المجندين بمقدار ٥٠٠٠٠ رجل . ولذلك فإن الجيش العامل قد زادت قواته بنسب محترمة . وزاد عدد الوحدات الكبيرة من ١٩ فرقة فى سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ فرقة فى سنة ١٩١٣ ؛ والاسطول الحربى ، الذى لم يفقد سفينة كبيرة واحدة فى أثناء الحرب الروسية اليابانية ؛ تدعم بستة طرادات أو مدرعات كبيرة فيما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٨ ، ونص البرنامج الجديد الخاص بسنة ١٩٠٩ - ١٩١٠ على بناء ثلاثة مدرعات وأربعة طرادات . وأصبحت القوات البحرية اليابانية - - - - - التى بلغت حمولتها الاجمالية ٨٥٠٠٠ طن فى سنة ١٩١٣ - - - فى المرتبة الرابعة بالنسبة للعالم ، - - - وبطبيعة الحال كانت بعيدة جداً وراء بريطانيا العظمى ، ولكنها كانت تقريباً فى نفس مستوى القوات البحرية للولايات المتحدة ؛ وكانت تضمن لليابان تفوقاً فى بحار الشرق الاقصى ، مادام الاسطول الأمريكى كان ، فى جزء منه ، راسياً فى المحيط الاطلسى ، وما دام نمو البحرية الحربية الالمانية قد أجبر الاميرالية البريطانية على أن

تركز جزءاً، تزايدت أهميته بإشمرار، من وسائلها البحرية، في المياه الأوروبية.

وكان الموقف الدبلوماسي، رغم المظاهر، أقل موافقة من ذلك، وبكثير. خلا شك في أن الحكومة اليابانية كانت قد حصلت على تأكيد النتائج التي حصلت عليها وقت معاهدة بورتسموث وتمكنه من تحقيق ضم كوريا دون أن تلقى احتجاجات من جانب الدول العظمى؛ وكانت قد وضعت حتى الأسس من أجل تعاون مع روسيا، وعلى الأقل بشكل مؤقت؛ ولم تكن هذه ميزات قليلة في أهميتها. ولكنها كانت مهددة بأن تفقد نقطة الارتكاز — التحالف الإنجليزي — التي تمكنت بها من أن تحصل على هذا الانتصار. وفي أغسطس سنة ١٩٠٥، تأكدت المعاهدة الإنجليزية اليابانية، وإتسع مداها: فبريطانيا العظمى، التي كانت قد حددت، في الشكل الأول للتحالف في سنة ١٩٠٢، وعدّها بالمساعدة المسلحة بالحالة التي تتعرض فيها اليابان لهجوم دولتين عظميتين، قد وافقت الآن على أن تتدخل بالسلح في الحرب التي تكون اليابان مضطربة فيها مع دولة عظمى واحدة؛ وفي نظير ذلك، وعدت الحكومة اليابانية بتقديم معونة مسلحة لبريطانيا العظمى، في الحالة التي يتهدد فيها أمن الهند. وكانت هذه الوعود قد تبودلت على أنها تسمى لفترة عشر سنوات. ومع ذلك، فند سنة ١٩١٠، طالبت الحكومة الإنجليزية بإعادة النظر في المعاهدة، وربما كان ذلك بسبب شعورها بقصر نظرها حينما تدعم هذه القوة اليابانية التي أصبح نموها يضيق، في الصين، المصالح الإنجليزية، وإن كان ذلك يرجع بنوع خاص إلى أنها لم تكن ترغب في إغضاب الولايات المتحدة، التي كانت قلقة من إزدياد التوسع الياباني. ألم تكن، علاوة على ذلك، قادرة على أن تضمن منذ ذلك الوقت، وبدون مساعدة اليابان، أمن الهند، ما دامت إتفاقية سنة ١٩٠٧ قد أنهت العبادة الإنجليزية الروسية في آسيا الوسطى؟ ولذلك فإن المعاهدة الإنجليزية

اليابانية الجديدة ، والموقع عليها في ١٣ يوليو سنة ١٩١١ قد قلت من مدى هذا التحالف ، الذي لم يعد يطبق منذ ذلك الوقت على إمكانية وقوع صدام بين اليابان والولايات المتحدة . والأوساط السياسية اليابانية لم تكن قد وافقت على قبول هذا الوضع ، إلا لأنها اعتقدت في ضرورة المحافظة على تعاون مع بريطانيا العظمى . وفقد التحالف جزءاً كبيراً من حيويته .

والسياسة اليابانية ، ما دامت الحالة الدبلوماسية لم تكن مواتية لآمالها ، هل كانت تفكر في وسائل القوة ؟ لم يكن هناك ما يشير إلى ذلك في سنة ١٩١٣ وأوائل سنة ١٩١٤ . وكانت الزيادة المستمرة في الميزانيات العسكرية والبحرية تصطمح حتى ، في الأوساط البرلمانية ، بمقاومة قوية وكانت الأحزاب السياسية تحتج على مطالب المجلس الأعلى للجيش . ولأول مرة ، لم تستمع أغلبية مجلس النواب لـ «نصائح» الإمبراطور ، وصوتت ، في فبراير سنة ١٩١٣ ، على قرار بعدم الثقة في الحكومة - وزارة كاتسورا *Katsura* - التي كانت تتأثر كثيراً بنفوذ العسكريين . وبعد عام من ذلك ، رفض البرلمان كذلك الموافقة على الميزانيات البحرية . وكان وصول وزارة أوكوما *Okuma* إلى الحكم ، في بداية شهر مارس سنة ١٩١٤ ، وهي الوزارة التي كان رئيسها على علاقات وثيقة بمجموعة ميقتسويشي *Mitsuyoshi* المالية ، يمثل نجاحاً لسياسة أوساط رجال الأعمال ، التي كانت تؤيد التوسع الاقتصادي ، لا التوسع المسلح . ولذلك فإن اليابان لم تكن ، في هذه الفترة ، تمثل تهديداً مباشراً للسلم .

٢ - الولايات المتحدة :

استمر السكان الذي تحتله الولايات المتحدة في حياة العالم في النمو . ومع مجموع سكان وصل إلى ٩٦ مليون من الأهالي ، والذي زاد بمقدار عشرين مليوناً

في عشرين سنة ، وإن كان ذلك جزئياً نتيجة لتوافد المهاجر ، زاد الإتحاد الأمريكى في عدد سكانه عن كل من الدول الأوروبية ، فيما عدا روسيا . وضعت القدرة الزراعية والصناعية ، وكذلك سرعة هذا النمو الإقتصادى ، الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بالنسبة لإنتاج الوقود ، والحبوب والقطن : فإنتاج القمح الذى كان قد تضاعف في عشر سنوات ، وصل في سنة ١٩١٤ إلى ٥١٣ مليون طن ، وأعطت منطقة البترول ٢٦٥ مليون برميل في سنة ١٩١٣ ؛ وأصبحت سورل الغرب الكبرى أهم منطقة في العالم في إنتاج الحبوب وتربية المواشى ؛ وأعطت ولايات « القطن » في الجنوب ، من تكساس حتى كارولينا الشمالية ، ٦٥ ٪ من إنتاج القطن الخام في العالم . وكانت الصناعات التحويلية ، وباستثناء الصناعات الكيماوية ، في نمو سريع ؛ وفي عشر سنوات تضاعفت قيمة المنتجات التى قامت المنشآت الأمريكية بصناعتها . وكان هذا التقدم أكثر أهمية في قطاع الصناعات الثقيلة : فالإنتاج وصل إلى ٢٤ مليون طن من الصلب ، وتفوقت صناعة التعدين الأمريكية بمقدار ٩٠ ٪ على صناعة التعدين الألمانية ، التى كانت تحتل مقدمة الإنتاج في أوروبا .

ولاشك في أن الأسباب الأساسية لهذا الإزدهار الواضح للحياة الإقتصادية كانت مرتبطة بوفرة موارد الأرض وما تحت الأرض ، وبروح الإقدام الموجودة لدى الأمريكيين ، وميلهم إلى التنظيم ؛ ولكن دور أوروبا لم يكن بسيطاً : فكانت أوروبا هى التى أرسلت الرجال ، وكانت أكبر مورد لرؤوس الأموال التى بلغ مجموعها الإجمالى خمسة مليارات ونصف مليار في سنة ١٩٣١ . أما بالنسبة لنتائج هذا الإزدهار على العلاقات الإقتصادية الخارجية للإتحاد الأمريكى ، فقد كان من السهل تقييمها : فالتجارة الخارجية سجلت تقدماً واضحاً (فمن ٣٣٠١ مليون دولار في سنة ١٩١٠ ارتفعت إلى ٢٥٨٤ في سنة ١٩١٤ ، أى أنها قد زادت بنسبة ٢٥ ٪ تقريباً في أربع سنوات) ؛ والميزان التجارى (م ٩٣ - تاريخ العلاقات الدولية)

الذى كان قد ترك زيادة بلغت ٤٠٠ مليون دولار في المتوسط فيما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١٠ أصبح الآن يمثل زيادة بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار . ونصيب « القارة القديمة » من هذه التجارة الخارجية ، رغم أنه قد انخفض في خلال العقدين الأخيرين ، ظل متوقفاً بدرجة كبيرة : فكانت أوربا تحصل على ٦٧٪ من الصادرات الأمريكية ، وخاصة الحبوب والقطن الخام ، وتقوم ٤٧٪ من الواردات . التى كانت السكاكيات والمنتجات الكيماوية تحتل مكاناً هاماً فيها ؛ ومن بين الدول الأوروبية ، كانت بريطانيا العظمى هى التى ظلت أحسن عميل للولايات المتحدة ، وأهم مورد لها . ولكن تجارة الإتحاد مع الدول الأخرى في القارة الأمريكية كانت في تقدم واضح ، إذ أن احتياجات الإستهلاك الداخلى كانت تجبرها على زيادة إستيراد الصوف الخام ، الذى يأتي من الأرجنتين ، وسكر القصب ومنتجات المناطق الحارة التى تأتي من منطقة البحر الكاريبي . ولكن التبادل ظل ضعيفاً مع آسيا : فكانت الولايات المتحدة تستورد المطاط من ماليزيا أو من الهند الهولندية ، والحرير الخام الياباني ، والشاي الصينى ، وكانت تصدر صوب هذه المناطق المنتجات المصنوعة ، وأصدر القطن الخام والبتروول صوب اليابان ؛ ومع ذلك فإنها لم تكن إلا أسواق إستيراد فقيرة . ولم يكن لها إجمالاً ، في سنة ١٩١٤ ، إلا مكاناً صغيراً للغاية بالنسبة للبيجات الأمريكية في الخارج .

وكانت الظاهرة الأكثر وضوحاً هى التغيير الكبير الذى حدث ، في عشرين سنة ، في طبيعة هذه التجارة الخارجية ففي سنة ١٨٩٢ كانت المنتجات الزراعية (بما فيها القطن الخام) تمثل ٧٥٪ من الصادرات الأمريكية ، بينما لم تمثل في سنة ١٩١٣ إلا ٤٠٪ منها ؛ وأصبحت صادرات مواد الوقود وبعض المواد الأولية اللازمة للصناعة في غاية الأهمية ؛ وزادت صادرات المنتجات المصنوعة من ١٨٪ إلى ٣١٪ . وتكفي هذه الدلائل لتوضيح المشغوليات الجديدة للأوساط الاقتصادية في الإتحاد . فبينما كانت الولايات المتحدة قبل

سنة ١٩٠٠ تصدر تقريباً مجرد منتجات لم يكن في وسع العملاء الأجانب أن يستغنوا عنها — القطن ، والبتول ، واللحوم ، والقمح — ولم يكن في وسعهم أن يجدوها في مكان آخر بسر أرخص ، أصبحت الآن ، وبنسبة هامة ، تصدر المنتجات المصنوعة ، والتي كان يؤم فيها التنافس الأوربي إلى حد بعيد . ومن ناحية أخرى ، أصبح السوق الأمريكي الداخلي ، وبسبب التزايد السكاني ، يشتري كبير لل مواد الغذائية التي تلتج في المناطق الحارة لل مواد الأولية اللازمة لمصنعات الصوف والحرير . ولذلك فإن الشعور بالإستقلال ، والذي كان قبل سنة ١٩٠٠ هو شعور معظم المنتجين ، قد لُتجه صوب التقليل من حدته ؛ واحتلت العلاقات الاقتصادية الخارجية مكاناً أكثر أهمية في أسس الرخاء الأمريكي .

والحقيقة هي أن هذا الرخاء قد بدا على أنه مدعم الأركان ، ولم يكن الخوف من المستقبل كبيراً ، ولا سريعاً . ومع ذلك ، ففي أي اتجاه ظهرت الغيوم ؟

كانت الدلائل التي وضحت في أثناء الأزمة الاقتصادية هند نهاية سنة ١٩٠٧ وبداية سنة ١٩٠٨ قد أثارَت بعض الملاحظات . وكانت لأسباب هذه الأزمة مظهرأً جديداً (وهي الأزمة التي رأينا فيها انخفاض إنتاج الصلب بقيمة النصف ، ووصول البطالة إلى ٣٥٪ من المجموع الإجمالي للعمال النقابيين ، وهم وحدهم الذين توجد لهم إحصاءات) . وكان الإقتصاد الأمريكي ، في الماضي ، قد تأثر ، ١٨٧٣ وفي سنة ١٨٨٤ وحتى في سنة ١٨٩٢ ، بتأثير الأسباب الخارجية : تقييد أوربا المؤقت لمشتريات الحبوب ، أو سحب رؤوس الأموال التي يستثمرها الأوربيون في المشروعات الأمريكية . وبالإجمال ، كانت للأزمات الأمريكية أصولاً أوروبية . أما في سنة ١٩٠٦ فإن الأسباب الداخلية كانت هي المؤثرة : فالتقدم المتزايد للأعمال فيما

بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٦ قد أغرى على إنشاء كثير من المشروعات الجديدة ؛ والطلب الذي وجهته هذه المشروعات لرؤوس الأموال من الأسواق تسبب في رفع قيمة الفائدة ، وبالتالي في زيادة الأعباء المالية لمجموع المنتجين ، في نفس الوقت الذي كان يقسب فيه هذا التضاعف في المشروعات في خطر زيادة الإنتاج بالنسبة لقدرة السوق الداخلي على الاستهلاك . ولكي يتفادوا عودة مثل هذه الاخطار ، كان من المنطقي أن يحاول رجال الصناعة الأمريكية العمل على تنمية صادراتهم .

ولكن هذه الرغبة في توسيع الأسواق الخارجي ، هل كان من السهل مواءمتها مع سياسة التعريفات الجمركية المرتفعة ، والتي كانت الولايات المتحدة تمارسها بطريقة شبه مستمرة ، ومنذ نصف قرن من الزمان ؟ والمصنوعات الأمريكية ، مع أنها كانت قد حصلت على قوة تجعلها في حالة يمكنها فيها أن تتحمل منافسة المصنوعات الأجنبية ، استمرت في التفتع بحماية جمركية هدفتم أن تضمن لها مركزاً منفرداً من الناحية العملية في السوق الداخلية . وإذا كانت هذه المصنوعات ترغب في زيادة صادراتها ، ألم يكن من الضروري أن تقبل ، في نظير ذلك ، زيادة الواردات ؟ وكانت هذه هي وجهة النظر التي أبدتها الديمقراطيون ، حينما طبقوا التعريفات الجمركية الجديدة التي خفضت ، في سنة ١٩١٣ ، الرسوم المفروضة على الأنسجة المصنوعة بنسبة ١٠ ٪ وحتى بنسبة ٢٠ ٪ وخفضت الرسوم المفروضة على المصنوعات المعدنية بنسبة ٢٥ ٪ . وقال الرئيس ويلسون *Wilson* : إن التجارة هي تبادل ؛ ولا يمكننا أن نبيع إلا إذا ما اشتريتنا كذلك .

وأخيراً ، فإن سرعة التنمية الإقتصادية في الزراعة وأكثر منها في الصناعة ، لم تكن ممكنة إلا نتيجة لوصول مجموعات المهاجرين الأوروبيين . وفي سنة ١٩١١ لاحظت لجنة الهجرة أن أغلبية العاملين ، في مشروعات الأشغال

العمومية وحتى في الصناعات التشكيلية ، في إنجلترا الجديدة وفي أوهيو ، كانت تتكون من رجال د ولدوا في الخارج . وهذا الورد للأيدى العاملة الأوربية بدأ في أن يمثل بعض المساوى بالنسبة للتناسك القوى ؛ فالبوقة ، الأمريكية والى كانت فاعليتها كبيرة حتى نهاية القرن التاسع عشر ، بدت على أنها قد خفدت خواصها ، إذ أن المهاجرين الجدد ، الذين كانوا يأتون من إيطاليا الجنوبية أو الذين كانوا ينقبون إلى الأفليات القومية ، في النمسا والمجر وفي روسيا ، كانوا أكثر ثورة على عملية الهضم أكثر مما كان عليه ، قبل سنة ١٨٩٠ ، المهاجرين الذين كانوا قد حضروا من شمال غرب أوروبا . وكذلك فإن هذه اللجنة قد رأت ضرورة الحد من مجىء الأوربيين . ووافق الكونجرس ، في بداية سنة ١٩١٣ ، على وجهات النظر هذه ؛ ووافق على قانون يهدف لمنع هجرة الآلميين (أى أولئك الذين لا يكتبون أية لغة) : وتطبيق هذا القانون كان سينتج عنه إبعاد نصف الإيطاليين وعدداً كبيراً من اليوغوسلافيين أو الرومانيين . وفى المجموع ٢٧ ٪ ، أو ما يقرب من حصة مهاجرين سنوية . ولكن ويليام تاфт William Taft لعترض على هذه الإجراءات ، وقبل نهاية مدة رئاسته بفترة خمسة عشر يوماً ، ولم يصر الكونجرس على موقفه لماذا ؟ لأن الإدارة وجدت أنه لا يزال من الضروري ، ومن أجل التنمية الاقتصادية ، ترك المجال حراً أمام ورود الأيدى العاملة ، وعلى الأقل خلال فترة من الزمن .

وهكذا ظهرت مشكلات جديدة في العلاقات الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة ؛ ولكن أية منها لم تكن ، في هذا الوقت ، خطيرة ، ولا حتى مهمة : بل كانت مجرد دلائل أولى على نشوء صعوبات مقبلة .

وكانت ممارسة دبلوماسية الدولار ، قد أعطت الدليل ، خلال السنوات الأولى من القرن ، على أن تسيير السياسة الخارجية للاتحاد كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذه المفعوليات الاقتصادية : فالولايات المتحدة قد أصبحت ، في نفس

الوقت الذى إستمرت فيه فى إستلام رؤوس الاموال الاوربية ، مصدرة لرؤوس .
 الاموال ، وذلك نتيجة للزيادة الواضحة فى الارباح الصناعية ؛ وهذه الإستثمارات
 سهلت عملية التوسع التجارى ، فى نفس الوقت الذى مهدت فيه الطرق أمام سياسة
 « مناطق نفوذ » ، وكانت توجهها مصالح إستراتيجية فى غالب الاحيان . ولكن
 إنتخابات الرئاسة فى نوفمبر سنة ١٩١٢ أعادت الحزب الديمقراطى إلى السلطة ،
 وبعد ستة عشر عاماً من حكم الجمهوريين . وأعلن الرئيس وودرو ويلسون .
 Woodrow Wilson ووليام ج بريان William J. Bryan سكرتير دولته ،
 نيتهما ، منذ « إفتتاح » الرئاسة الجديدة ، فى مارس سنة ١٩١٣ ، حل إعادة النظر
 فى الموقف الذى كان قد قرره من سبقهم فى الحكم . فهل يعنى ذلك أنهم قد فروا ؟
 الدخول بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة فى طرق جديدة ؟

وكان وودرو ويلسون ، الذى وصل إلى الرئاسة فى سن السابعة والخمسين ،
 بعد أن كان أستاذاً جامعياً ، قد شرح بإسهاب ، وقبل أن يحكم ، وجهات نظره
 فى مؤلفاته عن العلوم السياسية وفى تفسيره لتاريخ الأمريكى . وكان قد إهتم
 بنوع خاص بتنظيم وبروح للمنظمات السياسية ، وفاز فى الإنتخابات بتيعة للعدالة .
 التى قام بها ، فى سنة ١٩٠٦ ، من أجل « الحرية الجديدة » . فالموقف الذى إتخذه .
 فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة كان إذن ؛ وقبل وصوله الرئاسة ، هو
 المظهر المميز لشخصيته السياسية . ولكنه كان قد أظهر ، بالنسبة للشكليات
 الخارجية كذلك ، إتهامات فكر ومشغوليات لها دلالتها فى غداة الحرب
 الإسبانية الأمريكية ، التى لم يكن يرجو وقوعها ، وإن كان قد وافق على نتائجها .
 فهم أن التوسع الإقليمى فى بحر الأنتيل وفى المحيط الهادى كان بداية لمهد جديد
 فى العلاقات بين الولايات المتحدة وبين العالم وكتب يقول أن هذا التوسع كان
 يعبر عن ضرورات « طبيعية » ، ومادية بالتأكيد ، ولكنها « إجتماعية » كذلك .

مادام روح العمل أو المغامرة لدى طلائع المستعمرين لم يعد في وسعه أن يجد ميدان عمل له داخل أقاليم الإتحاد ؛ وكان في وسع هذا التوسع أخيراً أن يخدم الإنجازات الروحية للشعب الأمريكي ، الذي كان يرغب في أن يضمن للشعوب الأخرى محاسن النظام الديمقراطي . وكان على التوسع الإقتصادي والمالي أن ينتهي إلى نفس النتائج : فتصدير السلع ورؤوس الأموال الأمريكية صوب الأسواق الخارجية الجديدة ، في نفس الوقت الذي يزيد فيه من إزدهار الولايات المتحدة ، كان يسمح بأن ينفثر ، في الشرق الأقصى مثلاً ، آراء الحضارة الغربية ، والمنظمات الأمريكية . وكان هذا هو ما تقي ، من بعض الوجوه ، من الخط الذي كان قد رسمه ألباخ بورجيس *Burgess* (١) .

ولكن ويلسون إبتعد ، من وجهتين من وجهات النظر ، عن سياسة تيودور روزفلت *Theodore Roosevelt* وعن سياسة تافت *Taft* فوجد أنه من الضروري على التوسع أن يتعاضد الإستيلاء على أقاليم عن طريق الغزو ، وأن على الإستيلاء العسكري ، على أية حال ، أن يظل مؤقتاً : فبمجرد حصول أهالي هذا الإقليم على درجة من النضج كافية لحكم أنفسهم بأنفسهم ، فن الراجب أن يتمكنوا من تقرير مصيرهم بحرية . وكان يرغب كذلك في ألا ينتج عن النفوذ المالي للولايات المتحدة السماح للمصارف ، في هذه الأقاليم الأجنبية ، بإستيغلال جماهير الشعب . وكان واجب الحكومة الأمريكية ، بطبيعة الحال ، هو حماية إستثمارات رؤوس الأموال التي قام بها رعاياها ؛ ومع ذلك فلم يكن لها أن تؤيد مطالب أصحاب هذه المصارف إلا في حالة ما إذا كانت هذه المطالب « عادلة » : ولذلك فإن السياسة الخارجية ستكف عن أن توجهها الرغبة في « الإستيغلال التجاري » ، أو « المصالح الانانية لمجموعة مالية صغيرة » . وكان هذا يعني إتخاذ

موقف ضد الطرق المعتادة لديبلوماسية الدولار ، ولكن دون التغلغل عن التوسع الإقتصادي ولا عن إقامة نفوذ سياسى . والواقع أن التحفظات التى أظهرها الرئيس فى السياسة الخارجية كانت تهدف ، ومثلها فى ذلك مثل برنامج سياسته الداخلية ، وضع عقبات أمام النفوذ الفائق « لقوى المال » . وسكرتير الدولة ، وليام بريان *William J. Bryan* لم يراجع عن أن يظهر ذلك بكل وضوح : فأصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين الذين يقومون باستثمارات فى « البلاد الجديدة » كانوا يطالبون بنسبة أرباح كبيرة ، وذلك بإثارتهم لمسألة الأخطار التى تهمض لها رؤوس أموالهم ؛ وبعدئذ ، يطلبوا إلى حكومتهم « حمايتها » ، بطريقة تهدد هذه الأخطار . وهذا هو الفساد الذى كانت حكومة الديمقراطيين ترغب فى القضاء عليه : فعلى المصارف بعد ذلك أن يعرفوا أنه ليس لهم حق فى مثل هذه الحماية .

فهل كان هذا التضيق يشتمل ضمناً على نية « التقبىر » ؟ كان ويلسون قد كرر ، على العكس من ذلك ، وعلى نفس النخط الذى كان قد رسمه آيدودور روزفلت ، أن الولايات المتحدة كانت دولة عالمية ، وأنه كانت لها رسالة تقوم بها فى الشؤون الدولية ، التى سيرجع إليها فيها دور الوعى ، وأنه كان فى مقدورها حتى أن « تتحكم فى مصير العالم من وجهة النظر الاقتصادية » . فإتبنى تقليد « الإنجاء الإنمزالى » لا مجرد عدم « مقدرة الديمقراطية الأمريكية على تجاهل الأخطار التى يعنىها إلتصار « ثورة رجعية » فى إحدى الدول العظمى ، ولكن لأن نمو التجارة الدولية لم يكن يسمح بإحترام التوجيهات التى كان قد أعطاها ، واشنجنطون أو جيفرسون ، فى وقت مضى ، وفى عالم مختلف . واعتقد ويلسون فى أن « أية أمة ، وعلى الأقل تلك الأمة التى تعيش من التجارة ومن الصناعة ، لا يمكنها أن تعيش فى عزلة » .

ولكن هذا العمل الخارجى ، كان من واجب الولايات المتحدة أن تمارسه

من أجل السلم . وكان الرئيس ويلسون يعتقد في فاعلية معاهدات التحكيم ؛ ويؤمن بأن الأمم ، من وجهة نظر المرحلة التي وصل إليها « التقدم الحضارى » ، لا يمكنها أن تسمح لنفسها بالدخول في حرب دون أن تكون أسباب الصدام قد بحثت سلفاً بحثاً غير متحيز ، ورأى أن على الولايات المتحدة « مسؤولية أخلاقية » بالنسبة للدول الأخرى ، وأنه من اللازم أن تعمل سياستها على المساعدة على إنشاء منظمة دولية للسلم

وفي العلاقات الدولية ، كان تأثير هذه الجمهورية الكبيرة ، في سنة ١٩١٤ ، متباين تماماً من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى . وكانت تمارس هذا التأثير — بطبيعة الحال — في القارة الأمريكية ؛ وكانت تنظر ، ولكن بدون إصرار ، صوب آسيا الشرقية ؛ أما بالنسبة للسائل الأوروبية فانها كانت تحتفظ منها بموقف أكثر تباعداً .

وفي القارة الأمريكية ، كانت حكومة الولايات المتحدة ، منذ سنة ١٨٨٩ ، قد رسمت هيكل برنامج « الجامعة الأمريكية » ، أى أنها حاولت أن تنمى تضامنا إقتصاديا وثقافياً ، لكن تمهد الطرق لتضامن سياسى . وكان جدول أعمال المؤتمر الاول للدول الأمريكية قد اشتمل على بعض الإقتراحات : لإنشاء اتحاد خاص بالعملة والجارك ؛ وإنشاء سكة حديدية تربط بين قسمي القارة ؛ وتوسيع العلاقات بين الدول عن طريق التحكيم . ولكن أى شيء تقريرا من هذا البرنامج لم يتحقق ، بعد ربع قرن من ذلك : فانشاء مكتب تجارى أمريكى في سنة ١٩٠٢ ، وفى سنة ١٩٠٦ وتوسيع إختصاصات هذا المكتب الذى أصبح « الوكيل الدائم لتنظيم وتنفيذ » مؤتمرات الجامعة الأمريكية ، كان هو الشيء الأساسى الذى قاموا به . أى أنهم قد وضعوا الإطار ، وإن كانت محتوياته قد ظلت ناقصة . ولم يكن سبب هذا البطء هو مجرد صلابه المواقع التى كان الأوروبيون قد حصلوا عليها ؛ بل كان نتيجة للمقاومة التى بذلها المثقفون في أمريكا الجنوبية .

وإنتقادات هذه الأوساط لم تقدم في داخل مؤتمرات الجامعة الأمريكية ،
 إذ أن حكومات أمريكا اللاتينية كانت تعرف تماماً القوة الاقتصادية ، والمالية
 والسياسية للولايات المتحدة ، وبطريقة تمنعها من السير في طرق غير مأمونة ؛
 ولكنهم عبروا عنها ، بمناسبة الطرق التي إستخدمتها تسلطية تيودور روزفلت
 أو تسلطية نافث ، في مؤلفات الكتاب من أمثال إدواردو باردو *Eduardo Pardo*
 في البرازيل ، ودومينجو كاستيللو *Domingo Castillo* في فنزويلا ، وجارسيا
 كالديرون *Garcia Calderon* في بيرو ، وماثيول أوجارت *Manuel Ugarte*
 في الأرجنتين . والتعبير عن قلة الثقة هذه لم يكن بدل على وجود تضامن بين
 دول أمريكا اللاتينية : فظلت الإنجاهات الانفصالية حية ، وتأكدت الإنجاهات
 القومية بقوة متزايدة ، ما دامت النظم العسكرية كانت هي التي تقضى على
 الفوضى السياسية في هذه الدول ؛ كما أنه لم يكن هناك تفكير في أن
 تتفق الحكومات على القيام بمعارضة توغل النفوذ الخاص بالولايات المتحدة
 وبرعاياها .

ومع ذلك فقد وجدت حكومة الديمقراطيين أنه من الأفضل طمأننة
 الرأي العام في أمريكا الجنوبية . وفي خطاب أعله في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٣ ،
 فنصل وودرو ويلسون من « دبلوماسية الدولار » ، وهاجم الوسائل التي تحاول ،
 عن طريق المجموعات المالية ، أن تقيم « لإشرافا » ، للولايات المتحدة على الشؤون
 الداخلية لبعض الدول الأمريكية ؛ وأعلن أن السياسة الخارجية التي تبني على
 « المصالح مادية » هي سياسة خطيرة . وقال إن نيته هي أن يعامل دول أمريكا
 اللاتينية على قدم المساواة ، وأن يظهر لهم أنه صديقهم « حاسباً حساب مصالحهم
 سواء أكانت هذه المصالح تتوافق أو لا تتوافق مع مصالحنا » . وكان هدفه
 الوحيد هو أن يساعد على « تنمية الحرية الدستورية في العالم » : ولما كان تأخير
 المصالح الاقتصادية والمالية لم يكن من طبيعته أن يسهم في الوصول إلى هذه

النتيجة ، فإنه أعلن رغبته في إعادة الثقة بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة .

ولكن هذه التصريحات المهدئة لم تعرقل زيادة التوسع الأمريكي في ميادين العمل التي كان تيمودور روزفلت قد اختارها من قبل ، - أمريكا الوسطى ، وبحر الأنيل ، والمكسيك .

ففي نيكاراغوا ، وحيث كانت حكومة الديمقراطيين قد ضمنت ، وبتدخل مسلح ، إلتصار حكومة محافظة ، مستعدة لحماية إستثمارات رؤوس الأموال التي قدمتها مصارف الولايات المتحدة ، إحتفظ ويلسون بوجود قوة إحتلال صغيرة ، وعقد معاهدة نصت ، ولظير معونة مالية تبلغ ثلاثة ملايين دولار ، على حق الولايات المتحدة في إسمكائية إنشاء قناة جديدة تصل بين المحيطين في أواهي نيكاراغوا ، وإنشاء قاعدة بحرية عند نهاية هذه القناة ، على خليج فرليسيكا . وفي جمهورية هايتي ، وحيث كانت إستثمارات رؤوس الأموال ضخمة ، ولكنها لم تكن قد وصلت بعد إلى حد أن تصبح وسيلة للضغط السياسي قرر ويلسون ، حينما خشي في ربيع سنة ١٩١٤ من أن تحاول ألمانيا الحصول على نفوذ هناك ، أن يطبق نظاماً مشابهاً لذلك الذي كان تيمودور روزفلت قد أنشأه في الجمهورية الدومينيكانية . (١) وكانت هذه العمليات تتمشى تماماً مع « دبلوماسية الدولار » ومع ذلك ، فلقد عمل الرئيس ، في هايتي الحاليتين ، خارج نطاق كل عمل للمصارف ، ولم يتأثر إلا بمطالب المصلحة الوطنية ، أي بالإستراتيجية البحرية ؛ وإن كانت حماية إستثمارات رؤوس الأموال قد أعطته الحجة وزوده بالفرصة المناسبة .

فلاحظ إذن بوضوح أن ويلسون ، رغم إعلانه معارضته « لدبلوماسية الدولار » ، قد إستمر في السير بوسى منها في المناطق التي كانت فيها مصالح بحرية

أو إقتصادية متفوقة للولايات المتحدة : فلم يكن الامر يتعلق ، في هذه الحالة بتطبيق مبادئ « التعاون الودي » .

وفي الشرق الأقصى ، نما عمل الولايات المتحدة ، منذ ضم أرخبيلات المحيط الهادى - هاراي والفلبين وساموا - في سنة ١٨٩٨ وسنة ١٨٩٩ وكانت حكومة الجمهوريين قد حاولت ، بدون نجاح ، أن تضع في سنة ١٩٠٩ مشروعاً لتحويل السكك الحديدية المنشورة ، لكي توقف به تقسيم مناطق النفوذ بين اليابان وروسيا . ووافقت في سنة ١٩١٢ على أن تشارك في المجموعة المصرفية الدولية التي عرضت قرصاً كبيراً على حكومة الجمهورية الصينية . وحين وصل الديمقراطيون إلى السلطة ، قسّاءت المجموعة المصرفية الأمريكية التي اشتركت في العملية ، والتي كان يسيرها بنك مورجان ، مما إذا كانت الحكومة الجديدة ستؤيدها ؛ ولذلك فإنها لفتت نظر الرئيس ويلسون إلى أنها لن تستمر في مشاركتها في القرض إلا إذا ما أعلنت الحكومة رغبتها في ذلك : وكان هذا يعني طلب ضمان ، بطريق غير مباشر . وهذا الوعد رفضه ويلسن ، مدعياً أن المجموعة المصرفية كانت ترغب في أن تفرض على يوان شى كاي شروطاً تتعارض مع الإستقلال الإدارى للصين . ولذلك فإن المصارف الأمريكية قررت التخلي عن العملية .

فهل معنى ذلك أن حكومة الولايات المتحدة قد أهملت المصالح الإقتصادية لرعاياها في الصين ؟ لا ، لأن ويلسون قرر في أبريل سنة ١٩١٣ ، ورغم أنه بأن النظام السياسى الصينى لم يكن « جمهورياً » إلا بالإسم ، أن يتمتع حكومة يوان شى كاي الاعتراف القانونى ، والذي كانت الدول الايوبية لا تزال تتردد في منحه ؛ وكان يرى أن هذه الفتنة الودية سيكون لها ما يوازئها ؛ ولم يخف هذا الأمل : فمنح يوان شى كاي حق إستكشاف وإستغلال موارد البترول في جيپول وشانسى لشركة صينية أمريكية ، كانت شركة ستاندارد أويل

Standard Oil يمتلك أغلت أسهمها؛ وفكر؛ في أوائل سنة ١٩١٤، في أن يعقد إنفاقاً مع شركة صلب بيت لحم *Bethleem Steel Corporation* لإنشاء قاعدة بحرية على ساحل فوكيان. وكان أحد فقهاء القانون الأمريكيين، جودناو *Goodnow*، هو الذي أصبح المستشار الأجنبي الرئيسى لليونان شى كاي. ومع ذلك، فقد ظل نفوذ الولايات المتحدة ضعيفاً، بالنسبة لنفوذ بريطانيا العظمى؛ فإستثمارات رؤوس الأموال الأمريكية لم تصل إلا لعشر الإستثمارات الإنجليزية. وكان الميدان الوحيد الذى دخل التوسع المالى للولايات المتحدة فيه في تنافس حاد مع التوسع الأوربي هو المكسيك، وحيث بلغت فيه، وفي سنة ١٩١٣، إستثمارات رؤوس الأموال الأمريكية في السكك الحديدية، وفي عمليات إستغلال المناجم والبترو، وحتى في المشروعات الزراعية، ١٥٠٠ مليون دولار. وفي الوقت الذى لم تزد فيه الإستثمارات الإنجليزية عن ٨٠٠ مليون دولار. فبدت المكسيك على أنها ستصبح قريباً مستعمرة إقتصادية، للولايات المتحدة ومع ذلك فقد حصل رجال الأعمال الإنجليز، والذين كان بحركهم الفورد كاو دراى *Cowdray*، على تأييد الحكومة في سنة ١٩١٣. فلم وجدت الحكومة البريطانية أنه من الضروري أن تشارك في هذه العملية، رغم تهديدها بالسبب في إثارة غضب حكومة الولايات المتحدة؟ كانت مسألة البترول هى التى دفعتهما صوب العمل. فكانت المكسيك، في ذلك الوقت، تحتل المكان الثالث بالنسبة للإنتاج العالمى؛ وكانت زيادة إستخدام أفران المازوت على السفن الحربية تجبر الامبريالية البريطانية على أن تضمن مصادر تمويلها: فأصر ونستون تشرشل *Winston Churchill*، وزير البحرية، أمام مجلس العموم، في يوليو سنة ١٩١٣ على أهمية هذه المسؤولية.

ونتيجة لتنافس شركات البترول الكبرى، الإنجليزية الأمريكية اضطرت الحكومتان إلى التدخل في السياسة المكسيكية الداخلية، فبعد سقوط دكتاتورية بوفيريو دياز *Porfirio Diaz* في سنة ١٩١٠، إستغلنا الإقتلالات

وتوسيعنا حتى فيها ، وذلك بإعطاء وعد بتأييدها لأحد الأحزاب أو أحد الرجال الذي بمنحهم ، في نظير ذلك ، ميزات إقتصادية ، بعد أن يصل إلى السلطة وحينما قررت الحكومة الإنجليزية ، في مارس سنة ١٩١٣ ، أن تعترف بحكومة هيرتا *Huerta* ، التي كانت قد أسقطت الرئيس ماديرو *Madero* ، لإحتجت الدبلوماسية الأمريكية : فكانت ترغب ، كما ذكرت ، في إبعاد ذلك الرجل الذي استولى على السلطة بالقوة ، وفي إعادة العمل بالنظام « الدستوري » ؛ ولكن هذا الحرص على أخلاقية السياسة ظهر في نفس الوقت مع مصالح شركات البترول الأمريكية . التي إهتمت هيرتا بالعمل في صالح « رجال البترول » من الإنجليز .

وتراجعت بريطانيا العظمى في نهاية الامر : فتخلت عن هيرتا في نوفمبر سنة ١٩١٣ ، إذ أنه « لم يكن في وسع كل رؤوس الاموال الإنجليزية في المكسيك أن تعرض حتى مجرد خطر فقد الصداقة الأمريكية » ، كما ذكرت إحدى كبريات الصحف الموالية للحكومة . وفي نظير ذلك ، وعدت الولايات المتحدة بأن تعيد النظر في مرفقة رسوم المرور في قناة بنما ، وفي صالح الإنجليز . ولذلك فقد كان في وسع ويلسون أن يتسبب بسهولة ، في أبريل سنة ١٩١٤ ، وعن طريق إظهار القوة — إحتلال فيراكروز — في سقوط هيرتا .

(٣) تنافس المصالح بين اليابان والولايات المتحدة :

ولكن قوة توسع اليابان وقوة توسع الولايات المتحدة كانت متنافسة في المحيط الهادئ وفي الشرق الأقصى ، وكانت هذه الإمكانيات تزود من إطمئنان المصالح الأوروبية . ولقد كان الرئيس تيودور روزفلت قلقاً من النجاح الذي كانت اليابان قد حصلت عليه في سنة ١٩٠٥ ؛ وكان قد إعتقد ، في صيف سنة ١٩٠٧ ، ومتمهداً في ذلك على المعلومات التي كانت قد وصلتته من إنجلترا وألمانيا ، في إمكانية وقوع هجوم ياباني على جزر هاراي ، وعلى القليلين بنوع خاص ؛

ولاشك في أن هذه المخاوف كانت لاتستند إلى أى أساس من الصحة ، إذ أنه لم يكن في وسع الحكومة اليابانية ، في ذلك الوقت ، أن تفكر في الدخول في حرب مع الولايات المتحدة ؛ ولكن تحذير الحكام الأمريكيين أعطى نتائجهم : فلقد وجد روزفلت أنه من الضروري أن يمر في المحيط الهادى ، وعن طريق مضيق ماجلان (لم يتم إنشاء قناة بنما إلا في سنة ١٩١٤) ، الأسطول الأمريكى الخاص بالمحيط الاطلسى ، وأن يقوم أسطول الحرب كله ، برحلة « ودية » حتى الموانى اليابانية . وكان ذلك يعنى ، في تفكير الرئيس ، لفته تخويف — أو تحذير ، بالنسبة لليابان . ومن الممكن أن تكون الحكومة اليابانية قد فهمت مداها ، مادامت قد وافقت على أن تعمل نصريحاً مشتركاً مع الولايات المتحدة ، بعد أن كانت قد رفضت التوقيع عليه في العام السابق .

وبإتفاقية تاكاهيرا رُوت *Takahira - Root* هذه ، تعهدت كل من الحكومتين بأن تحترم الممتلكات الإقليمية للحكومة الأخرى في المحيط الهادى وفى الشرق الأقصى ، وبألا تمتدئ على سلامة الصين ولا على إستقلالها . ومع ذلك فلم يكن هذا التصريح كافياً لتهدئة روع الحكومة الأمريكية . ولذلك فإنها وجدت من اللازم أن تنزع من اليابان ذلك التأييد الذى كانت تمنحها لها معاهدتها مع إنجلترا . ونجحت في ذلك . (١) ويدل هذا الموقف للدبلوماسية الأمريكية على إستمرار قلقها ، وعلى رغبتها في وقف الإتجاه التسلى اليابانى : عداوة كائنة ، كان في وسع الأوروبيين الإطادة منها .

(١) راجع نهاية القسم الأول من هذا الفصل — عن وسائل عمل اليابان .

الفصل السابع والثلاثون

أوروبا في ربيع سنة ١٩١٤

كانت قوة إشعاع أوروبا في العالم ، التي تزعزعت ، على الأقل مؤقتا ، بمنافسة الولايات المتحدة أو بمنافسة اليابان ، قد تأثرت أكثر من ذلك بكثير ، بتهديدات وقوع صدام بين الدول الأوروبية . ورغم أنه كان يوجد ، في الخطوط العامة للحياة الثقافية وفي فكرة الدولة ، « ضمير أوروبي » ، وفي صفات حياة المجتمع - وعلى الأقل في « الطبقة العليا » - تماثلا يمكنه أن يفتح الطريق لموجة من الشعور بالتضامن ، فالواقع أن هذا الضمير وهذا الشعور لم يوقفا « تجميدا » المواقف التي كانت الدول العظمى قد اتخذتها . حقيقة أن الخلافات المغربية والبلقانية كانت قد حصلت على حل دبلوماسي ، الأولى في نوفمبر سنة ١٩١١ ، والثانية في أغسطس سنة ١٩١٣ . ولكن هذه الاتفاقيات لم تؤد ، لهذه ولا تلك ، لإ تهدئة نهائية . وفي بداية سنة ١٩١٤ ، إمتدت التهديدات . وكانت المطالب الملحة للشاعر القومية ، وإصطدامات المصالح الاقتصادية والمالية ، هي المظاهر التي تلفت النظر ، حين نلقي نظرة تشتمل على كل الموقف الأوروبي .

١ - للشاعر القومية :

إذا ما كانت مظاهر الشعور القومي بأشكاله المختلفة - إحتياجات و الأقليات القومية « ضد السيطرة الأجنبية ، والخيرة وعدم الثقة التي تسود بين المجموعات القومية وبعضها ، والرغبة في الوصول إلى مستوى قوة الدول العظمى - قد إزدادت في قوتها ، فلا شك في أن ذلك كان رد فعل للصعوبات التي كانت موجودة بين الدول العظمى وبعضها : ووجدت الجراح القديمة في أيرلندا ،

وفي الألاس والورين ، وفي بولندا ، وذلك في الوقت الذي أعطت فيه إمكانية وقوع صدام دولي فرصاً جديدة لمخوض الوضع القائم ؛ وفي الوقت الذي تركته فيه حروب البلقان جروحاً جديدة مفتوحة . ولكن هذه النقاط الحساسة كانت ، بدورها ، سبباً مباشراً للاضطرابات والتهديدات التي كانت تمثل مطالباً أو فرصاً بالنسبة لرغبة القوة عند الدول العظمى .

وفي المسألة الأيرلندية ، كانت مطالب الإستقلال الذاتي السياسي قد أدرجت إلى درجة كبيرة ، ولكن في النصوص التشريعية فقط ، في نوفمبر سنة ١٩١٢ . وطبقاً لمشروع الحكم الذاتي *Home Rule* الذي وافق عليه مجلس العموم ، حصل الأيرلنديون على حق انتخاب برلمان أيرلندي كان عليه أن يمارس السلطة التشريعية ، إلا ما يتعلق منها بالشؤون العسكرية أو البحرية وما يتعلق بالنظم الجبركية . حقيقة أن مجلس اللوردات قد رفض المشروع ؛ ولكن هذه المعارضة لم يكن في وسعها إلا أن تؤخر الموافقة الملكية لمدة عامين . ولذلك فقد كان من الواجب تطبيق نظام الحكم الذاتي ، من حيث المبدأ ، عند نهاية سنة ١٩١٤ .

وكانت هذه الإمكانيات هي التي تسبب في نشأة صعوبات جديدة ، لا لجرده أن بعض الوطنيين الأيرلنديين كانوا لا يكتفون بالاستقلال الذاتي وبالميلون بالاستقلال ، بل كذلك لأن سكان إقليم أولستر الذين كانوا في غالبيتهم من البروتستانتين ، كانوا يكونون نوحاً من الأقليات القومية ، وسط الأهالي الأيرلنديين الكاثوليك . فكيف توافق هذه الأقلية على أن تخضع لنظام سياسي يكون للكاثوليك فيه الكلمة العليا ، نتيجة لتفوقهم العددي ؟ ولا شك في أن قانون الحكم الذاتي قد جرح على أن يمنع البرلمان الأيرلندي للقبول في أن يحدد ديناً للدولة ؛ ولكن هذه الضمانة لم تظهر على أنها كافية : فأيرلندا البروتستانتية كانت ترفض في البقاء في نطاق تشريع البرلمان الإنجليزي ؛ ولذلك فإنها طالبت (م ٤٤ - تاريخ العلاقات الدولية)

بأن يقتصر تطبيق الحكم الذاتي على أيرلندا الكاثوليكية وحدها . ورفض « الوطنيون الأيرلنديون » هذا الحل كل الرفض . ومنذ مارس سنة ١٩١٤ أخذت مقاومة أولستر شكل الثورة . ولما رفضت الحكومة الإنجليزية قمع هذه الحركة بالقوة ، هدد الوطنيون في أيرلندا الجنوبية بقسوة الموقف بوسائلهم الخاصة . وكرنت كل من « الآتين » الأيرلنديتين قوات من المتطوعين . وكتب تيفل فرلسا في دبلن في ١٦ يونيو سنة ١٩١٤ أنه « تكفي شرارة صغيرة لكي تشمل نار حرب أهلية في أيرلندا » . وذكر لويد جورج *Lloyd George* وزير المالية « إننا نواجه للمشكلة الأكثر خطورة التي وقعت في البلاد منذ عصر أسرة ستيوارت » .

فهل كان ذلك مجرد أزمة داخلية بالنسبة للمملكة المتحدة ؟ لقد كان للسألة مدى دول : فالمركز العالمي لإنجلترا قد ضعف ، مادامت الوزارة ، التي إنشغلت بمشكلاتها المباشرة ، أصبحت تهتم بمشكلات القارة الأوروبية بدرجة أقل ؛ والحرب الأهلية ، في حالة نشوبها ، كانت ستشل العمل الخارجي لبريطانيا العظمى . وصرح وستون تشرشل ، وزير البحرية ، في مجلس العموم بأن « هناك قلق في كل البلاد الصديقة ، إذ أنهم يعتقدون أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحرك في الوقت الحاضر » . وأضاف أنه بما لا شك فيه أن هذه الحمى ستهدأ في حالة وقوع أزمة خارجية ؛ ولكن الوزارة لم تشاركه مثل هذا التفاؤل : فقررت أن تخفض ، في حالة وقوع حرب على القارة ، إلى خمس فرق مشاة ، قوة الحملة التي عليها أن تشارك في العمليات التي تقع على القارة ، وذلك حتى تحتفظ بقوات لديها للمحافظة على النظام في أيرلندا .

والسياسة الألمانية رأت الفرصة السانحة لإستغلال هذه الأزمة الأيرلندية : فكانت ألمانيا هي التي يحصل منها متطوعي أولستر ، وكذلك متطوعي أيرلندا الجنوبية على السلاح . وفي المعسكرين ، أعلن أكثر الرؤساء تشبهاً أنهم لن

يترددوا في طلب أو في قبول مساعدة ألمانية . وأعلن روجر كيسمنت *Roger Casement* الوطني المتحمس أنه يأمل ، في حالة نشوب حرب أوروبية ، وفي إلتصاف ألمانيا ، الذي سيجعل بريطانيا العظمى في حالة لا تسمح لها بمعارضة إستقلال أيرلندا . ولم يخف جيمس كريج *James Craig* ، وهو من أولستر ، أنه يفضل « ألمانيا والإمبراطورية الألمانية » ، على قانون الحكم الذاتي . وفي خلال شهر مايو سنة ١٩١٤ حضر ريتشارد فون كولمان *Richard von Kühlmann* مستشار السفارة الألمانية في لندن ، إلى أيرلندا لدراسة الحالة بنفسه ، ولم يتردد حتى في مشاهدة إستعراض للتطوعين .

وفي الألزاس واللورين ، وحيث وضع لإزدباد الإستسلام ، فيما بين عامي ١٩٠١ و ١٩١٠ ، غابت آمال أهداف الحكومة الألمانية حينما إستعادت حركة مقاومة الألةة قوتها رغم منح دستور ٣١ مايو سنة ١٩١١ . ومنذ مايو سنة ١٩١٢ . حدد غليوم الثاني « بتعطيم » الدستور وبغض أراضى الإمبراطورية إبروسيا ؛ وفي يناير سنة ١٨١٣ أمر بمطاردة « ذكريات الألزاس واللورين » . وهذا هو المناخ الذي وقعت فيه ، في نوفمبر سنة ١٩١٣ ، أحداث سافيرن *Saverne* التي أدت إلى إشتباكات بين أهالى الألزاس والمسكرين الألمان . وكانت أغلبية الرايخستاج الألماني قد إهترضت على الألفاظ المعينة التي تفوه بها ملازم صفيير همرة تسعة عشرة سنة ، وعلى أعمال العنف التي إرتكبها ضد الألزاسيين ؛ ولكن السلطة العسكرية رفضت معاقبة هذا الضابط . فاحتج برلمان الألزاس واللورين ، فى يناير سنة ١٩١٤ ، على هذا الموقف الذى إتخذته وزارة الحرية البروسية . ودلت حادثة سافيرن على الفشل النهائى لسياسة مقرر الدولة *Wedel* ، الذى قام إستقالته ؛ وأيقظت روح مقاومة السيطرة الألمانية : فضمت « رابطة الدفاع عن الزاس واللورين » ممثلين عن كل الأحزاب السياسية . وفى برلين ، لم يخف جاجو *Jagow* ، وزير الخارجية ، أن السيطرة الألمانية على الألزاس واللورين كانت تصطدم « بعداوة » هميقة .

و ثارت الإحتجاجات البولندية من جديد ، لافى غاليسيا التى كانت الإدارة النمساوية فيها معتدلة ، ولكن فى الأقاليم الروسية والروسية .

ففى بولندا الروسية ، كانت الحكومة الروسية قد بذلت ، منذ عشرين سنة ، جهوداً « للإستعمار » بهدف توطئ ميمرين ألمان ، ولم تحصل إلا هلى نتائج ضعيفة ، وكافت قد منعت ، وبدون نجاح كذلك ، إستخدام اللغة البولندية فى التعليم ، وحتى فى تعليم الدين . وهذه الطرق للضغط والشدة لم تؤد إلا لإثارة الضغائن . والمعارضة البولندية التى كانت ، منذ وقت بعيد ، تخضع للتبلاء ، أخذت شكلا جديداً منذ أن نجح حزب « قوى ديمقراطى » تسيره الطبقة البورجوازية ، فى أن يجذب إليه الفلاحين والمهال ، وفى أن يضع لنفسه برنامجاً أكثر راديكالية بكثير من برنامج المعارضة التقليدية ؛ وهذا الحزب الجديد مدعياته حتى سيليزيا العليا ، والى كانت الإحتجاجات القومية فيها ضعيفة حتى ذلك الوقت .

وفى بولندا الروسية ، فتح جزء من البورجوازية الصناعية بأن يطالب بموضعية إستقلال ذاتى ، فى الوقت الذى إستمر فيه جزء آخر بالمطالبة بالإستقلال . ولكن القوى الفعالة للحركة القومية كانت متجمعة فى « الحزب الإشتراكى البولندى » الذى كان قائده جوزيف بلسودسكى *Joseph Pilsudski* مثبجها فى غاليسيا . وكان بلسودسكى هو الذى يهد الثورة المقبلة ، بتنظيمه جمعيات رماية ، فى الإقليم النمساوى ؛ وكان مركز « لإتحاد الكفاح الفعال » ، الذى تمتد فروعه وتنشر فى الإقليم الروسى ، موجوداً فى ليفرل وأعلن بلسودسكى ، فى فبراير سنة ١٩١٤ أن « هذه الحركة العسكرية تميد طرح المشكلة البولندية على المائدة الأوربية » . ألم يكن ذلك ، فى أساسه ، هو رأى وزير خارجية روسيا ؟

وفى يناير سنة ١٩١٤ ، ذكر سazonof سazonof للقيصر ضرورة « خلق مصلحة حقيقية تربط البولنديين بالدولة الروسية » .

وهذه القطة للإحتجاجات فى المناطق التى كانت ، أكثر من مرة ، مركز

حركات القوميات ، أمارت إذن الشعوب ، في لندن ، وفي برلين ، وفي سان بطرسبرج ، بالصعوبات الداخلية الممكنة أو المتوقعة ، في حالة اشتباك الدولة في حرب دولية كبرى . ولكن أيا من هذه التهديدات لم يبد أن من طبيعته التسبب في التو ، في صدام بين الدول العظمى .

وكانت الخصومات البلقانية تخضع لذكريات الصراع الذي كان قد مزق شبه الجزيرة . وفي أوائل سنة ١٩١٤ نشرت لجنة ، كونتها هيئة كارنيجي *Carnegie* للسلام الدولي ، التحقيقات التي قامت بها في البلقان ، والتي تجمع نوعاً من الشهادات التي تمثل مرحلة خفيفة مفرقة : من القتل ، والإغتيال ، ولقتل غرقاً ، وإشعال الحرائق ، والمذابح والفظائع ، ليس فقط بين المسلمين والمسيحيين ، الذين تفصلهم الأحقاد الدينية والعواطف الدينية ، ولكن كذلك بين اليونانيين والبلغار ، وبين اليونانيين والعرب ، الذين كانوا ، بالأمس فقط ، قد انجبروا إلى السماء سوياً ، طالبين العون على حرب التحرير . وهذه الضغائن والأحقاد حافظت على حالة من عدم الاستقرار . كانت تتسبب في إمكانيات مباشرة لصدامات عملية ، خطيرة بالنسبة للسلم العام ، لأنها كانت تزيد من عدم الثقة الموجودة بين الدول العظمى .

وكانت مقدونيا هي المنطقة التي لصعدت فيها الإجهادات القومية الأشد حنفاً ، إذ أن خريطة القوميات ، فيها كانت تمثل منتهى الفوضى ، ولأن تطبيق معاهدة بوخارست كان يقسب في فوضى إجتماعية ومعنوية . وكان السبب الرئيسي لهذه الفوضى هو سياسة *المعصم* ، *assimilation* أو التمثيل ، التي مارستها الدول ، بشدة فائقة ، في الأقاليم التي قامت بغزوها : فكان مواطني البلديات ، والمدرسون ، والأهليان ، يسجنون ، وتساء معاملتهم ، ويطردون ، ؛ وكثيراً ما كان رعايا إحدى الكنائس الأرثوذكسية يجبرون بالقوة ، على التوقيع على تعهد بالانضمام إلى كنيسة أخرى من هذه الكنائس ، إذ أن رجال الدين كانوا

في كل مكان هم المبشرين بالدعوة القومية ، وكان هذا التحول من كنيسة لأخرى .
يعنى بالنسبة لهم « تغيير القومية » . وذكر تقرير لجنة التحقيق أن حرب تحرير
مقدونيا ، لم تحصل لسكان هذه البلاد إلا على نوع جديد من القساسة والمصائب
.... وإذا ما تذكرنا حرية التعلم والحرية الدينية التي كان الحكم العثماني قد تركها
للامالي ، لفهمنا أن عدداً كبيراً منهم أصبح يأسف عليها الآن ، . وعدم الثقة
والعنف تحتفظ بحالة من عدم الأمن ، تدفع الحكومات البلقانية إلى الإحتفاظ
بقوات كبيرة تحت السلاح ، « إذ أن الجيران كانوا مستعدين لتقطيع للمعاهدات
بنفس الطريقة التي كانوا مستعدين بها دائماً لعقدها . . ومنذ خريف سنة ١٩١٣
انفرط عقد التجمع الذي كان قد تشكل ضد بلغاريا في أثناء الحرب البلقانية
الثانية ، وأخذت الحكومات تبحث عن إمكانيات جديدة لوفقات أو لمخالفات .
وكانت الحكومة النموية المجرية ، التي لم تكن قد غفلت تماماً عن أمليها
في بحث تحالفها مع رومانيا من جديد ، ترغب في أن ترتب بين بلغاريا ورومانيا
مصالحة يكون شرطها المسبق هو تخلي حكومة صوفيا عن كل مطالبها في منطقة
سيلستريا .

وأدى ميلاد إمارة ألبانيا إلى نشوء صعوبات من نوع جديد ، لم تشترك
فيها الصرب واليونان وحدهما ، وهما جارقي الدولة الجديدة ، ولكن كذلك
النمسا والمجر وإيطاليا ، الشريكان اللذان لا يثقان في بعضهما في داخل التحالف
الثلاثي ، والمتنافسان سوياً في البحر الادرياتي .

وكان رسم الحدود ، بعد أن هدد في أكتوبر سنة ١٩١٣ بأن يؤدي إلى
إشتباك بين ألبانيا والصرب ، قد وضع الآن ألبانيا في مواجهة اليونان . وحاولت
الحكومة اليونانية أن تحتفظ « مؤقتاً ، بإيروس الشمالية حيث كانت أغلبية
السكان تتحدث اللغة اليونانية ، وحيث كانت لجنة تحديد الحدود قد أعطت
لألبانيا ، في ديسمبر سنة ١٩١٣ ، منطقة أجير وسكاسترو وساني كارانتا .

حقيقة أنها كانت مستعدة للواقعة على أن تسحب موظفيها وجنودها من هذه المنطقة ، ولكن بشرط أن ترخصها الدول العظمى في الخلاف الخاص بتقسيم جزر بحر إيجه ؛ ولاتمت بأن نفذت هذا الإلحاح ، رغم النداءات التي وجهتها إليها د الحكومة الثورية ، التي أنفشت في إيروس الشمالية من أجل مقاومة الحكم الألباني : لحصل السكان في المنطقة المتنازع عليها على مجرد وعد بوضعية إستقلال داخلي ، في نطاق الدولة الألبانية . ولذلك فإن مطالب د القومية ، اليونانية قد فشلت إذن . لماذا ؟ لأن هذا الساحل الشرقي لقناة كورفو كان يمثل أهمية إستراتيجية . وكانت الحكومة الإيطالية قد رفضت للواقعة على بقائه بين أيدي اليونان .

وهذه الحاية التي أعطتها النمسا والمجر وإيطاليا بهذا الشكل لمصالح الدولة الجديدة لم تكن مع ذلك تدل على قيام تعاون بين هاتين الدولتين في هذه المسألة ؛ بل كانت ، على خلاف ذلك ، مظهرأ لتنافسهما : فكانت كل منهما تحاول أن تحصل ، في ألبانيا ، على نفوذ متفوق . وإعتقدت الحكومة النمساوية المجرية أن على هذه الدولة التي كتب لها أن تقفل أمام الصرب طريق الوصول إلى البحر الأدرياتي ، أن تصبح حليفة للمملكة الثنائية . ولكن السياسة الإيطالية كانت عازمة كل العزم على أن تمتنع ، لا مجرد السلاف ، ولكن كذلك النمساويين المجرين من أن يسيطروا على سواحل قناة أوترنت .

ورسخت النمسا والمجر وإيطاليا أميرا ألمانيا ، وبروتستانتيا ، هو الامير فيد Wied ، قريب ملك رومانيا ، لكي يرأس هذه الحكومة . ولكن ، ما أن وصل هذا الأمير إلى دورازو ، في مارس سنة ١٩١٤ ، حتى وجد نفسه في مواجهة صعوبات ضخمة . فكيف كان يمكنه ، بدون موارد مالية ، وبدون إدارة منظمة ، أن يفرض سلطته على القبائل الجبلية التي لم تكن قد خضعت أبداً

«طريقة فعلية للحكومة العثمانية ، أو أن يحكم في الخلافات الموجودة بين المسلمين والكاثوليك ؟ ولم يكن في وسعه بوجه خاص أن يعتمد على وزرائه الألبانيين ، الذين كانوا مختلفين فيما بينهم . مختلفين معه . وهرضت عليه كل من فينا وروما ، وبالتناوب ، تأييدها المالى ومساعدتها لتكوين قيادات جيش ألبانى . وذكر غليوم الثانى أن « هذا القلام المنسكين سيقضى وقتا لا يحسد عليه ، بين هذين الآخرين غير المتفقين » . ولا شك في أنه قد طرحت ، في شهر أبريل ، مسألة العمل على منع استمرار هذه المنافسة عن طريق تقسيم مناطق النفوذ ؛ ولكن هذا المشروع لم يصل الى نتيجة . ثم بدأت في دورازو ، في النصف الثانى من شهر مايو ، حرباً مستميتة بين وكلاء إيطاليا ووكلاء النمسا والمجر : ففي ١٩ مايو ، وقع الإغتيال الذى قام به الأمير بحريض . من النمساويين المجرين (كما قالت الصحافة الإيطالية) وقبض فيه على وزير الحرية أسعد بك : وفي ٢٤ ، هاجمت القبائل الجبلية المدينة ، واضطر الأمير الى الاتجاه الى سفينة حربية : فظهرت المفوضية الإيطالية « سرورا كبيرا » ؛ ومع ذلك ففي ١٥ يونيو حاول الأمير ، طبقاً لنصائح المفوضية النمساوية المجرية ، أن يقوم بهجوم على الثوار ، وقابل الإيطاليون فشل هذه العملية براء كبير . وبدأ أنه من غير الممكن للحكومة الامير أن تحتفظ لنفسها بالسلطة ، إلا في حالة حصولها على قوة مسلحة دولية . وهذه الازمة الألبانية كانت إختباراً قاسياً للتحالف الثلاثى نفسه .

ومعصر الجزر العثمانية في بحر إيجة تسبب بين تركيا واليونان في صدام دبلوماسى هدد بأن يصبح صداماً مسلحاً . وكانت معاهدة بوخارست قد تركت للدول العظمى أمر إلتخاذ قرار فيها . وأخذ هذا القرار في فبراير سنة ١٩١٤ : وأعطى اليونان كل الجزر بإستثناء تينيدوس وإيمبروس ، التى تشرف على مدخل الدردنيل ، وكاستيلوريزو القرية من الدوديكانيز ، التى كانت إيطاليا تحتفظ فيها باحتلال « مؤقت » ، ولكن الحكومة التركية ، التى كانت ترغب

في أن تحصل كذلك على خيوس وميتيلين ، رفضت الموافقة على ذلك ، ولم تتفق الدول على إرفاقها على قبول قرارها . ودخلت الحكومتان اليونانية والعثمانية سوياً في مفاوضات مباشرة، ولكن بدون جدوى . وإشتمل فشل هذه المحادثات على خطر لشوب حرب : فاشترت تركيا بارجتين كانتا تمثيان في الترسانات الانجليزية ، وأعلن فنيزيلوس Venzelos رئيس الوزراء اليوناني ، في يونيو سنة ١٩١٤ ، تصميمه على الدخول في حرب قبل أن يتم تدعيم الاسطول التركي . حقيقة أن هذه الامكانية لوقوع حرب وقائية قد إختفت بعد بضعة أيام ، إذ أن الحكومة اليونانية نجحت ، عن طريق شراء بارجتين من الترسانات الأمريكية ، في إعادة إقامة توازن القوى البحرية . ولكن الامر بدا على أنه مجرد تأجيل لما يجب أن يحدث .

ومنافسات هذه الاتجاهات القومية البلقانية لم تكن هي وحدها التي تقسب سريماً في أشد الاخطار بالنسبة السلم العام . فكانت لإثارة « مسألة المضائق » تمثل تهديداً آخر .

فبعد الهزائم التي لحقت بها في حرب البلقان الاولى ، وأمام الإمكانات التي كانت تخشى وقوعها في بحر إيجة أو في آسيا الصغرى ، كان من الطبيعي أن ترغب الحكومة العثمانية في إعادة تنظيم جيشها ، في أقرب وقت ممكن ؛ وكان من المنطقي أيضاً أن تفكر في أن تستدعي أحد الجزرالات الألمان ، للإشراف على عملية إعادة التنظيم هذه ، مادامت ألمانيا كانت ، منذ حشرة سنوات ، ونتيجة لإمтиاز سكة حديد بغداد ، قد أخذت نصيباً هاماً لافي مجرد التنمية الاقتصادية للإمبراطورية الألمانية ، ولكن كذلك في إنشاء وسائل النقل التي حسنت الحالة العسكرية لهذه الإمبراطورية وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ ، نصت لاتفاقية ألمانية تركية على أن الجنرال ليان فون ساندرس *Liman von Sanders* ، الذي تماونه « بمئة » من ستين ضابطاً ، سيارس سلطة التفقيش العام ، وفي كل

الإمبراطورية العثمانية ، على القوات ، والتحصينات ، والسلك الحديدية ، وأنه سيعين علاوة على ذلك قائداً للفيلق التركي الأول ، الموجود في القسطنطينية .
واعتقد وانجهايم *Wangenheim* ، السفير الألماني وواضع هذه الإتفاقية ، أنه قد نجح بذلك في أن يدعم إرساء قواعد النفوذ السياسي الألماني : فكتب إلى المستشار بيتمان هولويج *Bethman Hollweg* يقول «كنا شابه هذا النظام نظام مصر ، كلما كان ذلك أفضل بالنسبة لتركيا » .

وكانت الحكومة الروسية تنظر بقلق إلى إمكانية وضع الجيش التركي في أيدي ألمانيا ، ولكنها كانت مشغولة أكثر من ذلك من وضع حامية البوسفور تحت القيادة المباشرة لأحد الألمان . وبدون جدوى أكد السلطان أن ليمان فون ساندروس لن يمارس أية سلطة و تتمارض مع إستقلال الإمبراطورية العثمانية ، : فإذا كانت القوات المربطة في العاصمة موضوعة تحت أوامر أحد الألمان ، فإذا يمكن أن يكون هذا الإستقلال ؟ والواقع أن هذه المسألة الخاصة بالقيادة المباشرة في القسطنطينية كانت في مركز المناقشات المرة التي وقعت بين ألمانيا وروسيا ، وكانت كذلك موضوع الضغط الدبلوماسي الذي قامت به روسيا ، مدعمة فيه بفريسا ، وكذلك بإنجلترا وإن كان ذلك بموقف مرن ، على الحكومة العثمانية ، وذلك بتهديدها بطلب «تعويضات » ، ووجد مسيرى السياسة الألمانية أنه من الأفضل الوصول إلى حل وسط : فكتب بيتمان هولويج « لماذا تثير المشكلات التي نرغب ، من أجل مصلحتنا نفسها ، في تأجيلها ؟ وترك ليمان فون ساندروس القيادة المباشرة للفيلق الأول ، ولكنه ظل مفتشاً عاماً للجيش التركي . وقبلت الحكومة الروسية هذا الحل الوسط ، الذي ترك للقائد الألماني اليد العليا في مسألة تنظيم الجيش العثماني .

وكتب رئيس هيئة أركان الحرب النمساوية المجرية ، في يناير سنة ١٩١٤ :

و علينا أن نحسب حساباً ، من السنوات القادمة ، لنشوب حرب بلقانية جديدة ، وربما حتى لنشوب حرب أوربية عظيمة .

٢ - المنافسة الاقتصادية والمالية :

رغم أن الإزدهار الواضح للعلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول الأوروبية — تبادل السلع وحركات رؤوس الأموال — قد أنشأ في بعض الحالات تضامناً في المصالح بين المنتجين وتجار البلاد المختلفة ، إلا أنه كان فرصة للنافسة في أغلب الأحيان . وبدون جدوى فضح رجال الإقتصاد من أنصار حرية التجارة لإتجاه الإحتكار وإتجاه الغيرة التجارية على أساس أنها دنانجة عن الجبل الاقتصادي ، فتأثير المصالح الخاصة الممددة بالمنافسة الأجنبية ، والرغبة في المحافظة على الاستقلال الاقتصادي للدولة كانت عوامل أكثر قرباً ، وأكثر قوة من نداءات أصحاب النظريات . فما هي الخطوط الرئيسية لهذه المنافسات بين المصالح المادية في سنة ١٩١٣ وبداية سنة ١٩١٤ ؟

في التبادل التجاري ، كانت الدولتين الأوربتين ذات سرعة التنمية الصناعية الكبيرة ، هي أحسن مهمل ، كل منهما ، مع الأخرى : ففي سنة ١٩١٣ كانت بريطانيا العظمى تحصل على ١٤.٢ ٪ من الصادرات الألمانية ، في الوقت الذي لم تحصل فيه النمسا والمجر منها إلا على ١.٠٩ ٪ وروسيا على ٨.٧ ٪ ، وكان نصيب ألمانيا هو ٧.٧ ٪ من الصادرات الإنجليزية ، بينما كان نصيب فرنسا منها هو ٥.٥ ٪ .

ولكن المنافسة كانت مريرة بين المصدرين الألمان والمصدرين الإنجليز على كل الأسواق الأوروبية تقريباً ، وحيث قضى الألمان على التفوق الذي إحتفظ به منافسهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وتفوقوا حتى عليهم في أغلب الحالات . ففي سنة ١٨٩٨ كانت مشتريات فرنسا من ألمانيا قد بلغت بالكاد ثلاثة أضعاف

مغترباتها من بريطانيا العظمى ؛ وفي سنة ١٩١٣ أصبحت الواردات الألمانية والانجليزية في نفس المستوى تقريباً

وفي بلجيكا ، وحيث زادت الواردات الانجليزية بوضوح ، في سنة ١٨٩٨ ، على الواردات الألمانية ، أصبحت الآن الواردات الألمانية هي التي تزيد ، بمقدار ٢٠٠ مليون فرنك بلجيكي ، على الواردات الإنجليزية . وتجارة أنفوس ، التي كانت شبه محتكرة للانجليز منذ وقت بعيد ، أخذت في التحول إلى الألمان ، وشرح الممثلون الدبلوماسيون الإنجليز قوة التوسع هذه بوجود أربعين ألف ألماني في المدينة وبصلات المصاهرة بين « الأسر الكبيرة » في أنفوس وفي منطقة الراين الأهل .

واشترى الهولنديون ، في سنة ١٩١٣ ، سلماً ألمانية بمبلغ ١٠٥١ مليون فلوران ، وسلماً لإنجليزية بمبلغ ٣٥٦ مليون فلوران فقط ، بينما كان الإنجليز والألمان متساوين قبل ذلك بخمسة عشرة سنة . وأصبحت ووتردام ، مع تقدم وزيادة الملاحاة على نهر الراين ، تمثل أهمية تقارب أهمية هامبورج بالنسبة للتجارة الألمانية .

وفي شبه جزيرة أيبيريا ، دافقت التجارة الإنجليزية عن مراكزها في البرتغال ، وحتى في إسبانيا ، حيث كان الفحم الذي يأتي من بريطانيا العظمى يباع ، نتيجة النقل البحري ، بسعر أرخص من سعر الفحم الألماني ؛ ولكن نصيب ألمانيا ، في واردات المواد المصنوعة ، كان في تزايد سريع .

وفي إيطاليا ، وحيث كانت التجارة الانجليزية — بعد أن كان لها ، حول سنة ١٨٨٠ ، مكاناً يزيد خمسة أضعاف في أهميته على أهمية التجارة الألمانية — قد احتفظت بتفوق واضح حتى نهاية القرن التاسع عشر ، إنقلب الموقف الآن : فالواردات الألمانية (٦٣٦ مليون ليرة) أصبحت تزيد ، في سنة ١٩١٢ ، بمقدار ٥٠ مليون ليرة تقريباً على الواردات الانجليزية .

وفي روسيا : بلغت قيمة الواردات الألمانية — آلات ، معدات كهربية ، منتجات كيميائية — والتي كانت في تقدم مستمر منذ معاهدة التجارة المعقودة في سنة ١٨٩٤ ، أربعة أضعاف قيمة الواردات الإنجليزية .

وأخيراً فإن تفوق التجارة الألمانية على التجارة الإنجليزية ، والذي هم منذ سنة ١٨٩٢ في رومانيا ومنذ سنة ١٩٠١ في الصرب ، قد امتد في سنة ١٩١١ إلى بلغاريا . وكانت اليونان وحدها هي التي ظلت فيها المواقع الاقتصادية الإنجليزية متفوقة .

فما هي أسباب هذا النجاح الألماني ؟ الموقع الجغرافي ، بلا شك ، إلا في المناطق التي تعطى فيها أسعار النقل البحري الرخيصة ميزة للتجارة الإنجليزية . وكذلك عناد التجار الألمان الذين لم يهملوا أصغر الفرص ، والذين عرفوا كيف يلائموا بين سلمهم وبين ذوق المشتري ، حتى يضعوا أرجلهم في السوق . وكذلك ونتيجة لتنظيم أكثر مرونة في الائتمانات المصرفية ، وافق المصدرون الألمان على إعطاء تسهيلات في مدد الدفع أطول من تلك التي كان يمنحها المنافسون . وكانت التقارير القنصلية الإنجليزية هي الأولى التي أشارت إلى الاتجاه . المحافظ ، (ويسميه الألمان والأمريكيون « الروتين ») الخاص برجال الصناعة والتجار البريطانيين ، والذين كانوا يعتمدون على سالف مجدهم .

وفي العلاقات بين ألمانيا وفرنسا ، كانت للمسائل الاقتصادية طبيعة مختلفة . فلا شك في أن المنافسة بين المصدرين كانت موجودة ، ولكن دون أن تأخذ نفس الأبعاد التي كانت لها في العلاقات الإنجليزية الألمانية . وكانت المبادلات التجارية بين البلدين بسيطة ، ولكن الميزان التجاري كان في صالح ألمانيا ، التي وصلت صادراتها صوب فرنسا ١٠٦٨ مليون فرنك في سنة ١٩١٣ ، بينما لم تزد الصادرات الفرنسية صوب ألمانيا عن ٨٦٦ مليون فرنك . وفي هذه المبادلات كانت المواد الأولية تحتل مكاناً هاماً ، مادامت فرنسا كانت

غى حاجة إلى الفحم الألماني ، ومادام في وسع صناعة التعدين الألمانية أن تجد في فرنسا جزءاً من موارد خام الحديد الذي ينقصها : فكانت نصف كمية فحم الكوك المستخدمة في الأفران العالية لمجموعة لونغوى — نانسى *Longwy-Nancy* تأتي من الرور ، وكانت مؤسسات التعدين في وستفاليا تحصل على موادها الأولية من اللورين الفرنسية .

وهذه الاحتياجات الإضافية دفعت كبار رجال الصناعة ، في البلدين ، إلى أن يحصلوا على ضمانات فلكي تضمن التزود بفحم الكوك وتتخلص من وصاية اتحاد الراين — وستفاليا ، إشتريت شركات الصلب الفرنسية — وخاصة شركة ويندل *wendel* — مناجم معدنية في منطقة الرور ، تقرب مساحتها من عشرة آلاف هكتار ، وكان أهمها هو منجم فردريك هنري ، الذي تقرب مساحته من ثلاثة آلاف هكتار ، وشاركت كذلك في المشروعات المنجمية الألمانية الكبرى — جلسنكيرشن *Gelsenkirchen* — في منطقة الرور ، وفي مناجم فحم الضفة اليسرى الراين . وكانت التكتلات الألمانية ترغب في الحصول على إحتياط من خام الحديد في الأقاليم الفرنسية ، وكان تيسن *Thyscen* يمتلك ، في اللورين ، منجمين ، لم يكن قد بدأ في إستغلالها ، وكان يرغب في أن يحصل على تفوق في إستغلال خام الحديد في نورماندى السفلى ، ولكنه اضطر ، أمام المقاومة التي لقيها ، إلى أن يقتنع باختيار نصيب كبير (٤٠٪) من إنتاج هذه المناجم . ويبدو أن مساحة هذه المناجم التي كانت قد إنتقلت إلى أيدي الألمان ، حتى سنة ١٩٣١ ، قد بلغت ١٧٣٠٠ هكتار ، أى تقريباً خمس المساحة الكلية للمناجم المستغلة في ذلك الوقت . وعلينا أن نلاحظ كذلك أن الشركة الدولية التي كانت تستغل مناجم العنزة في الجوار كان الألمان مشاركون فيها بنسبة كبيرة . وأخيراً فقد كان لكبار رجال الصناعة

الألمانية دوراً لفظاً في صناعة التعدين في نورماندى (كان تيسن يمتلك في سنة ١٩١٢ خمسة وأربعين في المائة من أسهم التأسيس في شركة الافران العالية في كاين) ، وفي الصناعة الكيميائية في منطقة إميان ، وفي الصناعات الكهربائية والكهربية الكيميائية في منطقة ليون . وفي المجموع ، وطبقاً لتقديرات موريس بومون *Maurice Baumont* — « كانت مشاركات الشركات الفرنسية ، قبل الحرب ، في مناجم الفحم الألمانية شيئاً قليلاً بالنسبة للتوسع الألماني في الصناعة الفرنسية ، وبالنسبة للمشاركة الفعالة للشروط الألمانية في إستغلال الموارد الفرنسية » .

وفي التجارة الخارجية لإيطاليا ، تفوقت ألمانيا ، ولكن بتقليل على بريطانيا العظمى ، بينما كانت المبادلات مع فرنسا تقل عن ذلك بأربعين في المائة حتى الأقل . وكانت إيطاليا تفتري من بريطانيا العظمى بنوع خاص الفحم الذي كان في وسعها أن تحصل عليه بسعر أقل من سعر الفحم الألماني ، نتيجة الفرق بين مصاريف النقل البحرية ومصاريف النقل بالسكك الحديدية ؛ وكانت تفضل أن تفتري من ألمانيا المنتجات المصنوعة — منتجات الصناعات المعدنية ، والكيميائية والكهربائية . ولكن هذه ليست سوى ملاحظات عامة . وإن ما يهتأ أكثر من ذلك هو سيطرة الألمان على القطاعات الرئيسية للحياة الاقتصادية . فكانت تجارة المصارف الإيطالية « في أيدي عدد من صغار وكبار المصارف التي كانت من أصل ألماني » ، وكان أشهرها هو المصرف التجاري *Banca Commerciale* الذي أُنشئ في سنة ١٨٩٤ بإشراف بليشرودر *Bleichroeder* ، رجل مصارف بسمارك . وكان المصرف التجاري هو الذي يساعد المشروعات الألمانية الكبرى الخاصة بالكهرباء والتي وصلت مبيعاتها من الآلات والمعدات في إيطاليا ٢٠٠ مليون فرنك في السنة ؛ وكان هو الذي يشرف على منشآت ترني ، وإلأفران العالية في سافوني ، وهو الذي عمل على أن يعقد ، في سنة ١٩١٣ ، لاتفاقية بين

بمحطات صناعة التعدين تضمن أن يستورد سنوياً في إيطاليا من ألمانيا ٤٠٠.٠٠٠ طن من الحديد المشكل : وكان له، تبعاً لذلك، نفوذاً على مصانع صناعة الأسلحة؛ وكان هو كذلك الذي يمتلك أغلبية الأسهم في الشركة العامة الإيطالية للسلحة. وفي سنة ١٩١٣، أظهرت المعلومات التي أعطاها معهد الدراسات التجارية في روما تزايد هذا النفوذ الإقتصادي الألماني.

وكانت روسيا على علاقات تجارية لشطة للغاية مع ألمانيا، التي بلغ نصيبها ٤٧ ٪ من الواردات و ٢٩٧ ٪ من الصادرات؛ وعلى خلاف ذلك لم يكن لها إلا علاقات بسيطة مع جاراتها الأخرى، النمسا والمجر، التي كان نصيبها في التجارة الخارجية لروسيا لا يزيد عن ٢٠ ٪. ومن الدولتين العظميين في غرب أوروبا، كانت بريطانيا العظمى من المورد الرئيس والعميل الرئيس للامبراطورية الروسية : فكانت المبادلات الأنجلو روسية تمثل، في قيمتها، ثلاثة أضعاف المبادلات الفرنسية الروسية (والتي كانت، رغم الروابط السياسية، أقل حتى من المبادلات الروسية الهولندية). ولكن، أي فرق بين الرقم الإجمالي للتجارة الأنجلو روسية — ٤٤٠ مليون روبل ذهب — والرقم الإجمالي للتجارة الألمانية الروسية، التي بلغت ١١٠٠ مليون! وهذا التفوق للتجارة الألمانية تأكد بوجه خاص في الأقاليم الغربية للامبراطورية، من كييف إلى قزاقستان، وحيث نلاحظ كذلك تسرب عدد من الفلاحين الألمان. وأعلنت الأوساط الوطنية الروسية، وممها كريشوتشين *Krivochéine* وزير الزراعة، في مارس سنة ١٩١٤، نيائهما لمرقة مثل هذا النفوذ، بتحديد حتى الأجانب في شراء العقارات الزراعية، وبتغيير معاهدة التجارة الألمانية الروسية بعق، وهي المعاهدة التي كانت فترة صلاحيتها قد أشرفت على الانتهاء؛ ولم يترددوا في قبول إمكانية نشوب حرب جرمكية، دون أن يرغبوا في التعرف من أجل دراسة نتائجها السياسية.

إلى أي مدى كان لهذه العلاقات التجارية تأثير على العلاقات السياسية؟ إن الإجراءات التي اتخذتها فرنسا وروسيا لحد من التوسع التجاري الألماني لم

تسكن السبب ، وإنما كانت النتيجة لصعوبات سياسية . وعلى العكس من ذلك بدأت المنافسة التجارية بين إنجلترا وألمانيا في الزيادة في فترة كانت العلاقات السياسية فيها مرضية بين الدولتين . فهل أصبحت هذه المنافسة عاملاً يثير الإضطراب في هذه العلاقات ؟

لقد وجدت الأوساط الاقتصادية الإنجليزية أن بريطانيا العظمى قد فقدت تفوقها الصناعي ، وأنه لم يعد في وسع المصدر الإنجليزي أن يفرض الأسعار التي يريد ، نتيجة لإشتداد المنافسة ، وأنه بالتالي من الضروري زيادة الصادرات من أجل الاحتفاظ بنفس حجم الواردات . وكان المتجون والتجار الإنجليز يعلمون جيداً أن السبب الرئيسي لهذه الحالة هو إزدیاد المنافسة الألمانية . وكان من طبيعته ذلك التسبب في شعور بنفور تجاه الألمان ، والاحتفاظ بحالة تفكير يمكن لتأنيها أن تؤثر على العلاقات السياسية بين الدولتين . ولكن ، كيف كانت هذه الحالة في حقيقتها ؟

فيما بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٠ اعتمدت صحف المحافظين على مسألة هذه المنافسة لكي تحاول إعادة بصمة فكرة العودة إلى اتجاه الحماية الجبركية ، بروجاً بنظام « أفضلية إمبراطورية » ، حسب المشروع الذي كان جوزيف تشامبرلين *Joseph Chamberlain* قد وضعه في سنة ١٩٠٢ : وهذه السياسة ، في حالة إتباعها ، كانت ستؤدي إلى وضع هقبات أحام الواردات الألمانية في كل الأقاليم البريطانية ، وكان من المرجح أن تؤدي إلى « حرب تعريفية جبركية » بين إنجلترا وألمانيا ؛ ولكن حرب الأحرار الإنجليزي رفض التدخل عن نظام حرية التجارة الذي كان مرتبطاً ، في تفكيره ، بالإزدهار الكبير الذي أفادت منه الحياة الاقتصادية الإنجليزية منذ ما يزيد على نصف قرن . ولذلك فإن المنافسة التجارية الأنجلو - ألمانية لم تؤد إلى حرب جبركية . فهل كان من طبيعتها أن تغري الشعب الأنجلزي ، أو على الأقل الأوساط الاقتصادية ، على التفكير (م - ٥٥ - تاريخ العلاقات الدولية)

فى إستخدام السلاح كوسيلة لتحطيم المنافسة الألمانية ؟ ليس هناك ما يدفعنا إلى الاعتقاد فى ذلك : فلقد حرف السفير الألماني فى لندن ، فى سنة ١٩١٢ كما كان قد لاحظ فى سنة ١٩٠٦ ، أن رجال الأعمال الإنجليز كانوا معادين لوقوع صدام مع ألمانيا .

وإذا كانت الأوساط الاقتصادية الإنجليزية قد اتخذت مثل هذا الموقف ، فلا شك فى أن ذلك كان يرجع إلى أنهم لم يقاسوا كثيراً . فصادرات بريطانيا العظمى ، ألم تستمر فى الزيادة ؛ رغم أن سرعة هذه الزيادة كانت أقل بكثير عن تلك التى كانوا قد وصلوا إليها فى ألمانيا وفى الولايات المتحدة ؟ وبالاختصار فإن المنتجين والتجار الإنجليز لم يتأثروا إلا من دقة المكاسب . ولذلك فإن موجة التعاضد ، التى كانت قد ظهرت فيما بين عامى ١٨٩٥ و ١٩٠٠ وفى الوقت الذى كانت قد ظهرت فيه منافسة الدول الصناعية الجديدة ، قد انقضت الآن . وستكون الامكانيات خطيرة فى حالة هبوط الصادرات فقط ، ولكن الرأى العام الإنجليزى كان يعتمد ، فى سنة ١٩١٤ ، فى أن هذا الخطر كان بعيداً .

فهل كانت الحالة مختلفة عن ذلك فى ألمانيا ؟ وهل من الضرورى أن نعتقد — كما أكدت ذلك كثير من الكتابات التاريخية الفرنسية — فى أن إزدهار الاقتصاد الألماني كان ، فى ذلك الوقت ، مهدداً تهديداً كبيراً ؟ كان الرايخ قد حصل على نجاح كبير فى « المعركة الاقتصادية » التى عاينها فى السنوات السابقة . ولا شك فى أن الأمل فى المستقبل كان ضعيفاً ؛ إذ أنه كان فى وسع أوساط رجال الأعمال أن يخشوا من وقوع « حصار اقتصادى » ، ومن إقفال الأسواق الخارجية الهامة — وهو خوف مشترك لدى كل الدول الصناعية الأوروبية ، مع أنه كان أشد خطورة على ألمانيا التى كانت الحياة الاقتصادية فيها يمكن التئيل منها: وكان جولي كامبون Jules Cambon قد لاحظ فى بعض

أجزاء من مراسلاته التفكير « العدوانى ، لهذه الاوساط . ولكن ، هل كان هذا القلق سريعا ؟ وهل كانت ألمانيا ، التى كانت صادراتها موجهة ، فى ثلاثه أرباعها ، صوب الاسواق الاوربية ، مبددة ، فى شتاء سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ ، أو فى ربيع سنة ١٩١٤ ، بأزمة إقتصادية ؟

كان التسكامل تاماً فيما بين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٣ فى كل قطاعات الإنتاج الصناعى . ومع ذلك فإذا كانت الصناعات الكيميائية والكهربائية قد ظلت مزدهرة عند نهاية سنة ١٩١٣ ، فإن صناعات التعدين والنسيج قد لاقت بعض الصعوبات : مثل انخفاض سعر الصلب وتحديد الإنتاج ، فى يناير سنة ١٩١٤ فى صناعة الآلات ؛ وانخفاض الطلبات التى تسببت فى بطالة جزئية فى صناعة النسيج فى ألمانيا الجنوبية . ولم تكن هذه الصعوبات ، مع ذلك ، صعوبات خطيرة : فنسبة البطالة لم تزد على ٤.٨ ٪ من عدد العمال ، بينما كانت ٢.٢ ٪ فى سنة ١٩١٠ أى فى عام الإزدهار الكبير . وكان هذا الثعب مؤقتا . فنذ يناير سنة ١٩١٤ بدأت الأسعار فى الارتفاع من جديد . وفى مارس وفى مايو كانت قيمة التجارة الخارجية أهل من تلك التى كانت قد وصلت إليها فى العام السابق ، أى قبل أن يظهر هذا « الثعب » . وفى يونيو انخفضت نسبة البطالة إلى ٢.٦ ٪ .

فأين مظاهر هذه الأزمة الإقتصادية ؟

فهل وجدت صناعة التعدين أنه من الضرورى أن تضمن احتياطيا من خام الحديد عن طريق ضم الأقاليم الفرنسية ؟ لقد كان هذا إفتراضاً طرأ على تفكير سفير فرنسا . ومع ذلك فإنها لم تظهر أى دليل عليه . فكيف يمكننا أن نؤكد أن إنجازات الضم ، التى ظهر التمييز عنها بعد الإنتصارات الألمانية فى سنة ١٩١٤ كانت قد تبلورت قبل الحزب ؟

كانت أكبر الاسواق المالية الاوربية موجودة فى لندن وفى باريس .

وكان سوق لندن قد حصل ، منذ وقت بعيد ، على مركز إستثنائى بالنسبة . للبادلات الدولية للسلع . ونتيجة لإعتماده على أسطوله التجارى ، أصبح غزناً كبيراً يوزع المنتجات الأوروبية على العالم ، ويوزع منتجات القارات الأخرى على أوروبا . ونتيجة ثبات قيمة عملته ، كان يحظى بثقة تجار كل العالم الذين اعتبروا أوراق البنك الإنجليزى على أنها معادلة للذهب . وفى لندن نشأت الأسواق الرئيسية للواد الأولية وللمعادن النفيسة ؛ وفى لندن كان من السهل عقد أرخص الإنفاقيات لنقل البصرى ، وكان من الممكن كذلك عقد إنفاقيات تأمين بأكبر ضمان . وأخيراً ، فقد كان التنظيم « التتقى » ، للمدينة « فريداً » ف نوعه ، : التركيز المصرفى الكبير الذى كان يضمن لمؤسسات الإئتمان الخمسة الكبرى — مصرف ميدلاند *Midland Bank* وبخاصة مصرف اللويد *Lloyd* — قوة لا مثيل لها ؛ والتخصص فى أوجه النشاط ، الذى يسمح لمصارف التسليف ، وللمؤسسات « الخصم » ، وللمؤسسات المتخصصة فى التعامل فى الأسهم الأجنبية ، بأن تكون لها شبكة هامة لجمع المعلومات . وكان دور « أصحاب مصارف التجارة » *Merchant Bankers* رئيسياً فى تمويل التجارة الدولية ، كما كان كذلك دور الخمسين مؤسسة ، التى كانت تشتري الأسهم الأجنبية فى بريطانيا العظمى أو التى كانت تعتمد إئتمانات للتجار والمزارعين فى البلاد الجديدة ، رئيسياً بالنسبة لحركة رؤوس الأموال . وفى سنة ١٩١٤ ، قدر إجمالى هذه الإستثمارات الإنجليزىة فى الخارج بمبلغ أربعة مليارات جنيه — أى مائة مليار فرنك ذهب — أى بما يوازى خمس الأروة القومية . وكان أصحاب رؤوس الأموال الإنجليز يتوجهون بأنظارهم بنوع خاص صوب الإمبراطورية البريطانية ، وصوب الولايات المتحدة أو أمريكا اللاتينية وصوب الشرق الأقصى ؛ ولكنهم لم يهتموا بالتطلع إلى بعض مناطق من أوروبا مثل روسيا وإسبانيا وإيطاليا .

وكانت أهمية سوق باريس ترجع بوجه خاص إلى فكرة الإدخار التي كانت، في هذه الفترة، مظهراً يميزاً للشعب الفرنسي — الإدخار الذي بلغ في العام، وفيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٣، من أربعة إلى خمسة مليارات فرنك . وفي أوائل عام ١٩١٤، بلغ إجمالي الإستثمارات الخارجية ٤٤ مليار فرنك تقريباً، أي تقريباً سدر مجموع الثروة القومية . وكانت لمصارف الإيداع أو التعامل الكبرى التي توجه إستثمارات عملاتها أفضليات تختلف تماماً عن أفضليات المؤسسات الانجليزية . ولذلك فإن هذه الاستثمارات الفرنسية كانت لها خصائص معينة .

فن ناحية، لم تتجه إلا نسبة بسيطة من هذه الاستثمارات صوب الامبراطورية الاستعمارية وكانت تفضل الاتجاه صوب أوروبا التي كانت تتمتع ثلثها : فكانت روسيا تحتل فيها المكان الأول، وقبل غيرها بكثير (١١ مليار ونصف مليار فرنك) ؛ ولكن الامبراطورية العثمانية، والدول الايبيرية والبلقانية كانت كذلك مناطق تجذب إلتباهاها . وحصلت المملكة الثنائية نفسها (رغم إلتباهاها السياسي) على رؤوس أموال فرنسية — ٢٢٠٠ مليون تقريباً — في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ؛ ولكن السوق المالي الفرنسي أقفل، منذ بداية القرن العشرين، بقرار من الحكومة، في وجه القروض النموية والمجرية، سواء أكانت خاصة أو عامة . حقيقة أنهم فكروا في إحدى الفترات، عند نهاية سنة ١٩١١، في رفع هذا الحظر، واقتصر سفير فرنسا بأنه قد حصل، في نظير قرض كبير بلغت قيمته مليار فرنك، على تأكيد بأن النمسا والمجر لن تؤيد ألمانيا في حرب عدوانية ؛ ؛ ولكن رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بوانسكاره . Raymond Poincaré ؛ الذي كان متحفلاً اتجاه وجهات نظر السفير، إستمع لوجهة نظر حكومة روسيا، التي كانت تخشى من أن تستخدم حصيلة هذا القرض في تسهيل عملية إعادة تسليح النمسا والمجر، وعارض فيه .

ومن ناحية أخرى ، كانت القروض التي تطرحها الحكومات الأجنبية تأخذ نصيباً كبيراً من هذه الاستثمارات ، وعلى الأقل نصف مجموعها ، سواء أكان ذلك بسبب شعور صغار الممولين الفرنسيين بأنهم كانوا يجدون بهذه الطريقة ضماناً أكبر عما كانوا يجدونه في أسهم الصناعة ، أو كان ذلك بسبب إبتاعهم إلى نصائح المصارف ، التي كانت سياستها تتفق ، في هذه النقطة ، مع إبتجاهات الحكومة .

ولل جانب الأسواق المالية في لندن وفي باريس ، كان دور السوق المالي الألماني متواضعاً . ومع ذلك فقد كانت الأرباح الصناعية كبيرة ؛ ولكن رؤوس الأموال التي تكونت بهذه الطريقة إستثمرت بسهولة في ألمانيا نفسها . وكان نصيب الادخار القوي الذي يتجه صوب الاستثمار في الخارج ضعيفاً — المشر تقريبا فيما بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٠ — واستمر في تناقصه . وفي سنة ١٩١٣ لم تزيد هذه الاستثمارات على ٢٢ إلى ٢٥ مليار مارك ، أي من ٢٦ إلى ٣٠ مليار فرنك ذهب . وكانت تتجه باستمرار صوب المناطق التي كان للتقنيين الألمان فيها دوراً هاماً في تنمية الإنتاج . ورغم أن ألمانيا قد أصبحت مصدرة لرؤوس الأموال ، إلا أنها إستمرت ، في بعض الحالات ، في البحث عن تأييد مالي أجنبي ؛ ووجدت هذا التأييد بسهولة في سوق لندن ، ولكنها لم تتمكن من الاتجاه ، إلا في حالات نادرة ، صوب سوق باريس ، إذ أن الحكومة الفرنسية كانت ترفض ، منذ سنوات ، الاعتراف بسعر التعامل في الأسهم الألمانية . ولا شك في أنها قد فكرت ، في سنة ١٩٠٩ ، وبعد الاتفاقية الخاصة بالفرنك ، وحتى بعد ذلك في بداية سنة ١٩١١ في إنهاء هذا النوع ، ولكنه لم يعد هناك مجال لذلك بعد أزمة أغادير . فكانت الدبلوماسية تستخدم السلاح المالي .

وفي الأشهر الأولى من عام ١٩١٤ كانت هذه الحركات الدولية لرؤوس الأموال وهذه القروض موضوعاً لمناقشات مريرة . فع كونها مرتبطة بمناقشات

المصالح الاقتصادية ، فقد كانت هذه المنافسات مترتبة على المشغوليات السياسية بنوع خاص . والمراسلات الدبلوماسية مليئة بما يقصد على ذلك .

وكانت روسيا ميدان عمل هام بالنسبة للصهارف الفرنسية ، والألمانية ، والانجليزية ، والبلجيكية ، إذ أن معظم الصناعات الكبرى وجزءا كبيرا من البيوت التجارية المتخصصة في العلاقات مع الخارج كانت ، من وجهة النظر المالية ، في أيدي الأجانب . وربما اتجهت لسبب رأس المال الاجنبي هذا إلى الانخفاض ، ولكنها ظلت كبيرة . وكانت الاستثمارات الفرنسية هي المتفوقة : فالادخار الفرنسي ، خلاف العشرة مليارات فرنك ذهب التي إستثمرت في قروض الدولة الروسية وإستخدمت جزئيا في إنشاء السكك الحديدية الاستراتيجية ،

قد أعطى ، وبخاصة عن طريق بنك الاتحاد الباريسي *Banque de l'Union Parisienne* ، ملياراً ونصف مليار من الفرنكات إستثمرت في الشئون المصرفية وشركات التأمين والمناجم والتعدين وصناعة النسيج . وكان لرؤوس الاموال الانجليزية (٢٧٥٠ مليون فرنك) دوراً في غاية الأهمية في صناعات البترول : فكان نصف الانتاج خاضع ، لمؤسسات ولشركات كانت المعاركة الانجليزية في رؤوس أموالها متفوقة . وكانت الاستثمارات الألمانية (٢٢٠٠ مليون) أقل أهمية ، لأن أصحاب رؤوس الاموال هذه كانوا يجمعون عن المفامرة بها في هذه البلاد التي كانت بلادم على علاقات صعبة بها ؛ ومع ذلك فقد كانوا يحتلون مراكز قوية في صناعة إنشاء الآلات وفي الصناعات الكهربائية - الكيميائية .

وكانت مسألة مصانع بوتيلوف *Poutiloff* مثلاً على هذا التوافق السياسي مع المعاملات المالية . ففي هذه المؤسسة التي كانت ، منذ سنة ١٩٠٥ ، في روسيا هي أكبر منتج المهمات الحربية ، حصلت مجموعة كريسو *Creusot* التي أبدعها بنك الاتحاد الباريسي ، في سنة ١٩١١ على مركز متفوق من وجهة النظر التقنية .

وفي سنة ١٩١٢ على مركز متفوق من وجهة النظر المالية وفي يناير سنة ١٩١٤ وبمناسبة زيادة رأس المال ، خضعت مجموعة كريبز من أن يتفوق كروب *Krupp* عليها . واعتقدت الحكومة الفرنسية أنها كانت دهملية سياسية واضحة . وكان ذلك كافيا لفشل المشروع ، إذ أن حكومه روسيا قد قررت عدم السماح بزيادة رأس المال إلا في حالة إبعاد كروب . وسرعان ما قدم بنك الاتحاد الباريسي رؤوس الأموال اللازمة . وربما لم يلوحرا « بصولجان كروب » إلا لتوريط المصارف الفرنسية ؟

وكانت مجموعة كريبز هي كذلك التي حصلت ، ونتيجة لتأييد السفارة لها من مجلس الوزراء الروسي ، على أن يعيد إليها بعملية إعادة التنظيم التقني لمصانع بيرم التعدينية . وفي نظير ذلك وافقت الحكومة الفرنسية على أن تزيد ، بمقدار مائة مليون فرنك ، شريحة القرض الروسي الجديد الذي كان سي طرح على سوق باريس .

ولكن أكبر المعارضين كانت هي الدول البلقانية ، التي كان عليها أن تغطي الأعباء التي كانت قد خلفتها حروب سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ ، وأعباء إعادة البناء وحتى نفقات إعادة التسليح .

وكانت الصرب في حاجة إلى تأييد مالي لكي تتمكن من تسوية مسألة عويصة خاصة بالسكك الحديدية . ففي الأقاليم التي تنازلت عنها الإمبراطورية الألمانية لدولة الصرب كانت السكك الحديدية من أوسكوب إلى ميتروفيتزا ، ومن موناستر إلى سالونيك ، ملكاً « لشركة السكك الحديدية الشرقية » ، التي كانت أغلبية رؤوس أموالها ملكاً للنموسيين ؛ وكانت هذه الشركة ترغب في العودة إلى إستغلال خطوطها بعد أن كانت قد تمطلت في أثناء الحروب البلقانية وكانت حكومة الصرب تنوى شراء هذه الخطوط ، بمساعدة رؤوس الأموال الفرنسية ، حتى تكون حرة في بلادها . وكانت المفاوضات مريرة ، إذ إن حكومة

فينا وجدت فيها فرصة سانحة « لإخضاع » الصرب ، ورفضت حكومة بلجراد حلا وسطاً — « تدويل » الشركة — كانت مجموعة مالية فرنسية قد اقترحت . وظل الحلاف مستمراً حتى الوقت الذي وقعت فيه حادثة سيرا جيقر .

وتظهر الخصائص السياسية لهذه التفاعلات المالية أكثر وضوحاً في العلاقات بين الدول العظمى وبلغاريا بنوع خاص ولذلك فإن هذه الحالة تحتاج إلى بعض الإلتفات . فحكومة صوفيا ، مادامت لا تقدر على الموافقة على نتائج معاهدة بوخارست ، فكرت في أن تعتمد على النمسا والمجر : وكان هذا هو إتجاه رادوسلافوف *Radoslavoff* الذي سلبه الملك السلطة في خريف سنة ١٩١٣ . وأقامت المفوضية الروسية في صوفيا إتصالاً مع مالينوف *Malinoff* ودانيف *Danef* ، رؤساء المعارضة ؛ وكانت تتوقع هزيمة الوزارة في الإنتخابات العامة ، وتوزع إعلانات على الصحف . ومع ذلك فقد جاءت نتيجة هذه الإنتخابات العامة ، في شهر مارس سنة ١٩١٤ ، في صالح رادوسلافوف

ولكى تميد لإصلاح الحالة ، إعتمدت الدبلوماسية الروسية على الإحتياجات المالية لبلغاريا التي كانت تبحث في الخارج ، منذ خريف سنة ١٩١٣ ، عن قرض يبلغ ٥٠٠ مليون فرنك لكي تدعم به هذا الدين السائر ، والذي وصفه فردناند بأنه « مسألة حيوية بالنسبة للبلد وبالنسبة للحكومة » . وفي ديسمبر سنة ١٩١٣ ، كان رئيس الوزراء البلغارى قد قام بمحاولة للوصول إلى السوق المالى الفرنسى ؛ وكان قد أبلغ الحكومة النمساوية المجرية بذلك ، وأضاف أن هذا الإنجاء المالى لن يبدل شيئاً من إتجاهه السياسى : فسيبقى أمر عقد معاهدة سرية بين بلغاريا والنمسا والمجر ممكناً ، إذ أنهم « لن يتحدثوا عنه في باريس » . ولكن الحكومة الفرنسية رفضت الموافقة على سمر التعامل على السندات البلغارية نتيجة لطلب الملح الذى تقدمت به حليفتها روسيا .

ومن المؤكد أن نجاح رادوسلافوف في الإنتخابات لم يأت بأى تخفيف

بالنسبة للصعوبات المالية للدولة البلغارية، ولكنه فتح إمكانيات جديدة بالنسبة لحلها. فالتنمسا والمجر كانت ترغب، بعد تقديم الانتخابات لموقف الوزارة البلغارية، في أن تضمن لها أسباب الحياة؛ فطلبت إلى ألمانيا أن تفتح سوقها المالي أمام قرض بلغاري وأصررت على أن رفض ذلك ستكون له «أخطر النتائج» بالنسبة لسياسة التحالف الثلاثي وقامت الدبلوماسية الروسية، من جانبها، بتضيير مواقفها: فبدلاً من أن تطلب إلى الحكومة الفرنسية أن ترفض المطالب البلغارية، أصبحت ترغب الآن في الموافقة على هذه المطالب، وبشرط تغيير اتجاه السياسة الخارجية البلغارية. وباجمال، وكما كتب الوزير المفوض الفرنسي، في ٢٠ مايو سنة ١٩١٣، فإن «خطورة الحالة المالية التي تسيطر على الموقف السياسي»، إذ أن مصير الوزارة و«مستقبل بلغاريا نفسها» كان يتوقف على نجاح القرض. وفي برلين، كانت المصارف مترددة، إذ أنه كان من اللازم، من أجل تقديم رؤوس الأموال في هذه المغامرة، أن تحصل على الأقل على إمكانيات الحصول على ميزات إقتصادية ثابتة كانت الحكومة البلغارية ترفض إعطائها. وقامت الحكومة الألمانية، التي كانت تذكرها الحكومة النمساوية المجرية باستمرار بالموضوع، بالضغط على مصارفها وطبقة الحكومة الفرنسية، التي خضعت لمطالب روسيا، وإن كانت قد وجدت صعوبات كبيرة في إرضاء رجال المصارف، مشابة لذلك.

وفي أواسط مايو سنة ١٩١٤ بلغت المسألة مرحلة حرجية. فكانت المصارف الفرنسية مستعدة لتقديم هذا القرض بشروط أحسن من تلك التي كانت ترغب فيها المصارف الألمانية؛ ولكن الممثل الدبلوماسي لروسيا في صوفيا أبلغ رئيس ديوان الملك أن تحقيق ذلك مشروط بإقالة وزارة رادوسلافوف وإحلال وزارة برئاسة مالبينوف محلها في السلطة. فهل سيخضع الملك فرديناند لمثل هذا الضغط؟ واعتقد سفير فرنسا في سان بطرسبرج، والذي كان قد أمضى فترة طويلة

فى صوفيا، أن ملك بلغاريا، الذى كان غارقا فى الديون، سيستجيب لمستلزمات القرض. وكان هذا سوء تقدير : فرفض الملك المطالب الروسية بطريقة قاطعة ، وأعلن فى ١٧ يونيو ، بلسان وزير ماليته ، أن القرض سيتعاقد عليه فى برلين . وكانت عصيبة الدبلوماسية الروسية ، والوحشية غير اللبقة لممثلها الذى جرح الملك فرديناند ، هى السبب المباشر فى هذا الفشل ، حسب رأى ممثل فرنسا فى صوفيا فلماذا يعقد مسألة القرض بمسألة وزارية ويحاول إجبار الملك على أن يسلم السلطة لرجال يعتبرهم على أنهم أعداءه الشخصيين ؟ إن هذا الدبلوماسى كان يجهل ، أو تظاهر بتجاهل ، أن الكى دورسيه كانت قد وافقت فى أول الأمر على طلب روسيا ، ولم تقدم أى تحفظ إلا فى اللحظة الأخيرة . وحاولت الحكومة الفرنسية أن تعيد الدخول فى المفاوضات ، ولكن بدون جدوى ؛ وبدون جدوى كذلك حاولت أن تنقل عرضاً لبنيك بيريه *périer* وحددت أنها لن تفرض أى شرط سياسى : فوقعوا على القرض الألمانى بعد بضعة أيام . وبحثت الحكومة العثمانية ، فى فبراير سنة ١٩١٤ ، عن تأييد مالى ، أظهرت الحكومة الفرنسية لاستعدادها لمنحه إياها - وحصلت فى ١٩ مايو على الموافقة على سحر الإصدار لقرض يبلغ ٥٠٠ مليون فرنك ، بعد أن وعدت ، فى نظير ذلك ، بأن تطلب من الصناعة الفرنسية مبيعات عسكرية وبحرية ، وأن تحتفظ لفرنسيين بثلاثة مناصب هامة فى الإدارة العليا للشئون الاقتصادية والمالية . وكانت الحكومة الفرنسية قد جعلتها تؤمل فى إمكانية موافقتها قريبا على قرض ثلثين يبلغ ٢٠٠ مليون فرنك ؛ ولكنها أعلنت ، أمام أخطار وقوع صدام تركى يونانى ، أنها تؤجل تنفيذ هذا الوعد حتى الوقت الذى تصبح فيه السياسة الخارجية التركية « غير مثيرة للقلق » . وأظهر البرلمان الفرنسى قلقه ، أمام كثرة هذه القروض الأجنبية ، فنادى الداعى لإغراق سوق باريس المالى ، فى نفس الوقت الذى تتطلب فيه إعادة التسلح إصدار قروض فرنسية ؟ وكادت وزارة دوميرج *Doumergue* أن تفقد

الثقة وقت تشكيلها ، في ديسمبر سنة ١٩١٣ ، وبشأن هذا الموضوع ؛ ولكن جوزيف كايو *Joseph Caillaux* وزير المالية حصل على موافقة البرلمان على قرار يترك له السلطة في أن يوافق على أسعار إصدار سندات القروض الأجنبية حينما تضمن هذه العملية لفرنسا « ميزات سياسية أو اقتصادية » . وهكذا كان « السلاح » المالي يحتل مكانته بين وسائل العمل الدبلوماسية .

الفصل الثامن والثمانون

الدول والشعوب امام التهديد بالحرب

هذه المنازعات الإقليمية أو هذه الإصطدامات بين القوميات ، وهذه المنافسات بين المصالح الاقتصادية أو المالية ، كانت تحتفظ بحالة من التوتر الدولى التى كان نموها يضع كل الدول العظمى الأوروبية فى مواجهة نفس المشكلات . وكانت ردود الفعل النفسية — ردود فعل الجماهير أو ردود فعل الحكومات — هى التى يهتد بها بوجه خاص أن نوازن بينها ، إذ أنها تسمح بفهم الجوهر الذى وقعت فيه ، فى يوليو سنة ١٩١٤ ، الأزمة النهائية .

١ — النفسية الجماعية :

كانت سياسة التسليح هى النتيجة المباشرة للتوتر الدولى . وكانت لها أصداء كبيرة ، وعلى الأقل فيما يتعلق بالتسليح البرى ، على النفسية الوطنية ، إذ أن زيادة عدد القوات — وهى عامل أساسى لقوة الجيوش ، فى هذه الفترة — كان يعنى زيادة مدة الخدمة أو زيادة الإلتزامات العسكرية ومدها إلى رجال كانوا ، حتى ذلك الوقت ، معفون منها . وكانت كل الدول العظمى الأوروبية تقريبا قد سارت على طريق إعادة التسليح منذ بداية الأزمة البلقانية فى سنة ١٩١٢ . ولكن بسرعات متفاوتة .

كانت ألمانيا هى التى بدأت بأخذ الدافع . وكان الإقتصار الذى حصلت عليه الدول البلقانية على الإمبراطورية العثمانية قد أضعف الموقف العسكرى للنمسا والمجر ، التى كانت ستجبر ، فى حالة وقوع صدام ، على أن تركز قوات هامة على حدودها الجنوبية . وبالتالى سيكون ثقلها أقل على روسيا ، حيث

سيكون على الجيش الألماني أن يواجه مسئولية أشد مثقلاً . وكانت هيئة أركان الحرب الألمانية منذ وقت بعيد مصممة ، في حالة لشوب حرب عامة ، على أن تبدأ بتوجيه كل قواتها تقريباً ضد فرنسا ، لكي تحاول أن تحصل في فترة قصيرة على نصر نهائى ، ثم تدور بحموشها بعد ذلك ضد روسيا . وكان نجاح هذه الخطة يعتمد على سرعة الهجوم على « الغرب » : فكان من اللازم الوصول في فترة ستة أسابيع (وكانت هذه هي الفترة التي قدرها الجنرال دى مولتكه ، آخذاً في الحسبان بطء التعبئة الروسية) ، إلى القضاء على الجيش الفرنسى . ولذلك فإن القيادة الألمانية كانت ترغب في أن تعتمد ، من الأيام الأولى للحرب على كل الوسائل الضرورية ، دون أن تجبر على انتظار التعبئة التامة للقوات الإحتياطية . ولقد حصلت ، بالقانون الذى عرض مشروعه على الرايخستاج في ١٤ يناير سنة ١٩١٣ ، والذي صوتوا عليه في ٣ يوليو ، على زيادة عامة للقوات المسلحة العاملة ، التي زاد عددها بسرعة من ٦٢١ر٠٠٠ رجل إلى ٧٦١ر٠٠٠ رجل ، والتي كان عليها أن تصل في العام التالى إلى ٨٢٠ر٠٠٠ رجل . وكانت هذه إجراءات يسهل تطبيقها ، مادام الجيش الألماني لم يكن يشتمل ، حتى ذلك الوقت ، على كل المجهزين الصالحين للخدمة العسكرية .

ولم تكن النمسا والمجر قد طلبت إلى سكانها مجبوراً يقبضه ، حتى من بعيد ، ذلك الذى كانت ألمانيا قد قامت به . وحتى سنة ١٩١٢ ، لم يزد عدد المجهزين سنوياً في الجيش للمشاركة كثيراً على ١٠٠ر٠٠٠ رجل . وقبيل حرب البلقان الأولى ، زيد عددهم إلى ١٦٠ر٠٠٠ رجل . وأمام نتيجة هذه الحرب ، حصلت هيئة أركان الحرب على وعد بإعداد قانون عسكري جديد ؛ ووضع المشروع الخامس به عند نهاية سنة ١٩١٣ ، ولكن عمل الجهاز التشريعى كان بطيئاً في المملكة النافية ، وخاصة بالنسبة لقانون عسكري كان من اللازم أن يوافق

عليه برلماناً فيينا وبودابست ، وكذلك مجلس الوفود ؛ ولذلك فإن التصويت على هذا القانون لم يكن قد تم بعد في ربيع سنة ١٩١٤ .
وهذا المجهود من جانب دول الوسط تسبب في رد فعل من جانب فرنسا ومن جانب روسيا .

وكان رد الفعل الفرنسي سريعاً : فشروع القانون الذي وضع في مارس سنة ١٩١٣ ، وافقوا عليه في ٧ أغسطس . ووجدت هيئة أركان الحرب أنه سيكون عليها أن تواجه ، من أول الحرب ، هجوماً ألمانياً متكتلاً ؛ ولم تكن لديها التية بالإقتصار على إستراتيجية دفاعية ، وكانت ترغب في أن تتمكن من أخذ الدافع والمبادأة في العمليات ، وعلى الأقل في أحد قطاعات الجبهة ؛ ووجدت كذلك أنه من الضروري أن يكون لها ، هي أيضاً ، أكبر عدد ممكن من القوات « العاملة » . وكانت الوسيلة الوحيدة للوصول إلى ذلك هي زيادة مدة الخدمة العسكرية ، مادامت الحالة السكانية لم تكن تسمح بزيادة عدد المجندين سنوياً . وهكذا حدد القانون الجديد مدة الخدمة العاملة بثلاث سنين ، وأوصل بذلك الجيش في زمن السلم إلى ٧٥٠.٠٠٠ رجل ، بخلاف الحاميات الموجودة في المستعمرات وقوات المجندين من الأهالي ، وذكر الملحق العسكري الألماني أن أغلبية الرأي العام كانت تعتبر هذا الجيش « كوسيلة للدفاع » ، وليس كوسيلة للهجوم على ألمانيا في أول فرصة .

وكان رد الفعل الروسي أكثر بطئاً . فعند نهاية سنة ١٩١٣ قرر مشروع إعادة تنظيم الجيش زيادة عدد القوات في زمن السلم من ١.٣٠٠.٠٠٠ إلى ١.٨٠٠.٠٠٠ رجل ، ابتداء من سنة ١٩١٤ ، وزيادته باستمرار حتى ١.٨١٠.٠٠٠ رجل . وفي مارس سنة ١٩١٤ ، وعد كل رؤساء المجموعات في الدوما بالتصويت على الميزانية اللازمة ، على أن توزع على ثلاث سنوات . ولذلك فإن الإصلاح كان سيصل إلى أقصى فاعليته في سنة ١٩١٧ فقط . ولم يبد أنه من الممكن تحقيق

زيادة أسرع من ذلك ، لالعدم وجود مجندين (فالجيش الروسى كان بعيداً كل البعد عن إستخدام كل موارده من المستعدين للخدمة) ، ولكن نتيجة لنقص الضباط . وللمعدات والدعائر . ومن ناحية أخرى ، قررت الحكومة إنشاء سلك حديدية جديدة ، لكي تقلل من مدة تجميع جيوشها ؛ فحصلت فى سبيل ذلك من الحكومة الفرنسية ، فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، على التصريح بطرح فرض يبلغ مليارى فرنك على السوق الفرنسى ، وعلى أربعة شرائح سنوية .

ولم تشترك إيطاليا ولا بريطانيا العظمى فى هذا التسابق فى التسلح البرى .
فهيئة أركان الحرب الإيطالية ، التى كانت قد اضطرت إلى إستخدام أكثر من ١٠٠.٠٠٠ رجل فى حملة طرابلس الغرب : إقتصرت على أن تقوم ، فى سنة ١٩١٣ ، بإعادة تنظيم الضباط والمهبات ؛ ووجدت فى مارس سنة ١٩١٤ ، أنه سيكون من الضرورى القيام « بمجهود ضخم » ، لكي تضع الجيش الإيطالى فى مستوى الجيوش الأوربية الأخرى ؛ ولكى حاله الميزانية لم تكن تسمح بالتفكير فى مثل هذا المجهود . والجيش الإنجليزى ، بعد إستثناء الحاميات الموجودة فى المستعمرات والمتطوعين فى القوات المكلفة بالدفاع الإقليمى ، لم يكن يشتمل إلا على ستة فرق تصلح للدخول فى عمليات تقع على القارة عند بداية لشوب حرب عامة ؛ حقيقة أن هيئة أركان الحرب كانت قد فكرت ، فى سنة ١٩١١ وفى سنة ١٩١٢ ، فى إنشاء جيش كبير ، يجند عن طريق الخدمة العسكرية الإجبارية القصيرة المدى ، وأن رابطة الخدمة القومية قد قامت بحملة فى صالح هذا المشروع . ولكن الحكومة أبعدته ، إذ أن الإجبار على الخدمة ، والذى كان يتعارض مع التقاليد البريطانية ، كان غير محبوباً -- ، وأن تزويد هذا الجيش الكبير بالضباط سيضطر بعملية جمع قيادات البحرية ، فى الوقت الذى كان التنافس البحرى مع ألمانيا يجبرها على أن تبدل مجهوداً جديداً فى هذا

الميدان - ، ولأن التجنيد ، بتغييره لنظام الحياة الاجتماعية وزيادته للأعباء المالية ، سيهدد « التفوق الإقتصادي لإنجلترا » .

ولكن الدول الصغيرة المطلة على بحر الشمال وعلى بحر البلطيق ، والتي كانت مجاورة للدول العسكرية الكبرى ، والتي كان من الممكن أن تجد نفسها مهددة ، أخذت لإحتياجاتها : القانون العسكى فى الأراضى المنخفضة ؛ ولإعادة تنظيم الجيش السويدى . والحكومة البلجيكية ، التى كانت تخشى من إتهاك وضعيتها الحيايد ، بدأت فى تنظيم جيش كان فى وسع عدده أن يصل ، فى حالة الحرب ، إلى أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ رجل - ولكن بعد فترة بضع سنوات فقط .

وفى كل الدول التى زاد فيها ، كان هذا التسابق فى التسلح يحتفظ بقلق لى رأى العام . ولكن يفهموا شعورهم ضرورة زيادة الأعباء العسكرية ، ولكن يجعلوها توافق على زيادة الأعباء الضرائلية التى تنتج عنها ، اضطرت الحكومات وهيئات أركان الحرب إلى الإصرار على خطر الحرب . وفى المناقشات البرلمانية ، وقت التصويت على القوانين العسكرية ، كانت بطبيعة الحال الإشارات إلى إمكانية الصدام هى التى تسيطر على المناقشات وعالجت الصحافة إمكانية نشوب حرب على نطاق واسع ، وقامت الأوساط العسكرية بحملات فى الصحف . وفى ألمانيا بوجه خاص كانت هذه الحملات نشطة ؛ وقامت بها جماعات عسكرية وروابطات من أتباع الجامعة الجرمانية ، التى مجدت فكرة الحرب : « فساعة تسوية الحساب الكبرى قريبة » . وحصل كتاب الجنرال فون برنهاردى *von Bernhardi* المسمى « الحرب اليوم » على نجاح كبير فى المكتبات . وكانت هذه الحملة ، فى سنة ١٩١٣ ، موجهة ضد فرنسا بنوع خاص ؛ وتحولت فى فبراير ومارس سنة ١٩١٤ ضد روسيا التى ذكرت جريدة *Koelnische Zeitung* أنها كانت تستعد ، بعد مضى فترة ثلاثة أو أربعة سنوات ، لشن حرب ضد ألمانيا . ولكن فى فرنسا كذلك ، قامت الصحف المتصلة بهيئة أركان الحرب و (م - ٥٦ - تاريخ العلاقات الدولية)

مثل *La France militaire* ، بمظاهرات لها إتجاه تطرفي . وإتجهت هذه المناقشات البرلمانية وهذه الجملات الصحفية إلى أن تريد ، لدى الرأي العام ، الإعتقاد في أن التوتر الدول سيؤدي بالترجيع إلى الحرب . وهذا الإعتقاد ، ألم يكن في وسعه أن يصل إلى نوع من القبول ؟

ولكن إذا كانت إمكانية نشوب حرب تقيم في كل مكان ، في الدول العظمى ، على الرأي العام ، فإن الأمر لم يكن في حاجة إلى كثير لكي تكون ردود فعل الرأي العام متشابهة أمام مثل هذه الإمكانية .

ففي الرأي العام الفرنسي والرأي البرلماني الفرنسي ، إصطدمت زيادة الأعباء العسكرية بمقاومات عنيدة . ففي أثناء مناقشة « قانون الثلاث سنوات » أمام مجلس النواب ، أخبرت معارضة الاشتراكيين وجوه من الراديكاليين الاشتراكيين الموافقة على القانون . ولاشك في أن أعداء هذا القانون لم يمارضوا في ضرورة حقوية الدفاع الوطني ؛ ولكنهم إعتقدوا في أنه من الممكن أن يصلوا إلى ذلك من طريق تنظيم الإحتياطى ، — وقال العسكريون عنها أنها طريقة غير كافية لوقف « هجوم مفاجئ » . وحين صوتوا على القانون ، في أغسطس سنة ١٩١٣ ، هل كان ذلك يعنى دلالة على إتجاه الرأي العام إلى أن ينظر بعين الإرتياح إلى فكرة الحرب ؟ لقد أصر السفير الألماني في تقاريره ، على العكس من ذلك ، على أن « الشعب الفرنسي في مجموعه كان مسالماً ، ولم يكن يرغب في أن « يلقى به في مغامرة حربية » . وكان هذا هو أيضا رأى الكولونيل فون فينترفيلد *von winterfeldt* الملقق العسكري : فأغلبية الشعب الفرنسي ، كما ذكر ، لم تر في التصويت على القانون العسكري إلا « وسيلة دفاعية » . فهل يمكن أن يتغير هذا التفكير ويصبح « هجومياً » ؟ إن هذا لم يكن « مستبعداً تماماً » ولكنه لم يكن بالتأكيد سيحدث في القريب العاجل . وكان من اللازم حتى حمل حساب رد فعل معاد للاتجاه العسكري ، في وقت الانتخابات العامة المقبلة . ولقد

كما أكد هذا التنبؤ بعد ذلك مباشرة . ففي الانتخابات العامة التي وقعت في ٢٦ أبريل سنة ١٩١٤ حصلت الأحزاب التي وضعت في برنامجها إلغاء د الثلاث سنوات ، على أغلبية كبيرة ، وأسقط المجلس الجديد بسرعة وزارة ريبو Ribot التي كانت قد أعلنت نيتها ، رغم الموقف الذي اتخذته الناخبون ، على الاستمرار في تطبيق هذا القانون .

ومع ذلك ، فإن وحدة وجهات النظر لم تكن موجودة ، فيما يتعلق بالعلاقات الفرنسية الألمانية ، داخل نطاق هذه الأغلبية البرلمانية التي كانت معادية لخدمة الثلاث سنوات . فبدت أغلبية الاشتراكيين على أنها تقبل أن تتنازل فرنسا نهائياً عن الألزاس والمورين ، إذا ما أعطت ألمانيا لأراضي الامبراطورية إستقلالاً ذاتياً تاماً ، داخل نطاق الرايخ . وكان الراديكاليون ، حتى حينما كانوا يعنون أنهم من أنصار التقارب الفرنسي الألماني ، لا يرغبون في التفكير في هذا التنازل . وهذا الاختلاف ظهر بوضوح حينما لأمقد المؤتمر البرلماني في برن في مايو سنة ١٩١٣ .

والرأي العام في روسيا ، وحيث كانت جماهير الفلاحين سلبية ، كان بوجه خاص هو الرأي العام للضباط والبورجوازية المتحررة من ناحية ، ومن ناحية أخرى هو رأي الأوساط العمالية . وكان الجيش والبورجوازية المتحررة متأثرة بتقاليد السياسة العظمى الروسية ، أي بفكرة التوسع في البلقان : وكان هذا هو تفكير الحزب الدستوري الديمقراطي . وكانت الأوساط العمالية قد تأثرت إلى درجة بعيدة بالنهاية الاشتراكية الثورية وأظهرت بالنسبة للحرب القسطنطينية ، عداً أشد قوة مما كان عليه في الدول العظمى الأخرى . ولما كانت الصعوبات التي تجعل الدوما تمارض الحكومة لا تنتهي أبداً ، فهل كان في وسع الدولة الروسية أن تحتفظ ، في حالة وقوع حرب عامة ، بترابط معنوي كاف ؟ وفي برطانيا العظمى ، ورغم أن بعض الأوساط السياسية ، داخل حزب

الاحرار نفسه ، كانت تحتفظ بوجد لمانيا ، فإن رأى العام ، في مجموعه ، كان قليل الثقة فيها : وكان هذا هو نتيجة منافسة القسح البحرى ، وكذلك نتيجة المنافسة التجارية التى كانت تحتفظ بحالة هياج مكتوم في بعض أوساط رجال الأعمال — من التجار والمصدرين وأصحاب السفن ورجال صناعة التعدين — أى في قطاعات الحياة الإقتصادية التى كانت تشعر أكثر من غيرها بالمنافسة الألمانية . وكانت إيطاليا قد مزتها صموبات داخلية عنيفة منذ أن قرر قانون ٣٠ يونيو سنة ١٩١٢ الانتخابات العامة : وكان تطبيق هذا النظام الانتخابى الجديد قد أعاد بوجه خاص الحزب الإشتراكى ؛ وأكد هذا الحزب ، وعلى الأقل في نظريته ، عقائده الثورية . والحكومة ، رغم احتفاظها بأغلبية قوية في البرلمان ، وجدت نفسها مشغولة ، في مايو سنة ١٩١٤ ، بهياج لإجتماعى وسياسى ، وبإضراب لعمال السكك الحديدية الذى زاد من خطوره التهديد بإضراب عام ؛ وفي إقليم رومانيا ، مركز الهياج القديم ، أخذ الجمهوريون موقفاً مهدداً : والشغل الرأى العام بهذه المشكلات الداخلية أكثر من لانشغاله بالحالة الدولية .

وكان هذا هو أيضاً الحال في النمسا والمجر ، حيث أعطى نجاح الحركات القومية في شبه جزيرة البلقان قوة جديدة لهياج الأقليات القومية . فسللاف الجنوب — الكروات ، والصرب في البوسنة والمهرسك وفي بانات ، وسلوفين كارثيا — وحسوا إحتجاجاتهم ؛ والإيطاليون في تريستا والترينتين أهدوا حركة ضم أقاليمهم لإيطاليا ؛ واستخدم التشيك في برلمان فيينا تكتيك المعارضة التفاقية والمستمرة . فكيف يمكن مواجهة مثل هذه الصموبات المستمرة ؟ وهل كان من الضروري الوصول إلى إعادة التشكيل التام لكل المنظمات السياسية ، وعلى أى أسس ؟ وفي هذه المملكة الثنائية ، التى كانت تقطعها الخصومات الداخلية ، لم يكن في وسع الرأى العام أن يأخذ موقفاً عاماً أمام مسألة الحرب أو مسألة السلم . وكان هذا هو الضعف الأساسى في الحالة الدولية للنمسا والمجر .

وفي كل الدول ، لم يكن من السهل تمييز تيار كبير للرأى العام
بحيث الحرب .

فهل كان الأمر كذلك في ألمانيا ؟ لقد ذكر الملحق العسكري الفرنسى أن
منظمات الجامعة الجرمانية ، التى كانت دهايتها القومية تثير ضجيجاً ، لم تكن
تعتم عدداً كبيراً من الأعضاء ، وأن الحزب العسكرى، الذى كان يتنادى بالحرب
« كان بعيداً عن أن يمثل مجموع الأمة » . ومع ذلك — ولم يكن هذا وحده
هو الذى يمثل حالة مختلفة تماماً عن حالة فرنسا — فإن الحملات الصحفية من
أجل الحرب لم تجد في واجبتها مقاومة لها قيمتها . وكان موقف الحزب الإشتراكي
له دلالة كبيرة . وكان في وسعه أن يصبح مركز هذه المقاومة ، إذ أنه كان هو
الذى حصل منذ إنتخابات يناير سنة ١٩١٣ على أكبر عدد للبقاع في الرايشتاج ؛
ولكنه وافق في سنة ١٩١٣ على التصويت على القانون العسكرى الذى تسبب في
فتح باب التنافس على التسليح البرى . وهؤلاء الإشتراكيون كانوا ، كما ذكر أحد
المراقبين الفرنسيين ، « قوى معادلة ، وقوى إجتماعية ساكنة ، وساكنة ومنزوعة
السلاح أمام مد العدو التى تتنادى بالحرب » . وكانت الأحزاب البورجوازية
تفكر في الدور الذى كان على الامبراطورية أن تلعبه في العالم ، وكانت تثور
حين ترى المعارضة التى تتأكد حول المطالب الألمانية الخاصة بالحصول على
« مكان تحت الشمس » : وكان الرأى العام يوافق ، بسهولة أكثر منها في
الدول الأخرى ، على إمكانية نشوب حرب .

٢ — أهداف الحكومات :

وأخيراً ، فما هو ، بالنسبة لهذه الإمكانيات ، موقف رجال الدولة
والأوساط الحكومية ؟ والإجراءات التى اتخذوها لزيادة القوات المسلحة ، هل
كان لها ، في تفكيرهم ، مجرد صفة الإحتياط ، أو كانت مقدمة لعمل قوة ؟
في روسيا ، تمارض إتهامان . فأصحاب سياسة الكرامة والتوسع على

حساب الإمبراطورية العثمانية بدوا على أنهم يفكرون بمرور في إمكانية نشوب حرب عامة ، تمنح روسيا ، في اعتقادهم ، فرصة تسوية مسألة المضايق ، وإصلاح الموقف الذي كان مهدداً بزيادة النفوذ الألماني في القسطنطينية وكذلك بإمكانية نشوب حرب يونانية تركية . وفي ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ رأى المؤتمر الذي اجتمع برئاسة وزير الخارجية وعظم بعض الدبلوماسيين ورؤساء أركان الحرب ، أن الموقف الدولي للمضايق القسطنطينية لا يمكن تغييره في وقت قصير : فإذا كانت تركيا مهددة بفقدان المضايق ، ، فيمكن لروسيا أن تضعل إلى الاستيلاء عليها حتى تتفادى إستيلاء دولة أخرى ، عليها ؛ ولذلك فقد كان من اللازم وضع برنامج عمل ، لكل إمكانية ، ؛ ولكن بمبادل وجهات النظر أظهر أن روسيا لن تكون لها ، قبل عامين أو ثلاثة أعوام على الأقل ، الوسائل العسكرية والبحرية اللازمة لعملية إزاله . وفي الأوساط الأخرى ، وبخاصة البيلغية منها ، كانت إمكانية وقوع صدام تثير قلق كبير . وفي فبراير سنة ١٩١٤ كتب مستشار الدولة دورنوفو *Dournovo* وزير الداخلية السابق ، مذكرة إلى القيصر أظهر فيها الأخطار التي ستسبب أية أزمة دولية فيها بالنسبة للدولة وللنظام . فلا يتعلق الأمر فقط بمجرد أن الصراع المسلح سيكون صعباً ، بسبب عدم كفاية نظام التحصينات ، وخطوط السكك الحديدية والإنتاج الصناعي ، ولكن جمهور الذهب ، كما ذكر دورنوفو ، لم يكن يفكر إلا في مصالحه المادية المباشرة ، وستجد الدعاية الثورية في حاله نشوب حرب ، أرضاً صالحة لانتشارها : فيمكن نشر شعار « تقسيم الأراضي » ، لكي تتجدد حركات سنة ١٩٠٥ ؛ وفي الوسط المحيط بالقيصر ، كان النظام السياسي الألماني يحتفظ بكثير من المعجبين ، إذ أن الدستور البساركي كان قد أبعد النظام البرلماني . وفي الصحافة كان الكونت ويت *Witte* ، رئيس الوزراء السابق ، « مستقراً »

في شهر مارس سنة ١٩١٤ ، في الدعوة لوفاق مع ألمانيا ، وقال أنه يسبح
« بحكم العالم » .

ولكن هذه الاتهامات المتباينة كانت تتلاقى في آراء مشتركة ، حينما كان
الامر يتعلق برسم خط سير للمستقبل . حينما دعى المؤتمر الوزاري ، الذي عقد
في ١٣ يناير سنة ١٩١٤ ، بمناسبة مسألة ليمان فون ساندوس ، إلى اتخاذ قرار
واضح : « قبل ترغيب روسيا في الدخول في حرب ضد ألمانيا ، وهل تقدر
عليها ؟ كانت الإجابات في أساسها سلبية . وكان رئيس الوزراء كوكوفتسوف
Kokovtsov واضحاً ؛ فاهتبار أن الحرب ستكون « حالية » أكبر كارثة تصيب
روسيا . وأعلن وزير الخارجية سazonov أنه « من حيث المبدأ ليس
هناك من يمتنى لنشوب حرب ضد ألمانيا » ؛ ورأى أن روسيا لا يمكنها ، حتى
مع تأييد فرنسا ، أن توجه لألمانيا « ضربة قاضية » ؛ ولا شك ان الموقف
سيتغير إذا ما تدخلت إنجلترا أيضاً ، ولكن موقف هذه الدولة الأخيرة كان
لا يزال غير مؤكد . وأعطى كل من وزير الحربية سوخوملينوف
Soukhomlinov ، ورئيس هيئة أركان الحرب العامة وجهات نظر غير عديدة :
فالجيش الروسي كان مستعداً « للإشتباك مع ألمانيا ، ولكن مع عدم التحدث
كذلك على إشتباك مع النمسا » ؛ ولكنها أضافاً بعد ذلك أن الفرض الوحيد
الممكن هو حالة نشوب حرب مع التحالف الثلاثي . فكان هذا يعني إذن أنها
يتراجعان أمام مثل هذه الإمكانيات . وفي نهاية المطاف ، كان أعضاء المؤتمر
يجمعين على التفكير في أنه « كان « من الأفضل قبل أي شيء عدم جر روسيا إلى
حرب أوروبية » .

وهذا التحفظ من جانب السياسة الروسية ، كان معلوماً لدى حكام ألمانيا .
حينما دخلت الصحافة الألمانية والصحافة الروسية في جدال عنيف ، في مارس
سنة ١٩١٤ ، بمناسبة التسابق إلى التسليح ، رأت السفارة الألمانية في سان بطرسبرج

أن الحكومة الروسية لم تكن تأمل في نشوب حرب : فكل وجهة نظر عدوانية ضدنا أو ضد النمسا ، في اعتقادي ، بعيدة عن تفكيرها ؛ وكتب رئيس هيئة أركان الحرب العامة لوميله النسوي المجرى : « إن كل الأنباء التي تصلنا من روسيا لا تظهر أنه من اللازم أن ننتظر موقفاً عدوانياً في الوقت الحاضر . وإن لا اعتقد أن روسيا ستبحث عن فرصة حرب أو تخلفها ، في زمن قريب ، ضد النمسا والمجر ، أو ضدنا ، وهو نفس الشيء » .

وفي فرنسا ، وعبر الأزمات الوزارية المتكررة ، حاول رئيس الجمهورية -

وكان هو ريمون بوانكاريه *Raymond Poincaré* منذ يناير سنة ١٩١٣ - أن يعطى للعمل الخارجي ، « نعمة أكثر إعتزازاً » ومظهراً أكثر قوة . ومنذ يناير سنة ١٩١٣ ، وحين كان رئيساً للوزراء . كان قد أصر ، في خطابه الوزاري ، على الأولوية التي يرغب في إعطائها للشركات الدولية ، وعلى ضرورة وضع الدولة « على مستوى مسؤولياتها » . وكان ينوي أن يدافع عن حقوق فرنسا بشدة إذ أنه كان يحس بالمظمة القومية ، وبصفته من رجال القانون ، كان يدافع عنها بصلاية . وبصفته من أبناء اللورين ، لم يكن يقبل أي تنازل أو حل وسط في مسألة الألزاس واللورين . وكان إنقسام الدول العظمى الأوروبية إلى كتلتين متعاديتين ، في نظره ، أمراً محتملاً . وكان يعتقد مسبقاً أنه من غير الممكن تعديل حالة العلاقات مع ألمانيا ، التي ستفسر كل إظهار لحسن النية على أنه دليل على الضعف ؛ وظهر له أنه من غير المجدي كذلك أن يحاول تفكيك التحالف النسوي الألماني : فقال إن ذلك لم يكن إلا مجرد « دغان أحلام » .

وكان هدف جهوده هو توسيع التحالف الفرنسي الروسي والعمل على مد الوفاق الفرنسي الإنجليزي . فهل كان يأمل في نشوب الحرب ؟ ليس هناك ما يسمح لنا بالتفكير في ذلك : وبعض العبارات التي نسبها إليه أعداؤه السياسيين لم يؤكدوا شهود موثوق بهم . ولكن مجال فكره كان يخله إلى إعتبار الصدام

مع ألمانيا على أنه حتمية لا يمكن إبعادها، ولا يمكن لفرنسا، ولا يجب عليها، أن تحاول التهرب منها. وكان اعتقاده يماثل إعتقاد جاستون ديمرج *Gaston Doumergue* الذى كان يدير السياسة الخارجية فى شتاء ١٩١٣ - ١٩١٤: فقد قال هذا الأخير إن «العقيدة الألمانية تخلق خطراً مستمراً يهدد بنبوب حرب»؛ وإن هذه العقيدة كانت «وراثية». واتفق المراقبون الأجانب فى التفكير فى أن الأوساط الفرنسية الحاكمة كانت تأمل فى المحافظة على السلم. وكان الوحيد الذى أظهر تحفظاً من بينهم - هو وزير بلجيكا المفوض فى باريس - قد فصح اتجاهات ريمون بوانكاريه ودبلنكاسيه، القومية والثورية، ولكن دون أن يبنى على ذلك أية نتائج تتعلق باتجاهات السياسة الفرنسية. ولاحظ رئيس وزراء روسيا، الذى أتى إلى باريس فى شتاء سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ ولدى الأوساط الحكومية، «اتجاهاً واحداً: هو اتجاه المحافظة على الحدود والسلم». ولاحظ وزير الخارجية الإنجليزية نفس الملاحظة فى شهر يونيو سنة ١٩١٤، وكتب الكولونيل هارس *House*، المندوب الشخصى للرئيس ويلسون، أن «رجال الدولة الفرنسيين لا يفكرون فى الانتقام». ألم يكن هذا هو ما لاحظته لذلك المراقبون الألمان؟ ولقد كتب الجنرال دى مولتكه *de Moltke* فى مارس سنة ١٩١٤ ليس علينا أن ننتظر حالياً، من جانب فرنسا، وأقل بكثير منه من جانب روسيا، أى موقف عدوانى. ففرنسا، فى الوقت الحالى، فى حالة عسكرية فى غير صالحها تماماً». وكان شون *Schoen* سفير ألمانيا فى باريس، هو الذى اعتقد بشكل مؤكد، فى يونيو سنة ١٩١٤، فى أن السياسة الخارجية الفرنسية، «الهادئة والمسالمة» مستحيل أن تتجذب كل صعوبة ممكنة مع ألمانيا.

وفى النمسا والمجر، وحيث كانت الحركة اليوجوسلافية، فى ذلك الوقت، هى الخطر الرئيسى بالنسبة للمملكة الثنائية، كانت الحكومة تراقب، فى مايو

سنة ١٩١٤ ، د الصراع من أجل الوصول الى السلطة ، الذى كان ناشباً في باجراد بين باشيتش *Pachtich* رئيس الوزراء ، المعادى بالتأكيد للتمسا والمجر ولكن الذى كان في نفس الوقت معتدلاً نسبياً ، وبين الاوساط العسكرية ، الذى كان د تطرفها ، عدوانيا ، كما قال المراقبون النمساويين المجرين . وفي هذا الصراع كان للكونويل ديميتريتش *Dimitrievitch* المحرك الرئيسى لإنتقلاب سنة ١٩٠٣ ، وجماعة اليد السوداء ، التى كان يرسمها ، دوراً فعالاً ؛ ولكن باشيتش ظل ، في ذلك الوقت ، مسيطراً على الموقف : ولذلك فإنه لم يكن هناك ما يثير القلق لدى النمساويين المجرين ، بالنسبة للمستقبل القريب . ولكن الاوساط الحاكمة كانت تعتبر أن الخطر لا يزال موجوداً : ولذلك فإنه سيكون من الخطر الإكتفاء في البلقان د بسياسة انتظار ، كانت تهدد بترك الميدان خاليا أمام روسيا . وكان الهدف الذى يرغبون الوصول اليه هو اعادة انشاء د كتلة بلقانية ، تحت اشراف النمسا والمجر ، معتمدين في ذلك على بلغاريا وعلى تركيا ، وضاعطين في سبيل الوصول اليها ، على رومانيا : وكان هذا الترتيب سيؤدى الى عزلة الصرب . وكانت هذه هى الخطوة التى أحكم صياغتها وزير الخارجية في ٢٤ يونيو سنة ١٩١٤ ، وبعد تردد كبير .

وفي الاوساط الإيطالية الحاكمة ، لم تظهر المواقف على أنها متائلة : فلم تكن لوزارة الخارجية ولهيئة أركان الحرب خط سير مشترك : فكانت الواحدة تنظر بشك الى مستقبل التحالف الثلاثى ، وكانت الأخرى تعمل على تقويته .

وأصبح التعاون الدبلوماسى مع النمسا والمجر أكثر صعوبة ، ما دام اننيار الحكم العثماني في البلقان قد زاد من أهمية مسألة البحر الإدياتي . وفي النصف الثانى من شهر يونيو سنة ١٩١٤ ، تبادلت الحكومتان تهديد كل منهما للأخرى فإيطاليا جعلت التعاون في ألبانيا د أمراً مستحيلاً ، وسارت ، كما قال

برتشولد *Berchtold* « على الطريق الذى يمكن أن يوصل الى صدام » ؛ وفى ٢١ يونيو ، كلف السفير النمساوى المجرى فى روما بأن يقدم مذكرة « لها طبيعة الإنذار تقريرا » . وبعد بضعة أيام أعلن وزير خارجية إيطاليا أنه اذا ما قررت النمسا والمجر احتلال جبل لوفسن ، على الحدود الشمالية لآلبانيا ، « فإن ذلك لن يكون مجرد نهاية التحالف الثلاثى فقط ، ولكنها ستكون الحرب » . واعتبر الدبلوماسيون الالمان هذا الموقف على أنه حرج للغاية : فلقد أصيب التحالف الثلاثى « فى أحد جناحيه » .

ولكن هذه الصعوبات لم تمنع هيئة أركان الحرب الإيطالية من أن تهيئ مشروهاً كان قد ترك منذ عشرين عاماً ، بعد أن كانوا قد فكروا فيه فى وقت كريسبي *Crispien* : التفاوض عن إتفاقية عسكرية من أجل الإشتراك المباشر للقوات الإيطالية فى عمليات الجيش الالمانى ، فى حالة لشرب حرب ضد فرنسا . وفى مارس سنة ١٩١٤ أبلغ الجنرال بوليو *Pollito* ، رئيس أركان الحرب الإيطالية ، مرثسك أن الجيش الإيطالى مستعد لأن يرسل على الراين ، فى حالة لشرب الحرب . ثلاثة فيالق وفرقتين من فرق الفرسان ، ستضمن السكك الحديدية النمساوية أمر نقلها ؛ وأعلن أن هذه الخطة قد حصلت على موافقة الملك عليها . وقابلت الحكومة الألمانية هذه المقترحات برضى ، إذ أن دخول الوحدات الإيطالية فى الجيش الالمانى سيكون أحسن ضمان لولاء إيطاليا طوال مدة الحرب كلها حقيقة أن هذا لم يكن إلا مجرد ترتيبات تقنية ، ظل تنفيذها خاضعاً للقرار الذى كان على الحكومة الإيطالية أن تأخذه ، فى يوم من الأيام . ولكن هذا الدافع بدا على أنه يدل مع ذلك على أن التعاون الإيطالى الالمانى ، الذى كان قد أصبح ضعيفاً للغاية منذ عقد الاتفاقية الفرنسية الإيطالية فى سنة ١٩٠٢ كان فى طريقه إلى أخذ أهميته السابقة من جديد .

وهل يجب علينا أن ندهش من هذه التناقضات ، التى سبق تفسيرها الدقيق.

غير ثابت ، ما دامت وثائق دور المحفوظات التاريخية الإيطالية باقية بدون نشر ؟ كانت السياسة الإيطالية قد قبلت التحالف مع النمسا والمجر ، لأن ذلك كان هو الشرط الضروري للحصول على التحالف الألماني وللاحتفاظ به ؛ ولكنها لم تكن في أى وقت قد استسلمت لذلك تماما . والواقع أن الحكومة الإيطالية كانت تحاول أن تحتفظ بكل الطرق مفتوحة أمامها .

وكان التفكير مختلفا عن ذلك تماما لدى الأوساط الحاكمة في ألمانيا . فكان الامبراطور ، وطبقا لرأى أكثر المراقبين الفرنسيين جدارة ، يمارس « نفوذا » من أجل السلم ، حتى في بداية سنة ١٩١٢ . ولكنه أعلن ، منذ خريف سنة ١٩١٢ ، أنه يعتقد أنه من اللازم أن يصل سريعا إلى الحلول التي تعتمد على القوة . وقال في بداية نوفمبر للملك البلجيكي أن السياسة الفرنسية تميل ، « منذ بعض الوقت إلى التفكيك في كل مناسبة ، في ألمانيا ، ولؤل هرقلتها » ، وأن « فكرة الانتقام لا تكف عن ملاحقة تفكيرها » ؛ ورأى « أن الحرب مع فرنسا لا يمكن تجنبها ، وأنه من اللازم الوصول إليها ، إن عاجلا أو آجلا » . وفي وسط ديسمبر ، وفي محادثته مع وزير النمسا والمجر للفض في ميونيخ ، أعطى تحذيرا مشابها ، بمناسبة المسائل البلقانية والصراع المستمر بين النمسا والمجر وبين الصرب « إن على القرار النهائي الذي يتعلق بخسب شرق أوروبا أن يؤدي ، عاجلا أو آجلا ، إلى أن يجعل الاشتباك المسلح أمرا محتما : ونحن ، الألمان ، معكم ووراءكم » . فهل من الواجب علينا أن نلتزم ، مع ذلك ، بالمعنى الحرفي لهذه التصريحات المليئة بالتهديد - ولفترة غير محددة ؟ وحينما تكون هذه التصريحات موجهة إلى بلجيكا ، والتي كان الألمان مصممين على إتهامها حالة حيادها في حالة نشوب حرب أوروبية ، فربما لا تكون إلا مناورة للتخويف . وحينما تكون متعلقة بالمسألة اليوغوسلافية ، فإنها لا تعني الموافقة التامة على السياسة النمساوية المجرية . فكان غليوم الثاني يرى أنه من الواجب على الحكومة النمساوية المجرية

أن تقدم إلى الصرب بعض التسهيلات في العلاقات التجارية ؛ ويعتقد كذلك ، في مارس سنة ١٩١٤ ، إنه إذا ما اتحد الجبل الأسود مع الصرب ، فإن الملكية النافورية ستتركب « خطأ جسيماً » بمعارضتها لذلك ؛ وذهب حتى إلى حد الكتابة بأنه في مثل هذه الحالة سترك الحرب ، بين الصرب والنسويين المجرين ، الألمان « باردين تماماً » . ولذلك فإنه سيكون من الزائد عن الحد ، كما قال جون كامبون ، أن ننسب قيمة مطلقة لمثل هذه الألفاظ التي يتركها رجل عاطفي مثل الامبراطور نفلت منه في مقابلاته الخاصة . ولم يكن أى شيء قد تمحدد بعد ، على ما يبدو ، في هذا الوقت ، في الأهداف الامبراطورية . وستقابل مؤشرات لها دلالتها ، في الأسابيع التالية فقط ، أى في الوقت الذي صوّت فيه الدوما على البرنامج الروسى الكبير الخاص بإعادة التسليح . ففي مايو سنة ١ٹ١٤ كتب رئيس هيئة أركان الحرب العامة ، في مذكرة موجهة إلى المستشار ، أن الامكانيات العسكرية تتطور في اتجاه في غير صالح ألمانيا ، مادام الجيش الروسى سيتم إعادة تنظيمه في مدة ثلاث سنوات . وفي نفس الوقت ، أظهر مولتسكه ، في مقابلاته مع زميله النسوى المجرى ، أنه ينظر إلى وقوع الحرب قريباً على أنها مسألة يأمل فيها ، مادام تفوق القوات المسلحة الألمانية لن يستمر إلى ما لا نهاية . « فكل تأجيل يقلل من إمكانيات النجاح » . وكانت هذه هى نفس عقيدة غليوم الثانى حينما وعد ، في مقابله مع الأرشيدوق ولي عهد النمسا والمجر في ١٢ يونيو في كونوينا ، بالتأييد الألماني « غير المشروط » ، للسياسة النموية المجرية ، في حالة وقوع صومبات بلقانية جديدة : « وإذا لم نمط ضربتها ، فإن الموقف سيصبح أكثر سوءاً » .

وفيما بين التحالف الفرنسى الروسى والتحالف النموى الألماني ، كان في وسع بريطانيا العظمى ، ورغم الاتجاه الذى كانت قد أعطته لسياستها الخارجية منذ سنة ١٩٠٤ ، أن تواصل القيام بدور الحكم . وكانت تمل في المحافظة

على السلم، الذى كان يتطابق مع الاتجاهات العميقة للرأى العام فيها، ومع المصالح الاقتصادية والمالية التى كانت لها فى كل العالم ؛ وأخيراً مع مشغوليات المسائل الأيرلندية . وحاولت ؛ فى هذا الربيع لسنة ١٩١٤ ؛ أن تجد الفرصة من أجل الدخول فى مفاوضات مع ألمانيا بشأن التسلح البحرى ؛ وذلك فى نفس الوقت الذى رفضت فيه التفكير فى تحويل الوفاق الثلاثى إلى محالفة ثلاثية .

وكانت مشغوليتها الرئيسية هى الوصول الى فتح محادثات من أجل تقليل التسلح البحرى . وربما كان من أجل التهديد لهذه المحادثات أن أظهرت السياسة الانجليزية نية الموافقة على التوسع الألمانى فى آسيا الصغرى وفى وسط افريقية؟ وفى يناير سنة ١٩١٤ أصر لويده جورج *Lloyd George* وزير المالية ؛ فى حديث أعطاه للديلى كرونكيل ، على «التطرف الكبير فى مصاريف التسلح البحرى» ، وعلى أنه فى الوصول الى تخفيض هذه المصروفات عن طريق اتفاق بين إنجلترا وألمانيا . وفى مارس أعلن ونستون تشرشل أنه يمكن لبريطانيا العظمى أن تقنع بأسطول يفوق الأسطول الألمانى بنسبة ٦٠ ٪ / : أربعين سفينة حربية لألمانيا وأربعة وستين لإنجلترا ؛ وقال بعد شهر من ذلك ، للسفير الألمانى ، أن هذه المسألة البحرية هى «العقبة الوحيدة فى مواجهة الوصول إلى اتفاقية ودية بين البلدين ؛ ولكنه أضاف أن هذه العقبة هى بنفس خطورة مسألة الألزاس والورين بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية ؛ وانتظر القائد العام للأسطول البريطانى ، بدون جدوى ، أن تصله دعوة لمقابلة الأميرال فون تيربيتز *von Tirpitz* . وحينما قام الكولونيل هاوس ، الممثل الشخصى للرئيس ويلسون بالعودة الى هذا الموضوع ، أجاب غليوم الثانى بأن ألمانيا ستقذف برنامجها الخاص بإنشاء القطع البحرية كما كانت قد حددته : وكان «التنازل» الوحيد الذى يفكر فيه هو أن يعد بعدم زيادته .

ومع ذلك فإن هذا الفشل لم يدفع الحكومة الانجليزية الى أن تأخذ ارتباطات

أكثر تحديداً تجاه فرنسا أو تجاه روسيا . ويبدو أن بعض كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية وبعض كبار القادة العسكريين كانوا هم وحدهم المستعدين للرافقة على تحويل الوفاق الثلاثي إلى تحالف ثلاثي . ولكن الرأي العام والرأي البرلماني لم يكن يوافق على ذلك . وذكر سفير روسيا « أن البلاد لم تكن مستعدة لتحالف مع فرنسا ولا لتحالف مع روسيا » ، وأيده السفير الفرنسي في رأيه . ولذلك ، فحينما أتى الملك في زيارة إلى باريس في أبريل سنة ١٩١٤ ؛ لم يشأ رئيس الوزراء الفرنسي أن يصبر على الموضوع ؛ فأعلن جاستون دوميرج إلى السير إدوارد غراي « أنني لا أفكر أبداً في أن أطلب إليكم تغيير طبيعة إنفاقياتنا » ، واكتفى بأن أعرب عن أمله في أن المساعدة المسلحة لبريطانيا العظمى ستكون مكفولة لفرنسا ، « في الوقت الذي يظهر فيه الخطر » . وكان رد الوزير الإنجليزي له دلالة : فقال أن « أية حكومة إنجليزية . . . لن ترفض إعطاء المساعدة العسكرية والبحرية » إذا ما تهددت فرنسا وهوجت بطريقة غير عادلة . . . وكان معنى ذلك أن بريطانيا العظمى كانت تحتفظ بنفس الموقف الذي كانت قد اتخذته في سنة ١٩١٢ : واحتفظت لنفسها بأن تقدر ، حينما يحين الوقت . حقيقة الموقف الفرنسي . — وبالنسبة لروسيا ، لم تكن تفكر حتى في إعطائها وعداً محدداً . وكل ما كان في وسع الحكومة الإنجليزية أن تفكر فيه هو أن تمقد معها اتفاقية بحرية مماثلة لتلك التي كانت موجودة ، منذ سنة ١٩١٣ بين إنجلترا وفرنسا . وكان ذلك مجرد ارضاء شكلي للطلاب الروسية ، إذ أن السير إدوارد غراي كان يرى أنه « في حالة وقوع حرب ضد ألمانيا لن يكون في وسع الأسطول الروسي أن يخرج من بحر البلطيق ولا في وسع الأسطول الإنجليزي أن يدخل إليه » . وسارت العملية ببطء ولم يصلوا فيها إلى أي شيء عند نهاية شهر يونيو سنة ١٩١٤ .

وكانت المنافسة بين الدول العظمى ، التي تحاول تدعيم إرباطات التحالف والترتيبات للعقودة بين هيئات أركان الحرب ؛ والخوف الذي كان يضر به الرجال الموجودين في السلطة من تخريب أمل زملائهم إذا لم يظهروا التمسك ؛ والتسابق من أجل التسليح ، نتيجة لهذا التوتر الدولي ، ولكن كذلك سبباً لزيادة خطورة هذه المنافسات ؛ وخلق الرأي العام ، الذي نغماً واستمر نتيجة للتهديدات بالحرب التي قامت بها ألمانيا والنمسا والمجر في سنة ١٩٠٥ ، وفي سنة ١٩٠٩ ، وفي سنة ١٩١١ ، والتي لم تتردد روسيا ، منذ سنة ١٩١٢ في أن تقوم بنصيبها ؛ فيها ؛ وخطط هيئات أركان الحرب ، التي كانت مهتمة بوجه خاص بعدم ترك الخصم يتم استعداداته ؛ ووردود الفعل الشخصية لرجال الدولة الذين كانوا يستقدون أن الحرب يمكن وقوعها ، حتى إذا كانوا لا يأملون في ذلك — كانت كل هذه عوامل تسهم في تكوين مناخ يساعد على النداءات من أجل الحرب ، وفي الاحتفاظ بـ «عقدة حرب» . وظهرت هذه العوامل بالشكل الأكثر وضوحاً في ألمانيا .

هل معنى ذلك أن التهديد بوقوع حرب كبرى قد ظهر للعاصرين على أنه وشيك الوقوع ؟ لقد كتب جنول كامبون ، سفير فرنسا في برلين ، في ١٢ يونيو سنة ١٩١٤ : «لأنني بعيد عن الإعتقاد بأنه يوجد في هذه اللحظة في الجو شيء يمثل تهديداً سريعاً لنا ؛ فالأمر على عكس ذلك تماماً» . وهيئة أركان الحرب الألمانية نفسها ، رغم حالة تفكيرها ، لم تأخذ إجراءات — حسب ما يمكننا أن نعرفه في حالة المعلومات التاريخية الحالية — تهدف الإهداد بسرعة لعمل حربي .

٣ — أزمة يوليو سنة ١٩١٤

في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ اغتيل الأرشيدوق فرانسوا فرديناند ، ولي عهد النمسا والمجر ، في سراجيفو ، بيد أحد الشباب من البوسنة ؛ وهي مرحلة مؤسفة

من مراحل الصراع القوميّات والحركة الوطنيّة اليوجوسلافية . فلماذا يصبح هذا الإغتيال فرصة « لإختبار القوة » ، الذي يؤدى إلى الحرب الأوربية ؟ علينا أن نطلب الجواب على ذلك من تاريخ العشر سنوات السابقة . ولقد كان من الطبيعي أن تخضع عمليات وردود فعل الحكومات والشعوب ، أثناء أزمة يوليو سنة ١٩١٤ بوجه خاص لذكريات التهديد الأخيرة ، والتنافس بين المصالح والإحتسكات بين تيارات المشاعر القومية . ومع ذلك فإن هذا التفسير يظل ناقصاً ، إذ أن أوروبا كانت قد عرفت ، منذ ثلاث سنوات لحظات أخرى أشد صعوبة ، وخرج السلم منها سليماً وكاملاً . وإذا كان الصدام الدبلوماسي ، في يوليو سنة ١٩١٤ ، قد أدى إلى صدام مسلح ، فإن ذلك لم يكن نتيجة لتسلسل حتى وإنمّا نتيجة لمجموعة من الأحداث والقراوات ، من اللازم قياس صفاتها ومداها .

ولقد رأت الحكومة النمساوية المجرية ، في حادثة سراجيفو ، دليلاً جديداً على الخطر الذي تمثله الحركة القومية اليوجوسلافية على وجود الملكية الدانوبية نفسها ، وكذلك رأت فيها فرصة لمواجهة هذا الخطر . وكانت تنوى القيام بحرب وقائية ضد الصرب ، تسمح لها « بتسوية الحساب » معها ، و « القضاء عليها » بصفتها عامل سيامي ، وأبلغت الحكومة الألمانية بهذه النيات ووافقت عليها . وهذه الحرب النمساوية الصربية التي أهدوا لها في ٢٣ يوليو بإرسال إنذار ، أعلنت في يوم ٢٨ .

هل كان من الممكن إبقاء هذه الحرب « محلية » ، ؟ كان من اللازم لذلك أن توافق روسيا على ترك الصرب تسحق وأن تترك الميدان خالياً في البلقان للسياسة النمساوية المجرية ؛ ولكنها أعلنت ، منذ ٢٥ يوليو ، أنها لن توافق على ذلك . وفي ٢٩ ، ومع أنباء إعلان الحرب الموجهة إلى الصرب وضرب بلغراد بالمدفعية قررت الحكومة الروسية عمل تعبئة جزئية ، لحشد الثلاثة عشرة فيلقاً التي (٥٧٢ - تاريخ العلاقات الدولية)

سيكون عليها أن تعمل ضد النمسا والمجر . فأصبح الصدام النمساوي الهنغاري يهدد بأن يتحول إلى صدام نمساوي روسي . وربما كان الوقت لا يزال يسمح بتجنب هذا الصدام ، إذا ما وافقت الحكومة النمساوية الهنغارية على عرض للمشكلة النمساوية الهنغارية على لجنة تحكيم ، أو حتى إذا ما وافقت ، وفدا لإقتراح الحكومة البريطانية ، على تحديد عملياتها العسكرية بإحتلال بلفراد ؛ - ثم التحد ، بعد حصولها على هذا « الضمان » ، بالدخول في مفاوضات مع الصرب ولكن النمسا والمجر رفضت هذه المقترحات . ولذلك فإن الحرب النمساوية الروسية قد بدت على أنها وشيكة الوقوع .

فهل كان في وسع ألمانيا ، حليفة النمسا والمجر ؛ وفرنسا ، حليفة روسيا ، أن تبقى متفرجة على هذا الصدام ؟ كانت الحكومة الفرنسية ، منذ ٢٣ يوليو ، قد وعدت الحكومة الروسية بأنها « ستفقد لإلتزامات التحالف » ، أى التدخل المسلح ، في حالة تأييد ألمانيا للنمسا والمجر . ولكن الحكومة الألمانية أعلنت ، في يوم ٢٩ ، أنها ستعيء جيشها ، إذا كانت إجراءات التعبئة الروسية - الموجهة مع ذلك ضد النمسا والمجر وحدها - قد إستمرروا في تنفيذها . فكان التهديد السريع بوقوع حرب أوربية هو الذى يرداد تأكيده . وكان موقف الحكومة الروسية هو الذى عجل بالنهاية : فقررت ، في ٣٠ يوليو ، ودون أن تنتظر بدء ألمانيا العمل ، التعبئة العامة لقواتها المسلحة . وردت الحكومة الألمانية ، في ٣١ يوليو بإذذار ، لم توجه لروسيا وحدها ، بل وجهته كذلك لفرنسا ، وإعلان « حالة خطر الحرب » ، الذى يشتمل على الإجرامات الأولية للتعبئة ؛ وفي اليوم التالى قررت التعبئة العامة . وفي مساء أول أغسطس تركت حكومة روسيا الإذذار الألمانى بدون رد . وأجابت الحكومة الفرنسية أنها ستعمل « طبقاً لمصالحها » ، وأظهرت ، بإتخاذها أيضاً قرار التعبئة العامة ، أنها مصممة على تأييد روسيا . وأعطى إتهاك حياد بلجيكا الحكومة الإنجليزية ، التى

كانت معتدسلفاً في أن مصلحة بريطانيا العظمى تختم عليها ألا تترك الإمبراطورية الألمانية تحصل على إنتصار على القارة ، التأييد شبه الأتم من جانب الرأى العام : وفى ٤ أغسطس ، دخلت بريطانيا العظمى الحرب .

وفى هذه الأعمال وردود الفعل « التى ليس هنا مجال دراسة تفاصيلها ، علينا أن نفحص اتجاهات السياسة القومية بنوع خاص .

فى النمسا والمجر ، كانت الحكومة وأركان الحرب ترى فى الآمال القومية للسلافيين الجنوبيين تهديداً ، لا مجرد قوة الملكية الثنائية بل وكذلك لنفس وجودها ، إذ أن نجاح إحدى حركات التحرر ستضعج بقية الأقليات القومية على السير فى نفس الطريق : ولذلك فإنها كانت « مسألة حيوية ، ولكي يحاولوا أن يسيطروا على حركة القوميات وعلى خطر تفكك الدولة ، صمموا ، منذ بداية شهر يوليو ، على أن يحاربوا الصرب ، حتى إذا ما كانت هذه الحرب ستؤدى مع روسيا إلى صدام سيمتد ، بواسطة عمل التحالفات ، إلى كل الدول العظمى الموجودة على القارة . وكانوا يرفضون الرضاء بمجرد نجاح دبلوماسى ، إذ أن مثل هذا النجاح لن يعطى للنمسا والمجر إلا مجرد راحة مؤقتة : فقبول إقتراح بالتوسط ، أو تسوية على أساس أنصاف الحلول ، سيكون معناه أنها قد عملت بدون الحصول على نتيجة ، إذ أن المسألة اليوجوسلافية ستشتمل من جديد بعد هامين أو ثلاثة أعوام ؛ وستكون الأحوال حينئذ مواتية بدرجة أقل بالنسبة لهم ، لأن برنامج إعادة تسليح روسيا سيكون قد تم تنفيذه . وذكر وزير الحرب النمساوى : « إن توازن القوى يتحرك ضدنا » .

ولاشك فى أن الصدام النمساوى الصربى لم يكن يتعرض لوجود الإمبراطورية الروسية ، ولكنه كان يهدد بشكل خطير المصالح الأساسية لسياساتها الخارجية الموجهة صرب أفق البلقان . فهل كانت مسألة كرامة ؟ بلاشك : فالحكومة

الروسية ، بعد الفشل الذى كانت قد منيت به فى سنة ١٩٠٩ ، لم تكن ترغب فى تحمل «إذلال جديد» ، والبورجوازية المتحررة ، التى كانت تشكل أغلبية الدوما ، لم تكن ترغب فى ذلك بدورها . ولكنها كانت كذلك مسألة أساسية بالنسبة للمصالح الإستراتيجية والاقتصادية للإمبراطورية : فليس فقط أن النفوذ على الأهالى المسيحيين فى البلقان كان وسيلة للضغط إستخدامتها السياسة الروسية لكن تحصل على تعديل لوضعية المضائق وتضمن بها الوصول إلى البحر المتوسط ، بل إن التفوق الممكن للنمسا والمجر فى البلقان كان سيسهل كذلك تحقيق المخططات الألمانية فى القسطنطينية . ولذلك فإن الحكومة الروسية لم تكن توافق على أن تقوم النمسا والمجر « بسحق الصرب وتصبح القوة المتفوقة فى البلقان » : فى سنة ١٩٠٩ كانت قد تراجعت ، إذ أن جيشها لم يكن قد تخلص بعد من نتائج الهزيمة التى كانت قد لحقت به فى منشوريا ؛ ولكنها إعتقدت الآن أنها قادرة على مواجهة هذا التهديد . حقيقة أن وزير الداخلية كان قلقاً ، إذ أنه كان يقيم أخطار الأزمة السياسية والاجتماعية : « لا يمكن للحرب » ، عندنا ، أن تكون محبوبة من جماهير أقاليم الشعب ، والآراء الثورية أقرب لهذه الجماهير من إقتصار على ألمانيا . ومع ذلك فإنه قد إستسلم ، لأنه كان « من المستحيل الحرب من المصير المحتوم » ، كما ذكر .

ومع ذلك فلم يكن فى وسع روسيا أو فى وسع النمسا والمجر ، أن تفكر فى هذه الحرب دون أن تكون قد حصلت ، كل منها ، على موافقة حلفائها .

وكانت الحكومة الألمانية قد وعدت حليفاتها ، منذ ١ يوليو ، « بالتأييد الكامل » ؛ وأرصتها بعدم ترك مثل هذه الفرصة « للامثلة للغاية » ، فقلت من أيديها . وعارضت محاولات التوسط . وشجعت ، فى ٢٨ يوليو ، زميلتها النمساوية المجرية على إعلان الحرب على الصرب ، وأعلنت ، فى

يوم ٢٩ ، روسيا ، أنها لن تسكت على إجراءات التعبئة الموجهة ضد النمسا والمجر .

ولم يفكر المستشار بيتان هولويج في الفرمة إلا في يوم ٣٠ يوليو فقط ،
إذ أنه كان يخشى من تدخل بريطانيا العظمى . ومع ذلك فقد تراجع أمام
رغبة أركان الحرب ورفض أن يفرض حل وسط على حكومة حليفته . فلماذا ؟
لأنه لم يكن يرغب في أن يؤخذ عليه أنه قد تدخل عن النمسا والمجر في أشد
الحالات صعوبة ؛ ولأنه قد وجد من الضروري بنوع خاص « إنقاذ »
حليفته ، التي كانت الحركات القومية تهدد بتفكيكها ، وقال رئيس هيئة أركان
الحرب العامة : « إن تحمل الحرب الأوروبية هو الوسيلة الأخيرة لإنقاذ
النمسا والمجر » .

وكانت الحكومة الفرنسية أكثر تردداً . ولاشك في أنها كانت قد وعدت
في ٢٣ يوليو ، بأن تنفذ لالتزامات التحالف الفرنسي الروسي ، أي بتأييد روسيا
بقوة السلاح ، في حالة تدخل ألمانيا . ولكنها أوصت حكومة حليفتها ، في يوم
٣٠ ، بأن تتجنب كل عمل يكون من طبيعته أن يقسب في « رد فعل ألماني » .
ولذلك فإن تعبئة الجيش الروسي ، كما قالت ، يجب أن توجه ضد النمسا والمجر
فقط . ولكن حكومة روسيا لم تستمع لهذه النصيحة . فهل كان في وسع
الحكومة الفرنسية أن تلتزم هذه الفرصة لكي تسحب وعددها الخاص بالتأييد ؟
لم يكن في وسعها أن تفكر في ذلك ، إذ أن فرنسا ، إذا ما تركت ألمانيا
تهزم روسيا ، ستجد نفسها ، بعد ذلك ، في حالة لا تسمح لها بمقاومة
هجوم ألماني .

وأمام إقتراب الحرب بين الدول العظمى على القارة ، كانت الأوساط
السياسية الإنجليزية مترددة في أول الأمر . فبريطانيا العظمى ، التي كانت حرة

من كل ارتباط بتحالف ، حاولت أن تتجنب الصدام الأوروبي عن طريق الوساطة ولقد كان في وسعها تأييد هذه الوساطة عن طريق التهديد المباشر ، وتعلن أنها إذا ما رفضت النمسا والمجر والمانيا الحل الوسط ، ستدخل الحرب إلى جانب فرنسا وروسيا : ولاشك في أنه كان في وسع مثل هذا التهديد أن تكون له فاعلية . ولكن الحكومة الإنجليزية لم تجرؤ على أن تأخذ موقفاً محدداً ، حينما سمح لها الوقت بذلك ، لأن أعضائها كانوا منقسمين على أنفسهم ، ولم يكن الرأي العام قد استيقظ بعد ، ، ولأنها خففت كذلك من أن تشجع حكومات روسيا وفرنسا على التصدد . ولم تقرر الدخول في الصدام إلا حينما أصبح أمر نشوب الحرب القارية مؤكداً . فهل كان انتهاك حياد بلجيكا هو الذي جعلها تأخذ مثل هذا القرار ؟ الواقع أن التدخل كان قد إتفق عليه في الوزارة قبل هذا الإتهاك بأربع وعشرين ساعة : فلم يكن في وسع بريطانيا العظمى أن تعرض نفسها لخطر إنتصار ألماني ، أي لسيطرة على القارة يمكنها أن تهدد ، باعتمادها على القوة البحرية ، أمن الجزر البريطانية . وجاءت مسألة بلجيكا ، الأساسية بالنسبة للمصالح الإنجليزية ، تضمن تأييد الجماهير لهذه السياسة .

وتطور هذه الأزمة ، هل نتج عن الرغبة المسبقة في الوصول بها إلى هذه النهاية ؟ ليس هناك ما يثبت أن النمسا والمجر ، وألمانيا ، حينما أخذتا الدوافع التي نتجت عنها الحرب العالمية ، كانت لهما أهداف ثابتة للتسبب فيها . فكانت دولتي الوسط تفكران في أفضلية حرب محلية ، : فإذا كان في وسعهما أن تصلا إلى الهدف السريع — تحطيم الحركة القومية اليوجوسلافية بالقوة — فلماذا تحاولان الوصول إلى حرب أوروبية ؟ ومع ذلك فقد قبلتا المخاطرة . وحينما واجهتهما العقبات ، فضلتا الحرب الأوروبية على التخلي عن خططهما . فلقد شعر حكام الملكية النمساوية المجرية بأنهم سيمجرون ، إذا ما تخلوا عن

محاربة الصرب ، عن التضاء على قوى التفكك ، وكانوا يؤمنون بأن الظروف في المستقبل ستكون في صالحهم أقل منها في حالة حرب عامة . وكانت الحكومة وأركان الحرب في ألمانيا يشاركون في هذا الإعتقاد : وكانوا مصممين ، حتى وإن كان ثمن ذلك هو نشوب حرب عظمى ، على « إلتقاذ » النمسا والمجر ، واعتقدوا كذلك أن حرب عاجلة ستكون ظروفها أفضل من حرب آجلة . وكان الخصوم ، في سان بطرسبرج وفي باريس ، قد قبلوا الحرب . فكيف كان في وسعهم أن يتجنبوا إختبار القوة ، إلا عن طريق تنازلات ، أى عن طريق إهانة خطيرة لكرامة الدولة ، ول مستقبل المصالح القومية ؟ واعتقدوا أن هذه الإهانة لن تعطى لهم سوى مبة : فلماذا يحاولون كسب الوقت إذا كان هذا التهديد سيظهر من جديد بعد فترة وجيزة ؟ فالحكومات في أى مكان لم تعتقد في أنه يمكن لتأجيل الصدام أن يترك لها فرصاً للحلول وسط .

وفي قرارات هذه الحكومات ، في يوليو سنة ١٩١٤ ، كانت المصالح المتعلقة بالأمن ، وبالكرامة أو بالقوة ، هي التي تقرر الإختيار النهائي . واسكن ، أليس علينا أن نضيف إلى هذه المطالب ، مطالب أخرى ، وهي التي يمكن أن تمارسها حركات الرأى العام ؟ وإذا لم تكن المراسلات الدبلوماسية ، ولا المشاورات الحكومية (وحل الأقل تلك التي يفت بعض آثارها) قد أشارت إلى هذه القوى العميقة ، فليس هذا سبباً كافياً لتجاهلها .

ولا يبدو أن هذه الحركات الخاصة بالرأى العام ، حسبما تسمح الأبحاث التاريخية بتقدير دورها ، قد مارست قوة دفع ، في أى مكان . ففي النمسا والمجر أبعدت المعارضات ، الموجودة بين المجموعات القومية ، إمكانية ظهور حركة رأى عام واسعة ، وكانت الصحف التي توافق على سياسة القوة تعبر عن رأى

أوساط محدودة، — هي أوساط الإدارة العليا ورجال الدبلوماسية أو أركان الحرب . وفي روسيا ، وحيث كانت جماهير الفلاحين ساكنة ، لم يد أن التيار القومي الذي كان موجوداً في بعض أوساط البورجوازية كان له ، في يوليو سنة ١٩١٤ ، دوراً فعالاً . وفي بريطانيا العظمى ، كان الرأي العام ، الذي لم يمكن في ٢٥ يوليو قد « إستيقظ بعد » ، قد ظل متردداً ومنقسماً على نفسه حتى وقت وصول أنباء دخول القوات الألمانية بلجيكا . وفي ألمانيا ، وكذلك في فرنسا ، كانت مظاهرات الرأي العام قوية ، ولكنها جاءت متأخرة : فلم تتدخل إلا في اللحظات الأخيرة من الأزمة ، وفي وقت كافت الحكومات قد أخذت فيه القرارات .

ولكن حركات الرأي العام ، إذا لم تمكن قد دفعت رجال الدولة إلى استخدام القوة ، فإنها لم تحاول فرملتهم إلا نادراً . وكانت المعارضة الوحيدة التي ظهرت ، في النمسا والمجر وفي روسيا ، هي معارضة الاشتراكيين ، — وكانت معارضة شبه سلبية في فينا ، حيث إقتصرت صحف الحزب على التعبير عن أمانتهم في الوصول إلى حل سلمي ، وأكثر نشاطاً من ذلك في سان بطرسبرج مع إضراب عمال الصناعات المعدنية . وعلى العكس من ذلك ، وعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني حكومة الرايخ ، في ٢٩ يوليو ، بألا يمرقل قراراتها ، وإضطر الحزب الاشتراكي الفرنسي ، بعد ذلك ، إلى إتخاذ نفس الموقف . ومكتب الإنترناسيونال ، الذي كان قد طلب في أول الامر ، إلى كل الأحزاب الاشتراكية أن تقوم بمظاهرات قوية ضد الحرب ، لم يحاول أن يعمل . وكانت بعض المعارضات التي ظهرت في حزب العمال في إنجلترا بدون كبير قيمة . وفي المجموع ، فإن الاشتراكيين قد وضعوا المقبوليات القومية في المسكان الأول ، وتخلوا عن فكرة التضامن بين البروليتاريا . وهذا التراجع والتخلي ، ألم يندرز به فشل مؤتمر الاشتراكيين العاملين من قبل ؟

ولذا كان الرأي العام ، فى كل مكان تقريبا ، يوافق ، فإن هذا كان بلا شك يؤيد الحكومات فى السير على طريق التقسّد . ولكن هذه الموافقة ، ألم يكن من الممكن أن تكون أكثر تردداً ، إذا لم يكن هذا الرأي العام قد تعود ، منذ سنوات ، على فكرة إمكانية نشوب حرب ؟ لقد كانت إتهامات النفسية الجماعية من بين مجموعة الدوافع السياسية التى وجهت .قرارات رجال الدولة .

خاتمة الباب السادس

إن هذه الساعة من صيف سنة ١٩١٤ وى دخلت فيها الدول العظمى الأوروبية الحرب قد أصبحت تاريخياً أساسياً بالنسبة للعالم أجمع — وبدأ فيها تقهر أوروبا . فهل فكر المعاصرون لها في الإمكانيات الجديدة التي يمكن للصدام أن يفتحها في العلاقات بين القارات ؟ .

في الدول المتحاربة ، لم يبد أن رجال الدولة أو قادة الفكر السياسى قد شعروا بذلك ؛ وكانت لهم مشغوليات أخرى : ففي صراع يمكنه أن يتحكم في مصير الأمة ، أو يهدد على الأقل بتحطيم وتغيير خط مصيرها ، لم يكن في وسع المشغوليات المتعلقة بما وراء أوروبا إلا أن تكون ثانوية . وحينما كانت الانظار تتجه إلى ما هو أبعد من المصالح القومية ، كان الخوف الذى يظهر هو من رؤية الحرب تنسب في « تقهر الحضارة » ، ولكن تقهر تكون أبعادها معنوية أكثر من كونها مادية : فالإلتجاء إلى سلاح خيب آمال .. أو تلك الذين كانوا يعتقدون في تقدم الإنسانية . ومع ذلك فقد أظهرت بعض أوساط لندن — وبخاصة رجال المال في المدينة — قلقها عند نهاية يوليو سنة ١٩١٤ على مصير النفوذ الأوروبى في العالم ؛ ولكن وجهات نظر رجال المصارف هؤلاء ظلت محدودة : فلم يبد أنهم قد تنبؤا بتقهر النفوذ الإقتصادى لبريطانيا العظمى ، أو خشوا من تفكك الروابط الموجودة بين أجزاء الإمبراطورية ؛ وفكروا فقط في أن الإضطراب المالى سيكون خطراً بالنسبة لإزدهار أعمالهم .

وكان في وسع شعوب الإمبراطوريات الإستعمارية والدول التي كانت ، منذ بداية القرن العشرين ، قد أصبحت منافسة لأوروبا ، أن يكون تفكيرها حراً . فهل كانت لهم وجهات نظر أوسع ؟ ولم يبد أن زعماء وقادة الحركات الوطنية ، في الهند أو في مصر ، قد رأوا ، في سنة ١٩١٤ ، الفرص التي يمكن أن تهبها

لهم الحرب الأوروبية . وفي البلاد الإسلامية ، كانت الدعوة « الجهاد » التي نشرها السلطان العثماني وقت دخوله الحرب ضد بريطانيا العظمى وفرنسا قد ظلت بلا صدى . ولم تظهر حكومة الولايات المتحدة على أنها قد فكرت لحظة واحدة في أن الحرب ستؤدي إلى السيطرة الاقتصادية للاتحاد ، وستعطيها فرصة التحكم في مصير القارة القديمة . وكانت الأوساط الحاكمة في اليابان وحدها هي التي شعرت ، من أول الأمر ، بإمكانية فرض السيطرة اليابانية على الصين ؛ ومع ذلك فقد إهتسوا بالألا يظهرُوا على أنهم خصوم لأوروبا ، ولكن كحلفاء لإحدى الكتلتين : فلم يكونوا قد نسوا بعد تلك « الضربة القاضية » التي كانت الدول العظمى البيضاء قد أنزاتها بهم ، منذ عشرين سنة مضت ، وكانوا لا يزالون يحتفظون حيالها برهبة وإحترام .

ولم يكن هناك شيء طبيعي أكثر من هذا التردد ، إذ أن الاعتقاد العام كان أن الحرب الأوروبية سوف تستمر ، على الأكثر ، لمدة بضعة أشهر : فكانت حملة من القصر بدرجة أنها لا تسمع « لمنافس » أوروبا القديمة بالإفادة من إنشغالها ، ولا تسمع « للبلاد الجديدة » بالخروج عن نفوذها ، أو للمستعمرات بمحاولة التخلص من حكمها . ولم تبدأ النتائج العالمية للحرب في الوضع إلا في الوقت الذي تأكدت فيه ، بعد مرور ستة أشهر ، إمكانية استمرار صراع طويل المدى .

خاتمة القسم الثاني

في نظرة شاملة على هذه السنوات التي تمثل أوج أوروبا والدلائل الأولى على إنيارها ، لا تأخذ الإصطدامات الدبلوماسية معناها إلا في نطاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . فالزايد والانحسار السريع للنمو الصناعي ؛ وإزدهار الرأسمالية المالية ؛ والتعارض بين المجموعات الاجتماعية ؛ والحركة الكبرى للهجرة عبر المحيط الأطلسي ؛ وإنكسار التعليم الابتدائي ؛ وقوة الصحافة اليومية ، وكذلك علينا ألا ننسى إتساع الواجبات والأعباء العسكرية ، كل هذه المظاهر لعالم متغير أعطت للعلاقات الدولية مظهراً جديداً . فعلينا إذن أن نقيم التأثير الخاص بكل من الأسباب العميقة ومن الدوافع الدبلوماسية . فهل يمكن للتنازع التي بدت على أنها صالحة لدراسة أواسط القرن التاسع عشر أن تصلح كذلك لهذه المرحلة الجديدة ؟

إن دور الدوافع الفردية ، التي كانت دائماً هامة في العمل الدبلوماسي ، لا يوحى لنا بنفس ردود الفعل في حالة نظرنا إلى « العهد البسماركى » ، وإلى العهد الذى تلاه .

قبل سنة ١٨٩٠ ، كيف يمكن دراسة هذا التاريخ دون أن نقف أمام لفتات ونيات رجل الدولة الذى كان كل الآخرين . دزرائيل وجلاستون ، وجول فيرى ، وجورج تشاكوف ، يتوجهون بلا توقف بأنظارهم نحوه ؟ وفي المراسلات الدبلوماسية ، ليس هناك ما يشير الإنباه أكثر من هذا الحضور الدائم للمستشار الألماني ، أو لفظه : فالذى سيقدر فيه بسمارك ، وما الذى يعد له ؟ ولا شك . في أن سيد العمل الدبلوماسي هذا كالت له إيجاباته : فكان لا يقيم للسائل الاقتصادية جيداً ؛ وكان يتغاضى عن التوسع الاستعماري ؛ وكان لا يعترف ،

في بوسنانيا وفي الألبان ، بصلابة الإحتجاجات القومية . ولكنه إحتفظ بموهبة تمييز الخصم ، وبمقدرة التنبؤ السياسى لفترة طويلة ، وبالإلهام الذى لا مثيل له . والقلق الذى ساد حوله ، بين زملائه وبين خصومه ، إمتد إلى رأى العام . وإن « الإنجاء البيماركى » هو حقيقة ، وشعور نفسى جماعى ، وهو بالتالى عاملاً لا يمكن الاستغناء عنه فى تفسير وفى دراسة هذه الفترة .

وبعد سقوط المستشار ، تغير المنظر تماماً . ففليوم الثانى ، نتيجة لعدم حضوره على « بيمارك خاص به » — ولكن إذا ما كان يحده ، فهل كان يتحمله لفترة طويلة ؟ — وجد نفسه مضطراً إلى أن يدفع إلى الصفوف الأولى « بممثلين ثانويين » ، أو على الأكثر بأحد الدبلوماسيين اللامعين . فهل حصلت الحكومات الأوربية الأخرى على ما هو أحسن من ذلك ؟ لقد كانت هذه الفترة فقيرة بالنسبة لرجال الدولة . فهنا ، سطحية مثيرة للقلق — سطحية إسفولسكى أو برشتولد — ، أو تفاهة لا تتمكن حتى من الإختفاء عن المعاصرين ؛ وهناك أمانة غلظة لأحد كبار الموظفين ، الذى يسير الأمور المادية بدون خطأ ، ودون أن يمد نظره إلى أبعد من ذلك ؛ أو حتى رجل ظاهر تماماً فى الحياة البرلمانية ويمجى وراء « النجاح الدبلوماسى » ، حتى إذا كان هذا النجاح بلا فاعلية أو خطير . ولا شك فى أننا نلح وسط ذلك بعض الشخصيات التى لها سمات محددة : مثل دقة سالسبرى *Salisbury* ، وثبات تفكير ريمون بوانكاريه . ولكن ، حتى بين أولئك الذين كان عملهم أكثر أهمية ، والذين زادت برامجهم عن نطاق الأفق العادى — مثل جوزيف تسمبرلين ، ودليكاسيه ، وليرنتال — كانت قوة العزيمة والشجاعة أكثر ظهوراً عن وضوح الرؤية لفترة طويلة .

وحول هؤلاء الوزراء ، من كان يتعاون فى توجيه السياسة الخارجية ؟ كان كبار الموظفين الدبلوماسيين يضمون ، فى كل الدول العظمى ، عدداً من الرجال الذين كان إخلاصهم لمبتهم ، ودقتهم فى إعطاء بياناتهم السياسية ،

وحذقهم في المفاوضات ، بمثابة ، والذين كانت وجهات نظرهم مسموعة . ولكن لم يحدث في أى مكان ، بنفس الدرجة التى حدث بها في فرنسا ، أن كان لكبار السفراء ، في خلال السنوات الأولى من القرن العشرين ، ذلك القدر من الشخصية ومن السلطة الفردية لكي يصبحوا ، في الظروف الصعبة ، مستشارى حكومتهم ويأخذوا حتى في بعض الأحيان مظهر « الوجه » . ولم يحدث في أى مكان كذلك أن يتخطى الممثلون الدبلوماسيون تعليماتهم بهدوء مطمئن ، أكثر من روسيا الاوتوقراطية . ودراسة هذا العالم الدبلوماسى تظل لازمة لفهم العمل السياسى ؛ ولاشك في أنها تسمح برؤية مشهد من وسط إجتماعى مغلق ، كان في حالات كثيرة يميل إلى تجاهل الحركات العميقة والأصيلة ، وإلى الإعتقاد بأن نوايا المفاوضات أو مناوئاتها هى مركز الإهتمام في العلاقات الدولية ؛ ولكن هذه الملاحظة نفسها هى وسيلة شرح للتاريخ .

وكبار العسكريين أو البحريين يستحقون إلتفاتاً لا يقل عن ذلك ، إذا ما فكرنا في التكامل الضرورى بين توجيه السياسة الخارجية وبين قيمة القوات المسلحة . وليس من غير المجدى أن نلاحظ أن الحكومات كانت ، في الدول ذات النظام الديمقراطى والبرلمانى ، فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٤ ، لا تكف عن مراقبة خطط أركان الحرب ، وربما كان ذلك مجرد أنها كانت تحتفظ بعدم ثقة كامنة تجاه الرؤساء العسكريين ، — وأنه ، من ناحية أخرى ، في ألمانيا ، كانت هيئة أركان الحرب أكثر حرية في عملها ، وأكثر حرية كذلك لكي تخضع للأغراء الذى يدفعها إلى الإفادة من تفوق تسليحها .

وليس أقل من ذلك أهمية أن الدوافع الفردية ، في تزايد التوتر الدولى ، كانت بعيدة عن أن يكون لها ، في أوائل القرن العشرين ، دوراً يمكن مقارنته بذلك الدور الذى كانت قد لعبته فيما بين عامى ١٨٥٠ و ١٨٧٠ . وعلينا أن ننظر صوب يابان ميجى *Meiji* ، وصوب الولايات المتحدة ، أثناء فترة رئاسة

تيودور روزفلت ، لكي نحصل على شعور مختلف . فعمل رجل الدولة في « القارة القديمة » بدا على أنه خاضع لأحوال ربما لم يتمكن من رؤيتها بوضوح ، وعجز بالتأكيد عن السيطرة عليها . وحتى في الأزمة النهائية ، والتي بدت فيها بعض « الاختيارات » التي قامت بها الحكومات على أنها فاصلة ، كيف يمكن دراسة هذه « الاختيارات » دون أن تحسب حساباً للقوى العميقة ؟

وكذلك فإن على التفسير التاريخي أن يحاول تقدير وتقييم عمل هذه القوى . المكان الجديد الذي تحتله في العالم ألمانيا الامبراطورية ، والولايات المتحدة ، واليابان ، عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، يعود في الغالب ، لنمو السكاني الذي يعطى الصناعة أيدي عاملة والذي يغير علاقات القوة العسكرية بين الدول . ومع ذلك ، فهل كان هذا النمو بدرجة أقل في روسيا ، وفي إيطاليا ، وفي الصين ؟ لقد كانت الصين عاجزة في العلاقات الدولية ؛ وظلت إيطاليا دولة من الدرجة الثانية في بداية القرن العشرين ؛ ولم تقم روسيا في العالم بأى دور يتناسب مع عدد سكانها .

ولذلك فإن الحالة السكانية ، أو الديموغرافية ، لا تصبح عاملاً أساسياً إلا بمقدار ارتباطها بتنمية الإنتاج الاقتصادى ، وبالقوة المالية ، وبالبنیان الاجتماعى الذى يسمح بإعطاء قيادات القوى المسلحة . فروسيا ، رغم أنه كان لها ما يقرب من نصف مجموع سكان أوروبا ، لم يكن فى وسعها ، فى هذه الفترة ، أن تفيد من هذا التفوق ، لأن نمو صناعتها كان متأخراً ، وماليتها العامة تحت رحمة المساعدات الخارجية ، ولأن تزويد جيشها بالضباط كان غير كاف ، نتيجة لقلة عدد البورجوازية . والصين ، التى كانت جماهيرها البشرية تمثل ، فى سنة ١٩١٤ ، ٢٥٪ من مجموع سكان العالم ، كانت فى أحوال تشبه أحوال المستعمرات ، لأن شعبها ، رغم قدرته ، وكبره على درجة كبيرة من الشجاعة وقوة التحمل ، لم ينظر إلا بكل إحتقار ، لمنه المحارب ، ولأن تقاليد أوساط

المتقنين كانت تضع الجندى في أسفل المستويات الإجتماعية ، ولأن المالية كانت مضطربة ولأن صناعة الصين عجزت عن أن تزود بالسلاح القوات العسكرية ، الصغيرة العدد ، التي حاولت الحكومة أن تحتفظ بها . وإيطاليا ، التي كان جيشها يقل بنسبة ٣٠ ٪ ، في الوحدات الكبيرة وفي المعدات ، من المستوى الذى كان في وسعه أن يبلغه إذا ما طلبت الحكومة إلى البلاد بذل مجهود أكبر ، كانت عاجزة ، نتيجة لعدم كفاية الوسائل المالية .

ولا شك في أن التوسع السكاني ، حتى في مثل هذه الحالة ، ليس عاملاً يمكن تجاهله : فالهجرة الروسية كانت تملأ سيبيريا ، والهجرة الإيطالية كان لها دوراً هاماً في إزدهار جمهورية الأرجنتين والبرازيل الجنوبية ؛ والهجرة الصينية أسهمت في التنمية الاقتصادية في ماليزيا أو في الهند الهولندية . ولكن هذه الهجرات لم تسبب في نتائج سياسية ، في وقتها .

وظهر حمل القوى الاقتصادية والمالية في كل لحظة : وكانت توجهه بنوع خاص مؤثرات للمصالح الخاصة والبحث عن الأرباح ؛ ولكنه كان يحسب حساباً كذلك للمصالح القومية ، مادام مواطني نفس الدولة ، رغم الاختلافات الاجتماعية التي كانت تفصل بينهم . كانوا يشعرون بتضامنهم أمام الأجانب . وهذه القوى كانت عاملاً قوياً في توسع أوربا صوب القارات الأخرى ، وبالتالي ، في الاحتقاد والمنافسات التي نتجت عنه : فالتنافس بين الدول الأوروبية العظمى على غزو أسواق جديدة أو مناطق الحصول على المواد الأولية ، ومن أجله والإشراف ، على طرق المواصلات البرية أو البحرية ، كانت تحمى على العلاقات الدولية بشكل شبه مستمر . وكان لهذه القوى دوراً أساسياً ، وحتى في أوربا نفسها ، في زيادة القوة الحربية وفي المستوى الخاص بالقوات المسلحة ، وذلك في نفس الوقت الذي احتفظت فيه بين بعض الدول العظمى — ألمانيا وإنجلترا بنوع خاص — بعدم ثقة وبعضائهن . فالألمانيا ، حينما طالبت بمكان لها « تحت »

(م ٥٥ — تاريخ العلاقات الدولية)

الشمس ، كانت تخضع لضرورات إقتصادية ملحة . ولاحظ جول كاجون في سنة ١٩١٣ « إن الرغبة في سد كل مخارج غلاية ، ألا يهدد بإنفجارها ، وليس من الواجب أن نتحاشى أن نمارض في كل مكان ، توسع لا يمكن تجنبه ؟ » وهذا الإرتفاع للقوة الإقتصادية يمارس ، خلاف ذلك ، تأثيراً على النفسية الوطنية أو على نفسية الطبقات الإجتماعية . وكان للنجاح الذي تحقق في ميدان الصناعة دوره الهام في الشعور بالتفوق الذي كان في الفترة البساركسية ، هو شعور الشعب الألماني ، والذي بدأ في الظهور في الولايات المتحدة عند نهاية القرن التاسع عشر . وأخيراً فإن سلوك مجموعة إجتماعية بالنسبة لمسائل السياسة الخارجية يكون في بعض الحالات غاضباً لتأثير مصالح إقتصادية أو مصالح طبقية .

وفي هذا ما يؤكد قيمة « التفسير الإقتصادي » . ولكن هل يمكننا إهمال الملاحظات التي تصحح أو تعدده ؟

إن المناقشات بين الإنجماحات السلطوية الإستعمارية قد وصلت في أحيان كثيرة إلى مراحل حرجية ، بدأ الخصوم فيها أنهم قد قالوا « كتبتم الأخيرة » ، ومع ذلك فلم تزد الصدامات كثيراً عن التهديدات : فمسألة أفغانستان سويت في سنة ١٨٨٥ بحل وسط أنجلو - روسي ؛ والحكومة الإنجليزية ، رغم الأهمية التي يمثلها سوق الشرق الأقصى بالنسبة للإقتصاد البريطاني ، تخلت لروسيا عن يوت آرثر ، في سنة ١٨٩٨ ؛ والحكومة الفرنسية ، التي كانت على أشد رغبة لإعادة فتح « المسألة المصرية » ، تراجعت ، وقت فاشودا ، أمام إمكانية وقوع صدام مسلح . والواقع أن الحكومات والشعوب كانت تشعر بأن هذه الصدامات بين المصالح المادية لم تكن تستحق حرب ، وعلى الأقل حرب كبرى .

والتنافس بين الإقتصاديات الوطنية لم يبد كذلك على أنه كان أمراً قاطعاً . ففي التوتر بين فرنسا وألمانيا ، وفي الصعوبات الألمانية الروسية ، لاشك في أن المصالح الإقتصادية كان لها دوراً ، ولكنه كان دوراً ثانوياً ، حيثما يمكن لنا أن

نعتقد ، في المرحلة الحالية للأبحاث . وفي الحالات الواضحة - التنافس التجاري الإنجليزي الألماني - ما الذي نرى ؟ فهل فكر اوساط رجال الاعمال الإنجليز ، وحتى أولئك الذين تأثروا بدرجة أكبر وبطريقة مباشرة بالمنافسة الألمانية ، في القضاء على هذه المنافسة بقوة السلاح ؟ ليس هناك أى دليل يدفعنا إلى الاعتقاد في ذلك ؛ وحالة تفكير رجال المال في لندن ، الذين كانوا معادين ، في يوليو سنة ١٩١٤ ، لسياسة التدخل للمسلح على القارة ، أعطت رداً سلبياً . وكبار رجال الصناعة الألمانية ، هل كان من مصلحتهم ، لكي يتجنبوا الاخطار الممكنة . ولكن في المستقبل ، أن يحاربوا روسيا ، أحسن مورد لهم في أوروبا ، ويحاربوا بريطانيا العظمى ، أحسن حميل لهم ؟ وهل كانوا في حاجة إلى أن يقتحموا ، بقوة السلاح ، أسواقاً خارجية جديدة ، بينما لم يكن لإزدهار مشروعاتهم ، في سنة ١٩١٤ ، غير مهدد أبداً في الوقت العاجل ، وكانت الإمكانية قد فتحت أمامهم لتوسيع نطاق صادراتهم في آسيا الصغرى وفي إفريقيا ، بالإتفاقيات التي عقدت مع بريطانيا العظمى ؟ علينا أن نقرر أن الدلائل غير متوفرة .

وكان للقوى الروحية وال عاطفية تأثيراً متبايناً .

وكان دور الشعور الدينى ، رغم أنه لم يكن بسيطاً ، حتى في هذه المرحلة التي تقدم فيها الاتجاه العقل بشكل واضح ، قد ظل مع ذلك ثانوياً ، من وجهة نظر العلاقات الدولية .

ولاشك في أنه قد ظهر بأكثر قوة في إمبراطورية اليابان ، لأن العقائد الدينية فيها كانت مرتبطة تماماً بفكرة السلطة الامبراطورية وبواجبات المواطن تجاه الدولة . وفي البلاد الاسلامية كان يمثل عقبة أمام إنتشار المؤثرات الاقتصادية والمنوية لأوروبا ؛ ومع ذلك فإن تضامن الجامعة الإسلامية ، لم يوجد لفترة طويلة ؛ فرغم حيوية الحج ولشاشه ، ورغم وجود الخليفة العثماني ، لتجهت الحركات العربية ، التي ظهرت في الشرق الأدنى في السنوات الأولى من القرن العشرين ، ضد حكم السلطان ؛ ولم تأخذ سياسة حكومة تركيا الفتاة ، إبتداء

من سنة ١٩٠٨ ، وحيتها من حركة الجامعة الاسلامية ، وفضلت عليها حركة
« الجامعة الطورانية » ؛ أى التأكيد التام للشعور القومى التركى .

وفى أوروبا ، مارست الكنائس المصحية تأميرا هاما على العلاقات الدولية ،
مادام لزيادة الدعوة التبشيرية قد ساعد على التوسع الأوروبى فى إفريقيا ، وفى
آسيا ، وفى الافيانوسية ؛ ولكن القوى الدينية ظلمت فى المرتبة الثانية فى العلاقات
بين دول القارة . ولا شك فى أنه يجب علينا أن نحسب حسابا للتأثير الذى مارسه
الكنائس الأرثوذكسية فى البلقان ، وحيث كان مرتبطة أشد ارتباط بحركة
المد الخاصة بالمطالب القومية ؛ ولا شك كذلك فى أنه يمتنا أن نفكر فى الدور
الذى لعبته الروابط الدينية فى حركة الجامعة السلافية ؛ وفى العواطف التى أظهرتها
بعض الجماعات الدينية الانجليزية لبروسيا البروتستانتية . ولكن لا يبدو أن أى
من ذلك كان له دور حاسم . والكنيسة الكاثوليكية ؛ رغم أن الكرمسى
البابوى كان لا يزال يمارس من وقت لآخر عملا فى السياسة البابوية ؛ لم تحاول
أن توسع من مدى دورها ؛ سواء لأنها لم تر من الضرورى أن تؤثر . فى كل
يوم ، على السياسة ؛ أو لأنها كانت تشعر بأن الكاثوليك ، فى مختلف البلاد ،
كانوا أكثر إستجابة للمطالب القومية ، عن إستجابتهم لشعور تضامن دينى .

وهل كانت تأثيرات الايديولوجيات السياسية ، والأفكار الخاصة بتنظيم
الحكومة أو المجتمع ؛ أكثر أهمية ؟

إن التعارض الاساسى بين النظم السياسية ؛ وإحتقار القيصر العميق .
النظم الجمهورية . والاشتمزاز الذى كانت تظهره فى بعض الاحيان
الاغلبية البرلمانية الفرنسية لوسائل الاوروقراطية الروسية ؛ لم تمنع عقد
التحالف الفرنسى الروسى . والذى هاش ؛ بدون قلقلة تقريبا أكثر من
عشرين عاما . والاترناسيونال الثانى ؛ رغم النمو السريع للأحزاب

الاشتراكية ؛ لم ينجح فى أن يصبح قوة يمكنها أن تمارس هملا فعلا على العلاقات السياسية بين الدول .

ولكن التأكيد القوى للشعور القومى كان هو أحد الملامح الرئيسية لهذه الفترة . فن ناحية ، لإحتجاجات ه أقليات قومية ، تخضع لحكم أجنبى ، ومن ناحية أخرى ، نمو الاتجاهات القومية التى لا تقتصر على إثارة مصالح أمن الدولة ، وعلى المطالبة بتقاليد أو مبادئ دائمة ، غالباً ما تكون خيالية و يبدل العنن فيها ، ولكن التى يعبر عنها بالرغبة فى الكرامة والرغبة فى القوة . وحركة القوميات هزت شبه جزيرة البلقان ، وهددت وجود النمسا والمجر ، وأثارت قلق روسيا وبريطانيا العظمى . والاتجاه القوى تأكد فى معظم الدول العظمى الأوروبية ، فى نفس الوقت الذى كان فيه من دعائم القوة اليابانية الجديدة ؛ ولانتهى الأمر بأن إستيقظ الشعور القومى فى الصين نفسها ، حينما أصبح الضغط الأوروبى أكثر ثقلا .

وفى حالات كثيرة ، إستخدمت هذه القوة للمصالح الإقتصادية أو المالية ، التى أصبحت وسائل للعمل السياسى ، بدلا من أن تكون دوافع له : فالسياسة الجبركية ، وسياسة إستثمار رؤوس الاموال أصبحت فى غالب الأحيان وسائل عمل تستخدمها الدولة فى صالح رغبتها فى القوة .

ولا يمكن للتفسير التاريخى أن يكون أكثر بساطة من طبيعة الجماعات الانسانية . فحينما يمول أحد مظاهر هذه الطبيعة ، فإنه يتبرأ منها ، إذ أن التأثيرات متبادلة فيما بين مطالب المصالح المادية وقوة دفع الاتجاهات القومية . ولا شك فى أن مظهر العلاقات بين الدول أو الشعوب ، فى سنة ١٩١٤ ، كان فى وسعه ؛ بالتأكيد ؛ أن يصبح مختلفاً إذا لم تكن الحياة الاقتصادية للعالم قد خضعت . فى أثناء نصف القرن السابق : لتغيرات عميقة . ولكن الحرب الأوروبية هل كانت النتيجة الضرورية لهذا الصدام بين المصالح المادية ؟ الواقع أن الصدام لم يقع

إلا فى الوقت الذى إصطدمت فيه المخططات السياسية بنف : الرغبة فى الإحتفاظ بالامن ، أو الرغبة فى القوة . ولا شك فى أنه كان فى وسع المصالح الإقتصادية أن يكون لها مكان داخل هذه المخططات نفسها : فالحكومات والشعوب لم تكن تهمل الميزات المادية التى سيمود النجاح بها عليهم . ولكن هذا الحساب لم يكن هو الذى أرشدهم إلى الاستسلام . أو هو الذى أرشدهم فى إختياراتهم . وكانت الدفعة الفعالة هى دفعة الشعور القومى وحركات المشاعر .

بعض المراجع العامة

(أ) مجموعة الوثائق الدبلوماسية :

Documents diplomatiques français , 1871 - 1914 .

Paris , 1929 et suiv. 35 Vols .

Die grosse Politik der europäischen Kabinette .

Berlin , 1922 - 1926. 52 Vols .

British Documents on the origins of the war , 1898 - 1914 .

London , 1925 - 1936. 14 Vols .

Oesterreich Ungarns Aussen politik , 1908 - 1914 .

Vienne , 1930 - 1935 . 8 Vols .

Die internationalen Beziehungen im Zeitalter .

des Imperialismus . 9 Vols .

I documenti diplomatici italiani .

Roma , 1951 et suiv. 3e et 4e séries.

(ب) تاريخ العلاقات الدولية العام :

H. HAUSER ; Histoire diplomatique de l'Europe de 1871 à 1914.

Paris , 1930 . 2 Vols .

R. SONTAG ; European Diplomatic History , 1871 - 1932 .

New York , 1933.

L. ALBERTINI ; Le origini della guerra del 1914.

Milano , 1943. 3 Vols .

Trad. Angl. ; The origins of the war of 1914 .

Oxford , 1953. 2 Vols .

*A. J. P. TAYLOR ; The struggle for mastery in Europe ,
1848 - 1918*

Oxford , 1954.

Ch. SEIGNOBOS ; Histoire politique de l'Europe contemporaine.

Paris , 1924 .

- G. WEILL; *L'Éveil des Nationalités et le Mouvement libéral*,
1815 — 1848. [Peuples et Civilisations. t. XV] ,
Paris, 1930
- CH. POUTHAS; *Démocraties et Capitalisme, 1848-1860* .
[Peuples et Civilisations. t. XVI] ; Paris, 1941.
- H. HAUSER, J. MAURAIN, P. BERNAERTS, L'HUILLIER;
Du Libéralisme à l'Impérialisme, 1860-1878. [Peuples
et Civilisation. t. XVII] ; Paris, 2e éd., 1952.
- ÉMILE BOURGEOIS; *Manuel historique de politique étrangère*.
Paris, 1892 - 1931. 4 Vols.
tome II, 1780 - 1830 ; tome III, 1830 - 1878 ; tome IV,
1878 - 1919
- J. DROZ; *Histoire diplomatique de 1648 à 1919* Paris, 1952.
- R. B. MOYAT; *History of European Diplomacy*
London, 1928 - 1933 3 Vols.
- Ch. PETRIE; *Diplomatic History, 1713-1933* London, 1948.
- V. POTEKINE; *histoire de la Diplomatie* . Paris ,
1946. 3 Vols. مؤلفين غربيين
- CH. DUPUIS; *Le Principe d'équilibre et le Concert européen*,
de la Paix de Westphalie à l'Acte d'Algésiras.
Paris, 1900 .
- F. VON VIETSCH; *Das Europäische Gleichgewicht*.
Leipzig, 1942 .
- (ح) تاريخ مسائل معينة :
- ED. DRIAULT; *La Question d'Orient* .
Paris, 1921.
- J. ANCEL; *Manuel historique de la Question d'Orient*.
Paris, 1923 .
- P. HENRY; *Le Problème des Nationalités* .
Paris, 1937 .

- G. WEILL ; *L'Europe du XIX^e siècle et l'idée de Nationalité* .
Paris, 1938.
- C. HAYES ; *The Historical Evolution of Modern Nationalism* .
New York, 1944 .
- H. KOHN ; *The Idea of Nationalism* .
New York , 1945
- H. CHADWICK ; *The Nationalities of Europe and the growth
of national ideologies* .
Cambridge , 1945 .
- E. LEMBERG ; *Geschichte des Nationalismus in Europa* .
Stuttgart, 1950 .
- F. HERTZ ; *Nationality in History and Politics* .
London, 1944,
- P. SILVA ; *Il Mediterraneo dall' Unità di Roma all'Unità d'Italia*
Milano , 2e éd., 1933
- P. RENOUVIN ; *La Question d'Extrême - Orient, 1840 - 1940* .
Paris, 3e éd , 1953.
- A. GODECHOT ; *l'histoire de l' Atlantique* .
Paris, 1947.

(٥) تاريخ العلاقات الاقتصادية :

- A. SARTORIUS VON WALTERSHAUSEN ; *Die Entstehung
der Weltwirtschaft*, léna, 1931.
- A. BIRNIE ; *An Economic History of Europe , 1760 - 1922* .
London, 1930. ترجمة فرنسية
Histoire économique de L' Europe Paris , 1932 .
- H. HENTON ; *Histoire économique ds l' Europe* , t II ,
Paris , trad. , fr. , 1950 .
- D. CLIVE ; *A History of Commerce* .
New York, 1932 .
- A. SERGE ; *Storia del Commercio* .
Torino, 1922. 2 Vols .
- J. LACOUR - GAYET ; *Histoire du Commerce* .
Paris, 1951-1952 , t IV et V.

- J. KÜSKE ; *Die Bedeutung Europas für die Entwicklung der Weltwirtschaft.*
Cologne , 1924 .
- M. BAUMONT ; *Le Commerce depuis le milieu du XIXe Siècle*
Paris , 1952 .
- JACOB VINER ; *International Finance and Balance of power*
Diplomacy , 1880 - 1914 .
- HERBERT FEIS ; *Europe , the World Banker, 1871 - 1914.*
New York , 1936 .
- ED. PRATT ; *The Rise of Rail Power , 1833 , 1914 .*
London , 1914 .
- J. - L. JOUFFROY ; *L'Ère du Rail .*
Paris , 1953 .
- A. COLIN ; *La navigation commerciale au XIXe Siècle .*
Paris , 1901 .
- D. A. TYLER ; *Steam conquers the Atlantic .*
New York , 1930 .
- Sir JOHN CLAPHAM ; *An Economic History of Modern Britain.*
Cambridge , 1926 .
- H. FAULKNER ; *Economic History of the U. S.*
New York , 1937 .
- SH. B. CLOUGH ; *Histoire économique des Etats - unis depuis la*
guerre de Sécession .
Paris , 1935 .
- MAURICE LÉVY ; *Histoire économique et sociale de la France*
depuis 1848 .
Paris , 1952 .
- N. DOKE ; *Economic Development of Japan since the Meiji*
Restoration .
Tokio , 1930
- V. PORRI ; *L'Évoluzione economica italiana nell'ultimo*
Cinquantennio .
Roma , 1926 .

(٥) عن التساطيات :

PARKER MOON; *Imperialism and World Politics.*
New York, 1926.

F.M. RUSSELL; *Theories of International Relations;*
New York s. d.

E.M. WINSLOW; *The Pattern of Imperialism*
New York, 1948.

W. HALLGARTEN; *Imperialismus vor 1914.*
Munich, 1951. 2 Vols.

R.KOEBNER; *The Concept of Economic Imperialism.*
[*Economic Hist. Review*, 1949, pp. 1-30.].

(و) عن الاحتكاك الحضارى :

J. CHAPPY; *Histoire générale de la civilisation d' Occident,*
1876 - 1914
Paris, 1951.

BARON DESCAMPS; *Histoire générale comparée des Missions,*
Paris, 1932

K. LATOURETTE; *A History of expansion of Christianity.*
London, 1943. 6 Vols,

S. BOLSCHAKOFF; *The foreign Missions of the Russian Orthodox Church.*
London, 1943.

(ز) السياسة الخارجية للدول :

١ - فرنسا :

LAVISSE; *Histoire de la France Contemporaine.*
Paris, 1921.

R. PINON; *Histoire diplomatique [Tome IX de L'Histoire de la Nation Française de G. HANOTAUX.]*
Paris, 1928.

P. RENOUVIN; *La Politique extérieure de la France, 1871-1919*
Paris, 1950 - 1961.

E. M. CARROLL; *Public Opinion and Foreign Policy, 1871 - 1914*
New York, 1931.

J. E. HOWARD; *Parliament and Foreign Policy in France*
during the third Republic.
London, 1948.

R. GIRARDET; *La Société militaire dans la France Contemporaine, 1815 - 1939.*
Paris, 1953.

٢ — ألمانيا :

E. M. CARROLL; *Germany and the Great Powers, 1866 - 1914.*
New York, 1938.

٢ — بريطانيا العظمى :

G. P. WARD et A. GOOCHE; *Cambridge History of British Foreign Policy.*
Cambridge, 1922 - 1923. 3 Vols.

E. HALÉVY; *Histoire du peuple anglais au XIXe siècle.*
Paris, 1912 - 1949. 6 Vols.

R. SETON - WATSON; *Britain in Europe, 1789 - 1914*
London, 1937.

H. TEMPERLEY et L. PENSON; *Foundations of British Foreign Policy, 1792 - 1902.*
Cambridge, 1938. [documents.].

JAMES JOLL; *Britain and Europe.*
London, 1950. (textes).

A. PRIBRAM; *England and the International Policy of the Great European Powers, 1871 - 1914.*
Oxford, 1931.

- F. GOSSEK; *The management of British Foreign Policy, 1880-1914.*
Leiden, 1948.

٤ — النمسا والمجر :

- A. PRIBRAM; *Les Traités secrets de L'Autriche - Hongrie.*
Paris 1921.

٥ — بلجيكا :

- J. WULLUS - RUDIGER; *La Belgique et Equilibre européen.*
Paris, 1935.

٦ — إيطاليا :

- L. WOLLENBERG; *Politica estera italiana. 1882 - 1917.*
Roma, 1933.

٧ — روسيا :

- H. SETON - WATSON; *The decline of Imperial Russia, 1865 - 1914.*
London, 1953.

- P. MILIOUKOFF, CH. SEIGNOBOS, L. EISENMANN;
Histoire de Russie.
Paris 1933. 3 Vols.

- C. de GRÜNWARD; *Trois Siècles de Diplomatie russe.*
Paris. 1945.

٨ — إسبانيا :

- A. DEL RIO CISNEROS; *Politica internacional de Espana.*
Madrid, 1946.

٩ — الولايات المتحدة :

- J. RAE et TH. MAHONEY; *The U.S. in World History, from the beginnings to world leadership.*
New York, 1949.
- S. BEMIS; *A Diplomatic History of the U. S.*
New York, 1942.

TH. BAILEY; *A Diplomatic History of the American People.*
New York, 1944.

H. S. COMMAGE; *The American Mind*
New Haven, 1950.

D. PERKINS; *The American Approach to Foreign Policy.*
Cambridge (U. S. A.) 1952.

١٠ - اليابان :

A. ZISCHKA; *Le Japon dans le Monde, L'Epanston nipponne,*
1854 - 1934
Paris, 1934.

R. AKAGI; *Japan's Foreign Relations.*
Tokio, 1936.

T. TAKEUSHI; *War and Diplomacy in the Japanese Empire.*
New York, 1935.

S. HISHIDA; *Japan among Foreign Powers, A Survey of*
International Relations.
New York, 1940.

H. NORMAN; *Japan's Emergence as a World Power. Political*
and economic Problems of the Meiji Period, 1868-1914
New York, 1940.

G. SANSOM; *The Western World and Japan.*
New York, 1959.

محتويات الكتاب

الصدحة

الموضوع

١ المقدمة

القسم الأول

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٧١

أوروبا القوميات وبقطة العالم الجديد

٥ مقدمة القسم الأول :

الباب الأول

١ من ١٨١٥ إلى ١٨٤٠

٣ مقدمة الباب الأول :

٥ الفصل الأول : القوى العتيقة :

٥ ١ - أوروبا القارية :

— عودة القوى التقليدية والمقاومة : التحرر السياسي وحركة

القوميات . (٥) .

— دور المصالح الاقتصادية . (١١) .

— المناخ النفاذ . (١٦) .

٢ - الآفاق الجديدة : ٢٢

— ثورة الإمبراطورية الإسبانية في أمريكا . (٢٧) .

— مصاب الإمبراطورية الثانية . (٢٣) .

٧٧ الفصل الثاني : رجال الدولة والسياسات القومية :

٧٧ ١ - المسكيات المطلقة :

— روسيا . (٧٧) .

— النمسا . (٢٢٠) .

— بروسيا . (٣٤) .

٣٥ ٢ - بريطانيا العظمى .

٤٠ ٣ - فرنسا .

الموضوع

الفصل الثالث : التهدييدات الأولى « للنظام الأوروبي » (١٨١٨ — ١٨٢٣) : ٤٤

١ — النظام الأوروبي في سنة ١٨١٥ : ٤٤

— حلف التحالف المقدس . (٤٤) .

— معاهدة ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ . (٤٨) .

٢ — الاضطرابات الأوروبية وسياسة التدخل : ٥١

— دخول فرنسا في « المجموعة الأوروبية » . (٥٤) .

— المهرات الثورية في إيطاليا ولى إسبانيا . (٥٥) .

— طبيعة سياسة التدخل . (٥٦) .

الفصل الرابع : الحركات الثورية في أوروبا (١٨٣٠ — ١٨٣٢) : ٦٤

١ — الأزمة البلجيكية : ٦٤

— أسباب الحركة الوطنية البلجيكية . (٦٥) :

— سياسة الدول النمطى . (٦٨) .

٢ — الثورة البولندية : ٧٤

— الأسباب . (٧٥) .

— أوروبا الغربية أمام المسألة البولندية . (٧٧) .

٣ — الحركات الحزبية والقومية في إيطاليا ولى ألمانيا (١٨٣١ — ١٨٣٢) :

— المدى الدولى للمساائل الإيطالية . (٨٠) .

— النمسا وروسيا أمام « النقطة » الألمانية . (٨٣) .

— النتائج العامة . (٨٦) .

الفصل الخامس : استقلال أمريكا اللاتينية : ٨٩

١ — المصالح الاقتصادية والسياسية : ٩٢

— التنافس التجارى . (٩٢) .

— الخلافات السياسية بين فرنسا وبريطانيا النمطى والولايات المتحدة (٩٤)

٢ — المنازعات : ١٠١

— معروف الوساطة في سنة ١٨١٨ : (١٠١) .

— أزمة سنة ١٨٣٣ ومبدأ مغرو . (١٠٢) .

— المدى الدولى للاستقلال . (١٠٥) .

المنحة

الموضوع

- الفصل السادس: التنفّرات في البحر المتوسط: ١٠٩
- ١ - استقلال اليونان ١٠٩
- المصالح . (١٠٩) .
- السياسات . (١١٠) .
- ٢ - حرب البحر المتوسط: ١١٩
- الحكم العربي في الجزائر . (١١٩) .
- التنافس الاقتصادي والسياسي بين بريطانيا العظمى وفرنسا في إسبانيا . (١٢٣) .
- ٣ - الأزمات المصرية: ١٢٥
- الدولة المصرية . (١٢٦) .
- أزمة سنة ١٨٣٢ . (١٣٠) .
- أزمة سنة ١٨٣٩ - ١٨٤٠ . (١٣٣) .
- خاتمة الباب: ١٤٣

الباب الثاني

من ١٨٤٠ إلى ١٨٥١ ١٤٩

- مقدمة الباب الثاني: ١٥١
- الفصل السابع: الأحوال الجديدة: ١٥٣
- ١ - القوى الاقتصادية والزوجية: ١٥٤
- الإزدهار الصناعي وثورة المواصلات . (١٥٣) .
- التيارات الكبرى لفكر السياسي والاجتماعي . (١٥٧) .
- مبدأ القوميات . (١٥٩) .
- النتائج السياسية: ١٦٣
- دور الشهور القوي . (١٦٣) .
- المصالح الاقتصادية والمالية . (١٦٤) .
- الحركة الفكرية . (١٦٩) .

الصفحة	الموضوع
١٧٤	الفصل الثامن : الحركات القومية :
١٧٤	١ - الحركة القومية الإيطالية :
	- صفات « البعث » . (١٧٥) .
	- البرامج السياسية . (١٧٦) .
	- تأنيذ المصالح الاقتصادية . (١٨١) .
١٨٤	٢ - الحركة القومية الألمانية :
	- المصالح الاقتصادية . (١٨٤) .
	- الحركة الثقافية . (١٨٥) .
١٨٩	٣ - الحركة القومية في الإمارات الرومانية :
١٩٠	٤ - مسألة القوميات في الإمبراطورية النمساوية :
	- التضاد بين القوميات . (١٩٥) .
	- موقف مترلنخ . (١٩٦) .
١٩٩	الفصل التاسع : سياسة الحكومات الأوربية :
١٩٩	١ - الدول « المحافظة » :
	- مشغليات نقولا الأول . (١٩٩) .
	- مشغليات فردريك غليوم الرابع . (٢٠١) .
٢٠٤	٢ - الدول الفرية :
	- نهاية الوفاق الودي الفرنسي الإنجليزي . (٢٠٤) .
	- جيتو ومترلنخ . (٢٠٩) .
٢١٠	٣ - بوادر الأزمة :
	- الحرب الأهلية في سويسرا <i>Sundrebund</i> .
	- الأزمة الاقتصادية . (٢١٣) .
	- بلرستون ومترلنخ . (٢١٤) .
٢١٨	الفصل العاشر : القدي الدولي للحركات الثورية الأوربية :
٢٢٢	١ - المد الثوري :
	- سياسة روسيا . (٢٢٤) .
	- سياسة بريطانيا العظمى . (٢٢٥) .
	- سياسة فرنسا . (٢٢٦) .

- ٢ - الإتصاف بين القوى الثورية : ٢٢٨
- المسألة الإيطالية . (٢٣١) .
- الخطر المجرى . (٢٣٣) .
- ٣ - النقل : ٢٢٣
- فشل الجمهورية المجرية . (٢٣٥) .
- فشل الجمهورية الرومانية . (٢٣٧) .
- محاولة الاتحاد الضيق في ألمانيا والاستسلام في أولتر . (٢٤٠)
- الأسباب السيئة لفشل . (٢٤٦) .
- الفصل الحادى عشر : انفتاح الصين :** ٢٤٩
- ١ - المصالح الأوربية : ٢٤٩
- السوق الصينى : (٢٤٩) .
- الطرق الموصلة إليه . (٢٥١) .
- ٢ - حرب « الأليون » : ٢٥٢
- الأسباب الاقتصادية . (٢٥٣)
- مشغوليات أسرة المانشو . (٢٥٤) .
- ٣ - الأحوال الجديدة لتجارة الأجنبية : ٢٥٦
- المعاهدات . (٢٥٦) .
- المقاومة الصينية . (٢٦٠) .
- النتائج على المحيط الهادى . (٢٦١) .
- الفصل الثانى عشر : التوسع الاقليمى للولايات المتحدة :** ٢٦٤
- ١ - مسألة تكساس : ٢٦٦
- المظهر الأمريكى . (٢٦٧) .
- المظهر الدولى . (٢٦٨) .
- ٢ - الحرب بين الولايات المتحدة والمكسيك (١٨٤٦-١٨٤٨) : ٢٧٢
- ٣ - أمريكا الوسطى : ٢٧٥
- مسألة القناة . (٢٧٥) .

— مسألة كوبا . (٢٧٩) .

— صفات الاتجاه التوسعي لولايات المتحدة . (٢٨٢)

خاتمة الباب الثاني : ٢٨٥

الباب الثالث

من ١٨٥١ إلى ١٨٧٠ ٢٩١

مقدمة الباب الثالث : ٢٩٢

الفصل الثالث عشر : التطورات الجديدة : ٢٩٥

١ — في أوروبا : ٢٩٥

— حركة القوميات . (٢٩٥) .

— القوى الاقتصادية . (٢٩٦) .

— دور رجال الدولة ، كالور . (٣٠٢) .

— بسمارك . (٣٠٤) .

— نابليون الثالث . (٣٠٨) .

٢ — في آسيا وأمريكا : ٣١٣

— « ثورة » التايبينج . (٣١٥) .

— الحرب الأهلية . (٣٢٠) .

الفصل الرابع عشر : تدعيم الامبراطورية العثمانية : ٣٢٦

١ — دوافع السياسة الروسية : ٣٢٦

— محاولات القصر . (٣٢٦) .

— دوافع هذا السل . (٣٣٠) .

٢ — المقاومة الفرنسية الإنجليزية : ٣٣١

— المصالح الاقتصادية الإنجليزية . (٣٣٢) .

— المصالح السياسية الفرنسية . (٣٣٤) .

٣ — الحزبة الروسية : ٣٣٥

— البحث عن حلفاء . (٣٣٦) .

— محاولات العمل الدبلوماسي . (٣٣٦) .

الفصل الخامس عشر: التغييرات في الشرق الأقصى: ٢٤٤

١ - إفتتاح اليابان: ٢٤٤

- محاولة الولايات المتحدة . (٢٤٤) .

- الأزمة اليابانية الداخلية ونتائجها الدولية . (٢٤٧) .

٢ - حلة الصين في سنة ١٨٥٨ - ١٨٦٠: ٢٥٠

- معاهدة بكين . (٢٥٢) .

- موقف الدول العظمى « الغربية » (٢٥٣) .

٣ - إفتتاح الهند الصينية: ٢٥٦

- دور بريطانيا العظمى . (٢٥٨) .

- دور فرنسا . (٢٥٩) .

الفصل السادس عشر: مسائل البحر المتوسط: ٢٦١

١ - إنشاء مملكة إيطاليا: ٢٦١

- الاحس القومية لياسة سردليا . (٢٦٢) .

- سياسة نابليون الثالث وحرب الاستقلال . (٢٦٦) .

- بريطانيا العظمى وفرنسا في المسألة الإيطالية سنة ١٨٦٠: (٢٧٦) .

٢ - قناة السويس: ٢٨١

- القناة والسياسة الفرنسية . (٣٠١) .

- النتائج في سوريا وفي البحر الأحمر . (٣٨٤) .

الفصل السابع عشر: النتائج الدولية للالزامات الأمريكية: ٢٨٩

١ - الحرب الأهلية وأوربا: ٢٨٩

- معاهدة القطن . (٢٨٩) .

- مشغوليات الحكومات الفرنسية والانجليزية . (٢٩١) .

- محاولات السبل الدبلوماسية . (٢٩٣) .

٢ - المناصرة المكسيكية: ٢٩٩

- دوافع التدخل الفرنسي . (٤٠٠) .

- مدى الحرية . (٤٠٣) .

الفصل الثامن عشر : الهزيمة الفرنسية : ٤٠٥

١ - - - - - ٤٠٥

- القوى المهيمنة . (٤٠٧) .

- مدى الخصومات . (٤١٢) .

- سياسة الحكومات . (٤١٤) .

٢ - - - - - ٤١٨

- المسألة البولندية وإتجاهات نابليون الثالث . (٤١٩) .

- سلطة روسيا وبريطانيا العظمى . (٤٢٧) .

- دور السياسة الفرنسية . (٤٢٤) .

الفصل التاسع عشر : الهزيمة الفرنسية ٤٢٢

١ - - - - - ٤٣٥

- - - - -

- - - - -

٢ - - - - - ٤٤٣

- - - - -

- - - - -

- - - - -

خاتمة الباب الثالث ٤٥٧

خاتمة القسم الاول : ٤٦٥

القسم الثاني

من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٩١٤

أوج أوروبا ٤٧٣

مقدمة القسم الثاني : ٤٧٥

الباب الرابع

من ١٨٧١ إلى ١٨٩٣ ٤٧٩

مقدمة الباب الرابع : ٤٨٦

الصلة

الموضوع

الفصل العشرون : القوى الأوروبية : ١٨٢

١ — المظاهر الجديدة لعلة الاقتصادية : ١٨٣

— وتقنية الجماعية . (١٨٥) .

٢ — قوى الدول العظمى : ١٨٨

— ألمانيا . (١٨٩) .

— فرنسا . (١٩٢) .

— روسيا . (١٩٥) .

— النمسا والمجر . (١٩٧) .

— إيطاليا . (١٩٨) .

— بريطانيا العظمى . (١٩٩) .

٣ — نتائج الاستثمار الألمانى : اتجاهات السياسة الخارجية : ٢٠٢

— فى الإمبراطورية الألمانية . (٢٠٢) .

— فى فرنسا . (٢٠٥) .

— فى روسيا . (٢٠٨) .

— فى النمسا والمجر . (٢٠٩) .

— فى بريطانيا العظمى . (٢١٠) .

الفصل الحادى والعشرون : التوسع الأوروبى فى العالم : ٢١٢

١ — دوافع التوسع الإمبريالى : ٢١٣

— إدهاءات المتأخرين به . (٢١٣) .

— دور الرأى العام . (٢١٧) .

٢ — إختفاء المتأخرين : ٢١٩

— الولايات المتحدة . (٢١٩) .

— جند اليابان . (٢٢١) .

— تدهيم أوروبا لقوى الجديدة . (٢٢٥) .

الفصل الثانى والعشرون : العلاقات الفرنسية الألمانية : ٢٣٠

١ — زمةاهدة فرانكفورت : ٢٣١

— امة الحرب . (٢٣١) .

٢ — العسكري الفرنسي و «إحتداد» سنة ١٨٧٥ - (٢٣٣)

- ٢ — تطور السياسة الألمانية من سنة ١٨٧٧ إلى سنة ١٨٨٥ . ٥٣٦
٣ — الأزمة البولندية ٥٤٠

الفصل الثالث والعشرون : الاصطدامات البلغارية : ٥٤٤

- ١ — أزمة المسألة الشرقية سنة ١٨٧٥ — ١٨٧٨ : ٥٤٤
— الحركات الثورية في البوسنة والمهرسك وفي بلغاريا . (٥٤٥)
— تدخل روسيا (٥٤٩) .
— شروط صلح سان إستيفانو ومؤتمر برلين . (٥٥١)
٢ — المنافسة الروسية في البلقان من سنة ١٧٧٩ إلى سنة ١٨٩٠ (٥٥٦)
— السياسة النموية المجرية في المهرسك . (٥٥٦)
— وفي رومانيا . (٥٥٨)
— السياسة الروسية في بلغاريا . (٥٥٨)

الفصل الرابع والعشرون : إندفاع التسلطيات الاستعمارية : . . ٥٦١

- ١ — مسائل البحر المتوسط : ٥٦١
— مصر . (٥٦٤)
— تونس . (٥٧٠)
٢ — المسائل الإفريقية : ٥٧٤
— مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ — ١٨٨٥ . (٥٧٥)
٣ — المسائل الآسيوية : ٥٧٦
— حدود أفغانستان . (٥٧٧)
— الهند الصينية . (٥٧٩)

الفصل الخامس والعشرون : الديبلوماسية السياسية : . . . ٥٨٣

- ١ — الشكل الأول « النظام البيساركي » (١٨٧٢ — ١٨٩٣) . ٥٨٣
٢ — « النظام البيساركي » في سنة ١٨٧٩ — ١٨٨٢ : . . . ٥٨٥
— التحالف النموي الألماني . (٥٨٦)
— معاهدة لا باطره الثلاث . (٥٨٩)
— التحالف الثلاثي . (٥٩٠)

المقدمة

الموضوع

- ٣ - تعديل « النظام » في سنة ١٨٨٧ : ٥٩٤
- تحديد التحالف الثلاثي . (٥٩٤)
- إتفاقيات البحر المتوسط . (٥٩٥)
- معاهدة الضمانات . (٥٩٨)

الفصل السادس والعشرون : نهاية أوروبا الإمبريكية : ٦٠٢

- ١ - إستقالة بيسارك ود العهد الجديد ٦٠٣
٢ - تكوين التحالف الفرنسي الروسي : ٦٠٦
- إتفاقية ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ . (٦٠٩)
- الإتفاقية العسكرية سنة ١٨٩٢ . (٦١٠)
- التصديق . (٦١٢)

خاتمة الباب الرابع : ٦١٧

الباب الخامس

من ١٨٩٣ إلى ١٩١٢ ٦٢٢

مقدمة الباب الخامس : ٦٢٥

الفصل السابع والعشرون : القوى المعيلة : ٦٢٨

١ - القوى الاقتصادية : ٦٢٧

- نتائجها على العلاقات الدولية . (٦٢١)

٢ - القوى الديموغرافية ٦٣٥

٣ - النفسية الجماعية : ٦٣٧

- تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية . (٦٢٧)

- دور « الأقليات القومية » . (٦٤٠)

٤ - القوى المادلة : ٦٤٤

- الاتصالات المتعاقبة . (٦٤٤)

- حركة السلام العالمي . (٦٤٦)

- المؤتمرات الاشتراكية الدولية . (٦٤٨)

- دور الكتائس . (٦٥٠)

الموضوع

الصفحة

الفصل الثامن والعشرون : ملامح النول العظمى ٦٥٢

١ - بريطانيا العظمى ٦٥٢

٢ - الامبراطورية الألمانية : ٦٥٧

- حركة الجامعة الجرمانية . (٦٥٨) .

- القوة البحرية . (٦٦٠) .

- التوسع الاقتصادي . (٦٦١) .

٣ - فرنسا : ٦٦٢

- الظروف العامة لسياسة الخارجية . (٦٦٣) .

- التوسع الاستعماري . (٦٦٥) .

- العلاقات مع ألمانيا . (٦٦٦) .

٤ - الامبراطورية الروسية : ٦٦١

- مسائل الشرق الاقصى . (٦٦٢) .

- السياسة البلغارية : (٦٦٧) .

٥ - إيطاليا : ٦٧٥

٦ - النمسا والمجر : ٦٧٧

٧ - الولايات المتحدة : ٦٧٨

- اتجاه الحركة : (٦٧٨) .

- التسلط ودبلوماسية الدولار : (٦٧٩) .

٨ - اليابان ٦٨٣

الفصل التاسع والعشرون : ازدهار التسليحات (١٨٩٣ - ١٩٥١) ، ٦٨٦

١ - المصالح المتنافسة : ٦٨٦

- حرب جنوب إفريقيا . (٦٨٨) .

- مسألة أقاليم النيل وفاشودة : (٦٨٩) .

- الحرب الصينية اليابانية وافتتاح الصين : (٦٨٩) .

- الحرب الاسبانية الامريكية ومسألة بنما . (٦٩٣) .

- أزمات الامبراطورية النمساوية . (٦٩٤) .

- ٧ - العلاقات السياسية بين الدول العظمى : ٦٩٨
 - الملل الدبلوماسية . (٦٩٨)
 - مدى هذه المحاولات . (٧٠٢).

الفصل الثلاثون : التجمع الجديد للدول الاوروبية (١٩٠٧-١٩٠٧) : ٧٠٨

- ١ - الإستعدادات بين الإتجاهات السلطوية : ٧٠٨
 :
 - آسيا الصغرى وسكة حديد بغداد . (٧٠٩)
 - المسألة المغربية . (٧١٠)
 - قناة بنما واتفاقياتها . (٧١٣)
 - الحرب الروسية اليابانية . (٧١٤)
 ٢ - الاتفاقيات الجديدة بين الدول الأوروبية (٧١٨)
 - دوافع السياسة الإنجليزية في سنة ١٩٠٤ . (٧١٩)
 - دوافع السياسة الإيطالية في سنة ١٩٠٣ . (٧٢١)
 - أهداف السياسة الألمانية . (٧٢٣)
 - تصفية الصعوبات الإنجليزية الروسية . (٧٢٧)
 - أهمية هذه السنوات الصعبة . (٨٢٩).

الفصل الحادي والثلاثون: اختيارات القوة (١٩٠٧-١٩١٢) : ٧٣١

- ١ - الخلافات : ٧٣١
 - الأزمة المغربية الجديدة . (٧٢١)
 - حرب طرابلس الغرب . (٧٣٣)
 - النتائج الدولية لثورة الصيلية . (٧٣٤)
 - آسيا الصغرى . (٧٣٥)
 - إفريقيا الوسطى . (٧٣٦)
 - الحروب البلقانية (١٩٠٨-١٩٠٩) و (١٩١٢-١٩١٣) (٧٣٧)
 ٢ - تدهيم التسكتلات : ٧٤٥
 - فشل محاولات التوفيق . (٨٥٦)
 - تجديد المواقف الدبلوماسية . (٧٥٣)

الفصل الثاني والثلاثون : السياسات الوطنية : ٧٥٤

١ - أوطاق الثلاث : مبادئ السياسة الأنجلو أمريكية ٧٥٤

٢ - التحالف الثلاثي : ٧٥٧

- ممارسة التحالف المنسوى الألماني . (٧٥٧)

- موقف إيطاليا . (٧٥٨)

- موقف رومانيا . (٧٦٠)

٣ - الدول الأخرى : ٧٦٠

- النرويج والسويد . (٧٦١)

- بلجيكا . (٧٦٢)

- إسبانيا . (٧٦٣)

- الدول البلغارية . (٧٦٤)

خاتمة الباب الخامس : ٧٦٧

الباب السادس

أوروبا والعالم في سنة ١٩١٤ ٧٦٩

مقدمة الباب السادس : ٧٧١

الفصل الثالث والثلاثون : المصالح الأوروبية في آسيا : ٧٧٣

١ - مناطق الإستعمار : ٧٧٣

- سيبيريا وتركستان . (٧٧٣)

- الهند والهند الصينية . (٧٧٥)

- الهند الهولندية . (٧٧٧)

٢ - مناطق النفوذ : ٧٨١

- في الصين . (٧٨١)

- في الإمبراطورية الألمانية . (٧٨٥)

- في فارس . (٧٩٠)

الفصل الرابع والثلاثون : الاستعمار الأوربي في إفريقيا : ٧٩٣

١ - شمال إفريقيا : ٧٩٣

٢ - جنوب إفريقيا : ٧٩٦

الصفحة:

الموضوع

- ٣ - إفريقيا السوداء : ٩ ٧٩٨
- التفرعات الزراعية . (٧٩٨) .
- نظام العمل . (٨٠٠) .
- دور البعثات البشرية . (٨٠٢) .
- ٤ - لياحة الألمانية الخاصة بوسط إفريقية *Mittelafrika* . ٨٠٢
- الفصل الخامس والثلاثون : التأثيرات الأوروبية في أمريكا اللاتينية : ٨٠٧
- ١ - أشكال التوسع : ٨٠٧
- الجغرافية . (٨٠٧) .
- المالية . (٨١٠) .
- الاقتصادية . (٨١٣) .
- ٢ - التأثيرات الثقافية . ٨١٦
- الفصل السادس والثلاثون : لتنافسون لأوروبا : ٨٢٠
- ١ - اليابان : ٨٢١
- كمركزا الاقتصادي . (٨٢٢) .
- جهودها لتوسيع في آسيا الشرقية . (٨٢٥) .
- وسائل عملها العسكرية والبحرية والدبلوماسية . (٨٢٦) .
- ٢ - الولايات المتحدة : ٨٢٢
- إزدهارها الاقتصادي . (٨٢٣) .
- توجيه سياستها الخارجية . (٨٢٥) .
- كراء وودرو ويلسون . (٨٢٨) .
- طريق الصين إلى أمريكا الوسطى، والشرق الأقصى، والحيك (٨٤١)
- ٣ - تنافس المصالح بين اليابان والولايات المتحدة . ٨٤٦
- الفصل السابع والثلاثون : أوروبا في ربيع سنة ١٩١٤ : ٨٤٨
- حركة القوميات : ٨٤٨
- الإزمة الأيرلندية . (٨٤٩) .
- الأتراس واللورين . (٨٥١) .
- الإقليم البولندية . (٨٥٢) .
- المداوات والضمانين البلغانية . (٨٥٣) .

الموضوع

الصفحة

٢ - المناهضة الاقتصادية والمالية :	٨٥٩
- التنافس الانبطلو ألتانى على السوق العالمى . (٨٦١)	
- العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وألمانيا . (٨٦١)	
- النتائج السياسية للمناهضة الاقتصادية .	
الحركات الدولية لرؤوس الاموال . (٨٦٧)	
- « السلاح المالى » فى السياسة البلقاني (٨٧٢)	
الفصل والثلاثون : - الدول والشعوب أمام التهديد بالحرب :	٨٧٧
١ - النسبة الجماعية :	٨٧٧
- التسابق لتسلح . (٨٧٧)	
- الرأى العام فى مواجهة إمكانية نشوب حرب عالمية . (٨٨١)	
٢ - أهداف الحكومات :	٨٨٥
- فى روسيا . (٨٨٥)	
- فى فرنسا . (٨٨٨)	
- فى النمسا والمجر ولى إيطاليا . (٨٨٩)	
- فى ألمانيا . (٨٩٢)	
- فى بريطانيا العظمى . (٨٩٣)	
٣ - أزمة يوليو سنة ١٩١٤ :	٨٩٦
- الدوافع وردود الفعل . (٨٩٧)	
- السياسات القومية . (٨٩٩)	
- دور حركات الرأى العام . (٩٠٣)	
خاتمة الباب السادس	٩٠٧
خاتمة القسم الثانى	٩٠٩
بعض المراجع العامة	٩١٩
محتويات الكتاب	٩٢٧

طبعة دار نشر الثقافة
٢٠١٠ م - ١٤٣٢ هـ

1-111-

Bibliotheca Alexandrina



0237070

1000 1000